

مَحَاشِي الشَّرِّ وَالْإِثْمِ
وَأَبْنِ قَائِمِ الْجِبَادِ

سَلَامِي

تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

لِأَبْنِ حَبْرٍ الْهَيْتِي

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

دَارُ صَادِرِ
بَيْرُوتِ



الجزء الرابع

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة
المحققين شهاب الدين أجدين حجر
الهيتمي الشافعي تزيل مكة
المشرقة تنعم بالله الجميع
برحمته وأسكنهم
فسيح جنته
آمين

وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تنبيه

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الحج)

(قوله انه القصد) عبارة المعنى لغة القصد كما قاله الجوهري وقال الخليل كثرة القصد الى من يعظم اه
وعبارة شخنا قوله لغة القصد أي سواء كان البيت الحرام للنسك أو غيره كالغيط والاكل والشرب فالمعنى
اللغوي أهم من الشرعي كما هو الغالب وظاهره أنه لغة مطلق القصد وقيل القصد المعظم اه (قوله وعليه
يشكل الحج) وجه الاشكال ان قصد الكعبة الحج شيء واحد لا يتجزى ستة كردى قال سم أقول لاشكال
لان الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر للحج فتأمل اه عبارة النهاية ويجب بان هذا أركان للمقصود
للقصد الذى هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل التجوز اه (قوله الآن يؤول) أي والتقدير
واجبات أعمال الحج يحذف المضاف وإرادة مطلق الواجب من الركن قال الشارح فى حاشية الايضاح بان
يقال اللام فيه بمعنى مع كردى عبارة شخنا قوله شرعا قصد الكعبة لذلك أي قصد البيت المحرم المعظم لاجل
الاتبان بالنسك مع الاتيان به بالفعل فلا يقال ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا
فى بيته وفى الحقيقة الحج شرعا هو النسك الذى هو النية والطواف والسعى والوقوف بعرفة وترتيب المعظم فهو
نفس هذه الاعمال كما أن الصلاة نفس الاعمال المعروفة فلا يخلو هذا التعريف من مسامحة وان كان هو
الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعي يكون أنخص من المعنى اللغوي لكنها قاعدة أغلبية اه (قوله ان
المعنى الشرعي يجب اشتماله الحج) دعوى هذا الوجوب ممنوعة بل الواجب فى كل منقول شرعيا أو غيره المناسبة

(كتاب الحج)

(قوله وعليه يشكل الحج) أقول لاشكال لان الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر للحج فتأمل اه (قوله ان
المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى اللغوي بزيادة) دعوى هذا الوجوب ممنوعة بل الواجب فى كل منقول
شرعيا أو غيره المناسبة بين المعنيين المتقول عنه والمتقول اليه كما قرره أئمة الميزان وهى حاصلة هنا فان تلك
الافعال متعلق القصد ومثله بما مثله منها الفعل فانه فى اللغة لما يصدر عن الفاعل وعند النحاة للفظ المتحصر

(كتاب الحج)

هو بفتح وكسر لغة القصد
أو كثرة الى من يعظم
وشرعا قصد الكعبة للنسك
الاتى على ما فى المجموع
وعليه يشكل قولهم أركان
الحج ستة الآن يؤول أو هو
نفس الافعال الاتية وهو
الظاهر ببادئ الرأي لكن
يعكر عليه أن المعنى الشرعي
يجب اشتماله على المعنى
اللغوي بزيادة وذلك غير
موجود هنا

الآن يقال إن تلك أغلبي
أولاً منها النسبة وهي من
خزيات المعنى اللغوي وظاهره
الصلاة الشرعية لا شتماً لها
على الدعاء والأصل فيه
الكتاب والسنة والاجماع
وهو من الشرائع القديمة
زوى أن آدم صلى الله عليه
نبينا وعليه وسلم حج أربعين
سنة من الهند ماشياً وأن
جبريل قال له إن الملائكة
كأنوا يطوفون قبلك بهذا
البيت سبعة آلاف سنة
وقال ابن اسحق لم يبعث الله
نبياً بعد إبراهيم إلا حج والذى
صرح به غيره أنه ما من نبي
إلا حج خلافاً لما استثنى هوذا
وصالحاً صلى الله عليه وسلم
وفي وجوبه على من قبلنا
وجهان قبل الصبح أنه لم
يجب إلا علينا واستغرب قال
القاضي وهو أفضل
العبادات لا شتماً على المال
والبدن وفي وقت وجوبه
خلاف قبل الهجرة أول
سنتها نأناه وهكذا إلى
العاشرة والاصح أنه في
السادسة حج صلى الله عليه
وسلم قبل النبوة وبعدها
وقبل الهجرة حج لا يدرى
عددها وتسمية هذه حجاً
إنما هو باعتبار الصورة إذ
لم تكن على قوانين الحج
الشرعي

بين المعنيين المنقول عنه والمنقول إليه كما قرره أئمة الميزان وهي حاصلة هنا سم ولا يخفى أن ما ذكره مآل
الجواب الثاني الآتي في الشرح (قوله إلا أن يقال الحج) لا حاجة لهذا التعسف فإن المراد معنى على غير أساس
كما لا يخفى على من له بقواعد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال متحقق هنا فإن الحج لغة القصد وشرعاً قصد
وهو التيقن بزيادة الأفعال كالصلاة دعاء وزيادة الأفعال بيمين ولا يخفى أن ما ذكره الشارح من الأغلبية
نص عليه النهاية وعش وشيخنا وغيرهم وأنه غير منافي لما تقرّر في علم الميزان وإن قول المحشي على أن ذلك
الحج مآل قول الشارح أو أن منها النية الحج (قوله وهي من خزيات المعنى اللغوي الحج) يعني فيكون إطلاق
الحج على الأفعال مجازاً من باب تسمية السكل باسم جزئه عش أقول وقد يمنع هذا الجواب قولهم في المعنى
اللغوي إلى من يعظم فتدبر (قوله والأصل فيه) إلى قوله وحج صلى الله عليه وسلم في النهاية والمعنى (قوله الحج) عبارة
عبارة المعنى الأول قد حج البيت وجعل آل للعهد الحضور أي الذي بناه إبراهيم يسدّد المشافهة بين قول ابن
اسحق وقول غيره (قوله أنه ما من نبي الحج) أي ولم يقيد بن بعد إبراهيم تسم (قوله ما من نبي) مثل عيسى صلى
الله عليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته السبعة بالأعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى
مع بقاء نبوته معدود في أمة النبي ودخل في زمرة الصحابة فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حي مؤمن به
ومصدقاً وكان اجتماعه مرات في غير ليلة الأسراء من جلته بما كثر روى ابن عدي في الكامل عن أنس قال
بيننا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ رأينا برءاؤنا فقلنا يا رسول الله ما هذا البرء الذي رأينا به واليد قال
قد رأيتوه قلنا نعم قال ذلك عيسى بن مريم سلم على وأخرج ابن عسّاكر من طريق آخر عن أنس قال كنت
أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة أذ رأيت صافحاً شياولاً نراه فقلنا يا رسول الله رأيناك
صافحاً شياًولاً نراه قال ذلك أخى عيسى بن مريم انتظرته حتى قضى طوافه فسلمت عليه انتهى بحرفه اه
عش (قوله قيل الحج) ولا ينافيه ما تقدم أنه من الشرائع القديمة لجواز أن يكون عنده هذا القائل منسوداً
عش (قوله واستغرب) أي قال جمع أنه غريب بل وجب على غيرنا أيضاً نهاية قال عش وشيخنا قوله مر بل
وجب على غيرنا معناه (قوله وهو أفضل العبادات الحج) وتقدم أن المراجع أن الصلاة أفضل منه معنى ونهاية
قال عش قال الزيادة والحج يكفر الكاثر والصغار حتى التبعات على المعتدان مات في حبه أو بعده وقبل
تمكنه من أدائها عبارة وشيخنا والصلاة أفضل منه خلافاً للقاضي حسين وإن كان يكفر الكاثر والصغار
حتى التبعات وهي حقوق الأئمة من مات في حبه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها مع عزه عليه وكذلك
العرق في البحر إذا كان في الجهاد فإنه يكفر الكاثر والصغار حتى التبعات اه (قوله لا شتماً له على المال الحج)
وهو ما يجب أو يندب من الدعاء الآتية عش والاول وهو الاستطاعة (قوله قبل الهجرة الحج) بيان للخلاف
والاقتوال (قوله والاصح أنه في السادسة) كذا في النهاية والمعنى قال عش يشكك عليه أن مكة إنما افتحت
في السنة الثامنة وقبل الفتح لم يكن المسلمون متمكنين من الحج إلا أن يحجب بان الغرضية قد تنزل ويتأخر
الاجباب اه (قوله وتسميته هذه حجاً إنما هو باعتبار الصورة الحج) أقول قضية صنيعه أن حجه صلى الله عليه
وسلم بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجة شرعية وهو مشكك سم على حج وقد يقال لا إشكال فيه لأن فعله صلى
الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعياً بهذا الوجه الذي استقر عليه الأمر فيجعل قول حج أذ لم يكن
على قوانين الشرع الحج على أنه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية وأما فعله قبل المبعث فلا إشكال فيه
لأنه لم يكن بوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعياً بهذا المعنى لعدم وجود شرع إذ ذلك ولكنه كان مصوناً

وليس مشتملاً على المعنى اللغوي إذ ليس داخل فيه كما لا يخفى (قوله إلا أن يقال الحج) لا حاجة لهذا التعسف فإن
المراد معنى على غير أساس كما لا يخفى على من له بقواعد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال متحقق هنا فإن
الحج لغة القصد وشرعاً قصد وهو التيقن بزيادة الأفعال كالصلاة دعاء وزيادة الأفعال (قوله أنه ما من نبي الحج) أي
لما لم يقيد بن بعد إبراهيم (قوله وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حج) لا يدرى
عددها وتسمية هذه حجاً إنما هو باعتبار الصورة الحج) أقول قضية صنيعه أن حجه عليه الصلاة

كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة ع ش (قوله باعتبار ما كانوا الخ) أي الناس يفعلونه من النسيء
 أي تأخير حرمة الشهر إلى آخر كانوا إذا جاء شهر حرام وهم يحارون فيه أحلوه وحرموا مكانه شهرا آخر حتى
 رفضوا خصوص الأشهر واعتبروا بمجرده العدد كروى (قوله باعتبار ما كانوا يفعلونه الخ) والاولى بل على ما كانوا
 الخ (قوله بل قيل في حجة أبي بكر الخ) قال في الخادم حج أبي بكر في التاسعة كان في ذي القعدة لاجل النسيء وكان
 بتقرير من الشرع ثم نسخ بحجة الوداع وقوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار الخ انتهى ما في الخادم
 ونقله الفاضل عميرة وأقره وهو واضح لا غمار عليه ولا مرد عليه قول الشارح لانه صلى الله عليه وسلم لا يأمر
 فتأمل به بصرى (قوله لكن الوجه خلافه الخ) قد يقال ان صح أن الحج واجب مع بيان المعتبرات فيه ركنا
 وشرطا وغيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكيفية والافسكون الوجه خلافه محل تأمل اذا لم يحذور
 في موافقة ما لم يؤمر وبخلافه ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم في أصل الفعل وتوابعه قبل أن يؤمر
 فيه بشئ بصرى (قوله وبعدها الخ) عطف على قوله وقبل الهجرة قول المتن (هو فرض) * (فائدة) * النسك
 اما فرض عين وهو على من لم يحج بالشر وط الأتمية واما فرض كفاية وهو احياء الكعبة كل سنة بالحج
 والعمرة واما تطوع ولا يتصور الا في الارقاء والصبيان اذ فرض الكفاية لا توجه اليهم لكن لو تطوع منهم من
 تحصل به الكفاية سقط الفرض عن المخاطبين به كما بحثه بعض المتأخرين قياسا على الجهاد وصلاة الجنازة
 معنى وكذا في النهاية الا أنه مال الى اعتبار التكليف وعدم السقوط بفعل غير المكلفين وتقدم في الجامعة وسيأتي
 في الجهاد ترجيح الشارح السقوط بذلك قال ع ش قوله مر في الارقاء والصبيان أي والمجانين على ما يأتي
 وقوله مر اعتبار التكليف معتداه (قوله معلوم) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ان أمكن خفاؤه عليه)
 أي بان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء شيخنا (قوله زيارته مكان عامر الخ) وسميت
 عمرة لانها تفعل في العمر كله نهاية ومعنى (قوله وصرح عن عائشة الخ) قد يقال لا يلزم من حديث عائشة
 المذكور كون العمرة فرض عين الذي هو المطلوب بصرى (قوله وصرح) الى قوله ومتى آخر في النهاية والمغنى الا
 قوله قصد الى فلا يشك وقوله بقرينة الى أو بكونهما (قوله وخبر الترمذي الخ) عبارة الاسنى والمغنى وأما
 خبر الترمذي عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجبة هي قال لا وان تعتر خير لك فضعف قال
 في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يعتبر قول الترمذي فيه حسن صحيح وقال ابن حزم انه باطل قال أصحابنا
 ولو صح لم يلزم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال أن المراد ليست واجبة على السائل لعدم استطاعته قال
 وقوله وان تعتر بفتح الهمزة اه (قوله ألا ترى أن لها مواقيت الخ) قد يقال ان نظرا الى الحقيقة مع قطع
 النظر عن العوارض فكل معتبر في العمر معتبر في الحج وان نظرا الى العوارض الخارجية كما لو اقيت فالوضوء
 والغسل مختلفان فيها ألا ترى أن لكل موجبات تخصه فلي تأمل بصرى (قوله لان كل ما قصد الخ) عبارة
 النهاية لانه أصل اذ هو الأصل في حق المحدث وانما حاط عنه الى الأعضاء الاربعة تخفيفا فاعنى عن بدله اه (قوله)
 ولا يجبان بأصل الشرع الخ) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة الوداع وخبر
 مسلم أحناه هذا العامنا أم لا بد قال بل لا بد معنى زاد النهاية وصرح عن سرافقة قلت يا رسول الله عمرتنا هذه
 لعامنا هذا أم لا بد فقال بل لا بداه (قوله وهما على التراخي الخ) أي عندنا وأما عند الامام مالك والامام أحمد
 فعلى الفور وليس لأبي حنيفة نص في المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال أبو يوسف على

باعتبار ما كانوا يفعلونه من
 النسيء وغيره بل قيل في
 حجة أبي بكر في التاسعة ذلك
 لكن الوجه خلافه لانه صلى
 الله عليه وسلم لا يأمر إلا بحج
 شرعى وكذا يقال في الثامنة
 التي أمرهم بها بن أسيد
 أمير مكة وبعدها حجة الوداع
 لا غير (هو فرض) معلوم
 من الدين بالضرورة فيكفر
 منكرا إلا ان أمكن خفاؤه
 عليه (وكذا العمرة) وهي
 بضم فسكون أو ضم وبفتح
 فسكون لغة زيارته مكان
 عامر وشرعا قصد الكعبة
 للنسك الآتى أو نفس
 الأفعال الآتية (في الاظهر)
 الخبر الصحيح حج عن أبيك
 واعتبر وصرح عن عائشة
 رضى الله عنها هل على النساء
 جهاد قال جهاد لا قتال فيه
 الحج والعمرة وخبر الترمذي
 بعدم وجوبها وخسنه
 اتفق الحفاظ على ضعفه
 ولا يغنى عنها الحج لان كلا
 أصل قصد منه ما يقصد من
 الآخر ألا ترى ان لها
 مواقيت غير مواقيت الحج
 وزمنا غير زمن الحج وحينئذ
 فلا يشك باجزاء الغسل
 عن الوضوء لان كل ما قصد به
 الوضوء موجود في الغسل
 ولا يجبان بأصل الشرع
 في العمر الامرة وهما على
 التراخي

والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن جواهر عبا وهو مشكل جدا (قوله في المتن هو فرض) قد يكون
 فرض عين وهو حجة الاسلام بشرطه وقد يكون فرض كفاية وهو ما زاد عليهم من البالغين العتلاء الاحرار
 وسيأتي في الجهاد انه لا يتعلق فرض الكفاية في الحج بالصبيان ولا الارقاء ولا المجانين وان الوجه انه مع ذلك
 يسقط بهم كما تسقط صلاة الجنازة عن المكلفين بدو غيرهم بان القصد منه التأمين وائس الصبي من أهله وهنا
 القصد ظهور الشعر وهو حاصل وتقدم في صلاة الجماعة أن الوجه اعتبار البلوغ فحين يسقط به ثم فرق بينه
 وبين سقوط صلاة الجنازة بفعل الصبي بان القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب الى الاجابة وبينه وبين سقوط فرض

الغور شيخنا (قوله بشرط العزم الخ) لعل المراد أنه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في أول سني اليسار
عش (قوله على الفعل بعد) أي في المستقبل نهاية ومعنى (قوله أو خوف غضب) أي بقول طبيب عدل أو
معرفة نفسه منسك الوائى وقوله بقول طبيب عدل قال الشيخ محمد صالح الرئيس المسمى والبحيرى ولا بد من
اثنتين اه (قوله الا ان غلب على الظن الخ) أي ومع خوف الغضب وتلف المال لا يغلب على الظن تمكنه
كردى (قوله من آخر سني الامكان الخ) ويتجه ان ابتداء وقت الفسق أول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي
يدرك به الحج على العادة ثم رأيت في حاشية الايضاح للشارح مائنه والذي ينقدح أن يقال يتبين فسقه من
وقت خروج قافلة بلده لتبين أن هذا هو الذي كان يلزمه الماضي معهم فيه انتهى اه سم وفيه أن ما ذكر وقت
الوجوب وانما يحصل الاثم بالتأخير عنه لانه فالظاهر ما في الوائى مائنه أي من وقت لو ذهب فيه للحج لم
يدركه اه (قوله فيرد ما شهد به الخ) بل جميع ما يعتبر فيه العدالة كعقد النكاح قول المتن (وشرط صحته
الخ) ولهما مراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة ووقوع عن النذر ووقوع عن حجة الاسلام ووجوبهما
واكمل مرتبة شروط فيشترط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع التمييز للمباشرة ومع التكليف للنذر ومع
الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعجزه ومع الاستطاعة للوجوب نهاية وشيخنا (قوله المطلقة) الى قوله
وبهذا في النهاية والمغنى (قوله المطلقة) أي غير المقيدة بالمباشرة ولا غير هاشيخنا (قوله ما ذكر من الحج
والعمرة) يجوز أن يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقايسة واعلم أن الضمير قد يفرد على
المعنى كما قال ابن هشام في قول الالفية في باب المعرفة والنكحة وغيره معرفة مائنه وأفرد الضمير على المعنى كما
تفرد الاشارة اذا قلت وغير ذلك اه فلا اشكال في افرد المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما سم
(قوله فلا يضح الخ) وقضية كلام جميع صحة مسلم بالتبعية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه
لغونم ان اعتقده مع احرامه لم يعتد لان غايته أنه كنية الابطال وهي هنا تؤثر في الابتداء دون الدوام نهاية
قال عش قوله نعم ان اعتقده مع احرامه الخ يخرج ما لو اعتقده مع احرامه ولا يسه فلا أثر له وقوله وهي هنا تؤثر
الخ ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحده من مابنية الابطال اه عش ومثل ذلك أيضا
الوضوء بخلاف الصلاة والتيمم فتبطلهما مطلقا منسك الوائى (قوله في فاسده) الاولى في باطله أو فيسه
(قوله لان تعرف الجزأين الخ) أي مع ظهور فساد حصر الخبر في المبتدأ فتعين العكس سم (قوله

احياء الكعبة بنحو الصبيان والارقاء بما في سقها فراجع وفي شرح العباب في صلاة الجماعة وسيأتي في سقوط
فرض الحج والعمرة عنهم أي بالصبيان ونحو الارقاء كلام لا يبعد بحجته هنا اه (قوله ومتى أخرفات تبين
فسقه بموته من آخر سني الامكان الى الموت) ليس في ذلك افصاح عن تعيين ابتداء وقت الفسق ولا بيان المراد
بآخر سني الامكان ويتجه ان ابتداء وقت الفسق أول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي يدرك به الحج على
العادة ثم رأيت في حاشية الايضاح للشارح مائنه قوله من السنة الاخيرة هل المراد به من أولها أو آخرها أو
قبل خبر النحر لم أر من تعرض له والذي ينقدح ان يقال يتبين فسقه من وقت خروج قافلة بلده لتبين ان هذا
الوقت هو الذي كان يلزمه الماضي معهم فيه اه (قوله هنا وفيما بعده أي ما ذكر من الحج والعمرة) يجوز أن
يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقايسة واعلم ان الضمير قد يفرد على المعنى كما قال ابن هشام
في قول الالفية في باب المعرفة والنكحة وغيره معرفة مائنه وأفرد الضمير على المعنى كما تفرد الاشارة اذا قلت
وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو أن لهم ما في الارض جميعا ومثله معه لا تدوا به أي بذلك اه فلا اشكال في افرد
المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما (قوله وليس في محله لان تعريف الجزأين يفيد الحصر) أي مع
ظهور فساد حصر الخبر في المبتدأ هنا فتعين العكس (وأقول) هذا الجواب انما يصح ان أثبت أن مثل ذلك
تعريف هذين الجزأين يفيد حصر الاول في الثاني والا فتدريكون الامر بالعكس فلا يفيد وقضية قول السعد
واللفظ مختصرة والحاصل ان المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة
أو نسكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ اه أن الامر هنا بالعكس أي ان الثاني محصور في الاول وهو

بشرط العزم على الفعل
بعد وان لا يتضيقا بنذرا أو
خوف غضب أو تلف مال
بقريته ولو بوضعية كما يفهمه
قولهم لا يجوز تأخير الموسع
الان غلب على الظن تمكنه
منه أو بكونهما قضاء عما
أفسده ومتى أخرفات تبين
فسقه بموته من آخر سني
الامكان الى الموت فيرد
ما شهد به وينقض ما حكم به
وسيأتي انه يستقر عليه
بوجود مال لم يعلمه ومع
ذلك لا يحكم بفسقه لعزوه
(وشرط صحته) المطلقة أي
ما ذكر من الحج والعمرة
(الاسلام) فقط فلا يصح
من كافر أصلي أو مرتد بل
لواربائنا بطل ولم يجب
مضى في فاسده وهذا فارق
باطله فاسده بجماع كما يأتي
ولا تحيط الردة غير المتصلة
بالموت ما مضى أي ذاته حتى
لا يجب قضاؤه بل فوائده كما نص
عليه قبل عبارته لان في
بقول أصله لا يشترط لصحته
الا الاسلام اه وليس في
محله لان تعريف الجزأين
يفيد الحصر على انه اعترض
بانه يشترط أيضا الوقت
والنية والعلم بالكيفية حتى
لو حوت أفعال النسك
منه اتفاقا لم يعتد بها

وكن رد ذكر الوقت لانه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر الع. لم يأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعل كفي فليس شرطاً لانعقاد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانعقاده تصويره بوجه (فلولي) على المال ولو وصيا وفيما بنفسه أو مأذونه ولو لم يحج أو كان محرماً يحج عن نفسه وان غاب المولى وفارق الاجير بانه مباشر العباد عن الغير فاشترط وقوعها منه والولي ليس كذلك ومن ثم لا يرمى عنه بشرطه الا ان يرمى عن نفسه (ان يحرم عن الصبي) الشامل للصبي اذ هو الجنس (الذي لا يعيز) أي ينوي جعله محرماً أو الاحرام عنه تخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء فرقت اليه امرأه صبياً فقال يا رسول الله ألهذا قال نعم ذلك أحرؤ في رواية لابي داود فأخذت به ضد صبي فرفعت من محبتها وهو ظاهر في صغره جد ويكتب للصبي أبواباً عمله أو عمله به وليس من الطاعات كما أفاده الخبر ولا يكتب عليه معصية اجاعاً (والجنون) الشامل للمجنونة لذلك فيسألي الصبي وأجابوا عما تقر من اعتبار ولاية المال والام ليست كذلك باحتمال انها وصية أو أن وليه أذن لها أن تحرم عنه أو أن الحاصل لها أحرأ من النعقة للاحرام اذ ليس في الخبر انها أحرمت عنه وحيث صار المولى محرماً واجب (قوله

لكن رد ذكر النية الخ) وعلى التسليم في المذكورات أو بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي أنادته عبارة المصنف كاصلا لا مكان جعله اضافياً بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية سم (قوله بانه معلوم الخ) فيه تامل (قوله بل يكفي لانعقاده الخ) أي فهذا أيضاً شرط كالاسلام فلم يغد هذا الرد شيئا سم وبصري قول المتن (فلولي الخ) أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم أن احرامه عنه انما يكون بعد تجر يده من الثياب ع ش (قوله على المال) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن وقوله أو عمله به وليه (قوله ولو وصيا الخ) يعني أن لولي المال من أب جد فوصى من تاحرته منها فاحكم أو قيمه ولو بمأذونه وان لم يؤذ لولي نسكه أو كان محرماً الاحرام يحج أو عورة أو بهما عن صغير مسلم ولو تبعا ونائى وكردى على بافضل (قوله عن نفسه) ليس بقيد (قوله وان غاب المولى) لكنه يكره الاحرام عنهما أي الصبي والمجنون في غيبتهما لاحتمال أن يرتكب أشيئا من محظورات الاحرام لعدم علمهما وتعكن المولى من منعهما سم في شرح الغاية ويجوز لولي ما ذكر وان بعدت المسافة ثم بعد ذلك عليه احضاره لاعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما يرتب على من فاته الحج أو منع من الوصول اليه ولو كان نحو الوصي متعدد اقل كان كل منهما مستقلاً صرح احرام الاول منهما - ما ان ترتبسا وان لم يكن مستقلاً يصح احرام أحدهما الا باذن صاحبه فيكون مباشراً عن نفسه ووكيلاً عن الآخر ولهما الاذن لثالث يحرم عن المولى عليه ويكون وكيلاً عنهما في الاحرام ع ش (قوله وفارق الاجير الخ) أي حيث يشترط فيه أن يكون حلالاً لا يحج عن نفسه ونائى أي أجير العين وأما أجير اللمة فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله فاشترط وقوعها) أي سبقه على حذف المضاف (قوله منه) أي من الاجير سم (قوله والولي ليس كذلك) أي لا يباشر العباد عن الغير (قوله ومن ثم) أي لاجل الفرق المذكور (قوله لا يرمى) أي المولى (عنه) أي الصبي (بشرطه) أي اذا عجز عن الرمي (قوله أي ينوي الخ) أي ينوي المولى بقلبه جعل موليه محرماً أو يقول أي بقلبه احرمت عنه ولا يصير المولى بذلك محرماً ويجوز لولي الاحرام عن المميز أيضاً وأفهم كلامه عدم صحة احرام غير المولى كالجذع وجود الاب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله بالروحاء) بغض الرائحة الملهمة والمداسم وادمشوه رعى نحو أربعين ميلاً من المدينة (قوله من محبتها) بكسر الميم وفتح الحاء مركب من مراكب النساء مصباح اه بجيزي (قوله وهو ظاهر) أي الاخذ ببعضه والاعراج من المحفة و (قوله في صغره الخ) أي في أنه لا تغير له نهاية ومعنى (قوله لذلك) الاشوة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس سم (قوله وأجابوا الخ) كان الاولى تقديمه على قوله ويكتب الخ (قوله باحتمال أنها وصية) أي فتكون ولي مال سم (قوله أو أن وليه أذن لها الخ) قد يقال الواقعة فيها قول فتع فيشكل الجلال سم (قوله وحيث الخ) عبارة النهاية ثم اذا جعل غير المكاف محرماً باحرام المولى أو مأذونه أو باحرامه وهو بمنزلة باذن وليه فعلى المولى منع من محظورات الاحرام وعليه احضاره للمواقف كلها وجوباً في الواجبة وندياً في المندوبة وعليه وجوباً أو ندباً كذا ذكر أمره بما قدر عليه من أفعال النسل كغسل وتجرد عن محيط وليس ازار ورداء وغيرها وانابة عنه فيما عجز عنه اه (قوله صار المولى) أي الصبي أو المجنون مغنى وسم

عكس المطلوب (قوله لكن رد ذكر النية الخ) وعلى التسليم في المذكورات أو بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي أنادته عبارة المصنف كاصلا لا مكان جعله اضافياً بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية (قوله بانه معلوم الخ) فيه تامل (قوله بل يكفي لانعقاده الخ) أي فهذا أيضاً شرط كالاسلام فلم يغد هذا الرد شيئا (قوله فاشترط وقوعها منه) أي من الاجير (قوله أي ينوي جعله محرماً أو الاحرام عنه) أي ولا يصير المولى بذلك محرماً (قوله الشامل للمجنون لذلك) الاشارة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس (قوله باحتمال أنها وصية) أي فتكون ولي مال (قوله أو أن وليه أذن لها أن تحرم عنه) قد يقال الواقعة فيها قول فتع فيشكل الحال (قوله وحيث صار المولى) شامل للمجنون (قوله

أن يفعل به ما يمكن فعله
كأحضاره عرفته وسائر
المواقف ومنها ككفو ظاهر
الرمي فيسألونه أحضاره أياه
حالة رمية عنه وإن لم يتصور
منه لأن الواجب شيئا كان
الحضور والرمي فلا يسقط
أحدهما بسقوط الآخر
والطواف والسعي به وإن لم
يفعل عنه مالا يمكن كالرمي
بعدر رمية عن نفسه إن لم
يقدر لو جعل الحصة بيده
أن يرمي بها أو يظهر رفي
جعلها بيده أنه لا يعتد به منه
إلا أن رمي عن نفسه لأنه
مقدمة للرمي فيعطى حكمه
ويؤيده أنه لو رفع الحصة
بيده غير الولي وماذونه
لا يعتد به وكذا لو أحضره
غيرهما كما بينهما كلامهم
ويصلي عنه سنة الطواف
والأحرام ويشترط في
الطواف به طهر الولي وكذا
الصبي على الوجه فيوضه
الولي وينوي عنه ويخرج
بالقوى لا يميز المميز فلا يجوز
له الأحرام عنه على ما نقله
الأذري عن النص والجمهور
واعتمده لكن المصحح في
أصل الروضة الجواز أن
شاء أحرم عنه أو أذن له أن
يحرم عن نفسه فأعتراضه
غفلة عن أن المقهور إذا
كان فيه خلاف قوى أو
تفصيل لا يرد لأفاده القيد
حيث ذُكر بالوصفي
والجمهور المغمى عليه

(قوله أن يفعل به) أي بنفسه أو مأذونه ونائى (قوله والطواف والسعي به الخ) أي وإذا قدر على الطواف
والسعي علمه ذلك والأطاف وسعى ولو أركبه دابة اشترط أن يكون سائقا أو قائداً إن كان الركب غير مميز وإنما
يفعلهما أي السعي والطواف بعد فعلهما عن نفسه نهاية قال ع ش قوله بعد فعلهما عن نفسه قضيته
اشترط ذلك وإن كان الصبي مباشر الأعمال اه ولعله في غير المميز عبارة الوائى فيطوف نحو الولي أو نائبه
بعد طوافه عن نفسه بغير المميز بشرط سترهما وطهارتهما من الخبث والحدث إلى أن قال والمميز يطوف
ويصلي ويسعى ويحضر المواقف ويرى الأججار بنفسه اه (قوله ويظهر الخ) عبارة النهاية وفي المغنى نحوها
فيما ناوله هو أو نائبه الجري ليرى به أن قدر والزمى عنه بعد رمية عن نفسه والواقع للراى وإن نوى به الصبي وفى
المجموع عن الأصحاب يسن وضع الحصة فى يده ثم يأخذ بيده ويرى بها ولا يأخذها من يده ثم يرمى بها ولو
رماها عنه ابتداء جاز اه قال ع ش قضية كلامه مر أن المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رعى عن
نفسه وبحث حج أنه لا بد أن يكون رعى عن نفسه لأن مناولة الجرم من مقدمات الرمي فتعطى حكمه وقوله مر وإن
نوى به الصبي قضيته أنه لا يقبل الصبر والالم يقع عن الراى لصرف أياه بقصد الرمي عن الصبي اه أقول
وقضيته أيضاً أنه لا يشترط المناولة ثم لاخذ مطلقاً (قوله لأنه مقدمة للرمي الخ) ظاهره أنه لا بد من المناولة
ويجزئ أحد هذه الأججار من الأرض حلياً واعتمده الحنفى بجري أقول يصرح بخلاف ذلك قول المغنى ما نصه
فإن قدر من ذكر على الرمي وجوباً فإن عجز عن تناول الأججار ناولها له وليه فإن عجز عن الرمي استحب للولي
أن يضع الحجر فى يده ثم يرمي به بعدر رمية عن نفسه اه ومر عن النهاية ما يوافقه (قوله ويشترط) إلى قوله وخروج
في النهاية والمغنى (قوله ويصلى عنه الخ) أي عن غير المميز استحباباً بنهاية (قوله ويشترط في الطواف به الخ)
هل يشترط فيه نية الولي لأنه غير محرم حتى يقال نية التسك شملت الطواف فلا حاجة للنية أو لأن إحرامه عنه
شمل ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر أن المميز لو أحرم عنه لا يحتاج في طوافه إلى نية لأن دخوله
فيه لانسك ولو باحرام الولي عنه يشمل أعماله كالطواف سم (قوله طهر الولي الخ) وستر عورته بنهاية ومعنى أي
أو نائبه ونائى (قوله وكذا الصبي الخ) أي وإن لم يكن مميزاً كما اعتده الواو الدرجه الله تعالى ومثل الصبي المجنون
بنهاية (قوله فيوضه الولي الخ) ينبغي ويغسله إن كان جنباً وإذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف
العادة وهو بطهارة الولي أو كان مجنوناً فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له أن يصلى بها لأنها
طهارة معتد بها أو لا يصح أن يصلى بها تردد فيه سم ثم قال والثاني غير بعيد اه أقول والأقرب الأول لأن
الشارع نزل فعل وليه منزلة فعله فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به ع ش (قوله لكن المصحح
الخ) وقال فالنهي والغنى (قوله فإن شاء أحرم عنه الخ) أي فإن أحرم بغير إذنه لم يصح بنهاية ومعنى ويأتى في
الشرح مثله (قوله فأعتراضه الخ) أي الاعتراض على المصنف بأن قوله الذى لا يميز ليس على ما ينبغي كرمى
(قوله قوى) ليس بقيد بصري (قوله لأفاده القيد الخ) متعاقب بنفى الور ودوالة والمراد بالقيد قول المصنف
الذى لا يميز قال المغنى ومع هذا الواهر بقوله ولو لم يميز أو كان أولى اه (قوله وخروج) إلى قوله ويرد فى

والطواف) شامل للمجنون فليبرأ جمع (قوله بعدر رمية عن نفسه) لم يقيد بنظير هذا في نحو الطواف به لأنه قد
يقع الطواف به عنه وأن حله وطاف به ولم يطف عن نفسه كما يعلم ذلك من بحث الطواف فيه الموجه لغيره
وطاف به قال مر في شرحه وإنما يفعله ما أى الطواف والسعي به بعد فعلهما عن نفسه (قوله ويشترط في
الطواف به طهر الولي وكذا الصبي الخ) هل يشترط فيه نية الولي لأنه غير محرم حتى يقال نية التسك شملت
الطواف فلا حاجة للنية أو لأن إحرامه عنه يشمل ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر أن المميز لو
أحرم عنه الولي لا يحتاج في طوافه عن نفسه إلى نية لأن دخوله في التسك ولو باحرام الولي عنه يشمل أعماله
كالطواف فعلم أنه لو بلغ ثم طاف أو أعاد الطواف لم يحج فيه لنية فليتأمل (قوله وكذا الصبي) سكنت عن
المجنون (قوله فيوضه الولي) ينبغي ويغسله إن كان جنباً وانظر هذا الموضوع والغسل هل يرفع الحدث
حقيقة مطلقاً بحيث لو ميز أو بلغ قبل حصول ناقض صلى به مثلاً أو لآلانه كان لصورة فيزول بزوالها فيسه

النهاية والغنى الا قوله الا الى والسيد (قوله فلا يحرم احد عنه الخ) ينبغي تخصيصه بما اذا ربح زواله عن قرب
والاصح احرامه عنه كالمجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فان محله حيث ربح زواله
عن قرب أي الى ثلاثة أيام ع (قوله عن قته الصغير) وولى الصبي يأذن لقته أو يحرم عنه حيث جاز
احتجابه نهاية أي بان لم يقوت مصلحة على الصبي والالزم عليه غرم ز يادته على نفقة الحضر ع (قوله
لا البالغ) أي العاقل نهاية أي فليس له أن يحرم عنه وان أذن له الرقيق فيحرم بنفسه ولو بلاذن سيده وان
كان له تحليله ونائق (قوله في البعض) ينبغي وفي المشترك الصغير سم (قوله وان كانت مهايأة) يؤخذ
من ذلك أنه لا بد من اذن السيد وولى البعض الحر المميز ولو في نوبة احدهما مر اه سم (قوله والاول
أقرب) قد يستشكل الاول بان كلامهما لا يتأتى احرامه عنه لانه لا جأز أن يراد به جعل جلته محرما اذ ليس له
ذلك اذ لا يتبعه على بعض الجملة لا على كاهلها ولا جعل بعضه محرما اذ احرام بعض الشخص دون بعض غير متصور
فينبغي أن يتعين اذن أحدهما لا آخر في الاحرام عنه ليكون احرامه عن جلته بولايته موكلة
سم على حج أقول أو يتقاعلى أن يتقارنا في الصيغة بان يوقعها معا ع ش زاد الوفاق أو ياذن له ان كان مميذا
أو بولا أجنبيا اه (قوله ينافي ذلك) أي ما ذكر من عدم الفرق بين المهايأة وعدمها كرى (قوله قلت
لا ينافيه الخ) يتأمل سم عبارة البصري عدم المنافاة محل تأمل فان قولهم ان أحرم في نوبته وسعت نسكه
صريح في الاستقلال بالاحرام حينئذ فينبغي أن يستعمل به أيضا ولى الصغير والحاصل أن الذي يتجه أنه لا بد
منهما عند عدم المهايأة ومن صاحب النوبة أو وليه فيها ثم ان وسعت فلا تحليل للأخر والا فلا تحليل اه
(قوله لانه لا ينافي لاتفاق لهما الخ) محل تأمل فان وجه تعلق التحليل بالكسب أنه سبب لحسل بعض أنواع
الاكتساب كالاصطاد فكذا يقال في الاحرام انه سبب لحرمة بعض أنواعه بصري قول المتن (من المسلم) أي
ولو بتبعية السابى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع احرامه لم ينعد لقارئة المنافي للنية بخلاف ما لو اعتقده مع
احرام وليه عنه مر اه سم (قوله ولو قننا) الى المتن في النهاية والغنى الا قوله كاسر الى ويلزم (قوله ولو قننا) أي
صغيرا نهاية ومعنى (قوله كاسر) أي في قوله فان شاء أحرم عنه الخ ((قوله أو سيده) أي ان كان هو غير بالغ
والافالمير هنا شامل للبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحة احرامه على اذن سيده سم (قوله أي شأنه ذلك) اشارة
الى أنه مقتدر الى اذن وليه وان فرض عدم احتياجه للمال رأسا وهو مقتضى كلامهم خلافا لمن أخذ من ظاهر
التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج مر اه سم (قوله ويلزم الولى الخ) عبارة النهاية وإذا
صار غير المكلف محرما غرم وليس له زيادة نفقة احتياج اليها بسبب النسب في السفر وغيره على نفقة
الحضر اذ هو الموقوع في ذلك كالبغرم ما يجب بسببه كدم قران أو تمتع أو فوات وكفدية شئ من محظوراته
كفدية جماعه وحاقه وقلمه ولبسه وتطيهه سواء أفعله بنفسه أم فعله به وليه ولو لحاجة الصبي وما تقر ومن

نظر يحتمل الاول ويحتمل الثاني والثاني غير بعيد (قوله ويردد النظر في البعض الصغير) ينبغي وفي
الصغير المشترك (قوله وان كانت مهايأة) يؤخذ من ذلك أنه لا بد من اذن السيد وولى البعض الحر المميز ولو
في نوبة أحدهما مر (قوله والاول أقرب) قد يستشكل الاول بان كلامهما لا يتأتى احرامه عنه لانه لا جأز
ان يراد به جعل جلته محرما اذ ليس له ذلك اذ لا يتبعه على بعض الجملة لا على كاهلها ولا جعل بعضه محرما اذ احرام
بعض الشخص دون بعض غير متصور فينبغي ان يتعين اذن أحدهما لا آخر في الاحرام عنه ليكون احرامه
عن جلته بولايته موكلة (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل (قوله في المتن) واتما تبص مباشرة من المسلم
أي ولو بتبعية السابى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع احرامه لم ينعد لقارئة المنافي للنية بخلاف ما لو اعتقده مع
احرام وليه عنه لان المباشر للنية هو الولى فلا يتأتى نفيته عنه بذلك الاعتقاد مر (قوله أو سيده) أي ان كان
هو غير بالغ والافالمير هنا شامل للبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحة احرامه على اذن سيده (قوله أي شأنه
ذلك) اشارة الى أنه مقتدر الى اذن وليه وان فرض عدم احتياجه للمال رأسا وهو مقتضى كلامهم خلافا لمن
أخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج مر (قوله ويلزم الولى ككل دم

فلا يحرم أحد عنه اذ لا ولى
له الا على ما يأتي أول الخبر
وللسيد أن يحرم عنه
الصغير لا البالغ على المعتد
فيهما ويردد النظر في
البعض الصغير فيحتمل
انه أقدر ما يأتي في التكاح
وحينئذ فيحرم عنه وليه
وسيد معا لأحدهما وان
كانت مهايأة اذ لا دخل لهما
الافى الاكتساب وما يتبعها
كزكاة الفطر لا ناطها بين
تلمزه النفقة ويحتمل صحة
احرام أحدهما عنه وللسيد
اذا كان المحرم الولى تحليله
والاول أقرب فان قلت
ينافي ذلك قول جمع وحكى
عن الاصحاب من بعضه
له حكم القن في تحليل السيد
له الا في المهايأة ان أحرم في
نوبته وسعت نسكه فله
حينئذ حكم الحر قلت لا ينافيه
لان التحليل يتعلق بالكسب
أيضا فأتى فيه المهايأة
بخلاف الاحرام لانه صفة
لا تعلق لهما بالكسب وانما
تبص مباشرة أي ما ذكر
من الحج والعمرة (من
المسلم المميز) ولو قننا ككل
عبادة بدنية نعم تتوقف
صحة احرامه على اذن وليه كما
مر أو سيده لا اختيارا للمال
أي شأنه ذلك وهو محجور
عليه فيه ويلزم الولى كل دم

لزم جميع ذلك للولي اذا كان مميزا هو المعتد كما صرح به كغيره من اختلاف باقي الاسعادات بما لا ينسوي ولا
ينافي ما قررناه قولهم يضمن الصبي المميز الصيد لان محله في غير محرم بأن أتلفه في الحرم من غير تقصير من
الولي والحاصل أنه متى فعل محظورا وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو غير بان تطيب أو لبس ناسيا فكذلك
ومثله الجاهل المعتذر كما لا يخفى وان تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صيدا ولو سهوا فالغدية في مال الولي ولو فعل
به أجني ولو لحاجة أي كان رآه بردا فالبس لم يمتد الغدية كالولي اه عبارة المغني ويجب على الولي منعه من
محظورات الاحرام فان ارتكب منها شيئا وهو مميز وتعمد فالغدية في مال الولي في الاطهر ما غير المميز فلا فدية
في ارتكابه محظورا على أحد اه (قوله لزم المولى) شامل للمميز الذي أحرم باذن وليه ووافقته التعليل
بقوله لانه الذي ورطه الخ اذ لا اذنه ما صح احرامه سم (قوله لو جوده) لعله من تحريف الكاتب والاصل
لو وجد عبارة النهاية ويقصد ج الصبي بجماعه الذي يقصد به ج الكبير اه وعبارة المغني واذا جامع الصبي
في حبه فسد وقضى ولو في الصبا كالبالغ التطوع بجماع صحة احرام كل منهما فيعتبر فيه لفساد حبه باعتباره في
البالغ من كونه عامدا عالما بالتعزيم مختارا بجماعه قبل التحللين اه (قوله وبه) أي بقوله من غير حاجة
ولا ضرورة (فارق) أي الوجوب هنا (وجوب أجرة تعاميه) أي ليس بواجب نهاية ومعنى (قوله
ومؤن الخ) عطف على أجرة تعليمه (قوله في مال الخ) متعلق بوجوب الخ (قوله من تزوجه) أي امرأة
قبل الولي نكاحها للمميز ومعنى ونهاية (قوله تغتفر لو أخرج الخ) أي والنسك يمكن تأخيرها الى البلوغ نهاية
ومعنى (قوله عن نفسه الخ) متعلق بالمباشرة (قوله فادفع قول الاسنوي الخ) مسلم لكنه مستدرك بصري
أي يغني عنه قول المصنف اذا باشره الخ (قوله أنه) أي قول المصنف بالمباشرة (تقييد مضر) أي فانه يشترط في
وقوع الحج عن فرض الاسلام أن يكون الذي باشره كفنا حرا سوا كان الحج للمباشرة أم كان نائبا عن غيره
معنى (قوله في الجملة) قد يقال لا معنى له مع تفسير المكف بالبائع العاقل فتأمل اه سم (قوله لا بالحج)
أي وليس المراد المكف بالحج (قوله ولو بالتبين الخ) أي بعد تمام الفعل ونائي (قوله وان كان حال الفعل
قنا الخ) ومثله ما لو كان صبيّا طاهرا وتبين بلوغه ع ش و نائي (قوله فيجزئ حج الفقير وعمرته الخ) أي
وكل عاجز اجتماع فيه الحرية والتكليف نهاية ومعنى (قوله أو قضاها أفسده) ولو تكاف الفقير الحج
وأفسده ثم قضاها كفاه عن حجة الاسلام ولو تكاف وأحرم بنقل وقع عن فرضه أيضا فلو أفسده ثم قضاها كان
الحكم كذلك نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ولو تكاف وأحرم بنقل انظر ما صورته ويمكن تصويره
بان يقصد بخاير القضا فيكون نقلا من حيث الابتداء واجبا من حيث حصول اجتماع الكعبة به فبلغ ذلك
القصود يقع عن القضا وقوله مر كان الحكم كذلك أي وقع عن فرضه اه ع ش عبارة الونائى ومن لم
يات بنسك الاسلام وان لم يجب عليه لا يصح منه غير ذلك القضا والنذر وهي مرتبة على هذا الترتيب فلو
اجتمع على شخص حجة الاسلام ونذر وقضاها بان أفسد نسكه ناقضا وكل قبل القضا ونذر ثم حج واعتبر وقوع
ما أتى به ولا عن فرض الاسلام وان نوي غيره لا صالته ثم ما أتى به بعد ذلك يقع عن القضا وان نوي غيره
لوجوبه باصل الشريعة ولا يجوز في النذر كونه تداركاً لفسد ثم ما أتى به يقع نذرا ولو نواه نقلا نعم لو أفسده
في حال كماله وقعت الحجة الواحدة عن فرضه وقضائه وكذا عن نذره ان عين سنت حج فيها اه (قوله وغنى
خطر الطريق) أي وجع نهاية ومعنى قول المتن (دون الصبي والعبد) أي اذا تلبس به نهاية ومعنى (قوله
فلا يقع) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله اجماعا) أي لخبر اجماعي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى
واجماع حج ثم عتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد نهاية ومعنى (قوله هذا) أي عدم وقوع

لزم المولى وما زاد على مؤنة
في الحضر ومؤنة قضاء ما
أفسده بجماعه لو جود
شروط جماع البالغ المفسد
فيه لانه الذي ورطه في ذلك
من غير حاجة ولا ضرورة
وبه فارق وجوب أجرة
تعليمه ومؤن من تزوجه
في مال المولى لانه لم يعلم
احتاج للتعليم بعد بلوغه وقد
يظن المولى ان تلك الزوجة
التي فيها المصلحة تغتفر لو
أنحل البلوغ (واجماع ما
أتى به المحرم (عن نذران
كان مسلما كافرا وعن حجة
الاسلام وعمرته (بالمباشرة)
عن نفسه أو عن ميت أو
معضوب فادفع قول الاسنوي
ومن قاده انه تقييد مضر
(اذا باشره المكف) في
الجملة لا بالحج أي البالغ العاقل
(الحرم) فلو بالتبين وان كان
حال الفعل قنا طاهرا (فيجزئ
حج الفقير) وعمرته عن حجة
الاسلام وعمرته اداء أو قضاء
لما أفسده كولو تكاف مريض
حضور الجمعة وثني خطر
لطريق (دون الصبي
والعبد) فلا يقع نسكهما
عن نسك الاسلام اجماعا
ولان الحج لكونه وظيفة
العمر ولا يتكرر راعنبر
وقوعه حال النكاح هذا ان لم
يدركا وقوف الحج وطواف
العمره كاملين والابان بلغ

سكهم عن نسل الاسلام (قوله أو الطواف) أي للعمرة (قوله أو بعد الوقوف الخ) أخرج بعد الطواف في العمرة والفرق لا شيء سم أي خلافاً للنهاية والمغنى عبارة عما ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كل قبله كفي المجموع أي وبعد ما مضى قبل كماله بل لو كل بعده ثم أعاده كفي فيما يظهر كماله أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه قال الرشيدى قوله مر فهو كماله كل قبله أي فجزئته عمرته عن عمرة الاسلام ولا يجب عليه الاعادة اه عبارة ع ش قوله فهو كماله كل الخ أي فكيفه ولا يحتاج الى اعادته ولا ينافيه قوله مر بعد أي وبعد ما مضى قبل كماله فانه لا يصلح ان يكون شرح الكلام المجموع ومن ثم قال ع في شرح الارشاد ان المنجاة لا تفتاء بما أدركه ولا يحتاج الى اعادته فاعلم ما ذكره مر من قوله أي وبعد الخ صرف لكلام المجموع عن ظاهره وان المعتمد عنده مر أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد بعد البلوغ اه وما ذكره عن شرح الارشاد هو ظاهر صنيع التخفة أو لا وقياس ما ذكره بعد عن الاسنوى وأقره ما قاله النهاية والمغنى وسم من وجوب اعادته ما فعله قبل البلوغ (قوله وعاد الخ) عبارة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد الى الموقف لم يجزئ عنه حجة الاسلام على الصحيح اه فليست بترك العود في هذه الحالة جائز وان لم تقويت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان به او بوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام أو يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد نقل بخلافه سم أقول وظاهر النهاية والمغنى اعتماد الاول (قوله وعاد وأدركه الخ) أي واعاد ما مضى من الطواف في صورة الانشاء كما هو ظاهر سم وتقدم عن النهاية والمغنى أي طواف الاقضية ع ش (قوله لزومه اعادته الخ) أي فلو لم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتفويتها لهامع امكان الفعل على ما استقر به سم على ع ش (قوله كالتسعي بعده الخ) أي بعد القدوم ويخالف الاحرام فانه مستدام بعد الكمال ولا دم عليه بآتيانه بالا حرام في حال النقص وان لم يعد الى الميقات كما لا لانه آتى بما في وسعه ولا اساءة وحيث أجزأ ما أتى به عن فرض الاسلام وقع احرامه أولاً تطوعاً وانقلب عتب الكمال فضاء على الاصح في المجموع معنى زاد النهاية والاسنى وفيه عن الجارحى لو فات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئ عن حجة الاسلام والقضاء أو بعده لزومه حجتان حجة للفوات وأخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو أفسد الحر البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته أخراته واجدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه فدية للانساد وأخرى للفوات اه (قوله ومن مثلها الخ) عبارة النهاية والمغنى ويؤخذ من ذلك اجزاء أي الحجج عن فرضه أيضاً اذا تقدم الطواف أو اخلق وأعاده بعد اعادته الوقوف اه قال ع ش قوله مر اذا تقدم الطواف أو اخلق مفهوماً أنه ما لو تقدم أو أعادهما بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الاسلام وبوجه بانه وقع بعد التحلل الاول فكان حجه ثم في حالة نقصانه لكن في حج ما نصنو يؤخذ من ذلك الخ وهو صريح في أنه وان جمع بين الخلق والطواف تجزئ اعادته ما بعده عن حجة الاسلام اه عبارة الرشيدى قوله مر اذا تقدم الطواف أو اخلق

أو عتق قبل الوقوف أو الطواف أو في أثناءهما أو بعد الوقوف وعاد وأدركه قبل فجر النحر أجزأهما عن حجة الاسلام وعمرته لو فوج المقصود الأعظم في حال الكمال وبجست الاسنوى انه اذا كان عوده للوقوف بعد الطواف لزومه اعادته كالسعي بعده لبقائه في حال الكمال ومثلهما الخلق كما هو ظاهر ويؤخذ من ذلك انه يجزئ عوده

عتق قبل الوقوف الخ) قال في شرح العباب ثم ما تقر من التفصيل المذكور في الحج والعمرة لا يشكك بما مر من أنه لو بلغ أثناء الصلاة أو بعدها أجزأه مطلقاً لأنها التكرارها يسامح فيها ولا نه الخ فراجع (قوله أو بعد الوقوف) أخرج بعد الطواف في العمرة والفرق لا شيء وعباردة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد الى الموقف لم يجزئ عنه حجة الاسلام على الصحيح الخ اه فليست بترك العود في هذه الحالة جائز وان لم تقويت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان به وتقديم النقل عليها او بوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام وهل تستقر حجة الاسلام اذ لم يعد اذ بكونه تمكن فيها بالعود للوقوف أو يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله وعاد وأدركه الخ) أي واعاد ما مضى من الطواف في صورة الانشاء كما هو ظاهر (قوله لزومه اعادته الخ) وظاهر ان الاجزاء لا يتغير بتركه اعادته هذه الامور الثلاثة بل حكم من ترك اعادته احكم الكامل اذا آتى بما عاها كما هو ظاهر فليست بم

ولو بعد التحليل وان جامع

بعدهما وهو محتمل فيعيد

ما فعله بعد وقوفه ليقع في

حال السكال وعليه فيظهر أنه

لا يعيد احرامه لان هذا من

توابع الاحرام الاول ويفرق

بين هذا وتفصيلهم في سجود

السجود بين ان يسلم سجودا

فيعود أو بعد اقلان تحصل

الحج الكامل صعب فسوخ

فيه باستدراكه ولو بعد

الخروج منه بالتسليم مالم

يسامح ثم وقع في الكفاية

ان افاقة المجنون حكمها

ما ذكره رحمه الاسنوي

وابن النقيب واعتمده

الزركشي والجلال البلقيني

وغيرهم وتبعهم شيخنا وهو

قياس ما ذكره في الصبي

غير المميز لكن الذي جرى

عليه الشيخان انه يشترط

افاقة في الاركان كلها حتى

عند الاحرام ونقله في المجموع

عن الاصحاب وقال معناه انه

يشترط ذلك في وقوفه عن

حجة الاسلام ونقل الزركشي

ذلك عن اصحابنا ايضا

وبكلام المجموع يندفع

تاويل شيخنا لكلامهما

بان افاقة عند الاحرام انما

هي شرط لسقوط زيادة

النفقة عن الولي على ان

صنيع الروضة برده هذا

التاويل ايضا فان قلت

ما للفرق بين الصبي غير المميز

والمجنون قلت يفرق بان

في احرام الولي عن المجنون

خلافه ولا كذلك الصبي

فلقوا احرامه عنه وقع عن

أي على السكال وكذا لو تقدم ما كفي التحفة اه (قوله ولو بعد التحليل) قديقال قياس ذلك أنه تجزئته العمرة اذا أعاد طوافها الذي بلغ بعده سم وتقدم عن النهاية والمغني ما وافقه (قوله وان جامع بعدهما الخ) بوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليل يخرج عن العمدية سم (قوله وهو محتمل) لكنه بسيد لخر وجه من الحج بصرى أي عن أركانه (قوله وعليه فيظهر الخ) قال الفاضل المحشي فيه تأمل اه وقال الفاضل بسيد الوقوف في كونه لا يعود احرامه اذا أداؤه الوقوف نظر ظاهر اذ يلزم عليه وقوف بغير احرام وكونه من أثر الاحرام السابق لا يصح لانه لم يصرح أحد بجواز الوقوف بغير احرام حقيق فالوجه أنه يعود بالمساحة التي ذكرها واذا عادت احكامه من المحرمات وغيرها هذا ما يتجه والله أعلم وبه يخفى الاشكال بصرى (قوله احرامه) بالرفع فاعل لا يعود (قوله بين هذا) أي جواز العود هنا بعد التحليل (قوله ووقع في الكفاية الخ) اعتمدها فيها مر اه سم (قوله ان افاقة المجنون الخ) مشى عليه صاحب النهاية أيضا واول كلام الشيخين بما نقله الشارح عن شيخ الاسلام بصرى (قوله ما ذكر) راجع الى قوله والابان بلغ أو عتق الخ كردى (قوله واعتمده الزركشي الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني (قوله لكن الذي جرى الخ) عبارة الغنى وان كان في عبارة الروضة ما يوجب اشتراط افاقة عند الاحرام اه (قوله وبكلام المجموع) هو قوله معناه أنه الخ (وقوله الفرق بين الصبي غير المميز والمجنون) أي في أن الصبي غير المميز اذا بلغ قبل الوقوف وقع احرامه عن حجة الاسلام بخلاف المجنون كردى (قوله بين الصبي غير المميز الخ) لا يخفى أن الكلام ليس في غير المميز بل في الصبي مطلقا بل تعقل ما ذكر في غير المميز في الحج لا يتخلو عن خفاء فاني كون الحاج في أول حجه غير مميز وفي آخره بالغامس متبع وبفرض تحققه فهو في غاية الندور ومن اعلم ان الخلاف في احرام الولي عن الصبي المميز أقوى من الخلاف في المجنون فان الخلاف في الاول منقول عن النص ولا يجوز ان يقتصر في كلام الشارح بخلاف الخلاف في المجنون فانه ضعيف جدا وعبارة نقله وضعت في المجنون ما تصح به من جهة غريب ضعيف انه لا يجوز الاحرام عنه انتهت اه بصرى (قوله فلقوا احرامه عنه وقع عن حجة الاسلام الخ) هذا تصریح بان الاحرام عن الصبي غير المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الاحرام عنه عدم تمييزه ان يبلغ عند الوقوف أو بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام الان يتصور بما اذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب

(قوله ولو بعد التحليل) قديقال قياس ذلك أنه تجزئته العمرة اذا أعاد طوافها الذي بلغ بعلمه (قوله وهو محتمل) بوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليل يخرج عن العمدية (قوله فيظهر أنه لا يعيد احرامه) فيه تأمل (فرع) في الروضة فروع لو جامع الصبي ناسيا أو عامدا وقلنا عدم خطأ في فساد حجه قولان كالبالغ اذا جامع ناسيا أظهرهما لا يفسد وان قلنا عدم عدم فساد حجه واذا فسد فهل عليه القضاء قولان أظهرهما نعم لانه احرام صحيح فوجب بافساده للقضاء كجس التطوع فعلى هذا هل يجزئته القضاء في حال الصبي قولان أظهرهما نعم اعتبارا بالاداء الى ان قال واذا جازنا القضاء في حال الصبي فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف الى حجة الاسلام وعليه القضاء اه وفي الروض وشرحه واذا جامع الصبي في حجه فسد حجه وقضى ولو في الصبي فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف أجزاء قضاؤه عن حجة الاسلام أو بعده انصرف القضاء اليها أيضا وبقي القضاء في هذه وقوله أو بعده انصرف القضاء اليها قد يشكل بما تقدم عن الروضة انه لو بلغ بعد الوقوف ولم يعلم يجزئته عن حجة الاسلام الآن يفرق بانه وقف هنا بنية بخلافه فيما تقدم (قوله ووقع في الكفاية الخ) اعتمدها فيها مر (قوله فلقوا احرامه عنه وقع عن حجة الاسلام الخ) هذا تصریح بان الاحرام عن الصبي غير المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه الصغر بينه وبين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الاحرام عنه عدم تمييزه ان يبلغ عند الوقوف أو بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام فاما ان يتصور بما اذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب الى قرب البلوغ أو بما اذا زال عند

حجة الاسلام بخلاف المجنون وذكر في شرح العباب فرقا آخر مع الانتصار

للمنفرد وان أولئك غفلة وان كان ظاهر النص يؤيدهم ثم اشترط الاتفاق عند الحلق هو ما بحثناه بناء على انه ركن ونازع فيه شارح بانهم انما سكتوا عنه لانه لا يشترط فيه فعل قال حتى لو وقع وهو نائم كفي فيما يظهر اه وورد ان محل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان متأهلاً مطلقاً ككله وواضح فاتجهما بحثناه واذا اشترط لوقوع الوقوف الذي لا يشترط فيه فعل ولا يؤثر فيه صارف عن حجة الاسلام افاقته عنده فالخلق كذلك (وشرط وجوبه) أي ما ذكر من الحجج (١٢) والعمرة (الاسلام) فلا يجب على كافر أصلي الا للعقاب عليه نظير ما مر في الصلاة وغيره ولا أثر

لا استطاعته في كفره أما المرئ فيخاطب به في رده حتى لو استطاع ثم أسلم لزمه الحج وان اقتصر فان أخوه حتى مات حج عنه من تركه (والتكليف والحسرية والاستطاعة) بالاجماع فلا يجب على اضداد هؤلاء لنقصهم وعلم من كلامهم مع ما مر فيه ان المراتب خمس بحجة مطلقة وصحة مباشرة فوسع عن نذر وقوع عن فرض الاسلام فوجب وان الاستطاعة الواحدة كافية للحج والعمرة كذا أطلقوه وحله كما هو واضح في استطاعة الحج اما استطاعة العمرة في غير وقت الحج فلا يتوهم الاكتفاء بها للحج (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شرط) ظاهره بل مريجه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرته على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامته وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يخاطب ذلك الولي بالوجوب الا ان قدر كالعامة ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما سأذكره أو اخر الزم انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي

الى قرب البلوغ سم وكردى (قوله للمنفرد) أي في المجموع عن الاحتجاب كردى (قوله ونازع فيه) أي فيما بحثناه (قوله انما سكتوا عنه) أي عن اشترط الاتفاق عند الحلق (قوله وورد ان محل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان متأهلاً مطلقاً) متعلق بالوقوع (قوله أي ما ذكر) الى قوله وان الاستطاعة في النهاية والمغنى (قوله أما المرتد الخ) عبارة شيخنا البكري فان أسلم معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها الا في المرتد انتهت اه سم (قوله حتى لو استطاع) أي في رده نهاية قول المتن (والحرية) أي كلاً فلا يجب على البعض وان كان بينه وبين سيده مهابة ولو به بالمعصية فيها تسمع الحج ع ش وشيخنا (قوله مع ما مر فيه) أي في شرح عن حجة الاسلام من زيادة شروط الوقوع عن النذر (قوله وان الاستطاعة الخ) الظاهر انه معطوف على جملة ان المراتب الخ وعليه فليست أسهل وجه علمه مما ذكر بصري (قوله واضح في استطاعة الحج) أي بان يقرن والا فلا يتضح فيها أيضاً كما أشار اليه اه سم (قوله في غير وقت الحج الخ) قال العلامة ابن الجمل في شرح الايضاح وكذا استطاعة العمرة وحدها في وقت الحج بالنسبة للمكي اذ يمكن أن يجد ما يحتاج اليه للاتيان به امن أدى الحل دون ما يحتاج اليه للوصول بحرفة ولو قرن بل وغيره أيضاً خلافاً لما لوهمه صنيع الحقفة وشرح المختصر انتهى اه محمد صالح الرئيس قول المتن (استطاعة مباشرة) أي الحج أو عمرة بنفسه (ولها شرط) أي سبعة وغايتها وخدم من المنزل ولكن المصنف عددها أربعة مغنى ونهاية (قوله أنه لا عبرة بقدرته على الخ) هذا هو الأقرب وان اختار الشيخ الطيلاوي الوجوب عليه ع ش ونائى (قوله وهذا) أي النص المذكور (قوله من تزوج بمصر الخ) فيه ما يجاز وأصل التعبير ولد امرأته بمكة بمن تزوجها بمصر فولدت له الخ (قوله وتنعقبه الخ) الضمير يرجع الى القاضي وانما قال بكلام الخ إشارة الى أنه لا اعتبار به لان التنكير للتخفيف كردى (قوله جملة) أي كلام ابن الرفعة (قوله كلوججها) أي فيسقط عنه نسلا الاسلام قول المتن (وجود الراد الخ) أي الذي يكفيه ولو من أهل الحرم نهاية (قوله حتى السفرة) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى الاقوله وحكمة الى المتن وقوله وعبر الى المتن (قوله حتى السفرة) هي طعام يتخذها المسافر واكثر ما يحمل في جلد مستند بر نقل اسم الطعام الى الجلد وسمى به ولجلد المذكور معاليق تنضم وتنفرج فلا تنفرج سميت سفرة لانها اذا احاطت معاليقها انفرجت فاسفرت فحاشا كركردى

قرب البلوغ فاحرم عنه حينئذ فليتنامل (قوله وورد الخ) قضية هذا الرد أنه لو زال شعر غير المتأهل بغير فعل لم يكف فليراجع (قوله ولا أثر لاستطاعته في كفره) لك أن تقول ان أر يدني الاثر بالنسبة للعقاب بمعنى أنه يعاقب وان لم يستطع فهو مشكل ممنوع لانه لا وجه للعقاب عالم بوجوده سبب الوجوب وان أر يدني الاثر بالنسبة للاستقرار بعد الاسلام بمعنى أنه لو استطاع في حال كفره ثم أسلم لم يستقر واعتبرت استطاعته بعد الاسلام فقد بقا لا حاجة لهذا النفي للآثر لان الاسلام يقضى السقوط ترغيباً فليتنامل (قوله أما المرتد الخ) عبارة شيخنا البكري في كنز فان أسلم معسراً بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها الا في المرتد اه (قوله في المتن والاستطاعة وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة) لو استطاع مباشرة أحد النساكين دون الآخر بحيث لو أتى بأحدهما عجز عن مباشرة الآخر بحيث لا يمكن الاتيان به الا باستنابة غيره فهل يتخير في المباشرة بينهما أو يجب مباشرة الحج الذي يظهر الثاني لان الحج أفضل وأعظم وأعم احياء ولهذا لا يحصل بالعمرة الاحياء الواجب ولانه متعلق على وجوبه بخلاف العمرة (قوله وحله كما هو واضح في استطاعة الحج الخ) انظر لو وجده مؤثراً

أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الا واما ولهدالم يلحق من تزوج بمصر امرأته بمكة فولدت اسنة على أشهر من القدر وتعقبه الزركشي بكلام لابن الرفعة أرسلته بما حاصله جله على ان الولي اذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه كالجح هنا اما انه يكاف بفعل بقدر عليه كرامة فلا لاطب اقمهم كما قال اليا فاعلى انه ينبغي له التنزه عن قصد الكرامة وفعلها ما أمكنه (أخذها وجود الراد وبعثته) حتى السفرة أي مثلاً (ومؤنة) نفسه

وغيرهما ما يحتاج اليه في (ذهابه وايابه) أي أقل مدة يمكن فيها ذلك بالسير المعتاد الاثنى من (١٣) بلده مع مدة الإقامة المعتادة بمكة وهذا

عام بعد خاص وحكمة ذكر
الخاص وروده في الخبر
الذي صححه جمع وضعفه
آخرون انه صلى الله عليه
وسلم سئل عن السبيل في
الآية فقال الزاد والراحلة
(وقيل ان لم يكن له ببلده
أهل) هم من تجب نفقتهم
(وعشيرة) هي بمعنى أولان
وجود أحدهما كاف في
الحزم باسئراط ذلك وهم
أقاربه مطلقا (لم تشترط) في
حقه (نفقة) عبر به بعد
منها واحد هو مفهوم المؤنة
الاعم فاندفع اعتراضه بان
التعبير بالنفقة قاصر
(الاياب) أي قدرته على مؤنة
من الزاد والراحلة لاستواء
كل البلاد اليه حيثن ودوره
بما في الغربة من الوحشة
ومشقة فراق الوطن المألوف
بالطبع ويؤخذ من ذلك
ان الكلام فيمن له وطن
ونوى الرجوع اليه أول يوم
شيبا ويظهر ضبطه بما مر
في الجمعة فن لا وطن له وله
بالجواز ما يقبته لا تعتبر في
حقه مؤنة الاياب قطعاً
لاستواء سائر البلاد اليه
وكذا من نوى الاستيطان
بمكة أو قربها (ولو) لم يجد
ما ذكر لكن (كان يكسب)
في السفر (ما يفي بزياده)
وغيره من المؤن (وسفره
طويل) أي مرحلتان أو
أكثر (لم يكف الحج) وان

على بأفضل (قوله وغيرها الخ) أي غير الزاد والراحلة والمؤنة أو غير نفسه وهو الأقرب (قوله وما يحتاج
اليه الخ) بيان للمؤنة (قوله في ذهابه الخ) متعاقب وجود الزاد الخ (قوله من بلده) أي إلى بلده معني
والمراد ببلده محله كعسبر به النهاية (قوله مع مدة الإقامة الخ) كقوله من بلده متعاقب بقول المتن ذهابه
الخ (قوله وهذا الخ) أي قول المتن ومؤنة ذهابه الخ سم أي فان المؤنة تشمل الزاد أو عتيته نهاية قول المتن
(وقيل الخ) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته والا شترط مؤنة الاياب
بجزائها نهاية ومعني قول المتن (ان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة) أي ان لم يكن له واحد منهما ولم يتعرضوا
للمعارف والاصدقاء ليسر استبداءهم قاله الراجعي نهاية ومعني (قوله هم من تجب نفقتهم) أي كزوجة
وقرب نهاية ومعني (قوله هي بمعنى أولان الخ) قد يقال الواو تصدق بافادته لان النفي الداخل على متعدد
صادق بنفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمل سم عبارة البصري كونه بمعنى أو في جانب الايجاب واضح وهو
الذي يلائم تعامله وأما جانب النفي كعبارة المصنف فان جعلت فيه بمعنى أو صار المعنى وقيل ان اتى أحداهما لم
يشترط الخ وانما جاء أحدهما صادق بتحقيق الآخر على أنه لا ينطبق عليه التعليل اه وقد يجاب بأن الواو
لطاق الجمع الصادق للجميع ولا مجموع نفيها أو نفيها في سياق النفي للعموم (قوله مطلقاً) أي ولو من
جهة الام نهاية ومعني (قوله وهو مفهوم المؤنة الخ) قد يقال هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير
المذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لان كون الملاحق تفسيراً للسابق اقرب من العكس
وهذا قصور قطعاً ولم يندفع فتأمل سم (قوله وردوه) أي ذلك القول (قوله ويؤخذ من ذلك) أي
الرد (قوله ان الكلام الخ) أي الخلاف وتقدم عن النهاية والمعني ما يتخلفه (قوله ضبطه) أي الوطن
(قوله وله بالحجاز ما يقبته) أي خلاف من ليس له به ما يقبته أي وله بغير ما يقبته والافه وكلاول كما هو ظاهر
بصري وقد يفرق بسهولة العيش وزيادة الرخص في غير الحجاز بالنسبة اليه (قوله ما يقبته) شاهل للصر
المعتاد ونائي (قوله وكذا من نوى الخ) أي من لا وطن له من له وطن ونوى الاستيطان بمكة أو من له شيء يقبته من
ليس له شيء يقبته ولكنه نوى الاستيطان بمكة كل محتمل بصري وقد يقال انه راجع لسكل منها (قوله لم يجد
ما ذكر) الى قوله وكان وجه الخ في النهاية الا قوله ووقع الى المتن وقواه وان نازع فيه الاذرع واطال وكذا في
المعني الالفة اول وقوله ابن النقيب الى الاسنوي (قوله لان في اجته اع الخ) ولانه قد ينقطع عن الكسب
لعارض نحو مرض نهاية ومعني (قوله بان كان دون مرحلتين الخ) أي أو كان بمكة نهاية ومعني قول المتن
(وهو يكسب الخ) أي كسباً لا ثقبه لان في تعاطيه غير الاثقبه عاروا ولا شديداً أخذاً مما قالوه في النفقات
من أنه لو كان يكسب بغير لا ثقبه كان لزوجه الغسغ بذلك ع ش (قوله في يوم أول من أيام سفره) هو
المعتمد ع ش وونائي (قوله أول) الاسبك تقديره بين في ومدخوله (قوله كاف السفر للجمع مع الكسب)

الذهاب وأيام الحج الى وقت النفر والعود عقب السفر فقط بحيث لو اشتغل بالعمرة عقب النفر عجز عن العود
أو قدمها على الحج لم يدركه أو عجز عن العود فهل تجب العمرة في هذه الحالة مع الحج فان وجبت معه فيشكل
لعدم استطاعته لهما وان لم يجب فلم يكف استطاعتهما الحج لهما (قوله وهذا عام بعد خاص) الاشارة الى قول
المتن ومؤنة ذهابه وايابه (قوله في المتن وقيل ان لم يكن له ببلده الخ) ومحل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده
ووجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته والا شترط مؤنة الاياب بجزائها خمر (قوله في المتن وعشيرة) خرج
المعارف والاصدقاء (قوله هي بمعنى أولان وجود أحدهما كاف) قد يقال الواو تصدق بافادته لان النفي
الداخل على متعدد صادق بنفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمل سم (قوله وهو مفهوم المؤنة الاعم) قد يقال هذا
المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير المذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لان كون
الملاحق تفسيراً للسابق أقرب من العكس وهذا قصور قطعاً ولم يندفع فتأمل سم (قوله كاف السفر للجمع مع
الكسب) لا يقال الواجب السفر لا الكسب لانه لو حصل المؤنة بنحو اقراض حصل المقصود لا نقول ليس

كان يكسب في كل يوم كفاية أيام لان في اجتماع تعب السفر والكسب مشقة شديدة عليه (وان قصر) سفره بان كان دون مرحلتين من مكة
(وهو يكسب في يوم) أول من أيام سفره ووقع في نسخة في كل يوم وهي وهم (كفاية أيام كاف) السفر للجمع مع الكسب فيه

وأطال لا تنفقاء المشقة حينئذ
فعد مستطاعاً ويحسب ان
النقيب ان أراد بأيام أقل
الجمع وهو ثلاثون اسنوى
أخذ من كلامهم وصرح
به في النسخ ان المراد أيام
الحج وقدرها بما يقرب مما
قدرها به في المجموع من
أنها ما بين زوال السابع
الحجبة وزوال ثالث عشرة
أى فى حق من لم ينفر النفر
الأول وكان وجه اعتبار
زوال السابع وما بعده أى
ان أراد الانضال أنه يأخذ
حينئذ فى استماع خطبة
الإمام وأسباب توجيههم من
الغدوالى معنى والثالث عشر
أنه قد يرد الأفضل وهو
اقامته بنى وواضح أنه
لا بد مع ذلك من قدرته على
مؤنة أيام سفره الى مكة ذهاباً
ورجوعاً وخرج بقولنا أول
قدرته على ان يكسب
بعده أو فى الحضر ما بقى فى
الكل فلا يلزمه قصر السفر
أو طال خلافاً لاسنوى
لان تحصل سبب الوجوب
لا يجب ومن ثم نقل الجورى
الاجماع على ان اكتساب
الزاد والاحلة لا يجب فان
قلت لم يتضح الفرق بين
الإمامه الكسب فى أول
السفر لاني الحضر بل قد
يتجسس ان الزامه الكسب
في الحضر أولى لانه لا يجمع
عليه به مشقة السفر
والكسب بخلاف ذلك
قلت بل الفرق ظاهر لانه اذا
قد على الكسب أول سفره

لا يقال الواجب السفر لا الكسب لانه لو حصل المؤنة نحو اقتراض حصل المقصود لانه لا يرد ليس المراد
بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في الحال لان الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا
الكسب أيضاً لم يتأت الاستقرار اذ هو حينئذ غير مستطاع فليتأمل سم (قوله لا تنفقاء المشقة الخ) أى
بخلاف ما اذا كان يكسب فى كل يوم ما يكفى به فقط فلا يكفى لانه قد ينقطع عن كسبه فى أيام الحج مغنى ونهاية
(قوله والاسنوى الخ) عبارة النهاية وأيام الحج سنة تاذهى من زوال سابع الحجبة الى زوال ثالث عشرة وقول
المجموع انها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبطه الاسنوى من التعليق بانقطاعه عن الكسب
أيام الحج أنهم من خروج الناس غالباً وهو من أول الثامن الى آخر الثالث عشر وما ادعاه فى الاسعاد من كون
تقديره اثلاثه أيام كما قاله ابن النقيب أقرب فيه نظر والأقرب اقاله الاسنوى اه (قوله مما قد درها به فى
المجموع الخ) اعني أيضاً (قوله من أنهم ما بين الخ) بيان ما قدرها به فى المجموع (قوله أى فى حق
من لم ينفر النفر الاول) كذا فى النهاية المعنى أى وأما فى حق من نفر النفر الاول فهى ما بين زوال سابع ذى
الحجة وزوال ثانى عشر شيخنا ورواى (قوله وواضح أنه لا بد مع ذلك الخ) قد يفهم من قوة هذا السياق أن المراد
أنه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة أيام الحج فى يوم وفى العباب ووجد كفاية من بمونه
ذهاباً وعوداً وقد وان يكسب فى كل يوم كفاية أيام الحج وفى شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية
عياله أن قول المتن ووجد كفاية من بمونه الحج المقتضى أنه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير
مراد لما علمت من عبارة المجموع أنه لو أمكنه تحصيلها من كسبه لزمه أيضاً وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله
من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة الخ) أى وجودها بالفعل أو بإمكان كسبها فى أول يوم من أيام سفره
كما مر عن سم (قوله الى مكة) أى ومن مكة (قوله بقولنا أول) أى عقب قول المنصف فى يوم (قوله وخرج)
الى قوله فان قلت فى المعنى والى قوله فاتضح فى النهاية (قوله بعده) أى بعد أول يوم من سفره (قوله خلافاً
للاسنوى) أى حيث قال انه لو كان يقدر فى الحضر على أن يكسب فى يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج لزمه ان
قصر السفر لانهم اذا ألزموه به فى السفر فى الحضر أولى وكذا ان طال لا تنفقاء المحذور ونهاية ومعنى (قوله
ومن ثم) أى من اجل أن تحصل الخ (قوله نقل الجورى) عبارة النهاية والمعنى نقل الحوار زهى اه (قوله
الاجماع على أن اكتساب الزاد الخ) أى وظاهره أنه لا فرق فى ذلك بين الحضر والسفر وأنه لا فرق فى السفر
بين الطويل والقصر معنى زائد النهاية وهو كذلك الاقيا اذا قصر السفر وكان يكسب فى يوم كفاية أيام كيام
اه (قوله فليت بل الفرق ظاهر الخ) لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المنصف قاله سم ثم قال فان قلت لا يخفى ما
فى هذا الفرق وان عده مستطاعاً فى الاول وعدم عده كذلك فى الثانى مجرد دعوى لادليل لها بل تحكم قلت
كان وجه الفرق وعده مستطاعاً فى الاول دون الثانى امكان شر وعه حالاً فى السفر فى الاول دون الثانى لتوقف
الشرع على الاكتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة كالم يمنعها توقف

المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك فى الحال لان الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو
اعتبرنا الكسب أيضاً لم يتأت الاستقرار اذ هو حينئذ غير مستطاع فليتأمل سم (قوله وواضح أنه لا بد مع ذلك
من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة ذهاباً وايابا) قد يفهم من قوة هذا السياق ان المراد أنه لا بد من القدرة
على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة أيام الحج فى يوم وفى العباب ووجد كفاية من بمونه ذهاباً وعوداً وقد وان
يكسب فى كل يوم كفاية أيام الحج وفى شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله ان قول المتن
ووجد كفاية من بمونه الحج المقتضى أنه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد لما علمت من
عبارة المجموع أنه لو أمكنه تحصيلها من كسبه لزمه أيضاً وهو ظاهر اه (قوله فليت بل الفرق ظاهر)
لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المنصف فان قلت لا يخفى ما فى هذا الفرق وان عده مستطاعاً فى الاول وعدم عده
كذلك فى الثانى مجرد دعوى لادليل لها بل تحكم وفى شرح الروض ولو كان يقدر فى الحضر على ان يكسب
فى يوم ما يكفيه له وللحج فهل يلزمه اذ اكتساب قال الاسنوى تنفقاء كان السفر قصير لزمه لانهم اذا ألزموه به

شروع ذى المال على شراء المؤن في أيام الحج اه (قوله عدم استطاعه) أى للسفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب بنهاية (قوله بل يحصل الحج) أى مقتدر على تحصيل سبب الاستطاعة عبارة النهاية لا بعد استطاعه الا بعد حصول الكسب لان الفرض أنه لا يقدر على الكسب في السفر فلا يجب تحصيله لما مر اه (قوله وغاط الحج) عطف على الفرق (قوله ويعتبر) الى قوله فلو قدر في النهاية الا قوله فظاهر ما مر الى أو وقف وقوله مدة يمكن فيها الحج وقوله لا من ماله الى المتن وقوله وان لم يلق به ركوبه اه (قوله نحو نصف يوم) عبارة النهاية نحو ثلثي يوم اه قول المتن (وجود الراحلة) أى الصالحة لثله نهاية ومعنى أى بان كانت تليق به عيش قال الكردى على بافضل وعليه جرى الشارح في الاعاب وفتح الجواد واعنده سم وعبد الرزف وابن الجال وغيرهم وخالف في التحفة فقال وان لم يلق به ركوبه اه (قوله بشراء الحج) الاولى ليشمل ما في ماله بالفعل أن يقال ولو بشراء الحج (قوله وان قل) أى الزائد بنهاية (قوله بخلاف التيمم) أى بخلاف الماء في التيمم فان له بدلا وهو التراب سم وبصرى (قوله يعارضه الحج) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخي وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أى الزوم والكلام بعد فيما يحصل الوجوب فتأمل فانه دقيق سم وقد يدفع المنع بالجامع الذى ذكره شارح بقوله فكم أنه غير مضطر الحج (قوله ان الحج على التراخي) أى اصاله فلا يغير الحكم لو تضييق فيما يظهر يعاب اه شو برى (قوله أو وقف) عطف على شراء سم وعش عبارة النهاية أو ركوب موقوف عليه ان قبله أو لم يقبله وصحناه اه أى على المار جرح قال عش قوله مر أرقبله وهل يجب قبول القول فيما ثم تركه أو لا ما في قبول الوقف من المنة وكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أو لا ما تقدم فيه انظر ولا يبعد فيه ما عدم الوجوب بل اذكر اه وفي الكردى على بافضل عن حاشية الايضاح للشارح ما وافقه (أو اضاءه) أى أوله هذه الجهة ونائى (قوله أو على هذه الجهة) عطف على عليه سم ومرجع الاشارة كترشيدى (قوله أو اعطاء الامام الحج) أى حيث جاز له ذلك حاشية الايضاح ونائى أى بان يكون له فيه ما في ذلك سعيد باعشن على الونائى عبارة النهاية وشرح بافضل والاوجه الوجوب على من جملة الامام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاة وغيرهم اه قال عش قوله مر عنى من جملة الامام الحج وينبغى وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه (قوله لا من ماله) أى ولا من زكاة ونائى عبارة الكردى على بافضل قال الشارح في حاشية الايضاح ويتردد النذر فيما لو أعطى من نحو زكاة القناس أنه لا يلزمه القبول أيضا أى كالوصية لانه لا يخالف عن منة اه أى واذا قبل لزمه النسك ملكه ذلك بالقبول اه (قوله وذلك) راجع للمتن (للتخبر السابق) أى قبيل قول المصنف

في السفر في الحضرة أولى وان كان طويلا فلا كذلك لانتفاء الجوزور اه والمتمخه خلا في الطويل لانه اذا لم يجب الاكتساب لا يفاء حق الادبى فلا يجب حق الله تعالى بل لا يفاؤه أولى والواجب في القصير انما هو الحج لا الاكتساب ولو قيل ان المراد في الطويل ذلك فالمتمخه عدم الوجوب وانما وجب في القصير لقلة المشقة غالبا اه ولا رد على ذلك الاجماع المذكور لجملة على غير ذلك قلته كان وجه الفرق وعدمه مستطاعا في الاول دون الثانى امكان شرعه حال في السفر في الاول دون الثانى لتوقف الشروع على الاكتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة كالمعنى توقف شروع ذى المال على شراء المؤن في أيام الحج وكون الحج لا بد له بخلاف التيمم أى بخلاف الماء في التيمم فان له بدلا وهو التراب (قوله يعارضه الحج) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخي وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أى الزوم والكلام بعد فيما يحصل الوجوب فتأمل فانه دقيق ولنا أيضا أن نقول بناء على ان التراخي وصف الوجوب أنه تابع للوجوب في الثبوت فهو متأخر عنه في الثبوت لان ثبوت الوصف متأخر عن ثبوت الموصوف فكيف يلاحظ في أصل الوجوب أو عدمه فليتأمل فانه أيضا دقيق ثم لو سلمنا قائلنا ان اثبات الوجوب بالتراخي أولى من اثبات عدمه به لان المانع من الوجوب انما هو الزيادة ومع تراخيها لا يتحقق اذ قد يؤخر الى أن يسقط بنحو رخص العوض فان قلت يؤيد ما قاله ما أتى عنهم في الدين أو جل قلنا هو مشكل كما ينشأ عليه فيما يأتي (قوله أو وقف) عطف على شراء (قوله أو على هذه)

عدم استطاعه ولا كذلك قدرته في الحضر لانه لا يعد بهام استطاعه للسفر بل يحصل لسبب الاستطاعة بالسفر وقد تقرر ان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فأتضح الفرق والاجماع المذكور وغاط من أخذ من هذا الاجماع انه لا يجب اكتساب نحو الزاد سفر ولا حضرا وبه تبر في العمرة القدرة على مؤنة ما يسافر بها وهو نحو نصف يوم مع مؤنة سفره (الثانى: وجود الراحلة) بشراء أو استئجار بعوض المشى لا بالزاد منه وان قل فظاهر ما مر في التيمم وصرح به هنا من الرفعة كالرواية وكون الحج لا بد له بخلاف التيمم يعارضه ان الحج على التراخي فكم أنه غير مضطر لبذل الزيادة ثم للبدلية فكذا هذا للتراخي أو وقف عليه أو اضاءه بنفعها مدة يمكن فيها الحج أو على هذه الجهة أو اعطاء الامام اياها له من بيت المال لا من ماله ككل وهما له غيره للمنة وذلك للتخبر السابق (لمن بينه وبينه مسكة مرحلتان)

وان أطلق المشي بلا مشقة لأنهم ان (١٦) شأنه حينئذ نعم هو الأفضل خروجاً من خلاف من أوجبه والوجه ان المرأة التي لا يخشى علمها فتنة

منه بوجه كالرجل في نديه
وهي الناقة التي تصلح لان
ترحل وأرادوا بها كل ما يصلح
للكوب عليه بالنسبة
لطريقه الذي يسلكه ولو
نحو بغل وحمار وان لم يلق
به ركوبه وبقر بناء على
ما صرحوا به من حل ركوبه
ومعنى كونهم لم تخلقه له كفاي
الخبر أنه ليس المقصود من
منافعتها واعتبروا المسافة
من مكة هنا وفي حضري
الحرم منه دفعا للمشقة
فهيما ولو قدر على استئجار
رأحله الى دون مرحلتين
وعلى مشي الباقي فظاهر
كلامهم انه لا يلزم وهو
الوجه بخلاف الزركشي
لان تحصيل سبب الوجوب
لا يجب (فان لحقه) أي
الذكر (بالراحلة مشقة
شديدة) وهي في هذا الباب
ما يبيع التيمم أو يحصل به
ضرر لا يتحمل عادة فيما
يظهر (اشترط وجود مجمل)
بفتح ميمه الاول وكسر الثانية
وقيل عكسه دفعا للضرر
فان لحقته بالمحمل اشترط
تحو كنيسته وهي المسماة
الآن بالمحارة فان لحقته بها
فمحقة فان لحقته بما فسر
بمحله رجال على الأوجه
فيهما ولا تفرق زيادة مؤنتهما
لان الفرض انهما فاضلة عما
يأتى اما المرأة والخنثى
فيشترط في حقهما القدرة
على الحمل وان اعتادا غيره
كنساء الاعراب على الأوجه

وقيل الخ (قوله وان أطلق) الى قوله فلو قدر في المغنى الى قوله وان لم يلق الى واعتبروا (قوله نعم هو الأفضل
الخ) عبارة للمغنى والنهاية وشرح بأفضل لكن يستحب للقادر على المشي الحجج خروجاً من خلاف من أوجبه
وقضية كلام الرافعي أنه لا فرق في استحباب المشي بين الرجل والأنثى قال في المهمات وهو كذلك وهو المند
ولولم يمنعها كما قاله في النقيب والركوب لو اجد الراحلة قبل الاحرام وبعده أفضل لا تباع والأفضل أيضا
ان قدر أن يركب على القتب والرجل فعل ذلك اه وعبارة الوثائي والكردى على بأفضل وأما القادر عليه في
سفر القصر فيسن له ذلك ولو امر أنه لم يخش علمها فتنة من المشي بوجه ان كانت في الغرض مالم يعول على
السؤال والا كره له واعصبة المرأة كلودى والحاكم منعها من نطق عجزه فنهضة وفرض ان قويت اه
(قوله هو الأفضل الخ) أي المشي ان كان واجدا للزاد أو أمكنه تحصيله بإيجار نفسه في الطريق أو كان يكسب
كل يوم أو في بعض الأيام كفايته شيخنا (قوله وهى) أي الراحلة (قوله وان لم يلق به الخ) كذا في الزيادة أقول
وقد توقف فيه الآن يقال الحج لا بد له بخلاف الجمعية يفرض بين ذلك وبين المعادل الاتى حيث اشترط فيه
اللياقة بأنه يترتب عليه الضرر بمجالسته بخلاف الدابة عيش وتقدم عن النهاية والمغنى والاعباب وغيرهم
اشترط اللياقة هنا أيضا خلافا للتحفة (قوله ومعنى كونها) أي البقرة (قوله أنه الخ) أي الركوب (قوله
واعتبروا الخ) أي انما اعتبروا ومسافة القصر ههنا من مبدأ سفره الى مكة الى الحرم عكس ما اعتبروه في حضري
المسجد الحرم في المتمعن رعاية لعدم المشقة فيهما بما يتيقن (قوله منه) أي الحرم (قوله لان تحصيل
سبب الوجوب) قد يقال مراد الزركشي أن من ذكره يخاطب بالوجوب بقدرته على ما ذكره لأنه يجب عليه
الوصول الى ذلك المحل ثم حينئذ يخاطب بالوجوب بالنسبة حتى يكون من تحصيل سبب الوجوب فليست أملا ههنا
ويظهر أنه يلحق بما ذكره الزركشي عكسه كان يكون بينه وبين محله دابة توصله الى مكة دون مرحلتين
فليست أملا ثم رأيت المحشى قال قد يمنع أن هذا من تحصيل سبب الوجوب بل هو على هذا الوجه يعد مستطيحا
ولعمرك الله ان هذا في غاية الظهور والاحتما مل انتهى اه بصرى (قوله وهى) الى قول المتن ومن بينهما الخ في
النهاية الا قوله أو يحصل الى المن وقوله ولا مشهور الى ومن ثم (قوله ما يبيع التيمم) اقتصر عليه النهاية
وشرح بأفضل والارشاد للشارح و (قوله أو يحصل به الخ) جرى عليه الشارح أيضا في حاشية الايضاح
والاعباب والجمال الرملى وابن علان في شرحى الايضاح اه كردى على بأفضل (قوله أو يحصل به الخ) لعل أو
بمعنى بل والا فهذا يغنى عما قبله ثم كان الاولى أو ما يحصل الخ قول المتن (وجود مجمل) أي يبيع أو اجارة بعوض
مثل نهاية ومعنى (قوله بفتح ميمه) الى قوله ولا ينافيه في المغنى الا قوله فان لحقته بها الى اما المرأة (قوله بفتح ميمه
الاولى وكسر الثانية) أي بخط المصنف وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه نهاية ومعنى
وشرح بأفضل قال الكردى عليه أي بلا شيء يستتر الراكب فيه والكنيسة هي المحمل الآن عليه أعوداداعا لها
ما يظن من الشمس اه (قوله نحو كنيسة) أي كالشقف ونائى (قوله بالمحارة) وهى المعروفة الآن بالمشقة
عش عبارة للمغنى وهى أحواد مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها ستر دفع للحرق والبرد اه (قوله
فمحقة الخ) بالكسر وهى المعروفة الآن بالتخت واستشكل السيد عمر البصرى تصورا المعصوب اذ
وصول الشخص الى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة أن يحمل على محقة أو يمر على الاعناق في غاية
الندور انتهى وأقره ابن الجلال في شرح الايضاح اه كردى على بأفضل (قوله فيهما) أي في المحقة والسرير
(قوله وان اعتاد الخ) أي وان لم يتضرر رانهاية وشرح بأفضل (قوله كنساء الاعراب) أي والا كراد
والتركبان فان الواحدة منهن تركب الخيل في السفر الطويل بلا مشقة مغنى (قوله الواجب) لعل

عطف على عليه (قوله والوجه ان المرأة الخ) جرى عليه مر (قوله وهى الناقة) أي الراحلة (قوله وان لم
يلق به ركوبه) ممنوع مر (قوله وان لم يلق به ركوبه) قد يشك ما يأتى في الشراء (قوله لان تحصيل
سبب الوجوب لا يجب) قد منع ان هذا من قبيل تحصيل سبب الوجوب بل هل هو على هذا الوجه يعد مستطيحا

(واشترط شريك يجلس في الشق الاخر) أي وجوده بشرط أن تليق به بحالسته بأن لا يكون فاسقاً ولا مشهوراً بنحو مجنون أو خلاعة ولا سديا
العداوة فيه فيما يظهر أخذ ما يأتي في الولية بل أولى لان المشقة هنا أعظم بطول مصاحبة ومن ثم اشترط فيما يظهر أيضاً أن لا يكون به نغو
برص وأن يوافق على الركوب بين المحملين إذا نزل لقضاء حاجة ويغلب على ظنه وقاؤه بذلك (١٧) وقضية المتن وغيره تعين الشريك وأن

قدر على المحمل بمعاملات

بذل الزيادة خسران لمقابل

له لكن الأوجه انه متى

سهلت معادلاته

لاستحبابه في نفسه

وإنما يشترط

أن يكون بينهما

مصلحة وان كان

بينهم وبين حلال

كما افترضاه كلاهما

أي في نفسه

ربما من كماله

قوى على المشي

لعدم المشقة

عن المسي بحيث

يلحقه به المشقة

فكالمعبد

بالمشي نحو الجبل

مطلقاً لعظم مشقته

شكون الزاد والراحلة

السابقين ومثلها

وأجرة خفارة ونحو

امرأة وقائد أعمى

اشترط وغير ذلك

يلزمه من مؤن السفر

(فاضلين عن دينه)

مؤجلاً وان رضى صاحبه

أو كان لله تعالى

المنية قد تخترمه

مرتهنق بفرض

لايجد بعد صرف

للحج ما يسد به

كلامهم انه لا فرق

تضييق الحج وعدمه

لكن

قضية تعاليمهم

بأن الدين ناخر

والحج على التراخي

وهو محتمل كاجتماع

الدين والنزاهة

فكذلك الدين

يأثم اذا فدا

الانسب للإيجاب بصرى قول المتن (واشترط الخ) أي في حق راكب المحمل ونحوه أيضاً نهاية (قوله بشرط
أن تليق الخ) أي وقدر على مؤنته أو أجزته أن لا يخرج الإجماعاً (قوله بشرط أن تليق به بحالسته
الخ) عبارة في الإيعاب أن يكون عدلاً وامرورة تليق به بحالسته إذا كان الآخر كذلك اهـ ولم أر إذا كان
الآخر كذلك في غير الإيعاب اهـ كردهى على بافضل (قوله بنحو مجنون) وهو عدم الحياض من فعل ونائى (قوله
نحو برص) أي كالجذام نهاية (قوله وقضية المتن وغيره تعين الشريك الخ) اعتد المغنى (قوله لكن الأوجه
الخ) عبارة النهاية والأقرب أنه ان سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلاور أى من يسلكه لو مال عند نزوله
لنحو قضاء حاجة اكتفى به والافلا قرب تعين الشريك اهـ (قوله متى سهلت معادلاته الخ) قال الشيخ عبيد
الرفوف وقياس الشريك السابقة اهـ أي في الامتعة وفي حاشية الايضاح للشارح ومن يليق به الركوب بنحو
هو دج كقعد مربع بوضع بين الجوانب لا يحتاج لشريك اهـ ونحوه في عدم الرف اهـ كردهى على بافضل
وفي الونائى ما يوافق (قوله لم يعتبر) أي هذا القرب عبارة الونائى وثانها وجود من ينسبه وبين مكة من حلتان
ولو قرب من عرف فراحلة الخ اهـ قول المتن (يلزمه الحج) أي وان لم يلق به كما هو ظاهر اطلاقه وينبغي خلافه
عش قول المتن (وهو قوى الخ) أي بان لم تحصل له بالمشي مشقة لا تتحمل عادة وان لم تبع التيمم (قوله لعدم
المشقة السابقة أن المراد بالقوى هنا من لا يحصل له بالمشي مشقة لا تتحمل عادة وان لم تبع التيمم (قوله لعدم
المشقة) أي فلا يعتبر في حقه الرحلة وما يتعلق به الا المارة ونائى (قوله فكالمعبد فيما مر) أي فيشترط في
حقه وجود الرحلة وما يتعلق به ما يغنى ونهاية (قوله نحو الجبل) أي كالزحف نهاية (قوله فلا يجب مطاقا
أى وان أطاقه نهاية ونغنى (قوله ومثلها ما بينهما) قد يستغنى عن ذلك بان المراد بكونهما فاضلين بفضل
عينهما ان وجد عندده ومثلهما ان لم يوجد عندده سم (قوله وأجرة خفارة) هي بضم الخاء وكسر هاء الحارسة
يختار اهـ بحرى (قوله ونحو مجرم الخ) وقوله وقائد الخ) بالجر عطف على خفارة (قوله ومجمل الخ) كقوله
وأجرة الخ وقوله وغير ذلك بالرفع عطف على ثمنه اقول المتن (فاضلين الخ) أي عند خروج القافلة ونائى (قوله
ولو مؤجلاً) الى قوله لان المنية في النهاية والغنى (قوله وبفرض حياته الخ) يؤخذ منه أنه لو كان له جهة يرجو
الوفاء منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر عرش وينع ظهوره قول الشارح الآتى أن المبدأ على
التعليل السابق (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ) ثم قوله عنهم (والحج على التراخي) قد يشك بان
اتصافه بالتضييق أو التراخي فرع الوجوب والكلام بعد في شرط الوجوب فتأمل فانه دقيق سم (قوله
بشرط الخ) أي كان خاف العصب أو الموت (قوله على التعليل السابق) أي بقوله لان المنية قد تخترمه الخ
(قوله مع ذلك) أي تعاليمهم بان الدين ناخر الخ (قوله ودينه) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الاقوله وآله

ولعمري انه ان هذا في غاية الظهور والمتمامل (قوله لكن الأوجه أنه متى سهلت معادلاته الخ) في شرح مر
والاقرب ان سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلاور أى من يسلكه لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة
اكتفى به والافلا قرب تعين الشريك اهـ (قوله ومثلها ما بينهما الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المراد بكونهما
فاضلين بفضل عينهما ان وجد عندده ومثلهما ان لم يوجد عندده (قوله في المتن فاضلين عن دينه) ظاهر كلامهم
هنا اعتبار الفضل عن الدين وان لم يعتبر الفضل عنه بالنسبة لاه طرة لانهم أطلقوا الاعتبار الفضل هنا ولم يتكروا
فيه خلافا مع حكايتهم الخلف هنالك والفرق يمكن بحقارة الغطرة غالباً بالنسبة للدين فسوخ لوجوه بهامع
الدين على أحد الرأيين بخلاف مؤن الحج فليتمامل (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تضييق الحج وعدمه)
ثم قوله عنهم والحج على التراخي قد يشك بان اتصافه بالتضييق أو التراخي فرع الوجوب والكلام بعد في

(٣ - شر وائى وابن قاسم) - رابع)

قضية تعاليمهم بان الدين ناخر والحج على التراخي

وهو محتمل كاجتماع الدين والنزاهة فلهذا قاله الأذرى وقوله وهو محتمل فيه نظراً لان المدار على التعليل السابق ولا نهم مع ذلك صرحوا بان الدين المؤجل
يأثم اذا فدا على ان يجاز الدين غير شرط فكذلك التراخي الحج ودينه الحال على ملى

المحترف (قوله مقربه أو به بينة) ينبغي وثمان حاكم بخلص الحق بلا أخذ شيء واحواج الى مشقة لا تحتمل عادة (قوله أو يعلمه القاضي) أي وثمان قاض يرى القضاء بعلمه فيما يظهر بصري (قوله ما يسهل عليه الظفر به) أي بان تنفي المشقة التي لا تحتمل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى المشقة أو يتوقع حصول الضرر ولعل هذا التفصيل أولى من اطلاق الوجوب فليستأمل سم (قوله نحو الفقيه) أي كالمحدث والغوى (قوله بتفصيله الخ) عبارة الوانقي وعن كتب الفقيه الا أن يكون له من تصنيف واحد نسختان فيبيع احدهما فلو كان احدهما أصح والاخرى أحسن أو مبسوطة والاخرى وجيزة ترك له الاصح والمبسوطة ان لم يكن مدرسا والترك له المبسوطة والوجيزة اه وقال الشرافوي يبقى للمدرس من كل كتاب نسختان اذ لا تخلو نسخة غالبان غلط فيحتاج لثانية للمراجعة اه (قوله ونحيل الجندي) أي وسلاحه سواء كان منظورا أو مرتقا كردهي (قوله وآلة المحترف) أي وبها تم زراع ونحو ذلك شيئا قال عش يمكن الفرق بين آله المحترف وبين ما يأتي في مال التجارة بان المحترف محتاج الى الاكلة لا بخلاف مال التجارة فانه ليس محتاجا اليه في الحال اه وفيه ما لا يخفى (قوله وثمان المحتاج الخ) مبتدأ أو (قوله كهو) خبره قول المتن (ومؤنة من عليه الخ) أي على الوجه اللائق به وبهم نهاية وشرح بافضل (قوله واقامته) أي المعتادة بمكة وغيرها له كردهي على بافضل (قوله عمام) أي في شرح ذهابه وايابه (قوله وعدل) الى المتن في المغني والنهاية الا قوله وان كان الى ليشمل (قوله لانهم الخ) متعلق بقال نفقتهم قاله سم أقول بل بقوله مع أن المراد الخ عبارة المغني كان الاولى أن يقول من عليه مؤنتهم لانه قد يقدر على النفقة فلا يجب دون المؤنة فتجب اه (قوله ليشمل الخ) علة لقوله قبل وعدل سم (قوله والخدمة) أي ان احتيج اليها نهاية (قوله واعفاف الاب) أي بتزويجه أو تسريه كردهي على بافضل (قوله وثمان دواء وأجرة طبيب) أي الحاجة قريبه أو مملوكه اليهما والحاجة غيرهما اذا تعين الصرف اليه شرح بافضل وواني قال الكردي على الاول قوله والحاجة غيرهما أي غير المملوك والقريب والمراد غير من تلزمه نفقة ولو أجنب أو أهل ذمة أو أمان في السير من المنهاج من فروض الكفاية يدفع ضرر المسلمين ككسوة عار واطعام جائع اذا لم يندفع بركة أو بيت المال وفي التحفة وضرر أهل الذمة والأمان ويحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كاحرة طبيب وثمان أدوية الخ لكن لا يلزم ذلك الاعلى من وجد زيادة على كفاية سنة له وامومه كافي الروضة اه وفي باعشن على الثاني عن الفتح ماوافق جميع ذلك (قوله حتى يترك تلك المؤن الخ) أي كلها وهذا قد يخالف ما ذكره مر في الجهاد من أن المتجه أنه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره اه وفي كلام الزينادي أن عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى شروط الوجوب فتأمل فانه دقيق (قوله نعم ما يسهل عليه الظفر به) أي بان تنفي المشقة التي لا تحتمل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى مشقة لا تحتمل أو يتوقع حصول ضرر ولعل هذا التفصيل أولى من اطلاق عدم الوجوب فليستأمل (قوله وآلة المحترف) قد يشكل اعتبار الفضل عنها وثمان مع لزوم صرف مال التجارة وثمان المستغلات وان لم يكن له كسب كما يأتي فتأمل اه (قوله وثمان المحتاج اليه مما ذكر وغيره كهو) لا يخفى ان حاصل هذا الصنيع أنه يعتبر في الوجوب الفضل عن هذه المذكورات ان كانت عنده وعن ثمنها ان لم تكن عنده وقضيته عدم استقرار الحج في الحالين لعدم الوجوب مع الاحتياج اليها أو الى ثمنها وهذا بخلاف الحاجة الى النكاح فانهم لم يجعلوها مانعة من الوجوب كما سيأتي ولعل الفرق ما أشار والا به بتعليل عدم كونها مانعة من الوجوب بانها من المالا ذلك لكن بحث مر الخاق عن المذكورات المحتاج اليه فيها بالاحتياج الى صرف ما معه في النكاح فلا يمنع استقرار وجوب الحج بخلاف الاحتياج لدست الثوب أو ثمنه لانه ضروري فيمنع الوجوب والاحتياج الى المذكورات ان اذا كانت عنده فيمنع الوجوب أيضا ووفق بين ما اذا كانت عنده وما اذا كان ثمنها بانه اذا صرفه فيها فقد باشر باختياره تضيق ما يمكن الحج به فليستأمل فانه خلاف ظاهر صنيعهم (قوله لانهم قد يقدر ون الخ) هذا لا يظهر في الزوجة اذ يلزم نفقتها وان قدرت عليها (قوله لانهم الخ) متعلق بقال نفقتهم (قوله لتشمل الكسوة الخ) علة لقوله قبل وعدل

مقربه أو به بينة أو يعلمه
القاضي كالذي بيده والا
فكالمعدوم نعم ما يسهل
عليه الظفر به بشرطه
كالخاصل أيضا (و) عن
دست ثوب يليق به نظير ما
يأتي في المغني وعن كتب
نحو الفقيه بتفصيله الا في
في قسم الصدقات ونحو
الجندي الا في ثم وآلة
المحترف وثمان المحتاج اليه
مما ذكر وغيره كهو وعن
(مؤنة من عليه نفقتهم مدة
ذهابيه وايابه) واقامته كما علم
مما مر لا يضيعوا وعدل
عن قول أصله نفقتون
كان قدر ادبهما مراد بالمؤنة
ومن ثم قال نفقتهم مع ان
المراد مؤنتهم لانهم قد
يقدر ون على النفقة فلا
يلزم المنفق الا بالمؤنة الزائدة
لتشمل الكسوة والخدمة
والسكنى واعفاف الاب
وثمان دواء وأجرة طبيب
ونحوها ولا يجوز له الخروج
حتى يترك تلك المؤن

أما في ظاهر الشرع فلا يكاف بدفعها لاجب يوما بيوم أو فصلا بفصل وعليه فها هنا محمول على عدم الجواز
باطنا وفي السير عن البلقيني محمول على الجواز ظاهرا ع ش أقول كلام الشارح في النفقات صريح في عدم
الجواز ظاهرا أيضا (قوله أو يوكل الخ) أي أو يستحب من عليه مؤنة بصري (قوله من مال حاضر)
أي أو في حكمه بان يكون ديننا على مليء بأحدى الشروط المتقدمة فيما يظهر بصري (قوله أو يطلق
الزوجة) أي ما لم تاذن له وهي كلمة ونأى عبارة الكردى على بأفضل هذا عند الشارح وعند الجلال الرملى
عليه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ديانة لاحكام فلا يجبره الحاكم اه (قوله أو يبيع القن) لو قال أو يزيل
ملكه عنه لكان أعم ولعل الاقرب الاعتداد بآذنه مؤنة في أن يسافر ويتركه بغير اتفاق أو نحوه ان كان
رشيدا وكان له جهة ينفق منها كان يكون كسوبا كسبا حلالا لا تقابصرى (قوله أي المذكور) الى قوله
بخلاف السرية في النهاية والمغنى قول المتن (عن مسكنه) أي اللائق به المستغرق لحاجته (وعبد) أي
يليق به نهاية ومعنى يأتي في الشرح مثله (قوله لزمانة) يعني لعجز نهاية ومعنى (قوله أو منصب) ما ضابطه
قد يقال ضابطه ما بعد عرفا أن صاحبه لا يليق به خدمة نفسه بصري (قوله أو عن ثمنها الخ) فلو كان معه
نقد يريد صرفه اليهما مكن منه معنى قال البصري بعد ذكر مثله عن ابن شبة مأنصه ومقتضى قوله يريد
الخ اعتبار ارادة تصليبهما مع الاحتياج اليهما ولا يكتفى بعجز الاحتياج فليتأمل اه وبأى في الشرح
فحين يعتاد السكن بالاجرة ما يؤثر (قوله هذا) أي محل الخلاف نهاية ومعنى (قوله وكانت مسكن مثله
ولا يقبه العبد الخ) ومثلهما الثوب النفيس نهاية وايعاب (قوله فان أمكن بيع بعضها) أي الدار
ولو غير نفيسة معنى (قوله تعين ذلك) أي ما ذكر من البيع والاستبدال (قوله أي بجزئنا) أي ان المراد
بالبدل الخلفو (قوله في الجلة) متعلق ببدا سم (قوله فلا ينتقض الخ) وجه الانتقاض أن المرتبة
الاخيرة منها لا بد لها ولما قال في الجلة أي في بعض الافراد دفع الانتقاض كردى (قوله بخلاف السرية)
خالقه النهاية والمغنى فقالا ان الامة كالعبد ولو للاستمتاع كما قاله ابن العماد خلافا لما حمله الاسنوى اه (قوله
لم يكاف بيعها) الظاهر أنه لا يكاف بخالعقر وجه وان تبسر بعوض بنى بمؤنة الحج وان كان كارها لها وهو
ظاهر مر اه سم (قوله بيعها) الظاهر ولا استبدالها سم (قوله أنه يقدم الخ) أي والحاجة الى
النكاح لا تمنع الوجوب والاستقرار وان خاف العنت لان النكاح من الملاذ مع ذلك اذ امان ولم يحج يقضى
من تركته لانه لا يخرى مشروط بسلامة العاقبة نهاية وهل يتبين عصيانه من آخرسى الامكان أولا في نفسه نظرا
والاقرب الاول ثم رأيت سم على صرح بما قلناه نقلا عن مر لكن في حواشى شرح الروض للشهاب
الرملى ما حاصله أنه اذ امان في هذه الحالة لا يأثم كفى قواعد الزكشى لانه فعل مأذون فيه من قبل الشارع ع ش
وفي الجبرى عن الحاي ولا اثم عليه بخلاف الحج اه (قوله بما يكون سببا الخ) وهو تقديم النكاح على النسك
لاجل خوف الوقوع في الزنا نهاية (قوله عقب سنة الخ) الاولى بعد سنة الخ الا أن يتعلق بقسقة لاجبات (قوله

(قوله أي بجزئنا) عبارة شرح العباب نعم نوزع بان كل خصلة من خصائصها مستقلة بنفسها وليست بدلا عن
غيرها ويرد منع ذلك وتسليمه فالمراد بالبديلة ان لها خلفا فلا يضيق فيها بخلاف ما لا خلف له ومن ثم كانت
الفطرة كاللحج اذ لا خلف لها أيضا ومثلهما الثوب النفيس اه وفي شرح الروض في الفطر فلو كانا نفيسين يمكن
ايداهما بلا تعين به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافعى في الحج قال لكن في لزوم بيعهما اذا كانا مالوفين
وجهان في الكفارة فيخرج بيان هنا وفاق في الشرح الصغير والروضة بان الكفارة بدلا أي في الجلة الخ اه
فليتأمل قوله ومثله الثوب النفيس (قوله أي بجزئنا) أي ان المراد بالبدل الخلف (قوله في الجلة) متعلق ببدا
(قوله لم يكاف بيعها) الظاهر أنه لا يكاف بخالعقر وجه وان تبسر بعوض بنى بمؤنة الحج وان كان كارها لها
وهو ظاهر مر وان أوجبنا النزول عن وظيفة له تبسر النزول عنها بما ينفع بمؤنة الحج على قياس اقتداء شيخنا
الشهاب الرملى بوجوب النزول عنها الوفاء الدين وذلك لظهور الفرق بين النزول والخالعة مر (قوله فان قلت
كيف يؤمر بما يكون سببا لفسقه الخ) يؤخذ منه انه لو قدم النكاح ومات عقب سنة التمكن عصى وفسق لان

لا خصوص المأمور به فكانه
مأمور به بشرط سلامة
العاقبة ويؤخذ من قولهم
الآتي لا ينظر في الحج
للمستقبلات ان المكفية
باسكان زوج والسكان في
بيت مدرسة بحق لا يترك لهما
مسكن ومخالفة الاسنوي في
هذا والذي قبله مردودة
وظاهر كلامهم انه لا عبرة
بما هو مستأجره وان طالت
مدة الاجارة وهو محتمل لان
هذا مدة محدودة مقربة
الزوال فليس كالمسكن الاصل
بخلاف ذينك ثم رأيت عن
السبكي ان من يعتاد السكن
بالجوة لا يترك له مسكن وهو
بعيد جدا فالوجه خلافه نعم
ان قصدانه وان اشتراه
لا يسكن فيه بل فيما اعتاده
فلا يعتبر في حقه حينئذ كما
هو ظاهر ونقل بعضهم عن
السبكي ما هو قريب منه
فلجمل عليه ومن ثم تبعه
الاذري وغيره ويتردد النظر
في الموصى له بمنفعته مطلقا
أو مدة معلومة والذي يتجه في
الاول انه لا يشترط له مسكن
بخلاف الثاني نظير ما مر في
الموقوف والمستأجر ثم رأيت
الاذري اطلق ان المستحق
منفعته بوصية كهو بوقف
وهو ظاهر فيما ذكرته اذ
القياس على الوقف يقتضي
عدم تعيين المدة والوجه
فمن لا يصبر على ترك الجماع
انه لا يشترط قدرته على سريه
أو روجه يستصحبها فيستقر
الحج في ذمته (والاصح انه
يلزمه صرف مال تجارته)

لا خصوص المأمور به فكانه (الح) قد يقال لاحاجة مع قوله لا خصوص المأمور به الى ما بعده على أن الامر
بشرط السلامة يجزى الى الامر بما لا يطاق فتأمله سم (قوله الآتي) أي عن قريب (قوله ويؤخذ) الى قوله
وظاهر كلامهم في النهاية والمغني (قوله والسكان) في بيت مدرسة (الح) ظاهر اطلاقه ولو كان مشروطا بنحو
عدم التزوج وفي نيته أن يتزوج بعد فايراجع (قوله ومخالفة الاسنوي) عبارة النهاية قال الاسنوي
وكلامهم يشمل المرأة المكفية باسكان الزوج واخذاه وهو متجه لان الزوجية قد تنقطع فتحتاج اليهما
وكذا المسكن للمتفقهة الساكنين ببيوت المدارس والصوفية بالربط ونحوهما والاوجه ما قاله ابن العماد
من أن هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتبر ولهذا يجب زكاة الفطر على الغني ليس له العيد فقط
اهذاذا المغني ويؤيد ذلك أنهم لما تكلموا على استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته قال الزركشي هناك ان المراد
بالحاجة حاجة اليوم والليلة كما اقتضاه كلام الغزالي في الاحياء فلم يعتبر واحاجته في المستقبل اه قال ع
قوله والاوجه ما قاله ابن العماد (الح) معتمد اه (قوله في هذا) أي في الساكن (الح) والذي قبله) أي في
المكفية (الح) انظر ما فائدة هذا التطويل مع تيسر الاداء بضمير أو إشارة التثنية (قوله وظاهر كلامهم أنه
لا عبرة بما هو مستأجره) أي في ترك له المسكن مع ذلك سم (قوله بخلاف ذينك) أي مسكن الزوج
والمسكن الوقف (قوله وهو بعيد) أي ما نقل عن السبكي (قوله ان قصد) أي من يعتاد السكن (الح) قوله ومن
ثم) أي من أجل هذا النقل الثاني أو حل النقل الاول عليه (تبعه (الح) أي السبكي (قوله في الاول) أي المطلق
و (قوله بخلاف الثاني) أي المقيد بمدة معلومة (وقوله نظير ما مر في الموقوف والمستأجر) نشر على ترتيب
الف (قوله اذ القياس على الوقف (الح) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله وقفت هذا على زيد سنة ثم على الفقراء
كما سيأتي في كتاب الوقف الان يجب بان المراد قياسه على الوقف يقتضي عدم التعيين لان الكلام في الوقف
الذي لا تعيين فيه سم ولا يخفى أن هذا المعنى هو الظاهر المتبادر من كلام الشارح (قوله أنه لا يشترط قدرته
الح) قال ابن الجلال طاهره وان ظن حقوق ضرر يبيع التيمم لو ترك الجماع بالتجربة أو باخبار عدل رواية
عارفين وهو غير واضح ومن ثم استظهر في المنع في هذه الحالة للوجوب اشتراط قدرته على حليته يستصحبها
وجزم به تلميذه في شرح المختصر ومال اليه مولانا السيد عمر البصري ثم قال وعليه فيظهر أن مثل مبيع التيمم
حصول المشقة الظاهرة التي لا تحتمل في العادة ثم بلغني أن الشهاب سم صوب ما في المنع انتهى اه كردى
على بافضل وجزم بما في المنع الوائى أيضا قول المتن (وأنة يلزم صرف مال تجارته (الح) ظاهر اطلاق المصنف
وغیره يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون له كسب أو لا وان قال الاسنوي فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الجمع
ولم يجمع حتى أفلس فعليه الخروج الى الحج وان عجز لا فلاس فعليه أن يكتسب قدر الزاد فان عجز فعليه أن
يسأل الزكاة والصدقة ويجمع فان لم يفعل ومات مات عاصيا مغني زاد النهاية ومعلوم أن النسك باق على أصله
اذا لا يتضيق الابو جود مسوغ ذلك فإداهم بذلك استقرار لوجوب أخذ ما يأتي وحينئذ فالأوفق لكلامهم
في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اه أي بأن
خاف العصب أو الموت ع ش قول المتن (صرف مال تجارته (الح) أي والتزول عن الجماعية والوظيفة ونافى
عبارة ع ش تنبيه قياس ما أتى به شيخنا الشهاب الرملى من أنه يجب على المدين التزول عن وظائفه بعوض
اذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يسده وظائف أمكنه التزول عنها بما يكفيه للجمع وان لم
يكن له الاهى ولو أمكنه الحج بموقوفان يجمع وجب والظاهر أن محله حيث لا يحقه منه مشقة في تحصيله من

التأخير وان كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة مر (قوله لا خصوص المأمور به
فكانه (الح) قد يقال لاحاجة مع قوله لا خصوص المأمور به الى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة يجزى الى
الامر بما لا يطاق فتأمله (قوله وظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما هو مستأجره) أي في ترك له المسكن مع ذلك
(قوله اذ القياس على الوقف يقتضى عدم تعيين المدة) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله وقفت هذا على زيد سنة
ثم على الفقراء كما سيأتي في كتاب الوقف الان يجب بان المراد قياسه على الوقف يقتضي عدم التعيين لان

وثن مستغلته التي يحصل منها كفايته (البهما) أي الزاد والراحلة مع ما ذكرهما كما (٢١) يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم

بأنه يحتاج البهما حالاً وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل

والحج لا ينظر فيه للمستقبلات

وبه رد على من نظر لها فقال

لا يلزمه صرفه لهما إذا لم يكن

له كسب بحال لاسيما والحج

على التراخي (الثالث أمن

الطريق) ولو ظنا لا من

اللائق بالسفر دون الحضر

على نفسه وما يحتاج لاستصحابه

لا على ماله من مال تجارته

ونحوه أن أمن عليه بماله

ولا على مال غيره إلا إذا لزمه

حفظه والسفر به فيما يظهر

وذلك لأن خوفه يمنع استطاعة

السبيل ويشترط أيضاً

وجود فاقة يخرج معهم

وقت العادة أن خاف وحده

ولا أثر للوحشة هنا لأنه لا بد

له وبه فارق الموضوع ولو اختص

الخوف به لم يستقر في ذمته كما

ينته في الحاشية (فلو ظاف

على نفسه) أو بضعه (أو

ماله) وإن قل (سبعا أو

عدداً) مسأماً أو كافراً (أو

رصدياً) وهو من يرصد

الناس أي يرقبهم في

الطريق أو القرى لاخذ

شيئ منهم ظمناً (ولا طريق

له (سواء لم يجب الحج

لحصول الضرر نعم يسن

الخرج وقتال الكافرين

أمكن ولم يجب هنا وإن زاد

المسلمون على الضعف لأن

الغالب في الحجاج عدم

اجتماع كلهم وضعف جانبهم

فلو كفوا الوقوف لهم كانوا

نحو ناظر الوقف والأفلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بحال ليحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول أن يحجها مثل التبرعات سم على حج والأقرب ما قاله مر ومثل الوظائف الجوامك والمخالات الموقوفة عليه إذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الإيجار في كاف أيجار مدة تبقى بموت الحج حيث لم يكن في شرط الوقف ما يمنع من صحة الإجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يلزمه تصحيح عبادته فيه اه (قوله وثن مستغلته الحج) أي وثن ضيعته التي يستعملها وإن بطلت تجارته ومستغلته ثم ساية (قوله وثن مستغلته) أي قوله ولا على مال الحج في النهاية وكذا في المغني الإقوله ونحوه الحج (قوله وهو) أي مال التجارة (يتخذ ذخيرة الحج) أقول بردي على هذا الفرق خيل الجندی وآله المحترف بهم أنهم زراع فانها كالمستغلات ذخيرة للمستقبل مع أنه لا يلزم صرفها للحج (قوله نظر لها) أي للمستقبلات (قوله صرفه) أي مال التجارة (البهما) أي الزاد والراحلة (قوله ويشترط أيضاً الحج) قد يقال لأحاجة لقولهم ويشترط الحج بعدما تقر من أن المدا على الأمن ولو مع الوحدة بصري (قوله وجود فاقة الحج) ويسن أن يكون لمريد التسلل رفيق موافق راغب في الخبر كره للشران نسي ذكره وإن ذكر أعانه لم يحصل كل من ماله صاحبه ويرى له عليه فضلاً وحمة وإن رأى رفيقاً عالماً ديناً كان ذلك هو الفضل العظيم وروى ابن عبد البر أن يتغ الرقيق قبل الطريق فإن عرض لك أمر نصرك وإن احتجبت اليه ردك مغني (قوله لأنه لا بد من الحج) يعارضه أن الحج على التراخي نظير ما تقدم في بذل الزيادة القليلة فراجع بصري (قوله ولو اختص الخوف به لم يستقر الحج) كذا مر اه سم عبارة الهاية والمراد بالخوف العام وكذا الخاص في الأرجح فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركته خلافاً لما نقله البلقيني عن النص وخزم به في الكفاية اه أي والمغني عبارة والمراد بالأمن العام حتى لو كان الخوف في حقته وحده قضى من تركته كما نقله البلقيني عن النص الحج قول المتن (فلو ظاف) أي في طريقه (على نفسه) أي أو عضوه أو نفس محترمة معه أو عضو هام مغني ونهاية (قوله أو بضعه) عبارة النهاية أو بضع اه وعبارة الوانجي على نفس وبضع له وبغيره اه قول المتن (أو ماله) خرج به الاختصاص فلا يشترط الأمن عليه كرهدي على بافضل (قوله وإن قل) أي قول المتن والاطهر في النهاية والمغني الإقوله نعم إلى ولو بذل وقوله وكذا إلى أمالو كان قول المتن (أو رصدياً) بفتح الصاد المهملة وسكونها نهاية ومغني ومثل الرصدى بل أولى كما هو ظاهر أمير البلاد إذا منع من سفر الحج إلا بال ولو باسم تذكرة الطريق قول المتن (لم يجب الحج) أي ولا العمرة نهاية (قوله ولم يجب هنا الحج) هذا إذا لم يعبر وأبلاً دناء والافتح مقاتلتهم مطلقاً كما سيأتي في محله رشيدى (قوله وضعف جانبهم) كذا في أكثر النسخ بنوب فباء وفي بعض النسخ جاشهم بالشين ولا يظهر مناسبة معناه وهو اضطراب القلب هنا فله محرف عن جاشهم بالشاء المثلية وهو الحركة وعبارة المحشى الكردى بفتح الكاف الفارسية قوله وضعف جانبهم أي شراكتهم اه وعلى هذه النسخة كان المناسب الموافق للقاموس أي اجتماعهم (قوله بذل ماله) أي للكافر مطلقاً سم (قوله أنه) أي المسلم (قوله كره أيضاً الحج) بل حرم فيما يظهر بصري (قوله وكذا أجنبي الحج) عبارة الكردى

الكلام في الوقف الذي لا تعين فيه (قوله وثن مستغلته الحج) * تنبيهه قياس ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى من أنه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يبيده وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وان لم يكن له إلا هي ولو أمكنه الحج بموقوف ابن حج وجب والظاهر أن محله حيث لم يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والأفلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بحال ليحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف أن يحجها مثل التبرعات اه (قوله ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته) كذا مر (قوله ويكره بذل ماله) أي مطلقاً (قوله في

طعمة لهم وذلك بعد وجوبه ويكره بذل ماله لأنه ذل بخلافه للمسلم بعد الإحرام لأنه أخف من قتاله نعم إن علم أنه به يتقوى على التعرض للناس كره أيضاً كما هو ظاهر ولو بذل الإمام للرصد وجب الحج وكذا أجنبي

على بأفضل وكذا الاجنبي كفى العباب وشرحه لكن في شرح الارشاد والمنع عدم الوجوب للمنة ونظر فيه في الاسنى والحاصل أن المعتمد الوجوب كما صرح به ابن زياد ونقله عن كثير من المتأخرين وأن المنع انما هو اذا دفع عن واحد بخصوصه اه وبعبارة البصري قوله وكذا أجنبي الخ وقال العلامة ابن زياد هو المعتمد ونقله عن كثير من المتأخرين اه (قوله على الاوجه) خلافا للنهائية والمغني فقالا بخلاف الاجنبي للمنة كما يحتمل الاسنوي اه قال عث قوله كما يحتمل الاسنوي هو المعتمد اه ومما فيه (قوله وكذا المرأة) كذا في المغني وزاد النهاية والجبان اه (قوله ان وجد تحت الحلال) حرم به الوفاق وقال البصري قديقال انما يظهر ذلك اذا أدى عدم انعزالها الى محذور من نحو خلو حجرة أو خوف فتنة والافاشراط ذلك مطلقا محتمل نظر فليتأمل اه ويؤيد الاول اشتراط المحمل لها مطلقا (قوله وتعين الخ) يتأمل عطفه على وجدت الخ الغيب لا اختصاص شرط تعيين الطريق بالمرأة وليس كذلك وتكاف الكردى المحشى فقال هو عطف على وجدت عطفاً عاماً على خاص لان هذا اعم الرجل والمرأة وذلك خاص بالمرأة وكذا الحكم في قوله وغلبت السلامة اه وفيه ما لا يخفى (قوله لنحو جذب البراح) أى كتحذرساؤله كعداؤله وقلة ما يصرفه في موته عث (قوله بخلاف الخ) الى قوله وظاهر الخ في النهاية والمغني (قوله بخلاف ما اذا غلب الهلاك الخ) فاذا ركبته حينئذ فان كان ما بين يديه أكثر مما قبله فله الرجوع الى وطنه أو ما بين يديه أقل أو تساوى فإلار رجوعه بل يلزمه التمسك بالقرية من مقصده في الاول واستواء الجهتين في حجة في الثاني وهذا بخلاف جواز تحلل المحرم اذا أحاط به العدو ولا المحصر محبوس وعليه في مصابرة الاحرام مشقة بخلاف ركب البحر نعم ان كان محرماً كان المحصر فان قيل كيف يصح القول بوجوب الذهاب ومنعه من الانصراف مع أن الحج على التراخي أجيب بأن صورة المسئلة فيمن خشى العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج تلك السنة أو أن المراد بذلك استقرار الوجوب هذا ان وجد بعد الحج طريقاً آخر في البر أو الفل الرجوع لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر في رجوعه قال الاذرى وما ذكره من السكينة والتساوى المتبادر منه النظر الى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة أمالو يختلف فينبغي أن ينظر الى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان ما أمامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه التمسك بالقرية وان كان أطول مسافة ولكنه ساهم وخلف المخوف وراءه لزمه ذلك اه وهو بحث حسن مغنى وشرح الروض وكذا في النهاية الاقوله ما نعم ان كان محرماً كان المحصر فقال بدله ولو محرماً فلا يكون المحصر خلافاً لبعض المتأخرين اه ووافقه سم فقال وقول شرح الروض نعم الخ المعتمد خلافه فليس له الرجوع ولا التحلل اذا كان محرماً اه الا أنه قيد أصل المسئلة بما اذا لم تندر النجاة ثم قال نعم لو ندرت السلامة منه فالوجه وجوب الرجوع في حاله بجواره في غيرها اه (قوله للحج وغيره) أى الا أن يكون للرجوع على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنسدر النجاة والاحرام

المتن والظاهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة قال في الروض فان ركبته وما بين يديه أكثر فله الرجوع أو أقل أو تساوى فلا اه وهنا أمور منها ان قوله وما بين يديه أكثر فله الرجوع شامل لما لو كان محرماً ولا مانع من ذلك فله الرجوع وسألوك طريق آخر ان أمكن والاتحل بشرطه ومنها قال في شرحه في قوله أو أقل أو تساوى فلا مانع وهذا بخلاف جواز تحلل المحرم فيما اذا أحاط به العدو ولا المحصر محبوس وعليه في مصابرة الاحرام مشقة بخلاف ركب البحر نعم ان كان محرماً كان المحصر وانما منعه من الرجوع مع أن الحج محتمل بالرجوع لان صورة المسئلة فيمن خشى العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج تلك السنة أو أن مرادهم بذلك استقرار الوجوب اه وقوله نعم الخ المعتمد بخلافه فليس له الرجوع ولا التحلل اذا كان محرماً وقوله اذا أحرم بالحج وضاق الوقت مفروض كثرى في صورة الأقل والمساواة وهل يجزى في صورة الأكثر فيكون محل تجوز الرجوع له اذا لم يكن محرماً بالرجوع فسيق الوقت فيه نظر ومنها أن الاذرى بحث أن محل النظر الى الأكثر وغيره اذا استوى جميع المسافة في الخوف أو عدمه والنظر الى المخوف وغيره حتى لو كان ما أمامه أقل لكنه أخوف فإلار الرجوع وان كان أطول لكنه

على الاوجه حيث لا يتصور لحوق منة لاحد منهم في ذلك بوجه أمالو كان له طريق آخر سواه فيجب ساؤله وان كان أطول ان وجد دموان ساؤله (والاظهر وجوب ركوب البحر) على الرجل وكذا المرأة (ان) وجدت لها محلاً لا تنعزل فيه عن الرجال كما هو ظاهر وتعين طريقاً ولو لنحو جذب البر وعطشه كما هو ظاهر خلافاً لقول الجوزى ينتظر زوال عارض السبرو (غلبت السلامة) وقت السفر فيه لانه حينئذ كالبر الا أن بخلاف ما اذا غلب الهلاك أو استوى بالحرمة ركوبه حينئذ للحج وغيره وظاهر تعبيرهم بغلبة السلامة انه لو اعتيد في ذلك الزمن الذي يسافر فيه انه يغرق فيه تسعون يسلم عشرة لزم ركوبه

و يؤيده الحاقهم الاستواء بغلبة الهلاك ولا يخلو عن بعد فلو قيل المعتبر العرف فلا يكتفى بتفاوت الواحد ونحوه لم يعدو يؤيده ما أتى في الغراز
عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي أيضا لا الحقيقي وخرج به الانهار العظيمة كبحون والنيل (٢٣) فيجب ركوها قطعاً لان المقام فيها

لا يطول والخوف لا يعظم
وقول الاذرى محله اذا كان
يقطعها عرضاً والافهى
في كثير من الاوقات كالبحر
وأخطر مردود بان البرقيما
قريب أى غالباً فيسهل
الخر وج اليه (و) الاظهر
(أنه تلزمه أجرة البذرة)
بالمهلة والمجمعة معر بة وهى
الخفارة فاذا وجدوا من
يحررهم بحث يأمنون
معهم فطالزمهم استجارهم
بأجرة المثل لا باز يد وان قل
لانهم من أهب السفر كحرة
دليل لا يعرف الطريق الا
به (ويشترط) للوجوب
أيضاً (وجود الماء والزاد في
المواضع المعتاد حملها
بمن المثل وهو القدر اللائق
به في ذلك الزمان والمكان)
فلو خلا بعض المنازل أو
محال الماء المعتادة عن ذلك
فلا وجوب بل انه ان لم يحمل
ذلك معه خاف على نفسه
وان خله عظمت المؤنة
وكذا لو لم يجد هماً أو
أحدهما الا باكثر من ثمن
المثل وان قات الزيادة قال
الاذرى وغيره وكان هذا
كتمثيل الرافعي بحمل الزاد
من الكوفة الى مكه وحمل
الماء من حلتين أو ثلاثاً
باعتبار عادة طريق العراق
وأما طريق مصر والشام
فاعتادوا حمل الزاد الى مكه
والمياه المراحل الاربع

حتى الغز ونهاية (قوله وخرج به الخ) أى بالجرأى الملح اذهو المراد عند الاطلاق نهاية (قوله وعليه) أى
على ما استقر به الشارح بقوله فلو قيل الخ (قوله فيجب ركوها) أى مطلقاً طولاً وعرضاً ما لم يغلب على
ظنه الهلاك لنحو شدة مطر وريح عاصف ونأى (قوله مردود الخ) نعم يظهر الحاقها بالبحر في زمن
زيادتها وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها اذا ركبها طولاً ولا يمكن حمل كلام الاذرى عليه نهاية عبارة المغنى
وهو كما قال الاذرى خصوصاً أيام زيادة النيل وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اه (قوله
بالمهلة) الى قوله انتهى في النهاية والمغنى (قوله بالمهلة الخ) أى بوحدة مفتوحة وذال ساكنة مهمله
ومجمعة بمجمعة معر بة نهاية ومعنى (قوله وان قل) معتمد ع ش قول الماتن (وهو القدر اللائق به الخ) أى
وان غلبت الاسعار ما ركبها بغيره ولا نظر لما مضى من السنين نعم لا تعتبر حالة الاضطرار التي يقصد فيها القوت
لسد الرمي كمدى على بافضل أى فيمنع ذلك وجوب بل ان الشرية قد تباع بدنانير ولا نظر لكون ذلك لا ثقبها
حينئذ حاشية الايضاح (قوله فلو خلا بعض المنازل الخ) أى فان لم يوجد او أحدهما كأن كان عام جديب وخلا
بعض المنازل من أهلها أو انقطع المياه أو وجد باكثر من ثمن مثله معنى ونهاية (قوله أو محال الماء الخ) أى
ولو مرحلة شرح بافضل (قوله عن ذلك) أى عما ذكر من الماء والزاد أو أحدهما (قوله وان قلت الزيادة)
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كما قاله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلاً بخلاف الحج
شرح مر أى والمغنى اه سم ومال اليه البصرى فقال وأقول هو قياس قطعهم ببيع المألوف من عبد
ودار وفرقهم بينهم وبين الكفارة بان لها بدلاً بل قد يقال هذا أولى لسهولة بدل الزيادة اليسيرة بالنسبة لمغفارة
المألوف اه قال ع ش قوله مر نعم تغتفر الزيادة الخ ولعل ضابطها ما يعدم بدله في تحصيل مثل هذا
الغرض بالنسبة لدافعه وعونه واغتفار الزيادة اليسيرة هنا بشكل عام في ثمن الرحلة وأجزائها اذا زاد على ثمن
المثل وأجرة المثل وان قلت الزيادة الآن يقال ان الماء والزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى عنهما
سفر ولا حضر لم تعد الزيادة اليسيرة خسراً بخلاف الرحلة اه (قوله كأن هذا) أى قول الماتن ويشترط
وجود الماء والزاد الخ (قوله باعتبار عادة الخ) خبر كان هذا الخ وقد يمنع دعوى اختصاص ما في المتن بعادة
طريق العراق فانه يصح على كل من عادة طريق العراق وطريق مصر والشام وغيرهما على حد سواء
(قوله وانما يتجه) أى ما قاله الاذرى وغيره (قوله وكثير من أهل مصر الخ) قد يقال القياس أن العرف اذا
اختلف نظر للغالب ولا نظر لغيره وان كان أهل كثير من فليتأمل بصرى (قوله لا يحملون ذلك أصلاً الخ)
لعله باعتبار منه عبارة النهاية والمغنى والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر
والاجتزاء عادة كثير من أهل مصر على جملة الى العنقبة اه قول الماتن (وعلف الدابة) بفتح اللام نهاية

سليم ونحوه الخوف وراعه لزمه التماضى ومنها قال الشارح في شرح العباب ثم تفهيم جواز العود تارة وثباته
أخرى دليل ظاهر على أنهم إنما أرادوا التفريع من حيث النظر الى الحج وأما من حيث النظر الى الخرج
عن المعصية فافرض ذلك كلف في حال غلبة الهلاك أو التساوى فالقياس وجوب العود اذا كان ما أمامه أكثر
وحرمته اذا كان ما أمامه أقل وتخييره اذا استويا اه وقد يقال قصد النسب عارض من جهة المعصية فلا نظر
اليها فليتأمل مر وقضية قول الروض فان ركبته الخامة متباع التحال اذا كان محرماً وهو كذلك خلافاً لما في
شرحه اذ ليس ممنوعاً وقضية قوله فله الرجوع عسدم وجوبه لا يقال الخرج من المعصية واجب لانا نقول
عارضه ما هو أهم منه وهو قصد النسب مع قضيته كما أتى على اننا منع دوام المعصية اذ هي في ابتداء الركب فقط
نبدل ليل قولهم في الاول له الرجوع شرح مر (قوله ويؤيده الحاقهم الخ) يتأمل (قوله وان قلت الزيادة)
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كما قاله الدميرى الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلاً بخلاف الحج

والجنس فينبغي اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي اه وانما يتجه مع ما فيه ان اطر دعرف كل ناحية بذلك وكثير من أهل مصر والشام
لا يحملون ذلك أصلاً تكالاً على وجوده في مواضع معروفة في طريقهم (و) وجود (دابة في كل مرحلة)

لان المؤمنة تعظم في حله لكثرة كذا لقوله عن جمع وأقره لكن بحث في المجموع ما صرح به غيره من اعتبار العادة فيه أيضا واعلم انه لا يردى وغيره قولوا والالم يلزم آفاقيا الحلي أصلا (و) يشترط (في) الوجوب على (المراة) لافي الاداء فلا استطاعت ولم تجسد من يأتي لم يقض من تركها على المعتمد (أن يخرج معها زوج) (٢٤) ولو فاسق لانه مع فسقه يغار عليها من مواقع الريب وبه يعلم أن من علم منه أنه لا غيره كلهو شأن

بعض من لا خلاف لهم لا يكفي به (أو محرم) بنسب أو رضاع أو صاهرة ولو فاسقا أيضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فيهما ويكفي على الأوجه مراهق وأعمى لهما تحذف عنق الريبة واشترط البلوغ في النسوة على ما يأتي احتياط ولا ينهن مطموع فيهن وكونه في قافلهما وان لم يكن معها لكون بشرط قربه بحيث تمتنع الريبة بوجوده وألحق به ما جمع عبدها الثقة أي إذا كانت هي ثقة أيضا والاجنبى المسوح ان كانا ثقتين أيضا لحل نظرها لهما وخلوها كباقي (أو) نسوة بضم أوله وكسره ثلاث فاكتر (ثقات) أي بالغات متصفات بالعدالة ولو أماء ويتجه الاكتفاء بالمراهقات بقية السابق وبمحارم فسقتهن بغير نحو زنا أو قيادة ونحو ذلك لحمة سفرها وحدها وان قصر وكانت في قافلة عظيمة كما صرح به الاحاديث الصحيحة لحرف استعمالتها وخرجهما وهو منتقب بصاحبتهما ذكر حتى النسوة لانهن اذا سكرن وكن ثقات انقطع الاطماع عنهن

ومعنى (قوله لان المؤمنة) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله واعلم انه لا يردى) فان عدم شيئا مما ذكر في أثناء الطريق جازله الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجوده وعدم زاد وشم أصل من وجوده وعدم استحبه وعمل به والاوجب الخروج اذا لاصل عدم المانع ويتبين وجوب الخروج بتبين عدم المانع فلوطنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزومه النسك نهاية ومعنى أي استقر في ذمته عش (قوله في الوجوب) الى قوله وفي الامر في النهاية الا قوله وبه يعلم الى المتن وقوله بالتفصيل الى ويكفي وقوله واشترط الى وكونه وقوله ويحب الى أما الجواز وقوله حتى يحرم الى نعم وكذا في المغنى الا قوله وأعمى (قوله على المراة) أي ولو يجوز امكية لا تشترى ونائي وشرح بافضل (قوله لافي الاداء) عطف على في الوجوب سم قول المتن (أن) يخرج معها زوج أو محرم) أي بان تكون بحيث لو خرجت لخرج معها من ذكر رشدي (قوله أن من علم منه الخ) وقوله الا في التفصيل الخ أقره الكردى على بافضل وخبر به الوفاي قول المتن (أو محرم) هل يشمل الانثى ويؤيده ما يأتي في الخنثى سم أقول قضية قول الشارح الا في وبمحارم الخ عدم الشمول (قوله فيهما) أي في قوله ولو فاسقا وقوله بالتفصيل الخ (قوله وأعمى) خلافا للمغنى عبارته وشرط العبادي في المحرم أن يكون بصيرا ويقاس به غيره اه وقال النهاية واشترط العبادي البصر فيه محمول على من لا فطنة معه والا فكثير من العميان أعرف بالامور وأدفع لثلمهم والريب من كثير من البصر اه (قوله على ما يأتي) فيه أن الاتي كإلهنا سم أقول بل الاتي معقب بقوله ويتجه الاكتفاء الخ (قوله وكونه الخ) عطف على قوله مراهق ومراجع الضمير من يخرج مع المراة من زوجها ومحرمها (قوله وألحق به ما جمع الخ) حزم به النهاية والمغنى (قوله اذا كانت هي ثقة الخ) والمراد من كونها ثقتين العدالة لا العفة عن الزنا فقط كردى على بافضل (قوله والاجنبى المسوح) أي الذي لم يبق فيه شهوة للنساء ونائي (قوله كباقي) أي في باب النكاح (قوله بقية السابق) وهو الحذف الذي يمنع الريبة (قوله ولو أماء) وسواء العجائز وغيرهن نهاية (قوله وبمحارم فسقتهن الخ) فلو غاب على الظن جاهل لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة أيضا نهاية (قوله وذلك الخ) أي اشتراط ما ذكر في الوجوب سم (قوله وان قصر) أي وكانت شوها وناي (قوله كما صرح به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحج ومثله العمرة لاسيما في من قوله ولها أيضا ان يخرج له وحدها الخ سم (قوله وكن ثقات) أي وبمحارم فسقتهن بغير نحو زنا أو قيادة (قوله وقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين) اعلمه النهاية والمغنى وحاشية الايضاح ومختصر الايضاح وشرح المنهجي (قوله على أنه قد يعرض الخ) قد يقال انه لو نظر لتخو ذلك لاشترط التعدد في نحو المحرم بصري عبارة سم قد يعرض التبر زن عداها

شرح مر (قوله لكن بحث في المجموع الخ) اعلمه مر (قوله لافي الاداء) عطف على في الوجوب (قوله أو محرم) هل يشمل الانثى ويؤيده ما يأتي في الخنثى اه (قوله ويكفي على الأوجه) كذا مر (قوله على ما يأتي) فيه أن الاتي كإلهنا (قوله ويتجه الاكتفاء الخ) كذا مر (قوله وذلك) أي اشتراط ما ذكر في الوجوب لحمة سفرها وحدها وفيه بحث لانه ان أر يد حرمة سفرها وحدها في الجملة أي في غير سفر الحج ونحوه من الواجبات فهذا لا ينتج الاشتراط المذكور وان أر يد حرمة ذلك في الحج فهو منوع لجواز سفرها وحدها مع الامن للحج كإلهنا أي فليستأمل (قوله كما صرح به الاحاديث الصحيحة) هي محمولة على غير فرض الحج ومثله العمرة لاسيما في من قوله ولها أيضا ان يخرج له وحدها الخ وهل بقيمة الاسفار الواجبة كسفر الحج والعمرة (قوله وقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين) اعلمه مر (قوله على أنه قد يعرض لاحداهن حاجة تبر ز الخ) قد يعرض التبر زن عداها فالنظر لذلك قد يقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها أو عدم الاكتفاء بهن

لكن نازع جمع في اشتراط ثلاث المصريح به كلامهما وقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين ويحجب بان خطر السفر اقضى فالنظر الاحتياط في ذلك على أنه قد يعرض لاحداهن حاجة تبر ز ونحوه فيذهب ثبثان وتبقى ثلثان ولو اكتفى بثنتين لذهب واحدة وحدها فيخفى عابها واعتبارهن انما هو للوجوب أما الجواز فلها أن تخرج

لاداء فرض الاسلام مع امرأة ثقة كفى مواضع من المجموع فهم مسائلتان كما يصرح به كلامه في شرح مسلم خلافا لمن توهم تناقض كلامه ولها أيضا أن تخرج له وحدها إذا ثبتت الامن على نفسها هذا كما في الفرض ولونذرا أو قضاء على الوجه أما لا فليس لها الخروج له مع نسوة وان كثرت حتى يحرم على المكينة التطوع بالعمرة من التنعيم مع النساء خلافا لمن نازع فيه نعم لومات نحو المحرم وهي في تطوع فلها اتحاشاه ويشترط في الخنثى المشكل محرم رجل أو امرأة ويكفي نسأ بناء على الاصح من حل خلوة رجل بامرأتين وفي الامرأى الحسن أخذها مما يأتي في نظيره أن يخرج معه سيد أو محرم يأمن به على نفسه على الوجه (والاصح انه لا يشترط وجود محرم) أو نحو زوج (لاحداهن) لما تقر من انقطاع الاطماع عنهن عند اجتماعهن (و) الاصح (أنه تلزمها أجرة) مثل (المحرم) أو الزوج أو النسوة (اذالم يخرج) من ذكر (الاجبا) كاحرة البذرة بل أولى لان هذه لمعنى فيها فاشبهت مؤنة المحمل وفائدة وجوبها تحصيل دفعها في الحياة ان تضيق بنذرا وخوف غضب أو الاستقرار ان

فانظر لذلك قد يقتضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها وعدم الاكتفاء بهن اه (قوله لاداء فرض الاسلام) أى من الحج والعمرة نهاية قال السكردى على بافضل انما قيد بفرض الاسلام لان الكلام فيه والافضل سفر واجب مثله اعبارة الوثاقى ويكفى في الجواز لفرضها ولو نذرا أو قضاء وان كانت غير مستطاعة كما قاله ابن علان وكذا كل عبادة مفروضة كالهجرة امرأة واحدة وكذا وحدها اذا ثبتت الامن بنفسها وبضعها ونحوهما اه (قوله فهما مسائلتان) أى احدهما بشرط وجوب حجة الاسلام والثانية بشرط جواز الخروج لادائها وقد اشتملت على كثيرين حتى توهموا الاختلاف كلام المصنف في ذلك معنى (قوله به) أى بكونهما مسائلتين (قوله اذا ثبتت الامن الخ) وعليه جل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها نامة ومعنى (قوله على نفسها) أى من الخديعة والاستمالة الى الفواحش ايعاب أى وأما الامن على المال والنفس فقد تقدم معنى (قوله في الفرض) هل المراد به ما فرض عليها بالفعل أو ما يقع فرضا وان لم يفرض عليها لعدم اجتماع شرط الاستطاعة لتحمل تأمل ولعل الثانى أقرب بصريه وتقدم آتيا عن الوثاقى الجزم بذلك (قوله اما الغل الخ) أى وان كان يقيم فرض كفاية باعشن عبارة النهاية أما سفرها وان قصر لغير فرض فخرام مع النسوة مطلقا اه قال ع ش قوله مر وان قصر الخ ومنه خروجهن لزيارة القبور حيث كان خارج السور ولو باذن الزوج اه (قوله حتى يحرم على المكينة التطوع بالعمرة الخ) والخيالة ان تنذر التطوع وثاقى لكن ينبغي أن تقتصد بذلك النذر وجه الله تعالى لا التوصل للخروج أو السفر له باعشن (قوله نعم لومات الخ) قال الاذرى وفي معنى موته انقطاعه بأسر أو غيره أما موته قبل احرامها فيظهر أنه يلزمها رعاية ما هو أبعد من التهمة فلو كان ما خافها أو امامها أقل أو أحفظ لم يلزمها ولو تعرض الاقل مسافة والأعظم في الامن وجبت رعاية الثانى كما هو ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما يأتي في الهجرة من دار الحرب انتهى شرح العباب اه سم وفي الوثاقى عن شرح الايضاح للرملى مثله وعبارة النهاية ولو تطوعت بحج ومعهما محرم فبات فلها اتحاشاه كما قاله الرويانى أى ان أمنت على نفسها في الماضي وحرم عليها التحلل حينئذ والاجاز لها التحلل وظاهر تعبه به بالاتمام لزوم الرجوع لومات قبل احرامها وهو محتمل بشرط ان تأمن على نفسها في الرجوع ويحتمل أن لها الاحرام مطلقا اه (قوله لومات الخ) أى أو مرض أو أسروناى (قوله وهى في تطوع الخ) فلو كانت في فرض كل أولى بجواز الاتمام بل يجب سم (قوله ويكفى نساء) أى اجنبيات نهاية قال البصرى قوله نساء يقتضى اعتبار ثلاث نظير ما مر اه أقول قول الشارح من حل خلوة رجل بامرأتين قد يقتضى الاكتفاء بهن اثنتين (قوله وفي الامرأى الخ) قال فى المعنى ان خاف على نفسه اه وقال فى شرح الايضاح يتبعه أنه لا يكتفى بثنتين له وان تعدد لحرمه منظر كل لاذنحر والخلوة به وبه فارق النسوة السابقة انتهى اه وثاقى (قوله على الوجه) وفاقا للمعنى (قوله أو محرم الخ) ينبغي أن نسوة كذلك بصرى (قوله أو نحو زوج) الى قوله كما مر في الثالث في النهاية الا قوله ومرنه بطلها وقوله وان ظهر الى المسن وقوله وكذا مال نفسه الى المنز وقوله وان اعتيد كما شمله كلامهم وكذا فى المعنى الا قوله لان هذا عاجز الى وسادس (قوله أو نحو زوج) أدخل بالنحو عبدها الثقة (قوله أو الزوج أو النسوة) قد يقال أو الاجنبي الممسوح بناء على ما أسلفه فلا تغفل بصرى (قوله كاحرة البذرة الخ) أى ان وجدت فاضلة عما مر كاحرة البذرة قبل أولى بالزوم نهاية (قوله وفائدة وجوبها) أى وجوب الاجرة مع كون النسوة على التراخي نهاية ومعنى (قوله تحصيل دفعها في الحياة الخ) أى وجوب تحصيل الدفع والحج في الحياة (قوله أو الاستقرار) الاولى الواو (قوله ان

(قوله نعم لومات نحو المحرم وهى في التطوع فلها اتحاشاه) كذا فى العباب قال فى شرحه كما ذكره الرويانى لا يضطر اراها الى الاتمام مع انه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء قال الاذرى وفي معنى موته انقطاعه بأسر أو غيره ما موته قبل احرامها فيظهر أنه يلزمها رعاية ما هو أبعد عن التهمة فلو كان ما خافها أو امامها أقل أو أحفظ لم يلزمها ولو تعرض الاقل مسافة والأعظم في الامن وجبت رعاية الثانى كما هو ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما يأتي في الهجرة من دار الحرب اه شرح العباب وقوله وهى في تطوع الخ فلو كانت في

من تركتها وليس لها اجبار
 حرمها الا ان كان قنسا ولا
 حرمها الا ان افسد حجبها
 وزمها اجحاجها فيلزم ذلك
 بلا اجرة (الرابع) ان ثبت
 على الراحلة (او نحو المحمل
) لا مشقة شديدة (فان لم
 ينبت أصلا أو ثبت مشقة
 شديدة ومسرته بالجلها انتفت
 المستعانة بالباشرة (وعلى
 من الحج) والعمره (ان
 وجد) مع مامر (قائدا)
 يقوده لحاجته ويديه
 عند ركوبه نزوله
 لا استطاعته حينئذ يظهر
 أنه يشترط فيه ما قدمته في
 الشريك (وهو) أي
 القادر في حق (كالحرم في
 حق المرأة) فيأتي فيه مامر
 ثم يشترط في مقطوع نحو
 أربعة وجود معين له
 (والمحجور وعائيه لفسقه
 كغيره) في وجوب الحج لانه
 مكافح (لكن لا يدفع
 المال) الذي هو من مال
 السفية (اليه لانه يتافه
 وكذا مال نفسه ان علم انه
 يصرفه في معصية وواضح أنه
 لو دفع اليه مال نفسه وماله
 له لزمه نزعه منه ان قدر عليه
 (بل يخرج معه الولي) ان
 شاء ليحفظه وينفق عليه
 ما يليق به (أو ينصب شخصا
 له) ثقة ينوب عن الولي ولو
 باجرة مثله من مال المولى
 كقائد الإغنى ان لم يجد ثقة
 متبر أو انما جازله في الحضرة
 ان يدفع له نفقة أسبوع

قدرت عليها) يغني عنه قوله كاحر البذر قالح (قوله وليس لها الحج) وليس للمرأة الحج الا باذن الزوج فرضا
 كان أو غيره نهائية ومعنى (قوله الا ان كان الحج) أي حرمها نهائية (قوله الا ان افسد حجبها وزمها اجحاجها
 الحج) وفي سم بعد ذكر مثله عن العباب مانصه وقد يستشكل ذلك بانه ان اكرهها لم يفسد نسكها وأطاعته
 فهي المقصرة اه (قوله ولزمها اجحاجها) وهو الرابع ع ش (قوله او نحو المحمل) عبارة الكردى على بافضل
 مراده بما يشمل المحمل فالكنيسة فالمسقة فالمسقة الخ عبارة لوانا في ثبوت على مركوب بلا ضرر شديد لا يطاق
 ضابطها) أي في شرح فان لحقه بالراحلة مشقة الخ عبارة لوانا في ثبوت على مركوب بلا ضرر شديد لا يطاق
 الصبر عليه عادة وان لم يجز التيم كدور ان رأس اه ووافقته قول المغنى ولا تضر مشقة تحمل في العادة اه
 قول المتن (ان وجد قائدا) ظاهره أنه لا يكفي احسانه المشي بالعصا وان قلنا بكفايته في الجمعة ويوجهه بعد
 المسافة هنا والاحتياج الى الاعمال الكثيرة المشقة والمختلفة الا ما كن سم عبارة النهاية والوجه اشترط
 ذلك وان كان مكنا أو أحسن المشي بالعصا ولا يأتي فيه مامر في الجمعة عن القاضي حسين لبعده المسافة عن مكان
 الجمعة غالبا اه وقوله غالب المحمل تامل (قوله ويظهر أنه يشترط فيه الحج) قد يقال بتسليم ما ذكر يقال بمثاله
 فحين يعجب المرأة أو السفية أو الامرء أو الخنثى بصرى ولك منع به يظهر والفرق بباشرة القائد بخدمة
 الاعشى دون من يعجب من ذكر (قوله ما قدمته في الشريك) أي شريك المحمل كردى أي من اشترط نحو
 عدم نحو الفسق وشدة العداوة (قوله مامر) أي من اشترط القدرة على أجرته ان طلبها سم (قوله في مقطوع
 أربعة) أي في مقطوع الاطراف لو أمكن ثبوته على الراحلة نهائية ومعنى قول المتن (والمحجور عليه بسفه)
 مفهومه أن المحجور عليه بفاس ليس كذلك فيمنع منه لتعلق حق الغرماء بامواله وظاهره ولو كان الحج فوريا
 بان افسد الحج قبل الحج عليه بالفلس فليراجع ع ش (قوله في وجوب الحج الخ) عبارة النهاية في وجوب
 النسك عليه ولو بنحو نذر قبل الحج وان أحرم به بعده او نفل شرع فيه قبل الحج اه زاد الوائى اما في التطوع
 الذى أحرم به بعد الحج فيمنعه الولي منه وجوب او كذا في نذر بعد حجران زادت نفقة سفره على نفقة الحاضر ولا
 كسب له في جهات تحمل بالصوم ويأمره الولي بذلك وليس له تحليه اه أى لا يلزمه انما عليه حبه فقط محمد
 صالح قول المتن (لكن لا يدفع المال اليه الحج) أى وان قصرت مدة السفر نهائية ومعنى (قوله الذى هو من مال
 السفية) أى فان تبرع الولي بالانفاق وأعطاه السفية من غير تعليق فلا منع منه نهائية ومعنى (قوله وكذا مال
 نفسه) أى الولي اذا أعطاه السفية من غير تعليق (قوله من مال المولى الحج) عبارة النهاية والمغنى والوجه أن
 أجرته كاجرة من يخرج مع المرأة اه قال ع ش قوله مر والوجه أن أجرته الحج أى اجرة كل من الولي أو
 منصوبه اه (قوله لانه يراقبه الحج) قضيته أن الولي اذا خرج معه جازان يسلمه نفقة أسبوع فاسبوع ولا ينفق
 ذلك قوله بخلافه في السفر الحج لان هذا المخرج معه الولي لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافه سم
 ويمكن دفع هذه القضية بحمل التعسر على التعذر عبارة النهاية والمغنى لان الولي في الحاضر يراقبه فان أتلفها
 أنفق عليه بخلاف السفر فربما أتلفها ولا يجده ينفق عليه فيضيع اه وهى كالصريح فيما قلت (قوله
 فرضي كان أولى بجواز الانعام بل يجب وقوله اماموته قبل احرامها الحج) ينبغى أن يجزى ذلك فحين أرادت
 الفرض أيضا بل هذا الكلام شامل اه (قوله ولاز وجهها الا ان افسد حجبها ولزمها اجحاجها فيلزم ذلك بلا
 اجرة) عبارة العباب في محرمات الاحرام وعلى زوجها النفقة سفرها للقضاء والأذن فينه اه وقد
 يستشكل ذلك بانه ان اكرهها لم يفسد نسكها وأطاعته (قوله في المتن ان وجد قائدا) ظاهره أنه لا يكفي
 احسانه المشي بالعصا وان قلنا بكفايته في الجمعة ويوجهه بعد المسافة هنا والاحتياج الى
 الاعمال الكثيرة المشقة والمختلفة الا ما كن (قوله فيأتي فيه مامر) أي من اشترط القدرة على أجرته ان طلبها
 (قوله لانه يراقبه الحج) قضيته أن الولي اذا خرج معه جاز أن يسلمه نفقة أسبوع فاسبوع ولا ينفق ذلك قوله
 بخلاف السفر الحج لان هذا المخرج معه الولي لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فيه خلافه (قوله بخلافه
 في السفر) ظاهره وان خرج معه الولي وقوله لتعسر المراقبة فيه نظران أرادوا مع خروج الولي معه لان

لتعسر المراقبة فيه) فيه نظران أراد ولومع خروج الولي معه لان ملازمة الولي له في السفر أقرب وأقوى منها
 في الحضر سم (قوله لم يجب الحج الخ) أي ان تعذر البحر ونائي قال باعثن قوله ان تعذر البحر مفهوما أنه اذا لم
 يتعذر ركو به بان وجدت شروط الاستطاعة فيه دون البر وجب ركو به وهو كذلك على أن اجتماع شروطها في
 سفر البر قليل لان بعضه مخوف كما في سفر اهل اليمن وبعضه يسير وفيه سيرا مشقلا لهم يقطعون في مراحل
 كثيرة في اليوم أو الليلة ما ين يدعى المرحلة بكثير كما في سفر أهل مصر والشام الى الحج ولكن البحر يوجد
 فيه شروطها أي لو لم يوجد حدين ركو به أو خروجه منه بنحو جدة أخذ مال ظلما كما هو أي الأخذ موجود
 في زمننا (قوله وانما وجبت الحج) عبارة النهاية وذهب ابن الصلاح الى أنه شرط لاستقراره في ذمته لا لوجوبه
 بل متى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها
 وتستقر في الذمة بمعنى زمن يمكن فعلها فيه وأجاب الاول بامكان تيممها بعد اختلاف الحج اه (قوله لا مكان
 تيممها بعده) أي بعد أول الوقت فانه يحتمل الخلو عن المانع قدر ما يسعها بخلاف ما هنا فانقطع بوجود المانع
 والله اعلم ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال وفي الكنز لشحننا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة تجب بتكبيره
 لان الشرط ثم امتداد السلام مع ذلك وتصوير ذلك هنا في الحج لا يتأق فتأمل اه انتهى اه بصري (قوله
 في الإيجاب) متعلق بالمعتبر و(قوله في الوقت) متعلق بأن يوجد (قوله ان هو معتبر في حقه) أي بأن
 نوى الرجوع أو أطلق فالوقت الاستطاعة خروج قافلته في وقت العادة وأخوه الرجوع الى وطنه ان اعتبر
 في حقه أو الموت بعد الحج فلزم يعتبر في حقه كن نوى الإقامة بكمه ومعه ما يكفيه للإقامة كصناعة أو مات بعد حجهم
 فهو مستطاع ومن ثم عصي وحاصل مسائل العصيان وعدمه فمن أخر الحج بسبب الاستطاعة ومات أو عصب في
 سنته أن الشخص ان استطاع وقت خروج قافلته ببلده ثم مات أو عصب فان مات أو عصب قبل حج الناس تلف
 ماله قبل احسدهما أو بعده وقبل حجهم أو بعد حجهم وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أولم يتلف لم يعص
 في العشر الصور وان مات أو عصب بعد حجهم وقبل رجوعهم فان تلف ماله قبل حجهم أو بعده وقبل موته
 أو عصبه لم يعص في الاربع الصور وان تلف ماله بعد موته أو عصبه وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أولم يتلف
 لم يعص في صور العصب الثلاث ويعص في صور الموت الثلاث وان مات أو عصب بعد رجوعهم فان تلف
 ماله قبل حجهم أو بعده وقبل رجوعهم لم يعص او بعد رجوعهم وقبل موته أو عصبه أو بعده أولم يتلف عصي
 فهذه ثلاثون صورة يعص في تسع صور منها وكذا يقال في العمرة ونائي (قوله ان هو معتبر في حقه الخ) مع
 قوله الا أني أوالو لم يتمكن الحج فيه تدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الإياب فان مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما
 هناك الوجوب وعدم التمكن فليتأمل وفسد يدفع بأن الوجوب المنفي هنا الوجوب في نفس الامر والمثبت
 فيها اسمائى الوجوب بحسب الظاهر بصري (قوله خروج رفقة معه الخ) عبارة النهاية والغنى ولا بد من
 وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد فان تقدم واحتج زادت أيام السفر أو تاخر واحتج احتياج ان
 يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المونة في الاول وتضرره في الثاني وحمل اعتبار الرفقة
 عند دخول الطريق فان كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وان استوحش وفارق التيمم وغيره
 بأنه لا بد له من رفقة ثم اه وعبرة البصري قوله خروج رفقة تقدم أنه لا حاجة اليه عند التحقيق اه
 (قوله المفهم) أي الثالث (لاولهما) أي لاشترط خروج رفقة معه (قوله لزمه انكسب للحج والمشى
 وان قدس الخ) كان وجوبه اذا خاف نحو العصب والافتحاح على التيمم ويستطيع أيضا المستقبل
 الا أن يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعصب بعد الوجوب والممكن الأبي سم (قوله على ما في الاحياء)

بخلافه في السفر لتعسر المراقبة فيه وبقية شروطها
 وهو أن يبقى بعد وجود
 الاستطاعة ما يمكنه السير فيه
 لاداء النسك على العادة
 بحيث لا يحتاج لقطع أكثر
 من مرحلة شرعية ولو في يوم
 واحد أو ليلة واحدة وان
 اعتيد كما شمله كلامهم فان
 انتفى ذلك لم يجب الحج أصلا
 فضلا عن قضائه خلافا لابن
 الصلاح لان هذا غير حسا
 فكيف يكون مستطاعا
 وانما وجبت الصلاة بأول
 الوقت قبل مضي زمن يسعها
 لا مكان تيممها بعده ولا
 كذلك هنا وتظهر فائدة
 هذا النزاع في وصفه بالإيجاب
 فيوصف به عذبا بن الصلاح
 ويحوز الاستحجار عنه بعد
 موته قطعا بخلافه على مقابله
 فانه لا يوصف به وفي جواز
 الاستحجار عنه خلاف وان
 كان الاصح منه الجواز أيضا
 وسادس وهو أن يوجد
 المعتبر في الإيجاب في الوقت
 فلا استطاع في رمضان مثلا
 ثم افتقر في سؤال أو بعد حجهم
 وقبل الرجوع على هو معتبر
 في حقه فلا وجوب وسابع
 وثامن وهما خروج رفقة
 معه وقت العادة كما روي
 الثالث المفهم لا ولها
 * (تنبيه) * استطاع ثم
 افتقر لزمه انكسب للحج
 والمشى ان قدر عليه ولو فوق
 مرحلتين وكذا السؤال على
 ما في الاحياء

واستبعد ويؤيد استبعاده أنه لا يجب (٢٨) السؤال لو فاعدين أدى عصى به كما يقتضيه كلامهم في باب التغليس فالجواب أولى ويفرق بينهما وبين
 الكسب بأن أكثر النفوس
 تسمح به لاسيما عند الضرورة
 بخلاف السؤال مطلقا
 (النوع الثاني استطاعة
 تحصيله بغيره فن مات وفي
 ذمته حج واجب بان تمكن
 من الاداء بعد الوجوب أو
 عمرة واجبة كذلك (وجب)
 على الوصي فان لم يكن
 فالوارث الكامل فان لم يكن
 فالأحكام ان لم يرد فعل ذلك
 بنفسه (الاجحاج) أو
 الاعتداء (عنه من تركته)
 فورا لخبر البخاري ان أي
 نذرت أن تحج فماتت قبل
 أن تحج أفأج عنها قال يحيى
 عنها أرايت لو كان على
 أمك دين أنكنت فاضيته
 قالت نعم قال اقضوا الله فأنته
 أحق بالوفاء شبه الحج بالدين
 وأمر به قضاءه فدل على
 وجوبه وخبر بتركته ما
 إذا لم يخلف تركته فلا يلزم
 أحد الحج ولا الاجحاج عنه
 لكنه يسن للوارث وللأجنبي
 وان لم يأت له الوارث
 ويفرق بينه وبين توقف
 الصوم عنه على اذن القريب
 بان هذا أشبه بالدون
 فأعلى حكمها بخلاف
 الصوم ولكل الحج والاجحاج
 عن لم يستطع في حياته على
 المعتمد نظر الى وقوع حجة
 الاسلام عنه وان لم يكن
 مخاطبا بها في حياته ولا
 ينافيه المتن لان قوله وفي
 ذمته قيد للوجوب وليس
 كلاما منافية بقوله في ذمته
 أقره المغنى كما مر (قوله واستبعد الخ) وافقه لنهاية عبارته فالأوفق لكلامهم في الدين عدم وجوب
 سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اه أي بان خاف العضب أو
 الموت ع ش قول المتن (تحصيله) أي الحج (وقوله فن مات) أي غير مرتد (قوله وفي ذمته حج واجب)
 أي ولو كان قضاء أو نذرا أو مستأجرا عليه في ذمته مغنى ونهاية وفي سم عن الكثر مثله (قوله واجب) الى قول
 المصنف والمعضوب في النهاية والمغنى الا قوله ان لم يرد الى المتن (قوله واجب بان تمكن الخ) عبارة المغنى والنهاية
 واجب مستقر بان تمكن بعد استطاعته من فعله بنفسه أو بغيره وذلك بعد انتصاف ليلة الفجر ومضي إمكان
 الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات ثم ولو شابا وان لم ترجع القافلة اه (قوله بان
 تمكن من الاداء الخ) قضيته أن ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقديقال هو من شروط
 الوجوب سم وقد يجب أخذ الأمر نفا عن النهاية والمغنى بان المراد بالوجوب هنا الاستطاعة فقط قول
 المتن (وجب الاجحاج عنه الخ) هل هو مقيد بوجود من يحج عنه باجرة المثل لا بأز يد نظير ما يأتي في المعضوب
 ثم رأيت في فتح القدير للكردي ما يفيد التقييد المذكور بعبارة ويجعل ما ذكر أي وجوب الاستئابة على من
 ذكر ان خلف تركته فاضله عما يتعلق بعين التركة وعن مؤن التجهيز بما يرضى به الاجير من اجرة المثل فأقل
 والالم يجب على أحد الحج عنه اه (قوله ان لم يرد الخ) أي من ذكر من الثلاثة وفيه اشادة الى أن لنحو الوصي
 اقامة نفسه فيما وصى به اليه كما أفتى به ابن زياد باعشن قول المتن (الاجحاج عنه الخ) أي وان لم يوص به نهاية
 وراثي ولا يشترط فيمن يحج عنه غيره مساواته للمحجج عنه في الذكورة والانوثة فيكنى حج المرأة عن
 الرجل كعكسه أخذ من الحديث الاتي ع ش ويأتي في الشرح والنهاية والمغنى ما يفيد (قوله فلا يلزم احدا
 الحج الخ) لا على الوارث ولا في بيت المال مغنى (قوله لكنه الخ) أي كل من الحج والاجحاج عن مات وفي
 ذمته حج كردي (قوله يسن للوارث الخ) أي بنفسه أو نائبه ويرأه الميت نهاية (قوله أشبه بالدون) لما
 فيه من شائبة المالية باعتبار احتياجه غالباً الى المال بصري (قوله عن الخ) أي عن الميت الذي لم يستطع
 سم (قوله وبقوله في ذمته الخ) عطف على قوله بتركته سم (قوله فلا يجوز حجه الخ) قال في شرح
 العباب ولا تصح النيابة في التطوع الا عن ميت أو وصى به وعن معضوب اناب من يحج عنه مرة او أكثر انتهى
 باختصار فتحصل جواز انابة المعضوب في الفرض والنفل بل يجب في الفرض وجواز الحج عن الميت
 في الفرض مطلقا وفي النفل ان أوصى به ويمتنع انابة القادر مطلقا سم (قوله الا ان أوصى به) وقيل يصح من
 الوارث وان لم يوص به باعشن وقوله من الوارث هل المراد بنفسه أو نائبه وهل المراد بالوارث معطالق القريب
 أخذ من الأمر في الصوم فلا يرجع (قوله أم الوالم يتمكن بعد الوجوب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون
 يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعضب بعد الوجوب والتسكن الاتي (قوله في المتن فن مات وفي ذمته حج)
 أي ولو قضاء أو نذرا أو كان استأجر عليه اجارة ذمة كثر (قوله بان تمكن من الاداء الخ) قضيته ان ذلك التمكن
 خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقديقال هو من شروط الوجوب (قوله عن لم يستطع في حياته) أي
 عن الميت الذي لم يستطع الخ (قوله وبقوله في ذمته) عطف على قوله بتركته (قوله الا ان أوصى به) قال في
 التنبيه ولا تجوز النيابة في حج التطوع في أحد القولين وتجوز في الآخر اه والثاني هو الأصح وقوله ولا
 تجوز النيابة في حج التطوع قال ابن النقيب أي حيث تجوز في حج الفرض اه وأشار بذلك الى امتناع انابة
 القادر في النفل كالغرض ثم قال والقولان يحريان في صحة الوصية بحج التطوع وفي حج الوارث والأجنبي
 عن مات ولم يجب عليه اه وفي العباب ولا تصح النيابة أيضا عن مرجو البرء وان اتصل به أي بمرجؤ البرء
 اليأس منه أي من البرء أو الموت ثم قال فيه وفي شرحه ولا تصح النيابة أيضا في التطوع عن حي غير معضوب
 ولا عن ميت لم يوص به الا عن ميت أو وصى به والا عن معضوب اناب من يحج عنه مرة أو أكثر اه باختصار
 فتحصل جواز انابة المعضوب في الفرض مطلقا وفي النفل ان أوصى به ويمتنع انابة القادر مطلقا (قوله أم الوالم
 يتمكن بعد الوجوب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتأمل

هذا التمكن فتأمل سم وبصري وتقدم الجواب بأن المراد بالوجوب هنا مجرد الاستطاعة (قوله مالم يمكنهم تقديمه) أي على نصف الليل ومما يعول يسع ونخرج بذلك السعي إذا دخل الحاج قبل الوقوف لا مكانه بعد طواف القدوم سم (قوله من الأركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض أي والمغني قال الاسنوي ولا بد من زمن يسع الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الأمان في السير إلى مكة للطواف ليلا انتهى ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة إلى اعتباره لا مكان فعله في حال السير مر اه سم عبارة النهاية وهو أي ما قاله الاسنوي مردود إذا الحلق أو التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لأن تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو نتفها كاف ويمكن فعله وهو سائر إلى مكة فيندرج زمنه في زمن السير إليها زاد الوائلي وكذا لا يعتبر إبيت مردد لقوله من حصوله بالمرور فيها بعد النصف ولا السعي إن دخل أهل بلده مكة قبل الوقوف لا مكان تقديمه عليه والاعتبار اه (قوله لأنه بان زوال ملكه الخ) * (فرع) * لو تمكن شخص من النسك سنين ولم يفعله حتى مات أو عصب عصى من آخر سني الأمكن فيتبين بعدمونه أو عصبه فسقط في الأخيرة بل وفيما بعده في العضوب إلى أن يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الأخيرة قبل وفيما بعده في العضوب إلى ما ذكر كفا في نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من الوراثة والمعضوب الاستئابة فورا للتقصير نعم لو بلغ معضوب بأجله تأخير الاستئابة كفا في الرخصة نهاية ووائلي وكذا في المغني الاقوله وعلى كل الخ (قوله بالمعجمة) إلى قوله بخلاف ما لو حضر الخ في النهاية والمغني الاقوله أو خبر إلى المتن وقوله وللإمام إلى المتن وقوله مطلقا وقوله فان عجز إلى ولو شفى (قوله وهو القطع) أي كانه قطع عن كل الحركة نهاية قول المتن (العاجز الخ) أي حالوما لانهاية ومعنى قال ع ش هل يكفي في العجز علمه من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك على اخبار طبيب عدل فيه نظر وقياس نظائره من التيمم ونحوه الثاني ثم أيت في العباب أنه لا بد من اخبار طبيب عدلين اه عبارة الوائلي وهو المأموس من قدرته على النسك بنفسه بقول عدلي طب أو جعرقته وهو عارف بالطب بخلاف غير العارف ووقع في نفسه حصول العضب فانه لا يكفي اه (قوله وأخبره الخ) في عطفه على صفة الخ المتفرع على قوله فسر الخ لا يخفى (قوله عنه) أي عن المعضوب (قوله والاول) أي من الاعرابين (أولى) أي ولما اقتصر عليه النهاية والمغني (قوله لخوض مائة الخ) المراد بالزمانه هنا العاهة التي تمنع من ركوب نحو المحفة المشقة شديدة ونحوها الضعيف من كبار السن بحيث لا يستطيع الثبوت على المركوب ولو على سري يحمله رجال الأشقة شديدة لا تحتل عادة كردى على بافضل (قوله ولو ماشيا) أي مالم يكن أصلا أو فرعا كما يؤخذ مما يأتي في المطاع نهاية ومعنى قول المتن (باجرة المثل) أي فسادها نهاية ومعنى (قوله لا باز يدوان قل الخ) معتمد ع ش (قوله نظير ما مر الخ) أي في الراحة ونحوها (قوله فورا إن عصب الخ) بهذا التفصيل في الفور يتبع إطلاقها في قوله الآتي ويجب الأذن هنا وفيما يأتي فورا الخ يعلم الفرق بين مسئلة الاستئجار والائابة في الفورية وانها تجب مطلقا في الاائابة وفي الاستئجار

(قوله مالم يمكنهم تقديمه) أي على نصف الليل ومما يعول يسع ونخرج بذلك السعي فيما إذا دخل الحاج قبل الوقوف لا مكانه بعد طواف القدوم (قوله من الأركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض قال يعني الاسنوي ولا بد من زمن يسع الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الأمان في السير إلى مكة للطواف ليلا اه ونوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة إلى اعتباره لا مكان فعله في حال السير مر اه (قوله أو عصب قبل إياهم الخ) انظره مع قوله الآتي إن عصب قبل الوجوب الخ فان الأول يدل على أن العضب قبل التمكن يمنع اللزوم والثاني يدل على أن العضب أو التمكن لا يمنع اللزوم ويجب بان هذا مفروض فيما إذا مات قبل أن يتمكن بنفسه أو بغيره فيما بعد عام العضب بخلاف الآتي فانه مفروض فيها إذا عاش بعد ذلك وأمكنه الاستئابة لا استطاعته بغيره حيث يثد بخلاف ذلك وأنه من غير استطاعة مطلقا فيما بعد عام العضب وكذا فيه ما بنفسه فلعضبه قبل الإياب المعتبر في الوجوب وأما بغيره فلانه ليس من أهل الاائابة لتأخر عصبه عن وقت الحج فليتأمل (قوله فورا إن عصب الخ) بهذا التفصيل في الفورية مع إطلاقها في قوله الآتي ويجب الأذن هنا وفيما يأتي فورا الخ

فات أو جن قبل تمام حج
الناس أي قبل مضى زمن
بعد نصف ليلة التحري يسع
بالنسبة لعادة حج بلده فيما
يظهر مالم يمكنهم تقديمه من
الأركان ورحى جرة العقبة
أو تاف ماله أو عصب قبل
إياهم لم يقض من تركته
ولو لم يسه الحج فارتدومات
مرتدا لم يقض من تركته
على أنه لا تركته لانه
بان زوال ملكه بالردة
(والمعضوب) بالمعجمة من
العضب وهو القطع
وبالمعجمة كانه قطع عصبه
ومن ثم فسر بقوله (العاجز)
فهو صفة كاشفة والخبر ان
الخ وأخبر عنه نظر التقيد
العجز بكونه عن الحج والاول
أولى (عن الحج بنفسه) نحو
زمانه أو مرض لا يرجي برؤه
(ان وجد آخره من حج
عنه) ولو ماشيا (باجرة المثل)
لا باز يدوان قل نظير ما مر
آفنا وللإمام بحث ضعيف
في الزيادة على مهر مثل
الحرية بحث الزركشي مجيبه
هنا سم وضوح الفرق بان
هناك المختص من ورطة
رق الولد كما ختم في مقابلته
زيادة يسيرة بخلافه هنا
(لزمه) الاحتجاج عن نفسه
فورا إن عصب

بعد الوجوب والتمكن وعلى التراخي (٣٠) ان غضب قبل الوجوب أو بعده ولم يمكنه الاداء وذلك لانه مستطيع اذا استطاعة بالمال

صكهى بالنفس ونحبر
الصحيحين ان فريضة الله على
عباده في الحج أدركت أبي
شيخا كبيرا لا يثبت على
الراحة أفايج منه قال نعم
وذلك في حجة الوداع هذان
كان بينه وبين مكة مسافة
القصر والالم تجزله الاثابة
مقابل يكافه بنفسه فان
عجز حج عنه بعد موته من
تصاته هذا ما اقتضاه
اطلاقهم وله وجه وجهه نظرا
الى أن عجز القريب بكل
وجه نادر جدا فلم يعتبر وان
اعتبره جمع متأخرون
بجور والله الاثابة أخذا
من التعليل بخفصة المشقة
وتبعهم في شرح الارشاد
ولوشفي بعد الحج عنه بان
فساد الاجارة ووقوعه للنائب
ولزوم المعضوب الحج بنفسه
بخلاف مالو حضر معه ثم
فات الحج وان وقع للاجير
لكنه يستحق الاجرة هالان
التقصير من المعضوب مع
حكة الاجارة ههنا ويشترط
كونها أي الاجرة فاضلة
عن الحاجات المذكورة
فيمن حج بنفسه لكن
لا يشترط ههنا نفقة العيال
الذين تلزمه مؤنتهم ذهابا
وايابا لانه مقيم عندهم
فيحصل مؤنتهم ولو باقتراض
أو تعرض لصدقة فاندفع
قول السبكي في الزام من
لا كسبه له ويصير كالا على
الناس اذا خرج ما في يده

على هذا التفصيل سم (قوله بعد الوجوب والتمكن) قديقال التمكن من شروط الوجوب سم وم
الجواب عنه (قوله ولم يمكنه) قيد للاخير فقط (قوله اذا استطاعة بالمال) أي وبطاعة الرجال نهاية
ومعنى (قوله ان فريضة الله) عبارة المغنى والنهاية أن امرأه من خشم قالت يا رسول الله ان فريضة الله الخ
(قوله مطلقا) أي عجز بكل وجه أولا (قوله بل يكافه بنفسه) أي لقوله المشقة عليه نقله في المجموع عن المتولى
وأقره قال السبكي ولك أن تقول انه قد لا يمكنه الاتيان به فيضطر الى الاستنابة انتهى وهو ظاهر مغنى ونهاية
(قوله ان عجز القريب) أي من مكة (قوله وان اعتبره جمع متأخرون الخ) اعتمدته النهاية والمغنى كما مر آنفا
(قوله من التعليل) أي تعليل تكليفه الحج بنفسه (قوله في شرح الارشاد) أي وشرحي العباب ونختصر
بافضل وينبغي اعتماد كرى ووناني (قوله ولوشفي الخ) أي معضوب مستناب في حج وعمره من عضبه
(قوله بان فساد الاجارة) أي لعدم جواز الاستنابة وناني (قوله ووقوعه للنائب) أي على الاظهر فلا يستحق
الاجير الاجرة مغنى ونهاية أي فيرد هان كان قبضه هالان المستأجر لم ينتفع بعمله وناني وكردى على بافضل
(قوله بخلاف مالو حضر الخ) عبارة العباب ولوحضر مكة أو عرفة في سنة حج أجيره لم يقع عنه لتعين مباشرة
بنفسه ولو برأ بعد حج الاجير وقع نقلا للاجير ولا أجره ولا ثواب انتهى اه قوله ولا ثواب فيه تأمل قال البصري
يتردد النظر فيما لو اجتمع بالبيقات وأخبره المستأجر بانه يريد الاحرام عن نفسه فهل يستحق الاجير الاجرة
أولا وعلى الثاني هل يستحق شيئا لقسط ما مضى من باده الى البيقات اه وقديقال قضية تعليمهم بأن التقصير
من المعضوب مع حكة الاجارة أن الاجير يستحق القسط (قوله مع حكة الاجارة الخ) أي ظاهرا وباطنا وناني
عبارة البصري قوله مع حكة الاجارة ههنا قال المحشى سم حرره اه وقديقال الاشكال في حكة عقد الاجارة
عند مباشرة لان تكافه لا يخرج عن كونه معضوبا عا حزا بخلاف مسألة الشفاء فانه يتبين به أنه غير معضوب
في نفس الامر عند مباشرة العقد فليتأمل اه قول المتن (لكن لا يشترط نفقة العيال الخ) أي مؤنتهم ومؤنته
كؤنتهم نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستئجار مغنى ونهاية وشرح بافضل (قوله
فيحصل مؤنتهم) أي ومؤنته نهاية ومعنى (قوله فاندفع قول السبكي الخ) في اندفاع البعد بما ذكره بعد
لا يخفى سم (قوله ويصير كالا الخ) بفتح الكاف أي تقبلا كردى (قوله على أنه لا نظرها للمستقبلات) في
هذه العلوة المقتضية للتزل عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال ذهابا وايابا فيمن حج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل
سم (قوله أي أعطى) الى قوله في الاولى في النهاية والمغنى الا قوله أو القادر وقوله أو قال الى زومه وقول المتن (لم

يعلم الفرق بين مسألة الاستئجار والاثابة في القورية وانما يجب مطلقا في الاثابة وفي الاستئجار على هذا
التفصيل وفي شرح الروض مبالغة على حكم ذكره وان كان الاستئجار والاستنابة واجبين على الفور في حق
من غضب مطلقا في الاثابة وبعد يسارة في الاستئجار اه ذلك لان الاطلاق فيه والتفصيل بمعنى آخر كما
هو ظاهر مع امكان حل الفورية بعد اليسار على التفصيل فليتأمل (قوله بعد الوجوب والتمكن) قديقال
التمكن من شروط الوجوب (قوله بان فساد الاجارة ووقوعه للنائب) أي ولا أجره له مر (قوله بخلاف مالو
حضر معه ثم فات الحج الخ) عبارة العباب ولوحضر مكة أو عرفة في سنة حج أجيره لم يقع عنه لتعين مباشرة بنفسه
ولو برأ بعد حج الاجير وقع نقلا للاجير ولا أجره ولا ثواب اه (قوله لكنه يستحق الاجرة ههنا) عبارة شرح
العباب قالوا أي الشيخ أبو حامد وغيره مع عدم وقوعه عن المستأجر يلزمه للاجير الاجرة وفرق الاذرعى بين
هذا وما يأتي فيما اذا مرى بعد بحكة الاجارة ههنا وبذل الاجير من نفقته وفيه نظر ثم رأيت بعضهم نظرو فيه أيضا
والذي يتجه الفرق بانه لا تقصير منه في حق الاجير بالبرع بخلاف الحضور فانه بعد أن ورت الاجير مقصربه
في حقه فلزمه أجرته وسأيت قريبا نظير ذلك اه (قوله مع حكة الاجارة ههنا) حرره (قوله في المتن) لكن
لا يشترط نفقة العيال) أي ولا نفقته هو كثر (قوله فاندفع قول السبكي الخ) في اندفاع البعد بما ذكره بعد
لا يخفى (قوله على أنه لا نظرها للمستقبلات) في هذه العلوة المقتضية للتزل عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال

بعد على انه لا نظرها للمستقبلات كما مر ولو بذل أي أعطى (ولاه) أي فرعه وان سفل ذكره كان أو أنى أو والده وان عالا يجب
بذلك (أبا حنيفة مالا) له (للأجرة) لمن حج عنه (لم

يجب قبوله في الاصح) لما في قبول المال من المنسة ومن ثم لو أراد الاصل أو الفرع العاجز أو (٣١) القادر استجار من يحج عنه أو قال له

أحدهما استاجر وأنا أدفع
عنه لزمه الاذن له في الاولى
أو الاستجار في الثانية كما
بينته في الحاشية بلانه ليس
عليه مع كون البذل من
أصله أو فرعه كبيره منة فيه
بخلاف بذله له ليستأجره
به عن نفسه أخذاً من
قولهم ان الانسان يستنكف
الاستعانة بمال الغير وان
قل دون بدنه ولاشك ان
أجيره كبذنه ومن ثم لو
رضى الاجير بدون أجرة
المثل لزمه انابته لضعف المنة
هنا أيضاً (ولو بذل الولد
الطاعة) للمعسوب بان
يحج عنه بنفسه (وجب
قبوله) بان يأذن له في الحج
عنه لحصول الاستطاعة
حينئذ فان امتنع من الاذن
لم يأذن الحاكم عنه ولا يجبره
عليه وان تضيق الامن باب
الامر بالمعروف فقط ولو
توسم الطاعة ولومن أجنبي
لزمه أمره ثم لا يلزمه الاذن
لفرع أو أصل أو امرأة
ماش الان كان بين المطيع
وبين مكة دون مرحلتين
وأطاعه ولا لقرينه أو أجنبي
معول على كسب اذا كان
يكتسب في يوم كفاية أيام
بشرطه السابق أو سؤال
لانه يشق عليه مع أن لولي
المرأة منعه من المشي فلم
يعذر بطاعته وجب الاذن
هنا وفيما يأتي فسوراً وان
لزمه الحج على التراخي لثلا

يجب قبوله الخ) ولو وجد دون الاجرة ورضى الاجير به لزمه الاستجار لاستطاعته والمنة فيه دون المنة في المال
نهاية ومعنى ويأتى في الشرح مثله (قوله لما في قبوله المال من المنة) ولو كان البذل الامام من بيت المال لوله فيه
حق وجب عليه القبول ونأى وكردى وتقدم في الشرح والنهاية ما يغنيه (قوله العاجز) اقتصر عليه النهاية
والمنع وقال الرشدي قال في التحفة أو القادر اه وأخذ الشيخ ع ش في الحاشية بتفهوم هذا القيد ثم استظهره
والظاهر أنه بحسب ما فهم ولم يطالع على ما قاله في التحفة فراجع اه (قوله لزمه الاذن له في الاولى) كذا في
النهاية والمنع خلاف ما وقع في ع ش اه رشدي (قوله والاستجار في الثانية) خلاف للنهاية والمنع (قوله
ولاشك أن أجيره الخ) قد يقال الاجير في الثانية ليس أجيره بل هو أجير المعسوب فانه الذي استأجره كذا أفاده
الحشي سم ولعل تخصيصه الثانية لموضوع ما أفاده فيه أو الاقواض جريانه في الاولى أيضاً لانه في الحقيقة أجير
المعسوب والبعض وكيل عنه في العقد بصري (قوله لزمه انابته الخ) وفاقاً للنهاية والمنع قول المتن (ولو بذل
الولد الخ) أي وان سفل ذكرنا كان أو أنى نهاية ومعنى (قوله للمعسوب) الى الفرع في النهاية والمنع الاقوله
وان تضيق الى ولو توسم وقوله وقد يؤخذ الى ولو كان (قوله ولو توسم الطاعة الخ) أي ظن بقرائن أحواله اجابة
ذلك وخرج به ما لو شك في طاعته فلا يلزمه أمره كردى على بأفضل وباعشن (قوله ولو من أجنبي الخ) عبارة
الونائى وان كان من أنى أجنبية غير ماشية بخلاف الماشية ولو موليته لان لوليها منعه من المشي فيما لا يلزمها
فلا أثر لطاعته او من ثم كان لا والد اذا اراد ولده أن يحج عن غيره ماشياً أن يمنعه لان له منعه من السفر لحج التوقيع
وقول ابن العماد وابن المقرئ ليس لوالده المنع محمول على ما اذا كان أجيراً كما في شرح الايضاح وحاشيته اه
(قوله أمره) أي سؤاله شرح بأفضل (قوله أو امرأته ماش) عبارة شرح الروض وكالابن والاب البنت والام
ومثلها مولى ليه وان لم تكن من الابعاض الخ اه سم (قوله الان كان بين المطيع وبين مكة الخ) أي وبين
الطاع و بينهما مرحلتان أو أكثر على ما تقدم في قوله أو اخر الصفحة السابقة هذا اذا كان بينهما بين مكة مسافة
القصر الخ سم (قوله معول على كسب الخ) أي أو مقرر بنفسه بان يركب مغارة لا كسب بها ولا سؤال لان
التعذر بالنفس حرام نهاية ومعنى (قوله بشرطه السابق) أي أنفى قوله ان كان بين المطيع الخ
(قوله لانه يشق) أي مشى المطيع البعض أو تعويله على الكسب أو السؤال المطلقة (قوله عليه) أي
المعسوب المطاع (قوله اذلا وازع الخ) أي لازاح كردى والمناسب الموافق لما في القاموس لا مغرى (قوله
والرجوع جائز له الخ) أي للبذل عبارة النهاية والمنع وحيث أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم
ولو مات المطيع أو المطاع أو رجوع المطيع فان كان بعد ما كان الحج سواء أذن له المطاع أم لا استقرار الوجوب
في ذمة المطاع والأفلا اه قال ع ش قوله لم يرجع أي لم يجز له الرجوع حتى لو رجع وترتب على
رجوعه امتناع المطيع من الفعل تبسين عصيانه واستقرار الحج في ذمته (قوله قبل الاحرام) أي لانه متبرع
بشيء لم يتصل به الشرع وأما بعده فلا لا تنفاه ذلك معنى (قوله وبه يتبين عدم الوجوب الخ) من هنا يعلم

ذهايا ويا باقين يحج بنفسه ما لا يخفى على المتأمل (قوله ولاشك ان أجيره كبذنه) قد يقال الاجير في الثانية
ليس أجيره بل هو أجير المعسوب فانه الذي استأجره (قوله نعم لا يلزمه الاذن لفرع أو أصل أو امرأة ماش الخ)
عبارة الروض فلو كان الابن أو الاب ماشياً أو معولاً على الكسب أو السؤال أو الاجنبى أي أو الابن أو الاب
معولاً بنفسه لم يلزمه القبول اه وأعرضها شارحها بما وافق ما ذكره الشارح لكن وجهها أن بعضه
كنفسه فكلا لا يلزمه المشي ولا السؤال لا يلزمه احتمال شى بعضه أو سؤاله بخلاف الاجنبى (قوله أو امرأة
ماش) عبارة شرح الروض وكالابن والاب البنت والام ومثلها مولى ليه وان لم تكن من الابعاض الخ (قوله
الان كان بين المطيع ومكة دون مرحلتين) أي وبين المطاع وبينها مرحلتان أو أكثر على ما تقدم في قوله في
الصفحة السابقة هذا ان كان بينهما بين مكة مسافة القصر الخ (قوله وبه يتبين عدم الوجوب الخ) من هنا يعلم
ان الوجوب والاستقرار قد يخصان حال العصب دون ما قبله وعبارة الروض وان مات المطيع أو رجع عن

رجع البذل اذلا وازع يحمله على الاستمرار على الطاعة والرجوع جائز له قبل الاحرام وبه يتبين عدم الوجوب على المعسوب اذا كان قبل
امكان الحج عنه والاستقرار عليه لا على المطيع

وان وهمه المجموع وقد يؤخذ من (٣٢) قوله والرجوع جائز له لانه لو لم يحز بان نذرا طاعته نذرا منعقدالم يلزمه الغور ويحمل الاخذ

بأطلاقهم نظرا للاصل وبما ذكر فارق هذا عدم وجوب المبصرة على المستطيع فور الان له وازعاجه على على الفعل وهو وجوبه عليه ولو كان له مال أو مطيع لم يعلم به استقر في ذمته والعلم وعدمه انما يؤثران في الاثم وعدمه (وكذا الاجنبى) ونحو الاثخ والاب اذا بذل الطاعة يجب قبوله (في الاصح) ولو ماشيا لانه انما لا تستكشف بالاسمعة ببدن الغير ولان مشى هذين لا يشق عليه مطلقا وشرط الباذل الذى يجب قبوله أن يكون حراما كما هو ثوبه أذى فسرص نفسه وان لا يكون معصوبا * (فرع) مات أجبر العين قبل الاحرام لم يستحق شيئا أو بعد استحق لانه أتى ببعض المستأجر عليه وان لم يجز عن المستأجر له بالقسط بان توزع أجرة المثل على السير والاعمال ويعطى ما يخص عمله قال بعضهم من المسمى وقال بعضهم من أجرة المثل والذى يتجسه الاول أخذ ما ياتى قبيل ما يحرم من النكاح ثم رأيت شيخنا حرم به وسألت في الإجارة انه لا تصح على زيارته صلى الله عليه وسلم سواء أرى يدع بالوقوف عند القبر المكرم أو الدعاء ثم لعدم انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتابه بورقة صحت وهو متجهوا ما لجمعه فلا تصح على الاول لانه لا يقبل النيابة بل على الثانى وعليه لو استجعل من جماعة على الدعاء ثم صغ فاذا دعا الكل منهم استحق جعل الجميع

أن الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العضب دون ما قبله سم (قوله وان أوهمه الخ) عبارة النهاية واقتضاء كلام المجموع أن الاستقرار انما هو في ذمة المطيع غير مراد وان اغتر به في الاسعاد اذ كيف يستقر في ذمته مع جواز الرجوع كما مرو وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب فلو تطوع آخرون ميت بفعل حجة الاسلام لم يجب على الوارث قبوله لانه الاستقلال بذلك من غير اذن كما مر اه (قوله لم يلزمه الغور) أى فى الاذن (قوله وبما ذكر الخ) هو قوله اذلا وازع الخ كرى (قوله استقر في ذمته) أى اعتبارا بما فى نفس الامر نهائية ومعنى أى ومع ذلك فلا اثم عليه لعذره عن قول المتن (وكذا الاجنبى) أى وان كان أنثى شرح بافضل قال الكردى فى الاعباب لكن يشترط أن يكون لها محرم أو زوج اذ النسوة لا تكفى هذا لان بذل الطاعة لا وجبه على المطيع لجواز رجوعه قبل الاحرام اه (قوله ونحو الاثخ) عبارة النهاية والمغنى والاب والام والاثخ فى بذل الطاعة كالاجنبى اه (قوله ولو ماشيا) يتأمل فى الاب مع قوله السابق نعم فلا يلزمه الاذن لفرع أو أصل الخ الآن يقيد ما هنا فى الاب بدون المرحلتين أو يفرق بين الامر عند التوسم فلا يلزمه مع نحو المشى بخلاف البذل يلزم قبوله مطلقا وفيه نظر سم عبارة لكردى على بافضل قوله وهو ماش ظاهره لزوم الاذن للاجنية المشية وهو ظاهر غيره مما بينته فى الاصل اه أقول قد تقدم فى الشرح وعن الونائى ما يخالفه الآن يفرض كلامه فيما دون مرحلتين (قوله لان مشى هذين) أى الاجنبى ونحو الاثخ (قوله أن يكون حراما الخ) قال فى الحاشية فى نفس الامر وان كان فى الظاهر وهذا فى حجة الاسلام أما التطوع فيصح أن يكون الاجبر فيه صبيها أو عبدا أو أمة اه وفى شرح الايضاح لابن علان تجزئ ائابة الرقيق فى حج نذر انتهى اه كرى على بافضل عبارة النهاية وتجوز النيابة فى نكاح التطوع كفى النيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان النائب فيه صبيها أو عبدا بخلاف الفرض لانهم امن أهل التطوع بالنسك لانفسهم اه (قوله موثوقا به) أى بان يكون عدلا والالم تصح ائابة ولو لمع المشاهدة ولو فى الإجارة والجمعة لان نيته لا يطلع عليها كذا فى حاشية الايضاح للشارح سم وروائى وفى فتح الفتاح لكردى مثله الا انه استثنى من عينه ما وهى العالم بغسقه وعبارة فى حاشيته على بافضل بعد ذكر مثل ما مر عن حاشية الايضاح عن الجلال الرملى وابن علان فى شرح الايضاح نصها نعم ان كان المستأجر معصوبا واستأجر عن نفسه فاستأجر عن نفسه صحت الإجارة وقبل قوله حججت كفى فتاوى الشارح اه وفى باعشن على الونائى ما يوافقهما (قوله أدى فرض نفسه) يعنى لم يكن عليه حج ولا نذر انما يقوى معنى وشرح بافضل (قوله وأن لا يكون معصوبا) أى وان ضحجه ولو تكافروائى (قوله مات أجبر الخ) على حذف أداة الشرط (قوله بالقسط) متعلق بقوله استحق (قوله أو بعده استحق الخ) عبارة فتح القدير لكردى أو بعد الاحرام وقبل تمام الاركان أثيب المحجوج عنه على ذلك واستحق الاجير قسطه من المسمى الا العامل فى الجملة ويعتبر ذلك من ابتداء السير وتنفسح الإجارة وان مات بعد تمام الاركان دون باقى الاعمال الواجبة أو المسنونة لم يؤثر ذلك فى صحة الإجارة لكن يلزم الاجير حط قسط ما بقى من الواجبات والسنن وتجبر الواجبات والسنن بدم وهو على المستأجر على المعتمد اه (قوله الاول) أى من المسمى (قوله حزم به) أى بالاول (قوله سواء أرى يدع بالوقوف عند القبر) أى لانه لا يقبل النيابة (قوله لعدم انضباطه) أى الدعاء (قوله وقضيته) أى التعليق (قوله على الاول) أى الوقوف (قوله بل على الثانى) أى الدعاء ولا يضر الجهل بنفس الدعاء فتح القدير (قوله وعليه) أى على صحة الجملة على الدعاء (قوله فاذا دعا الكل منهم الخ) أو بان

قال اللهم اغفر لكل منهم و (قوله لتعدد المجاعل عليه) المراد به ما يشمل الضمى كرى (قوله ويشهد لذلك) أى استحقاق جمع ل الحجج (قوله استحقته) أى الدينار (قوله وجبت له) أى لذي النوبة (قوله له عليها) أى لذي النوبة على الاصابة (قوله لان لفظ القرآن الخ) علة لتنفى المنافة (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء أى كاللهم افعل كذا بفلان وفلان مثلاً سم (قوله فلم يمكن التداخل الخ) * (خاتمة) * يجوز أن يحج عن غيره بالنفقة وهى قدر الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة وان استأجر بهما لم يصح لجهالة العوض ولو قال المعضوب من حج عنى فله مائة درهم فمن حج عنه من سمعه أو سمع من أخبره عنه أى ووقع فى قلبه صدقه استحقها فان أحرم عنه اثنان مرتبا استحقها الاول وان أحرم ما عاؤ جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه أى بان علم السبق ولم يعلم عن السابق وقع حجهم ما عنهما ولا شئ لهما على القائل اذ ليس أحدهما باولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما أى بعينه ثم نسي فقياس نظائره ترجيح الوقف أى فى العوض ولو كان العوض مجهولاً كان قال من حج عنى فله نوب وقوع الحج عنه باجرة المثل ثم الاستئجار فيما ذكر ضربان استئجار عين واستئجار ذمة فالاول كاستأجر توك لتسج عنى أو عن ميتى هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وان أطلق صح ورجل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل الى مكة للاستئجار فاكثروا لاولى من سنى امكان الوصول ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشرع وفى العمل واتساع المادة له والمكسب ونحوه أى كاهل العين يستأجر فى أشهر الحج والضرب الثانى كقوله ألزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستئجار فى هذا الضرب على المستقبل فان أطلق جمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لامكان الاستئجار فى اجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك لتسج عنى بنفسك صح وتكون اجارة عين ويشترط معرفة العاقدين بأعمال الحج أى من أركان واجبات وسنن ولا يجب ذكر الميقات ويحمل عند الإطلاق على الميقات الشرعى ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معسراً فالصوم الذى هو بدل الدم على الاجير لان بعضه وهو الايام الثلاثة فى الحج والذى فى الحج منهما هو الاجير وجماع الاجير مفسد للحج وتنفسه به اجارة العين لا اجارة الذمة لان الاختصاص بزمان وينقلب فيهما الحج للاجير كطبيع المعضوب اذا جامع فسد حجه وانقلب له وعليه أن يمضى فى فاسده والكفارة وعليه فى اجارة الذمة ان يأتى بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر فى عام آخر أو يستنبد من يحج عنه فى ذلك العام أو فى غيره ولا مستأجر فيهما الخيار فى التمسك على التراخى لتأخر المقصود ويسقط فرض من حج أو اعتمر بمال حرام كمغصوب وان كان عاصياً كما فى الصلاة فى مغصوب أو ثوب حرم مغنى وكذا فى النهاية لأنه عقب قوله صح وتكون اجارة عين بما نصه على ما فى الروضة هناعن البغوى وقال الامام ببطلان ما تتبعه فى الروضة فى باب الاجارة وصاحب الانوار وهو المعتمد اه وفى الونائى بعد ذكره عن الشارح فى الحاشية والاياعاب مثل ما مر عن المغنى من أن اجارة عين صحيحة مانصه ويصح كون من لم يحج أجيراً ذمة فتصح عن نفسه ثم عن المستأجر فى سنة أخرى لا أجير عين لانها تعين للسنة الاولى اه عبارة فتح القدير ولا يشترط فى الاجارة الذمية أن يباشر الاجير عمل النسك الذى استؤجر له بنفسه ولا قدرته على الشرع وفى العمل ولا أن يكون قد حج عن نفسه ولا قدح فى ذلك خوف الاجير موته أو مرضه اذله الانابة فيها ولو بلا عذر ولو بشئ قليل دون ما استؤجر به ويجوز له حينئذ كل الزائد نعم يلزم أن لا يستأجر الا عدلاً اه

(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقه) أى الميقات (عليه) أى المكان (حقيقى) أى اصطلاحاً * (فرع) * أتى بأعمال الحج

كذا فى حاشية الايضاح للشارح (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء أى كاللهم افعل كذا بفلان وفلان مثلاً

(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقه) أى الميقات عليه أى المكان حقيقى أى اصطلاحاً * (فرع) * أتى بأعمال الحج وتوابعه ثم شاك

لتعدد المجاعل عليه وان
اتحد السير اليه كولو استجعل
على ردأبقين المالك من
موضع واحد ويشهد لذلك
نص الشافعى رضى الله عنه
على ان من مر بميتة ضامين
فقال لذي النوبة ان أصبت
بهذا السهم ذلك دينار
فاصاب استحققه وحسبت له
الاصابة وما كان له عليه ما
اتحد عمله ولا ينفيه ماله
كان ميتين بغير فاستجعل على
ان يقرأ على كل ختمه لزومه
ختمتان لان لفظ القرآن
مقصود فاذا شرط تعدده
وجب بخلاف لفظ الدعاء
ولتفاوت ثواب القسرة
ونقصها للميت وتفاوت
الخشوع والتسدير فلم يمكن
التداخل فيها فتأمل

(باب المواقيت)

جمع ميقات وهو لغة الحد
وشرعاً هنا زمن العبادة
ومكانها فاطلاقه على تحقيق

وتوابعه ثم شك في أصل نيته هل كان أتى بها أولا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها وأما ما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح سم و (قوله اصطلاحا) أي ولغة و (قوله) وأما ما نقل عن بعض الناس (الح) أي قياسا على نحو الصوم واليه ميل القلب ثم رأيت اعتمده ع ش والونائي كإيأتي (قوله) الا عند من يخص (الح) عبارة شيخنا وبعضهم خصه بالزمانى نظرا لاختذه من الوقت والاشهر أنه شامل للزمانى والمكانى اه (قوله) بالحد الباء داخلة على المقصور وعليه (قوله) لوقت متعلق بالحد (قوله) فتوسع يعنى فيستعمل عنده في المكان مجازا كرى أى بعلاقة التقيد ثم هذا بالظن لاصل اللغة والافتقار الى ما يثبت حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان حتى قول المتن (وقت احرام الحج) أى الحى وغيره و (قوله) وذو القعدة سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه و (قوله) وعشر ليال) أى بالايام بينها وهى تسعة و (قوله) من ذى الحجة سمي بذلك لوقوع الحج فيه نهاية ومغنى (قوله) أى ما بين) الى قوله كذا فسر به ذكره ع ش عن الشارح وأقره (قوله) فيصح احرامه به فيه (الح) عبارة الونائي فلا أحرم في بلد بعد ثبوت شوال عنده أو تبين ثبوته بعد ثم سافر الى بلد لم يرفه لم يضره وان وافق أهلها في الصوم أموالا أحرم بعد الانتقال اليها لم ينعقد حجا اه (قوله) وجدهم أى أهل البلد الاخرى (قوله) على (الوجه) اعتمده شيخنا (قوله) لا يقتضى بطلان حجه (الح) ينبغى أن يريد بطلان خصوص الحج أما أصل النسك فلا يتوهم بطلانه مع ما تقرر أن الاحرام بالحج في غير وقته ينعقد مرة سم (قوله) وان لم يمسك (الح) الاولى وان لم يمسك الصوم بان وصاها قبل أن يعيد فان لزوم الكفارة انما يتوهم حينئذ وأما صورة الامساك فهى فيما اذا وصلها بعد أن عيد فلا كفارة قطعاً ثم رأيت عبارة الخادم مصرحة بأن الكلام مقرر وض في مسئلة الصوم لافى مسئلة الامساك بصرى وقد يجب بما فى سم من تصو بالمسئلة بما اذا انتقل في الليلة التى روى فيها هـ لال شوال في البلد الاول الى البلد الثانى فوجدتهم لم يروا الهلال وقد ربيتوا النية فيبنيها معهم فلو جامع في البلد الثانى فلا يبعد عدم وجوب الكفارة لاحتمال كون هذا اليوم يوم عيد في حق المنتقل اليهم أيضا ولا ينافى ذلك التصو بقوله وان لم يمسك (الح) لان المراد أنه اذا جامع في هذا اليوم يلزمه الامساك ولا كفارة اه (قوله) قال أى الزركشى فى الخادم (قوله) وقياسه أى عدم لزوم الكفارة فيما ذكر (قوله) من لم يمسك) الانسب من تلزمه بصرى أى من شأنه ان تلزمه فطرته (قوله) بغروب شمس) أى البلد

فى أصل نيته هل كان أتى بها أولا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها وأما ما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح قال فى شرح الروض ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة فهو وعرة ولو أحرم بحج ثم شك هل كان احرامه فى أشهره أو قبلها قال الصبرى كان بخالانه تيقن احرامه الا ن وشك فى تقدمه قاله فى المجموع قال الاذرى قيل والا حتما طكوا أحرم باحد نسكين ثم نسبها وقاس ما ذكره الصبرى أن الصائم لو علم بعد الغروب انه نوى الغد من رمضان وشك حينئذ هل كانت نيته قبل الغروب أو بعده حكم بحجة نيته ويحتمل الفرق وقوله ولو أحرم قبل أشهر الحج خرج ما لو كان فى أشهره فالظاهر أنه حيث شك كولو نسي ما أحرم به فينوى القرآن أو الحج كما سيأتى فى باب الاحرام (قوله) لا يقتضى بطلان حجه (الح) ينبغى ان يريد بطلان خصوص الحج أما أصل النسك فلا يتوهم بطلانه مع ما تقرر أن الاحرام بالحج في غير وقته ينعقد مرة (قوله) لا تلزمه الكفارة لو جامع في البلد الثانية وان لم يمسك (الح) قد يقال ان كان نوى الصوم قبل الانتقال فكيف يصح نيته مع دخول شوال فى حقه حينئذ وان كان لم ينو فهذا الكفارة بجماعه وان كان فى الثانية من أول الشهر ولم يفارقها اذ لم تنفسد صوما وكلا القسمين مما لا يحتمل التوقف فاموقع هذا الكلام وحينئذ فاذا ذكره فى الكفارة لا يمكن غيره فلا يقتصر على أنه قريب ولا يحتاج الى توجيهه بسقوطها بالشبهة فان قلت يمكن تصو بذلك بما اذا انتقل في الليلة التى روى فيها هـ لال شوال في البلد الاول الى البلد الثانى فوجدتهم لم يروا الهلال وقد ربيتوا النية فيبنيها معهم قلت عدم الكفارة حينئذ بعد مع ان هذا التصو يوافق قوله وان لم يمسك (الح) وقد يجب بانع البعد المذكور

الا عند من يخص التوقيت بالحد بالوقت فتوسع (وقت) احرام (الحج) شوال وذو القعدة بفتح القاف أفصح من كسرهما (وعشر) لال من ذى الحجة بكسر الحاء أفصح من فتحها أى ما بين منتهى غروب آخر رمضان بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد آخر تخالف ما طاع تلك وجددهم صيما على الوجة لان وجوب موافقة لهم فى الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد لشدة تشبث الحج ولزومه بل قال فى الخادم نتلادن غيره لا تلزمه الكفارة لو جامع فى الثانية وان لم يمسك الامساك قال وقياسه انه لا تجب فطيرة من لم يمسك فطرته بغروب شمس

وعلی هذا یصح الاحرام فیہ
اعطاء له حکم شوال اه
وما ذکره فی الکفارة
قریب لائم اسقط بالشبهة
وفی الفطرة یتعین فرضه
فیما اذا حدث المؤدی عنه
فی البلد الاول قبل غروب
الیوم الثانی والا فالوجه
لزمه لان العبرة فیها بحمل
المؤدی عنه وأما الاحرام فی
الثانیة فالذى یتعین عدم صحته
لانه یعران ان الثقل البصار
مأثم فی الصوم فكذا الحج
لانه لا فارق بینهما ولا ترد
الکفارة لما علمت وبفسر
النحر کذا فسر به جمع من
الصحابه رضی الله عنهم قوله
تعالی الحج أشهر معلومات
أى وقته ذلك وقول جمع
مجهدين یجوز الاحرام بالحج
فی جمیع اسنوه ولكن لا یأتی
بشئ من أعماله قبل أشهره
رده انما یأبى بانهم وافقونا
على توقيت الطواف والوقوفه
فاى فارق بینهم اوبین
الاحرام فان قلت اذا كان
شیر الاحرام مما ذکر مثله
فی التوقيت بذلك بالنسبة
لمنع تقدمه فلم اقتصر علیه
قلت لانه المختلف فیسه کما
علمت بخلاف غیره ولانه
یفهم من منع تقدم الاحرام
منع تقدم غیره بالاولی لانه
تبع له وهذا یظهر اندفاع
الاعتراض علیه بان الاقتصار
على الاحرام موهوم (وفی
لبله النحر) وهی ليلة عاشر
الحجة (وجه) انه لا یصح
الاحرام فیها بالحج لان البالی

المنتقل الیه (قوله وعلى هذا یصح الاحرام) أى ینعقد الاحرام بالحج حجا سم (قوله فیہ) أى فی البلد
الثانی (قوله بالشبهة) لعل المراد بها عدم كونه من رمضان فی حقه اصاله بل ببعالهم ویحتمل أنه مامر
عن سم آتفا (قوله فیما اذا حدث المؤدی عنه الحج) أى کولد أو رقیق حدث فی البلد الاول فی الیوم الثانی
والحاصل أنه ان أدرك المؤدی عنه وقت الوجوب باعتبار البلدین وجبت الفطرة أو باعتبار البلد الثانی
فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول فیہ فالوجه عدم الوجوب سم (قوله والا) أى بان حدث
فی البلد الثانیة قبل غروب الیوم الثانی (قوله لان العبرة بالحج) راجع لما قبله والا یضا (قوله فكذا
الحج) أى فلا ینعقد الاحرام فیہ بالحج حجا * (فرع) * من نوى ليلة الثلاثین من رمضان الحج ان كانت
من شوال والا فعمرة فبان من شوال فحج والا فعمرة ومن أحرم بحج معتقدا تقدمه على الوقت فبان فیہ
أجزأه ولو أخطأ الوقت کل الحج فیهل ینعقد كخطأ الوقوف أو ینعقد عمرة وجهان الا وفق الثانی کذا فی
العباب أى والنهاية ولا یخفى أن اطلاق الاول یتخالف نظیرها فیما لو نوى ليلة الثلاثین من شعبان صوم غد
من رمضان ان كان منه فبان منه حیث لا یقع عنه الا بالشرط السابق فی محله والفرق شدة تعلق الحج بهم
وعش (قوله لما علمت) أى من انها تسقط بالشبهة (قوله وبغير النحر) عطف على منتهى فی قوله أى
ما بین منتهى غروب الحج سم (قوله کذا فسر به) أى بما فی المتن من شوال وذی القعدة وعشر لیل من
ذی الحجة منتهى وغنی وقال السكری وضیر به يرجع الى قوله أى ما بین الحج اه (قوله أى وقته ذلك)
أى وقت الاحرام به أشهر معلومات اذ فعله لا یحتاج لاشهر وأطلقها على شهرین وبعض شهر تعلیما أو اطلاقا
للجمع على ما فوق الواحد منها یتوهم (قوله یجوز الاحرام بالحج الحج) أى وی ینعقد حجا (قوله فلم اقتصر علیه)
أى المصنف على الاحرام (قوله وهذا) أى بالتعلیل الثانی (قوله وعلى الاصح یصح الاحرام فیها الحج)

مع احتمال كون هذا الیوم یوم عید فی حق المنتقل الیه ومنع عدم الموافقة المذکور ولان المراد أنه اذا جامع
فی هذا الیوم یلزمه الامساک ولا كفارة (قوله وعلى هذا یصح الاحرام) أى ینعقد الاحرام فیہ بالحج حجا (قوله
وفی الفطرة یتعین فرضه فیما اذا كان الحج) قد یشکل فرضه فیما ذکر أيضا لان ظاهر عبارته ان كلامه فی
الوجوب بغروب شمس هذا الیوم لا فی لزوم الاخراج فی البلد الثانی وحینئذ فالوجه الوجوب وان كان المؤدی
عنه فی البلد الاول غایة الامر أنه یلزم الاخراج فیها فی الثانی فان قلت لا یصح الحمل على ظاهر عبارته لا قطع
بحصول الوجوب لان السبب فیها ما غر وب هذا الیوم أو الذى قبله وقد وجدنا جماعا فلا یصح فی الوجوب قلت
یتصور ذلك بما اذا لم یدرك من تلزمه فطرته غر وب ما قبل هذا الیوم کولد أو رقیق حدث فی هذا الیوم لکن
قد ینافی الحمل على الظاهر المذکور وقوله من لزمته فطرته لان ظاهره تحقق اللزوم عنده وان كلامه لیس الا فی
وجوب الاخراج الان یؤول على اللزوم باعتبار ما سنانه نعم قد یجاب عن الاشكال بالتزام ان المعتبر فی کل
من أصل الوجوب ومن الاخراج بل المراد المؤدی عنه فلا یلزم فطرته اذا لم یدرك غر وب شمس رمضان باعتبار بلده
وان كان أدركها باعتبار غیرها وان كان المؤدی حینئذ بذلك الغیر والحاصل انه ان أدرك وقت الوجوب
باعتبار البلد وجبت الفطرة ولا كلام أو باعتبار البلد الثانی فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول
فالوجه عدم الوجوب (قوله فكذا الحج) أى فلا ینعقد الاحرام فیہ بالحج حجا * (فرع) * من نوى ليلة الثلاثین
من رمضان الحج ان كانت من شوال والا فعمرة فبان من شوال فحج والا فعمرة ومن أحرم بحج معتقدا تقدمه
على الوقت فبان فیہ أجزأه ولو أخطأ الوقت کل الحج فیهل ینعقد كخطأ الوقوف أو ینعقد عمرة وجهان
الا وفق الثانی کذا فی العباب ولا یخفى ان اطلاق الاول یتخالف نظیرها فیما لو نوى ليلة الثلاثین من شعبان
صوم غد من رمضان ان كان منه فبان منه حیث لا یقع عنه الا بالشرط السابق فی محله والفرق شدة تعلق الحج
(قوله وبغير النحر) عطف على منتهى فی قوله قبل أى ما بین منتهى غروب آخر رمضان (قوله قلت لانه
المختلف فیہ الحج) أقول یکفی فی صحة الاقتصار واتجاه صحة الاحرام فی جمیع هذه المدة بخلاف بقية الاعمال
اه (قوله وعلى الاصح یصح الاحرام فیها الحج) صرح به الروایان ومرادهم ان هذا وقته مع امكانه فی بقية

تبع للایام ویوم النحر لا یصح الاحرام فیہ فی کذا البلیة وبرده الخبر الصحیح المصحح بخلافه وعلى الاصح یصح الاحرام فیها

وفاللمعنى وخلافاً للنهاية هنا عبارة الاول وظاهر كلامه أنه يصح احرامه بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبه صرح الرويانى اه زاد الثانى ومرادهم أن هذا وقته مع امكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من مصر يوم عرفة لم ينعد الحج بلا شك قاله في الخادم اه قال ع ش قوله مر ومرادهم أن هذا الخ قد يتوقف في أن هذا مرادهم بعد فرض الكلام في أن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليست أملاً اه وقال الرشيدى قوله مر ومرادهم أن هذا الخ أنظر ما مراد الشارح مر بسبب ما قبله هذا عقب كلام الرويانى هل مراده تعقبه به أو مجرد اثبات المنافاة بينهما أو الإشارة إلى أنه مامته غير ان وحيداً في وجه المغايرة فليحذر وسبب ما في الباب الآتى ما يدل على اختياره لكلام الرويانى اه وكذا عقب سم كلام النهاية بما نصه وقول الروض وشرحه في باب الاحصار ولهذا لو أحرم بالحج يوم عرفة بالشام لم يجزله التحلل أى في الحال بسبب الفوات اه قضيته انعداده بالحج وعدم انعقاده عمرة اه (قوله وان علم الخ) * (تنبيه) * لو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم يحج أو عمرة فهو عمرة أو أحرم يحج ثم شك هل كان احرامه في أشهره ام قبلها قال الصيرى كان حلالاً لأنه يقرن احرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع مغنى ونهاية وقال سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوله لو أحرم قبل أشهر الحج الخ خرج به مالو كان في أشهره فالظاهر أنه حيث شك كمالونسى ما أحرم به فينوى القرآن أو الحج كما سبقت في باب الاحرام اه قول المتن (فلو أحرم به الخ) أى الحج أو أحرم مطلقاً نهاية ومعنى وياتى في الشرح مثله (قوله حلال) الى قوله لانها تنقح الخ في النهاية الاقوله و يظهر الى علم وقوله وصورالى ولا تنعد وكذا في المغنى الاقوله وهى أفضل الخ (قوله حلال) خرج به مالو كان محرماً بعمرة ثم أحرم يحج في غير أشهره فان احرامه لم ينعد بحال كونه في غير أشهره ولا عمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى أبو الطيب مغنى ونهاية (قوله لا يحرم عليه) أى العالم بالحال شو برى (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال تعمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا أن يكون ممنوعاً لانه ان لم يكن تلبساً بالعبادة كان شبيهاً به سم وقد يحجب هو أن الامر هنا عدم بطلانها من كل وجه اذا باطل انما هو قصد الحج دون مطلق الاحرام (قوله علمت الخ) أى من قوله و يظهر أنه لا يحرم عليه ذلك لانه ليس الخ (قوله أن الثانى هو الرابع) وفي الوائى ويحرم ابدال لفظ العمرة بالحج سواء قصد العمرة أو لم يقصد شيئاً كما يعلم من الحاشية اه (قوله لانه لو أحرم به مطلقاً) كذا في نسخة المصنف والصواب تركه به بصري أقول يمكن تصحيحه بأرجاع الضمير للنسك (قوله لانها سحبت الخ) الذى ذكره غير الشارح رحمه الله تعالى أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات في ذى القعدة في ثلاث سنين ومرة في رجب ومرة في رمضان ومرة في شوال اذا علمت ذلك فتأمل قوله سحبت عند وعن غيره الخ ثم تفصيله بقوله ثلاث مرات الخ يظهر لك ما فيه من الابهام بصري (قوله ومرة في رجب الخ) أى فدلّت السنة على عدم التناقض نهايتها ومعنى (قوله وكما لم ينفر الخ) أى أما احرامه بها بعد نفره فصحيح وان كان وقت الرمي بعد النفر الاول باقياً لانه بالنفر خرج من الحج وصار كالمضى وقت الرمي مغنى ونهاية زاد الوائى ومن عليه رمى التشريق كله أو بعضه وقد خرج وقته محل احرامه ونكاحه وغيرهما ولا يتوقف على بدل الرمي لانه غير محرم ولا يبق عليه أثر الاحرام بخلاف من بقى عليه رمى من يوم النحر ولو حصاة لانه مادام لم يتحلل التحللين هو باق على احرامه وان خرجت أيام التشريق الوقت حتى لو أحرم من مصر يوم عرفة لم ينعد الحج بلا شك قاله في الخادم قال وفي انعداده عمرة تردد والارجح نعم شرح مر (قوله وان علم الخ) في الروض وشرحه في باب الاحصار فصل وان وجد المحصر طريقتاً واستطاع سلوكه لم يمسأله وان طال حتى يصل البيت وان علم الغيوب لان سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ولهذا لو أحرم بالحج يوم عرفة بالشام لم يجزله التحلل أى في الحال بسبب الفوات اه وقضيته قوله ولهذا الخ انعقاد الحج وعدم انعقاده عمرة (قوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال تعمد قصد عبادة فاسدة لا تحصل لا يتجه الا أن يكون ممنوعاً لانه ان لم يكن تلبساً بالعبادة كان شبيهاً به اه (قوله وقد علمت ان الثانى هو الرابع) من أين علم ذلك

وان علم أنه لا يدرك عرفة قبل الفجر فاذا فاتته تحلل بما يأتى (فلو أحرم) حلال (به في غير وقته) المذكور (انعداده) بعبادة (بعبادة فاسدة) بوجه ثم رأيت في المسئلة قولين الحرمه والكراهة وقد علمت ان الثانى هو الرابع وعلم من كلامه بالاولى أنه لو أحرم به مطلقاً في غير أشهره انعداده عمرة أيضاً (وجميع السنة وقت لاحرام العمرة) وغيره مما يتعاقب بها لانها سحبت عنه صلى الله عليه وسلم وعن غيره في أوقات مختلفة ثلاث مرات متفرقات في ثلاث سنين في القعدة ومرة في شوال ومرة في رمضان على ما رواه البهقي ومرة في رجب وان أنكروها عائشة رضى الله تعالى عنها واعتمرت بأمره من التمتع رابع عشر ذى الحجة وصح عمرة في رمضان تعدل حجة معى وقد تمتنع الاحرام بها لعرض كحجرهم بها وكما لم ينفر من منى نفر المحصر وان لم يكن بها

وبدل ربحي يوم النحر يتوقف عليه التحال ولو صوما فلا يصح منه قبضه احرام ولا نكاح ولا وطء ولا متعلقاته
 اه وقوله بخلاف من بقي عليه ربحي يوم النحر الخ في سم ما وافقه (قوله لان بقاء أثر الاحرام الخ) يؤخذ منه
 عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن سقط عنه أي ولم ينفر فتعبير كثير بني انما هو باعتبار الاصل
 والغالب نهاية وفي الونائي ما وافقه (قوله ومن هذا الخ) أي من قوله وكما لم ينفر من منى نفرا الخ (قوله
 وصور تعدده الخ) عبارة النهاية وتصور الزركشي وقوعهما في عام واحد مردوداه قال ع ش قوله وتصور
 الزركشي الخ أي بان يأتي مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع الى منى لحصول التحالين بما
 فعله ووجه بقاء أثر الاحرام المانع من حجة الحجة الثانية من المبيت بني وري أيام التشريق اه (قوله ويسن
 الاكثار منها الخ) أي ولو في العام الواحد فلا تكره في وقت ولا يكره تكرارها فقد أقر صلى الله عليه وسلم
 عائشة في عام مرتين واعتبرت في عام مرتين بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وفي رواية ثلاث عرفات في الكفاية
 وفعلها في يوم عرفة و يوم النحر ليس بفاضل كفضله في غيرهما لان الفضل فعل الحج فيهما معنى عبارة النهاية
 ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثار منها لانه صلى الله عليه وسلم اعتز في عام مرتين وكذلك عائشة وابن عرو
 وبتا كد في رمضان وفي أشهر الحج وهي في يوم عرفة الخ اه (قوله وهي أفضل الخ) أي ولو كانت من غير مكف
 حر سم (قوله الا فرضا) أي لان النقل منها يصير بالشروع فيه واجبا كروى قول المنن (للحج) أي في حق من
 يحرم عن نفسه ونائي (قوله ولو محاذيها على العتد) خلافا للنهاية والاسنى قال السكردى على بافضل والخطيب
 فقال لو أحر من محاذاتها فلا اساءة ولا دم كولو أحر من محاذة سائر المواقيت اه (قوله للخبر الآتي) أي في
 شرح فيقائه مسكنه (قوله حتى أهل مكة الخ) بدل من الخبر الآتي (قوله لاحتمال أن العمارة الخ) قد يقال
 ما الحامل على ارتكاب هذه التمسكات لانه منزلهم الذي قصدوا الاقامته الى قضاء المناسك فهو موضع
 اهلالهم وان كان خارج مكة ألا ترى أن أهل منى اذا أرادوا الاجرام بالحج يهلون من محلهم فكذلك هؤلاء
 فليتأمل بصري أقول ما ذكره ولا يرده ما يأتي في التنبيه من قول الشارح أو دون مرحلتين الخ الآن يفرض
 ذلك فيما اذا خرج الى غير جهة منى ولا دليل له وأما قوله ألا ترى أن أهل منى الخ فظاهر السقوط لان
 الكلام في منى بمكة (قوله بل هو الظاهر الخ) وأيضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الرماد وملعب
 الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافرين من قرية لا سورها فان قلنا باعتبار ذلك أمكن الجواب باحتمال أو
 ظهور أن الابطح أو بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك سم
 (قوله على أن العمارة الخ) هذا صريح في أن المعابد من مكة فلا يجوز إقامة جمعة فيها سم سعة المسجد
 الحرام للجميع (قوله متصلة بأوله) والعمارة في زمننا متجاوزة عن المحصب (قوله فلو أحرمت) الى قوله كذا
 قالوه في النهاية والاسنى (قوله على الاول) أي الاصح من أنه نفس مكة (قوله بخلاف ما اذا عاد الخ) أي فانه

(قوله لان بقاء أثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام) يؤخذ منه انه لو لم يحصل ربحي جرة العقبة يوم النحر
 وفاتت أيام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان ببذله بناء على ما يأتي من توقف التحال الثاني على
 الاتيان ولو صوما وذلك نفس الاحرام حينئذ (قوله وهي أفضل الخ) أي ولو كانت من غير مكف حر (قوله
 لاحتمال ان العمارة كانت تنتهى اليه اذ ذلك بل هو الظاهر الخ) وأيضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة
 مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافرين من قرية لا سورها فان قلنا باعتبار ذلك أمكن
 الجواب باحتمال أو ظهور أن الابطح أو بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماد وملعب الصبيان
 ونحو ذلك (قوله أساء ولم يدم) قال في شرح الروض نعم أن أحر من محاذاتها لظاهر أنه لا اساءة ولا دم كولو
 أحر من محاذة سائر المواقيت ثم رأيت المحب الطبري نبه عليه بحثا اه ولقاتل أن يقول قياس الاكتفاء
 بمحاذاتها كسائر المواقيت في عدم الاساءة وعدم الدم الا كتفاء بجماداتها بما يشاء وان بلغ مسافة القصر
 في بعده عنها لوجود المحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك وبالاحرام خارجها من جهة طريق المدينة قبل
 الوصول اليها أو الى محاذاتها لانه مع ذلك يمر بها أو بمحاذاتها وذلك كاف في سائر المواقيت وكل ذلك مخالف لقول

يسقط الدم نهاية أي إذا كان العود قبل التلبس بنسك ونائي (قوله والوا) أي بان وصل إلى مسافة القصر
(قوله تعين الوصول الخ) أي في السقوط بمعنى أنه لا يسقط الدم إذا وصل لميقات الآفاق وفي عدم الاساءة
كفاي شرح الروض عن البلقيني ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول إليه أو العود
إليه لا إحرام منها أو محر ما بخلاف ما إذا أفاقها بقصد الإحرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد
العود إليها فينبغي تحريره وان وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الإطلاق
سم وروائي (قوله إلى ميقات الآفاق) شامل لسائر الجهات واعلم أن المتجه أن قولهم تعين الوصول إلى ميقات
الآفاق لم يردوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذاة سم (قوله ان محله) أي عدم كفاية مسافة
بذلك قول الشارح الآتي فبتعين الوصول للميقات أو محاذاته سم (قوله ان محله) أي عدم كفاية مسافة
القصر (قوله للميقات الخ) أي أو مثل مسافته بصري وبعشن (قوله أو محاذاته) بالجر عطف على الميقات
ويجوز رفعه عطف على الوصول الخ (في كفاي الوصول) أي قبل التلبس بنسك ونائي (قوله وان لم يصل لعين
الميقات) أي في الأولى سم (قوله مطلقا) أي سواء كان في جهة خروجهم ميقات أبعد من مرحلتين أو لا عبارة
الروائي فلو كان هذا الخارج من مكة آفاقا ممتعة معا وصل لمرحلتين من مكة فان كان ميقاتا تسقط عنه الدمان
أي دم التمتع ودم ترك الميقات وهو مكة والآي أن لم يكن ميقاتا فان كان في جهة مباهميقات قدم التمتع دون
الميقات اه (قوله لان هذا الخ) أي الخروج من مكة بلا إحرام (قوله أو محاذيه) أي أو مثل مسافته بصري
وباعشن (قوله من ميقاته) أي ميقات جهة خروجه أي أو محاذيه أو مثل مسافته ان كان فيه ميقات والافن
مسافة القصر كما تقدم ثم رأيت قال سم قوله من ميقاته ينبغي أن المراد ميقات جهة أو محاذيه اه أي أو مثل
مسافته (قوله على ما تقرر) كانه إشارة إلى قوله ولا تعين الوصول الخ سم وكردى (قوله أو دون مرحلتين)
عطف على قوله مرحلتان (قوله أو الوصول الخ) عطف على قوله دخوله (قوله إلى الميقات الخ) أي أو محاذيه
(قوله فأحرم خارجها) لعل محل هذا إذا كان بينه وبينها دون مرحلتين أو كان بينهما وبينها مرحلتان لم
ينأت التأخير الذي ذكره في قوله ما لم يعد لمكة أو للميقات الخ بل تعين الإحرام من ميقاته كذا ذكره بقوله لزمه

الشارح كشراح الروض وغيره ولم يعد إليها الخ الشامل للخارج في سائر الجهات لكن ما تقدم عن شرح
الروض يبين أنه أراد شير المحاذاة (قوله ولا تعين الخ) أي في السقوط بمعنى أنه لا يسقط الدم إذا وصل لميقات
الآفاق وفي عدم الاساءة كما قال في شرح الروض قال البلقيني ومحل الاساءة فيما ذكر أي من مفارقة بنيانها
بغير إحرام إذا لم يصل إلى ميقات والافلا اساءة صرح به القاضي أبو الطيب كما في شرح المذهب الخ اه ما في شرح
الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول إليه أو العود إليها لا إحرام منها أو محر ما
بخلاف ما إذا أفاقها بقصد الإحرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود إليها فينبغي تحريره وان
وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها فليأمل وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الإطلاق لاحتمال حالة الجواز واعلم
ان المتجه ان قولهم تعين الوصول إلى ميقات الآفاق لم يرد فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول
لمحاذاة سم أو شوالا وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الآتي فبتعين الوصول للميقات أو محاذاته
وحينه فلا حاجة لقوله بخلاف إلى قوله في كفاي الوصول إليها الخ اذهذه الكفاية لا تختص بما إذا كان ميقات
خروجه على مرحلتين إلا ان يريد كفاية ما ذكر وان لم يحاذ الميقات ومع ذلك فيه نظرا أيضا فليأمل (قوله إلى
ميقات الآفاق) شامل لسائر الجهات (قوله وان لم يصل لعين الميقات) أي في الأولى سم (قوله تنبيه علم ما تقرر
الخ) ما إذا علم (قوله لزمه الإحرام بالحج من ميقاته) ينبغي ان المراد ميقات جهة أو محاذيه (قوله على ما تقرر)
كانه إشارة إلى قوله ولا تعين الوصول الخ (قوله على ما تقرر) كانه إشارة إلى أنه لو لم يكن في جهة خروجه
ميقات كفاه الإحرام على مرحلتين هذا وقد يقال قضية قوله وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا عدم
وجوب الإحرام بالحج من ميقاته بل يكفي الإحرام به مساوونه إذا كان مرحلتين إلا أنه قد يقال لا يلزم من سقوط
الدم بالمرحلتين جواز الإحرام منها وفيه نظر فليأمل (قوله فأحرم خارجها) لعل محل هذا إذا كان بينه وبينها

والاعتين الوصول إلى ميقات
الآفاق كذا قالوه وهو
صريح في أنه لا تكفيه مسافة
القصر وظاهر ان محله ما إذا
كان ميقات الجهة التي خرج
إليها أبعد من مرحلتين
فيتعين هنا الوصول للميقات
أو محاذاته بخلاف ما إذا كان
ميقات جهة خروجه على
مرحلتين أو لم يكن لها
ميقات في كفاي الوصول إليها
وان لم يصل لعين الميقات
وانما سقط دم التمتع
بالمرحلتين مطلقا لان هذا
فيه اساءة بترك الإحرام من
مكة فشد عليه أكثر ولأنه
يبعد عنه مرحلتين
انقطع نسبتها إليها فصار
كلا آفاق فتعين ميقات
جهة أو محاذيه * (تنبيه)
علم مما تقرر أن الآفاق
المتنع لو دخل مكة وفرغ
من أعمال عمرته ثم خرج إلى
محل بينه وبينها مرحلتان
لزمه الإحرام بالحج من ميقاته
على ما تقرر أو دون مرحلتين
ثم أراد الإحرام بالحج جازله
تأخيره إلى أن يدخلها بل لو
أحرم من محله لزمه دخولها
قبل الوقوف أو للوصول إلى
الميقات أو مثله وفي الروضة
إذا كان ميقات المتمتع
الآفاق مكة فأحرم خارجها
لزمه عدم الاساءة أيضا لم يعد
لمكة أو للميقات أو مثل
مسافته

والاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر فليست اسم (قوله وهو صريح فيما ذكرته) دعوى الصراحة فيها ذكره عجيب مع قول الروضة فاحرم الحج فعبارة مساوية للعبارة السابقة بصري ولم يظهر لي وجه التعجب فان ماذكره الشارح عن الروضة عين قول الشارح بل لو احرم من محله الحج ما لا (قوله يحمل على ما حملت الحج) قد يقال الجمل السابق مستغنى عنه في هذا الجمل اذ الكلام مقرر وفيما اذا كان احرامه من دون مرحلتين ولا اشكال فيه بصري (قوله على ما حملت على ما لا) وهو قوله وظاهر ان محله الحج كرهى قول المتن (واما غيره الحج) وهو من لم يكن بمكة عند ارادته الحج نهاية قول المتن (ذوالخليفة) أى ان سلك طريقها والابان سلك طريق الجمجمة فهى ميقاته ان مر بعين الجمجمة ونائى (قوله بفتح أوليه الحج) قال في المختار كقصة وطرفة وقال الاصمعي حلفه بكسر اللام انتهى اه ع ش (قوله لزعم العامة الحج) أى ولأصله كرهى على بافضل بل تنسب اليه لكونه حفرها باباعشن (قوله على نحو ثلاثة أميال الحج) وتصحح المجموع وغيره انها على ستة أميال لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خير والرأى انهما على ميل لعله باعتبار عمرانها الذى كان من جهة الخليفة وهى أبعد المواقيت من مكة نهاية عبارة المغنى قال الشيخان وهو على نحو عشر مراحل من مكة فهى أبعد المواقيت من مكة اه قول المتن (ومن الشام) بالهمز والقصر ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره حده طولاً من العريش الى الفرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة الى بحر الروم وما سامت ذلك من البلاد وهو مذكر على المشهور نهاية ومعنى (قوله اذالم يسلكوا طريق تبوك) سكك عن ميقاتهم اذ اسلكوها وقضية قول الايعاب في الايجار للحج وان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات كالجمجمة وذى الخليفة لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا فالراجح لا يشترط بيان الميقات ويحمل على ميقات المحجوج عنه في العادة الغالبة اه أنه ذوالخليفة (قوله ومصر) وهى المدينة المعروفة تذكروا وثبت وحدها طولاً من برقة التى في جنوب البحر الرومى الى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضه من مدينة اسوان وما سامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذاهما من مساقط النيل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوماً سميت باسم من سكنها أولاً وهو مصر ابن بصري نوح بن اية توفى بالمغنى وطاشية شيخنا على الغزى مثله الا أنهم ما زادوا ابن سام قبل ابن نوح قول المتن (الخليفة) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وهى قرية كبيرة بين مكة والمدينة على خمسين فرسخاً كما قاله الرافعى وهى أوسط المواقيت سميت بذلك لان السيل أنحرفها أى أزالها فهى الآن خراب ولذلك بدلوها الآن برابغ شيخنا ونهاية ومعنى (قوله وهى بعيد رابغ الحج) تصغير بعد فالاحرام من رابغ احرام قبل الميقات وبينهما قريب من نصف يوم كرهى على بافضل (قوله والاحرام الى قوله فان قلت في النهاية (قوله لكونه الحج) متعلق بمفضلاً (قوله لانه الحج) متعلق بليس الحج (قوله لانه لضرورة انهم الحجفة الحج) قال الشيخ أبو الحسن البكرى فلو عرف واحد عنايقنا كان توجهه الى الاحرام منها أفضل انتهى وبمحاذاة من الطريق بنى سلمان في زماننا عن يمين الطريق واحد ولا آخر عن يسارها كرهى على بافضل (قوله بدعائه الحج) متعلق بقوله نقل الحج (قوله ثم زالت) ينبغي الاقتصار على هذا وحذف قوله بزوالهم لانه لا يدفع الاشكال بصري (قوله أو قبله) أى قبل زوالهم الحج (قوله حين التوقيت الحج) وقد أفت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام تحمهاية ومعنى قول المتن (ومن تهامة اليمن) أى من الارض المنخفضة من أرض اليمن فالتهامة اسم للارض المنخفضة ويقال لها نجد فان معناه الارض المرتفعة واليمن الذى هو اقليم معروف مشتمل على نجد وتهامة وفى الحجاز مثلهم واهما الارادان عند الاطلاق شيخنا ونهاية ومعنى الآن الاخرين قالوا اذا أطلق نجد فالمراد نجد الحجاز اه قول المتن (قرن) جبل عند الطائف على مرحلتين من مكة قيل والحرم الآن محصيل معروف بمحاذاة بعض الجبال ثم لكن لا يعرف من جهة مكة اه وعابه فبعين الاحتياط كذا فى الفتح ونائى قول المتن (يلزم) بالتحقيق المفتوح يقال ألم لم يرمم جبل من دون مرحلتين اذ لو كان بينهما وبينهما مرحلتان لم يثبت التأخير الذى ذكره فى قوله ما لم يعد لمكة أو لم يمت الى الحج

وهو صريح فيما ذكرته نعم قوله للميقات يحمل على ما حملت عليه قولهم ميقات الا فاقى (واما غيره ميقات المتوجه من المدينة وذو الخليفة) تصغير الخليفة بفتح أوله واحدة الخلفاء نبات معروف وهو المسمى الآن بابيار على كرم الله وجهه لزعم العامة انه قاتل الجن فيها على نحو ثلاثة أميال من المدينة (ومن الشام) اذالم يسلكوا طريق تبوك (ومصر والغرب الخليفة) وهى بعيد رابغ شرقى المتوجه الى مكة نحو خمس مراحل من مكة والاحرام من رابغ الذى اعتيد ليس بمفضلاً لكونه قبل الميقات لانه لضرورة انهم الحجفة على أكثر الحجاج ولعدم ما فيها فان قلت كيف جمعات ميقاتنا مع نقل حى المدينة ايها أوائل الهجرة لكونها مسكن اليهود بدعائه على الله عليه وسلم حتى لم يرمها طائر حسم قلت ما علم من قواعد الشرع انه صلى الله عليه وسلم لا يأمر بما فيه ضرر بل يجب حل ذلك على انما انتقلت اليها مدة مقام اليهود بها ثم زالت بزوالهم من الحجاز أو قبله حين التوقيت بها (ومن تهامة اليمن) يلزم من نجد اليمن ونجد الحجاز قرن

جبال تهامة جنوب مكة مشهور في زماننا بالسعدية بينه وبين مكة مرحلتان كرددى (قوله باسكان الراء) أى
وقول الصحاح يفتحها وأن أويسا القر في منها مردود وانما هو منسوب لقبيلة من مراد كما ثبت في مسـ لم قال
المنأوى في مناسكه جبل أماس كانه بيضة في تدويره مطل على عرفة كرددى على بافضل وكذا في النهاية والمعنى الا
قوله قال المناوى الخ (قوله وغيره) أى تكراسات ونائى قول المتن (ذات عرق) هى جبل قبيل السيل للآتى من
جهة المشرق بعد وادى العقيق على مرحلتين تقر يبا ونائى (قوله وكل من الثلاثة الخ) كذا في النهاية والمعنى
وقال الونائى يلم بجبل من تهامة على مرحلتين ونصف اهـ (قوله اجتهاد وافق النص) مراده به الجمع بين
ما وقع للاصحاب من الخلاف فى أن ذلك بالنص أو باجتهاد رضى الله تعالى عنه كما حكاه الاذرى فـ كانه يقول
لاخلاف بين الاصحاب فى المعنى وشيدى (قوله هن لهن الخ) بدل من الخبر (قوله أى لاهلن) والخبر يشمل
ذلك صريحا سم (قوله ويستثنى) الى قوله فان أحرم فى النهاية والمعنى (قوله الاجير) أى والمتبرع ونائى
(قوله من مثل مسافة ميعات من أحرم عنه) عبارة النهاية والمعنى من ميعات المنوب عنه فان مرغبير ذلك
الميعات أحرم من موضع بازائه اذا كان أبعد من ذلك الميعات من مكة حكاه فى الكفاية عن الفورانى وأقره
اه قال عـ ش قوله مر من ميعات المنوب عنه أى أو ما قبله من أبعد كما يعلم من كتاب الوصية انتهى
شرح المنهـ ج أقول فان جاوزه بغير احرام فلا قرب أنه ان أحرم من مثله فلا دم عليه ولا فعلية دم وفى حج ما وافقه
أما لو عين له مكان ليس ميعا لا حد كان قال له أحرم من مصرفه لم يلزمه دم بمجاوزه أم لا فيه نظر والظاهر
عدم اللزوم لكن يحيط قسط من المسمى باعتبار أحرة المثل فان كان أحرة مثل المدة بنماها من مصرف مثلا
عشرة ومن الموضع الذى أحرم منه تسعة حط من المسمى عشرة اهـ عبارة الونائى ويلزم الاجير الحج أو
عمرة أن يحرم مما عين له فى العقدان كان أبعد من ميعات المحجوج عنه فان كان مثله لم يتعين فله الاحرام من
الميعات وأبعد منه فان أحرم من دون ميعات مستأجره ولو من ميعات آخر أساء ولم يمه العود الى ميعات المستأجر
فان لم يغد اليه ولو لعذر فعليه الدم ويحيط من الذرة ما يقابل المسافة المتركة باعتبار السير والاعمال فان شرط
عليه ان يحرم بعد الميعات فسد العقدان فعل وقع المستأجر باحرة المثل للاذن والدم على المعضوب أو الولوى
المستأجر عن الميت اذ هو مقصر بتعيين ذلك وكذا المتبرع فلو استؤجر مكي أو تبرع عن ميت آفاقى بـ حج أو عمرة
بحرم عليه أن يحرم من مكة وفيه ما ذكر فى الخط والدم اهـ قال باعـ شـ ن قوله ولو من ميعات آخر الخ أى
الاعلى ما عليه الجال الطبرى وتبعه فى مواضع من الايعاب والحاشية فيكفى ولادم ولا حط وقوله فعليه الدم الخ
أى على المعتمد خلافا للعمال الطبرى وقوله حرم عليه ـ هـ ان يحرم من مكة الخ هذا على المعتمد ومر عن الجبال
الطبرى أن العبرة بميعات الاجير قال فى المخ ومشى عليه جمع متقدمون اهـ باعـ شـ ن عبارة الرئيس قوله وفيه
ما ذكر أى خلافا للعمال الطبرى وجماعة حيث قالوا ميعاته ميعات الاجير أو المتبرع اهـ (قوله وأنه علمه بان
الخ) أى ونقل أن النص علمه الخ (قوله مفهوم قول الروضة الخ) مبتدأ أخبره قوله أنه اذا سكن الخ كرددى
(قوله عليه شى) خبر أنه الخ (قوله وبه الخ) بهـ هذا المفهوم (قوله يترج الوجه الاول) هذا اعتدله الشارح فى
معظم كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجال الرملى وغيرهم واعتمد الشارح فى مواضع من حاشية الايضاح
والايعاب الاكتفاء بميعات آفاقى عـ عليه الاجير وان كان أقرب من ميعات المحجوج عنه واعتمده سم فى شرح
أبى شعاع كرددى على بافضل وأقول انما يظهر الترجيح بذلك فيما اذا كان التبعين لفظيا بان عينوا فى العقد
ميعات المحجوج عنه بخلاف ما اذا كان شرعيا بان لم يتعرضوا للميعات فانه لا عدول حينئذ فان ميعات الاجير

باسكان الراء (ومن المشرق)
العراق وغيره (ذات عرق)
ويسن لهم الاحرام من
العقيق قبيلها الخ بـ رفسه
ضعيف وكل من الثلاثة على
مرحلتين من مكة وذلك
للنص الصحيح فى الكل حتى
ذات عرق وتوقيت عـ رضى
الله عنه بها اجتهاد وافق
النص وعـ بـ بالثوبه
ليوافق الخبر لهن أى
لاهلن وان آتى عليهن من
غير أهلهن ممن أراد الحج
والعمرة ويستثنى مما ذكر
الاجير فانه يحرم من مثل
مسافة ميعات ـ ن أحرم عنه
ان كان أبعد من ميعاته فان
أحرم من ميعات أقرب
فوجهان أحدهما عليه دم
الاساءة والخطور بحـ
البغوى وآخرون والثانى
لا شى عليه وعليه الاكثر ون
ونقل عن النص وأنه علمه
بان الشرع سوى بين
المواقيت ورجحه الاذرى
لكن مفهوم قول الروضة
وأصلها اذا عدل اجير عن
ميعات معين لفظا أو شرعا
الى آخر مسأله أو أبعد
لا شى عليه أنه اذا كان أقرب
عليه شى وبه يترج الوجه
الاول قال الاسـ وى وفرع
الحب الطبرى

بل تعين الاحرام من ميعاته كما ذكره بقوله لزومه الاحرام بالحج ـ ن ميعاته على ما تقرر فليتأمل (قوله ليوافق
الخبر) فيه أنه لا يشمل المتوجه (قوله أهلهن) والخبر يشمل ذلك صريحا (قوله ورجحه الاذرى) عبارة حاشية
الايضاح قال الاذرى والظاهر انه المذهب ثم استشكله بان مقتضى اعتبار بلد المحجوج عنه انه لا يجوز
العدول الى أقرب منه وأنه لو كان ميعاته أقرب من ميعات طـ رقه جازله بمجاوزته بلا احرام الى محاذاة ميعات
بلد المحجوج عنه ثم قال ولا أراهـ سم يسمحون بذلك وأجيب عن الاول بأنه انما يحى عدل لو سلك طريق بلد

على ذلك فرعاً طويلاً
مكي استخرج عن آقاني مجمع
أو مرة فاحرم من مكة وترك
مبقات المستأجر عنه فعلى
الوجه الأول يلزمه ما مر
بالأولى وعلى مقابله يحتمل
وجهين أحدهما لا شيء
عليه لأن مكة مبقات شرعية
وأصحهما عليه دم الساعة
والخط وان عينها الأولى في
الاجارة ولو شرط عليه مبقات
أبعد لزمنه منه اتفاقاً
(والأفضل أن يحرم) من
هو فوق المبقات أو فيه إلا
المسكي ما يأتى فيه (من
أول القباب) ليقطع باقية
محرمات واستثنى السبكي إذا
الخليفة فالاحرام من عند
مسجد هاهنا أفضل للاتباع
قال الأذري وهو حقيق أن
علم أن ذلك المسجد هو
المسجد الموجود ناره
اليوم والظاهر أنه هو
(ويجوز) الاحرام (من
آخوه) لصدق الاسم عليه
والعبارة بالبيعة لا بما بني ولو
قريباً منها (ومن سلك
طريقاً) في برأ وبجر ينتهي
إلى مبقات فهو مبقاته
وان حاذى غيره أو لا أو
(لا ينتهي) إلى مبقات فان
حاذى) بالمجمعة (مبقاتاً)
أي سامته بأن كان على يمينه
أو يساره ولا عبارة بما أقمه
أو خلفه (أحرم من محاذاته)
فان اشتبه عليه وضع
الحاذة اجتهد ويسن أن
يستظهر

مبقات شرعية أيضاً (قوله على ذلك) أي الخلاف المذكور (قوله في مكي) أي فبن كان بمكة ولو آقانياً (قوله
من مكة) أي أو من نحو التنعيم (قوله فعلى الوجه الأول) أي الذي رجه البغوي (قوله ما مر) أي من الدم
والخط (قوله بالأولى) أي لأن مكة ليست مبقاتاً للغير من فيها (قوله وعلى مقابله) أي الذي رجه الأذري
(قوله أحدهما لا شيء عليه) عبارة بأحسن وقضية ما تقر من جواز العدول للأقرب أن المسكي لو استؤجر للعباس
عن آقاني جاز الاحرام من مكة ولا شيء عليه واعتمد الجلال الطبري لكن اعتبر المحب الطبري لزوم الخروج إلى
المبقات ولو أقرب من مبقات المنوب عنه على ما تقدم من جواز العدول فان خالف لزمه الدم والخط اهـ ولا يسع
لأهل مكة التقليد ما اعتمد الجلال الطبري والافقائمون عند عدم الخروج إلى المبقات بترك الدم وترك الخط
(قوله وان عينها الأولى الخ) بل هو مفسد للعقد كما مر عن الوناني (قوله ولو شرط عليه مبقات الخ) والحاصل
أن العبارة بالأبعد من مبقات الاجير ومبقات المناب عنه وما شرطه فيجب الابعاد من هذه الثلاثة وأنه يتخير في
حالة الاستواء أن له العدول عما وجب من مبقات شرعية أو نذري أو شرطى إلى مثله في المسافة فيحرم منه وان لم
يكن مبقاتاً بأحسن (قوله لما يأتى الخ) أي في أوائل فصل المحرم (قوله أو فيه) محل تأمل قول المتن (من أول
المبقات) وهو الطرف الابعاد من مكة نهاية ومعنى (قوله ليقطع) إلى قول المتن وان لم يتخذ شيئاً في المغنى الا قوله
فان لم يظهر إلى المتن وإلى قول المتن ومن مسكنه الخ في النهاية الا قوله وهي على مرحلتين إلى المتن (قوله من
عند مسجد هاهنا الخ) وقيل من البيداء ونأى أي الذي قد دام ذى الخليفة باعشن (قوله والظاهر أنه هو) قال
الشارح في حاشيته: يصح ويحقق به بناء على استثنائه كل مسجد بمبقات غيره بناء على المرجوح أنه يسن الاحرام
عقب ركعتيه وهو جالس أمامه الصحيح وهو نذبه اذا توجهه الأولى ان يصلي ركعتيه بالمسجد ثم ان قرب طرف
المبقات الابعاد من مكة توجه اليه واحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام وركعتيه حتى لم تنسب
اليه عرفاً توجه الى مادونه وأحرم انتهى اهـ سم (قوله لا ما يأتى الخ) أي ولو بنقضها وان سمي باسمها ونأى
ونهاية (قوله إلى مبقات) أي عينه عبارة الوناني ويجب الاحرام من البقعة أو من محاذها بمنة أو بسيرة لكن
ان حاذى أحدهما ومن بعين الآخر فالعبارة بالثاني اذا المرور بالعين أقوى من المحاذة كما اذا حاذى ذا الخليفة
ومن بعين الخليفة اهـ قول المتن (فان حاذى مبقات الخ) أي بمجرد معنى (قوله ولا عبارة بما أقمه أو خلفه) أي
لأن الأول أمامه والثاني وراؤه نهاية (قوله موضع المحاذة) أي أو المبقات نهاية (قوله اجتهد) أي ان لم يجد
من يخبره عن علم ولا يقاد غيره في التحري الا ان يجز عنه كالأعلى نهاية عبارة الوناني ويعمل بقول المخبر عن
المجروح عنه والا فلا ما ذكره الشافعي وعن الثاني بانهم لم يسمحو بذلك لاجل سروره على مبقات شرعية
لانظر الجانب المجروح عنه اهـ وقضية الجواب عن الثاني التزام انهم لا يسمعون بما ذكره على هذا
فيحتمل أن يؤخذ منه أنه لو استأجر مصري بمصر عن مكي مات بمكة أو غضبها وهو مقيم بها بعد امتنع عليه
مجاوزه للبيعة للاحرام من مكة التي هي مبقات المجروح عنه لان ذلك نظير ما لو استأجر مدني عن مصري حيث
يمنع عليه مجاوزة ذى الخليفة للاحرام من الجمعة كما اقتضاه هذا الجواب ويحتمل أن يفرق بان المجروح
عنه في مصر رتباً لم يكن يلزمه قطع المسافة التي قبل مبقاته فلم يلزم نأى بذلك فلم يلزمه الاحرام قبل مبقات
المجروح عنه على أنه كان يمكن في الجواب عن الثاني التزام انهم يسمعون بما ذكره وقضية عبارة ثم لا
أن لو جد نقل عنهم بخلاف ذلك (تنبيه) قال في المجموع لا يشترط أي في صحة الاستئجار ذكر المبقات
ويحتمل على مبقات تلك البادية في العادة الغالبه اهـ قال الشارح في شرح العباب وكأنه قصد به ذارد طريقه
ضعفه حكاهما بعدوهي ان كان للباد طريقان مختلفا المبقات أو طريق يقضى إلى مبقات تسين كالعقيق وذات
عرق لاهل العراق وكالبيعة وذى الخليفة لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا لا يشترط بيانه
والا فلا اهـ والراجح لا يشترط ويحتمل على مبقات بلد المجروح عنه في العادة الغالبه اهـ ويبقى الكلام في حال
الاستواء ويحتمل أنه يتخير وأن يعتبر بما سلكه بالفعل ومن هنا علم حكم أجبر أهل الروم الذين تارة يمرون
على مصر وتارة على الشام (قوله واستثنى السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية وكأنه أي السبكي اعتمد في

ليتيقن المحاذاة فان لم يظهر له شيء يعين الاحتياط (أو) حاذى (ميقاين) بان كان اذا مر على كل تكون المسافة منه الى جهة واحدة (فلا يصح أنه يحزم من محاذاة أبعدهما) من مكة وان (٤٢) حاذى الأقرب اليها أولاً وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الأقرب اليها كما ليس للمار على

ذى الحليفة أن يؤخر احرامه الى الخفصة فان استوت مسافتهم في القرب الى طريقه والى مكة أحرم من محاذاتهم ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر والا فانه اذا لم تستو مسافتهم اليه بان كان بين طريقه وأحدهما اذا مر عليه ميلان والآخر اذا مر عليه ميل فهذا هو ميقاته وان كان أقرب الى مكة (وان لم يحاذ شيئاً من المواقيت) (أحرم على مرحلتين من مكة) لانه لا ميقات دونهما وبه يندفع ما قيل قياس ما يأتي في حاضر الحرم ان المسافة منه لامن مكة أن يكون هنا كذلك ووجه اندفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن أقرب ميقات الى مكة وأقرب ميقات اليها على مرحلتين منه لامن الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك لا يقال المواقيت مستغرقة لجهات مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقات فينسفي ان المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا نأقول يتصور بالجاني من سواكن الى جدة من غير أن يمر رابغ ولا يلزم لانهم حاجتو أمامه فيصل جدة قبل محاذاتهم وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته (ومن مسكنه بين مكة والميقات

علم ثم يجتهد ان علم أدلة المحاذاة والافتد مجتهدا اه (قوله ليتيقن المحاذاة) أي وأنه فوق الميقات نهاية (قوله) فان لم يظهر له شيء الخ) أي وان تحير في اجتهدا لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان قد تضيق عليه نهاية ونأى عبارة الكردي على بافضل وكون ما ذكر سنة جرى عليه شيخ الاسلام في شرحي البهجة والخطيب في شرحي المنهاج والتنبيه والجمال الرملي في شرحي الزبد والبهجة زاد الشارح حج في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه اذا تحير في اجتهدا وكان قد تضيق عليه الحج أو خاف فوته وأقر الأذري على ذلك في الاسنى والجمال الرملي في شرحه على المنهاج والايضاح والدلية ورأيت في حاشية الايضاح للشارح وفي شرحه لابن علان وتضيق عليه وكان الاستظهار يؤدي الى تفويته فالظاهر أن ذلك يكون عذرا في عدم وجوب الاستظهار حينئذ اذا اتصل براءة الذمة من الدم وعدم العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث قلنا بوجوبه فجعله كإظهار اذ لم يخش فوت رفقته وأمن على محترم وفقد عارفا يقلده انتهى اه (قوله بأن كان الخ) كانه تفسير مرادوا لالمحاذاة الميقاتين أهم من ذلك سم أي كإظهار بمراجعة النهاية والغنى (قوله اذا مر) أي من طريقه (قوله منه) يعني من طريقه (قوله وان حاذى الأقرب اليها أولاً) أي كأن كان الا بعد منصرفاً أو عرأف لوجاوزهم ما يريد الانسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الا بعد أو مثل مسافته سقط الدم أو الى الآخر أي الذي هو الأقرب لم يسقط نهاية ومعنى (قوله وليس له الخ) أي اذا حاذى الا بعد أولاً سم (قوله على ذي الحليفة) أي عينه (قوله ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) ويتصور محاذاة أحدهما قبل الآخر مع كون الغرض الاسواء المذكور بنحو انحراف طريق أحدهما الى مكة سم وكردي (قوله اما اذا لم تستو مسافتهم الخ) يحترز قوله بان كان اذا مر الخ (قوله واحد الخ) بالجر عطف على طريقه (قوله والاخر الخ) بالجر عطف على أحدهما الخ (قوله فهذا ميقاته الخ) والخاص ان العسيرة أولاً بالقرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة أولاً فان اتفقت جميع ذلك فن محاذاتهم كركدي على بافضل قول المتن (من مكة) أي وتحصل معرفة ذلك بان كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد فيها عش (قوله وبه الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله قياس ما يأتي) أي في فصل الاركان كركدي (قوله ان المسافة الخ) بيان للموصول (وقوله ان يكون الخ) خبر قوله قياس الخ (قوله منها) أي مكة (قوله فينبغي الخ) جرى عليه الغنى (قوله يتصور) أي عدم المحاذاة في نفس الامر (قوله فيصل جدة قبل محاذاتهم الخ) قال سم في شرح أبي شجاع لا بد من محاذاة الحفة عند وصول جدة أو بعد مجاوزتها فاعتبرت المحاذاة ولو بعد مجاوزة احرامه منه أي المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الاحرام وسمأتى عنه نفسه ان الاحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على انه انما أحرم عند انبعث راحلته أي ومنها حديث أنس في البخارى ثم كتب صلى الله عليه وسلم حتى استوت به راحلته على البداء ثم جدته عز وجل وسم ثم أهل بالحج والعمرة على أن روايه ابن عباس ضعيفة كياناً وحينئذ في استثناء ذي الحليفة نظري في هذا النظر نظراً لان الحديث الضعيف يعمل به في القضايا الآن يقال ما لم يعارضه صحيح كما هنا فليتم هل المعارضة لازمة أو لا احتمال اتصال البداء بالمسجد بل الأقرب عدم الاستثناء نعم ينبغي استثناءهما من وجه آخر وهو ان الاحرام من البداء أفضل من بقيتها وان فرض انه ليس الا بعد من مكة اتباعاً له صلى الله عليه وسلم ثم قال ويلحق به بناء على امتثاله كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح انه يسكن الاحرام عقب ركعته وهو حاسل أما على الصحيح وهو نده اذا توجه فالأولى أن يصلي ركعته بالمسجد ثم اقرب طرف الميقات الا بعد من مكة توجه اليه وأحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام وركعته حتى لم ينسب اليه عرفاً توجهه الى مادونه وأحرم اه (قوله بان كان اذا مر الخ) كانه تفسير مرادوا لالمحاذاة الميقاتين أهم من ذلك (قوله) وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الأقرب أي اذا حاذى الا بعد أولاً (قوله ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) أي ويتصور لمحاذاة أحدهما قبل

في قنانه مسكنه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة فلو جاوز مسكنه الى جهة مكة بان أحرم من محل تقصير فيه الصلاة أساعولمه دم

جدة الخ كرى على بافضل (قوله فظاهر ما مر) أى فى شرح وقيل كل الحرم كرى قول المان (فيقائه مسكنه) أى قربه كانت أوجه نهاية زادا المعنى أو منزلا مفردا اه (قوله كاهل بدر والصفر) أى فأنهم بعددى الحليفة وقيل الحقة ونائى (قوله ان ميقاتهم الحقة) وقالوا للنهاية وخلافا لما فى الحاشية والمختصر ونائى (قوله ما قبل بدر ميقات لاهلها) أى فتكون ميقات المان يأتى عليها كاهل مصر فكيف أخر الخ (قوله أو جاوز محله) عطف على مقدر والمقدور ومن بلغ ميقاتا جاوزه أو جاوز الخ كرى ويغنى عن التقدير ادعاء أن الشارح حمل بلغ على معنى جاوز كما مر حبه النهاية والمعنى عبارة عن ما ومن بلغ يعنى جاوز ميقاتا من المواقيت المنصوص عليها أو موضعها عند ميقاتا وان لم يكن ميقاتا أصليا اه (قوله محله) ضمير مان المقدور بالعطف قول المتن (فيقائه موضعه) أى موضع الإرادة ويسمى الميقات العنوى أو الارادى وهو مثل الميقات الشرعى فى الحكم كالميقات الشرطى وهو ما عينه لا جبر والنذرى وهو ما عينه فى نذره هذا ان كان كل فوق الشرعى فان كان دونه لغا الشرط وفسدت الاجارة ولم ينعد النذر وتعين الميقات الشرعى ونائى (قوله فى الخبر السابق) أى فى شرح ذات عرق كرى (قوله من أراد الخ) بدل من قوله صلى الله الخ (قوله ومن كان دون ذلك) تنبيه كما مر آتافين حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة (قوله ومعالم الخ) تخصيص عموم المتن بما يأتى فى العمرة (قوله لزمه الخروج الخ) أى لو جوب الجمع بين الحسل والحرم ونائى (قوله مطلقا) أى من أى جهة كان (قوله وان لم يخطر الخ) أى قصد العمرة قول المتن (وان بلغه) أى وصل اليه نهاية ومعنى (قوله للنسك) أى قول المتن بغير احرام فى النهاية والمعنى الاقوله ولو فى العام الى المتن (قوله للنسك) أى الحج والعمرة شرح بافضل أى أو المطلق (قوله ولو فى العام القابل) خلافا للنهاية والمعنى ولشيخ الاسلام فى شرح المنهج والروض كما يأتى عبارة الونائى ومن بلغه مريدا للنسك مطلقا كما قاله جبر وقال مر أى وشيخ الاسلام والخطيب مريدا للحج فى عامه أو العمرة مطلقا اه قال باعشن واعتد محله ما قاله مر الزيادة والحلبى وظاهر كلام السيد عري يميل اليه واستظهره ابن الجال فى شرح نظم الدماء اه (قوله وان أراد إقامة طويلة الخ) لعسل محله فىمن أنشأ السفر بقصد مكة أو الحرم والافهو مشكل لاقتضائه وجوب الاحرام على من مريدى الحليفة مريدا للنسك مع انشاء السفر الى غير جهة الحرم بكدة والطائف وهو بعيد جدا وخرج تأبا بحاسن الشرى بعه ثم رأيت فى فتاوى الشهاب الرملى ما نصه سئل الشهاب الرملى عن قصد النسك فى العام القابل ودخل مكة بهذا القصد فهل يجب عليه ان يحرم بنسك لا دخول أولا فاجاب بأن الداحل الى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان يحرم بنسك على الاصح ويجب على مقابله انتهى هكذا رأيت به أطلق النسك المقصود فى القابل ولم يقيد بالحج فليتأمل بصرى عبارة الكرى على بافضل وفى فتاوى الشهاب الرملى ما نصه سئل عن خروج من بلد مريدا للنسك مع نية الإقامة بنذر جدة شهرا أو نحوه للبيع والشراء فهل تباح له مجاوزة الميقات من غير احرام لتخل نية الإقامة بعبدة أم لا تباح له المجاوزة فاجاب من بلغ ميقاتا مريدا للنسك لم تجز له مجاوزته بغير احرام وان قصد الإقامة بنذر بعد الميقات شهرامثلا للبيع ونحوه الا أن يقصد الإقامة بالنذر المذكور قبل الاحرام اه قال ابن الجال فى شرح الايضاح وينبغى ان يقيد بما اذا لم يكن النذر فى جهة الحرم والافهو مشكل لاقتضائه أن من مريدى الحليفة قاصدا الاحرام بالحج ناويا الإقامة بنذر الصفر أو بدر أن له التأخير الى ذلك وليس كذلك انتهت قال باعشن عن السيد أحمد جل الدليل فى جواب سؤال فى ذلك نعم يبقى الكلام فى محل انشاء الاحرام بعد ذلك فعلى ما ذهب اليه الجمهور يجب كونه من الميقات أو من مثل مسافته وعلى ما ذهب اليه الشهاب الرملى يجوز انشاؤه من ذلك الموضع الذى أقام به شهرا أو نحوه اه ولا يخفى أن ما مر عن ابن الجال الموافق لما قاله الشارح فى مخرج شديد لاسيما فيما اذا نوى الإقامة فى نحو الصفر أو نحوه (قوله الى جهة الحرم غير ناو الخ) سيد كرمحتر زهما (قوله وقضية الآ خر مع كون الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق أحدهما الى مكة) (قوله فى المتن لم يجز مجاوزته بغير احرام) عبارة الايضاح فان جاوزه غير محرم عصى ولزمه ان يعود اليه قال السيد فى حاشيته

تفانير ما مروان كان على دون مرحلتين من مكة أو الحرم لان هذا دم اساعة فلا يسقط عن حاضر ولا غيره بخلاف دم التمتع أو القرآن وفيمن مسكنه بين ميقاتين كاهل بدر والصفر اعلام مهم ذكرته فى الحاشية وحاصل المعتمد منه أن ميقاتهم الحقة هو به يدفع ما قبل بدر ميقات لاهلها فكيف أخر المصر لونه احرامهم عنه (ومن بلغ ميقاتا) منصوصا أو محاذية أو جاوز محله الذى هو ميقاته (غير مريدا نسكا) ثم أراد فيقائه موضعه (ولا يكف العود الى الميقات) لفهوم قوله صلى الله عليه وسلم فى الخبر السابق من أراد الحج والعمرة مع قوله ومن كان دون ذلك ومعالم مما يأتى فى العمرة ان من أرادها وهو بالحرم لزمه الخروج الى أدنى الحسل مطلقا وان لم يخطو له الا حيث (وان بلغه مريدا) للنسك ولو فى العام القابل مثلا وان أراد إقامة طويلة ببلد قبل مكة (لم تجز مجاوزته) الى جهة الحرم غير ناو العود اليه أو مثله (بغير احرام) أى بالنسك الذى أراد على أحد وجهين فى المجموع فيمن أحرم بعمرة من الميقات ثم بعد مجاوزته أدخل عليها حجا وقضية

تعليله لسلك منهما تفصيل
في ذلك جرى عليه السبكي
والاذري حاصله انه متى كان
قاصدا للاحرام بالحج عند
المجاورة فاحرم بالعمرة ثم
أدخله عليها بعد لزومه الدم
وان لم يطرأ له قصده الا بعد
مجاورته فلا يقياس بذلك
مالوقصد الاحرام بالعمرة
وحدها عند المجاورة فاحرم
بالحج وحده أو عكسه هذا
كله ان أمكن ما قصده والا
كان نوى الحج في العام القابل
تعينت العمرة وفي الاول
أعنى المريد ثم المدخل
اشكال أجبت عنه في الحاشية
نحو انه متى أخر ما نواه عند
المجاورة لم يدم إمكانه كنية
القران قبل أشهر الحج في
صورتنا فلا دم بخلاف
ما هنا فان تأخير له مع نيته
وامكانه تقصير أي تقصير
فلم يكن يصلح الإدخال لرفع
وذلك للخبر السابق اما اذا
جاوزه مريدا للعود اليه أو
الى مثل مسافته قبل التلبس
بنسك في تلك السنة فإنه
لا يأن بالمجاورة ان عاد لان
حكم الساعة ارتفع بعوده
وتوبته بخلاف ما اذا لم يعد
وبهذا جمع الاذري بين
قول جمع لا تحرم المجاورة
بنية العود واطلاق الاصحاب
حرمتهما

٣ (قول المحشي لزوال الحج)
لعله عليه لشي سقط من
العبارة

تعليله) مبتدأ والضمير يرجع الى المجموع و (قوله تفصيل الحج) خبره كرى (قوله تفصيل في ذلك) الاولى
ان في ذلك تفصيلا (قوله جرى عليه الحج) أي التفصيل وكذا ضمير حاصله (قوله نه متى كان قاصدا الحج) عبارة
النائي يؤخذ من التحقنوا الفتاوى أن من مر بالميقات فاحرم بالعمرة ثم بعد مجاوزته أحرم بالحج فان كان سريدا
لهم على وجه القران ابتداء وكان ذلك في أشهر الحج وجب الدم للاساعة فيجب عليه العود فور السقوط دمها
لا لسقوط دم القران فان لم يعد لا بعد دخول مكة وقبل النسك سقطا فان لم يعد حتى تلبس بنسك خبره سقط
دم القران فقط ولو جاوز الميقات مريدا حج السنة الثانية وأقام بمكة وأحرم منها فيها وجب الدم بخلاف مالو
أحرم في الاولى بحج في وقته أو بعمره في بقائه بعدها بمكة ولو أراد الحج في الاولى فخرج الثانية فلا دم ولو أراد حج
الاولى ومر بالميقات في أشهره فاحرم بعمره وجب الدم ان لم يعد في احرام الحج للميقات أو أراد العمرة فاحرم
بحج وجب في احرام العمرة بعد ذلك الحج الميقات فان احرم بها من ادنى الحبل لزومه الدم اه قال باعشن
قوله وجب الدم للاساعة مرعى النسيلى أنه لادم لان المحذور بمجاورة الميقات غير محرم وهذا محرم وقوله ولو أراد
حج الاولى ومر بالميقات في أشهره فاحرم بعمره وجب الدم الحج أي لانه لم يحرم بما أراد على الوجه الذي أراد
وقدم مخالفة عبد الرؤف والنسيلى في هذه والتي بعدها اه (قوله للاحرام بالحج) يعنى مع العمرة وبه يندفع
قول سم قوله أو عكسه يتأمل اه الان يريد به انه معلوم من المقيس عليه بالاولى (قوله عند المجاورة) أي في
اشهر الحج (قوله لزومه الدم) أي دم الاساعة بالمجاورة بلانية الحج (قوله بذلك) أي بالاول (قوله فاحرم بالحج)
أي وحده (قوله أو عكسه) وهو ما لو قصد عند المجاورة الاحرام بالحج وحده فاحرم بالعمرة أي وحدها (قوله
هذا كله) أي من المقيس بصورة والمقيس عليه ومعلوم ان الصورة الثانية ممكنة دائما (قوله في العام القابل)
أي اوفى غير أشهر الحج ونائى (قوله أعنى المريد المدخل) أي بلا قيد امكان ما اراده حين المجاورة (قوله لعدم
الحج) متعلق بقوله آخر (قوله في صورتنا) أي في المريد المدخل بدون قيد الامكان و (قوله بخلاف ما هنا)
أي المريد المدخل مع الامكان (قوله تقصير الحج) مرعى باعشن عن النسيلى خلافه ووافق اطلاق المتن
وسكوت النهاية والمغنى عن قول الشارح أي بالنسك الذي اراده (قوله وذلك) راجع لقول المستن لم تجز
مجاورته الحج (قوله للخبر السابق) أي في شرح ذات عرق واستدل النهاية والمغنى بالاجماع (قوله مريدا العود
اليه) أي محرما وليحرم منه سم (قوله قبل التلبس الحج) ظرف للعود (قوله في تلك السنة) أي التي اراد النسك
فيها والجار متعلق بالعود او بالتلبس (قوله ان عاد) وفي النهاية والمغنى نحو وفي شرحه الايضاح للجمال الرملى
وان إعلان انه اذا نوى العود عند المجاورة لا اتم مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا والارزاه الدم واذ عصي وذبح الدم
فانما يقطع دوام الاثم لأصله فلا بد فيه من التوبة انتهت اه كرى على بافضل (قوله وبهذا جمع الاذري
بين قول جمع لا تحرم الحج) الذى يتجه هذا القول على اطلاقه ثم اذا احرم ولم يعد من غير عذر يأن من حيثئذ
وقولهم الا نى يجوز الاحرام من مكة الحج يؤيده فليتأمل بصري وتقدم عن شرحه الايضاح للرملى وابن
مقتضاه العصيان وان عاد قبل التلبس بنسك وفي شرح المذهب ان جمهور الاصحاب ٣ لزوال الاساءة بالعود
وقال صاحب البيان وهل يكون مسيئا بالمجاورة اذا عاد الى الميقات حيث سقط الدم فيه وجهان حكاهما في
الفروع قال والظاهر انه لا يكون مسيئا لانه حصل فيه محرما الى أن قال السيد عن السبكي وينبغى أن يكون
الاصح كونه مسيئا خلافا لما قال صاحب الفروع انه الظاهر ويمكن أن يتأول القول بانه لا يكون مسيئا على
ان المراد أن حكم الاساءة ارتفع برجوعه وتوبته وحينئذ لا يبق بخلاف الى أن قال السيد قلت يتعين اعتبار نية
العود على القول بعدم الاساءة وهو حينئذ يتجه والاقهوم وول بما أشار اليه السبكي الى أن قال وقد استدل له
الاسنوى بما صححه ومن ان المكى يجوز له الاحرام بالعمرة من الحرم ثم يخرج الى الحبل بناء على سقوط الدم
ولا يقال ان المكى لم يجاوز الميقات بخلاف هذا لانا نقول قد انتهك المكى حرمه الميقات بعدم الخرج الى
الحل عند الاحرام كما انتهك ذلك بالمجاورة واغفر ذلك فاستوى يافانه صريح في اثم المكى اذا أحرم بالعمرة في
الحرم بلانية الخرج لادنى الحل بعد ذلك وان خرج اليه فتأمل (قوله مريدا العود اليه) أي محرما وليحرم

وتعليله بما ذكر فيه نظرا لانه بنية العود اليه بان لا اساءة أصلا ولعله مبني على ان العود فيما (٤٥) يأتي برفع الاثم من أصله والذي يتجه خلافه أخذنا مما مران

دفع البصاق في المسجد
المجسول كفارة له بالنص
لا يرفع اثم من أصله بل
يقطع دوامه واستمراره
ومما يؤيد التقييد قولهم
يجوز الاحرام بالعمرة من
مكة اذا أراد أن يخرج الى
أذى الحبل فان قلت ينافي
ما تقرران بنية العود
لا تقيده رفع الاثم الا ان عاد
قولهم لو ذهب من الصف
بنية التعريف أو التحسين
جاز ولا يلزمه تحقيق قصده
بالعود قلت يفرق بانه ثم
بنية ذلك زال المعنى المحرم
للاصراف من كسر قلوب
أهل الصف أو خذلان
المسلمين وأما هنا فاعني
المحرم للجواز وهو تأذي
النسك باحرام ناقص موجود
وان نوى العود فاشترط
تحقيقه لما نواه بالعود حديث
لا عذر ولا فالاثم باق عليه
وخارج بقولنا الى جهة الحرم
ما لو جاز به عنة أو يسره فله
أن يؤخر احرامه لكن بشرط
أن يحرم من محل مسافته
الى مكة مثل مسافة ذلك
المقات كما قاله الماوردي
وحزم به غيره وبه يعلم ان
الجائي من اليمن في البحر له
أن يؤخر احرامه من محاذة
يلزم الى جده لان مسافته الى
مكة كمسافة يلزم كما صرحوا
به بخلاف الجائي فيه
من مصر ليس له أن يؤخر

علان ويأتي عن سم والونائي ما وافقه (قوله وتعليله) أي تعليله قوله فانه لا يأتى الخ (قوله بما ذكر)
أي بقوله لان حكم الاساءة الخ كردى (قوله فيه) نظرا لانه بنية العود الخ) هذا يدل على أن التنظير في كلام
الاذرى من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفاع حكمها وان هذا ممنوع بل بان عدم تحققها وحينئذ
فليستأمل وجه البناء في قوله ولعله مبني الخ فان كان وجهه أن رفع العود فيما يأتي تضمن تحقق الاساءة
لكن يرتفع اثمها ورد عليه أن الرفع يتضمن ذلك سواء أريد الرفع من الأصل أو رفع الاستمرار سم (قوله
ولعله) أي ذلك التعليل كردى (قوله فيما يأتي) أي في المن (قوله وما يؤيد التقييد الخ) حاصل قوله أما
اذا جاز له الى هنا أن تقييد المن بقوله غيرنا والعود الخ صحيح لا غبار عليه لكن تعليله مفهوم القيد بما ذكر
فيه فساد لان مفهوم القيد أنه بالعود بعد نيته لا اساءة أصلا والتعليل يدل على أن الاساءة ثبتت ثم ارتفع
حكمها بالعود ونيتيه بينهما فرق ولو بني على ما يأتي وأريد منه رفع الاثم من أصله كان له وجه لكن المنجبه
فيما يأتي عدم رفع الاثم فأتضح أن التعليل فاسد ومفهوم القيد صحيح وجه المفهوم جمع الاذرى بين قول
الجمع واطلاق الاصحاب كردى (قوله أن نية العود الخ) بيان لما تقرر (قوله فان قلت ينافي ما تقرر الخ)
كلامه مصرح بانه بعدم العود فيما ذكر يأتى بالمجازة ولا يبعد أن يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود أي
بلا عذر سم وفي الونائي ما وافقه (قوله زال المعنى المحرم الخ) زوال ذلك غير لازم للنية سم (قوله أو خذلان
الخ) أو لمنع الخلو (قوله وهو تأذي النسك الخ) قد يقال هذا موجب للدم فقط دون الاثم وانما لوجه التجاوز
بالنية العود ولذا يأتى به ولو لم يحرم أصلا (قوله وخارج) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله مثل مسافة
ذلك الخ) أي أو بعده منه ثم اية ومغنى (قوله وبه يعلم أن الجائي من اليمن في البحر له أن يؤخر الخ) وعن قال
بالجواز النشيلي مفتي مكة والفقهاء أحمد والحاج وابن زياتي وغيرهم وعن قال بعدم الجواز عبد الله بن عمر
بأخبره ومحمد بن أبي بكر الأشعر وتليد الشارح عبد الرؤف قال لان جده أقل مسافة بنحو الربع كما هو مشاهد
وقال ابن علان في شرح الايضاح وليس هذا مما يرجع لنظري في المدارك حتى يعمل فيه بالنزج بل هو أمر
محسوس يمكن التوصل بعرفته بذرع حبل طويل الخ اه كردى على بافضل عبارة الونائي فله أن يؤخر احرامه
من محاذة يلزم الى رأس العلم المعروف قبل مرسي جده وهر حال توجه السفينة الى جهة الحرم وليس له أن
يؤخره الى جده لانها أقرب من يلزم بنحو الربع وقولهم ان جده و يلزم مرحلتان مرادهم أن كلالا ينقص
عن مرحلتين وان تفاوتت المسافتان كما حققه من سلك الطريقين وهم عدد كادوا أن يتواروا في التهمة
من جواز التأخير الى جده فهو لعدم معرفته المسافة فلا يغتر به كتابه عليه تليد عبد الرؤف بن يحيى الزمري
وقال محمد بن الحسن ولو أخبر الشيخ رحمه الله تعالى بحقيقة الامر ما أفتى به وقال الشيخ علي بن الجبال وماني
التحفة مبني على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطع دليل صدر
كلامه النص في ذلك انتهى وأيضا كل محل من البحر بعد رأس العلم أقرب الى مكة من يلزم وقد قال بذلك
في التحفة ونص عبارته بخلاف الجائي فيه من مصر ليس له أن يؤخر احرامه من محاذة التحفة لان كل محل من
البحر بعد التحفة أقرب الى مكة منها اه وعبارة باعشن ولا وجه لما في التحفة الا ان قيل ان مبني المواقيت على
التقريب وهو الذي كان يعمل به الشيخ محمد صالح تبع الشيخه اذ ليس الصعيدي جواز تأخير الاحرام الى

احرامه عن محاذة التحفة لان كل محل من البحر بعد التحفة أقرب الى مكة منها فانتبه لذلك فانه مهم وبه يعلم أيضا ان مثل مسافة المقات يجزئ
العود اليها وان لم تكن مقياتا

جدة ويقتى به أو يكون جبل يلزم ممتدا بعد السعدية بحيث يكون بين آخره وبين مكة مرحلتان وقد سمعت
 من بعض الثقات أن الشيخ محمد صالح المذكور كان يقول بذلك وقد علمت أن يلزم جبل محاذ للسعدية وسمعت
 أن بحذاء السعدية جبلين أحدهما بين طرفه المحاذي لمكة وبين مكة أكثر من مرحلتين والثاني ممتد لجهة
 مكة وبينه وبين مكة باعتبار طرفه الذي يجبهتهما مرحلتان فاقول فان تحقق أنه الأخير فلا شك في جواز الحرام
 من جدة غير رجبل يلزم فان تحقق وتحققت المغاوتة التي يقولونها فلا وجه لما قاله في التحفة بل يشعر بذلك
 قول التحفة لأن مسافتها أي جدة كمسافة يلزم إلى مكة اه فاذا تحقق التفاوت بطل المساواة وبطل ما بني عليها
 من جواز التأخير إلى جدة وهو واضح الآن ثبت واحد من الأمرين اللذين سقناهما اه أقول الأمر الأول
 وهو أن مبنى الواقيت على التقرير بلام كلام التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم صريح في خلافه والأمر الثاني
 وهو كون جبل يلزم ممتدا بعد السعدية الخ مبنى على كونه الأخير من الجبلين اللذين بحذاء السعدية الذي
 بين طرفه وبين مكة مرحلتان فاقول وقد نص التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم على أنه لا ميقات أقل من
 مرحلتين فثبت أنه ليس بجبل يلزم وإنما هو الأول من الجبلين المذكورين الذي بين طرفه وبين مكة أكثر
 من مرحلتين (قوله عبر جمع متقدمون الخ) وتبعهم المغنى وشرح المنهج (قوله والذي يجبه الخ) اعتمده
 النهاية وشرح بأفضل والسردي عليه والوناني (قوله بأحدهما) أي بالعود إلى ميقات أو إلى مرحلتين (قوله
 لأن ما عدل عنه) لعله أراد به ابتداء مرحلتين في طريقه التي سلكها (قوله أنه لا يجوز) أي العود إلى مثل
 مسافته (قوله كلام هو لا الخ) أي الجمع المتقدمين أولاً (قوله أجزاء مثل المسافة الخ) اعتمده النهاية ع
 والوناني والسردي كما مر آتفاو (قوله مطلقاً) أي من ميقات آخر أو لا قول المتن (فان فعل) أي فان خالف
 وفعل ما منع منه نهاية ومعنى (قوله بأن جاوزه) إلى قول المتن فان لم يعد في النهاية والمغنى الاقوله حتى لو أخر
 إلى وسأوى وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله والاصح إلى أن كان به وقوله وأخاف إلى ولو قدر (قوله بأن جاوزه)
 أي إلى جهة الحرم * (تنبيه) * من خرج من مكة فزار رسول الله صلى الله عليه وسلم فزار ثم وصل ذا الحليفة
 فان كان عند الميقات قاصداً نسكاً حالاً أو مستقبلاً لزمه الاحرام من الميقات بذلك النسك أي ان أمكن أو
 بنظيره أي ان لم يمكن والالزمة الدم بشرطه أي ان لم يعد قبل التلبس بالنسك وان كان عند الميقات قاصداً وطنه
 أو غيره ولم يخطر له قصد مكة لنسك لم يلزمه الاحرام من الميقات بشئ وان كان يعلم أنه اذا جاء الحج وهو بمكة حج
 أو أنه ربما خطر له العمرة وهو بمكة فيفعلها لأنه حينئذ ليس قاصداً الحرم بما قصد له من النسك وإنما
 هو قاصده لمعنى آخر قاله ابن حجر في الفتاوى الكبرى وناني (قوله ولوناسياً الخ) بقى ما لو جاوزه مغمى عليه
 ويحبه أنه لا دم عليه لخروجه بالانغماس عن أهلية العبادة فسقط أثر الارادة السابقة أسام وهذا هو
 الظاهر وان قال الوناني والبصري ومثل السامعي النائم وغير الاهل للعبادة كالمغمى عليه اه (قوله أو
 جاهلاً) ولا يتصور الاكره هنا ان يحمل النية القلب فان أكرهه على فعل المحرمات أخبره بالاحرام بحيث
 أمن غائلته والافلا والدم في المحرمات على المكروه بفتح الراء ويرجع به على المكروه بكسر هاء ان علم باحرامه
 وناني قول المتن (لزمه العود) أي بقصد تدارك الواجب وناني أي لا متسنزهاً وأطلق وهذا شرط لدفع الائم
 دون الدم بأعشن (قوله تدارك لانه) أي فيما اذا كان مكلفاً عامداً بالحكم ومنه الكافر اذا أسلم بعد
 المجاوزة ولو بعد حين ولم يتوقف جوار احرامه على اذن غيره كالقن والزوجة في النقل أو تقصيره أي في
 الناسي والجاهل المذور وناني (قوله ولا يتعين العود إلى عينه الخ) فتقول المصنف منه مثال نهاية (قوله أو
 إلى مثل مسافته) أي مطلقاً فالله نهاية وقال المغنى وشرح المنهج من ميقات آخر اه (قوله عما أراد
 فيه) أي عن الموضع الذي أراد الاحرام فيه يعني عن الميقات العنوي وتقدم استثناء من أراد العمرة وهو
 بالحرم فيلزمه الخروج إلى أدنى الحل مطلقاً (قوله بعد الميقات) حال عن قوله ما أراد الخ ويحتمل أنه متعلق
 بأراد (قوله لخصوصه به) أي خصوص العود بالميقات كيقتلهم من كلام المصنف كردد (قوله وهو) أي
 ز وال ذلك غير لازم للنسبة (قوله ولوناسياً أو جاهلاً) بقى ما لو جاوزه مغمى عليه ويحبه أنه لا دم عليه لخروجه

بمثل مسافته من ميقات آخر
 وأخذ بمقتضاه خبر واحد
 والذي يجبه هو الأول بدليل
 تعبير بعض الأصحاب بقوله
 من محل آخر ولم يعبر
 بالميات وفي الخادم فيمن
 ميقاته على مرحلتين من
 مكة فسلكت طريقاً لا ميقات
 لها جاوز مسافته ودر على
 العود إلى ميقات فهل يجوز
 العود إلى حلتين لم أر فيه نصاً
 والوجه الاكتفاء بأحدهما
 اه وما ذكره واضح لأن ما
 عدل عنه غير مقصود عنه
 بخلاف ما لو عدل عن
 ميقات مخصوص فانه كان
 القياس أنه لا يجوز أن يرد
 يكن للتعيين معنى فاذا
 خولف هذا لأن رعاية المعين
 قد تعسر فلا أقل من رعاية
 مثل ذلك المعين ولا يحصل
 ذلك الا بمثل مسافته من
 ميقات آخر وهذا غاية ما
 هو جوبه كلامه هو لا ومع
 ذلك الوجه مدر كالأجزاء
 مثل المسافة مطلقاً ولا نسلم
 ان التعيين لاجل تعيين عينه
 وإنما هو تعيين مثل مسافته
 لا عبر فتأمل (فان فعل)
 بأن جاوزه مردياً بالاحرام
 ولوناسياً أو جاهلاً (لزمه
 العود) ولو حرم ما كسب علم
 من كلامه أو (لحرم منه)
 تدارك لانه أو تقصيره ولا
 يتعين العود إلى عينه بل
 يجوز إلى مثل مسافته حتى
 لو أخر احرامه عما أراد فيه
 بعد الميقات أجزاء العود

حاصل بذلك وسأوى الجاهل والناسي غيرهما في ذلك لأن المأمور به يستوي في وجوب تداركه (٤٧) المذمور وغيره نعم استشكل ما ذكره

في الناسي للأحرام بأنه يستحرم أن يكون حينئذ مريدا للنسك وأجيب بأن يستمر قصده إلى حين المجاوزة فبسهو حينئذ وفيه نظر لأن العبرة في لزوم المهرم وعدمه بحاله عند آخره من الميقات وحينئذ أسهوا وطرا عند ذلك الجزء فلا دم أو بعده فالدم (الإذا) كان له عذر كأن (ضاق الوقت) عن العود بأن خشي فوت الحج لو عاد (أو كان الطريق مخوفا) أو خاف انقطاعا عن الرفقة والاصح أن مجرد الوحشة هنا لا تعتبر أو كان به مرض يشق معه العود مشقة لا تحتل عادة أو خاف على محترم بتركه فلا يلزمه في كل ذلك للضرر بل يحرم عليه في الأولى وكذا الأخيرة أن أدى إلى تنويع محترم كعضو ولو قدر على العود ماشيا بلا مشقة أو بها لكنها تحتل عاد لزمه ولو فوق مرحلتين على الأول وجه وفارق ما مر بتعديده هنا فإن لم يعد لزمه دم إن اعتمر مطلقا أو حج في تلك السنة أو في القبالة في الصورة السابقة لأنها التي تأدت أحرام ناقص بخلاف ما إذا لم يحرم أصلا أو أحرم بحج بعد تلك السنة لأن الدم لنقص النسك لا يدل عنه وفارقت العمرة الحج بأن أحرامه في سنة لا يصلح لغيرها بخلافها فان وقت أحرامها لا يتأق

التدارك (حاصل بذلك) أي بالعود إلى مثل مسافة الميقات (قوله في ذلك) أي لزوم العود (قوله في الناسي الخ) أي وبالأولى في نحو النائم (قوله للأحرام) متعلق بالناسي (قوله وأجيب الخ) أقره النهاية والغنى (قوله عند آخره الخ) محض تأمل والذي يظهر من تتبع كلامهم في هذا المقام أنه متى تحققت الإرادة في جزء من الميقات وجب الأحرام وهذا لا ينافي السهو في جزء آخر بصري وروائي وقضى سنة هذا أن نحو الناسي في جميع أجزاء الميقات لا يلزمه عود ولا دم باتفاق قول المتن (أو كان الطريق مخوفا) أي بان خاف في نفسه أو ماله ودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها وقيد ما في التيمم من أنه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وان خاف وقد يفرق بأن ما هنا إسقاط المار تكبته وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي أضيق مما هنا فلا يجب العود ولا ثم بعد عس (قوله والاصح الخ) اعتمد الوائلي (قوله أو كان به مرض الخ) أي أو كان ساهيا عن لزوم العود وأجابه بركته (قوله بتركه) بقاء الجرو في نسخة البصري من الشرح بتركه بالياء عبارة قوله على محترم بتركه أي أو يستحب فذكر هذا القيد للغالب أه وعبارة الوائلي ومحل وجوب العود إذا لم يخش على محترم بتركه أو يستحب أو يضع أموالا أو على نفسه وإن لم يكن محترما كزان محصن الخ أه (قوله في الأولى) يعني مسئلة خشية القوات بصري أي ولو ظنا وائلي (قوله ولو قدر الخ) أي تارك الميقات ولو ناسيا أو جاهلا وائلي وهذا التعميم قد ينافي ما يأتي عن النهاية والغنى أن نقا قول الشارح الآتي بتعديده هنا (قوله ولو فوق مرحلتين الخ) قاله ابن العماد وهذا ظاهر إن كان قد تعدى بمجاوزة الميقات نهاية ومعنى ويغني ويغنيه قول الشارح وفارق الخ (قوله ما مر) أي في الحج ماشيا من التقييد بدون مسافة القصر قول المتن (فان لم يعد) أي لعذر أو غيره (لزمه دم) أي بتركه الأحرام من الميقات نهاية ومعنى زاد الوائلي ولو تسكرت المجاوزة المحرمة ولم يحرم آدم من آخرها لم يلزمه الدم واحد وان أتم في كل مرة أه (قوله إن اعتمر) إلى قوله وبمجاوزة الولي في النهاية والغنى الأقوله أو في القبالة إلى خلاف الخ (قوله مطلقا) أي ولو كان في غير سنته عس (قوله في تلك السنة) أي سنة المجاوزة (قوله أو في القبالة الخ) خلافا لنهاية والغنى وشرحي المنهج والروض عبارة بأعشن قوله أو في القبالة خالفه الشهابان الرمي وابن قاسم وقال الدم في المأجور الميقات مريد للحج في العام القابل وأحرم فيه من غير عود أه (قوله في الصورة السابقة) إشارة لقوله ولو في العام القابل وكان المراد أنه حج في القابل من غير الميقات كمكة والافلام فابرجع سم (قوله لان الخ) أي الثلاثة من العمرة مطلقا والحج في تلك السنة وفي السنة القابلة كردى (قوله بعد تلك السنة) أي في غير الصورة السابقة كردى أقول ويمكن أرجاع اسم الإشارة هنا إلى كل من الصورتين الأخيرتين (قوله لزمه دم الخ) قد يرد عليه أن الإسلام يهدم ما قبله (قوله أو قن الخ) عبارة النهاية والغنى ويستثنى من كلامه ما لو صبي أو عبيد بالميتات غير محرم مريد للنسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم أه وفي سم بعد كلام ذكره عن حاشية الإيضاح للسيد السهمودي والشارح مانصه وهذا الكلام كالصرح في تصوير عدم وجوب الدم فيها إذا جاوز الصبي مريد النسك ثم أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما إذا لم ياذن الولي أو السيد وقضية هذا التصویر وجوب الدم إذا أذن السيد أو الولي فقول شرح الروض وكالكافر فيها ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص أه لعله فيما إذا أذن الولي أو السيد أه وقضية ما مر في أوائل الباب أنه بالانغماء عن أهلية العبادة فسقط أثر الإرادة السابقة رأسا (قوله في المتن فان لم يعد) أي لعذر أو غيره (قوله في الصورة السابقة) كانه إشارة لقوله السابق ولو في العام القابل الخ وكان المراد أنه حج في القابل من غير الميقات كمكة والافلام فابرجع (قوله أو قن) أي بغير إذن سيده والأفعليه الدم وهل التفصيل يجري في الصبي في فصل بين من أذن له الولي وغيره وعلى هذا التفصيل يحمل الكلام المختلف في المسئلة مر (قوله أو قن

ولو جاوزة كافر مريد للنسك ثم أسلم وأحرم ولم يعد لزمه دم لانه مكاف بالفروع أو قن

يلزم الولي كل دم لزم المولى أن الدم هنا على ولي الصبي (قوله كذلك) أي مريد النسك (قوله لادم عليه) قال السيد السهودي في حاشية الايضاح وقياسه أن تكون الزوجة كذلك فلوجاوزت الميقات مريده للنسك بغير إذن الزوج فلا دم وإن طلقت قبل الوقوف بناء على أنه لا يجوز لها أن تحرم بغير إذن الزوج انتهى اه سم وفي الوناني ما يوافق له أنه قيد النسك بالنقل (قوله ومجاوزة الولي بموليه الخ) عبارة الوناني ولو نوى نحو الولي أن يحرم عن موليه الصبي أو المجنون أو العبد الصغير فجاوز به الميقات ثم أحرم عنه بعسده أو أذن لمميز فأحرم وجب الدم في مال الولي أن لم يعد به إلى الميقات ولو بوكيله معه أمالو عن له بعد المجاوزة فأحرم عنه وأذن فلا شيء وإرادة المولى للأحرام من الميقات لأغية فان كمل بعد المجاوزة فيقاته بحيث عت له ولو بعرقه و وكيل الولي أن قصر بعد الإذن في الأحرام له من الميقات فالدم عليه وإن أذن له الولي في المجاوزة ولا رجوع له على الولي و ولي الكافر مع موليه كهو في إرادته لنفسه لقد رته على الإسلام لمتبعه فيحرم عنه اه (قوله بالتفصيل الخ) أي إذا أحرم عنه بعد المجاوزة في سنتها ولم يعد به إلى الميقات قبل التلبس بنسك قول المتن (وان أحرم الخ) أي من جاوز الميقات بغير إحرام أو (قوله فلا يصح أنه ان عاد الخ) أي سواء أكان دخل مكة أم لا مغنى ونهاية قول المتن (قبل تلبسه بنسك) قال ابن الجلال في شرح الايضاح ركنا كان كالوقوف وطواف العمرة أو مسنونا على صورة الركن كطواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب كعبت منى ليله التاسع كرجعه العلامة عبد الرؤف أولا على صورة شيء كالاقامة بتمرة يوم التاسع انتهى اه كروى على بافضل وقوله بخلاف مسنون على صورة الواجب الخ يأتي عن الوناني خلافاً لقول المتن (سقط الدم) وحيث سقط الدم بالعود لم تكن المجاوزة حراما كما حرم به المحاملي والر و يأتي لسن بشرط أن تكون المجاوزة بنسك العود كما قاله المحاملي مغنى ونهاية (قوله أنه موقوف الخ) صرح في حاشية الايضاح بترجيح الوقف بصرى (قوله والماوردي أنه لا يجب أصلا) أي لأن وجوبه يتعلق بشوات العود ولم يفت وهذا هو الملة بتمغنى ونهاية أقول قضية هذا التعليل أنه لا فرق بين ما صححه الشيخ أبو علي والبندنجي وما صححه الماوردي لأن حدوث العود بعد غير معلوم عند المجاوزة (قوله فيما لو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع الخ) أي وعلى الوجه الاول

كذلك الخ لم ترد في شرح الروض بعد ذكر الروض مسألة الكافر المذكور رة على قوله هو ما نصه وكالكافر فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اه وخرجه في العباب وفي حاشية الايضاح للسيد السهودي في قول الايضاح فان جاوزه بغير محرم عصي الخ ما نصه الثاني أي من الامور رأسه قوله عصي أن ذلك في البالغ أما الصبي إذا صر بالميقات مريدا للنسك فجاوزه ثم أحرم لم يكن له هذا الحكم حتى لو بلغ قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح وينبغي اشتراط كونه غير مقرر في إحرامه إلى إذن غيره وان كان مكافلا لانهم سوا بين العبد والصبي فيما سبق حتى لو عتق العبد قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلوجاوزت الميقات مريده للنسك بغير إذن الزوج فلا دم وإن طلقت قبل الوقوف بناء على أنه لا يجوز لها أن تحرم بغير إذن الزوج ولو نوى الولي أن يعقد الأحرام للصبي فجاوز الميقات ولم يعقده له ثم عقد له ففي الدم وجهان أحدهما يلزمه ويكون في مال الولي والثاني لا يجب على واحد منهما اه وذكر الشارح في حاشيته نحوه ورجع الاول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالصريح في تصو برعدم وجوب الدم فيما إذا جاوز الصبي مريد النسك ثم أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما إذا لم يأذن الولي أو السيد وقضية هذا التصو بر وجوب الدم إذا أذن السيد فان قلت قول السيد حتى لو بلغ يقتضى صحة إحرامه قبل البلوغ مع ان إحرام الصبي بغير إذن وليه لا يصح قلت يصح جملة على ما إذا أذن الولي في إحرامه بعد المجاوزة بغير إذنه أو تأخر إحرامه عن بلوغه فليست تأمل بعد ذلك ما تقدم عن شرح الروض وإعله فيما إذا أذن الولي أو السيد هذا الوجه تصو بر مسألة الصبي بما إذا أذن الولي أما إذا جاوز مريد النسك بغير إذن الولي فلا اعتبار به إذا لا يصح إحرامه بغير إذن الولي فأرادته ذلك قبل إذنه لغو ثم رأيت في شرح العباب قال بعد كلام قرر به يعلم ان العبرة انما هي بإرادة الولي الخ اه (قوله فيما لو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع ان لم يجب عليه) وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محرمة كما حرم به المحاملي والر و يأتي نعم بشرط أن

كذلك ثم عتق وأحرم لادم عليه لانه عند المجاوزة بغير أهل فلا رادة لانه محجور عليه لحق بیره ومجاوزة الولي بموليه مريد النسك به فيها الدم على الوجه بالتفصيل المذكور (وان أحرم ثم عاد فلا يصح أنه ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط عنه (الدم) لقطع المسافة من الميقات محرما وقضيته ان الدم وجب ثم سقط بالعود وهو وجهه والذي صححه الشيخ أبو علي والبندنجي انه موقوف فان عاد بان انه لم يجب عليه والا بان انه وجب عليه والماوردي انه لا يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو دفع الدم للفقير وشرط الرجوع ان لم يجب عليه

(والا) يعد قبل ذلك بان عاد بعد شروعه في طواف القدوم أي بعد مجاوزته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها أو بعد الوقوف (فلا) يسقط الدم عنه لتأدي نسكه باحرام ناقص (والافضل) ان فوق الميقات وليس بحائض ولا نفسه (أن يحرم من دو مرة أهله) لأنه أكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين (وفي قول من الميقات قلت الميقات أظهر وهو المواقف الاحاديث الصحيحة والله أعلم) فإنه صلى الله عليه وسلم أخر أحرامه من المدينة الى الخليفة اجساعا في حجة الوداع وكذا في عمرة الحديبية رواه البخاري ولأنه أقل (٤٩) تغريبا بالعبادة لاسي في المحافظة على

واجبات الاحرام من المشقة
وقد يجب قبل الميقات كأن
نذره من دو مرة أهله كما
يجب المشي بالنذر وان كان
مفضولا وكما مر في أجيب
ميقات المحجوج عنه أبعاد
من ميقاته وقد يسكن كل
خشيت طر وحيض أو
نفاس عند الميقات وكل
قصده من المسجد الأقصى
للخبر الضعيف من أهل
يحمية أو عمرة من المسجد
الأقصى الى المسجد الحرام
غفر الله له ما تقدم من ذنبه
وما تأخر وأوجب له الجنة
شك الرازي (وميقات
العمرة ان هو خارج الحرم
ميقات الحج) لقوله صلى
الله عليه وسلم في الخبر
السابق ممن أراد الحج
والعمرة (ومن بالحرم)
مكأ وغيره بمكة أو غيرها
(يلزمه الخروج الى أدنى
الحل) يقينا وأوطنا بان
يعتدو ويعمل بما غلب على
ظنه بالنسبة ما لم يتعرض
لتحديد الحرم فيه وكذا في
سائر الاحكام كما ينبغي في
الحاشية فان لم يظهر له شيء
أولم يجد علامة للاحتياط
تعين عليه الاحتياط بان

لا يرجع وعلى ما صححه الشيخ أبو علي والبندنجي والماوردي يرجع (قوله ولا يعد) الى قوله لا يجب المشي
في النهاية والغنى الا قوله أي بعد مجاوزته الى المتن (قوله بعد شروعه في طواف القدوم) أي أو الوداع المسنون
عند الخروج لعرفة أو طواف العمرة ونائي وتقدم مثله عن ابن الجلال (قوله بما تقدم الخ) أي من النية قبل
مخاذاة الحجر ثم محاذاته واستلامه وتقبيله والسجود عليه (قوله أبعاد الوقوف) أي أو المبيت بئى ليلة التاسع
ونائي وتقدم عن عبد الرؤف وابن الجلال خلافة (قوله وليس بحائض الخ) أي ولا جنب ع ش قول المتن (قلت
والميقات) أي القول بان الاحرام منه أفضل سم ونهاية ومعنى (قوله فإنه صلى الله عليه وسلم أخر الخ) أي
والخير كله في اتباعه صلى الله عليه وسلم كروى على بافضل (قوله ولأنه أقل تغريبا الخ) وانما جاز قبل الميقات
المكان دون الزمان لان تعاقب العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولان المكان يتخلف باختلاف البلاد بخلاف
الزمان في نهاية ومعنى (قوله كأن نذره من دو مرة أهله الخ) ولا يقال ان هذا مفضل بالنسبة للميقات فكيف
انعتدلا نأقول المانع من الاعتقاد هو المكروه لا ما كان غيره أفضل منه ع ش (قوله وكما مر) أي في شرح ذات
عرق (قوله في أجيب) بالتأويل (قوله وقد يسكن الخ) عبارة الغنى ويستثنى من محل الخلاف صور منها
الحائض والنفساء فلا فضل لهما الميقات كما مر ومنها ما لو شك في الميقات لخرب مكانه فلا احتياط أن يستظهر
نوبا وقيل وجوبها ومنها مسألة النذر المتقدمة اه (قوله في الخبر السابق) أي في شرح ذات عرق (قوله ممن
أراد الحج والعمرة) مقول القول (قوله مكأ أو غيره الخ) كذا في النهاية والغنى قول المتن (يلزمه الخروج الخ)
أي لجمع فيها بين الحل والحرم نهاية ومعنى (قوله بان يجب الخ) أي ان لم يجد خبرا عن علم والزمه اتباعه
والظاهر أخذ ما ذكر وفي الاجتهاد في القبلة أنه حيث قدر على الاجتهاد لم يجز له التقليد والزمه وأنه
لو اختلف عليه اثنتان يأتي ما مر من حاشية الايضاح (قوله بالنسبة الى الخ) أي لجهة (قوله وكذا الخ) أي يجب
العمل بما غلب على ظنه بالاجتهاد (قوله الى أبعاد الخ) لعله على حذف مضاف أي الى محاذي أبعاد حد من
حدود الحرم قول المتن (ولو بخطوة) أي بقليل نهاية عبارة الغنى أو أقل اه وهي موافق لما يأتي من
الاعتراض والاول موافق لرد الالاتي (قوله من أي جهة) الى المتن في النهاية والغنى الا قوله قيل الى ولو أراد
(قوله ذلك) أي الخروج (قوله لضيق الوقت) أي برحيل الحاج نهاية (قوله قبل الخ) وافقه الغنى (قوله
ولا أقل من ذلك) برده عليه ما لو كانت القدمان ابتداء موضوعتين بحيث خرجت رؤس أصابعهما فقط فرغ
ماعدار وسهما واعتمد عليهما من غير زيادة فإنه يكفي ذلك لانه حينئذ خارج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة
كما لا يخفى ويمكن أن يحجب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة سم بحذف (قوله كما مر) أي في

تكون المجاوزة بذمة العود كما قاله الحاملي شرح مر (قوله في المتن قلت الميقات) أي القول بان الاحرام منه
أفضل (قوله ولا أقل من ذلك) يمكن منعه بان من جهة الأقل من ذلك ما لو خرج قدميه الملاصقين لا خرج
من الحرم حتى خرجت رؤس أصابعهما فقط عن الحرم ثم اعتمد على رؤس أصابعهما ورفع ماعداهما فإنه
يكفي ذلك ولا بعد خطوة ولو سلم انه بعد فريده ما لو كانت القدمان ابتداء موضوعتين بحيث خرجت رؤس
أصابعهما فقط فرغ ماعدار وسهما واعتمد عليهما من غير زيادة فإنه يكفي ذلك لانه حينئذ خارج ولا يمكن
القول بعد ذلك خطوة كما لا يخفى ويمكن أن يحجب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة (قوله

(٧٠) - (شرواني وابن قاسم) - رابع) يصل الى أبعاد حد من عينه أو يساره (ولو بخطوة) من أي جهة شاء لانه صلى الله
عليه وسلم أرسل عائشة مع أخيها عبد الرحمن رضي الله عنهما فاعتمرت من التعميم ولو لم يجب ذلك لما أرساها لضيق الوقت قبل قوله ولو بخطوة
لوهم أنه لا يكفي أقل من خطوة وليس كذلك اه ويرد بان الخطوة تصدق بمجرد نقل القدم عن محله الى ملاصقه ولا أقل من ذلك فصيح ما ذكره
واضح من انظار ذلك أنه اذا أخرج جلا فقط الى الحل اشترط اعتماده عليها وحدها ولو أراد من بمكة القرآن لم يلزمه ذلك تغليبا للحج كما مر
قوله موافق كذا بخط الشيخ رحمه الله تعالى والاولى التأنيث اه من هامش

(فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة) (٥٠) أتم اتفاقا كما علم مما مر و (أجزأته) عن عمرة الاسلام وغيرها (في الاظهر) لان اعتقاد احرامه اتفاقا

ومن حكى فيه خلافا فردود عليه كولو أحرم بالحج من غير سيقاته (وعليه دم) لتركه الاحرام من الميقات (فسلو) خرج الى الحل بعد احرامه وقبل الشروع في طوافها (سقط الدم) أى لم يجب (على المذهب) نظير ما مر فبين جاوز الميقات وعاد اليه (وأفضل بقاع الحل) لم يرد الاعتمار (الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الرائع على الافصح لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليلاثم أصبح كبات رجوعه من حين سنة ثمان ففخ مكة متفق عليه وحكى الاذرى عن الجنيدى في فضائل مكة أنه اعتمر منها ثمانية نبي وبينها وبسبب مكة اثنا عشر ميلا وقيل ثمانية عشر وحزمه جمع وهو مردود بناء على الأصح أن المبل ما صرف في صلاة المسافر (ثم التنعيم) لانه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة بالاعتمار منه كما هو وهو المبني الآن بمساجد عائشة بين سدو بين مكة ثلاثة أميال واعتبر في حده ما بالارض لا ما بالى الجبل (ثم الحديبية) بتخفيف الياء أفصح من تشديد هاء ثور ببحدة بالمهمله بينها وبين مكة ما صرف في الجعرانة لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرة منها ومن قال هم بالاعتمار منها فقد وهم لانه انما كان من ذى الحليفة كما مر * (باب الاحرام) * يطلق على نية الدخول

شرح والميقات المسمى بالجمع قول المتن (فان لم يخرج) أى الى أدنى الحل وأتى بأفعال العمرة أى بعد احرامه بها في الحرم نهاية ومعنى (قوله أتم الخ) أى اذا كان مكافعا لما عاين مستقلا ولم ينو اخر وج هذا الاحرام كما أشار اليه بقوله كما علم مما مر أى فبين جاوز الميقات (قوله عن عمرة الاسلام) الى الباب في النهاية والمغنى لا قوله ومن حكى الى كولو أحرم وقوله لبلا الى وحكى وقوله وقيل الى المتن وقوله والمعتبر الى المتن وما أنبه عليه (قوله لان اعتقاد احرامه) أى واتيانه بعده بالواجبات نهاية ومعنى (قوله وقبل الشرع في طوافها) أى قبل تجاوزته الخ فلا عبرة بما تقدم عليها كما مر قول المتن (سقط الدم) أى واما الاثم فالوجه أنه اذا أحرم بها قبل الخروج عازما على الخروج بعد الاحرام فلا اثم ولا اثم وطئ أن النقل كذلك فايراجع سم على المنهيج اه ع ش وتقدم في الشرح ما يصرح بذلك (قوله على الافصح) أى ويجوز كسر العين وتنقيط الراء وهى في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة نهاية ومعنى زاد الوائى وبها ما عشد العذوبة فقد قيل انه صلى الله عليه وسلم حفر موضعه بيده الشر يفة المباركة فانبجس وشرب منه وسقى الناس أو غرز رجمه فنسب اه (قوله اعتمر منها) أى من الجعرانة قال الواقدي انه صلى الله عليه وسلم أحرم منها من المسجد الأقصى الذى تحت الوادى بالعدوة القصوى في ليلة الاربعاء لثنتي عشرة بقية من ذى القعدة انتهى اه ونائى (قوله ثم أصبح) أى ثم عاد بعد الاعتمار الى الجعرانة فاصبح فيها فكانه بات فيها ولم يخرج منها (قوله رجوعه الخ) أى حين رجوعه (قوله ففخ مكة) بالجربد لا من ثمان كردى (قوله وحزمه جمع) يوافق ما مر عن النهاية والمغنى والوائى (قوله أمر عائشة بالاعتمار منه) وقدمه على الجعرانه لضيق الوقت أول بيان الجواز سمى بذلك لان على عيمه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره جبلا يقال له ناعم والوادى نعمان نهاية ومعنى (قوله ثلاثة أميال) أى فرسخ فهو أقرب أطراف الحل الى مكة نهاية ومعنى (قوله بئر الخ) عبارة المغنى وهى اسم لبئر بين طريق حدة وطريق المدينة بين جبلين على ستة فراسخ من مكة اه وعارة البصرى بين جبلين يقال لهما بئر شمس عند مسجد الشجرة انتهى مختصر الايضاح للمكرى وفى الاسنى بينهما وبين مكة ستة فراسخ اه (قوله بالمهمله) أى بالخاء المهملة المكسورة والدال المهملة المشددة كذا فى هامش الوائى من منهواته لكن الذى فى القاموس أنه بفتح الخاء وهو المعروف فى الالسنه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول الخ) أى فصلاته بها وأرادته الدخول منها دل على شرف لها ومزية على بقية بقاع الحل مما يدل الدليل على مزيته عليها فافضل الاحرام منها على الاحرام من غير هاهما ذكر سم (قوله لعمرة) أى التى أحرم بها من ذى الحليفة حاشية الايضاح (قوله ومن قال الخ) هو الغز الى نهاية (قوله فقد وهم الخ) ويجاب بامكان الجمع بينهما بأنه هم أولا بالاعتمار منها ثم بعد احرامهم بالدخول منها كذا فى النهاية وقد يقال بعد ما ذكره قول الغز الى انهم بالاعتمار فصدده الكفار ولم يصدوه عن الاعتمار بل عن الدخول بصرى (قوله وأراد الدخول منها) أى فقد رم فعله ثم أمره ثم هم وان زادت مسافة المفضول على الغاضل نهاية ومعنى قال ع ش قوله فقدم فعله الخ ظاهره أن جميع احراماته بالعمرة كان من الجعرانة فليراجع اه (قوله كما مر) أى فى شرح وهو الموافق للاحاديث (خاتمة) يندب لمن لم يحرم من أحده هذه الثلاثة أن يجعل بينهما وبين الحرم بطن واحد ثم يحرم ويسن الخرج عقب الاحرام من أى محل كان من غير مكث بعده نهاية ومعنى قال ع ش قوله بطن واحد أى وادكان اه

* (باب الاحرام) *

(قوله يطلق) الى قول المتن أو كما هم فى النهاية والمغنى الا قوله وهذا الى وهو وقوله وانما لم تنعقد الى أو بعض حجة (قوله يطلق على نية الدخول الخ) أى يطلق شرعا على الفعل المصدري فيراد به نية الدخول فى النسك اذ معنى أحرم به نوى الدخول فى ذلك ويطلق على الاثر الحاصل بالمص در فيراد به نفس الدخول فى لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرة منها) أى فصلاته بها وأرادته الدخول منها دل على شرف لها ومزية على بقية بقاع الحل مما يدل الدليل على مزيته عليها فافضل الاحرام منها على الاحرام من غير هاهما (قوله يطلق على نية الدخول) * (باب الاحرام) * (قوله يطلق على نية الدخول

النسك أى الحالة الحاصلة المترتبة على النية ونائى (قوله فى النسك) ماهو النسك الذى الدخول فيه بالنية سم وقد يقال المراد به هنا حالة حرم عليه بما كان حلالا (قوله وهذا الاعتبار) أى المعنى (قوله فيه) عبارة النهاية والمعنى فى حج أو عمرة أو فيهما أو فيهما يصلح لهما أو لا أحدهما وهو المطلق اه (قوله وهذا هو الذى يفسده الجماع) قد يشكك الحصر بالردة الآن يكون بالنظر للمجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضي فى فاسده سم وقد يقال كإقرار بين الباطل والغاسق فى أصل النسك ما المانع أن يفرقوا بينهما كذلك بالنسبة فيجب المضي مع فسادها دون بطلانها بصري (قوله لاقتضائه الخ) أى سمى بذلك لاقتضائه الختامية ومعنى (قوله وتحريم الأنواع) عطف على دخول سم ولعل الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية والمعنى (قوله وهو المراد الخ) أى المعنى الثانى ختامية ومعنى (قوله أو حجتين) هل محلها إذا جمعها كما هو ظاهر هذه العبارة كنويت حجتين وأما لو عطف أحدهما على الأخرى كنويت حجة وحجة أخرى فينعتد قوله وحجة أخرى عمرة فيه نظرا فليتأمل فان الاعتقاد عمرة مستبعد ثم رأيت قول الشارح وإنما لم تنعتد الثانية الخ وهو يدل على عدم الاعتقاد سم بحذف (قوله لتعذرهما الخ) علة لتنعقد المنى سم وكردى (قوله كهو الخ) أى كتعذر الحج و(قوله لانه الخ) علة لئلا ينعقد كردى (قوله لقبوله) أى غير أشهر الحج له (أى لا يصل الاحرام (قوله فوقع لغوا الخ) ينبغى أن يتأمل بصري عبارة سم انظر هذا الآن يريد بقوله مثله المماثلة فى مطلق كونه نسكا وحينئذ قد يمنع منع الاعتقاد اه أى ولو قال لانه قد يمنع تصحيح الاحرام ثم ولا ضرر وهذا التمهيد (قوله أو بعض حجة) أى أو نصف حجة أو غيره من الكسور واستظهر بعضهم أن من البعض قول بعض العامة نويت الاحرام بالجبل اذ هو احرام بجبل ركن الوقوف فيلزم الاتيان بأعمال الحج وكذا لو أحرم بالكشف والغطاء أو بالشاية أو بكفة أو بالطواف أو بالسعى أو بالخاق أو بالكعبة أو بالصفا أو بالمروة لكن ينعقد مطلقا ولو أحرم بحج ونصف عمرة أو بالعكس أو بنصفهما انعتد تامعا فيكونان قرانا ونائى (قوله وكذا العمرة) أى فلو أحرم بعمرتين أو أكثر أو بعض عمرة أو نصف عمرة أو غيره من الكسور انعتدت واحدة ونائى (قوله بالاجماع) ظاهره وان قد سم الحج وأنه ليس من ادخال العمرة على الحج وقد يتوقف فيه سم عبارة الشيخ محمد صالح قوله أو كما هما بان يحضرهما فى ذهنه حال الاحرام وهل يقول نويت الحج والعمرة وأحرمت بهما لله تعالى أو يقول نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى فيه خلاف فى المذهب والاحتياط أن يقول نويت الحج والعمرة وخروجا من الخلاف المذكور اه وقوله أن يقول نويت الحج والعمرة لعل صوابه نويت العمرة والحج قول المتن (ومطلقا الخ) ولو قيد الاحرام برمن كيوم أو أكثر انعتد مطلقا أى غير مقيد بالزمن المعين ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعمين فاجمعا عنه كان مفسدا لانه ختامية ومعنى قول المتن (بان لا يزيد الخ) أى بان ينوى الدخول فى النسك الصالح للأنواع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت ختامية ومعنى زاد الوائى

فى النسك) ماهو النسك الذى الدخول فيه بالنية (قوله وتحريم) عطف على دخول (قوله وهذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة) قد يشكك الحصر بالردة الآن يكون بالنظر للمجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضي فى فاسده (قوله أو حجتين) هل محلها إذا جمعها كما هو ظاهر هذه العبارة كنويت حجتين وأما لو عطف أحدهما على الأخرى كنويت حجة وحجة أخرى فينعتد قوله وحجة أخرى عمرة كقولنا نويت الحج والعمرة فإنه يصير قارنا كما هو ظاهر كلامهم لان قوله وحجة أخرى كقوله والعمرة من حيث أنه منع من اعتقاده حجامان وهو تقديم نية الحج فهو كنية الحج فى غير وقت فيه نظر فليتأمل فان الاعتقاد عمرة مستبعد ثم رأيت قول الشارح وإنما لم تنعتد الثانية الخ وهو يدل على عدم الاعتقاد (قوله لتعذرهما حجا) علة لتنعقد (قوله فوقع لغوا الخ) انظر هذا التمهيد مع الا أن برم مثله فى مطلق كونه نسكا وحينئذ قد يمنع منع الاعتقاد فعل الاولى النسك بما ذكره فى منع ادخال العمرة على الحج والمقارنة كذلك وقد يشكك ذلك مع قوله أى فى المتن بعد ذلك أو كما هما (قوله بالاجماع)

فى النسك وهذا الاعتبار
يعذر كلا على نفس الدخول
فيه بالنية لاقتضائه دخول
الحرم كما نجد أى دخل نجدا
وتحريم الأنواع الآتية
وهذا هو الذى يفسده
الجماع وتبطله الردة وهو
المراد هنا (ينعتد معنا
بأن ينوى حجا أو عمرة) أو
حجتين فأكثر وإنما لم تنعتد
الثانية عمرة لتعذرهما حجا
كهو فى غير أشهر لانه
لا مبطل ثم لا يصل الاحرام
لقبوله وهنا انعتد الحج
بمنع اعتقاد مثله معه فوقع
لغوا من أصله فلم يكن صرفه
للعمرة أو بعض حجة فتنعقد
كاملة وكذا العمرة (أو
كليهما) بالاجماع (ومطلقا
بأن لا يزيد على نفس
الاحرام) أحدهما الخبر به
(والتعمين أفضل) ليعرف
ما يدخل عليه (وفى قول
الاطلاق) لانه وبما عرض
له عذر كرض فيتمكن من
صرفه لما يخاف فوته

فيقيد أنه لا يشترط له التعيين ولا قصد الفعل ولا نية القرصية بخلاف الصلاة نعم يجب التعيين فيما لو أحرم مطلقا في أشهر الحج وإذا قال حج في حاشية الفتح الواجب عندنية الحج تصور كيفية توجهه وكذا عند الشروع في كل من أركانه انتهى ولو وقت الاحرام بمن كاحرمت بعمرته هذا الشهر أو يومين انعقد غير مقيد بالزمن المعين فلو انقضى من غير تحلل بقي محرما به حتى يتحلل كافي المختصر خلافا للفتح حيث قال لا ينعقد اه وناقى وتقدم عن النهاية والمغني ما وافق ما في المختصر (قوله ورواية الخ) أقر النهاية هنا هذه الرواية وعقبه ع ش بانه سيأتي له في أركان الحج عن المجموع أن الصواب انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوارحه في تلك السنة للحاجة الخ اه (قوله وعن روى ذلك) أي أنه أحرم معنا (قوله فقولها) أي عائشة رضي الله تعالى عنها (قوله حال أو مصدر) نشر على ترتيب اللف (قوله لا بمجرد اللفظ) أي قوله أوفات في النهاية والمغني (قوله لا بمجرد اللفظ) ويسن التلغظ بالنية وناقى (قوله وان ضاق الوقت) أي بان كماله لا يصلحون لعرفة قبل طلوع فجر يوم النحر فيكون عند صرفه إلى الحج كمن أحرم بالحج في تلك الحالة نهاية ومعنى أي وهو ينعقد ويغوثه بطاوع الفجر فيتحلل بعمل عمرة ويقضيه من قابل ع ش (قوله أوفات الخ) خلافا للنهاية والمغني والوناقى عبارتهم فان لم يصلح الوقت لهما بان فأت وقت الحج صرفه أي بالنسبة للعمرة كما قاله الروايان اه (قوله خلافا لمجمع) منهم الروايان فانه قال في صورة الغوات صرفه إلى العمرة أي فلا ينصرف اليها من غير صرف سم وتقدم آ نفاعن النهاية والمغني اعتماده (قوله ولا يجزئه) أي قوله وليس منه في النهاية والمغني الا قوله قبل الصرف (قوله ولا يجزئه العمل) شامل للوقوف سم (قوله وقع عن طواف القدوم) أي وان كان من سنن الحج نهايتومغني (قوله ولا يجزئه السعي بعده) أي خلافا لشرح العباب والظاهر أنه ليس له اعادته ليسعي بعده لسقوط طلبه بفعله الاول فتعين تأخير السعي وناقى (قوله قبل الصرف) قال سم في شرح أبي شجاع قضيته أنه لو سعي بعد الصرف اعتدبه وتردد فيه شيخ الاسلام انتهى وقال المغني والنهاية الاوجه خلافه أي فلا يجزئ وعليه حوى الشارح حج في سائر كتبه كروى على بافضل أقول ظاهر صنيع الشارح هنا أن قوله قبل الصرف متعلق بالسعي فيقيد الاجزاء وما جعله حالا من الضمير ليوافق ما في المغني والنهاية خلافا للظاهر (قوله على الاوجه) أي من احتمالين للاسنوى سم (قوله لانه يحتاط للركن الخ) أي فلا يعتدبه الا اذا وقع بعد طواف علم أي حين الشروع أنه من أعمال الحج فرضا أو سنة ع ش (قوله لان الوقت لا يقبل الخ) فان صرفه إلى الحج قبل أشهره كان كاحرامه قبلها فينعقد عمرة على الصحيح نهاية ومعنى قول المتن (وله أن يحرم كاحرام زيد الخ) قال في الروض وان أحرم كاحرام زيد وعمر وصار مثلهما ان اتفقا والاصار قارنا قال في شرحه نعم ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامه مطلقا كما علم مما مر أو احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد انتهى ويؤخذ من قوله ومطلقا في الفاسد ان له صرفه إلى ما شاء فان صرفه لاحد النسكين وكان احرام الآخر صحيحا بالآخر صار قارنا ومن ذلك أن يكون احرام الآخر صحيحا بحج فيصرف هذا المطلق للعمرة سم بحذف وما ذكره من الروض وشرحه في النهاية والمغني مثله قول المتن (كاحرام زيد) أي كان يقول أحرمت بما أحرم به

ظاهره وان قدس الحج وانه ليس من ادخال العمرة على الحج وقد يتوقف فيه (قوله خلافا لمجمع) منهم الروايان فانه قال في صورة الغوات صرفه إلى العمرة أي فلا ينصرف اليها من غير صرف ولا يبقى مبهما فان صرفه للعمرة فذلك أو للمجمع فكيف فاته الحج كيهما اجتماعا لان القاضى (قوله ولا يجزئه العمل) شامل للوقوف (قوله على الاوجه) أي من احتمالين للاسنوى (قوله في المتن وله أن يحرم كاحرام زيد الخ) قال في الروض وان أحرم كاحرام زيد وعمر وصار مثلهما ان اتفقا والاصار قارنا قال في شرحه نعم ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامه مطلقا كما علم مما مر أو احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد اه ويؤخذ من قوله ومطلقا في الفاسد ان له صرفه إلى ما شاء فان صرفه لحج وكان احرام الآخر صحيحا بحج أو بعمره وكان احرام الآخر صحيحا بعمره صار كالأحرام ابتداء بحجتين أو بعمرتين فعليه

وسلم أحرم احراما بهما ثم انتظر الوحى في تعيين أحد الوجوه الثلاثة الآتية مردودة بانها مخالفة للروايات الصحيحة أنه أحرم معنا ومن روى ذلك عائشة فقولها خرج لا يسنى حجا ولا عمرة يحول على ما قبل احرامه أو على أنه لم يسهما في تلبيته أي في دوام احرامه (فان أحرم مطلقا) بكسر اللام وفتحها حال أو مصدر (في أشهر الحج صرفه بالنسبة) لا بمجرد اللفظ الى ما شاء من النسكين وان ضاق وقت الحج أوفات على الاوجه الذى اقتضاه اطلاقهم بخلاف الجمع وبوجه بانه بالصرف يتبين أنه كان كالحرم عام صرفه اليه فاذا صرفه للحج فعل ما يفعله من فاته الحج مما يأتى ويسن له صرفه للعمرة خروجا من الخلاف (أو اليهما ثم اشتغل بالأعمال) ولا يجزئه العمل قبل الصرف بالنسبة نعم ان طاف ثم صرفه للحج وقع عن طواف القدوم ولا يجزئه السعي بعده قبل الصرف على الاوجه لانه يحتاط للركن مالا يحتاط للسنة (وان أطلق في غير أشهره فلا يصح انعقاده عمرة) لان الوقت لا يقبل غيرها (فلا يصرفه إلى الحج في أشهره وله) أي مرید النسك (أن يحرم كاحرام زيد) لان أبا موسى أحرم كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال قد أحسنت وكذا فعل على رضى الله عنهما واهما الشيخان (فان لم يكن زيد محراما) زيد

أو كان محرماً ما أحرمنا فاسداً (انعقد أحكامه) أحكاماً (مطلقاً) لأنه قصد الأحكام بصفة خاصة فإذا (or) بطلت بقى أصل الأحكام وقيل إن علم عدم

أحرام زيد لم ينعقد) كقول
علق بان أو اذا أوتى كان
محرمافنا محرم أو فقد
أحرم ولم يكن محرمًا ورّد
بأنه هنا جازم بالأحرام بخلافه
عند التعليق فإنه ليس
بجازم به إلا عند وجوده من
زيد بخلاف إذا أو أن أوتى
أحرم فأن المحرم فإنه لا ينعقد
وإن كان محرمًا لأنه هنا على
بمستقبل وهو أكثر غررًا
منه بحاضر فسوخ فيمالم
يسامح في المستقبل لأن
النسبة فيه أقوى وليس منه
أن المحرم عند أو رأس الشهر
أو اذا دخل فلان بل إذا وجد
الشرط صار محرمًا لأنه
لا تعليق فيه ينأى الجزم
بحاضر والمستقبل وإنما
هو حرم بالأحرام بصفة
وفارق أن أحرم فأن المحرم
أن المحرم إذا أحرم بأن الأول
ينأى الجزم بالكمية بخلاف
الثاني ونظيره ما يأتي في
تعقيب الأقرار بما يرفع عنه
أن قدم المانع بطل إقراره
وإن أخره فلا ولا وجه أن
ذكر الأحرام مثال ففي أن
كان في الدار فأن المحرم ينعقد
إن كان فيها وإلا فلا لأن
الوارد إنما هو في أحرم
كأحرام زيد فإذا استنبطوا
منه ما تقرر في غيره لزم
جريانه في نظيره من التعليق
بغير الأحرام (وإن كان
زيد محرمًا انعقد أحرامه
كأحرامه) من حج أو عرفة أو
قرآن أو إطلاق وفي هذه
دأحراما كأحرامه بعد صبره

زيد وأحكامه معنى ونهاية (قوله أو كان محرماً) أي أو كان كافراً بأن أتى بصورة الأحكام معنى عبارة النهاية
أو أتى بصورة أحكام فاسد لكفره أو جماعه أو قول المتن (مطلقاً) أي ولغت الأضافات إلى زيدنهاية ومعنى
(قوله فإذا بطلت بقي أصل الأحكام) أي كالأحكام عن نفسه ومستأجره نهاية أي فإنه يقع عن نفسه لأنه لما
امتنع الجمع بينهما تعين ما هو الأصل في الأحكام وهو كونه عن نفسه عرش (قوله كالأحكام) أي وإذا أومتى
الح) فديقال صرحوا بأن التعليق لا يكون إلا على مستقبل حتى أولوا كل تعليق لا يكون مستقبلاً بحسب
الظاهر فن ذلك قول الولي العراقي في فتاويه قديعلق الانشاء على ماض فيقول ان كنت ابرأتني فأنت طالق
قلت لم يعلق هذا على مستقبل وهو تبين ابرائها فإنه شك هل صدر منها ابراءه متقدم فقال ان كنت ابرأتني أي
ان تبين لي وظهر أنك ابرأتني والتبني والظهور حادث لم يوجد الا بعد التعليق انتهى وبه يعلم أن التعليق
بمستقبل حتى في قوله ان كان محرماً أي ان تبين الح) فليتأمل بصري وقد يحجب بان ما هنا مبني على مذهب ابن
مالك من أن أداة الشرط لا تعقب كلمة كان إلى الاستقبال بخلاف الجمهور ثم رأيت في الوفاي ما نصه وقولهم ان
ن تنحصر أي الفعل للاستقبال محله اذ لم تكن مع كان اه (قوله ولم يكن محرماً) أي وأما اذا كان زيد محرماً
في عقد احرامه نهاية ومعنى (قوله ولم يكن محرماً) ظاهره وان جهل عدم احرامه هو (قوله الا عند وجوده)
هذا قد يظهر عند العلم باحرامه لا عند الجهل به و (قوله فإنه لا ينقذ) ظاهره وان جهل سم (قوله وان كان
محرماً) أي كاذبا جازأس الشهر فاما محرماً نهاية ومعنى (قوله بحاضر) متعلق بضمير منه الرجوع للتعليق
(قوله وليس منه) أي من التعليق بمستقبل (قوله لأنه لا تعليق فيه الح) يتأمل سم وقد يحجب بما يأتي عن
البصري من أن ما هنا تأقبت لا تعليق (قوله وفارق ان أحرم) الانسب اذا أحرم وقد يقال في تحق في الفرق ان
اذا أحرم فاما محرماً تعاقب وعكسه تأقبت لا تعليق فيه فتدبر بصري (قوله اذا أحرم) ينبغي أن الح) كما يدل
عليه التنظير المذكور سم (قوله ونظيره ما يأتي الح) فيه ما لا يخفى على المتأمل سم (قوله انما هو الح) أي
الوارد (قوله في غيره) أي كان كان زيد محرماً فاما محرماً (قوله والاوجه اذكر الأحكام الح) أي في ان أو اذا
أومتى كان محرماً فاما محرماً أو فقد أحرم سم قول المتن (وان كان زيد محرماً) أي احراماً يحكمها سم ونهاية
ومعنى (قوله من حج) إلى قوله هذا كله في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ونوى الحج وقوله تكلوا إلى المتن
(قوله وفي هذه) أي في صورة الاطلاق سم (قوله الا اذا اراد احراماً الح) عبارة المغنى والنهاية ويتخير في المطاق
كما يخبر زيدولا يلزمه صرفه إلى ما يصر فيه يدولو عين زيد قبل احرام عمر وحجاً انعقد احرام عمر ومطلقاً وكذا
لواحرم زيد بعمرة ثم ادخل عليها الحج فينقذ بعمرة لا قراً ولا يلزمه ادخال الحج على العمرة الا ان يقصده
التشبيه في الحال في الصورتين فيكون في الاولى حاجاً وفي الثانية قاراً ولو احرم احرامه قبل صرفه في الاولى
وقبل ادخال الحج في الثانية وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحرامه الحاضر والآتى في الروضة عن البغوي
ما يقتضى انه يصح وهو المعتقد قال الاذرى وفيه نظر لانه في معنى التعليق بمستقبل الا ان يقال انه جازم في الحال

لا يلزمه أن يصرف المصرف له زيد الا اذا اراد احراما كاحرامه بعد صبره

أو يغتفر ذلك في الكيفية دون الأصل اه قال سم بعد ذكر مثل قوله ولو أحرم كاحرامه قبل صرفه في الأولى
الحج عن الأسنى وموافقته عن لا يعاب مانصه وقد تدل هذه العبارة على أنه إذا صرف زيدان صرف لهذا من غير
حاجة إلى الصرف اه قال ع ش قوله مر في الروضة عن البغوي ما يقتضي أنه يصح الحج أي ويلزمه أن يتبع
زيدان فيما يقع به بعد اه أي من غير حاجة إلى الصرف (قوله لما صرف) الأولى يصرف بالمضارع (قوله
وليس الحج) أي المستثنى المذكور (قوله ثم عين) أي بحاملا (قوله ناويا للتمتع) أي بان قصدان يأتي بالحج
بعد الفراغ من أعمالها ع ش (قوله في الأولى) أي في صورة الإطلاق ثم التعمين (قوله في الثانية) أي
بصورتيها (قوله ويحب أن يعمل بما أخبر به زيد الحج) أي وان ظن خلافه نهاية ومعنى (قوله ولو فاسقا الحج)
فإن أخبره بعمره فبان محرما يحج كان أحرامه هـ إذا يحج تبعاله وعند فوت الحج يتحلل للفوات ويريق دما ولا
يرجع به على زيدوان غره لان الحج له ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد لم يعمل بخبره الثاني لعدم
الثقة بقوله أي مع سبق ما يناقضه والافعل به قاله ابن العماد وغيره نهاية وكذا في الوثاق إلا أنه قال بدل قوله
فإن تعمد الحج يتحلل بالثاني لاحتمال أنه أخبر بالاول ناسيا اه وما لهما واحد قال ع ش قوله مر فإن تعمد
أي بان دلت قرينة على تعمله اه قول المتن (فإن تعذر الحج) أي تعسر بدليل التمثيل بالغيبة الطويلة
فانهم لا تقتضي التعذر مر اه سم وفي النهاية ما وافقه قول المتن (معرفة أحرامه) أي سواء أحرم أم
جهل حاله معني (قوله أو جنونه) أي أو غير ذلك كغيبة بعيدة ونسيان المحرم ما أحرم به معني ونهاية
(قوله به) أي بالموت (قوله كلوشك الحج) * (فرع) * شك بعد جميع أفعال الحج هل كان نوى أو لا
فالقياس عدم صحته كافي الصلوة وفرت بعض الناس بان قضاء الحج يشق لأثره بل هو وهم سم على حج
أقول وقد يقال الأقرب عدم القضاء قياسا على ملوشك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينهما وبين الصلاة
بانهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة ع ش يحذف وأقره الوثاق ثم قال وأقرب بالصحة ابن زياد
وغيره اه (قوله في أحرام نفسه الحج) ينبغي أو شك في أن أحرامه يحج أو عمرة سم وتقدم عن النهاية
والمعنى ما وافقه (قوله والقران أولى) أي لتحصل البراءة من العمرة أيضا على وجه أسنى ومعني (قوله
بذلك) أي بعمل أعمال النسكين (قوله يبين) أي لانه لما حرم بالحج أو مدخل له على العمرة نهاية
ومعني (قوله إن نوى قبل أن يعمل شيئا) كانه احتراز عما لو نوى بعد أن عمل شيئا منها فلا يجوزته عن شيء
لاحتمال أنه محرم بهمزة والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل سم (قوله ويحتمل الحج) جملة حالمة
(قوله لان الأصل براءة فمذهبهم) عبارة انتهائية والمعنى إذا حصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة في
صورة القران لا يوجب به ادلا وجوب بالشك اه (قوله نعم بسن) أي لعدم لاحتمال كونه أحرم بهمزة

لا يلزمه أن يصرف الحج ان المعنى انه اذا أراد ما ذكر لمسه أن يصرف ولا يصرف بنفسه وفيه شيء فلا يرجع
(قوله الا اذا أراد الحج) عبارة شرح الروض ولو أحرم كاحرامه قبل صرفه في الأولى وقبل ادخاله الحج في الثانية
وقصد التشبيه به في حال تلبسه بأحرامه الحاضر والآتي ففي الروضة عن البغوي ما يقتضي أنه يصح قال
الاذرى وفيه نظر لانه في معنى التعليق بمستقبل الآن يقال انه جازم في الحال أو يغتفر ذلك في الكيفية لا في
الأصل اه وقد تدل العبارة على أنه إذا صرف زيدان صرف لهذا من غير حاجة إلى الصرف وفي شرح العباب
مانصه ولو قال قبل الصرف على أن اتبعه فيما يصرف أحرامه إليه فالذي يتجه ترجيحهم من تردد الزركشي أنه
يلزمه ما يعينه زيدا على ما شرطه اه وقد يدل على أنه يلزمه ما يعينه زيدا من غير تعمين منه هو فليتأمل
(قوله ولو فاسقا) أي وان ظن خلافه شرح مر اه (قوله في المتن فإن تعذر) أي تعسر بدليل التمثيل
بالغيبة الطويلة فانهم لا تقتضي التعذر مر (قوله كلوشك في أحرام نفسه الحج) ينبغي أو شك في أن أحرامه
يحج أو عمرة (قوله والقران أولى) قال في شرح الروض لتحصل البراءة من العمرة أيضا على وجه اه (قوله
إن نوى قبل أن يعمل شيئا) كانه احتراز عما لو نوى بعد أن عمل شيئا منها فلا يجوزته عن شيء لاحتمال أنه محرم

وليس في معنى التعليق
بمستقبل لانه هنا جازم حالا
أو يغتفر ذلك في الكيفية
دون الأصل ولو أحرم زيد
مطلقا ثم عين أو بعمره أو بيا
التمتع أو ثم أدخل عليها الحج
ثم أحرم هذا كاحرامه أنه قد
له في الأولى مطلقا وفي الثانية
بعمره اعتبارا بأصل الأحرام
ما لم ينو التشبيه به لا ويجب
أن يعمل بما أخبر به زيد
ولو فاسقا لانه لا يعرف إلا
منه (فإن تعذر معرفة أحرامه
بموته) أو جنونه المتصل به
مثلا لم يتحذر إذا لم يحال
للإحتياط فيه ونوى الحج أو
(جعل نفسه قارنا) بان
ينوى القران كلوشك في
أحرام نفسه هل هو بقران
أو بأحد النسكين والقران
أولى (وعمل أعمال النسكين)
أي الحج لان عمرة القارن
مغمورة في جهه لانه يخرج
بذلك عن العهدة بيقين
ويجوزته عن الحج ولو حجة
الاسلام ان نوى قبل أن
يعمل شيئا من الأعمال
لا العمرة لان الأصح انه
يغوزا دخاله على ما يحتمل
أنه كان أحرم بالحج ولا يلزمه
عدم للقران لان الأصل براءة
ذمته نعم بسن اما لو لم يقرن
ولا أفسر دبل اقتصر على
أعمال الحج من غير نية

فيحصل له التحلل للبراءة

من شيء منهما وان تيقن أنه
أتى بأحدهما إلا أنه مهم أو
على عمل العمرة لم يحصل
التحلل أيضا وان نواه لا احتمال
أنه أحرم بحج ولم يتم أعماله
مع بقاء وقته هذا كذا كان
عروض ذلك قبل شيء من
الأعمال والأفان كان بعد
الوقوف وقبل الطواف فان

بقى وقت الوقوف فقرن أو نوى
الحج ووقف نائبا أو أتى ببقية
أعمال الحج حصل له الحج فقط
ولادم لمساوان فأتى الوقوف
أو تركه أو فعله ولم يقرن ولا
أقرن لم يحصل له شيء لاحتمال
أحرامه بها أو بعد الطواف
وقبل الوقوف أو بعده ففيه
تفصيل ليس هذا محل بسطه
وخرج بقولي المتصل به مالم
أفاق وأخبر بخلاف ما فعله
فان المدار على ما أخبر به كما
هو واضح

* (فصل) أي محرم أي مرید
الأحرام (ينوي) بقلبه
وجوب الخبر إنما الأعمال
بالنيات ولسانه ندبالاتباع
(و) عقبهما (يلبي) ندبا
فيقول نويت الحج وأحرمت
به لله تعالى لبسك اللهم الحج
ولا تحب نية الفرضية جزا
لأنه نوى الله لوقوع عن
الفرض ولا عبرة بما في لفظه
بخلاف ما لا يسن
الاستقبال عند النية (فان)
لي بل لا يتم انعقاد الحرام
كلو غسل أعضاء من غير
قصد (وان نوى ولم يلب
انعقد على الصحيح) كان

فيكون فارنا ذكره المتولى نهاية (قوله فيحصل له التحلل) قضيته أن المراد بأعمال الحج ما يشمل الرمي سم
(قوله وان تيقن الحج) أي والحال الخ ع ش (قوله مع بقاء وقته) فلو فات فينبغي أن يتحلل بعمل عمرة ولا
يبرأ من شيء منهما سم (قوله ان كان عرض ذلك) أي ما ذكر من التعذر كالشك في إحرام نفسه سم
(قوله وقبل الطواف) أي طواف الأفاضة (قوله فقرن) أي نوى القران (قوله لمساوان) أي من قوله لان
الاصح الخ وقوله لان الاصل الخ (قوله لم يحصل شيء) أي لا الحج لاحتمال الخ ولا العمرة لما مر آ نفا من
احتمال أنه أحرم بحج (قوله او بعد الطواف الخ) عطف على قوله بعد الوقوف والمراد بالطواف هنا ما يشمل
طواف القدوم وطواف الأفاضة بدليل ما بعده (قوله مالموافق وأخبر بخلاف ما فعله) أي فان المدار
على ما أخبر به فلو أخبر بأنه كان أحرم بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جبرج الأعمال فينبغي أن يبرأ من
العمرة أيضا سم

* (فصل المحرم) * (قوله أي مرید الاحرام) الى قول المتن فان اي في النهاية المعنى الاقوله للاتباع (قوله)
ينوي بقلبه الخ) أي دخوله في حج أو عمرة أو كليهما أو ما يصلح لهما أو لاحدهما وهو الاحرام المطلق نهاية
ومعنى (قوله ولسانه) يظهر أنه يسر بها أخذ ما يأتي في التلبية التي يسمى فيها ما يحرم به صري (قوله)
للاتباع) ان أراد بالاتباع تسمية منويه في تلبيته فمحمتمل لكنه لا يستلزم المدعى لان المتبادر أن مراده
التلفظ بخون نيت الحج وأحرمت به وان أراد الاتباع في هذا أيضا فليتمأمل فقد ذكر المحقق ابن الهمام في
شرحه على الهداية أنه لم يعلم أن أحدا من الرواة لنسكه صلى الله عليه وسلم روى أنه سمع صلى الله عليه وسلم
يقول نويت العمرة ولا الحج انتهى وفي شرح مختصر خليل لبرام ومما يستحب عند الاحرام ترك التلفظ بما
يحرم به وروى عن مالك كراهة التلفظ بذلك واليه أشار بقوله يعني المختصر وترك التلفظ به انتهى اه
بصري (قوله وعقبهما الخ) عبارة النهاية والمعنى ويلبي مع نية الاحرام بعد التلفظ بها فينوي بقلبه ويقول
بلسانه نويت الحج مثلأ وأحرمت به لله تعالى لبسك اللهم لبسك الخ ولا يسن ذكر ما أحرم به في غير التلبية الاولى
اه (قوله فيقول نويت الحج الخ) ويقول من يحرم عن غيره نويت الحج عن فلان أو عن استؤجر حث عنه
وأحرمت به عنه تعالى الخ ويسمع نفسه بالتلبية الاولى ولا يسن ذكر من أحرم عنه وما أحرم به من حج أو عمرة
في غير هاونائي قال باعثن من قوله أو عن من استؤجر حث الخ أي كما في حج الاجير أنه يكفي أدنى تمييز لمن يحج
عنه ولو اخرعن فلان عن وأحرمت به فافتي الشيخ محمد صالح أن ظاهر الايضاح انه يضر وأن أكثر المتأخرين
على انه لا يضر ان كان عازما عند قوله نويت الحج على أن يقول عن فلان والواقع للمحتاج نفسه (قوله ويسمع
نفسه الخ) أي فقط اه وفي هامش الونائى المنسوب الى صاحبه ما حاصله أنه لو أحرام المستاجر عن قوله
وأحرمت به وكان عند قوله نويت الحج نوايا بقلبه عن فلان مثلا كفي لان النية بالقاب ولو قال نويت الحج عن
استؤجر حث عنه وعقد بقلبه ذلك صح عرف اسمه أم لا اه (قوله ولا تحب نية الفرضية الخ) وكذا لا تندب كتابه
عليه تلبية في شرح المختصر بصري (قوله لانه لو نوى النقل الخ) أي من حيث الابتداع به بان سبق منه فرض
الاسلام أما بعد فعله فلا يكون الا بضر أو ان تكرر فان النسك من البالغ الحر لا يكون الا فرضا ولا يقع نغلا الا
من الصبي والرقيق والمجنون اذا أحرم عنه وليه ع ش أي وأحرم باذن وليه (قوله ويسن الاستقبال عند النية)
أي وأن يقول اللهم أحرم للشعري وبشري ولحي ودي نهاية ومعنى (قوله كلو غسل الخ) عبارة النهاية

بعمرة والحج لا يدخل عاها بعد التشريع في العمل (قوله فيحصل له التحلل) قضيته أن المراد بأعمال الحج
ما يشمل الرمي (قوله مع بقاء وقته) فلو فات فينبغي أن يتحلل بعمل عمرة ولا يبرأ من شيء منهما سم (قوله ان كان
عرض ذلك) أي ما ذكر من التعذر كالشك في إحرام نفسه (قوله لاحتمال احرامه بها) أي العمرة يتمأمل
هذا التعليل (قوله مالموافق وأخبر بخلاف ما فعله) فان المدار على ما أخبر به فلو أخبر بأنه كان أحرم بالعمرة
ووقع هذا الاخبار بعد جميع الأعمال فينبغي ان يبرأ من العمرة أيضا

* (فصل المحرم ينوي ويلبي) * * (فرع) * شك بعد جميع أعمال الحج هل كان نوى أو لا فالقياس عدم صحته

لغير انما الاعمال بالنيات اه (قوله وجوب التكبير الخ) رد لدليل المقابل قول المتن (للاحرام) أى عند ارادته
بحج أو عمرة أو غيرها أو مطلقا نهاية ومعنى (قوله لكل أحد) الى قول المتن ولدخول مكة فى النهاية وانغنى الا
قوله وان ارادته الى لا تابع وقوله ويكفى الى ويسن وقوله وقول شارحين الى وان يلبد (قوله على الاوجه)
لعل محل التردد ما اذا لم تعلم استقرار الحيض الى مجاوزة الميقات أما اذا علمته فينبغى أن يقطع بنديه لها حينئذ
بصرى (قوله واحرام الجنب) أى احرامه جنبانها نهاية ومعنى واي عاب (قوله واحرام الجنب) ينبغى ونحو حائض
انقطع حيضها بصرى (قوله وليه) أى ولو ينائبه ونائى (قوله الغسل المسنون الخ) أى بخصوصه كنزيت
غسل الاحرام ولا يكفى الاطلاق (قوله وتنوى الحائض الخ) والاولى لهما تأخير الاحرام الى طهرهما ان
أمكنهما المقام بالميقات ليقع احرامهما فى اكل احوالهما نهاية ومعنى (قوله بما صرى الجمعة) أى من نحو
أخذ الظفر وشعر الأبط والعانة وازالة الريح والوسخ سم زاد النهاية والمغنى وغسل رأسه بسدر ونحوه اه
(قوله هذه الامور) أى المارة فى الجمعة كرى (قوله لا تفصيلها الخ) أى لان المذهب كراهة نحو أخذ ظفر
الميت وشعر ابطه وعانته سم ونهاية (قوله وكذا الجنب الخ) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تأخير الاخذ
من الاجزاء حتى يتطهر وقد يناقيه النص فى الحيض على أنها تأخذها الآن يفرق بان تطهرها غير مترقب و
من ثم لو ترقبته وأمكنها الصبر الى من لها التأخير نظير ما أتى انتهى اه سم (قوله كما صرى) أى فى باب الغسل
(قوله وأن يلبد الرجل الخ) أى ومسح بالحناء لوجهه من وجهة وخليفة غير محددة على ميت ولو عجزوا وخضب
كفهمهما بالحناء تعميما أما بعد الاحرام فكرهه وكذا الاحرام الاحليله فيسن وأما النقش والتسويد
والتطريف فيحرم كل منها كتحميم الوجسة على خلية ومن لم يأذن لها حليلها ولا علمت رضاه وخم خضب
اليدين والرجلين بماء ونحوها على خنثى ورجل بلا عذر ومحددة لا يأتى أى فيكره لها باعشن (قوله
بعده الخ) أى الغسل عبارة الوائى وبعد الغسل للاحرام سن تليد رأسه بان يعقوه يضرب عليه بنحو صرخ
لدفع نحو القمل وان طال زمنه واعتاد الجنبه أو الحيض ويجوز الملق الحاجة الغسل ويغدى ولا يكفيه
التيمم بدل الغسل كما قاله فى الحاشية وعبدالرؤف وجرى على صحة التيمم عجز فى شرح المشكاة والامداد
واستظهره فى شرح العباب وعليه يقضى الصلاة للندرة عذره اه (قوله شعرة) أى شعر رأسه ظاهره وان
خشى عروضا جنبه باحتمال أو خشيت المرأة حصول حيض وينبغى عدم استحبابه فيها لان عروضا
ما ذكر يحوج الى الغسل وايصال الماء الى ماتحت الشعر وازالة نحو الصمغ وهو قد يؤدي الى ازاله بعض
الشعر عرش وقوله وينبغى الخ مرآة نافع الوائى خلافه (قوله ولانه ينوب عن الواجب) أى فقيهه ضرب
من العبادة فلم ينظر لما يحصل به من التشويه عرش (قوله ويأتى هذا) أى قول المصنف فان عجز الخ
(فى جميع الاغسال) أى فكان الاول ذكروه عقب الاغسال الا تيسره معنى (قوله تيمم عن باقيه غير تيمم

فيه لفظ مع النية وجوب
التكبير مع النية للنص على
ايجابهما (ويسن الغسل
للاحرام) لكل أحد فى كل
حال ولو نحو حائض وان
أرادته قبل الميقات على
الاوجه للاتباع حسنه
الترمذى ويكره تركه
واحرام الجنب وغير المميز
يغسله وليه وينوى عنه
وتنوى الحائض والنفساء
هنا وفى سائر الاغسال الغسل
المسنون كغيرهما ويكفى
تقدمه عليه ان نسب له عرفا
فيما يظهر ويسن له أن
يتنطف بماء صرى الجمعة قبل
الغسل وقول شارحين كما
تقدم هذه الامور فى غسل
الميت مراده سم مجملها لا
تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره
ما ريد التخصيص ازاله شئ من
نحو ظفره أو شعرة فى عشر
الحجة كلياى وكذا للجنب كما
مر وأن يابد الرجل بعده
شعره بنحو صرخ صوابه عن
القمل والشعث (فان عجز)
حسا لفقد الماء أو شرعا
لخشية مبيع تيمم مامر
(تيمم) لان الغسل براد
للقرينة والنظافة فاذا تعذر
أحدهما بقى الآخر ولانه
ينوب عن الواجب فالندوب
أولى ويأتى هذا فى جميع
الاغسال المسنونة ولو وجد
من الماء بعض ما يكفيه
فالذى يتخذه ان كان ببدنه
تغير أزاله والا فان كفى
الوضوء وتوضأه والاغسل به
بعض أعضاء الوضوء وحيدان نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم

الغسل والاكتفى تيمم الغسل

فان فضل شئ عن أعضاء
الوضوء غسل به أعلى بدنه
(والدخول) الحرم ثم لدخول
(مكة) ولو حالاً لا تباع نعم
قال الماوردي لو خرج منها
فأحرم بالعمرة من نحو التعميم
واغتسل منه لأحرامه لم يسن
له الغسل لدخولها بخلاف
نحو الحديبية أي ما يغلب
فيه التعسير وأخذ منه أنه لو
أحرم من نحو التعميم بالحج
لكونه لم يخطر له الاحتياط
أو مقبلاً بل وان أخر أحرامه
تعدى أو اغتسل لأحرامه
لا يغتسل لدخولها ويؤخذ
منه أنه لو اغتسل لدخول
الحرم أو نحو استسقاء بمحل
قريب منها لا يغتسل لدخولها
أيضاً ويجهل أن هذا التفصيل
أنما هو عند عدم وجود تغير
والاسن مطلقاً (والوقوف
بعرفة) والأفضل كونه بعد
الزوال ويحصل أصل سنته
بالغسل بعد الفجر فيما يظهر
قبلاً ساعة على غسل الجمعة
(و) للوقوف بعرفة غداة
النحر أي بعد فجرة طرف
لوقوف المحذوف ويدخل
وقت هذا الغسل بنصف
الليل كغسل العدينيو به
به أيضاً (وفي أيام التشريق)
الثلاثة أي في كل يوم منها
قبل زواله أو بعده على
الأوجه به يتأيد ما قدمته
آنفاً (للمرى) لا تار ورتد
فيها ولا نهما مواضع اجتماع
ولا يسن لدخول مزدلفة ولا
لرمي جرة العقبة

الغسل) هذا هو الوجه في شرح الروض وهلا كفي تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفي عن تيمم الوضوء
سم (قوله) (والدخول الحرم) إلى قوله كغسل العبد في النهاية الأقوله بخلاف نحو الحديبية إلى وأخذ وقوله بل
إلى واغتسل وقوله ويؤخذ إلى ويجهل وكذا في المغني الأقوله ويجهل إلى المتن (قوله) (والدخول الحرم) أي المكي
والمدني والدخول الكعبة والدخول المدينة شرح بافضل وروائي (قوله) (والدخول مكة) والأفضل أن يكون بدى
طوى أي الزاهر لدار بهما والأقن مثل مسافتهما ولو فاتته الغسل ندب قضاءه بعد الدخول وكذا بقية الاغتسال
كذا في شرح الارشاد أي والمغني خلافاً للحاشية والنهاية وروائي أي حيث لم يلحقا بقية الاغتسال بغسل دخول
مكة في ندب القضاء (قوله) (والدخول مكة ولو حالاً) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغتسال الحج الأمن جهة
أنه يقع فيه نهاية ومعنى (قوله) (لا تباع) رواه الشيخان في الحرم والشافعي في الحلال مغني (قوله) (بخلاف نحو
الحديبية الخ) أي كالجعرانة ومنه يعلم أن الغسل من الوادي لا يكفي لدخول الحرم فضلاً عن دخول مكة
كردي على بافضل (قوله) (لم يخطر الخ) أي الأحرام (قوله) (أو مقبلاً الخ) عطف على قوله لم يخطر الخ (قوله) (بل
وان أخر أحرامه الخ) إلى نحو التعميم (قوله) (يحل قريب الخ) متعلق باغتسل (قوله) (مطلقاً) أي قريب محل غسله
من مكة أم لا (قوله) (والأفضل الخ) كذا في شرح الارشاد والعباب ويختصر بافضل وفي المغني وفي شرح
المنهاج والزبد والبسمة للجمال الرمي وحري حاشية الايضاح ويختصره وشرحه لعبد الرؤف وشرح الايضاح
والدجلة للجمال الرمي وابن علان وغيرهم على أن الأفضل كونه قبل الزوال والاول أو وجه للخلاف القوي في
عدم دخول وقته بالزوال كردي على بافضل (قوله) (فيمنويه به أيضاً) هذا يدل على أن كلام من غسل العبد
وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الأمر حصولهما بغسل واحد إذا نواهما الاتحاد وقتها وقد يقال إذا
اقتصر على غسل واحد نواياه أحدهما فقط فهلا اكتفى به عن الآخر كما اكتفى بما قبل دخول مزدلفة
ورمى النحر عن غسله بل قد يقال لا كفاء هنا أولى لاتحاد الوقت بل تقرر في الغسل أنه لو نوى أحد الاغتسال
المستنون نتج حصول باقيها فلا حاجة مع غسل العبد إلى نية غسله أعني الوقوف بمزدلفة لأن يجب أن المراد أن
الأفضل أن ينويه أيضاً مع هذا الغسل وان كفي غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليستأمل سم أي عند
النهاية والمغني خلافاً للشيخ الاسلام والشارح (قوله) (كونه بعد الزوال) أي وفي غرة ويحصل أصل السنة في
غير هاتهما ومعنى (قوله) (ويحصل أصل سنته بالغسل بعد الفجر) لكن تقر بيه للزوال أفضل كتقر بيه من
ذهابه في غسل الجمعة وسببت عرفة قبل لأن آدم وحواء تعارفا ثم وقيل لأن جبريل عرف فيها إبراهيم عليهما
الصلاة والسلام مناسكه وقيل خبر ذلك مغني ونهاية عبارة الكردي على بافضل ويدخل وقته من الفجر على
الراجح خلافاً لمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال اه (قوله) (أو بعده) وهو الأفضل سم وروائي (قوله)
على الإوجه) اقتصر النهاية على البعد فعلم أن الاولى قلب العطف (قوله) (ما قدمته آنفاً) هو قوله بنصف الليل
كردي ولعل الصواب هو قوله بعد الفجر فيما يظهر (قوله) (لا تار) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغني الأقوله
ومنه يؤخذ إلى ولا يسن (قوله) (ولا يسن لدخول مزدلفة) عبارة شرح الروض أي والمغني مبني مزدلفة

الغسل) هو الوجه في شرح الروض (قوله) (غير تيمم الغسل) هلا كفي تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفي
عن تيمم الوضوء (قوله) (فيمنويه به أيضاً) هذا يدل على أن كلام من غسل العبد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب
غاية الأمر حصولهما بغسل واحد إذا نواهما الاتحاد وقتها وقد يقال إذا اقتصر على غسل واحد نواياه أحدهما فقط فهلا
اكتفى به عن الآخر كما اكتفى بما قبل دخول مزدلفة ورعى النحر عن غسله بل قد يقال
الاكتفاء هنا أولى لاتحاد الوقت بل تقرر في الغسل أنه لو نوى أحد الاغتسال المستنون نتج حصول باقيها فلا حاجة مع
غسل العبد إلى نية غسله أعني الوقوف بمزدلفة لأن يجب أن المراد أن الأفضل أن ينويه أيضاً مع هذا
الغسل وان كفي غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليستأمل (قوله) (قبل زواله أو بعده على الإوجه) لا يبعد
أن كونه بعد الزوال أفضل وان يطالب تأخيرها إلى ما بعد الزوال وان كان ظاهر قولهم في نظيره من الجمعة أن
يقر بيه من ذهابه أفضل أنه لا يطالب تأخيرها عن ذهابه وان كان قبل الزوال والظاهر والفرق فانه يطلب

اكتفاء بما قبله ومنه يؤخذ أنه لو لم (٥٨) يغتسل لوقوف من دلفة يسن له لم يها وهو متجه ولا يسن لطواف بأنواعه بل لخلق لا تساع وقتيهما

ولا اكتفاء بطواف القدم
بغسل دخول مكة ويؤخذ منه
قوله - م السابق اكتفاء
بما قبله انه لو ترك غسل عرفة
ودخول الحرم سن لدخول
مزدلفة أو غسل وقوفها
والعيد سن لرى جرة العقبة
أو غسل دخول مكة أو طواف
الفصل بينه وبين طواف
القدم سن له (وأن يطيب)
الذكر وذبحه غير الصائم
فما يظهر أخذاً مما مر في
الجمعة (بدنه للأحرام) لا لا اتباع
منفق عليه والمحال يسن لغير
الرجل التطيب نحو الجمعة
لضيقي وقتها ومحملها فلا عكسها
تجنب الرجال نعم لا يجوز لمحة
ولا يسن ابتوتة والافضل
المتسلي ولا طه بقاء الورد
لذبح حرمه (وكذا ثوابه)
أي أزاره ورداؤه يسن أن
يطيبه أيضا (في الأصح)
كالبدن لكن الاعتماد مافي
المجموع انه لا يندب تطيبه
جزءا للخلاف القوي في
حرمته ومنه يؤخذ انه مكره
كما هو قياس كلامهم في
مسائل مراحوا فيها
بالكره لاجل الخلاف في
الحرمه ثم رأيت القاضي أبا
الطيب وغيره مراحوا
بالكره (ولا بأس) أي
لاحرمه (باستدائه) في
قوب أو بدن (بعد الاحرام)
لخبر مسلم عن عائشة رضي
الله عنها كأنني أنظر إلى
وبيص المسكن أي يريه في

ويظهر أنها أولى (قوله) اكتفاء بما قبله (المراد به بالنسبة لمزدلفة أخذاً بما يأتي غسل عرفة وأغسل دخول
الحرم بصرى (قوله) ومنه يؤخذ الخ) كذا في نسخة المصنف والاولى حذفه لا غناء ما سياتي عنه بصرى (قوله)
اكتفاء بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه منه حينئذ ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء
بما قبل دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف بعده عنه لا سيما إذا أتى به عقب الفجر سم (قوله) لا تساع
وقتيهما) أي فتقل الزجة قال في شرح العباب وقضية العلة ندبه عند ازدحام الناس فيها كأيام الحج وبه صرح
صاحب المرشد واستحسنه ابن الرفعة واستدل له الأذري بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع انتهى اه سم
زاد الكردى على بافضل قال الشارح في الأيعاب ولو حصل له تغير نحو عرق سن لا محالة اه وفي حاشية الايضاح
للشارح وشروحه للجمال الرمل وبني الجلال وعلان أن قولهم لا يغتسل للطواف أي من حيث كونه طوافاً أما
من حيث ان فيه اجتماعا فيسن انتهى اه قول المتن (وان يطيب الخ) أي بعد الغسل نهاية وشرح بافضل ورواى
(قوله) الذكر (الى قوله) للخلاف في النهاية الا قوله غير الصائم الى المتن وقوله ولا يسن ابتوتة وكذا في المغنى الا
قوله والافضل الى المتن (قوله) وذبحه) أي من خنثى أو امرأة شابة أو عجزاً خلية أو مبتوتة وجهته نهاية ومغنى (قوله)
غير الصائم الخ) قال في المغنى ينبغي تقيده أي استثناء الصائم والمبتوتة بما أشرت اليه فيمن عليه واخ توفقت
از التها على الطيب فيسن له أي للمحرم مطلقاً فعلاً لا ذى عن الناس الاهم بالرعاية من غيره اه وهو في
غير المحرمه كما هو ظاهر اه كردى على بافضل قول المتن (للأحرام) أي لارادته وبحسب الأذري نذب الجماع ان
امكنه قبل احرامه لان الطيب من دواعي مناهية وكردى على بافضل عبارة الوفاى ويسن الجماع قبل الاحرام
ويتأ كدلى يشق عليه تركه اه (قوله) لضيق وقتها ومحملها فلا يمكنها) الاولى تدكير الضمائر الثلاثة بصرى
(قوله) ابتوتة) كذا ضبط في نسخ وعليه فالظاهر مبانة الان صعب بان معنى أبان وفي نسخ مبتوتة بصرى (قوله)
بماء الورد) أي ونحوه كدهن الغالية ونافى شى دهن البان محمد صالح (قوله) أزاره ورداؤه) أي غيرهما
ونافى (قوله) ومنه يؤخذ انه مبكر وه الخ) وصحح في الروضة كمالها الاباحة وهو المعتمد نهاية ومغنى ورواى
قول المتن (ولا بأس باستدائه الخ) وينبغي كما قال الأذري ان يستثنى من جواز الاستدائه ما اذا لزماها
الاحداد بعد الاحرام فتلزمها زال التبعي ونهاية (قوله) لخبر مسلم الخ) دليل على جواز الاستدائه بحجى
(قوله) الى وبيص الخ) بالياء الموحدة بعد الواو (قوله) في مغرق الخ) بفتح الراء وكسرها وسط الرأس
(قوله) وخرج الخ) الى قوله وتحميز وجنة في النهاية والمغنى الا قوله سواء الى المتن وقوله نعم الى واما المحسرة
وقوله كائن الى الخ) (قوله) ما لو اخذ الخ) ولومسه بيده - سد الزمة القديتو ويكون مستعملاً

الحضور الى محل الجمعة قبل الزوال ولا يطلب الى محل الرى قبله (قوله) اكتفاء بما قبله) زاد في شرح الروض
ولا تساع وقت الاول يغنى رى جرة العقبة وعدم الاحتياج في الثاني يعنى المبيت بمزدلفة اه (قوله) اكتفاء
بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه منه حينئذ ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بما قبل
دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف بعده عنه لا سيما إذا أتى به عقب النحر (قوله) اكتفاء بما قبله) عبارة شرح
المنهج في الثاني اكتفاء بطهر العبد اه ويجوز ان يقال اكتفاء بطهر الوقوف بمزدلفة غداة النحر وفي
شرح العباب وقضية العلة الاولى أي الاكتفاء بما قبله أنه لو لم يغتسل لما قبل يوم النحر سن الغسل له وهو محتمل
ثم رأيت الرركننى صرح بأنه اذا لم يغتسل لعرفة ولا مزدلفة ولا للعيد سن له الغسل للرى أخذاً من العلة
السابقة وهو صريح فيما ذكرته اه اه ولا يبعد ان يلحق بترك الغسل لما قبل يوم النحر سن الغسل له وهو محتمل
قوله السابق آتواو يتجهان هذا التفصيل الخ فليستأمل (قوله) ولا يسن لطواف بأنواعه) قال في التنبيه ثم
يفيض أي من يوم النحر الى مكة ويغتسل ويطوف طواف الزيارة قال ابن النقيب وقول الشيخ ويغتسل
قال الغزالي ان هذا الغسل استحب في القديم دون الجديد اه (قوله) لا تساع وقتيهما) أي فتقل الزجة قال
في شرح العباب وقضية العلة ندبه عند ازدحام الناس فيها كأيام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه

وما بعده كالحناء لهذا

الحديث (لكن لو نزع ثوبه المطيب) وان لم يكن اطيبه ربح لكن ان كان بحيث لو رش بماء ظهر ريحه (ثم ليسه لزمته القدي في الاصح) ككلو ابتداء لبس مطيب (و) بسن (أن تخضب المرأة غير المحدة) (للأحرام يدها) أي كل يدهما إلى كوعها بالحناء تعميها وكذلك وجهها ولو خلية شابة لأنها تحتاج لكشفها وذلك يستلزم ما ويكره لها به بعد الأحرام لأنه زينة ولا قدر فيه لأنه ليس بطيب نعم ان تركته قبله عمدا أو نسيانا احتل أن تفعله بعده مخشعة المفسدة للزينة وأما المحدة فيحرم عابها وكذا الرجل الاضرورة كإخص عليه الشافعي والاصحاب وبه رددت في مؤلف مبسوط على جميع اثنين أطالوا الاعتراض على المصنف والاستدلال للمحل في موافات حتى ادعى بعضهم فيها الاجتهاد ولذا سميت مشن الغارة على من أظهر معرفة تقوله في الحناء وعوارزه والخني كالرجل ويسن لغيب المحرمة أيضا ان كانت خلية والاكره ولا يسن لها نقش وتسويد وتطرييف وتحمير وحنة بل يحرم واحد من هذه على خلية ومن لم ياذن لها حليها (ويجوز) بالرفع كما في خطه فيقتضى الوجوب وعليه كثير من تبعه للمجموع كالغزي وبالنصب فيكون مندوبا وعليه آخرون

للطيب ابتداء خزم به في المجموع ولا عبرة بانتقال لطيب باسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر خزما نهائية ومعنى واسنى وقولهم ولو مسه بيده الخ أي والتصق به امنه شئ وثاني وعش (قوله وما بعده) أي واستدامته بعد الأحرام (قوله غير المحدة) ينبغي والمبتوتة على قياس ما تقدم فيحرم على الأولى ولا يسن للثانية بصري وباعشن (قوله إلى كوعها) أي فقط نهائية ومعنى (قوله وذلك يستلزمها) الغرض حصول المستتر في الجملة والافتظار هاهنا ذلك حرام كاهو ظاهر الا ان يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كاهو ظاهر أيضا سم (قوله ويكره) أي ان تخضب و (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق بالضمير المرفوع بيكره ففيه ما فيه سم (قوله واحتل الخ) أي بلاكراهة (قوله وكذا الرجل الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والحيمة بالحناء عاجزا للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق اصحابنا واما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجال انتهى وقضية التقييد باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى اليدين والرجلين كالعنق والوجه فليراجع سم (قوله الاضرورة) أي لطبراني داود في سننه عن سلمي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان أحد يشك في رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعاني رأسه الا قال احتجم ولا وجعاني رجليه الا قال خضبهما اه زاد البخاري في تاريخه بالحناء فتح الورد (قوله وبه الخ) أي بذلك النص (قوله على المصنف) أي في غير المنهاج (قوله شن الغارة) أي تفرقتها (على من اظهر معرفة تقوله) أي على من أظهر ثم قوله الباطل في الحناء (قوله وعوارزه) عطف على معرفة الخ أي واظهر عيب تقوله كردى عبارة الا قياوس يقال شن الماء على الشراب اذا فرقه ويقال شن الغارة عليهم اذا صيها من كل وجه اه (قوله ريسن لغير المحرمة الخ) أي لكنه للمحرمة أكد نهائية ومعنى (قوله ولا) أي بأن كانت خلية من زوج أو سيد نهائية ومعنى (قوله ولا يسن لها نقش الخ) عبارة الكردى على بافضل واما النقش والتسويد وخضاب اطراف الاصابع فيكره وحيث كان لها حليل وأذن لها فيه والاحرم حيث لم تعلم رضاه ويجزى ذلك في التمهيص كما في الاسنى وكلام الشارح ج في الزواجر فيسيد كراهته مطلقا ويجزى التفصيل المذكور في وشرا الأسنان أي تحديدها وفي الوصل اه (قوله وتطرييف) قال ابن الرفعة والمراد بالتطرييف المحرم تطرييف الاصابع بالحناء مع السواد أما بالحناء وحده فلا شك في جوازها شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش سم (قوله ومن لم ياذن الخ) أي ولا علمت رضاه وثاني وبصري وكردى على بافضل (قوله حليها) سم (قوله ووج أو سيد) (قوله بالرفع) أي قوله وبالنصب في النهاية والغنى (قوله فيقتضى الوجوب) أي لان مطلقا العاوم ضرورية (قوله وعليه كثير ون الخ) وهو المعتمد نهائية ومعنى زاد الوانئ وكذا يجب على الولي تجر يده موليه الذكرا اذا أراد أن يصير محرما اه (قوله وبالنصب) الواو بمعنى

ابن الرفعة واستدل له الاذرع بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع اه (قوله لكن لو نزع ثوبه المطيب الخ) قال في شرح الروض ولو مسه بيده عمدا فعليه القدي و يكون مستحبا لا لطيب ابتداء خزم به في المجموع اه (قوله وذلك يستلزمها) الغرض حصول المستتر في الجملة والافتظار هاهنا ذلك حرام كاهو ظاهر الا ان يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كاهو ظاهر أيضا فلينأمل (قوله ويكره) أي ان تخضب (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق بالضمير المرفوع بيكره ففيه ما فيه سم (قوله فيحرم عليها وكذا الرجل الاضرورة الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والحيمة بالحناء عاجزا للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق اصحابنا قال السيوطي واما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجال اه وقضية التقييد باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى اليدين والرجلين كالعنق والوجه فليراجع (قوله وتطرييف) قال ابن الرفعة والمراد بالتطرييف المحرم تطرييف الاصابع بالحناء مع السواد أما بالحناء وحده فلا شك في جوازها

تبعاً للمناسك وهو مقتضى الروضة (٦٠) والشرح الصغير وأطال كل في الاستدلال لما قاله بما بسطته في الحاشية مع بيان الحق منه وهو أن

المعتمد من حيث الفتوى الاول ومن حيث المدرك الثاني (الرجل) ولو مجنوناً وصبياً لانه يطاق أبيضاً على ما يقابل المرأة كما هنا (لأحرامه عن نجاسة الثياب) ذكر الثياب مثالاً وكذا انحيط أن كان بالمجتمعة والمراد أنه يجب أو يندب له التجرد عن كل ما فيه حاطة للبدن أو عضو منه مما يحرم على المحرم كحف وسرموزة (ويلبس أزاراً ورداء) لصحة ذلك عنه صلى الله عليه وسلم فعلاً وأمرأه ويسن كون الأزار والرداء (أبيضين) لما مر في الكففين وجسديين نظيفين والافتنظيفين ويكره المتنجس الجفاف والمصبوغ كله أو بعضه ولو قبل النسخ على الأوجه نعم يتجه تقييد البعض بما إذا كان له وقع ومخالفة في حرمة المزعفر والمعصر في تعيين اجتنابهما (وعلمين) والاولى كونهما جسديين كذلك والمراد بالنعل ما لا يحرم في الاحرام من نحو المسداس المعروف اليوم والناسومة (ويصلى ركعتين) ينوي بهما سنة الاحرام لا اتباع متفق عليه يقرأ أسراً لئلا ينهارا خلافاً لزمع الجمهور فيهما ليلا كسنة الطواف في الاولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويغني عنهما

أو (قوله تبعاً للمناسك) أي للمصنف (قوله وهو أن المعتمد الخ) اعتمده مر أيضاً سم أي والمغنى قول المتن (الرجل) أي بخلاف المتن الذي راجعاً لما في غير الوجه ولكيفين (قوله عن نجاسة) بغض الميم والخاء المجتمعة والمراد ما هو أعم من كل محيط بضم الميم والخاء المجتمعة ولوليداً ونسباً جانباً ومغنى (قوله وكذا انحيط الخ) أي ذكره مثال سم وكردى (قوله أنه يجب) أي على المعتمد (أو يندب) أي على مقابلة (قوله التجرد الخ) ويسن أن يكون بعد التطيب نهاية وقال المغنى قبل التطيب اهـ (قوله وسرموزة) أي المكعب ونافي قول المتن (ويلبس أزاراً الخ) أي ويسن أن يلبس الرجل قبل إحرامه أزاراً الخ نهاية ومغنى (قوله لصحة ذلك) إلى قوله والمراد في النهاية الاقوله ويكره المتنجس الجفاف وقول نعم إلى المتن وكذا في المغنى الاقوله ولو قبل النسخ الخ قول المتن (أبيضين) قال في الايعاب يسن للمرأة البياض والجديد أيضاً كافي المجموع ويكره لها المصبوغ انتهى اهـ كردى (قوله لما مر الخ) أي لخبر البسوا من ثيابكم البياض نهاية ومغنى (قوله وجديين الخ) قال الاذرى والاحوط أن يغسل الجديد المقصور ولنشر القصارين له على الارض وقضية تعديله أن غير المقصور كذلك أي اذا توهمت نجاسته لمطلقاً لانه بدعة كافي المجموع نهاية ومغنى عبارة الونائى ويسن غسل جديد توهم نجاسته بامر قريب لمطلقاً لانه بدعة قاله حج اهـ قال محمد صالح قوله بامر قريب أي قرينة قوية اهـ (قوله والمصبوغ) وانما كرهها هنا المصبوغ بغيرهما أي الزعفران والعصفر بخلاف ما قالوه ثم أي في باب اللباس لأن المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطاقاً أسنى ونهاية والمعتمد في غير الاحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعفر والمعصر سم عبارة باعشن قوله والمصبوغ الخ أي أن وجد غسيره ولولا امرأة اهـ (قوله ولو قبل النسخ) كذا عهم في النهاية مع أنه مشى فيما مر في مجتبه اللباس على عدم الكراهة مطلقاً سواء قبل النسخ أو بعده ونقل في الاسنى التقييد عن الماوردى والرويانى وأقره بل أيده بقوله وبوافق ما مر في الجمعة انتهى وتبعه صاحب المغنى بصري وتقدم عن سم والنهاية الفرق بين ما هنا وبين ما مر في اللباس (قوله على الأوجه) هذا أن وجد البياض والافهواولى من المصبوغ بعد دونائى (قوله نعم يتجه الخ) خالفه النهاية فقال وان قل فيما يظهر اهـ ومال اليه الونائى (قوله ومخالفة الخ) أي ترجيح أنهم ما يحرمان للرجال اذا كان أكثر الثوب مصبوغاً بهما وجرى الجمال الرملى على حرمة المزعفر وكراهة المعصر على الرجال واختلف في الورس والراجل الحسل ويحل مع الكراهة طلى البدن بالزعفران اهـ كردى على بافضل قول المتن (ويصلى ركعتين) أي ويسن أن يصلى ركعتين عند اعادة الاحرام فلا أحرم قبل الصلاة فانت لا نه اذا ت سبب فلا تقضى ونائى (قوله ينوى) الى قوله ومن لا مسكن في النهاية الاقوله سرا الى فى الاولى وقوله في تفصيلها السابق وقوله أي توجهت الى المتن وقوله به مع الى الافضل وكذا فى المغنى الاقوله وبه مع ما مر الخ (قوله ينوى بهما الخ) والافضل أن يصلبهما فى مسجد المقات ان كان ثم مسجد ولا فرق فى صلاتهما بين الذكور وغيره مغنى ونهاية (قوله فى الاولى) متعلق بيقراً سم (قوله غيرهما) أي فريضة أو نافلة نهاية (قوله فى تفصيلها السابق) أي من أنه ان نواهما مع الغير أئيب عليهما أيضاً والاسقط الطلب ونائى ويشاب عند النهاية أي والمغنى وان لم ينوها معه محمد صالح الرئيس (قوله ويحرمان) الاولى التائيب (قوله وقت الكراهة الخ) أي اما وقت الكراهة فى الحرم فلا

اهـ هكذا فى شرح العباب وكذا ينبغي ان يقال فى النقش (قوله وهو ان المعتمد الخ) اعتمده مر أيضاً (قوله وكذا انحيط) أي ذكره مثال (قوله والمصبوغ الخ) قال فى شرح الروض وانما كرهها هنا المصبوغ بغيرهما أي الزعفران والعصفر بخلاف ما قالوه ثم أي في باب اللباس لأن المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً مر لكن قيده الماوردى والرويانى بما صيغ بعد النسخ وبوافق ما مر فى الجمعة اهـ والمعتمد فى غير الاحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المزعفر والمعصر على ما فيه مر (قوله فى المتن) ويصلى ركعتين) لو أحرم بلا صلاة هل يطلب تداركها بعد الاحرام فيه منظر (قوله فى الاولى) متعلق بيقراً

غيرهما كسنة تحية المسجد فى تفصيلها السابق لان قصد وقوع الاحرام اثر صلاة كما أفاده نص البويطى أى بحيث يحرم ان لا يطول الزمن بينهما عرفاً فأنظر ما مر فى نحو سنة الوضوء ويحرمان وقت الكراهة

في غير الحرم (ثم) بعدهما (الافضل أن يحرم) لاعتقدهما بل (إذا انبثت به راحلته) أي توجهته (٦١) دابة من الابل أو غيرها إلى جهة

مقصده سائرة لا مجرد دورانها
(أو توجهه لطريقه ماشيا)
للاقتباع متفق عليه وبه مع
ما مر يعلم أن الافضل في حق
المسكن أن يصلي ركعتي
الاحرام في المسجد الحرام ثم
يأتي إلى باب محله الساكن
به أن كان له مسكن فيحرم
منه عند ابتداء سيره ثم يأتي
المسجد لطواف الوداع
المستنون ومن لا مسكن له
ينبغي أن الافضل له أن يحرم
من المسجد فان قلت ندب
احرامه عند ابتداء سيره لجهة
مقصده ينافيه اذا كان
مقصده لغير القبلة كعرفا
ما مر انه يسن الاستقبال
عند النية قلت لا ينافيه فيسب
له عند ابتداءه في السير لجهة
عرفة أن يكون ملتفتا إلى
القبلة (وفي قول يحرم عقب
الصلاة) الخبر صحيح فيه وقدم
الاول لانه أصح وأشهر نعم
السنة للامام على ما قاله
الماوردي لكن نوزع فيه

يحرم ان فيه لكن هل يستحبان حينئذ أولان النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاول فيه
نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متأخرا فلها منزلة على النافلة المطلقة وعبارته في شرح
العباب كالمصرحة بذلك سم (قوله في غير الحرم) وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم
هل ينعتق نذره أولان النافلة أي المطابقة في ذلك خلاف الاول وأفتى بعضهم بالانعتقاد لان النافلة قريبة في
نفسها وكونه خلاف الاول امر عارض فلا يمنع الانعتقاد فليتأمل سم على حج أقول الاقرب عدم الانعتقاد لان
شرط صحة النذر كون المأذون رقبة وخلاف الاول منهى عنه في حد ذاته وهو كالمكر وهمايته أن الكراهة
فيه مخفية عش قول المتن (ثم الافضل الخ) لافرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرهما في وقت مغنى
(قوله لا مجرد الخ) لعله بالجرح عطفًا بحسب المعنى على قوله أي توجهت ويجوز رفعه أيضا أي المراد بالانعتاق
ما ذكر لا مجرد الخ (قوله وبه) أي بقول المصنف ثم الافضل الخ و (قوله مع ما مر) لعله أراد به ما قدمه في شرح
والافضل أن يحرم من أول الميقات لكن لا يظهر وجهه علم قوله ثم يأتي المسجد الخ مما ذكر (قوله واذا كان
الخ) طرفا ينافيه و (قوله ما مر) فاعله (قوله ما تنقته الخ) أي بصدره لا مجرد وجهه قول المتن (يحرم عقب
الصلاة) أي جالسها في وقت مغنى (قوله نعم) إلى قوله أي أقامه في النهاية والمعنى الاقوله أخذنا إلى المتر وقوله
فيقدمها إلى وتكره (قوله على ما قاله الماوردي) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله للبر وية) عبارة غير يوم
السابع اه قال البصري قوله للبر وية ينبغي أن يتأمل في وجه التسمية لانه سيأتي أن يوم السابع يسمى
يوم الزينة و يوم الثامن يوم التروية مع أن الخطبة في الاول اه وقد يجاب بان اللام للتعليل أي لبيان
التروية وما يناسبها قول المتن (ويستحب كثرة التلبية) لافرق في ذلك بين طاهر وحائض وجنب مغنى
ونهاية (قوله ورفع صوته ولوى المسجد) أي حدث لا يشوش على نحوه صل وقارئ وانما فان شوش بان أزال
الخشوع عن أصله كرهه فان زاد التشويش حرم ونأى وفي سم عن الابعاب ما وافقه زاد الكردى على بأفضل
قال ابن الجلال يكتفي قول المتأذى لانه لا يعلم الا منه اه (قوله بحيث لا يجهد نفسه) أي جهدا يحتمل في العادة
والاحرام عش (قوله أي جميع حالاته) عبارة النهاية والمعنى أي مادام محرم في جميع أحواله اه (قوله واحترز
بدوام احرامه) أي المتبادر في مقابلة ابتداء الاحرام وبه يندفع قول البصري تأمل في هذا الاحتراز مع تفسير
ودوام احرامه بجميع حالاته اه (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية وان جهزت كرهه حيث يكره جهرها في
الصلاة اه قال عش بان كانت بحضرة أو جانب فان كانت بحضرة محرم أو خالية فلا كراهة اه وفي الابعاب
ما وافقه (قوله بخلاف الاذان الخ) عبارة النهاية وانما محرم اذا نال الامر بالاستغاء اليه كمر وهنا كل واحد

(قوله في غير الحرم) أي أما وقت الكراهة في الحرم فلا يحرم ان فيه لكن هل يستحبان حينئذ أولان
النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاول فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب
وان كان متأخرا فلها منزلة على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كالمصرحة بذلك فانه لما قال في العباب
يسن ان يصلي ركعتين للاحرام بمسجد الميقات ان كان لا حيث تكره النافلة اه شرح قوله لا حيث الخ
بقوله لا حيث أي لا في مكان أو زمان تكره فيه النافلة تنزهها في الاول وتحريم في الثاني بخلافها في حرم مكة
يصلها فيه أي وقت أراد اه وقد وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل ينعتق نذره
أولان النافلة في ذلك خلاف الاول وأفتى بعضهم بالانعتقاد لان النافلة قريبة في نفسها وكونه خلاف الاول
امر عارض فلا يمنع الانعتقاد فليتأمل (قوله على ما قاله الماوردي) وهو الاصح شرح مر (قوله في المتن
ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه) قال في العباب وتنا كدلتغا بالاحوال كصعود
وهبوط إلى ان قال وبكل مسجد حتى الحرام ثم قال وان يرفع الذكرك صوته قال السوارح في شرحه ولوى المسجد
ما لم يشوش على مصلا أو ذا كراهة أو نائم ولا كراهة كمر اه نعم ان قصد التشويش حرم (قوله فيسن لهما اسماع
أنفسهما فقط) قال في شرح العباب وذلك كافي في قراءة الصلاة ومنه يؤخذ انها يجهران بحضرة المحارم في الخلوة

التلبية المقترنة بابتدائه فيسن الاسرار بها لانه يسن فنهاذ كمر ما أحرم به فطلب منه الاسرار لانه أوفق بالاخلاص بقوله صوته عن المراءاة والخفي
فيسن لهما اسماع أنفسهما فقط ويكره لهما الزيادة على ذلك بخلاف الاذان لما مر فيه

وبين للمبني جعل أصبعه في أذنيه (٦٢) على ما ذكره ابن حبان أحد من خبر فيه في دلالة عليه نظر ولذا لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم

مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره اه (قوله على ما ذكره الخ) اعتمده النهاية والغنى فقالا كما ذكره ابن حبان في صحيحه اه وخزم الونائى بعدم سنة (قوله بمعنى خصوصاً) عبارة الغنى والنهاية هو اسم فاعل مختوم بالتابع بمعنى المصدر وهو خصوصاً أى يتأكد اه (قوله بضم أولهما) أى بخطه مصدر ويجوز فتحه اسم لمكان يصعد فيه ويهبط معنى زاد النهاية وكل منهما صحيح ههنا ذكره في المجموع اه قول المتن (واختلاط رفقة) أو غيرهم أى اجتماع واقتران وعند قوم وبقطة وهبوط وجرز والشمس وبتاً كذا استجابها في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف نهاية ومعنى (قوله بضم أوله الخ) عبارة المغنى بتثنية الراء كما مر في التيمم اسم الجماعة ترفق بعضهم ببعض اه (قوله ونحو) أى أو بمعنى أو كما عبر به غيره (قوله وقت السحر الخ) وعند سماع رعد قائم أو قاعد ومضطجعاً ومستلقياً وكما وما شامياً معنى (قوله وفرغ صلاة) أى ولو نغلا يجيرى وكردى (قوله فيقدمها على الاذكار الخ) اعتمده الونائى ويظهر حصول أصل السنة بالاثبات بما قاله الكردى على بأفضل بعد اذكار الصلاة فوراً اه وقال ع ش وينبغى تقديم الاذكار على التلبية لا تساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقديم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها اه لكن في الجيرى عن الحنفى وسلطان مثل ما فى الشارح من تقديم التلبية على الاذكار (قوله على الاذكار بعددها) أى ولو كانت مقدمة بعدم الكلام لان الكلام الذى يتقدم بعده هو ما يبطل الصلاة وهذه لا تبطلها بمجرد صالح الرئيس (قوله ومحل نجس) أى البعد لذلك وينبغى أن يراد به النجاسة الحقيقية ع ش عبارة باعشن وقد أطلقوا منعها كغيرها من الاذكار فى محل النجاسة والاطلاق يشمل القليل كعبرة ذنوب ونحوها وفيه وقفة اذا لا يحل غالب الطرق ولو فى الخلا من ذلك ويلزم عليه تعطيل الذكر فى كثير أو أكثر الاما كن ولو قيل فى كل محل به نجس يحل بالتعظيم لكان له وجه وجيه اه (قوله كسائر الاذكار) مثلها قراءة القرآن كما هو ظاهر ان لم تشمها اسم وفى الكردى على بأفضل عن الاعراب المراد ان التلبية فى ذلك أشد كراهة والانسائر الاذكار تذكره فى محل النجاسة اه (قوله والسعي بعده) أى وفى الطواف المتطوع به معنى ونهاية (قوله فيه) لاجابة اليه (قوله وألقى به السعى بعده) أى والطواف المتطوع به فى أثناء الاحرام نهاية ومعنى (قوله مصدر مثنى الخ) معمول لفعل محذوف والتقدير رأى لبيزك فحذف الفعل وهو ألقى وجوباً وأقيم المصدر مقامه ثم حذف النون للاضافة واللام التحقير فصار لبيك شيخنا (قوله واجابة الخ) الانسب ما قبله أو بدل الواو قول المتن (اللهم) أصله بالله حذف حرف النداء ودو ض منه ايم نى ما ية ومعنى وشذ الجع بينهما شيخنا (قوله لبيك الخ) تأكيد للاول شيخنا قول المتن (لا شريك لك) أراد بنى الشريك مخالفة المشركين فانهم كانوا يقولون لا شريك لك الا شريكاً هو لك فلهك ومالك نهاية ومعنى (قوله ونقل اختيار الفتح الخ) عبارة الكردى على بأفضل وقول الاسنوى ان الرخشى نقل عن الشاذلى اختيار الفتح رده الاذرى بان اختيارات الشاذلى لا تؤخذ من الرخشى أى لان أصحابه أدري باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه اه (قوله لان الخ) على الاولوية الكسر عبارة الكردى على بأفضل لان من كسر قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها كانه يقول لبيك لاجل أن الحمد لك ولا يقدح أن الكسر قد يدل على التعليل لانه خلاف المتبادر منها لان التعليل فيها ضمني من حيث ان الجملة استثنائية وهى قد تفيد ضمنيها اه وعبارة شيخنا والكسر أجود عند الجمهور لان الكسر يفيد أن الاجابة ليست مختصة بهذا السبب لان معناه لبيك لهذا السبب بخصوصه اه (قوله بالنصب) الى قوله واستحب فى النهاية والغنى (قوله ويجوز الرفع) أى على الابتداء والخبر لك تغبر أن محذوف أو بالعكس سم ومعنى

ولا عن أحد من أصحابه (وخاصة) بمعنى خصوصاً (عند تغامر الاحوال) كركوب ونزول وصعود وهبوط) بضم أولهما أو ما بالفتح فهما اسماء مكانهما (واختلاط رفقة) بضم أوله وكسره واقبال ليل أو نهار ووقت السحر وفرغ صلاة فيقدمها على الاذكار بعددها كما اقتضاه كلامهم وتكره فى نحو خلا ومحل نجس كسائر الاذكار (ولا تستحب فى طواف القدوم) والسعي بعده لان لكل منهما أذكاراً مخصوصة فيه كطوافى الافاضة والوداع (وفى القديم) تستحب فيه بلا جهر) لاطلاق الأدلة وألقى به السعى بعده لافى الآخريين جزاً (ولفظها) الذى صح عنه صلى الله عليه وسلم (لبيك) مصدر مثنى قصد به التكثير من لب أقام أو أجاب أى أقامة على طاعتك بعد إقامة واجابة لأمرك لنا بالحج على لسان خليلك ابراهيم لما يأتى أول باب دخول مكة وحيبك محمد صلى الله عليه وسلم بعد اجابة واختصاص الحج بمسادة ابراهيم الاتية طوب كل من تلبس به باظهار اجابة ذلك (اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) (ان الاولى كسرها ونقل اختيار الفتح عن الشاذلى مردود لان الاستئناف لا يوجب ما يوجبهم

اه وفى شرح مر فان جهرت أى المرأة كره حيث يكره جهرها فى الصلاة اه (قوله كسائر الاذكار) مثلها قراءة القرآن كما هو ظاهر ان لم تشمها (قوله لان الاستئناف لا يوجب ما يوجبهم) من التقييد قد يقال انهم التعليل لازم للكسر لان المكسورة كثيراً ما تكون للتعليل فالتعليل محتمل فهو موهوم فالتقييد متوهم الان يقال انهم لازم فى الفتح لازم والتعليل له (قوله ويجوز الرفع) أى على الابتداء والخبر لك

(لَكَ وَالْمَلِكُ) ويسن الوقف هنا وكأنه لئلا يوصل بالنفي بعده فيؤهم (لا شريك لك) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات وأن يكررها كلها ثلاثاً متواليه ثم يصلي ثم يسأل كما يأتي ويكره السلام عليه أثناءها لأنه يكرهه قطعهما الأبرد (٦٣) السلام فيندب والاحشية تحذور توقف

على الكلام فتجب واستحب في الامز زيادة لبك الله الحق لانها صحت عنه صلى الله عليه وسلم (واذا رأى ما يعجبه) أو يكرهه (قال) ندبا (لبك ان العيش) أي الهني الذي لا يعقبه كدر ولا يشوبه منغص هو (عيش) الدار (الآخرة) لانه صلى الله عليه وسلم قاله في أسوأ أحواله لما رأى جمع المسلمين يعرفه وفي أشدها في حفر الخندق ويظهر تبيينه لبيانك بالبحر كمن يصحبه السياق فغيره يقول اللهم ان العيش الخ كجاء عنه صلى الله عليه وسلم في الأخيرة ومن لا يحسن العربية يلي بلسانه فان ترجمه به مع القدرة حرم على ما اقتضاه تشديدهم لها بتسبيح الصلاة لكن الأوجه هذا الجواز فيمنع فرقان ما بين الصلاة وغيرها (واذا فرغ من تليته صلى) وسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى ورفعناك ذكرك أي لا أذكر الا وتذكر معي كما هو الأولى صلاة التشهد الكاملة ويسن أن يكون صوته بها وبما بعدها أخفض من صوت التلبية (وسأل الله تعالى) ندبا (الجنة ورضوانه) وما أحب (واستعاذ به (من النار) للاتباع بسند

ونهاية (قوله ويسن الوقف هنا) أي ثم يتدبى بلا شريك لك نهاية ومعنى عبارة الونائى والأولى وقفة لطيفة على لبك الثالث والثوالمك اه (قوله وكأنه لئلا يوصل بالنفي بعده فيؤهم) أي أنه نفى لما قبله قال ابن الجال وعلان يؤخذ من هذا العمل لانه ين الوقف على لبك الثالث اه وأقول لا يعد طلب الوقف قبيل قوله ان الجراح ليكون أبعد عن إتمام التحليل اه كردى على بأفضل عبارة الكردى بفتح الكاف الفارسي قوله فيؤهم أي يؤهم السكفر لانه يصير المعنى الملك لا يكون لك والشريك حصل لك اه (قوله ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات) أي ولا ينقص عنها ولا تسكره الزيادة عليها في الصحيحين من أن ابن عمر كان يزيد في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك وسعديك والخير بيدك والرضاء اليك والعمل نهاية زاد المغنى زاد الترمذي بعد يدك لبك وهو ما أورده الرافعي اه (قوله عليه) أي الملبى (اثناءها) أي التلبية (قوله فيندب) أي رد السلام نهاية زاد المغنى والوائى وتأخيرها هنا أحب اه (قوله لخشية محذور الخ) أي كان رأى أعنى يقع في أثره معنى ونهاية (قوله اله الحق) زاد في الإيعاب لبك كردى على بأفضل قول المتن (واذا رأى ما يعجبه الخ) ينبغي اناطة الحكم بطلاق العلم وان حصل بغير الرؤية وأنه لا فرق فيما يعجبه بين الأمور المحسوسة والأمور المعقولة سم وحاشية الإيضاح زاد الجال فيشمل من طعم أو شمس أو سمع شياً أعجبه ثم مقتضاه كغيره أن العبارة بما عابه هو لا غير وهو ظاهر ومثله يقال فيما يكرهه اه (قوله أو يكرهه) وتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابله كما في سرايل تقيم الخ رأى والبرد نهاية ومعنى (قوله ندبا) الى التنبيه في المعنى الأقوله ويظهر الى ومن لا يحسن وكذا في النهاية الأقوله للاتباع الخ قول المتن (ان العيش الخ) من استحضر هذا المضمون لم يلتفت لنعيم غيرهما ولم ينزعج من كربه ابن الجال اه كردى (قوله في حفر الخندق) وفي شرح شمائل الترمذي للشارح أنه معرب ولذلك اجتمع فيه الخاء والدال والقاف وهى لا تجتمع في كلمة عربية انتهى اه كردى على بأفضل (قوله في الأخيرة) أي في حفر الخندق (قوله لسانه) أي لمعته عش (قوله لكن الأوجه هنا الجواز) أي مع السكراهة قيل كجاء به غير النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لبك ويحرم أن يجيبها كافراً كما نقل عن الشيخ خضر ونائى قال بأعشن قوله قيل الخ هذا غير صحيح في الاذكار قبيل اذكار النكاح مسئلة يستحب اجابة من ناداك بلبيك وسعديك أو بلبيك وحدها اه ونائى (قوله لوضوح فرقان ما بين الصلاة الخ) وهو أن الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجلة بخلاف التلبية نهاية ومعنى قول المتن (صلى على النبي الخ) قال الزعفرانى ويصلى على آله نهاية ومعنى عبارة الكردى على بأفضل زاد في العباب وآله وزاد القلوبي وعجبه اه (قوله والأولى صلاة التشهد الخ) وليضم اليها السلام فيقول والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ونائى قول المتن (وسأل الله) أي بعد ذلك نهاية ومعنى ونائى قول المتن (الجنة والرضوان واستعاذ به من النار) أي كان يقول اللهم إني أسألك رضائك والجنة وأعوذ بذلك من سخطك والنار عش ونائى وشيخناز (قوله للاتباع الخ) ويسن أن يدعو بعد ذلك بما أحب ديناً ودنياً قال الزعفرانى فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك وثقوا بوعدك ودفعوا بعهدهك واتبعوا أمرك اللهم اجعاني من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم بسرلى أداما نويت وتقبل منى يا كريم نهاية ومعنى وشيخناز اذ الكردى على بأفضل وقال ابن المنذر ويسن أن يختم دعاءه ببناء تنافى الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فنعاذاب النار اه (قوله ثم الصلاة) أي ثلاثاً قلوبى اه كردى على بأفضل

تغير ان محذوف أو بالعكس (قوله في المتن واذا رأى ما يعجبه الخ) ينبغي اناطة الحكم بطلاق العلم وان حصل بغير الرؤية وأنه لا فرق فيما يعجبه بين الأمور المحسوسة والأمور المعقولة (قوله لكن الأوجه هنا الجواز) اعقده مر

ضعف * (تنبيه) * ظاهر المتن ان المراد بتليته ما أرادها فلأمرادها مرات كثيرة ثم تسن له الصلاة ثم الدعاء الا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة وأما كمالها فينبغي أن لا يحصل الابان يصلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتى بالتلبية ثلاثاً ثم الصلاة ثم الدعاء ثم بالتلبية ثلاثاً ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم رأيت عبارة المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته

* (باب دخوله) أي الحرم * وخص لان الكلام فيسنة ولا فكت من السنن الاتية بخاطبها الحلال ايضا ومن ثم حذف الضمير في نسخ (مكة) قيل الانسب تمويب التنبيه (٦٤) بناب صفة الحج لانه ذكر فيه كثير مما لا يتعلق له بدخولها بل الحج عرفه ولا تعلق لها بها ويرد بان

دخولها يستدعي كل ذلك فاكتم في به عنه وهو بالميم والباء للبلد وقيل بالميم للحرم وبالباء للمسجد وقيل بالميم للباد وبالباء للبيت أو والمطاف وهي كبقية الحرم أفضل الارض عندنا وعند جهـور العلماء لاخبار الصحجة المصرحة بذلك وما عارضها ببعضه ضعيف وبعضه موضوع كإبنته في الحاشية ومنه خبر انهم أي المدينة أحب البلاد الى الله تعالى فهو موضوع اتفاقا وانما صح ذلك من غير نزاع فيه في مكة الا التربة التي ضمت أعضاءه الكريمة صلى الله عليه وسلم فهي أفضل اجما حتى من العرش والتفضيل قد يقع بين الذوات وان لم يلاحظ ارتباط عمل بها كالمحرف أفضل من غيره فاندفع ما لبعضهم هنا ويسن المجاورة بها لان لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما ينبغي اجتنابه وليس تشعرا اقيم بها قوله تعالى ومن ردفه بالخاد أي ميل بغسل نذقه من عذاب أليم فترتب اذاقة العذاب الموصوف بالاليم المرتب مثله على الكفر في آيات وان كان الالم مقولا بالتشكيك على مجرد ارادة المعصية به ولو صغيرة ولا

* (باب دخوله مكة) *

(قوله وخص) أي الحرم (قوله والافكتير الخ) بل انما يحتاج اليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط (قوله) ومن ثم حذف الضمير الخ) ويمكن حمله على ماوافق الحذف بان يجعل مرجع الضمير الداخل المفهوم من دخول ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب الا الحرم لان المعنى ان كان محرما سم (قوله تبويب التنبيه) أي لابي اسحق الشيرازي (قوله لها بها) يعني لوقوف عرفة بدخول مكة (قوله وبرد الخ) هذا لا يرد دعوى المعارض الانسية وانما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل سم (قوله يستدعي كل ذلك) فته تأمل سم (قوله للبلد) ولها نحو ثلاثين اسما ولهذا قال المصنف لان علم بلدا أكثر اسما من مكة والمدينة لتكونها أفضل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف الاسمى نهاية زاد المعنى ولهذا كثرت أسماء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم حتى قيل ان الله تعالى ألف اسم ورسوله صلى الله عليه وسلم كذلك اهـ (قوله وهي) الى قوله وليس تشعري النهاية لا قوله وما عارضه الى الا التربة وقوله والتفضيل الى وتسكن وكذا في المغنى الا قوله حتى من العرش (قوله عندنا الخ) أي خلافا لما لك في تفضيل المدينة معنى (قوله منه) أي من الموضوع أو عارضها (قوله الا التربة الخ) استثناء من قوله أفضل الارض الخ (قوله كالمحرف الخ) ما المانع من أن المعنى في كون المحرف أفضل من غيره من بقية الكتب الالهية أن الثواب المترتب على تلاوته مشابها أكثر من الثواب المترتب عليها بصرى (قوله الامن لم يثق الخ) عبارة النهاية والمغنى الآن يغلب على ظنه وقوع محذور منه بها اهـ (قوله الامن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما ينبغي الخ) طاهره وان غلب على ظنه أنه ان فارقها وقع منه المحذور في غيرها أيضا بل وطاهره وان كان المحذور في غيرها أكثر منها وهو ظاهر ان قيل بشضاعف السينة فيها وهو مرجوح لكنها وان لم نقل بالمضاعفة ففارقتها فيه صون لها عن انتهاكها بالمعاصي مع شرفها عـش (قوله وان كان الالم مقولا بالتشكيك) يعني أن الالم يوجد في جميع أنواع العذاب وأقراده لكن حصول معناه في بعضها أشد منه في بعض لان الالم على قدر المعصية شدة وضعفا والكفر أشد للمعاصي و (قوله على مجرد الخ) متعلق بفترتب كـردى (قوله لمخالفة ذلك للقواعد) أي لان قواعد الشرع تدل على أن ارادة المعصية ليست بمعصية الا ان صمم عليها كـردى عبارة البصري لعل وجه المخالفة أن الصغيرة لا تقابل بهذا الوعيد الشديد أو لعل وجه ترتب الوعيد على الارادة ولو على وجه الخطو ومن غير عزم وتصميم مع أن المقر رانه لا يعاقب على الهم بالمعصية الا اذا صمم على خلاف في التصميم أيضا اهـ (قوله قد بدره) أي قوله تعالى المذكور أو قول السارح فترتب الخ و (قوله ان هذا) أي قوله تعالى ومن برد الخ و (قوله مرتب الخ) بصيغة اسم الفاعل على المجاز في الاسناد وحذف المفعول (قوله أخذوا منه الخ) أي من قوله تعالى ومن يرد الخ (قوله أي تعظم فيها الخ) هذا التفسير خلاف الظاهر المتبادر ولا ضرر رة اليه اذ من المعلوم

* (باب دخوله مكة) *

(قوله ومن ثم حذف الضمير) يمكن خله على ماوافق الحذف بان يجعل مرجعه الداخل أي داخل المفهوم من دخوله ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب الا الحرم لان المعنى ان كان محرما ولو كان ينافيه بطل فائدة قوله ومن ثم الخ فتأمل سم (قوله وبرد الخ) هذا لا يرد دعوى المعارض الانسية فليس رد الاعتراضه وانما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل سم (قوله يستدعي كل ذلك) قد يقال بعذتمام ذلك الان كل ذلك لا يستدعي الدخول فهو أعم والمطلوب بيانه بالوجه الاعمل لا بوجهه من نوابع الدخول فدعوى الاولوية في محلها وما ذكر في ردها لا يصلح له فليتأمل (قوله لتسلا ينافي الآية الخ) أقول لزوم المنافاة ممنوعة منعا ظاهرا لان غاية ما في الآية والا حاديت عموم والخصوص لا ينافيه بل يقدم عليه كما تقرر في الاصول (قوله والا حاديت المصرحة

نظر لمخالفة ذلك للقواعد لانه من خصوصيات الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية قد يرد مع قول بعض السلف ان هذا بعمومه مرتب على مجرد الارادة بغير الحرم وان لم يدخله أي وفيه معية على الخياد وكان ابن عباس وغيره أخذوا منه قولهم ان السيئات تضاعف بها كالتضاعف الحسنات أي تعظم فيها أكثر منها في غيرها لانها تعدد لتلا ينافي الآية والا حاديت المصرحة

بعدم التعدد في السيئة وآية ومن دلالة تضي غير ذلك العظم كاهو ظاهر وقد صرح على نزاع فيه منجران حسنة الحرم بمائة ألف حسنة ودلت الاخبار كيبنته في الحاشية على ان الصلاة أي بالمسجد الحرام على الاصح وقيل بكل الحرم امتازت على السكل مضاعفة كل صلاة فرض أو نفل الى مائة ألف ألف صلاة ثلاثا كما مروى بهذا كذا في قوله بر دعلي من زعم منا أفضلية السكني (٦٥) بالمدينة لان ما ورد من فضله لا يوازي

هذا وأفضل موضع منها بعد المسجد بيت خديجة المشهور الآن برفاق الحجر المستفيض بين أهل مكة خلفا عن سلف ان ذلك الحجر البار زفيه هو البراد بقوله صلى الله عليه وسلم اني لاعرف حجرا كان يسلم على بككة (الافضل) المحرم بحج أو قران (دخولها قبل الوقوف) ان لم يتحس فوئنه لا تتبع واغتناما لعظم ثواب العبادات بها في عشر الحجة الذي صرح فيه خبر ما من أيام العمل فيها أحب الى الله تعالى من العمل في عشر ذي الحجة (وأن يغتسل داخلها) أي مرید دخولها ولو حلالا والافضل أن يكون غسل الجاني (من طريق المدينة) وهي طريق التنعيم التي يدخل منها أهل مصر والشام ونحوهما (بذي طوى) بثلاث أو له والفتح أفعص أي بجاء البئر التي فيه عندها بعد الميت وصلاة الصبح به لا تتبع متفق عليه وهو محل بين المحلين المسلمين الآن بالجورين به بئر مطوية أي مبنية بالحجارة فاسب الوادي الهاوي البخاري رواية تقتضي ان اسمه طوى وردت بان المعروف انه ذو طوى لا طوى وثم

أن تحديد الثواب والعقاب لا مجال للرأى فيه فما المانع من اطلاع القائلين بذلك على أمر لم يطاع عليه غيرهم أو لم يثبت عند صحة وما أفاده من المناقاة محل تأمل اذ لا مانع من التخصيص الا ترى أن الآيات مصرية بتضعيف الحسنة بعشر أمثالها ولم يقتصر عليها في الحرمية لما ثبت فيها بخصوصها ثم رأيت المحشي قال قوله المصروفة بعدم التعدد أقول من الواضح أنهم لم تصرح بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لسكل فرد اذا التعبير فيها بصيغة العموم كن جاعف الآيه وصيغة العموم ليست نصافي كل فرد بل بالنسبة للجملة وهذا لا ينافي به خروج بعض الافراد الا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المناقاة على ذلك التقدير ممنوعة منعلا خفاء فيه نعم لهم أن يجيبوا بن عباس رضي الله عنهما بما وعموم الآية والاحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتنامل انتهى وقوله نعم الخ يؤخذ دفعه ما أسلفناه من أن الظاهر أن ذلك لا مجال للرأى فيه فله حكم المرفوع بصري وقوله يؤخذ دفعه الخ يمنع هذا الاخذ قول الشارح وكان ابن عباس وذويه الخ (قوله امتازت) أي الصلاة (عن كل) أي عن سائر الحسنات والعبادات (قوله أي بالمسجد الحرام الخ) المراد به الكعبة وما اتصل بها من المسجد الاصيل وغيره وجعل ابن حزم التفضيل الثابت بككة ثابتا لجميع الحرم واعرفه ونائي (قوله الى مائة الف الف صلاة الخ) أي فيما سوى مسجد المدينة والافضل كما في الاعتكاف (قوله وبها) أي قوله وقد صرح الخ (كالذي قبله) أي قوله وانما صرح ذلك الخ (قوله بعد المسجد الخ) عبارة النهاية وأفضل بقاعها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام اه (قوله برفاق الحجر) الباء بمعنى في (وقوله المستفيض الخ) نعت لرفاق الحجر (قوله المحرم) الى قوله وفي البخاري في النهاية والمغني الا قوله أي بجاء الى وهو قول الماتز (وان يغتسل داخلها الخ) اطلاقهم يشمل الرجل وغيره نهاية ونحشي (قوله ونحوهما) أي كالمغرب نهاية (قوله بثلاث أو له) أي بالقصر ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان أو البقعة نهاية ومعني (قوله عندها) أي يغتسل عند البئر كردى (قوله وهو محل بين المحلين الخ) وأقرب الى الثنية السفلى مغني ونائي (قوله سن له الغسل الخ) عبارة المغني والنهاية وأما الجاني من غير طريق المدينة كالمبني فيغتسل من نحو تلك المسافة كافي المجموع وغيره وقال المحب الطبري انه لو قيل باستحبابه لسكل حاج ومعتبر لم يعد انتهى والمعتد الاول اه وفيما قاله الشارح جمع بين القولين (قوله غيرهما) في عمومته توقف (قوله والا الخ) أي وان لم يرد الدخول منها قول الماتز (ويدخلها الخ) ويسن كافي المجموع اذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومزيتة على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فمرني على النار وأمني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك ويقول عند وصوله مكة اللهم البالد بلدك والبيت بيتك نجحت اطاب رحمتك وأؤم طاعتك متبعلا امرك اضيا بقدرك مسللا امرك أسالك مسئلة المضطر المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وان تجاور دني برحمتك وأن تدخلني جنتك مغني ونائي (قوله كل أحد) الى قوله وهو المشهور في النهاية والمغني الا قوله وعدمه الى وان لم تكن وقوله

بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لسكل فرد اذا التعبير فيها بصيغة العموم كن جاعف الآية وصيغة العموم ليست نصافي كل فرد بل بالنسبة للجملة وهذا لا ينافي به خروج بعض الافراد الا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المناقاة على ذلك التقدير ممنوعة منعلا خفاء فيه نعم لهم أن يجيبوا بن عباس رضي الله عنهما بما وعموم الآية والاحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتنامل (قوله في المتن دخولها) أي مرید دخولها اه (قوله والتنوين وعدمه) عبارة حاشية ويجوز صرفها وعدمه اه

(٩ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) الان آبار متعددة والا قرب انها التي الى باب شبيكة أقرب أما الدخول من غير تلك الطريق فان أراد الدخول من الثنية العليا كاهو الافضل سن له الغسل من ذي طوى أيضا لانه يمر بها والاعتكاف من مثل مسافتها (و) أن (يدخلها) كل أحد ولو حلالا (من ثنية كراء) بفتح الكاف والمد والتنوين وعدمه

وتسمى على نزاع فيه الجون الثاني المشرف على المقبرة السمة بالعلامة وان لم تكن بطريقه ويخرج وان لم تكن على طريقه ولو الى عرفة على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقمر (٦٦) والتنوين وعدمه وهو المشهور الآن بباب الشبكة لا يتباع فيها وزعم ان دخوله من العليا

اتفاق لانها بطريقه تروى
المشاهدة القاضية بأنه ترك
طريقه الواصلة الى الشبكة
وعرج عنها الى تلك التي
ليست بطريقه قصداً مع
صعوبتها وسهولة تلك ولا
ينافي طلب التعرّيج اليها
السابق انه لم يحفظ عنه صلى
الله عليه وسلم عند مجيئه من
الجعرانة محرماً بالعمرة ولا
من منى عند نقره لانه لا يلزم
من عدم النقل عدم الوقوع
فهو مشكوك فيه وتعرّيجه
اليها قصد اولا معلوم فقدم
وكذا يقال في الخروج من
السفلى انه معلوم الى عرفة
او غيرها انه مشكوك فيه
فقدم المعلوم وما قيس به
وحكمته الاشعار بعلم قدر
ما يدخله على غيره وفي
الخروج بالعكس او مجاء
عن ابن عباس رضي الله
عنه ما ان ابراهيم صلى
الله عليه وآله نبينا وعليه وسلم
لما أمره الله تعالى بعبد
بنائه الكعبة أن يؤذن
في الناس بالحج كل نداه
على الثنية العليا فاورث
بالدخول منها ذلك كما وثر
لفظ ليكن قصد الاجابة ذلك
النداء كما مر ولا ينافي ذلك
رواية أنه نادى على مقامه
أيها الناس ان الله كتب
عليكم الحج لي بيته فحجوا
فاجابته النخف في الاصلاص
بليته لا احتمال أنه أذن

وان لم تكن الى من ثنية وقوله وعدمه (قوله وتسمى الخ) عبارة النهاية والمغني وهي الثنية العليا وهي موضع
بأعلى مكة اه (قوله والتنوين وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعدمه سم (قوله ولو الى عرفة) جزم
به في المختصر والحاشية واعتمد العلامة عبد الرؤوف استثناء الخروج لعرفات واليه ميل سم وقال النووي في
التعميم انه غير يب بعيدونائي (قوله بالضم الخ) وهي الثنية السفلى والثنية الطريق الذي بين الجبلين نهاية
ومغني (قوله ولا ينافي طلب التعرّيج الخ) أما ما أفاده من عدم المنافاة في الجعرانة فواضع لوقوعها خيفة
وأما بالنسبة الى دخوله من العليا في النفر من منى وخروجه من السفلى في الذهاب الى عرفة فيبعد عادة كل
البعث ووقوعه وعدم الاطلاع عليه وان أمكن عقلاً ثم رأيت المحشي سم قال قوله ولا يلزم من عدم النقل عدم
الوقوع لا يخفى أن وقوع ذلك من أبعاد البعيد وأنه لو وقع لنقل لانه يحتاج الى دوران كثير فهو مما يستغرب
وتقضى العادة بنقله وقوله فقدم المعلوم الخ قد يقال انما يتضح المعلوم في الموضعين لو علم أولم يظهر الفرق مع
أنه لا عوم والفرق قريب جداً فان دخوله أولاً منها لم يحتج فيه لتعريج كثير وخروجه من السفلى لسفره كذلك
بخلاف دخوله اليها من منى وخروجه لعرفة فانه يحتاج لدوران كثير كما هو معلوم ان عرف ما هنالك
انتهى اه بصري (قوله السابق) أي في قوله كما هو الافضل وفي قوله وان لم تكن بطريقه (قوله فهو الخ) أي
مجيبته من الجعرانة ومعنى (قوله وما قيس به) لعل الانسب اسقاط لفظه ما (قوله وحكمته الخ) أي الدخول من
ثنية كداء بالمدعارة النهاية والمغني فيسه أي الخروج وفي الدخول بمسار الذهاب من طريق والاياب من
اخرى كما في العبد وغيره وخصت العليا بالدخول لقصد الداخل موضعاً على المقدار والخارج عكسه ولان العليا
محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن عباس فكان
الدخول منها بالغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون مواجهاً لباب الكعبة وجهته
أفضل الجهات اه وكذا في المغني الاقوله والمعنى الى وخصت وقوله ولان الداخل الخ (قوله ولا ينافي ذلك
رواية أنه نادى الخ) ان كان النداء على العليا بما أيها الناس الخ كان منافياً بحسب الظاهر واحتجاج الى الجمع
باحتمال التكرار وان كان بقوله تعالى فاجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم الآية كمل واه السهيلي عن ابن
عباس ونقله في شرح الروض أي والنهاية والمغني وأقر وه فلا منافاة أصلاً كما هو واضح بصري (قوله نذب
التعريج) الى قوله ومنازعة الخ في النهاية والمغني (قوله لان حكمته الدخول) أي السابق آنفاً (قوله بخلاف
الغسل) أي فان حكمته النظافة وهي حاصلة في كل موضع نهاية (قوله ويسن أن يدخل الخ) أي وان يحتز في
دخوله عن الايذاء بدابته أو غيرها ويتلطف بمن زاحجه ويهدد عذره وان يستحضر عند وصوله الحرم ومكة
وعند رؤية البيت ما أمكنه من الخشوع والخضوع بقلبه وجوارحه لرب هذه الاكفة داعياً متضرعاً
ويتذكر شرفها على غيرها ونائي (قوله نهار الخ) ظاهراً اطلاقهم أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وينبغي
كما قال الاذري ان يكون دخول المرأة في نحو هودج ليلاً أفضل مغني قال السيد البصري ولم يذكر اصحابنا أنه
يسن الخروج منها ليلاً أو نهاراً لكن أخرجه سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي كأنوا يستحبون دخولها
نهاراً والخروج منها ليلاً اه حاشية الايضاح وقد يقال اطلاق قولهم يندب أن يكون السفر في أول النهار
صادق بمكة بصري أقول حديث صحيح البخاري وسنن أبي داود كالمعري في أنه صلى الله عليه وسلم خرج في حجة

(قوله ولا ينافي طلب التعرّيج الخ) يدل على طلب الدخول من كداء للجحائي من منى ولو يوم النفر والخروج
من كدى للخارج الى عرفة (قوله لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع) لا يخفى ان وقوع ذلك من أبعاد
البعيد وان له وقع لنقل لانه يحتاج لدوران كبير فهو مما يستغرب وتقضى العادة بنقله (قوله فقدم المعلوم
وما قيس به) قد يقال انما يتضح تقديم المعلوم في الموضعين لو علم أولم يظهر الفرق مع انه لا عوم والفرق
قريب جداً فان دخوله أولاً منها لم يحتج فيه لتعريج كبير وخروجه من السفلى لسفره كذلك بخلاف دخوله

على كل منهما ومقامه هو حجر المنزل اليه من الجنة كما يأتي وعلم مما تقرر رندب التعريج لمن ليست على طريقه للدخول
للاغسل لان حكمته الدخول لا تنافي الا بسلكها بخلاف الغسل ويسن أن يدخل ولو في العمرة نهاراً

وبعد الصبح والذكر ماشيا وحافيا ان لم يخش نجاسة أو مشقة (و) أن (يقول) رافعا يديه ولو حلالا فيما يظهر (إذا أبصر البيت) بالفعل أو وصل نحو الاعي الى محل براه منه لو كان بصيرا ومنارعة الاذرى في نحو الاعي مردودة (اللهم زهدا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة) وجاء في مرسل ضعيف ومرفوع فيه منهم بالوضع وبرأى زيادة في زائره وأعرض (٦٧) عنه الاصحاب كانه لعله رأوه فافيه (ورزد

من شرفه وعظمه بمن حجه أو اعتمره تشريفا) هو الترفيع والاعلاء (وتكرما) أى تفضيلا (وتعظيما) وبرا) رواه الشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل الا أنه قال وكرمه بدل عظمه وكان حكمة تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في القوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما يطلبوه وانجازهم ما أملوه في زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقره ثم عظمته بين أبناء جنسه بظهور رفقاه وهدايته وارشاد الى هذا نحتن دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل (اللهم أنت السلام) أى السلام من كل ما لا يليق بحلال الربوبية وكل اللوهمية أو المسلم بعبدك من الآفات (ومنك) لامن غيرك (السلام) أى السلامة من كل مكروه

الوداع من مكة وفي آخر الليل (قوله وبعد الصبح) أى أول النهار بعد صلاة الفجر ثم اية ومعنى (قوله والذكر الخ) والافضل للمراء ومثلها الخشني دخولها في هودجها ونحوه نهاية زاد الونائى وكذا الامر الجليل اه (قوله ماشيا) أى ان لم يشق عليه ذلك مغنى زاد الونائى ولم يضعفه عن الوظائف اه قال النهاية وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بانه هنا أشبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهمهم ولان الركب في الدخول يتعرض للاذى عند البتة في الزحمة اه (قوله وحافيا) الخ وان لم يلق به وفي الحاشية ليس من الخفا من أول الحرم وناى (قوله رافعا يديه) أى وواقفا في محل لا يؤذى ولا يتأذى فيه مستحضرا ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاحلال وناى ونهاية (قوله ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما أبصر البيت لا يبعد أنه كذلك مر اه سم واقره الشيخ الرئيس قول المتن (إذا أبصر البيت الخ) والبيت كان الداخل من الثنية العليا براه من رأس الردم أى المسمى الآن بالمدي والآن لا يرى الامن باب المسجد ولستة الوقوف فيه لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار ثم اية وحاشية الايضاح قال الرشيدى قوله مر لاني رأس الردم لذلك الخ أى لا الوقوف في رأس الردم فلا يسر لاجل الدعاء الا حتى لا تتعاصيه من رؤية البيت بل انما يسر لكونه موقف الاختيار فالخاضع ان سن الوقوف به لا من الدعاء عند رؤية البيت وكونه موقف الاختيار حيث زال الاول بقي الثاني فيستحب الوقوف اه عبارة الونائى ويسر أن يقف بالمحل المسمى الآن بالمدي ويدعو بما أراد من خير الدين والدنيا اه (قوله أو وصل نحو الاعي الخ) أى أو وصل محل رؤيته ولم يره لعمى أو طماعة أو نحو ذلك أسنى ومعنى قول المتن (تشريفا) أى ترفعا وعلا (وتعظيما) أى تبيلا (وتكريما) أى تفضيلا (ومهابة) أى توقيرا واحلالا نهائية ومعنى (قوله عنه) أى عن ذلك الخبر واءاله قول المتن (و برا) هو الاتساع في الاحسان والزيادة فيه ثم اية ومعنى (قوله ثم كرامته) بالرفع عطف على الاظهار (قوله باكرام زائره الخ) قضيته أن التكريم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم سم (قوله وفي زائره) عطف على في البيت كرمى (قوله وجود كرامته الخ) قد يقال كل من التكريم والتعظيم للزائر بالحقيقة الا أن التكريم دون التعظيم فبدأ به ترقيا سم (قوله ثم عظمته) بالجر عطف على الكرامة أو الرفع عطف على الوجود (قوله في الاحسان) أى في فعل الحسن ع ش (قوله أى السلام الخ) الاول بقاء المصدر على ظاهره قصد اللعانة بصري (قوله أى السلامة الخ) ومن أكرمه بالسلام فقد سلم ثم اية ومعنى (لخيار بنا بالسلام) أى سلما بتحياتك من جميع الآفات ويدعو بعد ذلك بما أحب من المهمات وأهمها المغفرة ثم اية ومعنى أى له وللامنة وناى (قوله فورا) الى قوله وضح في النهاية الا قوله وهو ان لم يكن (قوله ولو حلالا الخ) ونقل سم عن مر وان كان مقيما بمكة وناى قول المتن (من باب بنى شيبه) أحسد أبواب المسجد وشيعة اسم رجل مفتاح الكعبة في ولده وهو بن عثمان بن طلحة الجهني معنى (قوله بباب السلام) قال القليوبي هو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الاسود باب الكعبة الخ وفي تاريخ الجيسى عن بحر العميق فيه ثلاث مداخل الخ كرمى على بافضل (قوله وان لم يكن على طريقه) وفاقا للمعنى وشرحي اليها من منى وخر وجهه لعرفه فانه يحتاج لدوران وتعريج كبير كما هو معلوم ان عرف ما هنا (قوله ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كلما أبصر البيت لا يبعد انه كذلك مر (قوله ثم كرامته باكرام زائره الخ) قضيته ان التكريم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم (قوله وفي زائره وجود كرامته الخ) قد يقال كل من التكريم والتعظيم للزائر بالحقيقة الا ان التكريم دون

ونقص (لخيار بنا بالسلام) أى الان مما حنناه والعفوه عما اقترفته واه البهقي عن عمر رضى الله عنه باسناد ليس بالقوى (ثم يدخل) فورا (المسجد) ولو حلالا فيما يظهر أيضا لما يأتى أنه يسر له طواف القدوم (من باب بنى شيبه) وهو المسمى الآن بباب السلام وان لم يكن على طريقه لما صح اننا صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليها باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعتراض بانه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه ويرد بما كان الجمع بان التعريج انما كان في حجة الوداع

المنهج والروض (قوله فلا ينافي ما في عمرة القضاء) قد يقال مقتضاه حينئذ أن يكون دخوله صلى الله عليه وسلم من الثنية السفلى وهو ينافي ما تقرر حتى على طريقة الرافعي وقد يجاب بمنعها فان الاغلب من أحواله صلى الله عليه وسلم دخوله من العليا كما صح في حجة الوداع وعام الفتح فليكن دخوله في عمرة القضاء لبيان الجواز وأيضا فعمرة القضاء متقدمة على الفتح وحجة الوداع بصري (قوله ولأن الدوران الخ) عطف على قوله لما صح الخ (قوله لا يشق الخ) عبارة المغني قال الرافعي أطبقوا على استحباب الدخول منه لكل قادم سواء كان في طريقه أم لا بخلاف الدخول من الثنية العليا فان فيه اختلاف الماء والفرق أن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول البلد اهـ (قوله جهة باب الكعبة) أي والجر الاسود أسنى ومعنى وكان ينبغي أن يريه الشارح لا يظهر قوله إلا في وصح الجراح الخ (قوله أو من باب الاستعارة الخ) يتأمل وجه كونه استعارة تمثيلية بصري قد يقال وجهه ما أفاده قوله اذ من قصد الخ وان كان فيها بشاعة (قوله ويسن) إلى قوله كما حررت في الاسنى والمغني الآثم. ما اقتصر في الخروج إلى البلد على باب العمرة عبارة الوائلي ويخرج أي للاعتبار وغيره من باب العمرة كما عليه مر وقال يج في الفتح ويخرج من باب العمرة أو الحزورة وهو أفضل وقيد في الامداد بالخروج إلى البلد فاعل أفضلية باب العمرة عند الخروج للاعتبار وأفضلية باب الحزورة كقصوره عند الخروج للبلد اهـ قول المتن (ويبدأ) أي ندباً وأول دخوله المسجد مغني ونهاية عبارة الوائلي عند دخوله مكة اهـ (قوله لا نحو كراء بيت الخ) أي كسقي دوابه وحط رحله اذا أمن على امنته مغني (قوله وتغيير الخ) بالجر عطف على الكراء (قوله لم يشك في طهرها) أي ولم يكن يمارج كرية يتأذى به فيما يظهر بصري قول المتن (بطواف القدوم) أي لا بتحية المسجد اذ تحصل بركعتيه ولو جلس بعد اقباليهما أو لم يصلهما أو أخرهما أو أخر الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فانت تحية المسجد لانها تقوت بطول الفصل ولو مع القيام خير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذا أخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تغتفر تحية المسجد فلا يشاب عليها اذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف ما اذا نواهاما أيضاً أو أطلق فظاهر اطلاقهم هنا حصول ثواب التحية بركعتي الطواف اذا أطلق وان قلنا بخلاف ذلك اذا أطلق فصلي فرضاً ونقلاً آخر مر اهـ سم باختصار وعبار الوائلي وحيث قدم الطواف الذي هو تحية البيت اندرجت تحية بقية المسجد في ركعتيه أي سقط طلبها وأنتيب ان نواها معهما اهـ وعبار الكردى على بأفضل ووقع للجمال الرمي في شرح الدجبة ههنا وانفة الشارح في سقوط الطلب فقط حيث لم ينو اهـ (قوله لا يتابع) إلى المتن في المغني الا قوله أي لم يلزمه الى وكشية الخ وقوله مكتوبه لا يغيرها وكذا في النهاية الا قوله ولو منع الخ (قوله فائنة تقرر) أي ولو بالنذر ونائ (قوله ولم تكثر الخ) محل تأمل فالواجب مقتضاه

التعظيم فبدأ به ترقياً (قوله ويبدأ بطواف القدوم) قال في العباب ولا يبدأ بتحية المسجد اذ تحصل بركعتيه قال في شرحه غالباً قال وقضيته ان من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل له التحية وهو كذلك بالنسبة لتحية المسجد اما تحية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف مقامهما أي التحية صرح به القاضي أبو الطيب وابن الرفعة قال في المهمات ومقتضاه أنه لو أخرهما فقد فوت هذه التحية ولو اشتغل قبل الطواف بصلاة نحو خوف فوت لم يخاطب بتحية المسجد أي لا ندراجها فيها انتهت اهـ (قوله ولانه تحية البيت) عبارة الروضة طواف القدوم يسمى التحية لانه تحية البقعة قال في شرح العباب أي الكعبة لا المسجد كما في المهمات الخ اهـ قال في العباب ويحصل أي طواف القدوم بطواف نذر اهـ ولا يغتفر بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها شرح مر ولو جلس أي عدا بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانت تحية المسجد لانها تقوت بالجلوس عدا وان قصر مر وقياس ذلك أنه لو تعدد عند دخوله المسجد تأخير الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فانت تحية المسجد لانها تقوت بطول الفصل ولو مع القيام غير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذا أخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تغتفر تحية المسجد فلا يشاب عليها اذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف

فلا ينافي ما في عمرة القضاء ولأن الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجز هنا اختلاف بخلاف نظيره في التعرّيج للثنية العليا ولانه جهة باب الكعبة والبيوت تؤتى من أبوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهاتها الاربع وصح الجراح الاسود عين الله في الارض أي بعينه وبركته أو من باب الاستعارة التمثيلية اذ من قصد ما كما أم بابه وقبل بعينه ليعمه معرفته ويؤثر له وعنه وخوفه ويسن الخروج للسعي من باب بني مخزوم ويسمى الان باب الصفا والى البلد مثلاً من باب الحزون فان لم يتيسر فيه باب العمرة كما حررت في الحاشية (ويبدأ) بعد تفرغ رايح نفسه من أعذارها الانحسار وكراء بيت متيسر بعد وتغيير ثياب لم يشك في طهرها (بطواف القدوم) لا يتابع متفق عليه ولانه تحية البيت الاعراض كائن كان عليه فائنة فرض أي لم يلزمه القور في قضائه والا وجب تقديهما ولم تكثر بحيث يغتفر بهما فوراً الطواف عرفاً

اطلاقهم لما فيه من براعة التمسك من الواجب بصري (قوله والاقدام الطواف) لا يقال طاهره وان وجب
 قضاؤها فورا لاننا منع ان طاهره ذلك فتأمل له سم (قوله أو مكتوبة) ينبغي أن يحمله ما لم يعلم أو يظن فوت
 المكتوبة لو بدأ به والاوجب تقديمها سم (قوله أو جماعة الخ) أي ولو في نافله سم عبارة الوثنائي ولم تقم
 الجماعة المشروعة ولو في نفل ولم تقرب أقامتها بحيث لا يفرغ قبلها وحسبنا صلى تحية المسجد ان كان يفرغ
 منها قبل الاقامة والانظر هاتفاها وعبارة الكردى على بافضل والمراد الجماعة المألوكة بان يصلى
 مؤداة خاف مؤداة أو مقضية خاف مقضية مثلها نقله ابن الجدل عن اليعاب وفي اليعاب أيضا ان
 يتيقن حصول جماعة أخرى مساوية لذلك في سائر فئات الكمال اتجه أن البداءة بالطواف حينئذ أولى
 لما فيه من تحصيل فضيلتين تحية البيت والجماعة اه (قوله فان أقيمت فيه) أي في أثناء الطواف
 (قوله جماعة الخ) قال في شرح العباب ولو على جنازة ولو قال وكذا لو عرض ذلك في أثناءه لكان أعم اذ تذكر
 الغائبة وضيق وقت المؤداة اذا عرض له في أثناءه يقطع له أيضا اه وفي حاشيته للإيضاح أي والمغنى أن
 الطواف المندوب يقطع للفرض كصلاة الجنازة اه قال الروض وشرحه هذا أي البدء بالطواف القدوم
 ان لم تقم جماعة الفريضة ولم يضق وقت سنة مؤداة أو رتبة أو فريضة فان كان شي من ذلك قدمه على
 الطواف ولو كان في أثناءه اه فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق وقته بما ذكر
 لا ما لم يضق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض سم وقوله فالحاصل الخ في النهاية والوثاني
 ما يوافق وقوله وانظر الخ عبارة الوثنائي ويكره تقرير الطواف كالسبحي لا تذله والا فلا كراهة ولا خلاف
 الاولى والعذر كقائمة جماعة مكتوبة مؤداة وان لم يخش فوت الجماعة وعرض ما لا بد منه كشراب من ذهب
 خشوعه بعبث وسجود تلاوة لا جنازة لم تتمين عليه وراتبة اه (قوله وتؤخر) أي بداء (جملة) أي من
 النساء والخناثي وثاني (قوله وغير برزة) أي والتي لا تبرز لرجال وجرى النخ والاياعاب وشرحا للإيضاح للجمال
 الرملي وابن عسلان على أنه لا فرق بين ذات البهيمه والبرزة فينبذ التأخير مطلقا لكنه يتأكد ذلك للجملة
 والشريفة أكثر من غيرها اه كردى على بافضل (قوله ولو منعه الخ) أي لو منع من الطواف الناس
 الداخل المريد للطواف لتخو رجسة كخاسة وثاني قول للمنز (طواف القدوم) ويسمى أيضا طواف القادم
 وطواف الور ودوطواف الوارد وطواف التحية نهاية ومعنى (قوله بحلال) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى
 (قوله بحلال الخ) متعلق بختص والباعداد له على المقصور عليه وهو جائز وان كان لغالب دخولها على
 المقصور نحو نخل صلى الله بالعبادة شيخنا (مطلقا) طاهره ولو نحو صبي غير مميز دخل به وليه (قوله أي محرم
 الخ) ويتدرد النظر في الصبي غير اذا دخل به وليه وهل بشرع له طواف القدوم أولا والذي يظهر أنه ان كان
 محروما شرع له مطلقا مميزا أو غير مميز أما الاول فواضح وأما الثاني فليكونه من نواصب النسك وان كان حلالا فان

ما اذا نواهاهما أيضا أو أطلق فظاهر اطلاقهم هنا حصول ثواب التحية تركه حتى الطواف اذا أطلق وان قلنا
 بخلاف ذلك اذا أطلق فصل فرضا أو نفلا آخر في غير ذلك مر (قوله والاقدام الطواف) لا يقال طاهره
 وان وجب قضاؤها فورا لاننا منع ان طاهره ذلك فتأمل له سم (قوله أو مكتوبة) ينبغي ان يحمله ما لم يعلم أو يظن فوت
 المكتوبة لو بدأ به والاوجب تقديمها سم (قوله أو جماعة الخ) أي ولو في نافله سم عبارة الوثنائي ولم تقم
 أقيمت فيه جماعة مكتوبة بالخارج الجماعة النافلة يقتضي الفرق في جماعة النافلة بين الابتداء والائناء (قوله
 أو جماعة) أي ولو في نافله تسن فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب (قوله فان أقيمت فيه جماعة) قال
 في شرح العباب ولو على جنازة وقال فيه ولو قال وكذا لو عرض ذلك في أثناءه لكان أعم اذ تذكر الغائبة وضيق
 وقت المؤداة اذا عرض له في أثناءه يقطع له أيضا اه وفي حاشية الإيضاح وسيأتى ان الطواف المندوب يقطع
 للفرض كصلاة الجنازة وتولى قال الروض انه يبدأ بطواف القدوم ثم قال هذا ان لم تقم جماعة الفريضة ولم
 يضق وقت سنة مؤداة قال في شرحه أو رتبة أو فريضة فان كان شي من ذلك قدمه على الطواف ولو كان في
 أثناءه لان ذلك يفوت والطواف لا يفوت اه فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق

والاقدام الطواف فيما يظهر
 وتخشية فوت راتبة أو سنة
 مؤداة أو مكتوبة أو جماعة
 تسن له معهم فان أقيمت
 فيه جماعة مكتوبة لا يبرها
 قطعها وصلى وتؤخر جملة
 وغير برزة الطواف الى
 الليل ما لم تخش طر حبيص
 يطول ولو منعه الناس صلى
 التحية كما لو دخل ولم يرده
 ويختص طواف القدوم
 وهو سنة وقيل واجب ومن
 ثم كره تركه بحلال مطلقا
 و(بحاج) أي محرم يحج
 معه عمرة أم لا (دخل مكة
 قبل الوقوف)

كان مما اشرع له وان كان غير مبرح فلا يصري وفيه توقف يظهر وجهه عما يأتي عن عس عن قرب (قوله فلم يصح تطوعهما الخ) فلو قصد طواف القدوم فقط وقع عن الغرض ولا ينصرف ونائي (قوله كاصل الحج) أي والعمرة نهاية ومعنى (قوله سن له طواف القدوم الخ) فلو شرع فيه في أثناءه دخل نصف الليل فأراد أن يكمله هل ينصرف مما أتى به للغرض الاقرب نعم ثم يكمل النفل بعد ذلك لكن اتيانه بالغرض المذكور يقطع الموالاتين الجمال اه نوائي (قوله ان قصده) ظاهره وان لم يقصد طواف الغرض لشئ من نية النسك له ولا يضر الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الغرض ثم رأيت في شرح العباب قال ما حاصله أنه اذا نوى بطواف العمرة طواف القدوم وقع عن تحية المسجد حتى يشأب عليهم مع وقوعه عن الغرض أيضا فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصولها بغيرها أنهم ان نويت معه حصول ثوابها او الاسقاط طلبها انتهى وهذا كله يدل على أن للعمرة طواف قدوم الا أنه مندرج في طوافها سم (قوله كتحة المسجد) قياس التشبيه بكتحة المسجد أنه يشأب عليه وان لم يقصد عند من يقول بذلك في تحية المسجد اذا صلى فرضا كما هو ظاهر البهجة سم وقوله عند من يقول الخ أي كالملى والخطيب (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله انما هو لهذا الذلول الخ) وعليه يأتي به من ذكر وان أتى به قبل الوقوف أيضا كما هو ظاهر بصري (قوله تدخل على المقصور عليه) أي وان كان الافصح خلافه نهاية ومعنى (قوله فلا اعتراض) عبارة المعنى قال الولي العراقي اعترض على تعبير المصنف بأنه مقلوب وصوابه ويختص حاج دخل مكة قبل الوقوف بطواف القدوم فان الباعث دخل على المقصور انتهى لكن هذا أكثرى لا كلي فالتعريف بالصواب خطأ اه قال السيد البصري ويمكن أن يجاب عن اراد الحلال على المصنف رحمه الله تعالى بأن القصر اضافي لاخراج المعتبر والحاج بعد الوقوف بقريظة أن الكلام في التلبس بنسك اه قول المتر (ومن قصد مكة أو الحرم) أي ولو ميكأ أو عبدا

وقته مما ذكر لا مالم يضق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الغرض (قوله لانه بعد الوقوف واعتبر دخل وقت طوافهما الخ) قال في الر وض ولا طواف للقدوم بعد الوقوف قال في شرحه ولا على المعتبر لان الطواف المفروض عليهم ما قد دخل وقته وخو طوباه فلا يصح قبل أدائه أن يتطوعا بطواف قياسا على أصل الحج والعمرة وفي هذا فارق مانع فيه الصلاة حيث أمر بالتحية قبل الغرض فطواف القدوم مختص بحلال دخل مكة وبجاء دخله اقبل الوقوف الى ان قال قول الاصل ويجزى طواف العمرة عن طواف القدوم أي تحية البيت والا فلا يس على المعتبر طواف قدوم كالحاج الذي دخل بعد الوقوف بعرفة اه وقوله فليس على المعتبر أي لا يتعلق به ولا يشرع لان المنفي للزوم والا فالزوم منفي عن الحاج الذي دخل قبل الوقوف أيضا فليتأمل وهذا الكلام قريب من الغم ما مر عن شرح العباب (قوله ان قصده) ظاهره وان لم يقصد طواف الغرض فإنه لا يشترط قصده لشئ من نية النسك له ولا يضر الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الغرض بل قالوا لو كان عليه طواف افاضة مثلا فصر فيه لغيره لم ينصرف ويقع عن الافاضة الا ان ما نحن فيه نريد بحصول مقصده أيضا لانه مطلوب في ضمن ذلك الغرض فليتأمل ثم رأيت في شرح العباب أطال هنا بما منه ما مضى ويؤيد قول القمولى اذا نوى بطواف العمرة طواف القدوم وقع عن التحية أي تحية الكعبة حتى يشأب عليهم فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من ان معنى حصولها بغيرها أنهم ان نويت معه حصول ثوابها او الاسقاط طلبها ولا يتوهم من كرم القمولى خلافا لمن ظنه ان الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمرة لان هذا معلوم مما يأتي ان طواف الغرض لا ينصرف بطواف غيره وحينئذ فمعنى كلامه انه يقع عن التحية مع وقوعه عن الغرض أيضا وعبارته ظاهرة في ذلك وهي الى آخر ما بسطه فليتأمل وهذا كله يدل على ان للعمرة طواف قدوم الا أنه مندرج في طوافها (قوله كتحة المسجد) قياس التشبيه بكتحة المسجد أنه يشأب عليه وان لم يقصد عند من يقول بذلك في تحية المسجد اذا صلى فرضا او نفلا كما هو ظاهر البهجة (قوله لا لدخوله الذي قبل الوقوف) كان يمكن أن يكون لذلك الدخول ولا يكون قضاء بناء على أنه لا يغتفر بغير الوقوف بل مع دخول وقت طواف الغرض فليتأمل (قوله في المتن ومن قصد مكة) أي والحرم ولو ميكأ أو عبدا أو أتى

لانه بعد الوقوف والمعتبر دخل وقت طوافهما المفروض فلم يصح تطوعهما وهو عليهم كاصل الحج ومن ثم لو دخل بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم كما يأتي لانه لم يدخل وقت طوافه وبطواف الغرض يشأب عليه ان قصده كتحة المسجد وقد يؤخذ من المتن هنا ومن قوله الا آتى بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة أن من دخلها قبل الوقوف لا يغتفر طواف القدوم في حقه الا بالوقوف وهو كذلك والوجه أنه لا يدخله قبضها ونديه ان وقف ودخل قبيل نصف الليل انما هو لهذا الدخول لا لدخوله الذي قبل الوقوف وسأتي أن الباعث تدخل على المقصور عليه كالمقصود فلا اعتراض (ومن قصد مكة)

أو الحرم (لأنه استحب)

له ولو نحو خطاب (أن يحرم
بجمع) بذكره في أشهره (أو
عمرة) قياساً على التخيية ولا
يجب لما صرح في خبر المواقيت
هن لهن ولن مر عليهن بمن
أراد الحج والعمرة فلو
وجب بمجرد الدخول لما
علقه بالإرادة (وفي قول
بجمع) وصححه جماعة لا طابق
الناس عليه ومن ثم كره
تركه (الآن) يكون فيه
رق أو غير مكلف أو (يتكرر
دخوله كخطاب وصياد)
للمسقة حينئذ أو يدخل
من الحرم أو لقتاله باح أو
خائفاً من ظالم والالم يجب
جزماً

* (فصل) * في واجبات
الطواف وكثير من سننه
(للطواف بأنواعه) وهي
طواف قدوم وركن أو
تحلل أو وداع ونزوت وطوق
(واجبات) أركان وشروط
(وسنن) وما يختلف في
وجوبه منها أكد من
غيره (أما الواجب) للطواف
بأنواعه الشامل للركن
والشروط (ذ) ثمانية منها
أنه يشترط في كل من
تلك الأنواع (ستر العورة)
فان قلت ستر العورة هو
الواجب لا اشتراطه قلت
أراد بالوجوب هنا خطاب
الوضع الذي هو ورود
الخطاب بنفسه يكون الشرط
شرطاً أو كلاً أو شيئاً أو مانعاً
فتأمل على أن لا أوضح أن
يقال أراد بالواجب ما تضمنه
في شرط الخ

أو أني لم يأذن لهما سيد أوز وج في دخولهما الحرم إذا حرمة من جهة لا تنافي النذب من جهة أخرى شرح
مر اه سم قال ع ش قوله مر ولو ميكال الخ أي وتكرر دخوله كالحطاب والصياد أخذ من قوله لا تنافي
وفي قول يجب الآن الخ اه وقال السيد ع يرتد النظر فيمن يدخل مكة من أثنا الحرم هل يسن له الاحرام
إذا دخلها غير مر يد النسك ويجب عليه إذا دخلها مر يد له أولاً لا يحمل تأمل اه أقول ان قول اليوناني وسن أن
يحرم من قصد مكة أو الحرم من مكان خارج عنه لا لاجل نسك الخ قد يفهم عدم سنن الاحرام في الاولى ولكن
قضية طلاقهم هنا وتقييدهم فيما يأتي بقولهم من الحرم السن فيها وأن كلامهم في المواقيت صريح في وجوبه
في الثانية (قوله أو الحرم) الى الفصل في المغني وكذا في النهاية لا قوله ولا يجب الى المتن قول المتن (أن يحرم
بجمع) هل يستحب للولي أن يحرم عن الصبي الذي دخل به سم وتقدم عن ع ش في أول كتاب الحج عند
قول المصنف فالولي أن يحرم عن الصبي الخ مانصه أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن فيه معونة على حصول
الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب اه قول المتن (استحب الخ) وسن بتركه دم وفي الفتح والمراد
بكون هذا تطوعاً في غير الصبي والقن لما أمر أول الباب ابتداءه وان كان لو وقع وقع فرض كفاية اذ من تابس
بفرض كفاية يقع فعله فرضاً وان سبقة غيره اليه مالم يكن معاداً اكن صلى على جنازة ثم أعادها عليه بايعيها
انتهى اه ونائي (قوله يتركه في أشهره) أي ان كان في أشهر الحج ويكفيه ادراكه نهاية ومغنى قول المتن
(او عمرة) أي وان لم يكن في أشهر الحج نهاية (قوله لا طابق الناس عليه) أي واتفاق الناس على فعل شيء ذال
على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن نهاية (قوله أو غيره كاف) في هذا العطف حارزة الآن يجعل خبر
يكون فيعرف واسمها مستتر سم (قوله من ظالم) أي أو غير ميم وهو معسر لا يمكنه الظهور لاداء النسك نهاية
ومغنى (قوله والا) راجع الى الاستثناء الاول وفي النفي اثبات أي وان كان واحداً من هذه المستثنيات لم
يجب الخ ولو حذف الاول وبالواو لكان أحصر وأوضح

* (فصل في واجبات الطواف وسننه) * (قوله في واجبات الطواف) الى قوله منها في النهاية والمغنى الا قوله
وما يختلف الى المتن (قوله في واجبات الطواف الخ) أي وما يتبع ذلك كوقوع الطواف للمجموع ع ش
(قوله وركن) في حج وعمرة أو هما (قوله لو تحلل) الاولى الواو عبارة النهاية والمغنى وما يتخلل به في الفوات اه
(قوله ووداع) أي واجب أو مستنون (قوله اركان وشروط) يعني ان المراد بالواجبات ما لا بد منه فيشمل
الشروط قال ابن الجبال لوقيل ان الطهارة عن الحدثين والنجس والستر وجعل البيت عن اليسار وكونه في
المسجد وكونه خارجاً عن البيت بجميع يديه شرط وان نية مبيت تعتبر وعدم الصارف وكونه سبعاً ركن لم
يكن بعيداً انتهى اه كردد على بافضل (قوله الشامل) نعت للواجب (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيد
الاشكال فلا صواب أن التقدير فيقال في بيانه يشترط الخ ولا عيار على هذا سم (قوله قلت أراد الخ) فيه بحث
أما ولا لخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك السكون بل هو الخطاب بالكون وأماناً بما في كل
من ورود والخطاب والخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كلاً لا يخفى وأماناً لثاقلاً حاجة لهذا التكاف لو تم لجواز
ان يكون المعنى اما بيان الواجب فيقال فيه يشترط الخ واشترط أن السريان الواجب الذي هو الستر فتأمل اه نعم
يتوقف في قولنا ليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (ستر العورة) أي ستر عورة الصلاة مع القدرة

لم يأذن لهما سيد أوز وج في دخولهما الحرم إذا حرمة من جهة لا تنافي النذب من جهة أخرى شرح
وهل يشك ما ذكره في العيد على ما تقدم في الكلام على محبت المحارزة ان مجاوزة العبد الذي لم يأذن
س يده الميقات بلا اجرام لا توجب دماً أو يفرق (قوله في المتن أن يحرم بجمع) هل يستحب للولي أن يحرم عن
الصبي الذي دخل به (قوله أو غير مكلف) في هذا العطف حارزة الآن يجعل خبر يكون فيه رق واسمها مستتر
* (فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه) * (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيد الاشكال
فالاصح بان التقدير فيقال في بيانه يشترط الخ ولا عيار على هذا (قوله قلت أراد بالوجوب هنا خطاب
الوضع الخ) فيه بحث أما ولا لخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك السكون بل هو الخطاب الوارد بذلك

وهي ما بين سرور ركة غير الحرة يقينا وجميع بدن الحر ولو شكنا كأنه في أو شعر الألوخسه والكفين ونائي
 * (مسئلة) قال الشيخ منصور الطبلاني سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت للأفاضة بغير
 ستره معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فتكثرت شخصاً ثم تبين لها فساد طوافها فأرادت
 أن تقلد أبا حنيفة في صحته لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحيث ذقهل بصح ذلك وتتضمن صحة التقليد
 بعد العمل فافتي بالصححة وأنه لا يحذور في ذلك وأفتى به بعض الأفاضل أيضاً تبعاله وهي مسئلة مهمة كثيرة
 الوقوع عشا (قوله لا كبر) إلى قوله فيأتي في النهاية الأقوله تنبيهه إلى ولو عجز وقوله ففيه إلى يجوز
 (قوله نعم) يعني أيام الموسم وغيره ما يشق الاحتراز عنه في المطاف (الح) ظاهره العفو في المطاف بالشروط
 المذكورة وإن أمكنه الطواف في بقية المسجد الخالية عن النجاسة سم (قوله) لم يعتمد المشي (الح) ظاهره
 أنه إن تعمد ضرر لم يكن له عنهما ندوحة وهذا ظاهر النهاية وشرحه الإيضاح لصاحبها ولا ين إعلان
 أيضاً وصرح به الشارح في شرحي الأزناد وجرى في المنع والإيعاب ومختصر الإيضاح على أنه إذا لم يكن عنه
 مندوحة بان لم يجد عدلاً لا يضر ووافقه عبد الرؤف في شرح المختصر اه كرده على بأفضل وكذا وافقه
 الونائي في الجاف كما يأتي (قوله) ولم تكن رطوبة (الح) كذلك فتخ الجواد والإيعاب وشرح بأفضل والجمال
 الرمي في شرحي التهاج والإيضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الإيضاح وقال في الامداد قضية تشبيه المجموع
 ذلك بدم نحو القمل وطين الشارع التيقن نجاسته أنه لا فرق بين الرطوبة وغيرها وجرى عليه مختصر
 الإيضاح أيضاً اه كرده على بأفضل وجرى الونائي على الأول فقال إن تعمد وطأه وله غنى عن وطئه أبطل
 طوافه وإن قل وجف والأفلاك كن الرطب يضر مطلقاً حتى مع النسيان وعدم المندوحة قال الشمس الرمي وما
 شاهدته مما يجب انكاره ما يفعله الفراسون بالمطاف من تطهير ذرق الطير بمسحه بخرقه مثله بل يصير غير
 معفو عنه قال ابن علان قد ذكر ذلك مراراً الفراسين ولشيخ الحرم وما حصل منهم اعتناء فيه في عنه لغلبة
 الجهل وعم البلاء انتهى اه (قوله من البدع) قد ينزاع في إطلاقه البدعة كون المطاف من اجزاء
 المسجد الذي حث الشارع على تنظيفه وكسسه والغسله طريق إليه وإن لم يشب خصوصه في لفظه اللهم الا
 أن يقال المراد ان تنظيفه بهيشة الغسل لم يكن في الصدر الأول فلا ينافي ما تقرّر بصرى عبارة سم والمتجه
 أنه لا بدعة في غسله من المعفو عنه بل ان ذلك مستحب مر اه أى كما يشعر بذلك تعبيرهم بالعفو (قوله) لما
 أصابه أى المطاف (قوله) عني عنه مطلقاً (الح) أى من ذرق الطير أو غيره في أيام الموسم أو في غيرها (قوله)
 ولو عجز إلى قوله أو عن الطهارة في المغنى (قوله) أو عن الطهارة (الح) عبارة النهاية وبحث الاسنوي أن
 القياس منع المتيهم والمتنجس العاجز عن الماع من طواف الركن وقطع في طواف النقل والوداع بان له فعلهما
 مع ذلك وحاصل ما في المقام أن الوجه الذي يصرح به كلام الامام وغيره أن له فعل طواف الركن بالتيهم لفقد
 ماء أو لجرح عليه جبيرة في أعضاء التيم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يبرج البرء والماء قبل تمكنه
 من فعله على وجه يجزئ عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه محرم مع عوده إلى وطنه وتجب اعادته إذا تمكن بان
 السكون وأما أنا فافكل من ورود الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كما يخفى وأما أنا فلا حاجة لهذا
 التكلف لو تم لجواز أن يكون المعنى اما بيان الواجب فيقال فيه يشترط الح واشترط الستر بيان الواجب
 الذي هو الستر فتأمل اه نعم قد يتوقف في قولنا ليس الخطاب الوارد هو الاشتراط (قوله) نعم يعني ما يشق
 الاحتراز عنه في المطاف) ظاهره العفو في المطاف بالشروط المذكورة وإن أمكنه الطواف في بقية المسجد
 الخالية عن النجاسة وقد يقال مع هذا الامكان لا يشق الاحتراز فيعوت شرط العفو فلا يرجع وقد يقال سيأتي
 انه ينبغي كراهة الطواف خارج المطاف لان بعض الأئمة قصر صحة الطواف عليه فيبغى العفو وإن أمكنه في
 بقية المسجد احترازاً من الكراهة ومراعاة لهذا الخلاف (قوله) ومن ثم عدا بن عبد السلام غسل المطاف من
 البدع) قد تدل العبارة أن المراد غسله حتى من النجس المعفو عنه والمتجه انه لا بدعة في غسله من المعفو عنه بل
 ان ذلك مستحب مر (قوله) أو عن الطهارة (الح) وبحث الاسنوي أن القياس من منع المتيهم والمتنجس العاجز

(وطهارة الحدث) الأكبر
 والأصغر (والنجس) في
 الثوب والبدن والمكن
 بتفصيلها السابق في الصلاة
 لان الطواف صلاة كما صرح به
 الخبر وصرح أيضاً لا يطوف
 بالبيت عريان نعم يعني أيام
 الموسم وغيره ما يشق
 الاحتراز عنه في المطاف من
 نجاسة الطيور وغيرها ان
 لم يعتمد المشي عليه ولم تكن
 رطوبة فيها أو في مماسها
 كما مر في صفة الصلاة
 ومن ثم عدا بن عبد السلام
 غسل المطاف من البدع
 * (تنبيه) لا ينافي ما ذكر
 من التسوية بين ذرق
 الطيور وغيرها قول جمع
 متأخرين القرض غلبة
 النجاسة بزرق الطيور مطلقاً
 وبغيره في أيام الموسم اه
 لان هذا الفرض مجرد
 تصور ولا غير وإنما المدار
 على النظر لما أصابه فان
 غلب عني عنه مطلقاً ولا فلا
 مطلقاً ولو عجز عن الستر طاف
 عارياً ولو للركن إذا أعادة
 عليه أو عن الطهارة حساً أو
 شرعاً ففيه اضطراب حرره
 في الحاشية وحاصل المعتمد
 منه

عاد الى مكة والضرورة لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا أنه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك أنه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام وما قاله أي الاسنوي في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فلا قرب فيه جوارزه أي بالتيه أيضا نعم بمنع أي النفل والوداع على فاقد الطهورين كطواف الركن كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اهـ بحذف قال ع ش قوله مر بالتيه قضيته أنه لا يفعله بالنجاسة اذا عجز عن ازالتهما وعليه فيحتمل أنه كالحائض فيخرج مع رفقة الى حيث يتعذر عليه العود فيتحلل كالمحصر فاذا عاد الى مكة أحرم وطاف اهـ وقال الرشدي قوله مر بذلك أي بفقد الطهورين وقوله وبالنجاسة الخ أي وان كان له فعلها معها كما مر اهـ (قوله أنه يجوز ان عزم على الرحيل الخ) بينهم أن الكلام في الآتي فيستفاد منه أن المكى ليس له فعل ذلك بالتيه وهو مفهوم غير هذا الكتاب ونظر فيه عبد الرؤف بمشقة مصابرة الاحرام وان كان مكيا قال ابن الجبال وهو ظاهر اهـ ويمكن الجمع بان المكى اذا رجا حصول البرء أو الماء في زمن قريب لا تعظم فيه مشقة مصابرة الاحرام لا يجوز له التحلل والاحراز وهو ظاهر ثم رأيت البكري في شرح مختصر الايضاح لآل نو ويصرح بذلك اهـ كرده على بافضل وكذا في اليوناني الاقوله ويمكن الجمع الخ (قوله بالتيه) سكت عن النجاسة والو جسه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا يعنى عنه سم عبارة اليوناني فان كان به نجاسة منجسة لا يقدر على طهرها فكذلك أي مثل فاقد الطهورين عند مر وقال في الفتح والمحدث أي بلا نجاسة او متنجس أي بمحدث عدم الماء طواف ووداع بالتيه وكذا التعليل للمحدث لا المتنجس فيما يظهر والله ما أي المحدث المتنجس والمحدث الغير المتنجس على الاوجه طواف الركن بالتيه لبقائه ماء أو نحو حرج وان لم يزل كلامهم ما لا إعادة حيث لم يرج البرء أو الماء قبل رجائه لشدة المشقة في بقاءه محرم ما وجب اعادته اذا عاد لمكة لبقائه في ذمته وانما أبيع له نحو الوطء للضرورة (قوله انتهى اهـ (قوله واذا جاء مكة الخ) أفهم أنه لا يلزمه العود لذلك وهو مفاد غير هذا الكتاب أيضا ونقل سم عن الجبال الرملي أنه لا يجب الجبى فورا ونحوه في الحاشية وقال ابن الجبال وعبد الرؤف ولعل محله ما لم يخف نحو غضب والاوجب فورا واذا أخرت فبغى عصبانه من آخر سنى الامكان ونأى وكرده على بافضل (قوله لزمه اعادته) والوجه أنه لا يجوز له الاحرام بغير ذلك النسك كما يمنع على العاكف بغير الاحرام بغير ذلك

أنه يجوز ان عزم على
الرحيل أن يطوف ولو
للركن وان اتسع وقته
لمشقة مصابرة الاحرام بالتيه
ويتحلل به واذا جاء مكة لزمه
اعادته

عن الماء من طواف الركن لو جوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس محدودا كالصلاة أي فلذا جازت حرمة الوقت وأما الطواف فلا آخر لوقته لكن هذا الفرق مسلم في صورة المتنجس وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلها مع ذلك وحاصله أن الوجه الذي يصرح به كلام الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيه لفقد أو جرح عليه جيبه في أعضاء التيم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء أو الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه محرم ما وجب عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بأن عاد الى مكة والضرورة حينئذ لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك أنه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم أرتصر يحاذي ذلك وما قاله في الطواف النفل صحيح اما طواف الوداع فلا قرب فيه جوارزه به أيضا نعم بمنع أي النفل ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اهـ وقضية كلام الاسنوي المة تقدم جواز النفل والوداع مع نجس لا يعنى عنه وفيه نظر نعم ذلك محتمل في طواف الركن للضرورة الاحتياج الى التحلل لكن الوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا يعنى عنه فليستأمل (قوله مشقة مصابرة الاحرام بالتيه) سكت عن النجاسة (قوله واذا جاء مكة لزمه اعادته) والوجه أنه لا يجوز له اذا عاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمنع على العاكف بغير الاحرام بغير ذلك النسك بل أولى لبقاء بعض الاركان هنا وبقاءه محرم بالنسبة لغير محل المحظورات مر (قوله لزمه اعادته) والوجه أنه لا يجوز

النسك بل أولى سم (قوله ولا يلزمه الخ) أي فيعيد بعد تركه الطواف فقط من غير إحرام وإن لم أر من صرح به نهاية (قوله ولا يلزمه عند فعله) أي إذا جاء (قوله ولا غيره) شامل للإحرام فلا يلزمه ويفيد عدم حرمة المحرمات سم عبارة الوثاني قوله ولا غيره شمل النية وهو الوجه من احتمالين لا من فاسم ونقله عن الجلال الرملي لأنه محرم بالنسبة للطواف أفاده ابن الجلال اهـ (قوله فإن مات وجب الإحجاج عنه) أي لا ممتناع البناء في الحج مع انتفاء الأهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف فيجوز له الاستئابة فيه لعذر مع بقاء أهليته هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اهـ سم زاد الوثاني ولو سعى للركن بعد هذا الطواف المفعول بالتميم ثم رجع إلى مكة وجب أعادته بعد الطواف لأنه انما صبح للضرورة تبعاً للحكمة الطواف للضرورة اهـ (قوله بشرطه) وهو أن يتمكن من العود ولم يعد وإن كان في تركه ما يفي بأجرة من يحج عنه ع ش وقضيته عدم وجوب الإحجاج عنه إذا لم يتمكن من العود وإن كان في تركه ما يفي بالأجرة وفيه وقفة ثم رأيت قال الشيخ محمد صالح مانصة قوله بشرطه أي أن خلف تركه أهوهر ظاهر (قوله ولا يجوز طواف الركن ولا غيره الخ) قال باعثن في حاشية منسك الوثاني حاصل ما مروى يأتي أن فاقد السترة الطواف بأنواعه ولا عادة كالصلاة ومثله تيمم بزمن الماء وتيمم تيمماً لا أعاده معه كأن كان في محل لا يغلب فيه وجود الماء لم يكن به نجاسة ولا جبرية بعضو تيمم فان فقد شرط منها وقد عزم عن الماء فيه الطواف بأنواعه حتى طواف الركن لكن عند رحيل الأفاقي لا قبله وعليه قضاء طواف الركن متى عاد إلى مكة لم يخف عضياً ونحوه والأوجب فوراً ولا يلزمه لفعله إحرام ولا نية لكن لا يصح منه إحرام بنسك آخر حتى يفعل له بقائه لعلقة الإحرام الأول وإن الحائض وفاقد الطهورين لا طواف لهما لكن لو خرجا لمحل يتعذر الرجوع عنه فلهما التحلل ويخرجان من النسك كالمحصر عند سم ولا يخرجان منه بل يبقى عليهما الطواف فقط متى عادا عند مر وجب كالتميم الذي عليه الأعادة والإحرام عند إرادته فعله في فاقد الطهورين عندهما وكذا في الحائض عند ج وذو نجس لا يعفى عنه كفاقد الطهورين عند مر ومثل تيمم عليه الأعادة عند ج لكن في الفتح أنه لا طواف لنقله اهـ (قوله ولم يكن التحلل الخ) هل يأتي نظير ذلك في فاقد الطهورين والنجس لا يبعد الاتيان وقوله كالمحصر قضية هذا التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه في ذمها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وإنما الباقى في ذمها مجرد الطواف فيكون التشبيه بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الوجه هو الأول وأنه لا بد من الإحرام والاتيان بتمام النسك لأن التحلل يقطع النسك ويخرج منه سم وسأتي عن الكردى على بأفضل اعتداده (قوله كالمحصر) أي بأن تذبح وتحلق أو تقصر بنية التحلل ع ش (قوله فيأتي ما تقرر) كأنه إشارة إلى قوله وإذا جاء مكة الخ سم عبارة الوثاني وقال النهاية والأقرب أنه أي العود على التراخي وأنها تحتاج عند فعله إلى إحرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتميم تجب معه الأعادة لعدم تحلله حقيقة اهـ وقال أيضاً القياس من المحل الذي أحرم منه أولاً ولا تعيد غيره اهـ قال ع ش قوله مر إلى إحرام أي للاتيان

له الإحرام بغير ذلك النسك (قوله لزمه أعادته) يحتمل وجوب النية لأنه لا يخرج من الإحرام السابق بالطواف السابق فلم تسكن نية النسك بعد الخروج منه متناول له ويحتمل عدم وجوبها بناء على أنه يحتمل أنه باق في الإحرام بالنسبة للطواف فقط (قوله ولا يلزمه عذر فعله) أي إذا جاء (قوله ولا غيره) شامل للإحرام فلا يلزمه (قوله ولا غيره) يفيد عدم حرمة المحرمات (قوله فإن مات وجب الإحجاج عنه) أي لا ممتناع البناء في الحج مع انتفاء الأهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف له الاستئابة فيه لعذر مع بقاء أهليته هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي رجسه الله (قوله ولم يكن الخ) هل يأتي نظير ذلك في فاقد الطهورين والنجس لا يبعد الاتيان (قوله كالمحصر) قضية هذا التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه في ذمها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وإنما الباقى في ذمها مجرد الطواف فيكون التشبيه في قوله كالمحصر بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الوجه هو الأول وأنه لا بد من الإحرام والاتيان بتمام النسك لأن التحلل يقطع النسك ويخرج منه سم (قوله ما تقرر) كأنه إشارة إلى قوله وإذا جاء

ولا يلزمه عند فعله تجرد ولا غيره فإن مات وجب الإحجاج عنه بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لغاقد الطهورين بل الوجه أنه يسهط عنه طواف الوداع ولو طرأ حبضها قبل طواف الركن ولم تكن التحالف لخوف فقد نفقة أو خوف على نفسها رحلت إن شاءت ثم إذا وصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع منه إلى مكة تتحلل كالمحصر ويبقى الطواف في ذمها فيأتي فيه ما تقرر في هذه المسئلة من زيد بسط يمينته في الحاشية وإن انحطوط لها

بالطواف فقط دون ما فاعته كالوقوف اه أي فتحرم بالطواف فقط وتكسف وجهها فيه ولا تحرم بما أحرمت به أولاً قياساً على ما مر في فاقدا الطهورين وقال سم والوجه أنه لا بد من الاحرام أي بما أحرمت به أولاً والاتبان بتمام النسك اه أي فتحرم بغيرها ويكون ما في ذمتها زائداً فلا يحتاج لطوافين وعبارة القليوبي وإذا أعادت الاحرام نوت الاحرام بالنسك أو الاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين سم وعش وقال حلاً يحتاج الى انشاء احرام اه انتهت عبارة الوائلي وقال الكردى على بافضل وبينت في القوائد المدنية أن التحقيق في مسئلة الخائض ومثلهامسئلة فاقدا الطهورين أنها اذا تحللت كالمحصر تخرج من النسك رأساً يجب عليها انسك جديد باحرام جديد وحقت ذلك بالنقول الصريحة اه وأقره الشيخ محمد صالح (قوله أن تقلد من يرى الخ) قال النهاية والمغنى تقلدوا باحقيقة واحمد على احدى الروايتين عنده في أنها تهم وتطوف وتلزمها بدنية وتأمم بدخولها المسجد ونأى قول المتن (ولو أحدث الخ) يتأمل وفي نسخ فلو بالقاء بصري (قوله حدثنا) الى قوله وبحث في النهاية الاقوله والمراد الى لعدم وجوبها وقوله أو وداعا الى أما غيره وقوله وأما الى ويجب وقوله كما حرمته في الحاشية وكذا في المغنى الى قوله منكوسا (قوله أو انكسفت الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو تخس ثوبه أو بدنه أو مطافه بما لا يعنى عنه أو انكسفت شئ من عورته كان بدائش من شعر رأس الحرية أو ظفر من رجلها لم يصح الفعول بعد فان زال المانع بنى على ما مضى كالحديث وان طال الفصل اه (قوله أو انكسفت عورته) أي ولم يسترها حالاً مع القدرة ونأى عبارة سم ولو انكسفت عورته بنحور يمح فسترها في الحال لكنه قطع خراً من الطواف حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك معتقر بدليل أنه لا يبطل الصلاة فيه نظر ويتجه أنه كذلك اه قول المتن (وبنى) أي بخلاف الانعلاء والجنون فيستأنف نظراً وجهه عن أهلية العبادة حلبي عبارة عش قال الاذرى الخارج بالانعلاء نص الشافعي على أنه يستأنف الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا والفرق زوال التكليف بخلاف الحديث سم على المنهج ويؤخذ من ذلك أن مثل الانعلاء الجنون بالاولى ومثله أيضا السكران سواء تعدى جهماً أو لا وبقي الموارث هل ينقطع طوافه أم لا فيه نظر قضية كلامه مر عدم بطلان ما مضى لان الولا فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه فاذا سلم بنى على ما فعله قبل الردة بنيت جديدة لبطلان النية الاولى لكن سيأتي في شرح وكذا يفسد الحج قبل التحلل الخ أن الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات ويفرق بينهما وبين ما لو ارتدى في أثناء وضوئه ثم أسلم بامكان توزيع النية على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائها ومقتضاء أن الطواف يبطل بالردة لشئول قوله كغيره من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على أجزائها لان الاسبوع كالركعة فراجع اه (قوله وطال الفصل) أي ولو سكت عش (قوله وسكت الخ) عبارة النهاية والمغنى وسابغها نية الطواف ان لم يشه له نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بدله من نية كما قاله ابن الرفعة ولانه ليس من المناسك عند الشيخين كما سيأتي بخلاف ما شه له نسك وهو طواف الركن والقنوم فلا يحتاج الى نية لشئول نية الال نسك له اه (قوله عن النية) أي لا يصل الطواف والظاهر أن البناء حيث انقطع كاصل الطواف فلا يشترط له نية حيث لم يشترط لاصله (قوله ومجمله) أي عدم وجوبها سم (قوله فلا بد منها فيه) أي لا بد من النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك أنه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر أو الفرضية في النذر وككونه وداعا في الوداع سم (قوله ويجب أيضا عدم صرفه) قال في شرح العباب ومنه

مكة الخ (قوله أو انكسفت عورته) لو انكسفت بنحور يمح فسترها في الحال لكنه قطع خراً من الطواف حال انكشافها فهل يحسب له لان ذلك معتقر بدليل أنه لا يبطل الصلاة حيث تذا فلنا في هذه الحالة قيسه نظر ويتجه انه كذلك (قوله وسكت عن النية) أي لا يصل الطواف والظاهر أن البناء حيث انقطع كاصل الطواف فلا يشترط له نية حيث لم يشترط لاصله (قوله ومجمله) أي عدم وجوبها (قوله فلا بد منها فيه) أي لا بد من النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك أنه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر أو الفرضية في النذر وككونه وداعا في الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره كاعتكاف بان الطواف أوسع بدليل

أن تقلد من يرى براءة
ذمتها بطوافها قبل
رحيلها (ولو أحدث فيه)
حدثنا أصغر أو أكبر أو
انكسفت عورته (توضاً)
أو اغتسل أو استتر (وبنى)
وان تعمد وطال الفصل
لعدم اشتراط الولا فيه
كالوضوء يجامع أن كان
عبادة يجوز أن يتخللها
ماليس منها (وفي قول
يستأنف) كالصلاة وفرق
الاول بأنه يحتمل بسمه من
نحو الكلام والفعل مالا
يحتمل فيها ومع ذلك
الاستئناف أفضل خروجاً
من الخلاف وسكت عن
النية والمراد بها هنا قصد
الفعل عنه لعدم وجوبها
ومجمله في طواف النسك
ولو قدوما أو دواعا بناء على
أنه من المناسك أما غيره
كمنذر وتطوع فلا بد منها
فيه وأما مطلق قصد أصل
الفعل فلا بد منه حتى في
طواف النسك ويجب أيضا
عدم صفة لفرض آخر

والالكحوف غريم أو صديق
انقطع نعم لا يضر النوم مع
النمك في أنثائه (وأن
يجعل البيت عن يساره)
وعمر إلى ناحية الحجر بالكسر
للا تبايع ومع وجود هذين
لا أثر كحررتة في الحاشية
لكونه منكوساً ومستقيماً
على قفاه أو وجهه أو جايماً
أوراحفا ولو بلا عذر بخلاف
مالوا اختل جعل البيت عن
يساره أو المشى تلقاء الحجر
وان كان البيت عن يساره
كان جعله عن يمينه ومشى
نحو الركن اليماني أو نحو
الباب أو عن يساره ومشى
الفقري لما بذنه فيهما
الشرع في أصل الوارد
وكيفية وأما في تلك الورود
وظايرها فلم يختل سوى
الكيفية وقد مر حوا بعدم
ضرر الزحف والحبس ومع
قدرة المشى فليحقق فيهما
غيرهما مما ذكر وبحث
ان المريض لو لم يتأت حله
الأو وجهه أو ظهره للبيت
صح طوافه للضرورة ويؤخذ
منه ان من لم يمكنه الانقلاب
على جنبه يجوز طوافه
كذلك سواء كان رأسه
للبيت أم رجلاه للضرورة
هنا أيضاً ومحل ان لم يجد
من يحمله ويجعل يساره
للبيت والزمه ولو باجرة
مثل فاضلة عامر في نحو
قائد الاعى كاهو ظاهر
(مبتدئاً بالحجر الاسود)
أي ركنه وان قلع منه
وحول منه

كاهو ظاهر وان غفل عنه كثر الناس أن يسرع خطاه ليحقق غيره حتى يكمله مثلاً بصري عبارة الوثاق
السابع عدم صرفه لغيره كطلب غريم فقط فلو شرك لم يضر كفي الصلاة فان صرفه انقطع فله اعادته والباء
ولو زاجته امرأة فاسرع في المشى أو عدل إلى جانب آخر خشية انتقاض طهره بلمسه اضر اذ لم يصاحبه قصد
الطواف ولو قصد الطواف فدفعه آخر فشى خطوات بلا قصد اعتد بها لان قصده لم يتغير قاله سم وقولنا غيره
يخرج ما اذا صرفه إلى طواف آخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه أو غيره قال في الامداد أي والنهاية ومن
عليه طواف افاضه أو نذر ولم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو قدوماً
أو وداعاً وقع عن طواف الافاضة أو النذر انتهى اه (قوله كطلب غريم الخ) أي أو هرب منه أو طلب محمل
يسجد فيه للتلاوة أو الشكر ولو أسرع في مشيه لحرارة ارض المطاف أو دفعه آخر إلى جهة الحجر وقد جعل
البيت عن يساره بعد النية فشى خطوات بلا قصد لصرف اعتد بها واثاق (قوله ولا يضر النوم الخ) أي ويعتمد
في العدد على يقينه اذا استيقنا قبل تكميل طوفته أو أخبر به جمع متواتر كما مر نظيره في الصلاة ثم اية قال
عش قوله مر جمع متواتر أي ولو من كفار وصبيان وفسقة اه قول المتن (وأن يجعل البيت عن يساره) أي
وان كان صيباً أو مجحولاً واثاق وعش (قوله لكونه منكوساً) أي بان جعل رأسه لاسفل ورجليه لاعلى فنهاية
(قوله منكوساً) خلافاً للمعنى (قوله بخلاف مالو جعل لبيت الخ) فليحذر الطائف المستقبل للبيت لنحو دعاء
كرامة عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره واثاق ونهاية وشرح بافضل (قوله كان
جعله الخ) أي أو استقبله أو استدبره وطاف معتبراً ضاهية ومغنى (قوله أو نحو الباب) أي كان مشى الفقري
وفي متاوى السيوطي مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى إلى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا جعل
البيت عن يسار الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين أحدهما أن
الطائف عن يمين البيت لان كل من كان عن يسار شئ فذلك الشئ عن يمينه الثاني أن من استقبل شيئاً ثم أراد
المشي عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشئ عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه
وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه انتهى اه سم (قوله في أصل الوارد) وهو جعل البيت عن
اليسار ما تلقاه وجهه إلى جهة الباب (قوله وبحث) إلى المتن اعده ابن علان وقال عش نقله عن الشارح
ويأتي مثله في الطافل المحمول اه (قوله ويؤخذ منه الخ) أي من ذلك البحث (قوله ومحل) أي ذلك المأخوذ
(قوله أي ركنه) إلى قوله محاذاً في النهاية والمعنى الاقوله واستبعاداً إلى المتن (قوله محاذاً ليه أو لبعضه) ولا بد
أيضاً من محاذاته شيئاً من الحجر بعد الطوفة السابعة محاذاً له أو لنهاية ومغنى عبارة الوثاق الثالث أن يحاذي
في أول الطواف وآخره كل الحجر أو بعضه باعلى شقة اليسار المحاذي لصدرة وهو المنكب فيجب في الابتداء ان
لا يقدم جزء منه على جزء من الحجر وفي الانتهاء ان يكون الجزء الذي حاذاه من الحجر آخرها والذي حاذاه أولاً أو
مقدماً إلى جهة الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزء احتياط وهذه دقيقة يغفل عنها
أكثر الطائفتين فلينبه لها سيما من ينوي اسبوعاً ثانياً متصلاً بالاول فانه لا يعتد بنيتها الا بعد فراغ الاسبوع
الاول وبفراغه يكون قد مر بالحجر في بعض الصور أعني اذا ابتدأ بأخر جزء منه اذ لا يتم طوافه الاول الا
بمحاذاة ذلك الجزء كما تقرر رفقة النية في الاسبوع الثاني متأخرة عنه إلى جهة الباب وحيثئذ فلا يعتد بها ولا
بطوافه بعدها كذا في شرح العباب اه قال باعش قوله فتقع النية في الاسبوع الثاني الخ أي لان المحاذاة التي
وقعت له في السابعة هي تيمم لاسبوعه الاول لا ابتداء لاسبوعه الثاني فلم يصح اه (قوله وان قلع منه) أي من
أنه قد ينوي غيره ما عليه ويقع عمداً عليه ويحتمل خلافه فليراجع (قوله أو نحو الباب) أي كان مشى
الفقري في فتاوى السيوطي مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى إلى ذهن كثير من الناس من
اشتراطنا جعل البيت عن يسار الطائف ان الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين
أحدهما ان الطائف عن يمين البيت لان كل من كان عن يسار شئ فذلك الشئ عن يمينه الثاني من استقبل
شيئاً ثم أراد المشى عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشئ عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر أنه صلى

ركن الحجر الاسود (قوله لغيره منه) أي لغير ركن الحجر من البيت (قوله واستبعاد تصويره) أي المجازاة لبعض
الحجر بجميع البدن (قوله بان يجعله الخ) أي بان لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر أو يحمله نهاية ومعنى
(قوله حيث وجبت) أي بان لم يكن الطواف في ضمن نسل كطواف النذر والتطوع (قوله أو أراد فضلها)
أي بان كان في ضمن نسل كطواف ركن وقدم وكذا الوداع بناء على أنه من المناسك (قوله والافضل الخ) قال
في المجموع وصفة المجازاة ان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي الى جهة الركن اليماني بحيث يصير
جميع الحجر عن يمينه ومنكب اليمين عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم مشى مستقبلاً الحجر ماراً الى جهة يمينه حتى
يجاوزه فإذا جاوزه انقضى وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جاز لكن
فأنته القضية قال في مناسكهم وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاما ذكرناه من ضروره في
ابتداء الطواف على الحجر الاسود وذلك مستحب في الطوفة الاولى لا غير ولم يذكره جماعة من أصحابنا
وهو غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب لا خلاف فيه وسنة
مستقلة كذا في الاسنى ونحوه في المغنى والنهاية وزاد فيه وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال
بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام أبي الطيب والرويان وغيرهما وان بحث الزركشي
وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في
دوامه انتهى وكذلك الفاضل المحشي بالغ في اعتباره ما اقتضته عبارة المجموع ورد في الحقيقة لظواهرها
بتأويلها بالبرهان فايراجع بصري عبارة الوائى وسن قبل البدء بالطواف عند دخوله المطاف استقبال الحجر
ثم يتأخر جهة يساره بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ندبا وقيل وجوبا كالنية قبل تكبيرة
الاحرام ثم مشى مستقبلاً الحجر جهة يمينه الى أن يجاذى منكب اليمين طواف الحجر الذي جهة الباب فيخرف
على يساره فيجعل جميع يساره اطراف الحجر ثم ينوي وجوبا أو ندبا بان يغفل عن النية الاولى لان أول
الطواف الواجب هو هذا الانحراف وما قبله مقدمته لانه فلو فعل هذا الانحراف من الاول وترك استقباله
بان حاذى الطرف مما يلي الباب بمنكبه اليسار ابتداء فأنته الفضيلة وقيل استقباله بالوجه عند ابتداء
الطواف وانتهائه واجب فالاحتياط التام فعل ذلك بعد استقباله عند لقائه قبل ابتداء الطواف هذا ما تلخص
من التحفة والغنى وشرح العباب وذكر في النهاية أن الانحراف يكون بعد مفارقة جميع الحجر اه وقال ابن
الجال الرازي من حيث النقل ما قاله الرملي ومن حيث المدرك ما قاله ج وعلى كل حال فهو أي ما قاله ج أحوط
لعدم الخلاف حيث في صحته اه (قوله بشقة اليسر) الاول تقدمه على جعل الخ بل تركه بالكلية (قوله
وان أوهم قول المصنف) أي في المجموع (إذا جاوز الخ) أقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف

الله عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اه (قوله فينقل جاعلا الخ) ذكر في شرح العباب ان
حقيقة الطواف انما توجد عند هذا الانتقال عند مجازاة طرف الحجر وهو حينئذ قد حاذاه يساره ثم قال في
قولهم انه لا يجوز شيء من الطواف مع استقبال البيت الا هذا وما قدمته من ان الطواف حقيقة انما هو من
حين الانتقال يعلم ان هذا الاستثناء صوري اه ولا يخفى انه تكافئ منابذ لعبارة المجموع والمناسك كما
أشرنا اليه فيما يأتي فلنحذر (قوله وان أوهم قول المصنف اذا جاوز الخ) أقول هذا الكلام لا ينبغي فان
قول المصنف المذكور كما لا يخفى صريح في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيره كالقاضي أبي الطيب
والبندنجي وابن الصلاح كما بسط ذلك ابن النقيب في مختصر الكفاية ثم نظره بما يصرح بصراحة قول
المصنف المذكور فيما ذكر كقول من ذكر أيضا حيث قال وفيه نظر لانه في حال استقباله يقطع جزء من
البيت وهو عن يساره نعم ان كان الشرط أن يكون البيت من يساره بعد مجازاة الحجر لا عند مجازاته فلا
اشكال وكلام أبي الطيب والبندنجي السابق صريح فيه ولا جله قال النووي ولا يجوز استقبال البيت في
شيء منه الا في هذا الحال اه فتأمل قوله وكلام أبي الطيب والبندنجي صريح فيه ولا جله قال النووي الخ
تعلم بأنه مصرح بأن كلام النووي وكلامهما مصرح بجواز قطع جميع الحجر مع الاستقبال وانه لا يجب

لغيره منه (محاذيا) بالمحمة (له)

أو لبعضه واستبعاد تصويره

انما يتأتى على ان المراد

بالبدن عرض مقدمه

لا على انه الشق اليسرى (في

مروره) عليه ابتداء

(بجميع بدنه) أي شقة

اليسرى بان يجعله اليه وقد

يقى من الحجر أو يحمله ما يسميه

ومشى امام وجهه وتجب

مقارنة النية حيث وجبت

أو أراد فضلها لما يجب

محاذاته منه والافضل أن

يقف بجانبه من جهة اليماني

بحيث يصير منكب اليمين

عند طرفه ثم يمر متوجها له

حتى يجاوزه فينقل جاعلا

يساره محاذيا جزء من الحجر

بشقه اليسرى وان أوهم

قول المصنف اذا جاوز

انقل خلاف ذلك كما به

عليه الزركشي وغيره

وبسط الكلام عليه في

شرح العباب

المذكور ولا يخفى صريح في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيره كلقاضي أبي الطيب والبندنجي وابن
الصلاح وبالجملة فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الانتقال
بعد المجاوزة وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرفعة
عنه سم بحذف (قوله ولا يجوز شيء الخ) هذا صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف فينا في ما ذكره في شرح
العباب وغيره من أن أول الطواف إنما هو الانحراف دون ما قبله وأجاب عنه في شرح العباب بقوله وبما قدمته
أن الطواف حقيقة إنما هو من حين الانتقال يعلم أن هذا الاستثناء هو قوله إلا هذا صورى قال تلمذه
العلامة ابن قاسم ولا يخفى أنه تكافئ منابذ ل عبارة المجموع والمناسك ونائى (قوله في الأول) أى في أول
الطواف وبغنى ما قبله عنه (قوله فلو انحرف عنه الخ) هذا واضح لكن يتفرع على ذلك أيضاً أنه لو حاذى
بالأعلى وكان الأسفل إلى جهة الباب أخزاه ذلك وهو بعيد جداً بصري (قوله وأفهم المتن الخ) قال النهاية ولو
حاذى ببعض بدنه وبعضه تجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون
بعض أخزاه كفى الرخصة فيه ما عن العراقيين وفي المجموع في الثانية أن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح
أن المراد بمحاذاة الحجر في المستثنين استقباله وأن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر
فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم خزان بدنه على خز من الحجر المذكور اه ولا يخفى أن هذا
يخالف ما في المنع مما نصه لوسامات الحجر بنصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة اليمين أو الباب صح لانه إذا انفتل
قبل مجاوزة الحجر إلى الباب فقد حاذى كل الحجر في الأولى وبعضه في الثانية بجميع شقه الأيسر اه ولعل منشأ

ولا يجوز شيء من الطواف
مع استقبال البيت الإهـذا
في الأول لا غير وينبغي أن
لا يفعله إلا مع الخلو للسلامة
يضر غيره * (تنبيه) * يظهر
أن المراد بالشق الأيسر
أعلاه المحاذى للصدر وهو
المنكب فلو انحرف عنه
بهذا أوجأه ما تحت من
الشق الأيسر لم يكف وأفهم
المتن أنه لو استقبل الحجر
ابتداء ببعض شقه الأيسر
وبعضه تجاوز لجانب الباب
لم يصح قبل عدوله عما بأصله
للحالية

بمحاذاة شيء منه يساره بل يكفي أن يحاذى به أول ما يليه فكيف مع ذلك يسوغ التعبير بالإنهمام والجزم
بخلافه فالصواب اعتماد ما دلل عليه عبارة النووي كقولنا لا تمتد باله التوفيق قال في شرح الروض قال في
المجموع وصفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة اليمين بحيث يصير جميع
الحجر عن يمينه ومنكب اليمين عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشى مستقبلاً الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه
فإذا جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاتته الفضيلة
قال في مناسكه وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف
على الحجر الأسود الخ اه فقوله فإذا جاوزه انفتل الخ يدل على أن الانتقال بعد المجاوزة وأنه لا يجب عند
الانتقال أن يحاذى يساره خزان الحجر بل يكفي بمحاذاة حينئذ أول ما يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم ابن
الرفعة أن هذا مراده حيث نظرفيه بأن فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف اه وهذا لقوله
في مناسكه وليس شيء من الطواف إلى آخر ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح العباب عن
نظر ابن الرفعة بأن حقيقة الطواف إنما توجد عند الانحراف عند محاذاة طرف الحجر وهو حينئذ قد حاذاه
يساره قال فاندفع ما قاله من التخلف اه فهو لا يوافق ما ذكره عن المناسك المصريح كلاً لا يخفى بأن ما قبل
الانحراف محسوب من الطواف والظاهر جداً في أن الانتقال بعد مجاوزة الحجر نعم قد يؤيد ما تقدم من قول
المجموع ولو فعل هذا من الأول الخ اذ لو كان المراد أن الانتقال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار محاذياً لشيء
من الحجر لم يصح هذا إلا يصح ابتداءه أو لا يجعل الحجر أو زل الحجر فقط عن يساره إلا أن يجب أن المراد بقوله ولو
فعل هذا الخ أنه لو جعل البيت عن يساره أي بشرطه والحاصل أن مراده من ذلك أنه لو ترك الاستقبال
واقترع على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست الإشارة إلى جميع ما في قوله فإن جاوزه انفتل الخ وما
يصرح بأن مراده ذلك تعبيراً عن النقيب عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعله على يساره أو لا وترك
الاستقبال جاز اه وبالجملة فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن
الانتقال بعد المجاوزة وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وفق ما فهم
ابن الرفعة عنه وإن قول المجموع ولو فعل هذا الخ لا يدل دلالة معتد بها على ما يعارض ذلك لاحتماله وقرب
حمله على ما ذكرناه فليتأمل ثم لا يخفى على من خالف ما في هذا الشارح لما تقرر عن شرح عيب من أن أول

لوههم انهم ليسا بشرطين وانهم اقيدان في اشتراط جعل البيت عن اليسار فلا يجب في غير الابتداء اه وانما يتوهم ذلك ان جعل حال من فاعل
يجعل وليس كذلك بل هو حال من فاعل ستر وما بعده المبين فيه بقوله ولو أحدث الى آخره (٧٩) انه شرط في جميعه ومرفى مسع ان
ان مثل هذه الحال لسكنها

من فعل المأمور بغير مد
الشرطية (فلو بدأ
الجر) كالناب (لم يح
ما فعله لاخلاله بالنز
حتى ينهس للجر
انتهى اليه) وهو مس
للنية حيث رجعت (مدأ
منه) وحسبه من حيث
كلو قدم متوض غير الوجه
عليه حسب ما تأخذ عنه
دون ما تقدم عليه (ولو
على الشاذر وان) وهو ض
جدار البيت نقصه ابن الزبير
رضي الله عنهما من عرض
الاساس لما وصل أرض
المطاف لمصلحة البناء ثم ستم
بالرخام لان أكثر النعمة
كان يطوف عليه ومن ثم
صنف الحب الط
وجوب ذلك التميز
لطواف العامة وهو
الجهة الغربية بقوا البناء
وكذا من جهة الباب
في الحاشية ففي راز
الآية بيان الواقع
ما عند الركن الثاني منه
لانه على القواعد برهان
كونه كذلك لا يمنع انقص
من عرضه عند ارتفاع البناء
وهذا هو المراد بالشاذر وان
في الجميع فهو عام في كلها
حتى عند الحجر الاسود وعند
اليامي (أو مس الجدار
الموصوف بكونه) في

الاخلاف أن ما قبل الانقتال محسوب من الطواف عند النهاية دون الشارح (قوله لوههم انهم الخ) أقول هذا
الايهام مدفوع بقوله فلو بدأ الخ اذ هو صريح كما لا يخفى في شرطية البداءة بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة
سم وبرد عليه نظير ما أورده على التحفة في القولة الآتية من أن التوجيه بما ذكر لا يدفع الإيهام بصري
(قوله ان جعل) أي قوله مبتدأ بالحجر الاسود محاذيا الخ (قوله بل هو حال الخ) أقول الإيهام المذكور جار هنا
أيضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الا ان يقال ارادة شرطية ظاهرة الحدوث في جميعه بدليل فلو أحدث
الخ قرينة على أن ما قبله وما بعده كذلك وبرد عليه أن هذا لا يدفع الإيهام أنهما ليسا بشرطين بل قيدان
لاشراط الستر والطهارة في جميعه فتأمل ويبقى الكلام في هذه الحالة قمع هذا الفصل الكبير سم (قوله
المبين فيه) أي فيما بعد الستر ويحتمل أن الضمير راجع للمتن (قوله انه الخ) أي ما بعد الستر (قوله لم يحسب
ما فعله) أي ولو سهوا نهاية وشرح بأفضل (قوله وهو مستحضر) الى المتن في المغني (قوله وهو مستحضر للنية)
يعلم منه أنه لو لم يكن مستحضرا لها وجب تجديدها ان أو جبنها بان كان في نذر أو تعلق كإمرا نفا كرى
(قوله ما تأخر الخ) أي مع الوجه عبارة المغني فانه يجعل الوجه أول وضوئه اه (قوله وهو الخ) عبارة المغني
والنهاية وهو بفتح الذال المججمة الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعان ووجه الأرض قدر ثلثي ذراع
تركته قر يش لضيق النفقة وهو كما في المناسك وشبهها عن الاصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر
عند الحجر الاسود وكانهم تركوا رفعه لتهو من الاستلام وقد حدث في هذا الزمان عنده شاذر وان اه قال
عش قوله مر في جوانب البيت معتمد طاهره أنه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح ابن حجر وقوله مر
لكن لا يظهر الخ أي والافه وفيه لكنه غير ظاهر وقوله مر عنده أي الحجر اه (قوله ثم ستم الخ) أي ستمه
الامام الطبري وكان قبله مثل الدكة محمد صالح (قوله وكذا من جهة الباب) قال النهاية ولو مس الجدار الذي في
جهة الباب لم يضر لانه لا يواز به شاذر وان كما قاله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذر وان به اه قال عش
قوله ويلحق بذلك الخ يتأمل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعبارة ابن قاسم العبادي في
شرح أبي شجاع وقول جمع منهم شيخ الاسلام ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يواز به
شاذر وان ممنوع انتهت اه عبارة الامداد كذا قاله شيخنا وهو بل الصواب أنه عام في الجهات الثلاث كما
أوضحته في الحاشية اه (قوله وهذا الخ) أي النقص المذكور (قوله وكذا ملبوسه الخ) خلافا للشهاب
الرملي والنهاية والمغني عبارة الوانئ وكذا ثوبه المتحرك بحركته كفي شرح الارشاد ومختصر الايضاح وشرحه
وجزم النهاية أي والمغني بعدم الضرر ولا يضر دخول عود يسده ودابته وحامله اه أي اذا كان الركب
والمحمول خارجا بجميع البدن وكذا ثوبه عند حجر (قوله ثم رأيت بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملي وتبعه
ولده والخطيب وغيرهما باعشن وبصري قول المتن (أو دخل الخ) أي أو خلف من حجر قدر الذي من البيت وهو
سته أذرع وانتم الجدار وخرج من الجانب الآخر مغني ونهاية (قوله جدار قصير) أي يزيد على القامة

الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله فان قوله هنا ولا يجوز شي من الطواف الخ صريح في الاعتداد بما قبل
الانحراف أيضا (قوله لوههم انهم ليسا بشرطين الخ) أقول هذا الإيهام مدفوع بقوله فلو بدأ الخ اذ هو صريح
كما لا يخفى في شرطية البداءة بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة فتأمل فانه في غاية الظهور (قوله بل هو حال
الخ) أقول الإيهام المذكور جار هنا أيضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الا ان يقال ارادة شرطية
طهارة الحدوث في جميعه بدليل فلو أحدث الخ قرينة على ان ما قبله وما بعده كذلك وبرد عليه ان هذا لا يدفع
إيهام انهم ليسا بشرطين بل قيدان لاشراط الستر والطهارة في جميعه فتأمل ويبقى الكلام في هذه الحالة
مع هذا الفصل الكبير (قوله وكذا من جهة الباب الخ) ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يواز به

موارزته) أي الشاذر وان أي مسامحته له أو دخل شيء من بدنه وكذا ملبوسه على أحد احتمالين في فيه في هوأ الشاذر وان وان لم يمس الجدار ثم
رأيت بعضهم حرم بانه لا يضر دخول ملبوسه في هوأه وفيه نظر وقياس الحاقهم الطواف بالصلاة في أكثر أحكامها ومنها ان الملبوس كالبدن
يرتد ذلك الجزم (أو دخل من احدى فتحتي الحجر) وهو بكسر أوله مأثور الركنين الشامين عليه جدار قصير بينهما وبين كل من الركنين فتحة

كان زريبة لغنم اسمعيل صلى الله عليه (٨٠) وسلم وروى انه دفن فيه ويسمى حطيم الكن الاشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام

ابراهيم وهو كما ياتي في اللعان
أفضل محل بالمسجد بعد
الكعبة وحجها بكسر أوله
(ويخرج من لآخرى) أو
وضع أخته على طرف جدار
الحجر القصير كما يفعله كثير
من العامة (لم تصح طوفته)
أي بعضها الذي قارنه ذلك
المس أو الدخول لانه حينئذ
طائف في البيت لانه المذكور
في الآية أما في الأولى فلان
هو الشاذر وان من البيت
كما علم من تعريفه وأما في
الحجر فهو وان لم يكن فيه
من البيت الاستة أذرع أو
سبعة لكن الغالب على الحج
التعبود وهو صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدون
ومن بعدهم لم يطوفوا الا
نار جهه فوجب اتباعهم
فيه وجعل في موازاته حالا
من فاعل مس الذي سلكه
شارح يستلزم بناء على ان
له مفهوم المبنى على انه ليس
في جهة الباب أن مسه لجدار
لا شاذر وان تحته يضرب اذا
كان مسامتا لجدار تحته
شاذر وان ولو قبل الوصول
اليه وليس كذلك كما هو
ظاهر وينبغي لمقبل الحجر
أن يقر قدميه حتى يعتدل
قائما لانه حال التقبيل في
هو البيت بناء على الاصح
ان ثم شاذر وانما في زالت
قدمه عن محله قبل اعتداله
كان قد قطع جزءا من البيت
وهو في هوائه فلا يحسبه
وكذا يقال في مستلم اليافى

عش ولعله أراد بالقامة البدن المتوسط الى الكتفين فقط ولو قال دون القامة لاستغنى عن التكاف (قوله
كان زريبة الخ) استشكل المحشى سم كونه زريبة مع كون بعضه من البيت وأجاب باحتمال جواز ذلك
في شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام أو ان ابواء الدواب في بعضه ولو أن تقول انما يحتاج الى ذلك ان
ثبت كونه زريبة بعد بناء البيت والا فلا شك بالبرى وفيه نظر اذا أصل بناء البيت مقدم على بناء ابراهيم
صلوات الله على نبيينا وعليه (قوله وروى انه دفن الخ) * (فائدة) * قال ابن اسباط بين الركن والمقام وزمزم
قبور تسعة وتسعين نبيا وان قبره هو دوصالح وشعيب واسماعيل في تلك البقعة مغنى (قوله وهو الخ) أى ما بين
الحجر الاسود والمقام (قوله أو وضع أخته الخ) عبارة الوناني فلما دخل نحو يده في هو جدار الحجر أو على أعلى
جداره أو في هو الشاذر وان وان لم يمس الجدار لم يصح من حينئذ لانه ماضى فليرجع لذلك الموضع فيطوف
خارجا عن البيت وتحسب طوفته حينئذ اه (قوله القصير) قد يقال ما فائدة التقيد به وقد يقال هو صفة
لطرف لا للجدار ويكون المراد به الرفرف الا كفى لكن يبعده الجزم هنا والتردد في ما ياتي فليست تأمل بصرى
(قوله أو الدخول) أى أو المشى أو الوضع (قوله المذكور الخ) أى بالبيت (قوله الاستة أذرع الخ)
الصحح أن الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع متصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة نهايه ومغنى (قوله وجعل
الخ) محل تأمل بصرى لعل وجه التأمل منع الاستلزام المذكور بل الذي يستلزمه جعل المذكور أن مسه لجدار
تحته شاذر وان لا يضرب اذا لم يكن حين المس مساويا له بل لجدار لا شاذر وان تحته ويحتمل أن وجه
التأمل ما ياتي عن سم آتفا (قوله بناء على أنه) أى للشاذر وان يعنى أن هذا الاستلزام مبنى على ان يكون
للشاذر وان مفهوم مخالف وهو غير الشاذر وان وهو مبنى على أن لا يكون الشاذر وان في جهة الباب لاعلى
ما سبق من الشارح فقوله المبنى بجر ورعى أنه صفة لقوله انه له مفهوم ما وقوله ان مسه الخ مفعول يستلزم
وضمير اليه يرجع الى جدار الشاذر وان كروى وقوله أى للشاذر وان الأولى أى لى موازاته وقوله الى جدار
الشاذر وان أى جدار تحته شاذر وان (قوله اذا كان مسامتا لجدار الخ) قد يقال ينبغي أن يقول ان كان
الماس مسامتا أى محاذيا للشاذر وان لان الهاء في موازاته للشاذر وان فليست تأمل فاذا أحسنت التأمل علمت
أن ما أوردته على هذا الشرح وارد على ما قدره هو أيضا فتأمل تعرفه سم أقول لم يظهر لى وجه الور ودعى
ما قدره الشارح فليحذر (قوله وينبغي) الى قوله وكذا الخ فى المغنى الا قوله بناء على فى (قوله لمقبل الحجر الخ) أى
ومستلمه (قوله أن يقر قدميه) أى فى محله ما من المطاف و (قوله حتى يعتدل الخ) أى ويخرج رأسه ونحوه
من هو الشاذر وان ونانى (قوله بناء على الاصح الخ) أقول بل وبناء على مقابله أيضا لان الحجر حصل فيه انبراء
بحيث دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة سم (قوله قبل اعتداله) أى وقبل جعل البيت عن يساره
باعتش (قوله كان قد قطع الخ) قد يقال الملازمة ممنوعة اذ بتصور تقديم القدم مع عدم مغالطة ما في هو
البيت لمحله كما تشهد به المشاهدة بصرى أقول بل الذي تشهد به المشاهدة حصول القطع المذكور بالاعتدال
بعد التقدم بخطوة عادية الذي هو مراد الشارح لا ما يشل التقديم بنحو اصبعين (قوله وهو في هوائه) أى
جزء منه كراسه ونحوه في هو الشاذر وان (قوله فلا يحسبه) أى فلا بد من عوده لذلك الموضع ولا يرد أنه
خفى تجهله العامة فيغفروا لان الاعتقاد انما هو فى المنهى عنه أما الواجب من ركن أو شرط فلا يغفر لاحد
باعتش (قوله الذى عنده الخ) بيان للواقع لمفهوم له كالم (تنبيه) الى قوله وقد أطلق نقله ابن الجلال عنه ولم

شاذر وان كما قاله الشيخ ويلحق به كل جدار لا شاذر وان به كذا في شرح مر (قوله كان زريبة لغنم اسمعيل)
قد يشك على أن بعض من البيت لان البيت مسجد ويمنع ابواء الدواب فيه المستلزم لتخصيصه الآن يقال
لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام ولعل الا بواء كان في بعضه (قوله اذا كان
مسامتا لجدار تحته شاذر وان) قد يقال ينبغي أن يقول ان كان الماس مسامتا أى محاذيا للشاذر وان لان الهاء
في موازاته للشاذر وان فليست تأمل فاذا أحسنت التأمل علمت ان ما أوردته على هذا الشرح وارد على ما قدره هو
أيضا فتأمل تعرفه (قوله بناء على الاصح) أقول بل وبناء على مقابله أيضا لان الحجر حصل فيه انبراء بحيث

يتبعه ونائى (قوله ويرد الخ) فيه ان الاستدلال بالاتباع انما سبق منه في مسئلة الدخول لافى مسئلة المس
 (قوله فجوة) أى فرجة و (قوله هل تغلب الاولى) وهى خارجة و (قوله أو الثانية) وهى داخلية كرى (قوله
 فى الرفرف الخ) وهو ثلاثة أصابع فى بناء الحجر من اعلاه محمد صالح الرئيس (قوله ولا من مس الخ) أى لان
 الجزء الماس حينئذ فى هوا الجدار لا خارجه سم ولا يخفى أن قول الشارح من مس جدار الحجر الخ شامل لمس
 أسفله المتصل بالطاف بطرف الرجل قول المتن (وان يطوف سبعا) أى يقينا وان كان راكبا لغير عذر فلو ترك
 منها شيئا وان قل لم يجزئه نية و نائى (قوله لا تباع) الى قوله فى النهاية الا قوله ولا يلزمه الى وانما امتنع (قوله
 فلو شك الخ) أى قبل الفراغ عبارة العباب وشرحه ولو شك فى العدد قبل تمامه اخذ بالقل اجزاء وان ظن
 خلافه أو شك فى ذلك بعد فراغه لم يؤثر انتهت اه سم (قوله نعم يسن الخ) يمكن ان يجعل شاهدا ما بعد الفراغ
 كأن اعتقد انه طاف سبعا فآخبر بانهاست ولما قبله كان اعتقده طاف ستا فآخبر بانهاست أى ولم
 يحصل له شك و (قوله ولا يلزمه الخ) ينبغى تصو به بما قبل الفراغ لقوله لان أو رثه الخ لانه بعد الفراغ
 لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالخبر المذكور وان أو رثه ذلك فليتامل سم عبارة النهاية والمغنى فلو اعتقد
 انه طاف سبعا فآخبره عدل بانه ست سن له العمل بقوله كفى الانوار وحزم به السبكي و يغارق عدد ركعات
 الصلاة بان زيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف اه وعبارة الونائى ولو آخبر بالنقص ندب الاخذ بقول
 المخبر ان لم يتردد من الخبر والاوجب أو بالتمام لم يجز الرجوع له الا ان باع الخبر وند عدد التواتر ولا يؤثر الشك
 بعد الفراغ فلو شك بعده فى شئ من الشروط لم يؤثر وان كان قبل التحال كفى الحاشية ومقتضى شرح الارشاد
 للملى اه (قوله لو آخبر الخ) عبارة العباب وشرحه ولو آخبر عدلان بالتمام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت
 لدخل فى الجدار كيدل على ذلك المشاهدة (قوله ولا من مس جدار الحجر الخ) أى لان الجزء الماس حينئذ فى
 هوا الحجر لا خارجه (قوله فى المتن وان يطوف سبعا) لو طاف سبعا فى اعتقاده ثم نوى وطاف سبعا فى اعتقاده
 وهكذا ثم تبين أنه لم يطاف فى كل مرة الاستافهل هو كلو سلم من الصلاة وأحرم بغيرها قبل تمامها سهوا ثم نكر
 وقد قالوا فى ذلك ان قصر الفصل بين السلام والتذكير بنى على الاول والابطل وعلو البطلان بالسلام مع
 طول الفصل فيقال هنا ان قصر الفصل بين الخروج من المرة الاولى والتبين بنى والا فلا أو يفرق بين الطواف
 والصلاة بان الطواف أوسع ولهذا لو كان عليه طواف ونوى غيره وقع عنه وعلى هذا فهل تكمل المرة الاولى
 بشروط من الثانية و يبلغو باقها لوقوعه بلا نية اذا انما قارنت أول الشوط الاول وقد وكل به المرة الاولى وما
 بعده لم يقترن به نية فلا يحسب وتكمل الثانية بشروط من الثالثة و يبلغو باقها المذكور وهكذا أولا فيه نظر
 والتكميل غير بعيد فليتامل فان الوجه الفرق بين التفرق هنا بخلاف الصلاة اه (قوله فلو شك الخ) أى
 قبل الفراغ فى العدد أخذ بالقل عبارة عب وشرحه ولو شك فى العدد قبل تمامه أخذ بالقل اجزاء وان
 ظن خلافه أو شك فى ذلك بعده أى بعد فراغه لم يؤثر انظر مامر فيما لو شك فى بعض الغائبة من انه ان كان قبل
 تمامها أثر أو بعده وقبل الركوع لم يؤثر اه وقوله نعم يسن الخ عبارة العباب وشرحه ولو آخبر عدلان
 بالتمام وعنده انه لم يتم لم يجز أن يلتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد عليهما وان كثر وانظر مامر
 فى الصلاة أو آخبره أو عدل واحد كما هو ظاهر ثم رأيت فى المجموع حزم به وتبعوه بالنقص عن السبع وعنده
 انه أتمها ندب كفى المجموع عن الشافعى والاصحاب قبولها ما خلا فى الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليها لان
 الزيادة منها غير مبطله فلا محذور فى الاخذ بقولها ما مطلقا بخلافها فى الصلاة اه ومنه يظهر تصو بر المسئلة
 بالاخبار بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل فى قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول
 الشرح الا ان أو رثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتامل (قوله نعم يسن الخ) يمكن أن يجعل شاهدا ما
 بعد الفراغ كأن اعتقد انه طاف سبعا فآخبر بانهاست ولما قبله كان اعتقده طاف ستا فآخبر بانهاست أى ولم
 نحس أى ولم نحصل له شك وقوله ولا يلزمه الخ ينبغى تصو به بما قبل الفراغ لقوله لان أو رثه الخ لانه
 بعد الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه أن يأخذ بالخبر المذكور وان أو رثه ذلك فليتامل (قوله لو آخبر

ويرد بان المدار على الاتباع
 كما تقرر * (تبيينه) * الظاهر
 فى وضع الحجر الموجود الآن
 أنه على الوضع القديم فتجب
 مراعاته ولا نظر لاحتمال
 زيادة أو نقص فيه نعم فى كل
 من فتحته فجوة نحو ثلاثة
 أذرع بالحديد خارجة عن
 سمت ركن البيت بشاذر وأنه
 ودخله فى سمت حائط الحجر
 فهل تغلب الاولى فيجوز
 الطواف فيها أو الثانية فلا
 كل محتمل والاحتياط
 الثانى و يتردد النظر فى
 الرفرف الذى يحاط الحجر
 هل هو منه أو لا ثم رأيت ابن
 جماعة حرر عرض جدار
 الحجر بما لا يطابق الخارج
 الآن الا بدخول ذلك
 الرفرف فلا يصح طواف
 من جعل أصبعه عليه ولا
 من مس جدار الحجر الذى
 تحت ذلك الرفرف وقد
 أطلق فى المجموع وغيره
 وجوب الخروج عن
 جدار الحجر وهو يؤيد ذلك
 ورأيت تخالف ابن جماعة
 والأزرق وغيرهما فى أمور
 أخرى تتعلق بالحجر لا حاجة
 بنا الآن الى تحرر به لانه
 لا ارتباط لها بصحة الطواف
 بعد تهديد وجوب الخروج
 عن كل الحجر وحائطه (وأن
 يطوف سبعا) لا تباع فلو
 شك فى العدد أخذ بالقل
 كالصلاة نعم يسن هنا
 الاحتياط لو آخبر

الى اخبارهما بل ولا اخبار ما زاد عليهما وان كثرت وانظير ما مري في الصلاة واخباره او عدل واحد كجواهر
ثم رأيت في المجموع عزمه وتبعوه بالنقص عن السبع وعندنا انه انما يندب كافي المجموع عن الشافعي
والاصحاب قبولهما بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليهما لان الزيادة هنا غير مبطله فلا يحذور في الاخذ
بقوله ما مطلقا بخلافها في الصلاة انتهى ومنه يظهر تصور المسئلة باخبار الواقع بعد الفراغ فان كان قبله
وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشارح الا ان اورثه الخ لان الشك
بعد الفراغ لا يؤثر فليتأمل سم فعل قوله وانما امتنع الخ متعلق بقوله يسن هنا الخ فقط لا بقوله ولا يلزمه الخ
ايضا وان كان الظاهر تعلقه بهما وبالثاني فقط بصري (قوله بخلاف ما في ظنه) قضيته الاكتفاء بظنه مع
ان الشك ولو مع رجحان يوجب البناء على اليقين الا ان يراد بالظن الاعتقاد ثم رايث الروض عبر بقوله ويعمل
باعتقاده لا بخبر غيره ولا احتياط ولي اه ووافقه قوله هنا في اعتقاده سم اقول وكذا عبر النهاية
والمغنى بالاعتقاد كمر لكن فسر عس بغلبة الظن (قوله وانما امتنع نظيره الخ) لا يقال هذا مشكل
فان المصلي اذا اورثه الخبر تردد اصارشا كوا الشاك يلزمه البناء على اليقين لانا نقول المراد نظير الاخذ
المذكور رأى بخلافه هنا فانه يجوز وان لم يلزم سم وبصري (قوله ولو على سطحه الخ) أي اوفى
سرداب زناي (قوله وان كان الخ) أي سطح المسجد (قوله القصد هنا نفس بنائها) أي فاذا علم يمكن
طائفه (قوله وفي الصلاة ما يشمل هواها) أي فاذا علم كان مستقبلا بنائية (قوله وان حال الخ) عطف
على قوله ولو على سطحه (قوله هنا) أي مع الحائل و (قوله بل خارج المطاف) أي ولو بلا حائل بان يزال نحو
السواري (قوله صحت) أي الطواف (عليه) أي المطاف (قوله فلا يصح خارجه) أي المسجد سم (قوله
الوجه خلافه) أي فلو وسع المسجد حتى انتهى الى الحل وطاف في الحاشية التي من الحل لم يصح مغنى وونائى
زاد النهاية وأول من وسع المسجد النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جدارا ثم عمر رضي الله تعالى عنه بدور
اشتراها وزادها فيه واتخذ له جدارا دون القامة ثم وسعه عثمان رضي الله تعالى عنه واتخذ الاروقة ثم
وسعه عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه ما استقر بناؤه الى
وقتنا كذا في الروضة وغيرها واعترض أي على الروضة وغيرها بان عبد الملك وسعه قبل ولده وبان المؤمنون
زاد فيه بعد المهدي وبما تقرر أولا يعلم ان آل في كلام المصنف للعهد الذهني أي الموجود الآن احوال
الطواف لاما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط اه (قوله القادر) الى قوله وان أطال الخ في النهاية والمغنى
(قوله القادر الذي لا يحتاج الخ) نعم ان كان به عذر كمرض واحتياج الى ظهوره ليستغنى فلا بأس به لما في
الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال لام سلمة وكانت مريضة طوفي وراء الناس وانت راكبة وأنه صلى الله عليه
وسلم طاف راكبا في حجة الوداع ليفاخر فيستغنى ثم حمل جواز ادخال البهيمة المسجد عند أمن تلويثها والا
كان حراما على المحدث ولا يقاس ذلك على ادخال الصبيان المحرمين المسجد لان ذلك ضروري وايضا يمكن
الاحتراز عنه عند الخوف بالتحفظ ونحوه ولا كذلك البهيمية ومغنى (قوله وحافيا) أي ما لم يتأذ
بالخفا نهاية أي او يخشى انتفاض طهارته بلمس النساء عس (قوله لا زاحفا الخ) أي ماشيا على الاست
(ولا حافيا) أي ماشيا على البطن كركبى (قوله ولا حافيا) كان ينبغي ولا متعلبا بصري قال الونائى ويتنعل
لشدة الحر أو البرد وفي القم وحرم أي الحفان اشتد الاذى نحو حرق كجواهر خد لا فلبعض الجهال

بخلاف ما في ظنه ولا يلزمه
أن يأخذ بخبر ناقص عما في
اعتقاده الا ان أورثه الخبر
ترددا وانما امتنع نظيره ثم
لبطلانها بتقدير الزيادة
بخلافه ولا يكره في الوقت
المنهي عن الصلاة فيه للخبر
السابق ثم المهرج بجوازه
فيه (داخل المسجد) ولو
على سطحه وان كان أعلى
من الكعبة على العمد لانه
يصدق انه طائف بها اذ
لهواها حكمها وقول جمع
القصد هنا نفس بنائها وفي
الصلاة ما يشمل هواها
ضعيف والفرق فيه تحكم
وان حال بين الطائف والبيت
حائل كالسقاية والسواري
نعم ينبغي الكراهة هنا بل
خارج المطاف لان بعض
الائمة قصر صحتهم عليه فلا
يصح خارجه اجزاء وعقد
بامتداده وان بلغ الحل على
تردد فيه الوجه منه بخلافه
لان الاصل فيما وقع مسعرا
بالحرم دون غيره اختصاصه
به اذا الغالب على ما يتعلق
بالمناسك وتوابعها التعبد
(وأما الشنن فان يطوف)
القادر الذي لا يحتاج للركوب
حتى يظهر فيستغنى أو
يقتدى به قائما و (ماشيا)
ولو امرأ ذو حافيا لا زاحفا
ولا حافيا ولا راكبا البهيمية أو
آدمي اشافاته الخضوع
والادب

فان ركب بلا عذر لم يكره كما

نقله عن الاصحاب وان اطل
جمع في رده والنص على
الكراهة محمول على اصطلاح
المتقدمين انهم يعبرون بها
عما يشهد بخلاف الاولى
وفارق هذا حرمه ادخال غير
غير المسجد اذ لم يؤمن تلويثه
وكرهته ان آمن بالحاجة
الى اقامة النسك في الجملة
كادخال غير المميز للطواف
به كذا قيل وفيه نظر بل لا فارق
بينه ما لان غرض النسك
كما اقتضته عبارات أو
الطواف كما اقتضته أخرى
محذور لدخول كل وان لم
يؤمن تلويثه وغير ذلك
الغرض محذور ان آمن فالذي
يتجه أن يقال فارق غرض
النسك أو الطواف غيره بأنه
ورد فيه دخول الدابة وغير
المميز من غير تفصيل فأخذنا
باطلاقه وأخرجناه عن نظائره
بخلاف غيره لم يرد فيه ذلك
فأحرينا فيه ذلك التخييل
وظاهر ان المراد بان
التلويث غلبة الظن باعتبار
العادة أنه لا يخرج منه نجس
يصل للمسجد منه شيء بخلاف
ما لو أحكم شد ما على فرجه
بحيث آمن تلويث الخارج
للمسجد فان قلت صرحوا
بحرمة اخراج نجس البوا
بالمسجد وان آمن التلويث
فلم لم ينظر هنا الى أنه
الخروج وعدمه قلت بحثنا
للاخراج المتيقن ما لا يحتاط
للمظنون وان زحف أو جبا
بلا عذر كرهوا أن يقصر خطاه
تكميلا للاجر (ويستلم
الاجر) الاسود أو لم يأخذ أو نقل منه بعد أن يستقبله (أول طوافه) بيده

الذين يرون ذلك قربة في هذه الحالة اهـ (قوله فان ركب الخ) أي ولو على كثاف الرجال مر اهـ سم
(قوله لم يكره الخ) أي بل هو خلاف الاولى نهاية ومعنى (قوله محمول الخ) الاوجه حمل الكراهة مع أمن
التلويث على الادخال فيه ما بدون حاجة وعدها على الحاجة اليه وطواف المعذور محمولا أولى منه راكبا
صيانة للمسجد من الدابة وركوب الابل أي سرحا لمن ركوب البغال والخيول نهاية ومعنى (قوله بالحاجة)
متعلق بفارق كرهى (قوله كذا قيل) راجع الى قوله وفارق الخ (قوله بينهما) أي البهيمة والصبي الغير
المميز (قوله أو الطواف) أي وان لم يكن في نسك سم (قوله يجوز لدخول كل الخ) تقدم عن النهاية والمعنى
خلاف بالنسبة الى الدابة (قوله وان لم يؤمن الخ) صادق مع ظن التلويث وفيه نظر لاسيما في صورة الدابة سم
(قوله أو الطواف) هل ولو لغير نسك * (تنبيه) * لا فرق بين البهيمة وغير المميز في أن كلان آمن تلويثه
المسجد جاز دخوله مع الكراهة ان لم تكن حاجته وبدونها ان كانت وان لم يؤمن تلويثه حرم ادخاله وهذا
شامل لادخال غير المميز المحرم لغرض الطواف مر اهـ سم (قوله وهذا شامل الخ) وجهه لكن تقدم عن
النهاية والمعنى ما يخالفه وأقره الوناقى عبارته وذكر في النهاية حرمة ادخال بهيمة لا يؤمن تلويثها المسجد
بخلاف محرم غير مميز لطواف وان لم يؤمن تلويثه للضرورة اهـ (قوله بخلاف غيره) أي غير غرض النسك
والطواف (قوله ذلك التفصيل) أي الجواز عند أمن التلويث وعدم الجواز عند عدم أمنه كرهى (قوله
فلم لم ينظر هنا الى أمن الخروج الخ) قد يقال هو مرادهم سم (قوله بحيث آمن الخ) أي أمنامتند الى
البعد المذكور لا الى العادة بان لا يكون له عادة تغلب شيئا على الظن أو له عادة تغلب على الظن عدم الامن
بصرى (قوله وان زحف) الى المتن في النهاية (قوله وأن يقصر الخ) عطف على قول المتن أن يطوف ماشيا
عبارة الوناقى وسن ان يقصر مشيه بغير تخير عند عدم الرجعة مع سكينته حيث لا يشرع له رمس ليكثر خطاه
فيكثر الاجر وأما التخير فمكره بل حرام أن قصده بالخيل ولا يسن ذلك في الرجعة ان ذى أو ناذى اهـ قول
المتن (ويستلم الحجر الخ) أي يلمسه بيده نهاية عبارة الوناقى أي ياتمس الخيل الاسود بيده بالاحاطل بينه وبينها
الا لعذر كشد حرارة أو نجاسة فيه اهـ قال ابن قاسم لو نقل الحجر الى الركن اليماني مثلا فالظاهر أنه لا يثبت له
حكمه حتى لا يسن تقبيله ولا استلامه من حيث أنه الحجر لان فضيلته مشروطة ببقائه بمحله فلا يرأى جمع اهـ
(قوله أو محله الخ) وقول القاضى أبى الطيب يجمع بينهما فى الاستلام والتقبيل رده المصنف بان ظاهر كلام
الاصحاب أنه يقتصر على الحجر حيث لم ينقل عن محله نهاية (قوله أو محله) الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى الا

(قوله فان ركب) أي ولو على كثاف الرجال مر (قوله لم يكره كما نقله عن الاصحاب الخ) ثم محمول جواز
ادخال البهيمة المسجد عند امن تلويثها والا كان حراما على المعتد وقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة
التي لا يؤمن تلويثها المسجد شئ فحان أمكن الاستيثاق فذلك أي خلاف الاولى والا فادخالها مكره ومحمول على
كراهة التحريم لاسيما في الشهادات ان ادخال البهائم التي لا يؤمن تلويثها المسجد حرام وما فرق به من ان
ادخال البهيمة انما هو الحاجة اقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم اطلاقا ممنوع لان ذلك اذ لم يخف تلويثها ولا
يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا مكان الفرق بان ذلك ضرورى وأيضا
فلا احتراز فيهم بالتخفيف ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة وهذا الوجه حمل الكراهة مع أمن التلويث على
الادخال فيه ما بغير حاجة وعدمها على الحاجة اليه شرح مر (قوله أو الطواف) أي وان لم يكن في نسك
(قوله يجوز لدخول كل وان لم يؤمن تلويثه) صادق مع ظن التلويث وفيه نظر لاسيما في صورة الدابة (قوله
أو الطواف) هل ولو لغير نسك * (تنبيه) * لا فرق بين البهيمة وغير المميز في أن كلان آمن تلويثها المسجد جاز
دخوله مع الكراهة ان لم تكن خارجة وبدونها ان كانت وان لم يؤمن تلويثه حرم ادخاله وهذا شامل لادخال
غير المميز المحرم لغرض الطواف مر (قوله فلم لم ينظر هنا الى أمن الخروج وعدمه) قد يقال هو مرادهم
(قوله في المتن ويستلم الحجر أول طوافه) لو نقل الحجر الى الركن اليماني مثلا فالظاهر أنه لا يثبت له حكمه حتى
لا يسن تقبيله ولا استلامه من حيث أنه الحجر لان فضيلته مشروطة ببقائه بمحله فلا يرأى جمع * (فائدة) * جاء عن

الاجر) الاسود أو لم يأخذ أو نقل منه بعد أن يستقبله (أول طوافه) بيده

تثليث الاستلام وقوله والافضل الى ولايسن (قوله واليمين أولى) فلو قطعت استلم باليسار سم (قوله ولا يقبلها الخ) كذا شرح مر أي والخطيب اه سم عبارة الكردى وأفهم كلامه أي شرح بأفضل أنه عند قدرته على استلام الحجر وتقبيله والسجود عليه لا يقبل يده بعد الاستلام وصرح باعتاده في حاشية الايضاح لكنه تردد في ذلك في بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وقد ذكرت عباراتهم في الاصل ثم قلت وبما قررته لك تعلم أن المعتقد نقلا عدم ندب تقبيل اليد مع تقبيل الحجر وان المختار من حيث الدليل نديه ثم الاستلام عبارة عن مسح الحجر بكفه فيضع يده عليه ثم يضعها على فيه اه (قوله كما أفهمه كلامهما الخ) معتمد ع ش (قوله أنه يقبلها مطلقا) أي يقبل يده بعد استلام الحجر ثم يمسحها على فيه اه (قوله فنبخوخ خشبة) أي كراس كنه ونائي (قوله فان شق) أي الاستلام باليد كردى (قوله نظير ما ياتي) أي في استلام اليميناني قول المتن (ويقبله) أي دون ركنه مادام الحجر موجودا فيه قال الزركشي ولايسن تقبيل الحجر الا في طواف ورد عليه بان ابن عمر كان لا يخرج من المسجد حتى يقبله وبجواب بان فعل ابن عمر غير حجة كذا في الحاشية والامداد وشرح العباب وأقره سم اه ونائي (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية والمعنى ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت اه قال ع ش قوله مر ويسن تخفيف القبلة الخ أي للخصم ويبنى أن مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولي والدواضحة اه قول المتن (ويضع الخ) عبارة الونائى ثم يضع جبهته عليه ان لم تكن رجة أو يستنظيفه من ريج كرية ويجب ان غلب على ظنه اذا غلبه وليحذر المحرم من تقبيله ومسه حيث كان مطيبا فان كان رجة انتظر ان لم يؤذ أو يتأذى اه قول المتن (ويضع جبهته عليه) وينبغي ان يكفي وضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا محائل * (فرع) * لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كأن خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لانه أبلغ في الخضوع فيه نظر * (تنبيه) * قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتي فيه ما يمكن من نظيره ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير اليها عند العجز عن استلامها أياضاً ثم يقبل ما أشار به فيه نظر سم على حج أقول الاقرب عدم سن ذلك والفرق أن أعمال الحج يغلب عليها الاتباع فيما ورد فعله عن الشارع وان كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعظيماً له وتبركاً به اقلها يتعداه الى غيره وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الظاهر نعم لشبوهه في رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجبهة ع ش (قوله من الثلاثة) عبارة النهاية والمعنى من التقبيل والسجود اه (قوله ولايسن شئ من ذلك لامرأة الخ) قد يقال لم لايسن لها ما فعل ما ذكر مع الحائل المانع من الرؤية وقد نقل في الحاشية عن بعضهم وأقره أن فعل ما ذكر بحائل خلاف الافضل ان كان بلا عذر ولا شك أن وجود الرجل عذر بالنسبة للنحو المرأة وبالجملة فاصل السنة حاصل مع الحائل هذا وقد يدعى أن كلامهم شامل لما ذكر لان المراد دخوله مع محذور من رؤيته بحرمة أو تراحم يؤدي

ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وجماعة من التابعين انهم كانوا لا يخرجون من المسجد حتى يستلموا الركن أي الحجر في طواف أو غيره لكن ظاهراً كلام أصحابنا انه لا يشرع استلامه الا في ضمن طواف اه من شرح العباب (قوله واليمين أولى) فلو قطعت استلم باليسار ولايشكل بانه لو قطعت لم يشر في التشهد بمسحة اليسرى لان اليسار هنالك هيئة تغوث بالاشارة بها ولان الصلاة مبنية على ترك الحركة الا ما ورد (قوله ولا يقبلها الخ) كذا شرح مر (قوله كما أفهمه كلامهما كلاهما) قال في شرح الروض ونقله في المجموع عن الأصحاب اه (قوله في المتن ويضع جبهته عليه) أي بلا حائل يكفي سجود الصلاة كما هو ظاهر أي الاكمل ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لانه أبلغ في الخضوع فيه نظر وينبغي أن يكفي وضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل * (تنبيه) * قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتي فيه ما يمكن من نظيره ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى

واليمين أولى ولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما أفهمه كلامهما كلاهما لكن الذي نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعه جميع لأنه الذي دلت عليه الاخبار انه يقبلها مطافاً فان شق فنبخوخ خشبة أي في اليمين ثم اليسرى نظير ما ياتي (ويقبله) للاتباع فيهما متفق عليه ويكره اظهار صوت لقبلة (ويضع جبهته عليه) للاتباع واه الحاكم وصححه ويسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثاً والافضل أن يسلم ثلاثاً متوالية ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك ولايسن شئ من ذلك لامرأة أو خنثى الا عند دخوله اطاف من الرجال والخنثى ولو لم يارا فيظهر انه يكفي خلوه من جهة الحجر فقط بان تامن محي

ويصر رجل غير محرم حالة فعلها ذلك (فان عجز) عن التقبيل والسجود أو عن السجود فقط لخوض حجة ويظهر ضبط العجز هنا بما نحل بالخشوع من أصله أو لغيره وان ذلك هو مرادهم بقولهم لا يسن استلام ولا ما بعده في مرة من مرات (٨٥) الطواف ان كان بحيث يؤذى أو يثاذى

(استلم) أى اقتصر على الاستلام فى الأولى أو عليه وعلى التقبيل فى الثانية ثم قبل ما استلم به من يده أو غيره لا لا اتباع رواه مسلم وروى الشافعى وأحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال له يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيف ان وجدت خلوة والافهل وكبر ويؤخذ منه انه يندب ان لم يتيسر له الاستلام خصوص التهليل والتكبير وهو واضح وان لم يصرحوا به بل هذا أولى من كثير من اذكار استحبوها مع عدم ورودها عنه صلى الله عليه وسلم أصلاً (فان عجز) عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) اليه (بيده) الينى فاليسرى فى الينى فى الينى اليسرى للاتباع رواه البخارى ثم قبل ما أشار به وخرج بيده فذكره الإشارة به للتقبيل لفتحها ويظهر فى الإشارة بالرأس انه خلاف الأولى ما لم يعجز عن الإشارة بيده وما فهمها فيسن به ثم بالطرف كلاهما فى الصلاة وينبغى كراهتها بالرجل بل صرح الزركشى بحرمه مدارج للمصنف فقد يقال ان التكبة تشمله

الى نحو ذلك بصرى (قوله ونظر رجل الخ) الانسب لما تقدم ترك رجل فالمراد رجل ولو احتمل البصرى عبارة اليونانى بان يأمن أى غير الذكر أن يجىء غير محرم أو ينظره ثم اه (قوله أو عن السجود فقط) قد يقال أو عن التقبيل فقط ولا وجه لترك هذا القسم وحكمه ظاهر بصرى وقد يقال وجهه ندرته أو الإشارة الى إثارة التقبيل عند العجز عن الجمع بينهما عن أحدهما (قوله لخوض حجة) وفى المنع ان رجاز والرجمة عن قرب عرفاً فالأولى ان ينتظر زوال ذلك ما لم يؤذوقه أو يتأذى اه كرى على بافضل قول المتن (استلم) أى بيده فان عجز عن الاستلام بيده فبنحو العضائنها يتو غنى وشرح بافضل (قوله فى الأولى) أى فى صورة العجز عن التقبيل والسجود (قوله فى الثانية) أى فى صورة العجز عن السجود فقط (قوله ثم قبل ما استلم به) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم عن النص وابن الصلاح كما هو ظاهر سم أى والا فالظاهر أنه لا يقبله بناء على ما مر عن مقتضى كلام الشيخين كالصاحب بصرى (قوله ثم قبل) الى قوله وروى الشافعى فى النهاية والى قوله ويؤخذ فى المغنى (قوله وروى الشافعى الخ) وقال فى البويطى ولو كان الزحام كثيراً مضى وكبر ولم يستلم قال فى المجموع كذا أطلقوه وقال البندنجى قال الشافعى فى الام فى أول الطواف وآخره فاحب له الاستلام ولو بالزحام وهذا مع توفى التأذى والابتداء كما أفهمه كلام الاسنوى وهو ظاهر مغنى (قوله وهو واضح الخ) وعليه فظاهر أخذ ما يأتى أنه يندب فيه التثايت ويظهر أنه يكون مقارناً للإشارة الآتية بصرى (قوله عن استلامه) الى قوله وخرج فى النهاية والمغنى (قوله فى الينى الخ) وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الاتفكال بينهما بما عالجوا كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفع نحو الحجر سم أقول قد يصرح برد التصو بالذكر واستدلوا لهم هنا بخبر البخارى أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كلما أتى الركن أشار اليه بشئ وكبر قول المتن (و راعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بأن راعيه فى آخر الطوفة الأخيرة فليراجع ثم رأيت ما يأتى أول الفصل من قوله لكن بعكر عليه ما صح أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه وهو قد يدل على أنه يطالب فى آخر الأخيرة بالتقبيل ونحوه مما يأتى سم (قوله كله) أى كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة بما تقدم كرى على بافضل (قوله مع تكرره) قد يشمل الإشارة سم عبارة اليونانى والكردى على بافضل ويسن تثليث كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة باليد وغيرها كما فى الحاشية اه (قوله لما صح) الى قوله وبحث فى النهاية والمغنى (قوله وهو فى الاوتار آكد الخ) أى لحديث ان الله وتر يحب الوتر ولانه يصير مستلماً فى افتتاحه واختتامه مغنى (قوله وآ كدها الأولى والأخيرة) وظاهر كلامهم تساوى الأولى والأخيرة وقد يؤخذ مما يأتى فى شرح وان يقول أول طوافه يشير اليها عند العجز عن استلامها أيضاً ثم يقبل ما أشار به فيه نظر (قوله ثم قبل ما استلم به من يده) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم عن النص وابن الصلاح كما هو ظاهر (قوله فى المتن والشرح أشار اليه بيده الينى) قال فى المنهج فيما فهمنا ثم قال ثم قبل ما أشار به اه وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الاتفكال بينهما بما عالجوا كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفع نحو الحجر (قوله وخرج بيده فذكره الإشارة به للتقبيل لفتحها) هل ينهى عن الإشارة بالجبهة للسجود على الحجر عند العجز كما نهى عن الإشارة بالغم للتقبيل أو يفرق بفتح تلك دون هذه فيسه نظر (قوله فى المتن و راعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بأن راعيه فى آخر طوفة فليراجع ثم رأيت ما يأتى أول الفصل من قوله صح أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه (قوله مع تكرره) قد يشمل الإشارة

لكن الفرق أوجه (و راعى ذلك) المذكور كما مع تكرره ثلاثاً وكذا ما يأتى فى الهمانى وكذا الدعاء الآتى (فى كل طوفة) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أن يستلم الركن الهمانى والحجر الاسود فى كل طوفة وهو فى الاوتار آ كدها الأولى والأخيرة ويبحث بعضهم ان طواف سبعة أسابيع بتقبيل الحجر واستلام الهمانى أفضل من عشر فحالة عن ذلك

واستدل بحديث فيه أن من طاف أسبوعاً حاسراً بعض طرفه وبقرب خطاه ولا ينفث ويستلم الركن في كل شوط من غير أن يؤذي أحداً كتب له وذكروا من الثواب ما لا يقدر (٨٦) قدوة والعهد فيه عابـه لانه غير بروى ولم يبين من رواه على ان قوله حاسر الا يوافق قضية مذهبنا

انه يكره كالصلاة وبفرض وروده فاستدل به لما ذكر عجيب (ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما) لا اتباع متفق عليه (ويستلم الركن) (اليمنى) للخبر المذكور بيده اليمنى فاليسرى ففى اليمنى فاليسرى ثم يقبل ما استلم به فان عجز أشار اليه بذكر ترتيبه ثم قبل ما أشار به على الوجه (ولا يقبله) لانه لم ينفذ وخصص ركن الحجر بنحو التقبيل لان فيه فضائلي كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله على نبيه وآله وسلم واليماني ليس فيه الا الثانية أى باعتبار أسسه فلا ينافى ان عنه شاذروا ناكحاً وما الشاميان فليس لهما شئ من الغضب لئلا ينافى لان اسماهما ليس على القواعد فلم يسن تقبيلهما ما ولا استلماهما ومن ثم قال الشافعى رقة الله عنه وأى البيت قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع واستفيد من قوله غير الى آخره ان مراده بالحسن هنا المباح (وأن يقول) سراناد فيما يأتى لانه أججع للخشوع نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتأذى به أحد (أول طوافه) وفى كل طوفة والاول تاراً كذا وكذا

الح أن الاولى آكد ووجه تميزها بشرف البدعة بصري (قوله فيه) أى فى ذلك الحديث (قوله حاسراً) وهو من لاجبة كرمى عبارة أوقيانوس يقال رجل حاسر أى لا مغفر له ولا درع ولا جبة له اهـ والانساب هنا المعنى الاول (قوله وذكروا فيه) أى ذكر ذلك البعض فى ذلك الحديث (قوله عجيب) أى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه الا أن يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه سم (قوله أنه يكره) أى الطواف مكشوف الرأس قول المتن (الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر الهمزة نهاية ومعنى (قوله لا اتباع) الى قوله وقد يوحى فى النهاية والمعنى الا قوله أى باعتبار الى وأما الشاميان وقوله نعم الى المنز وقوله أى من كل الى المتن وما أنبه عليه (قوله فاليسرى ففى اليمنى) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام بيماني اليمنى وتقدم فى الحجر الاسود ما يدل على أن الإشارة بيماني اليمنى مقدم على الإشارة باليسرى والفرق ظاهر سم (قوله ثم قبل الخ) أى كفى الفتح وكذا فى النهاية والمعنى تبعاً لاقضاء الشهاب الرملى وختم فى مختصر الايضاح ومختصر بافضل بأنه لا يقبل ما أشار به واستقر به فى الحاشية والايحاب والامداد ونائى زاد الكردى على بافضل والاول هو المعتمد اهـ (قوله على الوجه) به أفتى شيخنا الشهاب الرملى واعلم أن الشارح لم يتعرض لانه يكره استلام اليماني أو الإشارة اليه وتقبيل ما استلم به أو أشار به أولاً وقد يدل على التكرير قوله السابق آتفام تكرر ثلاثاً وكذا ما يأتى فى اليماني سم أقول وفى شرح بافضل والونائى التصريح بسن تكرر بوجيع ما ذكر كفى الحجر الاسود (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على آخر القواعد والافهوعلى القواعد فليستأمل سم (قوله أى باعتبار أسسه) سياقه يشعر باختصاص ذلك باليماني مع أن ركن الحجر كذلك كما يعلم مما قدمه فى الكلام على الشاذروان سم (قوله ومن ثم قال الخ) عبارة النهاية والمعنى والمراد بعد تقبيل الاركان الثلاثة انما هو نفي كونه سنة فلو قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكرراً وهما خلاف الاول بل يكون حسناً كما نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه بقوله وأى البيت الخ اهـ (قوله ان مراده بالحسن هنا الخ) أى فلا ينافيه قوله غير اننا نؤمر بالاتباع نهاية (قوله سر الخ) أى ما لم يتحس الغلط عند الاسرار عش (قوله لانه أججع للخشوع) وفى الفتح ويكره جهره أى به غيره وكثير من الجهرية والطالبة المراتين يؤذون الطائفتين بجهرهم فمما أى الذكر والقراءة ولو دعوا واحداً ومن جماعة فحسن ونائى عبارة الكردى على بافضل بعد ذكر مثله عن الايضاح قال عبد الرؤف يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضرك لانه اصلحة السكك اهـ (قوله حيث لا يتأذى به أحد) عبارة فى شرح بافضل والعباب ويسن الاسرار بها بل قد يحرم الجهر بأن تأذى به غيره أى لا يمتثل عادة اهـ (قوله وفى كل طوفة) أى فى أول قول المتن (ووفاء) أى تمامها نهاية ومعنى (قوله أى الذى الزمنا الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو الميثاق الذى أخذه الله تعالى علينا بامثال أمره واجتناب نهيه وأفاد بعض العلماء أن الله

(قوله وبفرض وروده فاستدل به لما ذكر عجيب) أى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه الا أن يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه سم (قوله فاليسرى ففى اليمنى الخ) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام بيماني اليمنى وتقدم عن عبارة شرح المنهج فى الحجر الاسود ما يدل على ان الإشارة بيماني اليمنى مقدم على الإشارة باليسرى والفرق ظاهر (قوله ثم قبل ما أشار به) هو شامل للبدو وما فيها (قوله على الوجه) به أفتى شيخنا الشهاب الرملى واعلم ان الشارح لم يتعرض لانه يكره استلام اليماني أو الإشارة اليه وتقبيل ما استلم به أو أشار به أولاً وقد يدل على التكرير قوله السابق آتفام تكرر ثلاثاً وكذا ما يأتى فى اليماني (قوله أى باعتبار أسسه الخ) سياقه يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كما يعلم مما قدمه فى الكلام على الشاذروان (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على آخر القواعد والافهوعلى القواعد فليستأمل بعد (قوله أول طوافه وفى كل طوفة) سكت عن آخر الاخير

الاولى (بسم الله) أى أطوف (والله أكبر) أى من كل من هو بصورة معبود من حجر أو غيره ومن ثم ناسب ما بعده وهو (اللهم اعنا بابل) أى أومن أو أطوف فهو مقول مطلق أو لاجله (وتصدق بابل) أى الذى الزمنا به نينا صلى الله عليه وسلم تعالى

من امثال الاوامر واجتناب النواهي وقيل امره تعالى يكتب ما وقع يوم السبت بكم وبادراجته في الجرز وقد نوي اليه خبرانه يشهد بان استله بحق أي اسلام (واتباع السنة) أي طريقتهم (نيك محمد صلى الله عليه وسلم) روى ذلك حديثا وروى عنه لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع بارسل الله كيف نقول اذا سلمنا قال قولوا باسم الله والله أكبر ايماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وباركوا في الشافعي رضي الله عنه في الام قال هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الروق يسن رفع يديه حذو (٨٧) منكبيه في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف

وان وافقه بحث الحب الطبري انه يجب افتتاح الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف أيضا بل شاذ وان تبعه بعضهم وليقل قبالة الباب أي جهته كما قاله شارح وهو واضح فان الظاهر انه يقوله كالذي قبله وهو ما شاذ الغالب أن الوقوف في الطواف مضروعة فلا يضر كونها مستغرقة أكثر من قبل التي انجز والباب لان المرادها وما بارأهم - ما وكذا في كل ما يأتي (اللهم البيت بيتك) أي الكامل الواصل اغاية السكك اللاتق به من بين البيوت هو بيتك هذا الغير وكذا ما بعده (والحرم حرمك والامن أمنك وهذا) أي مقام ابراهيم كقوله الجويني وقول ابن الصلاح انه غلط فاحش بل يعني نفسه ليس في محله لان الاول أنسب وأليق اذ من استخضر ان التحليل استعاض من النار أي بنحو ولا تغزني يوم يبعثون أو جبه ذلك من الخوف والخشوع والاضرع ما لا يوجب له الثاني بعض معشاره على انه لو لم يرد الأول

تعالى لما خلق آدم استخرج من صلبه ذريته وقال ألسنت بكم قالوا بلى وأمر أن يكتب بذلك عهد ويدرج في الجرز الاسوداه (قوله امره يكتب الخ) أي بما ضمنه ذلك الكتاب المأمور به من الميثاق (قوله روى الخ) عبارة النهاية والمعنى اتباع السلف والخلف اه (قوله بأنه لا يعرف) أي أنه حديث كروي (قوله هكذا) أي ما جاء في هذا الخبر (قوله وفي الروق يسن الخ) أقره النهاية والمعنى (قوله وهو ضعيف الخ) قال في حاشية الايضاح بل بدعة ونائي عبارة سم وإذا قلنا بضغفه وشذوذه فهل يسن فيه نظر وظاهر كلامهم أنه لا يسن أيضا يؤيده عدم وروده بخلاف الصلاة والقياس بعيد فليست اه قول المتن (وليقل) أي ندبا (قبالة الباب) بضم القاف أي في الجهة التي تقابلها اللهم البيت الخ وعند الانتهاء الى الركن العرا في أي تقر بيا اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت الميزاب أي تقر بيا اللهم أظلي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسئلي بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لا أطعم بعده أبدا إذا الجلال والاكرام وبين الركن الشامي واليماني اللهم اجعله بحاجم وراو ذنباه مغفورا وسعة يامشكورا وتجارة لن تبور يا عز زيا غفورا أي واجعل ذنبي ذنباه مغفورا وقس به الباقي والمناسب لا يخفى أن يقول عمر مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالجمع مراعاة للخبير ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد منه عليه الاسموى في الدعاء الا في الرمل وحل الدعاء بهذا اذا كان في ضمن حج أو عمرة ولا فدية وما أحب نهاية ومغنى (قوله وهو ماش) أي يقوله حاله المشي وضرب كونه ما يرجع الى الدعاء وضربهما يرجع الى القبالتين كروي (قوله أي مقام ابراهيم) فيشير اليه بالقلب ع ش وزنا (قوله كما قاله الجويني) وهذا هو المعتمد كما خرمه في الانوار وشيخنا في شرح الروض مغنى ونهاية (قوله انه غلط) أي كون المشار اليه مقام ابراهيم (قوله عري الخ) محل تأمل بصري (قوله أترا ولا خبرا) الاثرون قول التابعي والخبر قول الصحابي كروي والاولى تفسير الاول بقول الصحابي والتابعي والثاني بقول النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيه ما قال الخ) قيل في الاولى هي المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك وقيل في الثانية هي الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك نهاية ومغنى (قوله وهو كالتحكم) مسلم ان لم يكن مستندا الى دليل وهو بعد سمي والمنقول عنهم ذلك منهم صحابة ومنهم تابعون أجلاء والحاصل ان التخصيص ليس من مقتضى اللفظ فان كان لا يسل فلا تحكم أو لغيره فهو مستحيل ممن ذكر بصري ولك أن تختار الشق الثاني وترى بالدليل ما ليس له نوع قوة كما أشار اليه الشارح بقوله كالتحكم بالكاف (قوله كل خبر الخ) قد يقال موضوع النكرة الفرد المنتشر ولا يراد منها العموم الا في مواطن ليس هذا منها بصري وقد يجب بان العموم مستغاد من المقام كفي قوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقولهم غرة خير من جرادة (قوله ذنوب الخ) عبارة الونائ كل خير ديني أو ما يجزله اه (قوله والروح) لعل الواو بمعنى أو (قوله سنده صحيح) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذا أحب ما يقال في الطواف الى وأحب أن يقال في كله أي الطواف نهاية ومغنى (قوله بلغظربنا) أي بدل اللهم ع ش (قوله ان زعم الخ) وهو المحلى ع ش (قوله كعبارة الشافعي) أي اللهم ربنا (قوله لم يزد) خبر ولفظ اللهم قول المبنى فلا يرجع ثم رأيت ما يأتي في أول الفصل الا في من قوله لكن يعكر عليه الخ وهو قد يدل على أنه يضل في آخر الاخير التقبيل ونحوه مما يأتي (قوله لانه ضعيف أيضا بل شاذ) وإذا قلنا بضغفه وشذوذه فهل يسن فيه

ليكن ذكره في هذا المحل بخصوصه عرياعن الحكمة (مقام العائذ بك من النار) قيل لا يعرف هذا أترا ولا خبرا (وبين اليمينين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) فهم ما أقوال كل منها عين أهم أنواع الحسنة عنده وهو كالتحكم فالوجه ان مراده بالاولى كل خير دنيوي يجزئ لخير آخرى وبالثانية كل مستلذ آخرى يتعلق بالبدن والروح (وقناعذاب النار) سنده صحيح لكن بالغظربنا وبه عبر في المجموع وفي رواية اللهم ربنا وهي أفضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضي الله عنه قيل ولفظ اللهم وحده كقوله في المتن أي والروضة بخلاف ما لم زعم ان عبارتها كعبارة الشافعي لم ترد

(وليدع) نذبا (بحاشاء) من كل دعاء جائز له ولغيره والافضل الاقتصار على ما يتعلق بالآخرة (ومأثور الذعاء) الشامل للذكر لان كلا قد يطلق ويراد به ما يعم الآخر في الطواف بانواعه السابقة وهو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وبقي منه غير ما ذكر أشياء ذكرت أكثرها مع بيان سندها في الحاشية والحاصل انه لم يصح منها عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ربنا آتنا الى آخره والهمم فنعني بما رزقني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي منك بخير فان قلت روى ابن ماجه خبرا فيه فضل عظيم لمن طاف أسبوعا ولم يتكلم فيه الا بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلم يتعرض الاصحاب لنذب هذه الكلمات في الطواف قلت قد صرحوا به في قولهم ومأثور (٨٨) الدعاء أفضل وأشاروا اليه ايضا بدكر حديثه في هذا المبحث فان قلت يلزم عليه انه لا يأتي بشئ من

(وليدع بما شاء) أى فى جميع طوافه فهو سنة مأثورا كان أو غيره وإن كان أفضل كالحال (وما ثور الدعاء) بالمثلثة أى المنقول من الدعاء فى الطواف نهاية ومعنى (قوله من كل دعاء جائز الخ) مقتضى كلامه ههنا أن الدعاء بدنيوى مندوب وإن الأفضل الاقتصار على الآخرى وفى الحاشية أن النبيى جائز لا مندوب فليجرب بصرى (قوله الخ) متعلق بليدع (قوله لان كلا) أى من لفظى الدعاء والذكر (قوله فى الطواف) متعلق بالمأثور (قوله وهو مأثور الخ) أى ولو ضعيقا ونائى (قوله وبقي منه) أى من المأثور (قوله واللهم فتعنى الخ) يقوله بين اليمانيين أيضا شرح بأفضل وونائى (قوله واخلف على كل غائبة الخ) أى كن خلفا على كل نفس غائبة على ملا بسا بخير أو اجعل خلفا على كل غائبة على خير أو تشديد على تخفيفه ونائى عبارة السكردى على بأفضل المشهور تشديد الياء من على لكن قال المنلا على القارى الخفى فى شرح الحصن الحصين واخلف بمزة وصل وضم لامه أى كن خلفا على كل غائبة أى نفس غائبة على بخير أى ملا بساله أو اجعل خلفا على كل غائبة على خير أو قال بالعبودية وأما المهرج به بعض العامة من قوله على تشديد الياء فهو تخفيف بالمبنى وتخفيف بالمعنى كالأخفى اه فرأجعه اه (قوله يلزم عليه) أى على العمل بذلك الخبر (قوله شرط فيه) أى فى الخبر المذكور (قوله وإن الذى يلزمه أنه الخ) محل تأمل (قوله أنه مع تخصيصه الخ) أى إن الطائفة مع اتبانه بتلك الكلمات الخ واقتصاره فى الطواف عليها أو أن الطواف مع اشتباهه بتلك الكلمات واقتصاره عليها (قوله مفضل بالنسبة للاثبات الخ) يعنى أن كلام المذكور من أفضل من غيره وإن كان سبحانه الله الخ والاقتصار عليه مفضولا بالنسبة لاثبات الأذكار المارة فى محلها (قوله وأفضل الخ) عطف على مفضل (قوله بانها) أى القراءة (قوله فيه) أى الطواف (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الطواف ليس محل القراءة بطريق الإصالة (قوله لانها) أى قوله لا ينافيه فى النهاية والمعنى (قوله لانها أفضل الخ) يعنى أن الموضوع موضع ذكر والقرآن أفضل الذكر نهاية ومعنى (قوله الذكر الخ) أى الماشى ولو صبيما معنى ونهاية (قوله لا ينافيه الخ) محل تأمل بصرى عبارة النهاية ويكره تسمية الطوافات شواطا كأنقل عن الشافعى والأصحاب وهو الأوجه وإن اختار فى المجموع وغيره عدمها اه وعبرة الونائى وكره أدبا تسمية الطواف شواطا ودور أى ينبغي التنزه عن التلفظ به مالا شعارهما بما لا ينبغي لأن الشوط الهلاك والدور كانه من دائرة السوء اه وقال المغنى والمختار كافى المجموع أنه لا يكره تسمية الطوافات شواطا اه (قوله فليست الخ) أى الكراهة فيها (قوله وحيثئذ) أى حين إذ كانت الكراهة أدبية (لا يحتاج) أى فى دفع المناقاة (قوله على أنه) أى كلام المجموع (قوله يؤيده) أى كون الكراهة شرعية (قوله بان ذلك الخ) أو بان ذلك ورد فيه نسي عن الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا بصرى (قوله بان لا يكون) أى قول المتن وفى قول فى النهاية والمغنى وظاهر كلامهم أنه لا سبب أيضا يؤيده عدم ورود فيه بخلاف الصلاة والقياس بعدم فليتأمل (قوله وأفضل من القراءة) هل فيه مخالفة لقول المتن وما ثور الدعاء الخ (قوله لا تنافيه كراهة الشافعى والأصحاب الخ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِسْمِ اللَّهِ الْحَسَنُ مِنْ شَغْلِهِ ذَكَرَ عَنْ مَسْئَلَتِي أَعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مَا أَعْطَى السَّائِلِينَ وَفَضَلَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ الْإِلَهِ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ خَلْقِهِ (وَأَنْ يَرْمَلَ) لِذِكْرِ الْحَقِّ (فِي) جَمِيعِ (الْأَشْوَاطِ) لِاتِّفَاقِهِ كَرَاهَةِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ تَسْمِيَةَ الْمَرْءِ شَوْطًا لِأَنَّهَا كَرَاهَةٌ أَدْبِيَّةٌ إِذَا شَوَّطَ الْهَلَاكُ كَمَا كَرِهَ تَسْمِيَةَ مَا يَنْبِذُ عَنْ الْمَوْلُودِ عَقِيقَةً لِأَشْعَارِهَا بِالْعُقُوقِ فَلَيْسَتْ شَرْعِيَّةً لِصَحَّةِ ذِكْرِ الْعَقِيقَةِ فِي الْأَحَادِيثِ وَالشُّوْطِ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى اخْتِيَارِ الْجَمْعِ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ عَلَى أَنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ الْمَذْهَبُ وَلَكِنَّهَا خِلَافُ الْمُخْتَارِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ أَدْبِيَّةٌ لَا غَيْرَ فَإِنْ قُلْتُ بُوَيْدَهُ كَرَاهَةُ تَسْمِيَةِ الْعِشَاءِ عَمَّةً تَشْرَعُ أَقَالْتُ يَفْرُقُ بَيْنَ ذَلِكَ فِيهِ تَغْيِيرُ الْفِعْلِ الشَّارِعِ بِخِلَافِ هَذَا (الْثَلَاثَةُ الْأُولَى) بَيْنَ يَسْمَعُ مَشْيَهُ مَقَارَ بِأَخْطَاهُ) بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ وَثُوبٌ وَلَا عَدُوٌّ

مع هر كتفيه (ويشئ على هيبته في الباقي) وهو الاشواط اربعة للاتباع فيهمار واه وسلم (٨٩) وبه قول المشركين لما دخل صلى الله

عليه وسلم باصحابه معزرا
سنة سبع قبل فتح مكة بسنة
وهنتهم حتى يثرب أي فلم
يبق لهم طاقة بقتالنا
فأمرهم صلى الله عليه وسلم
به ليرى المشركين بقاء قوتهم
وجلدتهم وشرع مع زوال
سبب ليلته بذكره ما كان
المسلمون فيه من الضعف
بمكة ثم نعمة ظهور الاسلام
واعزازه وتطهير مكة من
المشركين على عمر الاعوام
السنين ويرمل الحامل
بعموله ويحرك الراكب
دابته ويكره ترك ذلك
وقضاء الرمل في الاربعة
الاخيرة لان فيه تقويت
سنتهم الهيئة (ويختص
الرمل بطواف يعقبه سعي)
مطلوب أراد كطواف معتمر
ولو مكا أحرم من الحرم
وحاج أو قارن قدم قبل
الوقوف أو بعده وبعد نصف
الدبل ليلة النحر (وفي قول)
يختص (بطواف القدوم)
وان لم يرد السعي عقبه لانه
الذي رمل فيه صلى الله عليه
وسلم وكان قارنا في آخر أمره
وأجاب الأول بأنه سعي بعده
فليس الرمل فيه لخصوص
القدوم وان لم يسع لان
الواقع خلافه بل لكونه
أراد السعي عقبه ولو
السعي عقب طواف الترميم
ثم سعي ولم يرمل لم يقضه في
طواف الافاضة وان لم يسع
رمل فيه وان كان قبل رمل

الاقوله مع هر كتفيه (قوله مع هر كتفيه) متعلق بيسرع بصري (قوله وسببه الخ) عبارة النهاية والمعنى
والحكمة في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذي شرع لاجله وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو
وأصحابه وقد وهنتهم حتى يثرب فقال المشركون انه يقدم عليهم فقدموا وهنتهم حتى فلقوا منها شدة
فجلسوا بمابلي الحجر بكسر الحاء فاطلع الله نبيه على ما قالوه فامرهم أن يرملوا ثلاثة اشواط وأن يمشوا أربع
بين الركبتين ليرى المشركون جلدتهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحصى قد وهنتهم هؤلاء أجلد من
كذا وكذا ان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فيتذكر نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام
وأهله اه وقوله ما أربعا الأولى الموافقات لما يأتي عن الكردى أنفا سقاطه (قوله معتر الخ) أي عمرة
القضاء وفي حديثها أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يرملوا ثلاثة اشواط ويمشوا ما بين الركبتين وجرى
عندنا قول ضعيف أخذ من الحديث المذكور أنه لا يرمل بين البنايين لكن الرجاء ما وقع له صلى الله عليه
وسلم في حجة الوداع من الرمل في جميع الطوافات الثلاث الأولى لانه ناسخ لما وقع في عمرة القضاء وانما ذكر عمرة
القضاء لان حديثها فيه ذكر سبب مشروعية الرمل اه كردى على بافضل (قوله ويرمل الحامل الخ)
وأفهم كلامه أي المصنف أنه لو تركه في بعض الثلاثة الأولى أتى به في باقيها نهاية (قوله ويحرك الراكب الخ)
ينبغي مع هر كتفيه لان تحريكها انما يقوم مقام الاسراع في المشي وكذا يقال في المحمول بصري وفيه وثقة
فليراجع (قوله ويكره ترك ذلك أي ترك الرمل بلا عذر نهاية زاد المعنى والمبالغة في الاسراع فيه اه قول
المتن) (ويختص الرمل الخ) ويسمى خبيثا نهاية ومعنى قول المتن (يعقبه سعي) عبارة المنهج وشرح بافضل بعده
سعي مطلوب اه زاد الوائى أراد وان طال الزمن بينهما وان طرأ له تأخير السعي اه (قوله مطلوب)
أي بان يكون بعد طواف القدوم أو ركن فان رمل في طواف القدوم وسعي بعده لا يرمل في طواف الركن لان
السعي بعده حينئذ غير مطلوب ولا رمل في طواف الوداع لذلك نهاية ومعنى (قوله أراد الخ) أي شرطه ثلاثة
أن يكون بعده سعي وان يكون السعي مطلوبا وان يكون مريدا به بالنسبة للقدوم قبل الوقوف بعرفة كردى
على بافضل قال سم خرج بقوله أراد ما لم يردده وهو شامل لما لو أراد تركه وما لم يردده شيئا فليراجع اه
(قوله وبعد نصف ليلة النحر) أي بخلاف ما اذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفها وطاف لذلك القدوم
كما هو سنة فلا يجزئ السعي بعد ذلك الطواف كيباتى (قوله ولو أراد) الى المتن في المعنى (قوله لم يقضه في طواف
الافاضة) أي لان السعي بعده حينئذ غير مطلوب نهاية ومعنى (قوله أي في الحال التي الخ) من رجع كلام التنبيه
أن دعاء الرمل المذكور مع التكبير أوله يختص بمحاذاة الحجر وأما فيما بعده فيدعو بما أحب وأقره المصنف
عليه في التصحيح واعتدله الاسنوى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشيخين والام أن ذلك لا يختص به لان
لما اذا الحجر ذكر اختصاصها عند كل طوفة وعليه في قوله في الاماكن التي ليس لها ذكر مخصوص انتهى من
حاشية الشارح على الايضاح وحرم شيخ الاسلام في الاسنى بكلام التنبيه من غير عذر وله ولا تعقبه بما ينافية
وأما صاحب المعنى والنهاية فلم يتعرض بخصوص المحل بل قال فيه أي في الرمل لا غير بصري أقول بل ظاهر
المعنى والنهاية أن الدعاء المذكور في المتن يندب في جميع الرمل وأن الدعاء الآخر في الشرح يندب في جميع
الاربعة الاخيرة الآن يقال انهما سكتا عن مثل قول الشارح هنا أي في الحال الخ وفيما يأتي أي في تلك الحال
اعتمادا على علمه من قول المصنف السابق وأن يقول أول طواف الخ قول المتن (اللهم اجعله الخ) عبارة العباب
وهو الواجب وان اختار في المجموع وغيره عدمها شرح مر (قوله في المتن ويختص الرمل بطواف
يعقبه سعي) عبارة الثعالب في طواف الحج أو العمرة ان عقبه سعي اه وعبارة المنهج بعده سعي مطلوب اه
(قوله أراد) خرج ما لم يردده وهو شامل لما لو أراد تركه وما لم يردده شيئا فليراجع (قوله في المتن اللهم اجعله
الخ) عبارة العباب وان يقول في رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الاسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله
محاذيا للحجر الخ ما نصه كما قاله الاسنوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع أنه يندب في جميع رمله

(١٢) - (شرواني وابن قاسم) - رابع) في القدوم (وليقل فيه) أي الرمل أو في الحال التي لم يرد لها ذكر في
على كلام في حاشية (اللهم اجعله) أي ما تأتينا به من العمل

المعجوب بالذنب والنقص سير غالب (٩٠) دائما الذنب مقول بالتشكيك على غير السكال كالغفرة (حجامة) را) أي سليمان مصاحبة

الائم من البر وهو الاحسان
او العااسة وباني هذا ولو
في المسمر لانها تسمى حجا
صغر كور وفي خبر (وذنيا)
أي واجعل ذنبي ذنبا
مغفورا وسعيامشكورا
للا تبايع على ما ذكره الرافعي
ويقول في الاربعة الاخيرة
أي في تلك المحال بالبر باغفر
وارحم وتجاوز عما تعلم انك
أنت الاعز الاكرم اللهم
ربنا آتيناك الدنيا حسنة
الى آخره (وان يضطبع)
الذكر المحقق ولو صبيا فيسن
للولي فعله به (في جميع كل
طواف برمس فيه) أي
يشرع فيه الرمل وان لم يرمل
للا تبايع بسند صحيح ويكره
تركه ولو تركه في بعضه
أقبحه في باقيه (وكذا) يسن
الاضطباع (في) جميع
(السعي على الصبح) قياسا
على الطواف ويكره فعله في
الصلاة كسنة الطواف
(وهو) لغسة افتعال من
الضبع باسكان الباء وهو
العضد وشرعا (جعل وسطا)
بفتح السين في الافصح
(ردائه تحت منكبه الامن
وطرفيه على) منكبه
(اليسر) ويدع منكبه
الامن مكشوف كدأب أهل
الشطارة المناسب للرمل
هذا اذا كان متجسدا اذا
الظاهر فعليه اللابس ولو
بغير عذر (ولا ترمل المرأة)
ومشاه الخنثى (ولا تضطبع)
وان خلا الطاف لانهما

وأن يقول في رمله بعد تكبيره محاذيا للبحر الاسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله محاذيا للبحر الخ مانصه
كما قاله الاسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين المجموع أنه يندب في جميع رمله وعبارته: تحب أن
بدع في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة كده اللهم اجعله حجامبر ورا الخ نص عليه وانفقوا
عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله انتهى اه سم (قوله المعجوب بالذنب الخ) انظر التقييد
بالمعجوب بما ذكر مع قوله الاتي أي سليمان الخ فانه مع فرض مصاحبة لما ذكر لا يمكن سلامته من ذلك
فكيف يتأتى سؤاله السلامة الآن براد بالمعجوب. يامن شأت نوعه أن يكون معجوبا بذلك فليتأمل سم أقول
يدفع الاشكال من أصله قول الشارح اذ الذنب مقول الخ اذ الذنب بمعنى عدم السكال لا ينافي السلامة مع
الائم كظاهر (قوله كالغفرة) أي فانها مقولة بالتشكيك على السكال فلا تنافي العصمة من الاثم (قوله
ويأتي بهذا الخ) أي لفظ حجامبر ورا وقال النهاية والمغني والمناهل لا يعتمدون أن يقول عمر تمبره روى يعقل
استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو التقصير اه (قوله لانها تسمى الخ) قد
يقال لا يلزم مما ذكر ان يطلق عليها الحج المطابق بصري وقد يجاب بان اطلاق المطلق على التقييد سائغ قول
المتن (وسعيامشكورا) أي واجعل سعي سعيامشكورا أي علامة تقبلا شرح العباب اه سم (قوله في
تلك المحال الخ) عبارة الوفاي فان فرغ من دعاء جعل قبل أن يصل الى الاسخر قال في غير المل كالاربعه الاخيرة
رب اغفر وارحم الخ وقال في الرمل أي الثلاثة الاولى اللهم اجعله حجامبر ورا الى مشكورا اه ويقدم ان
ظاهر النهاية والمغني والمجموع أن هذا يندب في جميع الرمل وظاهر الاول ليس من أن لا يندب في جميع
الاربعة الاخيرة (قوله الذكر) الى قوله لان الامام الخ في ان رواية الاقوله ويكره تركه الى المتن وقوله هذا ان
كان الى المتن وقوله وان أطلق عدمها وكذا في المغني الاقوله ان قصد الى المتن وقوله ولعله الخ قول المتن (وبذا
في السعي الخ) أي سواء اضطبع في الطواف قبله أم لانهية ومعنى (قوله قياسا على الطواف) أي بجماع تطبع
مسافة ما مور بتكرره هانهاية ومعنى قال الزركشي طغرت فيه حديث صحيح وهو أنه صلى الله عليه وسلم
طاف بين الضبفا والمروة طار جاردائه انتهى وليست دلالة على خصوص الاضطباع بوضحة ايعاب اه
كردي على بافضل (قوله ويكره فعله في الصلاة) أي في رمله عذر او دتم او يعيد عند سداد اذ السعي نهاية
ومعنى (قوله افتعال من الضبع) وهو مصدر بفتح: يد فيه الهمزة وتاء من اراض به من قوله وهم أنه اذا
كان فاعا فتعل صادا أو ضادا أو طاء أو طاء قلت تأوه طاء كروى على بافضل (قوله مكشوف) أي ان أمكن ونأى
أي بان لم يتعذر ببرد أو حر يضره محمد صالح (قوله هذا الخ) أي قوله يدع منكبه الخ (قوله اذا الظاهر فعله
الخ) أي فعل الاضطباع للابس المحيط لكن من غير كشف كروى عبارة الكروى على بافضل ويسن فعله
ولو من فوق المحيط اه (قوله ولو بغير عذر) هذا ما استظهره في الحاشية مع نقله عن بحث الزركشي أنه
لا يسن مطالعوا عن بحث غيره أنه يسن ان كان لعذر والا فلا انتهى اه بصري عبارة الطائفي قوله بغير عذر
وقياسه بالاولي أن المحرم لو كان له رذا آن فاضطبع باعلاهما وستر منكبه باسفلها ما حصل السنة أي أصلها
بل كمالها حيث كان لعذر كروى رد اه (قوله وان خلا الطاف) أي ولو لانهية (قوله بل يحرم الخ)
قال في المغني وكونه دأب أهل الشطارة يقتضي تحريمه كما قاله الاسنوي لان ذلك يؤدي الى التشبه بالرجال بسبل
بأهل الشطارة منهم والتشبه بهم حرام انتهى وقال في النهاية مقتضى الحر والتحريم لكن ظاهر كلامهما في
بقية كتبهما يابى ذلك فالوجه عدم التحريم عند انتفاء قصد التشبه انتهى ويمكن أن يقال ان سلم أنه من
وعبارته يستحب ان يدع في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة كده اللهم اجعله حجامبر ورا
الخ نص عليه وانفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه (قوله كالغفرة) أي فانها مقولة
كذلك (قوله في المتن والشارح وذنبا أي واجعل ذنبي ذنبا مغفورا) قال في شرح العباب قال العلماء تقدروا
اجعل ذنبي ذنبا مغفورا وسعي سعيامشكورا أي علامة تقبلا يركو لصاحبه ومساعد الرجل أعماله واحداثها
مساعدة اه (قوله بل يحرم الخ)

أن قصد التشبه بالرجال على الوجه خلاف المن أطلق الحرمة وإن أطلق عدمها (وان يقرب) المذكور مطلقا حيث لا اذعاء ولا تلذذ بنحو زوجة (من البيت) تبركاته لشرفه ولأنه أيسر لنحو الاستسلام لكن قال الزعفراني الأفضل أن يبعد (٩١) منه ثلاث خطوات لئلا من الطواف على

الشاذر وان ولعله باعتبار
ومنه ما كان الشاذر وان
مسطحا يطوف عليه العوام
وكان عرضه دون ذراع أما
الآن فلا يأتي ذلك لأن الأمام
المحب الطبري جزاه الله
خيرا اجتهد في تسنيبه
وتسميه ذراعا وبقي إلى الآن
علا يقول الأزرق وصف
في ذلك حزا حسنا رأيت
بخطه وفي آخره أنه استخرج
من خبر عائشة قولها
حدثني عن عبد بكر له دمت
البيت الحديث أنه يجوز
التغير فيه لمصلحة ضرورية
أو حاجية أو مستحسنة وقد
ألفت في ذلك كتابا حافلا
سميته المناهل العذبة في
اصلاح ما وهى من الكعبة
دعا اليمشط جمع جم فيه
لما وردت المراسم بعمارة
سقفها سنة تسع وخمسين
لما أنهما سدنهما من خرابه
(فلسوفات الرمل بالقرب
لزوجته) أو خشى صدم النساء
(فالرمل) حيث لم يبرج
فرجة على قرب عرفا ولم يؤذ
أو يتأذى بوقوفه (مع بعد)
لا يخرج به عن حاشية
المطاف للخلاف في صحة
طوافه حينئذ (أولى) لأن
ما تعلقت بذات العبادة أفضل
مما تعلق بمحالتها كالجماعة
بغير المسجد الحرام أولى
من الانفراد به (الآن

الذي المختص بالرجال فينبغي التحريم مطلقا من غير تفصيل كما هو قياس نظائره والافينبغي عدم التحريم مطلقا
اذلا معنى للقصده حينئذ بصري (قوله ان قصد التشبه بالخ) وانما لم يحرم ما وان لم يقصد التشبه لانه ليس من الزى
المختص بالرجال سم وفيه نظر (قوله الذكرا مطلقا) أي اما المراد والخنثى فيكونان في حاشية المطاف فان طافا
خالفين فشكل رجل في استحباب القرب مغنى ونهاية زاد الوثنائي قال عبد الزوف والخنثى يتوسط بين الرجال
والنساء اه (قوله حيث لا اذعاء الخ) حاصل نص الام أنه يتوفى التاذي والاذعاء بالزحام مطلقا ويتوفى
الزحام الخالي عنهما الا في الابتداء والاخيرة بصري وجوزي على ذلك الحاصل النهاية وشرح بافضل (قوله بنحو
زوجة) أي كتجنس المحل القريب ونائي (قوله ولعله الخ) ذكر في النهاية نحو ذلك عبارته وكان ذلك عند عدم
ظهور الشاذر وان أما عند ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر انتهى وقال في المغنى والاولى كما قال بعضهم أن
يجعل بينهما وبين البيت ثلاث خطوات لئلا من مرور بعض جسده على الشاذر وان انتهى أقول قد يقال انه
أوجه لان التسليم لا يمنع دخول خرمنه كبده في هواء الشاذر وان فالاحتياط في البعد بنحو ما ذكره الزعفراني
مما يحصل به الامن مما ذكرتم رأيته تليذ الشارح نقل كلامه هذا في شرحه على مختصر الايضاح ثم عقبه بقوله
وفيه نظر بل الابعاد قليلا أولى انتهى اه بصري عبارة الوثنائي والاحتياط الابعاد عن البيت بذراع اه
وفي الكردى على بافضل عن مختصر الايضاح للشارح وعن الكرى وابن ععلان بنحو ذراع اه (قوله
وصنف) أي المحب الطبري في ذلك أي في وجوب التسليم صونا للطواف العامة ش (قوله استخرج) لعله
يدعاء لفعل (قوله وقد ألفت الخ) من كلام الشارح نفسه و (قوله في ذلك) أي في جواز التغير في البيت
لما ذكر (قوله دعا اليه) أي التأليف (قوله جم) أي كثير (فيه) أي في جواز التغير (قوله لما وردت
الخ) بكسر اللام و (قوله ما أنهما) بفتحها والضمير يرجع إلى السقف و (سدنها) خدامها كركدي
والاولى أو الصواب عكس ما ذكره في اللامين وأن الضمير يرجع لما الموصولة (قوله سنة تسع وخمسين)
أي وتسعمائة قول المتن (لزوجته) أي ونحوها نهاية ومغنى (قوله حيث لم يبرج) إلى قوله ودليل عدم الخ
في النهاية والغنى الاما أنه عليه (قوله حيث لم يبرج فرجة الخ) أي فان رجاها وقف ليرسل فيها نهاية
ومغنى (قوله لا يخرج به عن حاشية المطاف) كذا في الاسنى والنهاية تبعا للبحث الاسنوي ذلك وخالف
الشارح في شرح العباب فشى على ما يقتضى اطلاقهم أن الرمل مع البعد أولى وان خرج عما ذكر بصري
عبارة الوثنائي فلا يبعد بحيث يكون طوافه خارجا عن المطاف المعهود كفى الفتح والحفة ونقله سم عن الرملى
واسبغ وجهه في شرح العباب ما اقتضاه اطلاقهم قال الشلى في شرح المختصر وقول بعض الأئمة بعدم صحة
الطواف وراعى من زعمهم وانما ان قال بالاطلاق مع العذر أيضا فهو بعيد وفي المجموع أجع المسلمون على أنه
يجوز التباعد مادام في المسجد وعلى أنه لا يجوز زخارحه اه وظاهره أو مريجه أنه لا يعتمد بذلك الخلاف
فيئذ يبعد وان خرج عن المطاف للذاتين بالرمل كما اقتضاه اطلاقهم انتهى اه وعبارة الكردى على
بافضل اذ لم يبعد بحيث يكون طوافه من زراع زمزم والمقام والا فبالقرب مع ترك الرمل حينئذ أولى لكراهة
الطواف وراعى ما ذكر على المعتد خلافا لا يعاب في أخذه باطلاقهم اه (قوله كالجماعة الخ) عبارة المغنى
ألا ترى أن الصلاة بالجماعة في البيت أولى من الانفراد في المسجد غير المساجد الثلاث اه وكذا في النهاية
الاقوله غير المساجد الخ والظاهر أنه انما سكت عن الاستثناء هنا كفتاه عما قدمه في باب الجماعة (قوله من
الانفراد به) أي بالمسجد الحرام خلافا للنهاية والغنى وشرح المنهج قول المتن (الآن يخاف صدم النساء) أي
بان كن في حاشية المطاف نهاية ومغنى (قوله وخر وجامن خلاف موجب) أي كالحائلة ويخلص مما ذكرته

ان قصد التشبه لانه ليس من الذي يختص بالرجال

يخاف صدم النساء) اذ بعد (فالقرب بالرمل أولى) من البعد مع الرمل محافظة على الطهارة ومن ثم لو خاف مع القرب أيضا لمسهن كان ترك
الرمل أولى هنا أيضا ويسن لشاركه كالعدو الا في السعي ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو أمكنه أكثر من ذلك لفعل (وان يوالى) عرفا بالذكر
وغيره (طوافه) اتباعا وخر وجامن خلاف موجب دليل عدم وجوبه القياس على الوضع بجامع ان كلامه من جملة ما يجرى ان يتخللها ليس

منها وسيعلم مما يأتي أول الفصل نذب الموالاة بين الطواف والركعتين وبينهما وبين السعي (و) ان (يصلى بعده ركعتين) والافضل للاتباع رواه الشيخان فعلهما (٩٢) (خلف المقام) الذي أتوا من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله عليه وسلم عند بناء

الكعبة لما أمر به وأرى محلها بحجارة على قدرها فصكان يقصر به الى أن يتناول الآلة من اسمعيل صلى الله عليه وسلم ثم يطول الى أن يضعها ثم يقي مع طول الزمن وكثرة الأعداء يجنب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم فجعله الآن على الأصح من اضطراب في ذلك ولما صلى خلفه ركعتي الطواف قرأ واتخذ من مقام ابراهيم مصلى كما قرأ ما يتعلق بالصفا والمشعر الحرام عند وصوله اليهما اعلاما للامة بشرفها واحياء لذكر ابراهيم كما أحيا ذكره بكما صليت على ابراهيم في كل صلاة لانه الاب الرحيم الداعي ببعثة نبينا صلى الله عليه وسلم في هذه الامة لهذا يتسم وتكملهم والمراد بخلفه كل ما صدق عليه ذلك عرفا وحدث الآن في السقف خلفه مزرينة عظيمة بذهب وغيره فينبغي عدم صلاة تحتها يليه في الفضل داخل الكعبة فتحت الميزاب فبقية الحجر فالحطيم فوجه الكعبة فبين الميادين فبقية المسجد فدار خديجة رضي الله عنها فمكة فالحرم كما بينته في الحاشية وغيرها وتوقف الاسنوي في داخل الكعبة ردوه بان فعلهما خلف المقام هو الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وبأنه لا خلاف بين الامة في أفضلية

في الأصل أن الرجح أن من فرق كثير اندب له الاستئناف مطلقا ثم ان كان لعذر فلا كراهة قبل في الایعاب ولا خلاف الاولي أيضا وان كان لعذر من الاعتذار التي ذكر وهافه ومكر وهو قيد في الامداد الكراهة بطواف الفرض وقال في الایعاب قطع طواف النفل وتفريقه لا يكره مطلقا قال في حاشية الايضاح ولم يخلو عن نظر لان ملحظ كراهة التفريق الوقوع في الخلاف وهو جار في الفرض والنفل واستوجبه في المنع أنه لا يضر تخلل انحاء أو جنون أثناء الطواف وان النص بخلافه مبني على اشتراط الموالاة قال ابن الجلال في شرح الايضاح تبعا لحاشية الشارح وحيث أراد القطع فالاولى أن يقطع عن وتروا أن يكون من عند الحجر الاسود وحيث قطعه لعذر أتى على ما مضى والافلا ولا يسجد فيه سجدة ص بخلاف سجدة التلاوة اه كرى على بافضل وقوله نذب له الاستئناف مطلقة ما أتى في شرح وفي قول تجب الموالاة الخ ما يخالف دعوى الاطلاق ويقيدها بالنذب بعدم العذر وقوله واستتو وجه في المنع الخ اعاده باعشن عبارته بعد كلام طويل والوجه عندى أن للمعنى عليه والمجنون البناء بعد الافاقه وأن النص المتقدم مبني على القول باشتراط الموالاة اه وتقدم عن ع ش ترجيح خلافه (قوله نذب الموالاة بين الطواف والركعتين) ويسن له اذا أخرهما راقتدم أى كدم التمتع ويصلهما الاجير عن المستأجر ولو لم يعضوا بالاولى عن غير المميزين نهاية ومعنى وقوله ما اذا أخرهما الخ ولعل الاقرب ضبط التأخير بتأخير ما مر في ركعتي الوضوء بصري وقوله ما ويصلهما الاجير عن المستأجر الخ فلو تركهما الولي والاجير فينبغي أن يسن دم ويسقط من أجرة الاجير ما يقابل الركعتين ع ش قول المتن (وأن يرضى بعده ركعتين) ويجزئ عنهما غيرهما بتقصيه السابق في ركعتي الاحرام نهاية ومعنى قول المتن (خلف المقام) أفضليته بالنسبة لاستئصال الطواف خاصة اه كرى على بافضل (قوله بجعله الآن) لو نقل عن محله الآن فالوجه اعتبار محله الآن فيصلى خلفه لا خلف المحل المنقول اليه سم (قوله فكان) أى المقام (يقصر به) أى ابراهيم يعنى يقصر لاجله ليسهل عليه تناول الآلة من الحجر ونحوه ثم يطول ليسهل له وضع الآلة في الموضع المرتفع كرى (قوله بشرفها) أى المقام والصفا والمشعر الحرام (قوله كل ما يصدق عليه ذلك الخ) أى خلف المقام قال الشيخ أبو الحسن البكرى والقرب معتبر بقدر ستره المصلى وان زاد بحيث يعد خلفه حصل أصل السنة وواضح أنه لو زاد على ثلثمائة ذراع بينه وبين المقام لم تحصل تلك السنة اذ لا يعد خلفه عرفا ولم أر من حرره هذا انتهى اه كرى على بافضل عبارة شرح مناسك الشيخ الرئيس وضبطه بعض المتأخرين بثلثمائة ذراع أخذ من مقام المأموم مع الامام اه (قوله وحدث الآن في السقف الخ) هذا باعتبار زمنه رحمه الله ثم اضمحلت في هذه الازمنة فقلل الجد (قوله يليه) الى قوله وينت في النهاية وكذا في المعنى الاقوله فدار خديجة (قوله داخل الكعبة) يقدم منه مصلاه صلى الله عليه وسلم فاقرب منه ابن الجلال عبارة مختصر الايضاح مع شرحه والافضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجعل ظهره للباب ويستقبل الجدار المقابل له ويجعل بيعة وثيابه ثلاثة أذرع فيصلى اه (قوله فبقية الحجر) وفي الایعاب ثم بقية الستة الأذرع وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملي ثم ما قرب من الحجر الى البيت و (قوله فدار خديجة) وفي الایعاب ثم بقية الستة الأذرع المأثورة بمكة وحرمها اه كرى على بافضل (قوله فالحرم) أى ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الازمنة ولا تغوتان الاموتة نهاية ومعنى ويشتر هذا بمن لم يصل بعد بالكعبة وفيمن صرف صلاته عنهما كرى (قوله في داخل الكعبة) أى في تأخيرها عن خلف المقام عبارة المغنى ومال الاسنوي الى أن فعلها في الكعبة أولى منه خلف المقام والافضل ما في المتن لان الباب باب اتباع الى آحرام في الشرح (قوله في أفضلية ذلك) أى خلف المقام وهو اجماع متوارث لا يشك (قوله بجعله الآن) لو نقل عن محله الآن فالوجه اعتبار محله الآن فيصلى خلفه لا خلف المحل المنقول اليه لان فعله عليه الصلاة والسلام بين ان خلف محله الآن هو المراد من الآية وأنه المشروع وان وجود الحجر في ذلك

ذلك بل قال الثوري لا يجوز فعلهما الا خلفه ومالك ان أداءهما يختص به وقرأ أيضا بصر يحتم بان النافلة في البيت أفضل فيه منها بالكعبة للاتباع (يقرأ) ندبا في الاولى) بعد الفاتحة (قل يا أيها الكافرون وفي الثانية) بعدها أيضا (الاخلاص) للاتباع رواه مسلم

(ويجهر) ولو بحضرة الناس (ليلا) وبعد الفجر الى طلوع الشمس ولا يمارضه خلافا لمن ظنه قولهم يسن التوسط في نافلة الليل بين الجهر والاسرار لان محله في النافلة المطلقة ولو نواها مع ما سن الاسرار فيه كراتبة العشاء احتل ندب الجهر مراعاة لها التمييز بها بالخلاف الشهير في وجوبها والسر مراعاة للراتبة لانها افضل منها كما صرحوا به وهذا اقرب ثم رأيت بعضهم بحث انه يتوسط بين الاسرار (٩٣) والجهر مراعاة للصلايتين وفيه نظر

لان التوسط بينهما يفرض تصويره وانه واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحدة منهما على أنهم لم يقولوا به الا في النافلة المطابقة كما تقرر (وفي قول تجب الموالاة) بين أشواطه وبعضها (والصلاة) عقب الطواف الفرض وكذا النقل عند جميع لانه صلى الله عليه وسلم أتى بهما وقال خذوا عني مناسككم وجوابه ان ذلك لا يكفي في الوجوب والالوجب جميع السنن بل لا بد من عدم دال على الذنب وقد دل عليه في الموالاة ما مر وفي الصلاة الخبر المشهور هل على غيرها قال لا الان تطاوع وحمل الخلاف في فريق كثير بان يغلب على الظن انه أضرب عن الطواف بلا عذر ومنه اقامة جماعة مكتوبة وفوتر راتبة لا فعل جنازة ومكتوبة اتسع وقتها وهو فرض فيكره قطعه وعلى الاول تسقط بغيرها أي ثم ان نويت أثيب عليها والاسقط الطاب فقط انظر ما مر في تحية المسجد ونحوها واستشكل هـ ذاب قولهم لا يسقط طلمها دام حيا وأجيب بان محله اذا انقضا عند فعل غيرها وبأنهم

فيه معنى (قوله وبعد الفجر) الى قوله ولو نواها في النهاية والمعنى وهذا اقرب أي تغليبا للافضل ونأى قوله بحث أنه يتوسط الخ) أفتى به الشهاب الرملي جازما به بصرى (قوله وانه واسطة بينهما) يتأمل (قوله كما تقرر) أي آتفا (قوله بين اشواطه) الى قوله وعلى الاول في النهاية والمعنى الاقوله وكذا الى لا وقوله وفوتر راتبة وقوله ومكتوبة اتسع وقتها (قوله وبعضها) الانسب وابعاصها بصرى (قوله وكذا النقل الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتها ما والقولان في وجوب ركعتي الطواف اذا كان فرضا فان كان نفلا فسنة قطعاً وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما لا تتعذر كنيتهما بشرطيهما اهـ (قوله وقد دل عليه) أي على النذب (قوله ما مر) أي من القياس على الوضوء (قوله انه أضرب عن الطواف) أي وأثمة أتمه نهاية ومعنى (قوله بلا عذر) أي فان فرق يسيرا أو كثيرا بعذر لم يضر جزميا كالوضوء مع غنى ونهاية (قوله ومنه اقامة جماعة الخ) أي وعرض حاجة لا بد منها شرح بافضل أي كشر من ذهب خشوعه بعطشه ونأى (قوله وفوتر راتبة) خلافا لصریح الایعاب وظاهر النهاية والمعنى (قوله لا فعل جنازة) قيدها في الایعاب وابن الجبال بما دالم تتعين عليه ويندب قطع النقل لذلك اهـ كرددی على بافضل كذا قيدها بذلك المعنى والونأى وقال ع ش وان تعين ويعذر في التأخير الى فراغه فان خيف تغير الميث فينبغي وجوب قطعه اهـ (قوله وعلى الاول) أي القائل بكون هذه الصلاة سنة و (قوله بغيرها) أي سواء كان الغير فرضا أو نفلا اهـ كرددی على بافضل (قوله والاسقاط الطالب) وقال مر أي والخطب يحصل الثواب وان لم تنو ونأى (قوله واستشكل هذا) أي سقوط صلاة الطواف بغيرها (قوله بان محله اذا انقضا) أي أولم يصل بعد الطواف أصلا ع ش و ونأى (قوله وبأنهم صرحوا الخ) عطف على بان محله الخ عبارة الونأى أو بان يحمل قولهم أي لا يسقط الخ على أنه لا يسقط من كل وجه لانه وان سقط طلمها نظر الى قواعد مذهبنالكنة لم يسقط بالنسبة لقواعد مذهب من أوجبها فیسسن فعلها بعد فعل الفريضة احتياطاً نظراً لذلك خروجاً من خلافه اهـ وبحمل كلام الشارح على هذا يندفع استشكل السيد البصرى ويستغنى عما تكلفه في الجواب عنه عبارة قوله وبأنهم صرحوا الخ يحمل تأمل فقد يقال انه مقول لا لشكال لان الطالب اذا سقط فاني تنعقد الصلاة بتلك النية فضا لا عن أن تكون الاحتياط وقد يجاب على بعد بان قوله وبأنهم الخ معطوف على قوله بقولهم الخ وسكت عن جوابه للعلم من الجواب المذكور اهـ (قوله وبأنهم صرحوا بان الاحتياط الخ) قد يجاب بان محله ما ذكرنا أي من النفي وبان الساقط بغيرها أصل الطالب لا كماله سم رهـ هذا مبني على ما تقدم عن البصرى من العطف على بقولهم الخ وتقدم آتفا ما يغني عنه (قوله والا فضل) الى قوله وعلى الثاني في المعنى والنهاية (قوله ويليه ما أخرها الخ) أي بلا كراهة نهائية ومعنى (قوله ويليه ما لو اقتصر الخ) أي بلا كراهة فهو خلاف الا فضل ونأى (قوله ما لو اقتصر على ركعتين الخ) يظهر ان يقال انه لا يحتاج الى قصد كونهما من الجميع بالنسبة لسقوط الطالب واما بالنسبة لحصول الثواب فلعن الاقرب اشتراطه بصرى (قوله للسكل) أي للمجموع (قوله وعلى الثاني) أي القائل بوجوب صلاة الطواف (قوله والقيام فيها) يخالفه قول الونأى ويجوز رفعها مع التعمود وان قيل بالوجوب قاله في المجموع اهـ (قوله السكنة الخ) ومنها ايضا نية ان كان طواف نسك أخذ اماما فلو كان عليه طواف افاضة أو نذر ولم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فتوى غيره

المحل أي محله الآن ليس العلامة على محل الصلاة فليست بالكلام بعد محمل نظر (قوله وبأنهم صرحوا بان الاحتياط ان يصلها بعد فعل الفريضة) قد يجاب بان محله ما ذكرنا أيضا وبان الساقط بغيرها أصل الطالب

صرحوا بان الاحتياط أن يصلها بعد فعل الفريضة والا فضل ان طاف أسابغ فعلها عقب كل ويليه ما أخرها الى ما بعد السكل ثم صلى السكل ركعتين ويليه ما لو اقتصر على ركعتين للسكل وعلى الثاني يجب تعدد ذهاب بعد الأسابغ والقيام فيها ويتوقف الخال عليها على وجه الاصح خلافه ويصح السعي قبلها اتفاقا* (فرع)* من سنن الطواف السكنة والوقار

عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو دعوياً أو وقع عن طواف الأفاضة أو النذر كما في واجبات الحج والعمرة
فقولهم إن الطواف يقبل الصرى أي إذا صر فيه غير طواف آخر كطاب غريم كما صرت الإشارة لذلك نهاية
ومعنى (قوله وعدم الكلام إلا في خير الخ) قال ابن الجلال على الإيضاح ويستحب أن لا يتكلم فيه بغير الذكركر
الكلام مأهول محبوب كأمير يعرف واجب أو مندوب أو نهى عن منكر مكر وه أو يحرم أو أفادة علم لا يطول
الكلام فيه وهذا القيد مخصوص بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين لأنه يجب فعل ذلك
وإزالة هذا بما قدر عليه وإن طال زمنه انتهى اه ونائى (قوله كتعليم جاهل الخ) أي وجوب مستغفرت ويكره
البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره متكتفاً ووضع يديه على فيه إلى حالة تشاؤبه فيستحب وتشيل
أصابعه أو تفرقعها أو كونه حاقباً أو حاقناً أو بحضرة طعام تتوق نفسه له وكون المرأة منقبة وليست بحرممة
ويظهر حمله على تنقيب بلا حاجة بخلافه لها كوجود من يحرم نظره لها أو الكلى والشرب فيه وكراهة
الشرب أخف نهاية وكذا في المغنى الأقوله وليست إلى قوله والا كل قال ع ش قوله مر ويكره البصق فيه أي
في الطواف وإذا فعله فليكن أطرف ثوبه أما القاروة في أرض المطاف حرام كجهوم معلوم وقوله مر رجس يديه
الخ وهل يكره ذلك في غيره أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن فيه منافاة لما كان عليه هيئة الملتزمين (قوله
والا كل والشرب) أي ألم تدع إليه ضرورة اه (قوله لا الشكر الخ) أقره ابن الجلال والونائى والكردى على
بافضل وقال البصرى قد يتوقف فيما ذكره ويمادفع قوله لأنه صلاة الخ قولهم يسن تعليم الجاهل مع أن
التعليم في الصلاة حرام فليتأمل اه (قوله لأنه) أي الطواف (قوله وهى) أي سجدة الشكر (قوله في
الخصال) اسم كلب كرى (قوله ومنه) أي سن رفع اليدين في الدعاء في الطواف والجار متعاقب بقوله الآتى
يؤخذ الخ (قوله الظاهر الخ) أي التشبيه كزدى (قوله كما يتصور الخ) ونبغى أن يكون في طوافه شامعاً
خاضعاً حاضر القلب ملازماً للادب بظاهره وباطنه مستحضراً في قلبه عظمت من هو طائف ببيتته ويلزمه أن
يصون نظره عما لا يحل نظره إليه وقلبه عن احتقار من يراه من الضعفاء والرضى (قوله من سن الصلاة)
ومن سن الطواف كما قاله الطبري إن يسلم على أخيه ويسأله عن حاله وأهله أي إذا لم يطل زمنه كإفادة العلم بل
أولى وبحسب ابن جماعة تقييده أيضاً بغير المشتغل بالذكر والالم يسلم عليه كالمبى بل أول وانما تأتى الأول
أن كان مستغفر قافيه أخذاً بما ذكره في جواب السلام على القارئ ويسن للطائف ومن قرب منه أن لا يرفع
صوته بقراءة أو ذكر ثلاث شوش على غيره فان شوش عليه ولو بأخبار السامع له بذلك فيما يظهر إلا يعلم إلا
من جهته كره له على ما يصرح به كلام المجموع وغيره ولا تبعه الحرمات أن تحقق تأذيه بذلك ولا يبعد أن يضا
كرهاته الضحك فيه لأنه خلاف الذب فهو أولى من كراهة جعل يديه وراء ظهره مكتنفاً اه حاشية الإيضاح
للشارح (قوله ومكر وهاتما) أي كوضع اليد على الخاصرة والمشى على رجل والنظر إلى السماء ونائى (قوله
وأفقى بعضهم الخ) سئل الشهاب الرملى هل الأفضل لمصلى الصبح بركة المسكت إذا كراحتي يصلى ركعتين أم
الطواف فأجاب بان الأفضل الطواف انتهى ويشهد له ما في القرى للمصحب الطبري عن أنس بن مالك وسعيد
ابن مالك رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافان لا يوافقهما عبد مسلم إلا خرج من
ذنوبه كيوم ولدته أمه يغفر له ذنوبه كلها بالغمة ما بلغت طواف بعد صلاة الفجر فرأى مع طواف الشمس
وطواف بعد صلاة العصر فرأى مع غروب الشمس أخرجه الأزرقى وأبو سعيد المفضل بن محمد الجندى
انتهى ثم رأيت بخط بعض أهل العلم أنه نقل افتتاح بعض المشايخ معاً أفقى به الشهاب الرملى واستدل له
بالحديث المذكور ثم أبدي في المراد بالبعدي في الحديث احتمالين أحدهما مطلق البعدي فيشمل من أتى
بأسبوع قبيل الطلوع أو الغروب نانهم ما استيعاب الزمن ثم قال ولعله الظاهر والاعتقال قبل الطلوع وقبل
الغروب انتهى اه بصرى (قوله والأشغال بالعمرة الخ) وهل الأفضل التطقع في المسجد الحرام
بالطواف أو الصلاة قال الماوردى الطواف أفضل وظاهر قول غيره أن الصلاة أفضل وهو المعتمد وقال ابن

لا كماله

وعند عدم الكلام إلا في خير
كتعليم جاهل برفق إن قل
وسجدة التلاوة لا لشكر
على الأوجه لاه صلاة وهى
تحرّم فيها ولا تطاب فيما
يشبهها ورفع اليدين في
الطواف لا بأس به
تشبههم الطواف بالصلاة
في كثير من واجباته وسننه
الظاهر في أنه يسن ويكره
فيه كل ما يتصور من سن
الصلاة ومكر وهاتما يؤخذ
أن السنة في يدي الطائف
إن دعا رفعهما أو لا فاعلمهما
تحت صدره بكيهيهما ثم
وأفقى بعضهم بان الطواف
بعد الصبح أفضل من
الجلوس ذاكر إلى طلوع
الشمس وصلاة ركعتين
وفيه نظر ظاهر بل الصواب
أن هذا الثاني أفضل لأنه
صح في الأخبار أن لفعله
ثواب سجدة وعرة تامتين ولم
يرد في الطواف في الأحاديث
التي هي سنة ما يتوارب ذلك
ولأن الجاهل لا يسه كره
الطواف في غير وقتها
تسبوا ولا يجمعوا
في وقتها
وإن كان في وقتها
فإنه لا يجمعها
فإنه لا يجمعها

عباس الصلاة لاهل مكة والطواف للغرباء معني وكذا في النهاية الا قوله وقال الخ (قوله والوقوف أفضل الخ)
قال ابن عبد السلام والمروة أفضل من الصفا والطواف أفضل الاركان حتى الوقوف قال الزركشي وفيه نظر
بل أفضلها الوقوف والاوجب سما قاله ابن عبد السلام أسنى ونحوه في المغني والنهاية زاد فيها وقد يقال
الطواف أفضل من حيث ذاته والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للحج لفوائده وتوقف صحته عليه ويحمل
كلام ابن عبد السلام على الاول وكلام الزركشي على الثاني بصري (قوله وتوقف صحة الحج عليه) أي
بما لا يجبر بشبهه باتفاق بخلاف الطواف وبه يندفع قول سم وقد يقال بعبدة الاركان كذلك اه
(قوله واغتفر الخ) رد لدليل المخالف (قوله لعظيم الخ) خبران (قوله رفقا) علة له (قوله لصعوبة الخ)
علة للعلة (قوله لا لكونه الخ) عطف على لعظيم الخ (قوله لذلك) أي لأفضلية الوقوف (قوله أو من حيث
توقفه الخ) أي من حيث مشابهته للصلاة في الشروط وشروطه التي تنطوي عليه قول المتن (ولو حل الحلال
الخ) أي لمرض أو صغر أو لانهائية ومعني (قوله لم يطف) أي قوله لا يكون مث في انما في الا قوله حتى قال الى
وياتي وكذا في المغني الاما أنه عليه (قوله لم يطف عن نفسه) أي فان كان طاف عن نفسه لأحرامه فكما
ولو حل حلال لا وسأيت في نهاية ومعني أي في شرح والا فالاصح الخ (قوله أي) أي كالمحرم المحمول (قوله
لتوقف صحة طوافه) أي غير المميز (قوله واحدا الخ) أي المحرم المحمول (قوله ووجدت الشر وط السابقة)
أي للطواف (فيه) أي المحمول (قوله ونواه الحامل له) أي للمحمول (قوله وأطاق) يظهر أن المراد
بالاطلاق عدم النية وكذا في الصورة الآتية وأن المراد بنية النفس فقط فيهما مطلق النية لا تقيدها بالنفس
فان قصده فهو محض تأكيد ثم رأيت ابن شعبة نقل هنا عن الكفاية ما نصه ومحمل ما ذكره اذ لم ينو الحامل شيئا
أو نواه للمحمول الخ فعبير عن صورة الاطلاق بقوله لم ينو الحامل شيئا وهو عين ما استظهرناه بصري (قوله
ولم يصرفه المحمول عن نفسه) تبع الشارح في ذلك ابن شعبة ولا حاجة اليه لاغناء قوله ووجدت الشر وط
الخ عنه اذ من جهة ما سبق فقد انصرف الصارف بصري (قوله كلفوا) أي الحامل سم (قوله فلا يقع الخ) عبارة
النهاية والمغني وقوله أي الحامل علة في حقه اه (قوله وتوقف للحامل ان وجد فيه الخ) يقسم أنه
قد لا يقع مع توفر الشر وط وهو محمل تأمل فان أراد الاحتراز عما صرح به فرفها فهو خلاف القرض
كما علم مما مر والذي يتحصل في مسألة الحامل أن يقال ان وجد في نفسه منع فرفها فهو خلاف القرض
قصد المحمول فقط وقع للمحمول مطلقا وان أطلق فان كان حلالا أو محرما طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت
طوافه وقع للمحمول والابان كان محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع له بصري عبارة الوائلي ولو
حل طائف أو أكثر جامع لشر وط الطواف حلال أو محرر طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه أو دخل
ولم يطف سواء القدم والافاضة وطواف العمرة ونحوها محرر ما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع
للمحمول ان نواه الحامل أو أطلق الان أطاق وكان الحامل كالمحمول فلا يعمل كالمحمول لنفسه فقط
أو كليهما كافي في النهاية والتحفة فهذه ستة عشر صورة سبعة للمحمول وتسعة للحامل ولا عبرة بقصد المحمول
نفسه ولو نوى أحدا ملين نفسه والا سخر المحمول لم يقع للمحمول ولا للحامل الا سخر بل للحامل النساوي
نفسه ولا أثر لنية حامل محدث أو نحوه وشرط حل غير الوائلي لغير المميز اذن الوائلي كافي القبح فلا يصح الطواف
لغيره من محمول أو راكب على دابة أو نحو سفيينة الا ان كان الحامل أو السائق أو القائد أو الجاذب الوائلي أو
مأذونه أو حل الوائلي أو مأذونه له يأتي فيه جميع ما مر من الاقسام اه وفي هامش له ما نصه وحاصل ما يقال في
هذه المسئلة أن الحامل له أربعة أحوال أما حلال أو محرر طاف عن نفسه أو لم يطف عن نفسه ولم يدخل وقت
(قوله وتوقف الخ) قد يقال بعبدة الاركان كذلك فليتأمل (قوله في المتن ولو حل الحلال محرر الخ) وقضية
كلام السكا في أنه لا فرق في أحكام المحمول بين الطواف والسعي وهو كذلك وان نظر فيه الزركشي اذ لا وجه
للتفريق مع كونه بشرط فيه عدم الصارف كالتطواف وان جله في الوقوف أخر أفيهما يعني مطلقا شرح مر
(قوله كلفوا) أي الحامل

والوقوف أفضل من السعي
الوجه الخبر الخ
مغني عنه كلفوا وتوقف
صحة الحج عليه ولأنه ينفذ
من حقائق القرب وعموم
المغفرة وسعة الاحسان ما لم
يرد في الطواف واعتقد
الصارف فيه مما يدل على
أفضليته لانه لعظيم العناية
بحصوله رفقا بالناس لصعوبة
قضاء الحج لا لكونه فربة
غير مستقلة بل عدم استقلاله
بما يدل لذلك أيضا لانه
لعزته لا يوجد الا مقومه
للحج الذي هو من أفضل
العبادات بل هو أفضلها
عند جماعة فاندفع ادعاء
أفضلية الطواف مطلقا
من حيث توقفه على شروط
الصلاة وشرع التطوع به
فتأمل (ولو حل الحلال)
واحدا كان أو أكثر ولو
محدنا (محرما) لم يطف عن
نفسه ولو صغيرا لم يترك
ان كان حمله في أو ماذونه
المتطهر أيضا لتوقف صحة
طوافه على مباشرة الوائلي أو
مأذونه واحدا أو أكثر
(وطاف به حسب المحمول)
ان دخل وقت طوافه
ووجدت الشر وط السابقة
فيه ونواه الحامل له أو أطلق
ولم يصرفه المحمول عن نفسه
لانه حينئذ كراكب بهيمة
بخلاف ما إذا فقد شرط من
ذلك كلفوا ونفسه وأولهما
فلا يقع وتوقف للحامل
ان وجد فيه شرطه (وكذا
لو حل) أي المحرم الوحيد

أو المتعدد (محرم) كذلك (قد طاف) (٩٦) عن نفسه) ما تضمنه أحرامه من طواف قدوم أو ركن أو لم يدخل وقت طوافه لأنه حينئذ كاللحل

فيأتي فيه جميع ما مرقى
الحلال (والا) يكن المحرم
الحامل قد طاف عن نفسه
وقد دخل وقت طوافه
(فلاصح أنه) أي الشأن
أو الحامل (ان قصده
للمحمول فله) أي المحمول
يكون الطواف خاصة
حيث لم يصرفه عن نفسه
ويكون الحامل كاللابة
لان شرط الطواف ان لا
يصرفه لغرض آخر (وان
قصده) جميعه (لنفسه
أو لهما) أو أطلق أو قصده
كل لنفسه أو تعددا للحامل
وقصدا أحدهما لنفسه
والآخر المحمول على الأوجه
(فالحامل) يكون (فقط)
لأنه لم يصرفه عن نفسه
وطوافه لا يحتاج لنية
ونازع الاسنوي في قولهما
أو بينهما بما بالغ الأذرى في
توهميه فيه حتى قال أنه مع
كونه ثقة كثير الوهم في
النقل والغهم وان الحامل
له على نحو ذلك النزاع مع
التساهل حب التغليب اه
والاسنوي أجل من أن
يطابق فيه ذلك لكن الجزاء
من جنس العمل كما تدبر
تدان ويأتى ذلك التفصيل
في السعي بناء على المعتمد انه
يشترط فيه فقد الصارف
كالطواف وخرج بحمل
مالو جذب ما هو عليه كشبهة
أو سفينة فانه لا تعلق لكل
بطواف الا تحرك كن بحث
حريان تلك الاحكام هنا
أيضا وله وجه نعم ان قصد الجاذب المشى لاجل الجذب بطل طوافه

طوافه أو دخل وقت طوافه والمحمول له حالة واحدة وهي أنه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه
وعلى كل حال من الاحوال الاربعه التي للحامل اما ان ينوي للمحمول أو يطلق أو ينوي لانفسه ما أولنفسه
وهذه أيضا اربعة احوال في نية الحامل تضرب في احواله الاربعه تبلغ ستة عشر ثم يقال ان نوى الحامل
للمحمول أو أطلق وقع الطواف للمحمول فهذه صورتان تضربان في احوال الحامل فتبلغ ثمانية ويستثنى
من هذه الثمانية ما اذا أطلق الحامل النية وكان الحامل كالمحمول لكونه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت
طوافه وأما اذا نوى لنفسه أو لهما وقع الطواف للحامل وهاتان صورتان اذا ضربتا في احوال الحامل كانت
ثمانية اه (قوله والمتعدد) الواو بمعنى أو (قوله كذلك) أي واحد أو متعدد قول المتن (ان قصده للمحمول
فله) استشكل بقولهم فيما لو كان عليه طواف افاضة أو منذر ومعين الوقت ولا فنوى غيره عن نفسه أو عن
غيره وقع للافاضة أو المنذور وفي وقتها عن غيره وأجاب ابن المقرئ فقال له لشرط في الصرف أن يصرفه
عن نفسه أو إلى غير طواف أما اذا صرفه إلى طواف آخر فلا ينصرف سواء قصده بنفسه أم غيره سم (قوله
أو قصده كل) أي من الحامل والمحمول (قوله لانه لم يصرفه الخ) عبارة النهاية والمعنى لانه الطائف ولم
يصرفه عن نفسه ويؤخذ منه انه لو حل حلالا ونوى اوقع للحامل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالمحرمين
الحلالان النوايان فيقع للحامل منه ما على الاصح ولو طاف محرم بالحج معتقدا أن أحرامه عرفة فبان بخروج
عنه كطواف عن غيره وعليه طواف اه (قوله في السعي) أي بخلاف الوقوف فيقع لهما مطلقا
اذ لا يصرف فيه الصارف ونفى ونهاية ومعنى (قوله بناء على المعتمد الخ) وفاقا للنهاية هنا وحالافا للمعنى
وللنهاية في بحث الرمي حيث قال هناك وأما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ أخذ من ذلك أنه كالوقوف
اه قال ع ش قوله فالظاهر الخ ضعيف اه (قوله مالو جذب ما هو عليه) يتجه أن الامر كذلك اذا
أركب غيره ولو غير مميز وساقه أو قاد المركوب و (قوله أو سفينة) ينبغى أن الحكم كذلك فيما لو ركب
في السفينة وان كان المسير لهما أحدهما فقط لان قطع المسافة حينئذ لا ينسب لأحدهما دون الآخر وكذا
يقال لو ركب لابة وسيرها أحدهما سم (قوله فانه لا تعلق لكل الخ) أي فقع للحامل والمحمول مطلقا فانه
الخ نهاية أي سواء نوى الحامل نفسه أو هما أو أطلق أو لم ينوي المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه
(قوله في المتن ان قصده للمحمول فله) استشكل بقولهم فيما لو كان عليه طواف افاضة أو منذر ومعين
الوقت ولا فنوى غيره عن نفسه أو عن غيره وقع للافاضة أو المنذور وفي وقتها عن غيره وأجاب ابن
المقرئ فقال لعل الشرط في الصرف ان يصرفه عن نفسه أو إلى غير طواف أما اذا صرفه إلى طواف آخر فلا
ينصرف سواء قصده بنفسه أم غيره قال شيخ الاسلام وتحقيقه ان الحامل يجعل نفسه له للمحمله فانصرف
فعله عن الطواف والواقع لمحمله طوافه لا طواف الحامل كما في ركب اللابة بخلاف النواي في تلك المسائل
فانه اتى بطواف لكونه صرفه لطواف آخر فلم ينصرف وحاصل الجواب ان الاول خاص بالمحمول والثاني بغيره
مع الفرق بينهما وقوله ان يصرفه عن نفسه كان يلزم ادعى وجه الا كونه لا مطلقا (قوله ان قصده للمحمول
فله) قد يستشكل بما لو استناب العاجز عن الرمي من لم يرم عن نفسه حيث يقع رمي النائب عن نفسه وان قصد
به المستناب ويمكن أن يجاب بأن الرمي محض فعل النائب فلم ينصرف عنه مع كونه عليه بخلاف مسألة
الطواف لان الواقع للمحمول طواف والحامل كاللابة كما قررناه فتأمل (قوله حيث لم يصرفه عن نفسه)
بقى ما لو صرفه عن نفسه إلى الحامل وصرف الحامل عن نفسه إلى المحمول ويحتمل ان يقع للحامل أخذ من
جواب الاشكال المذكور فيما مر كقوله فيه أما اذا صرفه إلى طواف آخر فلا ينصرف الخ وجه الاخذ أنه لما
صرفه المحمول عن نفسه إلى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لطواف غير المحمول ومن عليه طواف
وصرف الطواف لطواف آخر لم ينصرف فليتأمل (قوله في المتن فللحامل فقط) شامل لصورة ما اذا قصده
أحد الحاملين للمحمول فلا يرأجع (قوله لو جذب ما هو عليه) يتجه ان الامر كذلك اذا ركب غيره ولو غير مميز
وساقه أو قاد المركوب (قوله أو سفينة) ينبغى أن الحكم كذلك فيما لو ركب في السفينة وان كان المسير لهما

لأنه مرفه وحامل محدث أو نحو ذلك كالبهيم فلا أثر لنتيته * (فصل) * في واجبات السعي وكثير من سننه (يسن) له بعد ركعتي الطواف (ان) يأتي زمزم فيشرب منها أو يصب على رأسه لا يتابع كما حرمته في الحاشية ثم (يستلم) ندبا القادر الذكر وغيره بشرطه (الحج) بعد الطواف وصلاته (وذهابه) لزمزم ويقبله ويضع جبهته عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه بركة استلامه في بقية (٩٧) نسكه فان عجز فعل مأمرا وأفهم كلامه

انه لا يأتي الماتزم ولا الميزاب قبل

صلاة الركعتين ولا بعدهما

وهو كذلك مبادرة للسعي

وعدم وروده ومخالفة

الموارد وغيره في ذلك

شاذة كما في المجموع قال

لخالفته للأحاديث الصحيحة

ثم صوب ما هو المذهب انه

لا يشتغل عقب الركعتين

الا بالاستلام ثم الخروج الى

الصفا لكن يعكر عليه ما صرح

انه صلى الله عليه وسلم لما

فرغ من طوافه قبل الحجر

ووضع يده عليه ومسح بها

وجهه وانه ما فرغ من

صلاته عاد الى الحجر ثم ذهب

الى زمزم فشرب منها وصب

منها على رأسه ثم رجع فاستلم

الركن ثم رجع الى الصفا

فقال ابدأ بما بدأ الله به قال

الزركشي فينبغي فعل ذلك

كله اه وفي حديث ضعيف

ما يدل على ندب اتيان الماتزم

وهو يعمل به في الفضائل

خلاف ما نزل به بانه ضعيف

وعليه فينبغي حله على ما اذا

لم يكن هناك سعي لكن ينبغي

أن يكون بعد الركعتين

لتصريحهم بان الاكمل فيهما

أن يكونا عقب الطواف

(ثم يخرج من باب الصفا

للسعي) لا يتابع رواه مسلم

وهو اعني السعي ركن كما

سبصر به للخبر الحسن

وقد تقدم أنه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال ج نعيم ان قصد الجاذب الخ ع ش (قوله صرفه) اي عن نفسه (قوله وحامل محدث الخ) بقي ما لو صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل وصرفه الحامل عن نفسه الى المحمول ويحتمل أن يقع للعامل أخذ ما مر في جواب الاشكال أما اذا صرفه الى طواف آخر فلا ينصرف الخ وجبه الاخذ أنه لما صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لطواف غير المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لطواف آخر لم ينصرف فليست تأمل سم ولا يخفى ما في هذا الوجه * (فصل في واجبات السعي) * وكثير من سننه عبارة النهاية والمغني فيما يختص به الطواف وبيان كيفية السعي اه (قوله ندبا) الى المتن في النهاية والمغني (قوله وغيره) أي غير الذكر وهو الاثني والخمسة بشرطه وهو خلو المطاف ع ش (قوله وأفهم كلامه الخ) واقصاره على الاستلام يقتضي عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه والظاهر كما أفاده الشيخ من ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير الى النهاية وسم عبارة المغني وصرح أبو الطيب صاحب ذخائر بانه يقبله أي ويسجد عليه قال الأذري والظاهر أنه متفق عليه وانما اقتصر على ذكر الاستلام اكتفاء بما بينوه في أول الطواف انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله لا يأتي) الى قوله قال في المغني (قوله قال) أي المجموع (قوله لكن يعكر عليه) أي على ما صوبه المجموع من الحصر على الاستلام (قوله أبدأ الخ) بصفة المتكلم وحده (قوله قال الزركشي الخ) عبارة الوفاي واذا فرغ من ركعتي الطواف والدعاء بعدهما استلم ندبا هاتوا في ما يأتي فور الحجر الاسود مع التقبيل والسجود كما صرحه قاله ج ولا يأتي الماتزم ولا الميزاب لا بعد الركعتين ولا قبلهما اذا كان سعي فيخرج له عقب ذلك من باب الصفا ندبا والاسن أن يأتي الماتزم بعد الركعتين كافي التحفة وقال في الامداد قبلهما قال في الفتح فليصق صدره ووجهه به ويبسط يديه عليه البعني الى الباب واليسري الى الركن ثم يدعو بما أحب انتهى اه (قوله وهو) أي الحديث الضعيف و (قوله رده) أي ذلك الحديث و (قوله وعليه) أي على العمل بذلك الحديث قول المتن (ثم يخرج) أي ندبا و (قوله للسعي) أي بين الصفا والمر و نهاية ومغني (قوله لا يتابع) الى المتن في النهاية (قوله وشرطه) أي شرطه و نهاية ومغني (قوله وهو أفضل الخ) خلافا للنهاية والمغني والاسني (قوله وشهرته) أي الصفا (قوله ويبدأ) الى المتن في النهاية والمغني الا قوله والا الى فلوترك (قوله فلوترك خامسة الخ) أقول صورة ذلك ان يذهب بعد الركعة التي انتهت بها بالصفا من غير المسعى الى المروة ثم يعود من المروة في المسعى الى الصفا ثم يعود من الصفا في المسعى الى المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الركعة لم يذهب في المسعى الى المروة قبل ذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسابه خامسة الغاء السادسة التي هي عوده بعد هذا الذهاب عن المروة الى الصفا لانها مشروطة بتقدم الخامسة عليها ولم يوجد ما للسابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة فاحتاج بعدها الى سادسة وسابعة سم وقوله في غيرها أحدهما فقط لان قطع المسافة حينئذ لا ينسب لاحدهما دون الآخر وكذا يقال لو ركبا دابة وسيرها أحدهما

* (فصل في واجبات السعي وكثير من سننه) * (قوله وأفهم كلامه الخ) أفهم أيضا أنه لا يسن حينئذ أي بعد الطواف وصلاته تقبيل الحجر ولا السجود عليه قال في شرح الروض والظاهر من ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير الى المروة والحال كما في صحيحه من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به القاضي أبو الطيب في التقبيل اه (قوله وهو أفضل من المروة كما بينته في الحاشية) قال في شرح الروض قال ابن عبد السلام والمروة أفضل من الصفا لانها مشروطة بالحاج أربع مرات والصفا مشروطة ثلاثا والبداء بالصفا وسيلة الى استقباله قال مر

(١٣ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) يأثم الناس اسعوا فان الله سبحانه كتب عليكم السعي (وشرطه) ليقع عن الركن (أن يبدأ) في الاولى وما بعدهما من الاوتار (بالصفا) وهو بالتصريف جبل أبي قبيس وشهرته تغني عن تحديده وهو أفضل من المروة كما بينته في الحاشية ويبدأ في الثانية وما بعدهما من الاشفاع بالمروة والا أن عليها عقد واسع علامة على أولها

الاولى التانيث ٩ (قوله وقال ابداً بعباد الله به) رواه النسائي باسناد على شرط مسلم وهو في مسلم بانظراً
 على الخبر لا الاسرور رواه الاربعة بلفظ نبدأ بالنون معنى قول المتن (وان يسعي سبعاً الخ) أى ولو منكوساً أو
 كان عشي القهقري فيما يظهر من اية قول المتن (الى المروة) بفتح الميم وأصلها الحجر الرخوي وهي في طرف جبل
 قعيقعان و (قوله مرة) بالرفع خبر ذهابه معنى (قوله ويجب) الى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى الا قوله كقول
 الاذرعى الى لا بعد طواف الخ (قوله ويجب استيعاب المسافة الخ) أى التى بين الصفا والمروة ولو التوى في سعيه
 عن محل السعي يسير لم يضرك انص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه نهاية وقوله ولو التوى الخ ان كان مع
 الخروج عن عرض المسعى فغريب بل كلامهم مع شرح بخلافه والا فلا وجه للتقييد باليسير وبالجملة فهذا
 النص محتاج الى التأويل والمراجعة وفي تاريخ القطب الخنفي المكي نقلاً عن تاريخ الفاكهي أن عرض
 المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً انتهى ثم رأيت الحشى سم قال قال في العباب ويجب أن يسعى في بطن الوادى
 ولو التوى فيه يسير لم يضرك قال شارحه بخلافه كثير بحيث يخرج عن سميت العقد المشرف على المروة اذ هو
 مقارب لعرض المسعى مما بين الميادين الذى ذكره القاسمى أنه عرضه ثم ما ذكره هو في المجموع حيث قال قال
 الشافعي والاحتياط لا يجوز السعي في غير موضع السعي فلا ضرر وأمر وضعه في زقاق العطارين أو غيره لم يصح
 سعيه لان السعي يختص به فلا يجوز رفعه في غيره كالطواف الى أن قال ولذا قال الداريمى ان التوى في موضع سعيه
 يسير اجاز وان دخل المسجد ورزاق العطارين فلا انتهى وبه يعلم أن قول العباب ولو التوى فيه يسيراً المراد
 باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتأمل انتهى كلام الحشى هذا ولك أن تقول الظاهر أن التقدير لعرضه بخمسة
 وثلاثين أو نحوها على التقريب اذ انص فيه يحفظ عن السنة فلا يضرك الا لتواء اليسير لذلك بخلاف الكثير
 فانه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب فليتأمل بصري وما ذكره عن شرح العباب اعتداه اليوناني فقال
 لكن لو التوى في سعيه عن محل السعي يسير بحيث لم يخرج عن سميت العقد المشرف على المروة ولم يضرك ذكر
 الفارسي أن عرض المسعى ما بين الميادين فان دخل المسجد أو مر عند العطارين فلا يصح اه (قوله أو قرب
 الخ) أى كان ركب آدمياً سم (قوله أو عقب أو حافر مركوبه) ثم قال أو رجل أو حافر مركوبه الخ أنظر
 هل يكفي ذلك في ركب المحفة وينبغي أن يكفي لان كلام الداريمى الحاملتين للمحفة مركوب به سم ويلزم
 عليه أن تختلف مسافة السعي بالنسبة للماشي والراكب بصري (قوله ورأس أصبع رجليه
 الخ) أى ولا يكفي رأس النعل الذى تنقص عنه الاصابع ونائى (قوله كذا قاله المصنف وغيره) هذا اعتمد شيخ
 الاسلام وأقره المعنى وجرى عليه الرملى في النهاية وشرح الدجبة وخالف في شرح الايضاح وكذلك ابن تالان
 فغرى على أن الدرج المشاهد اليوم ليس شئ منه يحدث وأن سعى الراكب صحيح اذا الصق حافره بانه
 بالدرجة السفلى بل الوصول لماسامت آخر الدرج المدفونة كاف وان بعد عن آخر الدرج الموجود الآن
 بأذرع قال وفي هذا فسخة كبيرة لا كثر العوام فانهم يصلون لآخر الدرج بل يكفون بالقرب منه هذا كله في
 درج الصفا أما المروة فقد اتفقوا فيها على أن العقد الكبير المشرف الذى بوجهها هو حدها لكن الافضل

فلوترك خامسة مثلاً جعل
 السابعة خامسة وأتى بسادسة
 وسابعة وذلك لما صح انه
 صلى الله عليه وسلم بدأ به أى
 وختم بالمروة كما يأتى وقال
 ابداً بعباد الله به (وان
 يسعى سبعاً) يقيناً فان شئت
 فكما مر في الطواف (ذهابه
 من الصفا الى المروة مرة
 وعوده منها اليه) مرة
 (أخرى) لانه صلى الله عليه
 وسلم بدأ بالصفا وختم بالمروة
 رواه مسلم فاندفع قول جمع
 انهما مرة اذ يلزمهم الختم
 بالصفا ومن ثم لم يسن رعاية
 خلافهم لشذوذه ويجب
 استيعاب المسافة في كل بان
 يلصق عقبه أو عقب أو حافر
 مركوبه باصل ما يذهب
 منه ورأس أصبع رجليه أو
 رجل أو حافر مركوبه بما
 يذهب اليه ببعض درج
 الصفا يحدث فليحتط فيه
 بالرقى حتى يتيقن وصوله
 للدرج القديم كذا قاله
 المصنف وغيره

والطواف أفضل أركان الحج الخ (قوله فلوترك خامسة الخ) أقول صورة ذلك أن يذهب بعد الرابعة الى
 انتهاؤها بالصفا من غير السعي الى المروة ثم يعود من المروة الى الصفا ثم يعود من الصفا الى المروة
 المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الرابعة لم يذهب في السعي الى المروة بل ذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة
 ويلزم من عدم حسابه خامسة الغاء السادسة التى هو عودته بعدها هذا الذهاب من المروة الى الصفا لانها
 مشروطة بتقدم الخامسة عليها لم يوجد وأما السابعة التى هى ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة
 فقد وقعت خامسة اذ لم يتقدمها بما يعتد به الأربع لان الخامسة متركة والسادسة لغو كما تقر رفصارت
 السابعة خامسة واحتاج بعدها الى سادسة وسابعة (قوله أو عقب الخ) أى كان ركب آدمياً (قوله أو عقب
 أو حافر مركوبه) ثم قال أو رجل أو حافر مركوبه انظر هل يكفي ذلك في ركب المحفة وينبغي أن يكفي لان

٩ (قوله التانيث) كذا باصل
 الشيخ رحمه الله تعالى بخطه
 وهو سبق فلم عن التذكير
 اه من هامش

ويحمل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس فيه شيء محدث لعلو الأرض حتى غطت ذراتها (٩٩) كثيرة (وان يسعي بعد طواف ركن

أو قدوم) لانه الوارد عنه
صلى الله عليه وسلم بل حتى
فيه الاجماع فلا يجوز بعد
طواف نفل كان أحرم من
بمكة يحج منها ثم تنفل بطواف
وأراد السعي بعده كافي
الجموع وقول جمع يحوز
حيث ضعف كقول
الأذري في توسطه الذي
تبين لي بعد التقييد ان الراجح
مذهبنا يحج بعد كل طواف
صحح باي وصف كان لا بعد
طواف وداع بل لا يتصور كما
قلاؤه وقوعه بعده لانه لا يسعي
طواف وداع الا ان كان بعد
الاثنيان بجميع المناسك
ومن ثم لو بقي عليه شيء منها
جازه الخروج من مكة بلا
وداع لعدم تصوره في حقه
حيث لا تصوره فحين أحرم
يحج من مكة ثم اراد خروجا
قبل الوقوف لانه يسئل
طواف الوداع لانظر اليه
لان كلامهما كما قاله الأذري
في طواف الوداع الم شروع
بعد فراغ المناسك لاني كل
وداع وقول جمع في هذه
الصورة ان له السعي بعده
اذا عاد ضعيف كافي المجموع
واذا اراد السعي بعد طواف
القدم كاهو الافضل لانه
الذي صح عنه صلى الله عليه
وسلم لم تلزمه الموالاة بينهما
بل له تأخير وان طال لكن
(يحج لا يتخلل بينهما) أي
السعي وطواف القدم
(الوقوف بعرفة) لانه يقطع
تبعيته للقدم قبله فيلزمه تأخيرها الى ما بعد طواف الافاضة

أن يمر تحتها ويرقى على البناء المرتفع بعده اه كرى على بافضل (قوله ويحمل الخ) عبارة شرح العباب
وانما ذكره فيها باعتبار ما كان وأما الآن أصلها درج مسدود فيكنى الصاق العقب أو الاصابع بأخر
درجها وأما المروفة فهم متفقون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد بينت ذلك كله
بأدلتها في الحاشية انتهت اه سم (قوله ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ) أقره الرشدي وقد رتدمت
تلك الدرج بل وبعض الدرج الأصلية اه (قوله غطت) أي سترت كرى (قوله كافي المجموع) وهو
المعتمد نهاية (قوله وقول جمع الخ) ونص البويطي والخفاف والاسنوي والعمراني والبندنجي وابن
الرفعة أن السعي يحزى بعد طواف الوداع والنفل الصحيح محمد صالح عبارة النهاية وصوب الاسنوي وقوعه بعد
طواف نفل بان يحرم المكى بالحج ثم يتنفل بطواف ثم يسعي بعده وقد جزم الاجزاء في هذه المحب الطبري
ووافقه قول ابن الرفعة متفقوا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولونفلا طواف الوداع وروده ما مر عن
المجموع اه (قوله لا بعد طواف الخ) الظاهر ولا بعد الخ لا يقال هو مستثنى مما قبله فيكون من تنمة
كلام الأذري لانه خلاف الواقع فكلام الأذري على العموم وانما استثناء طواف الوداع فقط في كلام
ابن الرفعة هذا ومن تأمل السباق والسباق لم يشك فيما ذكرته ثم رأيت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو
فيها فاحسبه من تصرف بعض القاصرين بصرى (قوله لانه لا يسعي الخ) عبارة المغني لانه اذا بقي السعي لم يكن
المأثري به طواف وداع اه (قوله وتصوره) الى التنبيه في المغني وكذا في النهاية الا قوله كاهو الافضل (قوله
ثم اراد خروجا الخ) أي ولوالى من يوم الثامن للمبيت به ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق
في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر وما دونها فليراجع سم أقول صرح بعدم الفرق النهاية
والمغني وشيخ الاسلام ونقله الوائلي عن الامداد والفتح (قوله وقول جمع الخ) منهم الاسنوي والبندنجي
والعمراني وفي نص البويطي وكلام الخفاف ما وافقه ومع ذلك فالتمس بما قاله في المجموع من أن ظاهراً
كلام الاصحاب اختصاصه بما بعد القدوم والاستفاضة نهاية (قوله اذا عاد) كان التقييد بالعود لان السعي
قبل خروجه لوجب المكث بعد الطواف فيخرجه عن كونه وداعاً فلتأمل سم (قوله كاهو الافضل) وفافا
للمغني وخلافاً لنهاية عبارته والافضل تأخيره عن طواف الافاضة كما أتى به والدرجة الله تعالى قال لان
لنا وجهها باستحباب اعادته بعده اه وعبارة سم قوله كاهو الافضل كلام الايضاح صريح في ذلك ثم كونه
الافضل شامل لو قوعه عقب طواف القدوم ولترأخيه عنه اه (قوله بل له تأخير الخ) ولو طاف للقدم فهل
له أن يسعي بعده بعض السعي ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر والاقرب لكلامهم المنع نهاية
كلام الدائمين الحامتين للمحنة مر كوابه (قوله ويحمل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ)
عبارة شرح العباب وانما ذكره فيها باعتبار ما كان وأما الآن فن أصلها درج مسدود فيكنى الصاق
العقب أو الاصابع بأخر درجها وأما المروفة فهم متفقون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد
وصلها وقد بينت ذلك كله بأدلتها في الحاشية اه (قوله ثم اراد خروجا قبل الوقوف) أي ولوالى من يوم الثامن
للمبيت به ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر
وما دونها فليراجع (قوله اذا عاد) كان التقييد بالعود لان السعي قبل خروجه لوجب المكث بعد الطواف
ولترأخيه عنه (قوله في المتن بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة) عبارة العراقي في شرح البهجة لكن
يشترط ان لا يتخلل بينهما ركن كالوقوف والخلق اه وهو يدل على أنه لو خلق بعد ان تصاف ليلة النحر قبل
الوقوف امتنع السعي وقد يشك على هذا بعد تسليمه أن الخلق لا يدخل وقته قبل الوقوف ولهذا قال في العباب
كشرح الروض وأول وقت غير أي غير الذبح من الخلق وغيره ان وقف من انتصاف ليلة النحر اه فدل
قوله لمن وقف على توقف دخول وقت الخلق على الوقوف فان قلت لكن مع عدم دخول وقت يجزئ قلت
منوع الابتغال حتى اذا خلق قبل الوقوف ثم وقف طوبى بالخلق ان أمكن بان نبت الشعر أو كان قد قصر فقط
(قوله فيلزمه تأخيرها الى ما بعد طواف الافاضة) قال في شرح الايضاح ومر عن الأذري أنه يسئل لمن دفع من

وفي الوائى عن الامداد مثله (قوله تنبيه أحرم بالحج الخ) الذى فى شرح العباب وقد دخل فى قولهم أو قدوم
 مالو أحرم المكي مثلاً بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن يسن له طواف القدوم فينبغي
 اجزاء السعي بعده كاشتمله كالمهم انما يسبغهم بسن طواف القدوم واقتصر على أنه ينبغي اجزاء السعي بعده
 سم (قوله بين ان ينوى العود الخ) أى فلا يسن و (قوله أولاً) أى فيسن (قوله يؤيد الاول) عبارة الوائى
 واذا أحرم مكي بالحج من مكة وخرج منها ولو لغبر ستر قصر وعاز ما على العود ثم عاد اليها سن له طواف القدوم
 كولو كان حلالاً ويجزئ السعي بعده كفى التحفة ولو دخل حلال مكة فضاف للقدوم ثم أحرم بالحج لم يجز
 السعي بعده كذا فى الامداد والنهاية (قوله ويفرق بينه) أى سن طواف القدوم للخارج المذكور (قوله
 وعليه) أى على الاول (قوله ويفرق بينه) أى العائد المذكور حيث يسن له الطواف ويجزئ السعي بعده
 (قوله ولا يجزئ السعي الخ) جزمه ذات تلميذه عبد الرؤف نخالفاً لما فى الحاشية ونائى عبارة سم قال فى حاشية
 الايضاح ومصر عن الاذرى أنه يسن ان يدفع من عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه فيجوز له
 السعي بعده وقد يفهمه قولهم أو وقف لم يجز السعي الا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز
 بعد نقل مع امكانه بعد فرض انتهى فافهم التعليل بدخول وقته الخ جواز قبله وهو خلاف كلامه هنا اه
 واعتمد على ما هنا عبارة وقضية أى التعليل عدم امتناع السعي قبل انتصاف ليلة النحر وليس مراد كما
 صرح به حج حيث قال فى أثناء كلامه ويفرق بينه وبين من عاد لمكة الخ اه (قوله بل يكره) هذا ما جزم به
 فى الروض وأقره عليه شيخ الاسلام ومضى عليه صاحب النهاية قال فى المغنى هى خلاف الاولى وقيل
 مكره اه وتبع فى ذلك ابن شعبة هذا ولو قيل بحرمة ثبانه على عدم ثبانه بعد ما فيه من التلبس
 بعبادة فاسدة بصرى وقد يقال وقيل يجب الاعادة كما حكاه المغنى وانهاية وصاحب القول الرابع لا يقطع
 نظره عن القول المرحوح بالكلية (قوله لم يسن للقارن الخ) جرى عليه الجال الرملى فى شرح الدببية
 وجرى فى شرح الايضاح والخطيب فى المغنى على نذب سعيين له وعليه جرى سم والشهاب الرملى وابن علان
 وغيرهم قال الحاي ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى
 انتهى اه كرى على بافضل عبارة المغنى ويسن للقارن طوافان وسعيان خروجاً من خلاف من
 أو جهما عليه من السلف والخلف قاله الاذرى بحثاً وهو حسن اه وقال باعشن على الوائى المعتمد
 ما قاله حج من عدم السنية اه (قوله رعاية خلاف موجبها) وهو أبو حنيفة ثلاث شرط نذب الخروج
 من الخلاف أن لا يعرض سنة صحيحة وقد صرح عن جابر رضى الله تعالى عنه أنه لم يعط النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً كرى (قوله زمر) الى المتن فى النهاية والى قوله
 والافضل فى المغنى الا قوله اللهم الى المتن وقوله وحافى الى ومتطهرا (قوله ومروجوب الخ) المراد بوجوبها
 عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز له السعي بعده وقد يفهمه قولهم لو وقف لم يجز السعي
 الا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز بعد نقل مع امكانه بعد فرض اه فافهم التعليل
 بدخول وقته الخ جواز قبله وهو خلاف قوله الا لا ويجزئ السعي حينئذ الى استئناف قال مر فى شرحه
 ولو دخل حلال مكة فضاف للقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه اطلاقهم أولاً ويحمل كلامهم
 على ما لو صدر طواف القدوم حال الاحرام لشمول نية الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة ولو جرد المجانسة
 بخلافه فى تلك المجانسة متفق بينهما كل محتمل وظاهر كلامهم الا لا فى طواف الوداع يؤيد الثانى وهو
 الظاهر ولو طاف للقدوم فهل له أن يسعى بعض السعى ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيسه نظراً أيضاً
 والا قرب لكلامهم المنع اه (قوله تنبيه أحرم بالحج من مكة الخ) الذى فى شرح العباب مانصه وقد دخل
 فى قولهم أو قدوم مالو أحرم مكة مثلاً بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن يسن له
 طواف القدوم فينبغي اجزاء السعي بعده كاشتمله كلامهم اه جزم بسن طواف القدوم واقتصر على أنه
 ينبغي اجزاء السعي بعده (قوله بل يكره) لكن الافضل تأخير عن طواف الافاضة كما أفق به شيخنا الشهاب

و (قوله تنبيه) * أحرم بالحج
 من مكة ثم خرج ثم عاد لها
 قبل الوقوف فهل يسن له
 طواف القدوم فطرأ
 لدخوله أو لا نظر لعدم انقطاع
 نسبه عنها ويفرق بين أن
 ينوى العود اليها قبل
 الوقوف أولاً كل محتمل ولو
 قيل بالثالث لم يعد الا ان
 اطلعتهم نذبه للحداد
 الشامل لنا اذا فارق عازماً
 على العود ثم عاد يؤيد الاول
 ثم رايث فى كلام المحب
 الطبري ما يصرح بالاول
 ويفرق بينه وبين عدم
 وجوب طواف الوداع على
 الخارج المذكور بأن
 طواف الوداع انما يكون
 بعد فراغ المناسك كما هو
 كذلك طواف القدوم وعليه
 فيجزي السعي بعده ويفرق
 بينه وبين من عاد لمكة بعد
 الوقوف وقبل نصف الليل
 فانه يسن له القدوم ولا
 يجزيه السعي حينئذ ان
 السعي متى أخر عن الوقوف
 وجب وقوعه بعد طواف
 الافاضة (ومن سعى بعد)
 طواف (قدوم لم بعده) أى
 لم يندب له اعادته بعد طواف
 الافاضة بل يكره لانه صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه لم يسعوا
 الا بعد طواف القدوم رواه
 مسلم ومن ثم لم يسن للقارن
 رعاية خلاف موجبها ومرو
 وجوبها

على من كل قبل فوات الوقوف (و يستحب) للذكر (أن يرقى على الصفا والمرقة قدر قامة) (١٠١) للاتباع فيها رواه مسلم والرقى الآن

بالمروءة تعذر لكن بأخوها
ذكة فمنه في رقبها عملا بالوارد
ما أمكن أما المرأة والخنثى
فلا يسمن لهما رقي ولوفي
خبرة على الأوجه الذي
اقتضاه اضلاقه من خلاف
للأسنوي ومن تبعه اللهم الا اذا
كانا يبعثان في شئ لولا الرقي
فيسن لهما حيثما نزل على الأوجه
احتياضا (فاذا رقي) بكسر
القاف المذكور وغيره واشترط
الرقى ليس قيد في نذب ما بعده
لنذبه لغير الرقي أيضا بل في
حياز الأفضل لا غير استعبر
ثم (قال الله أكبر الله أكبر
الله أكبر والله الحمد الله أكبر
على ما هدانا والحمد لله على
ما أولانا لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد
يحيي ويميت بيده) أي
قدرته وقوته (الخير وهو
على كل شيء قدير) للاتباع
رواه مسلم الصحيح وسند صحيح والا
فالنسائي بسند صحيح والا
بيده الخير قد ذكره الشافعي
فيسل ولم يرد زاد مسلم بعد
قد يرأله الا الله وحده أنجز
وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده (ثم يدعو بما
شاهد يشاودنيا قلت ويعبد
الذكر والدعاء ثانيا وثالثا
والله أعلم) لما في خبر مسلم
بعد ما ذكر ثم دعابن ذلك
قال هذا ثلاث مرات ويحث
الاذري ان الدعاء بآمن
الذي مباح فقط كافي الصلاة
(وان) يكون ماشيا وحافيا

كونه امر طافي الاجزاء عن نسك الاسلام لأنه مخاطب به على سبيل الوجوب بحيث يأثم بتركها اللهم الآن
تتوفر فيه شروط الاستطاعة ويخشى عروضا نحو غضب فلا يبعد القول بوجوبها عليه بالمعنى الثاني فيما
يظهر في جميع ما ذكر من مجمل ما ذكر فيما قبل الوقوف أما بعد التلبس به فاطلا للوجوب واضح على
ما يصرح به كلامهم من أنه يعود للوقوف وتلبسه به ينصرف نسكه لفرصة الاسلام ثم ريت ان يمشى سم
قال قوله وجوبه الخ أي اذا أعاد الوقوف انتهى اه بصري (قوله على من كل الخ) أي ببلوغ أو عتق سم
قول المتن (أن يرقى على الصفا والمرقة قدر قامة) أي لا نسك معتدل وأن يشاهد البيت قبل ان الكعبة كانت
تري خالف الأئمة بينهما وبين المروءة اليوم لا ترى الكعبة الا على الصفا من باب الصفا مني (قوله للذكر)
التقديم بالذكر حرم به شيخ الاسلام في الغرر وكذا في الاسنى الآية زاد فيه حكاية بحث الاسنوي وقال شيخ
مشايخنا الشمس الخطيب الظاهر أنه لا يطالب الرقي من المرأة والخنثى معا لما اه وقال في النهاية لا يسن لهما
الا ان خلا المحل عن غير المحرم فيها يظهر كما به عليه الاسنوي وتبسه تلبسه يجوز رقة غيره انتهى اه بصري
ومال اليه أيضا سم والونائي (قوله ذكر) أي مستحبه مني (قوله أما المرأة الخ) قال ابن شيمس نقل عن الاذري
ان قضية اطلاق الجهر وعدم الفرق وأيضا تحت طاب الرقي كالرجل للخروج من الخلاف في وجوبه انتهى أقول
ان ثبت خلاف يعتد به في الوجوب مطابقا فينبغي الجزم بنذب الرقي للمرأة والخنثى بصري (قوله فلا يسن
لهما الرقي ولوفي خلو الخ) قال عبد الرزاق وهو متجه وقال ابن الجلال وهو أوجه مما في الحاشية ومن المتحصر
واعترضه سم أي تبعنا لنهي بان الرقي مطلوب لسلك أحد غير أنه سقط عن الانثى والخنثى طلبا للستر فاذا وجد
ذلك مع الرقي صار مطلوبا بالذبح بدور مع علته وجودا وعدمه اه كردى على بافضل (قوله واشترط الرقي الخ)
أي المفهوم من قوله فاذا رقي كردى (قوله بل في حياز الأفضل) أي بالنسبة للذكر المحقق قول المتن (الله
أكبر) أي من كل شيء (قوله والله الحمد) أي على كل حال لا لغيره كما يشعر به تقديم الخبر (قوله على
ما هدانا) أي دلنا على طاعته بالاسلام وغيره (قوله على ما أولانا) أي من نعمه التي لا تحصى (قوله
الملك) أي ملك السموات والارض لا لغيره نهاية ومغنى (قوله وهزم الاحزاب وحده) زاد بعده الاسنى والمغنى
لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه قول المتن (ثم يدعو بما شاء الخ) ويسن أن يقول اللهم انك
قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تتخلف اليه عادي وأسألك كما هديتني للاسلام أن لا تنزعني حتى توفي
وانا مسلم نهاية ومغنى زاد الاسنى اللهم اعصمنا أي احفظنا بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبتنا
حدودك اللهم اجعلنا نجيبا ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم يسرنا لليسرى
وجنبتنا العسرى واغفر لنا في الآخرة والاولى واجعلنا من أئمة المتقين اه (قوله بين ذلك) أي بين ما ذكره
من التوحيد ع ش (قوله تحرى خلو المسعى) قال الشيخ أبو الحسن البكري لعل المراد بالخلوة ما يتيسر معه
السعي بلا مشقة له وقع ويختلف الحال فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد بالخلوة تخلو المحل
بالسكينة انتهى اه كردى على بافضل (قوله ولا يكره) الى قوله ومن في النهاية وكذا في المغنى الا ما أنه عليه
(قوله ولا يكره الركوب) أي الا عند الزحمة ان لم يكن ممن يستفتى والا فلا مالم يغلب الايداء ونائي (قوله اتفاقا)
معتمد لكنه خلاف الاول لما تقدم من سن المشى فيه ع ش (قوله على ما في المجموع الخ) عبارة للمغنى فان ركب
الرملي وتقدم خلافه (قوله على من كل) أي ببلوغ أو عتق (قوله قبل فوات الوقوف) أي اذا أعاد الوقوف
(قوله خلافا للاسنوي) في شرح مر وما اعترض به على الاسنوي أن المطلوب من المرأة ومثلها الخنثى اخفاء
شخصها ما أمكن وان كانت في خلوة لا ترى أنه لا يسن لها الخوبة في الصلاة ولوفي خلوة مرد بان الرقي مطلوب
لسلك أحد غير أنه سقط عن الانثى والخنثى طلبا للستر فاذا وجد ذلك مع الرقي صار مطلوبا بالذبح بدور مع
العله وجودا وعدمه بان قياس ذلك على الخوبة ممنوع لانها مشيرة للشهوة ومحركة للفطنة ولا كذلك الرقي
فلا يصل اليه ويؤيد الاسنوي ما صرح في جهر الصلاة والقول بان اخفاء الشخص يحاط له فوق الصوت مردود

ان آمن تحسن رجليه وسهل عليه ومظهر او مستورا والافتل تحرى خلو المسعى أي الان فانت الموالاة بينه وبين الطواف كما هو ظاهر للخلاف
في وجوبه أو قياسه نذب تحرى خلو الطواف حيث لم يؤمر بالمبادرته ولا يكره الركوب اتفاقا على ما في المجموع

لكن زوى الترمذى عن الشافعى (١٠٢) كراهته الاعتذار ويؤيده ان جمعا مجتهدين قائلون بامتناعه لغسيرة عذر الان بحجاب بانهم خالفوا

ما صح انه صلى الله عليه وسلم
ركب فيسنة وأن يوالى بين
مراته بسلى يكره الوقوف
فيه لحديث أو غيره وبينه
وبين الطواف ومراته
يضر مرته كالطواف
لكن لا يشترط له كيفية
مثله لان القصد هنا قطع
المسافة وان (عشى أول
السعى وآخره) على هيئته
(و) ان (بعد والذكر)
لا يسيره مطلقا عدا واشديدا
طافته حيث لا تاذى ولا
ايذاء قاصدا السنة لا نحو
المسابقة (في الوسط) للاتباع
فيهما رواه منسلم ويحرك
الراكب دابته والمارد بالوسط
هنا الامر بالتقريب اذ يحمل
العدو أقرب الى الصفا منه
الى المازة بكثير (وموضع
النوعين أى المشى والعدو
(معروف) فوضع العدو
قبل الميل الاخصر بركن
المسجد وحدث مقابله آخر
بسته أذرع الى أن يتوسط
الميلين الاخصرين أحدهما
يجوز دار العباس رضى
الله عنه وهى الآن رباط
منسوب اليه والآخر دار
المسجد وما عدا ذلك محل
المشى

* (فصل في الوقوف بعرفة)
وبعض مقدماته وتوابعه *
(يستحب للامام) اذا حضر
الحج (أو منصوبة) لقامة
الحج ونصبه واجب على الامام
(أن يخطب بمكة) وكونها
عند الكعبة أو ببها حيث لا منبر أفضل

بلا عذر لم يكره اتفاقا كما في المجموع وما في جامع الترمذى من أن الشافعى كره السعى راكبا الاعتذار محمول على
خلاف الأولى (قوله بانهم خالفوا الخ) عبارة النهاية بانه خلاف سنة صحيحة وهى ركوبه صلى الله عليه وسلم في
بعضه وسعى غيره به بلا عذر كصغرا مرض خلاف الأولى نهاية أقول وقد جمع المخالفات بان ركوبه صلى الله
عليه وسلم كان لعذر أن يظهر فيستغنى ويؤخذ منه كيفية السعى ويرى جماله المشتاقون المتعطشون اليه فان
أهل مكة ذكروهم وانا هم وصغيرهم وكبيرهم كانوا متراجحين في المسعى وفى البيوت التى فى حواليه وأسطعها
لنيل سعادة مشاهدة طلعت الشريفة (قوله بل يكره الوقوف الخ) وتكره الصلاة بعده نهاية (قوله
لكن لا يشترط له كيفية الخ) أى فله السعى المنكوس أو القهقرى ونحوها سم وبصرى أى مما لا يجزئ فى
الطواف ويكفى الطير ان كفى الحاشية ونائى (قوله على هيئته) الى الفصل فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله
حيث الى المتن (قوله لا غير مطلقا) وقيل ان قلت الانثى بالليل سعت كذا ذكر والخشى فى ذلك كالاتى غنى
(قوله طاقته) عبارة النهاية والمغنى فوق الرمل اه (قوله قاصدا السنة الخ) أى والام يصح سعيه على المعتد
لانه يقبل الصرْف كالطواف خلافا للشيخ الاسلام والشيخ الحسن البكرى وموضع من الاعباب ومن النهاية
قال ابن الجال ويترفع على ذلك مالو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت سعيه محرم كذا ونوى الحامل
المحمول فقط فعلى مرجح من قال يشترط فقد اصراف ينصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مرجح من
قال لا يشترط فيه فقد اصراف يقع عنهما انتهى اه كرى وتقدم فى الشرح قبيل الفصل أنه يأتى فيه
تفصيل طواف الحامل والمحمول (قوله لا نحو المسابقة) أى كاللعب فيخرج عن كونه سعيًا بقصد ههنا نهاية
ونائى (قوله وبحرك الدابة) أى بحيث لا يؤذى المشاة نهاية (قوله بستة الخ) متعلق بقبل الميل الخ (قوله
وما عدا ذلك محل المشى) ويسن أن يقول الذكرى عدو وكذا المرأة والخشى فى محله كما يحسنه بعض المتأخرين
رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم معنى عبارة النهاية ويسن أن يقول فى السعى ولو
أنثى رب اغفر وارحم الخ ونوافقه قول الونائى فائلا فى عدوه ومشيئه رب اغفر وارحم الخ اللهم بنا آتنا فى
الدنيا حسنة الخ والقرعة فى السعى أفضل من غير ذلك كذا الوارد اه

* (فصل فى الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه) * (قوله اذا حضر الحج) أى خرج مع الجميع نهاية
ومغنى قول المتن (أو منصوبة) أى المأمور عليهم ان لم يخرج الامام مغنى ونهاية قول المتن (أن يخطب بمكة) أى
ان لم ينصب غيره للخطابة ونائى (قوله أو ببها) كذا فى أصل المصنف ومراده التساوى عند عدم المنبر بين
السكون عند ههنا والسكون ببها وينبغى أن يكون الثانى أولى لمز يدشره وكونه أبلغ فى التبليغ فلو أتى بالواو
بدل أول كان أولى نعم على تقدير الاتيان بها أى الواو يحتمل الكلام معنيين لكل منهما ما وجهه الاول
على تقدير كون حيث الخ متعلقة بالسكون فيكون محصلة ان السكون عند ههنا حيث لا منبر أفضل وأفضله
السكون ببها لانه مما صدقات الاول فى الجلة الثانية على تقدير كونها متعلقة بالثانى ومحصلة ان السكون

بان سماع الصوت يكون سببا لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرقى فى الخ لاه اه (قوله الآن بحجاب
بانهم خالفوا ما صح الخ) قد يجيبون بأنه يحتمل أنه ركب لعذر كان يظهر ليستغنى منه وهى واقعة حال فعليه
(قوله لكن لا يشترط له كيفية) أى فله السعى القهقرى ونحوها * (فرع) * قال فى العنابى وأن أى ويجب
أن يسعى فى بطن الوادى ولولا التوى فيه يسير لم يضر اه قال فى شرحه بخلافه كثير بحيث يخرج عنه وضبطت
ذلك فى الحاشية بان يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة اذ هو مقارب لعرض المسعى مما بين الميلين الذى
ذكره القارى سى أنه عرضه ثم ما ذكره هو ما فى المجموع حيث قال قال الشافعى والاصحاب لا يجوز السعى فى
غير موضع السعى فلو مروا بموضع فى زقاق العطارين أو غيره لم يصح سعيه لان السعى يختص به فلا يجوز
فعله فى غيره كالطواف الى أن قال ولذا قال الدارمى ان التوى فى سعيه يسير اجاز وان دخل المسجد أو زقاق
العطارين فلا اه وبه يعلم ان قول العباب ولولا التوى فيه يسير المراد باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتأمل اه
* (فصل فى الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه) *

قال الماوردي محرر ما استغربه في المجموع ومع ذلك قال انه محتمل أي ومن ثم كان (١٠٣) العمل عليه ويفتحها المحرم بالتلبية

وغیره بالتكبير وبحث
المحب الطبري ان من
توجهوا العرفة قبل دخول
مكة يسئ لهم ذلك غريب
(في سابع ذي الحجة) ويسمى
يوم الزينة لانهم كانوا
يزينون فيه هو اذ جهم
(بعد صلاة الظهر) أو الجمعة
ويظهر تقييد ندبها باداء
فعل الظهر فقوت بغوات
أدائها لان المدار في العبادات
على الاتباع ما أمكن وهو
صلى الله عليه وسلم لم يفعلها
الا بعد أداء الظهر فلا تفعل
فيما بعد ذلك خطبة (فردة يارس
فيها) المتمتعين والمكيين
بطواف الوداع بعد احرامهم
وقبل خروجهم لانه مندوب
لهم لتوجههم لا ابتداء
النسك دون المفردين
والقارنين لتوجههم لا تمامه
جميع الحاج (بالغدو) أي
السير بعد صبح الثامن
ويسمى يوم الزوية لانهم
كانوا يترجون الماء فيه لقلته
اذ ذاك تلك الاماكن (الى
منى) بحيث يكونون بها أول
الزوال وما وقع لهسماني
موضع آخر ان السير بعد
الزوال ضعيف وعلى الأول
يستثنى من تلزمه الجمعة كحاج
انقطع سفره اذا كان الثامن
الجمعة فلا يجوز له الخروج
بعد الفجر الا ان عذرا أو
أقيمت صحيحة بمنى * (تنبيه) *
مرجوب صوم الاستسقاء
بامر الامام أو من صوبه
وقد اسوجو بما يامر به

عندها أفضل. طلقا وعليه فالكون بباب ما حيث لا منبر عندها أفضل بصري اقول الاظهر أن أو لمجرد
الاضراب والترقي وحيث الخ متعلقة بالكون الاول لفظا واما معامعنى فيعيد الكلام حيثذا المعنى الاول
بلا تكلف (قوله قال الماوردي) الى قوله وما وقع في النهاية الا قوله غريب وقوله يظهر الى المن وقوله
لتوجههم لا ابتداء النسك وكذا في المغنى الا قوله وبحث المحب الى المن (قوله قال الماوردي الخ) جزم به النهاية
عبارة ويسن أن يكون محرما اه (قوله انه محتمل) بكسر الميم بقرينة ما بعده (قوله ويفتحها المحرم الخ)
لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية أو تكبير سم عبارة الوانئ ويفتحها بالتلبية ان كان محرما وهو أفضل
والا فبالتكبير وبحمد الله ويشئ عليه ثم يقول أما بعد فانكم جئتم من آفاق شتى وفودا الى الله تعالى فحق على
الله أن يكرم وفده فمن كان جاء يطلب ما عند الله فان طالب الله لا يخب فصدوا قولكم بفعل فان ملاك القول
العمل والنية نية القلوب الله الله في أيامكم هذه فانها أيام تغفر فيها الذنوب جئتم من آفاق شتى في غير تجارة
ولا طلب مال ولا دنيا تزجون باسمي يلى أي ان كان محرما ويعلهم فيها المناسك الخ اه (قوله وبحث المحب
الخ) أقره النهاية عبارة ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب لامامهم أن يفعل كما يفعل امام مكة قاله
المحب الطبري قال الاذرى ولم أره لغيره اه قال ع ش قوله مر أن يفعل كما يفعل الخ أي بأن يخطب في سابع
ذي الحجة الى آخر ما يأتى اه (قوله والجمعة) أي ان كان يومها نهاية (قوله يظهر تقييد ندبها الخ) عبارة
الوانئ وان لم يصلوها كجئته في الحاشية وقال في التحفة ويظهر الخ اه قال باعش قوله كجئته الخ اعتمده
عبد الرؤف وابن الجال اه (قوله فلا يفعل الخ) اقرب فيما يظهر ندب فعلها ولو قبل الشروع في السير لحصول
المقصود بها من اخبارهم بما أمامهم من المناسك نعم الاكمل فعلها فيما ذكر بصري وسم (قوله فيما بعد ذلك)
أي بعد فوت أداء الظهر وقول المتن (خطبة فردة) ولا تنكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة
كما تقرر ولان المقصد بها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية
ومغنى (قوله لاه الخ) أي هذا الطواف ع ش (قوله لتوجههم لا ابتداء النسك) محل تأمل ثم رأيت المحشى قال
يتأمل معنى ذلك بصري وقد يحجب بان المراد بالنسك هنا ما عدا الاحرام ولو مندوب او معلوم أن الاولين لم يسبق
على توجههم شئ غير الاحرام والآخرين سبق على توجههم ايضا السفر الى مكة ونحو طواف القدوم (قوله دون
المفردين والقارنين) أي الآفاقين سم قال السيد عمر الظاهر أن مثلهم من احرم بالحج من مكة ولو منع عبدا
بعبارة الميقات اه وفيه نظر (قوله لتوجههم لا تمامه) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى بخلاف المفرد
والقارن الآفاقين لا يؤمران بطواف الوداع لانهم لم يتحللوا من مناسكهم او ليست مكتملة فقامت ما اه
(قوله وجميع الحاج) عطف على المتمتعين (قوله اذ ذاك الخ) أي واما اليوم فالمااء كثير فيها يجبري قول المتن
(الى منى) بكسر الميم بالعرف وعدمه وتذكر وهو الاغلب وقد توثق وتخفف نونها أشهر من تشديدها
سميت بذلك لكثر ما معني أي راي فيها من الدماء نهاية ومغنى (قوله وعلى الأول) أي المعتد (قوله الا ان
عذر) لم يظهر وجه استثناء العذر بعد فرض الكلام فيمن تلزمه الجمعة بصري (قوله أو أقيمت صحيحة
بمنى) أي بان احدث بها قريه استوطنها أو بعون كاملون نها بة ومغنى (قوله وقياسه وجوب ما يامر به
أحدهما الخ) يحتمل أن مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بأنهم مأمورون بذلك من جهة الشرع فان

(قوله ويفتحها المحرم بالتلبية الخ) لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية أو تكبير (قوله فلا تفعل فيما بعد
ذلك) لو قال تفعل فيما بعد ذلك كان متجها لحصول المقصود (قوله والمفردين) أي الآفاقين (قوله
لتوجههم لا ابتداء النسك) قد يقال هذا موجود في القارن اذا المفرد والقارن متحدان في العمل (قوله
والقارنين) أي الآفاقين (قوله لتوجههم لا تمامه) يتأمل معنى ذلك وتخصيص القارن به مع استواء
المفرد والقارن في العمل وعبارة شرح الروض وبذلك علم ان المفرد والقارن الآفاقين لا يؤمران
بطواف الوداع لانهم لم يتحللوا من مناسكهم وليست مكتملة فقامت ما اه (قوله وقياسه وجوب
ما يامر به أحدهما الخ) يحتمل أن مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بأنهم مأمورون بذلك من جهة

أحدهما هنا بجامع أنه مسنون أمر به فيه ما قد يفرق بان في الصوم ثم عود مصالحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الغيب بخلافه

فنعلم من ثم ما علم منه
أن ما فيه مصلحة عامة يصير
باصره واجبا باطنا أيضا
بخلاف ما ليس فيه تلك
المصلحة لا يجب الاظهار فاعط
فكذا يقال هنا لا يجب الا
ظاهر او مرئيا ايضا ما يعلم منه
أن ولاية القضاء تشمل ذلك
وحينئذ فهل الخطيب الذي
ولاه الامام الخطابة لا غير
كذلك أو يفرق بان من شأن
القضاء النظر في المصالح
العمامة بخلاف الخطابة
(ويعلمهم) في هذه الخطبة
(ما امامهم من المناسك)
كلها كما افاده كلامه كغيره
وانص عليه في الاملاء وهو
الاكمل لترسخ في أذهانهم
باعادتها في الخطب الاتية
ولأن كثير منهم قد لا يحضر
فيما بعدها لكثرة أشغالهم
أو إلى الخطبة الأخرى كما
صرح به الرافعي وغيره قبل
وهذا هو الاكمل لان المسائل
العلمية كلما قلت خففت
وضبطت وبرده خبر البهقي
بسند جيد كان صلى الله عليه
وسلم اذا كان قبل يوم التروية
يوم خطب الناس وأخبرهم
بمناسكهم فالجمع المضاف
فيه دليل لما قلناه وأفهم قوله
ما أمأهم أنه لا يتعرض لما
قبل الخطبة التي هو فيها ولو
قبل ينبغي التعرض له أيضا
ليعرفه أو يذكره من أجل
به لم يبعد (و) أن يخرج
هم في ذير يوم الجمعة وفيه
ان لم تلزمهم ولا في قبل الفجر
مالم تعطل الجمعة بمكة

فرض أنه أمر فيجب أنه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنال كما في الاستسقاء والافلا فليتمل سم (قوله
أو يفرق الخ) اعتمد الوائى (قوله) ويعلمهم في هذه الخطبة الخ) فان كان فقيها قال هل من سائل وخطب
الحج أو بيع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول وكلها فإرادى وبعد صلاة الظهر اليوم عرفة
فثنتان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هذا وفيما ياتي في ما يمتنع ويأتى في الشرح مثله (قوله
كما افاده كلامه الخ) عبارة المغنى والنهاية وقضية كلام المصنف أنه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من
المناسك ومقتضى كلام أصل الروضة أنه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى
ولام: نافذة الاطلاق بيان للاكمل والتقييد بيان للاقل اه (قوله) باعادتها في الخطب الاتية) فظاهره أنه
يعيد في كل منها جميع المناسك الماضية والآتية وصرح بكلام غيره كقوله الاتي وأفهم الخ أنه يعيد الاتية
فقط (قوله) أو إلى الخطبة الخ) عطف على كلها كرمي (قوله) كان النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال ان
كان تدل على التكرار مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويحج بانهم انما
تفيد التكرار مع المضارع وما هنا ليس كذلك سم (قوله) ولو قيل ينبغي الخ) يعلم مما استنبطه عن الاسنى في خطبة
النحر ما يؤيده والظاهر أنه ما حذره بصري (قوله) لم يبعد) ويؤيده الحديث المذكور بصري وفيه تامل (قوله
في غير يوم الجمعة الخ) الاولى ان يؤخره عن قول المصنف من غد (قوله) وفيه ان لم تلزمهم الخ) عبارة
النهاية والمغنى فان كان يوم الجمعة ندب أن يخرجهم قبل الفجر لان السفر يوجبها بلا عذر كخلاف عن رفقة
بعد الفجر وقبل فعلها إلى حيث لا يصلح الجمعة حرام فعمله فيمن تلزمه الجمعة ولم تمكنه اقامتها بمجي والابان
أحدث ثم قرية واستوطنها أو بعون كاملين جاز وخبر بعد الفجر ليصلى معهم وان حرم البناء ثم اه زاد
الوائى وان ترتب عليه فوات الجمعة على أهل بلده بأن كانوا من الاربعين وقولهم يحرم تعطيل بلدهم عنها محمول
على تعطيل بغير حاجة كما في التحفة اه قال ع ش قوله مر وان حرم البناء الخ) يؤخذ من هذا صحة صلاة الجمعة في
السنة الثانية الكائنة بولاق وان كانت في حريم البحر لانه لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر اه
(قوله) مالم تعطل الجمعة) قال سم بعد ذكر كلام الشارح في باب الجمعة فالجواب كل من التعطيل والسفر
لحاجة اذا أمكنته في محل آخر أو اضطرر بخلافه عن الرفقة فيما يتجه وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز
التعطيل فيما نحن فيه اذا أمكنتهم في معنى مثلاً وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج حاجة بل قد يتجه هناك وهنا
جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكها في محل لعدم التكليف حينئذ فليتمل بخلافه
بعد الفجر في لزم من خوجه التعطيل امتنع وان أدركها عمل آخر ومن لافان لزمته امتنع أيضا الا ان أدركها
بآخر اه وقوله امتنع في موضعين مفيد أخذ من أول كلامه ومما سر عن النهاية والمغنى أن نقاب عدم العذر
الشرع فان فرض انه أمر فيجب أنه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنال كما في الاستسقاء والافلا فليتمل سم
(قوله) كان صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية الخ) قد يقال كان تدل على التكرار مع أنه عليه
الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويحج بانهم انما تفيد التكرار مع المضارع
وما هنا ليس كذلك (قوله) مالم تعطل الجمعة بمكة) عبارة شرح العباب عقب قوله فان كان الثامن جمعة خرج
من تلزمه قبل الفجر وان خرجوا بعد الفجر وأمكن فعلها بمجي جاز وظاهره أنه لا فرق بين أن يتخلف بمكة
من يقيم الجمعة وان لا وليس مراد بل الظاهر كما قال الأذرى والزر كشي في الحالة الثانية المنع لانهم مسيئون
بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى أن المتبادر منه يتعلق بحث الأذرى والزر كشي الا في قول الايضاح
قال الشافعي فاذا بنى بمنايا بمنايا قرية واستوطنها أو بعون من أهل السكك أقاموا الجمعة والناس معهم
اه ولم يتعرض له في قول الايضاح قبل ما ذكرنا من ان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع
الفجر اه (قوله) مالم تعطل الجمعة بمكة) فيه أمران الاول أن التعطيل انما يكون بذهاب من تعتقده
بخلاف ذهاب من تلزمه ولا تعتقده كالقيم غير المتوطن فقول مالم تعطل بمكة أي بان كان المستوطن تمام
من تعتقده أو جميع من تعتقده الثاني أنه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم أي أهل القرية تعطيل

(من) بعد صلاة صبح (غد) والافضل فحى للاتباع (الى معنى) يستحب للعباد كلهم ان يبيتوا بها وان يصلوا بها العصر من والعشاء من والصبح للاتباع وراه مسلم والاولى صلاتها بمسجد الحيف والنزول بنزله صلى الله عليه وسلم اوقرب من غيره وقيل مسجد الحيف وهو اليها اقرب (فاذا طاعت الشمس) أى اشرت على ثيبر وهو المائل على مسجد الحيف قاله المصنف وغيره وان اعترضه الحب الطبرى وقال بل هو مقابله الذى على يساره اذهب لعرفة وجمع بأن كلا يسمى بذلك ومع تسليمه اراد الاول (١٥٠) أيضا (قصدوا عرفات) من طريق ضرب وكأنه الذى ينعطف عن

اليمن قرب المشعر الحرام
مكثر من التلبية والذكر وما
حدث لأن من مبيت أكثر
الناس هذه الليلة بعرفة بدعة
قبيلة اللهم الامن بخاف
زجة أو على محترم ولوبات
بنى أو وقع شك في الهلال
يقضى فوات الحج بفرض
المبيت فلا بدعة في حقه ومن
أطلق ندب المبيت به عند
اشك فقد تساهل اذ كيف
ترك السنة وسج مجزئ
بتقدير الغلط اجماعا فالوجه
التقييد بما ذكرته (قلت)
واذا اراد من منى بعد الصبح
الى عرفة فالسنة لهم انهم
(لا يدخلونها بل يقيمون
بنمرة) وهى بفتح فسكسر
وبفتح أو كسر فسكون محل
معروف ثم (بقر بعرفات
حتى نزول الشمس والله أعلم)

(قوله بعد صلاة) الى قوله والنزول في النهاية والمعنى (قوله للعباد كلهم) أى حتى من كان مقيما بمنى ومن لم يكن بمكة سم (قوله وان يبيتوا بها) أى نديا فليس يركن ولا واجب باجماع قال الزعفرانى بسن النسي من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج ان قدر على ان يقصد مسجد الحيف فيصلى فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلها وما بعدهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله من ان قدر عليه أى لم يخف تأذيا ولا نجاسة اه (قوله والاولى صلاتها بمسجد الحيف) أى عند الاحجار أمام منارته التى توسطه الآن ونائى (قوله وهو المائل الخ) عبارة النهاية والمعنى والونائى وهو بفتح الهمزة جبل كبير بمزدلفة على عين الذاهب من منى الى عرفات اه قول المتن (قصدوا عرفات) ويسن للسائر اليها أن يقول اللهم اليك توجهت وجهي الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مبرورا وارحني ولا تخيبني انك على كل شئ قدير نهاية ومعنى (قوله من طريق ضرب) وهو الجبل المائل على منى أى الذى مسجد الحيف فى أصله وهو من مزدلفة ويعود على طريق المأزمين وهو بين الجبلين الكائنين بين عرفة ومزدلفة ويسن للسائر الى عرفات أن يعود فى طريق غير ما ذهب فيها ولو كان ذهابه وابابه فى واحدة منهما بأن يعبر مشاه كالعيد ونائى ونم اية ومعنى (قوله بفرض المبيت) أى بمنى (قوله فلا بدعة في حقه) ومثله دخوله قبل الزوال اذا كان الزحام يخاف منه ما ذكر ابن علان (قوله ومن أطلق الخ) أى سواء كان الشك يقضى فوات الحج ولا يقتضيه كركى (قوله بها) أى بعرفات (قوله وسج مجزئ الخ) عبارة لوناى وقوف اليوم العاشر بشرطه مجزئ اجماعا قاله ج اه (قوله بتقدير الغلط) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر ولم يقلوا على خلاف العادة سم (قوله بما ذكرته) أى يكون الشك يقضى فوات الحج بفرض المبيت بمنى كركى قول المتن (قلت) أى كما قال الزايعى فى الشرح نهاية ومعنى (قوله واذا ساروا) الى قوله وهم الآن فى المعنى الا قوله وبينه الى اثنين وكذا فى الآية الا قوله وزعم الى وصدره (قوله وزعم أنه منسوب الخ) حزم به ابن شهبة بصرى (قوله وصدره) هو محل الخطبة والصلاة (قوله وآخر الخ) ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك نهاية ومعنى (قوله وبينه الخ) أى المسجد (قوله ويخطب الامام) أى أو منصوبه على منبر أو من تقع نهاية قول المتن (خطبتين) أى خطبتين وتكون الثانية أخف من الاولى نهاية ومعنى (قوله ما يأتى فى عرفة) أى من الذكر والتلبية نهاية ومعنى (قوله لان القصد بهما مجرد الدعاء) أى وان التعليم انما هو فى الاولى نهاية (قوله)

محله من اقامتها والذهاب اليها فى بلد أخرى ثم قوله وقيد أى جواز سفر من لزمته اذا أمكنته فى طريقه أو مقصده صاحب التعجيل بحثا بما اذا لم يبطل جمعة بلده بان كان تمام الاربعين وكانه أخذها مما سار آتفان حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون لغير حاجة بخلاف المسافرين فرض أن سفره لغير حاجة توجه ما قاله وان تمكن منها فى طريقه اه وقضية فرقناهم لوعطالوا الحاجة جاز وحديث فالحاصل جواز كل من التعطيل والسفر للحاجة اذا أمكنته فى محل آخر أى أو تضرر بخلافه من الرفقة فيما يتجه وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه اذا أمكنته من منى مثلا وان خرجوا بعد الفجر لانه خرج للحاجة بل قد يتجه هناك وهنا جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكها فى محل لعدم التكليف حينئذ فليست أملا بخلافه بعد الفجر فنلزم من خروجه التعطيل امتنع وان أدركها فى محل آخر ومن لافان لزمته امتنع أيضا الا ان أدركها بآخر (قوله ويستحب للعباد كلهم) أى حتى من كان مقيما بمنى ومن لم يكن بمكة (قوله وسج مجزئ بتقدير الغلط اجماعا) كانه يريد الغلط بالوقوف فى العاشر ولم

(١٤ -) (شروانى وابن قاسم) - (رابع) يضم قوله وبالنون وآخره من عرفة وبينه وبين الحرم نحو ألف

ذراع و) يخطب الامام بعد الزوال (الناس) خطبتين قبل الصلاة ويعلمهم فى أولها ما أمامهم كله أو الى الخطبة الاخرى نظير ما روى ويحرضهم على اكمال ما يأتى فى عرفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام للخطبة الثانية أخذ المؤذن فى الاذان لا الاقامة على التمسك ويخففه بحيث يغترعهم فرائع الاذان ولم ينظر لميعه سماعها لان القصد بهما مجرد الدعاء والمبادرة الى اتساع وقت الوقوف (ثم) يقيم (بصلى بالناس)

الذين يجوز لهم القصر وهم الاثنا عشر (١٠٦) جدا اذا كثرا الحجيج يدخلون مكة قبل الوقوف بدون أو بغية أيام كوامل بنية إقامة فوق

الذين يجوز لهم القصر) وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب أن الحجاج اذا دخلوا مكة ونووا أن يقيموا بها أو بعلمهم الاتمام فاذا خرجوا يوم التروية إلى منى ونووا الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خروجهم إلى منى أو سافرا تقصر فيه الصلاة انتهى اهـ معنى زاد انما هي وطأها أن محل ذلك فيما كان معهم وفي الزمن القديم من سفرهم بعد نفرهم من منى بيوم ونحوه واما الآن فاطردت عادة أكثرهم بإقامة أميرهم بعد النفر فوق أو بعة أيام كوامل فلا يجوز لأحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لأنهم لم ينشؤا حينئذ تقصر فيه الصلاة اهـ (قوله بعده) أي بعد الوقوف والنفر ونائي (قوله هل يقطع الخ) تقدم أن الأقرب أنه لا يقطع وحينئذ في تعليل ما جزم به من أنهم الآن قليلون جدا بقوله اذا كثرا الحجيج الخ لا يخفى اذ كيف يجوز بالقله التي لا تنبئ الاعلى الانقطاع ثم بعلمها بما فيه تردد رجع منه فيما سبق عدم الانقطاع فتأمل له سم عبارة البصري والذي استوجهه في باب صلاة المسافر أن سفرهم لا يقطع إلا بالعود إلى مكة وحينئذ فلا محل لقوله وهم الآن الخ ثم رأيت المحشي نبه على ما به وعبارة الوائلي ثم يقيم الصلاة ثم يجمع العصرين تقديم ما يقصرهما بالمسافرين الذين لهم القصر ان كان مسافرا وهو الذي لم ينو إقامة أو بعة أيام كوامل وهو ما كتب بخلاف ما لو دخل الحجاج مكة قبل الوقوف ونووا إقامة ما ذكر بعد فتيوا كذا في الحاشية والفتح خ لا فلا للتحفة والنهاية في باب صلاة المسافر فيمنى الحجاج الذين يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يوم أن يقيموا بعد النفر بعة أيام كوامل فالقرب أنه لا يقطع سفرهم بوصولهم مكة فأنوا من ما ذكر فان كان الامام مقبلا أو نائب مسافرا أو بأمر بالاتمام وعدم الجمع غيره اهـ (قوله قصر) الى قوله قيل في النهاية والمعنى الاقوله ويسر بالقراءة قول المتن (جمع) أي تقديم ما فيه ومعنى (قوله ويسر بالقراءة) أي فهمها خ لا فلا لا خفيفة عميرة (قوله وهذا الجمع) أي والقصر نهاية ومعنى (قوله على الاصح) أي خلافا لما جرى عليه المصنف في مناسكه الكبرى من أن ذلك للنسك اهـ معنى وعليه فيجمع المكي أيضا ونائي (قوله نالته منى) أي يوم النفر الاول ونهاية ومعنى (قوله الا التي بنمرة) أي فانها اثنتان وقبل صلاة الظهر سم (قوله واذا فرغوا من الصلاة) أي من العصر من ثم الراتبه ونائي قول المتن (ويقفوا) أي الامام أو منضوبه والناس (الى الغروب) والافضل ان يقفوا بعد الغروب حتى تزول الصفرة قليلا فان قيل قول المصنف يقفوا منضوب عطف على يخطب فيقتضى استحباب الوقوف مع انه واجب أوجب بانه قيد الوقوف بالاستمرار الى الغروب وهو مستحب على الصحيح معنى ونمايه (قوله قيل في تركيبه نظر الخ) هذا الاعتراض يجري أيضا في قوله السابق ويبيتوا بها فتأمل له سم (قوله ويخرج بهم) في كون الخروج معهم شخصه تأمل لا يقال الخروج بهم الخاص به أخض من مطلق الخروج الشامل لهم لاننا نقول يمكن اعتبار نحو ذلك في البيت ونحوه فوجه التخصيص والحق أن عبارة المصنف قدس سره لا تخلو عن شيء لما فيها من تشبث الضمائر وان كان المراد منها واضحا فالدولة ليس في محله بصري (قوله وبه وغیره) التمهيدان للامام (قوله وذلك التقدير) اشارة الى قوله اذ تقدره الخ (قوله ما تقرر) هو قوله بانه خص الامام الخ كردي (قوله وذلك التقدير يدفعه الخ) كيف يدفعه مع القطع بان العطف على يخطب وهو مقيد بالامام أو منضوب به سم قول المتن (ويذكر الله ويدعوه) أي باكثر انما هي ومعنى (قوله والوارد من ذلك الخ) ومن أدعيته المختارة بنا آتاني الدنيا حسنة الآتية اللهم اني ظلمت نفسي ظمما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمني أنت الغفور الرحيم اللهم انقضي من ذل المعصية الى عز الطاعة وكفى

يقول على خلاف العادة (قوله هل يقطع) تقدم أن الأقرب أنه لا يقطع وحينئذ في تعليل ما جزم به من أنهم الآن قليلون جدا اذا كثرا الحجيج الخ لا يخفى اذ كيف يجوز بالقله التي لا تنبئ الاعلى الانقطاع ثم بعلمها بما فيه تردد رجع منه فيما سبق عدم الانقطاع فتأمل له سم عبارة البصري والذي استوجهه في باب صلاة المسافر أن سفرهم لا يقطع إلا بالعود إلى مكة وحينئذ فلا محل لقوله وهم الآن الخ ثم رأيت المحشي نبه على ما به وعبارة الوائلي ثم يقيم الصلاة ثم يجمع العصرين تقديم ما يقصرهما بالمسافرين الذين لهم القصر ان كان مسافرا وهو الذي لم ينو إقامة أو بعة أيام كوامل وهو ما كتب بخلاف ما لو دخل الحجاج مكة قبل الوقوف ونووا إقامة ما ذكر بعد فتيوا كذا في الحاشية والفتح خ لا فلا للتحفة والنهاية في باب صلاة المسافر فيمنى الحجاج الذين يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يوم أن يقيموا بعد النفر بعة أيام كوامل فالقرب أنه لا يقطع سفرهم بوصولهم مكة فأنوا من ما ذكر فان كان الامام مقبلا أو نائب مسافرا أو بأمر بالاتمام وعدم الجمع غيره اهـ (قوله قصر) الى قوله قيل في النهاية والمعنى الاقوله ويسر بالقراءة قول المتن (جمع) أي تقديم ما فيه ومعنى (قوله ويسر بالقراءة) أي فهمها خ لا فلا لا خفيفة عميرة (قوله وهذا الجمع) أي والقصر نهاية ومعنى (قوله على الاصح) أي خلافا لما جرى عليه المصنف في مناسكه الكبرى من أن ذلك للنسك اهـ معنى وعليه فيجمع المكي أيضا ونائي (قوله نالته منى) أي يوم النفر الاول ونهاية ومعنى (قوله الا التي بنمرة) أي فانها اثنتان وقبل صلاة الظهر سم (قوله واذا فرغوا من الصلاة) أي من العصر من ثم الراتبه ونائي قول المتن (ويقفوا) أي الامام أو منضوبه والناس (الى الغروب) والافضل ان يقفوا بعد الغروب حتى تزول الصفرة قليلا فان قيل قول المصنف يقفوا منضوب عطف على يخطب فيقتضى استحباب الوقوف مع انه واجب أوجب بانه قيد الوقوف بالاستمرار الى الغروب وهو مستحب على الصحيح معنى ونمايه (قوله قيل في تركيبه نظر الخ) هذا الاعتراض يجري أيضا في قوله السابق ويبيتوا بها فتأمل له سم (قوله ويخرج بهم) في كون الخروج معهم شخصه تأمل لا يقال الخروج بهم الخاص به أخض من مطلق الخروج الشامل لهم لاننا نقول يمكن اعتبار نحو ذلك في البيت ونحوه فوجه التخصيص والحق أن عبارة المصنف قدس سره لا تخلو عن شيء لما فيها من تشبث الضمائر وان كان المراد منها واضحا فالدولة ليس في محله بصري (قوله وبه وغیره) التمهيدان للامام (قوله وذلك التقدير) اشارة الى قوله اذ تقدره الخ (قوله ما تقرر) هو قوله بانه خص الامام الخ كردي (قوله وذلك التقدير يدفعه الخ) كيف يدفعه مع القطع بان العطف على يخطب وهو مقيد بالامام أو منضوب به سم قول المتن (ويذكر الله ويدعوه) أي باكثر انما هي ومعنى (قوله والوارد من ذلك الخ) ومن أدعيته المختارة بنا آتاني الدنيا حسنة الآتية اللهم اني ظلمت نفسي ظمما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمني أنت الغفور الرحيم اللهم انقضي من ذل المعصية الى عز الطاعة وكفى

الذين يجوز لهم القصر وهم الاثنا عشر (١٠٦) جدا اذا كثرا الحجيج يدخلون مكة قبل الوقوف بدون أو بغية أيام كوامل بنية إقامة فوق
أربعة أيام بها بعده وقد مر
في باب صلاة المسافر بيان
أن سفرهم هل يقطع بذلك
أولا (الظهر والعصر) قصر
(وجعا) لا تباعر واه مسلم
ويسر بالتراعة وهذا الجمع
بسبب السفر لا النسك على
الاصح فلا يجوز ان لا يجوز
له القصر ويسن للامام
اعلامهم بقوله بعد سلامه
أنموالا لجمعا عوا فان قوم
سفر وبقى خطبتان
مشر وعثان احدهما يوم
النحر والاخرى ثالثة يمتد
والاربعة فرادى وبعد صلاة
الظهر والا التي بنمرة واذا
فرغوا من الصلاة سن لهم
أن يبادروا الى عرفة (و) أن
(يقفوا) بها (الى) تكامل
(الغروب) لا تباعر وخروجا
من خلاف من أوجب الجمع
بين الليل والنهار وسأى أن
أصل الوقوف بركن قبل في
تركيبه نظرا لا تقدره
يستحب للإمام أو منضوبه
أن يقفوا فلو أفرده فقال
ويقفوا كذا ما بعده لكان
أولى اهـ ورد بانه خص
الامام أو نائبه بما يختص به
بنحو يخطب ويخرج بهم
وبه وغيره بما لا يختص به
بنحو يبيتوا وقد واد ذلك
التقدير يدفعه ما تقرر بالعلوم
من صدقه فلا اعتراض عليه
(ويذكر الله تعالى ويدعوه
ويكثر التهليل) والوارد
من ذلك أولى ومن ثم اختص
الاكثر بالتهليل لخبر

بحلالك عن حرامك وأغني بفضلك عن سواك ونور قلبى وقبرى وأعزنى من الشر كله واجمع لى الخير كله اللهم
 أنى أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى معنى وكذا فى الاسنى الا قوله اللهم أنى الى اللهم انقلنى (قوله لا اله الا
 الله الخ) أى مائة أو ألفا ونائى (قوله وهو على كل شى قدیر) وزاد البيهقى اللهم اجعل فى قلبى نوراً وفى سمعى
 نوراً وفى بصرى نوراً اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى زاد الاسنى والنهاية اللهم لك الحمد كالذى
 تقول وخير مما تقول اللهم لك صلاح ونسك ومحباى ومما تلى والى ما تلى ذلك ترائى اللهم أنى أعوذ بك من
 عذاب القبر وسوسة الصلوات وشأت الامر اللهم أنى أعوذ بك من شر ما تجى به الريح ويكون كل دعاء ثلاثاً
 ويفتحه بالتحميد والتعجيل والتسبيح والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ويختتمه بمثل ذلك مع
 التأمين اه (قوله وروى المستغفرى الخ) وفى العهود والشعر أنى روى البيهقى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما
 من مسلم وقف عشية عرفه بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده الى قد يراثة مرة ثم يقرأ
 قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد
 وعلينا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتى ما جزاء عبدى هذا سبحنى وهللنى وكرمنى وعظمنى وعزفنى
 وأثنى على وصلى على نبيى اشهدوا يا ملائكتى انى قد غفرت له وشققت له نفسه ولو سألنى عبدى هذا شققت له
 أهل الموقف انتهى اه مجيد صالح الرئيس (قوله ويقرأ سورة الحشر) عبارة النهاية ويستحب ان يكثر من
 قراءة سورة الحشر ويجزى فى ذلك اليوم والذى بعده على الحلال الصرف ان تيسر والا فقلت شيبته فان
 المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطعم والمشرى مع مريد الخسوع والانكسار وليجزى الوافق
 من انخاصمة والمشاغمة والكلام المباح ما أمكنه وانتهاز السائل واحتقار أحد اه زاد الونائى وسن ان يتلطف
 بمخاطبة حتى في نهيه عن منكر وان يستكثر من أعمال الخير وأهمها العتق والصدقة هنا وفى عشر ذى الحجة
 وهى الايام المعلومات وأيام التشريق هى العرودات اه (قوله وان استغفر له الحاج) زاد المغنى بقية ذى الحجة
 والحرم وصفر وعشر من ربيع الاول اه (قوله وتفرغ الباطن الخ) أى من جميع العلائق الدنيوية
 التى تشغلها عما هو بصدده ونائى (قوله العبرات) أى الدموع ع ش (قوله العثرات) أى ما ارتكبه الشخص
 من المخالفات كرمى على بافضل (قوله يده الى صدره الخ) ويسن رفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه والا فراط
 فى الجهر بالدعاء مكر وهوان يبرز للشمس الا لعذر كنقص دعاء أو اجتهاد فى الاذكار نهاية وأسنى عبارة الونائى
 ونخفض الصوت بالدعاء والذكر مطلوب الا ان أراد تعلماً أو طلبه منه من لا يحسن الدعاء ليؤمن بعده فيسن
 الجهر وسن ان لا يتكلف السجود فى الدعاء والا فلا بأس به وان يكثر فيه من التضرع والخسوع واطهار النذل
 والا فتقار وان يلج ولا يستطلى الاجابة بل يقوى رجاءه فيها اه عبارة الغنى ولا يتكلف السجود فى الدعاء ولا
 بأس بالسجود اذا كان مخفوطاً وقاله من غير قصد له اه (قوله ويسن للذكر الخ) أى أما الاثنى فيسند لها
 الجلبوس فى حاشية الموقف ومثلها الخنثى اسنى زاد النهاية الا أن يكون لها هودج والاولى الركب فيما يظهر اه
 (قوله كاهراً فى هودج) أى كما يسن للمراة ان تعقف فى الهودج (قوله ومتطهراً) أى من الحدثين والخبث كما
 هو ظاهر واستحباب التطهر وما بعده شامل لكل واقف خلافاً لما يروى عنهم صنيعة بصرى (قوله ومستقبل
 القبلة) أى ومستور العورة ومفطران وقف نهرا معنى ونهاية (قوله ويوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 عبارة النهاية وأفضله للذكر ولو صلياً وقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المقر وشة تحت
 جبل الرحمة الذى بوسط عرفات فان تعذر الوصول لهذا الموقف قرب منه بحسب الامكان اه زاد الونائى
 ويقف الامر د الحسن خلف الرمال ويجعل الركبتين مرفوعتين للخرات والراجل يقف عليها فان لم
 يتيسر ذلك فيقرب منها من غير دمرز ويكون غير من أنى وخشى بحاشية الموقف ما لم يخش ضرراً فاعدا أو
 بهودجه وفى المنح وأحسن من حرز الموقف الشريف البدر بن جماعة وجمع فيه بين الرايات ونقله عنه
 ولده العز وغيره وأقر وده وقال انه الفخوة المستعلية بين الجبل السمى بجبل الرحمة والبناء المربع عن يساره
 أى وهو السمى بيت آدم ووراءها صخرات متصلة بعن الجبل وهى الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون

وخير ما قلت أنا والنبيه :
 من قبل لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الملك وله الحمد
 وهو على كل شى قدیر
 وروى المستغفرى خبر من
 قرأ قل هو الله أحد ألف مرة
 يوم عرفة أعطى ما سأل
 ويقرأ سورة الحشر
 ويستغفر للمؤمنين
 والمؤمنات لما صاع اللهم اغفر
 للحاج وان استغفر له الحاج
 ويستغفر جهده فيما يمكنه
 من ذلك ومن الخسوع والذلة
 وتفرغ الباطن والظاهر
 من كل مذموم فانه فى موقف
 تسكب فيه العبرات وتقال
 فيه العثرات وروى البيهقى
 عن ابن عباس رأى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدعو
 بعرفة يده الى صدره
 كما استطاع المشكين كيف
 وهو أعظم مجامع الدنيا وقبة
 من الاولياء والخواص مالا
 يحصى وصح ان الله يباهى
 بالواقفين الملائكة فيسن
 للذكر كاهراً فى هودج
 ان يقف راكباً ومتطهراً
 ومستقبل القبلة وموقف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ وَأَنَّ كَثِيرَ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُهَا الْعَتَقُ وَأَنَّ يَحْسَنَ ظَنَّهُ بِهِ تَعَالَى وَمَنْ تَمَلَّأَ أَيْ الْفَضِيلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِكَاءِ النَّاسِ
بِعَرْفَةِ ضَرْبٍ لَهُمْ مِثْلًا لِيُرْشِدَهُمْ إِلَى ذَلِكَ (١٠٨) بَانَهُمْ مَعَ كَثَرَتِهِمْ لَوْ ذَهَبَ الرَّجُلُ فَسَأَلُوهُ دَانِقًا مَا خِيَبَهُمْ فَكَيْفَ بِأَكْرَمِ الْكِرَامِ وَالْمَغْفِرَةِ عِنْدَهُ

الجبل قبالة الواقف إذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقاء وجهه والبناء المربع عن يساره بقليل فن
تظهر بذلك والافليق بين الجبل والبناء المذكور وعلى جميع الصخرات والأماكن بينهما العمل أن يصادف
الموقف النبوي انتهى اه (قوله أو قريب منه) وبين مسجد إبراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميل
نهاية (قوله وهو الخ) أي المحل المعروف بأنه موقف النبي صلى الله عليه وسلم لخصوص المكان الذي وقف فيه
بعينه ع (قوله ضرب) أي بين (قوله إلى ذلك) أي حسن الظن بالله تعالى (قوله وصح الخ) ورأى سالم
مولى ابن عمر سأل الناس في عرفة فقال يا عاجز في هذا اليوم يسئل غير الله تعالى وقيل إذا وافق يوم
الجمعة يوم عرفة شغل الله تعالى لكل أهل الموقف أي بلا واسطة وفي غيره بواسطة أي يهب مسيئتهم لمحسنهم مغنى
زاد الوثن أي وكفى من ذفر له بدونها شرفه فاجعله مقصودا لا تبعاف في حديث آخر أفضل الأيام يوم عرفة فان
وافق الوقوف يوم جمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة اه (قوله ولا يحذر الخ) * (فرع) *
التعريف بغیر عرفة وهو اجتماع الناس بعد العصر يوم عرفة للدعاء للسلف فيه خلاف ففي البخاري
أول من عرف بالعمرة ابن عباس ومعناه أنه إذا صلى العصر يوم عرفة أخذ في الدعاء والذكر والضرعة
إلى الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة ولهذا قال أجدار جواره لباس به وقد فعله الحسن
البصري وجماعة وكرهه جماعة منهم مالك قال المصنف ومن جعله بدعة لم يلحقه بغاش البسوع بل
يخفف أمره أي إذا خلا من اختلاط الرجال بالنساء والأفهام من أخشاهم مغنى ونهاية عبارة الوثن أي ولا كراهية
في التعريف بغیر عرفة بل هو بدعة حسنة وهو جمع الناس الخ اه وكذا اعتد ع ش عدم الكراهية
(قوله فانه بدعة الخ) عبارة المغنى وأما صعود الجبل فلا فضيلة فيه كافي المجموع وان قال ابن جرير والمأزري
والبندنجي انه موقف الانبياء اه قول المتن (قصدوا مزدلفة) وهي كلها من الحرم وحدها ما بين مأزري
عرفة ووادي محسر نهاية ومعنى (قوله على طريق المأزري) تشبيه مأزري بمزة أو ألف فزاي مكسورة وهو كل
طريق ضيق بين جبلين والمراد هنا الطريق التي بين الجبلين اللذين فيهما بين عرفة ومزدلفة حاشية الإيضاح
(قوله وعلى خلاف كلام القفال الخ) يعني أن ما مر من سن أحياء ليلة العيد بالتكبير في غير الحاج بناء على
كلام الأصحاب وأما على قول القفال فهم وغيرهم سواء كرهى عبارة النهاية ويتأ كد أحياء هذه الليلة لهم
تغيرهم بالذكر والفكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة لا اتباع واعلم أن المسافة من مكة إلى منى
ومن مزدلفة إلى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة اه (قوله الذي الخ) صفة للخلاف (قوله ان
أحياء الخ) ببيان لما هو (قوله سنة) خبر ان وجله محله في غير الحاج خبر لما (قوله ومن وجد) إلى قوله أو للجمع
في النهاية لا قوله من التراحم إلى ومن أيقاد إلى قوله ويسن في المغنى الإما ذكر (قوله أسرع) ويحرك
دأبته ان لم يجدوها ومن تعارض في حقه ادراك الوقوف وصلاة العشاء قدم الوقوف وجوبا ولا يصلى صلاة شدة
الخوف وثائق قول المتن (وأخر والمغرب الخ) قال في شرح العباب وفائدة التنصيص على نذب التأخير هنا مع
ما مر في القصر أنه أفضل في حق السائر وقت الأولى بيان أنه هنا أفضل وان لم يكن سائرا وقتها ولو قلنا ان عدم
الجمع أفضل ولو صلى كلا بوقتها أو جمع في وقت المغرب وحده أو صلى أحدهما مع الإمام والأخرى وحده
جامعا أو لا أو صلى بعرفة أو الطريق فاقته الفضيلة انتهى اه سم (قوله أو الاجتماع) بالرفع عطف على
القرب (قوله أو للجمع) عطف على لذلك (قوله بعد صلاة المغرب الخ) عبارة النهاية وفي المجموع أن السنة
أن يصلى قبل حط رحالهم بأن ينخ كل جله ويعقله ثم يصلىون للتباعد واه الشيخان ويصلى كل رواتب

(قوله في المتن والشرح وأخر والمغرب نذب بالصلاه مع العشاء بمزدلفة) قال في شرح العباب وفائدة التنصيص
على نذب التأخير هنا مع ما مر في القصر أنه أفضل في حق السائر وقت الأولى بيان أنه هنا أفضل وان لم يكن
سائرا وقتها ولو قلنا ان عدم الجمع أفضل ولو صلى كلا بوقتها أو جمع في وقت المغرب وحده أو صلى أحدهما

دون دانق عندنا وصح خبر
ما من يوم أكثر أن يعق الله
فيه عبدا من النار من يوم
عرفة ولا يحذر من صعود جبل
الرحمة بوسط عرفة فانه بدعة
خلاف الجمع زعموا أنه سنة
وأنه موقف الانبياء (فاذا
غربت الشمس) جميعها
(قصدوا مزدلفة) على
طريق المأزري أي الجبلين
وعليهم السكينة والوفار
مكثرين من التلبسة قال
القفال والتكبير وكذا في
الذهاب من مزدلفة ثاني وعلى
خلاف كلام القفال الذي
أطبق عليه الأصحاب فيما مر
ان أحياء ليلة العيد بالتكبير
إلى خروج الإمام لصلاته سنة
محله في غير الحاج مادام لم
يتحلل كما مر ثم ومن وجد
فرجه أسرع وأماما اعتد
من التراحم بين العلمين ثم
الحاخزين بين غرة وعرفة
أو بين الحبل والحرم ومن
أيقاد السهموع ليلة التاسع
بعرفة قبدة عثمان قبيحتان
مذمومتان يتولد منهما
مفسدا لا تحصى (وأخر وا)
أي المسافرين الذين يجوز
لهم القصر ما مر أن الجمع
للسفر لا للنسك على الأصح
(المغرب نذبا) ليصلوها مع
العشاء بمزدلفة من
الأزدلاف وهو القرب
لقرهم من منى أو الاجتماع
لاجتماعهم بها وتسمى جمعا

الصلاتين

لذلك أو للجمع بين الصلاتين فهذا ولا اجتماع آدم وحواء صلى الله عليه وسلم بها (جمعا) أي جمع تأخير لا تباعد واه
الشيخان ويسن بعد صلاة المغرب ما خة كل جله ثم يعقله ثم يصلىون العشاء ثم يحلون للتباعد

الصلتين كما مرقبيل باب الجمعة ولا يتنقل نغلا مطلقا اه أي لا يطالب منه ذلك ع ش وهذه كالصرىحة في
 أن الاناخة قبل الصلاتين جيعا يمكن بعد جمل كلام الشارح على ما إذا صلوا المغرب في عرفة كفى الونائى
 عبارته والافضل أن يتأخر وأبعرقة بعد الغروب إلى أن تزول الصفرة قليلا ثم ندفعوا إلى مزدلفة بعد صلاة
 المغرب فإذا دخل وقت العشاء ندب أن ينبج كل جله ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحيطون ر واحلهم ثم يصلون
 الرواتب والوتر وأخر المسافر المغرب ندبا إلى وقت العشاء ليجمع فيها تأخيرا اه (قوله ثم يصلون الرواتب)
 عبارة العباب وشرحه وأن يصلوا الرواتب بعد الجمع عرفة ومزدلفة على الكيفية السابقة في باب الجمع لا
 النقل المطاق بين الصلاتين ولا بعدهما الثلاثين طعوا عن المناسك اه زاد في حاشية الأيضاح بل قال جمع أنه
 لا تسن الرواتب ولا غيرها انتهى اه سم (قوله هذا) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وقت اختيار
 العشاء) وهو ثابث الليل على الزاج ونائى وكردى على بافضل (قوله والاصولهما الخ) أي جمع المغنى ووائى قول
 المتن (حضوره الخ) أي أدنى لحظة بعد زوال يوم عرفة نهاية ومغنى قول المتن (يجزى من أرض عرفات)
 * (فرع) * شجرة أصلها بعرفة خرجت أغصانها إلى غير هاهل يصح الوقوف على الأغصان كما يصح الاعتكاف
 على أغصان شجرة تخرجت من المسجد الذي أصلها فيه فقه نظر ويتجه عدم الصحة فلا يتم ولو انعكس الحال
 فكان أصل الشجرة خارجهما وأغصانها داخله ففقه نظر أيضا ويتجه الصحة فليست أم سم على جرو ينبغى أن مثله
 في عدم الصحة ما لو طار في هواء عرفة ثم رأيت سم على جرفه مثل من مر وعليه في فرق بين من طار في
 الهواء حيث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الأغصان الداخلة في الحرم فيصح بانه مستقر في نفسه على جرم
 في هواء عرفة فاشبه الواقف في أرضه هذا لكن نقل عن شيخنا العلامة الشوري في سوانح التجرير التسوية
 بينهما أي الغصن والطيران في عدم الصحة أقول ولو قيل بالصحة في صورتين تنزىلها هو أنه منزلة أرضه لم يبعد
 ع ش وهو وجهه يؤيد ما مر عن سم عن الحاشية من صحة الطيران في السعي (قوله وهي معروفة) وليس منها
 غمرة ولا عرنة ودليل وجوب الوقوف الحج عرفة من جاء إليه جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود
 نهاية زاد المغنى وحد عرفه ما جاوز عرنة إلى الجبال المقابلة مما يلي بساتين ابن عامر اه (قوله الخبر مسلم) إلى قوله
 وان أطال في المغنى الا قوله وفارق إلى وانما يجزى وكذا في النهاية لأنه خالف في المغنى عليه كيانى قول المتن
 (ونحوه) أي كغيره ودابة شاردة نهاية (قوله وألحق السعي والرمي الخ) قد يدل اقتضاه عليهما على أن الحلق
 كالوقوف فلا يرجع سم (قوله لأنه عهد التطوع الخ) فيه تأمل فان نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلهما
 (قوله ويحتمل الخ) يتجه أن يجري هنا ما قبل في الاجتهاد في القبلة إذا قدر على سؤال المخبر عن علم سم عبارة
 البصري وقد يؤيد الاحتمال الثاني بان هذا ركن ويحتمل له ما لا يحتاط للواجب اه (قوله بشرط كونه)
 أي المحرم (أهلا للعبادة) أي إذا أحرم بنفسه نهاية زاد المغنى أمان أحرم به وليه فلا يشترط فيه ما ذكر
 مع الامام والآخرى وحدهما معا أولا وأوصلى بعرفة والطريق فاتته الفضيلة اه (قوله ثم يصلون الرواتب
 والوتر ٣ بنى) عبارة العباب وشرحه وان يصلوا الرواتب بعد الجمع بعرفة ومزدلفة على الكيفية السابقة
 في باب الجمع لا النقل المطاق بين الصلاتين ولا بعدهما الثلاثين طعوا عن المناسك اه زاد في حاشية الأيضاح
 بل قال جمع أنه لا تسن الرواتب ولا غيرها اه (قوله ولا يشترط فيه مكث ولا قصد الخ) هل يشترط حصوله
 بارضا أو بما هو بارضا من نحو دابة أو شجرة بها حتى لو كان وليا فاعلم في الهواء لم يكف أو لا يشترط ذلك
 فيكفى ما ذكر * (فرع) * شجرة أصلها بعرفة خرجت أغصانها إلى غير هاهل يصح الوقوف على الأغصان كما
 يصح الاعتكاف على أغصان شجرة تخرجت من المسجد الذي أصلها فيه فقه نظر ويتجه عدم الصحة فليست أم
 ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجهما وأغصانها داخله ففقه نظر أيضا ويتجه الصحة فليست أم (قوله
 وألحق السعي والرمي) قد يدل اقتضاه عليهما على أن الحلق كالوقوف فلا يرجع سم (قوله بشرط كونه)
 في شرح الروض فقال في مجتبه الرمي الظاهر أنه كالموقوف اه وقدينا قضاه فيه أعنى في السعي اقتضاء شيخنا
 الشهاب الرمي (قوله ويحتمل الخ) يتجه أن يجري هنا ما قبل في الاجتهاد في القبلة إذا قدر على سؤال المخبر عن

ثم يصلون الرواتب والوتر
 هذا ان طنوا وصلوها قبل
 مضى وقت اختيار العشاء
 والاصولهما بالطريق
 (واجب الوقوف حضوره)
 أي المحرم (يجزى من أرض
 عرفات) وهي معروفة وان
 كثر اختلافهم في بعض
 حدودها لخبر مسلم وقفت
 ههنا وعرفة كلها موقف
 ولا يشترط فيه مكث ولا
 قصد بل لو قصد غيره لم يؤثر
 ومن ثم أجزأ (وان) لم يعلم
 أن اليوم يوم عرفة ولا أن
 المكان مكانها ولو كان
 مارا في طلب آبق ونحوه
 وفارق ما رمى في الطواف بأنه
 قربته مستقلة أشبهت
 الصلاة بخلاف الوقوف
 وألحق السعي والرمي
 بالطواف لأنه عهد التطوع
 بنظيرهما ولا كذلك الوقوف
 * (تنبيه) * لو شك في المحل
 الذي وقف فيه هل هو من
 عرفة فقياس ما رمى في الميقات
 أنه لا الاجتهاد والعمل بما
 يغاب على ظنه ويحتمل أنه
 لا بد من اليقين لسهولة
 الاطلاع عليه ههنا شهرة
 عرفة وعلم أكثر الناس بها
 بخلافه ثم وانه يجوز ذلك
 الحضور (بشرط كونه محرما
 أهلا للعبادة)

٣ (قوله بنى) هذه اللفظة
 ليست في نسخ الشراح التي
 بأيدينا اه من هامش

معهم عليه) فلا يجوز له الا اهلية فيه للعبادة ومثله بالمساواة سكران تعدي أولا وبالاولى مجنون كذلك نعم يقع لهم نفلا كما فلاهوان ابطال جمع
في اعتراضه ووافقه قولهم شرط الخطة (١١٠) المطلقة لاسلام من عبر بقاءه الحج اذ افادته فرضا بشرط حسبه ان عن الفرض كونه اهلا عند

الامام والوقوف ولطواف
والسج والخلق قبل طاهر
انه لا يقع للمغمى
عليه مطاافا بخلاف المجنون
واذا ثبت ان المغمى عليه
يؤتيه اه ويبطل فرقه
ما يفتي اوائل الخبر انه يولي
منه اذا ايس من افاقته
ان اتي انه حينئذ والمجنون
سواء كما تقرر (ولا بأس
بنوم) المستغرق كافي
لصوم (ووقت الوقوف
من الزوال) أي عقبه (يوم
عرفة) لا يتابع المندفع به
نعم قوله صلى الله عليه وسلم
«واذا دنى مناسككم قول
الحج بدخوله قبله وفي وجه
انه يشترط مضى قدر صلاة
الظهر و برده نقل جمع
باب المنذر وابن عبد البر
اجماع على دخوله بالزوال
يندفع أيضا قول شارح
بدرغى اعتبار مضى قدر
نفاذ والعصر والخطبتين
التي يتابع وكما قالوا به في
دبر وقت الاضحية وقد
يسجد رده مع الفرق في
شرح لا بد و فرق بعضهم
بعدمه نظر طاهر للمتأمل
وان قال انه فسرق دقيق
ياستدل بقاعدة اصولية اذ
هي لا تشبه هذه بل عليه
ان يسن من فرقته ان
تثبت لم يؤخذ الامن
أصه صلى الله عليه وسلم على

وغير المحرم لا يكتفي بوقوفه اه (قوله لا مغمى عليه) أي في جميع وقت الوقوف فان افاق لحظة كفي كافي
الصوم مغنى ونمابه (قوله كذلك) أي تعدي أولا (قوله فلا يجوز له الحج) أي لا فرضا ولا نفلا ومثله سكران لم
يزل عقله تعدي بسكره أولا بخلاف المجنون كسكران زال عقله مطلقا فيقع له نفلا والفرق بين المغمى
عليه والمجنون انه ليس له ولي يحرم عنه بخلاف المجنون شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر والفرق
الح يؤخذ منه انه لو طرأ الانغماء عليه بعد الاحرام وقع حجه صحيحا وان أغنى عليه جميع مدة الوقوف
اه (قوله ووافقه الحج) أي ما قالاه (قوله فن عبر الحج) أي في المغمى عليه مغنى (قوله عند الاحرام) تأمل
بصري ويحجب بان الكلام كما تقدم عن النهاية والغنى فيمن أحرم بنفسه (قوله انه لا يقع الحج) تقدم عن النهاية
اعتقاده (قوله مطلقا) أي لا فرضا ولا نفلا (قوله بخلاف المجنون) أي يقع له نفلا بصري (قوله والفرق
الح) اعتمد هذا الفرق مر اه سم عبارة البصري الفرق المذكور نقله ابن شهبة ثم نظره في نفسه والفرق
الشارع اليه في غاية الدقة والوضوح فن رام الاطلاع على كنهه فعليه بالوقوف عليه في الشرح المشررا اليه
اه (قوله ويبطل فرقه الحج) قد منع أن ذلك مطلق لانه ليس الكلام في هذه الصورة الخاصة التي يولي عليه
فيها سم عبارة السكردى على بافضل وكلام التحفة يوههم أن المغمى عليه لا يكون كالمجنون الاعند اليأس
من افاقته فلا يقع حجه نفلا لا حينئذ الا أن يكون مراده أنه حدث وجد للمغمى عليه حاله يولي عليه افاقته
بالمجنون مطلقا في وقوع حجه نفلا وأن مراده يكون حينئذ كالمجنون في كون وليه يني على احرامه بقبه
أي حال النسك بخلاف ما اذالم يول عليه فيبقى على احرامه الى افاقته فيعمل الاعمال بنفسه كما يدل على ذلك
عبارة في شروحه على الارشاد والعيان اه (قوله فالحق انه حينئذ الحج) أي حين اذ ينس من افاقته سم
(قوله هو والمجنون سواء) وفاقا لالاسني والمغنى وخلافا للجمال الرملي وشرحي الهجة لشيخ الاسلام اه
كردي على بافضل (قوله المستغرق) أي جميع الوقت مغنى قول المتن (يوم عرفة) وهو ناسع الحجة نهاية
(قوله المندفع الحج) صفة لا يتابع (قوله قول أحد الحج) فاعله (قوله على دخوله بالزوال) أي عدم تخلفه
عن الزوال فلا يذ في انعقاد الاجماع على ذلك قول الامام أحمد بدخوله بالفجر بصري (قوله به الحج) أي
بالاجماع (قوله قول شارح) هو العلامة ابن الملقن بصري (قوله لا يتابع) متعلق بيشترط كردي أقول
صنيع عبارة ذلك الشارح وسردها السيد البصري صريح في أنه متعلق بيشترط في الحج (قوله وكما قالوا الحج)
متعلق على لا يتابع (قوله به الحج) وهو اعتبار مضى قدر الركعتين والخطبتين (قوله رده) أي قول ذلك الشارح
(قوله و فرق بعضهم الحج) نقل هذا الفرق بتفصيله ابن شهبة عن الاذري ثم نظره في نفسه والفرق الذي أشار التحفة
الى رده هو هذا الفرق ويعلم برأيه انه رده أولى بالرد فراجع فتمأله ان كنت من أهله بصري عبارة النهاية
وبل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة أعجم له فوسع له الوقت ولم يضيق عليه بأشترط توقعه على شيء آخر
بعد الزوال بخلاف المضحى اه (قوله أن الترتيب) أي اعتبار مضى قدر المذكور (قوله فاعله) أي
أي تقدمه صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف (قوله عملا الحج) عملة للحمل (قوله على خبر الحج) متعلق
بالمقدم (قوله على أنه الحج) متعلق بحملنا (قوله لحيازة فضيلة الحج) أي لتلايشة غل عنها بالوقوف بصري
ومغنى (قوله للصلاة) أي صلاة الصبح (قوله وقضى نقته) والنقث ما يقع له المحرم عند تحمله من إزالة شعث

علم (قوله فلا يجوز له الحج) أي لا فرضا ولا نفلا ومثله سكران لم يزل عقله تعدي بسكره أولا بخلاف المجنون
كسكران زال عقله مطلقا فيقع له نفلا والفرق بين المغمى عليه والمجنون انه ليس له ولي يحرم عنه بخلاف
المجنون شرح مر (قوله والفرق ان المغمى عليه الحج) اعتمد هذا الفرق مر (قوله ويبطل فرقه الحج) قد
ينع أن ذلك مطلق لانه ليس الكلام في هذه الصورة الخاصة التي يولي عليه فيها اه (قوله فالحق انه حينئذ)

أن من ذبح قبل ذلك لم تصح آفته ولا كذلك هنا فحما فعله فلا بذلك الاجماع المتقدم على خبر خذوا عني مناسككم على أنه لحيازة ووجه
فضيلة أقبل الوقت لا يكونه شرطا في دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاؤه الى فجر يوم النحر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة
«النحر بمنزلة من أدرك معناه هذه الالة وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نقته وأنه قال من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح

ووسخ وحلق شعر وقلم ظفر رأسه ومغنى (قوله وفيه) أى فى الحديث الأخير والجار متعلق بقوله لا تسمى
 رد الخ (قوله لانه الخ) عبارة متوسطة بين جزأى المدعى (قوله رد لما قبل الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم انما
 سماها ليلة جمع لانه عرفة كرى عبارة البصرى قوله رد الخ فيه نظر اذا لازم من ذلك اطلاق ليلة جمع
 لذلك نظر الحقيقة وهو لا يمنع اطلاق ليلة عرفة عليها نظر الان لها حكم يومها والحاصل أن قائل ذلك ان كان
 مستنده النقل فلا يحيد عنه ولا يرد به الحديث المذكور أو الاستسباط مما ذكر فهو غير لازم كما أشار اليه الشارح
 اه قول المتن (نهار) أى بعد الزوال نهاية ومغنى (قوله دم الترتيب الخ) الانسب التنكير لما فى التعريف
 من ايهام الحصر بصرى (قوله ترك نسكا) وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل فى ترك النسك وجوب الدم
 الاما خرج بدليل نهائى ومغنى (قوله لذلك) أى لجمع بين الليل والنهار ع ش قول المتن (ولو وقفوا الخ) ومن
 رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهده فردت شهادته بوقف قباهم لا معهم اذا عبرة فى دخول وقت عرفة
 وخروجها باعتقاده كمن شهد به رؤيته هلال رمضان فردت شهادته مغنى زاد النهاية وقياسه وجوب الوقوف
 على من أخبره بذلك ووقع فى قلبه صدقه اه عبارة الوثاق ومن رأى الهلال ورد وقوفه وجوب قباهم لا معهم
 وكذا من اعتقد صدقه كفى بالنهاية وخبره فى الحاشية وشرح العباب اه قال الرشيدى قوله مر وشهده
 فردت شهادته ليس بعقد فالمدار على أنه رآه وقوله مر قباهم لا معهم ظاهره وان لم يمكنه الوقوف لا معهم
 وقوله مر وقياسه الخ وانظر هل يجرى هنا مرمى الصوم بالعمل بالحساب اه (قوله الحادى عشر)
 الى الفصل فى النهاية الاقوله أى غلطيز وقوله ودخول الى المتن وقوله كلبته الى المتن وكذا فى المغنى الاقوله
 أوليلة الحادى عشر وقوله اذا وقفوا الى المتن (قوله لم يجز الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو غلطوا بيومين فأكثر
 أو فى المكان لم يصح جزاء ذلك اه (قوله مطلقا) أى عدا أو غلطوا أو أكثر أو (قوله أوليلة الحادى
 عشر) خلافا لشرح المنهج والمغنى وفاقا للنهاية بعبارة ومقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى
 عشر لا يجزئى وهو ما يحكمه القاضى حسين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعشر لانه من تتمته وهو مقتضى
 كلام الخاوى الصغير وفرغته واقتفاء للدو هو الاقرب اه قال ع ش قوله مر لكن بحث السبكي
 الاجزاء هو المعتمد اه عبارة سم وفى حاشية الايضاح بعد كلام قررته فقوله القاضى حسين لا يصح الوقوف
 ليلة الحادى عشر ضعيف انتهى مر اه وعبارة الكردى على بافضل والمعتمد أن ليلة الحادى عشر
 كالعشر خلافا لاسنى والمغنى اه (قوله بان غم الخ) * (تنبيه) * المتجه فيما لو وقع الغلط وبيان الحال
 قبل الاحرام صحة احرامهم وتوابعهم بعد ذلك لو جرد المعنى وهو مشقة القضاء * (تنبيه آخر) * لافرق فى
 اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتبين واحداً واحداً مثلاً كاهو ظاهر وان توهم
 بعض الطائفة خلافه * (فرع) * الوجه أنه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادى عشر هو
 العبد شرعاً فى حق كل من كان محرماً بالحج أو أحرم به فى ذلك اليوم فلا يجزئى تضييعه فى اليوم التاسع
 لا العاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر سنه وقوله فى اليوم التاسع لالعاشر صوابه فى اليوم العاشر
 أى حين اذ ينس من افاقته (قوله فى الماز ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً جزأهم) قال فى شرح العباب ومفهوم
 كلام الخاوى الصغير وفرغته وان وقت الوقوف للغالطين سن زوال العاشر الى فجر الحادى عشر وهو ظاهر
 ومن ثم اعتمد السبكي وغيره وان اقتصر معظم الاصحاب على العاشر فقط قال الاذرى ولا يجزئى وقوفهم قبل
 الزوال تنزيلاً بمنزلة التاسع اه وفى حاشية الايضاح بعد كلام قررته فقوله القاضى الحسين لا يصح
 الوقوف ليلة الحادى عشر ضعيف اه مر (قوله أوليلة الحادى عشر) كذا مر (قوله بان غم هلال
 الحج) وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة وذى الحجة شرح مر (تنبيه)
 المتجه فيما لو وقع الغلط وبيان الحال قبل الاحرام صحة احرامهم وقوفهم بعد ذلك لو جرد المعنى وهو مشقة
 القضاء (تنبيه) آخر لافرق فى اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتبين واحداً واحداً مثلاً
 كاهو ظاهر وان توهم بعض الطائفة خلافه * (فرع) * الوجه أنه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة

فقد أدرك حجه وفيه لانه انما
 سماها ليلة جمع رد لما قبل
 انها تسمى ليلة عرفة وان
 هذا مستثنى من كون الليل
 يسبق النهار وكان قائله
 توهم من اعطاهما حكم
 يوم عرفة فى ادراك الوقوف
 وهو فاسد كاهو ظاهر
 (ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة
 قبل الغروب ولم يعد اليها
 قبيل فجر النحر أو بلاذقط
 أراق دماً) وهو دم الترتيب
 والتقدير (استحباً) لخير
 فقد تم حجه ولو وجب الدم
 لقص حجه واحتاج للعبر
 (وفى قول يجب) لانه ترك
 نسكا (وان عاد فكان بها
 عند الغروب فلا دم) لانه
 جمع بين الليل والنهار
 (وكذا ان عاد ليلاً فى الاصح)
 لذلك (ولو وقفوا اليوم)
 الحادى عشر لم يجز مطلقاً
 أو (العاشر) أوليلة الحادى
 عشر (غلطاً) أى غالطين أو
 لاجل الغلط سواء أكان بعد
 الوقوف أم فى أثناءه أم قبله
 بان غم هلال الحج فأكملوا
 القعدة ثلاثين ثم تبنت
 رؤيته ليلة الثلاثين وهم
 بكلمة ليلة العاشر ولم يتركوا
 من المضى لعرفة قبل الفجر

(قوله ودخول هذا) أي قوله أم قبله بأن غم الخ كروى (قوله فزعم تعين الخ) ومن زعمه النهاية والغنى قال سم أقول بل زعم نفس صحة المفعول لاجله ممنوع فضلا عن تعيينه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما تقر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما يسهل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه والاقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان اهـ (قوله ممنوع) قد يقال يكفي في تعيينه أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من اللفظ لا تنفاه القرينة عليه فالجمل عليه حمل على ما لا يفهم من اللفظ وهو لا يجوز بغير ضرورة سم قول المتن (أجرأهم) أي وقوفهم وإذا وقعوا العشر غلطاً لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما يشهد الأذرى بل بعده ولا يصح رمي يوم بغيره إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخبطتين خففات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفق بذلك والدرجة الله تعالى نهاية عبارة سم عن شرح العباب ومفهوم كلام الحاروى الصغير وفر وعنه أن وقت الوقوف للغالطين من زوال العاشر إلى فجر الحادى عشر وهو ظاهر ومن ثم اعتمد السبكي وغيره اهـ (قوله لتقصيرهم) أي بعدم تحرر بالحساب عـش (قوله فتحسب أيام التشريق الخ) خلافاً للأسنى والغنى (قوله على حساب وقوفهم) أي فالحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهل يثبت كون الحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الرؤية في حقه كان هو الرأى أو لا لم يثبت ما ذكر في حقه بل مقتضى تلك الرؤية ما يعين ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية يلزمه العمل بالرؤية ولم يجزله موافقة الغالطين وإن كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجيج ففي غيرهم أولى ومن لم يسلم من الغلط بأن لم يرهو ولا من يلزمه العمل برؤيته فيحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للحجيج ويحتمل خلافه لأن هذا من خصائص الحج الاترى أنهم لو تركوا الحج ووقعوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لأهل مكة ومن وافقهم في المطلاع أما من خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليتأمل سم والاحتمال الثانى هو الظاهر (قوله فاستبين) أي أو كافرين نهاية ومعنى (قوله وهو يمكن الخ) أي كل من غلط الحساب وخلل الشهود يمكن الاحتراز عنه والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من الرؤية ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه معنى ونهاية

شرعاً والحادى عشر هو العيد شرعاً في حق كل من كان محجراً بالحج أو أحرم به في ذلك اليوم فلا تجزئ توضيحه في اليوم التاسع للعاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر (قوله فزعم تعين المفعول لاجله ممنوع) أقول بل زعم نفس صحة المفعول لاجله ممنوع فضلاً عن تعيينه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما تقر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما يسهل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه والاقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان وفي المغنى في بحث اذنى قوله تعالى لا تنصروا نصرة الله الآية ما نصه والاولى طرف النصر والثانية تبدل منها والثالثة قبل بدلتان وقيل طرف لثانى اثنين وفيه ما وفى ابدال الثانية نظر لأن الزمن الثانى والثالث غير الاول فكيف يبدل منه ثم قال وقد يجاب بان تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة أشار إلى ذلك أبو الفتح اهـ فيؤخذ من ذلك جواب آخر لثمة تقارب زمن الوقوف وزمن الغلط (قوله فزعم تعين المفعول لاجله ممنوع) قد يقال يكفي في تعيينه أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من اللفظ لا تنفاه القرينة عليه فالجمل عليه حمل على ما لا يفهم من اللفظ وهو لا يجوز بغير ضرورة سم (قوله فتحسب أيام التشريق لهم) أي كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله على حساب وقوفهم) أي فالحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق وهل يثبت كون الحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الرؤية في حقه كان هو الرأى أو لا لم يثبت ما ذكر في حقه بل يمكن الاحتراز عنه

ودخول هذا في تقدير
الطالين باعتبار وقوع
الغلط الماضى منهم مجاز
شائع بل قال جمع أصوليون
أن ذلك حقيقة فزعم تعين
المفعول لاجله ممنوع
(أجرأهم) إجماعاً المشقة
القضاء عليهم مع كثرتهم
مشقة عظيمة ولا نهم لا يمانون
وقوع مثله في القضاء خارج
بالغلط بالمعنى المذكور مالم
وقع ذلك بسبب الحساب
فلا يجوز لهم لتقصيرهم وإذا
وقعوا في ذلك كان أذاعاً
قضاء فتحسب أيام التشريق
لهم على حساب وقوفهم
كما بينته في الحاشية مع فروع
غير بيضة لا يستغنى عن
مراجعتها (الا أن يقالوا
على خلاف العادة) في الحجيج
(فيقتضون) بحجهم هذا (في
الاصح) لعدم المشقة العامة
(واو) وقوفى) اليوم
(الثامن غلطاً) بأن شهد
اثنان برؤية الهلال ليلة
ثلاث القعدة ثم بانافسقين
(وعلموا) بذلك (قبل فوت
الوقت وجب الوقوف في
الوقت) تداركاه (وان
علموا بعده وجب القضاء)
لهذه الحجة في عام آخر (في
الاصح) وان كثروا وفارق
ما مر بان تأخير العبادة من
وقتها أقرب إلى الاحتساب
من تقدتها عليه وبان الغلط
بالقديم إنما أنشأ من غلط
حساب أو غلط شهود وهو
يمكن الاحتراز عنه

* (فصل في المبيت بمزدلفة وتوابعه) * (قوله بمزدلفة) بكسر اللام وطولها سبعة آلاف ذراع بحجج صالح وفي الكري على بأفضل عن فيض الآخر من كتب الحنفية طول مزدلفة سبعة آلاف ذراع وثمانون ذراعاً وأربعة أسباع ذراع اهـ (قوله وتوابعه) أي كالدفع منها وطلب الدم على ترك المبيت وسن أخذ الحصى منها والوقوف بالمسعى الحرام ورمي جرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق أو التقصير ثم دخول مكة لطواف الأفاضة (قوله على ما قبلها الخ) يعني على الأعمال المذكورة وفي الفصل السابق (قوله عطفها الخ) أي وجلة قوله فصل أي هذا فصل اعتراضية يجوز الفضل بهذا كما صرحوا به ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدراً أي فصل يفعلون ما ذكر ويبيتون وأن تكون الواو استئنافية سم قول المتن (ويبيتون الخ) هل يشترط أن لا يكون مجنوناً ولا مغمى عليه وعليه لو بقي جميع النصف مجنوناً أو مغمى عليه هل يسقط الدم لأن كلام الجنون والأغماء عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوف عرفته ولا يبعد أن يجعل عذر العدم تمكنه منه نعم إن كان له ولي أحرم عنه وجب عليه إحضاره والافعلى الولي الدم سم على ح (قوله أحرم عنه الخ) يخرج مالوا أحرم بنفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الأغماء وقضيته أنه لا دم على الولي إذا لم يحضره فليراجع عش عبارة الوفاة فيكون المرد ولو ظنها غير مزدلفة أو بنية تريم أو كان نائماً أو مجنوناً أو مغمى عليه أو سكران وهذا أي الإجماع من نحو المجنون هو ما جرى عليه عبد الرزاق وقال الشافعي والشافعية أنه لا يشترط فيه أن يكون أهلاً للعبادة وجمع ابن الجلال بينهما بأن يحمل الأول على غير المتعدي والثاني على المتعدي اهـ (قوله وجوباً) إلى قوله كما صرح به في المغنى الأقوله وعليه كثير من وكذا في النهاية الأقوله واختاره السبكي (قوله ويحصل للحظة الخ) أي كالأقوله بعرفة نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الحاشية ما نصه وقضيته أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجزئ وإن قصد أبقاؤه بعلم أنهم مازدلفة ينبغي أن يجري ذلك في مني فيحصل المبيت بما هو أن لم يعلم أنهم آمنى وقصد غير الواجب مـ اهـ عبارة النهاية وياتي فيه أي مبيت مزدلفة ما صرح في عرفته من جهله بالمكان وحصوله فيه لطالب أبق ونحوه فبما يظهر اهـ (قوله وعليه يحمل الخ) أي على ما صرح به الجميع (قوله ثم استشكه) أي الرافعي اشتراط معظم الليل (قوله وعلى الأول) أي من عدم اشتراطه المعتمد (قوله لم يرد الخ) أي لفظ المبيت (قوله مقتضى تلك الرؤية وما يعين ذلك أن بعض الحجج لو انفرد بالرؤية يتلزمه العمل بالرؤية ولم يحزله موافقة الغالطين وإن كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجج ففي غيرهم أولى وعبارة العباب ومن رأى الهلال وحده أو مع مردود الشهادة وقف في التاسع عند دوان وقف الناس بعده اهـ ومن لم يسلم من الغلط بان لم يره ولا من يلزمه العمل برؤية فيحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للتحجيج ويحتمل خلافه لأن هذا من خصائص الحج ألا ترى أنهم لم يتركو الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كالمظهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لأهل مكة ومن وافقهم في المطالع آمن خالفهم فيه فلا يوقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليتأمل

* (فصل في المبيت بمزدلفة وتوابعه) * (قوله عطفها عليه) فان قلت فيلزم فصل هذا المعطوف بجملة وهي قوله فصل أي هذا فصل قلت الفصل جائز بمالم تتحضر أجنبية ومنه جلة الاعتراض كما مر حواه وهذه الجملة اعتراضية فليتأمل ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدراً بعد الفصل أي فصل يفعلون ما ذكر ويبيتون وإن تكون الواو استئنافية (قوله في المتن ويبيتون) هل يشترط أن لا يكون مغمى عليه كافي وقوف عرفته وعليه لو بقي مغمى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لأن الأغماء عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط أن لا يكون مجنوناً وعليه لو بقي مجنوناً في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً والمبيت يسقط بالعذر ولا يبعد أن يجعل عذر العدم تمكنه منه نعم إن كان له ولي أحرم عنه وجب عليه إحضاره والافعلى الولي الدم كما علم مما تقدم أول الباب (قوله ويحصل للحظة من النصف الثاني ولو بالمرور الخ) عبارته في الحاشية بل قال السبكي يجزئ المرد وكفى عرفات وعليه يدل كلام المصنف وغيره اهـ وقضية قوله كفى عرفات أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجزئ وإن قصد أبقاؤه بعلم أنهم مازدلفة

* (فصل في المبيت بمزدلفة وتوابعه) * (قوله عطفها عليه) فان قلت فيلزم فصل هذا المعطوف بجملة وهي قوله فصل أي هذا فصل قلت الفصل جائز بمالم تتحضر أجنبية ومنه جلة الاعتراض كما مر حواه وهذه الجملة اعتراضية فليتأمل ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدراً بعد الفصل أي فصل يفعلون ما ذكر ويبيتون وإن تكون الواو استئنافية (قوله في المتن ويبيتون) هل يشترط أن لا يكون مغمى عليه كافي وقوف عرفته وعليه لو بقي مغمى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لأن الأغماء عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط أن لا يكون مجنوناً وعليه لو بقي مجنوناً في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً والمبيت يسقط بالعذر ولا يبعد أن يجعل عذر العدم تمكنه منه نعم إن كان له ولي أحرم عنه وجب عليه إحضاره والافعلى الولي الدم كما علم مما تقدم أول الباب (قوله ويحصل للحظة من النصف الثاني ولو بالمرور الخ) عبارته في الحاشية بل قال السبكي يجزئ المرد وكفى عرفات وعليه يدل كلام المصنف وغيره اهـ وقضية قوله كفى عرفات أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجزئ وإن قصد أبقاؤه بعلم أنهم مازدلفة

ولان على الحاج الخ لا يتحقق في هذا الظني مع بصرى عبارة سم هذا تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما مما يتعب كالصلاة اه (قوله فارح ليل الخ) واقتصر صلى الله عليه وسلم في المزدلق على صلاة المغرب والعشاء قصر اور قد بقية الليل مع كونه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليل حتى توردت قدماه ولكنه أراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة ولما هو بصدد يوم النحر من كونه نحر بيده المباركة ثلاثاً وستين بدنة وذهب الى مكة لطواف الافاضة ورجع الى منى فقرأ صلى الله عليه وسلم قيام الليل بتلك الليلة ونام حتى أصبح انتهى من الواهب الدينية اه بصرى (قوله لم يسئل له التنقل الخ) وفاقاً للسنن وخلافاً للمعنى والنهاية بصرى عبارة عما يروى من الاكثار في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة اه قال الرشدي قوله مر والصلاة المراد بالصلاة هنا المعنى اللغوي المرادف للدعاء المتعارف كلامه مر ويدل على هذا أنه لم يذكر الدعاء هنا كذا ذكره فيما مر وأمره بالصلاة الرواتب غير النقل المطلق حتى لا ينافي ما مر وهذا أولى من جعل الشيخ ع ش له على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكر اه (قوله التنقل المطلق الخ) عبارة شرح العباب واطلاقه أى المجموع الصلاة مستثنى نقلها المطلق للتابع لما صح أنه صلى الله عليه وسلم اضطجع بعد رتبة العشاء الى طلوع الفجر فكان احياؤه بالذكر والفكر أفضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل التورث لا يلزمه فوته سم قول المتن (بعد نصف الليل) أى ولم يعد نهاية ومعنى (قوله بعدر) الخ قوله وأخذ في الغنى والى قوله ولما رده في النهاية قول المتن (وعاد الخ) راجع لقوله أو قبله فقط شرح مر اه سم قول المتن (ومن لم يكن به في النصف الثاني) أى في جميعه بان لم يكن بها لحظة منه فالنظر في الثاني متعلق بالنفي لا بالنفي ويحتمل أنه متعلق بالمتن والمراد بالنصف الثاني جزء منه (قوله لكن الاصح الخ) عبارة المغنى والنهاية وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحباً كالأمر ترك المبيت بمنى ليلة عرفة لكن ربح المصنف فيما بعد المنهاج من كتبه الوجوب وقال السبكي انه المنصوص في الام والصحيح من جهة المذهب أى ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح اه (قوله حيث لا عذر الخ) أى واما العذر وما سياتى في مبيت متى فلا دم عليه خ مامغنى (قوله ما ياتى في مبيت متى) وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملى الأوجه حتى عما ذكر من الاعتذار في الجمعة والجماعة هنا أكثر من قرير وب ونحو صديق لا متهدد له وان لم يشرف على الموت الخ وفي الايعاب يلحق به كل ذى حاجة لها وقع انتهى اه كروى على بافضل (قوله وأخذ منه البلقينى الخ) نقله عنه في النهاية وأقره اه بصرى (قوله أنه من شرط مبيت الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمالة مما نصه خاتمة لولوى وطيفة وأكرهه على عدم مباشرتها أفى الشيخ تاج الدين الفزاري باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافه لان ما جعله وهو لم يباشر انتهى فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحت الزركشى موافق لرد الشارح سم (قوله بعدرسة) أى مثلاً (قوله لخوف على محترم)

وينبغى أن يجري ذلك في منى فحصل المبيت بها وان لم يعلم أنهم منى وقصد غير الواجب مر (قوله ثم استسكاه الخ) كان يمكن دفع الاشكال بتخصيص جواز الدفع عقب النصف بمن وصلها عند الغروب لكنه خلاف ما دلل عليه السنة كالمظهر (قوله ولان على الحاج الخ) تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما مما يتعب كالصلاة (قوله ومن ثم لم يسئل له التنقل الخ) عبارة شرح العباب واصلاحه أى المجموع الصلاة مستثنى نقلها المطلق للتابع لما صح أنه صلى الله عليه وسلم اضطجع بعد رتبة العشاء الى طلوع الفجر وكان احياؤه بالذكر والفكر أفضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل التورث لا يلزم فواته (قوله في المتن وعاد) راجع لقوله أو قبله فقط شرح مر (قوله وأخذ منه البلقينى أن من شرط مبيت بعدرسة لو نام خارجها الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجمالة مما نصه خاتمة لولوى وطيفة وأكرهه على عدم مباشرتها أفى الشيخ تاج الدين الفزاري باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافه لان ما جعله وهو لم يباشر اه فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحت الزركشى موافق لرد الشارح ثم

ولان على الحاج في صبيحتها أعمالاً شاقة فأرجح ليسلا ليستعين عليها ومن ثم لم يسئل له التنقل المطلق فيها (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله) بعدرسة (وعاد قبل الفجر فلا شئ عليه) ملصولة به في جزء من النصف الثاني (ومن لم يكن به في النصف الثاني أراح دماً وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد لكن الاصح هنا الوجوب حيث لا عذر مما ياتى في مبيت متى وأخذ منه البلقينى ان من شرط مبيت بعدرسة لو نام خارجها الخوف على محترم لم ينقص من جاكيمته شئ كالأدم هنا على المعذور ولما رده لوضوح الفرق باختلاف ملخص البابين لان ذلك

كالجمالة فلا يستحق الان أتى بالعمل المشروط عذر أم لا وهذا تغويت وحيث عذر فلا تغويت وسأأتى آخر الجمالة

ما يعلم منه الرجاء في ذلك ومن العذر هنا استغاله بالوقوف أو بطواف الأفاضة بان وقف ثم ذهب اليه قبل النصف أو بعده ولم يمر بزلفة وان لم يضطر اليه ويوجه بأن قصده تحصيل الركن ينبغي تقصيره نظير ما مر في تعمد المأموم ترك الجلوس (١١٥) مع الامام للشهادة الاولى نعم ينبغي ان

لوفر غمته وأمكنه العبود
لزدلفة قبل الفجر لزمه ذلك
(ويستحسن تقديم النساء
والضعفة) وتقدمهم وان لم
يؤمروا على الاوجه (بعد
نصف الليل الى منى)
للاتباع رواد الشيطان
وليموا قبل الزجة أي ان
أرادوا تجييل الرمي والا
فالسنة لهم تأخيرها الى طلوع
الشمس فغيرهم لما صبح أنه
صلى الله عليه وسلم أمرهم
أن لا يرموا الا بعد طلوع
الشمس (ويبقى) ندباً ما كذا
(غيرهم حتى يصلوا الصبح
مغسلين) فالغسل هنا أشد
استحباً منه في سائر الايام
كذلك عليه خبر الشيخين
ليتسع الوقت (ثم يدفعون
الى منى) للاتباع متفق عليه
قبل وتنا كد صلاة الضحى
بزدلفة مع الامام لجريان
قول بتوقف صحة الحج على
ذلك (ويأخذون من مزدلفة)
ليلا قبل بعد الصبح واختير
للدلالة الخبر الاتي عليه والمن
لانه معطوف على يدفعون
وردبانه يلزم عليه ان النساء
والضعفة لا يسن لهم ذلك
والمنقول لافرق فالصواب
عطفه على يبيتون (جعى
الرمي) يوم النحر وهو سبع
حصيات للخبر الصحيح انه
صلى الله عليه وسلم قال للفضل
ابن عباس غداة يوم النحر
القطلى حصى قال فلقطت

أى من نفس أو زوجة أو مال أو نحوها ثم اية (قوله ما يعلم منه الرجاء) لم يزدنى آخر الجملة على نقله
كلام التاج الفزارى المذكور فيما مر من شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشى بالحجيجاب
عنه الحج سم (قوله ومن العذر) الى قول المتن وحصى الرمي في النهاية الاقوله ويوجه الى نعم وقوله أى ان
أرادوا الى المتن وقوله قبل وكذا في الغنى الاقوله بان وقف الى نعم (قوله ومن العذر هنا الحج) ومنعوا لو خافت
المرأة طر والحيض أو النفاس فبدلت الى مكة للطواف مغني ونه اية وأقول هو واضح لكنه لا حاجة اليه بعد
تصر يحتمل أن الاشتغال بطواف الركن عذر وان لم يضطر اليه بل ربما يوههم خلاف ما يصرح به بصرى زاد
عش. وقد يقال أشار بذلك م. الى أنه لا يأتى فيه تظهير الامام الا بآتى اه (قوله استغاله بالوقوف) وقيد
الزركشى بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة لئلا أى بلا مشقة والوجوب جعابين الواجبين وهو ظاهر من اية
ومغني (قوله أو بطواف الأفاضة الحج) نظرية الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف كذا في النهاية فتبين
أنه المبادى الى رده بقول الشارح وان لم يضطر الحج بصرى (قوله أو بعده ولم يمر الحج) ظاهره ولو لمع امكان المرور
منها سم عبارة البصرى قد يقال ان كان عدم مروره بهام عدم تمكنه لتخوف فهو العذر أو مع التمكن
فهو محل تأمل لان ايجاب المرور بهما حينئذ أولى من ايجاب العذر الهامع التمكن منه وقد يجاب باختيار الاول
وفرض أن الخوف زال بعد ابر وفي انشاء الليل فليتأمل اه (قوله وان لم يضطر الحج) معتمد على (قوله
اليه) أى الطواف ونائى (قوله نعم ينبغي أنه لو فرغ منه الحج) ينبغي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستثنين
سم ونائى وتقدم عن النهاية والمغني ما لو افترقه قول المتن (ويستحسن تقديم النساء الحج) أى ان لم تكن فتنة
بان يحرمهم محرم أو نحوها ونائى (قوله أى ان أرادوا تجييل الرمي الحج) أى وان المراد قبل زجة الناس في سيرهم
من مزدلفة الى منى أو ان المراد انهم اذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء
غيرهم وازدحامهم معه عش قول المتن (ثم يدفعون) يدفع أوله بخط المصنف (الى منى) وشعارهم مع من
تقدم من النساء والضعفة التلبية والتكبير تاسيانه صلى الله عليه وسلم رواد الشيخان مغني ونه اية (قوله
لجريان قول الحج) عبارة المغني فقد قال ابن حزم فرض على الرجال أن يصبروا مع الامام الذى يقيم الحج بزدلفة
قال ومن لم يفعل ذلك فلا جاح له اه (قوله والمن لانه الحج) عطف على الخبر (قوله ورد) أى قوله لانه معطوف
الحج (قوله بانه يلزم عليه الحج) قد يمنع الزوم فتأمل فأن نذب اخذ لهما لئلا لعدم بقائهما اليه سم أى النهار
(قوله ذلك) أى اخذ ذلك من مزدلفة (قوله فالصواب الحج) محال نظر بل الصواب عطفه على يدفعون
ليتناسب السياق والسباق وأما حكم الضعفة فعلاوم من الميسر وطب بصرى (قوله عطفه الحج) أى واستثناه
سم (قوله عطفه على يبيتون) حوى عليه النهاية والمغني وقال الرشدي يلزم عليه ايهام انه واجب كالصواب
عليه اه (قوله يوم النحر) الى قوله واستشكل في النهاية والمغني (قوله مثل حصى الخذف) بأعظام الخاء
والذال الساكنة عش (قوله ويزيد) أى على السبع (قوله لئلا يسقط الحج) عبارة النهاية والمغني فربما
يسقط الحج اه (قوله واستشكل) أى قول المصنف من مزدلفة (قوله اذ لاوى الحج) عبارة النهاية والمغني
وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصى الجمار لا يام التشرىق اذا قلنا بالاصح أنه لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن

رأيت قول الشارح وسياق آخر الجملة ما يعلم منه الحج (قوله ما يعلم منه الحج) لم يزدنى آخر الجملة على نقله
نقله كلام التاج الفزارى المذكور فيما مر من شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشى الى آخر
ما حكاه في اعتراضه ثم قال يجاب عنه الحج (قوله ولم يمر بزدلفة الحج) ظاهره ولو لمع امكان المرور ومنها (قوله نعم
ينبغي) هذا يدل عليه قول شارح البهجة ولم يمكنه العود الى مزدلفة لئلا كما أجابه القفال وغيره اه (قوله
أنه لو فرغ منه) ينبغي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستثنين (قوله وردبانه يلزم عليه الحج) قد منع الزوم
فتأمل فان نذب اخذ لهما لئلا لعدم بقائهما اليه (قوله فالصواب عطفه على يبيتون) أى واستثناه (قوله

له حصيات مثل حصى الخذف ويزيد قليلا لئلا يسقط منه شيء واستشكل بخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لما وصل محسرا قال عليكم بحصى الخذف
التي ترمي بها الجاهل ويحجاب بحماه على خير حصى رمي يوم النحر اذ الاولى أخذها

فإنه يمكن ذلك ويمكن
الفريق بأن التراب آلة
لطهر البدن المجوز للصلاة
فاحتياطه أكثر فان قلت
أي فرق بينه وبين كراهة
الرمي بما روي به قلت الفرق
أن هذا قارنه الرد فكان
أصح بخلاف ذلك ويجوز
أخذه من غير ضرورة
ومحتمل لكن يصح من
مسجد لم يملكه أو وقف
عليه والاحرم وواضح أن
محل كراهة المملوك للغير
أن علم رضاهما أو عرض
عنه والاحرم أيضا من
حش وكذا كل محل نجس
مالم يغسله وانما لم تزل كراهة
الاكل في أثناء البول والرمي
لحجب رخص غسله لبقاء
استقرارهما بعد غسلهما
وبسبب غسل الخصى حيث
يقرب احتمال نجسه احتياطا
وكراهة غسله لثبوت
جديده قبل لبسه محله فيالم
يقرب احتمال نجسه ومن
المرحى لما ورد بل صح أن
ما يقبل رفعه ولا سد مأين
الجبليين ومن الجسل (فاذا
بانغوا الشعر) ماخوذ من
الشعيرة وهي العلامة
(الحرام) أي المحرم فيه
الصيد وذيره أو ذا الحرمة
الاكيدة وهو البناء الموجود
الآن بمزدلفة خلافاً
أنكره (وقفوا) مستقبليين
القلة ذاكرين والاولى أن

يكون الوقوف عليه حيث لا نأذى ولا ابتداء للرجعة ثم والافتحة (ودعوا) وتصدقوا وأعتقوا (الى الاسفار) للاتباع واهمسلم افضم
ويحصل أصل السنة بالوقوف بغيره من مردغة بل وبالمروور (ثم) عقب الاسفار لكرهه التأخير الى الطلوع (يسرون) الى من يسكنه وقار

تذكر من ملين ومن وجد
 منهم فرجة أسرع فاذا
 بلغوا بطن بحسر وهو أعنى
 بحسر ما بين مزدلفة ومنى
 وبطنه مسيل فيه أسرع
 الماشى جهده وحركه
 الراكب دابته كذلك حيث
 لا ضرر حتى يقطع عرض
 ذلك المسيل وهو قدر رمية
 حجر لا يتابع وحكمته ان
 أصحاب الفيل أهلكوا ثم
 على قول الأصح خلافه
 وانهم لم يدخلوا الحرم وانما
 أهلكوا قرب أوله أو ان
 رجلا اصطاد ثم فنزلت نار
 أحرقته ومن ثم تسميه أهل
 مكة وادى النار فهو لكونه
 محل نزول عذاب كديار عود
 التي صرخ أمره صلى الله عليه
 وسلم للمارين بها أن يسرعوا
 للابصيصهم بأصاب أهلها
 ومن ثم ينبغى الإسراع فيه
 لغبر الحاج أيضاً وان
 النصارى كانت تقصف ثم
 فامرنا بالمبالغة في تخلفهم
 (فيصلون منى بعد طلوع
 الشمس) وارتفعوا كرمح
 زفيرى كل شخص منهم
 (حينئذ) أى حين أذواها
 راكباً وماشيان غير تعريج
 على غير الرى لأنه نجبة منى
 وهذا أعنى كونه عقب
 ارتفعها كرمح أفضل
 أوقات الرى لا يتابع فمن
 وصل قبله هل يغلب كونه
 نجبة فيرى أو راعى الوقت
 الفاضل فوثر البسه كل
 محتمل وقضية تقام فى
 الضعة الثانية (سبع
 حصيات إلى جرة العقبة) لا يتابع رواه مسلم ويحب رميها من بطن الوادى ولا يجوز من اعلى

أفضت من عرفات إلى قوله واستعفروا الله ان الله غفور رحيم نهايه ومعنى (قوله بطن بحسر) بضم الميم وفتح
 الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة راعى معنى (قوله وهو أعنى بحسر الخ) وفي حاشية السيد وقد قدم
 المصنف أن رادى بحسر ليس من منى ثم ذكر السيد أن لفظ راية مسلم يدل على أنه من منى وساقها ثم قال
 ولهذا قال المحب الطبري أن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى بحسر من منى ونقل صاحب
 المطالع ما يدل على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصوب ذلك انتهى اه سم (قوله ما بين مزدلفة
 ومنى) قال الازرقى وادى بحسر خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً معنى (قوله أسرع الماشى الخ) أى
 وان لم يجد فرجة وهذا الإسراع للذكر ونائى (قوله وانهم الخ) عطف على خلافه (قوله على قول) أقره المعنى
 وجرى عليه المصنف في شرح مسلم (قوله قرب أوله) أى أول الحرم (قوله أو أن رجلاً الخ) عطف على أن
 أصحاب الخ (قوله اغبر الحاج) بل وللحاج في حال الذهاب وهو متجه من حيث المعنى ان صرخ نزول النار به على
 الصائد نعم قديماً بعد أنه لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم الإسراع في حال الذهاب اللهم الآن يقال تركه بيانا للجواز
 بصري قول المتن (فيصلون منى الخ) ويحسن كما قال ابن المقن اذا وصل منى أن يقول ما روى عن بعض
 السلف اللهم هذه منى قد أتيتها وأتعبك وابن عبدك أسألك أن تمن على عبادك منى على أولئك اللهم انى
 أعوذ بك من الحرم والمصيبة في ديني بأرحم الراحمين قال وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما أنهم لما ساروا بجر العقبه قالوا اللهم اجعلها بحراماً وروايتهم غفراً ومعنى نهايه قول المتن (بعد
 طلوع الشمس) أى وارتفعها قدر رمية ومعنى (قوله راكباً) الى قوله وهذا في النهايه والمعنى (قوله من
 غير تعريج) أى من غير ميل كرمى (قوله لأنه نجبة منى) أى فلا يتعدأ فيها غير نهايه ومعنى زاد الوائى إلا
 لعذر كزحمة وخوف على نحو محرم وانتظار وقت فضيلة اه (قوله وقضية ما صرخ الخ) هو قوله السنة لهم
 تأخير الخ كرمى قول المتن (الى جرة العقبة) وتسمى الجرة الكبرى أيضاً وليست من منى بل هى حدى منى
 من الجانب الغربى جهة مكة ومعنى نهايه وقال فى المعنى فى محمل آخر وليست من منى بل منى تنهى النها
 بصري (قوله ويجب رميها من بطن الوادى) أى أن يقع رميها فى بطن الوادى وان كان الرامى فى غيره كما هو
 ظاهر سم أى وبهذا التأويل يوافق كلامه كلام غيره والسنة أن رمى جرة العقبة من بطن الوادى وقديماً عن
 هذا التأويل قوله الآتى وكثير من العامة الخ المقتضى أن مراد الشارح تخلفها بطن الوادى وانما سمى به خاف
 الجرة أى شاخصها نظراً لموقف الرامى (قوله ولا يجوز من اعلى الجبل) اقتصر عليه الشارح فى شرح بافضل
 وقال السكردى فى حاشيته قوله من أعلاها أى الى خلفها أما اذا رمى من أعلاها الى الرمى فانه يكتفى خلافاً لما
 فهم من هذه العبارة ونحوها عدم الأجزاء فقد صرح بالأجزاء فى الإعياب وقال القسطلانى فى شرح البخارى
 اتفقوا على أنه من حيث رماها حارسوا ما سبقتها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها
 أو وسطها والاختلاف فى الأفضل انتهى بحر وفه ونقل النووي فى شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح
 بالحكم الذى ذكرته ابن الأثير فى شرح مسند الشافعى والزركشى فى الخادم وغيرهما فلا ينبغى التوقف فيه
 وقد أشبهت الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى اه وتقدم عن سم أن تقام بواقفه (قوله وكثير من العامة

به بغسله بخلاف الماخوذ من الثانى لكن ما تقدم عن شرح العباب صريح فى استوائهما فى عدم زوال
 الكراهة بالغسل ونوافقه قول السيد فى حاشية الإيضاح ومقتضى إطلاق المصنف كغيره بقاء الكراهة فى
 الماخوذ من المواضع الخمسة وان غسله للأرداء بالتراب منى ثم أخذ من مكان مستقر كما يكره الاكل فى اناء
 البول بعد غسله قاله فى الخادم الى آخر ما أطال به: سله زوال الكراهة بالغسل فى المتخمس الغير
 الماخوذ من مواضع النجاسات (قوله وهو أعنى مح) من دلفة ومنى) فى حاشية السيد وقد قدم المصنف
 أن وادى بحسر ليس من منى ثم ذكر السيد ان لفظ راية مسلم يدل على أنه من منى وساقها ثم قال ولهذا قال
 المحب الطبري ان فى حديث الفضل بن عباس ما يدل على ان وادى بحسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل
 على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصوب ذلك اه (قوله ويجب رميها من بطن الوادى) أى ان

حصيات إلى جرة العقبة لا يتابع رواه مسلم ويحب رميها من بطن الوادى ولا يجوز من اعلى

يفعلونه فبرجعون بلارمي الم يقدوا (١١٨) القائل به ويسن أن يجعل مكة عن يساره ومي عن يمينه ويستقبلها حالة الرمي لا تباع

يفعلونه) لعلة في زمنه والافا موجود في زمننا في بعض العامة من أعلى الجبل إلى بطن الوادي وتقدم أنه
جائز وخلاف السنة (قوله الم يقدوا القائل به) قضيته أن بعض الأئمة يجوز الرمي من أعلى الجبل إلى خلف
الشخص فليرجع (قوله ويسن) إلى قوله وقضيته الخ في النهاية والغنى لا قوله ولا عقبها إلى المتن (قوله
قطع التلبية عنده) أي مستبدا عنها بالتكبير مع الحلق وبالأذكار الخاصة مع الطواف ونائي (قوله وقطعها
الخ) عطف على قول المتن ويقطع الخ (قوله لا تباع الخ) ويسن أن يرمي بيده النبي رافعا لها حتى يرى
بياض بطنه أما المراد ومثلها الخ في لا ترفع ولا يقف الراي للدعاء عند هذه الجرة وسيأتي شروط الرمي
ومستحباته في الكلام على روى أيام التشريق نهاية ومعنى (قوله نقل الموردي الخ) اعتمده الاسني
والغنى والنهاية وشرح بافضل والاعباب والامداد والنسخ عبارة النهاية فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الجدراد الغنى والاسني كأنقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه اه (قوله تسكر برهله)
أي تسكر بر التكبير لكل حصاة (قوله مع توالي كاهات) متعلق بالتكبير (قوله بينها) يحتمل أنه ظرف
للتوالي والضمير للتكبيرات ويحتمل أنه بصيغة المضى وضيره المستر لما وردى والبارز لا كاهات قول المتن
(هدى) باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هاء في الثانية لغتان فصيحتان وهو كإقال
الروائي اسم لما هدى مكة وحرمها تقربا إلى الله تعالى من نعم وغيرهما من الاموال نذرا كان أو تطوعا لكنه
عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم نهاية ومعنى (قوله هديه) مفعول يذبح (قوله ومن معه ذلك الخ)
عطف على من معه هدى والاشارة إلى الهدى (قوله أضاعته) مفعول ليدبح المقدر بالعطف وكان الاخصر
الواضح أن يقول عقب المتن او أضاعته نذرا أو تطوعا ذلك عبارة الوائي ثم يذبح هديه أو دم الجبرانات
والمحظورات واضمحلت ان كان اه قول المتن (ثم يحلق الخ) أي الذكرب نهاية ومعنى (قوله اتباعا) إلى
قوله قاله الماوردي في الغنى الا قوله معه وقوله كذا أطلقوه إلى وأن يأخذوكذا في النهاية الامايات في مسئلة
تقديم الحج على العمرة (قوله ويسن الابتداء الخ) وغير المحترم مثله فيما ذكر غير التكبير نهاية ومعنى
وأسن (قوله وأن يستقبل الخ) وطهره من الحسدتين والخبث وكون الخالق مسلما وطاهرا بما ذكر
وعدا ونائي (قوله ويكبره الخ) قال الدميري وفي مشير الغرام الساكن عن بعض الأئمة انه قال أخطأت
في حلق رأسي في خمسة أحكام علمتها بحاجتي فقلت يكمل حلق رأسي فقال اعراق أنت قلت نعم قال النسك
لا يشارط عليه قال فحلفت منكر فاعن القبلة فقال لي حول وجهك إلى القبلة فحولته وأريته ان يحلق من
الجانب الايسر فقال لي أدر اليمين فادرت به فجعل يحلق وأنا ساكت فقال كبير فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب
فقال صل ركعتين ثم امض قلت له من أين لك ما أمرتني به فقال رأيت عطاء من رباح يفعله شرح الروض اه
عش (قوله وان استغبر به الخ) أي سن التكبير عقب فراغ الحلق (قوله ويدفن شجرة) أي في محل
غير مطروق وان يقول بعد حلق النسك اللهم آتني بكل شجرة حسنة وامح عني بها سيئة وارفع لي بهادر جنة
واغفر لي وللمؤمنين واغفر من وجيع المسلمين اسنى ونماية ومعنى زاد الوائي وسن في التقصير التيامن
والاستقبال وقوله مامر والتطيب واللبس اه (قوله أكد) أي ثلاثا يؤخذ للوصل نهاية ومعنى (قوله
على أن مرادهم انه يعطيه الخ) نعل محله ان لم يوطن نفسه على تطيب نفس الخلاق بما يرضيه والافواضح

ويخص هذا يوم النحر
لأنه هافيه بخلاف بقية أيام
التشريق فان السنة استقبله
للقبلة في روى السك (تنبيه)
هذه الجرة ليست من بني بل
ولا عقبها كما قاله الشافعي
والاصحاب خلافا لجمع كما
بينته في الحاشية (ويقطع
التلبية منسدا ابتداء الرمي)
فلا يعود إليها لا تباع ولا لها
شعار الاحرام وبالرمي أخذ
في التحلل ومن ثم لوترك
الافضل بان قدم الطواف
أو الحلق قطع التلبية عنده
وقطعها المعتبر عند ابتداء
طوافه (ويكبر مع كل حصاة)
للا تباع ورواه مسلم وقضية
الاحاديث وكلامهم أنه
بقتصر على تكبيرة واحدة
فاله المصنف راداه بنقل
الموردي عن الشافعي
تسك برهله نئين او ثلاثا مع
توالي كلمات بينها (ثم يذبح
من معه هدى) نذرا أو تطوع
هديه ومن معه ذلك ومن
لا هدى معه أضاعته (ثم
يحلق أو يقصر) لثبوت
هذا الترتيب في مسلم
(والحلق) للذكر الواضح
(أفضل) غالبا (من
التقصير) اتباعا واجماعا
ولانه صلى الله عليه وسلم دعا
للمحلقين بالرجة ثلاثا ثم
للمقصير من مردواه الشيطان
ويسن الابتداء بشقه الايمن
واستيعابه ثم استيعاب البقية
حتى يبلغ مقامى الصدغين

انه

وان يستقبل المحلوق ويكبر معه وعقبه اقتداء بالساف وان استغبر به في المجموع ويدفن شعره وما يصلح للوصول آكد وأن
لا يشارط الخلاق كذا أطلقوه وينبغي حمله على أن مرادهم أنه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه

أنه أكل بصري أي كاشعير بذلك التعليل لا لا حتى (قوله من نحو شاربه الخ) أي كعنقته وعاتته مما يؤمر بازالتة للقطرة ونائي (قوله وحمله) أي محل كون ذلك أكمل (قوله وان كان يسود حلق فيهما) ينازع فيه اطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكمل العبادتين شرح مر أقول النزاع ممنوع لوجود الحلق على تقدير المذكور سم (قوله لانه من القرع المكره) ويؤخذ من ذلك أنه لو خلق له رأسان لم يكره حلق أحدهما في العمرة ولا آخر في الحج لانقضاء القرع مغسني ونهاية وسم زاد الوائي هذا ان كانا أصليين لانه يكتفي بأزالته من أحدهما فان علمت زيادة أحدهما لم يكف الاخذ منه وان اشتمه وجب الاخذ من كل منهما كما قاله عشا اه وقال البصري بعد ذكره عن شرح الروض مثل ما مر عن المغني والنهاية ما نصه وهو ظاهر وانما يتردد النظر في أنه هل الافضل في حقه ذلك أو تقصير الاثنين جميعا في النسك الاول ثم حلقهما جميعا في الثاني محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه (قوله ولو صغيرة) أي لم تنته الى زمن يترك فيه شعرها نهاية ومغسني (قوله غلطه فيما لا ذرى) لاشبهه بالنصف في أن هذا التغلط تساهل قبيح اذ ليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله الاسنوي وغاية ما وجد اطلاق لا ينافي التقيد بالشاهد له المعنى سم (قوله اذ لا يشرع لها الحلق الخ) أي بالنص والاجماع ويؤخذ من ذلك أن المرأة الكافرة ان أسلمت لا تحلق رأسها وأما قوله صلى الله عليه وسلم ألق عنك شعرك الكفر ثم اغتسل بحول على الذكر مغسني ونهاية (قوله أو استخفاء من فاسق الخ) أي ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة ثم اية ومغسني (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية وكره الحلق ونحوه من احراق أو ازالة بنورة أو تنف لغير ذكر من أنثى وخشي لانه لهما مثله ومن ثم لو نذر أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ولو منع السيد الامه من الحلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن ويحرم على الحرمة المروجة ان منعها الزوج وكان فيه وان استمتع فيما يظهر ويبحث أنه يمنع بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه الان يقتضى نهي مصلحتها وينبغي الحرمة أيضا اذ لم يمنع الزوج وكان فيه فوات استمتاع مر اه سم عبارة عشا قوله ان منعها الزوج الحلق وقياس ما ذكره في الامه أن مثل المنع مالم ياذن ولم ينه وان المنع لا يتوقف على

فليتأمل (قوله فان رضى والا زاده) قد يقال هذا يمكن بعد الفراع فلا حاجة الى تعجيل الاعطاء الآن يقال الابتداء بالاعطاء أقرب الى الرضا وترك المنازعة من تأخيرها على ما هو المعتاد فانه في الابتداء يحرض على الموافقة خوفا من اعراض المخلوق عنه فليتأمل (قوله وان كان يسود حلق فيهما) أي واطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكمل العبادتين بحول على ما اذالم يسود رأسه قبل الحج والخلق في العمرة أيضا أخذ من التفصيل الذي قبله وأخذ الزركشي من النص أن مثله ياتي فيما لو قدم الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينازع فيه شرح مر أقول ممنوع لوجود الحلق في الحج على التقدير المذكور (قوله ولم يحلق بعض الرأس الواحد الخ) أفهم أن من له رأسان يحلق واحدا في أحدهما والاخر في الاخرى (قوله ولو صغيرة) هو الاوفق لسكالمهم وان بحث الاسنوي واعتده شيرة استثناء الصغيرة التي تنتهي الى زمن يترك فيه شعرها شرح مر (قوله واستثناء الاسنوي لها غلطه فيه الا ذرى الخ) لاشبهته بالنصف في أن هذا الغلط تساهل قبيح اذ ليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله الاسنوي وغاية ما يوجد اطلاق لا ينافي التقيد بالشاهد له المعنى (قوله اذ لا يشرع الحلق لاني مطلقا الا يوم سابع ولادتم) عبارة مر في شرحه وكره الحلق ونحوه من احراق أو ازالة بنورة أو تنف لغير ذكر من أنثى وخشي لانه لهما مثله ومن ثم لو نذر أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومراده بالمرأة الانثى فيشمل الصغيرة انتهت وقال أيضا ولو منع السيد الامه منه أي من الحلق حرم وكذا لو لم ياذن كبحثة أيضا قبل وهو متجه ان لم منه فوات تمتع أو نقص قيمة والا فالاذن لها في النسك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مغضولا ويرد بان الاذن المطابق يتزل على حالة نفي النهي والحلق في حقه ما منهي عنه ويحرم على الحرمة المروجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيما يظهر وينبغي الحرمة أيضا اذ لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع مر ويبحث أيضا أنه يمنع بمنع الوالد لها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه الآن يقتضى نهي مصلحتها (قوله واستخفاء من فاسق يريد سواها)

فان رضى والا زاده لانه يسكت الى فراغه لان ذلك ربما تولد منه نزاع اذ لم يرض الحلق بما يعطيه له وان ياخذ شيئا من نحو شاربه وفقره عند فراغه وأن يطيب فيلبس وخرج بغالب المتع فيسمن له أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج لانه الاكل وحمله كافي الاملاء ان لم يسود رأسه أي يكن به شعر يزل والا فالخلق وكذا لو قدم الحج وأثر العمرة فان كان لا يسود رأسه عند تقصير في الحج يحصل له ثواب التقصير فيه والحلق فيها اذ لو عكس فانه الركن فيها من أصله وان كان يسود حلق فيهما ولم يحلق بعض الرأس الواحد في أحدهما وباقيه في الآخر لانه من القرع المكره (وتقصير المرأة) ولو صغيرة واستثناء الاسنوي لها غلطه فيه الا ذرى اذ لا يشرع الحلق لاني مطلقا الا يوم سابع ولادتم للتصدق بوزنه والا لتدأوا واستخفاء من فاسق يريد سواها ومثلها الختني ويكره لهما الحلق

(امرارالموسى عليه) اجساما تشبهها بالخلقين وبحث الاذرى احتصاص ذلك بالذكر لان الخلق ليس مشر وعالغه والاسنوى انه لو كان ببعض
رأسه شعر من امرارالموسى على الباقي (١٢٢) أى سواء اخلق ذلك البعض أم قصره على الاوجه للتشبه المذكور أى اذ هو كما يكون في السك

وهل يدخل في نحو النوم الاكره أم لا وعلى الاول فهل يفرق بين حلق نفسه وحلق غيره باكره من غير المحرم
ولعل الاقرب في الاول والاول في الثاني فالراجح قول المتن (امرارالموسى الخ) وينبغي استحباب امرار
آله القص فيمن يستحب في حقه التقصير تشبهها بالمقصير من سم وعش قوله تشبهها بالخ قال السبوطى في
الاشباه والنظائر ونظيره امرارها على ذكر من ولد تحتها ذكرها تهى اه بصري (قوله تشبهها بالخلقين)
ويسن أن يأخذ من شاربها أو شعر لحية شيئا يكون قد وضع من شعره شيئا لله تعالى والموسى باللف في آخره
وتذكر وتوثق آله من الحديدي معنى عبارة النهاية قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو أخذ من لحية أو شاربها
شيئا كان أحب الى للخالق من أخذ الشعر وفي المجموع عن المتن أن سائر ازال للفطرة كذلك بل الوجه
كما أفاده الشرح انه تعالى عدم التقيد بما ازال فيها وصرح القاضي بأنه يندب الخ هذا ليس في خصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر
الشافعي قال ابن المنذر ومع أنه صلى الله عليه وسلم لم يخلق رأسه قص أطفاره أى فيسن للخالق أيضا اه قال
عش قوله مر للفطرة أى الخلق والمراد ما ازال التقصير الهية وقوله مر فيسن للخالق أى مطلقا غير ما أو
غيره اه وقال الرشدي قوله وصرح القاضي بأنه يندب الخ هذا ليس في خصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر
برأسه بل هو وما بعده حكم عام اه (قوله وبحث الاذرى الخ) اعذر النهاية والمغنى (قوله ولا يلزمه) عطف
على وليس فيه الخ أى ولا يلزم من كلام الاسنوى أنه لو اقتصر من جميع رأسه شعر على التقصير أن يمر
الموسى على الباقي كردى (قوله على التقصير) أى لبعض رأسه (قوله أن يمر الموسى الخ) أى سن أن يمر الخ
(قوله ويسمى) الى قوله وهذا هو المسمى في المغنى والنهاية الا قوله كما هو الافضل وقوله وفيه اشكال بينته
في الحاشية وقوله أن المحر الى المنز وقوله نعم الى وما يأتى (قوله ويسمى الخ) فالسنة أن يمر بعد ارتفاع
الشمس قدر ربح ثم ينحرف ثم يحلق ثم يطوف ضربة نهاية ومغنى (قوله وطواف الزيارة) أى وطواف الفرض
مغنى وعش (قوله وطواف الصدر الخ) والاشهر أن طواف الصدر طواف الوداع فالفرض لتعيينه والافاضة
لا تباين به عقب الافاضة من معنى الزيارة لأنهم يأتون من منى زائر من البيت ويعودون في الحال مغنى (قوله كما
هو الافضل) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله لا تباع) هذا لا يأتى مع الجمل الا ترى سم أى عن المجموع (قوله
محمولة على مافى المجموع) أقره النهاية والمغنى (قوله على أنه صلاها بها الخ) هذا الجمل ينافيه ما تقدم من طلب
ادراك أول وقت الظهر بمنى لا تباع ويمكن أن يكون هذا هو المراد بالاشكال الذى بينه في الحاشية أو من
جلته وذلك لانه اذا صلاها بمكة أول وقتها لا يمكن مع ذلك ادراك أول وقتها بمنى لان بينهما فرسخا بل قيل أكثر
وقد دل قوله لا تباع على أنه صلى الله عليه وسلم أدرك أول وقتها بمنى وأيضاً على هذا لا يثبت قوله فهي بها
أفضل منها بالمسجد الحرام الخ سم (قوله الا الذبح) أى ذبح الهدي المسوق تقربا الى الله تعالى فدخل وقته
بدخول وقت الاضحية كما سيأتى في نهاية ومغنى وقد يقال لاموقع لهذا الاستثناء في حل كلام المحرر (قوله ان وقف

يكون في البعض وليس فيه
جميع بين أصل وبدل خلافا
لمن زعمه لاختلاف محايهما
على أن هذا الامر ليس بدلا
والاوجب في البعض حيث
لا شعر بالكلية ولا يلزمه
خلافا لمن زعمه أيضا أنه لو
اقتصر على التقصير أن يمر
الموسى على بقية رأسه (فإذا
حلق أو قصر دخل مكة)
أن ذلك ضحى (وطاف
طواف الركن) ويسمى أيضا
طواف الافاضة وطواف
الزيارة وقد يسمى طواف
الصدر بفتح الدال ويسن
عقبه أن يشرب من سقاية
العباس من زمزم لا تباع
(ومى) بعد الطواف لوجوب
الترتيب بينهما كما يأتى قورا
ندبا (ان لم يكن سعى) بعد
طواف القدوم كما هو الافضل
(ثم يعود الى منى) بحيث
يدرك أول وقت الظهر بمنى
حتى يصلها بمنى لا تباع
رواه الشيخان فهي بها
أفضل منها بالمسجد الحرام
وان فاتته مضاعفة على
الاصح لان فضيلة الاتباع
ما يربو على المضاعفة ورواية
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر بمكة محمولة على
مافى المجموع وفيه اشكال
بينته في الحاشية على أنه
صلاها بمنى أول وقتها ثم نائبا
بمنى اماما لا صحابة كما يأتى بهم

امرارالموسى عليه) قال في الروض وان من لحية وشاربه قال في شرحه والواو في وشاربه بمعنى أو ولو عبر بها
كاصله كان أولى اه ثم قال قال في المجموع قال ابن المنذر ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخلق رأسه قلم
أطفاره وكان ابن عمر يأخذ من لحية وشاربه وأطفاره اذ ارى الجرة اه وينبغي استحباب امرار آله القص فيمن
يستحب في حقه التقصير تشبهها بالمقصير من (قوله لا تباع) هذا لا يأتى مع الجمل الا ترى (قوله محمولة على مافى
المجموع الخ) هذا الجمل ينافيه ما تقدم من طلب ادراك أول وقت الظهر بمنى لا تباع ويمكن أن يكون هذا هو
المراد بالاشكال الذى بينه في الحاشية أو من جلته وذلك لانه اذا كان صلاها بمكة أول وقتها لا يمكن مع ذلك
ادراك أول وقتها بمنى لان بينهما فرسخا بل قيل أكثر وقد دل قوله لا تباع على أنه عليه الصلاة والسلام أدرك
أول وقتها بمنى وأيضاً على هذا لا يثبت قوله فهي بها أفضل منها بالمسجد الحرام الخ (قوله ان وقف

في بطن نخل من تيز وأى داود الترمذى أنه أخر طواف يوم النحر الى الليل محمولة على أنه أخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا بعرفة
الرى والذبح الحاق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) في الوقت الذى ذكرنا لا تباع فان خالف صحح لادنه صلى الله عليه وسلم في ذلك رواه
الشيخان (ويدخل وقتها) أى الاعمال المذكورة الا الذبح لمن وقف

بعرفة (ب نصف ليلة النحر) لصحة الحسب به في الري وقيل به غيره (ويبقى وقت الري) الذي هو وقت فضيلة الى الزوال واختيار (الى آخرون
النحر) لخبر البخاري به وجواز الى آخر أيام التشريق هذا هو المعتمد من اضطراب طويل (١٢٣) في ذلك (ولا يختص الذبح) للهدايا (ب زمن)

بعرفة) أي قبل نصف الليل اما اذا فعلها بعد ان تصاف الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه اعادة نيتها
ومغني (قوله) وقيل به غيره (أي قيس بالري الطواف والحلق بجماع أن كلاما من اسباب التحلل نهاية
ومغني (قوله) هذا هو المعتمد (الخ) عبارة: المغني ظاهره أي كلام المصنف انه لا يكفي الري بعد الغروب وبه صرح
في اصل الروضة لعدم وروده واعتراض بانه سمي أن أنه اذا أخر ري يوم الى مابعد من أيام الري يقع اداء
وقضيته أن وقته لا يخرج بالغروب وهذا هو المعتمد (قوله) للهدايا (أي المتقرب بها نهاية ومغني قوله في المتن
(وسأتي) وقوله في الشرح (أن المحرر ذكره كذلك) فيه تأمل فان الآتي ليس أن المحرر ذكره كذلك سم
أي فكان المناسب عن المحرر (الخ) بالبدل أن يعن وقد يعتذر بان ما في الشرح على حذف مضاف أي مفيد أن
المحرر (الخ) (قوله) كالعزيز (راجع للمحرر) (قوله) فمألوا ما هنا (الخ) جرى عليه النهاية والمغني وأطال الثاني في
تأيد راجعه (قوله) وهذا (أي ماسبق) تقرر (أو المسمى هذا (الخ) قال النهاية والمغني الهدي مشترك بينهما
(قوله) ومن ثم (أي من أجل أن التسمية الاولى مجازية (قوله) طعن) بيناء المفعول (قوله) والتبادر منها
أي وخلاف للتبادر من عبارة الرفعي في المحرر والعزير قول المتن (والحلق) أي بالمعنى السابق أو التقصير
(والسعي) أي أن لم يكن فعل بعد طواف قدوم نهاية ومغني (قوله) لان الاصل) الى قوله وبحق في النهاية
والمغني (قوله) لان الاصل عدم التأقيت) أي ويبقى من هي عليه ذلك محرم حتى يأتي بها كافي المجموع نهاية
ومغني (قوله) يكره تأخيرها (الخ) أي بعذر كراهيها (قوله) ولا ينافيه) أي لا ينافي الخروج من غير
فعله او صورة المناقاة أن يقال ان طواف الوداع واجب في طاعة عن الفرض فلا يتصور الخروج من غير
طواف فدفعه بقوله (لان هذا) أي هذا الرجل لبقاء الخ كردى (قوله) كرام) أي في فصل واجبات السعي
في شرح قول المصنف وان سمي بعد طواف قدوم او ركن كردى (قوله) لا يلزمه طواف وداع) أي فان كان
طاف للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض وان لم يطف للوداع ولا غيره لم يستج النساء وان طال الزمان
لبقائه محرم ما نهاية ومغني قال ع ش قوله مر لبقائه محرم وهل له اذا نذر عودته الى مكة التحلل كالمحصر
اولا لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه فيه نظر ولا يبعد الاول في اساعلى ما مر في الحائض وان كانت معذورة
وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لا يمنع لقيام العذر به الا أن كن كسر رجله بعد افعجز عن القيام
حيث يصلي بالساق لا قضاء عليه لو شئ بعد ذلك اه (قوله) الى قابل) أي سنة ثانية (قوله) ورده السبكي (الخ)
عبارة المغني والنهاية فان قيل بقاءه على احرامه يشكك بقوله لم ليس لصاحب الفوات ان يصير على احرامه
للسنة القابلة لان استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه لا يجوز راجب بانه في تلك السنة قد بقاءه على احرامه
ش ما غير محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فخرم بقاءه على احرامه وامر بالتحلل واما هنا فوقت
ما اخره باق فلا يحرم بقاءه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو ثابتة من احرم بالصلاة في وقتها ثم ردها بالقراءة
حتى خرج الوقت اه (قوله) ويؤيده) أي الفرق المذكور (قوله) والاسنوي) عطف على السبكي (قوله)

بعرفة) كذا في العباب وشرح الروض قال في شرح العباب دون غيره على المنقول المعتمد اه (قوله) في المتن ولا
يختص الذبح بزمن) عبارة المحرر وذبح الهدي لا يختص بزمن اه والتقصير بالهدي يستفاد منه انه المراد من
عبارة المنهاج لانه المذكور فيما سبق بقوله ثم يذبح من معه هدي (قوله) في المتن وسأتي وقوله في الشارح ان
المحرر ذكره كذلك) فيه تأمل فان الآتي ليس ان المحرر ذكره كذلك (قوله) لا يلزمه طواف وداع) فان طاف
للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض شرح مر (قوله) الى قابل) لانه يصير محرم (الخ) قضية تعليله ان المراد
بقابل ما بعد اشهر الحج وحديث لا يخفى ما فيه لان التأخير عن أشهر الحج أي شوال والقعدة وعشر الحجة مما
لا شبهة في جوازه ثم رأيت رد الاسنوي الآتي (قوله) يحرم عليه تأخيرها الى قابل) قد يقال ان أربعا بعد أشهر

وكان من فاته الحج يلزمه التحلل أي فوراً ويحرم عليه تأخيرها الى قابل لان استدامته كانه رائه وابتدأه لا يصح ورده السبكي وفرق بأن وقوف
عرفة معظم الحج وما بعده تسع له مع تمكنه منه كل وقت فكأنه غير محرم بخلاف من فاته فان معظم حجه باق فيلزم من بقاءه على احرامه بقاءه حاجا
في غير أشهر الحج ويؤيده انه لو أحصر بعد الوقوف لا يلزمه التحلل والاسنوي بأن وقت الحج يخرج بفجر يوم النحر والتحلل قبله لا يجب اتفاقا

بل الأفضل تأخير عنه بأنه يجوز الأحرام بالنافلة المطلقة في غير وقت الكراهة وبمدها إليه وهو نظير... سئل (وإذا قلنا الخلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي) (١٢٤) لجرعة العقبة (والخلق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي (حصل التحلل الأول)

بل الأفضل الخ) أي فكيف يكون الاستدامة كالابتداء (قوله بالنافلة الخ) أي من الصلاة كرمي قول المتن (وإذا قلنا الخلق نسك الخ) قال في التنبيه وان قلنا ان الخلق ليس بنسك حصل التحلل الأول بواحد من اثنين وهم الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني والثاني انتهى اه سم (قوله وهو المشهور) إلى قوله وزاد البلقيني في النهاية والمغنى الأقوله فان لم يكن إلى المتن وما ألبه عليه (قوله وهو المشهور) ويؤيد مقابله الخبر الآتي آنفا (قوله ونحوه) أي كسائر الرأس للذكر والوجه للأنثى نهاية ومعنى قول المتن (والخلق) أي ان لم يفعل وان لم يجعله نسكاً نهاية ومعنى (قوله ولا تمتنع الخ) أي كالقبلة والامامة نهاية ومعنى (قوله ولو بشهوة) يغني عنه ما قبله (قوله ولا تمتنع كالنظر الخ) عبارة المغنى والنهاية وكذا المباشرة في ما دون الفرج اه (قوله الا النساء) أي أمرهن عقدًا وتمتعًا سم قول المتن (وحل به باقي المحرمات) ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الأحرام ولا يعارضه خبر أيام مني أيام أكل وشرب وبعل أي جماع لجواز ذلك فيها وانما استحب للعاج ترك الجماع لما ذكر شرح حر أي والخطيب لكن قد يشكك عليه قضية ارساله عليه الصلاة والسلام أم سلمة رضي الله تعالى عنها الطواف لتحلل سم عبارة البصري قال في الاسنى ويستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام أي أيام الرمي وهي أيام التشريق ليزول عنه أثر الأحرام كذا اجزم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجهور قال المحب الطبري ولا معنى له ويشكك عليه خبر أيام مني أيام أكل وشرب وبعل وخبر أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر وكان يومها فاحب أن توافيه ليوافقها فيه وعليه يوجب سعيد ابن منصور في سننه باب الرجل يزور البيت ثم يواقع أهله قبل ان يرجع إلى منى انتهى وأجاب في المغنى والنهاية عن الحديث الأول بأنه لبيان الجواز انتهى وأنت خبير ببعده هذا التأويل جسد مع ذكر الأكل والشرب معه نذكرهم معه قرينة واضحة على أن المراد مشروعيته كهم لا تمتنع الصوم فيها انتهت (قوله ولو فاتة الرمي) أي رمي يوم النحر بان خرجت أيام التشريق قبله (قوله ببذله) وهو الذبح ثم الصوم ونائب (قوله وانما لم يتوقف لتحلل المحصر) أي العادم للهدى (عليه) أي على البدل نهاية ومعنى واسنى أي بدل ما يتحلل به وهو الهدى لا بدل الرمي كما توهم من هذه العبارة سم (قوله لانه الخ) أي لتحلل المحصر سم (قوله فيشق بقاؤه محرمًا من سائر الوجوه) أي شق عليه المقام على سائر محرمات الحج إلى الاتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الأول فاذا أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الإقامة على إحرامه حتى يأتي بالبدل نهاية ومعنى (قوله بخلاف الجنابة) أي فانه لما قصر زمنها جعل لارتقاع محظوراتها محل واحد نهاية ومعنى (قوله وزاد البلقيني تحللًا ثالثًا) أقول اطلاقهم أنه يسن له أن يأخذ الحج فالتأخير اليه من لازم الغوات فيكفي بيان لزوم الفورية وأشهر الحج في العام الآتي أشكل قوله وأبداؤه لا يصح (قوله في المتن وإذا قلنا الخلق نسك الخ) قال في التنبيه وان قلنا ان الخلق ليس بنسك حصل له التحلل الأول بواحد من اثنين وهو الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني والثاني اه (قوله الا النساء) أي أمرهن عقدًا وتمتعًا (قوله في المتن وحل به باقي المحرمات) ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الأحرام ولا يعارضه خبر أيام مني أيام أكل وشرب وبعل لجواز ذلك فيها وانما استحب للعاج ترك الجماع لما ذكر شرح حر لكن قد يشكك عليه قضية ارساله عليه الصلاة والسلام أم سلمة رضي الله عنها الطواف لتحلل (قوله وانما لم يتوقف لتحلل المحصر عليه) أي على البدل أي بدل ما يتحلل به وهو الهدى لا بدل الرمي كما توهم من هذه العبارة وعبارة شرح الروض قال أي الاسنوي فان قيل ما الفرق على الأول بين هذا وبين المحصر اذا عدم الهدى فان الأصح عدم توقف التحلل على بدله وهو الصوم قلنا الفرق ان التحلل انما يبع للمحصر تخفيفًا عليه حتى لا يتضرر بالمقام على الأحرام فلأمرناه بالصبر إلى أن يأتي بالبدل لتضرر وفرق غيره بأن المحصر ليس له التحلل واحد الخ (قوله لانه) أي لتحلل المحصر

من تحللى الحج فان لم يكن رأسه شعر حصل بواحد من الباقيين (وحل به اللبس) ونحوه (والخلق والتعلم) والطيب بل يسن التطيب واللبس للتابع كما مر وكذا الصيد وعقد النكاح والتمتع بما دون الفرج ولو بشهوة (في الاطهر) كالخلق بجماع عدم افساد كل الحج (قلت الاطهر) لا يحل عقد النكاح ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله اعلم) للخبر الصحيح اذا وميت الجوة فقد حل لكم كل شيء الا النساء (واذا فصل الثالث) الباقي من أسباب التحلل (حاصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) اجماعا وان بقي عليه الميت وبقية الرمي ولو فاتة الرمي توقف التحلل على الاتيان ببدله ولو صوما كما قاله وان أطال جماع في اعتراضه تنزيلا للبدل منزلة المبدل وانما لم يتوقف لتحلل المحصر عليه لانه واجد فيشق بقاؤه محرمًا من سائر الوجوه ولا كذلك هنا أما العجزة فليس لها الا تحلل واحد لان الحج بطول زمنه وتكثر أعماله فأبج بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر تخفيفا للمشقة بخلافها ونظير ذلك الحيض لما طال زمنه جعل لارتقاع محظوراتها انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة وزاد البلقيني تحللًا ثالثًا وهو حلق شعر بقية البدن لجله بحلق الركن أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل الا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره

من البدن لجله بحلق الركن أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل الا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره

وان ملت الى الازل في الحشية

* (فصل) * في مبين لبالي

أيام التشريق الثلاثة بمنى

أو سقوطه ورميها وشرط

الرمي وتوابع ذلك (اذا عاد

المنى) من مكة أو لم يعد

بان لم يذهب لمكة (بان)

وجوبا على الاصح (بها)

فلا يجوز ثأر جهاومنها

ما قبل من الجبال المحيط بها

حدودها وأهلها من جهة

مكة أو من جهة عرفه

لكن هذا الحد غير معروف

الآن للجهل بأول محسر

لكنهم قالوا طول منى سبعة

آلاف ذراع ومائتا ذراع

فليقل من العقبة ويحدده

ثم الظاهر من هذا التحديد

انه يعتبر ما سامت أول

العقبة المذكورة إلى

الجبل ويسار إلى الجبل

وحينئذ يخرج من منى كثير

يفقه أكثر الناس منها

(لبالي) يوم (التشريق)

الاثنين أي معظمهما

وكذا الثلاثاء لم ينفر نفرا

صحيحا كمن يعلم من كلامه

(ورى) وجوبا بالاختلاف

ويجب فيه جع أو فرقة

ورى) كل يوم إلى الجمرات

الثلاث) والأصل في الرمي

لا واجب فيه كما يعلم مما يأتي

من نحو شاربه بعد الحلق مع قولهم انه تقديم الحلق على بقية أسباب يؤيد كلامه فتأمل بصري (قوله وهو الوجه الخ) اعتمد تليذه في شرح مختصر الايضاح جواز إزالة الشعور بالبدن بدخول وقت الحلق مطلقا سواء قدمها عليه أو لا تبعاله كلام نقله الزركشي عن الاصحاب وهو وجه فراجع - ممن يحله بصري (قوله أو سقوطه) عطف على حلق الركن والضمير له.

* (فصل في مبين لبالي أيام التشريق بمنى) * (قوله أو سقوطه) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بالواو أولى كما هو ظاهر بصري (قوله وشرط الرمي) أي مطلقا فلا عدل عن الضمير بصري (قوله وتوابع ذلك) أي كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع ع ش قول المتن (اذا عاد إلى منى) أي بعد الطواف والسعي ان لم يكن سعي بعد - قدوم نهاية ومعنى (قوله ومنها) أي من منى (قوله المحيط) نعت سببي للجمال وفاعله حدودها (قوله وأهلها من جهة مكة أول العقبة الخ) هذا قد يقتضى دخول الجرة فليست أم مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي الآن برى بأول العقبة أولها من جهة منى ويكون ذلك الأول سابقا على الجرة سم أي فليست العقبة مع جرها من منى على المعتمد ولا محسر ولا ما أدبر من الجبال المحيطة بها ونائى (قوله لكن هذا الحد) أي الذى من جهة عرفه (قوله غير معروف الآن الخ) قد يقال عند الاشتباه بجهد كالمكان ولا يتأتى هنا الاحتمال المسافر في عرفه لوضوح الفرق بصري (قوله أي معظمها) هذا يتحقق بزيادة على النصف ولو لم يخطه ع ش ونائى (قوله لا الواجب فيه) أي والا فالواجب فيه يحصل أيضا مثلاً بما أذارى ليلا وبما أذارى اليومين الأولين إلى الثالث فرمى الجميع فيه سم (قوله مما يأتي) أي من جواز تأخير رمي كل يوم إلى آخر أيام التشريق بصري قول المتن (كل يوم) أي من أيام التشريق الثلاثة وهى حادى عشر الحج وتاليها (إلى الجمرات) الثلاث والأولى منها تلى مسجد الخيف وهى الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وهى الكبرى وتقدم أن جرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشتمل على ما تلى مسجد الخيف وجرة العقبة اه قول المتن (إلى الجمرات الثلاث) والمرمى ثلاثة أذرع من سائر جوانب العلم في الجمرتين وتحت شاخص جرة العقبة حتى لو أزيل الجبل وصار للمرعى جوانب كجوانب غير هالم يكف الرمي في غير الجانب المعهود ونائى وهذا صريح في أنه لا يكفي الرمي في جنبى شاخص جرة العقبة الصغرى (قوله جمعه) أي بان أنحر الرمي إلى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة في وقت واحد (قوله أو فرقه) أي بان رمى عن كل يوم فيه أو الليلة التى بعده في غير الثالث سم قول المتن (سبع حصيات) أي فمجموع المرمى به في أيام التشريق ثلاث وستون ويسن استقبال القبلة في هذه الجمرات معنى ونهاية (قوله لا اتباع) إلى قوله وبهذا يعلم في النهاية والمعنى (قوله ومحل ذلك) أي وجوب المبيت والرمي كرمى وفي نسخة صحيحة ذينك بالتنبيه (قوله ومنه قصد سقى الحاج الخ) عبارة النهاية ويسقط المبيت بزدلفة ومنى والدم عن الرعاء أن خرجوا من منى قبل الغروب فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا بها بعده لم يمت تلك الليلة والرمي من الغد وصوره ذلك في مبين مزدلفة أن يأتيها قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقا من غير تقييد خروجهم بقبل الغروب ولو كانت محدثة أذغى العباس من هو من أهل السقاية في معناه وان لم يكن عباسا ولا أهل الرعاء والسقاية تأخير الرمي يوم فقط ويؤدونه في تاليه قبل رميه لارى يومين بالنسبة لوقت

* (فصل في مبين لبالي أيام التشريق الثلاثة بمنى الخ) * (قوله وأهلها من جهة مكة أول العقبة الخ) هذا قد يقتضى دخول الجرة فليست أم مع التنبيه السابق قبيل قول المصنف ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي الآن برى بأول العقبة أولها من جهة منى ويكون ذلك الأول سابقا على الجرة (قوله لا الواجب فيه) أي والا فالواجب فيه يحصل أيضا مثلاً بما أذارى ليلا وبما أذارى اليومين الأولين إلى الثالث فرمى الجميع فيه وقوله جمعه بان أنحر الرمي إلى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة في وقت واحد وقوله أو فرقه بان رمى عن كل يوم فيه أو الليلة التى بعده في غير الثالث (قوله ومحل ذلك حيث لا عذر ومنه قصد سقى الحاج الخ) عبارة ولادم بتر كما أى

ولو لغير الحاج نعم يمنع بعد الغروب (١٢٦) النشر للرعى لانه لا يكون ليل بخلاف نحو سقاية ويلزم الرعاء بكسر الراء والمد العود للرعى في

الاختيار والافق قد مر بقاء وقت الجواز الى آخر أيام التشريق ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس أو مال أو فوات مطلوب كابق أو ضياع مريض بترك تعهده أو موت نحو قربة في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فاشبه الرعاء وأهل السقاية وله أن ينقر بعد الغروب اه وكذا في المغنى الا قوله أو موت الى لانه (قوله ولو لغير الحاج) أي ولو لم يعنادوا الرعى قبل أو كانوا أجراء أو متبرعين ان تعسر عليهم الاتيان بالدواب الى منى مشلا وخدا ومن تركها ولو باقوا ضياعا بنحوه ب أو جوعا لا تصبر عليه عادة ونأى (قوله النفر) أي الخروج من منى (قوله لانه لا يكون ليل بخلاف السقاية) أي من شأن كل من هذه ما ذلك فلا فرض الاحتياج ليل الى الرعى دونها العكس الحكم كما يؤخذ من كلامه في حاشية الايضاح وقد يصور الاحتياج الى الخروج ليل بعد الرعى بصري (قوله ومضى) أي في أو آخر فصل في المبيت (قوله ويأى) أي عن قريب (قوله فلهم) أي للرعاء (قوله قبيل غروب شمس) أي آخر أيام التشريق (قوله فهو) أي الرعى (قوله في الجواز) أي جواز تأخير الرعى (قوله على دابته) أي التي يرعاها ولو بالاحارة مثلا (قوله لو عاد للرعى الخ) يعني لو عاد قبل خروج أيام التشريق (قوله عدم الاثم) أي في ترك الرعى (قوله من التناقض الخ) خبر مقدم لقوله قولهما (قوله يجوز لذوى الاعذار تأخير يوم) أي فيؤدونه في الثاني قبل رميه ولو قبل الزوال ونأى وبصري (قوله بان الخ) متعلق بجواب البعض (قوله هذا) أي تصحيهما أن لغيرهم الخ و (قوله وذلك) أي قوله ما يجوز الخ بصري (قوله فيرد الخ) جواب أما أي فيرد ذلك الجواب بان الخ كردى (قوله بان ما ترك له ذرا الخ) أي وترك ذى العذر المبيت للعذر سم وبصري (قوله فلم يناسب) أي تارك المبيت للعذر (قوله بذلك) أي بعدم جواز التأخير بيومين (قوله من غير معنى الخ) متعلق بمخالف (قوله له) أي للمخالفة (قوله من أن يجوز) أي لفظ يجوز في قولهما يجوز تأخير يوم و (قوله ولا يجوز) أي لفظ لا يجوز في قولهما لا يجوز تأخير يومين بصري وكردى (قوله معناه في الحل الخ) قد يقال قياسا فطرته عدم الفرق مع قيام العذر بين التأخير بيوم والتأخير بيومين وان العذر كما يسقط الاثم كذلك يسقط الكراهة ومخالفة الاولى ثم رأيت في النهاية ما نصه وبحسب ان الاعذار هنا تحصل ثواب الحضور كالحرف في صلاة الجماعة والذي مران المذهب عدم الحصول والختار الحصول اه قال ع ش قوله مر والختار الحصول أي هناك فيكون ما هنا مثله اه (قوله ومنه) الى قوله وسيعلم في المغنى والنهاية الا قوله ولو لغيره الى وتعرض وقوله وغير ذلك الى ومنه (قوله ومنه) أي من العذر المسقط لوجوب المبيت وزوم الدم نهاية ومعنى (قوله خوف على مكرم) أي نفس أو مال نهاية ومعنى أي وان قل ونأى وع ش (قوله وتعرض منقطع) أي لا متعهده أو اشتغل عنه بنحو تحصل الادوية أو يستأنس به لنحو صداقة أو أشرف على الموت وان تعهده غيره فهما ونأى (قوله بنحو طواف الركن) أي كالسعي (قوله ببقده) أي وهو عدم امكن العود للمبيت بعد فعله والافحجب جمعا بين الواجبين نعم لو علم تحصيل ما دون اعظم بمنى فهل يلزمه لان الميسر ولا يسقط بالمعسور وأول لانه لا يحصل به واجب المبيت لم أر فيه شيئا وعل الاول أقرب بصري (قوله وغير ذلك) أي تكوفه من غير محسوس ولا بيضة ليا الى منى لعذر كالرعاء فان قوها قبل الغروب وكأهل سقاية الجعاس وكذا غيرهما وللصنفين تأخير رعى النحر ويوم فأكثرت من التشريق ويتدار كونه كسبائي اه وسأى مضمون ذلك قريبا وكذا يرخص للرعاء ترك مبيت مزدلفة بان جاؤها قبل الغروب وفارقوها كذلك (قوله وأما جواب بعضهم الخ) ذكر في شرح البهجة هذا الجواب (قوله قولهما يجوز لذوى الاعذار تأخير رعى يومين مع تصحيهما الخ) قال في شرح الروض واعلم أن المنع من تأخير رعى يومين متواليين هو بالنسبة لوقت الاختيار والافق قد مر ان وقت الجواز يمتد الى آخر أيام التشريق فقول المجموع قال الروايات وغيره لا يرخص للرعاء في ترك رعى يوم النحر أي في تأخيرها محمول على أنه لا يرخص له في الخروج عن وقت الاختيار اه (قوله بان هذا) أي أن لغيرهم تأخير الخ وقوله وذلك أي قولهما يجوز الخ (قوله للعذر بمنزلة المأثي به) أي وترك ذى العذر المبيت للعذر (قوله

وقته وممر أن وقت أداء رعى النحر من نصف ليلة النحر الى آخر أيام التشريق ويأتى ان رعى كل يوم من أيام التشريق يدخل بزواله ويستمر الى آخرها فلهم كغيرهم ترك رعى النحر وما بعده الى آخرها ليرمو السكك قبيل غروب شمس وبهذا يعلم ان معنى كون الرعى عذرا على المعتمد عدم الكراهة في تأخيرها لاجله والافق ومسألة يره في الجواز فان فرض خوفه على دابته لو عاد للرعى الذى يترك به كان معنى كون الرعى عذرا له عدم الاثم كالمعذور ظاهر وأما جواب بعضهم عن قول الاسنوى من التناقض الجيب قولهما يجوز لذوى الاعذار تأخير رعى يومين مع تصحيهما ان لغيرهم تأخير رعى يومين فأكثرت من ذير عذر لان أيام منى كالوقت الواحد بان هذا فيمن بان ليا الى منى وذلك في ذى عذر لم يثبتها فمتناع التأخير عليه لتركه شعار المبيت والرعى فيرد بان ما ترك للعذر بمنزلة المأثي به في عدم الاثم فلم يناسب التصديق بذلك مع العذر على ان هذا الجمع يخالف لاطلاقهم في الموضوعين من ذير معنى يشهد له فلا يلتفت اليه وانما الوجه اذ كثرته من ان يجوز عنه من غير

كراهة ولا يجوز معناه في الحل المستوى الطرفين فتأمله ويأتى قريبا ما يؤيده ومنه أيضا خوف على محترم ولو لغيره فيما يظهر له أخذ ما صرى التيم ومريض تشق معه الإقامة بمنى وتعرض منقطع ومطلب نحو أتى وغير ذلك مما يثبت في الحاشية فومعنا صرى مزدلفة من

الاشغال نحو طواف الركن بقصد وسبيل مما ياتي ان العذر في المبيت يسقط دمه واثمه في الرمي بسقط اثمه لادمه * (تنبيه) * وقع في يوم ثمان وخمسين ضحى يوم النحر فتنة عظيمة بين امراء الحاج وامير مكة ثم تزايدت واشتد الخوف (١٢٧) حتى رحل أكثر الحاج والمسكين ليلة

القر وصيحتهم ووقع النهب القطار ولم يزل الخوف يشتد حتى نفر من بقي مع الامراء من الحج قبل زوال يوم النفر الاول وأراد بعض كبار الحاج أن يعود لمنى قبل فوات وقت الرمي مع جنود من صاحب مكة فاعتذر عليه ذلك لئلا يزعجوا ويتشاورهم كالجراءد حينئذ اختلف القسوس في لزوم الدم وظاهر كلامهم لزومه كما يشتهر مع الميل الى عدمه وبيان استدعائه في افتاء مبسوط سطر في الفتاوى ومن ذلك المستند أن ما ذكره من الاعذار بعضه لا يمنع فعله بالنفس وبعضه لا يمنع الاستئابة فلم يزل الدم لا مكان الفعل وأما هذا العذر فراجع للفعل بالنفس والنائب لان كل واحد حتى الفقراء المجردين صار خائفاً على نفسه فلم يكن فيه تقصير البتة ون كلام شارح يفيد ذلك وان ما ذكره في الاحصار لا ينافي ذلك لان المبيت يجب فيه دم مع العذر كما ياتي فالري أولى قبل وقوع نظير ذلك وان علماء مصر ومكة اختلفوا في الدم فافترق بعدهم المصريون كشيوخنا ومعاصريه وبوجوبه المكيون (فاذا رمي اليوم

له تشبه بعسره اوله وثم قاض لا يسهلها الا بعد حبسه كالخفي وعقوبة يرجو بغية العقوبة عنها وقد لباس لائق غير سائر عورته وسفر رفقة ونائي (قوله وسبيل الخ) قال في المجموع عورتك المبيت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدارمي وغيره مغنى واقره الوائلي (قوله بموسم سنة ثمان وخمسين) أي وتسعمائة كافي الفتاوى اه محمد صالح (قوله امراء الحاج) كذا في النسخ بالمدولة محرف عن أمير الحاج كعبر به الشارح في بعض كتبها كالتلك النص (قوله وامير مكة) وهو الشريف محمد بن يوسف بن الشريف بركا (قوله من الحج) حال من بقي (قوله من صاحب مكة) أي من اميرها (قوله المغتبون) كذا في النسخ بالياء والاولى حذفها (قوله ذلك) أي العوداني (قوله وظاهر كلامهم الخ) أي لما تقر من ان العذر في الرمي يسقط اثمه لادمه سم (قوله وبيان مستنده) أي عدم اللزوم (قوله وان كلام الخ) عطف على قوله ان ما ذكره الخ قول المتن (واذا رمي اليوم الثاني الخ) أي والاول من ايام التشرية نهاية ومعنى (قوله فيشمل من اخذ في شغل الارتحال الخ) وفا قاله مغنى وخلافا لاسنى والنهاية عبارة الاول ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفر لان في تكليفه حل الرخل والمتاع مشقة عليه كالوارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر وهذا ما حرم به ابن المقرئ تبع الاصل الروضة وهو المعتمد خلافا لما في مناسك المصنف من أنه يمنع عليه النفر وان قال الاذرى ان ما في أصل الروضة غلط اه وبعبارة الاخيرين وهو كما قال الاذرى وغيره غلط سببه سقوط شيء من نسخ العرب والمصحح فيه وفي الشرح النص غير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى كان له النفر اه (قوله لا يلزم الخ) من الالتزام (قوله ما رتبة له) قد يقال ما ماخذ البقرة من كلام المصنف بصري قال الكردى على بافضل ما خذها اشتراط نية النفر لان حقيقة النية قصد الشيء مقترنا بفعله اه (قوله والام بعد الخ) عبارة الوائلي ومن وصل الى جرة العقبة يوم النفر الاول باويا النفر ورماه وهو عند وصوله اليها خارج منى تعين عليه الرجوع الى حدة منى ليكون نفرة بعد استكمال الرمي قاله ابن الجبال وهو قضية كلام التحفة في نوى النفر ثم ينقل عن منى لكن قضية كلام ابن قاسم انه له النفر الا ان بعد رميه من ذير رجوع وتكفيه نية النفر من حيث لان سببه الاول ووصوله الى جرة العقبة لا يسمى نفرا وان نواه لانه قبل استكمال الرمي ولو عاد الى حدة منى ثم نفر ولم ينو ثم نوى خارج منى فقضية كلام سم انه تكفيه النية للنفر ولو قبل وصوله لمكة يبسرير وكلام التحفة يقتضي ان تكون نية النفر موجودة قبل انفصاله من منى ولو بجزء يسير فعلى ذلك فن لم ينو اصلا لم يسقط عنه شيء ولذا قال ابن الجبال وحينئذ فيخرج منه ان عليه عمل الناس اليوم من سيرهم من منى وافاضتهم عقب رمي جرة العقبة سم النساء لم يحصل الرجوع بعد الرمي ذير صحيح كما يقتضيه عبارة الخ سم عبارة التحفة هذا ما ظهر فان ظهر نقل بخلافه فاعول عليه انتهى انتهى وفي الكردى على بافضل ما نصه وذكر ابن الجبال في شرح قول الايضاح اذا نفر من منى في اليوم الثاني والثالث انصرف من جرة العقبة كما هو مانصه لا يعكس على ذلك ما قدمناه من انه اذا نفر في اليوم الثاني يجب في حقه بعد رمي جرة العقبة أن يعود الى حدة منى ثم ينفر ليصع نفرة لا مكان حل كلامه على ذلك بالسنة الى اليوم الثالث ولا ينافية قوله كما هو أي كما هو راكب فتأه له اه وينت في الاصل ما يؤيده اه أقول وهذا الجمل مع بعده جدا برده قول المغنى والنهاية وباتي في الشرح ما وافقه ويسن أن يرى راجلا لا راكبا في يوم النفر فالسنة أن يرمى راكبا لينفر عقبه اه وقول الشارح في حاشية الايضاح قوله وفي اليوم الثالث راكبا لانه ينفر في الثالث عقب رمية فيسقط على ركو به وهو المعتمد كافي الروضة وأصلها واثم عليه في الاملاء مقتضى تعليل المصنف الذي وظاهر كلامهم) أي لما تقر من ان العذر في الرمي يسقط اثمه لادمه (قوله وان اعترضه كثيرون) قال في شرح الروض وهو كما قال الاذرى وغيره غلط سببه سقوط شيء من بعض نسخ العزيز المصحح وفي الشرح المصغير

الثاني فاذا راد النفر) أي التحرك للذهاب اذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من اخذ في شغل الارتحال ووافق الاصح في أصل الروضة ان غر وبها وهو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) يؤخذ من قوله أراد انه لا بد من نية النفر مقارنته له والام بعد بخر وجه

ذكروه في الروضة أيضا ندب الركوب عند النفر الأول أيضا وهو ظاهر لأن يوم النفر لا رجوع فيها وأيضاً لو كان العود المذكور واجباً للنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف فإنه أمر غريب ونبه عليه بعض الخلفاء لعموم البلوى بتركه في الأزمنة الأخيرة وأيضاً قول الوفاي وهو قضية كلام التحفة كقول ابن الجلال سيما عبارة التحفة ظاهر المنع بل قضية قول التحفة لا بد من نية النفر مقارنة له مع قوله السابق فيشمل من أخذ في شغل الارتحال أن مقارنة النية لشغل الارتحال كافية وإن نسيها بعد تمامه وقبل وصوله إلى الجرة ولا ينافي به قوله هذه الجرة ليست من معنى هي ولا عقبتهها لأن الاعتبار في العبادة إنما هو مقارنة النية بأولها لا استمرارها إلى آخرها (قوله فيلزمه العود) لقائل أن يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجها قبل الغروب سم (قوله) ثم رأيت الزركشي الخ) فعلم أن نية النفر قال بها الزركشي والمقارنة للنفر قال بها التحفة ولم يتعرض النهاية أي والمغنى وشيخ الإسلام للنية وهذا لا يقتضي مخالفتهم ونافي ذلك أن تقول إنما سكتوا عن النية لعدم الحاجة إلى ذكرها لعدم انفكاك الارتحال الاختياري عن نية النفر وإن لم يستحضر المرتحل وجودها في قلبه إذا شغل العقل المختار بالشديدون تصور المشدود إليه وتوجهه إلى طريق مكة بدون ملاحظة وقصد وصول مكة محال عادة (قوله إن كان) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى قول المتن (وروي يومها) ويترك حصى اليوم الثالث أو يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر به أو أملاً بفعله الناس من دفعها فلا أصل له بنهاية ومعنى قال ع ش قوله مرم ولا ينفر به أي لا ينبغي له ذلك اه (قوله أما إذا لم يبتها الخ) صادق بما إذا بات أحداها فقط وهو ظاهر ثم رأيت السيد صرح به سم (قوله أو نفر قبل الزوال) أي مطلقاً (قوله فلا يجوز الخ) ويجب في ترك مبيت ليلتي معنى دم لتركه المبيت الواجب كما يجب في ترك مبيت مزدلفة قدم وفي ترك مبيت الليلة الواحدة مدو والليلتين مدان من طعام وفي ترك الثلاث مع ليلته مزدلفة مدان معنى ونهاية (قوله نعم ينفعه في غير الأولى العود قبل الغروب) مفهومه أنه لا ينفعه العود بعد الغروب وبه صرح في شرح الروض سم عبارة الوفاي وفي سم عن المجموع ما وافقها ولو نفر النفر الأول بعد الزوال ولم يتم الرمي كان بقيت حصاة حرم النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا روي يومها فيجب العود إلى منى قبل الغروب فإن غربت الشمس قبل عودها فأت المبيت والرمي فيلزمه فديتها وإن بات وروي بعد فديتها لزمه دم عن روي الثاني والثالث ومد عن مبيت الثالثة حيث لا عذر وإن عاد قبل غروب الشمس روي قبله وله النفر حينئذ قبل الغروب فإن غربت الشمس بعد عودته وقبل الرمي لزمه فديتها في الغد عنه وعن أمسه أو نفر قبل الزوال أو نفر في يوم النفر الأول أو فديتها فإن عاد و زالت الشمس يوم النفر الأول وهو معنى لم يؤثر وجه أو عاد بعد الغروب فأت المبيت والرمي فيلزمه فديتها كما مر ولا أثر لعوده أو بين الزوال والغروب روي وأجزأه وله النفر قبل الغروب فإن غربت الشمس قبل الامداد اه (قوله طرد ما ذكر)

ومناسك النوروى أنه عتق عليه النفر بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فإن له النفر اه (قوله فيلزمه العود) لقائل أن يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجها قبل الغروب (قوله أما إذا لم يبتها) صادق بما إذا بات أحداها فقط وهو ظاهر ثم رأيت السيد صرح به فقال عقب عبارة ساقها عن المصنف قلت وهو مقتضى لامتناع التججيل فيمن لا عذر له إذا ترك مبيت الليلتين أو أحداهما لأنه حينئذ لم يبت المعظم وهو الليلتان اه (قوله نعم ينفعه في غير الأولى العود قبل الغروب) مفهومه أنه لا ينفعه العود بعد الغروب وبه صرح في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض وإن نفر في الثاني قبل الغروب سقط عنه المبيت وروي الثالث وشمل كلامه أي الروض كالروضة ما لو نفر قبل رميه فيسقط عنه ما ذكره صرح الإمام مع تقييده النفر بما بعد الزوال ونقله عنه في المجموع واستحسنه فقال ما حاصله أنه لو نفر النفر الأول فإن كان بعد الزوال ولم يرم فإن غربت الشمس فإنه الرمي ولا استدراك لزمه الدم ولا حكم لم يبت لو عاد بعد غروبها وبات حتى لو روي في النفر الثاني لم يعتد رميه لأنه بنفذه أعرض عن منى والمناسك وإن لم تغرب فاقوال أحدها أن الرمي انقطع ولا ينفعه العود ناهياً تعين عليه العود وروي ما لم تغرب الشمس فإن غربت تعين الدم ثالثها يتخير بين الأمرين وإن نفر قبل الزوال وعاد و زالت وهو معنى فالوجه القطع بأن خروجه لا يؤثر أو بعد

فيلزمه العود لأن الأصل وجوب مبيت وروي الكل ما لم يتجمل عنه ولا يسمى متجسلاً إلا من أراد ذلك ثم رأيت الزركشي قال لا بد من نية النفر اه ووجه بما ذكرته (جاء) أن كان بات الليلتين قبله أو تركهما للعذر (وسقط مبيت الليلة الثالثة وروي يومها) ولادم عليه لقوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه والأصل في الأثم فيه عدم الدم لكن التأخير أفضل لاسيما للأمام لا العذر كخوف أو غلام وذلك لا يتابع بل في المجموع عن الماوردي ما يقتضى حرمته عليه أما إذا لم يبتها ولا عذر له أو نفر قبل الزوال أو بعده وقبل الرمي فلا يجوز له النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا روي يومها على المعتمد نعم ينفعه في غير الأولى العود قبل الغروب فيروي وينفر حينئذ

اراد به قبوله ينفعه الخ قاله الكردى والصواب قوله فلا يجوز له النفر الخ (قوله وببحث الاسنوى الخ) عبارة السيد في حاشيته من يحكى أنه اذا اراد النفر في اليوم الثانى ولم يكن روى فيما قبله فان تدارك فيمضى ما قبله أيضا جاز نفرة والا فلا سم (قوله في الاولى من الرى) الجار الاول متعلق بذكر الثانى متعلق بطرد (قوله في الرى) أى في اليومين الاولين و (قوله امتنع عليه النفر) أى وان كان وقت أداء الرى باقيا فتركه في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة و روى يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلى كتبهم لمش شرح المنهج ما نصه قال الاسنوى ويتجه أيضا أن يكون ترك الرى في الماضى كترك المبيت اه أقول ولك أن تمنع الحاق ترك الرى بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب و وقت الرى فيما مضى اختارى ففى تدارك ذلك في اليوم الثانى قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضى لا سبيل الى تداركه اه ولا يخفى اتجاه ما ذكره من منع الحاق الآن بريد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك أيضا فليتأمل ثم رأيت كلام السيد فيهما مرد الأعلى أنه ان تدارك جاز النفر سم (قوله أو أعذر يمكن معه الخ) كان معذله يمكن مع الرى تدارك العذر سم ولم يظهر لي وجه عدوله عن الظاهر من ارجاع الضمير الاول للعذر والثانى للرعى (قوله تداركه) أى في اليوم الثانى الذى يريد النفر فيه (قوله فكذا لا يمكن جاز) ظاهره عدم الجواز مع امكان التدارك وهو محل نظر بناء على المعتمد أن الايام كيوم واحد من حيث التدارك فليحذر اللهم الآن يراد بامكان التدارك في طرف الاثبات امكانه ولو في بقية الايام وحينئذ فلا محذور بصري وقوله في بقية الايام يعنى في اليوم الثانى كمررت سم والوانى (قوله بضم فائه وكسرها) كذا في المغنى والنهاية قال ع ش ما نصه عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفارا وتنفرا بالضم نفورا ونفرا الحاج من منى من باب ضرب انتهى وبه تعلم ما فى كلام الشارح من كسج الآن يقال ما ذكره طريقة أخرى فايراجع اه (قوله ولو نفرا) الى قوله ووقع في النهاية والمغنى الا قوله وليس في عزمه العود للمبيت (قوله

الفر وب فقد انقطعت العلائق أو بينهما فظاهر المذهب أنه يرمى لكن تقييد المنهاج كاصله والشرحين النفر يبعد الرى يقتضى أنه شرط في سقوط المبيت والرى وبه صرح العسمرانى عن الشريف العثمانى قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه قال الزركشى وهو ظاهر فالشرط أن ينفر بعد الزوال والرى اه (قوله وببحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرى) عبارة السيد في حاشيته ما نصه قال الاسنوى ويتجه طرد ذلك في الرى أيضا قلت اذا فرغنا على الراح في أن أيام منى كالיום الواحد في تدارك الرى أداء فهو ممكن من الرى قبل أن ينفر النفر الاول فيمتنع عليه النفر قبله كما تمتنع عليه النفر بعد الزوال وقبل روى يومه اه وهو صريح في أنه اذا اراد النفر في اليوم الثانى ولم يكن روى فيما قبله فان تدارك فيمضى ما قبله أيضا جاز نفرة والا فلا (قوله في الرى) أى في اليومين الاولين وقوله امتنع عليه النفر أى وان كان وقت أداء الرى باقيا فتركه في اليومين موجب لبيات الليلة الثالثة و روى يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلى كتبهم لمش شرح المنهج ما نصه قال الاسنوى ويتجه أيضا أن يكون ترك الرى في الماضى كترك المبيت سم قال نعم اذا كان التعدى بترك أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة و روى سم ما أم يجب نظيره ما تعدى به فقط أم يفصل فيقال ان كان الاخلال بترك المبيت لم يلزمه الرى لان المبيت انما وجب لاجل الرى فيكون تابعا والتابع لا يوجب للتبوع وان حصل الاخلال بترك الرى وجب المبيت في كل ذلك نظر اه أقول ولك أن تمنع أولا الحاق ترك الرى بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب و وقت الرى فيما مضى اختارى ففى تدارك ذلك في اليوم الثانى قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضى لا سبيل الى تداركه اه ولا يخفى اتجاه ما ذكره من منع الحاق الآن بريد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك أيضا فليتأمل ثم رأيت كلام السيد فيهما مرد الأعلى أنه ان تدارك جاز النفر (قوله أو أعذر يمكن معه تداركه) كان معناه يمكن مع الرى تدارك العذر اه (قوله أو لا يمكن جاز)

وببحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرى فمن تركه لا لعذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذا لا يمكن جاز (فان لم ينفر) بضم فائه وكسرها (حتى غربت الشمس) (وجب مبيتها و روى الغد) كما صرح ابن عر رضى الله عنهما ولو نفرا لعذر أو غير به بعد الرى قبل الغروب وليس في عزمه العود للمبيت ثم عاد لها قبله أو بعده لم يلزمه المبيت ولا الرى ان بات ووقع في كازم الغزى هنا مالا يصح فاحذره أما اذا كان في عزمه ذلك

فيلزمه العود ولم تنفعه نية النفر لانه مع عزمه العود لا يسمى نفرا (ويدخل رحي) كل يوم من أيام (التشريق) وهي ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليلمها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرافها أولانهم بشرقون اللحم فيها أي يقتدونه وهي المردودات في الآية لقلمها والمعلومات عشر ذي الحجة (بر والشمس) من ذلك اليوم لا يتابع ويستحب فعله عقبه وقبل صلاة الظهر لم يضق الوقت ولم يرد جمع التأخير (ويخرج) وقت اختياره (بغروبها) من كل يوم كاهو المتبادر من العبارة لعدم وروده ليلا وقيل يبقى وقت الجواز وحديثه في حل المتن على وقت الاختيار (١٣٠) الذي اعتمده ابن الرفعة وغيره نظر لان الوجه الثاني لا يكون مقابلا له حينئذ فالاولى حمله على وقت

الجواز ويكون جريا على الضعيف الذي تناقض فيه كلامه في غير هذا الكتاب ولك أن تحمل الغروب على غروب آخر أيام التشريق ليكون الضعيف مقابلا له مع جريانه على الاصح والمراد حينئذ لازم ويخرج والمعنى ويبقى أي وقت الجواز إلى غروبها آخر أيام التشريق وقيل يبقى وقت الجواز إلى فجر الليلة التي تلي كل يوم لا غير (إلى الفجر) كوقوف عرفة ومحله في غير ثلثها لخروج وقت الجواز وغيره بغروب شمس قطعا * (فرع) * ليس كما مر بتولي أمر الحج خطبة بعد صلاة ظهر يوم النحر يعني وهذا مشكل لان الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه صلى الله عليه وسلم انحأ فاعلمنا حتى يوم النحر وأجبت عنه في غير هذا الكتاب بما فيه نظر وتسكف يعلمهم فيها الرحي والمبيت وخطبة بها أيضا بعد صلاة ظهر يوم النفر الاول يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغيره وودعهم وتركها

وليس في عزمه العود للمبيت شامل لما عزم العود بدون قصد المبيت أي النسك (قوله فيلزمه العود) ينبغى ما لم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود ستم (قوله كل يوم) إلى قوله كاهو المتبادر في المعنى إلا قوله وحكمة إلى أولانهم وكذا في النهاية الا قوله سميت إلى وهي المردودات (قوله وحكمة التسمية الخ) جواب عما قيل لما كانت الحكمة في تسميتها ذلك لزم أن تسمى كل هذه الايام أيام التشريق كتردي أي أن تسمى هذه الايام الثلاثة في جميع شهور السنة أيام التشريق وليس كذلك (قوله أولانهم بشرقون الخ) عبارة المغنى وقيل لانهم الخ (قوله في الآية) أي التي في البقرة (قوله والمعلومات) أي في سورة الحج نهاية ومعنى (قوله ولم يرد الخ) جملة حاله معقبة لضيق الوقت لمعطوفة على لم يضق بصري (قوله في حل المتن) أي قوله ويخرج بغروبها (قوله الذي اعتمده ابن الرفعة الخ) وافقهم النهاية والمغنى (قوله لان الوجه الثاني) أي قول المتن وقيل يبقى الخ (قوله مع جريانه على الاصح) وهو أنه يمتد وقت الجواز إلى آخر أيام التشريق كتردي (قوله والمعنى) أي المعنى المراد بقوله ويخرج الخ (قوله وقيل يبقى وقت الجواز إلى فجر الليلة التي تلي كل يوم) شامل لآخر يوم وينافيه قوله لا تأتي ومحله الخ سم ولك دفع المناقاة بارجاع قوله لا تأتي إلى هذا الاحتمال أيضا كاهو الظاهر والمعنى ومحمل الاختلاف الذي في المتن بكل من احتماليه في غير ثلثها الخ فثالثها مستثنى عليهما (قوله كوقوف عرفة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى الا قوله هذا إلى يعلمهم فيها الرحي (قوله كما مر) أي في فصل الوقوف بعرفة (قوله يعلمهم فيها الرحي) أي والطواف والنحر (قوله والمبيت) أي ومن يعذرفيه لياتوا بالم يعلمونه منها على وجهه ويتداركوا ما أخرجه منها مما فعلوه كذا في الاسنى وقوله ويتداركوا الخ يؤخذ منه ما بحثه الشارح في خطبة السابع من أنه يتعرض لما سبق الخطبة ولعله ما خذه بصري (قوله بها) أي معنى (قوله وغيره) عبارة النهاية والمغنى وما بعده من طواف الوداع وغيره (قوله وودعهم) ويبحثهم على الطاعة وملازمة التقوى والتوبة النصوح والثبات عليها وختم حجهم بالاستقامة واستطاعوا وان يكونوا بعد الحج خيرا منهم قبله فان ذلك من علامة الحج المبرور ولا ينسوا ما عاهدوا الله عليه من خير وسن لسكل حاج حضورها تين الخطبتين والاعتسالة والتطبلة ان تحلل ان فعلنا والافقصد تركا من أزمسة طويلة ونائي (قوله في رحي يوم النحر) إلى قوله وفسره في المغنى الا قوله عدا أو غيره وقوله وفير وزج وكذا في النهاية الا قوله وانما إلى أو مرتين (قوله أو انحدرت الحصة الخ) وعلى هذا اتأدى الرميات كاهما بحصة واحدة نهاية لكن مع الكراهة ونائي (قوله بعدد) أي بعدد ضربات الحد (قوله أو مرتين الخ) عطف على دفعة واحدة (قوله فوقعتا مع الخ) أي أو وقعت الثانية قبل الاولى نهاية ومعنى (قوله فيما بعده) عطف على قوله في رحي يوم النحر قول المتن (ترتيب الجرات) أي في المسكان وكذا في الزمان والابدان كان يكمل الثلاث عن أمسه أو نفسه ثم عن يومه أو غيره فيقصص بالرحى الاول كونه عن المبروك الاول والثاني عن الثاني فان خالف وقع ظاهره وان أمكن التدارك في يوم النفر قبله ولم يتدارك فيه نظر فليراجع (قوله فيلزمه العود) ينبغى ما لم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود (قوله وقيل يبقى وقت الجواز إلى فجر الليلة التي تلي كل

من أزمسة متعددة ومن ثم لا ينبغى فعلهما الا ان الامام أو نائبه لما يخشى من القتنة (ويشسترط) في رحي يوم النحر عن وما بعده (رحي السبع واحدة واحدة) يعني مرة ثم مرة وان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر أو انحدرت الحصة في المرات السبع أو وقعت المرات أو المرات معاني المربي وذلك لا يتابع رواه مسلم فلورحي ننتين أو أكثر دفعة واحدة ولو واحدة بهينه وأخرى ببساره حسبت برمية واحدة وان وجد الترتيب في الوقوع وانما حسبت في الحد الضرر بالواحدة بعشكال عليه مائة بعددها لانه مبني على الشرع ولو جود أصل الايام المقصود فيه والغالب هنا التعبد أو مرتين فوقعتا معا فثنتان (د) فيما بعده (ترتيب الجرات) بان يبدأ بالاولى من جهة عرفة ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة لا يتابع رواه البخاري

عن المتروك كجورى عن غيره قبل رميه عن نفسه ونائى (قوله فلو عكس) اى بان بدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى
ثم التلى المسجد مغنى (قوله ولو ترك حصة الخ) ولو ترك حصتين لا يعلم موضعهما اختط وجعل واحدة
من يوم النحر واحدة من نالته وهو يوم النفر الاول من أى جرة كانت أخذها بالاسوأ مغنى زاد الناية وحصل
رمى يوم النحر واحد أيام التشريق اه قال ع ش قوله مر واحد أيام التشريق أى ويبقى عليه رعى يوم
فان تذكره قبل غروب شمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه النحر والام يسقط اه وأقول قولهما من
أى جرة كانت الخ محل نال اذا الاسوأ جعل الثانية من أولى نالته وكذا ما زاد الناية محل نامل اذا الحاصل
انما هو رعى يوم النحر وبعض يوم من أيام التشريق وهو ست رميات من أولى اولها فبقى عليه رعى يوم من
الاهذه الستة والله أعلم (قوله أو غيره) ان أراد به السهو فقط فالتعبير به واضح او ما شمل الجهل أيضا فقيه
أن الجهل لا يغار العمد بل يجامع السهو في تنذ فالاولى التعبير ان أراد التعميم بقوله عامدا أو ناسيا
جاهلا او عالما و يكون كل من الاخير بن صاد قائل من الاولين فتحصل اربع صور بصرى قول المتن (وكون
المرى حجرا) اى ولو غصو باو نائى عبارة الناية والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه رعى به كفى ثم رأيت القاضى
ابن كج حزم به قال كالصلاة فى المغصوب اه (قوله وفسره) أى البلور (قوله فرماه) أى نحو الخاتم (بها)
أى متلبس بها هذه الجواهر وكان الاولى أن يقول فرماها أى الجرة به أى بنحو الخاتم (قوله وكذا) هو حجر
رخو ونائى (قوله وان المرى منه) يقتضى انه لو شئت هل هو من المصنوع ولا جزأ الرى به وفيه نظر وان امكن
توجهه بان غير المصنوع هو الغالب فالأقرب بانه لا بد ان يغلب على ظنه نه من غير المصنوع ويؤيد ما ذكرته
ما سأتى من شروط تيقن اصابة المرى بصرى (قوله بخلاف ما ليس من طبقات الخ) محل نامل و فرق غيره
بان ما تقدم يسمى حجر دون ما يائى (قوله كائما الخ) أى وتبر و زرنج ومدر وجص وأجر وخذف وملح
نهاية ونائى (قوله ومنطبع نحو نقد الخ) عبارة الناية وجواهر منطبعة من ذهب وفضة ونحاس
ورصاص وحديد فلا يجوز ويجزى حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما طبع منه اه (قوله لاهنا) أى لا يكتفى
المنطبع بالقوة هنا فى عدم الاجزاء والمراد بالمنطبع بالقوة الحجر الذى يستخرج منه ما ذكره بالعلاج وان
أثرت فيه المطرقة لانه لا يخرج منه كونه حجرا كما يفيد قوله السابق ولو حجر جديد الخ سم (قوله وواضح)
الى قوله واقتناء بعضهم فى النهاية (قوله ان نقص به الخ) أى ترتبت على الرى به اضاءة مال ككسره
ونائى ونهاية (قوله لحرمة اضاءة المال) هلا جازت هلا لاهم بالغرض سم وقديقال ان ما ذكره تيسر نحو
الحصاة لا يعد غرضا فى العرف (قوله من القسم الاول) أى فيجزئ الرى به (قوله ونقل ان له) أى للمر جان
(قوله فهو صغار اللؤلؤ) أى وتقدم انه من القسم الثانى (قوله وأن يكون) الى قوله أى مع القدرة فى

يوم) شامل لآخر يوم ويناقبه قوله الا فى محل الخ (قوله لاهنا) أى لا يكتفى بالمنطبع بالقوة هنا فى عدم
الاجزاء وهذا الكلام صريح فى أن ضابط الاجزاء وعدمه فى نحو النقد ما قبل الانطباع بالفعل وما بعده وفيه
نظر وقد نقل السبكي فى شرحه أن الرافعى على الاجزاء أى بحجر الحديد بقوله لانه حجر فى الحال الآن قيمه حديدا
كامنا يستخرج منه بالعلاج اه وهو يفيد أنه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها قطع الذهب
والفضة والحديد الخالص بل حرق حقيقة يستخرج منه المذكورات فليست امل وحينئذ فان أراد بالمنطبع
بالقوة ما هو نقد خالص فالوجه أنه لا يجوز أى أيضا وما هو حجر يستخرج منه النقد فالوجه أنه يكتفى وأن أثرت
فيه المطرقة لان ذلك لا يخرج منه كونه حجرا فليست امل (قوله ونورة طخت) أى بخلاف ما لم يطبخ ومثل
المطبوخة مدر وأجر شرح مر (قوله وواضح حرمة الرى بنفس كقوت ان نقص به قيمته الخ) قال الاذرى
يظهر تحريم الرى بالياقوت ونحوه اذا كان الرى يكسرها ويذهب بعض ما ليتها ولا سيما النفيس منها لما فيه
من اضاءة المال والسرف والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه رعى به كفى ثم رأيت القاضى ابن كج حزم به قال
كالصلاة فى المغصوب شرح مر (قوله لحرمة اضاءة المال) هلا جازت هلا لاهم بالغرض (قوله وان يكون

باليدان قدرانه الوارد فلا يكفي الوضع (١٣٢) في المرمى لانه خلاف الوارد و يفرق بينه وبين اجزاء وضع اليد على الرأس مع انه لا يسمى

مسحبا بان القصد ثم وصول
البلبل وهو حاصل بذلك وهما
مجاهدة الشيطان بالاشارة
اليه بالرمي الذي يجاهد به
العدو كما يدل عليه قوله
سلى الله عليه وسلم كما
أخرج سعيد بن منصور
لم يأسئل عن الجمار الله ربكم
تكبرون وملة أبيكم ابراهيم
تتبعون ووجه الشيطان
تومون ولا رميه بنحور جله
أو قوسه أى مع القدرة
باليد وبه يجتمع بين قول
المجتموع عن الاصحاب
لا يجزئ بالقوس وقول
آخرين يجزئ وكذا الرجل
فن قال يجزئ أراد اذا عجز
باليد وجعل الحصانين
أضابعا رجله ورمى بها
ومن قال لا يجزئ أراد اذا
قدر باليد أو دحرجها
برجله الى المرمى ولو عجز عن
اليد وقدر على الرمي بقوس
فيها ويقوم برجله تعين
الأول كما هو ظاهر أو قدر
على الأخيرين فقط فهل
يتخير أو يتعين الغم لانه
أقرب الى اليد والتعظيم
للعبادة أو الرجل لان الرمي
بها معهود في الحرب ولان
فيها زيادة تحقير للشيطان
المقصود من الرمي تحقيره
كل محتمل واعمل الثالث
أقرب ولو قدر على القوس
بالغم والرجل فهو كعمله
فما ذكر وظاهر أنه لو لم
يقدر باليد بل بقوس فيها

النهاية والمغنى الا قوله ان قدر وقوله و يفرق الى ولا رميه (قوله ان قدر) أى على الرمي باليد والافق قدم
القوس ثم الرجل ثم الغم ونان (قوله ولا رميه الخ) * (فرع) * هل يجزئ الرمي باليد الزائدة فيه نظرا
على ج والاقرب عدم الاجزاء لو جود قدرته على اليد فلا يعدل الى غيرها ع ش (قوله بنحور جله الخ)
أى كالمقلاع نهاية ومعنى (قوله أو دحرجها الخ) عطف على قدر باليد (قوله تعين الاول) أى ما لم يكن
له يد زائدة فان كانت لم يكف بالقوس لتشبهها بالاصلية ع ش (قوله أو قدر على الأخيرين الخ) وقد يقال
في الرمي بالرجل أو الغم حيث علم بأنه لا يسمى رميا أنه لا يجزئ وان عجز عن الرمي باليد لا تنتفع بمسمى الرمي
وأنه يستنبط حيث ذواته لا يجزئ ان عجز عن الاستنابة سم (قوله فهل يتخير الخ) لعمله الاقرب لحصول
المقصود بكل مع تعارض المعاني الا تية ثم رأيت معالي التخيير في شرح العباب بصري (قوله ولعل الثالث)
أى تعين الرجل (قوله فهو كعمله في ذكر) أى من الاحتمالات الثلاثة وأقرب بيعة تعين الرمي بالقوس
بالرجل (قوله وظاهر الخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى وهو مستدرك يغنى عنه ما سبق من قوله ولو عجز
عن اليد وقدر على الرمي بقوس الخ بصري (قوله وصرح) الى قوله بخلاف الخ في النهاية والى المتن في المغنى
(قوله بهذا) أى باشتراط أن يسمى رميا (قوله وان يقصد الخ) قال في شرح العباب ويشترط أيضا عدم
الصارف وان قصد المرمى لانه قديقه ليجتبر جوده وميه باشتراط قصد المرمى لا يغنى عن هذا خلافا لمن
توهمه انتهى اه سم عبارة النهاية والمغنى فلزمى الى شبهه كان رى الى الهواء فوقه في المرمى لم يكف وصرح
الرمي بالنية لغير الحجج كان رى الى شخص أو دابة في الجرة كصرف الطواف بها الى غيره فيصرف الى غيره
وان بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه مما يتقرر به وخذه كرمى العدو فاشبهه الطواف بخلاف
الوقوف وأما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ أن ذلك أنه كالوقوف اه قال ع ش قوله مر أنه كالوقوف
أى فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن الكافي عند قول المصنف وان قصده لنفسه أو لهما
الخ فاقدمه هو المعتد اه أى وفاقا للتحفة والمغنى (قوله وأن يتيقن وقوعه فيه) اه ولو شك فيه لم يكف لان
الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه ثم اية ومعنى وقوله لهما فلو شك فيه الخ قديقه كفايه غلبة الظن كما
نبه عليه ع ش وقال اليها بصري لكن صرح المؤلف بعدم كفايه الظن (قوله وهو) أى المرمى عبارة النهاية
والمغنى قال الطبري ولم يذكر وافي المرمى حداما لما خبر أن كل جرة عليها علم فينبغي أن يرمى تحتها على الارض
ولا يعد عنه احتياط وقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه الجرة تجتمع الحصى لأماسال من الحصى فن اصاب
مجتمعه اجزاء ومن اصاب سائله لم يجزه وما حدى به بعض المتأخرين من ان موضع الرمي ثلاثة أذرع من سائر
الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الا وجه واحد ورمى كثير من اغلاها باطل قريب مما تقدم اه
وقوله ما من اعلاها الى خلقها كالم (قوله فليس لها الا جهة واحدة الخ) هذا مريح في ان الغم وتين
الصغيرتين اللتين في جانبي شاخص جرة العقبة ليستا من المرمى فلا يكفي الرمي اليهما وبعض العامة يفعله

باليدان قدر (عبارة العباب وان يكون باليد بالرجل قال في شرحه سواء أ دحرجها أى بالرجل الى المرمى
أو وضعه بين أصابعها ورمى به على الأوجه الذي اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الأذرع وتبعه الزركشى الاجزاء
في الثانية وزعم بأنها تسمى رميا يظهر ان محل هذا حيث قدر على الرمي باحدى يديه والا فالوجه اجزائه
بالرجل بان يضعه بين أصابعه ورمى به كالرجل الغم كما هو ظاهر ثم رأيت بعضهم صرح بأنه لا يجزئ الرمي به
ورمى عليه الأذرع فقال الاحوط المنع وهو يؤيد ما قدمته في الرجل اه وقد يقال في الرمي بالرجل أو الغم
حيث علم بأنه لا يسمى رميا أنه لا يجزئ وان عجز عن الرمي باليد لا تنتفع بمسمى الرمي وأنه يستنبط حيث ذواته
لا يجزئ ان عجز عن الاستنابة * (فرع) * هل يجزئ الرمي باليد الزائدة فيه نظر (قوله وان يقصد المرمى الخ)
قال في شرح العباب ويشترط أيضا عدم الصارف وان قصد المرمى لانه قديقه ليجتبر جوده وميه فاشترط
قصد المرمى لا يغنى عن هذا خلافا لمن توهمه كالمصنف وفرق الزركشى بين القطع هنا كذا ذكره بخلافه في

و بالرجل تعين الاول وصرح بهذا مع قوله روى السبع لثلاثة وهم أن ذلك لبيان التعدد لا الكيفية وان يقصد المرمى
وأن لم يتوالتسك وان يتيقن وقوعه فيه وهو ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الاجرة العقبة فليس لها الا جهة واحدة من بطن الوادى كالم

وأن يكون الوقوع فيه

لا بفعل غيره فلو وقع الحجر
على ماله تاترى وقوعه في
المرى ولو احتمالا كان وقع
على محمـلى لا نحو أرض ثم
تدحرج للمرى لغاختلف
ما لو رده الريح اليه لتعذر
الاحتراز عنها (والسنة أن
يرى بقدر حصى الخذف)
بمجمتين الخبر مسلم عليكم
بقدر حصى الخذف وحصانه
دون الأنملة طولاً وعرضاً
قدر حبة الباقلا المعتدلة
وقيل كقدر النواة ويكره
بأكبر وأصغر منه وبهيئة
الخذف للنهي الصحيح عنها
الشمل للمحج وغيره كما بينته
مع رد ما عترضه بالاسنوي
في الحاشية مع بيان أنه يجوز
بمحج قدر مصل الكف كما
صرحوا به بل وبأكبر منه
حيث سمي حصاة أو محجراً
يرى به في العادة وصحح الزاقي
نذهبوا عنها وضع الحجر على
بطن الإبهام ورمي به بالسبابة
وأن يرى بيده اليمنى وأن
يرفع الذكـر به حتى يرى
مأخض ابطنه وأن يستعمل
القبلة في الكل أيام التشريق
وأن يرى الجرتين الأولتين
من علو ويقف عندهما بقل
سورة البقرة داعياً إذا كرا
أن توفر خشوعه والافتادى
وقوف كاهو وظاهر لا عند
جرة العقبة تغافلاً بالتقبل
وأن يكون واجلاً في اليمين
الأولتين وراكباً في الأخير
وينفر عقبه ثم ينزل بالمحصب
وبصلى به العصر من

فيرجع بالرى فليتبعه (قوله وأن يكون الوقوع الخ) الظاهر أنه معطوف على وقوعه ليكون التيقن
منسجماً عليه يؤيده قوله ولو احتمالا لا حتى نعم بقدر الريح لما أشار إليه مرجعاً له تعالى بصري قول بسـل
الظاهر أنه معطوف على ما في المتن ويغنى عن الانسحاب المذكور قوله ولو احتمالا الخ (قوله فلو وقع الحجر
الخ) عبارة النهاية والمغنى ولورى بحجر فاصاب شيئاً كالأرض أو محملاً فارتد إلى المرى لا بحركة ما صابه أجزاء
لخصوله في المرى بفعله بلا معاونته بخلاف ما لو ارتد بحركة ما صابه اه وفي سم بعد ذلك كره مثله عن شرح
الروض ما نصه فعلم الفرق بين ما لو وقع على نحو محملاً وعنق بعير ثم تدحرج منه فلا يجزئ وما لو صابه ثم ارتد
إلى المرى فان كان ارتداداً بحركة ما صابه لم يجز والاجزاء (قوله بخلاف ما لو رده الخ) عبارة المغنى وشرح
الروض ولوردت الريح الحصاة إلى المرى أو تدحرجت اليمن الأرض لم يضر لأن تدحرجت من ظهر بعير
ونحوه كعتقه ومحملاً ولا يكفي اه وقال الونائى ولو كان الرى ضعيفاً لا يصل بنفسه وأوصلته الريح لا يكفي اه
فينبغى حمل كازم الشارح والمغنى وشرح الروض على ما ذكره يمكن ضعيفاً لا يصل بنفسه قول المتن (والسنة
الخ) أى في رى يوم النحر وغيره نهاية ومعنى (قوله بمجمتين) أى مع سكون الثانية (قوله وحصانه) أى قوله
للنهي في المغنى الأقوله وقيل كقدر النواة وكذا في النهاية الأقوله وبهيئة الخذف (قوله في الحاشية) متعلق
بقوله بينته (قوله وصحح الزاقي نذهباً) أى نذهب هيئة الخذف والاصح كفى الروضة والمجموع أنه رمية على غير
هيئة الخذف معنى (قوله وانها الخ) معناه صحح الزاقي انها الخ يعنى قال في تفسيره انها وضع الحجر الخ كرمى
(قوله بالسبابة) أى برأسها نهاية ونائى (قوله وان يرى) أى قوله ثم ينزل في المغنى الأقوله أن تؤذى وأن
يكون (قوله وأن رفع الذكـر الخ) أى بخلاف المرأة وأن الخنى معنى (قوله حتى يرى مأخض ابطنه) أى بياض
ابطنه لو كان مكشوفاً خالي من الشعر ونائى (قوله وان يستقبل القبلة الخ) وأن يدنو من الجسرة في رى أيام
التشريق بحيث لا يبلغ حصى الزايمين نهاية ومعنى (قوله ويقف الخ) ويسن أن يكثر من الصلاة وحضور
الجماعة بمسجد الخيف وأن يتجرى مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أمام المنارة التى بوسطه متصلة بالقبلة
وهى منهدمة الآن فيصل إلى المحراب وما حوت القبلة هو المسجد بخلاف غيره فقد وسع مرات ونائى قال باعشن
قال العلامة ابن الجال والمحراب هذه القبلة هو محل الاحجار التى كانت أمام المنارة وبقرها قبر آدم عليه الصلاة
والسلام كما أخرجه أبو سعيد في شرف النبوة اه (قوله لا عند جرة العقبة) أى لا بسن الوقوف عندها
للدعاء عقب الرى لعدم ورود الاتباع فيه لأنه لا يدعو عندها من غير وقوف أو مع وقوف في غير وقت الرى
فلا ينافى ما نقل عن الحسن البصرى أن الدعاء يستجاب عندها أيضاً ثم رأيت في تاريخ مكة للقطب الحنفى
المسكى وفي شرح البكرى على مختصر الانصاف ما هو عين ما ذكرناه وفي الحصن الحصين للجزرى ما نصه ثم يرى
الجرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها حس ويستبطن الوادى حتى إذا فرغ قال اللهم اجعله
حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً مبص ويدعو عند الجرات كلها ولا يوقت شيئاً مبص انتهى اه بصري
(قوله تغافلاً الخ) أى ولا اتباع معنى (قوله وأن يكون راجعاً الخ) عبارة النهاية والمغنى ويسن أن يرى
راجلاً لرا كالألى يوم النفر فالسنة أن يرى راكباً لينفر عقبه اه وعبارة الونائى وأن يرى راجلاً في أيام
التشريق الا يوم نفردو راكباً فيه كما ركب في يوم النحر اه وكل منهما شامل للنفرين بخلاف تعبیر الشارح
فانه مختص بالثاني (قوله بالمحصب) هو جيم مضمومة ثم حاء وصاد مهملتين مفتوحتين ثم موحدة اسم لمكان
متسع بين مكة ومنى وهو إلى منى أقرب ويقال له الابطمح والبطحاء وخيف بنى كانه وحده ما بين الجبلين إلى
المقبرة أسنى وقوله وهو إلى منى الخ صوابه إلى مكة الخ بل عبارة مكة في زمناً متصلة به ومجاورة حتى مسجده الذى

الطواف والوقوف بان الرى عبادة مستقلة فاقترت لئلا كسائر العبادات بخلافهما لا اشتمال الحج عليهما اه
كلام شرح العباب فانظر قوله بخلافه في الطواف مع ما تقدم فيه من التفصيل وأنه ينصرف بنحو قصد غير
ثم رأيت ما قدمه في شرح قول المصنف في الوقوف ولو مارى طاب آبق ونحوه وما كتبناه عليه فراجع (قوله
لا نحو أرض) في الروض وشرحه وان رى الحجر فاصاب شيئاً كالأرض أو محملاً أو عنق بعير فارتد إلى المرى لا بحركة

وصلاتهما به ثم غيره أفضل منها يمنى والعشاه بن يرى بقدر

بنى في منزله صلى الله عليه وسلم هناك (قوله الى طواف الوداع) أى ان كان مريدا للسفر حالا (قوله فلا يضر)
الى قوله وعلم في النهاية والغنى (قوله لذلك) أى لخصول اسم الرمي (قوله أن الجرة اسم للمرمى الخ) قال في
حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجبال الطبرى بأنه ما كان بينه وبين أصل الجرة ثلاثة أذرع
فقط وهذا التحديد من تفقده وكانه قريبه مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا
لا ينقص عن ذلك اهـ * (تنبيه) * لوفرش في جميع المرمى أحجار فاقبت كفى الرمي عليها كما هو ظاهر لان
الرمي وان كان هو الأرض الآن الأحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها ميا على تلك الأرض وقياس
ذلك أنه لو بنى على جميع المرمى ذكوة من تقعه جاز الرمي عليها لانها تعد تابعة لها فلم يستغرق المثبت أرض الجرة
فهل يجزئ الرمي عليه أولا لا مكان الرمي على الخالي عنه فيه نظر ويتجه الاجزاء ولو ألقى على أرض المرمى أحجار
كبار سترته بلا اثبات فهل يجزئ الرمي عليها لا بعد الاجزاء ولو بنى على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح
فهل يجزئ الرمي فوقها أولا لا لأنه لا يعد ميا على الأرض فيه نظر سم وخزم الشلى وابن الجبال بالاجزاء في جميع
ما ذكره فلا يظهر أنه لو هبط المرمى الى تخوم الأرض أو علا الى السماء ورعى فيه - اجزاء نادر الطواف وأنه لو
بنى عليه ذكوة أو منارة عالية أو سطح أو فرشت فيه أو بعضه أحجار وثبتت أو القيت على أرضه وسترته بلا اثبات
كفى الرمي عليها اهـ (قوله ومن ثم لو قلع لم يجز الرمي الى محله) أقول الجزم به ذامع أنه غير منقول لا ينبغي
بل الوجه الوجه خلافه للقطع بحدوث الشاخص وأنه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم أن
الظاهر ظهورا تاما أنه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا رمون جوال محله ويتركون محله ولو وقع
ذلك نقل فانه غريب فليستأمل سم أقول جزم بذلك أيضا السيد السهوى في حاشية الايضاح والاستاذ
المكرى في شرح مختصره للايضاح ونقله ابن علان في شرح الايضاح عن الرملى وصاحب الضياع وأقره واعدده
العلامة الزمى في شرح مختصر الايضاح والونائى في منسكه وظاهر أن ليس اتفاق هؤلاء الاعلام على ذلك
ما أصابه أخذه لخصوله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف لو ارتد بجر كة ما أصابه بان حرك المحمل صاحبه
فنفقسه أو تحرك البعير فدفعه فوقع في المرمى الى أن قال لان تدحرجت من ظهر بعير ونحوه كمنعته ومحمل فلا
يكفى لا مكان أى لا احتمال تأثره به اهـ فعلم الفرق بين مالو وقع على نحو محمل وعنق بعير ثم تدحرج منه فلا
يجزئ ومالو أصابه ثم ارتد الى المرمى فان كان ارتداده بجر كة ما أصابه لم يجز والا جزأ (قوله اسم للمرمى) قال في
حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجبال الطبرى بأنه ما كان بينه وبين أصل الجرة ثلاثة أذرع
فقط وهذا التحديد من تفقده وكانه قريبه مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا
لا ينقص عن ذلك ثم قال قوله والمراد مجتمع الحصى الخ يدل على ان مجتمع الحصى المعهود الآن بسائر جوانب
الجرين الاولتين وتحت شاخص جرة العقبة هو الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس ببعيد الخ اهـ
(تنبيه) * لوفرش في جميع المرمى أحجار فاقبت كفى الرمي عليها كما هو ظاهر لان المرمى وان كان هو
الأرض الآن الأحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها ميا على تلك الأرض وقياس ذلك أنه لو بنى
على جميع المرمى ذكوة من تقعه جاز الرمي عليها لانها تعد تابعة لها فلم يستغرق المثبت أرض الجرة فهل يجزئ
الرمي عليه أولا لا مكان الرمي على الخالي عنه فيه نظر ويتجه الاجزاء ولو ألقى على أرض المرمى أحجار كبار
سترته بلا اثبات فهل يجزئ الرمي عليها لا بعد الاجزاء ولو بنى على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح
فهل يجزئ الرمي فوقها أولا لا لأنه لا يعد ميا على الأرض فيه نظر وقضية قول السيد في حاشيته ويؤخذ من قول
المحب الطبرى في مسألة أصابة العلم المنصوب لانه قصد برمي غير المرمى أنه لو كان للعلم الشاخص سطح أو كان
فيه طاق فاستقرت الحصة فيه لم يجز اهـ عدم الاجزاء وان كان أخذ المذكووم منوعا من وجه آخر يجوز أن
يكون منع المحب الطبرى لان ذلك لا يعد ميا على الجرة لان الشاخص لا يعد منها وان كان محله منها كالمرمى
على ظهر دابة فيها بخلاف الذكوة تعد منها ومن توابعها وفيه نظر فليستأمل (قوله ومن ثم لو قلع لم يجز الرمي الى
محله) أقول الجزم به ذامع أنه غير منقول لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه للقطع بحدوث الشاخص وأنه لم

ثم يذهب الى طواف الوداع
للا تبايع (ولا يشترط بقاء
الحجر في المرمى) فلا يضر
تدحرجه بعد وقوعه فيه
لخصول اسم الرمي (ولا
يكون الرمي خارجا عن
الجرة) فيصير رمى الواقف
فيها الى بعضه لذلك وعلم
من عبارته ان الجرة اسم
للمرمى حول الشاخص
ون ثم لو قلع لم يجز الرمي الى
محله

الاستدقوى وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الجرة مجتمع الحصى وقال النووي في الايضاح والمراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال الشارح في حاشيته هذا يدل على أن مجتمع الحصى المعهود الآن بسائر جوانب الجرتين وتحت شاخص جرة العقبة هو الذي كان في عهد صلى الله عليه وسلم اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه اهـ وقال الشلي والزمرى ويكفي تواطؤ الجهم الغفير على رضى هذا المحل آخذين له عن مثلهم ومثلهم عن مثلهم وهكذا الى السلف الآخذين له عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل طعن عن أحد في ذلك اهـ وعلم بذلك أن ما حرم به الشارح هنا هو المذهب المنقول ولا يسعنا مخالفة الا بنقل صريح وان ما قاله العلامة المحشى مجر دبحث على أن قوله للقطع بحدوث الشاخص الخ لا ينتج من علا حتمال أنه كان في موضع الشاخص في عهد صلى الله عليه وسلم أحجار موضوعة بأمره الشريف ثم أزيلت بعده وبني الشاخص في موضعها وبعد كل البعد أنه عليه الصلاة والسلام بين حدود الحرم الشريفين ونصب الاعلام عليها كما تقر في محله وترك بيان محل الرمي وتحديد (قوله ولو قصده) أى الشاخص (لم يجز الخ) اعتده الشارح في كتبه وأقره عبد الرؤف وقال الخطيب في شرحي المنهاج والتنبية انه الاقرب الى كلامهم واعتد الجلال الرملى في كتبه الاجزاء قال لان العامة لا يقصدون بذلك الا فعل الواجب والرمى الى المرمى وقد حصل فيه بفعل الرامى اهـ وهذا هو الذى يسع عامة الخبيج اليوم اهـ كرى على بافضل (قوله ور بحه المحب الطبرى الخ) وهو الاقرب الى كلامهم معنى (قوله وخالفهم الزركشى) اعتد المخالفة مر اهـ سم عبارة النهاية وقضية كلامهم أنه لورى الى العلم المنسوب في الجرة أو الحائط التي بحجرة العمة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في المرمى لا يجزئ قال المحب الطبرى وهو الاظهر عندى ويحتمل أنه يجزئ لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه والثاني من احتماليه أى الاجزاء اقرب كما قاله الزركشى وهو المعتقد اهـ (قوله نعم لورى الخ) يؤخذ منه أن الصارف في الرمي قصد وقوع المرمى به في غير المرمى لا مطلق قصده وعليه فلورى بحصة رجلا وقصد وقوعها في المرمى ووقعت فيه أجزاء اذ لا فارق بينهما وبين الشاخص وكلامهم في محبت طواف المحمول يؤيد ذلك فان الضار هناك قصد الغير فقط بصري ولا يخفى أن كلامنا لا يخلو من المأخوذ بغيره وان قوله اذ لا فارق الخ ظاهر المنع كيف وقد قيل بجواز قصد الشاخص واتفقوا على عدم جواز قصد رجل مثلاً ونأى أنفعاء عبد الرؤف أن التشرىك بضر هنا (قوله اتجه الاجزاء) قال تلميذه عبد الرؤف في شرح المختصر والوجه أنه لا يكتفى وكون قصد العلم حينئذ غير صارف ممنوع لانه تشرىك بين ما يجزئ وما لا يجزئ أصلاً الخ اهـ وفي الايعاب نعم لو قيل بغتفر ذلك في على عذر بجهله جله المرمى لم يبعد قياساً على ما مر في الكلام على الصلاة انتهى اهـ كرى على بافضل قول المتن (ومن عجز الخ) انظر اعدار الجمعة والجماعة سم أقول قياس ما تقدم عن حاشية الايضاح للشارح وشرحه للرملى من محبتها في ميتة دلغة بحبها هنا أيضاً (قوله ولو أجبر عين) الى الفرع في النهاية والغنى الاقوله ويتجه الى أو جنون وقوله بخلاف فاذر الى ولحبس وقوله وقت الرمي لا قبله (قوله ولو أجبر عين الخ) ظاهره صحة عقد الاجارة مع العجز عنده فلا يرجع (قوله ويتجه ضبطه الخ) قال سم سئلت عن مريض يكدره كواب دابة الى المرمى والرمى عليها أو ان يحمله أحد ويرى بنفسه أو يستنيب والذي يظهر أن عليه الرمي بنفسه وتحتنع عليه الاستنابة ان لم تحقه بذلك مشقة لا تحتمل عادة ولا فقه جل الآدمي بحيث لا يخل بحشمة وظاهر كلامهم أنه لا يلزم حضور المستنيب المرمى مطلقاً انتهى اهـ كرى على بافضل (قوله بأن أيس) متعلق بقول المصنف عجز الخ (قوله بأن أيس من القدرة الخ) أى بقول طبيب أو بعرفة نفسه كما في الحاشية ونأى عبارة الكرى على بافضل بعرفة نفسه أو باخبار عدل رواية بالطب امتداد المانع الى آخر أيام التشرىق اهـ (قوله وقته) وهو أيام التشرىق ونأى عبارة النهاية

يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم أن الظاهر ظهوراً تاماً أنه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا رمون خوالى محله ويتركون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غريب فليستأمل (قوله وخالفهم الزركشى) اعتد المخالفة مر (قوله في المتن ومن عجز الخ) انظر اعدار الجمعة والجماعة (قوله ولو أجبر عين على الوجه)

ولو قصده لم يجزئ كما اقتضاه
كلامهم ور بحه المحب الطبرى
وغیره وخالفهم الزركشى
كلاذرى نعم لورى اليه
بقصد الوقوع في المرمى
وقد علمه وقوع فيه اتجه
الاجزاء لان قصده غير
صارف حينئذ ذم رأيت
المحب الطبرى صرح بهذا
بل قال لا يبعد الجزم به
(ومن عجز) ولو أجبر عين
على الوجه (عن الرمي)
لحومرض ويتجه ضبطه
هنا بما مر في اسقاطه للقيام
في الغرض أو جنون أو
اغما بان أيس من القدرة
عليه وقته ولو ظنا

كلامهم بغيرهم أنه لو طن القدرة في اليوم الثالث وقتنا بالأصح أن أيام الرمي كيوم واحد أنه لا يتجاوز الاستنباط
 اه (قوله ولا ينزل النائب بطر وانغماء المنيب) أي كإلا ينزل عنه وعن الحج عوته وفارق سائر الوالات
 بوجود الأذن هنا أما انغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينزل به وهو القياس أثنى ومعنى ونهاية (قوله فإذا
 أعجى عليه الخ) قال في شرح العباب فعلم أنه لو أعجى عليه ولم يأذن لغيره في الرمي عنه أو أذن وليس بعاجز آيس
 لم يجز الرمي عنه اتفاقا لكن يسن لمن معه أن يرمي عنه كإحص عليه وليس ذلك لأنه يجزئه بل للخروج من
 خلاف من أوجب ذلك على من معه ومن ثم يلزمه الدم إذا أفاق لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائبه وبهذا يدفع ما في
 الخادم فتأمل أنه انتهى فليتأمل سم عبارة الوائى ولا يرمى عن مغشى عليه لم يأذن قبل انغمائه حال عجزه
 عن الرمي بمرض مثالا لكن يسن لمن معه الرمي عنه ولا يسقط عنه بدله وهو الدم ثم الصوم ومثله في ذلك المجنون
 والميت نعم الولي الرمي عن المجنون اه (قوله ولا نائبه) هلا صرحى الاستحلال الانغماء لأنه ما ذون بالعموم
 وإن فسد الخصوص سم وقد يجب بان شرط الأذن أن يكون في حالة العجز وما هنا في حالة القدرة (قوله
 ولجس) عطف على قوله لعموم مرض (قوله ولو بحق) أي لا فرق بين أن يجس بحق أو بغير حق وشرط ابن
 الرفعة أن يجس بحق وحكى عن النص وغيره وسيأتى في المحصر أنه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل قال شيخنا
 الشهاب الرملى لا يخالفه إذ كلام المجموع في حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك
 شرح م ملخصاه سم (قوله بان يجس الخ) صنيعة يوههم حصرة في هذه الصورة وفيه نظر بصرى عبارة
 المغنى والنهية قال الاستنوى وصورة المحبوس أن يجس عليه قودا لصغير فانه يجس حتى يبلغ وما أشبه هذه
 انصورة الخ اه قال ع ش أي كان حبست الحامل لقود حتى تضع اه قول المتن (استناب) أي مكلفا
 ولو سغها لا مير الا باذن الولي ونائى وظاهر عدم وقوع رمي غير المميز عن مستنبه الا باذن وليه وفيه وفقة ولو
 قيل ان الأذن انما هو شرط اباحة الالباب فقط دون الوقوع عن المنيب لم يبعد فليراجع (قوله وأقت الرمي الخ)
 ولو استناب قبل الوقت فينبغى الجواز ما لم يقيد اذنه بالرمي قبل الوقت كفى نظائره كالأذن قبل الوقت في طلب الماء
 وأذن الحرم في تزويجه سم (قوله لا قبله) أي فلا يستنب في رمي النشر يق الا بعد ذوال يوم فيوم الى آخر
 الايام ونائى (قوله ولو محرما الخ) وإذا استناب عنه من رى أو حلالا سن له أن يتناول الحصى ويكبر كذلك ان
 امكنه والالتوا لها النائب وكبر بنفسه نهاية ومعنى (قوله لكن ان رى عن نفسه الخ) ظاهره حتى الحاضر
 وان استناب في الماضي كان استناب في اليوم الثاني في رى الأول وعليه رى الثاني فلا يصح الرمي عن المستناب
 حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه فليراجع سم (قوله لكن ان الخ) أي فيقع رمي النائب عن
 أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ورجع اليه م بعد ان كان خالفه (قوله ولا ينزل النائب بطر وانغماء المنيب
 الخ) قال في شرح العباب أما انغماء النائب فينزل به على الإوجه اه (قوله بخلاف قادر عاتده الخ) في شرح
 العباب فعلم أنه لو أعجى عليه ولم يأذن لغيره في الرمي عنه أو أذن وليس بعاجز آيس لم يجز الرمي عنه اتفاقا لكن
 يسن لمن معه أن يرمي عنه كإحص عليه وليس ذلك لأنه يجزئه بل للخروج من خلاف من أوجب ذلك على من
 معه ومن ثم يلزمه الدم إذا أفاق لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائبه وبهذا يدفع ما في الخادم فتأمل أنه انتهى فليتأمل سم
 (قوله لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائبه) هلا صرحى الاستحلال الانغماء لأنه ما ذون بالعموم وإن فسد الخصوص
 (قوله ولجس) عطف على قوله قبل لعموم مرض وقوله ولو بحق الخ أي لا فرق بين أن يجس بحق أو بغير حق
 وشرط ابن الرفعة أن يجس بحق وحكى عن النص وغيره وسيأتى في المحصر أنه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل
 قال شيخنا الشهاب الرملى لا يخالفه إذ كلام المجموع في حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر
 على ذلك شرح م ملخصا (قوله في المتن استناب) لو استناب قبل الوقت فينبغى الجواز ما لم يقيد اذنه بالرمي قبل
 الوقت كفى نظائره كالأذن قبل الوقت في طلب الماء وأذن الحرم في تزويجه (قوله فيما يظهر) اعتمد م
 (قوله لكن ان رى عن نفسه) ظاهره حتى الحاضر وان استناب في الماضي كان استناب في اليوم الثاني في
 رى الأول وعليه رى الثاني فلا يصح الرمي عن المستناب حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه

ولا ينزل النائب بطر وانغماء المنيب أو جنونه بعد
 اذنه لمن يرمى عنه وهو عاجز
 آيس بخلاف قادر عاتده
 الانغماء قال لا استراد أعجى
 على فارم عنى فانه لا يصح
 فإذا أعجى عليه لزمه الدم لأنه
 لم يأت بالرمي هو ولا نائبه
 أى مع تقصيره بتركه الرمي
 بنفسه إذا كانت عاتده طر
 الانغماء أثناء وقت الرمي
 بخلاف اعتياده طر وه أول
 وقته وبقائه الى آخره فانه
 حينئذ لا تقصيره منه البتة إذ
 لا يمكنه بنفسه ولا نائبه
 فلزوم الدم له مشكل الآن
 يجب بان هذا نادر في هذا
 الجنس فألحقوه بالغالب
 ولجس ولو بحق اتفاقا كما
 في المجموع بان يجس في
 قودا لصغير حتى يبلغ بخلاف
 محبوس بدين يقدر على
 وفاته لعدم عجزه عن الرمي
 حينئذ (استناب) وقت الرمي
 لا قبله وجوباً ولو باخرة مثل
 وجدها فاضلة عما يعتري
 الغطاة فيما يظهر ولو محرما
 لكن ان رى عن نفسه

الجرات الثلاث والواقع له وان نوى مستنبية او لغا في اذارى الاولى مثلا أربع عشرة سبعا عنه (١٢٧) ثم سبعا عن موكله ذلك كالا ستنبية

في الحج نعم لا يشترط هنا عجز
ينتهي للبأس لانه يغتفر في
البعض ما لا يغتفر في الكل
بل يكفي العجز حال اذ لم يرج
زواله قبل خروج وقت الرمي
كما مر ولا يضر زوال العجز
عقب رمي النائب على
خلاف ظنه * (فرع) * ولو أنه
جاء في الرمي عنهم جاز كما
هو ظاهر لكن هل يلزمه
الترتيب بينهم بان لا يرمي
عن الثاني مثلاً الا بعد
استكمال رمي الاول ولا يلزمه
ذلك فله أن يرمي الى الاولى
عن الكل ثم الوسطى كذلك
ثم الاخيرة كذلك كل محتمل
والاول أقرب قياساً على ما
استنبى عن آخره عليه رمي
لا يجوز له أن يرمي عن
مستنبية الا بعد كمال رميه عن
نفسه كما تقرر فان قلت ما علب
لازم له فوجب الترتيب فيه
بخلاف ما علب في الاولى في
مبطلنا قلت قصد الرمي له
صيره كاله ملزوم به فلزمه
الترتيب رعاية لذلك (واذا
ترك رمي) أو بعض رمي
(يوم) للتحراز ما بعده عمداً
أو غيره (تداركه في باقي الايام)
ويكون أداء (في الاظهر)
لانه صلى الله عليه وسلم جاز
ذلك للرعاة فلم تلحق بقية
الايام لا يرمي لتساوي فيها
المعذور وغيره كوقوف
عرفة ومبيت مزدلفة وقد
علم انه صلى الله عليه وسلم
جوز التدارك للمعذور
فلزم تجوز لغیره أيضاً
وأفهم كلامه ان له تداركه قبل الزوال لا ليلاً

مستنبية لكن الخ عبارة البصري هذا ليس قيد الصحة الا بانه لا يتوقف على روى النائب عن النائب كما يصرح به
السياق اه (قوله الجرات الثلاث) هو أحد احتمالين للمهمات وثانها أنه لا يتوقف على روى الجميع
بل ان روى الجرة الاولى صح ان يرمي عقبه عن المستنبية قبل ان يرمي الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي
عبارةهما إشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر كذا في حاشية السيد السهمودي وبسط كلام
المهمات والخادم والكلام عليهما سم (قوله والا الخ) أي وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض
الجرات فرمى وقع عن نفسه دون المستنبية نهاية (قوله وقع له) أي فيما اذا اقتصر في روى كل من الثلاث
على سبع من المرات (قوله أولغا الخ) الاول الواو (قوله وان نوى مستنبية) وقع السؤال على روى نانيا ونوى
به نفسه بظن أن الاول وقع عن المستنبية فهل يقع هذا الثاني عن المستنبية أولاً يقع أو يفصل بين أن يكون
أجبراً فيقع لان الاتيان به واجب عليه ولا يضر الصرف فانه ليس صرفاً عن الحقيقة الشرعية أو متبرعاً فلا يقع
محل تأمل بصري والا قرب الثاني كما قد يغيبه قول ع ش قوله مر وقع عن نفسه أي فيرمي عن المستنبية
بعد اه (قوله قبل خروج وقت الخ) أي قبل مضي أيام التشريق ونأني وكردى على بافضل (قوله ولا يضر
زوال العجز الخ) أي ولا يلزمه الاعادة لكونها تسن نهاية ومعنى (قوله عقب رمي النائب) أي فان بقى شيء رماه
بنفسه ونأني (قوله والا قرب) فيه نظر واضح والفرق واضح سم (قوله صيره كاله ملزوم الخ) يمنع
هذا وما فرغ عليه سم (قوله لا يجوز له أن يرمي الخ) تقدم عن سم عن السيد السهمودي أن هذا
أحد احتمالين للمهمات وثانها الجواز واستظهر في الخادم وفي عبارة الشيخين إشارة الى ترجيحه وقياسه
عدم لزوم الترتيب هنا بالاولى (قوله للتحراز الخ) عبارة النهاية مع المتن واذا ترك رمي يوم أو يومين من أيام
التشريق عمداً أو سهواً أو جهلاً تداركه في باقي الايام منها في الاظهر اه زاد المعنى وكذا يتدارك رمي يوم
التحر في باقي الايام اذا تركه واليوم الاول منها في الثاني أو الثالث والثاني أو الاولين في الثالث اه (قوله
ويكون) الى قوله وحزم الرافعي في النهاية والمعنى (قوله للرعاة) أي وأهل السقاية نهاية ومعنى (قوله كوقوف
عرفة) أي كأي وقوف عرفة (قوله وأفهم كلامه الخ) أي حيث عبر بالايام والايام حقيقة لا تتناول الليالي ومعنى

فأبراجع (قوله الجرات الثلاث) هو أحد احتمالين للمهمات وثانها أنه لا يتوقف على روى الجميع بل ان
رمي الجرة الاولى صح أن يرمي عقبه عن المستنبية قبل ان يرمي الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارةهما
إشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر كذا في حاشية السيد السهمودي وبسط كلام المهمات
والخادم والكلام عليهما (قوله وان نوى مستنبية) أي كالحج لكن يخالفه ما مر في الطواف عن الغير اذا كان
محرمًا فانه يقع عن الغير لعل المراد المحمول اذا نواه ويفرق بان الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه نسبة
الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شبهة بالصلاة فقياس السعي أن يكون كالرمي شرح مر (قوله
وان نوى مستنبية) في شرح الجوزي أنه يشترط في الاستنبية أن تقع في الوقت واعلم ان من عابه طواف
دخل وقته اذا طاف ناوياً طوافاً آخر عن نفسه أو عن غيره وقع عن نفسه الا أن يطوف حاملًا وينوبه عن
ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول أو ناوياً غير الطواف كالحق غير انصرف عن الطواف والحاصل أنه اذا
صرف الطواف الى طواف آخره أو لغيره لم ينصرف الا في مسألة المحمول فينصرف له أو الى غيره طواف
انصرف والرمي كالطواف في هذا التفصيل فان صرفه الى رمي آخر لم ينصرف كان قصده مستنبية أو الى غير
الرمي كان قصده أصابة دابة في المرمى انصرف ولا يظهر في الرمي نظائر المحمول في الطواف لئلا تأتي استثناءه من
الشق الاول فليتأمل أي حاجة الى ما مر من من الاشكال والفرق (قوله قبل خروج وقت الرمي)
وكلامهم يفهم أنه لو نزل القدر في اليوم الثالث قلنا بالا صحت ان أيام التشريق كالأيام الواحدة لا يجوز له
الاستنبية شرح مر (قوله ولا يضر زوال العجز عقب رمي النائب) أي فلا يلزمه اعادته لكن تسن ويفارق نظيره
في الحج بان الرمي تابع ويجبر بدم (قوله والا قرب) فيه نظر واضح والفرق واضح (قوله صيره كاله ملزوم

والاعتماد من اضطراب في ذلك (١٣٨) جواز فيه ما بخلاف تقديم ربي يوم علي زواله فانه ممنوع كما صوّبه المصنف بختم الرافعي بجوازه قبل

(قوله والمعتد الخ) اعتمد هذا المعتقد مره سم (قوله كما صوّبه المصنف) قدي فبعد هذا التعبير أنه لا يجوز العسجل بمقابلته الا في واهله ليس بمراد بقدر ينتمى بعده فانه يقتضى أنه نوع قوة فهو من قبيل مقابل الاصح لا الصحيح (قوله وعليه) أى الضعيف من جواز ربي أيام التشريق قبل الزوال (قوله فينبغي جوازه الخ) ولا يخفى أنه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز النفر قبله عليه لاحتمال أن الاول لحكمة لا توجد في الثاني كتيسر النفر عقب الزوال قبل رجعة الناس في سيرهم ولا يسع لامثال النقاس نحو النفر على نحو الرمي (قوله في غسله) أى الرمي (قوله وبما تقرر) الى قوله لفقد الصارف في النهاية والغنى الا قوله وكذا الى ولوري وقوله كذا الى والقياس (قوله ويجب الترتيب) أى حيث أخر المتروك لما بعد الزوال سم ونهاية (قوله ولهذا لوري عنه قبل التدارك انصرف الخ) أى ان قصد خلافه وقتلنا باشتراط فقط الصارف و باشتراط الترتيب خلافه اطل في منعه ذلك لانه لم يصرف الرمي الى غيره بل الى مجانسه فلم يؤثر نظير ما مر فيمن علمه طواف الركن فنوى به طواف الوداع من وقوعه للركن سم (قوله وبذلك) أى التعليل المذكور (قوله فارقا) أى التارك والنائب (قوله مع الترتيب) كذا في أصله رحمه الله تعالى عبارة ابن شهاب وكثير من الشراح مع التدارك وهى واضحة ولعل من ادال الشارح رحمه الله تعالى مع الترتيب بين الرمي المتروك و ربي يوم التدارك فترجع الى ما ذكره لكونه تعبيرا هم أوضح مع التساوى بحسب المسائل فتدبره لا يقال أشار بذلك الى أن الدم على المتقابل دم ترتيب وتقدولا نأقول لا معنى حينئذ للاقتضار على الترتيب بصرى (قوله وان قلنا قضاء الخ) عبارة النهاية والغنى مع التدارك سواء أجعلناه اداءم قضاء حصول التجار بالمأني به اه قول المتن (فعليه دم) أى في ربي يوم او يومين او ثلاثة او يوم النحر مع ايام التشريق نهاية ومعنى وياتى في الشرح مثله (قوله لتركه) الى قوله فان عجز في النهاية والغنى (قوله وفي الحصة الخ) ولو اخرج ثالث الدم في الحصة او ثلثيه في الحصة او اثنان اخرأ وقال في الفسخ وظاهر كلامهم وجوب المد في الحصة أى واليلة وان قدر على الشاة انتهى اه ونأى (قوله لمن بات الثالثة) أى أو ترك ميته العذر ونأى (قوله وحاصله أنه يجب الخ) يوضع ذلك ما قاله في الحاشية ان القياس تنزيل المدم منزلة ما ناب عنه وهو ثالث الدم في كونه مرتبا فلا يجوز القادر على اخراجه العدول لثالث الصوم بخلاف العاخر فيصوم أربعة أيام لانها ثالث العشرة التى هى بدل الدم اصالة مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع فيصوم ثلاثة أعشار الاربع في الحج أى قبل رجوعه لانها انما وجبت بعد انقضاء حجه وسبعة أعشارها اذا رجع فالمجمل يوم وعشرا يوم والمؤخر يومان وثمانية أعشار يوم فيحسب يومين ويؤخر ثلاثة الخ وقوله لانها ثالث العشرة مع جبر المنكسر يتأمل لم يجب جبر المنكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون اذا رجع وهما قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من المنكسر في كل من القسمين ليكون الواجب في كل من القسمين بعد الجبر ما ذكره فليحذر من ربه ان ما ذكره المستلزم للجبر أو لا ونأى سم عبارة الونائى فاذا عجز عن المدصام ثلث العشرة وهو أو أربعة أيام بتكميل المنكسر وانما جبرناها قبل القسمة أعشار الان الصوم لم يعهد ايجاب بعضه فثلاثة أعشارها يومان بتكميل المنكسر عقب أيام التشريق ان تعدى بالترك وسبعة أعشارها ثلاثة في وطنه او ما يريد لوطنه هذا ما جرى عليه الخ) يمنع هذا وما فرغ عليه (قوله والمعتد من اضطراب الخ) اعتمد هذا المعتقد مر (قوله ويجب الترتيب بين الرمي الخ) أى حيث أخر المتروك لما بعد الزوال (قوله ولهذا لوري عنه قبل التدارك انصرف للمتروك) أى وان قصد خلافه وقتلنا باشتراط فقد الصارف و باشتراط الترتيب خلافه اطل في منعه ذلك لانه لم يصرف الرمي الى غيره بل الى مجانسه فلم يؤثر نظير ما مر فيمن علمه طواف الركن فنوى به طواف الوداع من وقوعه للركن وبذلك فارق قصدا دابة أو انسان في الرمي عش قال في الروض وصرف النية في الرمي كصرفها في الطواف قال في شرحه يعنى صرف الرمي اليه لغير النسك كان ربي الى شخص أو دابة في الحجرة كصرف الطواف بها الى غيره قال وأما المسمى فالظاهر انه كالوقوف أى فلا ينصرف بالصرف اه (قوله

الزوال كالأمام ضعيف وان اعتمد الاسنوى وزعم انه المعروف مذهبنا وعليه فينبغي جوازه من الفجر نظير ما مر في غسله وبما تقرر وعلم ان أيام منى كلها كالوقت الواحد بالنسبة الى التأخير دون التقديم ويجب الترتيب بين الرمي المتروك وبين يوم التدارك حتى يجزئ ربي يومه عن يومه ولهذا لوري عنه قبل التدارك انصرف للمتروك لا ليوميه لانه لم يتصد غير النسك وكذا ما مر في النائب وبذلك فارق ما لو قصد الرمي لشخص في الحجرة فانه يلغوا لانه لم يقصد نسكا أصلا ولوري لكل حجرة أربع عشرة حصاة عن يومه وأمه لغا أيضا لانه لم يعينه عن واحد منهما كذا قاله شارح والقياس حسب ما سبغتمه في كل حجرة عن أمه لفقد الصارف والتعيين ليس شرطاً وانما يقع شيء عن يومه لفقد الترتيب (ولا دم) مع الترتيب وان قلنا قضاء للجبر بالآتيان به (ولا) يتداركه (فعليه دم) لتركه نسكا وقد قال ابن عباس من ترك نسكا فعليه دم (والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) فاكثر حتى لو ترك الرمي من أصله كقضاء دم واحد لاتحاد الجنس كالحاق الرأس كله مع اتحاد الزمان والمكان فلا ينافى ذلك ان ربي كل يوم عبادة برأسها وفي الحصة من حجرة العقبة من آخر أيام رميه أو واليلة مدو في الحصة من ذلك أو واليتين لمن بات الثالثة مذات فان عجز ففيه ضبط طويل بين المتأخرين بينه مع ما فيه ومع بيان المعتقد في الحاشية فراجع

حج وقيل يصوم ثلث العشرة وهو ثلاثة وثلاث فتبسط اثلاثا فيلزمه يوم في الحج وثلاثة اذار جمع في ذلك الجبر بعد القسم وورده في الامداد وعلى الاول فيجب في المدين الواجبين ثلثا العشرة وهما سبعة ايام بالتكميل فتسارها ثلاثة عقب ايام التشريق وسبعة أعشارها خمسة بوعنه أو ما يريد توطئه أفاده في التحفة وذكر الشمس الرمل في فتاويه ما نصه سئل رضى الله تعالى عنه في حاج ترك حصة أو حصتين وقتل يلزمه في الحصة مد فاعسر فاذا يلزمه فاجاب يصوم عن كل مد يوما انه انتهت (قوله كذلك) أي عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك (قوله أمارك حصة) الى المتن في المعنى قول المتن (واذا أراد) أي بعد قضاء مناسكه الخروج من مكة للسفر ولو ميكا طويل أو قصر كفي المجموع طاف للوداع طوافا كاملا فلا وداع على مر يد الإقامة وان أراد السفر بعده ولا على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال ولا المقيم بمكة الخارج للتنعيم ونحوه وهذا فبين خرج الحاجة ثم يعود وما من عن المجموع فبين أراد دون مسافة القصر فبين خرج الى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العجرائي وغيره فلا تنافي بينهما معنى زاد النهاية فعمل أنه لو أراد الرجوع الى بلده من منى لزمه طواف الوداع وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في المجموع اهـ (قوله الحاج) الى قوله على أن من قال في النهاية الاقوله كما بينته الى المتن وما أنبأه عليه وكذا في المعنى الاقوله أو منى الى قوله الى مسافة قصر (قوله وغيره) وهو الحلال وكان الاولى ابدال الواو بأو (قوله المسكن الخ) أي كل من ذكر وكان الاولى هنا ابدال الواو بأو أيضا (قوله منها) أي من منى (قوله اذ لا يعتد به) أي بالطواف المذكور (قوله ولا يسمى الخ) من عطف العلة والضمير فيه لمطابق الطواف (قوله ولا يسمى طواف وداع الخ) عبارة شرح الروض ولا وداع على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال اهـ (قوله لا بعد فراغ جميع النسك) يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى اذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي الى منى لانهم وان قصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال منى واذا صاروا فيه سقط الوداع اذ لا مفارقة له حينئذ ولو قصدوا الخروج من مكة الى منى لباؤا باعمالها ثم يسعون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظر ولا بعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب وداعا ولو استمر وا بمكة يوم النحر

وحاصله انه يجب في الواحدة يومان الخ) يوضح ذلك ما قاله في الحاشية بعد ما هذه اذ اعلمت ذلك فالقياس تنزيل المدة منزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتبا فلا يجوز للقادر على اخراجه العدول لثالث الصوم بخلاف العاجز فيصوم أربعة ايام لانها ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصله مع جبر المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة اذار جمع فيصوم ثلاثة أعشار العشرة في الحج أي قبل رجوعه لانها انما وجبت بعد انقضاء حجه وسبعة أعشاره اذار جمع فالجمل يوم وعشر ايام والآخر يومان وغمانية أعشار يوم فيجمل يومين ويؤخر ثلاثة أخذها في الروضة الى آخر ما أطل به وقوله لانها ثلث العشرة مع جبر المنكسر يتأمل لموجب جبر المنكسر قبل القسم على ما يكون في الحج وما يكون اذار جمع وهذا قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من الكسر في كل من القسمين بعد الجبر دون ما ذكره فليحذر بهان ما ذكره المستلزم للجبر أولا وثانيا (قوله أو منى عقب نفره منها) وعبارة العجرائي بعد ادعاءها ومفهومة أنه لا وداع على من نفر قبل اعمالها وبه صرح في شرح الروض فقال ولا أي ولا وداع على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال اهـ وقوله لا بعد فراغ جميع النسك الخ يؤخذ منه أنه لا وداع على اهل منى اذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي الى منى لانهم وان قصدوا وطنهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمال منى واذا صاروا فيه سقط الوداع اذ لا مفارقة له حينئذ ولو قصدوا الخروج من مكة الى منى لباؤا باعمالها ثم يسعون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظر ولا بعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعد مكة لا توجب وداعا ولو استمر وا بمكة يوم النحر وأيام التشريق ثم خرجوا الى منى فهل يجب الوداع فيه نظر والوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (قوله لا بعد فراغ جميع النسك) هل يمثل الفراغ تفويت المبيت والرمي مع مكنته بمكة أو منى حتى مضت أيام التشريق ولا يبعد أن الامر كذلك (قوله لا بعد فراغ جميع المناسك) لو فرغ جميع النسك

وحاصله انه يجب في الواحدة يومان ويجب كونهما عقب أيام التشريق ان تعدى بالترك وثلاثة اذار رجوع وفي الثنتين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده أمارك حصة من غير ما ذكر ولم يقع عنه تدارك من يوم بعده سواء في ذلك يوم النحر وغيره فيلزمه به دم لا لغاؤه ما بعده لما صرح من وجوب الترتيب (واذا أراد) الحاج أو المعتمر وغيره المسمى وغيره (الخروج من مكة) أو منى عقب نفره منها وان كان طاف للوداع عقب طواف الافاضة عند عودته اليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الاصحاب ومن أفتى بخلافه فقد وهم اذ لا يعتد به ولا يسمى طواف وداع لا بعد فراغ جميع النسك

وأيام التشريق ثم خرجوا إلى منى فهل يجب الوداع فيه نظر والوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (فرع)
 هل مثل الفراغ تفويت المبيت والرمي مع مكّة بمكة أو منى حتى مضت أيام التشريق ولا يعد أن الأمر كذلك
 ولو لم يمه الصوم بدل الرمي فصام ثلاثة أيام عقب أيام التشريق وأراد السفر إلى بلده وأن يصوم السبعة فيها
 فينبغي أن يلزمه طواف الوداع ولا يضرب بقاء السبعة لأن محلها بلده فلما أراد السفر قبل صومه الثلاثة وأن
 يصومها أيضاً ببلده أو في سفره فهل يلزمه طواف الوداع أولاً فيه نظر والاول غير بعيد فليراجع سم وقوله هل
 مثل الفراغ الخ أقره الوائلي (قوله إلى مسافة الخ) متعلق بالخروج كردى (قوله وليتوطئه) عبارة النهاية
 والمغنى أو محل يقيم فيه اه وعبارة الوائلي أو يريد إقامة به تقطع السفر اه (قوله ثم) أى فى الحاشية كردى
 (قوله فى القسمين) أى المسافر إلى مسافة القصر والمسافر إلى ما دونها وهو وطنه الخ قول المتن (طاف الخ) فلا
 وداع على مر يد الإقامة وإن أراد السفر بعده كما قاله الامام ولا على سريده السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم
 بمكة الخارج للتنعيم ونحوه الحاجة ثم يعود نهاية ومغنى (قوله وجوب الخ) يتردد النظر فى الصغير هل يلزم وليه
 أن يطوف به للوداع أولاً والذي يظهر أنه ان قلنا أنه من المناسك أو ليس منها ولو كنه خرج به أو ترسل وجب
 أم فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلما أشار إليه الشارح رحمه الله تعالى هنا بأنه وإن لم يكن منها فهو من توابعها
 ويحتمل فى الثانية أن لا يجب نظراً لكونه ليس منها وإن لم يخرج به أو ترسل فلا وجوب هذا ما ظهر الآن ولم
 أوفى ذلك نصاً ثم رأيت الفاضل المحشى سم ذكر فى شرحه على الغاية مانصه قال العز بن جماعة لم يرفعه نقلاً
 وعندي أنه يجب أن قلنا طواف الوداع من جملة المناسك والأفلا انتهى اه بصري (قوله ومن ثم) أى
 من أجل أنه من توابع المناسك (قوله لزم الاجبار الخ) خلافاً لظاهر النهاية والمغنى (قوله فعله) أى ويحيط عنه
 تركه من الاجرة ما يقابله فتح الجواد (قوله واتجه أنه الخ) سبق له فى مجتبى نية الطواف من هذا الشرح
 ما يقتضى اشتراط النية اذ وقع أو ترسل بناء على أنه ليس من المناسك فراجع واستوجه فى الحاشية اشتراطها
 وإن قلنا أنه من المناسك لوقوعه بعد التحلل التام فتحرر من ذلك أن له رجعة الله تعالى فى المسئلة ثلاثة أراء بصري
 (قوله أو ترسله الخ) ظاهره أنه اذا وقع بعد نسيان لنية ولو طال الفصل جداً بصري (قوله لم تجب له نية)
 قال فى الروض من زيادته وتجب النية فى النقل كطواف الوداع سم وكذا جرى النهاية والمغنى على اشتراط النية
 فى طواف الوداع سواء وقع أو ترسل أولاً ونقل الوائلي عن المختصر مثله واعتده (قوله وأفهم المتن الخ) يتأمل
 سم ويجب أن مراد الشارح أنهم المتن مع قيده المعروف الذى ذكره الشارح بقوله إلى مسافة قصر مطلقاً
 الخ (قوله من عمران مكة الخ) أى أو من عمران منى وقت النفر من غير قصد النفر كذا فى بعض الهوامش وهو
 ظاهر (قوله لم يلزمه الخ) حزم به تليده فى شرح المختصر بصري وحزم به أيضاً الوائلي (قوله وهو محتمل)
 لعله أخذ من التعليق بفتح الميم أى قريب قول المتن (ولا يملك بعده الخ) لو فارق عقبة مكة إلى ما يجوز فيه
 القصر وعاد ودخلها فوراً ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لأنه خروج جديد أو لبطلان الوداع
 السابق بعوده إلى مكة أو يفصل بين أن يكون عودته ما يتعلق بالسفر كالحاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته
 لأنه فى معنى الماكث لحاجة السفر أو لغيره فيحتاج لاعادته فيه نظر فليراجع وأطلق مر فى تقريره
 لكن فانه الرمي ولزمه الصوم بدله فصام ثلاثة أيام عقب أيام التشريق وأراد السفر إلى بلده وأن يصوم
 السبعة فيها فينبغي أن يلزمه طواف الوداع ولا يضرب بقاء السبعة التى هى من جملة البدل عليه لأن محلها بلده
 ولو توقف لزوم الوداع عليها لزم سقوطه عنه وهو بعيد فلما أراد السفر قبل صومه الثلاثة وأن يصومها أيضاً
 ببلده أو فى سفره فهل يصح طواف الوداع ويلزمه ولا يضرب بقاء الصوم لأنه ليس من أعمال الحج وإن
 كان بدلاً عنها أولاً فيه نظر والاول غير بعيد فليراجع (قوله أراد أنه من توابعها) قد يقال قضية كونه من
 توابعها أنه لا يستقل عنها وذلك مناف للتشرع وعينه لغير الحاج والمعتمر ويجب بالمنع فقد يكون الشئ تابعاً
 لشيء ومستقلاً أيضاً كالسؤال كما أشار إليه الشارح (قوله لم تجب له نية) قال فى الروض من زيادته وتجب
 أى النية فى النقل كطواف الوداع اه (قوله وأفهم المتن الخ) يتأمل (قوله فى المتن ولا يملك بعده الخ)

إلى مسافة قصر مطلقاً أو
 دونها وهو وطنه أو
 ليتوطئه والأفلام عليه كما
 بيته ثم ولا فرق فى القسمين
 بين من نوى العود وغيره
 خلافاً لما هو عليه بعض
 العبارات (طاف وجوباً كما
 يأتى للوداع) طوافاً كاملاً
 لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم
 قولاً وفعلًا وليكن آخر عهده
 ببيت ربه كما أنه أول مقصود
 له عند قدمه عليه وبما
 تقرر من عموم لفظ المناسك
 وغيره علم أنه ليس من
 المناسك وهو ما صححه وإن
 أطال جمع فى رده على أن
 من قال أنه منها كفى المجموع
 فى موضع أراد من توابعها
 كالسلبية الثانية من توابع
 الصلاة وليست منها ومن ثم
 لزم الاجير فصله واتجه أنه
 حيث وقع أو ترسله لم تجب
 له نية نظراً للتبعية والا
 وجبت لانتفاءها ولا يلزم من
 طلبه فى المناسك عدم طلبه فى
 غيره الا ترى ان السؤال سنة
 فى نحو الوضوء وهو سنة
 مطلقاً وأفهم المتن أنه لو
 خرج من عمران مكة لحاجة
 فطر أهله السفر لم يلزمه
 دخولها لاجل طواف
 الوداع لأنه لم يخاطب به حال
 خروجه وهو محتمل (ولا
 يملك بعده)

كر كعبته والدعاء المددوب

عقبهما ثم عند الماتزم وان
أطال فيه بغير الوارد
واتيان زمرم لبشر بن
ماثما فان مكث لذلك وحده
أو مع فعل جماعة أنبت
عقبه وفعل شيء يتعلق بالسفر
كشرا عزاد وشدر حل وان
طال لم يلزمه اعادته والا
كميادة وان قلت وقضاء
دين وصلاة جنازة على
ما اقتضاه اطلاقهم لكن الوجه
بل المنصوص اشتغال ما
بقدر صلاة الجنازة أى أقل
يمكن منها فيما يظهر من
سائر الاغراض اذا لم يعرج
لهالزمه ولو ناسيا أو جاهلا
بخلاف من مكث بالاكراه
أو نحو انما على الوجه
(وهو واجب) على كل من
ذكرنا المسمى (بجبر تركه)
أو ترك خطوة منه (بدم)
كسائر الواجبات فيما هو
تابع للنسك ولشبهه بها
صورة في غيره فاندفع ما قيل
يلزم من كونه من غير
المناسك ان لادم فيه على
مغافرة مكة في غير النسك
نعم المخيرة لادم عليها الشك
في وجوبه عليها باحتمال
كل زمن يمر عليها للخص
(وفي قول سنة لا تجبر) أى
لا يجب جبرها كطواف
القدوم وقرن الاول بان
هذا نحية غير مقصود في
نفسه ومن ثم دخل تحت
غيره بخلاف ذلك اذ لو أخر
طواف الافاضة ففعله عند
خروجه لم يجزئه عنه (فان
أوجبهنا فخرج بلا وداع)
عند أو غيره (وعاد قبل) بلوغ
نحو وطنه أو مسافة القصر

جواب سائل وجوب الاعادة سم والقلب الى التفصيل أميل (قوله كر كعبته) الى قوله بخلاف الخ في
النهاية وكذا في المغنى والقوله وصلاة جنازة الى لزمته (قوله كر كعبته الخ) أى وبعد ركعته الخ مغنى ونهاية
(قوله فان مكث لذلك) أى لم كعتى الطواف وما ذكره مع ما ذكره من قوله عقبه (قوله كشرا عزاد) أى
واوعيته نهاية ومغنى (قوله والا) أى وان مكث لغير حاجة أو لحاجة لا تتعلق بالسفر كعبادة الخ نهاية
ومغنى (قوله لكن الوجه الخ) عبارة النهاية قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف أن عبادة المريض
اذا لم يعرج لها لا تقطع الولاء بل يغتفر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنازة فيجوز ذلك هنا
بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء اه قال ع ش قوله مر ان عبادة المريض ظاهرة وان تعدد
وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنازة في الاعتكاف اه (قوله لزمته) أى الاعادة سم (قوله ولو ناسيا أو جاهلا) أى
بان المكث يضر ونافى (قوله بخلاف من مكث الخ) عبارة النهاية ولو مكث مكرها بان ضبط أو هدد بما
يكون اكراهه فهل الحكم كمال مكث مختارا فيسقط الوداع أو نقول الاكراه يسقط أثر هذا اللبث فاذا أطلق
وانصرف في الحال جاز ولا يلزمه الاعادة ومثله ما لو أغنى عليه عقب الوداع وأوجب لابعثه المأثوم به والوجه
لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والا فلا اه وأقره سم وقال ع ش قوله مر في جميع ذلك اسم
الاشارة راجع لقوله مر ولو لمكث مكرها الخ اه (قوله لاسم) أى من قوله لشبهه عنه الخ (قوله كسائر
الواجبات الخ) أى قياسا على سائر الواجبات في طواف وداع التمسك ولشبهه به بصورة في غيره وهـ ذاعلى
معصم الشيخين السابق ولا يخفى ضعف التعليل الثاني اذ لو لم يترك الدم في ترك المنذور ولو قال ولشبهه به أى
بالواقع أثر نسك لكان أنسب في الجلة فتأمل بصرى (قوله نعم) الى قوله وبه فارتقت في النهاية والمغنى
القوله نحو وطنه وقوله أى بأن الى وعوده (قوله نعم المخيرة الخ) مقتضى تصريحه هنا بنفى الدم وعدم تعرضه
لنفى الوجوب وقول فتح الجواد أى والنهاية والمخيرة فعلم أنه لا يجب عليها فعل الطواف وهو يحصل تأمل اذ
يوم قولهم هى كطاهر في العبادات يشمله وعدم لزوم الدم لانه قسم من الاموال والاصل براءة النعمة فلا يلزم
مع الشك ثم رأيت قال في الحاشية وقول الرو يان تطوف طاهرة الوجب سواء قلنا بوجوب الدم أم بعده وله
وجه اذ هى في العبادات كطاهر ولا ينافيه سقوط الدم على القول به لانه اغنى أخلا يقال يمنع عليها المكث
فكيف تؤمر به لانا نقول استثنى الفرض وهذا منه بصرى أقول صرح الوانائى بعدم وجوبه على المخيرة
وقول الشارح للشك الخ كالمصرح في عدم الوجوب أيضا (قوله لادم عليها) أى الا ان وقع الترك في مردها
المحكوم بانه طهر كذا في فتح الجواد وجهه طاهر بصرى وفي الوانائى مثله الا قوله كذا الخ (قوله أى يجب
جبرها) أى لا خلاف في الجبر كجاء الشرح والروضة وانما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا والاصح انه
مندوب بخلاف ما لو فهمه عبارة المصنف مغنى ونهاية قول المتن (نخرج) أى من مكة أو منى نهاية ومغنى (قوله
او غيره) أى او ناسيا او جاهلا بوجوبه نهاية ومغنى قول المتن (وعاد الخ) أى وطاف للوداع كما صرح به في
المحرر وأما اذا عاد ليحيط فبات قبل ان يطوف لم يسقط الدم فلا وجه لاسقاط ما ذكره المحرر وانتهى
مغنى ونحوه في النهاية وكلام الشارح في مختصر الايضاح يقتضى أيضا أنه لا بد من سقوطه من العود والطواف
وهل هو على اطلاقه أو يقيد بما اذا لم يكن العود بقصد الاعراض عن السفر لتبين أن سفره لم يكن موجبا
بحسب نفس الامر كل محتمل بصرى أقول ظاهر كلام النهاية والمغنى أنه على اطلاقه وكلام الوانائى كالمصرح

لوفارق عقبه مكة الى ما يجوز فيه القصر وعاد ودخلها فورا ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه خروج
جديدا ولبطلان الوداع السابق بعوده الى مكة أو يفصل بين أن يكون عودا مائتا يتعاق بالسفر كاختصاصه
للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث لحاجة السفر أو لغيره فيحتاج لاعادته فيه نظرا لراجع وأطلق
مر في تقريره في جواب سائل وجوب الاعادة (قوله لزمته) أى الاعادة (قوله على الوجه) والوجه لزوم
الاعادة ان تمكن والا فلا شرح مر (قوله عدا أو غيره) أى أو جهلا وفي شرح العباب يظهر فين خرج
تاركه عامدا عالما بوقوله أنه ان كان عازما على العود له قبل مرحلتين أى وقبل وصول وطنه لم يأنم والا ثم وان

فيه عبارته وفي تركه كاه أو بعضه ولو خطوة عمدا أو سهواً لم يلزم كدم المتمتع ما لم يعد إلى مكة قبل مسافة
 القصر منها أو وصوله محل إقامة أصلاً أو عزماً أو نية يطف أي ما لم يوحّد العود والطواف ما والافلا دم ان
 وجد ما عافان وجد العود فقط فالدم واجب العود على من لم يصلهما وان كان ناسياً له أو جاهلاً بوجوده اه
 (قوله من مكة) أي أو منى نهاية ومعنى (قوله نظير ما يأتي) أي في نفسه يرحض المسجد الحرام (قوله أي بان
 أنه لم يجب الخ) وفي شرح العباب يظهر فيمن خرج تاركه عامداً عالماً وقد لزمه أنه ان كان عازماً على العود
 له قبل مرحلتين أي وقبل وصول وطنه لم يأنم والأثم وان عاد فالعود مسقط للدم لا للأثم انتهى اه سم عبارة
 السكردي على بأفضل وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها الدم ولا ثم وذلك في ترك
 المسنون منه وفيمن بقى عليه شيء من أركان النسك وفيمن خرج من عمران مكة لحاجة ثم طرأ له السفر
 نائها عليه الأثم ولا دم وذلك فيما إذا تركه عامداً عالماً وقد لزمه بغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله لما
 يستقر به الدم فالعود مسقط للدم لا للأثم ثالثها عليه الأثم والدم وذلك في غير ما ذكر من الصور اه (قوله
 وعوده ههنا) أي فيما إذا لم يصل مسافة القصر (دون ما يأتي) أي دون ما إذا وصلها (واجب) أي وان خرج
 ناسياً أو جاهلاً لطواف الوداع نهاية ومعنى (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال أو وطنه أخذ بما تقدم
 ثم رأيت في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر عن
 المجموع كما مر حلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله ويسقط به الدم لان عاد بعد وصوله سواء أيس
 أم لا خلافاً للشيخنا انتهى اه سم عبارة البصري قوله مسافة القصر أو نحو وطنه ولم يظهر وجه إسقاطه
 هنا اه وقد يقال تركه اكتفاء بذكره في مقابله (قوله وان فعله) أي الطواف وكان الأولى ذكره بعد
 قوله فلا يسقط الدم أو قبل قوله وقد بلغ الخ مع حذف ان (قوله بما ذكر) أي يبلغ مسافة القصر أو نحو
 وطنه (قوله ومثلها مستحاضة نفرت في نوبة حيضها) أي بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي
 الجواهر وغيرها كالمجموع ونص عليه في الام وحري عليه الأثم إذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها
 فلا طواف عليها أو طهرها لزمها ولورأت امرأه دماً فأنصرفت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظراً إلى مردها
 السابق في الحيض فان بان أنها تركتها في طهرها فالدم أو في حيضها فلا دم انتهى اه سم عبارة اللواتي
 وأما المستحاضة فان سافرت في نوبة حيضها فكذلك والواجب ان أمنت التلويث اه (قوله وذو جرح
 الخ) أي ومن به سلس بول ونحوه ولا يكاف الحشو والعصب ونائي (قوله أو بعد ذلك الخ) أي ولو في الحرم
 نهاية ومعنى (قوله لم يلزمها الخ) ولو رجعت لحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف نهاية ونائي
 (قوله لا للذن الخ) ومن حاض قبل طواف الأفاضة تبق على إحرامها وان مضى عليها أو انعم لعودات إلى
 بلدها أي شرعت في العود فيه وهي محرمة عادمة للنفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر
 فتحلل بذبح شاة وتقصير وتنوى التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيده بكلام في المجموع وبحث بعضهم
 أنها ان كانت شافعية تقلد الامام أباحنيفة أو أجد على إحدى الروايتين عنده في أنها تهجم وتطوف
 بالبيت ويلزمها بدنة وتأنم بدخولها المسجد حائضاً وبجزمها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على
 الاحرام من المشقة نهاية ومعنى قال ع ش قوله فتحلل بذبح شاة الخ أي ويبقى الطواف في ذمها إلى ان تعود
 فتحرم وتأتي به فان ماتت ولم تعدج عنها كما تقدم * (مسئلة) * قال الشيخ منصور الطبلاوي سئل شيخنا سم
 عاد فالعود مسقط للدم لا للأثم اه (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال أو وطنه أخذ بما تقدم ثم رأيت
 في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر عن المجموع
 كما مر حلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله سواء أيس أم لا خلافاً للشيخنا اه (قوله ومثلها مستحاضة
 نفرت في نوبة حيضها) بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونص
 عليه في الام وحري عليه الأثم إذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها فلا طواف عليها أو طهرها لزمها ولورأت
 امرأه دماً فأنصرفت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظراً إلى مردها السابق في الحيض فان بان أنها تركتها

من مكة لان الوداع للبيت
 فناسب اعتبار مكة لانها
 أقرب نسبة اليه من الحرم
 وقيل من الحرم نظير ما يأتي
 ورده ما تقرر من الفرق
 (سقط الدم) أي بان انه لم
 يجب لانه لم يعد عن مكة
 بعد ما يقطع نسبتها
 وعوده هنا دون ما يأتي
 واجب ان أمكنه (أو) عاد
 وقد بلغ مسافة القصر سواء
 أعاد منها أو (بعدها) وان
 فعله (فلا) يسقط الدم
 (على الصحيح) لاستقراره
 بما ذكر (والحائض)
 والنفساء ومثلها مستحاضة
 نفرت في نوبة حيضها وذو
 جرح نضاح يخشى منه
 تلويث المسجد (النفر بلا)
 طواف (وداع) تخفيفاً
 عنها كافي للصحيحين نعم ان
 ظهرت أو انقطع ما يخرج
 من الجرح قبل مفارقتها
 ما لا يجوز القصر فيه مما مر
 لزمها العود لتطوف أو بعد
 ذلك لم يلزمها الاذن لها في
 الانصراف

عن امرأة شافعية المذهب طائفت للأفاضة بغير ستر معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فتكلمت شخصاً ثم تبين لها فساد طوائفها فإرادت أن تقلد بأخيفة في صحتها لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل يصح ذلك ويتضمن صحة التقليد بعد العمل فاقى بالصحة وأنه لا يحذور في ذلك ولم يسمع عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت أحفظ عنه خلافة في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده وأقوى به بعض الأفاضل أيضاً تبعاله وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع واشباهها مراده بأشباهاها كل ما كان مخالفاً لذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض المذاهب المعتمدة فإذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال حاله أن يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي فترتب عليه أحكامه فتنبه له فإنه مهم جداً وينبغي أن اتهم الأقدام بأن حيث فعله عالماً غش (قوله وبه الخ) أي بالتعليق المذكور (قوله وألحق بها المحب الطبري الخ) والأظهر الأخلاق وأن نظريه الأذري وببحث لزوم القديسة شرح مر اه سم وبصري عبارة الوثناني ولا يسقط أي طواف الوداع بالجهل والنسيان بخلاف الإكراه والخوف من ظالم على نفس أو مال أو عضو أو بضع أو أهل أو حيوان محترمه له أو لغيره أو اختصامه أو غير ذلك من كل محترم والخوف من غريم وهو معسر اه (قوله ثم بحث وجوب الدم) قال السارح في الحاشية وهو ظاهر ولا يلزم من جواز النذر ترك الدم بصري (قوله بأن منعها) أي من المسجد سم قول المتن (ويسجن الخ) قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي رحمه الله تعالى يسجن من فرغ من طواف الوداع إن أتى بالمتنم فيلصق بطنه وصدرة بحائط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى على الباب واليسرى على الجدار الأسود ويدعو بما أحب أي بالمأثور وغير ذلك لكن المأثور أفضل ومنه اللهم البيت بيتك والبعث عبدك وابن أمتك جئتني على ما سخرتني من خالقك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رضيت عني فاردد عني رضاك إلا أن قبل أن تنأى عن بيتك داري وبعده عنه مزارى وهذا أو أن انصرفي أن أدنتي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا رغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاحجبني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن منقابي وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني وما زاد فحسن وقدر يدفيسه واجمع لي خيرى الدنيا والآخرة أنك قادر على ذلك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضاً أو نفساء استحب لها الاتيان بجميع ذلك بباب المسجد ثم تمضي ويسن أن يزور الأماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر موضعا وأن يكثر النظر إلى البيت إيماناً واحتساباً بالمار وإله البهيقي في شعب الإيمان أن الله في كل يوم وليلة عشر من ومائة درجة تنزل على هذا البيت ستون للطائفتين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما أفادها السراج البلقيني ظاهرة الطائفتين جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرين فاتهم اسم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب أن يكثر من الصدقة وأنواع البر والقربات فإن الحسنة هناك بمائة ألف حسنة وقلة عن الحسن البصري رضى الله تعالى عنه أنه يستحب الدعاء في خمسة عشر موضعاً بمكة في الطواف والمتمتع وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام وفي عرفات ومنزلة ومني وعند الجرات الثلاث وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الداعي في نسك أو لانهية وكذا في الغنى الا قوله مر وحكمة ذلك إلى ويستحب وقوله مر وظاهره الخ قال المغني ولغظ في الآتي بجو زفيه ضم الميم وتشديد النون وهو الاجود وكسر الميم وتخفيف النون مع فتحها وكسرهما قاله في المجموع ثم قال منها أي الثمانية عشر بيت المولد وبيت خديجة ومسجد دار الأرقم والغار الذي في ثور والذي في حراء وقد أوضحها المصنف في مناسكه اه (قوله أو معنوى) أي كالذنوب ونائى (قوله وان يقصده نيل مطلوباته الخ) فقد شربه جماعة من العلماء فنالوا مطلوبهم ويسن الدخول إلى البئر والنظر فيها وإن يزرع منها بالدلو الذي

وبه فارت ما مرفين خرج
بلادواع وألحق بها المحب
الطبري من خاف نحو ظالم
أو غريم وهو معسر وفوت
رفقة ونظر فيه الأذري ثم
بحث وجوب الدم وفسق
بأن منعها عزى بمكة بخلاف
هؤلاء (ويسن) لكل أحد
(شرب ماء زمزم) لمافي خبر
مسلم أنها مباركة وانها طعم
طعم أي فيها قوة الاعتناء
الايام الكثيرة لكن مع
الصدق كواقع لا يذري
الله عنه بل نالها وزاد سمته
زاد أبو داود والطبايسى
وشفاء سقم أي حسي أو
معنوي ومن ثم سن لكل
أحد شره رأيت يقصده نيل
مطلوباته الدنيوية والاخرية
لخبر ماء زمزم لما شربه
سنده حسن بل صحيح كقوله
أعقبه برده على من طعم
فيه بما لا يجدي

في طهرها فالدم أو في حوضها فلا دم اه (قوله وألحق بها المحب الطبري الخ) والأظهر الأخلاق وأن نظريه الأذري وببحث لزوم القديسة شرح مر (قوله بأن منعها) أي من المسجد

ويسن عند ارادة شربه الاستقبال والجلوس وقيامه صلى الله عليه وسلم لبیان الجواز ثم اللهم انه بلغني ان رسولك محمد اصاب الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شربه له اللهم اني اشر به لكذا (١٤٤) اللهم فاعمل لي ذلك بفضلك ثم يسمي الله تعالى ويشربه ويتنفس ثلاثا وان يتضلع منه أى

جليها ويشرب وان ينضح منه على رأسه وجهه وصدره قاله الماوردي نهاية ومغنى (قوله ويسن) الى المتن في المغنى الا قوله وقيامه الى ثم اللهم وكذا في النهاية الا قوله لخبر ابن ماجه الى وأن ينقله (قوله لبیان الجواز) أى أولاد زحام ونائي زاد المناوي في شرح السماثل وابتلال المكان مع احتمال النسخ فقد روى عن جابر أنه لما سمع رواه من روى أنه شرب قائما قال قد رأيت صنع ذلك ثم سمعته بعد ذلك ينهى عنه وحيث علمت أن فعله لبیان الجواز عرفت سقوط قول البعض انه يسن الشرب من زمزم قائما اتباعا له وزعم أن النهي مطلق وشربه من زمزم مقيد فلم يتوارد على محل واحد وبأنه ليس النهي مطلقا بل عام فالشرب من زمزم قائما من أفراده فدخل تحت النهي فوجب حله على أنه لبیان الجواز اهـ (قوله ثم اللهم انه الخ) أى ثم أن يقول اللهم الخ وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعاً ورزقا واسعا وشفاء من كل داء نهيته زاد المغنى وقال الحاكم صحيح الاسناد اهـ (قوله ماء زمزم لما شربه) هل هو شامل لما يشربه بغير محله ع ش أى كما هو ظاهر اطلاق الحديث (قوله اللهم اني اشر به لكذا الخ) وبذلك ما يريد بناود نيه نهيته ومغنى قال ع ش ظاهرة أن ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه الى غيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير فاذا شربه انسان بقصد ولده وأخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه اذا شربه بنية صادقة ونقل عن شيخنا العلامة الشوري ما يخالف ما ذكرناه فليراجع اهـ (قوله ويشربه) أى مصافان العبد نورث وجع الكبد ونائي (قوله ويتنفس ثلاثا) أى ويحمد بعد كل نفس كما يسمى أول كل شرب وقال السيد الشلي والاولى شربه لشفاء قلبه من الاخلاق الذميمة ولتحليته بالاخلاق العلية اهـ ثم يعود الى الخبر فيستلمه ويقبله ثلاثا ويسجد عليه كذلك ثم ينصرف كالتحزن تلقاء وجهه مستدبر البيت ولا يشي القهقري ولا منحرفا ولا ملتفتا ونائي وعبرة النهاية ويسن أن ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت كما يحسنه المصنف في مجموعه ويكثر الالتفات الى أن يغيب عنه كالتحزن المتأسف على فراقه ويقول عند خروجه من مكة الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير أيون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده اهـ وكذا في المغنى الا أنه ضعف سن الالتفات فقال وقيل يخرج وهو ينظر اليه الى أن يغيب عنه مبالغة في تعظيمه وحري على ذلك صاحب التنبيه وقيل يلتفت اليه بوجهه ما أمكنه كالتحزن على فراقه وحري على ذلك ابن المقرئ اهـ (قوله وان يتضلع الخ) معطوف على شرب ماء زمزم (قوله ويسن الخ) أى لكل أحد حتى النساء اتفقا قالوا لغير حاج ومعمّر ونائي (قوله ويسن تحري دخول الكعبة) أى ما لم يؤذ أو يتأذ برحام أو غيره وأن يكون حافيا وأن لا يرفع بصره الى سقته ولا ينظر الى أرضه تعظيما لله تعالى وحياء منه وأن يصلي فيه ولو ركعتين والافضل أن يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن عشي بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع نهاية ومغنى (قوله وأن يكثر الخ) أى في داخل الكعبة (قوله وغض البصر) أى من النظر الى سقته أو أرضه (قوله والنزاع الخ) وهو ابن تيمية ومن تبعه من الفرقة الضالة المشهورة في رمنابا الوهابية خذلهم الله تعالى (قوله وما أوهمته) الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وان كان في سنده مقال (قوله انه المعجج آكد) وحكم المعتمر كالحاج في تأكدها وتسن زيارة نيت المقدس وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم ويسن لمن قصد المدينة الشريفة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يبصر أشجارها مثلا ويسأل الله تعالى أن ينفعهم بهذه الزيارة ويتقبلها منه وأن يغتسل قبل دخوله كجاء ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بحسب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم ياتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة ويبعد عنه نحو أربعة أذرع ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم

يتلقى ويكره نفسه عليه
تخبر ابن ماجه آية ما بيننا
و بين المنافقين انهم سلا
يتضاعون من ماء زمزم
وأن ينقله الى وطنه استشفاء
وتبركا له ولغيره ويسن
تحسري دخول الكعبة
والاكثر منه فان لم يتيسر
فما في الجسر منها وأن يكثر
الدعاء والصلاة في جوانبها
مع غاية من الخضوع
والخشوع وغض البصر
وأن يكثر من الطواف
والصلاة وهي أفضل منه
ولو لا غرباء كجاء وأن يختم
القرآن بكة لان جهازل
أكثره ومن الاعتناء وهو
أفضل من الطواف كجاء
(و) يسن بل قيل يجب
واتصرله والنزاع في طلبها
صالح مصل (زيارة قبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم) لكل
أحد كما بينت ذلك مع أدلتها
وأدائها وجميع ما يتعلق
بها في كتاب حافل لم أسبق
الى مثله سميت الجوهر المنظم
في زيارة القبر المكرم وقد
صح خبر من زارني وجبت له
شفاعتي ثم اختلف العلماء
أما الاولى في جوق مرید
الحج تدعها على الحج أو
عكسه والذي يجه في ذلك
ان الاولى بان مر بالمدينة
المشرقة وان وصل مكة
والوقت متسع والاسباب

متوفرة تقديها فان انتي شرط من ذلك سن كونها (بعد فراغ الحج) وما أوهمته عبارته من قصر نيت الزيارة وهي وما قبلها وسلم
على الحاج غير مراد وانما المراد انها المعجج آكد لان تركهم لها وقد آمن أقطار بعسدة وفر بوان المدينة فيبيع جدا كما يدل له خبر من حج

وسلم لخبر ما من أحد يسلم على الراد الله على روي حتى أورد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته ناديا معه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه عنده منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه كذا رواه البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أختاه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه وليس تشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولبن شاع من المسلمين وأن يأتي سائر المشاهد بالمديستوهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقباوياتي برأريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الأبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

أريس وغرس رومة وبضاعة * كذا بصة قل بثر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالفصلاة وليجذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجر بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كلكو كان يحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغرباء بما أمكنه وإذا أراد السفر استحب أن يودع المسجد بركتين ويأتي القبر الشريف ويعبد السلام الأول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر لي العود إلى الحرمين سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري ولا يجوز لأحد استحباب شيء من الأكرام المعمولة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكبريات المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام بكل الثمر الصالح في الروضة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر الراد الله على روي أي نطقي فلا مرد أن الأنبياء أحياء في قبورهم وقوله مر وتقبيله ظاهره وإن قصد به التعظيم لكن مرفى الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانصة نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيحتمل مجيئ ذلك هنا ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجر بقصد التعظيم اه

(فصل في أركان النسكين وبيان وجوه أدائهما) * وما يتعلق به (قوله في أركان النسكين) إلى قوله ويأتي في الهبة في النهاية والمغني الأقوال الصحيحة كما بينته الأئمة وقوله واليه يمس إلى المتن (قوله وبيان وجوه الحج) الأنسب تقديم لفظة البيان على قوله أركان الحج (قوله به) أي بما ذكر من الأركان والوجوه قول المتن (الأحرام) (فرع) هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من السنن ما تقر في الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين نفل لم يصح أو يفرض بان النسك شديد التعاق وللهذا ولو نوى النفل وقع عن نسك الإسلام قد يتجه الفرق فيصح مطالعة وأن لم يميز واعتقد بفرض معين نفل فليتأمل سم على حج أقول الأقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج بعد قول المصنف وشرط صحته الإسلام والحصول أي العلم بالكيفية بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كفي فلا ينش شرط الانعقاد الأحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانعقاده تصويره بوجه انتهى ووجه التأييد أن قوله لو حصل بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كفي مخرج في أنه لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الأحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعترف فيه عين ما يعتبر في الصلاة بالفرق غاية أنه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك ع ش ومال الوفا إلى ما مر عن سم فقال بعد كلام مانصه ولذا قال حج في حاشية الفتح الواجب عند نية الحج تصوير كفيته بوجه وكذا عند الشروع في كل من أركانه اه وفي الخففة يكفي لانعقاده تصويره بوجه اه ولو نوى بالفرض التطوع لم يضر لأن النسك شديد التعاق ولذا استقر سم انه يصح من لم يميز الفروض (فصل في أركان النسكين وبيان وجوب أدائهما وما يتعلق به) * (فرع) هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من

ولم يزرني فقد جفاني وإن
كان في سنده مقال
* (فصل) * في أركان
النسكين وبيان وجوه
أدائهما وما يتعلق به *
(أركان الحج خمسة الأحرام)
به

أي نية الدخول فيه أو مطلقاً مع (١٤٦) صرفه الية (والوقوف والطواف) اجناعات الثلاثة (والسعي) للخبر الصحيح كإياديه الأئمة اسعوا فان

من السنن وان اعتقد بفرض معين نقلاً اه (قوله أي نية الدخول) فسر في سابق بالدخول في النسك وعدل هنا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية ع ش (قوله أو مطلقاً) عطف على قوله به (قوله اجناعات الخ) أي ونحوها بالنية في الأول ونحوها في الثاني وقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق في الثالث والمراد طواف الافاضة نهاية ومعنى (قوله اسعوا فان الله الخ) هذا الحديث ضعفه النووي قال السبكي فالدليل خذوا عني مناسككم سم على المنهج ويمكن أن يجاب بان ذلك الحديث مبني لقوله تعالى ان الصفا الخ وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالأحاديث الضعيفة ع ش (قوله لتوقف التحلل عليه الخ) أي كالطواف نهاية ومعنى (قوله كما هو الخ) الأول وهو الخ (قوله مع انه لا بد له) أي مع عدم جبره بالدم فلا يراد الرمي بميرة وسم (قوله وله ركن سادس هو الترتيب الخ) أي لا تبايع مع خبره خذوا عني مناسككم نهاية ومعنى (قوله وما عدا الوقوف الخ) أي إلا السعي لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم سم ويعني عن زيادة هذا الاستثناء راجع قول الشارح الآتي ان لم يكن سعي الخ إلى هذا أيضاً (قوله وما عداها الخ) عبارة النهائية والمغني وأما واجباته فخمسة أيضاً الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت ليالي منى واجتناب محرمات الاحرام وأما طواف الوداع فقد مر أنه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى ابعاضاً وغيرها يسمى هيئة اه (قوله لذلك) أي لشمول الأدلة السابقة لها وواجب العمرة شيئاً أن الاحرام من الميقات واجتناب محرمات الاحرام نهاية ومعنى (قوله في كلها) محله في المستقلة كلها وظاهر أمارة القارئ فلا يصري (قوله على ايضاً) أي لفظة ايضاً قول المتن (النسكان) أي الحج والعمرة ع ش (قوله على أوجه ثلاثة) أي فقط ولهذا عابر بجميع القلة ووجهه الحصر في الثلاثة أن الاحرام ان كان بالحج أولاً فالأفراد أو بالعمرة فالمتبع أو بهما فالقران على تفصيل وشروط لبعضها ستأتي وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدة لم يكن شيئاً من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله النسكان بالثنائية نهاية ومعنى (قوله والنسك من حيث هو الخ) ظاهر كلامه بل صريحه أن نادية النسك من حيث هي مختصرة في الصورتين وهو محصل تامل فالأولى ما ذكره صاحب المغني والنهاية من أنه ما تحقق بالثلاثة الأول أيضاً فيكون لها خمسة أوجه بصري عبارة سم كان ينبغي أن يعبر بقوله والنسك الواحد عبارة شرح مر أي والخطيب أما أداء النسك من حيث هو فعلي خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وأن يحرم بحجة فقط أو عمرة فقط انتهت اه أي ولا يأتي بالآخر من عامه رشدي (قوله بالحج وحده الخ) أي يؤدي بالحج ويحتمل أن المقدر صادق فيندفع به ما مر آتفا عن البصري وسم (قوله وعندهما الخ) أي عن هاتين الصورتين قول المتن (الأفراد) أي الأفضل ويحصل (بان يحج الخ) أما غير الأفضل فله صورتان احدهما أن يأتي بالحج وحده في سنة الثانية أن يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي نهاية ومعنى (قوله ما يوافق) (قوله أو دونه) تركه مر أي والخطيب و (قوله وكذا الواحرم الخ) تركه ايضاً مر أي والخطيب اه سم أي حلال كلام المصنف على الأفراد الا كل (قوله ولومن أدنى الحل) الانسب ولومن مكة بصري أقول يمنع الانسية قول المصنف كاحرام المسكن وايضا يتكرر مع قول الشارح وكذلك الواحرم الخ (قوله نعم) إلى

الله كتب عليكم السعي (والحلق) أو التقصير (إذا جعلناه نسكاً) كل هو المشهور كمر لتوقف التحلل عليه مع انه لا بد له وله ركن سادس هو الترتيب في معظم ذلك اذ يجب تأخير السك عن الاحرام وما عدا الوقوف عنه والسعي عن طواف الافاضة ان لم يكن سعي بعد القدوم وبحري في المجموع على انه شرط واليه عيل كلامه هنا وصر في ترتيب نحو الوضوء والصلاة ما يؤيد الأول (ولا تجبر) الاركان ولا بعضها بدم ولا غيره لانعدام المساهية بالعدم بعضها وما عداها ان جبر بدم كالرمي بمي بعضاً والاسمى هيئة (وماسوى الوقوف أركان في العمرة أيضاً) لذلك اسكن الترتيب هنا في كلها وياتي في الهبة الكلام على ايضاً بما ينبغي مراجعته (ويؤدي النسكان على أوجه) ثلاثة تأتي والنسك من حيث هو بالحج وحده وبالعمرة وحدها وعندهما احتز بالثنائية (أحدها الأفراد بان يحج) من الميقات أو دونه ثم يحرم بالعمرة (ولومن أدنى الحل) كاحرام المسكن وكذلك الواحرم من الحرم لان الأثم والدم لا تدخل لهما في التسمية كلها واضح نعم قد يؤثران في الفضلية الآتية (ويأتي بعملها) وقد يطابق على الاتيان بالحج وحده وعلى ما ذاعتم قبل أشهر الحج ثم يحصره في ما في المتن باعتبار الاشهر

أوالاصل وواضح ان تسمية الاول افراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا غير اذ لا دخل له (١٤٧) في الافضلية وأما الثاني فتسميته افراداً

حقيقة شرعية فهو من صور
الافراد الافضل قال جمع
مقتضاه من بلا خلاف
وأقرهم محققو المناخرين
ولا ينافيه تقييد المجموع
وغيره أفضليته بأن يحج
ثم يعتسر لان ذلك انما هو
ليبين انه الافضل على
الاطلاق خلافا لمن زعم
ان الاول هو الافضل على
الاطلاق ولا ينافي ذلك أيضاً
ما يأتي أن الشروط الآتية
انما هي شروط لوجوب
الدم لا لتسميته تمتعاً ومن ثم
أطلق غير واحد كالشيخين
على ذلك انه تمتع لان المراد
انه يسمى تمتعاً لغوياً أو
شرعياً لكن مجازاً الحقيقية
لاستحالة اجتماع الافراد
الحقيقي والتمتع الحقيقي
على شيء واحد فتأمل (الثاني
القران بان يحرمهم بها) معا
(من الميقات) أو دونه
لكن بدم (ويعمل عمل
الحج) فيه اشارة الى اتحاد
ميقاتهما في المسكن وان الغالب
حكم الحج فيجوز له الاحرام
بهما من مكة لا بالعمرة فلا
يلزمه الخروج لادنى الحل
(فحصلان) اندراجاً للصغر
في الاكبر للغير الصحيح من
أحرم بالحج والعمرة أجزأه
طواف واحد وسعى عنهما
حتى يحل منهما جميعاً وفي
الصحيحين نحوه وهذه
أصل صور القران فالخصر
فيه ذلك أيضاً (ولو أحرم
بعمره في أشهر الحج) أو قبلها (ثم يحج) في أشهره في الثانية (قبل) الشروع في (الطواف كان قارناً) اجماعاً بخلاف ما اذا شرع في الطواف
ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله جهنماً لا خذه في أسباب الخلل ولا يؤثر

قوله وواضح في النهاية والمغنى (قوله ان تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده سم (قوله المراد به الحج) جلته خبران (قوله اذ لا دخل له) أي الاول (قوله وأما الثانية) أي ان يعتذر قبل أشهر الحج ثم يحج سم (قوله قال جمع الحج) منهم القاضي حسين والامام مغنى (قوله ولا ينافيه) أي كون الثاني من صور الافراد الافضل (قوله لان ذلك) أي التقييد (قوله انه الحج) أي المقيّد (قوله ان الاول) يعني أن يعتذر قبل أشهر الحج ثم يحج وانما سماه هنا بالاول على خلاف سابق كلامه نظر الى تقدمه في الذكركه هنا على المقيّد الذي ذكره بعد من المجموع وغيره وقول السكردي قوله ان الاول أي الثاني الغير المقيّد اه فيه ما لا يخفى (قوله على ذلك) أي ان يعتذر قبل أشهر الحج ثم يحج (قوله لان المراد الحج) متعلق بقوله ولا ينافي ذلك الحج (قوله لاستحالة اجتماع الحج) محل تامل والاستحالة ممنوعة اذ حاصل ذلك ان للتمتع معنيين أحدهما يبين الافراد والاخر يحجمه في صورته ولا يحذور فيه كالوتروا التهجيد ولعله رحمه الله تعالى لمع ان ذلك يؤدي الى تفصيل الشيء على نفسه وواضح أنه ليس بلزوم مما ذكر فتأمل به بصري وكتب سم ايضاً ما حاصله ان الاستحالة تتوقف على أن النسبة بينهما التباين الكلي ولا دليل عليه لجواز أن بينهما عام وخصوصاً من وجه فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك لجواز أن يكون اعتبارياً أو اضافياً فيجوز أن من أطلق عليه أنه تمتع لا يرى انه من الافراد فلم يلزم توارده على شيء واحد اه عبارة النهاية في شرح وأفضلها الافراد نصها وشمل كلامه ما لو اعتذر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى افراداً ايضاً وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادهما أنه يسمى بذلك من حيث انه أفضل من التمتع الموجب للدم والا فطلق التمتع يشمل ذلك كما يصح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تمتعاً اه (قوله أو دونه الحج) عبارة النهاية والمغنى وهو الاكمل وغير الاكمل أن يحرمهم ما من دون الميقات وان لم يمه الدم فتقييده بالميقات لكونه أكمل لا لكون الثاني لا يسمى قارناً اه (قوله فيه اشارة الحج) أي في اطلاق الميقات الشامل لميقات حج المسكن (قوله في المسكن) أي ولو حكمة (قوله لا العمرة الحج) أي لاحكم العمرة (قوله اندراجاً) الى قول المتن الثالث في النهاية والمغنى الا قوله في الثانية وقوله ونقل الى وقد يشمل (قوله وهذه) أي الصورة المذكورة في المتن و (قوله لذلك) أي لكونهم الاصل كرهدي قول المتن (ولو أحرم الحج) وكان الاسكان يذكّر الشارح قوله هذه أصل صورة القران الحج بين الواو ومدخوله ثم يقدر فاعقبيل لو (قوله أو قبلها) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه انه لو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره انه لا يصح ولا يكون قارناً وليس مراداً فان الاصح في زيادة الروضة وفي المجموع أنه يصح اي ويكون قارناً فكان ينبغي تأخير التقييد بقول ولو أحرم بعمره ثم يحج قبل الطواف في أشهر الحج كان قارناً اه وفي النهاية ما يوافق (قوله في الثانية) هي ما لو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج فالمراد الاشعار بانه لو أحرم بالحج قبل أشهره لغايل يكن قارناً وان تقول كانهما محتاجة الى هذا القيد فكذا الاول ليخرج ما لو استمر على احرامه بالعمرة حتى خرجت أشهر الحج فان احرامه حينئذ لاغ كما هو ظاهر ثم رأيت المحشى سم قال قوله في الثانية هلا قال فيها بصري (قوله ولو بخطوة) أي

أي الافراد الافضل أن يعتذر قبل وقت الحج ثم يحج اه (قوله أن تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده وقوله وأما الثاني أي أن يعتذر قبل أشهر الحج ثم يحج (قوله لاستحالة اجتماع الافراد الحج) قد يقال الاستحالة تتوقف على أن النسبة بينهما التباين الكلي ولا دليل عليه وعبارة في شرح العباب ان تقسيمهم الانواع الى ثلاثة صريح في استحالة تواردها معاً على شيء واحد انتهت وفي دعوى الاستحالة تغلر لجواز أن بينهما عام وخصوصاً من وجه فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك لجواز أن يكون اعتبارياً أو اضافياً فيجوز أن من أطلق عليه أنه تمتع لا يرى انه من الافراد فلم يلزم توارده على شيء واحد (قوله في المتن الثاني) أي الاكمل وغير الاكمل أن يحرمهم ما من دون الميقات وان لم يمه الدم فتقييده بالميقات لكونه أكمل لا لكون الثاني لا يسمى

بعمره في أشهر الحج) أو قبلها (ثم يحج) في أشهره في الثانية (قبل) الشروع في (الطواف كان قارناً) اجماعاً بخلاف ما اذا شرع في الطواف ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله جهنماً لا خذه في أسباب الخلل ولا يؤثر

كان انقلب بعد الاستلام ونائى (قوله نحو استلامه الحجر) اى كتقبيله سم (قوله ولو افسد العمره الخ) ونقل
 الماوردى عن الاصحاب انه لو شل هل احرم بالحج قبل الشرع فيه اى فى الطواف أو بعده صح احرامه لان
 الاصل جواز ادخال الحج على العمره حتى يتعين المنع فصار كمن احرم وتزوج ولم يدر هل كان احرامه قبل تزوجه
 أو بعده فانه يصح تزوجه نهاية ونائى قال ع ش قوله مر صح احرامه اى بالحج وبما بذلك من الحج والعمره
 اه (قوله اذلا يستغديه الخ) اى بخلاف ادخال الحج عليه فاستغديه الوقوف والرى والمبيت مغسى ونهاية
 (قوله باعتبار ما مر الخ) اى من انما الاصل والافقه ما قدسه من الاعتمار قبل اشهر الحج ثم الحج وان كانت
 تسميته بالتمتع مجازية قول المتن بان يحرم بالعمره اى فى اشهر الحج (من ميقات بلده) اى أو غيره و (قوله
 من مكة) اى أو من الميقات الذى احرم بالعمره منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه وعلم مما تقر بأن
 قوله بلده ومن مكة مثال لا قيد فيه ومغى وسم (قوله يعنى طريقه) لا يخفى ما فى هذا التفسير من البعد ولعل
 الاقرب تفسيرها بالحل الذى انشأه سفر الحج بصرى عبارة سم قوله يعنى طريقه أى المراد بميقات بلده
 ميقات الطريق الذى سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره اه قول المتن (ثم ينشئ بحج الخ) اى وان كان
 أجبر افيهما الشخصين شرح بفضل ورنائى (قوله فى اشهر الحج) اى حاجته الى هذا القيد مع أن الاحرام بالحج فى
 غير أشهره ينعتد عمره فلا يكون مما نحن فيه من الاتيان بالنسكين اللهم الا أن يكون هذا القيد بالنظر لقوله
 بان يحرم بالعمره من ميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ما قبله احتراز اعمالوا حرم بالعمره قبل اشهر الحج ثم
 بالحج فى أشهره فانه افراده عنده كما تقدم فليستأمل سم أى فكان حقه ان يقدم على قول المصنف من ميقات
 الحج كما فعله النهاية والمغنى (قوله ضعيف) الاول ان يؤول بانه محمول على ما اذا نوى الاستيطان بذلك المحل ثم
 أحرم بالعمره كما اشار الى ذلك شيخ الاسلام وغيره بصرى عبارة الونائى وقول الروضة كصالحها من جاوز الميقات
 مر يد بالنسك ثم أحرم بعمره لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن قبل احرامه بالعمره ولو بعد المجاوزة
 اه قال محمد صالح الرئيس قوله استوطن قبل احرامه الخ أى يجعل بينه وبين الحرم دون مرحلتين لانه من
 حاضرى المسجد الحرام اه (قوله كما بعده) يتأمل ما المراد به سم أقول اراد به قوله فى أشهره أى فلا دم فيها
 اذا اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج فى أشهره (قوله شرط للدم) أى فلا دم اذا عاد لميقات بلده كما يأتى سم عبارة
 البصرى قوله شرط للدم وان تقول ان كان المراد ببيان مطلق التمتع فلا وجب لقوله رحمه الله تعالى من مكة
 أو المو جب للدم فهو مع بعده من صنعته ودعليه أن اللائق حينئذ استيقاع الشرط ويجاب باختيار الاول
 وقوله من مكة مخرج مخرج الغالب فلامفهوم له اه (قوله بل الخمسة) أى زيادة صورة فى الافراد وصورة فى
 القرآن وعلى هذا فالمراد بالافراد هنا الافراد الافضل الذى اقتصر عليه المتن قول المتن (الافراد) أى ان اعتمر
 عامه فان أخرها عنه كان الافراد مكررها وهاذا ناخيرها عنه مكررها والمراد بالعام ما بقى من ذى الحجة الذى هو شهر
 قرأنا شرح مر (قوله فى الثانى) هلا قال فيها (قوله نحو استلامه الحجر) أى كتقبيله (قوله فى المتن بان
 يحرم بالعمره) أى فى أشهر الحج أخذنا من قوله أى الشارح فى الجمع السابق وعلى ما اذا اعتمر قبل اشهر الحج
 ثم قوله فهو من صور الافراد الافضل من قوله الا تى فى شرط دم التمتع ومر ما يعلم منه أن هذا لا ينافى كونه
 من صور الافراد الافضل (قوله فى المتن من ميقات بلده) أى أو غيره شرح مر (قوله يعنى طريقه) أى
 المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذى سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره (قوله فى المتن ثم ينشئ بحج الخ) اى
 مكة) أى أو من الميقات الذى احرم بالعمره منه أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه وعلم مما تقر بأن
 قوله أى الماتن بلده ومن مكة مثال لا قيد شرح مر (قوله فى اشهر الحج) اى حاجته الى هذا القيد مع أن
 الاحرام بالحج فى غير أشهره ينعتد عمره فلا يكون مما نحن فيه من الاتيان بالنسكين اللهم الا أن يكون هذا
 القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمره من ميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ما قبله احتراز اعمالوا حرم بالعمره
 قبل اشهر الحج ثم بالحج فى أشهره فانه افراده عنده كما تقدم فليستأمل (قوله لئتمتع بين النسكين) هذا موجود فى
 العكس أقول ولا يضر لان وجه التسمية لا يجب اطراده (قوله كما بعده) يتأمل ما المراد به (قوله شرط للدم) أى

نحو استلامه الحجر بنيسة
 الطواف لانه مقدمته وليس
 منه ذكره فى المجموع ونقل
 شارح عنه خلافه مسهو
 وقد يشمل المتن ما لو افسد
 العمره ثم ادخل عليها الحج
 فينعتد احرامه به فاسدا
 ويلزمه المضى وقضاء
 النسكين (ولا يجوز عكسه)
 وهو ادخال العمره على
 الحج (فى الجديد) اذلا
 يستغديه شيئا آخر (الثالث
 التمتع بان) حصر باعتبار
 ما مر أيضا (بحرم بالعمره
 من ميقات بلده) يعنى طريقه
 (ويقرغ منها ثم ينشئ بحج
 من مكة) فى أشهر الحج سمى
 بذلك لئتمتع بسقوط
 عوده للاحرام بالحج من
 ميقات طريقه وقيل لئتمتع
 بين النسكين بما كان محظورا
 عليه وقوله من ميقات بلده
 غير شرط بل لو أحرم دونه
 كان متمتعاً ويلزمه مع دم
 المجاوزة ان أساء بمادام التمتع
 وان كان بين محل احرامه
 ومكة دون مرحلتين وما فى
 الروضة مما يخالف ذلك
 ضعيف وقوله من مكة هو كما
 بعده شرط للدم لالتسميته
 متمتعاً (وأفضاها) أى
 الثلاثة بل الخمسة (الافراد)

لان رواه أكثر ولان بقية الروايات يمكن ردّها اليه بحمل التمتع على معناه اللغوي وهو الانتفاع (١٤٩) والقران على انه باعتبار الاختلاف

صلى الله عليه وسلم اختار
الأفراد أولاً ثم أدخل عليه
العمر خصوصيته للحاجة
الى بيان جوازها في هذا
الجمع العظمى وان سبق
بينهم من قبل متعددا وانما
أمر من لا هدى معه من
أصحابه وقد أحرموا بالحج ثم
خزوا على أحرامهم به مع
عدم الهدى بفسخه الى
العمر خصوصية لهم
ليكون المفضل وهو عدم
الهدى للمفضل وهو
العمر لان الهدى يمنع
الاعتبار وعكسه لانه خلاف
الاجماع ولا جماعهم على
عدم كراهته واختلافهم
في كراهته الاخرين لعدم
دم فيه بخلافهما والجبر
دليل النقص والواظبة
الخلفاء الراشدين عليه بعده
صلى الله عليه وسلم كجواه
الدارقطني أي الاعلى كرم
الله وجهه فانه لم يحج من
خلافته لاشتغاله بقتال
الخارجين عليه وانما كان
ينيب ابن عباس رضي الله
عنهم نعم شرط أفضليته أن
يعتمر من سنته بان لا يؤخرها
عن ذي الحجة والا كان كل
منهما أفضل منه كراهة
تأخيرها عن سنته وان
أطال السبكي في خلافه
وبحث الاسنوي أفضلية
قران أو تمتع اتبعه بعمره
لاشتماله على المقصود مع
زيادة مرة أخرى وتبعه
عليه جمع وقد ردده في

حجته نهاية وكذا في المغنى الا انه ابدل مكررها بفضول نظير ما يأتي في الشرح (لان رواه) الى قوله وواظبة في
النهاية والمغنى الا قوله وان سبق الى ولا جماعهم (قوله لان رواه الحج) عبارة النهاية والمغنى ومنشأ الخلاف
اختلاف الروايات في أحرامه صلى الله عليه وسلم لانه صح عن جابر وعائشة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم انه صلى
الله عليه وسلم أفرده بالحج وعن انس انه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواه أكثر وبان جابر منهم
أقدم بحجته واشد عنايه بضبط المناسل وافعاله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجهم من المدينة الى ان تحللوا
(قوله ولان بقية الروايات الحج) عبارة النهاية والمغنى قال في المجموع الصواب الذي نعتقه انه صلى الله عليه وسلم
أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمره وخص بجوازها في تلك الحاجة وبها يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواة
الأفراد وهم الأكثر اول الاحرام وروايات القران آخرون من روى التمتع اراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد
انتفع بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمره مفردة ولو جعلت
حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل أحدان الحج وحده أفضل من القران فانتظمت الروايات
في حجته نفسه وأما العبادة بقرضى الله تعالى عنهم فكانوا ثلاثة اقسام قسم أحرموا بالحج وعمره أو بحج ومعهم
هدى وقسم بعمره وفرغوا منها ثم أحرموا بالحج وقسم بحج من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن
يقبلوا عمره وهو معنى فسخ الحج الى العمره وهو خاص بالعبادة أمرهم صلى الله عليه وسلم لبان مخالفة
ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمره في أشهر الحج واعتقادهم أن ايقاعها فيها من أجزا الفجور كما انه صلى
الله عليه وسلم أدخل العمره على الحج لذلك ودليل الخصوص خبر أبي داود عن الحرب بن بلال عن ابيه قالت
يا رسول الله أ رأيت فسخ الحج الى العمره لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتظمت الروايات
في أحرامهم أيضا فمن روى أنهم كانوا قارين أو متبعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن
أن البقية مثلهم اه (قوله الى بيان جوازها) أي جواز العمره في أشهر الحج و (قوله في هذا الجمع) متعلق
بالبيان (قوله بيانها) الاولى التذكير (قوله بفسخه الحج) متعلق بامر (قوله خصوصية الحج) حال من الفسخ
و (قوله ليكون الحج) متعلق بانما أمر الحج (قوله ليكون المفضل الحج) هلا كان المفضل للفصل والعكس
ليحصل التعادل سم أقول وقد يقال ان مقاله لا تعادل فيه بل الذي فيه تغضيل المفضل وتغضيل المفضل ولو
سلم فهو كاستدراك على الشارع فينبغي التجنب عن مثله (قوله أو عكسه) يعنى أو عدم الهدى يمنع الحج
بصرى (قوله ولا جماعهم) عطف على قوله لان رواه أكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم الحج ولو اظبط الخلفاء
الحج سم وكردى (قوله أي الاعلى الحج) الظاهر أنه استدراك منه على الدارقطني ولأن تقول لاحاجة اليه
لان مقصود الدارقطني أن كلامهم رضي الله تعالى عنهم حيث أتى بالنسكين بعده صلى الله عليه وسلم أفرده
سواء أكان اتباعه به في زمن خلافته أو قبله بصرى (قوله نعم) الى قوله وان أطال في النهاية والمغنى (قوله
عن ذي الحجة) أي الذي هو شهر حجته نهاية (قوله لكراهة تأخيرها الحج) هل هو على اطلاقه فذكره لكل من
يجب أن لا يعتمر في بقية سنته او هو محمول على فريضة الاسلام محل تأمل ولعل الثاني أقرب بصرى ويظهر
أن الأقرب هو الاول وانما المكروه هو التأخير لا ذات المؤخر كتأخير طواف الأفاضة عن يوم النحر (قوله
وقد ردده الحج) عبارة النهاية وردبانه لا يلاقى مانع فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كيفية النسكين
المسقط لطلبهما لا بين ادعاء النسكين فقط واداءهم مع زيادة تسامح متطوع به ورواياتنا بالنسكين أن
كلامهم فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من القران مع العمره المذكورة لان في فضيلة الاتباع
ما يربو على زيادة في العمل كمالا يخفى من فروع ذكرها وما يقرر يعلم أن من استناب واحد للحج وآخر
للعمره لا تحصل له كيفية الأفراد الفاضل لان كيفية الأفراد لم تحصل له اه واقصر المغنى على الرد الاول
فلادم اذا عاد ليقات بلده كما يأتي (قوله ليكون المفضل الحج) هلا كان المفضل للفاضل والعكس ليحصل
التعادل (قوله ولا جماعهم) عطف على قوله لان رواه أكثر وكذا قوله بعد ولعدم دم الحج وواظبة الخلفاء
الحج (قوله وقد ردده الحج) وافق على رده مر

الحاشية ثم رأيت شارحاً حارده لكن بمائيه نظر ظاهر ويأتى ان من أتى بعمره أو بأحرامها فقط قبل أشهر الحج منتم

أى بالمعنى السابق أنفالكين لادم عليه (١٥٠) ومع ذلك لا ينبغي لمن بكه يريده الافراد الافضل ترك الاعتمار في رمضان مثلالا يغفونه لان

الفضل الحاضر لا يترك
لمتقرب ونظيره ما يأتي أنه
ليس مرادهم مندب تحرى
مكان أو زمان فاضل للصدقة
تأخيرها الله لأنه لا يدري
أيدركه أو لا بل الاكثر
منها إذا أدركه (وبعد
التمتع) لان المتمتع يأتي
بعملين كاملين وانما ربح
أحد الميقاتين فقط بخلاف
القارن فإنه يأتي بعمل واحد
من ميقات واحد وفي نسخ
ثم القسرين ولا اشكال فيها
لان بعده مرتبتين أخريين
كل منهما من بعض تلك
الأوجه (وفي قول)
أفضلها (التمتع) وهو
مذهب الحنابلة وأطالوا في
الاتصالة وفي قول القارن
أفضل وهو مذهب الحنفية
واختاره جيع من أكابر
الاصحاب (وعلى المتع دم)
اجماعا لزمه الميقات اذلو
أحرم بالحج أولا من ميقات
يلده لا يحتاج بعده الى أن
يحرم بالعمرة من أدنى
الحل وبالتمتع لا يخرج من
مكة بل يحرم بالحج منها
وهذا يعلم ان الوجه فحين
كرر العمرة في أشهر الحج
انه لا يتكرر عليه وان
أخرج الدم قبل التكرار
لان ربحه الميقات بالمعنى
الذي تقرر لم يتكرر
والدم هنا وحيث أطلق
شاة أو سبغ بدنة أو بقبرة
مما يجزئ الشخصية (بشرط
أن لا يكون من حاضري

قال ع ش قوله مردلان كبقية الافراد الخ هذا طاهران وقعا معا أو تقدمت العمرة على الحج أمالو تاخرت
العمرة عن الحج ففي عدم حصول الافراد الفاضل له نظر اه (قوله أى بالمعنى السابق أنفا) أى أنه تمتع لغوى
سم وكردى (قوله ومع ذلك) اشارة الى تمتع كردى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ) في هذه المعية مع التعليل
الآتى بعدما تقدم ان من الافراد الافضل الاعتمار قبل أشهر الحج ثم الحج في أشهره شى لا يخفى على المتأمل الا
أن يري بقوله يريده الافراد الافضل الافراد الافضل على الاطلاق فتأمله سم وخزم هذه الارادة السكردى
(قوله ترك الخ) فاعل لا ينبغي (قوله لا يغفونه) متعلق بلا ينبغي (قوله تأخيرها الخ) خبر ليس على حذف
مضاف أى طلب تأخيرها (قوله بل الاكثر الخ) أى بل مرادهم بذلك الاكثر الخ (قوله لان المتمتع) الى قوله
وفي نسخ في النهاية والمعنى (قوله لان بعده الخ) لا يخفى ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في أوجه
النسكين والمريتين الاخيراتان خارجتان عن أوجهه مانع لما توجبه عدم الاشكال بانه لدفع توهم أن
القران في مرتبة التمتع فتأمله سم (قوله مرتبتين) أى الحج فقط والعمرة فقط والاولى أفضل من الثانية
كردى (قوله من بعض تلك الأوجه) أى الثلاثة لاداء النسكين ولا يظهر زيادة لفظة من فائدة (قوله
واختاره جيع الخ) ومال اليه السيد عمر وتبعه ابن الجلال ابن خلدون الخ (قوله لزمه الخ) الى قوله وقيل في النهاية
وكذا في المعنى الا قوله وبهذا الى والدهم (قوله أنه لا يتكرر الخ) هو المتمد ع ش (قوله وحيث أطلق الخ)
أى الاجزاء الصيد كما سيأتى مبسوطة غاية ومعنى أى فان الواجب فيه مثل ما قلناه من الصيد أى ودم الجعاج
المفسد فله بدنة ع ش قول المتن (بشرط أن لا يكون الخ) أى فحاضر و لادم عليهم والمعنى في ذلك أنهم لم
يربحوا ميقاتا أى عاملا له ولن يربيه فلا يشك من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذا عن
له النسك ثم فانه وان ربح ميقاتا بة تبعه لكنه ليس عاملا له وان يربيه ولا يربى مستوطن في الحرم أو فيما
بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ويلزم الدم آفاقياً تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد
العمرة لان الاستيطان لا يحصل بمجرد النية نهاية ومعنى (قوله استوطنوا) الى قوله ولو تمتع في النهاية والمعنى

(قوله أى بالمعنى السابق أنفا) أى أنه تمتع لغوى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ) في هذه المعية مع التعليل
الآتى بعدما تقدم ان من الافراد الافضل الاعتمار قبل أشهر الحج ثم الحج في أشهره شى لا يخفى على المتأمل
الا أن يري بقوله يريده الافراد الافضل الافراد الافضل على الاطلاق فتأمله (قوله ومع ذلك الخ) قد
يقال إنما يتجه هذا الكلام لو كان الاعتمار في رمضان ثم الحج في أشهره ينع كونه افرادا فاضلا مع أنه
ليس كذلك كما قدمه الآن يجب بانه يمنع الافراد على الاطلاق وفيه نظر اه (قوله ولا اشكال فيها لان
بعده الخ) لا يخفى ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في أوجه النسكين والمريتين الاخيراتان
خارجتان عن أوجهه مانع لما توجبه عدم الاشكال بانه لدفع توهم أن القران في مرتبة التمتع فتأمله
(قوله لان بعده مرتبتين) أى الحج فقط والعمرة فقط (قوله اذلو أحرم بالحج الخ) انظر هل بين هذا
وقوله السابق لمتعه بسقوط عوده للأحرام بالحج الخ منافرة (قوله في المتن بشرط أن لا يكون من حاضري
المسجد الحرام) أى فحاضر و لادم عليهم قال في شرح الروض والمعنى في ذلك أنهم لم يربحوا ميقاتا أى عاملا
لاهله ومن يربيه فلا يشك من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم فانه وان ربح
ميقاتا بة تبعه لكنه ليس ميقاتا عاملا اه (وأقول) هذا يقتضى ان الميقات المربوح هو المحلل الذي أحرم
منه بالعمرة اذلو كان المراد به محل الاحرام بالحج الذى هو مكة كالميتباعد من قول الشارح كغيره السابق
و بالتمتع لا يخرج من مكة بل لا يحرم بالحج منه لم يصح الفرق بين هذا الحاضر وغيره لان محل احرام كل منهما
بالحج هو مكة وليس ميقاتا عاملا لكن ما معنى ربح الميقات الذى أحرم منه بالعمرة الآن يقال معناه انه
استفاد للعمرة ميقاتا أغناه عن الخروج من مكة للأحرام الا خرفليراجع واعلم أن قوله فلا يشك الخ ان
كان مبنيا على أن من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم لا يلزمه الدم فالا حتما الى

المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك أى ما ذكر من الهدى والصوم عند فقدمه لمن أى على من لم يكن أهله أى وطنه حاضري المسجد
الحرام وقيل اشارة لحل الاعتمار في أشهر الحج فيمتنع على حاضريه في أشهره وهو بعيد من سباق الآية كحاضر ظاهر (وحاضر وه

الاقوله من اضطراب الى محلا (قوله استوطنوا الخ) المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المبين في باب الجمعة
 و (قوله حالة الاحرام) معمول لاستوطنوا وكذا قوله بعد محلا سم عبارة الكردى على بأفضل قال في الايعاب
 والامداد مرضابطه أى الاستيطان في الجمعة اهـ والذي ذكره في الجمعة أن المتوطن هو الذى لا يظعن
 شتاء ولا صيفا الحاجة فيؤخذ منه أنه لا بد من الإقامة بمكة أو قريبها بحيث يحصى عليه شتاء وصيف ولم يخرج
 فيها ما لا حاجة مع عدم قصد الخروج مما ذكره لغير حاجة فيما بقى من عمره لانهم صرحوا أن حجر النية
 لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة فليس متوطنا بالفعل بل بالنية
 وهى لا تكفى وكذا لو نوى الخروج لغير حاجة ولو بعد سنين متطاولة فإنه لا يكون متوطنا هذا ما ظهر لى
 من كلامهم انتهى وعبارة الشيخ محمد صالح الرئيس قوله استوطنوا بالفعل الخ أى بان عصى عليه بعد النية
 صيف وشتاء اهـ (قوله حالة الاحرام) أى بالعمرة (قوله غير مراد به حقيقة الخ) أى بل الحرم عند قوم
 ومكة عند آخرين نهاية ومعنى (قوله أقل تحوزا) قديقال القلة والكثرة لا تعقل الامع التعدد ولا تعدد دنابل
 التحوز على كل تقدير واحد وهو التعبير باسم الجزء عن الكل فلو عبر بنحو الاقرب اسكان عذب بصرى ولك
 ان تقول المراد بالقلة الخفة والتحوز المعنى اللغوى وهو ارتكاب خلاف الظاهر فلا إشكال قول المتن (قلت
 الاصح الخ) قال ابن الجمل ان اهل السلامة من حاضري المسجد الحرام قطعاه كرى على بأفضل قول المتن
 (من الحرم) هذا لا يشمل لفظا من بالحرم سم اى ويفهم منه بالاولى (قوله لان الغلب الخ) عبارة النهاية
 والمعنى اذ كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد
 الحرام فهو نفس الكعبة فالحاق هذا بالاعم الغلب اولى اهـ (قوله ومن له مسكن قريب من الحرم) وبعيد
 منه الخ) حاصل ما ذكره صور الاولى وتحتها اثنان ان الاعتبار بكثرة الإقامة تكسمة بمجدة وسبعة بمصر سواء
 كان له بكل اهل وماله ام لا الثانية وتحتها اثنان ايضا وهو ما اذا استوت اقامته بمكة كسمة وستة فبالعبرة بمجا
 اهله وماله دائما حيث كان اهله فقط في الآخر فان لم يلزم موه دائما فالأكثر كسبعة وخمسة الثالثة وتحتها
 اثنان ايضا وهو ما اذا استوت اقامته بمكة كسمة وستة فبالعبرة بمجا اهله وماله دائما فالأكثر كسبعة وخمسة الثالثة
 أكثر الرابعة وتحتها اثنان وهو ما اذا استوت اقامته وله بكل اهل وماله لكن ماله الاكثر بأحده مادام أن
 أكثر الخامسة وهى ما اذا استوت اقامته وأهله وماله فاعزم على الرجوع السادسة وهى ما اذا استوت
 ما ذكر وهو الإقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع فالاعتبار بما خرج منه السابعة وهى ما اذا استوت
 الإقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع والخروج بان خرج من كل منهما ما أحرم به منه هذا ما ذكرهنا
 وزاد في الايعاب وعن الغوري اني ينظر الى أيهما ينسب الناس فهو منه وله وجه ظاهر وفي المجموع عن النص
 و بسن أن ريق دما بكل حال والظاهر أنه دم تمتع ويؤخذ من ذلك أن كل ما قبل بوجوبه يسن الخراج دم في
 تركه ويكون كدم التمتع محمد صالح الرئيس (قوله اعتبر بمقامه به أكثر) أى فان كان مقامه بالقرى
 أكثر فلا دم عليه أى وان أحرم من البعيد والاولى لادم اذا كان له مسكن واحد قريب وأحرم من مكان بعيد
 ذهب اليه الحاجة وعلى هذا فالمسكى اذا ذهب الى المدينة لحاجة ثم أحرم بالعمرة من ذى الحليفة لا يلزمه دم
 التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفى فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدر فيه خروج عن الحضور والاحرام
 من مكان بعيد فامتأمل اهـ سم وكردى على بأفضل (قوله اعتبر بمقامه به أكثر) أى حيث لأهل ولا مال
 أوله ذلك بكل مسكن و (قوله ثم ماله أهله كذلك) أى دائما ثم أكثر حيث كان ماله في الآخر و (قوله ثم
 ما خرج منه) أى حيث نوى الرجوع اليهما ولم ينو أصلا و (قوله ثم ما أحرم منه) أى حيث استوطنوا و (قوله ثم ما أحرم
 منه وأهله حليلته

من المستوطنوا بالفعل
 لا بالنسبة حالة الاحرام لا بعده
 سواء كان الاحرام قرب
 مكة أم لا جاوز الميقات مر بها
 للنسك أم لا على المعتمد من
 اضطراب طويل في ذلك
 ينته في الحاشية وغيره
 محلا (دون مرحلتين)
 بخلاف من برحلتين أو
 أكثر لان من على دون
 مسافة القصر من موضع
 الحاضر فيه بل يسمى
 حاضرا له قال تعالى واسألهم
 عن القرية التي كانت
 حاضرة البحر أى أيلة وهى
 ليست في البحر بل قريبة
 منه وتعتبر المسافة (من مكة)
 لان المسجد الحرام في الآية
 غير مراد به حقيقة اتفاقا
 وحمله على مكة أقل تحوزا
 من حمله على جميع الحرم
 (قلت الاصح) اعتبارها
 (من الحرم والله أعلم) لان
 الاغلب في القرآن استعمال
 المسجد الحرام في الحرم
 ومن له مسكن قريب من
 الحرم وبعيد منه اعتبر
 بمقامه به أكثر ثم ماله أهله
 وماله دائما ثم أكثر ثم ماله
 أهله كذلك ثم ماله
 كذلك ثم ما قصد الرجوع
 اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم
 منه وأهله حليلته

ومحاجيره دون نحو آب وأخ ولو تمتع (١٥٢) ثم قرن من عامه لزمه دمان على المنقول العتمد خلافا لجمع لا اختلاف موجبي الدين فلم يمكن

التداخل وعلى الضعيف الذي انتصر له كثير من وأطالوا فيه نقلا ومعنى ان الحاضر من بالحرم أو قرب به حالة الاحرام بالعمرة أو بهما فلا يلزمه الادم لانه حال القران ملحق بالحاضر ين (وان تقع عمرته) أي نية الاحرام به أو ما بعد هاهنا الاعمال (في أشهر الحج) لان الجاهلة كانوا يعدونها فيها من آخر القبحور فرفض الشارح في وقوعها فيها دفعا للمشقة عن نحو غريب قدم قبل عمره من طويل بعدم استدائمه احرامه بل يتحالف بعمل ٤- مرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع آخر جزمه من رمضان وأتى بأعمالها كلها في سؤال لم يلزمه دم مع انه تمتع كمن أتى بها كلها قبل أشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعي ومروا به لم منه ان هذا لا ينافي كونه من صور الافراد الافضل وأن يكون وقوعها في أشهر الحج (من سنته) أي الحج فلوا اعتبر في سنة وج في أخرى فلا دم كلباء عن الصحابة رضي الله عنهم بسند حسن (وان لا يعود لاحرام الحج الى الميقات) الذي أحرم منه بالعمرة احراما جازا كان لم يخطره الا قبيل دخول الحرم كما شمله كلامهم والحق بعضهم به آفاقا

وغيره ومن لوطنه طر يقان أحدهما على دون مرحلتين فهو حاضر ونأى وقوله ومن لوطنه طر يقان الخ أي كاهل الطائف (قوله ومحاجيره) أطلق المحاجير هنا وعبارة الحاشية أي والنهاية والمغنى والاولاد المحاجير وهي أحسن فتأمل بصري (قوله دون نحو آب الخ) أي والاولاد الرشداء على ما فهمه تعبيره بمحاجيره ع ش (قوله ولو تمتع ثم قرن الخ) عبارة شرح الروض لو أحرم آفاق بالعمرة في وقت الحج وأتمها ثم قرن من عامه الخ سم (قوله على المنقول الخ) أي من اعتبار الاستيطان و (قوله خلافا لجمع) أي فائدين بعدم التعدد مع القول بالاعتداد من اعتبار الاستيطان معالين عدم التعدد بالتداخل للتجانس وهو ما أشار الشارح رحمه الله تعالى الى رد دمنع التجانس بصري (قوله وعلى الضعيف) وهو الذي لا يعتبر الاستيطان بل يعتبر القرب حالة الاحرام كردد (قوله ان الحاضر الخ) بدل من الضعيف و (قوله حالة الاحرام بالعمرة) أي في التمتع و (قوله أو بهما) أي في القران بصري (قوله فلا يلزمه الادم) أي للتمتع و (قوله لانه حال القران الخ) أي فلا يلزمه دم القران سم (قوله ملحق بالحاضر ين) بل حاضر فلو تعب به كان أولى بصري (قوله أي نية الاحرام) الى قوله أو مرحلتين في النهاية والمغنى الا قوله ومرا الى وان يكون وقوله احراما جازا الى أو مثل مسافته (قوله عن نحو غريب) أي كمك خرج الى نحو المدينة الحاجة (قوله بعدم استدائمه) متعلق بدفعه سم (قوله بل يتخلل الخ) أي بجواز العمرة فيها بدمان حج في عامها (قوله ومن ثم الخ) تقرير على ما تقر من أن المراد بالعمرة جميع أعمالها بصري (قوله لم يلزمه دم الخ) أي لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فاشبهه المفرد بنهاية ومعنى (قوله مع أنه تمتع الخ) أي مجاز الاحقية على ما قدمه (قوله على المشهور) أي من أنه تمتع بصري (قوله ومرا الخ) أي في شرح ويأتي بعملها وقول الكردى أي قبيل قول المصنف وبعده التمتع خلاف الواقع (قوله وأن يكون الخ) عطف على قول المصنف ان لا يكون الخ (قوله كلباء عن الصحابة الخ) أي لما روى البيهقي باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال كان أعجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعثرون في أشهر الحج فاذا لم يجعوا من عامهم ذلك لم يهدوا ومعنى (قوله احراما جازا الخ) ولو أحرم بالعمرة بعد مجاوزة الميقات مریدا للنسك ثم عاد لاحرام الحج الى نفس الميقات فينبغي سقوط دم التمتع سم وقوله الى نفس الميقات أي او الى مثل مسافته ولو غير ميقات فيما يظهر من كلامهم (قوله الا قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه في هذه الحالة ميقات لا لا فاقى بخلاف صورة الحاق الآتية فهو ليس فيها ميقاتا لا لا فاقى فليست أملى سم (قوله قبيل دخول الحرم) أخرج به ما بعد دخوله لاسم أن من أراد العمرة وهو بالحرم لزمه الخروج الى أدنى الحل مطلقا وان لم يخطره الا حينئذ (قوله به) أي بالمحرم عن الميقات المعنوي (قوله ليس الخ) خبر والحق الخ (قوله ميقات الآفاق) أراد به فيما يظهر المواقيت المعينة شرعا وبما ألحق به الموضع الذي عرض له فيه الاحرام ومسكن من مسكنه بين مكة والميقات بصري وهذا أولى من قول الكردى وقوله وما ألحق به هو ما مر في قوله كان لم يخطره الخ اه ومعلوم مما قدمته أن ما ألحق بالميقات مقيد بكونه من الحل (قوله أو مثل مسافة) أي مسافة ميقات عمرته

وافق مر على ان جميع ما ذكرته قضية خيارهم فانه أخر اعتبار رتبة الاحرام عن هذه الرتبة وما بعدها كما صرح به العبارة والاولى لادم اذا كان له مسكن واحد قريب وأحرم من مكان بعيد ذهب اليه الحاجة وعلى هذا قلنا ان اذا ذهب الى المدينة الحاجة ثم أحرم بالعمرة من ذى الخليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفي فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدح فيه خروجه عن الحضور والاحرام من مكان بعيد فليست أملى (قوله ولو تمتع ثم قرن من عامه الخ) عبارة شرح الروض لو أحرم آفاق بالعمرة في وقت الحج وأتمها ثم قرن من عامه الخ (قوله فلا يلزمه الادم) أي للتمتع (قوله لانه حال القران ملحق بالحاضر ين) أي فلا يلزمه دم القران (قوله بعد استدائمه) متعلق بدفعه (قوله قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه في هذه الحالة ميقات لا لا فاقى بخلاف صورة الحاق الآتية فهو ليس فيها ميقاتا لا لا فاقى فليست أملى (قوله

نهاية

بمكخرج منه لادنى الحل وأحرم بالعمرة ثم فرغ منها وأحرم بالحج من مكة وخرج لادنى الحل فلا دم عليه ليس في عمله لان المراد بالميقات ميقات الآفاق وما ألحق به لا المبكى كما صرح به وبه وبينه في شرح العباب أو مثل مسافته

نهاية ومعنى (قوله أو ميقات آخر الخ) أى ولو أقرب إلى مكة من ميقات عمرته نهاية ومعنى أى كان كان ميقاته الخفة فعاد إلى ذات عرق سم (قوله أو مرحلتين) كذا في العباب و (قوله من مكة) زاده في شرحه وليس في الروض ولا في شرحه شئ من ذلك سم عبارة اليوناني أو من مرحلتين من مكة كافي الخفة أو من الحرم كافي الحاشية ويسقط الدمان بالعود فمما ذكر في متمتع قرن كافي الفتح اه وفي بعض الهوامش المعتبرة أن الشارح مشى في غير هذا الكتاب على أن المرحلتين معتبرتان من الحرم والأوجه ما هنا اه (قوله أقرب) أى من ميقات عمرته (قوله على مرجحه) أى المصنف كردى (قوله أن المسافة الخ) بدل من مرجحه (قوله فغير مراد فيما يظهر) الظاهر أن المراد أن مقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله مقتضى الخ لا لقوله وأما في الروضة الخ سم (قوله لأن هذا التعليل الخ) أى قوله لأنه أحرم الخ (قوله على طريقة الراغب) أى من أن المسافة في الحاضر من مكة (قوله من ضعفه) أى التعليل (قوله ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين و (قوله هنا) أى في العود و (قوله وثم) أى في الحاضر (قوله ولو بعد دخول مكة) ما موقع هذا الغاية مع أن العود المسقط لدم التمتع مشروط بكونه بعد فراغ العمرة (قوله قبل الوقوف) يقتضى نفع العود قبله ولو بعد طواف القدوم فيما لو أحرم بالحج خارج مكة ثم دنحها أو طواف الوداع عند الذهاب إلى عرفة وقد جزم في فتح الجوابان الع - ودحيته لا ينفع التمتع ولا القارن وهو مقتضى ما في شرح الروض وخض في الحاشية تعميم النسك الذي يمنع التلبس به نفع العود بالتمتع وأما القارن فيجزيه العود قبل الوقوف وإن سبقه نحو طواف قدوم وفرق بينهما بما لا يخلو عن تكافؤ وهو مقتضى متن الروض وأما صاحب المغنى والنهاية فلم يتعرض لهذا التعليل في التمتع وقدهاء في القارن بالوقوف تبعاً لظاهر متن الروض مصرى وقوله وخص في الحاشية الخ جرى عليه اليوناني (قوله لا قرب) أى لميقات أقرب من ميقاته و اليوناني (قوله ثم أحرم بالحج الخ) ظاهر بل مصرى في أن إحرامه بالحج يعد عوده إلى الميقات وحينئذ يلزم دم القران وأضح أن العود لم يفده الإسقاط دم التمتع لأن وجود العود قبل التلبس بالقران فأن يفسد في إسقاط دمه فلو فرض أنه أحرم بالحج من مكة ثم عاد إلى الميقات فقتضى تصوره هنا سقوطه ما هو الظاهر ولك أن تقول في الصورة الأولى ينبغي أن لا يجب دم القران لأن المحظ فيه يرجع الميقات فلم يرجع ميقات ما في القطعة المسافة مرتين ثم رأيت في الحاشية مانصه قوله بعد دخول مكة يفهم أنه لو عاد قبل دخولها لم يسقط الدم وهو كذلك على الأوجه لو جوب قطع كل المسافة بين مكة والميقات لكل من السكينة وأنه لو أحرم بالعمرة من الميقات ولو دخل مكة ثم رجع إليه قبل الطواف فأحرم بالحج لم يلزم دم وان كان قارناً وهو ظاهر واقتضاء كلام الدارمى وأقره السبكي انتهى فقوله وأنه الخ هو عين ما بحثته فله الحمد ثم رأيت تلبيذه في شرح المختصر قال مانصه لو أحرم بالعمرة من الميقات ولم يدخل مكة عاكداً له وأحرم منه بالحج لادم للقران لأنه قطعها بكل منهما خلافاً لشرح المنهاج بصري عبارة اليوناني ولو عاد قبل أعمال العمرة ثم أحرم بالحج ففي الخفة عليه دم القران لا التمتع وفي الحاشية عدم لزوم دم القران وهو ما حرم به شارح المختصر وأول بعض المشايخ كلام الخفة فقال قوله عليه دم القران أى الساقط بعوده إلى الميقات ويدل عليه قوله لا التمتع انتهى وهو ظاهر فإنه ذكر سقوط دم التمتع بعوده بعد الفراغ

أو ميقات آخر الخ) عبارة الروض وكذا إلى ميقات دونها قال في شرحه أى دون مسافة ميقاته كان كان ميقاته الخفة فعاد إلى ذات عرق (قوله أو مرحلتين) كذا في العباب وقوله من مكة زاده في شرحه وليس في الروض ولا في شرحه شئ من ذلك سم (قوله فغير مراد فيما يظهر) الظاهر أن المراد أن مقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله مقتضى الخ لا لقوله وأما في الروضة الخ وعبارة العباب الرابع أن لا يعود للحج إلى ميقات عمرته أو مثل مسافته أو إلى ميقات على دونها كن ميقاته الخفة فعاد إلى ذات عرق أو إلى مرحلتين قال في مرجحه من مكة وزعم أن هذا التعليل على الضعيف السابق في حاضرى المسجد الحرام ليس في محله لأن المحظ هنا غير هو عدم مرجح ميقات ومن عاد لمثل مسافة أدنى المواقيت لم يرجع ميقات الخ اه (قوله ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين هنا من مكة و ثم من الحرم الخ لو أحرم بالعمرة بعد تجاوز الميقات مراد النسك ثم

أو ميقات آخر غيره أو مرحلتين من مكة وأما في الروضة ففي لو عاد لميقات أقرب بنفقة العود لانه أحرم من موضع ليس ساكنه من حاضرى الحرم مقتضى أنه لا يجزئ العود لذات عرق أو قرن أو يلزم على مرجحه أن المسافة في الحاضر من الحرم فغير مراد فيما يظهر لأن هذا التعليل جرى على طريقة الراغب ولا يلزم من ضعفه ضعف المعل فتأمله و يفرق بين اعتبارهما هنا من مكة و ثم من الحرم برعاية التخفيف فيما المناسب لكون التمتع مأذوناً فيه فان عاد ولو بعد دخول مكة لواحد من ذلك محرماً بالحج قبل الوقوف أو أحرم منه به فلا دم للتمتع لأن موجب مرجح الميقات ولا يرجح حينئذ وإنما لم يكف المبيء بالمجاورة العود لا قرب تغليظاً عليه لتعديه وخرج بقول التمتع ما لو عاد قبل أعمال العمرة ثم أحرم بالحج فان الذي عليه حينئذ هو دم القران لا التمتع

كما تعتبر هذه الشروط للدم
فعتبر في وجه تسميته متمتعاً
فإن شرط كان أفراداً
والأصح أنها لا تعتبر للتسمية
ومن ثم قال أصحابنا يصح
التمتع والقرآن من المكي
خلاف الأبي حنيفة رضي الله
عنه نأيهما الموجب للدم
حقيقة هو ما ذكر في الشرط
الثاني وأما ما خرج ببيعة
الشروط فهو كالمستثنى منه
(وقت وجوب الدم) على
التمتع (أحرامه بالحج) لأنه
أنما يصير متمتعاً بالعمرة إلى
الحج حينئذ ومع ذلك يجوز
تقديم غير الصوم عليه لكن
بعد فراغ العمرة لا قبله
(والأفضل ذبحه يوم النحر)
لأنه الاتباع ومن ثم أخذ منه
الأئمة الثلاثة امتناع ذبحه
إنه (فإن عجز عنه في موضعه)
وهو الحصر ولو شرعاً بان
وجده بأكثر من ثمن مثله
ولو بما يتغابن به نظير ما مر
في التيمم أو هو محتاج إلى
ثمنه ويظهر أن يأتي هذا
ما ذكره في الكفارة من
ضابط الحاجة ومن اعتبار
سنة أو العمر الغالب
واعتبار وقت الأداء لا
الوجوب وقياس ما تقرّر
أن من على دون مرحلتين
من محل يسمى حاضرة وما
يأتي في الديارات يجب نقلها
من دون مسافة القصران
يلحق بموضعه هناك
ما كان على دون مرحلتين
منه ولم أر من تعرض له ولو

أمكنه الاقتراض قبل حضوره الغائب

إلى الميقات لأحرام بالحج منه ثم قال ونخرج بقولنا للتمتع ما لو عاد إلى أهله وهذا موافق لما مر عن البصري من
عدم لزوم دم أصلاً وقال الكردي على بافضل مانصه ولو أحرم بالعمرة من الميقات ودخل مكة ثم رجع قبل
شروعه في الطواف إليه فأحرم بالحج لزمه دم للتمتع للقرآن على المعتمد كما بينته في الأصل خلافاً لما في التحفة
من أن عليه دم القرآن لا التمتع أهله وفيه بقطع النظر عن مخالفة التحفة والحاشية وشرح المختصر والبصري
والوفاي وقفة ظاهرة لأن التصريح المذكور لا يصدق عليه حد التمتع أصلاً وإنما هو من أفراد القرآن
فليراجع ما بينه في الأصل (قوله أحدهما كما تعتبر الحج) وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط وجوب الدم بنية
التمتع ولا وقوع النسيك عن شخص واحد ولا بقاء حياته وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله والأصح الحج) هذا
صرح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فاق شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق ما قدمه في شرح أحدها
الأفراد من أنه يسمى تمتعاً لغوياً أو شرعياً بحجاز الحقيقة فتأمل سم (قوله ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع
الحج) أي مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمكي منهم سم (قوله كالمستثنى منه) أي
من الشرط الثاني وإنما قال كالمستثنى لأنه ليس بمستثنى حقيقة لأنه هو المخرج من متعدياً بالأحدى آخراتها
كردي (قوله على التمتع) إلى قوله ويظهر في النهاية والغنى الأقوله ولو بما يتغابن إلى أو هو قول المتن (أحرامه
بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الأحرام بالحج فلا دم عليه عش (قوله ومع ذلك الحج) عبارة الغنى وقد
يفهم أنه لا يجوز تقديمه عليه وليس مراد بابل الأصح جواز ذبحه إذا فرغ من العمرة وقيل يجوز إذا أحرم بها
أه (قوله يجوز الحج) لأنه حق مالي يتعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة غير (قوله لا قبله) أي في
الأصح يحل (قوله غير الصوم) وهو ذبح الدم (قوله لأنه الاتباع) لعل المراد اتباع من كان معه صلى الله عليه
وسلم من المتمتعين والافقدهم أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً آخر (قوله ومن ثم الحج) عبارة الغنى والنهاية
وخرجهما من خلاف الأئمة الثلاثة فأنهم قالوا لا يجوز في غيره ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد
من كان معه أنه ذبح قبله أه (قوله ومن ثم الحج) أي من أجل أنه المتبع قول المتن (فإن عجز عنه في موضعه
الحج) أي سواء قدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص بذبحه بالحرم دون
الكفارة ثم نأيه ومعنى (قوله ولو بما يتغابن به الحج) وفاقا لصرح الزيادة وظاهر النهاية والغنى (قوله أو
وهو محتاج إلى ثمنه) أي أولى نفسه أو غلب عنه ماله أو نحو ذلك ثم نأيه ومعنى (قوله أو العمر الغالب واعتبار
وقت الأداء الحج) وهو الذي اعتمد هناك (قوله واعتبار وقت الأداء الحج) فلو وجد الهدى بين الأحرام بالحج
والصوم لزمه لا بعد الشرع وفي الصوم بل يستحب وإذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط
بل يخرج من تركته أو صوم سقطاً لم يتمكن والافكر مضان فيصام عنه أو يطعم روض أي ومعنى أه سم
زاد الوفاي ويخرج وقت الأداء بطلوع فجر يوم عرفة أه (قوله وقياس الحج) مبتدأ خبره قوله أن يلحق الحج
كردي (قوله أن من على الحج) بيان لما تقرّر (قوله أنه يجب الحج) بيان لما يأتي الحج (قوله أن يلحق بموضعه
هناكل ما كان الحج) عبارة الوفاي فإن عجز عن الدم كان لم يكن عنده بمكة زيادة على ما يكفي ببيعة العمر الغالب

عاد لأحرام الحج إلى نفس الميقات فينبغي سقوط دم التمتع (قوله والأصح أنها لا تعتبر للتسمية) صريح في
ثبوت التسمية حقيقة إذا فاق شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق قوله السابق في شرح قوله أحدها
الأفراد على ما إذا اعتقر قبل أشهر الحج ثم حج إلى أن قال وأما الثاني فتسميته أفراداً حقيقة شرعية إلى أن قال لأن
المراد أنه يسمى تمتعاً لغوياً أو شرعياً لكن بحجاز الحقيقة أه فتأمل (قوله ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع
والقرآن من المكي) أي مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمكي منهم سم (قوله وهو الحصر)
أي سواء قدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص بذبحه بالحرم دون الكفارة
شرح مر (قوله أو وهو محتاج إلى ثمنه) أو غلب عنه ماله أو نحو ذلك شرح مر (فرع) لو وجد الهدى بين
الأحرام أي بالحج والصوم لزمه لا بعد الشرع وفي الصوم بل يستحب وإذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب
هدى لم يسقط أي بل يخرج من تركته أو صوم سقطاً لم يتمكن والافكر مضان فيصام عنه أو يطعم روض

تأني هنا ما يأتي في قسم الضقات فيما يظهر (صام) ان قد روان علم انه يعذر على الهدى قبل (١٥٥) فراغ الصوم فان عجز كهم نافي فيه ما مر

في رمضان كما لو مات هنا
وعليه هذا الصوم مثلاً يصوم
عنه وليه أو يطعم (عشرة
أيام ثلاثاً) منها في نحو
التمتع والقران وترك الميعات
في الحج بخلاف نحو الرمي
فما يجب بعد الحج فيصوم
الثلاثة عقب أيام التشريق
أما تركه في العمرة فوقت
أداء الصوم فيه قبل فراغها
أو عقبه لأن وجوبه حينئذ
لا يتوقف على الحج فلم ينظر
إليه فيه (في الحج) قبل يوم
النحر ولو مسافر إلا أنه أي
ان أحرم به بمن يسعها قبل
يوم النحر فان لم يسعها
وجب ولا يلزمه تقديم
الأجرام حتى يلزمه صومها
على المذوق الذي اعتاده
لأن تحصيل سبب الوجوب
لا يجب فن جعل هذا من
باب ما لا يتم الواجب إلا به
فهو واجب فقد وهم وانما
لم يحزم صومها قبل الأحرام
لأنه عبادة بنسبة وهي لا
يجوز تقديمها على وقتها
وبه فارق ما مر في الدم أماً لو
أخرها عن يوم النحر بان
أحرم قبله بمن يسعها ثم
أخر التحلل عن أيام التشريق
ثم صامها فانه يأثم وتكون
قضاء وإن صدق انه صامها
في الحج لندرنه فلا يراد من
الآية ويلزمه في هذه
القضاء فوراً كما هو قياس
نظائره لتعديه بالتأخير
(تستحب) تلك الثلاثة أي
صومها (قبل يوم عرفة)

من مال حلال أو كسب لا ثقل ولوله مال دون مسافة القصر وكان في احضاره مشقة لا تحتل عادة كما في شرح
العباب وقيد في التحفة بمسافة القصر أو وجد الدم بأكثر من ثمن المثل ولو غلبت غائبه أو بثمن المثل واحتاج إليه
أو ن سفره الجائز أو لدينه ولو مؤجلاً ولو أمكنه الاقتراض قبل حضوره الغائب أو لم يجد الهدى حالاً لنحو
عيب فيه وان علم أنه يجده مجزئاً قبل فراغ صومه صام عشرة أيام الحج اه (قوله: تأني هنا ما يأتي الحج) يقتضي
وجوب الاقتراض لكن في فتح الجواد وان وجد من يقرضه فيما يظهر كالتيه ويظهر أن هذا الوجه في التحفة
ويؤيده تصريحهم هنا بأنه يقدم الدين ولو مؤجلاً على المصصرى وتقدم عن الوثاق أنهما وافقه (قوله: وان
علم أنه الحج) عبارة المغني والنهاية قد يرد على المصنف ما لا عدم الهدى في الحال وعلم أنه يجده قبل فراغ الصوم
فان له الصوم على الظاهر مع أنه ما عجز عنه في موضعه ولو رجا وجوده جازله الصوم وفي استحباب انتظاره ما تقدم
في التيمم اه وقوله ما مع أنه ما عجز عنه في موضعه قال سم أقول قد عجز عنه في موضعه في الحال اه وقوله ما
ما تقدم في التيمم قال ع ش أي فان تبين وجوده فانتظاره أفضل والألف التحجيل أفضل اه (قوله: ما مر في
رمضان) أي من وجوب مدع كل يوم فان عجز بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على أي واحد فعله والاولى تعيين
الصوم كان ينوى صوم التمتع ان تمتع والقران ان قرن وتكفيه نسبة الواجب بالاعتين وتأني (قوله: في نحو
التمتع الحج) الاول ومثل التمتع في ذلك القران الحج (قوله: في نحو التمتع الحج) أي كالفوات والمشي والركوب
المندورين و (قوله: بخلاف نحو الرمي الحج) أي كبيت ليله من لدقة وليالي منى والوداع وتأني والحق والتقصير
المندورين بمجرد صالح (قوله: عقب أيام التشريق) محله كما يؤخذ من الحاشية في غير طواف الوداع أما هو فيصوم
فيه عند استقرار الدم بالوصول الى مسافة القصر مطلقاً أو الى دونها وهو وطنه أو لبلوطنه كما سبق بصرى
ووثاق (قوله: قبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالحج سم عبارة الوثاق أماما يتعلق بالعمرة
فصوم الثلاثة ان جاوز ميقاتها أو خالف المشي أو الركوب المندورين فيها قبل التحلل منها أو عقبه إلا ان كان بينه
وبين مكة ثلاثة أيام فليس له تأخيرها الى ما بعد هافان آخرها كانت قضاء والنفر بقى بينهما وبين السبعة بيوم
لحاضر الحرم وبجرة السير لا تأقي اه (قوله: ولو مسافراً) الى قوله ولا وطنه في النهاية والمغني الا قوله فان لم
يسع الى ولا يلزمه وقوله ويلزمه الى المتن (قوله: ولو مسافراً) أي وليس السفر عذراً في تأخير صومها لان صومها
متعين ايقاعه في الحج بالنص بخلاف رمضان نهاية ومعنى (قوله: لا آية) أي لقوله تعالى فن لم يجد أي الهدى
فصيام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الأحرام به نهاية ومعنى (قوله: ولا يلزمه الحج) ريس للموسر الأحرام بالحج
يوم التروية وهو نائم من الحجة لا تباع نهاية ومعنى (قوله: فلا يراد من الآية) قد يقال المحذور قصر المراد على الفرد
النادر وأما كونه من جملة فلا تحذوره والخاص بالآية صادق بالصورة المذكورة فان كان ثم
تقيس من الخارج فهو العمدة في الجواب لا ما أفاده والافلا شك بالبقاء على حاله بصرى وقد يجب بان قوله
المحذور قصر المراد الحج انما ذكره في العام وأما المطلق كما هنا فيكفي في تقييده نحو النادرة ولذا قالوا اطلق
ينصرف الى السكامل (قوله: ويلزمه الحج) عبارة النهاية والمغني وإذا فاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاءها ولا دم
عليه اه قال ع ش قوله مر لزمه قضاؤها أي ولو مسافراً اه (قوله: في هذه) أي فيما اذا أحرم قبل
الحج بمن يسع الثلاثة ولم يصمها فيه قول المتن (تستحب قبل يوم عرفة) أي فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه
وتاليه نهاية ومعنى قال الوثاق بل ينبغي أن يحرم ليلة الخامس ليصومه وتاليه ليكون يوم الثامن مفطر الآية
يوم سفر وكذا التاسع اه عبارة البصرى قول المتن قبل يوم عرفة قبل وقبل الثامن لاشتغاله في معركة السفر
(قوله: وان علم انه يعذر على الهدى) مع انه لم يعجز عنه في موضعه كذا قيل مر أقول قد عجز عنه في موضعه
في الحال (قوله: قبل فراغ الصوم) ولو رجا جازله الصوم وفي استحباب انتظاره ما مر في التيمم شرح مر
(قوله: فوق أداء الصوم فيه قبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالحج (قوله: ولو مسافراً) أي فليس
السفر عذراً في تأخير الثلاثة شرح مر (قوله: في المتن وسبعة اذ رجع) طاهره وان أسرع الوصول الى أهله
على خلاف العادة (قوله: في المتن وسبعة اذ رجع الى أهله) قال في العباب متى شاء فلا تفوت قال في شرحه

لان فطره للحاج سنة وحرمة صومها يوم النحر وأيام التشريق

كذا أفاده تليذ الشارح في شرح المختصر اه قول المتن (وسبعة الخ) الوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق واحد للماء متعددة كالأول لم يدم تمتع ودم اساعة فصام ستة متواليات في الحج وأربعة عشر متواليات إذا جرع إلى أهله فيجزئته ولو لم يصم شيئاً حتى رجوع مثلاً فقتضى ستة متواليات ثم بعد مضي أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر آخر أيضاً مر اه سم قول المتن (إذا جرع الخ) ظاهره وإن أسرع الوصول إلى أهله على خلاف العادة قال في العباب متى شاء فلا تغوت قال في شرحه قول الماوردي ينبغي أن يفعلها عقب دخوله فإن أخرها أساء وأخرها ينبغي حمل اساعته على الكراهة وينبغي على النذب اه وفي حاشية الإيضاح أما السبعة فوقتها موسع إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا ياتم بتأخيرها خلافاً للماوردي انتهت له سم قول المتن (إلى أهله) أي وإن بعد وطنه كما غاب عنه مثلاً ع ش (قوله أي وطنه) الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها أو أراد استيطان محل آخر وترك الاستيطان مطالعاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله أي المحل الآخر وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة سم (قوله أو ما يريد وطنه الخ) قضيته أنه لا يكفي الإقامة وفي شرح العباب فلو لم يتوطن محلالم يلزمه بمحل أقام فيه مدة كما أفتى به القفال وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً فيصبر إلى أن يتوطن محلاً فإن مات قبل ذلك فاقرب الاحتمالين أن يطعم أو يصام عنه لأنه كان متمكناً من التوطن والصوم لكن قضية شرح الروض حيث فسر قول الروض توطن بأقام الاكتفاء بالإقامة وليس بمسلم سم (قوله للخبر الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله نهاية ومعنى (قوله المراد بالرجوع الخ) أي فمكانه بالفرار رجوع عما كان مقبلاً عليه نهاية ومعنى (قوله فعلى الأول) أي الاظهر (قوله ولا بوطنه الخ) كان الاحسن أن يقيّد الرجوع في كلام المصنف بكونه بعد الفرار ليحسن تفرّيع ما ذكر على ما سبق بصري (قوله جازله الخ) حزم به تليذه بصري وكذا حزم بذلك الوفاي قول المتن (ويندب تتابع الثلاثة) أي أداء كانت أو فضاء معني ونهاية (قوله إذا أحرم) إلى قوله فيهما في النهاية والمعنى الأقوله أو وقول الماوردي ينبغي أن يفعلها عقب دخوله فإن أخرها أساء وأخرها ينبغي حمل اساعته على الكراهة وينبغي على النذب اه وفي حاشية الإيضاح أما السبعة فوقتها موسع إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا ياتم بتأخيرها خلافاً للماوردي اه (قوله في المتن وسبعة إذا جرع) الوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق الدماء متعددة كالأول لم يدم تمتع ودم اساعة فصام ستة متواليات في الحج وأربعة عشر متواليات إذا جرع إلى أهله فيجزئته ولو لم يصم شيئاً حتى رجوع مثلاً فقتضى ستة متواليات ثم بعد مضي أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر آخر أيضاً مر (قوله في المتن إلى أهله) أي وطنه الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها أو أراد استيطان محل آخر وترك الاستيطان مطالعاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة (قوله أو ما يريد وطنه ولو مكة الخ) قضيته أنه لا يكفي الإقامة وفي شرح العباب فلو لم يتوطن محلاً لم يلزمه بمحل أقام فيه مدة كما أفتى به القفال وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً فيصبر إلى أن يتوطن محلاً فإن مات قبل ذلك فاقرب الاحتمالين أن يطعم أو يصام عنه لأنه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتال أن لا يلزم ذلك وإن خالف تركه لأنه لم يتمكن حقيقة ولعل الأول أقرب وهو الوجه اه لكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالإقامة لأنه لما قال الروض فإن توطن بكعة صام بها قال في قوله توطن أي أقام اه وليس بمسلم (قوله في المتن ويندب تتابع الثلاثة والسبعة) عبارة الروض ويستحب تتابع أداء وقضاء اه وشرحه شارحه هكذا ويستحب تتابع في كل من الثلاثة والسبعة أداء وقضاء وقد يستشكل بأنه يقتضى أن السبعة قد تكون قضاء مع أنهما لا تسكون الأداء ويمكن أن يجاب بان قوله وقضاء راجع لمجموع الأمرين أو يقال فصوله أداء وقضاء راجع لمجموع الأمرين وبأنه يتصور كون السبعة قضاء فيما إذا مات قبل فعلها أو فعلها وأثره لأنه بموته خرج وقتها إلا أن يدورها على مدة عمره فليتامل

(وسبعة إذا جرع) لا لأنه (إلى أهله) أي وطنه أو ما يريد وطنه ولو مكة إن لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه (في الاظهر) للخبر المتفق عليه بذلك وقال الأئمة الثلاثة كالمقابل المراد بالرجوع الفراغ من الحج فعلى الأول لا يعتد بصومها قبل وطنه أو ما يريد وطنه ولا بوطنه وعليه طواف افاضة أو سعي أو حلق لأنه إلى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل الحاق ثم حلق فيه جازله كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتاج لاستئناف مدة الرجوع (ويندب تتابع الثلاثة) إذا أحرم قبل يوم النحر زمن يسع أكثر منها والأوجب تتابعها كما علم بمأمر من حرمة تأخيرها عنه (و) تتابع (السبعة) مبادرة لبراءة الذمة وخروجها من خلاف من أوجب التتابع (ولو فاته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بعذر أو غيره

عقب أيام التشريق وقوله في الأولى قول المتن (فالاظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها الخ) قال في الحاشية أي فوراً فأتت بغیر عذر والا فلا يكبحه الزكشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في تأخير القضاء وان وجب عليه الفور كرمضان بل أولى انتهى اه سم قول المتن (أن يفرق في قضائها بينها الخ) أي فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق في نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الر وضمانه فلو توطن مكة وصام العشرة ولا فينبغي في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لانها قدر مدة التفريق المأذوم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لوقوعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي أن تحصل الثلاثة ويلغو يوم لانه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فلا يتأمل اه وقال الوانائي ولو قدم السبعة على الثلاثة لم تقع ثلاثة منها عن الثلاثة وهو متلاعبان لعدم الاوقعت نفلاً اه وفي موقفة فليراجع فانه خلاف ما مرّ نفعان النهاية والمغنى وسم (قوله وهو أربعة أيام الخ) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام عش زاد الوانائي ولا يجب تعاطي المغطر أيام التفريق بل له أن يصوم عن نفل مثلاً اه (قوله في الأولى) وهي فوات الثلاثة في الحج سم (قوله ومدة سيره الخ) كذا أطلقوه وقد يقال لم لا يستثنى منها ثلاثة أيام لانه لا يتعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل له أن يفعلها في أول سفره كما هو ظاهر والقضاء لا يزيد على الاداء فليجزى بصرى وأقر سم اطلاقهم عبارة قوله ومدة سيره الخ ظاهرة باعتبار جميع مدة السير في المسئلة الثانية أيضاً وان كان يصح صوم الثلاثة عقب أيام التشريق وأنه لو كان صامها عقب أيام التشريق في سيره إلى أهله بأن شرع في السير عقب أيام التشريق مع الشرع في الصوم لم يكف التفريق بما بقي من مدة السير بل لابد من الصبر بعد الوصول ثلاثة أيام أيضاً اه وبختم الوانائي بالاطلاق في المسئلة الأولى عبارة أنه إذا صام أي نحو التمتع والقارن الثلاثة بمكة فان مكث بعد الصوم أربعة أيام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله والاصاها عقب مضى أربعة أيام من وصوله فان صام الثلاثة في الطريق صبر أربعة أيام بعد وصوله وقدر ما صامه من أيام الطريق فلو صامها آخر سفره بحيث وافق آخرها آخر يوم من سفره فرق بأربعة أيام ومدة السير اه (قوله ومدة سيره) ظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما اعتيد من الإقامة الطويلة بمكة عقب أيام التشريق وهو واضح لانه لا ضرر ولا سيما بخلاف مدة السير بصرى وفي عش خلافة عبارته قوله مرد ومدة امكان السير إلى أهله على العادة أقول ومن ذلك إقامة الحاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة فرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى أهله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج الحاج فهى ضرورية بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام النورة

(قوله في المتن فالاظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) قال في الر وض فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة أي ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق اه فلو توطن مكة وصام العشرة ولا فينبغي في نحو التمتع ان يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لانها قدر مدة التفريق المأذوم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لوقوعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي ان تحصل الثلاثة ويلغو يوم لانه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فلا يتأمل (قوله في المتن فالاظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها) قال في حاشية الايضاح أي فوراً فأتت بغیر عذر والا فلا يكبحه الزكشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في التأخير وان وجب عليه الفور كرمضان بل أولى ويدل عليه قول الشيخين يجب صوم الثلاثة في الحج وان كان مسافراً على من أحرم أي مع بقائه من يسعها متعين يقاعه في الحج بالنص وان كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً بخلاف رمضان اه فافهم ان سبب كون السفر ليس عذراً هنا تعين ايقاعها في الحج بالنص وذلك منتف في القضاء فكان السفر عذراً فيه اه وقد تقرر في باب صوم التطوع اختلاف ترجم في القضاء الفورى هل يجب في السفر أولاً فراجع من محله (قوله ومدة سيره

(فالاظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) بقدر ما كان يفرق به في الاداء وهو أربعة أيام العيد والتشريق في الأولى ومدة سيره

المعرفة في فرق بجميع ذلك فيما يظهر اه وفي الكردى على بافضل مانصه قوله ومدة امكان السير الخ قال
ابن علان قال سم هو صريح في عدم اعتبار مدة الإقامة انتهى وقال القليوبي قوله على العادة الغالبة يغيب
اعتبار إقامة مكة وأنشاء الطريق مما حوت به العادة انتهى وما قاله سم أقرب الى المنقول اه أى والقوى مذركا
ما قاله القليوبي وعش (قوله على العادة الغالبة الخ) يقتضى أنه لا عبرة بسيره بالفعل اذا خالف العادة أو
الغالب حتى لو وصل ولحق في لحظة من مكة الى مصر فلا بد له من التفریق بعدة السير المعتاد وهو محل نامل اذ لو
فرض ذلك بعد أداء الثلاثة بمكة فواضح أن له فعل السبعة عقب وصوله فلي تأمل بصري عبارة الكردى على
بافضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة يفهم أنهم لو خولفت لم يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه وبنيت
في الاصل أنه أقرب للمنقول وان القوى مدر كاخلافه اه (قوله أو ما الخ بقه فيهما) أى الاولى وهى قوات
الثلاثة في الحج والثانية وهى قوات عقب التشريق سم (قوله ولم يفوتا) يتأمل سم أى فانهم ما قد فاتا أيضا
(قوله يلزمه في الاولى) أى ومنها ترك الاحرام من الميقات سم (قوله حكاهما) أى الحج والرجوع يعنى أيام
لعيد التشريق الاربعة في الاولى ومدة السير الى نحو وطنه فيهما معا (قوله بخمسة أيام) كذا في أصله رحمه
الله تعالى وهو محل نامل والموجود في سائر كتبه باربعة أيام وهو واضح ثم رأيت المحشى قال قوله بخمسة
الظاهر باربعة بصري عبارة الكردى على بافضل ووقع في التحفة أنه قال بخمسة أيام والظاهر أنه سبق قلم
اذ الذى أظنه واعليه حتى الشارح اربعة أيام اه (قوله لما صبح) الى الباب في النهاية والمغنى (قوله لما صبح
الخ) أى ولو جوبه على المتنع بالنص وفعل المتنع اكثر من فعل القارن فاذا لزمه الدم فالقارن أولى ثم ناهية
ومغنى (قوله في جميع ما مر فيه) أى جنسا وسنا وبلا عند الجزئية وبه غنى (قوله قبل الوقوف) أى ولو
بعد طوافه أى للقدم كما قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتنع في ذلك لكن رده الشارح
في شرح العباب سم (قوله وما زاده) عطف على أن لا يعود الخ (قوله ايضا) الاولى تقديمه على بقوله عبارة
النهاية وذ كر هذا الشرط ايضا والاشبه به دم المتنع يغنى عنه اه زاد المغنى وان ذكر ذلك كان ينبغي له
أن يزيد ما قدرته اه أى قوله ان لا يعود لما مر قبل الوقوف قول المتن (من حاضرى المسجد الخ) ومربى
حاضريه ولو استأجروا ثلثا أو واحداهما الحج والا - خولعة مرة فتمتع عنهما أو اعقر اجير عن نفسه ثم حج عن
المستأجرات كان قد تمتع بالاذن من المستأجر من أو واحداهما في الاولى ومن المستأجر في الثانية فعلى كل من
الاثنين أو الاثنين والا جير نصف الدم ان يسرا وان أعسرا أو واحداهما فيما يظهر فالصوم على الاجير او
تمتع بلاذن من ذلك كزعمه من دم المتنع ودم لاجل الاساعة بحج وزنه الميقات ولو وجد المتنع الفاق للهدى
الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وانما يستحب
خروجه من خلاف ناهية زاد المغنى واذا مات المتنع او القارن الواجب عليه هدى لا يسقط عنه بل يخرج
من تركه أو صوم لكونه معسرا بذلك فكر مضان يسقط عنه ان لم يتمكن من فعله ويصام أو يطعم
دنه من تركه لكل يوم فمدان يمكن اه وفي سم عن الروض وشرحه مثله (قوله فيهما) أى في الشرطين
على العادة الغالبة) طاهره اعتبار جميع مدة السير في المسئلة الثانية أيضا وان كان يصح صوم الثلاثة عقب
أيام التشريق وان لم يكن صامها عقب أيام التشريق في سيره الى أهله بان شرع في السير عقب أيام التشريق
في الشروع في الصوم لم يكف التفریق بما بقى من مدة السير بل لابد من الصبر بعد الوصول ثلاثة أيام أيضا
(قوله وما الخ بقه فيهما) أى الاولى وهى قوات الثلاثة في الحج والثانية وهى قوات عقب التشريق (قوله
لم يفوتا) يتأمل (قوله ومن توطن مكة الخ) لو قصد توطن مكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن توطنها
وسافر قبل فراقها الى وطنه فهل يعتد بمصامه ويكمل عليه في السفر ولو في السفر أو لا يعتد به ويلزم صوم
السبعة اذا وصل وطنه فيه نظر (قوله يلزمه في الاولى) أى ومنها ترك الاحرام من الميقات (قوله قبل الوقوف)
أى ولو بعد طوافه أى للقدم كما قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتنع في ذلك لكن رده
الشارح في شرح العباب

على العادة الغالبة الى وطنه
وما الخ بقه فيهما وذلك
لان الاصل في القضاء انه
يحكى الاداء وانما يلزمه
التفریق في قضاء الصلوات
لان تفریقها لمجرد الوقت
وقد فات وهذا يتعلق بفعل
هو الحج والرجوع ولم يفوتا
فوجب - كما تهما في القضاء
ومن توطن مكة يلزمه في
الاولى التفریق بخمسة أيام
وفي الثانية يوم (وعلى
القارن دم) لما صبح انه صلى
الله عليه وسلم ذبح عن نسائه
البقر يوم النحر قالت عائشة
رضي الله عنها وكن قارنات
وهو (كدم المتنع) في
جميع ما مر فيه ومنه ان
لا يعود لما مر قبل الوقوف
وما زاده بقوله ايضا) قلت
بشرط أن لا يكون من
حاضرى المسجد الحرام
وانه أعلم) لان دم القارن
مقيس على دم المتنع
فاعطى حكمه فيهما

* (باب محرمات الاحرام) * وهو هنا نية الدخول في النسك أو نفس الدخول فيه بالنية (١٥٩) كحرام أي ما حرم بسببه ولو لم يقبل لم يف

بمادلت عليه عبارته من استعاب جميعها لحذفه عقد النكاح ومقدمات الوطء والاستمناة اهـ ويجب ان الاول معلوم من كلامه السابق انه لا يحل الا بالتحلل الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدال على انه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدماته والثالث ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحريم ذلك ان فيها ترفها وهو أشعث أغبر كافي الحديث في يناسبه الترفه وأيضا فالقصد بذكره ذهابه الى الموقف متجردا متشعنا ليقبل على الله بكائه ولا يشغل بغيره والحاصل ان القصد من الحج تجرد الظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كلوه واضع فتأمل (أحدها ستر) ومنه استدانة السائر وفارق استدانة الطيب بنبذ ابتداء هذا قبل الاحرام بخلاف ذلك ومن ثم كان التلبس بما لا يحرم كالطيب في حل استدانة لانه مندوب مثله (بعض رأس الرجل) وان قل ومنه البياض المحاذي لاعلى الاذن كحرام (بما بعد) هنا (سائر) عرفا وان جنى البشرية كثوب رقيق لانه يعد ساترا هنا بخلاف الصلاة ولو غير مخيط كعصابة عربية وطن أو

* (باب محرمات الاحرام) *

المذكورين

(قوله وهو هنا الخ) (فائدة) محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلاما من اتلاف الحيوان المحترم والجماع في الحج كبيرة وان بقية المحرمات صغيرة سم على حج وقوله والجماع ظاهره ولو بين الثقلين ولعله غـ ير مراد وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد أيضا عـ ش (قوله كحرام) أي في باب الاحرام من اطلاقه على هذين المعنيين أي الاول سبب بعيد والثاني قريب (قوله أي ما حرم الخ) تنفسا لحرمة الاحرام في المتن (قوله ولو مطلقا) أي ولو كان الاحرام مطلقا بصري (قوله قبل الخ) قال في الرواق واللباب ان مجموع المحرمات عشرون شيئا وحج على ذلك الباقي في التدوير وقال في الكفاية ان عشرة أي والباقي متداخلة قال الاذري واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرر رسال من ذلك فانه قال يحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا اهـ والمصنف عددها سبعة مغنى ونهاية (قوله ويجب الخ) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه أيضا حرمة اللبس والحلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليهم فان فهم من محل آخر ورد عليه ما أورده المعترض وان كان مقتضاها ذكر ذلك ما لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكره من اللبس وما بعده لعلم حرمتها ما تقدم وأما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكيم لا وجه له الا ان يمنع التحكيم بان بعضها أهم من بعض فاكفى بالعلم بغير الاهم من محل آخر فليتأمل سم (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوه عن مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع ما فهم من مزيد التكلف والتعسف بصري (قوله أنه لا يحل) أي عقد النكاح (قوله الدال على أنه يلزم الخ) فيه بحث وما يرد دلالة على اللزوم المذكور أن حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات بالمعنى المراد هنا الشامل لغيره والتعقيب من كل استمتاع فوق السرة سم (قوله وحكمة تحريم ذلك) أي ما حرم ولذا ذكر اسم الاشارة والتأنيب في هذا نظر المعنى ما بصري (قوله وأيضا الخ) عبارة الغنى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس الخميطة وغيره مما منع المحرم منه أن يخرج الانسان عن عادته فيكون ذلك مذكرا له ما هو فيه من عبادته به فيستغل بها اهـ (قوله الى الموقف) أي المحشر (قوله والحاصل الخ) يتأمل ما للباحث له وما حاصله فان كان الغرض تحريم الحكة فهم افا لاوى ان يقال القصد من ما كغيره ما من العبادات الجارية على الجوارح الظاهرة والباطنة تكميل الباطن أي الحقيقة الانسانية وتمييزها للتوجه لحضرة الاحدية بصري (قوله بنبذ ابتداء هذا) وقد يقال بل المقصود بالابتداء الدوام قول المتن (ستر بعض رأس الرجل) أي فيجب كشف جميعه منه مع كشف فجزء مما يحاذيه من الجوانب اذا لم لا يتم الواجب الابه فهو واجب وليس الاذن من الرأس خـ لا فالحل وهم فيمنهاية (قوله وان قل) الى قوله لان سائر في النهاية الاقوله ويظهر ضبطهما الى كثر وقوله او الملق أو المضاف وروقه ولا يربطهما الى لبس الخاتم وكذا في المعنى الاقوله وان قل وقوله ورواية مسلم الى امامنا لا بعد وقوله ويظهر في شعر الى المتن (قوله ومنه) أي من الرأس (قوله كثر رقيق الخ) أي وزجاج نهاية (قوله

(باب محرمات الاحرام)

(فائدة) محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلاما من اتلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج كبيرة وان بقية المحرمات صغيرة (قوله ويجب الخ) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه أيضا حرمة اللبس والحلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليه وان فهم من محل آخر ورد عليه ما أورده المعترض وان كان مقتضاها ذكر ذلك ما لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكرناه من اللبس وما بعده لعلم حرمتها ما تقدم وأما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكيم لا وجه له الا ان يمنع التحكيم بان بعضها أهم من بعض فاكفى بالعلم بغير الاهم من محل آخر فليتأمل اهـ (قوله الدال على أنه يلزم الخ) فيه بحث وما يرد دلالة على اللزوم المذكور أن حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدمات

جاء تخيير للنهي الصحيح عن تغطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستر وجهه أيضا قال البيهقي وهم من بعض الرواة وغيره انها مجولة على ما لا بد من كشفه من الوجه

ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الروض أي والمغنى لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئاً
ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي اه اه سم (قوله تحيط رقيق) أي لم يكن عريضاً نهاية (قوله
أما ما لا يعد ساتراً فلا يضر الخ) ظاهره وان قصد به الستر عش (قوله وتوسد نحو عمامة الخ) عبارة النهاية
وتوسد وسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كأن رفعه بنحو عودبيه أو بيد غيره وان قصد الستر فيما يظهر ولو
شد خرقته على جرح برأسه لزمته الغديّة بخلافه في البدن لأن الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن
اه (قوله ووضع يد الخ) عبارة في شرح بافضل ووضع كفه وكف غيره اه قال الكردى عليه قوله ووضع كفه
الخ كذلك الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة الصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكري ومال اليه
في المنع آخر وان قصد به ستره وكذلك شيخ الاسلام في الغرر والجلال الرملي في شرح الايضاح والبهجة
واستوجهه عند الرؤف ولا فرق عندهم بين يده ويد غيره وجري الشارح في الايعاب وفتح الجواد على الضرر
بذلك عند قصد الستر وعبارة التحفة ووضع يده لم يقصد به الستر بخلاف الخ اه وعبارة الوائى وتوسد نحو
عمامة ويدوان قصد به الستر كافي النهاية والحاشية وخالف في التحفة اه (قوله وانغمس ما من بماء الخ) أي
واين وعسل رفيق نهاية (قوله وجل نحو زنبيل) أي كعدل نهاية ومغنى أي وخزعة حشيش وائى (قوله لم
يقصد به ذلك أيضاً) أي والالزمة الغديّة كما حرم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن نحو القفلة واسترخى على
رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الغديّة وان لم يقصد ستره شرح مر اه سم
قال عش قوله مر والالزمة الغديّة أي بان قصد الستر وحده أو مع الجل اه قول المتن (الاحتاجة)
ويجوز ستر رأسه وليس بقية بدنه قبيل طرق العذر اذا غلب على ظنه طرقه بدون ذلك ويجب النزاع فوراً اذا
زال العذر والافعال الغديّة سم ووائى وبصرى (قوله أنه لا شيء يستره) أي فلا يحرم ستره مر اه سم عبارة
البصرى أي لا على وجه الاحتاط والافهو ككيس اللحية اه (قوله ويظهر ضبطها في هذا الباب الخ) أقره
عش (قوله كتحراخ) وبعض الهوامش الصحيحة عن سم مانصه سألت بعض شيوخ الحجاز عن المحرم اذا لبس
عمامته للعذر فهل يجوز له نزعها الاجل مسح كل الرأس وهل يكرر ذلك للسنة وهل تلزمه الغديّة للنزع والتكرار
اول النزاع فقط فاجاب بانه يجوز له نزعها لذلك وله التكرار وتلزمه الفدية للنزع ولا تلزمه التكرار برفى الموضوع
الواحد انتهى رحمه الله تعالى وهو قريب عش عبارة الوائى ولو ستر رأسه لضرورة واحتاج لكشفه كله عن
غسله من الجنابة أو بعضه الموضوع بان لم يمكنه ادخال نحو يده للمسح فلا تعدد ويكمل في الموضوع على العمامة
فيمتص على قدر الواجب كافي الحاشية وشرح الايضاح وقال سم لو شرع عمامته اسمر رأسه وكروا للتشريع
والاعادة للتشديد فغديّة واحدة انتهى اه أي لاتحاد الزمان والمكان (قوله ورد) أي ومداواة كأن جرح
رأسه فشد عليه خرقته نهاية ومغنى (قوله وذ كر هذا) أي الاستثناء (قوله كالمقيص) أي وخفف وقفاز وقباء
وان لم يخرج يديه من كفة وخريطة لضباب لحيته وسراويل وتبان نهاية ومغنى قال عش والتبان بالضم
والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة وقد يكون للملايين مختار اه (قوله كالزرد) أي
كدرع من زرد سواء كان الساتراً خاصاً يحمل ككيس اللحية أولاً كأن ستر ببعضه بعض البدن على وجه جائز
بالمغنى المراد هنا الشامل لنحو التقييل من كل استمتاع فوق السرة (قوله ليتحقق كشف جميع الرأس)
قال في شرح الروض لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئاً ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به
الدارمي اه (قوله لم يقصد به ذلك أيضاً) والالزمة الغديّة كما حرم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن
نحو القفلة واسترخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الغديّة فيه وان لم
يقصد ستره شرح مر (قوله بل وان قصد الخ) كذا شرح مر (قوله ويظهر الخ) كذا مر (قوله أنه
لا شيء يستره) أي فلا يحرم ستره مر (قوله في المتن الاحتاجة) هل يجوز ستر رأسه وليس بقية بدنه قبل
وجود الضرر اذا اطن وجوده وان لم يستر أو يلبس أولاً يجوز ذلك لا بعد وجود الضرر (سئل) السبوطى عن
ذلك نظاماً وأجاب كذلك ومن لفظ السؤال ما قولكم في محرم يلبس (٣)

ليتحقق كشف جميع الرأس
اما ما لا يعد ساتراً فلا يضر
تخطيط رقيق وتوسد نحو
عمامة ووضع يده لم يقصد به
الستر بخلاف ما اذا قصده
على نزاع فيه وانغمس
بماء ولو كدراً وجل نحو
زنبيل لم يقصد به ذلك أيضاً
أو استغلالاً بمحمل وان
مس رأسه بل وان قصد به
الستر ويظهر في شعر خرج
عن جسد الرأس أنه لا شيء
يستره كما لا يجزئ مسحه في
الموضوع بخلافه ان البشرة في
كل هي المقصودة بالحكم
وانما اجزأ تقصيره لانه منوط
بالشعر لا البشرة فلم يشبه
ما نحن فيه (الاحتاجة)
ويظهر ضبطها في هذا الباب
بما لا يطلق الصبر عليه عادة
وان لم يبع التيمم كرا أو برد
فيجوز مع الغديّة قياساً
على وجوبها في الخلق مع
العذر بالنزاع وذكر هذا
في الرأس لغلبته فيه والافهو
لا يختص به بل ياتى في نحو
ستر البدن وغيره كالغديّة
(وليس) المخطط بالمهمل نحو
(المحيط) كالمقيص (أو
المنسوج) كالزرد

ما قولكم في الخ كذا بالاضول
بدون غمز

وبعضه الآخر بعضه على وجه ممتنع كذا رشفه نصفين ولف على ساق نصفه بعقد أو خيط وان لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فيما يظهر نهاية قول المتن (أو والمعقود) أي كجبة لبد سواء كان في ذلك اتخذ من قطن أو كان وغيرهما نهاية (قوله أو الملق) قال في الإيعاب ظاهره أن الملق مغاير للعقد وهو ما عيّل إليه كلام الشيخين وأوهم كلام بعضهم أنه نوع منه وبين بتمثيله الملق كالاسنوي بقوله كلبدأت من مثله به للعقد فقد تجاوز الآن ثبت أن اللبد نوعا نوع معقود ونوع ملىق انتهى اه كردى على بافضل وفي الكردى بفتح الكاف الفارسي قوله أو الملق أي الملقى بعضه ببعض والظاهر أن اللبد على نوعين نوع معقود ونوع ملىق (والمضفور) المقتول أو المنسوج بعضه على بعض (والبرنس) قلنسوة طويلة أه (قوله والظاهر الخ) أي من تعبيرات الفقهاء وتغيايلهم هنا ولا فاعروا أن اللبد هو الملق وليس له نوع آخر (قوله فيحل الارتداء الخ) أي بلا فدية نهاية (قوله بان يضع أسفله الخ) قضيته أنه لو جعل غشاه على عاتقيه وبطائه إلى خارج كان ساترا فوجب فيه الفدية وهو قريب ع ش (قوله أو يلتحف به الخ) عبارة النهاية أو يلقى قباه أو فرجيسة عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بجزء من أه (قوله ولا تزار بالسراويل) أي وأدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح مر أه سم عبارة اليوناني وله أن يدخل يده في كم قميص منفصل عنه واحد في رجله في سراويل كجاني النهاية خلافا للشرحي الارشاد دور جلته في ساق الخف وكذا قراره ان كان ملبوسا لغيره أه (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد ولبس الخاتم سم (قوله وأن يجعله الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولوقاله له أو منه وفيه لكان أولى وأعله من باب الحذف والإيصال وان كان فيه ضعف في السعة بصرى (قوله وأن يجعله مثل الخ) لكنه يكره كقوله المتولى نهاية (قوله ويدخل فيها التمسكة الخ) والحاصل أن له عقد نفس الأزار بأن يرتبط كلام من طريقه بالآخر وله أن يرتبط عليه خيطا وان يعقدها وأن يجعل للأزار مثل الخبز فيدخل فيها التمسكة ويعقدها وله أن يلف على أزاره نحو عمامة ولكن لا يعقدها اه كردى على بافضل وروائي (قوله وشدا زاراه الخ) وله أن يشدا زاره في طرف ردائه ورضاد مر في شرحه من غير عقد لكنه يكره انتهى اه سم (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء والمراد أن ذلك ممتنع فيه المطلقات وان تباعدت سم عبارة النهاية وفارق الاراء الرداء فيما ذكر بان الأزار ارتداء متباعدة تشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم احتياجه اليه غالبا بخلاف الأزار اه فقول الشارح ويتقيد الرداء على

فهل له اللبس قبيل العذر * بغالب الظن بدون الوزر

أم بعد أن يحصل عذر ظاهر * يجوز لبس وغطاء ساتر

ولو طرأ عذر وزال عنه * هل يجب النزاع ببره منه

ومحرم قبيل طرأ العذر * أحزه اللبس بغير وزر

بغالب الظن ولا توقف * على حصوله فهذا الأرف

نظيره من ظن من غسل بما * حصول سقم جوار والتمهما

ومن نزل أعذاره فليقطع * مبادر أو ليعص ان لم ينزع

ومن لفظ الجواب

(قوله في المتن أو المعقود) كاللبد (قوله وتعتبر العادة الغالبة) فلما رتدى بالقميص أو القباء أو الخف به ما أو تزار بالسراويل فلا فدية كالأزار في رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح مر (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد ولبس الخاتم (قوله وشدا زاراه في عر الخ) وله أن يشدا زاره في طرف ردائه ورضاد مر في شرحه من غير عقد لكنه يكره (قوله وشدا زاره في عر ان تباعدت) قال في شرح العياب وفي الاملا لوزر ازاره بشوكة أو خاطه لم يجوز ولزمت الفدية وحرم عليه الاحتجاب كقوله القمولى اه وقد يحتاج للفرق بين زره بشوكة وتزريره بالعراب المتباعدة وقد يفرق بان المزور بالشوكة في معنى الخيط (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء

(أو والمعقود) أو الملق أو

المضفور انتهى الصحيح عن

لبس المحرم للقميص

والعمامة والسراويل

والسراويل والخف وتعتبر

العادة الغالبة في الملبوس

اذ هو الذي يحصل به الترفه

فيحل الارتداء والاحتساب

بالقميص والقباء بان يضع

أسفله على عاتقيه لانه اذا

أقام لا يستمسك فلا يعد

لباسه أو يلتحف به كالمخففة

والانزار بالسراويل

كالارتداء بداء ملفق من

رقاع طاقين فاكثر بخلاف

مال ووضع طوق القباء أو

الفرجيسة على رقبته فانه

وان لم يدخل يديه في كميه

يستمسك اذا قام فيعد لباسا

له وعقد الأزار وشدا خيط

عليه ليثبت وان يجعله مثل

الخبز ويدخل فيها التمسكة

احكاما له وشدا زاراه في عرا

ان تباعدت ولا يتقيد الرداء

بذلك لان العقد فيه ممتنع

بخلاف الأزار وغرز

طرف الرداء فيه

لا عقد الرداء ولاخل طرفيه
بخلال ولاربطهما أو شد هما
ولو برز في عروة ولبس الخاتم
وتقلد المصحف وشد الهميان
والمنطقة في وسطه ثم تحرير
ما ذكر من المحيط بالحساء
المهملة لا يختص بجزء من
بدن المحرم بل يجري (في سائر
بدنه) أي كل جزء منه
ككيس اللحية أو الأصبع
بخلاف تعطية الوجه لأن
ساتره لا يحيط به ومن ثم لو
أحاط به بأن جعل له كيس
على قدره ان تصور حرم كما
هو ظاهر * (تنبيه) * سائر
أماكن السور أي البقية
فيكون بمعنى باق أو من سور
البلد أي المحيط بها فيكون
بمعنى جميع خلافاً لما أنكر
هذا وإن تبعه شارح
فاعترض المتن بأنه لم يتقدم
حكم شيء من البدن حتى
يكون هذا حكم باقيه فان
الرأس هنا قسم له لابعضه
(الاذن لم يجز غيره) أي المحيط
حساباً لم يملكه ولا قدر على
تحصيله ولو بنحو استعارة
بخلاف الهبة لعظم المنه
أو شرعاً كان وجده باكثر
من ثمن أو أجرة مثله وإن قل
فله حينئذ ستر العورة بالمحيط
بلا فدية ولبسه في بقية بدنه
لحاجة نحو حراؤ بر بقدية
فعلم ان له لبس السراويل
لفقد الأزار وفيه خبر صحيح
ومحله ان لم يثبت الاتزار
به على هيئته أو نقص بقتقه

حذف مضافين أي منع ازرار الرداء (قوله لا عقد الرداء) أي عقد طرفيه بخيط أو دونه نهاية عبارة سم
قال في حاشية الأيضاح وأفهم اطلاق حرمة أن لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر أو في طرف أزاره وقضية
ما مر عن المتولى أي من قوله يكره عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرداء انتهى جواز الثاني لأن الرداء
لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوزه بطلان قياسه جواز عقده به انتهى ما في الحاشية وقد يفرق
بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحدهما بطرف الآخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط وجرم
وخرم الاستاذ في كثره بجواز عقد طرف رداءه بطرف أزاره انتهت (قوله ولا ربطهما) أي ربط طرفي الرداء
بأنفسهما بدون توسط شيء آخر (قوله أو شد هما) أي بنحو خيط (قوله ولبس الخاتم الخ) أي وإن يدخل
يده في كم قميص منفصل عنه وإن يلف بوسطه عمامة ولا يعقدها معني زاد النهاية وظاهر كلامهم جواز
الاحتباء بجبوة أو غيرها اه قال ع ش قوله جواز الاحتباء الخ معتمد اه (قوله وتقلد المصحف)
أي والسيف نهاية ومعني (قوله وشد الهميان) اسم لكيس الدراهم ع ش (قوله ككيس اللحية الخ)
يلاحظ مع ذلك ما مر من جواز ادخال جليسه في ساق الخف ولبس السراويل في إحدى رجليه فيكون
مستثنى مما اقتضاه هذا سم (قوله والمنطقة) بكسر الميم ما يشد به الوسط ويسميه الناس الحياصة والمراد
بشدهما ما يشمل العقد وغيره اه كرى على بافضل وروائي (قوله خلافاً لما أنكر هذا) الظاهر ان أنكر
ذلك لأن تعليقه انما يلائم انكار الأول ويحجب بان مراده أنكر وجود المعنى الثاني لغته وحينئذ يحسن
تفريع اعتراض الشيء التابع له لانه بناء على أنه لا معنى للسائر لا الباقي بصري (قوله فان الرأس هنا قسم
له الخ) قد يمنع هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان والرأس هنا قسم ما عداه من بقية البدن لا قسم جميع
البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليتأمل فانه في غاية الوضوح سم (قوله
ولو بنحو استعارة) أي كالأجارة (قوله بخلاف الهبة) أي ولو من أصل أو فرع عن نهاية (قوله فعلم الخ) عبارة
النهاية والمعنى مع المان الا اذا كان لبسه لحاجة كحر وبرد فيجوز مع لفدية أو لم يجز غيره أي المحيط ونحوه
فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التي لا يتأتى الاتزار بها عند فقد الأزار ولبس خف قطع أسفل
كعبيه أو مكعب أي مداس وهو المسمى بالسرموزة أو زربول لا يستر الكعبين وإن ستر ظهر القدمين فبهما
بماقيهما عند فقد النعلين والمراد بالنعل الناسوت ومثلها قنابل لم يسترسيره جميع الأصابع أما المداس
المعروف الآن فيجوز لبسه لانه غير محيط بالقدم ويبحث بعضهم عدم جواز قطع الخف اذا وجد المكعب
لانه اضاعة مال وهو متجه وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخف انقطوع وإن لم يتخج اليه وهو بعيد بل
الوجه عدمه الحاجة كخشية تجسر جلده أو نحو برد أو حرا وكون الخفاء غير لائق به اه بحذف
وقوله ما وإن ستر ظهر القدمين قال الرشدي أي ولو مع الأصابع اه وقال ع ش ظاهره وإن ستر العقب
اه (قوله أو نقص بقتقه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وهو مقتضى أن كلامه مؤتمناً قبله وما بعده كاف
في العدول الى لبسه على هيئته وليس كذلك بل لا بد من تحقق الاول مع أحد الانخيرين حينئذ كان تعبيرة
والمراد أن ذلك يمتنع فيه مطاقاً وإن تباعدت اه (قوله لا عقد الرداء) قال في حاشية الأيضاح وأفهم اطلاق
حرمة أنه لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر أو في طرف أزاره وقضية ما مر عن المتولى أي من قوله يكره
عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرداء اه جواز الثاني خرم الاستاذ في كثره بجواز الثاني لأن الرداء
لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوزه بطلان قياسه جواز عقده به انتهى ما في الحاشية وقد يفرق
بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحدهما بطرف الآخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط وجرم
الاستاذ في كثره بجواز عقد طرف رداءه بطرف أزاره (قوله ككيس اللحية الخ) يلاحظ مع ذلك ما مر من
تجو ز ادخال رجليه في ساق الخف ولبس السراويل في إحدى رجليه فيكون مستثنى مما اقتضاه هذا (قوله
فان الرأس هنا قسم له لابعضه) قد يمنع هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان والرأس هنا قسم ما عداه من
بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليتأمل فانه في

أولم يجد سائر العورته مدة
 فتقه فيما يظهر أخذاً مما يأتي
 والالزامة الاثر به على هيئة
 أو فتقه بشرطه ولو قدر على
 بيعه وشراءه فإن كان مع
 ذلك تبدوعورته أي بحضرة
 من يحرم عليه نظرها كما هو
 ظاهر لم يجب والاوجب وان
 له لبس الخف لفقد النعل
 لكن بشرط قطعه أسفل
 من الكعبين وان نقصت به
 قيمته لا لم يقطع كذلك في
 حديث الشيخين وبه فارق
 عدم وجوب قطع ما زاد من
 السراويل على العورة قالوا
 لما فيه من اضاعه المال وكان
 وجه ذلك نقاهة نقص الخف
 غالباً بخلاف غيره والمراد
 بالنعل هنا ما يجوز لبسه
 للمحرم من غير المحيط
 كالمداس المعروف اليوم
 والتاسومة والقباب بشرط
 ان لا يستر جميع أصابع
 الرجل والاخر ما كان علم بالاولى
 مما سر من تخريمهم كيس
 الاصبع بخلاف نحو
 السرورة فانها محيططة
 بالرجل جميعها والزر بول
 المصري وان لم يكن له كعب
 واليسمانى لاحاطتهما
 بالاصابع فامتنع لبسهما مع
 وجود الاحاطة فيه ومن ثم
 قال شارح وحكم المداس
 وهو السرورة حكم الخف
 المقطوع ولا يجوز لبسهما
 مع وجود النعلين على الصحيح
 المنصوص اه وظاهر
 اطلاق الاكتفاء بقطعه
 الخف أسفل من الكعبين

بالواو في أو نقص أولى ولعلها بمنها بصري (قوله أولم يجد سائر العورته) ظاهره وان كان خالياً ثم رأيت
 ما يأتي في المأخوذ منه سم (قوله ما يأتي) أي آتياً بقوله فان كان مع ذلك تبدوعورته الخ (قوله والاخر)
 أي بان تأتي الاثر بالسر ويل على هيئة أولم ينقص بفتقه مع وجود سائر العورته في مدة الفتق (قوله
 بشرطه) وهو عدم النقص بالفتق مع وجود سائر العورته في مدته (قوله وشراءه) أي بثمنه من نهاية
 ومغنى (قوله وان له لبس الخ) عطف على قوله ان له لبس السراويل الخ (قوله لكن بشرط قطعه الخ)
 ولو أمكنه ان يثني حتى يصير أسفل من الكعبين من غير قطع في جواز القطع نظر لعدم الاحتياج اليه
 مع أن فيه اضاعه مال فليستأمل وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف اذا وجد الكعب اه يؤيد
 المنع فليستأمل سم (قوله وبه الخ) أي بقوله للامر الخ (قوله فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب
 يفهم الجواز لكن قضية التعديل عدم الجواز سم (قوله وكان وجه ذلك) أي حكمه وجوب قطع الخف دون
 السراويل (قوله كالمداس المعروف الخ) وهو ما يكون اسمها كه يسير على الاصابع ع ش عبارة الوثاني
 نحو التاسومة والمداس المعروف من كل ما يظهر منه رؤس الاصابع والعقب كالقباب اه قال محمد صالح
 الرئيس قوله رؤس الاصابع أي ولو بعض أصبع وقوله والعقب أي ولو بعضه اه (قوله بشرط أن لا يستر
 جميع أصابع الرجل) يفيد الحل اذا ستر بعض الاصابع فقط وقد يشكل تخريم كيس الاصبع وقد يفرق
 بان كيس الاصبع محتص به بخلاف ما هنا فانه محيط لجميع فلا يعد سراً لها السراويل المستتر جميعها
 والظاهر أن المراد بستر جميعها أن لا يزيد شي من الاصابع على سيرا القباب أو التاسومة فلا يضر امكان رؤية
 رؤس الاصابع من قدام فليستأمل سم وقوله امكان رؤية رؤس الاصابع الخ أي ولو بعض رؤس أصبع كما
 مر عن الرئيس آنفاً (قوله بخلاف نحو السرورة) عبارة غير السرورة بالسراويل المهمة وفي الكردى
 على بافضل وفي حواشي التنوير من كتب الخفية للشيخ أبي الطيب السندى السرورة هي المعروف
 بالبايج اه لكن قضية صنيع الشارح أن السرورة له كعب ويصرح بذلك قول الوثاني فان فقد النعل
 حساً أو شرعاً واحتاج لوقاية الرجل كان كان الخفاشير لا تقب له فليلبس ما ستر الاصابع أو العقب تكف قطع
 أسفل كعبه أي حتى ظهر العقب والكعب وهو السرورة والزر بول الذي لا يستر الكعبين وان ستر ظهر
 القدمين الباقي في الثلاثة كافي الخفية وأطلق في النهاية قطع الخف أسفل من الكعبين قال ابن قاسم فيحصل
 حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقب والاصابع وظهر القدم انتهى اه وقوله وان ستر العقب سبق عن ع ش
 مثله وقوله والاصابع الخ سبق عن الرشيدى مثله (قوله والزر بول) أي الباج (قوله وظاهر اطلاق الخ)
 ههنا ما اقتضاه كلام الشيخين في الروضة وأصلها فانه اخبر ابن المداس وهو المعروف الآن بالكوش وبين
 الخف المقطوع أسفل من الكعبين ولا شبهة أن الكوش سائر العقب ورؤس الاصابع واقتضاه الحديث
 أيضاً فان مقتضاه أن ما قطع أسفل من الكعبين حصل مطاوعة عند فقد النعلين وان استتر العقب ثم رأيت في
 فتاوى العلامة ما يزيد ما ذكرته فراجعها ثم رأيت المحشى سم قال قوله فالخصل الخ الوجه ما هو ظاهر
 كلامهم والخبر الخصل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقبين والاصابع وظهر القدم وهل يحل حينئذ من
 غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل الحل لانه حينئذ بمنزلة النعل شرعاً انتهى اه بمرى عبارة الكردى على
 بافضل واما الرجل للذكر فاعتمد الشارح في التحفة والاياعاب أن ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل
 مطلقاً وما ستر أحد ههنا فقط لا يحل الامع فقد النعلين وكلامه في غيرهما ككلام غيره ثم يفيد أنه عند فقد
 غاية الوضوح (قوله أولم يجد سائر العورته) ظاهره وان كان خالياً ثم رأيت ما يأتي في المأخوذ منه (قوله لكن
 بشرط قطعه أسفل من الكعبين) لو أمكنه ان يثني حتى يصير أسفل من الكعبين من غير قطع في جواز القطع
 نظر لعدم الاحتياج اليه مع أن فيه اضاعه مال فليستأمل وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف اذا
 وجد الكعب اه يؤيد المنع فليستأمل (قوله وبه فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب يفهم
 الجواز لكن قضية التعديل عدم الجواز (قوله بشرط أن لا يستر جميع أصابع الرجل) يفيد الحل اذا ستر

انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالعقب والاصابع وظهور القدمين وعليه فلا ينافيه تحريمهم السرورة لانه مع وجود غيره هو مع ذلك لو قيل انه لا يدمن قطع ما يحيط بالعقب والاصابع ولا يضر استنار ظهر القدمين لان الاستمسك يتوقف على الاحاطة بذلك دون الاخرين لكان متجهاهم رأيت المصنف كالاصحاب صرحوا بانه لا يلزمه قطع شيء مما يستتر ظهر القدمين وغالبوه بانه لا حاجة للاستمسك فهو كاستناره بشرائط النعل وابن العماد قال لا يجوز لبس الزبول المقور (١٦٤) الذي لا يحيط بعقب الرجل الا عند فقد النعلين لانه سائر لظاهر القدم ومحيط به من الجوانب

بخلاف القبقاب لان سيره كثير النعل اه وصريحه وجوب قطع ما يستتر العقبين بالاولى ويفرق بين ما يستتر ظهر القدمين وما يستتر العقب بتوقف الاستمسك في الخفاف غالبا على الاول دون الثاني كما علم مما مر وبما تقرر يعلم ما في قول الزركشي كابن العماد والمراد بقطعه أسفل من الكعب ان يصير كالنعلين لا التقدير بان يصير كالزبول من الابهام بل والمخالفة لصريح قول الروض وغيره الو وجد لبس الخف المقطوع نعلين لزمه نزعها فوراً والالزمة الدم اذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا الزوم بخلاف ما لو كان يستتر عقبيه أو أصابعه فان فيه ستر أكثر مما في النعلين فوجب نزعها عند وجودهما فالاصل ان ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحصل مطلقا لانه كالنعلين سواء وما يستتر الاصابع فقط أو العقب فقط لا يحصل الامع فقد الاواسين واذا لبس ممتنعا لا حاجة ثم وجد جازا لزمه نزعها فوراً والا ثم وفدى والصبي كالباغ في

النعلين انما يشترط ظهور الكعبين فافوقهما دون ما تحتهما وان استتر رؤس الاصابع والعقب ثم الذين جسور واليه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم انه يجوز وان لم يحتج اليه وحج عليه ان زياد النبي قال لان لبس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو بعيد بل الوجه عدمه الحاجة تكسبه تخس رجله أو نحو برداً وحراً وكون الخفاف لا يلائقه انتهى اه وتقدم عن المغني والوفاي مثل ما في الامداد والنهاية (قوله انه لا يحرم) أي ليس الخف المقطوع أسفل من الكعبين (قوله مع وجود غيره) أي مما يظهر منه بعض الاصابع والعقب كالقبقاب (قوله ومع ذلك) أي مع كون ظاهر الاطلاق ما ذكر (قوله وابن العماد الخ) عطف على المصنف (قوله وصريحه وجوب الخ) الصراحة المذكورة ممنوعة كما لا يخفى على المتأمل سمى بل وليس ظاهراً في وجوب القطع بصري (قوله ان ما ظهر منه العقب) أي ولو بعضه (قوله ورؤس الاصابع) أي ولو بعض اصبع محمد صالح الرئيس (قوله وما استتر الاصابع فقط والعقب الخ) تقدم ما فيه عن سم والبصري (قوله مع فقد الاثنين) وهما الخف المقطوع الذي ظهر منه العقب ورؤس الاصابع والنعلان (قوله واذا لبس) أي قوله نعم في النهاية والمغني (قوله لكن الاثم على الولي) أي اذا اقر الصبي على ذلك نهاية ومعنى (قوله في جميع ما ذكر الخ) ولا فرق في ذلك بين طول زمن اللبس وقصره ومعنى ونهاية (قوله والقديبة في ماله الخ) محله في المميز ما تميزه فلا شيء بفعله كما سبق بصري (قوله ولوامة) كذا في النهاية والمغني (قوله فيما مر الخ) أي في حزمة الستر لو جهها أو بعضه لا حاجة فيجوز مع القديبة نهاية ومعنى (قوله انها تستر غالباً) أي وليس بعورة في الصلاة به يندفع قول سم هي تستر الرأس أيضاً غالباً وأدائها (قوله نظير ما مر الخ) أي في اول الباب (قوله لها الخ) خبر مقدم لقوله ان تستر منه أي من الوجه كرده (قوله على ما بحث اعتمده المغني والنهاية عبارة هما وعلى الحررة ان تستر منه ما لا يتأخر عن جميع رؤسها لانه احتياط للرأس اذ لا يمكن استيعاب ستره الا بستر قدر يسير عما يليه من الوجه والمحافظة على ستره بكافة لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليل ان الامة لا تستر ذلك لان رؤسها ليس بعورة وهو ظاهر ولا ينافي ذلك قول المجموع ما ذكر في احرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحررة والامة وهو المذهب لانه في مقابلة قوله وشهد القاضي ابو الطيب فخر وجهان الامة كالرجل ووجهين في المبعضة هل هي كالامة او كالحررة انتهى انتهت قال البصري بعد سردها وما ذكره واضح اه (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق)

بعض الاصابع فقط وقد يشكك بتحريم كبس الاصابع وقد يفرق بان كبس الاصابع محتص به بخلاف ما هنا فانه محيط بالجميع فلا يعد سائرها الستر الممتنع الا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد بستر جميعها ان لا يزيد شيء من الاصابع على ستر القبقاب أو التاسومة فلا يضر امكان ترويه رؤس الاصابع من قدام فليست اقل من في شرجه وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخف المقطوع وان لم يحتج اليه وهو بعيد بل الوجه عدمه الحاجة تكسبه تخس رجله أو برداً وحراً وكون الخفاف غير لائق به اه (قوله وصريحه وجوب الخ) الصراحة المذكورة ممنوعة كما لا يخفى على المتأمل (قوله فالخاف ان ما ظهر منه العقب الخ) الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الحل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقبين ولا الاصابع وظهور القدم وهل يحل حينئذ من غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل الحل لانه حينئذ بمنزلة النعل شرعاً (قوله وحكمة ذلك) انها تستر غالباً هي تستر الرأس أيضاً غالباً وأدائها (قوله على ما بحث) اعتمده م (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق) فيه بحث لانه لم يصرح

جميع ما ذكر ويأتي لكن الاثم على الولي والقديبة في ماله لانه المورط له نعم ان فعل به ذلك اجنبى كان طيبه فالقديبة على الاجنبى فقط (وجه المرأة) ولوامة (كرأسه) أي الرجل فيها مرفه لنها عن الانتقاب واه البخاري وسكنته ذلك انها تستر غالباً فامرت بكشفه نقضاً للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل نعم لها بل عليها ان كانت حرة على ما بحث لان رؤس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق ويوجه بان الاعتناء بستر الرأس ولو من الامة أكثر لقول جميع انه عورة ولم يقل اجدان وجهها عورة فيه

فيه بحث لأنه لم يصرح بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ مجرد نفي مانقله
عقبه بقوله وشذ القاضى أبو الطيب الخ وفي مقابله فتأمل له سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله
أن تستر منه) أى ولوى الخلو سم (قوله ولها) الى قوله ويسن فى النهاية والمغنى (قوله ولها أن تسدل الخ) بل
عليها فيما يظهر حيث تعين طريق الدفع نظر محرم بصري عبارة النهاية ولا يبعد جواز الستر مع القدية حيث
تعين طريق الدفع نظر محرم اه قال ع ش بل ينبغي وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لانه جواز بعد منع فيصدق
بالواجب اه أقول ويعكر على دعوى الوجوب نهى المرأة عن الانتقاب مع ظهور أن تركه لا يخلو عن النظر
المحرم نعم لو خصص الوجوب بحالة خوف نظر محرم مؤدى الى تعلق وهجوم بعض الفسقة لم ير ذلك كال (قوله
والافان تعمدته الخ) انظر مع أن المقسم بلا اختيارها سم أى حق التعبير بان تعمدته الخ بالباء (قوله أو
أدامته) أى مع القدرة على الرفع (قوله وفدت) أى وجبت القدية وتتعدد بتعدد ذلك ع ش قول المتن (ولها
لبس الخيط) أى ومنه الخف سم ونهاية ومغنى قول المتن (الا القفاز الخ) عبارة النهاية والمغنى ولها لبس الخيط
وغیره فى الرأس وغيره الا القفاز اه (قوله فى اليدين) الى قوله بل لولغها فى النهاية والمغنى الا قوله لكن أعل الى
والقفاز (قوله لبسهما) أى القفازين (أوليسه) أى القفاز ويحتمل أن الضمير الاول للكفين والثانى للكف
عبارة النهاية والمغنى فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به اه وهى أحسن قول المتن (فى الاظهر) والثانى
يجوز لها لبسهما السار واه الشافعى فى الامم عن سعد بن أبى وقاص أنه كان يامر بناته بلبسهما فى الاحرام مغنى
(قوله عنهما) أى عن لبس القفازين نهاية ومغنى فكلام الشارح على حذف المضاف (قوله بانه) أى النهى
عن لبس القفازين (قوله وتلزمهما) أى الرجل والمرأة (قوله ولها الف خوقة الخ) أى ستر يدها غير القفاز كهم
وخوقة لغتها عليها بشد أو غيره نهاية (قوله بل لولغها الخ) عبارة النهاية والرجل مثلها فى مجرد لف الخوقة اه
قال ع ش أى فى لفها مع الشد اه (قوله أو غيره) يشمل العقد سم (قوله أو بشدها) قال فى حاشية الايضاح بعد
كلام وقد يؤخذ منه أن الرجل مثلها فى لف الخوقة الى أن قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع فى الشجوة وهو
صريح فى جواز الشدله أيضا فالفرق بضيق باب اللبس فى حقه دون غفلة عن هذا انتهى لكن مثل صاحب
البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس لحية ولف يده أو ساقه بمنزلة وعقده اه وهو موافق لما فى الشرح
هنا والفرق المذكور وهو لشيخ الاسلام فى شرحها سم وقوله وهو موافق الخ لك ان تمنعه بان اقتصار صاحب

بعدم الفرق فى هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ مجرد نفي مانقله عقبه بقوله وشذ القاضى أبو
الطيب الخ وفي مقابله فتأمل له (قوله أن تستر منه مالا يتأتى ستر رأسها الاب) قد يوهم أن محل هذا فى ذير الخلو
أما فيها فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذى لا يتأتى ستر جميع الرأس الاب جاز بل
مندوب فى الخلو لان ستر العورة الصغرى مطلوب حتى فى الخلو وان لم يكن على وجه الوجوب بخلاف الكبرى
فان سترها واجب فى الخلو أيضا الحاجة كما تقر فى محله مر (قوله والافان تعمدته) انظر مع أن المقسم بلا
اختيارها (قوله فى المتن ولها لبس الخيط) أى ومنه الخف (قوله فى اليدين) أخرج الرجلين وانظر أصابع
أو أصابع اليدين (قوله أو غيره) يشمل العقد (قوله الآن يعقدها الخ) لما قرر الايضاح حكم المرأة فى
مسئلة الخرق المذكورة قال الشارح فى حاشيته وما ذكره هو المعتد بناء على أن تحريم القفاز عليها كونه
ملبوس عضوليس بعورة فاشبهه خف الرجل وهو الاصح ثم قال ومن البناء أى وقد يؤخذ من البناء المذكور
أن الرجل مثله فى لف الخوقة ويؤيده ما مر من أنه لو شق أزواه ولف على كل ساق نصفه لم يحرم الا ان عقده
الى ان قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع فى الشجوة وهو صريح فى جواز الشدله أيضا فالفرق بضيق باب اللبس
فى حقه دون غفلة عن هذا اه مافى الحاشية لكن مثل صاحب البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس
لحية ولف يده أو ساقه بمنزلة وعقده اه وهو موافق لما فى الشرح هنا والفرق المذكور وهو لشيخ
الاسلام فى شرحها

أن تستر منه مالا يتأتى ستر
رأسها الاب ولم يلزمها ان
تكشف منه مالا يتأتى
كشف الوجه الاب لان
الستر أحوط لها ولها ان
تسدل على وجهها شيئا
متجافيا عنه بخو أو أدولو
لغير حاجة فلو سقط فس
الثوب الوجه بلا اختيارها
فان رفعت فور افلاشى والا
فان تعمدته أو أدامته
أتمت وفدت ويسن لها
كشف كفها (ولها لبس
الخيط) اجاعا (الا القفاز)
فى اليدين أو أحدهما فيحرم
عليها كل رجل لبسهما أو
لبسه وتلزمهما القدية (فى
الاظهر) للنهى عنهما فى
الحديث الصحيح لكن
أعل بانه من قول الراوى
ومن ثم انتصر للمقابل بان
عليه أكثر أهل العلم والقفاز
شئ يعمل للبدى يحشى به عطن
وزر بارز على الساعد
ليقيم من البرد والمراد هنا
المحشو والمزور وغيرهما
ولها الف خوقة بشد أو غيره
على يديها ولولغها حاجة اذ
لا يشنبه القفاز بل لولغها
الرجل على نحو يده أو
رجله لم يأتى إلا أن يعقدها
أو يشدها أو يخطها

وليس للخنثى ستر وجهه
بمخيط ولا بغيره مع رأسه في
احرام واحد لتيقن سبب
التحريم والغدية حينئذ والا
فلا كما بينته مع فروع أخرى
في الحاشية ويؤخذ من التعاليل
بالتيقن المذكور انه لو ستر
وجهه وليس الخيط في احرام
واحد لزمت الغدية لتحقق
موجبها هنا أيضا ولو ستر
رأسه ثم اتضع بالذكورة أو
وجهه ثم اتضع بالأنوثة فهل
تلتزم الغدية عملاً بما في نفس
الامر أولاً لان شرط الحرمة
والغدية العلم بتحريره عليه
حاله فعله ولم يوجد كل محتمل
والاقرب الثاني ويفرق بينه
وبين ستره في الصلاة كرجل
ثم بان رجلا فانه يلزمه القضاء
على ما في الروضة بانه ثم شال
حال النية في حصول الستر
الواجب فائروا والشك هنا
لا يؤثر (الثاني) من المحرمات
(استعمال الطبيب) للرجل
وبغيره (في ثوبه) كان يشد
نحو مسك وعنه بطرفه أو
يجعله في جيبه أو يلبس حلياً
مخشوا به لم يصح وكثوبه
سائر ملبوسه حتى أسفل نعله
ان علق به شيء من عين الطبيب
للنهي الصريح عن لبس
ماسه ورس أو زعفران
وهما طيب فهو ما ظهر فيه
غرض التطيب وقصد منه
غالباً كسك وكافور حتى أو
ميت كما شمله كلامهم وعنه
وعود وورد وباسمين ولسنوفر
ورجس وريحان فارسي
منه ما أسى وبنفسج

البهجة على العقد قد يفهم جواز الشدفى وافق ما مر عن المجموع (قوله وليس الخ) عبارة النهاية والمغنى ويحرم
على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتلزمه الغدية وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافاً لمقتضى كلام
ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه اذ لا نوجبها بالشك نعم لو أحرم بغير حضرة الاجانب جاز له كشف رأسه كما لو لم
يكن محرراً قال في المجموع ويسن ان لا يستر بالمخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور
الاصحاب وفي أحكام الخنثى لابن المسلم ما حاصله أنه يجب عليه ان يستر رأسه وان يكشف وجهه وان يستر بدنه
الا بالمخيط فانه يحرم عليه احتياطاً قال الأذرى كالاسنوى ومأقوله حسن انتهى ولكنه يخالف لما مر عن المجموع
اه قال ع ش قوله ولكنه يخالف لما مر عن المجموع أى والمعمد ما في المجموع اه (قوله مع رأسه) عبارة
شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدنه ولا كشفهما فلا سترهما لزمته الغدية لستره ما ليس له
ستره لان ستر الوجه أى للشك والغدية لا تجب بالشك أو كشفهما وان أتم فيهما انتهى وحاصله معاملة معاملة
الانثى في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وينبغي أن لا يتم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الاجانب
فلا ثم سم وقوله وينبغي الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله في احرام واحد) كذا في شرح الارشاد
والحاشية وخالف في شرح العباب فقال في احرام واحد ولا اه وظاهر النهاية والمغنى موافقته حيث أطلقوا لم
يتبدل بوحدة الاحرام ونائى (قوله ويؤخذ من التعاليل الخ) أقره ع ش وجزم بذلك الونائى (قوله والاقرب
الثانى) أى عدم لزوم الغدية (قوله بان رجلاً) أى وبالاولى اذ بان انثى (قوله بانه شاك حال النية) قضيتها أنه
لو استتر كامراً حال النية ثم كرجل فيما بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية في
جميع الصلاة سم قول المتن (استعمال الطبيب الخ) أى وان كان لا يدركه الطرف اذا ظهر له رجع نهاية ومغنى
(قوله للرجل) الى قوله لان التجزى في النهاية والمغنى الا قوله لم يصحت وقوله حتى الى وعنه وقوله ولسنوفر وقوله
لا بالنسبة الى وان يحتوى (قوله نحو مسك) أى كورس وهو أشهر طيب ببلاد اليمن وزعفران وان كان يطلب
للصبح والتداوى مغنى ونهاية (قوله فهو الخ) أى الطبيب (قوله وقصد منه غالباً) أى ولو منع غيره نهاية
ومغنى عبارة الونائى فيحرم عليه التطيب بما تقصده راحته أو بما فيه ذلك ان بقى طعمه أو ريحه ولو بالقوة كان
تظهر برش المساء عليه دون لونه والمراد بما تقصده راحته أن يكون معظم المقصود منه ذلك وان لم يسم طبيباً أو
يظهر فيه هذا الغرض اه (قوله كسك الخ) أى والبعثران واللبان والسنوس والمنشور ونهاية أى واللبن
الجاوى أى البخور الجاوى كما نقله ابن الجلال عن الاكثرين وناى (قوله ولسنوفر) كذا في أصله رحمه الله تعالى
بتقديم اللام والذي في الحاشية يلى ولفر بنون فتحت ويسمى نينوفر بنونين بينهما تحمية انتهى وهذا هو
الموافق لذكر الاطباء له في حرف النون بصرى (قوله ويريحان) أطلقه النهاية وقصد به المغنى تبعاً للروض
بالفارسي وقال الاسنى وخرج بالفارسي العربى (قوله وآس وبنفسج الخ) وشرط الرياحين كونها رطبة وفي
المجموع عن النص أن الكاذى ولو لباساً طيب ولعله انواع ويكون ذلك من نوع اذا رشح عليه ما ظهر ريحه

(قوله وليس للخنثى ستر وجهه بمخيط ولا بغيره الخ) عبارة شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع
الرأس أو بدنه ولا كشفهما فلا سترهما لزمته الغدية لستره ما ليس له ستره لان ستر الوجه أى
للشك والغدية لا تجب بالشك أو كشفهما وان أتم فيهما اه وحاصله معاملة معاملة الانثى في وجوب ستر
رأسه وكشف وجهه وفي شرح الروض قال في المجموع ويستحب أن لا يستر بالمخيط لجواز كونه رجلاً
ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الاصحاب الى آخره أطلق له شرح الروض وينبغي أن لا يتم بكشفهما
من حيث العورة حتى لو خلا عن الاجانب فلا ثم * (فرع) * وقع على بدنه طيب لو أزاله ذهب ما لبتسه
ينبغي جواز ابقائه مع الغدية لا يقال وينبغي وجوب ازالته كما يجب ارسال الصيد المملوك لان الصيد نزول
ما كنهه بخلاف الطبيب مر (قوله بانه ثم شاك حال النية الخ) قضيتها أنه لو استتر كامراً حال
النية ثم كرجل بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لان الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة (قوله
وريحان فارسي) أطلقه الرملى ولم يقيد بالفارسي وفي شرح الروض وخرج بالفارسي العربى اه (قوله

نهایه (قوله ودهن نحو اترج) بضم الهمزة والراء وتشديد الجیم أفصح وأشهر من ترنج و يقال له اترنج أسنى
ومغنى (قوله نحو شج الخ) أى مما ينبت بنفسه كالاذخر والخزای مغنى وأسنى (قوله وأترج الخ) أى وشقائق
ونور نحو التفاح والأترج والأترج شج والكمثرى نهایه (قوله وعصفر وحناء) أى وإن كان لهما رائحة طيبة
لأنه إنما يقصد منه لونه أسنى (قوله وقرنفل الخ) أى وقرفا ودارصینی نهایه (قوله واصلاح الاطعمة) كذا
فی أصله رحمه الله تعالى بالواو ولعل الانسب أولان تحقق كل من المذكور من قی كل واحد مما مر محل
تامل بصرى (قوله كالثوب) أى قیاسا على الثوب نهایه ومغنى (قوله سواء الاخشم الخ) راجع
للمعطوفین معا (قوله وظاهر البدن) عطف على الاخشم * (فرع) * وقع على بدنه طيب لو أزاله
ذهب مالمسه ينبغى جواز بقائه مع الغدية مر اه سم وقد يتوقف فيه بخلافه لظواهر اطلاقهم الازالة
بصرى أقول ولو افق ما نقله سم عن مر قول اليونانى ما نصه نعم ان لم يعصب به أى التطيب وكان فى غسله
فور اذهاب أو نقص مالمسه لا بالترانجى فالاقرب اغتفار الترانجى قاله فى الحاشية اه وظاهره عدم لزوم
الغدية بالترانجى أيضا (قوله وباطنه) وهو داخل الجوف عش (قوله كان أكل الخ) أى أو أدخل فى
الاحليل نهایه (قوله أوريحبه) أى ولو خفيا يظهر برش الماء عليه مغنى (قوله هو ان يلصقه ببده
الخ) ولا يضر وضعه بين يديه على هيئة المعتادة وشبهه ولا شتم ماء الور اذا التطيب به وإن كان فيه نحو مسك
انما يكون بصبه على بدنه أو ثوبه ولا جل العود أو كله نهایه (قوله أو نحو ثوبه الخ) والماء المبخران عبقته
العین حرم شربه والا فلا ونائى ونهایه (قوله نحو الاحتقان) أى كالأدخل فى الاحليل وأكل ما ظهر فيه طعم
الطيب المختلط به (وان يحتوى على بجمرة الخ) وتجب الغدية أيضا بسبب نوم أو جالس أو وقوف بقراش
أو مكان مطيب بغير الياحين وقد سبق ببده أو ملبوسه بعض عین الطيب والابان كان ثم حائل يمنع وان رقى
فلا فدية لسكنه بكرة وتجب أيضا بسبب تون من قادر فى دفع ما ألقى عليه من الطيب برج أو غيره أو تطيب
غيره بغير اذنه وقدرته على الدفع ولا كراهة فى ازالته بنفسه وان لم تمتد المماسه وطال زمنها أو ممكنة الازالة
من ذير مماسة كالحاشية لان قصده الازالة ومن ثم جازله نزع الثوب من رأسه ولم يلزمه شقه أما اذا لم يتمكن
من الدفع كمن لم يجد من يرضى باجرة مثل أو يرضى بها ولم تفضل عما يعتبر فى الفطرة فلا فدية ولو توقفت ازالته
على الماء ولم يجد الماء يكفيه لطهره فان كان مستعملا يكفيه لازالة الماء ثم يجمع ماءه ويغسل به
الطيب وان لم يكف قدمها سواء عصى بالتطيب أم لا ويقيم ونائى وفى النهایه ما وافقه (قوله لأثره) أى
كالرائحة وعبارة شرح الارشاد الصغير فعقب الرج وحده لا يضر بالاولى الان كان من بجمرة ففى عبقته عین
الريج بان وصل دخانه أو بخاره فمر سواء أجمعها تحت أم يقر به وان لم يعقب به عينه لم يضر وان كانت تحتها
دل عليه كلام الغزالى والماء المبخران عبقته به العین خوم والا فلا انتهت اه سم وفى النهایه والمغنى ما وافقه
(قوله لاجل) الى المتن فى النهایه الا قوله ويفرق الى ولو خفيت وقوله لا نحو الحلق الى ويلزم وكذا فى المغنى
الا قوله والاولى الى ولو جهل (قوله كالمسك) أى فى باب الطهارة (قوله لاجل نحو مسك) عطف على قوله أن
يلصقه أى استعمله المأثر الصاقه ببده الخ لاجل مثل مسك الخ كردى عبارة اليونانى ولا فدية بسبب
جل الطيب كمسك مخرفة ككيس أو غيره شدت عليه أو بقرار ورة مصممة الرأس ولا بسبب جل
المسك فى فارة لم تشق عنه أو الوردي نحو منديل وإن شتم الرجى فى السك وقصد التطيب على الوجه الا ان
رقت الخرقه ولا يضر أيضا شتم نحو مسك من غير مس ولا مسه الا ان لرق به شىء من عينه أو جل به نحو يده
لم يقصده بجمرد النقل كذا فى الفتح وقال فى الحاشية وشرح العباب والنهایه وقصر الزمن بحيث لا يعد فى
العرف تطيبا انتهى ولا يكره للمحرم تلك طيب ونحوه كلبوس ودهن اه (قوله أو قار ورة الخ) أى جل

وظاهر البدن الخ) عطف على الاخشم شرح مر (قوله وعلق ببده أو ثوبه عین الخور لا أثره) أى كالرائحة
وعبارة شرح الارشاد الصغير فعقب الرج وحده لا يضر بالاولى الان كان من بجمرة ففى عبقته عین الريج بان
وصل اليه دخانه أو بخاره فمر سواء أجمعها تحت أم يقر به وان لم يعقب به عينه لم يضر كذا شرح مروان

ونام ودهن نحو اترج بان
أعلى فيه وان كان الأترج
غير طيب اذ لا تلازم بينهما
بخلاف ما ليس كذلك نحو
شعير وقصوم وأترج وتفاح
وعصفر وحناء وقرنفل
وسنبل ومصطكى خلافاً
وهم فيه وسائر الألبان
الطيبة الرائحة لان القصد
منها الدواء واصلاح الاطعمة
غالباً (أو بدنه) كالثوب بل
أولى وسواء الاخشم وذيره
لحصول ترفهه بشم غيره
لريحه الطيب وظاهر البدن
وباطنه كان أكل ما ظهر فيه
طعم الطيب المختلط به أو ريقه
لأنه أو احتقن أو استعط به
ثم استعمله المأثر هو أن
يلصقه ببده أو نحو ثوبه على
الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة
لحله فلا رد نحو الاحتقان به
خلافاً لمن نازع فيه وان
يحتوى على بجمرة أو يقرب
منها وعلق ببده أو ثوبه عین
الخور لا أثره لان التبخر
الصاق بعین الطيب اذ بخاره
ودخانه عین أجزائه وانما لم
يؤثر فى الماء كالمسك لانه لا يعد
ثم عينا مغيرة وانما الجاصل
منه تروح محض لاجل نحو
مسك فى نحو خرقه مشدودة
بخلاف جل نحو فارة مسك
مشقوقة الرأس أو قار ورة
مفتوحة الرأس

ويفرق بان الشد صارف
عن قصد التطيب به والفتح
مع الجلى يصيره بمنزلة الملقق
ببدنه ولا أثر لعرق ريج من
غيره عن وفارق ما مر في أكل
ما ظهر ويحفظ بان ذلك
فيه استعمال العين الطيب ولو
نخفت رائحته كالكاذي
والفاغية وهي ثمر الحناء
فان كان بحيث لو أصابه الماء
فاحت حرم والا فلا وشرط
ابن كنج في الرباحين أن
يأخذها بيده ويشهها أو
يضع أنفه عليها للشم وشرط
الأنم في المحرمات كلها العقل
الا السكران المتعدي بسكره
وعلم الاحرام والتحرير أو
التصير في التعلم والتعمد
والاختيار وكذا في الفدية
الانحوا لخلق أو الصيد كما
بقي لانهم ما اتلاف محض
بغلاف ثيرهما ويلزم
ناسياتد كبر وجاهلا علم
ومكرها زال اكراهه ازالته
فور والالزمت الفدية والاولى
أمر غيره الحلال بها ان
تعينت الفورية ولو جهل
كون الممسوس طيبا أو علم
وظنه باسبابا ليعلق فعلق فلا
فدية فالشرط ههنا زيادة على
بما مر العلم بان الممسوس
طيب يعلق (ويحرم على
الرجل وغيره أيضا) (دهن)
بفتح أوله (شعر الرأس أو
اللحية) من نفسه ولو أصوله
اذ خلطها كغيره بباي دهن
كان كزيتور بد ولو غير
مطيب

قارورة لحوامسك (قوله ويفرق بان الشد صارف الخ) قد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقه المشدودة مما
يقصد التطيب بما فيها الرقة بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وانما تشد عليه لمنع تبدد رائحته مر اه سم وتقدم
عن اليوناني الجزم بذلك (قوله لعرق ريج الخ) لحوامسه وهو يابس أو جلوسه في ذلك عطار أو عند متجمر
نهاية (قوله كالكاذي) عبارة اليوناني وبشم الرباحين الرطبة ان ألصقها بأنفه والا فلا يضركا لرباحين
اليابسة نعم الكاذي بالمجمعة ولو يابس طيب لكن الذي بكدة لا طيب في يابسه البسة وان رش عليه ماء كافي الفتح
اه (قوله وشرط ابن كنج الخ) عبارة المغني والتطيب بالورد أن يشبهه مع اتصاله بأنفه كما صرح به ابن كنج
والتطيب بمائه أن يحسه كالعادة بان يصبه على بدنه أو ملبوسه فلا يكفي شبه اه (قوله والتحرير الخ) أي وان
جهل وجوب الفدية في كل أنواعه أوجب الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالتحرير أو بكونه طيبا فلا حرمة
ولافدية نهية (قوله أو التخصير) قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجاهل بتحرير الطيب واللبس أي
والدهن ففي قبوله وجهان انتهى والوجه عدمه ان كان مخالفا للعلماء بحيث لا يخفى على ذلك عادة والا قبل
ولو لطخه غيره بطيب فالفدية على المطلق أي وكذا عليه ان توفى في ازالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع
بقاء عينه لان انتقاله بواسطة نحو عرق أو حركة نهية زاد اليوناني وتجب أيضا بسبب لبس ثلثوب طيب
لاحرام وبق الطيب بان نزعته ثم لبسه اه قال ع ش قوله مر ولو لطخه غيره الخ أي بغير اختياره وللمحرم مطالبة
المطيب بالفدية اه (قوله والتعمد الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للاحرام ولا المكروه ولا الجاهل
بالتحرير أو بكون الممسوس طيبا أو رطبا العذر بخلاف الجاهل بوجوب الفدية دون التحريم فعليه الفدية
لانه اذا علم التحريم كان من حقه الامتناع مغني (قوله الانحوا لخلق الخ) قضيته وجوب فديته مع الاكراه
وسيا في خلافه وسيا في فهمه أيضا أنه لا فدية على مجنون ولا مغمي عليه ولا نائم ولا غير ميم سم أقول والى دفع
نحو تلك القضية أشار الشارح بقوله كلياتي (قوله ناسياتد كراخ) أي ونحو مجنون زال نحو جنونه (قوله
ومكرها الخ) ومثله من ألقى عليه الطيب ولو بخور ريج سم (قوله والاولى أمر غيره الخ) وفي الجواهر أنه لا يكره
للمحرم شراء الطيب ونخيط وأمنة انتهى وبما أطلقه في الامة أفتى البارزي لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها
وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بانها بالقصد تتأهل للفراس نهية قال ع ش قوله
مر لكن قال الجرجاني الخ هو المعتمد اه قول المتن (قوله ودهن شعر الرأس أو اللحية) أما خضبهما بجناحه
رقيق ونحوه فيحوز بلا فدية بقنهاية ومغني (قوله ويحرم) الى قوله الاشعر الخ في النهاية والى قوله فليتنبه
في المغني (قوله بفتح أوله) أي لانه مصدر بمعنى التذهين مغني ونهاية قول المتن (أو اللحية) أي ولو من امرأة
وتعبر به بأو يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد مغني ونهاية عبارة سم قول المتن أو اللحية
يشمل لحية المرأة لانها وان كانت مثله في حقها الا أنها تترين بدنها مر اه (قوله من نفسه) ياتي محبره
سم (قوله ولو اصوله) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه ونان (قوله بباي دهن الخ) أي بخلاف اللبن

كانت تحته كادل عليه كلام الغزالي والماء المبخران عبقة به العين حرم والا فلا اه (قوله ويفرق بان الشد
صارف عن قصد التطيب به) قد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقه المشدودة مما يقصد التطيب بما فيها الرقة
بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وانما تشد عليه لمنع تبدد رائحته مر (قوله الانحوا لخلق أو الصيد) سيا في فهمه
انه لا فدية على مجنون ولا مغمي عليه ولا نائم ولا غير ميم (قوله الانحوا لخلق الخ) قضيته وجوب فديته مع
الاكراه وسيا في خلافه (قوله ومكرها زال اكراهه) ومثله من ألقى عليه الطيب ولو بخور ريج (قوله ازالته)
وانما جاز دفع ما ألقى عليه بنفسه وان استلزم الماسة وطال زمنه لان فصد الازالة ولذا جاز نزع الثوب ولم
يلزم شقه وان تعدي بلبسه كما اقتضاء اطلاقهم وظاهر قوله لم يلزمه الجواز وان نقص ووجه بالمبادرة
للخروج من المعصية به شرح مر (قوله في المتن أو اللحية) يشمل لحية المرأة لانها وان كانت مثله في حقها
الا أنها تترين بدنها مر (قوله بباي دهن كن) بخلاف اللبن وان كان يستخرج منه السم شرح مر

فأدرأجه في قسمه لأن فيه
ولومن المرأة تناسبا ما ترفها
كثرة الطيب المتأني لكون
المحرم أشعث أغبر أي شأنه
الأمور به ذلك بخلاف
رأس أقرع وأصلع وذقن
أمرد وبقية شعور اليد فلا
يحرم دهنها بما لا طيب فيه
لأنه لا يقصد به تزيينها
وفارق ما مر في المحلوق لأنه
يقصد به تحسين ما ينبت
بعد نعم الأوجه أن
شعور الوجه كاللحية الأشعر
الخد والجبهة إذا تقصد
تزينتهما بحال وحينئذ
فلينبه لما يغفل عنه كثيرا
وهو تلويث الشارب
والعنفة بالدهن عند كل
الحم فإنه مع العلم والتعمد
حرام فيه الغلبة كما علم بما
تقرر فليحترز عن ذلك
ما أمكن وظاهر قوله شعر
أنه لا بد من ثلاثه ويتحس
الاكتفاء بدونها أن كان
مما يقصده التزيين لأن
هذا هو مناط التحريم كما يعلم
مما تقرر ويحرم عليه بل
وعلى الحلال دهن نحو
رأس المحرم كلفه فلا يرد
على المتن (ولا يكره) للمحرم
(غسل رأسه ويذنه بخلطه)
ونحو سدر لأنه لازالة الوسخ
بخلاف الدهن فإنه للتزينة
المشابهة للطيب كما مر نعم
الأولى ترك ذلك حتى في
ملبوسه أي ما لم يغفل عنه
كما هو ظاهر وليتفرق عند
غسل رأسه ثلاثا ينتفش
من شعره ويكره الاكتحال
بنحو الحمد لا طيب فيه لغير
عزلان فيه زينة بنحو توتيا

وان كان يستخرج منه السمن شرح مر اه سم (قوله فأدرأجه) أي الدهن (في قسمه) أي قسم الطيب
ولم يحججه له قسمه مستقلا سم عبارة المعنى تنبيه لا يحسن ادراج هذا في قسم الطيب فإنه لا فرق فيه بين
الطيب وغيره كما مر وقد جعلناه في الروضة وأصلها قسما مستقلا لكن المحرر أدخله في نوع الطيب لتقاربهما
في المعنى لأنهما ترفه وليس فيهما إزالة عن اه (قوله لأن فيه الخ) خبر فأدرأجه (قوله بخلاف رأس أقرع)
وهو من لم ينبت برأسه شعر من آفة (وأصلع) وهو من لم ينبت برأسه شعر خلقا وأرض باعشن (قوله وذقن
أمرد) أي وان قارب الانبات قاله الوناني وهو ظاهر إطلاق الشارح كالتناية والمعنى وقال سم ينبغى الأني
أو ان نباتها لا نهاجينئذ كمرأس المحلوق اه وفيه ما لا يخفى (قوله فلا يحرم دهنها الخ) ولو كان بعض الرأس
أصلع جاز دهنه وهو فقط دون الباقي نهاية ووناني (قوله الأشعر الخ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية والاستنى
عبارة المعنى والحق المحب الطبري بشعر اللحية شعر الوجه كالحاجب وشارب والعنفة وقال في المهمات أنه القياس
وقال الولي العراقي التحريم ظاهر فيما اتصل باللحية كالشارب والعنفة والعدار وأما الحاجب والهدب وما
على الجبهة أي والخذ فغيبه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لأن ذلك لا يزين به اه وعبارة النهاية بعد ذكر كلام
المحب والمهمات نصها واعتده جمع متأخرون وهو ظاهر خلافا لقول ابن النقيب لا يلحق بها الحاجب
والهدب وما يلي الوجه انتهى قيل وما قاله في الأخير ظاهر ومثله شعر الخد من تمام القيل والقائل هو الشهاب
عش قوله وهو ظاهر معتمد اه وقال الرشدي قوله مر ومثله شعر الخد من تمام القيل والقائل هو الشهاب
يج في امده اه (قوله الأشعر الخ) الأوجه ترك الاستثناء مر اه سم (قوله إذا تقصد الخ) وفي الحاشية
والشعر النابت على الأنف أو فيه كشعر الخد بالاولى وناني (قوله فلينبه لما يغفل عنه الخ) في الحاشية والنهاية
نحو وقال في الحاشية أنه يحرم أكل لحم فيه دهن يعلم منه تلوث شاربه مثلام تشدد الحاجة إليه والاجاز
ووجبت الغلبة انتهى اه وناني (قوله كما علم مما تقرر) وهو قوله وكذا في الغلبة كودي (قوله وظاهر
قوله) إلى قول المتن الثالث في النهاية والمعنى الأقوله فلا يرد على المتن وقوله أي ما لم يغفل عنه الخ (قوله
وظاهر قوله شعره لا بد الخ) أي لأنه اسم جمع وأقوله ثلاث شعرات نهاية (قوله ويتحس الاكتفاء الخ) اعتمد
شيخنا الشهاب الرملي ما وافقه فإنه أفتى بأنه لا فرق بين كثير الشعر وقليله سم ونهية قال الرشدي ومراده
بالقليل ما يشتمل الشعرة وبعضها وذلك لأن لفظ السؤال الذي أجاب عنه بما ذكره هل يشترط في دهن الشعر
أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كما هو قضية كلامهم انتهى (قوله بدونها) أي ولو
واحدة معنى قال الوناني ومثله الشعرة بعضها ونقل الامام عبد الملك العصامي عن بعض مشايخه أن الخطيب
كان في درس الشمس الرملي فقرر أنه يجب في دهن الشعرة الواحدة أو بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال
ذلك فقال أنا قلته فقال الخطيب حرم درسك يا محمد منذ جاءت الانانية وقام انتهى لكن هذا القيام ليس للخطأ
في الحكم بل قصد يخفى علينا والاقوال في المعنى ودهن رأسه وشعره منه وهو الظاهر من كلامهم انتهى اه
ويحتمل أن من اسباب القيام حرم الشمس الرملي بقوله أو بعضها (قوله فلا بد الخ) أي لأن الكلام فيها
يختص بالمحرم (قوله ونحو سدر) أي كصابون لا طيب فيه (قوله كما مر) أي آنفا (قوله وليتفرق الخ) ظاهره
وجوب (قوله ويكره الاكتحال الخ) والكره في المرأة أشد وللمحرم الاحتجام والغسل ما لم يقطع به ما
شعره أو انشاد الشعر المباح والنظر في المرأة كالحلال فمما ولا دم عليه أن شك هل تنف المشط شيئا من شعره
حال التسميح أو انتف بنفسه لأن الأصل براءة الذمة نعم يكره حلك شعره لأجسده باطفاره لا بانامله وتسميحه

(قوله فأدرأجه) أي الدهن في قسمه أي قسم الطيب ولم يجعله قسما مستقلا اه (قوله وذقن أمرد) ينبغى
الأني أو ان نباتها لا نهاجينئذ كمرأس المحلوق (قوله الأشعر الخ) الأوجه ترك الاستثناء مر (قوله ويتحس
الاكتفاء الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي ما وافقه فإنه أفتى بأنه لا فرق بين كثير الشعر وقليله إذا التحريم
منوط بما يصدق به التزين فانهم عاينوه بما فيه من التزين المتأني لحال المحرم فان الحاج أشعث أغبر * (فرع) *
قال في الروض وله خضب لحيته بالخناء اه وقوله لحية قال في شرحه وغيره ما من الشعور اه وعبارة عتب

الثالث من المحرمات على الذكر (١٧٠) وغيره (ازالة الشعر) ولومن غير رأسه (أو الظفر) أي شيء من أحدهما من نفسه وإن قل بقتله

وأحراق أو غيرهما من
ثروجه الازالة حتى نحو
تربدواء مزيل مع العلم
والتعمد فيما يظهر وذلك
لأنه لو تعالى ولا يتحلوا
رؤسكم أي شيأ من شعرها
ألحق به شعر بقية البدن
والظفر بجامع أن في إزالة
كل طرفها ينافي كون المحرم
أشعث أعبر نعم له قلع شعر
ثبت داخل جفنه وتاذى به
ولو أذنى تأذنى فيما يظهر وقطع
ماغطى عينيه مما طال من
شعر حاجبيه أو رأسه كدفع
الصائسل وما انكسر من
ظفره وتاذى به كذلك ولا
فديه كلكو قطع أصبعه وعلمها
شعر أو ظفر أو كسها جلدة
رأسه وحملها شعر للتبعية
ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين
قطع وكسها ذلك لعذر أو
غيره لأن التعدي بذلك
لا يمنع التبعية خلافاً لمن بحث
الفرق وخرج عن نفسه
إزالة من غيره فإن كان حلالاً
فلا شيء لكن إن كان بغير
أذنه أثم وجزراً وصحرمالم
يدخل وقت تحمله بأذنه حرم
عليهما والفدية على المخلوق
لأنه لا يترفع مع أذنه ولم تقدم
المباشرة هنا لأن محل تقدمها
حيث لم يعد النفع على
الأثر ألا ترى أن من غصب
شاة وأمر آخر بذبحها لم
يضمنها المأمور بل لو سكت
مع قدرته على الامتناع
فالحكم كذلك لأن الشعر
في بد المحرم كالودعة فيلزمه

وتغلبته معنى ونهاية (قوله من المحرمات) إلى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والغنى الأقوله من نفسه وقوله حتى
نحو شرب الخ إلى ذلك وقوله ولو أذنى المزيل وقطع الخ وقوله كذلك قول المان (أو الظفر) أي من يده أو رجليه
أو من محرم آخر قلماً أو غيره نهاية زاد الوائى ولومن أصبح رائدة اه (قوله وغيرهما) أي كخلق أو فص
أو نورة نهاية (قوله حتى نحو شرب دواء الخ) أي كخلق رجل الزاكب بنحو سرج ونائى (قوله مع العلم
الخ) أي بكونه مزيلاً فيما يظهر قاله البصري ولا يذنى بالأحرام والتحريم والكون مزيلاً (قوله ذلك)
أي حرمة إزالة ما ذكر (قوله نعم له قلع الخ) أي بلا فدية نهاية ومعنى (قوله عينيه) الأولى الأفراد كقلى
الوائى (قوله وما انكسر من ظفره الخ) أي وله إزالة ولو لم يولد له من الجلال ولو توقف قطع أو قلع الشـعـر أو
الظفر المتأذى به على قطع شيء من غيره فالظاهر عدم الإثم والأقرب وجوب الفدية ثم رأيت في المنع مال إليه
وعامة النهاية تفريجه أيضاً انتهى اه ونائى (قوله كذلك) أي ولو أذنى تأذنى فيما يظهر (قوله ولا فدية)
راجع لكل من القلع والقطع (قوله كلكو قطع أصبعه الخ) نعم تسن الفدية نهاية (قوله أو كسها جلدة رأسه
الخ) وقياس ما ذكر عدم التحال به فايراجع عـش (قوله ومنه الخ) أي من اتعاهل (قوله فإن كان حلالاً) إلى
قوله وهل الأمر الخ في الغنى الأقوله لكن أن إلى أو غير أولى التنبيه في النهاية الأما ذكر وقوله وهل الأمر الخ
ولو عذرا (قوله فإن كان حلالاً فلا شيء) وكذا إن كان حراماً دخل وقت تحمله شئ صالح (قوله بغير إذنه الخ)
ينبغي أن يكون علمه برضا كاذنه بالنسبة لعدم الإثم مطلقاً لعدم إتيان صاحبه عليه والأقوله قوله بغيره
فيما يظهر في جميع ذلك بصرى (قوله لم يدخل وقت تحاله) أي فإن دخل وقت تحاله فهو حلال فيما سبق
فيما يظهر ثم رأيت مصرحاً به فالجدة على ذلك بصرى وقوله فيما سبق يشمل الإثم والتعزير فايراجع (قوله
والفدية على المخلوق) وليس الخالق طرية في الضمان وإن لم ياذن في الخالق أن أمكنه منع بطله فيما
عليه حفظه واستشكال مسألة الغصب طرية أنما فإن القصاب فيها طريق وقد يجب بان ذلك محض
حق آدمي فغلط فيه بـأكثر مما هنا شرح العباب اه سم عبارة عش قوله مردلانه المستتر في الخ ظاهره
أن الخالق لا يطالب بشيء فليس طرية يقتضى الضمان اه (قوله حيث لم يعد النفع الخ) أي إذا فارق مـلـو حـرـمـه
غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يملك الضمان عن الخارج لأنه ليس ثم منفعة تعود على المجرع وإنما يلحقه
به الضرر عش (قوله لم يضمنها المأمور) أي ضماناً مستقراً والافهو طرية في شرح مردلانه سم قال
عش قوله والافهو أي القصاب طرية الخ ومحل عدم القراء على القصاب حيث جعل الغصب والأفاهضمان
عليه اه (قوله بل لو سكت مع قدرته الخ) ولو طارت نار إلى شعره فاحرقته واطاق الدفع لزمته الفدية والأفلا
نهاية ومعنى (قوله فالحكم كذلك) أي بالفدية عليه (قوله دفع بعضها) أي المتلفات (قوله بخلاف ما لو كان
نائماً الخ) عبارة شرح العباب والأمكنه منع أي يمكن المخلوق منع الخالق لا كراه أو نوم أو جنون أو غباء وقد
خلق بلاذنه قبل دخول تحاله فهى ولو صوما على الخالق ولو حلالاً إلى أن قال وافهم كلامه كالشيخين
وغيرهما أن المخلوق ليس طرية الضمان سواء أعسر الخالق أو غاب أم لا وهو الأصح باتفاقهم كفى المجموع
الاخضبت شعره بنحو الحناء اه وقوله شعره قال في شرحه أي المحرم الذكر والأنثى (قوله من نفسه) يأتي
بمترزه (قوله والفدية على المخلوق الخ) عبارة شرح العباب والفدية فيما إذا وقع الخلق قبل وقت التحال
على المخلوق وإن لم ياذن فيه أي الخلق أن أمكنه منع بطله فيما عليه حفظه إلى أن قال وافهم كلامه أن
الخالق هنا ليس طرية الضمان وهو كذلك لكن استشكل كل مسألة القصاب المذكورة بمعنى مسألة غصب
الشاة لأنه فانه يعنى القصاب فيها طرية وقد يجب بان ذلك محض حق آدمي فغلط فيه بـأكثر مما هنا الخ
اه (قوله لم يضمنها المأمور) أي ضماناً مستقراً والافهو طرية في شرح مردلانه سم قال وافهم كلامه كالشيخين
أو فكرها الخ عبارة شرح العباب والأمكنه منع أي يمكن المخلوق منع الخالق لا كراه أو نوم أو جنون أو غباء وقد
خلق بلاذنه قبل دخول تحاله فهى ولو صوما على الخالق ولو حلالاً إلى أن قال وافهم كلامه كالشيخين
وغيرهما أن المخلوق ليس طرية الضمان سواء أعسر الخالق أو غاب أم لا وهو الأصح باتفاقهم كفى المجموع

لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسى اه سم (قوله أو غير مكاف) أى بخلافنا أو مغنى
عليه أو صبياعير من مغنى ونهاية (قوله ولو أمر غيره الخ) عبارة النهاية واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على
الحالق ما لو أمر حلال حلالا بحلق محرم نائم أو نحوه فالفدية على الأمر أن جهل الحالق أو أكره أو كان أعجميا
يعتقد وجوب طاعة أمره والافعل الحالق ومثله ما لو أمر محرم محرما أو حلالا محرما أو عكسه كأن يسه عليه
الأذرى وصريح ما تقر بأن مالوكا أنه معذور من الفدية على الحالق وقياسه أنه مالوكا غير معذور من أن
تكون على الحالق أيضا وهو ظاهر اه (قوله بحق رأس محرم) أطلق المحرم والموجود في كذا غير تقييده
بنحو النائم فإنه لو تمكن من الدفع فهي عليه دون ما وكله استغنى عنه بما سبق بصرى (قوله ان عذر المأمور) أى
بأن جهل الاحرام أو أكره أو كان أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره كذا فى الاسنى بصرى وفى سم بعد ذكر
مثله بزيادة ما نضه فالخاصل أنه لو أمر حلالا أو محرم حلالا أو محرما فان عذر أحدهما فقط فالفدية على الآخر
أو عذر الأول لم يعذر افعلى المأمور اه (قوله فى الاول) أى فيما لو عذر المأمور فقط (قوله والاقرب لا) قد يشمل
المأمور فى الاول أيضا لكن التعايل طاهر فى التخصيص بالأمر هنا لكن قياس ما مر عن شرح العباب
فيما لو حلق رأس المحرم بغير إذنه وامكنه منع من الحالق ليس طريقا للمأمور فى الاول كذلك الآن يفرق
فلا يرجع سم (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج أعجميا يعتقد وجوب الطاعة سم (قوله

كفى المجموع لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسى اه (قوله فالفدية على الأمر الخ)
استشكاه الأذرى والزركشى بأن قياس الضمان الوجوب على المأمور مطلقا كالأمر به باتلاف نفس الغير
أوماله وقرى فى شرح عاب بأن الحالق هنا عند جهله أو نحوه كراهه لا تقصير منه البتة فلم يناسب الزامه
بالفدية التى هى حق الله تعالى المبني على المسامحة بخلاف متلف نفس الغير أو ماله فإنه مقصر وان جهل
حومة ذلك لأنم لا تخفى على أحد فان فرض خفاؤه عليه فهو نادرا لا يعول عليه إلى أن قال قال فى الكفاية أن
قل لو أمر محرم شخص بقتل صيد لا ضمان على المحرم فى الفرق بينه وبين ما هنا وجوابه الآتى انما ينطق
على ما لو كان الأمر هو المخلوق قيل ان الشعر فى يده وديعة بخلاف الصيد من ثم لو كان بيده ضمه اه ولا
يخفى أنه قد يتبادر من الفرق الذى ذكره فى جواب اشكال الأذرى والزركشى ان المأمور فى الاول ليس
طريقا فى الضمان فكان قوله هنا محل نظر راجع لقوله كلما مورى فى الاول أيضا الآن ما وجهه الاقرب
الذى ذكره لا يشمله فليستأمل وأيضا من جملة عذر المأمور الا كراهه وسيأتى أنه لا يمنع كون المأمور طريقا
ضمن الصيد فيحتاج للفرق بينهما وفى الروض فرع وان اضطرر وأكل الصيد ضمن وكذا لو أكره أى المحرم
على قتله ويرجع على المكروه اه (قوله ان عذر المأمور الخ) أى بأن جهل الاحرام أو أكره كفى المجموع قال
فى شرح العباب أو كان أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره كبحثه الأذرى وغيره أخذ من كلامهم فى الجنائيات
اه (قوله ان عذر المأمور) يشمل المأمور المحرم اذا عذر فقط فبذمة ان الفدية على الأمر ولو وافقه ما فى شرح
الروض فإنه لما قال الروض فان أمر حلال حلالا بحلق رأس محرم نائم أى أو نحوه فالفدية على الأمر
أن جهل الحالق أى أو أكره أو كان أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره كفى شرحه قال فى شرحه وقضية كلامه
كاصله أنه لو أمر محرم محرما أو حلالا محرما أو عكسه اختلف الحكم وليس كذلك كأن يسه عليه الأذرى اه
فالخاصل مع ما مر أنه لو أمر حلالا أو محرم حلالا أو محرما فان عذر أحدهما فقط فالفدية على الآخر أو
عذر الأول لم يعذر افعلى على المأمور (قوله وهل الأمر طريق هنا الخ) انظر لم ترددهنا ونزعم فيما لو حلق
بغير إذن المحرم مع تمكنه من منعه بعدم كون الحالق طريقا كما مر عن شرح العباب مع ان الحالق هنا باشر
والأمر هنا لم يباشر (قوله والاقرب لا) قد يشمل المأمور فى الاول أيضا لكن التعايل طاهر فى التخصيص
بالأمر هنا لكن قياس ما مر عن شرح العباب فيما لو حلق رأس المحرم بغير إذنه وامكنه منع من الحالق
ليس طريقا للمأمور هنا فى الاولى كذلك الآن يفرق فلا يرجع سم (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج

أو غير مكاف فعلى الحالق
ولامخلوق مطالبته باخراجها
لان نسكه يتم بأدائها
اخراجها عن الحالق لكن
بأذنه كالكفارة ولو أمر
غيره بحق رأس محرم
فالفدية على الأمر الحلال
أو المحرم ان عذر المأمور
اطلال أو المحرم والافهى
على المأمور وهل الأمر
طريق هنا كالمأمور فى
الاول محل نظر والاقرب لا
لان مجرد الأمر ان لا يعتقد
وجوب الطاعة لا يقتضى
سوى الأثم

ولو عذر افهى على الخالق فيما يظهر لانه المباشر * (تنبيه) * قد يشكك تعليلمهم وجوب الفدية في الخالق بالترفيه بانهم جعلوه من أنواع التعزير وجعلوا في ازالته من الغير (١٧٢) بغير اذنه التعزير وذلك مستلزم لكونه نزر او مناف لكونه ترفها اذ هو الملايم للنفس ويلزم

من ملائحته له اعدم ازرائه لها وقد يجاب بجمع اطلاق كونه ترفها بل فيه ترفه من حيث انه يوفر كافة الشعر وتعهده وجنابة من حيث ان الشعر جمال وزينة في عرف العرب المقدم على غيره ولكونه جنابة ساوي نحو التامس غيره وبقائه جمالا لم يحاق صلى الله عليه وسلم الا في نسك فان قلت لم جعل ركنا وكان له دخل في التحلل الاول قلت اما الاول فلان فيه وضعز ينقته تعالى فاشبه الطواف من حيث انه اعمال النفس في المشي لله تعالى واما الثاني فلان التحلل من العبادة اما بالاعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بحصوله من الآفات للمصلي واما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم او دخول وقته والخلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الاحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحله (وتكامل الفدية في ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار) أو بعض من كل منهما فاكثر ان اتخذ محل الازالة وزمنها عسرا فلو ان كان المزال جميع شعر الرأس والبدن وأظفار اليدين والرجلين فلا تتعدد الفدية مع الاتحاد المسد كورلانه حينئذ يعد فعلا واحدا وذلك لقوله تعالى ففدية أى خلق شعره ففدية وأقل الشعر ثلاث والاستيعاب غير معتبر هنا اجماعا واذا وجبت مع العذر والدهن فغیره أولى ومن ثم لم تزل هنا كالصيد

ولو عذر افهى على الخالق (وقياسه انهم مالوا كانه غير معذور بن ان تكون على الخالق ايضا وهو ظاهر شرح مر اه سم اى لانه المباشر عس (قوله بالترفيه) متعلق بالتعليل و (قوله بانهم الخ) متعلق بيشكك (قوله جعلوه) اى الخالق (قوله في ازالته) اى الشعر (قوله اذ هو) اى المترفيه بصري (قوله كونه ترفها) الانسب كونه مزييا (قوله وتعهده) عطف تفسير على الشعر (قوله لكونه) اى الخالق (قوله وجنابة) عطف على ترفه (قوله وبقائه) اى الشعر (قوله وبقائه جمالا) الاول معطوف على اسم الكون والثاني على خبر فهو من العطف على معمولي عامل واحد نعم في الاول العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار وفيه ما فيه بصري (قوله لم جعل ركنا) اى الخلق مع أن ما فيه من الترفه أو الجنابة ينافي كونه عبادة وركنا للنسك وسببه التحلل عنه (قوله الاول) الاول تركه (قوله المعلم بحصوله) الضمير عائد الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظي والثاني معنوي بصري (قوله من الآفات) متعلق بضمير حصوله و (قوله للمصلي) متعلق بحصوله (قوله واما بتعاطي ضدها) هذا نظير المظاهر والافق در ان التحلل عن الصوم يحصل بدخول وقت الافطار وهو غروب الشمس تعاطي المفطر لا (قوله او دخول وقته) اى المفطر سم قول المتن (في ثلاث شعرات) بفتح اعين جمع شعرة يسكونها نهاية ومعنى (قوله او بعض) الى المتن في المعنى والنهاية الا قوله وكان الى اما اذا (قوله او بعض من كل منها) اى من الثلاث شعرات او الثلاثة أظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضها واما لو ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فان اختلف الزمان والمكان وجب ثلاثة امداد وان اتحد اذ مر ولوازال ظفر في ثلاث مرات فالواجب ثلاثة امداد ان اختلف الزمان والمكان والافضل الواجب مد واحد كفى الشعرة او دم فيه نظرو يؤيد الاول اطلاق قوله الآتى والحق به الظفر سم اقول بل كلام الشارح الآتى قبيل قول المصنف والظاهر الخ صريح في الاول (قوله محل الازالة) اى لاحتل الشعر المزال فانه لا يشترط أن يكون من الرأس وحده مشلا بل لو ازال شعرة من الرأس وشعرة من الابط وشعرة من بقية الجسد يلزمه دم اذا اتحد زمان الازالة ومكانها (قوله جميع شعر الرأس الخ) ظاهره انه لا تتعدد الفدية في ازالة جميع الشعر ومع جميع الاظفار وليس مرادا لتصر بحكم بان الخالق والقلم نوعان متغايران وبأن الفدية تتعدد بتعدد مد واحد فتجعل قوله فلا تتعدد الفدية على انه بالنسبة الى كل من القسمين على انفرادهم وهذا واضح لا غبار عليه وانما انهم عليه مشلا يغفل عنه وتحمل عبارته على ما يتبادر منها بصري اى ولو قالوا اظفار اليدين الخ باو بدل الواو لا تضع المراد (قوله وان كان المزال الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة النهاية والمعنى وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حاق شعر رأسه وشعر بدنه ولاعوازال اظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة اه وهى اوضح وأسلم (قوله فلا تتعدد الفدية) اى بل تجب فدية واحدة للشعور او للاظفار سم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا فرق ههنا بين المعذور وغيره (قوله لم تزل هنا الخ) اى بخلاف الناسى والجاهل في التمتع باللبس والطيب انهما يمتنعان وجوب الطاعة (قوله ولو عذر افهى على الخالق الخ) وقياسه انهم مالوا كانه غير معذور بن ان تكون على الخالق ايضا وهو ظاهر شرح مر (قوله او دخول وقته) اى المفطر (قوله او بعض كل منهما) اى من الثلاث شعرات او الثلاثة أظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها أو من كل ظفر من الثلاثة بعضها واما لو ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فينبغي ان يقال ان كان مع اتحاد الزمان والمكان فمد واحد لان ازالتهما مع اتحادهما كالأجزاء جميع شعور ومع اتحادهما فكلا يتعدد الدم ههنا لا زاد على المسد هنا الا في ثلاثة امداد مر ويبقى الكلام فيمد لو ازال ظفرا في ثلاث مرات كل مرة ثلثا مثلا فان اختلف الزمان والمكان ففي كل مسدوا افضل يجب مد واحد كفى الشعرة او دم فيه نظرو يؤيد الاول اطلاق قوله الآتى والحق به الظفر (قوله فلا تتعدد الفدية) اى بل تجب فدية واحدة للشعور او للاظفار (قوله

نحو ناس وجاهل وولى صي غير بخلاف نحو مجنون ومغنى عليه وغير مجزى كفى المجموع لان هؤلاء لا ينسبون لتقصير بوجه بخلاف أولئك وكان قضية كون هذا كالصيد من باب الاتلافات انه لا فرق لكن لما كان فيه حق لله تعالى سوغ فيه حيث لا يتصور وتقصير بوجه هذا يدفع استشكل الاذرى وجواب الغزى عنه بما لا يتضح على انه يورهم ان انميز بغير الاميز (١٧٣) وليس كذلك كما تقر رأما اذا اختلف محل

الازالة أو زمنها عرفا فيجب

كل شعرة أو بعضها أو ظفر

كذلك مذكى لاني والاطهر

ان في الشعرة أو الظفر أو

بعض كل (مد طعام وفي

الشعرتين) أو الظفرين أو

بعضهما (مدين) لعسر

تبعض الدم والشارع قد

عدل الحيوان بالطعام في

حزاء الصيد وغيره والشعرة

أو بعضها النهاية في القلة

والمد أقل ما وجب في

الكفارات فقبولت به

والحق بها الظفر لما مر هذا

ان اختار الدم فان اختار

الصوم في يوم في الشعرة أو

الظفر أو بعض أحدهما

ويمان في اثنين وهكذا أو

الأطعام فصاع في الواحد

وصاعان في الاثنين وهكذا

كما قاله جع وقال الاسنوي

انه متعين لا يحيد عنه وخالفه

آخرون منهم الباقيين وابن

العماد فاعتمدوا ما أطلقه

الشيخان كالاصحاب من انه

لا يجوز غير المد في الاولى

والمد في الثانية وما أزم

به الاثولون من التخيير بين

الشيء وهو الصاع وبعضه

وهو المد مردود بان له نظائر

كالسافر يتخير بين القصر

والاتمام (والمدنور) بان

آذاه الشعر اذا لا يحتمل

عادة لنحو قل فيه أو مرض

والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم والقصد فيه وهو متفق فيهما من اية ومعنى (قوله نحو ناس الخ) اي كن
سكت عن الدفع مع القدرة (قوله وجاهل) اي بالحرمة نهاية (قوله بخلاف نحو مجنون الخ) اي كالنائم نهاية
ومعنى واسنى (قوله كفى المجموع) عبارة الحاشية الاصح في المجموع ان المعنى عليه والصبي والمجنون اذا لم
يكن لهما نفع تمييز لا فدية عليهم ولا على وليهم انتهت اه سم (قوله بخلاف أولئك) عبارة النهاية والمعنى
بخلاف الجاهل والناسي فانهما يعقلان فلهما فدية ما ذنبا الى تقصير اه (قوله انه لا فرق) أي بين نحو الناسي
ونحو المجنون فتجب الفدية عليهم أيضا نهاية ومعنى (قوله أما اذا اختلف محل الازالة) أي بحيث لم يسمع آخر
أذانه من سماع أوله فمد صالح قول المتن (والاطهر أن في الشعرة الخ) ولو أضعف قوة الشعرة بان شققها نصفين
فلا شيء وان حرم ونائى (قوله أو الظفر) الى قوله هذا في المعنى والى قول المتن وللمعذر وفي النهاية (قوله
وغیره) أي كشجر الحرم (قوله هذا الخ) أي وجوب مد أو مدس فيما ذكر عبارة المعنى ومحل الخلاف
المد كوراذا اختار الدم الخ (قوله ان اختار الدم الخ) وفا قال الاسنى والمعنى وتختلفا للنهاية عبارة ولا فرق في
ذلك بين أن يختار دما ولا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للعمري فقد بسط الكلام على رد التقيد
المد كورجع من المتأخرين كالباقيين وابن العماد وتسكوا بإطلاق الشيخين اه قال الرشيدى قوله مر
خلافا للعمري أي في تقييده ذلك بما اذا اختار الدم فان اختار صوما الخ اه (قوله وهكذا) يعنى أو
بعض الاثنين من الشعر أو الظفر (قوله قاله) أي قوله هذا ان اختار الدم فان اختار الصوم الخ
(قوله ما أطلقه الشيخان كالاصحاب) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان المعتد ما أطلقه الشيخان كالاصحاب سم
(قوله من انه لا يجوز غير المد الخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأمل اه سم وقد يجاب بان
المراد لا يجب غير المد الخ (قوله وما أزم الخ) اشارة الى اعتراض الآخرين على الاولين بأنه يلزم من قولكم
التخيير بين الشيء وبعضه وهو ممنوع فرده بأنه جائز بل واقع لانه زائرا كمدى عبارة المعنى قال بعضهم وكلام
العمري ان ان ظهر على قولنا الواجب ثلث دم أي وهو مرجوح لا يظهر على قولنا الواجب مد اذ يرجع حاصله
الى أنه يخير بين المد والصاع والشخص لا يخير بين الشيء وبعضه وجوابه المنع فان المسافر يتخير بين القصر
والاتمام وهو يتخير بين الشيء وبعضه اه (قوله بان آذاه) الى قوله وقيل في النهاية الا قوله اذا لا يحتمل
عادة وقوله ولا ينافى الى المتن وقوله وكذاله الى المتن وقوله وكل محذور بالاحرام الى المتن وقوله وهما واخنان
والى قوله ويرد في المعنى الاما ذكر وقوله قبل (قوله اذا لا يحتمل عادة) أقره عس (قوله أو مرض الخ)
أو حراجه نهاية ومعنى (قوله ولا ينافى هذا) أي التقيد بقوله اذا الخ (ما مر الخ) أي من التعميم بقوله ولو
أدنى ناذ (قوله من شأنه) أي نحو المنكسر الخ (قوله به) و (قوله هناك) أي في نحو المنكسر الخ (قوله
أو زيل الخ) الاولى ابدال أو بآى المفسرة (قوله وكذاله قلم ظفر الخ) كالصريح في وجوب الفدية حينئذ
وتقدم قوله وما انكسر الخ انصرح فيه بعدم الفدية فهما مسئلتان فليتنبه لتمييز احدهما عن الاخرى

بخلاف نحو مجنون ومغنى عليه وغير مجزى كفى المجموع) ومثلهم في ذلك النائم شرح روض وعبارة الحاشية
الاصح في المجموع ان المعنى عليه والصبي والمجنون اذا لم يكن لهما نفع تمييز لا فدية عليهم ولا على وليهم (قوله
ما أطلقه الشيخان كالاصحاب) أفتى شيخنا الامام الشهاب الرملى بان المعتد ما أطلقه الشيخان كالاصحاب (قوله
من انه لا يجوز غير المد الخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأمل اه (قوله وكذاله قلم ظفر
احتاج اليه) كالصريح في وجوب الفدية حينئذ وتقدم قوله وما انكسر من ظفره وتأذى به الخ انصرح فيه
بعدم الفدية فهما مسئلتان فليتنبه لتمييز احدهما عن الاخرى فكان ما هنا اذا لم يتأذى به لكن توقفت مداواة

أو حرا أو وسخ ولا ينافى هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لان من شأنه ان لا يصبر عليه فاكتمى فيه بادنى تأذ بخلاف هذا ومن ثم لم تجب
هناك فدية (أن يحاق) أو زيل ما يحتاج لازالته من رأسه وغيره وكذاله قلم ظفر احتاج اليه (ويغذى) لقوله تعالى فن كان منكم مريض
الاية نزلت فيمن آذاه هو أم رأسه فأمره صلى الله عليه وسلم بالخلق ثم بالفدية الآية

فكان ما هنا الذم يتأذيه لكن توقفت مداواة تحتها على إزالة مثلها سم (قوله كما تقر) أى فى شرح الثالث إزالة الشعر أو الظفر (قوله احتياطاً لستر العورة ووقاية الرجل الخ) أى لانهم امامو ربه محافظين فيهما نهاية ومعنى (قوله الاعتدال النكاح) أى والامالو نظر بشهوة وأقبل بمحائل كذلك والاعتناء على قتل الصيد بدلالة أو إعاقة آله شرح بافضل ويأتى فى الشرح مثله بزيادة الاستمناة بنحو يده وتقدم عن اليوناني استثناء اضعاف قوة الشعرية بشقها نصفين (قوله على الذكر وغيره) أى أحرم احراماً مطلقاً أو يحجج أو بعمره أو به مناهية (قوله ولو فى دبر بهيمة الخ) أى بذكر متصل أو بمقطوع ولو من بهيمة أو بقدر الخشعة من فاقدها نهاية وبنائى قال الرشيدى قوله مر أو بمقطوع أى بالنسبة للمرأة أى بان استدخلت ذكره اقطعوا عافى حرم عليها وفسد جهاوان كانت لا تحب عليها الغدية كما يأتى اه (قوله ولو بمحائل) أى كشف وبنائى (قوله وعلى الزوج الحلال الخ) الاحصر الاعم حذف الزوج كما فى النهاية والمعنى (قوله كقبلة الخ) أى ومعانقة بشهوة نهائية وبنائى (قوله ونظر) هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجهه أن يجرى فيه ما فى الصوم سم عبارة اليوناني وحوى ابن سم على أن المرة لا تحرم وهو قياس الصوم وخلاف ظاهر المختصر اه أى وخلاف اطلاق التحفة والنهاية (قوله شهوة) أى أما حيث لا شهوة أى فى جميع ما تقدم فلا حرمة ولا فدية اتفقا نهاية عبارة اليوناني وخرج بالمباشرة النظر والقبلة بمحائل وإن أنزل فلا دم فيها ثم إن كانا بغير شهوة فلا ثم أو بها فالأثم وإن لم ينزل وقال فى الغنى اما حيث لا شهوة أى فى المقدمات فلا ثم ولا فدية انتهت وبشهوة المباشرة بغيرها كن قبل زوجه ولو دأع قاصدا الاكرام أولا اه (قوله بشهوة) أى فى الثلاثة حتى القبلة قال فى النهاية وفى الانوار تجب فى تقبيل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصور المصنف فبين قبل زوجته ولو دأع أنه ان قصد الاكرام أو أطلق فلا فدية أو الشهوة أثم وفدى بصرى وقوله فى تقبيل الغلام الخ أى ولو غير حسن وبنائى (قوله لكن لادم مع انتفاء المباشرة) أى كالنظر والقبلة بمحائل مر اه سم (قوله ويجب بهاوان لم ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجر دلس بشهوة فليتنبه له وعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة حتى النظر فتحرم ولو بين التحليل ولا تنفسد أى المقدمات النسك وإن أنزل ويجب بتعمده الدم أى وإن لم ينزل وكذا بالاستمناة أى إذا أنزل بالنظر بشهوة والقبلة بمحائل وإن أنزل وفى شرحه مانصه وفيه أى فى المجموع أن الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة الغلام بشهوة كالمراة ولو كرر ونحو القبلة فالذى يظهر أنه ان اتحاد المكان والزمان لم تجب الامرة ولا تعددت ثم رأيت المجموع صرح بذلك انتهى اه سم (قوله بها) أى بالمباشرة فيمادون الفرج كالمفاخذة والمعانقة بصرى (قوله ان جامع بعدها) مفهومه أن المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمها فى بدنة الجماع والظاهر أنه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية التصرح به عش عبارة اليوناني ويندرج دم المقدمات فى جماع وقع بعدها وإن طال الفصل أو بين التحليلين قال فى الحاشية ومحملة ما لم يسبق تكفير عنها ولا فلا تدرج اه وكذا أى يندرج دم المقدمات فى جماع لو وقع قبلها وإن طال الفصل كما فى شرح العباب وقال فى مختصر الايضاح وشرحه ويندرج هذا

ما تحتها على إزالته مثلاً وانظر هل تتوقف الحرمة على تكرره الوجهه أن يجرى فيه ما فى الصوم (قوله لكن لادم مع انتفاء المباشرة) أى كالنظر والقبلة بمحائل مر (قوله ويجب بهاوان لم ينزل) وفى الانوار انها تحب فى تقبيل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصور المصنف فبين قبل زوجته ولو دأع أنه ان قصد الاكرام أو أطلق فلا فدية أو الشهوة أثم وفدى مر (قوله ويجب بهاوان لم ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجر دلس بشهوة فليتنبه له وعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة حتى النظر فتحرم ولو بين التحليل ولا تنفسد أى المقدمات النسك وإن أنزل ويجب بتعمدها الدم أى وإن لم ينزل وكذا بالاستمناة أى إذا أنزل بالنظر بشهوة والقبلة بمحائل وإن أنزل اه وفى شرحه مانصه وفيه أى وفى المجموع ان الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة الغلام بشهوة كالمراة وقيدته فى موضع بالحسن فقول الماوردى وذيره لا فدية فى تقبيله ولا مباشرة بشهوة وإن أنزل كلو فكر فأنزل ضعيفاً ويحمل على غير الحسن بناء على انه قيد وفيه نظر وإن قيد به حرمة نظره كما

* (تنبيه) * كل محذور أوجب للحاجة فيه الفدية الا إزالة نحو شعر العين كما تقرر والاحتياط لبس السراويل والخف المقطوع فيهما احتياطاً لستر العورة ووقاية الرجل من نحو الخباسة وكل محذور بالاحرام فيه الفدية الاعتدال النكاح (الرابع) من المحرمات على الذكر وغيره (الجماع) ولو فى دبر بهيمة ولو بمحائل اجاعاً ويحرم على الحليلة الحلال تمكينه لان فيه اعانة على معصية وعلى الزوج الحلال مباشرة محرمة يمنع عليه تحليلها وتحريمها أيضاً مقدماته كقبلة ونظر ولبس بشهوة ولو مع عدم أنزال أو بمحائل لكن لادم مع انتفاء المباشرة وإن أنزل ويجب بهاوان لم ينزل نعم ان جامع بعدها

وان طال الغسل دخا
فسديتها في واجب الجماع
سواء الفسد وغيره والاستمالة
بنحو يده لكن انما تجب به
الفدية ان أنزل ويستمر
تحرير ذلك كله الى التحلل
الثاني (وتفسد به) أي
الجماع من عامد عالم مختار
وهما وافحان (العمره)
المفردة ما بقي شيء من
شعر من الثلاث التي يتحرر
بها منها (وكذا) يفسد به
(الحج) اذا وقع فيه (قبر)
التحلل الاول اجبا قبل
الوقوف ولكل احرامه
مادام لم يتحلل التحلل الثاني
يخلف ما اذا تحلل كما في
ابن عباس رضي الله
ولا يعرف له خلاف وان كان
قارنا لم يأت بشيء من أعمال
العمره لانها تقسح تبعاً
وقيل تفسد قبل والمن يوده
ويردان العمره اذا ضلقت
لا تنصرف الا للمسنوع
دون التابسة المنع في
غيرها وهي مرة القارن
(وتجب به) أي الجماع المغسا
والقور هنا واجب كذا
فدية تعدى بسببها (بدنة)
لقضاء جميع من الصبح به
رضي الله عنهم ولا يعرف
لهم تخالف وهي
ذكرنا وأنتي بحز في الاضحية
وقد تطابق على البقرة قال
المصنف رحمه الله تعالى عن
الزهري وعني الشاة
واعترض فان عجز
فان عجز

الواجب في بدنة الجماع أو شاته وان تحلل بينه وبين المقدمات زمن طويل كما يندرج الحدث الاصغر في الاكبر
سواء تقدم موجد على الجماع أو تأخر انتهى انتهى (قوله وان طال الفصل) كذا في النهاية أيضاً وصريحه
أن الحكم كذلك وان غش كعام مثلاً وهو قياس قولهم كاندراج الاصغر في الاكبر ونقل عن بعض المتأخرين
أن محل اعتبار الفصول حيث نسب اليه عرفاً وهو تفصيل حسن انتهى السيد عمر البصري لكن المعتبر الاول
تكردي على بافضل (قوله والاستمالة) عطف على المقدمات قول المتن (وتفسد به) أي يفهم أنه لا ينعقد
احرامه بجماعه وهو كذلك ولو احرم حال نزعه انعقد صحيحاً على أوجه الاوجه لان النزاع ليس بجماع نهية
ومعنى أي حيث قصد بالنزاع التلذذ قياساً على ما مر في الصوم ع ش وسم (قوله أي الجماع) الخ
ولو انعقد تسكبه فاسداً بان احرم بالحج بعد فساد العمره بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد آخر بالجماع حتى تجب
البدنة أو لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كجماع بعد افساد الصحيح بالحج فيه نظر ولا يبعد
الثاني سم (قوله وهما وافحان) أي اما الخنثى فان لزمه الغسل فسد نسكه والا فلا ونائي (قوله وكذا) يفسد
به الحج اذا وقع فيه الخ أي سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع أو بعده خلافاً لابي حنيفة وسواء أفاته الحج
أم لا يكفي الم ولو كان المجمع في النسك رقيقاً أو صيباً من الذبح الصبي عمد والرقيق مكلف وسواء كان
النسك مطوعاً أم مفروضاً نذر أو غيره كالأجير أما الناسي والمجنون والغمي عليه والنائم والمسكره والجاهل
لقرب عهده بالاسلام أو نشأه بيادية بعيدة عن العلم فلا يفسد بجماعهم نهية (قوله من عامد الخ) أي بمن
أما غير المميز من صبي ومجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا الناسي والجاهل والمسكره معنى (قوله وان كان
قارنا الخ) غاية لما أفاده قوله بخلاف ما اذا تحلل أي ولا يفسد الحج بالجماع اذا وقع بعد تحلله الاول وان كان الخ
(قوله ولم يأت بشيء الخ) في تصوّره نظر فان التحلل لا يتخلو عن الطواف او الحلق وكل منهما من أعمالها وقد يقال
بتصوّر ذلك بين دخول وقت التحلل وليس برأسه شعر لما تقدم أن ركن الحلق يسقط عنه فيحصل التحلل بالري
وحده بصري وسم عبارة الونائ وعمره القرن تتدحجه صحة وان لم يأت بشيء كقارن وقف ثم تحلل ولم يكن
برأسه شعر يزال بالري فقط ثم جامع ون بق من أعمالها الطواف والسعي وفساد وان أتى بأعمالها كلها كقارن
طاف للفسد ثم سعى ثم حلق تعدياً ولضرورة قبل الوقوف أو بعده ثم جامع قبل التحلل الاول ولو بعد
الوقوف وكذا اتبع الحج فواتا بغوات الوقوف وان لم تتأقت وأمكنه ان يأتي بأفعالها بعد فيلزمه دم للقران
ودم للفوات ودم في القضاء وان أفردته قاله في الفتح اه (قوله ويردان العمره الخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع
التوهم فاي رد فيه سم (قوله أي الجماع) الى قوله وتحلل في المعنى الا قوله والغور الى المتن وقوله بسعر بكه الى
فان عجز وقوله لانه تمتع الى ولم يبين (قوله لقضاء جميع) الى قوله وتحلل في النهاية الا قوله وعلى الشاة واعترض
وقوله وأوجه من مال فان عجز وقوله لانه تمتع الى ولم يبين (وهي بعير الخ) أي والبدنة حيث أطلقت في كتب
يأتي في النكاح لوضوح الفرق اه وفي شرحه أيضاً ما نصه ولو كرر نحو القبلة فالذي يظهر انه ان اعتد المكان
والزمان لم تجب الامرة ولا تعددت ثم رأيت المجموع صرح بذلك وسأذكر عنه قبيل آخر الباب اه (قوله في
المتن و يفسد به) وافهم قوله تفسد انه لا ينعقد احرامه بجماعه وهو كذلك ولو احرم حال نزعه انعقد صحيحاً على
أوجه الاوجه لان النزاع ليس بجماع شرح مر ويحتمل ان محله اذا قصد بالنزع الاعراض لا التلذذ (قوله
في المتن وتفسد به العمره الخ) لو انعقد نسكه فاسداً بان احرم بالحج بعد فساد العمره بالجماع ثم جامع
فهل يحكم بفساد آخر بالجماع حتى تجب البدنة أو لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كجماع بعد
افساد الصحيح بالجماع فيه نظر ولا يبعد الثاني ولا يقال فائدة الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدم في قول
المصنف ولو احرم بعمره في أشهر الحج الخ من وجوب القضاء بالافساد الاول اه (قوله وان كان قارنا ولم يأت
بشيء من أعمال العمره) انظر صورة التحلل الاول مع عدم الاتيان بشيء من أعمال العمره الا ان يصور بما
اذ لم يكن برأسه شعر فانه يحصل التحلل الاول بالري وحده كما علم مما تقدم في الفصل السابق فليتأمل (قوله
ويردان العمره اذا أطلقت الخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فاي رد فيه سم (قوله) اذا جامع جاهلاً أو ناسياً

الحديث أو الفقه المراد بها البعير ذكرًا كان أو أنثى نهاية ومعنى (قوله فطعام يجزئ الخ) ويتصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يجزئ أن يدفع الواجب إلى ثلاثة أن قدر نهاية عبارة الوفاق ولا يكفي التصديق بالقيمة فإن قدر على بعضه أخرجه وصام عما بقى ولو قدر على بعض الدم كان قدره على شاة مثلاً من السبع أخرجه وقوم ستة أسباع البدنة وأخرج بقيمتها طعاماً ما كان بدل دم الأفساد يصرف أسباع مساكين الحرم أو فقرائه الموجودين حال الإعطاء ثلاثة فأكثر أن قدر عليهم والأكفى اثنان أو واحد متساوياً أو متفاوتاً والأفضل أن لا يزيد على مدين ولا ينقص عن مدافن دفع لاثنتين مع قدرته على الثالث ضمن له أقل ما يصدق عليه الاسم ولو غريباً أو المتوطن أولى ما لم يكن الغريب أحوج ويحوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه ويقبضه أولاً أو هم لهم اه (قوله في غالب الأحوال الخ) اختاره النهاية وقال ع ش وهو المعتد اه (قوله ومنه يؤخذ أن الوجه الخ) ولا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ منه ذلك أنه يشترط في التكرار هنا ما يشترط في التكرار في اللبس من عدم اتحاد الزمان والمكان وعدم التكفير بينهما فليست أم سم عبارة الوفاق وتكرار القدية بتكرار الجماع وان اتحاد المكان والزمان أو لم يكفر قبل الثاني از يد التعليل فيه بخلاف سائر التبعات فيشترط فيها اتحاد المكان والزمان وعدم تحلل التكفير اه (قوله تكرر رها) أى الشاة (قوله بتكرار أحد هذين) أى الجماع بين التحالين والجماع الثاني سم (قوله وهو الرجل خاصة الخ) قال في النهاية والوجوب في الجماع على الرجل دونهم وان فسد نسكها بان كانت محرمة بميزة مختارة عامة عامة بالتحريم كفى كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء كان الواطئ زوجاً أم سيداً أم واطئاً بشبهة أم زانيا وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريفة صريحة وجودة العمل عليه ما مر انتهى وفي المغنى ما وافقه اه بصري عبارة شرح الروض والكفارة عليه يعنى على زوجها المحرم الجماع دونها كفى الصوم اه وعبارة الكردى على بافضل والذي يتلخص مما عتقده الشارح في كتبه أن الجماع في الاحرام ينقسم على ستة أقسام أحدها ما لا ينزبه شيء لا على الواطئ ولا على الموطوءة ولا على غيرهما وذلك إذا كانا جاهلين معذورين بجهاهما أو مكريهين أو ناسيين للاحرام أو غيرهم يميز ثنائهما ما تجب به البدنة على الرجل الواطئ فقط وذلك فيما إذا استجمع الشروط من كونه عاقلًا بالغاً عالماً متممداً مختاراً وكان الموطوءة قبل التحال الاول والموطوءة حليمة سواء كانت محرمة مستحبة للشروط أو لانا لهما ما تجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هي المحرمة فقط وكانت مستحبة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستحبة للشروط وان كان محرماً رابعهما ما تجب به البدنة على غير الواطئ والموطوءة وذلك في الصبي المميز إذا كان مستحبة للشروط فالبدنة على وليه خامسها ما تجب به البدنة على كل من الواطئ والموطوءة وذلك إذا زنى المحرم بمحرمة أو موطئاً بشبهة مع استجماعهما شروط الكفارة السابقة سادسها ما تجب فيه فدية بخسيرة بين شاة أو اطعام ثلاثة أصع لسنة مساكين أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما إذا جامع مستحبة للشروط الكفارة السابقة بعد الجماع المفسد أو جامع بين التحالين هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبعاً للشيخ الاسلام زكريا واعتمد الشارح الرملى والخطيب الشمرينى تبعاً للشيخهما الشهاب الرملى أنه لا فدية على المرأة المطلقة وان كان الواطئ غير محرماً وجأ أو اجنبياً كالصوم مر اه سم قول المتن (في فاسده) أى المذكور من حج أو عمة بخلاف سائر العبادات لا يلزمه المضى في فاسدها للخروج منها بالفساد إذا لحرمه لها بعد نم يجب مساكين بقية النهار في صوم رمضان لحرمته زمانه كالمغنى ونهاية (قوله لا قضاء) الى قوله قبل في النهاية والمغنى الى قوله بناء على فالاولى (قوله لا قضاء جميع الخ)

فطعام يجزئ فطرة بقيمة البدنة بسعر مكة في غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره أو حين الوجوب على ما قاله جمع متأخرون وأوحى منهما اعتبار حالة الإدعاء يأتي في الكفارات فان عجز صام عن كل مدين وما يكمل المنكسر وخروج بالفساد الجماع بين التحالين والجماع الثاني بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما حاشاة لانه تمتنع غير مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ أن الوجه تكرر رها بتكرار أحد هذين كما تكرر بتكرار اللبس ونحوه ولم يبين من تلزمه القدية وهو الرجل خاصة ومجمله كما بسطته في الحاشية ان كان زوجها محرماً كافاً ولا فعلها حيث لم يكرها كالأزنت أو مكنت غير مكاف (والمضى في فاسده) لا قضاء جميع من العصابة رضى الله عنهم به ولا يعرف لهم بخلاف فيأتى بما كان يأتي به قبل الجماع ويجتنب ما كان يجتنبه قبله فلو دسل فيه محذور الزمته قديته

أو مجنوناً أو مكريهاً لم يفسد حجه ولا دمروض (قوله ومنه يؤخذ أن الوجه تكرر رها الخ) لا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ من ذلك أنه يشترط في التكرار وهما ما يشترط في التكرار في اللبس من عدم اتحاد الزمان والمكان وعدم التكفير بينهما فليست أم سم (قوله تكرر رها) أى الشاة وقوله بتكرار أحد هذين أى الجماع بين التحالين والجماع الثاني (قوله ومجمله كإسقاطه في الحاشية ان كان زوجها محرماً كافاً الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى

(والقضاء) لذلك فان أفسده لم يقضه بل الاثر اذا لم يقضى واحدا ووصف ذلك بالقضاء مع ان النسك لا آخر لوفته لتضييق وقته بالشرع بناء على نظيره في الصلاة لكنه ضعيف كما مر فالاولى الجواب بان المراد به القضاء الغوى (وان كان نسكه تطوعا) ككونه من صبي مميز أو قن لانه يلزم بالشرع فيه ومن عبر بانه يصير بالشرع فيه فرضا مراده أنه يتعين اتمامه كالقصر و يتأدى بالقضاء كما يتأدى بالاداء لولا الفساد من فرض أو غيره ويلزمه أن يحرم فيه مما أحرم منه بالاداء من ميقات وقبله وكذا من ميقات جاوزه ولو غير مريد للنسك والمراد مثل مسافة ذلك ولا يلزمه رعاية زمن الاداء قبل وكان الفرق بينه وبين قبول القاضي يلزم الاجبر رعاية زمن الاداء ان هذا حق أدى ورد بان هذا مبني على وقوع القضاء للميت والمعتمد أنه للاجبر لانفساخ العينية بالافساد وبقاء الذمية في الذم فواذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية زمن الاداء كما في الروضة بخلاف الجمع لكن في المجموع ما وافقهم (والاصح أنه)

أى ولا طلاق قوله تعالى وأتموا الحج والعمره فانه لم يفصل بين الصحيح والفساد أما ما فسده بالردة فلا يجب اتمامه وان اسلم فور الانسحاب بالكلية ولذلك لم يجب فيها كفارة نهاية ومعنى (قوله لذلك) أى لغتوى الحساب بذلك من غير مخالفة نهاية (قوله فان أفسده الحج) الاولى ابدال القاء بالواو (قوله اذا لم يقضى واحدا) أى فلو أحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد من الاول وبدنه لكل واحد من العشرة نهاية ومعنى (قوله لتضييق وقته الحج) أى ابتداء وانتهاء فانه ينتهى بوقت القوت فكان فعلة في السنة الثانية خارج وقته فعصر وصفه بالقضاء نهاية ومعنى (قوله لكنه) أى نظيره في الصلاة (قوله ضعيف) أى اذا المعتمدان من أفسد الصلاة ثم أعادها في الوقت كانت أداء لا قضاء لوقوعها في وقتها الاصلى بخلاف القاضي معنى (قوله لكونه من صبي مميز) قال ابن الصلاح وإيجابه أى القضاء عليه أى الصبي ليس إيجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة مما أتلفه شرح مر اه سم (قوله ويتأدى بالقضاء الحج) هذا في غير الاجبر أما هو فينقلب له ويتم ويكفر ويقضى عن نفسه وتنفسخ اجارة العين لا الذمة ويتخير المستأجر فان أجاز فيحسم مثلا عنه بعد سنة القضاء أو يستأجر من يحج فيها وانى وشرح الروض عبارة فتح القدير لكردى ولا تنفسخ الاجارة الذمية بافساد الاجبر للنسك ولا يتخلله بالاحصار ولا بقوات الحج ولا ينذر الاجبر النسك قبل الوقوف أو الطواف في العمرة لكن حيث لم يزل من ذلك تأخير النسك تخير المستأجر بين النسخ وعدمه ويكون خياره على التراخي ويستقل به من غير رفع لقاض وان استأجره على ميت بمال الميت فسخ أو ترك بالمصلحة فان كانت في الفسخ ولم يفعل ضمن لتقصيره وحيث لم يحصل التأخير امتنعت الاقالة لان العتد يقع للميت فلم يملك أحد ابطاله الا ان كان في الاقالة مصلحة كان عجز الاجبر أو خيف حبسه أو فاسده أو قلة ديانتاه (قوله من فرض أو غيره) أى فان كان الفاسد فضا وقع القضاء فرضا أو تطوعا فتطوعا فلو أفسد التطوع ثم نذر حجا أو أراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يحصل له ذلك أسنى (قوله ويلزمه أن يحرم مما أحرم الحج) علم من ذلك أنه لو أفسد الحج ثم أحرم بالعمرة من ادنى الحل ثم أفسدها كفاه أن يحرم في قضائها من أدنى الحل شرح مر أى والخطيب وشرح الروض اه سم (قوله أو قبله) أى من ديرة اهله أو غيرها نهاية ومعنى (قوله والمراد مثل مسافة ذلك) علم من ذلك أنه لا يتعين عليه سلوك طريق الاداء لكن بشرط أن يحرم من قدر مسافته أسنى ونهاية ومعنى (قوله ولا يلزمه رعاية زمن الاداء) أى بل له التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الاحرام فيه وفارق المكان فانه يضبط بخلاف الزمن نهاية ومعنى (قوله يلزم الاجبر) أى في قضاء ما أفسده سم (قوله ورد) أى القليل المذكور (بان هذا) أى قول القاضي المذكور قول المتن (والاصح انه على الفور) ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها أى الذى أفسده الزوج لو طئه لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهابا وايابا لانها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو غضب أى او ماتت لزمه الانابة عنهم ماله وموثة الموطوعة نزا أو شبهة عليهم أو أمانة نفقة الحضر فلا يلزم الزوج الا أن يكون معها ويسن افتراقهما من حين الاحرام الى أن يفرغ التخللان وافتراقهما في مكان الجماع أى الفسد للصحيح الاول أكد للخلاف في وجوبه ولو أفسد مفرد نسكه فتمتع في القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه ولو أفسد القارن نسكه لم يبدنه واحدة لانغمار العشرة في الحج ولزمه دم للقران الذى أفسده لانه لزم بالشرع فلا يسقط بالافساد ولزمه دم آخر للقران الذى التزمه بالافساد في القضاء ولو أفرد لانه متبرع بالافراد ولو فات ان المعتمد انه لاشئ على المرأة مطالعوان كان الواطئ غير محرم زواجا أو اجنيا كالصوم مر (قوله اذا لم يقضى واحدا) حتى لو أحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد من الاول وكفارة لكل واحد من العشر مر (قوله ككونه من صبي مميز) قال ابن الصلاح وإيجابه عليه ليس إيجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة مما أتلفه شرح مر (قوله ويلزمه أن يحرم فيه مما أحرم منه بالاداء الحج) علم من ذلك أنه لو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كفادان يحرم في قضائها من أدنى الحل شرح مر وشرح الروض (قوله يلزم الاجبر) أى في قضاء ما أفسده (فرع) * قال في الروض في أوائل الباب فرع جع الاجبر

القارن الحج لغوات الوقوف فانت العمرة تبعاله ولزمه دم للفوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم ثالث
 نهية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله لانهم اغرامة الحج يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم مما
 حاصله انها ان كانت بخمسة فمقصرة فلا شيء على الزوج وان كانت مكرهة لم يفسد بها وجوب الجواب
 أن تختار الاول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجاع الذي هو فعله لزمته وهذا قرين لزم الزوج ماء
 غسلها عن الجنابة حيث حصلت بجماعه اه (قوله أي القضاء) أي قضاء الغاسد معنى (قوله لتعديه الحج)
 أي واقول جميع من الصحابة بذلك من غير مخالف نهية (قوله وهو في العمرة) أي المتن في المغنى والنهاية (قوله
 ظاهر) أي فيأتي بالعمره عقب التحلل وتوابعه نهية (قوله بان يحصر الحج) أي وبان يرتب بعده ثم يسلم أو
 يتحلل كذلك لم يرض شرط التحلل به ثم يشترط في الوقت باق أي في الجميع بحيث يمكنه الا حرام بالحج وادراك
 الوقوف فيستغل بالقضاء نهية ومعنى وواني (قوله ثم يزول) أي الحصر سم (قوله أجزاء القضاء الحج) ولا
 يلزم السيد الاذن في الاداء اذن في القضاء واني (قوله وان استأنس الحج) واستثنى في شرح العباب الحيل
 فانها كانت وحشية فأنست على عهد اسمعيل عليه الصلاة والسلام ولا يجب الجزاء بقبحها اعتبارا بالاحوال واني
 (قوله كما استغيد ذلك) أي متوحش جنسه سم (قوله طيرا) أي المتن في النهاية الا قوله بما ينقص قيمته وقوله
 بل يجب الى ويحرم وقوله نعم الى والبري وقوله أو نحو بيضه الى زال (قوله طيرا الحج) راجع للمتن (قوله
 طيرا كان أو دابة الحج) أي كبقرة وحش وجراد وكذا أو ز قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز
 لأجزاء فيه لانه ليس بصيد نهية قال ع ش قوله وكذا أو ز معتمد وظاهره انه لا فرق فيه بين البع وغيره اه
 عبارة الواني وكلاوز ولو لم يطير فيشمل البط كما في القح اه (قوله صيد البر الحج) أي أخذ معنى (قوله
 أي التعرض الحج) تفسير للاصطاد في المتن (قوله وجميع أجزائه) الاولى وألشي من أجزائه (قوله
 كلبه الحج) أي ويضمن بالقيمة نهية وشرح افضل (قوله وریشه) أي المتصل كما يؤخذ من المتن
 للشئ بصرى عبارة الواني ولا تختص الحرمة والجزاء ببدن الصيد بل يحرم التعرض لنحو كلبه وبيضه وكذا
 بيض الصيد بل غير المأكول لانه يحل أكله كذا في شرح الايضاح وحاشيته وغيرهما من سائر أجزائه كشعره
 وریشه المتصل فيجوز التعرض للریش المنفصل وينبغي حريان ذلك في المسئلة وفارته فيفصل في بين المتصل
 والمنفصل اه يحذف (قوله من) متعلق بمتنع و (قوله بوجه) متعلق بالتعرض شارح اه سم (قوله
 لحلال) ليس بقيد اذا الكلام في الحرمة لا في الضمان (قوله أو ينحس متاعه بما ينقص الحج) لا يبعد أن يكتب
 بان يشق عليه تنجيسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته كذا أفاده المحشى سم هنا وأفاده حاشية شرح
 المنهج مانصة قوله لو صال صيد الحج يلحق بذلك ما لو عشت طائر بمسكنه بمكة وتأذى بذرقه على فرشه وثيابه فله
 دفعه وتنغيره دفعا للصائل وهل يلحق بذلك ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوئه فيجوز تنغيره عن المسجد
 صوناه عن زروته وان عفى عنه بشرطه أو لافيه نظر انتهى اه بصرى عبارة ع ش بعد إذ كقول سم
 على شرح المنهج وهل يلحق بذلك الحج تصها أقول الاقرب أنه كذلك ولو مع العفو لانه قد لا توجد شر وطه
 وتقدير المسجد منه صياله عليه فيمنع منه اه وظاهره أي التعليل الثاني وجوب المنع على من يقدر عليه ولو
 وجد شر وط العفو بل ولو قتل بطهارته كالحناط (قوله بما ينقص قيمته) يفهم أنه لو لم تنقص قيمته لم يجز تنغيره
 واطلاق الشارح مر يخالفه ع ش (قوله وشرط الاثم العلم الحج) ولا تشترط هذه في الضمان لانه من باب
 خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه مميزا فيخرج مجنون ومغنى عليه وناثم وطفل لا يميز ومن انقلب على فرخ
 مفسد للحج وتنقص به اجارة العين لا اجارة الذمة لكن ينقلب الحج فيه حال لا يجبر كطبيع المعصوب وكذا اقضاه
 أي الحج الذي أفسده يلزمه ويقع له الحج قال في شرحه وعليه في اجارة الذمة أن يأتي بعد القضاء عن نفسه حج
 آخر المستأخر في عام آخر الحج (قوله ثم يزول) أي الحصر (قوله في المتز ما كول) قال في الروض وان شك أي
 في انه ما كول أو لا أو أن أحدا صليبه وحشى ما كول أو لا استحب أي الجزاء (قوله كما استغيد بذلك) أي
 متوحش جنسه شرح مر (قوله من) متعلق بمتنع وقوله بوجه متعلق بالتعرض شرح (قوله بما ينقص

لتعديه بسببه وهو في العمرة
 ظاهر وفي الحج يتصور في
 سنة الفساد بان يحصر قبل
 الجماع أو بعده وبتعذر
 المضي فيتحلل ثم يزول والوقت
 باق فان لم يمكن في سنة الافساد
 تعين في التي تليها وهكذا ولو
 جامع محيز أو قن أجزاء القضاء
 في الصبا والرق (الخامس)
 من المحرمات على الذكر
 وغيره (اصطيد كل حيوان
 ما كول برى) متوحش
 جنسه وان أسأ نس هو
 كذا جاج الحيشة كما استغيد
 ذلك من ذكر الاصطيد اذا
 الصيد حقيقة كل متوحش
 طبعه لا يمكن أخذه إلا بجلة
 طيرا كان أو دابة مباحا أو
 مأكولا قال تعالى وحرم عليكم
 صيد البر ما دمتم حرما أي
 التعرض له وجميع أجزائه
 كلبه وریشه وبيضه غير
 المذر ولو باحتضانه للبياجة
 ما لم يخرج الفرس منه
 ويمنع بطايريه أو سعيه من
 يعد عليه الأبيض النعا ولو
 المذر فيض منه وان ضمن فرشه
 أيضا لان الاتلاف لا داخل
 فيه بوجه من وجوه التالف
 أو الأيذاء ولو بلا عانة أو الدلالة
 لحلال كالشئير الا ضرورة
 كله وظاهره كان كان يأكل
 طعمه أو يتجسس متاعه بما
 ينقص قيمته لولم ينفره لان
 هذا نوع من الصيد بالوقد
 صرحوا بجواز قتله لصياله
 عليه اذا لم يذفع الابيه ولا
 يضمنه وشرط الاثم العلم
 والتعمد والاختيار كالمخرج بالما كول غيره

وضعه الصيد على فراشه جاهلا به فأتلفه ونأى ونهايه ومعنى (قوله اذمنه) أى من غير المأكول (قوله كثر الخ) أى والاسد والذئب والذئب والعقب والبرغوث والبق والزبور ونهايه (قوله نعم يكره التعرض لقمل شعر اللحية الخ) ولا يكره تخيئة تل عن بدن محرم أو ثيابه وهذا صريح في جواز رميه حيالاً يمكن في مسجد وكالمقمل الصبيان وهو بيضه نهاية قال ع ش قوله مر ولا يكره تخيئة قل عن بدن محرم الخ ظاهر ولو جعل كثر شعره كالعانة والصدر والابط وقياس الكراهة في شعر الرأس والحية الكراهة هنا إلا أن يفرق بان هذا يندرج تحتها بمثل ذلك وقوله مر صريح في جواز رميه حيالاً أى وهو كذلك على ما عتده الشارح مر فبما مر في الصلاة اه (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) أى في قتل قل شعر اللحية والرأس (قوله كالخطاف) أى المسمى بعصفور الجنة ع ش (قوله وكالفواشق الخ) أى الغراب الذى لا يؤكل والحادأة والعقرب والغارة والكاب العقور ونهايه (قوله بل يجب الخ) وفي شرح الروض وغيره التصريح بسنيته سم على ج و يمكن حمل كلام ج على حالة الصيال فيوافق ما أفق به مر اه ع ش (قوله فلا يندب قتله الخ) أى فيكون مباحا ع ش قوله كسرطان الخ) أى وخنافس وجعلان نهاية (قوله كذلك) أى لا يظهر فيه نفع ولا ضرر (قوله تنافض) والمعتمد احترامه ونأى عبارة ع ش والمعتمد عند الشارح مر حرمة قتله وعبارة في باب التجميع وخرج بالمحترم الحر بى والمرئى الزانى المحصن وتارك الصلاة والكاب العقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله ومثل غير العقور الهرة فحرم قتلها انتهت اه (قوله الا فى البحر) وكالبحر الغدير والبر والعين اذا مراد به الماء نهاية ونأى (قوله بخلاف ما يعيش الخ) يفيد أن ما يعيش فيه مما قد يكون ما تؤوله والا فلا يحرم التعرض له وقد يشك ذلك على قوله فى الاطعمة وما يعيش فى بر وبحر كضفدع وحية وسرطان حرام ثم رأيت السيد السهمودى فى حاشية الايضاح حرم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح فى حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كونه غير مأكول بما هو فى غاية التعسف سم (قوله وبالتوحش الخ) والمشكل فى أكله أو أكل أو توحش احد اصوله لا يحرم التعرض لشيء منه لكن يسن فداءه نهاية وشرح بافضل (قوله وان توحش) أى كعبير ندونى (قوله واذا أحرم الخ) عبارة النهاية والتاغى فان كان الصيد مملوكا لم يملكه مع الضمان لحق الله تعالى الضمان لا آدمى وان أخذ منه مرضاه كعاريه لكن المغرور لحق الله تعالى ما يأتى من المثل ثم القيمة والمغرور لم لحق الا آدمى القيمة مطلقا وخرج بغير الصيد المملوك فى الحرم بان صادفه فى الحل فملكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو ذبح بخلاف الحرم لا حرامه ويزول ملك الحرم عن صيد أحرم وهو بملكه باحرامه فيلزمه ارساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه

فيمته) لا يبعد ان يكتفى بما يشق عليه بتسميته لخوا مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته (قوله نعم يكره التعرض لقمل شعر اللحية والرأس) قال فى شرح الروض اما قل بدنه وثيابه فلا يكره تخيئته ولا شيء فى قتله ذكره الاصل وينبغي سن قتله كالبرغوث وهو قضية تشبيه المصنف المحرم بالحلال وقوله لا يكره تخيئته قد يقضى جواز رميه حيالاً وفيه نظر ويحتمل جواز نظر الحرمة الاحرام فى الجملة وكالمقمل الصبيان وهو بيضه نقله فى الروض عن الشافعى لكن فديته أقل لانه أصغر من القمل اه وهل محال الشعر من البدن كالابط والعانة كاللحية والرأس فيكره التعرض لقمل فيه نظر (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) قد يقال فهذه كفارة مندوبة فتد على قولهم فى باب الكفارة انها لا تكون الا واجبة (قوله بل يجب على المعتمد قتل العقور) فى شرح الروض وغيره التصريح بسنية قتل العقور (قوله بخلاف ما يعيش فيها تغلبا للحرمة) يفيد ان ما يعيش فيها ما ينقسم الى مأكول وغيره (قوله بخلاف ما يعيش فيها) ينبغى أن المراد ما يعيش فيها مأكول أو فى أصله ما كؤل وذلك لانه اذا لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعيش الا فى محض البر ما زاد عليه مع أن شرط حرمة التعرض له أن يكون مأكولا أو فى أصله ما كؤل فعلم أن ما يعيش فيها قد يكون مأكولا وقد لا وهل يوصف أيضا بالتوحش وغيره فيحتاج لتسميته بالوحشى أولا يكون الا وحشيا فلا حاجة للتسميته فيه نظر * (تنبيه) * قوله بخلاف ما يعيش فيها مبدأن ما يعيش فيها قد يكون مأكولا والا فلا يحرم التعرض له وقد يشك ذلك

اذمنه مؤذنب بقتله كثر
ونسر وكالمقمل نعم يكره
التعرض لقمل شعر اللحية
والرأس خوف الانتناف
وبسن فداء الواحدة ولو
بالقمة وكالمقمل الصغير
بخلاف الكبير والتحل
لحرمة قتلها كالخطاف
والهدهد والصرود كالقواسق
الخمس بل يجب على المعتمد
قتل العقور كخنزير بعدو
ويحتمل ذلك فى حية تعدو
أيضا ويحرم اقتناء شيء منها
لانها ضارية تطبعها ومنه
ما فيه نفع وضرر كقرد وصقر
وفهد فلا يندب قتله لنفعه
ولا يكره لضرره ومنه مالا
يظهر فيه نفع ولا ضرر
كسرطان ورجمة فيكره
قتله نعم مر فى كلب كذلك
تنافض وبالبرى البحرى
وهو مالا يعيش الا فى
البحر وان كان البحر فى
الحرم لانه لا عز فى صيده قال
تعالى لساكن يعمالون فى
البحر بخلاف ما يعيش فيها
تغلبا للحرمة وبالتوحش
الانسى وان توحش واذا
أحرم وملكه صيد أى أو
نحو بيضه فيما يظهر اعطاء
للتابع حكم المتبوع

و يصير مباحا فلا غرم له اذا قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما أى ولا فى الحرم ما كره ولو مات
 فى يده ضمنه وان لم يتمكن من إرساله اذا كان يمكنه إرساله قبل الاحرام ولو أحرم أحد ما كره تعذر إرساله فليزمه
 رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعي فى ملك نصيب شر بكمه ليطلقه أى كله لكن ترددوا فى أنه لو تلف
 هل يضمن نصيبه اه قال الزركشى ولو كان فى ملك الصبي صيد فهل يلزم الولى إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة
 النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمال اه والاوجه أنه يلزمه إرساله ويغرم قيمته لانه المورطه فى ذلك ومن مات عن
 صيد وله قريب محرم ورثه كمالك بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بإرساله كفى المجموع لدخوله
 فى ملكه قهرا ويجب إرساله ولو باعه صم وضمن الجزاء عالم يرسل حتى لو مات فى يد المشتري لزم البائع الجزاء
 وكما يمنع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختيار اكشرا وهبة وقبول وصية وحينئذ فيه بقبض نحو شراء أو
 عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه فى الهبة لا ضمان لان العقد
 الفاسد كالصحیح فى الضمان والهبة غير مضمونة وان رده لمالكه سقطت قيمته وضمنه بالجزاء حتى يرسله
 فيسقط ضمان الجزاء اه قال عرش قوله مر هل يضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه
 على حصته شر بكمه لكن قال سم على حج مانصه قال الشارح فى شرح العباب والذي يتجه ترجيحها أخذنا بما
 قرره آتفاً أنه يضمن نصيبه لانه كان يمكنه ازالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع
 يقتضى ذلك الخ انتهى اه (قوله لم يتعلق به حق لازم) أى كره أن أو جارة يعاب اه كرهى على بافضل
 (قوله أى ما يحرم) الى قوله وحار فى النهاية والمغنى (قوله جميعها) يعنى شئ منها (قوله نظير مامر)
 أى فى شرح اصطباد كل ما كوله برى (قوله حال كون ذلك الخ) اشارة الى أن فى الحرم حال من ذلك كرهى
 عبارة المغنى * (تنبيه) * قول المصنف فى الحرم حال من ذا المشار به الى الاصطباد وهو متعلق بالصائد
 والمصيد صادق بما اذا كانا فى الحرم أو أحدهما فيه والاخر فى الحل اه (قوله أو المصيد الخ) يخرج ما اذا

على قوله فى الاطعمه وما يعش فى بر ومحر كضغدة وحبة وسرطان حرام الآن يجعل تمثيله المذكو وللتنقيح
 بما لا يور كل مثله فى البر ويلزم من كل ما يور كل مثله فى البر ما يعش فيه ما وفيه فطر ومخالفة لسكالاتهم ثم رأيت
 السيد السمهودى فى حاشية الايضاح حرم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح فى حاشيته لكن كنهه
 حلول التخلص مع التزام كونه غير ما كوله بما هو فى غاية التعسف (قوله زال ما كره عنه) * (فرع) * وما كره
 بالارث والرد بالعيب ويجب إرساله ولو باعه صم وضمن الجزاء عالم يرسل كذا فى الروض وقوله وما كره
 بالارث الخ قال فى شرحه ولا يزول ملكه عنه الا بإرساله كما صرح به فى المجموع لدخوله فى ملكه قهرا
 اه فعلم الفرق بين ما دخل فى ملكه قهرا حال الاحرام وغيره كالما كوله قبل الاحرام ولو قهرا (قوله ولزمه إرساله)
 قال فى العباب ويضمنه هو ان مات بيده لا قبل امكان إرساله خلافا للزوضة أى وأصلها اذا لا يجب أى إرسال
 قبل الاحرام قطعاً اه وتبع فى مخالفة الروضة وأصلها الاسنوى ورده الشارح فى شرحه بأنه لا يلزم من
 عدم وجوب الارسال قبل الاحرام عدم التقصير مع التمكن من الارسال قبل الاحرام وأيد ذلك بان من جن
 مثلاً بعد ان مضى من وقت الصلاة ما يسعها دون الموضوع يلزمه قضاءها بعد الافاقة وعلوه بان تقديم الموضوع
 على أول الوقت وان لم يكن واجبا لکنه لما كان يمكن تقديمه كان تركه تقصيرا فكذا اه وافرقت بينه وبين
 تأييد الاسنوى وهو عدم ضمان معية نذر التضحية بها وماتت يوم النحر قبل الامكان بعدم امكان تقديم
 التضحية على الوقت وأطال فى ذلك (قوله اذا لا يعود به الملك) قال فى شرح الروض ولو أحرم أحد ما كره تعذر
 إرساله فليزوم رفع يده عنه ذكره فى المجموع اه قال فى العباب فان تلف قبله أى قبل رفع يده عنه ففى ضمان
 نصيبه تردد اه قال الشارح فى شرحه والذي يتجه ترجيحها منه أخذنا بما قرره آتفاً أنه يضمن نصيبه لانه
 كان يمكنه ازالة ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضى ذلك اذا الاصل فى مباشرة
 ما لا يجوز الغدية ولا نفاذ كرم من عدم تاقى اطلاق حصته على ما بقى لانه كان يمكنه ازالة ملكه عن نصيبه
 قبل الاحرام ولو بنحو وقفه فلا يقال قد لا يجد من يهبه له أو يرضى بشرائه مثلاً اه ثم قال فى شرح الروض

لم يتعلق به حق لازم زال
 ملكه عنه ولزمه إرساله
 ولو بعد التحال اذا لا يعود به
 الملك (قلت وكذا) يحرم
 (المتولد منه) أى ما يحرم
 اصطباذه (ومن غيره) أى
 ما يحل اصطباذه (والله
 أعلم) بان يكون أحد أصليه
 وان عابرا يواحب شيئا كولا
 والاخر ليس فيه هذه الثلاثة
 جميعها أو مجموعها فلا بد
 من وجود الثلاثة جميعها فى
 واحد من الاصول كضبيع
 مع ضفدع أو شاة أو حمار أو
 ذئب تغايبا للخرىم بخلاف
 ذئب مع شاة وحمار أهلى مع
 زرافة بناء على ما فى المجموع
 أنها غير ما كولة وقرس مع
 بقر لان تلك الثلاثة لم توجد
 فى طرف واحد من هذه المثل
 (ويحرم ذلك) أى اصطباد
 كل ما كوله برى وحشى أو
 ما فى أحد أصوله ذلك أى
 التعرض له بوجه نظير مامر
 حال كون ذلك الاصطباد
 الصادق بكون الصائد وحده
 أو المصيد وحده

اعتمد على ما بالحل فقط سم (قوله أو الالة كالشبكة وحدها) أي بأن تكون في طرف الحرم فيدخل
الصدر رأسه فقط فيتعقل بها ونائي (قوله أي ما اعتمد الخ) تفسير لقوله الصائد وحده أو المصيد وحده (قوله
القائم) صفة الصائد أو المصيد (قوله من الرجلين الخ) بيان لما اعتمد الخ (قوله في الحل) متعلق بقوله
وان اعتمد الخ (قوله أو مستقر الخ) عطف على قوله ما اعتمد الخ كإحدى (قوله تغليب الخ) قد يصدق تغليب
التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتماد على الجميع وكون
المصاب في الحل سم (قوله أو مستقر الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا أثر لكون غير قوائمه في الحرم كإسسه
أي الذي لم يعتمد عليه هو حدان أصاب ما في الحل والاصمته كإذ كره الأذرى والزركشى هذا في القائم فغيره
العبرة بمستقره ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما حرم به بعضهم تغليباً للحرمة اهـ (قوله ما عساه)
أي ما عدا ما اعتمد عليه المصيد القائم الخ أو مستقر غير القائم (قوله لكن الذي اعتمد الخ) اعتمده الاسنى
والنهاية قال الونائي والتحفة اهـ (قوله مطلقاً) أي سواء كان مستقره في الحرم أم لا كإحدى والأولى أخذ من
سم عن الاسنى سواء كان ما اعتمد عليه من القوائم أو المستقر في الحرم أم لا (قوله للمستقر) أراد به هنا
ما يشمل القوائم قول المتن (في الحرم) متعلق من حيث المزج بقول الشارح كون ذلك الاصطيد (قوله ولو
على الحلال) لا يخفى ما في هذه الغاية بل لا يظهر لها معنى إلا لو جعل على معنى من وضع لغة (قوله ولو على
الحلال) أي ولو كان كافراً ملتزماً بالأحكام أسنى ومعنى ونهاية (قوله أجماعاً) إلى قوله ولو سمى في المعنى
والى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله فغيره الخ) أي نحو الامسالك والجرح نهاية (قوله فعلم الخ) لعلم من قوله
الصادق بكون الصائد الخ وفيه تأمل (قوله أنه لو رعى من في الحل الخ) عبارة الروض وكذا أي يغنيه لو كان في
الحل ومر السهم لا الكعب في الحرم ان لم يتعين طريقاً ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الكعب
الان عدم الصيد مفر غير الحرم انتهت اهـ سم (قوله بخلاف نحو الكعب الخ) عبارة النهاية ويضمن حلال
أيضا بارساله وهما في الحل أيضاً كما علمنا تعين الحرم عند الإرسال لطريقه وان لم تكن هي الطريق
المألوفة لانه ألجأ إلى الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين لانه اختياراً ولا كذلك السهم ولو دخل صيدى إليه أو

قال الزركشى ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة البقرة الزائدة بالسفر
فيه احتمال اهـ قال في شرح عب والذي يتجه أنه يلزمه ذلك لانه الذي ورطه فيه اهـ (قوله أو الالة
كالشبكة وحدها) انظر مع كون الذي في الحرم الشبكة وحدها أي دون الصائد والمصيد كيف يتصور تلف
الصيد أو تعقله بها (قوله أو الصيد) يخرج ما إذا اعتمد على ما بالحل فقط (قوله تغليباً للتحريم) قد يصدق تغليب
التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتماد على الجميع وكون
المصاب في الحل اهـ (قوله أو مستقر غير القائم الخ) عبارة شرح الروض وعلم بما تقر رأيه لاعتباره بكون
غير قوائم الصيد في الحرم كإسسه ولم يعتمد على قائمته التي في الحرم فقاس نظائره أنه لا ضمان قال الاسنوى
وما ذكره من اعتبار القوائم هو في القائم أما اللنايم فالعبرة بمستقره قاله في الاستقصاء اهـ فلو نام ونصفه في
الحرم حرم كما حرم به بعضهم تغليباً للحرمة وعلى عدم اعتبار الرأس ونحوه شرطه ان يصيب الراعى الجزء الذي
من الصيد في الحل فلو أصاب رأسه في الحرم ضمنه وان كانت قوائمه كلها في الحل وهذا متعين ذكره الأذرى
وقال ان كلام القاضى يقتضيه وتبعه عليه الزركشى اهـ (قوله في المتن والشرح ولو على الحلال) قال في
الروض وشرحه فصل وللحلال ولو كافراً ملتزماً بالأحكام حكم المسلم المحرم في صيد الحرم من تحريم تعرض
ولزوم جزاء وغيره اهـ (فرع) قتل أي حلال في الحل جماعة وله في الحرم فرخ أي فهلك ضمنه أو عكسه
أي بان قتلها في الحرم وله في الحل فرخ فهلك ضمنها ولو نفر محرم صيداً أو نفره حلال في الحرم فهلك بسببه
ضمنه لان تألفه حلال الخ قال في شرحه فلا ضمان على المنقر بل على المتلف تقدماً للمباشر اهـ وظاهره
أن المنقر ليس طريقاً وهو خلاف ما هو متضاه في شرح الروض فيما لو أمسكه تحرم فقتله محرم آخر من
ضمنان المسلم طريقاً الا ان يفرق بين التنفير والامسك فليراجع (قوله فعلم أنه لو رعى الخ) عبارة الروض

أو الالة كالشبكة وحدها
أي ما اعتمد عليه الصائد أو
المصيد القائم من الرجلين أو
احدهما وان اعتمد على
الأخرى أي اضافي الحل تغليبا
للتحريم أو مستقر غير القائم
وان كان ما عدا في هواء
الحل كما اقتضاه كلام
الاسنوى وغيره لكن الذي
اعتمده الأذرى والزركشى
ضمنانه ان أصيب ما بالحرم
مطلقاً ويشكل عليه ما ياتي
في الشجر أن العبرة بالمنتب
دون الاغصان التي في الحرم
الآن يفرق بان التبعية
للمنتب أقوى منها للمستقر
(في الحرم) المسك ولو (على
الحلال) أجماعاً والنهي
عن تنفيره فغيره أولى فعلم
أنه لو رعى من في الحل صيداً
بالحل فر السهم بالحرم حرم
بخلاف نحو الكعب وان
قتله في الحرم الا ان تعين
الحرم

من الحرم الى الحل فقتله لم يضمنه بخلاف ما للورى من الحرم والفرق ان ابتداء الاصطياد من حين الرمي ولذا سئلت التسمية عنده لامن حين العدو في الاولى ولو أخرج يده من الحرم ونصب شبكة بالحل فقتل به ما صيد لم يضمنه على ما في المجموع عن البغوى والكفاية عن القاضي وأخذ منه ومن الفرق السابق انه لو أخرج من بالحرم يديه الى الحل ثم رمى صيده لم يضمنه وفيه نظر ظاهر أصلاً وفرعاً لقول البغوى نفسه لو نصبها محرماً حل ضمن وبفرض امكان الفرق بين هذين الذى دل عليه كلام البغوى فالفرق بين نصب الشبكة والرمى يمكن فان النصب لم يتصل به أثره بخلاف الرمي واذا أثر وجود بعض المعتد عليه في الحرم فالولى في صورته لان كل ما اعتد عليه فيه فان قلت لعزل البغوى لا يرى هذا الاعتبار بل الآلة التى هى اليدان فكفى خروجهما عن الحرم قلت لعزل ذلك لكنه مخالف لما قررته في الاعتماد ولو كان محرماً أو بالحرم عند ابتداء الرمي دون الاصابة أو عكسه ضمن تغليباً للحريم نظير ما مر ومثله ما لو نصب شبكة بمجرم الاصطياد بها ثم تحلل فوق الصيد بالتعدي بخلاف عكسه ولو أدخل معه الحرم صيده لم يكتصرف فيه بما شاء لانه صيد حل (فان أتلف) أو أزم من الحرم أو من بالحرم أو الحل (صيداً) على

الى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيده فيه كان موجوداً فيه قبل رميه الى صيد في الحل ولا يضمن مرسل السكاب بذلك الا ان عدم الصيد لم يجز غير الحرم عنده ربه ونقل الاذرى أنه لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل الى صيده فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه ونقل السكاب له في الحرم فقتله فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطاً لحصول قتله في الحرم اهـ (قوله طريقاً) أى للسكاب و (قوله أو مقراله) أى للصيد بنهاية (قوله ولو سعى الخ) أى الحلال أو الصيد و (قوله فقتله) أى الصيد في الحل عبارة النهاية وانما لم يضمن من سعى من الحرم الى الحل او من الحل الى الحل لكن سلك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لان ابتداء الصيد الخ اهـ وعبارة المغنى ولو سعى الصيد من الحرم الى الحل فقتله الخلال أو سعى من الحل الى الحل ولكن سلك في أثناء سعيه الحرم فانه لا ضمان قطعاً قاله في المجموع اهـ (قوله في الاولى) أى في مسألة السعى (قوله ولو أخرج) أى الحلال (قوله وأخذ منه الخ) الاخذ شيخ الاسلام سم عبارة الوثاقى عقب ذكر المسئلتين الاصل ثم الفرع من غير تعرض للاخذ نصها كفى الامداد والنهاية وشرح العباب وذكر في التحفة أن في المسئلة الثانية نظر ظاهر القولهم لو نصبها محرماً حل ضمن انتهى اهـ (قوله من بالحرم) أى الحلال (قوله أصلاً) أى وهو مسألة المجموع والكفاية (وفرعاً) وهو المأخوذ سم (قوله لو نصبها) أى الشبكة بالحل (قوله وبفرض امكان الفرق بين هذين) لاختفاء في امكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم الخ ولقوله أيضاً لقول البغوى الخ شارح اهـ سم وقوله لاختفاء الخ أى لانه يغتفر في الحلال ما لا يغتفر في الحرم (قوله واذا أثر وجود بعض المعتد الخ) أى كما تقر في قولنا السابق أى ما اعتد عليه الخ و (قوله في الحرم) متعلق بوجود (قوله في صورته) أى المأخوذة مما ذكر سم (قوله فيه) خبران والضمير للحرم (قوله هى اليدان الخ) الاولى الموافق لسابق كلامه الافراد (قوله لعزل ذلك) خبره محذوف أى لعزل ذلك ثابت كرمى أى أو اسمه محذوف أى لعله أى البغوى ذلك أى لا يرى هذا الاعتماد الخ (قوله ولو كان محرماً) الى قوله أو ينفرد صيداً في المغنى الا قوله ولو غلب مغل على قوله ومفهوم لم يضمار الخ في النهاية الاما ذكر وقوله ويزال الى وفارق وقوله لم يضطر الى ميتة (قوله أو عكسه) أى بان رماه قبل احوايه أو دخوله في الحرم فاصابه بعده (قوله نفاير مامر) أى فيما لو اعتد على رجله بما كانت احداهما في الحرم فقط بصرى (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هى السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ سم (قوله محرماً) أى او هو في الحرم بنهاية ومعنى (قوله للاصطاد الخ) أى لا لتحو اصلا حها واثاقى عبارة المغنى ولو نصبها للخوف عليها من مطر ونحوه لم يضمن اهـ (قوله ثم تحلل الخ) عبارة المغنى والنهاية سواء أنصبها في ملكه ام في غيره ووقع الصيد قبل التحلل ام بعده أم بعد موته اهـ (قوله لتعديه) أى في حال نصبها بنهاية (قوله بخلاف عكسه) أى بخلاف ما لو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم أحرم فلا يضمن ما تلف بها بنهاية ومعنى (قوله ولو أدخل الخ) أى الحلال و (قوله تصرف فيه بما شاء) أى فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء وغيرهما من أكل أو ذبح ولو دل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعانه بالة أو نحوها ثم ولا ضمانا وفي يده ضمن ولا يرجع وكذا أى يضمنه لو كانا في الحل ومر السهم لا السكاب في الحرم ان لم يتعين طريقاً ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا السكاب لان عدم الصيد مفرغ غير الحرم اهـ (قوله وأخذ منه الخ) الاخذ شيخ الاسلام في شرح الروض (قوله أصلاً) أى وهو مسألة المجموع والكفاية وفرعاً أى وهو المأخوذ (قوله وبفرض امكان الفرق بين هذين الخ) لاختفاء في امكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم الخ ولقوله أيضاً لقول البغوى الخ ش (قوله واذا أثر وجود بعض المعتد الخ) أى كما تقر في قولنا السابق أى ما اعتد عليه الخ وقوله في الحرم متعلق بوجود (قوله في صورته) أى المأخوذة مما ذكر (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هى السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ (قوله بخلاف عكسه) أى بخلاف نظيره في الرمي السابق في قوله أو عكسه (قوله في المتز والشرح فان أتلف أو أزم من الحرم الخ) قال في الروض ولو أزم من صيد الزمه كل قيمته لان الزمان كالاتلاف اهـ ثم قال في الروض وان قتله محرماً آخر أى مطالعاً

على القاتل ان كان حلالا والارجع نهاية ومعنى (قوله في الحرم في الثالثة وفي الحل في الثانية كالاولى)
الثلاث هي المتقدّمات في قوله الحرم او من بالحرم او الحل شارح اه سم (قوله أو زمن الخ) عبارة الروض
مع شرحه ولو أزم من صيد الزمّه خاؤه كما لا لان الإزمان كالإتلاف انتهت اه سم (قوله وان كان جاهلا) أى
وان عذر بخوف اسلام ونائى (قوله جاهلا) أى بالتحرير (او ناسيا) أى للإحرام معنى (قوله أو مخطئا) أى
كان رعى الى هدف ثم عرض الصيد بعد رميه الى الهدف فأصابه السهم ونائى (قوله كاسر) أى قبيل قول المتن
ودهن الخ وفي شرح وتكمل القديّة الخ (قوله اذا فرق بين كافر الخ) أى ما تزم لأحكام أسنى ونهاية زاد
المعنى فلو دخل كافر الحرم وأتلف صيدا ضمنه وقبيل لانه لم يلتزم حرمته وعلى الاول يكون كاسم في كيفية
الضمان الا في الصوم اه (قوله بالحرم) أى هو الصيد أو هما أخذاً ماسر (قوله نعم ان قوله الخ) عبارة
النهاية والامداد ولا يضمن أيضاً باتلافه لاصال عليه أو على غيره لاجل دفعه عن نفس محترمة أو عضو كذلك
أموال بل أو اختصاص فيما يظهر لان الصيال الحق بالذيات ولو قتل له لدفع رايه الصائل عليه ضمنه وان
كان لا يمكن دفع رايه لا يقتله لأن الاذى ليس منه نعم يرجع بما غرمه على الراكب اه (قوله دفع الصياله
الخ) لوقته في هذه الحالة بقطع مذبحه هل يحل فيه نظر ولا يبعد الحل لان مذبحه انما كان ميتة لا حترامه
وامتناع التعرض له وقد أهدر وجاز التعرض له بصياله سم وعش وأقره البصرى (قوله لا يتخيه)
قضيته أنه لو أمكن دفعه بدون تخيته امتنع مع أن فيه مشغلا للملكه وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المتخيه
حيث توقف استعماله على تخيته جوازها كذا أفاده المحشى سم ويتنبى أن يلحق به اذا كان يتأذى به
لكثرة حركته عند طيرانه وهذا هو المشغل له عما هو بصدد بل لو قبيل بجواز تنغيره من ما كره مطلقا لكان
وجبه الان حرمته لا تزيد على حرمه المسلم وله منعه عن ملكه بصري وتقدم عن قريب عن عش أنه يجوز
تنغيره عن المسجد صوناً له عن روثه وان عفى عنه بشرطه (قوله للطريق الخ) أى ولو وجد طريقا غيره على
ما هو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة الونائى للطريق الذى احتاج لسلكه بحيث تناله مشقة بعده
بخلاف نحو التزّه اه (قوله ففسد بها) أى فسد البض أو الفرخ يتخيه عن تحو فرشه (قوله أو كسر
بيضة الخ) ويضمن حلال فرخا جس أمسه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لأن حبسها جناية عليه ولا
يضمنها لانه أخذها من الحل أو هي في الحرم دونها ضمنها أمها هو فكلاهما من الحرم الى الحل وأما هي
فلكونها في الحرم والفرخ مثال اذ كل صيد وولده كذلك اذا كان يتلف لا تقطاع متعهده وخرج بالحلال
الحرم فيضمن مطلقا نهاية أى سواء أخذ من الحل أو الحرم كانت أمه في الحرم أم لا عش (قوله كلو
انقلب عليه الخ) أى جاهلا به فأثلفه نهاية زاد الونائى قال في شرح الايضاح نعم ان علمه به قبل النوم ثم انقلب
عليه بعده ضمنه ان سهل عليه تخيته والا فهو معذور انتهى اه (قوله أو أثلفه غير مميز) أى كمعجون أو
صبي لا يميز أسرم عنه الولي ولا يضمن الولي أيضا كما في شرح الروض سم (قوله كاسر) أى في شرح وتكمل
القديّة الخ (قوله بما تقرّر) أى بما ذكره في شرح ويحرم ذلك الخ ومن قول المصنف فان أثلف الخ وما
ذكره في شرحه (قوله لكنه يرجع على أمره) ظاهره وان كان لا محرلا لا عش (قوله وتسبب) عطف

في الحرم في الثالثة أو فيه
أو في الحل في الثانية كالاولى
أو تلف تحت يده كما يأتى
(ضمنه) وان كان جاهلا أو
ناسيا أو مخطئا كما مر بالجزء
الاتى مع قيمته المالكه ان
كان مملوكا لقوله تعالى ومن
قتله منكم متعمدا الآية
ومنكم ومنه ما جرى على
الغالب اذا فرق بين كافر
بالحرم وناس ومخطئ
وضددهم نعم ان قتله دفعاً
لصياله عليه أو لعموم الجراد
للطريق ولم يجد بدا من وطئه
أو أراض أو فرخ بخوف فرشه
ولم يمكنه دفعه لا بتخيه
عنه ففسد بها أو كسر بيضة
فما فرخ له روح فطار وسلم
أو أخذ من فم مؤذيد أو به
فما في يده لم يضمنه ككلو
انقلب عامه في نومه أو أثلفه
غير مميز كما مر وما تقرّر علم
ان جهات ضمان الصيد
مباشرة وان أكره لكتنه
يرجع على أمره وتسبب

أى ولو بعد الاندمال فعليه حراؤه زمنا اه (قوله في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الحل في الثانية كالاولى)
الثلاث هي المتقدّمات في قوله الحرم أو من بالحرم أو الحل ش (قوله نعم ان قتله دفع الصياله الخ) لوقته في
هذه الحالة بقطع مذبحه هل يحل فيه نظر ولا يبعد الحل لان مذبحه انما كان ميتة لا حترامه وامتناع التعرض
له وقد أهدر وجاز التعرض له بصياله واحترز بقوله لصياله عليه عما لوقته دفع الصيال رايه كنه فانه يضمن
لكن مع الرجوع بما غرمه على الراكب كما قاله في الروض أو لدفع رايه ضمنه ويرجع عليه اه (قوله ولم
يمكنه دفعه لا بتخيه عنه الخ) قضيته أنه لو أمكن دفعه بدون تخيته امتنع مع أن فيه مشغلا للملكه وقد يحتاج
لاستعمال محله لكن المتخيه حيث توقف استعماله على تخيته جوازها (قوله أو أثلفه غير مميز) أى كمعجون
أو صبي لا يميز أسرم عنه الولي ولا يضمن الولي أيضا كما في شرح الروض (قوله وتسبب) عطف على قوله مباشرة

على قوله مباشرة سم (قوله وهو الخ) عبارة النهاية وهو ما أثر في التلف ولم يحصله قبض من ما تلف من الصيد
 بنحو صاحبه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ولو استرسل كلب أى بنفسه فزاد عدوه باغراء محرم لم يضمنه
 لأن حكم الاسترسل لا ينقطع بالاغراء ولو رعى صيد افنغذ منه إلى صيد آخر ضمنهما اه (قوله ومن مثله) أى
 التسبب (قوله ان ينصب) عبارة النهاية والوناقى ويضمن ما تلف منه بحفر بثحرها وهو محرم بالحمل أو
 الحرم وهو متعدي بالحفر كأن حفر في ملك غيره من غير اذنه أو هو حلال في الحرم وان لم يكن متعديا به كان
 حفرها ملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصارت كمنصب شبكة فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا
 يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير عدوان اه وقوله ما وهو متعدي بالحفر الخ قيد للحمل فقط
 كما يفيد آخر كلامهما ويصرح به ما يأتي آنفا من المغنى والاسنى وسم فذكر أن حق المقام تقديم الحرم
 على الحل بقلب العطف (قوله بالحرم) متعلق بحفر سم أى وينصب على التنازع (قوله حيث كان) أى
 ولو بملكه في الحل سم (قوله أو يحفر الخ) أى المحرم كردى عبارة المغنى ولو حفر المحرم بتراحيث كان أو
 حفرها الحلال في الحرم فأهلك صيدا انظرت فان حفرها عدوانا ضمن والا فلا حفر في الحرم فقط عليه
 الضمان اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض ما نصه وهى تفيد أن حفر المحرم في الحرم ولو في
 ملكه أو موات ضمن وان حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن اه (قوله ولو غير معلم) وفاقا لظاهر اطلاق
 المغنى وخلافا للنهاية والاسنى عبارة ما ولو أرسل محرم كلبا معلم على صيدا وحلر باطه والصيد حاضر ثم
 أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحدر باطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا
 حاضرا أو غائبا ثم حضر ولو أرسل كلبا غير معلم على الصيد فقتله لم يضمنه كالحرم به الماوردى والجرجاني
 والقاضى أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الاملاء وحكاها في المجموع عن الماوردى فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن
 يضمنه لأنه سبب انتهى اه وفي سم بعد سرد ما ذكر عن الاسنى ما نصه فعلم أن الشارح جزم ببحث المجموع
 اه (قوله أو ينغره) كقوله الآتى أو يزلق عطف على ينصب الخ (قوله نحو شجرة) أى كجبل نهاية (قوله
 حتى يسكن) قال في الروض لأن هلك أى قبل سكونه باقته سمي أو تسمى فلا يضمنه انتهى اه سم (قوله
 وفارق المحرم) أى حيث ان حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن و (قوله من بالحرم) أى الحلال بالحرم حيث
 وقوله بالحرم متعلق بحفر (قوله حيث كان) أى ولو بملكه (قوله أو يحفره تديا) أى أو بالحرم كما يفيد
 الروض وشرحه وعبارة الروض وان حفر المحرم بترأى حيث كان أو حلال في الحرم فأهلك صيدا انظرت
 فان حفرها عدوانا ضمن والا فلا حفر في الحرم فقط اه وهى تفيد أن حفر المحرم في الحرم ولو في ملكه
 أو موات ضمن وان حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن * (فرع) * لودل محرم حلالا على صيد سائب أى
 ليس في يد الدال أو أعار له فقتله أثم أى المحرم ولم يضمن وان دل حلال محرم ما ضمنه المحرم واثم الحلال
 ولو أمسكه محرم وقتله حلال أو عكسه ضمنه المحرم مستقرا أو فقتله محرم آخر ضمنه المسلم باليد وقراره على
 القاتل كذا في العباب وما ذكره من ضمان المسلم هو ما ارتضاه في شرح الروض (قوله أو يرسل كلبا الخ)
 في شرح الروض * (فرع) * لو أرسل كلبا أو سهما من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد
 بنفسه أو بنقل الكلب إلى الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم ونقل ذلك
 عن الأذرى اه (قوله ولو غير معلم) نقل في شرح الروض عدم الضمان في غير المعلم عن جزم الماوردى
 والجرجاني والقاضى أبو الطيب والقاضى حسين وأنه عزاه إلى نصه في الاملاء ثم قال وحكاها في المجموع عن
 الماوردى فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اه فعلم أن الشارح جزم به ببحث المجموع
 (قوله أو ينحل بتقصيره) قال في الروض ويكره للمحرم حل البازي ونحوه فان حله فانفالت أى بنفسه وقتل
 فلا ضمان قال في شرحه وان فرط قال ويقارق التحلل رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالبا
 دفع الأذى فإذا انحدر بتقصيره فوت الغرض بخلاف حله اه وفي الروض أيضا بالانفلات بغيره قال في شرحه
 فلا يضمن وان فرط أخذ المصير في انفلات البازي ونحوه (قوله حتى يسكن) قال في الروض لأن هلك أى

وهو هنا ما يشمل الشرط
 الآتى بيانه في الجراح ومن
 مثله هنا أن ينصب حلال
 شبكة أو يحفر بترأى ولو بملكه
 بالحرم أو ينصبها محرم حيث
 كان فيه تعقل بها صيد ويوت
 أو يحفر تعديا أو يرسل كلبا
 ولو غير معلم أو يحل رباطه
 أو ينحل بتقصيره وان لم
 يرسله فينصف صيدا أو ينغره
 فيه عشر ويوت أو يأخذه
 سبع أو يصدفه نحو شجرة
 وان لم يقصد تنفيره ولا
 يخرج عن عهدة تنفيره حتى
 يسكن أو يزلق بنحوه ولو
 مر كلبه في الطريق كما
 أطبقوا عليه وفارق ما يأتي
 قبيل السير بان الضمان
 هنا أصح وفارق المحرم من
 بالحرم في الحفر بان حرمة
 الحرم لذات الحل فلم يفرق
 الحلال بين المتعدي بالحفر
 فيه وغيره بخلاف الاحرام
 فانها الوصفه فافترق المتعدي
 من غيره

ويفرق بين ضمهائه بنصب
الشبكة، طاعة أو عدمه
بالحفر المباح بأن تلك معدة
للاصطياد بها فهو المقصود
من نصبها ما لم يصرفه نحو
قصد اصلاحها بخلاف الحفر
و بما تقرر علمه لا اشكال
في عدم ضمان نحو النائم
هنا بخلافه في غيره ولا في
الحاقهم بالحفر في ملكه في
الحرم بالحفر في غيره هنا
بخلافه الا في الجراح
وذلك لان الاول فيه حق لله
فسمح فيه أكثر والثاني فيه
اعتبار حرمة الحرم الذاتية
فاحتياط له أكثر مما حرمة
عرضية ويد كان يضعها عليه
بعقد أو غيره كودعة فياثم
ويضمنه كالتغاصب ويلزمه
ردها لملكه نعم لا أثر لوضعها
لتخلصه من مؤذ أو لملاد أو لانه
كلهم ولو أتلفته دابة معه
راكب وسائق وقائد ضمنه
الراكب وحده لان اليد له
دونهما ومذبح الحرم مطلقا
ومن بالحرم لصيد لم يضطر
احدهما للبيحة كما بينته في
شرح الارشاد الصغيرية
عليه وعلى غيره وكذا المحلوه
وبيض كسره وحراة قتله
كما قاله جمع لكن الذي في
المجموع على ما يأتي أوائل
الصيد الحل لغيره ومفهوم
لم يضطر المذكور انه لو ذبحه
للاضطرار حل له ولغيره
ويفرق بينه وبين نحو اللبن
بانه متعدد هنا فغلظ عليه
بخر به عليه أيضا والحق به
غيره طرد الباب

ضمن وان لم يتعد بالحفر (قوله بين ضمائه) أي المحرم سم (قوله مطلقا) أي سواء كان متعديا بأن نصبها في ملك
غيره بغير اذنه أو لا بأن نصبها في ملك نفسه أو غيره باذنه أو في موات (قوله بالحفر المباح) أي في غير الحرم لما تبين
فيما مر سم (قوله و بما تقرر الخ) لعله أراد بذلك قوله ان جهات ضمان الصداخ لكن لا يظهر منه وجه عدم
الاشكال في عدم ضمان نحو النائم عبارة النهاية وشرط الضمان فيما مر باثرة أو غيرهما على خلاف القاعدة في
خطاب الوضع كون الصائد مميزا للخروج المجنون والمغمى عليه والسائم والطفل الذي لا يميز والسبب في خروج ذلك
عن القاعدة المذكورة أنه حق لله تعالى ففرق بين من هو من أهل التمييز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى أي
أصالة وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا نظر لكون الغدي تصرف للفقراء اه (قوله نحو النائم) أراد بنحو
النائم المجنون والمغمى عليه وغير المميز كما علم مما مر و (قوله هنا) إشارة إلى اتلاف الحرم وضمير ضميره يرجع إلى
هنا باعتبار المعنى كرهى أي وأراد بالغير حق الا دعى فقوله إلى اتلاف الحرم كان ينبغي ان يقول إلى اتلاف
الصيد (قوله لان الاول) أراد به ضمان نحو النائم (قوله والثاني) أراد به الحاقهم بالخ كرهى (قوله ويد)
عطف على مباشرة سم وكرهى (قوله كان يضربها الخ) وكان تألف بنحو رفس مكره به كالأهالك به أدى أو
بهيمة ولا يضمن ما تألف باتلاف بغيره وان فرط أخذ ما في المجموع عن الماوردى وأقره أنه لو حمل ما يصاد به
فانقلب بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق التحلل بباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالب دفع
الاذى فاذا التحل بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله ولورماه بسهم فخطأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أثم ولا
جزاء نهاية وأسنى (قوله ومذبح الحرم الخ) عبارة المغنى ولو ذبح الحرم الصيد أو الحلال صيد الحرم صار ميتة
وحرم عليه أكله وان تحلل ويحرم أكله على غيره محلا كان أو بحر ماله ممنوع عن الذبح لمعنى فيه كالمجوسى
ولو كسر الحرم أو الحلال بيض صيد أو قتل جراد ضمنه ولم يحرم على غيره كما صححه في المجموع ويحرم عليه ذلك
تغليظا عليه اه وكذا في النهاية لأنه قال على الحلال بدل على غيره قال الرشيدى قوله مر على الحلال أي
في غير الحرم وكان الاولى ان يقول على غيره كفى الامداد اه (قوله مطلقا) أي ولو في الحل (قوله الصيد) أي
من صيده ما به (قوله ميتة الخ) خبر ومذبح الحرم كرهى (قوله وكذا المحلوه الخ) أي يحرم محلوه الحرم ومن
بالحرم ويض الخ (قوله لكن الذى في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله الحل لغيره) حرمه في
الروض أى والنهاية والمغنى وهو تصريح بان قتل الحرم الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف
على فعل سم (قوله لغيره) ظاهره ولو محرم ما وقياس ما ذكر أن مجازة الحرم من الشعر يحرم عليه دون
الحلال عش أي ومحرم آخر ولو في الحرم (قوله ومفهوم الخ) ولو اضطر الحرم وأكل صيد بعد ذبحه ضمن
مغنى وروض وسم (قوله حل له الخ) خلافاً لظاهر اطلاق النهاية والمغنى وفي سم ما حاصله قياس ما اعتمده
الشارح من حل المذبح للاضطرار الحل فيما لو أكره الحرم أو من بالحرم على قتل صيد أو دفع الصيد لصياله
فأصاب مذبحة بحيث قطع حلقومه ومسهل الحل في صورة الصال أولى كما هو ظاهر لان السبب نشأ من
الصيد اه (قوله ويفرق بينه) أي بين المذبح للاضطرار حيث يحل للذباح وغيره (وبين نحو اللبن) أي
حيث يحرم عليه وعلى غيره على ما قاله جمع و (قوله هنا) أي في نحو اللبن (قوله فغلظ عليه بخر به عليه أيضا)
ان كان المعنى كالحرم على غيره فهو على غير ما في المجموع سم أقول يلزم عليه استدراك قول الشارح وألحق به
غيره الخ ولذا خلت النسخة المعتبرة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى غير مرة عن لفظة أيضا (قوله لم
يصد له ولادل الخ) أما اذا صيده أو دل أو أعان عليه فحرم عليه أكله دون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر
قبيل سكوته بآفة سماوية أي فلا يضمنه اه (قوله بالحفر المباح) أي في غير الحرم كما تبين فيما مر
(قوله ويد) عطف على قوله فيما مر مباشرة (قوله الحل لغيره) حرمه في الروض وهو تصريح بان قتل الحرم
الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل (قوله حل له) أي ويضمن قال في الروض
* (فرع) * وان اضطر وأكل الصيد ضمن اه (قوله فغلظ عليه بخر به عليه أيضا) ان كان المعنى كالحرم
على غيره فهو على غير ما في المجموع (قوله لم يصد له ولادل أو أعان عليه) أما اذا صيده أو دل أو أعان عليه

وله أكل لحم صيد لم يصد له ولادل ولو يظن يق خفي كان فحل فتنبه الصائده أو أعان عليه ثم الصيد اما له مثل من النعمه وروى خلقه على التقريب بان حكم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٦) أو عدلان بعده أو لا مثل له وفيه نقل واما لا مثل له ولا نقل فيه فالاول بقسميه يضمن بمثله أو بما

نقل فيه (ففي النعمه) الذكر والانثى (بدنه) أى واحد من الابل (وفي بقرة الوحش وحماره بقرة) أى في الذكر ذكر وفي الانثى أنثى ويجوز وعكسه (و) في (الغزال) يعنى الطيبيه (عنز) وهى أنثى المعز التى تم لها سنة وأما الظبي ففيه تيس ويجوز عكسه وقد يصدق به المتن وأما الغزال وهو ولد الظبي الى طلوع قرنه ثم هو ظبي أو طيبيه في أنثاه عنق وفي ذكره جدى أو جفر (و) في (الارنب) أى أنثاه (عنق) وفي ذكره ذكر في سن العناق الآتى ويجوز عكسه (و) في (اليربوع) أى أنثاه (جفرة) وفي ذكره جفر ويجوز عكسه فلا اعتراض على المتن في إيهامه جواز فداء الذكر بالانثى وعكسه لان الاصح جواره واليربوع باسكان الباء كيربوع وذلك لان جمعها من العنابة رضى الله عنهم حكموا بذلك كله قال في الروضة كاصلها والعناق أنثى المعز من حسين فولد الى أن تربي والجفرة أنثى المعز تغطم وتفصل عن أمها فتأخذ في الرعي وذلك بعد أربع أشهر والذكر جفسر لانه جفر جنباه أى عظمها هذا معناها لغة لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا ما دون العناق

ثم رأيت بهامش شرح الهجعة بخط شيخنا البرلسي في قوله بخلاف ما اذا صيد له أو دل عليه المحرم ما نصه أى فانه يحل للصائد ويحرم على المحرم فالظاهر أنه يحرم على المحرم الدال وغيره انتهى اه سم (قوله) وله أكل لحم صيد (الح) عبارة النهاية وللمعمر أى كل صيد غير حرمى ان لم يدل أو يعن عليه فان دل أو صيد له ولو بغير أمره وعلمه حرم عليه الاكل منه وأثم بالدلالة وبالاكل لكن لا جزاء عليه بدلالة ولا باعانت ولا باسكانه بما صيد له اه (قوله) أو أعان (الح) عطف على قوله دل وكان الاولى قلب العطف بأن يقول ولا أعان ولادل عليه (الح) (قوله) ثم الصيد الى قوله وعليه لا يحتاج في النهاية والمغنى الا قوله يعنى الطيبيه وقوله وقد يصدق به المتن وقوله فلا اعتراض الى واليربوع (قوله) ثم الصيد (الح) توطئة لقول المصنف في النعمه (الح) كردى (قوله) من النعمه أى الابل والبقر والغنم ونائى (قوله) صورة (الح) أى لاقية مناهية (قوله) على التقريب أى لاعلى التحقيق والافان النعمه من البدنه ونائى ومغنى (قوله) أو عدلان بعده أى على التفصيل الآتى في قوله ولا نقل فيه (الح) وعبارة شرح الروض أى وفي المغنى والنهاية ما يوافقه أما ما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابيين أو عن عدلين من التابعين فن بعدهم قال في الكفاية وعن صحابي مع سكوت السابقين وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت السابقين انتهى اه سم (قوله) بقسميه يعنى ماله مثل من النعمه وماله مثل له وفيه نقل (و) (قوله) أو بما نقل (الح) أولاً وزيع وكان الاولى ان يقول والاوّل يضمن بمثله والثاني بما نقل فيه ثم يقول فيما يأتى والثالث يضمن ببذله (الح) قول المتن (ففي النعمه (الح) أى في اتلاف النعمه بفتح النون ذكر كائنت أو أنثى بدنه كذلك فلا يحزنى بقرة ولا سبع شياه أو أكثر لان جزاء الصيد تراعى فيه المائله مغنى ونهاية (قوله) أى في الذكر ذكر وفي الانثى أنثى (الح) عبارة غيره ويجزى الذكر عن الانثى وعكسه والذكر أفضل للخروج من الخلاف اه (قوله) يعنى الطيبيه عبارة النهاية والاوّل أن يقال وفي الظبي تيس اذا اعتزنا غماهى واجب الطيبيه أى أصالة لكنهم حروا في التعبير بذلك على وفق الاثر الآتى اه (قوله) قد يصدق به المتن أى بان يحمل على الجنس (قوله) في أنثاه أى الغزال (عنق) أى أو جفرة (وفي ذكره جدى أو جفر) أى على حسب ما يقيضه مجسم الصيد مناهية ومغنى (قوله) لان الاصح جواره أى لكن الذكر أفضل كياتى (قوله) وذلك (الح) راجع لجميع ما تقدم (قوله) بعد أربع أشهر لم يبين الى أى حد يستمر الاطلاق والظاهر أنه الى سنة فانه حينئذ يعتز بصري (قوله) لكن يجب أن يكون المراد (الح) قد يقال على ظاهره ما تقر وليس دون سن العناق سن حتى يراى بالجفرة بصري وانما قيد بالظاهر لا مكان خل كلام السارح على ما يندفع به الاشكال كياتى (قوله) وخالفه في عدة من كتبه (الح) عبارة المغنى وفي النهاية ما يوافقه نصها وهو أى العناق أنثى المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة ذكره في تحريمه وغيره وفي أصل الروضة وغيره أنها انثى المعز من حين تولد (الح) ويمكن جملة على الاول اه وقوله اذا قويت أى بان جاوزت أربعة أشهر ونائى (قوله) من كتبه أى المجموع والخبر بغيرهما مناهية (قوله) وعليه لا يحتاج لقوله (الح) قد يمنع عدم الاحتياج وذلك لان العناق على هذا أعمن من الجفرة ومصادقة بما في

فيحرم عليه اه كما دون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر ثم رأيت بهامش شرح الهجعة بخط شيخنا البرلسي في قوله بخلاف ما اذا صيد له أو دل عليه المحرم ما نصه أى فانه يحل للصائد ويحرم على المحرم فالظاهر أنه يحرم على المحرم الدال وغيره كما يشعر به ظاهر قصة أبي قتادة اه أقول بقى ما لو صيد للمعمر أو دل أو أعان عليه وقبلنا يحرم عليه هل يستمر التحريم وهو الاحرام وهو ليس بميتة في ذاته بدليل حله لغير المحرم فيه نظر (قوله) أو عدلان بعده أى على التفصيل الآتى في قوله ولا نقل فيه وعبارة شرح الروض اما ما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابيين أو عن عدلين من التابعين فن بعدهم قال في الكفاية وعن صحابي مع سكوت السابقين وفي معناه قول مجتهد غير صحابي مع سكوت السابقين اه (قوله) ويجوز عكسه عبارة الروض كغيره ويجزى الذكر عن الانثى وعكسه اه (قوله) وعليه لا يحتاج لقوله (الح) قد يمنع عدم الاحتياج وذلك لان

فان الارنب خير من اليربوع اه وخالفه في عدة من كتبه فنقل عن أهل اللغة ان العناق تطاق على ما مر ما لم تبلغ سنة وعليه سنها لا يحتاج لقوله (الح) لكن يجب الى آخره لانه مبنى على ما نقله أولا

سنبابل ودونه كما صرح به قوله في بيانهم اعلى هذا انطاق على ما مر مالم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب
عناق صادقة بمعنى الجفرة ودونهم افتحناج لقولهما المذكور فليتأمل سم عبارة البصري قوله وعليه
لا يحتاج الخ يحل تأمل لان محصل هذا الثاني أن العناق من حين الولادة الى استكمال سنة وان الجفرة من أربعة
أشهر الى سنة على ما استظهرناه فكيف لا يحتاج الى ما ذكر على أن ان لم نقل بامتداد اطلاق الجفرة الى سنة لا يتم
قوله لا يحتاج الخ اه (قوله من اتحاد العناق والجفرة) قد يقال المعلوم من ذلك تمام المغايرة بامتداد العناق
الى أن ترى ثم جفرة من حين ترى هذا ما اقتضاه كلامهما لا ما أفاده رجح الله بصري وقد يجب بان قولهما من
حين تولد الخ أراد به من تمام زمن مبدؤ وقت الولادة ومنتهاه وقت الشرع في الرعي كما تقدم الإشارة اليه من
المغنى (قوله والضبع الخ) وفي الثعلب شاة وفي الضب وأم حين يضم المهمة ونفع الموحدة وهي دابة على خلقته
الحر باء عظيمة البطن جدى مغنى ونهاية عبارة الوفا في الثعلب شاة والحسد يشان الدالان على تحريمه
ضعفان ويكنى أبا الحصين ومنه سمور وسنجاب كما قاله السيد الشلي وفي الضب جدى أو خروف ومنه أم حين
اه (قوله أى والصير) الى قوله قال في المجموع في النهاية الا قوله كما يأتى الى ولو حكم وقوله وقيل الى أنه لا نظر
وكذا في المغنى الا قوله أو زباب الى ولو حكم (قوله ولا أحد من الصحابة) شامل للواحد ولعله غير مراد على
الاطلاق سم عبارة المغنى والنهية قال في الكفاية أو عن صحابي مع سكوت الباقيين اه قول المتن (عدلان)
أى ولو ظاهرا أو بلا استبراء سنة فيما يظهر من ايتوفخ الجواد عبارة الوفا ولو كانت التهمة ظاهرة كفى
النهاية وشرحي الارشاد وقال في الحاشية أى وشرح العباب العدالة الباطنة اه (قوله ويجب كونهم فاضلين
فقيمين الخ) وواضح أن الفقيه يدركه وان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق شرح العباب اه سم (قوله وان لم
يفسق الخ) والذي يظهر جواز اعتماد الفاسقين القاتلين معرفة أنفسهم اذا وثق كل بهرقة الاخر فظن
صدقه بل يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين أيضا معرفتهما اذا وثق بهما واعتقد صدقهما ويكون اشتراط
عد التهمة الواجب قبول خبرهما مطلقا لا لصحة معرفتهما الا لتوقف على العدالة ولا يصح حكمهما اذ ليس
هذا حكما حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة سم (قوله ويؤخذ من اطلاقهم الخ) عبارة الاسنى والمغنى
والنهاية وعلى ماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجز الا بقرول من يجوز حكمه ومنه يؤخذ

العناق على هذا أهم من الجفرة وصادقة بما في سنبابل ودونه كما صرح به قوله في بيانهم اعلى هذا انطاق على
ما مر مالم تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب عناق صادقة بمعنى الجفرة ودونهم افتحناج لقولهما المذكور
فليتأمل (قوله ولا عن أحد من الصحابة الخ) شامل للواحد ولعله غير مراد على الاطلاق (قوله في المتن عدلان)
اعتمد في شرح العباب اعتبار العدالة الباطنة ونقل عن الجلال القيني خلافه ونازعه فيه وقوله فقيمين قال في
شرح الروعر وعلى ماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجز الا بقرول من يجوز حكمه ومنه
يؤخذ أنه لا يكتفى بالخشنى والمرأة والعبد اه قال في شرح العباب وهو متجه ثم رأيت جمعا اعتمدوه وأنه لا بدنى
الفقيه أن يكون مجتهدا كالخاكم وفيه وقفة لان المدار على العلم بالشبهة المعبر شرعا وواضح أن الفقيه يدركه
وان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق اه وأقول مما يرد على اشتراط الاجتهاد ما في المجموع عن الشافعى والاصحاب
أن الفقه مستحب وغاية الامر أنهم جعلوه على الزائد على ما يعتبر في الشبهة كما قال الاذرى ويشبهه أن يراد
بالوجوب ما لا بد منه في معرفة الشبهة بالاستحباب ما زاد على ذلك من السكال والخذق ولا يثبت في المسئلة خلاف
اه والذي يظهر أنه يجوز للعديلين اعتماد معرفتهما في حق أنفسهما حيث كانا القاتلين للصيد قتلا لا يفسق
ولا يقال الشخص لا يحكم لنفسه لان ذلك من الحكم المعرف حقيقة والاشترط سائر شرط الحكم بل
ذلك صريح قولهم عدلان فقيهان ولو قتلاه بلا عدوان وتعليلهم هذه المبالغة بأنه حق لله فكان من وجب عليه
أمينافيه بل الذى يظهر أيضا جواز اعتماد الفاسقين معرفة أنفسهم اذا وثق بهم فقتلا لاخر فظن صدقه بل
يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين أيضا معرفتهما اذا وثق بهما واعتقد صدقهما ويكون اشتراط عد التهمة
لوجوب قبول خبرهما مطلقا لا لصحة معرفتهما الا لتوقف على العدالة ولا يصح حكمهما اذ ليس هذا حكما

من اتحاد العناق والجفرة
فأثبت أن العناق أكبر
من الجفرة اتضح ما قالوه
من ايجابها في الارنب الذى
هو خير من البر بوجع وصح
في الخبر ان الضبع فيه كبش
والضبع للذكر والانثى
عند جمع ولا نثى فقط عند
الاكثرين وأما الذى ذكر
فضبعان بكسر فسكون وعلى
كل فى الخبر جواز فداء الانثى
بالذكر اذ الكبش ذكر
الضأن (وما) أى والصيد
الذى (لانقل فيه) عن الربى
صلى الله عليه وسلم ولا عن
أحد من الصحابة فن بعدهم
من سائر الاعصار اذ يكتفى
حكم بمجتهد واحد مع سكوت
الباقيين (يحكم بمثله) من
الزم (عدلان) لاذنية ويجب
كونهما فاضلين فقيمين بما
لا بد منه فى الشبهة ويندب
زيادة فقههما بغیره حتى
يزيدتا هلهما للحكم ويؤخذ
من اطلاقهم العدالة أنه لا بد
من حرتهما وذكورتهما
وانه لا يؤثر كون أحدهما
أو كل منهما قاتلا

ان لم يفسق بقتله لتعمده له اذ هو قتل حيوان محترم تعديا فلم يعد صدق حدالكبيرة عليه أو تاب اذا الظاهر انه لا يشترط هنا استبراء كباقي في ان
الولي اذا تاب بزواج حال ولو حكم اثنتان (١٨٨) بمنى وآخران بنفيه كان مثليا أو بمنى آخر تخير وقيل يتعين العلم وفهم قوله في النعامة بدنان

العبرة في المماثلة بالخلقة
والسورة تقر ببالا تحقيقا
بل حكم العجاجة في الحمام
ونحوه من كل ما عيب وهدر
بالشاة لتوقيف بانهم وقيل
لان بينهما شبهة اذ كل يألف
البيوت ويانس بالناس
وانه لا نظير للقيمة نعم تجب
رعاية الاوصاف الا الذكورة
والانوثة فيجزئ أحدهما
عن الآخر كالحمل والنقص
فيجزئ الاعلى عن الادنى
وهو أفضل ولا عكس ولا
يجزئ معيب عن معيب
كعور عن أجرب بخلاف
ما اذا اتحد اعيان وان اختلف
بمحله كعور يمين يا عور
يسار قال في المجموع وسواء
عور العين في الصيد أو المثل
ثم ما ذكر في فداء الذكور
بالانثى وعكسه من الاوجه
ما يصرح بان الاعتماد لا فرق
بين الاستواء في القيمة أو السن
وعدمه ولا بين كون الانثى
ولدت أولا ولا نظرا لكون قيمة
الانثى أكثر ولحم الذكور
أطيب ثم قال عن الامام
الخلاف فيما اذا لم ينقص
اللحم في القيمة ولا في الطيب
فان كان واحدا من هذين
النقصين لم يجز بلان خلاف ثم
عقبه بقوله هذا كلامه
فهو متبرهن منه لانه ينافي
ما قدمه أولا من حيث الخلاف
ومن حيث الحكم ويوجهه
باب النظر هنا للمماثلة

انه لا يكتفى بالخنثى والمرأة والعبد اه زاد الا يعاب وهو متجه ثم رأيت جمعا اعتبروه اه (قوله ان لم يفسق
بقتله) أي بان كان خطأ أولا اضطارا اليه لا تعديا بنهاية ومغنى قال ع ش قوله مر أولا اضطارا الخ قضيته أن
الحرم المضطر اذا ذبح صيد الاضطرا رة وجبت عليه قيمته كالتجيب على المضطر بدل ما أكاه من طعام غيره وبه
صرح في البهجة وشرحها وسماها أن مذبحه انذاك لا يكون ميتة بل يحل له ولغيره اه (قوله اذ هو) أي
تعمد قتل الصيد في الحرم (قوله أو تاب) علة قوله قبل ان لم يفسق سم (قوله اذا الظاهر انه لا يشترط هنا
استبراء الخ) أي يحكم به حالا لا يتوقف على استبراء ع ش (قوله كان مثليا) أي لان معهما زيادة علم معرفة
دقيق الشبهة (قوله تخير) أي كافي اختلاف المتخيرين نهاية ومعنى أي المجتهدين أما غيرهما فينبغي أن من
غلب على ظنه صدق في اصابة المنقول أخذ بقوله والا لم يأخذ بقول واحد منهما للعارض ع ش (قوله ونحوه
الخ) أي كالفواخت واليام والقهرى وكل ذي طوق نهاية ومعنى (قوله ع) أي شرب الماء بلا مص
(وهدر) أي جرع صوته وغرد معنى عبارة باعشن أي شرب الماء جريا بلا مص ولا تنفس بخلاف غير
الحمام فيشر به قطرة بعد قطرة جريا بعد جرع وهدر أي رجح صوته وبعضهم اقتصر على العب وهو كاف اه
(قوله بالشاة) أي من ضأن أو معزنها ومعنى قال ع ش قوله مر بالشاة الخ ظاهرا اطلاقه لانه يعتبر فيها
اجزاؤها في الاضحية أقول وقياس قولهم بماله مثل من الصيد أن في الكبير كبير وفي الصغير صغيرا أنه يجب
هنا في الجملة الكبيرة شاة تجزئ في الاضحية اه وبارة الوفا وفي الحمام شاة وان لم تجزئ في الاضحية ففي الفرج
غير وفي باقي الطيور القيمة سواء صغر كالرز ورو والبابل والصعرة والجراد والقنبرة أو كبر كالأوز والبط
والسكرك والحمارى اه ويحى عن س ما وافقه (قوله لتوقيف بانهم) أي من الشارح والافاق قياس ايجاب
القيمة نهاية (قوله اذ كل يألف البيوت الخ) قال في شرح الروض والغنى وهذا انما يأتي في بعض أنواع الحمام
اذ لا يأتي في الفواخت ونحوها اه (قوله يجب رعاية الاوصاف الخ) أي فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير
وفي الذكر ذكر وفي الانثى أنثى وفي الصحيح صحيح وفي العيب معيب ان اتحد جنس العيب ولو اختلف محله
كان عور أحدهما في اليمين والآخر في اليسار فان اختلف كالعور والجرب فلا وفي السمين سمين وفي
الهريل هزيل هزيل كافي المجموع ولو فدى المرء بالصحى أو بالعيب بالسليم أو بالهريل بالسمين فهو أفضل
ويجزئ فداء الذكر بالانثى وعكسه لكن الذكر أفضل للغير وج من الخلاف أسنى ومعنى ونهاية (قوله وهو
أفضل) أي فداء الادنى بالا على (قوله ولا يجزئ معيب عن معيب) أي عند اختلاف جنس العيب ويجب
في الحمل حامل ولا تنجب بل تقوم بمكة تحلل ذبحها ويتصدق بقيمتها طعاما أو بصوم عن كل مد يومان ألقت
حينئذ ميتة ماتت فكتل الحمل وان عاشت ضمن نقصها وهو ما بين قيمتها حاملا وحائلا أو حيا وما ناضج منها
أومات دونها ضمنه وضمن نقصها المذكور شرح الروص ونهاية وتسمى (قوله وسواء عور العين في الصيد
أو المنسل) لعسل أو بمعنى الواو وأن المراد أنه لا يجزئ كثير العور عن قليله (قوله ولا نظار الخ) عطف على قوله
لا فرق الخ (قوله ثم قال) أي في المجموع (قوله الخلاف فيما الخ) مبتدأ وخبر (قوله فان كان) أي وجد
(قوله فهو) أي صاحب المجموع و (قوله منه) أي من كلام الامام وكذا ضمنه لانه و (قوله ويوجه) أي
ما قدمه المصنف في المجموع من ان المعتقد انه لا فرق الخ (قوله مع ذلك) أي مع النقص في القيمة والطيب
(قوله اعرضوا) أي المحققون (قوله والثاني الخ) معطوف على قوله فالاول بقسميه الخ (قوله مما لا ينقل)
الى التنبيه في المغنى وكذا في النهاية الا قوله والتلف الى كالحكم (قوله والعصافير) أي وبقيّة الطيور غير

الحمام

الصورية وهي موجودة مع ذلك فلذا أعرضوا عن تلك الاوجه التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فانه مهم
والثاني ضمن بدله كقوله (وفي الامثل له) مما لا نقل فيه كالجراد والعصافير (القيمة)

عدلين كما حكمت الصحابة
رضي الله عنهم به في الجراد
أماما لا مشل له مما فيه نقل
كالجام فيبيع **كـ** كما مر
(تنبيه) خرمانها بان في
الوطواط القيمة وهو مبني
على الضعيف كما بيناه في
الاطعمة انه يحل أكله ولم
يبينه هنا للعلم به مما هنا انه
لا خراء الا في مأكول ولو
بالنسبة لاحد أصله كما مر وشم
انه غير مأكول وبفرض
عدم البناء فهو تناقض
والراجح منه انه غير مأكول
فلا قيمة فيه والخاف الجرحاني
الهدد بالجام هنا مبني على
حل أكله والاصح تحريمه
وعمل بانه نهى عن قتله
(ويحرم) ولو على الخلال
(قطع نبات) أي ثابت
(الحرم) وان نقل الى الحل
أو كان ما بالحل من نوى
ما بالحرم (الذي لا يستنبت)
أي لا يستنبته الناس بان
نبت بنفسه شجرا كان وان
كان بعض مغرسه في الحل
أو حبشيشا رطباجا
للنهي عنه ومثله بالاولى
قلع ناعم بجوز أخذ وزق من
غير خبط يضر بالشجر وقطع
غصن يخلف مثله في سنة
القطع أي قبل مضي سنة
كاملة منه كالجوز وطاهر
كلامهم انه لا فرق في هذا
التفصيل بين عود السواك
وغیره لكن قضية قول
المجموع اتفقوا على انه
يجوز أخذ شجر الشجر وعوده
السواك ونحوه

الجام سواء كان أكبر جثة منه ام اصغر ام مثله نهاية ومعنى (قوله بمحل الاتفاق الخ) اي لا يمكن على
المذهب معني (قوله والاتلاف) لعزل اوله وزيغ والاول عند المباشرة والثاني عند التسبب واليد (قوله
كالجام) الكاف استقصائية ان أريد بالجام ما يشمل أنواعه عبارة النهاية والمعنى وهو الجام اه (قوله كالمجرم)
أي آتفا (قوله أن يحل الخ) يدل من الضعيف كان الاول تقديعه على قوله كما بيناه أي ضعف حل اكله
(قوله ولم يبيناه الخ) أي البناء المذكور (قوله وشم) عطف على هنا شمس أي في قوله مما هنا (قوله
والخاف) الى المتن في المعنى (قوله وعال الخ) *(فروع)* لو أزال احدي منعني النعمة ونحوها وهما قوة
عدوها وطيرانها اعتبر النقص لان امتناعهما في الحقيقة واحد فالزائل بعض الامتناع فيجب النقص لاجزاء
الكامل ولو جرح ظيبا واندمل جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها تحقها للمماثلة
فان برئ ولا تنقص فيه فالارش بالنسبة اليه كالحكومة بالنسبة الى الأدي فيقدر القاضي فيه شيئا باجتهاده
مراعيا في اجتهاده مقدار الوجع الذي أصابه وعليه في غير المثل أرشه ولو أزم من صيد الزمه جزاء كاملا كما
لو أزم من عبد الزمه كل قيمته فان قتله محرم آخر فعل القاتل جزاؤه من مأا وقته الزم من قبل الاندمال فعليه جزاء
واحد او بعده فعليه جزاؤه من مأا ولو جرح صيد افغاب فوجده ميتا وشك أمانات بجرحه ام بجرحه لم يجب عليه
غير الارش لان الاصل براءة ذمته عما زاد معني زاد الاسني والنهاية ويلزم الجماعة المشتركة في قتل صيد والقارن
القاتل للصيد جزاء واحد وان كان الصيد حرميا للاتحاد المتلف وشريك الحلال في قتل صيد يلزمه النصف من
الجزاء ولو اشترى على الحلال ولو اشترى محرم ويحلون لزمه من الجزاء بقسطه على عدد الرؤس اه قال ع ش قوله
مر مقدار الوجع الخ أي فان لم يكن له مقدار أصل فلا شيء عليه في مقابلته اه (قوله ولو على الحلال) الى قوله
أي قبل مضي الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو على الحلال) في هذه الغاية ما مر في بحث اصطيات قول المتن
(قطع نبات الحرم) أي الرطب نهاية ومعنى (قوله وان نقل الخ) عبارة النهاية ولو غرس شجرة حرمية في الحل
أو عكسه لم تنتقل الحرمه عنها في الحل ولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذ للشجر أصل ثابت فاعتبر
منبته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه اه (قوله أو كان ما بالحل الخ) تقديره أو كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى
ما بالحرم فتأمل تعرفه فان بذلك يندفع صعوبة هذا العطف لفظا ومعنى فادركه سم ويمكن أن يقال ان هذا
العطف باعتبار المعنى فانه في قوة أو كان أي كونه ثابت الحرم باعتبار أصله قول المتن (الذي لا يستنبت) بالبناء
للمفعول أي ما من شأنه أن لا يستنبته الآدميون بان ينبت بنفسه كالطرف شجرا كان أو غيره كذا في المعنى
والنهاية وقمة قضاءه أن ما هو كذلك لو استنبت فله حكم ما لا يستنبت ويؤخذ منه أن ما من شأنه أن يستنبت يجري
عليه حكمه وان نبت بنفسه وهذا الخاف لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى في الصورتين بصرى أقول بل
الظاهر أن المراد بالاستنبات هنا نهيا وانما شأنه ذلك كفي باعشن وعبارة الوثاني وسواء في الشجر المستنبت
والنابت بنفسه وأما غيره فشرطه ان ينبت بنفسه بخلاف ما استنبت منه كجوب وغيرهما ياتي ولو استنبت
ما ينبت بنفسه غالباً وعكسه فالعبارة بالأصل اه (قوله وان كان بعض مغرسه الخ) اي أصله فيحرم قطع شجرة
أصلها في الحل والحرم تغليباً للحرمية نهية ووثاني (قوله أو حبشيشا) قال في المجموع واطلاق الحبشيش على
الرطب مجاز فانه حقيقة في البابس وانما يقال للرطب كلاً وعشب نهاية (قوله رطباً) حال من قوله شجرا
أو حبشيشا ومن قول ما صنف نبات الحرم وهو احسن (قوله ومثله) أي القطع سم (قوله يضر بالشجر) من
أضر فهو بضم الباء ع ش (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو أخذ غصنا من شجرة
حرمية فأخلف مثله في سنته بان كان لطيفاً كالسوال فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لا في
سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كقول قلع سن منغور فنبت ونقل في
الجثة وصغرها والسمين والهزال (قوله وشم) عطف على هنا شمس (قوله أو كان ما بالحل الخ) تقديره أو كان
ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فتأمل تعرفه فان بذلك يندفع صعوبة هذا العطف لفظا ومعنى
فادركه (قوله ومثله) أي القطع وقوله أنه لا فرق اعتده مر

خلافه لوجه بان هذا مما يحتاج لاحذه (١٩٠) على العموم فسومح فيه ما لم يسامح في الاغصان التي ليست كذلك وظاهر قولهم مثله انه

لا بد في العائد قبل السنة أن يكون في محل المقطوع لاني محل آخر من الشجرة وانه لا بد أن يساوي العائد الزائل غلظا وطولا وفي كل منهما وقفة ولو قيل يكنى العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفا انه خالفه ويكتفى في المثلية بالعرف المبني على تقارب الشبه دون تحديده لم يعد أما اليابس فيجوز قطعه وكذا قاع الشجر لا الحشيش لانه يذبت اذا أصابه ماء ومن ثم لو لم فساد منبته من أصله جاز قطعه وكان هم انما لم يجزوا هذا التفصيل في الشجر لندرته فيه بقرض تصويره وأما ما يستثبت فسيأتي (والاظهر تعلق الضمان به) أي بقطع وقلع النبات وأراد به هنا الحشيش يدل قوله ايضا (وبقطع أشجاره) كصديده بجماع حرمته تعرض لكل حرمة الجرم ومراحل أخذ غصن بشرطه فلا يضمن ان أخلف قبل السنة والاوجب قيمته ويستتق ضمان شجرة برودها اليه اذا نبتت ولو بغير منبتها (ففي) الحشيش القيمة ما لم يقطعه فيخلف ولو بعد سنين كما اقتضاه اطلاقهم فلا يضمن كسمن غدير المنحور وكان الغسق بينه وبين غصن الشجر حيث فصلوا فيه وبين الشجر اذا أخذ

المجموع اتفاقهم على جواز اخذ ثمرها وعود السوال ونحوه وقضيته انه لا يضمن الغصن اللطيف وان لم يخلف قال الاذرع وهو الاقرب قال الشيخ لكانه يخالف لما انتهى والوجه جعل ما هنا على ما هناك اه وعبارة السكردي على بافضل واختلاف في عود السوال هل يجوز اخذه مطلقا وبشرط ان يخلف وعلى الجواز هل يجب الضمان ان لم يخلف ثلاثة آراء متكافئة او قريبة التكافؤ والحاصل ان المراتب اربع احدها ما لا يضمن مطلقا وهو ما يحتاج اليه من الحشيش الأخضر والاذرع وكذا عود السوال بناء على ما سبق فانها ما لا يضمن اذا اخلف في سنة انقطع مثله والا ضمن وهو غصن الشجر نالها ما لا يضمن اذا اخلف مطلقا وهو الحشيش الأخضر المقطوع لغير حاجة رابعها ما يضمن مطلقا وان اخلف في حينه وهو قطع الشجر الأخضر من أصله اه (قوله خلافه) وهو الفرق بين نحو السوال مما يحتاج اليه وبين غيره في التفصيل المذكور على ما هو ظاهر سباقه وعدم الفرق بينهما في جواز الأخذ بلا ضمان مطلقا كالمصر عن النهاية والمغني وعلى كل يمكن رفع المخالفة بان قول المجموع ونحوه المتبادر في غصن لطيف يخلف الاختلاف المذكور يفيد اشتراط ذلك الاختلاف فيه وفيما عطف هو عليه وهو السوال (قوله بان هذا) أي نحو عود السوال (قوله ليست كذلك) أي لا يحتاج اليها على العموم (قوله ولو قيل الخ) اقره السكردي والوناني (قوله اما اليابس الخ) أي شجرة كان وحشيشا بصري عبارة المغني والنهاية وخرج بالرطب الحشيش اليابس فيجوز قطعه لاقعه والفرق بين الشجر والحشيش في القلع ان الحشيش ينبت بنزول الماء عليه ولا كذلك الشجر اه (قوله فساد منبته الخ) أي الحشيش اليابس (قوله فسيأتي) أي تخصيصه بغير الشجر كبر وشعر فلما لم يكن قطعه فقلعه مغني (قوله لندرته الخ) يمنع المشاهدة كثرة وقوعه في أنواع من الشجر في سنى شدة الشتاء الا أن يفرض كلامه في الحرم بخصوصه بقرينة المقام (قوله أي بقطع وقلع النبات) أي نبات الحرم الرطب وهو شامل للشجر كالمرفقوله وبقطع أشجاره من ذكر الخصاص بعد العام للاهتمام بهايه ومعنى (قوله بدليل قوله ايضا الخ) قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجرة لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر الا أنه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل أن عطف ويقطع أشجاره على قوله به أي بقطعه مثلا من عطف الاخص سم أي كالحري عليه النهاية والمغني (قوله بشرطه) وهو أن يخلف مثله في سنة القطع (قوله ان أخلف الخ) أي مثله (قوله والا) أي وان لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لاني سنته نهاية قال ع ش قوله أو أخلف لا مثله الخ قضيتسه أنه لو أخلف في سنته دونه ضمنه ضمان السهل لا التفاوت بسين المقطوع وما أخلف اه (قوله ويسقط) الى قوله ما لم يقطعه الخ في النهاية والمغني (قوله اذا نبت) عبارة النهاية ولا تضمن حرمة نقلت من الحرم اليه ان نبتت وكذا الى الحل لكن يجب ردها بحفاظة على حرمتها والا ضمنها كما قاله جميع واعتمده السبكي وغيره أي بين قيمته محترمة وغير محترمة ومن قاعها من الحل استقر عليه ضمانها وفهم مما مر أنه لا يضمن غصن في الحرم أصله في الحل نظر الأصل وان ضمن صيدا فوقه لذلك اه أي لكونه في هواء الحرم (قوله ما لم يقطعه فيخلف الخ) حرم به الوناني (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على ما ذكره في الغصن مر اه سم (قوله وكان الفرق بينه) أي بين الحشيش الخلف ولو بعد سنين فلا يضمن (قوله يضمن وان أخلف الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله ان الشجر يحاط له أ كثر الخ) كان ينبغي أن يزيد قوله وكذا غصنه يحاط له اذا فرق فيه بين المستثبت وغيره بخلاف الحشيش (قوله وفي قاع) الى قوله وفيه نظر (قوله بدليل قوله ايضا) قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجر لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر الا أنه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف وبقطع أشجاره على قوله به أي بقطعه مثلا من عطف الاخص (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على ما ذكره في الغصن مر (قوله وبين الشجر اذا أخذ من أصله يضمن وان أخلف في سنته كما اقتضاه اطلاقهم) أيضا ان الشجر يحاط له أ كثر اذا فرق فيه بين المستثبت وغيره

في النهاية الاقوله وان لم يتبادر الى المتن وقوله كما اقتضاه الى وتجزئ (قوله او قطع الشجرة الخ) أي وان
 أخلفت شرح الارشاداه سم ومرآة في الشرح مشله (قوله تجزئ في الاضحية) وقال الاسني والنهاية
 ونقل في المغني كلام الاستقصاء مع توجيهه الا في وأقره اه بصري (قوله وحيث أطلقنا الخ) معقول القول
 (قوله وتجزئ البدنة) الى قوله وفيه نظر في المغني الاقوله مردود الى والاصل (قوله وتجزئ البدنة هنا أيضا)
 وقياس ذلك اجزاؤها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة سم (قوله بخلافه في جزاء الصيد) شامل للمثلي وغيره كما
 في الحمام وهو حاصل ما اعتمد كما يستمع به وعبارة الروض في باب الدماء حيث أطلقنا في المناسك الدم فالمراد كدم
 الاضحية الا في جزاء الصيد المثلي أي فلا يشترط كونه كالاضحية في سنها وسلامتها بل يجب في الصغير صغير
 والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزئ البدنة عن شانه أي المثلي اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل
 بجزاء الصيد الى قوله جزاء المثلي ليخرج جزاء غير المثلي كالحمام أي فيشترط كونه كالاضحية في سنها وسلامتها
 اه وطالما توقفت في ذلك حتى رأيت الشارح قال في شرح العباب في باب الدماء تنبيهه وقع شيخنا هنا
 في شرح الروض أنه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد الى قوله جزاء المثلي ليخرج جزاء غير المثلي
 كالحمام انتهى وفيه ايمام نهت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شانه وقوله ولا تجزئ بدنة عن شانه
 فاحذره انتهى وقال في شرح الاول بعد كلام وبه يعلم أنه لا يشترط في الشاة هنا أي في الحمام كونها مجزئة
 في الاضحية بخلاف ما وهمه كلام الروض في الدماء وان أقره شيخنا اه وقال في شرح الثاني وقضية قوله
 شانه أي المثلي اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر ان قلنا ان الصغير أي من الحمام يجب
 فيه شاة تجزئ في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب أن الصغير يجب فيه شاة صغيرة اعتبار الجنس
 المماثلة فيه كسائر المثلثات فلا تجزئ البدنة عن شانه أيضا كما اقتضاهما تقرر خلافا لما يوهمه كلام شيخنا
 كالروض كيانى انتهى اه سرور عن اليوناني ما وافقه (قوله وزعم الاستقصاء الخ) أقره المغني عبارته ولم
 يتعرض الشيخان لسن البقرة وفي الاستقصاء لا يشترط اجزاؤها في الاضحية بل يكفي فيها التبيع وأما الشاة
 فلا بد ان تكون في سن الاضحية قال الاسنوي وكان الفرق أن الشاة لم يوجبها الشرع الا في هذا السن بخلاف
 البقرة بدليل التبيع في الثلاثين منها اه (قوله اجزاء التبيع) أي في الشجرة الكبيرة خلافا لما يوهمه

(قوله وتجزئ البدنة هنا أيضا) وقياس ذلك اجزاؤها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة (قوله بخلافه
 في جزاء الصيد) شامل للمثلي وغيره كفي الحمام وهو حاصل ما اعتمد كما يستمع به وعبارة الروض في باب
 الدماء حيث أطلقنا في المناسك الدم فالمراد كدم الاضحية لا في جزاء الصيد المثلي أي فلا يشترط كونه
 كالاضحية في سنها وسلامتها بل يجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزئ البدنة
 عن شانه أي المثلي أي وان أجزأت عنها في الاضحية اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد الى
 قوله جزاء المثلي ليخرج جزاء غير المثلي كالحمام اه وطالما توقفت في ذلك حتى رأيت الشارح قال في شرح العباب
 في باب الدماء تنبيهه وقع شيخنا هنا في شرح الروض أنه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصيد الى قوله جزاء
 المثلي ليخرج جزاء غير المثلي كالحمام اه وفيه ايمام نهت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شاة
 وقوله ولا تجزئ بدنة عن شانه فاحذره اه وقال في شرح الاول بعد ان ذكر الخلاف في مستند الشاة في
 الحمام هل هو توقيف باعهم أو غير ذلك مما في الشرح وفائدة الخلاف كافي الحواوي وغيره أنه لو كان صغيرا
 فهل يجب شاة أو شاة كاملة وجهان مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفا أو تشبيها وقضيته ترجيح شاة لكن
 في الاملاء أنه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بان المستند التوقيف ونقله في البحر عن الاصحاب وبه يعلم أنه
 لا يشترط في الشاة هنا كونها مجزئة في الاضحية بخلاف ما وهمه كلام الروض في الدماء وان أقره شيخنا اه
 وقال في شرح الثاني وقضية قوله شانه أي المثلي اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر ان
 قلنا ان الصغير يجب فيه شاة تجزئ في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب أن الصغير يجب فيه شاة
 صغيرة اعتبار الجنس المماثلة فيه كسائر المثلثات فلا تجزئ البدنة عن شانه أيضا كما اقتضاهما تقرر خلافا لما

أو قطع (الشجرة الكبيرة)
 عرفوا ان لم يبناء نحوها خلافا
 لمن اشترطه وهو أولى من
 ضبطها بانها ذات الاغصان
 الا أن يريد الاغصان الكثيرة
 المنتشرة (بقرة) تجزئ في
 الاضحية كما اقتضاه قولهما
 كغيرهما وحيث أطلقنا في
 المناسك الدم فالمراد كدم
 الاضحية في سنها وسلامتها
 وصرح بذلك شارح التيجيز
 وتجزئ البدنة هنا أيضا
 بخلافه في جزاء الصيد لان
 المدار فيه على المماثلة (و) في
 (الصغيرة) وهي ما يقرب
 من سبع الكبيرة اذا الشاة
 سبع البقرة فان صغر
 جسدا دفعها القيمة (شاة)
 تجزئ في الاضحية وتوزع
 الاستقصاء عن المذهب
 اجزاء التبيع

في الثلاثين ولم يعهدا يجاب
شاة دون سن الاضحية مردود
نقلوا توجيهه والاصل في
ذلك اثر ابن الزبير رضي
الله عنهما الذي رواه الشافعي
عنه ومثله لا يقال من قبل
الرأي وببحث الزركشي فيما
جاوزت سبع الكبيرة ولم
تنته الى حد الكبر أنه يجب
فيه شاة أعظم من الواجبة
في سبع الكبيرة وفيه نظر
ظاهر على أنه لم يبين ماضيا
ذلك العظم هل هو من حيث
السن أو السمن وفي كل
منهما بعد لا يخفى فالوجه
ما اقتضاه اطلاقهم من اجزاء
الشاة في كل ما لم يسم كبيرة
وان ساوت ستة أسباع
الكبيرة مثالا وضبطهم
للكبيرة بما صار انما هو ليسان
انتفاء الشاة فيمادون السبع
لا تعددها فيما فوقه خلافا
لن ذمهم وليس ما هنا كالصيد
لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا
(قلت والمستثبت من
الشجر الحريمي بان يأخذ
غصنا من حرمية ويغرسه
في محل آخر من الحرم أو غيره
ولو ملكه (كغيره) المعلوم
من كلامه أولا وهو ما ثبت
بنفسه في الحرم وما تضمن
(على المذهب) ففيه الاثمان
تسجد بقره أو شاة سواء
كان له ثم أو لا أما ما استثبت
في الحرم ثما أصله في الحل
فلان شيء فيه يخرج بالشجر
غديره فلا يحرم مستثبته
كشعير وبروسا القطاني
والنظري وأن كالبقل والرجلة

صنيعه (قوله وتوجيهه) يعني توجيه الاسنوي مازعه الاستقصاء (قوله ولم يعهدا يجاب شاة) تقدم في الزكاة
قول المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد سم (قوله في ذلك) أي قول المصنف في الشجرة الكبيرة بقرة الخ
(قوله وببحث الزركشي الخ) نقل شيخ الاسلام في الغرر والاسنى بحث الزركشي عنه وأقره وتبعه على ذلك
صاحب النهاية والمعنى بل استوجهه الشارح رحمه الله تعالى في فتح الجواهر من غير عز وهو اليه فقال والاوجه
ان ما جاوز سبعها ولم ينته الى الكبيرة يجب فيه شاة أعظم من تلك اه بصري واعتمده الوائلي (قوله أعظم من
الواجبة الخ) وينبغي ان يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينته الى حد الكبيرة فاذا كان
قيمة المجزئة في الصغيرة درهمها والزيادة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة المجزئة فيها ان
تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقر بها وهذه مقدار النصف والتفاوت
بينهما سبعان ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من أنه يشترط في الفصيل اربعين اللبون زيادة قيمته على
المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت عش (قوله على أنه لم يبين ماضيا بذلك الخ) تقدم آنفا
عن عش بيانه وأنه أي العظم من حيث القيمة (قوله وضبطهم الخ) و (قوله وليس ما هنا الخ) كل منهما
استشاف بياني قول المتن (والمستثبت) بفتح الموحدة وهو ما استثبتته الاقدميون من الشجر نهاية ومعنى قول
المصنف (والمستثبت كغيره) قضيته امتناع قطع جريدته من الحرم حتى المملوكه خصوصاً والجريد لا يخلف ثم
رأيت شيخنا بهامش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره أنه لا يجوز زللا انسان ان يقطع جريده من نخيل
الحرم ولو كانت ملكه الا أن يكون أصلها قد أخذ من الحل وغرس في الجرم وأما السعف فيجوز للحاجة لانه
ورقه انتهى اه سم ويأتى عن عش جواز قطعها اذا اضرت بالنخل وعن البصري ما وافقه (قوله من
الشجر) الى قوله ولنحو اليسع في النهاية الا قوله بان يأخذ الى المتن والى قول المتن وكذا الخ في المعنى الا ما ذكر
(قوله من الشجر الحريمي) ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم اصلها نهاية ومر في الشرح مثله
وزاد الوائلي وكذا كل ما تولد من حرمية ولو في الحل فله حكم الحرمية اه قال عش قوله مر ثبت لها الخ قياسه
انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حرمية لم تثبت الحرمية لها وقد يشمله قول جماما المستثبت في الحرم الخ اه
(قوله المعلوم) أي الغير (قوله وهو) أي غير المستثبت وكان الاول انه (قوله في الحرم الخ) متعلق بكاف
كغيره في المتن (قوله ففيه الخ) أي في قطع او قلع المستثبت (قوله غيره) أي من الزرع وكالزرع ما ثبت
بنفسه نهاية قال عش قوله ما ثبت بنفسه لعل المراد ما من شأنه ان يستثبته الناس كمنطة جملها سبيل او هو اه
اه (قوله كالبقل الخ) عبارة غير من الشروح وكذا ما ثبت بنفسه ان كان مما يتغذى به كالنقلة والرجلة لانه
في معنى الزرع اه (قوله والرجلة) أي والخبيزة عش قول المتن (قوله ويحل الاذخر) ظاهر اطلاق المصنف
جواز تصرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عبر عنه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه
بقوله قديقال يجوز بيعه لخبر العباس الا الاذخر فيشمل من أخذه لينتفع به منه وقد قالوا ان الاذخر مباح ثم عقبه
بقوله ويحجب يانه انما ابيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والنقيع كذا في
النهاية فيكون المنع هو المستقر عليه أي والد رحمه الله تعالى وهو خلاف ما نقله في المغنى عبارة وظاهر
اطلاق المصنف أن أخذه يتصرف فيه بجميع التصرفات من بيع وغيره وفيه أفتى شيخنا اه ثم رأيت ابن
قاسم نقل كلام الفتاوى ثم قال ومن جوابه يعلم اعتداده منع البيع انتهى اه بصري (قوله قطعها وقاعا)
ذكر المحب في شرح التنبيه أنه يجوز قطع ما يتغذى به من نبات الحرم غير الاذخر كالبقلة المسماة عند أهل

بوهمة كلام شيخنا كالروض كياتي اه (قوله ولم يعهدا يجاب شاة دون سن الاضحية) تقدم في الزكاة قول
المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد (قوله في المتن قلت والمستثبت الخ) قضية ذلك امتناع قطع جريد نخيل
الحرم حتى المملوكه خصوصاً والجريد لا يخلف ثم رأيت شيخنا بهامش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره
أنه لا يجوز زللا انسان أن يقطع جريده من نخيل الحرم ولو كانت ملكه الا أن يكون أصلها قد أخذ من الحل
وغرس في الحرم وأما السعف فيجوز للحاجة لانه ورقها اه (قوله قطعها وقاعا)

والنظري وأن كالبقل والرجلة فيجوز قطعها وقلعها اتفاقا (ويحل الاذخر) بكسر الهمزة وبالهمزة قطعها وقاعا

مصر بالرجلة ونحوها لانه في معنى الزرع انتهى طبقات السبكي اه بصري وتقدم في الشرح وعن النهاية
 وغير ما يوافقه (قوله ولول نحو البيع) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية (قوله وكذا قطع) الى المتن في النهاية
 (قوله قطع وقيل المؤذى) يدخل في اطلاقه النبات بين الزرع مما يضر باقاؤه بالزرع لانه مؤذله بالتلاف ماله
 أو تعييبه بصري (قوله وأذى المارة) مفهومه أن الأغصان المضرّة بالشجر نفسه ككثرة حجر يد النخل مثلا
 لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الإصلاح ع ش أقول بل هي داخلة في اطلاق المؤذى
 نظير ما مرّ أن نفعان السيد البصري قول المتن (كالعوسج) جمع عوسجة نوع من الشوك نهاية ومعنى
 (قوله وان لم يكن الخ) أي المؤذى (قوله بانه) أي النهى (مخصوص) أي بغير المؤذى (قوله على أن
 الفرق الخ) خبر أن محذوف أي أن الفارق بين الشوك والقواسق الخس ثابت فقوله أن لتلك الخ علة لثبوت
 الفرق ويحتمل أنه هو الخبر ولا حذف (قوله وزعم أن الشوك الخ) أجاب به شيخ الاسلام في عامة كتبه وقول
 الشارح رحمه الله تعالى رده قواهم الخ يحتمل تأمل اذ التعميم المفهوم مما ذكر به باعتبار الحمل وهو لا ينافي
 التخصيص باعتبار النوع فخالصه أن المؤذى وهو ما من شأنه ذلك غالباً لا يحرم مطلقاً ومقابلته يحرم مطلقاً
 رأيت المحشى سم أشار الى نحو ذلك بصري وقوله أجاب به شيخ الاسلام أي ووافقه النهاية فقال وما اعتراضه أي
 الجواب المذكور السبكي بانه لا يتناول غيره فكيف يجي التخصيص بربانته متناول لما في الطرقات وغيره
 فيخصر بغير ما في الطرقات لانه لا يؤذى اه قال الرشيدي قوله بربانته الخ هذا الدلالة يلاقي اعتراض السبكي اذ هو
 مبني على أن الشوك كله مؤذى أي ابا بالفعل أو بالقوة ومن ثم رد الشهاب ج هذا الرد بقوله لا فرق الخ اه وبه
 برد الحاصل المار عن البصري (قوله والخبر مخصوص بالمؤذى) فيه نظر بل الموافق للمعنى والخبر مخصوص
 بغير المؤذى أي مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أي بسبب اخراج
 المؤذى عنه أي مقصور على بعض أفراد وهو ما عدا المؤذى بسبب اخراج المؤذى عنه سم (قوله الصريح في
 أن المراد الخ) قد يمنع صراحته في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما وقد
 لا يؤذى كذلك فقولهم المذكور لا ينافيه التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس بالطريق لم ينحصر في المؤذى
 بالقوة فليتأمل سم أقول في المنع المذكور نظر لا يخفى ولو سلم فلا محال أنه كالصريح في ذلك وهو كاف في الرد
 (قوله أي نأبته الحشيش) أي ونحوه نهاية ومعنى وهذا قد يخالف قول الشارح لا الشجر كانه ع ش عليه
 (قوله قطعاً وقطعاً) اقتصر النهاية والمعنى على القطع (قوله التي عنده الخ) وفاقا للمعنى والاسنى وخلافاً

ولول نحو البيع الخ) في شرح البهجة وكأنه أفرد أي الاذخر بالذ كر ليقدح قطعاً وقطعه ولو بلا حاجة لغلبة
 الاحتياج اليه وكلامهم ياباه اه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس الا الاذخر
 فيشمل من أخذه لينتفع بثمنه وقد قالوا الاذخر مباح ويجب بانه انما أبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز
 بيع شيء من شجر الحرم والبيع ادم من جوابه يعلم اعتماد منع البيع وقوله وقد قالوا الخ وجه الدلالة منه من
 وجهين الاول أنهم قد يطلقون الشجر على مطلق النبات والثاني أن قولهم المذكور يقيد منع بيع أغصان
 الشجر اللطيفة مع جواز أخذها للعاجزة فكذا الاذخر (قوله وزعم أن الشوك منه مؤذ وغيره الخ) هذا الزعم
 لشيخ الاسلام في شرح لروض وعبارة رده أي الجواب المذكور السبكي بان الشوك لا يتناول غيره
 فكيف يجي التخصيص ويجب بان الشوك يتناول المؤذى وغيره والقصد تخصيصه بالمؤذى اه والظاهر
 أن معنى قوله والقصد الخ أن المقصود تخصيص الشوك في قولهم يجوز قطع الشوك بالمؤذى فيكون النهى
 محمولاً على غير المؤذى وهذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح والخبر مخصوص بالمؤذى فيه نظر بل الموافق
 للمعنى والخبر مخصوص بغير المؤذى أي مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص
 بالمؤذى أي بسبب اخراج المؤذى عنه أي مقصور على بعض افراد وهو ما عدا المؤذى بسبب اخراج المؤذى
 عنه (قوله الصريح في أن المراد الخ) قد يمنع صراحته في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من
 يدخل محله لغرض ما وقد لا يؤذى كذلك فقولهم المذكور لا ينافي التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس

ولول نحو البيع كما اقتضاه
 كلامهم لاستثناء الشارع له
 في الخبر الصحيح (وكذا)
 قطع وقيل المؤذى ومنه
 غصن انتشر وأذى المارة
 و(الشوك) أي شجرة
 (كالعوسج وغيره) وان لم
 يكن نباتاً في الطريق (عند
 الجمهور) لانه مؤذ كصيد
 يصول وانتصر وانما بانه
 بصحة النهى عن قطع شوكه
 بخصوصه فلا يصح الجواب
 عنه بانه مخصوص بالقياس
 على القواسق الخس على أن
 الفرق أن لتلك نوع اختصار
 بخلاف الشوك وزعم أن
 الشوك منه مؤذ وغيره
 والخبر مخصوص بالمؤذى
 بوجه قولهم لا فرق بين ما في
 الطريق وغيره الصريح
 في أن المراد المؤذى بالفعل
 أو بالقوة (والاصح حل أخذ
 نباته) أي نأبته الحشيش
 لا الشجر قطعاً وقطعاً (لعلف)
 يسكون اللام بخطه (البهائم)
 التي عنده

ولو للمستقبل اذا كان
يتيسر أخذه عما أراده فيها
يظهر وذلك كما جعل تسريحها
في شجرة وحشيشه (والدواء)
بعد وجود المرض ولو
للمستقبل على الوجه لاقبله
ولو بنية الاستعداد له على
المعتمد (والله أعلم) للحاجة
اليه كهي الى الاذخر ومن
ثم جاز قطعه نحو التسقيف
به كالاذخر كره الغزالي
وغیره وأخذ منه حل قطعه
لمطلق حاجة وأفهم كلامه
عدم حل أخذه لبيعه ممن
يعلف به وبه صرح في
المجموع وقول القفال يجوز
قطع الفروع لسواك أودواء
ويجوز بيعه حينئذ قال في
الروضة فيه نظر وينبغي
أن لا يجوز كالطعام الذي
أبيع له أكله لا يجوز له بيعه
* (فرع) * يحرم أيضا خراج
شيء من تراب الحرم الموجود
في ماله يعلم أنه من الحل كما
هو ظاهر قال غير واحد من
معتبري المبكين الممددة التي
يؤخذ منها طين فخار مكة
الآن من الحل كحرقه جماعة
من العلماء أو ما عمل منه أو
من أحجاره الى الحل أو حرم
آخر ولو بني فزده اليه كما عمله
كلامهم فيلزم مرده اليه وان
انكسر الاناء كما هو ظاهر
في الرد فتنقطع الحرمه كدفن
بصاق المسجد بخلاف عكسه
يكره فقط وكان الفرق أن
اهانة الشريف أقيع من
اجلال الوضیع

لله نهاية (قوله ولو للمستقبل) هنا وفيما بعد أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وبأنه لا يشترط وجود المرض سم
عبارة النهاية وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء والعاف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز
ليستعمله عند وجوده قال الاسنوي وتبعه جماعة وهو المتجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد
وان خالف فيه بعضهم اه (قوله ذلك كما يحل الخ) في هذا القياس بالنسبة الى القلع ما لا يخفى (قوله كما يحل
تسريحها الخ) عبارة النهاية والمغني وشرح الروض ويجوز رعي حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه في
الام بالبهائم اه قول المتن (والدواء) أي كحفظ وسناوالتغذي كرجلة وبقلة نهاية ومعنى واسني (قوله
لا قبله الخ) وفاقا للمغني والاسني وخلافا للنهاية (قوله للحاجة اليه) ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة نهاية
ومعنى واسني (قوله واخذ منه) أي مما ذكره الغزالي (قوله وافهم كلامه) الى قوله وقول القفال في النهاية
والمغني (قوله كلامه) أي المصنف (قوله عدم حل أخذه لبيعه الخ) يؤخذ منه كما قال الزركشي وغيره أنا
حيث جوزنا اخذ السواك لا يجوز بيعه ماسني ونهاية ومعنى قال ع ش قوله مر اننا حيث جوزنا اخذ
السواك لا يجوز بيعه معتمدا وهل يجوز له اخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص ولا فيه نظر
والاقرب الاول اه (قوله وينبغي الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله ويحرم ايضا) الى قوله وكان الفرق في
النهاية والمغني الا قوله قال الى أو ما عمل وما أنبه عليه (قوله من تراب الحرم) أي دون مائه ع ش عبارة المغني
بخلاف ماء زمزم كما مر اه أي انه يسن نقله تبركا للاتباع ونأى (قوله الموجود فيه الخ) أقول يؤخذ منه أن
نحو الشجر كذلك فكل شجرة وجدت في الحرم حرم التعرض لها بما مر بالم يعلم أنها من الحل وهو واضح
نظر الغالب بصري (قوله الآن) أي في زمن ابن حجر وأما في زماننا هذا وهو عام سبع وثلاثين ومائتين
والف في الحرم كما حرمنا ذلك بمحمد صالح الرئيس (قوله أو ما عمل منه) أي كالأواني الخرف قال الشيخ عبدالرؤف
مالم يضار اليه بان لم يحد يهرها حساسا وشراعتها اه ونأى (قوله أو ما عمل منه) لو أخرجه عن الجمار كان أولى
وكانه نظر الى الغالب من أن ترابه هو الذي يعمل منه لا غير بصري ويمكن ان يستغنى عن ذلك بقطعة على منه
(قوله فيلزم مرده الخ) أي فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس بنام فاشبه الكلا ليا بس نهاية قال ع ش قوله
مر فاشبه الكلا الخ أي في مجرد عدم الضمان وهل يحرم نقله الى غير الحرم كترابه ام لا فيه نظر والاقرب
الاول اه (قوله وبالرد الخ) شامل لرد المنكسر سم (قوله بخلاف عكسه الخ) وظاهر ان محله اذا
لم يكن لحاجة بناء ونحوه نهاية أي فان كان لذلك كان ممباحا ع ش عبارة البصري أقول يدخل في قوله مر
ونحوه طين الممددة بناء على ما نقله رحمه الله تعالى من أنها من الحل أي فلا يكون ادخاله مكروها ولا خلاف
الاولي اه (قوله يكبره الخ) أي كإتي الروضة أو خلاف الاول كما في المجموع وهو الظاهر مغني
ونهاية ونأى (قوله عكسه) وهو ادخال تراب الحل أو حجرة اليه أي الموجود في الحل ماله يعلم أنه من الحرم أخذ
من نظيره السابق بصري (قوله وكان الفرق الخ) ويحرم أخذ طيب الكعبة فن أراد التبرك بها أمسحها بطيب
نفسه ثم أخذه وأما سترتها فالامر فيها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال ببيع أو عطاء لسلاتنتان
بالبلي وهذا قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة وجوز واما أن أخذها البسه أو لوجنها أو انضمام مغني زاد النهاية
وذلك اذا كساها الامام من بيت المال فان وقعت تعين صرفها في مصالح الكعبة خزما وان وقف شيء على ان
بالطريق لم ينصرف المؤذى بالقوة فلا تأمل (قوله هنا وفيما بعد ولو للمستقبل) أفتى به شيخنا الشهاب
الرملي وبأنه لا يشترط وجود المرض (قوله وذلك كما يحل تسريحها في شجرة وحشيشه) عبارة الروض
ويجوز رعيه أي حشيش الحرم قال في شرحه بل وشجره كما نص عليه في الام اه (قوله في المتن والدواء)
قال في شرح الروض وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز
أخذه ليستعمله عند وجوده قال في المهمات وهو المتجه قال الزركشي بل المتجه المنع لان ما جاز للضرورة أو
للحاجة تنقيد بوجودها كإتي اقتناء الكلب اه وقوله قال في المهمات وهو المتجه أفتى به شيخنا الشهاب مر
(قوله بعد وجود المرض) وكذا قبل وجوده مر (قوله وينبغي أن لا يجوز الخ) اعتمد مر (قوله وبالرد)

(وصيد) خرم (المدينة) ونبأه وتحوثرابه على التفصيل السابق (حرام) للأخبار الصحيحة (١٩٥) التي لا تقبل تأويل بذلك وحده عرضا

ما بين اللابتيز وهما حرتان
مما حجارة سود شرق المدينة
وغربها وطول من عبر
بفتح أوله إلى ثور كما صعب به
الخبر وهو جبل صغير وراء
أحد خلافتين أنكره ومع
كون ذلك حراما (لا يضمن)
بشيء في الجسد لا يملك
دخوله بغير إحرام فكان
كوج الطائف في حرمة ذلك
من غير ضمان للنفس الصحيح
فيه أيضا وهو بفتح الواو
وتشديد الجيم واد بحراء
الطائف واختير القديم
القائل بضمان ذلك لكل
من وجد الصائد بما عليه
غير سائر عورته لصحة الخبر
به واعلم أن دماء النسك
أربعة لا غبر دم ترتيب
وتقديرا في الشارع
بدله صوملا يزيد ولا ينقص
ودم ترتيب وتعديل أي أمر
الشارع بتقويمه والعدول
لغيره بحسب القيمة فهو
مقابل التقدير ودم تخيير
وهو ضد الترتيب وتقدير
ودم تخيير وتعديل (و) هو
دم الصيد والنبات لأن الله
تعالى سماه تعديلا بقوله
أو عدل ذلك صيما فحينئذ
(يتخير في الصيد المثل بين
ذبح مثله في الحرم لا خارجه
مالم يكن الصيد حاملا فلا
يذبح مثله بل يتصدق بقيمة
المثل حاملا وفي حكم المثل ما
فيه نقل وإن لم يكن مثليا
كالحمام كأمه) والتصدق
به أي المذبح جميعه (على)

أؤخذ من ريعب وشرط الواقف شيئا من بيع أو إعطاء ونحو ذلك أتبع والأفان لم يفتها الناظر فله بيعها
وصرف نهائي كسوة أخرى فان وقفها في أي فيهم ممره بقي قسم آخر وهو الواقف اليوم وهو أن الواقف
لم يشترط شيئا وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بان بني شيعة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسب من
بيت المال ويرجع في هذا أن لهم أخذها الآن وقال العلائي لا تردد في جواز بيعها والحالة هذه اه قال ع
قوله مر وقال العلائي لا تردد في جواز بيعها الخ معتمد وقوله في جواز بيعها الخ أي ممن يأخذها وهم بنو شيعة اه عبارة
الواني ولبن شيعة الآن لا يبيع سترتها وأخذتها لنفسهم اه قول المتن (وصيد المدينة حرام) ويصير حراما
كمذبح المحرم عيش عبارة سم وقع السؤال هل مذبحه مميته والذي ظهر لي أنه مميته لأنه الأصل فيما حرم
وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجميع الحرم في كل وعدم الضمان هنا ثم لا ينفك ذلك ثم رأيت الشارح
قال في شرح العباب ما نصه فجميع ما مر أي في صيد الحرم المذكور يأتي هنا بالنسبة للمحرمة ويصير مذبحه مميته
وغيرها ما عدا الفدية انتهى اه (قوله ونبأه) إلى قول المتن ويتخير في النهاية والغنى الأقوله على التفصيل
السابق (قوله ونبأه) أي أخذ نأبته الرطب شجرا كان أو حشيشا قطعها أو قلعها إلا ما استثنى من نبات حرم مكة
(قوله ونحو ترابه) أي الموجود في الحرم الم لم يعلم الخ أخذنا مما سبق بصري (قوله بذلك) متعلق بالأخبار سم
(قوله وهما حرتان) أي واللابتان الحرتان بفتح الحاء المهملة تنبيه لا يتوهى أرض تركها بحجارة سود لابة
شرقي المدينة ولا بغيره مغنى (قوله وهو) أي نور (قوله ومع كون ذلك الخ) أي ما ذكر من صيد حرم
المدينة ونبأه (قوله لأنه يملك دخوله الخ) أي ليس من لالاسك بخلاف حرم مكة نهاية وغنى (قوله واختير
القديم الخ) عبارة النهاية والغنى والقديم أنه يضمن سباب الصائد والقاطع لشجر واختاره المصنف في
المجموع وتصحيح التنبيه لشبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد
ودلي هذا قيل أنه كسباب القتل الكافر وقيل ثيابه فقط وقيل وصحفي في المجموع أنه يترك للمسلب
ما يستتر به عورته والأصح أن السلب للسالب وقيل لقراء المدينة وقيل لبيت المال ولتبيع بالنون وقيل
بالباء ليس بحرم ولكن حرام الذي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم
صيده ولا يضمن ويضمن ما أتقنه من نباته لأنه ممنوع منه فيضمنه بقيمة قال الشيخان ومصر نهما مصرف
نعم الجزية والصدقة وبحت المصنف أنها لبيت المال اه قال الوانئي والنقيع من ديار بني مزينة على نحو
عشر من ميلان المدينة اه (قوله وجد الصائد) أي وقاطع الشجر بصري (قوله بما عليه) متعلق بالضمان
عبارة الخلى جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل ثيابه فقط انتهت اه بصري (قوله دم ترتيب)
أي لا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا عند العجز ونائي (قوله سماء) أي بدل الدم (قوله في الحرم) شامل لصيد
الحرم في غير الحرم سم (قوله مالم يكن الخ) راجع للمتن (قوله فلا يذبح مثله) أي لنقص لجها مع فوات
ما ينفع المسكين من زيادة قيمتها بالجل شرح الروض اه بصري (قوله بل يتصدق بقيمة المثل الخ) أي
طعاما نهاية وغنى (قوله وفي حكم المثل) كذا في أصله رحمه الله تعالى ومراة ذي المثل فلو عبر بالمثلي لمكان
أولى بصري (قوله ما فيه نقل الخ) الأولى مالم لا نقل وفيه نقل (قوله كأمه) أي قبيل قول المصنف في الزعامة
بدنة (قوله أي المذبح) إلى قوله ويظهر في النهاية والغنى الأقوله ولو قبل سلخه إلى متساويا وقوله لا الصيد
إلى المتن (قوله أي المذبح جميعه) أي من لحم وجلد وشعر وغيره بصري (قوله على ثلاثة) أي فأكثر
باعتن (قوله على ثلاثة) أي أن وجدوا اه كردد على بافضل (قوله يفرقه عليهم الخ) أي مع النية حتما
شامل لرد المنكسر (قوله في المتن وصيد المدينة حرام) وقع السؤال هل مذبحه مميته والذي ظهر لي أنه مميته
لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجميع الحرم في كل وعدم الضمان هنا ثم لا ينفك ذلك
ثم رأيت تعبيرا العباب بقوله فرع صيد الحرم المدني كالكسبي في الحرمه ورأيت الشارح قال في قوله في الحرمه
ما نصه فجميع ما مر يأتي هنا بالنسبة للمحرمة ويصير مذبحه مميته وغيرها ما عدا الفدية اه (قوله بذلك)
متعلق بالأخبار (قوله في الحرم) شامل لصيد الحرم في غير الحرم

ثلاثة يفرقه عليهم أو يملكهم جلته ولو قبل سلخه كما هو ظاهر أجزأ من كلامهم في تفرقنا لكاه

متساويا أو متفاوتا (من - -) (١٩٦) الحريم) الشامئين نفقرا ثم انحصروا وأولوا المرد منهم حسب أطاقوا الملو جودون وميله الاعطاء

لكن المستوطن أولى بالم يكن
غيره أحوج وأقرب كلامه
انه لا يجوز اخراج المثل حيا
(وبين ان يقوم المثل)
لا الصيد خلافا لما للكرضى
الله عنه ويعتبر في التقويم
عدلان عارفان وان كان
أحدهما قاتله حيث لم يسبق
نظير مامر (دراهم) منصوب
بسنزاع الخافض شذوذا
وذكرت لانها الغالبة في
التقويم والا فالعبرة بقيمتها
بالنقد الغالب بمكة يوم
الاخراج لانها محل الذبح
فاذا عدل عنه للقيمة اعتبر
مكانه ذلك الوقت ويظهر
أن المراد بمكة جميع الحرم
وانما اختلف باختلاف
بقاعه جازله اعتبار أقفاها
لأنه لو ذبح بذلك المحل أجزاء
(ويشترى بها) يعني يخرج
مما عنده أو مما يحصله بشراء
أو غيره مما يساويها (طعاما)
يجزئ في الفطرة بسعة مكة
على الوجه وبأى هنا
ما ذكرته أيضا (لهم) أى
لأجلهم بأن يتصدق به عليهم
وحيث وجب صرف الطعام
اليهم في غير دم التخيير
والنقد لا يعين لكل منهم
مدبل يجوز ذبونه وبقوه فان
قلت هل يتصور جريان ذلك
في دم نحو التمتع قلت نعم بأن
يموت وعليه صومه فيقطع
الولى عنه فان قلت الذى
يتجه في هذه أجزاء الطعام
بغير الحرم لانه بدل الصوم

نهيته ومعنى (قوله متساويا أو متفاوتا) يفيد جواز تخليصهم بجلته متفاوتا سم (قوله انحصروا الخ) كالصريح
في عدم ملك المنحصرين قبل الذبح وأنه لا يجب تعميمهم سم (قوله الملو جودون الخ) وفي حاشية شرح السماء
لتلخيصه ما نصدهم كلامه أن الواجب صرفه اليهم وان كانوا خارجة بان كان كل من الصارف والمصرف اليه
في الخارج وهو كذلك انتهى وقال الفاضل المحشى سم عبارة العباب يجب التفرقة على المساكين في
الحرم قال شارحه قضيته أنه لا يجوز اعطاؤهم خارجا ولا وجه خلافه كما مر اه وخالف مرفصهم على أنه
لا يجوز صرفه خارجا ولو لم يكن هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجا انتهى كلام المحشى اه بصري
واعتمد الوناني مقالة شرح العباب وبأى نظيره ما عني شرح الروض (قوله ما لم يكن غير داخوج) أى والا فهم
أولى اه كرى على بافضل (قوله لا يجوز اخراج المثل حيا) أى ولا اكل شئ منه نهاية ومعنى قول المتن
(وبين ان يقوم المثل) أى بالنقد الغالب نهاية ومعنى (قوله وان كان أحدهما) أى أو كلاهما أخذ مامر
في شرح يحكم بمثله عدلان (قوله منصوب بنزع الخافض) أى بدراهم مغنى (قوله وذ كرت) أى خص
الدراهم بالذكر (قوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان وأحدهما انفع سم أقول قضية قول الشارح الآتى
وانما اختلفت الخ جواز اعتبار غير الانفع فليراجع (قوله عدل عنه) أى عن الذبح وكذا ضمير مكانه (قوله
ذلك الوقت) أى وقت الاخراج (قوله وانما اختلفت) أى القيمة (باختلاف بقاعه) أى الحرم (قوله يعنى)
الى قوله فان قلت في النهاية والغنى الا قوله وبأى الى المتن (قوله ما ذكرته) أى قوله ويظهر أن المراد الخ
(قوله أى لأجلهم) أى اذا الشراء لا يقع لهم فيه ومعنى (قوله بان يتصدق الخ) أى بان يفرقه عليهم أو
يملكهم بجلته نظير مامر كما هو ظاهر بصري أى مع النية حتمانية ومعنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد
يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع أن في التعبيرين معا
إيهام أنهم لا يعطون خارج الحرم وليس مرادافيا يظهر اه وسأأتى نظيره عن شرح العباب للشارح سم
عبارة الوناني ويجزئ اعطاؤهم خارج الحرم كفى الامداد وشرح العباب خلافا للحاشية وم مر اه قال محمد
صالح الرئيس قوله ويجزئ اعطاؤهم الخ أى انقاطبين دون غيرهم كفى حاشية الكردى اه (قوله في غير دم
التخيير والتقرير) أى كانهما عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل يجوز الزيادة عليه
والنقص منه وقيل يتمتعان ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير أمادم
الاستمتاع ونحوه مما دم تخيير وتقدير لكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة أصع
انتهى اه سم (قوله قلت نعم بان يموت الخ) هذا يقتضى أن المراد بقوله في السؤال جريان ذلك بمجرد جريان
الاطعام لا مع عدم تعين المدل لكل واحد لقوله وحينئذ يتعين الخ سم (قوله وحينئذ يتعين عدم التمتع الخ)
يتأمل مع ما مر عن شرح الروض الصريح في جواز الزيادة والنقص في دم التمتع على الصحيح الا ان يقال ذلك

(قوله متساويا أو متفاوتا) يفيد جواز تخليصهم بجلته متفاوتا اه (قوله انحصروا وأولوا) كما مر صريح في عدم
ملك المنحصرين قبل الذبح وأنه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقدان وأحدهما انفع
أولا (قوله بان يتصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين
ثم قال مع أن في التعبيرين معا إيهام أنهم لا يعطون خارج الحرم وليس مرادافيا يظهر اه وسأأتى نظيره عن
الشارح في تفرقة المذبح عليهم في الحاشية (قوله وحيث وجب صرف الطعام الخ) عبارة الروض وفي
الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل يجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل يتمتعان كالكفارة ومحل
الخلاف في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير أمادم الاستمتاع ونحوه مما دم تخيير وتقدير
فأكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة أصع كما مر اه (قوله في غير دم التخيير والتقدير الخ)
كانهما (قوله قلت نعم بان يموت الخ) هذا لا يقتضى أن المراد بقوله في السؤال جريان ذلك بمجرد جريان الاطعام
لا مع عدم تعين المدل لكل واحد لقوله وحينئذ يتعين الخ (قوله وحينئذ يتعين عدم التمتع الخ) يتأمل مع ما مر

الذى لا يتصدق به قلت نعم وحينئذ يتعين عدم التمتع مما يتعين في طعامه المدل لكل مسكين لأن كل مد بدل عن يوم وهو لا يتصور في
فيه نقص ولا زيادة بعض مد آخر بخلاف زيادة مد آخر وفارق التمتع ودم التخيير والتقدير بمأداهما

نحو (الحلق) مما ذكر
 (بين ذبح شاة) تجزئ في
 الاضحية أو سبع بدنة أو
 بقرة كذلك وتجلبكها الثلاثة
 فأكبر فقراء أو مساكين
 بالحرم (والتصدق بثلاثة
 أصع) أصله أصوع قدمت
 واوه بعد ابد الها همزة
 مضمومة على الصاد ونقلت
 ضمها اليها وقلبت هي
 ألفا (لستة مساكين)
 او فقراء بالحرم لكل
 واحد نصف صاع وجوبا
 واعطاء كل مسكين دين
 مما انفردت به هذه
 الكفارة (وصوم ثلاثة
 أيام) لقوله تعالى فمن كان
 منكم مرضا الآية مع
 الحديث الصحيح المبين لما
 أجل فيها وقيس غير العذور
 عليه في التخير لان ما تخير
 فيه من الكفارات لا ينظر
 سببه محلا وحمة ككفارة
 اليمين والصد (و) أما الاول
 أعني دم الترتيب والتقدير
 فواجب في ثمانية بل عشرة
 بل أكثر من ذلك بصورة
 كثيرة كما بينتها في شرح
 العباب التمتع والقران
 كما قدمتهما والغوات كما
 سيذكره وترك ميت
 مردلفة أو عني والرعي

وطواف الوداع والأحرام من الميقات والركوب المندور والمشى المندور وكون دم هذه الستة الأخيرة مما تبطل الخلاف فيه وكونه مقدرا أي إذا عجز عن الذبح صام ثلاثة أيام في الحج ان تصورك كالثلاثة الأخيرة والأربعة الثلاثة التي قبلها صامها عقب تركها وسبعة لوطنه هو المعتبر في الرخصة والجموع والشرحين وجرى المتن كأصله على خلافه فعليه (الأصح ان الدم في ترك المأمور كالأحرام من الميقات) وغيره ممن تلك الستة (دم ترتب) وتعديل (فإذا عجز)

عنه (انسري) يعنى اخرج لظهر ماسر (يقسم الشاة طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مدلولما) وكذا عن المنكسر وقيل اذا عجز صام ثلاثة أيام (وادم الفوان) للحج بغوات الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه السابقة لان موجب دم التمتع ترك

الاحرام من الميقات فترك
الذم له كونه أولى (ويذبحه)
في أحد وقتي جوازه وجوبه
لاقباه مما لا أول يدخل
يدخل وقت الاحرام بالقضاء
من قابل والثاني يدخل
بالدخول (في حجة القضاء)
افتوى عررضي الله عنه
بذلك ويجيب دم التمتع
بالاحرام بالحج ويجوز تقديمه
قبله وبعد فراغ العمرة
للدخول وقتها حيث لا يجوز
تقديم صوم الثلاثة على
الاحرام بالقضاء وأما الثاني
فهو دم الجساع وقدمه ودم
الاحصار وسبأني (والدم
الواجب بفعل حرام) باعتبار
أصله وان لم يكن حال الفعل
حراما كخلق أوليس لعذر
(أو ترك واجب) أو تمتع
أو قرآن ومثله الدم المندوب
لترك سنة متأكدة كصلاة
ركعتي الطواف وترك الحج
بين الليل والنهار بعرفة (لا
يختص) جوازه وذبحه واجزاؤه
(برمان) في فعله أي وقت
أو اذا الأصل عدم التأقت
لكن بسن فعله في وقت
الاختية نعم ان عصى بسببه
لزمه الغورية كما علم من
كلامهم في باب الكفارات
مبادرة للخروج من المعصية
(ويختص ذبحه) جوازا
واجزاء حيث لا حصر (بالحرم
في الاطوار) لقوله تعالى
هديا بالغ الكعبة مع خبر

بمزدلفة أو بمضي ليل إلى التشريق وطواف الوداع نهاية ومعنى أي والركوب أو المشي المذمورين (قوله عنه) أي
الدم نهاية ومعنى (قوله لظهر ماسر) أي في شرح ويشترى بها قول المتن (وتصدق به) أي على مساكين الحرم
وققراته نهاية ومعنى (قوله فترك التسليم) عبارة النهاية والمعنى والوقوف المترك في القوات أعظم منه
اه (قوله فالأول) أي وقت الجواز (قوله والثاني) أي وقت الوجوب (قوله وكيف يجب الحج) عطف على قوله
الفتوى الحج (قوله تقديمه) أي دم التمتع (قبله) أي الاحرام بالحج (قوله ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة الحج) أي
ويصوم السبعة اذا رجع منه نهاية ومعنى أي في محل استيطانه أو ما يريد وطنه ولو بنفس مكة وناني (قوله وأما
الثاني) أي دم الترتيب والتعديل فهو دم الجساع أي المفسد معنى (قوله أو تمتع الحج) عبارة النهاية وأخيرهما
كدم الجساعات اه زاد الغنى كدم التمتع والقرآن والحق اه (قوله كما علم من كلامهم) في باب
الكفارات) أي من انه ان عصى بالسبب وجب الفور والانلاعش قول المتن (قوله ويختص ذبحه
بالحرم الحج) أي فلو ذبح خارج لم يعتد به ولو فرقه فيه عش (قوله لقوله تعالى الحج) ولان الذبح حق
يتعلق بالهدى فيختص بالحرم كالتصدق نهاية ومعنى (قوله ههنا) وأشار إلى موضع النحر من منى نهاية
(قوله ومعنى كلها منحر) عبارة النهاية وكل فجاج مكة منحر اه وهذه الرواية ظاهرة في الاستدلال
ومطابقة للمدعى دون ما في الشرح قول المتن (ويجب صرف الحج) ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق
أو غصب منه قبل التفريق لم يجزئ نعم هو مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو يشترى لحسا ويتصدق به لان الذبح
قد وجد فان قيل ينبغي تقييد ذلك بما اذا قصر في تأخير التفريق والا فلا يضمن كالمسروق المال المتعلق
به الزكاة أجيب بان الدم متعلق بالذمة والزكاة عين المال ولو عدى دم المساكين في الحرم أجزأ الواجب المالى
حتى يجدهم ولا يجوز النقل فان قيل ينبغي أن يجوز النقل كالزكاة أجيب بانهم ليس فيها نص صريح
بخصيص البلد بل بخلافه هذا معنى ونهية قال عش قوله مر ثم سرق أو غصب منه الحج أي ولو كان
السارق والغاصب من فقراء الحرم أخذ ما من اطلاقه به ومرح في شرح الروض وفيه بحث أنه لا يجوز
سواء وجدت نية الدفع أم لا لان له ولاية الدفع اليهم وهم انما يكون به انتهى اه (قوله وكذا صرف
بدل الحج) البدل الطعام سم قول المتن (الى مساكينه) عبارة العباب على المساكين في الحرم قال الشارح في
شرح موقضية أنه لا يجوز اعطاؤهم خارجة والاوجه بخلافه كما مر اه وخالفه مر فمهم على أنه لا يجوز
دفعه خارجة ولو لم يكن هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجة ثم دخلوا سم على جوقضية قول
المصنف صرف الحج الى مساكينه أن المدار على صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن قول الشارح مر أي
والخطيب لا في قبل الباب وكل هذه الدماء و بدلها تختص بفرقه بالحرم على مساكينه موافق ما نقله سم
عنه وصم عليه عش ويصرح بالاختصاص أيضا قول الشارح لان القصد من الذبح الحج وتقدم في الشرح

(قوله في المتن وتصدق به) أي على مساكين الحرم وققراته شرح مر (قوله في المتن ويذبحه في حجة القضاء)
بين في شرح الروض أن اجزاء ذبحه في سنة القضاء بعد دخول وقته وقبل الاحرام به هو ما دل عليه كلام أصله
تبعا للعراقيين وأن ما وقع في الروض مما يخالف ذلك من تصرفه قال هكذا أفهم ولا تغتر بما يخالفه اه مر
(قوله في المتن والشرح ويجب صرف جميع أجزائه من نحو الحج) عبارة العباب ويجب تقرير لحوم وجلود
هذه الدماء و بدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وتضيئه أنه لا يجوز اعطاؤهم
خارجة والاوجه بخلافه كما مر لكن يؤيده تعاميل الكفاية وغيره اذ ذلك بان القصد من الذبح هو اعظام الحرم
بفرقة اللحم فيه لا تلويثه بالدم والغرت اذ هو مكروه اه ويجب بان المراد بفرقه فيه صرفه لاهله اه
وخالف مر فمهم على أنه لا يجوز صرفه خارجة ولو كان هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجة ثم
دخلوا اه (قوله وكذا صرف بدل له بدل من ذلك) البدل الطعام

مسلم نحرته ههنا ومعنى كلها منحر (ويجب صرف) جميع أجزائه من نحو جلده و (لحمه) وكذا صرف بدل ماله بدل من وعن
ذلك (المساكينه) أي الحرم الشاملين

لغيراته نظراً بزمهم أي ثلاثة منهم لأن القصد من الذبح بالحرم اعظامه بتفرقة اللحم (١٩٩) فيسوالاً فمعز ذلك الذبح ثلوث الحرم وهو

مكروه كما في الكفاية ولم

يفرقوا ههنا بين المحصور

وغيره كما هو فارق ما مر في

الزكاة بأن القصد هنا حرمة

الحل وثم سد الخلة وتجب

النسبة عند التفرقة ويجزئ

كل جزء من الأجزاء تقدمها

عليها بقية السابق في الزكاة

وظاهر كلامهم ههنا أن

الذبح لا تجب النية عنده وهو

مشكل بالانحطية ونحوها إلا

أن يفرق بأن القصد هنا

اعظام الحرم بتفرقة اللحم

فيه كما هو فوجب اقتنائها

بالمقصود دون وسيلته وثم

إرافة الدم لكونها فادراً عن

النفس ولا يكون كذلك إلا

أن قارنته القرية ذبحها

فتأمل (وأفضل بقعة) من

الحرم كادل عليه السياق

فزع من الأولى جعله بالهاء

غير محتاج إليه (الذبح المعتمر)

عمرة منفردة عن قبلها

أو بعدها (المروءة) والذبح

(الحاج) أفراداً أو تمتعاً

ولوعن تمتعه أو قراناً (منى)

لأنها محل تحللها (وكذا حكم

ماساقاً) أي المعتمر والحاج

المذكوران (من هدى)

نذراً أو تطوع (مكاناً) في

الاختصاص والافضلية

فأفضل مكان للذبح هدى

الأول المروءة والثاني منى

للا تبايع (و وقته) أي ذبح

هذا الهدى بقسميه حيث

لم يعين في نذره وقتاً (وقت

الاضحية على الصحيح) قياساً

عليها فلو خرو حتى مضت أيام التشريق وجب ذبحه قضاءً إن كان واجباً وصرفه إلى مساكين الحرم والأفـ

اختصاص ماساق المعتمر بوقت الاضحية بالناسك لأنه صلى الله عليه وسلم لما أحرم بعمره الحديبية وساق الهدى إنما قصد ذبحه عقب تحلله

وعن النهاية والمغني ما يصرح بالاختصاص أيضاً وعن الامداد وشرح الروض ما وافق مقالة شرح العباب من عدم الاختصاص وعن عبد الرؤف تليد الشارح والوناني اعتمادها (قوله لغيراته الخ) أي القاطنين منهم والغرباء والصرف إلى الأول أولى الآن تشد حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من ذلك عدم جواز أكـ شياً منه وأنه لا فرق بين أن يفرق الذبوح عليهم أو يعطيه بحملته لهم ويكفي الاقتصار على ثلاثين من فقراته أو مساكينه وإن انحصر الآن الثلاثة أقل الجمع فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له أقل مقول نهاية ومعنى (قوله نظير ما مر) أي في شرح على مساكين الحرم (قوله أي ثلاثة) أي فاكتر (قوله وهو مكروه الخ) لعله إذا كان غير حاجة والافضلية حرج لا يخفى (قوله بين المحصور وغيره) أي بين أن يكون فقراء الحرم محصورين فيجب استيعابهم أو غير محصورين فيكتفي بثلاثة كما هو قياس الزكاة بصري (قوله كما مر) أي في شرح على مساكين الحرم (قوله حومة المحل) أي فاكتر بثلاثة مطلقاً (قوله وثم سد الخلة) أي بحيث أمكن الاستيعاب بأن كانوا محصورين تعين بصري (قوله سد الخلة) بالفتح الخصلة وهي أيضاً الحاجة والفقر انتهى مختار اه عـش (قوله تقديمها) أي النية (عليها) أي التفرقة (قوله وظاهر كلامهم) إلى المتن ذكره عـش عن الشارح وسكت عليه (قوله أن الذبح لا تجب عنده) أي وتجزئ عنده أخذ من قوله ويجزئ كما يحسنه الأذري (قوله بالمقصود) وهو التفرقة (دون وسيلته) وهي الذبح أي وإن أخرها عندها كما مر آنفاً (قوله فزع من الأولى الخ) لا يخفى أن ما ذكره لا يدفع الأولوية سم عبارة المغني والنهاية والاحسن في بقعه ضبطها بفتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم اه (قوله عمرة) إلى قوله ونازع السنوي في النهاية والمغني الاماً أنه عليه (قوله بقسميه) أي النذر والتطوع (قوله حيث لم يعين الخ) عبارة أغني أن لم يعين غير هذه الأيام أي يوم النحر وأيام التشريق فإن عين الهدى التقرب غير وقت الاضحية لم يعين له وقت إذ ليس في تعيين اليوم قرب بقعة نقله الأسنوي عن المتولي وغيره اه زاد النهاية وأقرب به الوالد رحمه الله تعالى اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقوله لم يعين له وقت الخ يقتضي أنه لا يعين ما عينه فيخالف قول الشارح إلا أني فتعين اه قول المتن (وقت الاضحية) الخ أي فيحرم تأخير ذبحه عن أيامها وعلمه فلو عذمت التفرقة في أيام التضحية أو امتنعوا من الأخذ لكثرة اللحم ثم فهل يعد ذلك في تأخير ذبحه عن أيام التضحية أو يجب ذبحه فيها بدخوله فيها إلى أن يوجد من يأخذ من الفقر فيه نظر ومقتضى إطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني وهو ظاهر وبقي ما لو كان أخره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ عنه إذا أشرف على التلف أو لا فيه نظر والأقرب الأول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الاضحية أنه لو أحرم بعمره وساق هدياً أو ساق الهدى إلى مكة بسلا حرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الاضحية كان ساقه في رجب مثلاً وهو قريب ثم رأيت قوله مر وظاهر كلام المصنف اختصاص ماسوقه المعتمر بوقت الاضحية وهو كذلك الخ وهو صريح في وجوب التأخير عـش أي في ضرورة سوق المعتمر هدياً وأما سوق الحلال الهدى فقد مر شرح الشارح بعدم اختصاصه بمن كما يأتي (قوله والا) أي بان كان تطوعاً عن أهله ومعنى (قوله ونازع السنوي الخ) عبارة النهاية والمغني وإن نازع فيه الأسنوي اه (قوله ونازع السنوي الخ) يمكن أن يجاز عن نزاعه بأن قصة الحديبية

(قوله فزع من الأولى الخ) لا يخفى أن ما ذكره لا يدفع الأولوية (قوله حيث لم يعين في نذره وقتاً) قال في شرح الروض ومجمل وجوب ذبحه في وقت الاضحية إذا عينه له أو أطلق فإن عين له يوماً أخر لم يعين له وقت لأنه ليس في تعيين اليوم قرب بقعة نقله الأسنوي عن المتولي وأقره وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي وظاهره أنه لا يتعين تعيين يوم أخر ذبحه فإن كان كذلك سهلت منازعة الأسنوي الآية لجواز أنه عليه الصلاة والسلام عين وقتاً مخصوصاً ان اكتفي بالتعيين بالنية وعلم أن قول شرح الروض لم يعين له وقت الخ يقتضي أنه لا يعين ما عينه فيخالف قول الشارح إلا أني فتعين (قوله ونازع السنوي الخ) يمكن أن

عليها فلو خرو حتى مضت أيام التشريق وجب ذبحه قضاءً إن كان واجباً وصرفه إلى مساكين الحرم والأفـ اختصاص ماساق المعتمر بوقت الاضحية بالناسك لأنه صلى الله عليه وسلم لما أحرم بعمره الحديبية وساق الهدى إنما قصد ذبحه عقب تحلله

وانه لا يتركه بمكة حيا
 ويرجع للمدينة ناه وفيه
 مافيه وخرج بساقا مساقه
 الحلال فلا يختص زمن
 كهدي الجبران كمر أما اذا
 عين في نذر مثير وقت الاختية
 فبتعين (فرع) * يتأكد
 على فاصد الحج أو العمرة أن
 يصحب معه هديا وهو الحاج
 أكد ومرا أن هذا يحمل أمره
 صلى الله عليه وسلم من لا هدي
 معه أن يجعل احرامه عمرة
 ومن معه هدي أن يجعله
 حجا نظرا الى انه اكمل النسكين
 ومن ساق الهدى تقربا
 أفضل ممن لم يسقه فناسب
 أن يكون له أكمل النسكين
 * (باب الاحصار) *
 وهو لغة مانع واصطلاحا المنع
 عن اتمام أركان الحج أو
 العمرة أو هما فلو منع من
 الرمي أو المبيت لم يحزله التحلل
 لانه ممكن منه بالطواف
 والحاق ويقع حجه بمنع
 حجة الاسلام ويجبر كل من
 الرمي والمبيت بدم وزراع ابن
 الرفعة فيه بما مر من المبيت
 يسقط بادي عذر مردبان
 الدم هنا وقع تابعا ومشاها
 لوجوبه في أصل الاحصار فلم
 ينظر الى كونه ترك المبيت
 لعذر كالم ينظر والذالك في
 أصل دم الاحصار فان قلت
 من الاعذار المسقطه ثم
 الخوف على المال والاحصار
 يحصل بالمنع الابذل مال
 وان قل فسا الفرق

واقعة حال فعليه احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت
 الاضحية كما أشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما سيأتي سم (قوله وفيه مافيه) لا يخفى مافيه فان
 اشكال الاسنوي في غاية التثنية والظهور والتخلص منه في غاية العسر سم (قوله كمر) أي آتينا
 في المتن (قوله فرع) الى قوله ومر في النهاية والمغني (قوله فبتعين) تقدم عن النهاية والمغني والاسنوي
 خلافه (قوله يتأكد الخ) ولا يجب الا بالنذر فان كان يدعي أن اشعارها فيجرح صفحة سنامها
 البني أو ما يقرب من محله في البقر فيما يظهر بحديثة وهي مستقبلة القبلة ويلطخها بدمها علامة على أنها
 هدى لا تختص وأن يقلدها تعليق وان يكون لهما قيمة ليستصدق بهما أو يقلد الغنم عري القرب ولا يشعرها
 لضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها نهاية ومعنى عبارة الوائلي ويسن اهـ اداء النعم المحزنة آضحية للحرم ولو من مكة
 والافضل من محل خروجه ويجب بالنذر أو التعيين كهدى والافضل أن يشعر الابل والبقر الخ ثم يجلبها
 ليستصدق بالجل ولو عطب الهدى في الطريق أي تعيب وخاف تلفه فان كان تطوعا فعل به ما شاء من أكل وبيع
 وغيرهما وجب ذبح الواجب المعين ابتداء بالنذر أو بالجعل ونفس ما قلده به في دمه وضرب بها سنامه ليعلم أنه
 هدى فيؤكل ولا يباع ولا يجوز لغير المسكين ولاله ولو كان فقيرا ولا لاحد من قافلته ولو كانوا فقراء الا كل
 منه قبل أن يبلغ محله فان بلغه جاز للفقراء لاله وجزأ لهم بعد أخذه فله نحو البيع فان تركه بلا ذبح فانه منه
 بذبح مثله وأما المعين فانه في النعمة فيعود للملكة بالعطب فله التصرف فيه ويبقى الأصل في ذمته اهـ

* (باب الاحصار والفوات) *

أي وما يذكر معهم ما من بقية موانع اتمام الحج والموانع ستة أولها الاحصار العام مغني (قوله وهو لغة) الى قوله
 وزراع ابن الرفعة في النهاية والمغني (قوله أو هما) يعني عنه جعل أو لمنع الخلو فقط (قوله فلو منع من الرمي أو
 المبيت) ينبغي أو منهما جميعا سم ونهاية ومغني (قوله لم يحزله التحلل) أي تحلل الحصر المخرج من النسك سم
 (قوله لانه ممكن منه الخ) أي بالنسبة للتحلل الاول وأما الثاني فيحصل بدم ترك الرمي فايراجع سم وخزم
 بذلك الوائلي ويأتي في الشرح قبيل قول المصنف إذا حرم العبد ما يفيد (قوله منه) أي من التحلل (قوله
 ويجبر كل الخ) واستحسن ابن عبد الحق سقوط الدم وخزم به النور والزيادة ونائي أي دم المبيت دون الرمي كما
 في البصري (قوله بدم) كذا في الاسنوي والنهاية والمغني (قوله فيه) أي في جبر المبيت بدم بصري (قوله بما مر
 الخ) أي في فصل مبيت ليالي أيام التشريق (قوله بادي عذر) كضايع مريض وقوت مطلوبه كما بق (قوله
 وقع تابعا) أي تبعه مع انتفاء دم الاحصار ولو اكتفى بالمشابهة لكان أشبه بصري (قوله لوجوبه في أصل
 الاحصار) انظره مع أن الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحلله وهو ممنوع كما تقدم سم (قوله الى كونه) أي
 المنوع عن المبيت (قوله ثم) أي فيما مر (قوله والاحصار) يعني منع العدو من نحو المبيت وان كان قضية
 قوله الآتي لان الخ أن المراد بالاحصار هنا الاصطلاح أي المنع عن اتمام النسك ويأتي عن البصري مافيه
 (قوله يحصل بالمنع الخ) أي ففيه الخوف على المال (قوله فسا الفرق) أي بين المبيتين المتر وبين التتابع
 للاحصار والمستقل كرمي والاولى أعني المتر كالخوف على المال أي من ضياعه والمتر ولي للمنوع منه الا

يجاب عن نزاعه بان قصة الحد بيده واقعة حال فعليه احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين
 الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما أشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما سيأتي سم (قوله وفيه مافيه) لا يخفى
 مافيه فان اشكال الاسنوي في غاية التثنية والظهور والتخلص منه في غاية العسر

* (باب الفوات والاحصار) *

(قوله فلو منع من الرمي أو المبيت) ينبغي أو منهما جميعا (قوله لم يحزله التحلل) أي تحلل الحصر المخرج من
 النسك (قوله لانه ممكن منه بالطواف والحاق) أي بالنسبة للتحلل الاول وأما الثاني فيحصل بدم ترك الرمي
 فلايراجع (قوله لوجوبه الخ) انظره مع أن الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحلله وهو ممنوع كما تقدم (قوله

ببذل المال (قوله قلت الفرق الخ) قد يقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيهاً ولم يتم
هناك اذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب أن مقصوده بيان أنه لم كان هذا اختصاراً
دون ذلك سم وقوله احصاراً أي مشابهة به (قوله ثم) إشارة إلى قوله أو المبيت لم يجز الخ كردى أقول بل إلى
قوله من الاعذار المسبقة للمبيت ثم الخ (قوله لان الفرض أنه أحصرهم الخ) محل تأمل اذ لا يظهر من سياقه
بسايقه ولا حقه فليتأمل سم (قوله وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة الخ) أي من حيث المنع والتعرض له
كردى (قوله دون الاول) أي المبيت الذي لم يتعرض لذاته لم يوجد فيه المشابهة للاحصار لانه تابع له وداخل
في حكمه كردى والصواب أي المبيت المتروك لعذر الخوف على المال مثلاً (قوله أي الحج) إلى قوله وأما
بقول المجموع في النهاية الاقوله ان رجاز والاحصار وقوله أي ما لم يغلب إلى ولا قضاء وقوله على تفصيل إلى
واستنبط وإلى قوله كما بسطت في المغنى الاما ذكر وقوله لئلا يدخل إلى واستعماله وقوله كذا قيل إلى فشمس
(قوله أومعه) أي مع الرجوع وفائدة التحلل حينئذ دفع مشتق الاحرام كالحلق والقلم ونحوهما عن حق ومغنى
(قوله وهم) أي المانعون (فرق مختلف الخ) وسواء أكان المنع بقطع طريق أم بغيره نهاية ومغنى (قوله سواء
كافر ومسلم الخ) أي سواء كان المانع كافراً أم مسلماً وسواء أمكن المضي بقتال أو بذل مال أو لم يمكن فنهاية
ومغنى قال سم وفي شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته اه (قوله
أو بذل ماله) أي يكره بذله للكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أمن الطريق الخ
سم عبارة النهاية والمغنى ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرر ورتولاً يحرم كلاً تحريم الهمة لهم أما
المسلمون فلا يكره بذله لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام واتمام
النسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالاولى لهم أن يتخللوا ويتجاوزوا عن القتال ويجوز
لهم ان أرادوا القتال لبس اللبس ونحوه من آلات الحرب ويجب عليهم الفدية كالألبس المحرم المخطئ لدفع حر
وبرداه (قوله أو بذل مال) أي وان قل ع ش ورواى زاد المغنى أي قتله بالنسبة إلى أداء النسك كما قاله بعض
المتأخرين فنحو الدرهمين والثلاث لا يتحلل من أجلها اه (قوله ولم يجز الخ) عطف على منع الخ وسيدكر
محترزه قال سم فلوطن أن لا طريق آخر فتحلل فبان أن ثم طريقاً آخر يتأتى سلوكه فينبغي تبين عدم صحة
التحلل مر اه (قوله تحلل جوازاً) أي بما سأتى لا يجوز بما غنى ونهاية (قوله وحاق) عبارة النهاية والمغنى
خاق بالغاء (قوله أي وأردتم التحلل) عطف على أحصرتم (قوله والاولى للمعتمر) أي مطلقاً (قوله

قلت الفرق الخ) قد يقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيهاً ولم يتم
يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب أن مقصوده بيان أنه لم كان هذا احصاراً دون ذلك
(قوله سواء كافر ومسلم الخ) في شرح العباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته
(قوله أو بذل ماله) يكره بذله للكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أمن الطريق
الخ (قوله ولم يجز طريقاً آخر) فلوطن أن لا طريق آخر فتحلل فبان أن ثم طريقاً آخر يتأتى سلوكه
فينبغي تبين عدم صحة التحلل مر (قوله حين أحصر وأباح الحديبية) فان قلت يشكل من قصة الحديبية أن السيد
عثمان رضى الله عنه من جملة أهل الحديبية وقد مكثه قريش من البيت حين أرسله اليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم فامتنع من الطواف لكرهته ذلك مع منعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مشهور مبسوط في السير
فكيف جاز لسيدنا عثمان رضى الله عنه التحلل مع التمكن من اتيانه بعمره وقد أطلع صلى الله عليه وسلم على
ذلك وأقره قلت يحتج بأن التمكن من اتيان مكة ومكنه من البيت لان العمل لا يجب فوراً مع
تجوزه أنه يتمكن منه بعد رجوعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم بان زول المنع العام
أو وحده باذنه صلى الله عليه وسلم ببقاء تمكنه وحده من البيت ما يتفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما
يحتمل أنه ترك العمل ابتداء لاداء اجتهاده إلى امتناع ذلك عليه مع كونه عليه الصلاة والسلام ممنوعاً عنه ثم

امتنع تحله) أي فلو تحلل لم يحصل التحلل سم (قوله أما إذا أمكنه) إلى وأما إذا خشى كان المناسب تقديمه على قوله والاولى للمعترض الخ (قوله أما إذا أمكنه الخ) عبارة النهاية أما إذا تمكنتوا بغير قتال أو بذل مال كان لهم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لم يمتنع سلوكه سواء أطل الزمان أم قصر وان تيقنوا الفوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلول أو نحوه تحللوا بعمل عمرة ولا قضاء عليهم سم في الاظهر اه قال ع ش قوله مرد ولا قضاء عليهم في الاظهر أي لانه فوات نشأ عن حصر فلا يشكل بما يأتي من وجوب القضاء على من فاته الحج لان ذلك فوات لم ينشأ عن حصر اه (قوله فيه) أي في سلوك الطريق الآخر (قوله وان علم الفوات) أي لان سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ثم ان حصل لتقصير عمرة تحلل بعمل عمرة ولا قضاء والا قضى ونأى (قوله ويحل الخ) أي ان حصل الفوات سم (قوله وأما إذا خشى الخ) يحتمل قوله اتسع وقت احرامه (قوله فالاولى التحلل) أي بعد جواز الترك (قوله لتلايد خسل الخ) أي لو فات سم (قوله في ورطة لزوم القضاء) أي عند بعضهم نهاية قال ع ش قوله مرد لزوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يندفع استسكال سم بمناصه قوله في ورطة لزوم القضاء فانه يلزم بالفوات لكن سيأتي أن الفوات لا يوجب قضاء التطوع وأما الغرض فهو بان كما كان فليستأمل مع ما هنا اه ودفعه الونائي بحجابه آخر عبارته اما لوضاق الوقت فالاولى بتحليل التحلل لتلايد خسل في ورطة لزوم القضاء اذا فاته فانه ليس ناشئاً عن الاحصار بل هو فوات محض لانه وان لم يحصر لفاته اه أي فلا يشكل بما يأتي فانه في فوات نشأ عن الاحصار (قوله وحصر) أي استعماله (قوله وشمل الحصر عن الوقوف الخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كما في الايضاح أو عن السعي فقط كما في حاشيتي السيد والشارح عليه وهذا مع ما صرح به قولهم الا في ولا قضاء على المحصر الخ من أنه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم أن من أحصر ولوع عن الطواف وحده والسعي وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك واذا أراد بعد ذلك عندئذ يمكنه احتياج الى استثنائه والبيان باحرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الا في عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكثها الى استثنائه باحرام جديد سم (قوله وفي الثاني ان يقف الخ) ولا حكم له في هذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام في وقت آخر حريدي عبارة الونائي وان وقف فاحصر فتحلل فزال الحصر وأراد أن يحرم ويبنى امتنع وان كان الوقت باقيا صرح احرامه ولزمه الاستئناف اه (قوله ثم يتحلل) أي بالذبح ثم ازالة ثلاث شعرات ناويا التحلل فيهما وان لم يجد الدم فاطعم بجزئي في الفطرة بقيمة فان لم يقدر على الطعام

منع هو منه أيضا بعد رجوعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فليستأمل (قوله امتنع تحله) أي فلو تحلل لم يحصل التحلل (قوله ويحل بعمل عمرة) ان حصل الفوات (قوله فالاولى التحلل) بعد جواز الترك (قوله لتلايد خسل الخ) لو فات (قوله لزوم القضاء) فانه يلزم بالفوات لكن سيأتي أن الفوات يوجب قضاء التطوع وأما الغرض فهو باق كما كان فليستأمل مع ما هنا (قوله وشمل الحصر عن الوقوف الخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط أو عن السعي فقط وعبارة الايضاح ولا فرق في جواز التحلل بالاحصار بين أن يتفق ذلك قبل الوقوف أو بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط أو عن الوقوف أو عنهما قال السيد في حاشيته وتبعه الشارح في حاشيته وقد قدمنا أن الاحصار عن السعي فقط كذلك اه وهذا مع ما صرح به قولهم الا في ولا قضاء على المحصر الخ من أنه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم أن من أحصر ولوع عن الطواف وحده أو السعي وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك واذا أراد بعد ذلك عندئذ يمكنه احتياج الى استثنائه والبيان باحرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الا في عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكثها الى استثنائه باحرام جديد خلافا لما اتوهمه بعض الطلبة من أنه اذا تمكث كفي البناء على ما فعله قبل التحلل فليحرم (قوله ثم يتحلل) الظاهر أنه يتحلل بالري والخلق والذبح فانه لا يشترط الترتيب بينهما وأما النية عند الري والخلق والذبح فيجوز اعتبارها نظرا الى أنه بعيدا عن وجوب من النسك ويحتمل اعتبارها في غير الري أو في غير الري والخلق ولو فعل اثنين من الثلاث حصل التحلل الاول في ما يظهر ولو فات الري الخ توقف التحلل على

امتنع تحله لقوله المشقة
حينئذ أما إذا أمكنه سلوك
طريق آخر ولو بحر اغلبت
فيه السلامة ووجدت شروط
الاستطاعة فيه فليزمه سلوكه
وان علم الفوات ويحل
بعمل عمرة وأما إذا خشى
فوات الحج لو صبر فالاولى
التحلل لتلايد خسل في ورطة
لزوم القضاء واستعماله
أحصر في منع العدو وخلاف
الشهر اذ هو استعماله في
نحو المرض وحصر في العدو
كذا قيل ورد بالآية الموافقة
لما هنا فالاشهر أن الاحصار
المنع من المقصود بعد أو
نحو مرض والحصر التضييق
وشمل كلامه الحصر عن
الوقوف دون البيت وعكسه
لكن يلزمه في الاول أن
يدخل مكة ويتحلل بعمل
عمرة وفي الثاني ان يقف ثم
يتحلل أي ما لم يغلب على
ظنه انكشاف العدو وقبل
ثلاثة أيام فيما يظهر أخذا
بما تقرر في العمرة

لزمه صوم بعدد أمداده لكل مد يوم ويكمل المنكسر ولا يتوقف التحلل على صوم فيكفي الاتيان به في أي زمن
ومكان شاء ولو بعد التحلل ونائي وبقي في الشرح كالتأنيب والغني بما وافقه وقضية ذلك أنه يسقط عنه الرى
والمبيت كآية عليه سم وان له تحلل واحد فقط كما تصرح به الشرع والثلثة خلافا لما نقله سم عن بحث شيخه
البرلسي ثم أبده (قوله ولا قضاء فيها على تفصيل) أطلق في الروض وشرح مر أي والخطيب أنه لا قضاء
فيهما سم عبارة الوائى ولا يقضى محصور حصرا عاما او خاصا تحلل بل الامر كما كان الاحصار الا في صور قليلة بان
آخر التحلل عن الحج مع امكانه من غير رجاء آمن حتى فات أوفاته ثم احصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يتحلل
ومضى في النسب ففاته أو سلك طريقا آخر مساويا للاول ففاته الوقوف اه وبقي في شرح قول المصنف ولا
قضاء على المحصر الخ أن هذه الصور لا ترد عليه أي المتان لان القضاء في هذه كلها للغوات أي الغير الناشئ عن
الحصر لا للحصر (قوله فيه) أي في عدم القضاء (قوله وفي لزوم الخ) عطف على فيه (قوله واستنبط البلقيني
الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ولم يمكنها الاقامة الخ) لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل
بشرطه سم (قوله تحلت بالنية) بظاهره وان انقطع الحيض سم (قوله وأبده) الضمير المستتر للبلقيني والبارز
لما استنبطه (قوله وسبقه البارزى الخ) واستحسنه الولي العراقي معنى (قوله وقد ينظر الخ) يمكن أن يجاب
بالفرق لانه انضم هنالى نقاد النفقة كونها منعت من البيت بالحيض سم عبارة الوائى وحمل في الحاشية قول
الاصحاب أن عدم النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط على التحلل قبل الوقوف أما بعده فيجوز التحلل بسببه
وان لم بشرطه انتهى اه (قوله وتعذر عليه سلوك الطريق الخ) قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس اللفظ
نفقتها فهو مخرج جواز التحلل لمن وجد طريقا لكن لم يجد نفقة فالتأيد صحيح فليتأمل بعد مع قوله بما
يأتى الخ الآن يفرق بين مجرد نقاد النفقة وبين نقاد نفقة طريق مع الصدع طريق أخرى ويوجه بانه بمنزلة
من لم يجد طريقا أخرى فتأمل سم وتقدم آفعا عن الوائى عن الحاشية جواب آخر (قوله والاصح) الى قول
المتن ومن تحلل في النهاية والمعنى الا قوله الذى تلغظه عقب الاحرام وقوله بان وجدت الى المتن وقوله ويظهر

الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة أيام وتوقف التحلل عليها أيضا أخذ من قولهم يمثل ذلك فيما لو فاته الرى عند
التحلل من الحج الخالى عن الحصر ثم رأيت في الروض مانصه فان احصر بعد الوقوف ولم يتحلل حتى فاته الرى
والمبيت فعليه الدم ويحصل به والخلق التحلل الاول ثم يطوف متى أمكن وقد تم بحجة وعليه دم فان لمبيت اه كذا
بخط شيخنا الشهاب البرلسي بمأش شرح البهجة وما بحثه من تعدد التحال خالفه الشارح في شرح الارشاد
وفرق بما بينا ما فيه في محل آخر ومأش به يؤيد بحث شيخنا ما حكاه عن الروض وبذلك يخص الفرق الاتى
في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في الاظهر ان كان في كلامهم ولا أمكن منعه فليتأمل وفي الروض
مأش بقوله وعليه دم فان لمبيت مانصه ولا قضاء باحصار بعد الوقوف وان صدع عن عرفات فقط تحال بافعال
العمرة ولا قضاء عليه اه واعلم ان ما حكاه شيخنا عن الروض فيه نوع تصرف في لفظه كما يعلم مما رجعت به وأن
مفهوم قول الروض ولم يتحلل حتى فاته الرى الخ أن له التحلل قبل فواته وهو محمل قول الشارح وفي الثانى أن
يقف ثم يتحلل حينئذ يسقط الرى والمبيت كما هو ظاهر (قوله ولا قضاء فيها على تفصيل) عبارة شرح مر
ولا قضاء فيها في الاظهر اه (قوله على تفصيل) أطلق في الروض أنه لا قضاء فيها (قوله ولم يمكنها الاقامة) لا
يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه (قوله أو نحو خوف تحلت بالنية) بظاهره وان انقطع
الحيض حينئذ (قوله وقد ينظر الخ) يمكن أن يجاب بالفرق لانه انضم هنالى نقاد النفقة كونها منعت من
البيت بالحيض (قوله وتعذر عليه سلوك الطريق الاخرى) قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس اللفظ نفقة
الطريق الاخرى كما هو مخرج العبارة فهو مخرج جواز التحلل لمن وجد طريقا لكن لم يجد نفقة فالتأيد
صحيح فليتأمل بعد قوله بما يأتى الخ الآن يفرق بين مجرد نقاد النفقة وبين نقاد نفقة طريق مع الصدع طريق
أخرى ويوجه بانه بمنزلة من لم يجد طريقا أخرى فتأمل له (قوله من بين الرفقة الخ) قضيته اختصاص هذا بما اذا

ولا قضاء فيها على تفصيل
فيه وفي لزوم دم الاحصار
ذكرته في شرح العباب عن
المجموع وغيره واستنبط
الباقي منى من الاحصار عن
الطواف أن من حاض أو
نفست قبل الطواف ولم
يمكنها الاقامة للظهور أنها
تسافر فاذا وصلت لمحل
يتعذر وصولها منه لمكة
لعدم نفقة أو نحو خوف
تحلت بالنية والذبح والخلق
وأبده بقول المجموع عن
كثير من من صدع طريق
ووجد طريقا أطول ولم يكن
معه نفقة تكفيه مجاز له
التحلل وسبقه البارزى الى
نحوه كما بسطت ذلك في
الحاشية وقد ينظر في قوله
لعدم نفقة بما يأتى أن نحو
نقاد النفقة لا يجوز التحلل من
غير شرط وما في المجموع
لا يؤيده لان الذى فيه محصر
لانه صدع طريقا وتعذر
عليه سلوك الطريق الاخرى
فجاز له التحلل لبقاء احصائه
فتأمل (وقيل لا يتحلل
الشرذمة) القليلة التى
اختص بها الحصر من بين
الرفقة والاصح ان الحصر
لخاص ولو لواحد

يجز عنه كالعام لان مشقة كل
أحد لا تختلف بتحمل غيره
مثلها وعدمه وفارق نحو
المحبوس المريض بان الحبس
يمنعه اتمام نسكه حسبا بخلاف
المرض (ولا تحلل) جائز
(بالمرض) اذالم بشرطه بل
يصبر حتى يبرأ فان كان محرما
بعمره أتمها أو صحح وفاته تحلل
بعمره لان المرض لا يمنع
الانتماء كما تقتصر ولا يزيله
التحلل (فان شرطه) أى
التحلل بالمرض وقد قارنت نية
شرطه الذى تألف به عقب
نية الاحرام نية الاحرام بان
وجدت قبل تمامها فياظهار
تظاير ما يأتى فى الاستثناء فى
نحو الطلاق (تحلل به) أى
بسبب المرض (على المشهور)
لقوله صلى الله عليه وسلم فى
الحبس الصحيح لو جعة عجي
واشترطى وقولى اللهم محلى
حيث حبستنى وألحق بالحج
العمرى والمرض فى ذلك غيره
من الاعذار كضلال طريق
ونفاد نفقة فلا يجوز شرطه
بلا عذر أو حدث أراد ونحوه
تظاير ما سأل أو اخر الاعتكاف
ويظهر ان المراد بالعذر هنا
ما يشق معه مصابرة الاحرام
مشقة لا تحتل غالبا ثم ان
شرط التحلل بهدى لزمه أو
بلاهدى أو أطلق فلا وله
شرط انقلاب حجه عرفة عند
نحو المرض وتجزئه حيثئذ
عن عرفة الاسلام وخرج
بشرطه أى التحلل شرط
صيرورته حلالا بنفس
المرض فانه يصبر به حلالا

أن المراد الى ثم ان شرط وقوله ويظهر الى المتن (قوله كان حبس ظلماء) صريح فى أن هذا من محل الخلاف
ايضا سم (قوله ظلماء) اما اذا حبس بحق كان حبس بدين ممكن من ادائه فلا يجوز زلة التحلل بل عليه ان
يؤديه ويغضى فى نسكه فلا يتحلل لم يصح تحله وان فاته الحج فى الحبس لم يتحلل الا بعمل عمره بعد اتيانه مكة كمن
فاته الحج بلا احصار مغنى وشرح الروض (قوله لولو بدين الخ) عبارة النهاية أو بدين وهو معسرة وعاجز عن
اثبات اعساره اه (قوله بخلاف المرض) أى فانه لا يمنع الاتمام فالمرض ممكن من اتمام النسك معه
مغنى قول المتن (بالمرض) أى ونحوه من الاعذار كالخطأ فى العدد أسنى ومغنى ونهاية (قوله ولا يزيله التحلل)
الاولى حذفه قول المتن (فان شرطه الخ) والاحتياط شرط ذلك أسنى ونهاية عبادة ابن عبد الحق فان شرطه أى
لفظا انتهت أى واللفظ هو المتبادر من الشرط ع (قوله بالمرض) أى ونحوه مغنى (قوله بان وجدت) أى
نية شرطه الخ (قبل تمامها) أى نية الاحرام (قوله نظاير ما يأتى الخ) قضيتان المرادانه يشترط ان توجد نية
شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام سم قول المتن (تحلل الخ) أى جواز مغنى (قوله بسبب المرض) أى أو نحوه
مغنى (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أى وكلمة ان يخرج من الصوم فيما لو ندره بشرط ان يخرج منه بعذر
نهاية ومغنى (قوله وقولى الخ) عطف تفسير ع (قوله اللهم محلى) بفتح الحاء أى موضع احل (وقوله
حبستنى) بفتح السين أى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافى من الخادم للزركشى وقال فى الكفاية تحلى
بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلانى فى تخرىج احاديث الرافعى اه زياى وفى المختار ما لوافق
كلام الوافى ع وفى البصرى بعد ذكر كلام الزياى المذكور مانصه ولفظ نسخ المشكاة الصحيحة بفتح التاء
خطاب لله تعالى اه (قوله فى ذلك) أى فى جواز التحلل بالشرط (قوله غيره الخ) وفى فتاوى الشارح ان من
العذر والمباح وجوده من يستأجره للعج كما هو ظاهر انتهى بصري ورواى (قوله ما يتحقق الخ) والاوجه ضبطه بما
يحصل معه مشقة لا تحتل عادة فى اتمام النسك نهاية زياى (قوله أو بلاهدى الخ) والتحلل فى هاتين
الحالتين بالنية أو الخلق أو نحوه فقط مغنى ورواى وفى سم عن شرح البهجة مثله وعبارة النهاية والاسنى فالتحلل
فيهما يكون بالنية فقط اه قال ع ش قوله مر يكون بالنية فقط عبارة ابن عبد الحقيق تبع الشيخ الاسلام بالنية
والخلق فقط انتهت وما لا ظاهر اه أى فقول النهاية والاسنى فقط انما هو احتراز عن الذبح لاعتناء الخلق
أبصار (قوله وله شرط انقلاب حجه عرفة الخ) وان شرط قلب حجه عرفة بالمرض أو نحوه جاز كالمشروط التحلل به بل
أولى فله فى ذلك اذا وجد العذر ان يقلب حجه عرفة وتجزئه عن عرفة الاسلام والاوجه أنه لا يلزمه فى هذه الحالة
الخروج الى أدنى الحل ولو بيسير اذ يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء منها به ويجاب وكذا فى المغنى الا قوله
ولا وجه الخ (قوله عند نحو المرض) أى فعند وجود العذر انقلب حجه عرفة من غير نية نهاية ومغنى زاد سم عن
شرح العباب وينبغى أن لا يلزمه الخروج لادنى الحل لان هذا ليس احراما مبتدأ به اه (قوله وتجزئه عن عرفة
الاسلام) أى بخلاف عرفة التحلل بالاحصار أى مثلا لا تجزئ عن عرفة الاسلام لانها فى الحقيقة ليست عرفة وانما
هى أعمل عرفة نهاية ومغنى زاد سم عن شرح العباب وقياس ذلك أن من أحرم بالحج وشرط أنه اذا صدع
الوقوف انقلب حجه عرفة فان صدعته انقلب عرفة تجزئ عن عرفة الاسلام اه (قوله بنفس المرض) أى أو نحوه
مغنى (قوله به) أى بالمرض أى أو نحوه من الاعذار من غير نية مغنى ونهاية قال الرشيدى طاهر ولو بعد

كانت الشرذمة بعضا من الرفقة بخلاف ما اذا كانت جملة الرفقة فليراجع (قوله كان حبس ظلماء) صريح فى أن
هذا من محل الخلاف أيضا (قوله ولا يزيله التحلل) قد يؤخذ من هذا المنع فى مسئلة الخائض (قوله نظاير
ما يأتى الخ) قضيتان المرادانه يشترط ان يوجد فيه شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام (قوله ثم ان شرط التحلل
بهدى لزمه الخ) عبارة شرح البهجة فى المرض والتحلل فى ذلك بالنية والخلق فقط نعم ان شرطه بهدى لزمه ثم
قال وكالمريض فيما ذكر غيره من الاعذار كضلال الطريق الخ (قوله وله شرط انقلاب حجه عرفة) أى قلبه (قوله
عند نحو المرض) هل منه الغوان فان شرط انقلابه عرفة عند فواته انقلب (قوله وتجزئه حيثئذ عن عرفة
الاسلام) قال فى شرح العباب بعد بيان مسئلتى شرط القلب والانقلاب عرفة مع الاجماع عن عرفة الاسلام عن

من غير تحلل ولا هدى
ويظهر ضبط المرض هنا بما
يبيح ترك الجمعة (ومن تحلل)
أي أراد التحلل بالاحصار أو
نحوه وهو حر أو ببعض ووقع
في نوبته فيما يظهر أخذ من
أنه لو أحرم في نوبته وارتكب
المحظور في نوبته سيده أو
عكسه اعتبر وقت ارتكاب
المحظور فأراد التحلل هنا
كارتكاب المحظور فيما ذكر
ذبح وجوباً (شاة) تحري في
الاخيه أو سبع بدنة أو بقرة
كذلك للآية السابقة ولو
شرط التحلل بالحصص بلادم
وفارق ماص في نحو المرض
بان هدايتي وقف على شرط
فلم يؤثر فيه الشرط بخلاف
ذلك وتبين الذبح لذلك
ككل ماص من دم وهدى
(حيث أحصر) أو مرض
مثلاً ولو في الحل وان تمكن
من طرف الحرم ومنازعة
البقيتي فيه بالنص ردها
تليسه أبو زرعة كباينتها
في الحاشية ولو أمكنه إرماله
لمكة لم يلزمه لكن يسن له
بعثه لما يدر عليه من الحرم
أو مكة ووضح أنه لا يحل
حينئذ حتى يغلب على ظنه
ذبحه ثم يخبر من وقع بقلة
صدقه لا بمجرد طول الزمن
وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم
ذبح هو وأصحابه بالحدبية
وهي من الحل ويفرق على
مسكين ذلك المحل ثم
مسكين أقرب

الوقوف وفيه ماص اه (قوله ويظهر ضبط المرض الخ) هذا إذا أطلقه فلو عينه فالوجه أنه لا بد أن يكون بحيث
يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره سم فلو شرطه لنحو صداع يسير لغا الشرط وثاني (قوله
بما يبيح ترك الجمعة) وضابطه كما مر أن يلحقه بالحضور مشقة كشقة المشي في المطر أو الوحل (قوله أي أراد
التحلل) أي قوله وفارقت في النهاية والمعنى الأقوله أو نحوه وقوله أو مرض مثلاً وقوله كباينتها في الحاشية
وقوله ثم مسكين أقرب محل إليه (قوله أي أرا التحلل الخ) أي لأن الذبح يكون قبل التحلل كما سيأتي معنى
(قوله أو نحوه) أي من نحو المرض إذا شرط التحلل بذلك بهدى (قوله وهو حر أو ببعض الخ) خرج غيرهما
فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرم العبد بلاذن فلسيده تحلله سم (قوله ووقع) أي التحلل أي إرادته
سم (قوله اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي فإن كان في نوبته لم يلزمه الدم وفي نوبته سيده فلا وجوب بل يكفر
بالصوم رشيد ووعش (قوله أو سبع بدنة الخ) عبارة المغني والنهاية أو ما يقوم مقامهما من بدنة أو بقرة أو
سبع أحدهما اه (قوله ولو شرط الخ) للمبالغة سم (قوله وفارق ماص الخ) تحري الفرقان يقال ذلك واجب
بالشرع فشرط إسقاطه لا يسقطه وهذا أي ماص واجب بالشرط فيقيد به بصرى (قوله الشرط) أي شرط
عدمه (قوله ويتعين الذبح لذلك الخ) أي التحلل بالاحصار أو نحوه (قوله من دم) أي من دماء المحظورات قبل
الاحصار نهاية ومعنى قول المتن (حيث أحصر) يفهم أنه لو أحصر في الحل وإرادان ذبح بموضع آخر منه لم يحز
وهو كذلك مغني ونهاية قال سم هل يشترط الذبح في أول المحال التي يتعذر الوصول منها لمكة فيمنع فيما بعده
لوجوب الذبح في محل الاحصار أو لأن ما بعده من موضع الحصر أيضاً اه والقلب إلى الثاني أميل والله أعلم
(قوله وان تمكن من طرف الحرم) أي فلا يلزمه البعث إليه سم (قوله كباينتها) أي المنازعة ردها (قوله
لمكة) أي أو الحرم نهاية ومعنى (قوله وذلك) أي تعين محل الحصر للذبح (قوله ويفرقه الخ) عطف على ذبح
شاة في المتن (قوله ثم مسكين أقرب محل إليه) خلافاً لظاهر النهاية والمغني عبارة عش وقال ابن عبد الحق فلو
فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مسكين أقرب محل إليه وهو متجه انتهى اه (قوله ثم مسكين أقرب الخ) أي ثم إن
فقد المسكين من ذلك المحل فرقه على مسكين أقرب محل إليه فالقهرم رفغ نقله إلى أقرب محل وأوجب حفظه
إلى أن يوجد وإن خيف تلفه قبل وجودهم يسع وحفظه منه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح إلى أن يوجدوا
لأنه في حيزه حينئذ والمتجه أنهم إذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على
أن لننا نقول إن التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف إليهم بل يكفي فيه الذبح فإذا فقدوا بعد الذبح فلا
البقيتي بخلاف عروة التحلل بالاحصار أي عند القنات فلا تجزئ عن عمرة الاسلام لأنها في الحقيقة ليست
عمرة وإنما هي أعمال عمرة إذ يحسه لا ينقلب إليها وتلك انقلب إليها ومن ثم لو مرض السارط في مكة احتاج
للخروج إلى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد أحرم به من مكة لا يلزمه الخروج لادنى الحل لأنه ليس بعمرة
أي حقيقة وقياس هذا أن من أحرم بالحج وشرط أنه إذا صد عن الوقوف انقلب حجه عمرة فإن صد عنه انقلب
عمرة تجزئة عن عمرة الاسلام وخروج إلى أدنى الحل إذا لم يكن إحرامه بالحج في الحل ثم نازعه في لزوم الخروج إلى
أدنى الحل بان انقلاب الحج إليها بالشرط صيرها مقصوداً له بالفعل حينئذ ومبينة على إحرامه السابق فلا ينبغي
أن يلزمه الخروج لادنى الحل لأن هذا ليس إحراماً مبتدأها اه (قوله ويظهر ضبط المرض الخ) وقضية
إطلاقهم الاكتفاء بوجوده مطلق المرض وان خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقييده بجميع التيمم
والوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة شرح مر (قوله ويظهر ضبط المرض الخ) هذا إذا أطلقه
فلو عينه فالوجه أنه لا بد أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره (قوله وهو حر
أو ببعض ووقع في نوبته) خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرم العبد بلاذن فلسيده تحلله
(قول المتن حيث أحصر) هل يشترط الذبح في أول المحال التي يتعذر الوصول منها لمكة فيمنع فيما بعده لوجوب
الذبح في محل الاحصار أو لأن ما بعده من موضع الحصر أيضاً جامع تعذر الوصول من مكة إلى مكة فيه نظر
(قوله وان تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث إليه (قوله ثم مسكين أقرب) أي إذا فقدوا (قوله ثم

محل الية لانه صار في حقه كالحرم ومن (٢٠٦) ثم حرم النقل عنه اذا كان من الحل الى غيره من الحل بخلاف ما اذا كان من الحرم لا يتعين بالنسبة لبقية الحرم لانه كانه كبقعة واحدة فان قلت لم جاز هذا النقل كذا كبر خلافه اذا فقد مساكين الحرم قلت لان استحقاق هؤلاء بالنص بخلاف مساكين محل الحصر وهذا هو الفرق بين ما هنا ونقل الزكاة كباقي (قلت) ما وجهه كلام المحرر من ان من أحصره التحلل بالذبح وحده غير مراد بل انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل مقارنة للذبح لانه يكون لغبر التحلل فاحتاج لما يخصه به وفارقت نية الخروج من الصلاة وقوعه في محله فهي كالتحلل هنا يوم النحر بخلافه هنا فان التحلل وقع في غير محله وهو يقبل الصرف فوجب النية وكذا الحلق ان جعلناه نسكا وهو المشهور كالحرم لانه ركن أمكنه فعله فلا وجه لاستقاطه ويجب قرن النية به وتقديم الذبح عليه فان قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج يطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللا وبعد دم اشترط الترتيب بخلاف ما هنا فانه لما لم يكن الا الواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه ونظير ذلك العمرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها (فان فقد الدم) حسا أو شرعا نظير ما صرف دم التمتع (فلا يظهر أنه بدلا) كغيره (و) الاظهر (أنه) أي البديل (طعام) مع الحلق والنية

اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم مما تقرر ان فقدهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح او بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل الهدى كما توهمه بعض الطلبة سم (قوله أقرب محل الخ) انظر لو استوى اليه محلان أحدهما من الحل والاخر من الحرم سم أقول الأقرب أنه يتعين ما هو من الحرم خروجا من خلافه من منع النقل الى الحل مطلقا (قوله لا يتعين الخ) أي وان أفهمت عبارة خلافه نهاية ومعنى (قوله هنا) أي فيما اذا كان الحصر في الحل (النقل كذا ذكر) أي الى الحل بشرطه والى الحرم مطلقا قول المتن (انما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وبوجهه محله نهاية ومعنى قول المتن (بالذبح ونية التحلل الخ) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مر اه سم قول المتن (ونية التحلل) وكيفيتها أن ينوي خروجه عن الاحرام معنى (قوله فاحتاج) أي الذبح (قوله وفارقت الخ) أي نية التحلل حيث اشترطت هنا (قوله بوقوعه) أي الخروج (قوله نهى) أي الخروج والتأنيث باعتبار المضاف (قوله بخلافه) أي التحلل (هنا) أي في الحصر (قوله وهو) أي الذبح (يقبل الصرف) استئناف بياني اعترض بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله وهو المشهور) الى قوله وبه فارق في النهاية والمعنى الاقوله فان قلت الى المذكور قوله حيث عذر وقوله بالنقد الى المتن (قوله لانه ركن الخ) أي بخلاف الميت والرمي فيسقطان وان أمكننا (قوله وعدم الخ) عطف على بان جعل الخ (قوله لاسلم يكن) أي لم يوجد هنا (الا الواحد) أي تحلل واحد فالاولى حذف الباء قول المتن (فان فقد) بالبناء للفاعل أو المفعول معنى (قوله حسا) أي كان لم يجد منه معنى (قوله أو شرعا) أي كان احتاج اليه أو الى ثمنه أو وجد غالبا ما به ومعنى أي بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة ثمنه على ثمن المثل عس (قوله كغيره) أي من الدماء الواجبة على الحرم نهاية ومعنى (قول المتن وانه طعام) ظاهره أنه يجب تقديم تفرقه على الحلق (قوله مع الحلق الخ) الاولى حذفه (قوله والنية) أي المقارنة للطعام والحلق (قوله مساكين أقرب محل اليه) أي ثم ان فقد المساكين من ذلك الحل فرقه على مساكين أقرب محل خالفم وفتح نقله الى أقرب محل وأوجب حفظه الى أن يوجد وان خيف تأخيره قبل وجودهم بيع وحفظ ثمنه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح الى أن يوجد والاذلة فائدة فيه حينئذ واتجه أنهم اذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على أن لنا أن نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم مما تقرر أن فقدهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل الهدى كما توهمه بعض الطلبة (قوله أقرب محل الخ) انظر لو استوى اليه محلان أحدهما من الحل والاخر من الحرم سم (قوله في المتن انما يحصل التحلل بالذبح الخ) ظاهره أنه لا يتوقف على تفرقة المذبح ولا باس بالآخذ بذلك ما لم يوجد نقل واضح بخلافه وعليه فيغارف الاطعام حيث يتوقف التحلل عليه ولا يكفي فيه عزل الطعام بالنسبة بان الذبح مقصود برأسه ولذا لم يكف تسليمه حيا للمساكين ولا كذلك مجرد العزل فانه محض وسيلة فليستأمل (قوله في المتن ونية التحلل) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مر (قوله ويجب قرن النية به) فان قلت لما اشترطت نية الحلق مقارنة له مع ان نية النسك تشمله ولذا لا يشترط له في غير التحلل نية تشمله نية النسك من حيث وقوعه عن النسك وهو هنا ليس واقعا عن النسك بل هو واقع تحللا فلا بد من النية على الأصل في العمل فان قلت هلا اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في أول أفعال الوضوء عند كل فعل عنه قالت يفرق بان أفعال الوضوء معينة مضبوطة فكفت النية في أولها بخلاف التحلل فانه يختلف فتارة يكون بالذبح والحلق كما هنا وتارة يكون غير ذلك كإعمال العمرة فيما سأتى فلما لم تتعين وتنضبط لم تكن النية عند الفعل الاول شاملة لما بعده من الأفعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عند كل من أعمال العمرة فيما سأتى وسبب في الهامش ما فيه فليستأمل (قوله اشترط فيه الترتيب) بقي أنه لو اشترط الترتيب على هذا الوجه بان تقديم الذبح وهلا اشترط تقديم الحلق

حديث عذر) مقابل قول الآتي حيث شاء سم (قوله من الصوم) متعلق بقرب قول المتن (بقية الشاة) أي ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة ابن عبد الحق وحاصله أنه يتخير عند العجز عن الدم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة عن (قوله فان لم يكن به ذلك) أي ثم النقد الغالب كذا ضبط اه سم عبارة اليوناني وان لم يكن لها أي الشاة والطعام قيمة بمكانه فاقرب بلد اليه اه (قوله بخلاف المحصر) أي فان تحلله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت انما يحصل الخ وصرح بذلك الشارح في شرحه وفي النهاية والمغني ما يفيد اه واما قول سم تقدم أول الباب في الخاشية عن الروض ما يفيد التحليل لبعض صور المحصر اه فيجاب عنه بان ما نقله عن الروض انما هو فيما اذا صبر ولم يتحلل بالاحصار الى أن انكشف والكلام هنا فيما اذا تحلل للاحصار قبل انكشافه (قوله أي القن) الى قوله ومن ثم قال الخ في النهاية وكذا في المغني الا قوله وكذا المكان وقوله لكن لا يقبل الى المتن (قوله أي القن) أي الشامل للامة (قوله ولولو مكاتب) أي أو مدبراً أو أم ولد أو معلقة بصفة أو بعضها في غير نوبته مغني خاتمة قوله المتن (بلاذن الخ) أما اذا أحرم باذنه فليس له تحليله وان أفسد نسكه ولا مشترية ذلك ولكن له فسخ لبيع ان جهل احرامه ولو أذن له في احرام مطلق ففعل وأراد صرفه لانسك والسيد لغيره ففي المحاب وجهان أو جههها اجابة السيد حيث طلب الاقل نهاية ومعنى أي بخلاف ما اذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فان العبد هو المحاب ع ش (قوله وكذا المكان) أي ومثله ما لو أذن له في الاحرام من مكان بعيد فأحرم قبله من بعده منه نهاية (قوله لكن لا يقبل الخ) خلافا للمغني عبارته قال في العباب وفي تصديق السيد في تقدم رجوعه تردد انتهى والذي يظهر تصديقه اه ووافاقا للنهاية عبارته ويصدق السيد في عدم الاذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الاحرام تردد والوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه أي السيد ويأتي فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة اه قول المتن (فلسيده) ظاهره في المكاتب وان لم يحتج في تادية النسك الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي سم واعتمدته النهاية والمغني أيضا (قوله يعني مالك منفعة الخ) أي ولو باجازه أو وصية وكذا يجوز شترية تحليله ولا خيار له عند جهله باحرامه لكن الاول لها أن ياذن له في اتمام نسكه ويستثنى ما لو أسلم عبد الحر في ثم أحرم بغير اذنه ثم غنما فالظاهر أنه ليس لنا تحليله مغني زاد النهاية والناذر لنسك في عام معين باذن سيده ثم انتقل الى غيره فأحرم به في وقته اه (قوله أي أمره بالخلق مع النية) قد يفهم الاختصار على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فتي نوى أي العبد التحلل وحلق تحلل ولا يتوقف أي تحلله على الصوم انتمى وقول العباب فاذا نوى وحلق حصل وان تأخر صيامه انتهى يفهم أنه يجب عليه الصوم وان

(قوله حيث عذر) مقابل قوله الآتي حيث شاء (قوله بالنقد الغالب) فان لم يكن به ذلك الخ) كذا ضبط (قوله بخلاف المحصر) تقدم باعلى هامش أول الباب عن الروضة ما يفيد التحليل لبعض صور المحصر (قوله لكن لا يقبل قوله فيه) مر (قوله فلسيده) ظاهره في المكاتب وان لم يحتج في تادية النسك الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا مر وبوجه بان احرامه قد يفوت عليه مصلحة كفوات نحو اصطفا بد يؤدي منه خلافا لتقييد الروض بالاحتياج الى السفر حيث قال وكذا السيد أي المكاتب أي أن يحلله ان احتاج الى سفر اه قال في الشرح هذا التقييد من زيادته اه وقد ضرب الفتى على هذا التقييد فليتأمل (قوله أي أمره بالخلق مع النية) قد يفهم الاختصار على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فتي نوى أي العبد التحلل وحلق تحلل ولا يتوقف أي تحلله على الصوم اه وقول عب فاذا نوى وحلق حل وان تأخر صيامه اه يفهم أنه يجب عليه الصوم وان لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن عن البارزي عبارة فيها التصريح بوجوب الصوم عليه حيث قال لو وقع في التعليقة أن العبد لا يتحلل بالخلق اذ هو متعلق بحق السيد فليس له أن يتصرف فيه ثم ذكر أنه عجيب غريب ثم قال وتوقف القاضي شرف الدين البارزي في المسئلة فقال الظاهر أنه يشترط الحاق في حق العبد كالحراذل في ذلك بينهما ويلزمه الصوم لكن لا يتوقف التحلل عليه وللسيد نعمه منه قلت صرح النووي في شرح المذهب وأصل الروضة

حيث عذر لانه أقرب للحيوان
لكونهما ملا من الصوم
(بقية الشاة) بالنقد الغالب
ثم فان لم يكن به ذلك فاقرب
البلاد اليه (فان عجز عنه
صام عن كل مديوما) حيث
شاء ويصوم عن المنكسر
يوماً أيضاً (وله) حينئذ
(التحلل) بالخلق مع النية
(في الحال) من غير توقف
على الصوم (في الاظهر والله
أعلم) لتضرره ببقاء احرامه
الى فراغ الصوم وبه فارق
توقف التحلل تارك الرمي على
بدله ولو صوما لان هذا له
تحللان فلا كبير مشقة عليه
لوصبر بخلاف المحصر (واذا
أحرم العبد) أي القن ولو
مكاتب (بلاذن) من سيده
في الاحرام ولا في المضى أو
بعد الاذن لكن قبل دخول
وقته الذي عينه لا بعده
وكذا المكان أو بعد رجوعه
عن الاذن قبل احرامه وان
لم يعلم القن بالرجوع لكن
لا يقبل قوله فيه بل لا بد من
بينته (فلسيده) يعني
مالك منفعة وان كان ملك
الرقبة لغيره (تحلل) أي
أمره بالخلق مع النية
لحقه اذ قد يردم اجتماع
على المحرم كاصطفا بد
طيب وقربان للامة

ومن ثم حرم على القن الاحرام بغير اذنيه (٢٠٨) ولزمته المبادرة للتحلل بعد امره به والاولى للسيد ان ياذن له في اتحام النسك ولو لم يحتل امره فله

لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن عن البارزي عبارة فيها انصرح بوجوب الصوم عليه لكن لا يتوقف التحلل عليه والسيد منعه منه سم وصرح بوجوبه ايضا الوان في عبارته وتحليله بان يامر به أي التحلل فيحصل بالنية والحق ثم يصوم والسيد منعه من الصوم حالة الرق ان ضعف به عن الخدمة أو ناله به ضرر أو كان أمته يحل وظوها وان أذن له في الاحرام لان وجب في تمتع أو قران أذن له فيه الا ان ناله به ضرر ركض فلو عتق القن قبل صومه وقدر على الدم لزمه والمكاتب يكفر باذن سيده فله ذبح عنه في حياته اه (قوله ومن ثم) أي من أجل الصيانة لحق السيد (قوله والاولى للسيد الخ) أي ولما انتقل اليه العبد (قوله ومن ثم) أي من أجل بقاء احرامه (قوله واستخدمه الخ) عطف على المنع (قوله من أنه الخ) أي حايلا (قوله أنه هنا الخ) خبر قياس ما مر الخ والضمير للسيد (قوله فلا يجوز له) أي للسيد (قوله فلم يؤمر الخ) أي السيد (قوله وان مذبحه حلال الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه ميتة أخذ من بقاء احرامه سم (قوله وهو ظاهر) خالفه النهاية والمغني فقالا ويؤخذ من بقاءه على احرامه انه لو ذبح صيدا ولو بامر سيده لم يحل وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملي وان خالف في ذلك بعض أهل العصر اه قال ع ش قوله م لم يحل أي السيد خلافا للحج وقد بوجه أي ما قاله حج بأنه حيث كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد له بالذبح فائدة بل يكون أمره وسيلة الى اضاعة المال وقتل الحيوان بلا سبب اه (قوله لانهم نزلوا امتناعه الخ) مما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة اذا امرها بالتحلل فابت كما سيأتي وجواز وطء الامه اذا أمرها سيدها فابت كما صرح حوايه سم (قوله أنه له التحلل مطلقا) اعتمد النهاية والمغني (قوله لو جوبه خبيثا) أي لوجوب التحلل حين أمر السيد به فيحلق وينوى التحلل فعلم أن احرامه بغير اذنه صحيح وان حرم عليه فعلة ولو أفسد الرقيق نسكه بالجماع لم يلزم السيد الاذن في القضاء ولو أحرم باذنه لأنه لم ياذن له في الافساد وما لم يمتن دم بفعل محظور ركالبس او بالفوات لا يلزم السيد ولو احرم باذنه بل لا يجوز له اذ ذبح عنه اذ لا ذبح عليه واجبه الصوم وله منعه منه ان كان يضاعف به عن الخدمة ولو أذن له في الاحرام لأنه لم ياذن في موجه بخلاف ما اذا وجب عليه صوم لمتنع او قران فليس له منعه لاذنه في موجهه ولو ذبح عنه السيد بعد موته جاز لحصول اليأس من تكفيره ولو عتق قبل صومه وقدر على الدم لزمه باعتباره بحالة الاداء مغنى ونهايه (قوله وليس له) الى المتن في النهاية والمغني (قوله ولان اذن له في حج الخ) وان أذن له في التمتع فله الرجوع بينهما كما لو رجع في الاذن قبل الاحرام بالعمرة وليس له تحليله عن شيء منهما بعد الشروع فيه ولو قرن بعد اذنه له في التمتع أو في الحج أو في الافراد لم يحله مغنى (قوله بخلاف من اذن له في عمرة فحج) أي فله تحليله أي ولو لم يبق من الاعمال الا أعمال العمرة فقط بل أو أقل مراه سم قول المتن (والزوج) أي الحلال أو المحرم (تحليلها) أي كماله منعها ابتداء من حج الخ مغنى ونهايه (قوله أي زوجته الخ) ولولي زوج

بالمسئلة فقال أظهر القولين انه يكفيه نية التحلل والخلق ان قلنا انه نسك اه (قوله وان مذبحه حلال) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه ميتة أخذ من بقاء احرامه (قوله لانهم نزلوا امتناعه) مما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة اذا أمرها بالتحلل فابت كما سيأتي وجواز وطء الامه اذا أمرها سيدها فابت كما صرح حوايه (قوله ولا من أذن له في حج فاعتبر الخ) في الروض فان قرن أي من أذن له في التمتع أو في الحج أو الافراد لم يحله اه وذ كر في شرحه نزاعا في صورة التمتع (قوله في عمرة فحج) أي فله تحليله أي ولو لم يبق من الاعمال الا أعمال العمرة فقط بل أو أقل ولا يشكل بمالوا أحرمت قبل الوقت والمكان المأذون فيه حيث لا يحله بعد وصوله اليه لان أصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه هنا م (قوله في المتن وللزوج تحليلها) قال في الروض هنا فرع له حبس المعتدة أي منعها من الخروج اذا أحرمت وهي معتدة وان خشيت الفوات أو أحرمت باذنه ولا يحللها الا ان راجعها والامه المزوجة تستاذن الزوج والسيد اه وقال في باب العدد فرع أذن في الاحرام ثم طلقها أو مات قبله بطل الاذن ولا تحرم فان أحرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج وان أحرمت باذن أو غيره ثم طلقها أي أو مات وجب الخروج ان خافت الفوات والاجاز اه (قوله وللزوج تحليلها الخ) قال

أن يفعل به المحذور والاثم على القن فقط لبقاء احرامه اذ لا نزول الابصار منس الخلق مع النية ومن ثم قال الامام قولهم له تحليله بخارج عن المنع في الماضي واستخدامه فيما يحرم على المحرم فان قلت قياس ما مر في الممتعة عن الغسل من نحو الحيض من انه يغسلها مع النية أو عدمها على ما مر انه هنا اذا امتنع بحلق رأسه مع النية أو عدمها فلا يجوز له فعل المحظور به قبل ذلك قلت يفرق بان الخلق هنا صورة محرم فلم يؤمر بمباشرة بخلاف الغسل ثم وأفهم كلامه انه أمره بالذبح وان مذبحه حلال بالنسبة لغير القن وهو ظاهر ولا نظر لبقاء احرامه لانهم نزلوا امتناعه منزلة تحلله حتى أبيع للسيد اجباره على فعل المحرمات وأفهم المتن القن ليس له التحلل الا بعد أمر سيده به وهو ما اعتمد الاسنوي وأول عبارة الروضة والمجموع المفهومة بخلافه وليس كما قال بل الذي دل عليه كلامهم ان له التحلل مطلقا بل كان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج عن المعصية لكن لما كان له شبهة التلبس بالنسك مع شدة لزومه واحتمال ان السيد ياذن له في اتحامه أبيع له البقاء الى

أن يامر به السيد لوجوبه حينئذ وليس له تحليل مبعوض بينهما ما يادة وامتدت نوبته الى فراغ نسكه ولا من أذن له في حج فاعتقر أو قران لأنه لم يذبح على المأذون له فيه بخلاف من أذن له في عمرة فحج (والزوج تحليلها) أي زوجته

ولو أمة أذن لها سيدها (من حج) أو عرة (تلقح علم ياذن) لها (فيه) لتلايقوت تمتعه ومن ثم أتمت بذلك بخلاف ما إذا أذن لرضاه بالضرر والتحليل هنا الأمر بالتحليل كما مر في السيد لكنه في الحرة يكون بالذبح مسع ما مر في المحصر فإن أبت وطئها والاثم عليها ويفرق بين هذا وحومة وطء المرتدة بأن حومة المرتدة أقوى لأن الردة تزلزل العصمة وتولبها إلى الفساق ولا كذلك الأحكام فاندفع ما للرافعي كالامام هنا وليس لها أن تتحلل حتى يامر هابه لأن الأحكام شديدة التثبيت والتعلق مع صلاحيتها للمخاطبة بقرضه فلم تقتض حرمته ابتداءً بجواز الخروج منه وليس له تحليل زوجة نعم له حبسها كالباثن لانقضاء عدته (وكذال) تحليلها بشرطه ومنعها (من) الحج والعمرة (القرض) وإن كان محصر ما وإن طال زمن أحكامها على أحكامها وكانت صغيرة على ما اقتضاه إطلاقهم وإن لم تأثم بذلك أذيسن للحرة استئذانه وإن أطال جمع في وجوبه (في الاظهر)

أوسيد المنع مطلقاً وإن صغر الزوج ولم يتأت منه استمتاع وكانت مكينة كإلى الامداد ونائى (قوله ولو أمة) إلى قوله وإن طال في النهاية والمغنى الإجماع ولا يعرف إلى وليس لها وقوله لأن الأحكام إلى وليس له (قوله ولو أمة الخ) فإن كانت أمة توقف أحكامها على إذنه مع أذن السيد لأن لكل منها حقان أذن أحدهما فلا تخالفاً فالمنع فإن أحرمت بغير إذن ما فله ما ولو لكل منهما تحليلها ذكره في المجموع ومعنى (قوله بذلك) أى بأمرهاما بالنقل بغير إذنه ويستحب للزوج أن يحج بامرأته لا مربة في خبر الصحيحين نهاية ومعنى (قوله بخلاف ما إذا أذن) أى لها في الأحكام أو في اتحاضها فليس له تحليلها نهاية (قوله والتحليل هنا الأمر بالتحليل الخ) ويجب عليها أن تتحلل بامر زوجها كتحليل المحصر وتقدم بيانه نهاية (قوله فإن أبت الخ) أى فإن امتنع من تحللها مع تمكنها منه جازله وطؤها وسائر الاستمتاع بها نهاية (قوله فإن أبت الخ) يتجه أن من الإباحة وأمرها بالتحليل فسكنت ولم تشرع في التحليل بعد مضى إمكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلب به نسكها حيث لم تكن مكرهة مر اه سم (قوله والاثم عليها) أى لا عليه ويفسد بذلك حجها قال غيره وعابها الكفارة وقياس ما تقدم عن سم نقلاً عن مر أنه لا كفارة عليها عس عبارة الونائى والاثم والكفارة عليها فقط كفى الفتح ولم يذكر الكفارة في النهاية بناء على ما رجحه من أنه لا كفارة عام مطلقاً واسقطها في التحفة أيضاً فجعل على ما إذا وطئها مكرهة ويجعل ما في الفتح على المطاوعة اه (قوله سين هذا) أى جواز وطء المستمنة من التحليل (قوله وليس لها أن تتحلل حتى يامر هابه) وتعارض الرقيق كما مر لأن أحكامه بغير إذن مولا محرم كحرم بخلافها ويتوحد من كلام الرزكشى المتقدم أن هذا أى الفرق في الغرض دون النقل ومعنى عبارة الونائى ويسن لها استئذانه في الأحكام بالغرض أما النقل فيحرم على الزوجة الحرة أحكامها بغير إذنه كإلى التحفة والنهية ويمنع الغرض أيضاً على أمة مفرجة الأباض زوج وسيد اه (قوله مع صلاحيتها للمخاطبة الخ) قضية: لك أن هذا في الحرة حتى يجوز للامة التحليل قبل أمر الزوج كقبول أمر السيد سم ولكن قضية إطلاقهم عدم الفرق بين الحرة والامة لما دونه من السيد فقط في توقف التحليل على أمر الزوج به (قوله حرمته ابتداءً) أى الأحكام بالنقل (قوله وليس له تحليل رجعية) أى إلا أن راجعها نهاية ووض زاده أنى أن أحرم بغير إذنه اه (قوله ثم له حبسها كالباثن) أى وإن خشيت الفوات أو أحرمت بأذنه نهاية ووض زاده المغنى والأسنى هذا إن طلقت الزوجة قبل الأحكام لأن لموها أى العدة سبق الأحكام فإذا انقضت عدتها أتمت عمرتها وأجها إن بقي الوقت ولا تحلل بعمل عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات فإن طلقت بعده ولو كان أحكامها بغير إذنه وجب عليها الخروج معتدة إن خافت الفوات لتقدم الأحكام وإن لم تخف الفوات جاز الخروج إلى ذلك اه (قوله بشرطه) أى إذا أحرمت بلاذن و (قوله ومنعها الخ) أى ابتداءً ومعنى ونهاية (قوله وإن طال الخ) خلافاً للأسنى والنهية والمغنى (قوله أو كانت صغيرة) خلافاً للاخيرين كإلى (قوله على ما اقتضاه الخ) فيه نظروا يأتى قريبا خلافاً سم (قوله أذيسن للحرة استئذانه) ولا يخالف هذا ما في الامة المأزوجة من أنه يمتنع عليها الأحكام بغير إذن في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منعها وهو ظاهر الآن يسافر معها الزوج اه ومثل ذلك أو هو داخل فيه ما لو سافر الزوج للحج فخرجت معه ولم يصدر منه أذن لها ولا منع فليس للابن المنع في هذه الحالة أيضاً فبما يظهر أنها مسافرة معه سفر اجازاً ولهذا وجبت نفقتها في هذه الحالة وصدق أنه مسافر معها أى مصاحب لها في السفر (قوله فإن أبت وطئها) أى ولم يطل حجها هذا الوطء حيث لم تكن مكرهة عليه مر (قوله فإن أبت) ولو مع سكوتها عن الجواب حيث مضى إمكان شروعهما في التحليل ولم تشرع فله حينئذ وطؤها مر (قوله فإن أبت وطئها) يتجه أن من الإباحة وأمرها بالتحليل فسكنت ولم تشرع في التحليل بعد مضى إمكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلب به نسكها حيث لم تكن مكرهة مر (قوله مع صلاحيتها للمخاطبة بقرضه) قضية: ذلك أن هذا في الحرة حتى يجوز للأمر التحليل قبل أمر الزوج كقبول أمر السيد (قوله ما اقتضاه إطلاقهم) فيه نظر وفي أسفل الهامش خلافاً (قوله أذيسن للحرة استئذانه) قال في شرح الروض ولا يخالف هذا ما يأتى من أن الامة المأزوجة يمتنع عليها الأحكام بغير إذن

زوجها وسيد هالان الحج لازم للحرمة أى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج بخلافها الاحرام ونسب لها الاستئذان بخلاف الامنة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه أنه يحرم على الزوجة الحرمة احرامها بالنفل بغير إذن نهائية وفي الاسنى والمغنى مثله الا قوله أى من شأنه الى فتعارض وفي اسم بعد ذكره عن الاسنى مانصه وفيه نصريح بجواز الاحرام بغير إذنه كما هو قضية من الاستئذان دون وجوبه أى في الفرض فلا ينافي قول الشارح السابق فلم تقتض حرمته ابتداء الحج وقوله الا في حيث حرم الابتداء الحج لانه في النفل اه (قوله لانه حق فوري والحج على التراخي) ويؤيد من ذلك ما لو قال طبيبان عدلان ان لم يحججى في هذا العام غضبت أنه يمتنع: لمية تحل لهما وهو كذلك كما قاله الاذرى وكذا يمتنع عليه لو كانت صغيرة أى لا تطبق الجماع أو حرمت باذن وليها وكبير ووافرت معه وأحرمت حال احرامه لانهم لم تفوت عليه استمتاعا قال الزركشي وهذا قيل المذهب وان قال الماوردي بحمله لا فقه ويستثنى من كلام المصنف ما لو نسكت بعد تحللها من الفاتح فلا يمنع ولا تحليل منه للتضييق وكذا لو حجت خلية فافسدته ثم نسكت والحاجة بنفسها التقبض المهر فانه لا يمنع من السفر كما قاله القاضى وحينئذ إذا أحرمت لم يكن له تحليلها انتهى اه مغنى وخزم في النهاية بجميع ما ذكر من غير عز ولا حد ولا إشارة بخلاف الامثلة الحاسبة فلم يتعرض لها وادعى ما ذكر ما لو حجت مزرعة باذن فافسدته ثم أحرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه ولو نذرته في سنة معينة ثم نسكت أو في النكاح باذن الزوج ثم أحرمت به في وقت لم يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم نسكت فيه انتهى ومثله في الاخيرة ما لو نذرته بعد النكاح باذن الزوج أخذنا مما سبق بصري ومسئلتا العصب والحاسبة ذكر الوفاى أولاها من الاعاب وثانيتها من الامداد وذكر الثانية الاسنى ايضا ومسئلة النذر في سنة معينة بصورتين ذكرها الاسنى والمغنى وستأتى في الشرح ايضا (قوله فلا نظر لتضييقه عليها) الى وشمل تقدم عن النهاية والمغنى خلافا (قوله وشمل) الى قوله والقضاء في النهاية والمغنى (قوله النذر) اى المعين اسنى ونهاية ومغنى (قوله والقضاء الذى لزمها الحج) تقدم عن المغنى والنهاية بخلافه (قوله قضية كلامهم الحج) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله قبله) اى الامر و (قوله حتى تمتنع) لا يظهر له موقع هنا ولو قال قبل الامر والامتناع لكان ظاهرا (قوله ومع ذلك) اى التوجيه المذكور (قوله حيث حرم الاحرام) وهو في الامنة مطابقة وفي الزوجية الحرمة في النفل فقط (قوله حتى يمنع) الضمير المستتر لفعلها المراد به الاحرام بغير إذن والبار للزوج او السيد (قوله قبل ذلك) أى فعلها العلم ان موانع اتمام النسك ستة الاول والثانى الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله من احصر الحج المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله واذا أحرم العبد بلاذن الحج المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله وللزوج تحليلها الحج المانع الخامس الابوة ويستحب زوجها وسيد هالان الحج لازم للحرمة فعارض فرضها واجبان الحج وطاعة الزوج بخلافها الاحرام ونسب الاستئذان بخلاف الامنة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك الزركشي وقياسه ان يحرم على الزوجة الحرمة احرامها بالنفل اه وفيه نصريح بجواز الاحرام بغير إذنه كما هو قضية من الاستئذان دون وجوبه أى في الفرض فلا ينافي قول الشارح السابق فلم يقتض حرمته ابتداء جواز الخرج وقوله الا في حيث حرم الاحرام الحج لانه في النفل وقوله لازم للحرمة أى من شأن ذلك ولو فقيرة فيما يظهر مرش (قوله فلا نظر لتضييقه عليها) ولو قال طبيبان عدلان ان لم يحجج العام غضبت صار الحج فوريا فليس له المنع ولا التحلل منه ولو نسكت بعد تحللها من الفاتح فلا يمنع ولا تحليل منه للتضييق ولو حجت خلية فافسدته ثم نسكت أو مزرعة باذن فافسدته ثم أحرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه مرش (قوله ولا امتناع تمنعه) فيه نظر وفي الهامش الاسفل خلافا (قوله ما لم يكن قبل النكاح) أى المعين كما سيده في شرح الروض (فرج) * ولو خرج متى يوم عرفته النكاح فاحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجماع فاحرم عنها وليها لكونها نكحت بميرة أو

لان حقه فوري واجب على التراخي أى باعتبار الاصل فيهما فلا نظر لتضييقه عليها بخوصوف عصب على ما اقتضاه اطلاقهم أيضا ولا لامتناع تمنعه لاحرامه أو صغرها وشمل الفرض النذر ما لم يكن قبل النكاح أو بعده باذنه والقضاء الذى لزمها لا يسبب من جهته وفي مسائل الزوجية هذه بسط ذكرته أوائل الحاشية فراجعها فانه مهم (تنبيه) قضية كلامهم في تفسيرهم التحليل بما ذكرانه ليس له وطاعة الامن ولا الزوجة قبل الامر بالتحلل في الفرض والنفل ووجه بان له قدرة على اخراجها من أصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجز له الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قيل بجوازه حيث حرم الاحرام بغير إذنه لم يبعد لانها عاصية ابتداء ودواما فليس فعلها محترما وان انعقد صحيحا حتى تمنعه من حقه الثابت قبل ذلك

استئذان أو يه في النسك فرضا أو تطوعا أو لكل منهما إذا كانا مسلمين وإن علا ولومع وجود الابوين في الأصح ذكر اكان أو أنشئ منهم من نسك التطوع وتحمله منه إذا أحرم بغير إذنهما وتحمله له كتحليل السيد رقيقة ويلزمه التحاليل بأمرهما أو حمله في الآفاق ولم يكن مصاحبا في السفر والوجه أن الرقيق كالحر في أن له المنع وليس له ما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا انتماما كالصوم والصلاة وفارق الجهاد بانه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبوينها منعه من نسك التطوع وهو ظاهر إلا أن يسافر معها الزوج وقد علم أنه لو منعه من نسك الإسلام لم يلتفت إلى منعه وإن لم يجب عليه المنع السادس الدين فلصاحبه منع المدون من السفر ليستوفيه إلا أن كان معسرا أو الدين مؤجلا أو يستتيب من يقضيه من مال حاضر وليس له تحمله إذا اضطر عليه في إحرامه نهاية وفي الأسنى والمغنى نحوه وقوله حر وتحمله في الآفاق عبارة الأسنى ويعد كما قال الأذرى تحليل المكي ونحوه لقصر السفر اه وعبارة الوانقي وأمال المكي ومن بينه وبين مكة دون مرحلتين فليس لهم أى لاصوله منعه كفى النهاية بخلاف الشرح العباب اه قول المين (ولا قضاء على المحصر المتطوع) واستثنى ابن الرفعة من إطلاقه ما لو أفسد النسك ثم أحصر ورد بان القضاء هنا لا لفساد لا لإلحاص نهاية ومعنى (قوله بحصر خاص الحج) ولا فرق بين أن يأتي بنسك سوى الاحرام أم لم يأتي بمعنى ونهاية (قوله وان اقترن به قوات الحج) نعم ان صار إحرامه غير متوقع زال الإحصار ففاته الوقوف فعليه القضاء بخلاف ما إذا صار مع الوقوع معنى ويأتى في الشرح ما يفهمه (قوله اذ لم ير بالامر به) أى فى القرآن ولا في الخبر ولقول ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحصر نهاية (قوله ولم يعتبر منهم معه في مرة القضية الحج) ولم ينقل أنه أمر من تخاف بالقضاء نهاية ومعنى (قوله من غير رجاء أمن) أى بخلاف ما إذا أخر مع رجاء الأمن حتى فاته الحج لتحل به مرة ولم يقض نهاية (قوله مساو بالحج) وبالأولى إذا كان أقرب بخلاف الأبعد سم (قوله للقوات) أى الغير الناشئ عن الحصر عس (قوله أو خاصا كما أطلقوه) قال الشارح في حاشية الإيضاح في الكلام على شروط وجوب الحج والعمرة أنه حيث حصل الأمن للواحد من غير

أذن لها فيه لكونها بمنزلة بمنزلة تحاليلها مرش (قوله في المنزلة ولا قضاء على المحصر المتطوع) قال الشارح في حاشية الإيضاح في الكلام على شروط وجوب الحج ما نصه والمعتد أنه حيث حصل الأمن للواحد من غير رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لأن الحج لا بد له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب ان كان عالما فلو حج أول ما تمكن وأحصر مع القوم ثم تحل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هناذ غيره مثله في خوف العدو أو ما لو اختص الخوف أو المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فتقضى من تركته على ما صوبه بالبقية وحرم به ابن الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان أو عدو وعجز دون غيره لمزمه الحج فتقضى عنه ويستتيب أن أس وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فاته قبل تمكن أحد من أهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع آخر من ذلك وبما في الإحصار من أن الزوجة لا تحرم الاباذا الزوج أنهم لو أخرت لمعنه قضى من تركها ولا يقضى إلا ان تمكن قبل النكاح وعن الأذرى نظير ذلك وقال صرح به الشافعي والأصحاب ونقله في الخادم في موضع واعتمده وبحث في موضع آخر أنها لو لم تستطع الإبعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن اعترض غير واحد ما ذكر بقول المجموع عن الرواية لو حبس أهل بلد عن الحج أول ما وجب عليهم لم يستقر وجوبه عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليه قولان أحصهما لا اهوي بقولهم في محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر استطاعته بعذر والحصص وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب أولئك بأن ما في المجموع مقوله ولا يلزم من سكوتها اعتيادها ما علمت من النص واتفاق الأصحاب على ما صرح بخلافها وكلامهم لا حتى يحول على ما هنا وان اعتمد ما في المجموع ان رد ذلك بيان غاية ما في الباب أن للشافعي فيها قولين وان الر ويا نرج أو نقل ترجيح أحدهما وأقره النووي فهو المعتبر (أظهر ومدركه وعابه فلا استقرار على الزوجة إذا منههاز وجهها ولو تمكنت قبل النكاح الى آخر ما أطل به مما ينبغي الوقوف عليه وأصله في حاشية الشريعة السمودي (قوله مساو بالأول) وبالأولى ما إذا كان

(ولا قضاء على المحصر المتطوع) بحصر خاص أو عام وان اقترن به قوات الحج اذ لم ير بالامر به وقد أحصر معه صلى الله عليه وسلم في الحديبية ألف وأربعمائة ولم يعتبر منهم معه في عمرة القضية في العام القابل الا بعضهم أكثر ما قيل أنهم سبع مائة فعلم ان تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضاة أى الصلح الذى وقع في الحديبية ولا رد عليه أن المحصر يسلم منه القضاء في صور بأن أخر التحلل من الحج مع مكانه من غير رجاء أمن حتى فاته أو فاته ثم أحصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يتحل ومضى في النسك ففاته أو سلك طريقا آخر مساويا للأول ففاته الوقوف وذلك لان القضاء في هذه كلها للقوات لا للمحصر (فان كان) ما أحصر عن انتمامه حصر عاما أو خاصا كما أطلقوه (فرض مستقرا) عليه

زفة لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لان الحج لا يدل له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب ان
كان عامافلوج أول ما تمكن وأحضر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف هنا
وأما لو اختص الخوف أو المنع بشخص فإنه لا يمنع الوجوب فتقضى من تركته على ما صوبه البلقيني وبجزم به ابن
الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان أو عدو وعجز دون غيره لزمه الحج فيقضى من تركته ويستنبط ان
أيس وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فأت قبل تمكن أحد من أهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع آخر
من ذلك ومما في الاحصار من أن الزوجة لا تحرم الا باذن الزوج أنهم الوأخوت لم ينه قضى من تركتها ولا تعصى
الا ان تمكن قبل النكاح وعبر الاذرع بنظير ذلك وقال من حره الشافعي والاحصاء ونقله في الخادم في
موضع واعتمده وبحث في موضع آخر أنهم لو لم تستطع الا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن
اعترض غير واحد ما ذكر بقول المجموع عن الرواية لو حبس أهل بلده عن الحج أول ما وجب عليهم لم يستقر
وجوبه عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليه قولان أحدهما لا انتهى بقولهم لم يحصر لم يستقر عليه
الغرض تعتبر استتاعته بعد زوال الحصر وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب أولئك
بان ما في المجموع مقالة ولا يلزم من سكوته عليها اعتمادها ما علمت من النص واتفاق الاحصاء على ما يصرح
بخلافها وكلامهم الا في محمول على ما هنا ولو اعتمد ما في المجموع أن يرد ذلك بان غاية ما في الباب أن للشافعي
فيها قولين وأن الرواية ترجح أول نقل ترجيح أحدهما فهو المعتبر لظهور رمدوكة وعليه فلا يستقر على
الزوجة اذا منعها زوجها انتهى وأصله في حاشية الشريفة السهمودي اه سم وأقر المغني ما استنبطه السبكي
عبارة قال السبكي ويؤخذ من أن الزوجة انما تحرم باذن زوجها أي استحبابا كمر وأن الحصر الخاص
لا يمنع وجوب الحج أن اذنه ليس شرطاً للوجوب عليها بل الحج وجب واذا حرمت فنعها الزوج وماتت قضى
من تركها مع كونها لا تعصى لكونه منعها الا اذا تمكن قبل النكاح فتعصى اذا ماتت اه (قوله كسجة
الاسلام بعد أولي الخ) الى قوله نعم في المغني الا قوله قدر الى قضاء وقوله ونذر الى المتن والى قول المتن ومن فإنه
في النهاية الاما ذكر وقوله بحيث الى اذا غلب (قوله وكندرا الخ) أي غير معين (قوله ونذر معين الخ) فيه وقفة
اذا الظاهر أنه كسجة الاسلام في أولي سنى الامكان كما يفيد قول ع ش قوله مر وكالندرا أي حيث استقر في
ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان أو أطلق ومضى ما يمكنه فيه النسك والافلا شى عليه اه
لكن في الوائى مثل ما قاله الشارح وكذا في الاسنى مثله عبارة مع المتن فان أحضر في قضاء ونذر معين في العام
الذى أحضر فيه فهو بان في ذمته وكذا حجة الاسلام أو حجة نذر قد استقرت كل منهما عليه بان اجتمع فيها
شروط الاستطاعة قبل العام الذى أحضر فيه والابان أحضر في تطوع أو في حجة اسلام أو نذر ولم يستقر فلا
شئ عليه في التطوع أصلاً ولا في حجة الاسلام أو النذر حتى يستطيع بعد اه (قوله ونذر معين في عام الحصر)
أو غير معين قاله سم وفيه تأمل لكن بحث الاذرعى الخ بزم به النهاية تار كالقيد بعد الدار (قوله اذا غلب
على ظنه الخ) قياس ما مر في الزوجة من أنه لو قال لها طيبين عدلان الخ اعتبر مثله هنا وينبغي أن مثل ذلك
ما لو عرف من نفسه لكونه طيباً وتعبيره بغلب على ظنه شامل لذلك بل والى أخر به طيب واحد ع ش
(قوله بعذر) الى قوله وقيل في النهاية الا قوله لان احوام الى ثم ان لم يمكنه والى قول المتن وفيهما في المغني الا قوله
لان احوام الى قال وقوله ثم ان لم يمكنه الى وله تحللان (قوله بعذر) أي كضلال طريق ونائى (قوله بالجواز) أي
جواز استدامة الاحرام الى العام القابل حتى يقف فيه معنى (قوله ثم ان لم يمكنه الخ) وان أحضر بعد الوقوف
وتحل ثم أطلق من احصاءه فاراد أن يحرم ويبيح السناء كفى الصلاة والصوم ثم اية زاد الوائى وان كان
الوقت باقيا صح احرامه ولزمه الاستئناف اه (قوله بما مر في المحصر) اي بذيح ثم حلق مع نية التحلل بهما (قوله

كسجة الاسلام بعد أولى
سنى الامكان وكندرا قدر
عليه قبل عام الحصر
ومثله ما قضا ونذر معين
في عام الحصر بى في ذمته
كلو شرع في صلاة مفروضة
ولم ينه (أو) فرضاً (غير
مستقر) كسجة الاسلام
في أولى سنى الامكان
(اعتبرت) في استقراره عليه
(الاستطاعة بعد) أى بعد
زوال الا - صار نعم الاولى له
ان بى من الوقت ما يسع
الحج أن يحرم ولا يجب وان
استقر الوجوب بغيره لكن
بحث الاذرعى في بعد الدار
اذا غلب على ظنه أنه لو أخر
عجز عن الحج فيما بعد أنه
يلزمه الاحرام به في هذا العام
(ومن فإنه الوقوف) بعذر
أو غيره (تحلل) فوراً وجوباً
للايصير محرماً بالحج في غير
أشهر مع كونه لم يتصل منه
على المقصود اذا الحج عرفة
كحصر فلو استمر على انه ببقاء
احرامه الى العام القابل لم
يجزئه لان احرام سنة
لا يصلح لاحرام سنة أخرى
قال الاذرعى لا تعلم أحد اقال
بالجواز الار واية عن مالك
رضى الله عنه ثم ان لم يمكنه فعل
عمرة فتحل بما مر في المحصر
وان أمكنه وجب

أقرب بخلاف الا بعد كما قال في الروض فان فاته الحج لطوله أو صعب به تحلل بافعال العمرة ولا قضاء عليه قال
في شرحه لانه بذل ما في وسعه كن أحضر مطلقاً اه (قوله ونذر معين في عام الحصر) أو نذر غير معين (قوله

وله تحللان أولهما يحصل بواحد من الخلق أو الطواف المتبوع بالسعي إن لم يقدمه وسقط (٢١٣) الرمي بقواف الوقوف وتأتيهما يحصل

(بطواف وسعي) بعده ان لم يكن سعي بعد القدوم كما في المجموع (وحلق) مع نية التحلل بها الماصع عن عمر رضى الله عنه أنه أفتى بذلك فأمر من فأنهم الحج أن يطوفوا ويسعوا ويحرموا ان كان معهم هدى ثم يحلقوا أو يقصر وأنهم يحجمون ان قابل وجهه واذن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الاحرام بالقضاء كحرم وسبعة اذارجع الى أهله واشتهر ذلك ولم ينكره أحد فكان اجاءا وأفهم المتن ولا ترواه لا يلزمه مبيت بمكة ولا رمي وما أفتى به لا ينقلب عمرة لان احرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لغيره وقبل ينقلب ويجزئه عن عمرة الاسلام (وفيهما) أي السعي والخلق (قول) انه لا يحتاج اليهما لان السعي يجوز تقديمه عقب طواف القدوم فلا دخل له في التحلل والخلق استباحة محظور (وعليه دم) وممر الكلام فيه (و) عليه ان لم ينشأ القواف من الحصر (القضاء) للتطوع فورا لا ترعر رضى الله تعالى عنه المذكور بهما ولانه لا يتخلو عن تقصير ومن ثم لم يفرقوا في وجوب القسورة بين المعذور وغيره بخلاف الاحصار أما الفرض فهو باق في ذمته كما كان من توسع وتضيق كما في الرخصة وأصلها وان نوزع فيسئ هل يلزمه الاحرام بالقضاء

وان أمكنه وجب أي التحلل بعمل عمرة أي مع نية التحلل كما يأتي (قوله) أولهما يحصل (الح) ثم (قوله) وتأتيهما عبارة شرح الروض قال في المجموع وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الاول فيحصل بواحد من الخلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالقواف فصار كمن رمى ولا يحتاج الى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأصله وظاهر أنه يحتاج الى نية التحلل انتهى وبعبارة الشارح في شرح الارشاد الصغير وتحالله الثاني بفرأغه من عمل العمرة والاول بفرأغه من بعضها وهو الخلق أو الطواف المتبوع بسعي بقى فان لم يمكنه حل عمرة فتحلل بما مر في الحصر انتهى اه سم وبعبارة الواجب ثم لتحلل بعمل عمرة ان أمكنه والبراد على عمرة صورة لاحكامه لان له حينئذ تحللين يحصل أولهما بواحد من الخلق ان كان برأسه شعر والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي بعد القدوم وان لم يكن برأسه شعر فبالطواف بقية فلو جامع قبل التحلل الاول ففسد حجه الغائب وتأتيها بالباقي من اعمال العمرة وهي الطواف والسعي ان لم يتقدم والخلق مع نية التحلل بالثلاثة قوله تقديم اي واحد منهما كما في الحاشية خلافا للمختصر اه وبما ذكر يعلم ان ما يوهمه من بيع الشارح من وجوب تكرار الخلق أو الطواف المتبوع بالسعي غير مراد (قوله) مع نية التحلل بها) ينبغي عند كل منها اي الثلاثة اذ ليست عمرة حتى يكتبها بنية في أولها سم ولا يحتاج الى نية العمرة نهائية (قوله) ويهدوا) يضم اليها من باب الافعال ع ش (قوله) فكان اجاءا) أي سكوتيا (قوله) لا يلزمه مبيت بمكة) (قوله) اي وان بقى وقتها شرح روض ونهاية (قوله) ولا رمي) ويقال أيضا انه اذا لم يكن برأسه شعر انه يسقط عنه الخلق ويصير تحالله بالطواف اي المتبوع بالسعي ان لم يقدمه فقط مغنى قول المتن (وعليه دم الخ) ولو كان عبدا كان واجبه الصوم سم (قوله) وممر الكلام الخ) أي من قبيل باب الاحصائه كدم التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه (قوله) ان لم ينشأ القواف الخ) سيد كرم حرة قول المتن (والقضاء) أي بمعناه اللغوي وهو الاداء نهائية عبارة المغنى فان قيل كيف توصف حجة الاسلام بالقضاء ولا وقت لها الجيب بانه لما أحرم بها تضيق وقتها كما تقدم ذلك في الافساد وتقدم ما فيه اه (قوله) فورا) كذا في النهاية والمغنى (قوله) ومن ثم لم يفرقوا في وجوب الفورية الخ) أي وانما يفتقران في الاثم فقط مغنى (قوله) بخلاف الاحصار) هو مقابل لقوله ولانه لا يتخلو عن تقصير ش اه سم (قوله) أما الفرض الخ) هو مقابل قوله قبل للتطوع سم (قوله) فهو باق في ذمته كما كان الخ) وفاقا للروض وخلافا لصرح شرح المنهج والمغنى ولا طلاق النهاية

وله تحللان أولهما الخ ثم قوله وتأتيهما الخ) عبارة شرح الروض قال في المجموع وما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الاول فيحصل بواحد من الخلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالقواف فصار كمن رمى ولا يحتاج الى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأصله وظاهر أنه يحتاج الى نية التحلل اه وبعبارة الشارح في شرح الارشاد الصغير وتحالله الثاني بفرأغه من عمل العمرة والاول بفرأغه من بعضها وهو الخلق أو الطواف المتبوع بسعي بقى فان لم يمكنه عمل عمرة فتحلل بما مر في الحصر اه (قوله) وحق مع نية التحلل بها) ينبغي عند كل منها اذ ليست عمرة حتى يكتبها بنية في أولها (قوله) لا يلزمه مبيت بمكة ولا رمي) أي وان بقى وقتها شرح روض (قوله) في المتن وعليه دم) لو كان عبدا كان واجبه الصوم قال في الروض وشرحه ولم يلزم أي الرقيق من دم بفعل محظور كالبداس أو بالقواف لا يلزم السيد ولو أحرم باذنه بل لا يجزئه اذا ذبح عنه لكونه لا يملك شيئا وان ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه ان كان بضعبه عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن له في الاحرام لانه لم ياذن له في موجهه لان وجوب الصوم بتمتع أو قرآن أذن له فيه فليس له منعه لاذنه في موجهه وان ذبح عنه السيد بعد موته جاز لانه حصل اليأس من تكفيره والتحليل بعد الموت ليس بشرط واذا اعتق العبد قبل صومه وقدر على الدم لزمه الدم اعتبار بحاله الاداء اه ثم قال في شرحه واذا نسى وظاهر أن المكاتب يكفر باذن سيده كالحر لانه يملكه وعليه فحرمه ان يذبح عنه -ه ولو في جنابة اه فلو لم ياذن السيد فهل يكفر بالصوم كغيره من الرقيق ينبغي أنه كذلك فليراجع (قوله) أما الفرض فهو باق في ذمته كما كان من توسع وتضيق كما في الرخصة وأصلها الخ) مشى في شرح المنهج على خلاف حيث قال واعادة أي

(تنبيه)

من مكان الاحرام بالاداء على التفصيل (٢١٤) السابق في قضاء الغاسد أو يفرق بان التقصير في الافساد أظهر منه في الفوات أو يفرق بين

عبارة سم قوله كما كان من توسع الخمشي في شرح المنهجي على خلافه حيث قال وعليه إعادة قور الحج الذي فاته بقـ وان الوقوف تطوعا كان أو فرضا كأي الافساد انتهى لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح اهـ (قوله من مكان الاحرام الخ) أي أو مثل مسافته (قوله ولا يقرب الخ) كلامهم الخ وهو قضاء به تعليل المغنى والنهاية لغو ربه القضاء مطلقا هنا بالقياس إلى الافساد (قوله الاول باطلا) أي يلزم في إعادة الاحرام من مكان الاحرام بالاداء أو مثل مسافته فلا يكفي من اقرب منه ونائي أي ولو كان الفوات بعذر كالخطأ في الطريق أو العدد (قوله ولا يسقط هذا) أي الدم الثالث (قوله فافهم ذلك) أي قول المجموع لانه توجه عليه الخ وفيه تأمل (قوله وأما اذا نشأ الخ) أي الباب في النهاية والمغنى إلى قوله وقد أوجاه نحو العدو إلى سلوكها (قوله وأما اذا نشأ الخ) يحتمل زوجه لم ينشأ الفوات من الحصر (قوله وقد أوجاه نحو العدو الخ) أي بان لم يجسد طر يعادونها فيما ذكر وبأن معها الفوات فيما يظهر ان تبادر من الجاء العدو وخلافه بصري (قوله وبأن معها الفوات) تقدم في أول الباب ما صرح بأنه ليس بشرط (قوله فتحلل بعمل عمرة) كما قال السبكي وغيره اذا تمكن من البيت والاتحل تحلل المحصر انتهى أسنى المطالب اهـ بصري وتقدم في الشرح والنهاية والمغنى في أوائل باب الاحصار ما وافقه (قوله لم يقض) جواب أما فكأن حقه أن زاد معه الفاء (قوله كالمحصر مطلقا) أي سواء كان المحصر عاما أو خاصا كالريض والروحة والولد والشرذمة ونائي* (خاتمة)* يسن أن يحمل المسافر إلى أهله هدية لما رواه البيهقي وأن يرسل اليهم اذ قرب إلى وطنه من يعلم بقدمه إلا أن يكون في قافلة اشتهر عند أهل البلد وقت دخولها ويكره أن يطرقهم ليلا والسنة أن يتلقى المسافر وأن يقال له ان كان حاجا قبل الله تجل وذخر ذنبك وأخلف نفقتك وان كان غازيا قبل له الحمد لله الذي نصرك وأكرمك واعزك والسنة ان يبدأ عند دخوله باقرب مسجد صلى فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسبب النية تعوي طعام يعمل لقدوم المسافر وسبأ في الولية بياضها ان شاء الله تعالى مغنى ونهاية قال ع ش قوله مروان كان غازيا قبل له الخ أي وان لم يحصل فقع على يده لا عزا للاسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده وقوله مروان باقرب مسجد أي إلى منزله وظاهر أن يحمل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد ولو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه فعلمه ما فيه عند دخوله وقوله مروان تسبب النية أي يسن للمسافر بعد حضوره أن يفعلها اهـ (قوله والله تعالى أعلم) عطف على مقدر أي هذا ما علمته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد تقدم الربيع الأول بحمد الله وعونه وحسن توفيقه يوم الاربعاء المبارك ثامن الربيع الثاني من شهر رسة ثلاث وتسعين بعد ألف ومائتين على يد جامعـه الفقيه إلى رجة ربه الغني عبد الجيد بن حسن بن الداغسباني الشرواني ثم المكي غفر الله تعالى له ولوالديه ولشيخه ومحبيه ولمن قرأ فيه أو نقل منه أو طالع فيه ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه اجمعين

(كتاب البيع)*

(قوله قيل) إلى قول المتن كاشريت في النهاية الا قوله للخلاف فيها وقوله وهو لك إلى المتن وقوله لكن نحو إلى ولك على وما أنبه عليه (قوله وهو بيع الاعيان) وسيأتي في الاجارة بيع المنافع نهاية (قوله اذهو مصدر) رده سم بان المعنى المصدري ليس مرادها هنا وإنما المراد اللفظ الذي يتعقده البيع ويمكن الجواب عنه بأنه لما كان مصدرا في الاصل كان الاصل فيه الافراد اهـ ع ش (قوله واردة ذلك الخ) عطف على افراد

وعليه إعادة قور الحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كأي الافساد اهـ لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح هذا ما وجدته بمش نسخة شيخنا علامته زمانه وفريده ورواه شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي نعمه الله تعالى بالرجة والرضوان وأسكنه الله جنه وكرمه فسيح الجنان

(كتاب البيع)*

(قوله اذهو مصدر) فيه نظر اذهو هنا لم يرد به المصدر بل العقد كاسيأتي والعقد ليس بمصدر اذهو مجموع الايجاب والقبول وهم اعبار نان عن ملفوظ البائع وملفوظ المشتري مثلا لان ايجادهما كاهو ظاهر على

التعويبت فيكون كالافساد لتساو بينهما في عدم التعدي والفوات فلا يلزم منه الامن ميقات طر يقبل ولا راعى الغائب كل محتمل والاقرب إلى كلامهم الاول باطلا ثم رأيت المجموع قال عن الاجاب وعلى القارئ القضاء قارنا ويلزمه لا يتقدم دم الفوات ودم القران الغائب ودم ثالث للقران المأني به في القضاء ولا يسقط هذا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه عليه القران ودمه فلا يسقط بتبرعه بالافراد اهـ فافهم ذلك أنه يتعين مراعاة ما كان عليه احرامه في الاداء فلوا حرم به من الخلقة ففات ثم أتى على قرن لزمه أن يحرم من مثل مسافة الخلقة ويؤيده توجه بهم رعاية ذلك في الافساد بان الاصل في القضاء أن يحكى الاداء وهذا بعينه موجود في صورة الفوات ولا تفرق للفرق السابق بجزء التعدي بالافساد لما مر أن الفوات لا يتخلو عن تقصير أو ما اذا نشأ الفوات عن الحصر كأن أحصر فسلك طر يقا آخر فغاته لصجوبة الطريق أو طوله وقد أوجاه نحو العدو إلى سلوكها أو ما بالاحرام متوقعا والاحصر فلم يزل حتى فات الحج فتحلل بعمل عمرة لم يقض لانه بذل ما في وسعه كالمحصر مطلقا والله

الخ

تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم* (كتاب البيع)* قيل أفردته لارادته أو غايته هو بيع الاعيان وورد بان افراده هو الاصل اذهو مصدر واردة ذلك

الخ وفيه تسليم أن المراد هنا خصوص بيع الاعيان وورد عليه المتأخر المؤيد بشيئى (قوله تعلم من افراده السلم الخ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم يخص في السلم فافراده لا يدل على ما ذكرنا من أنه سم عبارة البصري قوله السلم الخ ينبغي أن تزداد الاجارة حتى يسقط ما أورده الغاضل المحشى فان البيع مخصص في بيع الاعيان والمنافع وما في الذمة اهـ (قوله وهو لغة مقابلة شئ بشئ) زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج نحو ابتداء السلام ورده وعبادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عبادة مريض بعبادة مريض آخر بعبادة عيش ومعنى زاد شخنا وقال بعضهم الاولى ابقاء المعنى اللغوي على اطلاقه لان الفقهاء لا تدخل لهم في تقييد كلام اللغويين وهو ظاهر اطلاق الشارح اهـ (قوله عقد يتضمن الخ) أى يقتضى انتقال الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اهـ ع ش عبارة الرشيدى فيه أمور الاول أن قوله مال بمال يشمل غير المتناول الثانى يخرج عنه المنفعة المؤبدة لانها لا تسمى مالا كما سأتى في الايمان فهذا مع قوله أو منفعة مؤبدة كالتماني الآن يقال ان الايمان مبناهما على الباعى العرف فالمنفعة ههنا من الاموال فليراجع الثالث أن قوله بشرطه الا تى فيه أن الشر وط لا تدخل لها في التعاريف المقصود بها بيان الماهية الرابع أن قوله لاستفادة ملك الخ هو فائدة البيع فلا تدخل له في أصل تعريفة وقد سلم من هذه الارادات قول بعضهم عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأييد اهـ (قوله بشرطه الا تى) أى بشرطه الا تى لانه مغرر مضاف فيعم و (قوله لاستفادة الخ) علة لقوله مقابلة الخ و (قوله ملك عين) أى كالشباب و (قوله أو منفعة الخ) وكذا يعتبر التأييد في العين لاخراج القرض ولعله استغنى عنه بقوله بشرطه وملك أن تقول التأييد حاصل في القرض لجواز انتفاع المقرض به لا الى غاية ورجوع المقرض فيه فسخه وهو انما يرفع العقد من حينه لا من أصله و (قوله مؤبدة) كحق المراد عقد عليه باعظ البيع اهـ ع ش (قوله وهو) الى قوله وهو لك في المعنى الا قوله مما اشتهر الى قوله تعالى وقوله اذ لم يوجد الخ (قوله وهو المراد الخ) أى العقد (قوله وقد يطلق) أى مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور في الترجمة ففيه شبهة استخدام اهـ رشيدى والاولى حذف لفظة شبهة (قوله على قسمين الخ) وقد يطاق ايضا على الاعتقاد والملك الناشئ عن العقد كفى قولك فسخت البيع اذ العقد الوازع لا يمكن فسخه وانما المراد فسخ ما ترتب عليه سم على المنهج اهـ ع ش (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه ان هذا القيد لا مفهوم له اذ التملك بالثمن لا يكون الاتباعا والجواب انه اشار به الى ما يعتبر شرعا فهو تبيين الواقع لا الاحتراز أو أنه استعمال الثمن في مطلق العوض فيكون احترازا عن نحو الاجارة اهـ ع ش (قوله والشراء) أى ويحد الشراء (قوله بانه بقوله) أى نقله اهـ ع ش (قوله على أن لفظ كل يقع على الآخر) أى تقول العرب ببعث بمعنى شريت وبالعكس قال تعالى وشروه بثمن بخس أى باعوه وقال تعالى ولبس مشرا به أنفسمه و يقال لكل من المتبايعين بائع وبيع ومشتري وشار اهـ معنى (قوله وأركانه عاقد الخ) أى أركانه ثلاثة هي في الحقيقة ستة عاقد وهو بائع ومشتري ومعقود عليه وهو ثمن ومشتري وصيغة وهي ايجاب وقبول اهـ معنى (قوله ولقوة الخلاف الخ) عبارة المعنى والنهائية وكان الاولى للمصنف ان يقدم الكلام على العاقد ثم المعقود عليه ثم الصيغة لكنه بدأ بها كما قال الشارح لانها أهم للخلاف فيها وأولى من ذلك أن يقال لان العاقد والمعقود عليه لا يتحقق الا بها اهـ وعبارة سم قوله وان تقدما الخ قد يقال ههنا من حيث وصف العاقبة والمعقودية المقصود ههنا لم يتقدما فليتأمل اهـ (قوله فيها الخ) يعنى الصيغة اهـ رشيدى (قوله طبعها) الاولى زمانا (قوله لوجوده) رتبة الخ أى لتحقيق صورته الشرعية في الخارج (قوله ولو في بيع ماله الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو في بيع ماله لولده نحو ووعكسا وبيع ماله مال

تعلم من افراده السلم بكتاب مستقل وهو لغة مقابلة شئ بشئ وشرا عقدا يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الا تى لاستفادة ملك عين أو منفعة مؤبدة وهو المراد هنا وقد يطلق على قسمين الشراء فيحذف بانه نقل ملك بثمن على وجه مخصوص والشراء بانه قبوله على أن لفظ كل يقع على الآخر وأركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولقوة الخلاف فيها بدأ بها وان تقدما عليها طبعها معبرا عنها بالشروط مجازا فقال (شرطه) الذى لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولده

أحد محجور ربه لا تخراه قال ع ش قوله لولده محجور الخ دخل فيه الطفل والسفيه والمجنون وهذا في الأب والجد ويجه ان الام اذا كانت وصية كذلك كدال عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقد يشمل سفيها طراسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان القاضي اياه او جده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لهما في التصرف وهو محتمل سم على ج لكن هذه الثانية قد يخرجها قول الشارح مر محجور لانه محجور القاضي اه ع ش عبارة المغني وكالطفل المجنون وكذا السفيه ان بلغ سفيها ولا فوله الحاكم فلا يتولى الأب الطرفين فلو وكاه الحاكم في هذه الصورة لم يتول الطرفين لانه نائب عن الحاكم فلا يرد عليه اه وعبارة عميرة قضية اطلاق المصنف اشتراط الايجاب والقبول ولوفى حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي احد اللقطين وقيل تكفي النية قال الاسنوي وهو قوي لان اللفظ انما اعتبر بديل على الرضا اه (قوله وكذا في البيع الضمني الخ) بعض الهوامش الخاف التدبير بالعق وفيه وقفة فان التدبير تعليق عتق باموت والتوكيل في التعليق لا يصح لانه ملحق باليمين اه ع ش (قوله كاعتق عبدا عني الخ) بقى ما لو قال بعنيه واعتقه فقال اعتقته عنك هل يصح أولا فيه نظر والا قرب الثاني لعدم مطابقة القبول للايجاب وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك أم لا فيه نظر والا قرب الثاني اه ع ش (قوله فانه يعتق به الخ) وهل يأتي في غير العتق كصدق بدارك عني على الف بجامع ان كلا قرينة او يفرق بان تشوف الشارع الى العتق أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم الى الثاني أكثر اه نهاية قال ع ش قوله مر وميل كلامهم الى الثاني الخ نعم قدوسياً في له مر في الظاهر انه لو قال لغيره أطعم ستين مسكينا كل مسكين مدامن الخنطة عن كفارتي ونواها بقلبه ففعل أحزاه في الاصح ولا يختص بالمجاس والكسوة كالطعام قاله الخوارزمي وانتهى وقد يقال ان ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ بديل على التملك من مالك الطعام والكسوة سم على ج وعدم اشتراط روية ما أمره بالتصدق به بل هذا مل ما لو أمر الاسير بغيره باستنقاذ أو بعمارة دار بشرط له الرجوع بما صرف وهو قرض حكمي ومع ذلك فـهـ شـيـ اه ع ش (قوله فلا يرد) أي البيع الضمني على المصنف لقوله وكذا في البيع الضمني الخ فلا يراد ولا استثناء كما فعل بعضهم اه ع ش قول المستن (الايجاب) من أوجب بمعنى أوقع اه ع ش (قوله ولو هزل) هل الاستهزاء كالهزل فيه نظر ويجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيده أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار سم جلي ج اه ع ش (قوله وهو) أي الايجاب (صريحا) أي حال كونه صريحا اه ع ش (قوله ما دل على التملك) أي بعوض نهائية ومعنى قال ع ش قوله مر بعوض لم يذ كر به ولعله لان ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لا لصراحتها وقوله تعتك دال على التملك دلالة ظاهرة اه (قوله مما اشهر) أي مأخذ الصراحة اه ع ش (قوله لقوله تعالى الخ) علة لاشتراط الايجاب بل الصيغة توجه الدلالة فيه أنه اقصر فيها على مجرد التراضي والمراد ما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره اه ع ش (قوله فانيط بظاهر الخ) يظهر أن أولى ما توجه به اعتبار الصيغة أن دلالة الالفاظ منضبطة لان لها قواين مدونة تختلف دلالة غيرها أه بصرى (قوله فلا ينعقد بالمعاطاة الخ) اذا الفعل لا يدل بوضعه فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد فيطالب كل صاحبه بما دفع اليه ان بقي وببدله ان تلف وقال الغزالي للبائع ان يملك الثمن الذي قبضه

وكذا في البيع الضمني لكن تعد برا كاعتق عبدا عني باللف فيقبل فانه يعتق به كما يذكره في الكفاية لتضمنه البيع وقبوله فلا يرد (الايجاب) من البائع ولو هزلا وهو صريح بما دل على التملك دلالة قوية مما اشهر وتكرر وعلى السنة حمله الشرع وستاتي الكفاية لقوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم مع الحديث الصحيح انما البيع عن تراض وهو خفي فانيط بظاهر هو الصيغة فلا ينعقد بالمعاطاة

عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقوله لولده قد يشمل سفيها طراسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان القاضي اياه او جده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لهما في التصرف وهو محتمل (قوله ولو هزل) هل الاستهزاء كالهزل فيه نظر ويجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضيا وليس في الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيده أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار (قوله فلا ينعقد بالمعاطاة) على هذا قال في الروض وشرحه المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد فيطالب كل صاحبه بما دفع اليه ان بقي وببدله ان تلف انتهى فهو اذا كان باقيا على ملك صاحبه فان كان زكوا بافعليه كانه لكن لا يلزم اخراجها إلا بان عاد اليه أو تيسر اخذها وان كان بالغاقب له دين لصاحبه على الآخر فحكمه كسائر الديون في الزكاة هكذا يظهر

ان ساوى قيمته مادفعه لانه مستحق نظير بمثل حقه والمالك راض اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن
 شرح الروض الامقالة الغزالي مانصه فهو اذا كان باقيا على ملك صاحبه فان كان زكرا فاعليه زكاته لكن
 لا يلزم اخراجها الا ان عاد عليه أو تيسر أخذه وان كان بالغافس بدله دين لصاحبه على الآخر فكمه كسائر
 الديون في الزكاة هكذا يظهر فلو كان أحدهما ممن يرى المعاطاة فيتحه أن لا يجب عليه الرد الا بحكم حاكم يرى
 الرد * (فرع) * لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد
 فيه كافي النزول عن الوظائف اه وتقدم عن عش في بحث قطع نبات الحرم جواز أخذ العوض على
 نقل اليد بما لا يجوز بيعه من نبات الحرم (قوله وهوان يتراضيا الخ) عبارة المغنى قال في النسخة وصورة
 المعاطاة أن يتفقا على ثمن ومثنى ويعطيان من غير إيجاب ولا قبول وقد يوجد لفظ من أحدهما اه (قوله
 واختار المصنف الخ) أى من حيث الدليل اه عش (قوله انعقادهما الخ) أى لانه لم يثبت اشتراط اللفظ
 فيرجع للعرف كسائر الالفاظ المطلقة اه مغنى زاد شيخنا وينبغي تقليد القائل بالجواز للخروج من الاثم
 فانه مما ابتلي به كثيره ولا حول ولا قوة الا بالله حتى اذا أراد من وفقه الله تعالى يقاع صيغة اخذ الناس
 سخريه اه (قوله بها) أى بالمعاطاة (قوله في كل ما) أى عقد (قوله بها) أى بتلك الالفاظ كما يدل عليه قول
 الشيخ في شرح قول الروض في كل ما أى يكمل ما انتهى ووجه الدلالة أنه جعل في بيع الباء المقيدة لتكون
 مجردها وسبب الانعقاد وعليه فالاقوال الثلاثة متباينة ولا تنقيص المعاطاة بالسكوت بل كما تشبه له تشمل
 غيره من الالفاظ الغير المذكورة في كلامهم للصريح والكناية اه عش أقول انما يظهر تفسير ما بعد
 اذا خلا الكلام عن لفظة بها كافي المغنى فيوافق قول الروضة ينقد بكل ما يبعده الناس بيعا اه وأما معها
 فيظهر أن في معناه الحقيقي وما واقعة على متاع وضيمير بعده على حذف مضاف وضيمير بالمعاطاة أى في كل
 متاع بعد الناس عقده بالمعاطاة بيعا فيوافق قول المحلى وقيل ينقد بها في المحقر كرطل خبز وخزمة يقبل وقيل
 في كل ما تعد فيه بيعا بخلاف غيره كالذواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها اه (قوله اتفاقا)
 أى من الشافعية * (فرع) * وقع السؤال عما لو وقع بيع بمعاطاة بين المالك وشافعي هل يحرم على المالك
 ذلك لا عاتيه الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الاقرب الحرمة كقول لعب الشافعي
 مع الحنفى الشطرنج ومع ذلك انما يرجع فيه مذهب المالكي هل يقول بحرمة ذلك عليه أم لا ثم رأيت سم
 على حج قال مانصه فرع باع شافعي لحوم مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي
 ان يحرم ويصح لان الشافعي معين على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز للشافعي ان يأخذ
 الثمن عملا باعتقاده مر اه عش (قوله الان قدر الثمن الخ) أى أو كان قدره معلوما للعاقدين باعتبار
 العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها اه عش (قوله
 على أن الغزالي سأل في الخ) أى في الاستحجار اه عش عبارة المغنى قال الاذرى وأخذ الحاجات من
 البياع يقع على ضربين أحدهما أن يقول أعطى بكذا الحاء وخبر امثلا وهذا هو الغالب في دفع اليه مطلوبه
 فيقبضه ورضى به ثم بعد مدة يحاسبه ويؤدى ما اجتمع عليه فهذا يجوز ويحتمل عند من يجوز المعاطاة فيها
 وآه والشافعي أن يلتمس مطلوبه من غير تعرض لثمن كاعطى رطل خبز او لحم مثله فهذا محتمل وهو ما رأى
 الغزالي اباحته ومنعه المصنف في المجموع فقال انه باطل بخلاف لانه ليس ببيع لفظي ولا معاطاة وقوله لانه
 ليس ببيع لفظي الخ فيه نظر بل يبعد الناس بيعا والغالب أن يكون قدر من الحاجة معلوما لهما عند الاخذ
 والعطاء وان لم يتعرض له لفظا انتهى انتهى (قوله لا مطالبة بها) أى بسبب المعاطاة أى بما يأخذه كل من
 العاقدين بالمعاطاة قال حفي الزواجر وعقد المعاطاة من الكبار وفي كلام بعضهم انه صغيرة وأنه المعتمد
 خلافاً لما في الزواجر عش ورشيدى (قوله بخلاف تعاطى العقد الفاسد) أى في المعاطاة اه عش
 فلو كان أحدهما ممن يرى المعاطاة فيتحه ان لا يجب عليه الرد الا بحكم حاكم يرى الرد * (فرع) * لا يبعد اشتراط
 الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كافي النزول عن الوظائف

وهي أن يتراضيا بثمن ولو
 مع السكوت منهما واختار
 المصنف بجمع انعقادهما
 في كل ما يبعده الناس بها بيعا
 وآخرون في محقر كرغيف
 والاستحجار من بيع باطل
 اتفاقا أى الان قدر الثمن
 في كل مرة على أن الغزالي
 سأل فيه بناء على جواز
 المعاطاة وعلى الأصح لا مطالبة
 بها أى من حيث المال
 بخلاف تعاطى العقد الفاسد
 اذ لم يوجد له مكفر كما هو
 ظاهر

(قوله في الآخرة) أي أما في الدنيا فيجب على كل أي من العاقلين بالمعاطاة رد ما أخذته ان كان باقيا وبذله ان تلف أه نهاية وتقدم عن الاسنى والمعنى مثله قال ع ش قوله مر وبذله ان تلف وهو المثل في المثل وأنصى التحم في المتقوم اه (قوله للرضا) قضيته أن غيرهما من العقود الفاسدة كذلك سم على حج لكن قضية قوله وللخلاف الخ ان ما اتفق على فساد فيه المطالبة اه ع ش (قوله في سائر العقود المالية) أي من الاجارة والرهن والهبة ونحوها انتهى معنى (قوله وما اشتق منه) أي كهذا مبيع منك بكذا أو أنا بآئمة لك بكذا كما يحسنه الاسنوى وغيره قياسا على الطلاق اه معنى زاد النهاية وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وهو المعتمد) خلافا للمعنى حيث قال عطاء على المستز وكهذا لك بكذا كما ص عليه في الام اه (قوله وهما لا احتمال) ان أراد أن عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان أراد أنه بدونه أبطله قوله سم في الوصية انه لو اقتصر على هوله فاقرار الآن يقول من مالي فيكون وصية اه سم قول المتن (وملكك) عبارة المحر ركبتك أو ملكك وهي أولى لانها تدل على الاكتفاء باحد هما بخلاف عبارة المصنف اه معنى عبارة النهاية الواو في كلام المصنف بعنى أو اه (قوله وكونه مالخ) أي ما ملكك وهبتك اه ع ش (قوله وفارق الخ) أي كونه ماصري يحين في الهبة عند عدم ذكر الثمن وقال ع ش أي ما ذكر من ملكك لانه المحتاج للفرق دون وهبتك اه (قوله باحتماله الخ) متعلق بفارق (قوله الملك الحسى) عبارة عمارة الادخال في مكان مما لو له اه وعبارة النهاية الادخال الحسى اه (قوله وشريت) الى المتن في المعنى (قوله وشريت الخ) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح اه ع ش عبارة عمارة ومن الصريح شريتك وعوضتك اه (قوله ونحوه الخ) أي كبير وأجل اه نهاية (قوله وكذا بعنى) لا يخفى أن هذا من جانب المشتري فكان الاولى تأخيرها الى مسائل القبول اه رشدي (قوله ورضيت) ظاهره الا كتفاء بذلك ولومع تقدم لفظ البائع وفيه خفاء بخلاف ما لو تأخر عن لفظ المشتري وعليه فيمكن تصو بره بنحو رضيت ببيع هذا منك بكذا اه ع ش عبارة الرشدي قوله مر ورضيت أي والصورة أنه تأخر لفظ البائع اه (قوله جوابا الخ) راجع لقوله ونحوه الخ (قوله بعث) بناء الخطاب (قوله نحو بعث) كرضيت وفعالت عبارة سم على منهج نعم ينبغي أن يعتبر بما مر بطها بالمشتري فلو قال بعثتني هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت صح فلو قال بعث هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت فدينه عدم الصحة وفاقا لم لعدم بط بعث للمشتري فليست أملا جدا أي بخلاف بعثني المتقدم فان فيمر بطا بالمشتري حيث أوقع البيع على ضهيره بخلافه في هذه اه ع ش (قوله تقدم الخ) أي القبول (قوله بخلاف بعنى) أي فلا يتوقف على قبول المشتري (قوله ولك على) راجع لقوله بعنى في قوله وكذا بعنى و (قوله وبعثك الخ) عطف على هذه الصيغة (قوله ولي عليك الخ) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعنى هذا ولك على كذا فان نوى به مناصح والا فلا كما أفاده كلام الرافي ومثله بعثك ولي عليك كذا أو على أن تعطاني كذا بخلاف بعثك هذا على ألف مثلا فانه لا يحتاج فيه لنية ذلك انتهى اه سم (قوله ومثله المتوسط) وهي أن يقول شخص للبائع بعث هذا بكذا فيقول نعم أو بعث ويقول لا لا خراشريت فيقول نعم أو اشتريت فينعتد البيع لوجود الصيغة ولو كان الخطاب من أحدهما لا لا خوف ظاهر كلام الحاوى الصحة وحري على ذلك شيخنا في شرح الهبة والمعمد كما قال شيخنا عدم الصحة لان المتوسط قائم مقام مخاطبة ولم توجد معنى ونهية زاد الاول نعم ان أجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه قال ع ش قوله بمر ولو كان الخطاب من

في الآخرة للرضا وللخلاف فيها ويجرى خلافا في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا (كبعثك) وما اشتق منه ذاكذا وهو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما وهو المعتمد انه كناية وعلى الاول يفرض بينه وبين جعلته لك الاتى بان الجعل ثم محتمل وهما لا احتمال (وملكك) وهبتك ذا بكذا أو كونه ماصري يحين في الهبة انما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق ادخلته في ملكك فانه كناية باحتماله الملك الحسى وشريت وعوضت ورضيت واشترعت ونحوه واي بالكسر وفعلت جوابا لقول المشتري بعث وكذا بعنى لكن نحو بعث لا يفنى عن قبول المشتري تقدم أو تأخر بخلاف بعنى ولك على وبعثك ولي عليك وعلى أن لي عليك أو على أن تعطيني كذا ان نوى به الثمن واستغيد

(قوله للرضا) قضيته ان غيرهما من العقود الفاسدة كذلك (قوله وهما لا احتمال) ان أراد أن عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان أراد أنه بدونه أبطله قوله سم في الوصية انه لو اقتصر على هوله فاقرار الآن يتول من مالي فيكون وصية (قوله ولي عليك الخ) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعنى هذا ولك على كذا فان نواه به مناصح والا فلا كما أفاده كلام الرافي ومثله بعثك ولي عليك كذا أو بعثك على أن لي عليك كذا أو على أن تعطيني كذا بخلاف بعثك هذا على ألف مثلا فانه لا يحتاج فيه لنية ذلك انتهى (قوله واستغيد

أحدهما لا رأى كأن قال بعني هذا بكذا فقال نعم اه (قوله من كاف الخطاب الخ) وعلم من كاف التشبيه
 أى التمثيل عدم انحصار الصيغ فيما ذكره فنهضت في بيع النقد بالنقد وقررتك بعد الانفساح بأن
 يقول البائع بعد انفساخ البيع قرررتك على موجب العقد الاول وليتك وأشرت كنهية ومغنى (قوله
 الآتية) أى فى شرح ويجوز تقدم لفظ المشتري (قوله منه) أى من الخطاب عبارة المغنى وعميرة من اسناد
 البيع الى مخاطب ولو كان نائباً عن غيره حتى لو لم يسند الى أحد كما يقع فى كثير من الاوقات أن يقول المشتري
 للبائع بعث هذا بعشرة مثلاً فيقول بعث فيقبله المشتري لم يصح وكذا لو أسنده الى غير مخاطب كبعت موكلاً
 بخلاف النكاح فإنه لا يصح الا بذلك لان الوكيل ثم سفير محض اه (قوله كرضيت لك الخ) ويقوم مقام
 الخطاب اللفظ المعين كبعت فلانا الفلاني بحيث يتعين مر اه سم عبارة شيخنا وعلم من ذلك أنه لا بد من
 اشتماله على الخطاب أو ما يقوم مقامه كاسم الإشارة اه (قوله ومن اسناده) أى البيع نهاية ومغنى والجار
 والمجرور عطف على قوله منه (ولا بعث نحو ذلك الخ) أى ما لم يرد بالجزء الكلى سم على حج اه ع ش (قوله
 والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح) أى حيث قالوا ان تكفل بجزء لا يعيش بدونه كالرأس صح والافلا
 وذلك لان احضار ما لا يعيش بدونه متعذر بدون باقية حياً ولعله أراد بمثل الكفالة ضمان احضار الرقيق
 ونحوه من سائر أعيان الحيوانات اه ع ش (قوله لم يأت هنا خطاب) أى بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطاب
 ولا عدمه اه ع ش (قوله وقبلته) * (فرع) * قال بعث مالى لولدى وله أولاد ونوى واحداً ينبغي أن يصح
 و يرجع اليه فى تعيينه مر سم على المنهج اه ع ش قول المتن (والقبول) قال فى الانوار ولو اختلفا فى القبول
 فقال اوجب ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بيمينه سم على حج ومنهج اه ع ش (قوله على التلك) أى
 بعوض اه ع ش (قوله كاسم) أى فى تفسير صريح الإيجاب بقوله مما اشترى وتكرر الخ (قوله ويغتر نحو
 فسخ التاء الخ) أى يغتر من العامى فسخ التاء فى التكلم وضمها فى الخطاب لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال
 الكاف ألفاً ونحوه سم على المنهج اه ع ش (قوله من العامى) قد يقال القياس اغتفار ذلك الابدال من
 لسانه كذلك ولو غير عامى سم وع ش قول المتن (وقلت) قضيت الاكتفاء بما ذكر وان لم يذكر العوض
 تنزىلاً على ما قاله البائع وقضية المحلى خلافة حيث قال فيقول اشترى يتبعه انتهى فليتأمل وسيأتى للشرح مر
 أنه يجب ذكر الثمن من المبتدى وسكت عن المبيع فقضية أنه لا بد من ذكره منها اولاً ما هنا أقرب للمعنى
 المذكورة اه ع ش (قوله وابعت) الى قوله وبعت فى النهاية الا قوله بخلافها الى ورضيت (قوله واخترت)
 أى وأخذت وصارفت وتقررت بعد الانفساخ فى جواب قرررتك وتعوضت فى جواب عوضتك وقد فعلت فى
 جواب اشترى منى بكذا وفى جواب بعثت نهاية ومغنى (قوله لانها) أى نعم وفعلت ونحوهما (قوله بخلافها بعد
 اشترى الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا ولو قال اشترى منك هذا بكذا فقال البائع نعم أو قال بعثتك فقال
 المشتري نعم صح كما ذكره فى الروضة فى النكاح استظهر اذا وان خالف فى ذلك الشيخ فى الغرر وعلمه بأنه
 لا التماس فلا جواب اه زاد الثانى نعم ان أجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه عبارة
 سم قوله بخلافها بعد اشترى منك أو بعثتك كذا فى شرح البهجة فى نعم والمعمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى
 وغيره الانعقاد اه (قوله ورضيت) عطف على ما فى المتن (قوله ومع صراحتها) أى جميع صيغ القبول
 المذكورة اه رشيدى (قوله لم أقصدها اجواباً) أى بل قصدت غيره نعم الوجه اشترط أن لا يقصد عدم

من كاف الخطاب انه لا بد فى
 غير نحو نعم ومسئلة المتوسط
 الآتية منه كرضيت لك
 هذا بكذا ولو فى نحو وكيل
 ومن اسناده الجمله الخطاب
 فلا يكتفى بعث موكلاً ولا
 نحو يدك أو نصفك بخلاف
 نحو نفسك والفرق بين هذا
 ونحو الكفالة واضح ولو باع
 ماله لولده محجوب لم يأت
 هنا خطاب بل يتعين بعته
 لابنى وقبائله (والقبول
 من المشتري) وهو صريحاً
 ما دل على التلك دلالة قوية
 كاسم (كاشترى) وما
 اشتق منه ويغتر نحو فسخ
 التاء وابدال الكاف ألفاً
 العامى (وعلمت وقبلت)
 وابعت واخترت ونحو نعم
 وفعلت جواباً لقول البائع
 اشترى لانها بعد الالتماس
 جواب بخلافها بعد اشترى
 منك أو بعثتك ووضيت ومع
 صراحتها يصدق فى قوله لم
 أقصدها جواباً وبعت شارح
 انه لا بد هنا من نظير ما يأتى
 فى الطلاق من قصد اللفظ

لمعناه

من كاف الخطاب الخ) يقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعت فلانا الفلاني بحيث يتعين مر (قوله ولا نحو
 يدك أو نصفك) لا يبعد أن محله اذا لم يرد بذلك الجمله تجاوزاً والا فينبغى الانعقاد لان غاية الامر استعمال المجاز ولا
 مانع منه اللهم الا أن ثبت نقل عنهم ان البيع لا ينعد بالمجاز وهو بعيد (قوله والقبول) قال فى الانوار ولو
 اختلفا فى القبول فقال اوجب ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بيمينه انتهى (قوله من العامى) قد يقال
 القياس اغتفار ذلك من لسانه كذلك ولو غير عامى (قوله بخلافها بعد اشترى منك أو بعثتك) كذا فى
 شرح البهجة فى نعم والمعمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى وغيره الانعقاد (قوله لم أقصدها اجواباً) قد يقضى

بقوله الاثنى ثم واعتمده غيره وأحراه في سائر العقود * (تنبيه) * اختلف أصحابنا في السبب القولي كصنع العقود والحلول وألفاظ الامر والنهي هل يوجد المسبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبها على الاتصال أو يتبين بأخره حصوله من أوله قال ابن عبد السلام والخارج عند الأشعرية (٢٢٠) وحذاق أصحابنا الأول وقال الرافعي الأكثر ون على الثاني وأجر والخلاف في السبب الفعلي وقد حكى

الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع هل هو مع الرضعة الخامسة أو عقبها هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع وذكر في آخره أنه إذا تعلق الحكم بعدد أو ترتب على متعدد هل يتعاق بالجميع أو بالأخر قال وكذا لو وقع عقب جملة مركبة من أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمال أن الخلاف هنا الفعلي لأن الجزء الأخير متوقف الوجود على ما قبله فلما قبله دخل على كل تقدير ثم رده بأنه معنوي وبأن المعز وذهبنا أن المؤثر هو المجموع أي غالب المذكور فزوعا تخالفه والوجه كما يشير إليه بعض كلامه حل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من أسباب متعاقبة اذ من مثلها الخلاف بيننا وبين الحنفية في السكر بالقدح العاشر فحسن نسندة للكل وهم لا يخبر فلا يجب الحد بما قبله وحينئذ لا ينافي هذا ما تقرر أولاً لأنه في سبب واحد لا مركب فيه والفرق حينئذ منته لان هذا الاتحاد جزئ فيه أو وجه ثلاثه أو دل لتر كبه لم يجز فيه الأوجهان وكان الأصح أن المؤثر المجموع لان هذا هو شأن الأسباب المجتمعة فتأمل

قبوله سواء أقصد قوله أم أطلق هذا ان أتى به باللفظ الماضي كما أشعر به التصو ير فلو قال أقبل أو اشتري أو ابتاع فالوجه أنه كناية ومثله في ذلك الإيجاب اه نهاية (قوله بقية هذه الخ) أي عند طر وصارف الصيغة عن معناه الحقيقي قال ع ش قوله مر بل قصدت غيره أي فلو قال اطلقت جل على القبول وقوله مر نعم الوجه الخ هذا صريح في أنه ليس كناية وانما هو صريح يقبل الصرف اه (قوله وبحت شارح الخ) جزم به النهاية والمغنى فقالوا لا بد من قصد اللفظ لمعناه كفي نظيره من الطلاق فلا يسبق لسانه اليه أو قصده لا لمعناه كلفظ أعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد على ما سيأتي ان شاء الله تعالى اه (قوله وأحراه الخ) اعتمده النهاية (قوله هنا) أي في عقد البيع (قوله من صروف أسبابها) الأولى تذ كبر الضمير (قوله الأول) اعتمده النهاية عبارته والذي يتجس أنه أي صحة البيع تقارن آخر اللفظ المتأخر وان انتقل المالك يقارنها اه (قوله وأجر والخلاف) أي جنس الخلاف المذكور (قوله في السبب الفعلي) أي كالرضاع اه ع ش (قوله لفظاً) أي مركب من حروف (قوله المذكور الخ) علة للتقييد بغالبها (قوله تخالفه) أي إطلاق أن المؤثر هو المجموع (قوله ما في هذه) يعني في غير الموضع الأول (قوله اذ من مثلها) بضم الميم والثاء (قوله فلا يجب الحد الخ) أي لا مدخل لما قبله خير في وجوب الحد عندهم (قوله لان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ومثلها) لعله بالنصب عطف على كلامه (قوله ظاهر في التناقض) أقول لك من منع احتماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الأول في وقت وجود المسبب والثاني في أن وجوده يستند الى مجموع المتعدد أو الى جزئه الأخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشتهيه أحدهما بالآخر فابن التناقض فتأمل اه سم قول المتن (ويجوز تقديم لفظ المشتري) أي كما يفهم من تعبيره بالواو في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم الخ الضرر في المقارنة وهو ظاهر اه ع ش (قوله ولو بقبلت) الى قول المتن وينعقد في النهاية والمغنى (قوله ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا) أي لو كلى أو انفسى فقال بعثك مغنى ونهاية (قوله لصحة معناها) أي صيغة المشتري (حينئذ) أي حين التقدم (قوله ونحنونهم) أفهم استثناءها من التقدم لان عقادهم مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم أو بعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك اه سم عبارة المغنى ويصح البيع بفعلت في جواب بعنى وكذا انعم في جواب بعث واشتريت كما مر من الإشارة اليه اه (قوله الا في مسئله المتوسط) أي السمسار كقوله للمشتري اشتريت هذا بكذا فيقول فعلت أو نعم أو جبراً وأجل أو أي بالكسر ويقول للبائع بعث هذا بكذا فيقول فعلت أو نعم الخ (قوله في مسئله المتوسط) قديقال لا ينحصر الاستثناء فيها ان أر بدتقدم قبول المشتري على إيجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذامنى بكذا فيقول نعم فقال بعثك وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على إيجاب البائع وهو بعثك وأما قوله اشتريت ذالخ فهو التماس لا إيجاب اه سم ويجاب بأن ما ذكره خارج عن محل الخلاف فان الخلاف كافي النهاية والمغنى انما هو فيما اذا اقتصر البائع على الطلب ولم يوجد منه إيجاب بعد القبول (قوله لا كتفاء بها) أي بفعلت ونعم ونحوها (فيها) أي في مسئله المتوسط (منهما) أي صادرة فعلت ونعم ونحوها من اشتراط قصد الجواب فالمراد بقوله لم أقصد بها جواباً الى قصدت غير الجواب (قوله ظاهر في التناقض) أقول لك من منع احتماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الأول في وقت وجود المسبب والثاني في أن وجوده يستند الى مجموع المتعدد أو الى جزئه الأخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشتهيه أحدهما بالآخر فابن التناقض فتأمل اه (قوله ونحنونهم) أفهم استثناءها من التقدم لان عقادهم مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم أو بعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك (قوله الا في مسئله المتوسط) قديقال لا ينحصر

فان كلامه في الموضعين ومثلها ظاهر في التناقض لولا تأويله بما ذكرته المعلوم منه أن ترتبه على الأخير فقط في مثل البائع كثيرة هنا انما هو لدرك يخصه كما يعلم من أمعن تأمله فيه (ويجوز تقديم لفظ المشتري) ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا الصحة معناها حينئذ بخلاف فعلت ونحو نعم الا في مسئله المتوسط لا لا كتفاء بها فيها منها

وظاهر انه لا يشترط فيه
 أهلية البيع (ولو قال بعني)
 أو اشترمني هذا بكذا
 (فقال بعنك) أو اشتريت
 (انعقد البيع في الاظهر)
 لدلالته على الرضا فلا يحتاج
 بعده لحواشيت أو بعنك
 واحتماله لاستبانة الرغبة
 بعيد بخلاف بعني وتبعني
 واشتريت بعني وتشتري
 مني ونحو اشتريت منك اذا
 تقدم لاخلاف في محنة
 (وينعقد) البيع من غير
 السكران الذي لا يدري
 لانه ليس من أهل النية على
 كلام يأتي فيه في الطلاق
 (بالنية) مع النية مقترنة
 بنظر ما يأتي ثم والغسرق
 بينهما في نظر ولا تغني عنها
 القرائن وان توفرت وهي
 ما يحتمل البيع وغيره
 (كجعلته لك) أو خدمه مالم
 يقل بماله والا كان صريح
 قرض كباقي أو تسلمه وان لم
 يقل مني أو باعك الله أو
 ساظنك عليه وكذا بارك الله
 لك فيس في جواب بعني
 وليس منها أباحتك ولو مع
 ذكر الثمن كما اقتضاه اطلاقهم
 لانه صريح في الاباحة مجانا
 لا غير فذكر الثمن مناقض
 له وبه يفسر بينه وبين
 صراحة وهبتك هنا لان
 الهبة قد تكون بثواب وقد
 تكون مجاذا في نافعها كذا
 الثمن بخلاف الاباحة وانما
 كان لفظ الرقي

البائع والمشتري (قوله لا يشترط فيه أهلية البيع) أي لان العقد لا يتعلق بالتوسط نهاية ومعنى (قوله
 أهلية البيع) كصبي ومجنون له ما نوع تميز سم على جع من مر اه عش (قوله واحتماله لاستبانة
 الرغبة الخ) ودل قابل الاظهر لا ينعقد الا اذا قال المشتري بعد ذلك اشتريت أو قبلت لانه قد يقول بعني لاستبانة
 الرغبة (قوله بخلاف بعني الخ) عبارة المغني فلولم يأت بلفظ الامر بان أت بلفظ الماضي أو المضارع كقوله
 بعني أو تبعني فقال بعنك لم ينعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاسنوي والمجاهد أن يلحق بصيغة الامر ما دل
 عليه كاسم الفاعل والمضارع المقرون بلام الامر ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانبين فلولم اشتريت منك
 كذا فقال البائع ملكتك أو قال له البائع ما ملكتك فقال اشتريت صح لحصول المقصود وبذلك اه (قوله
 بخلاف بعني وتبعني الخ) أي فلا يصح بشئ منها ومحل في تبعني وتشتري مني حيث لم ينو بها البيع لما مر
 في قوله مر هذا ان أت بلفظ الماضي الخ اه عش (قوله ونحو اشتريت الخ) مبتدأ أو (قوله لاخلاف الخ)
 خبره عبارة المغني ولو قال اشتريت هذا منك كذا فقال بعنك انعقد البيع اجابا اه (قوله من غير السكران
 الخ) ضعيف اه عش (قوله لانه ليس من أهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقد يقر به فيؤخذ ولو لا أن له
 قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك اه سم (قوله على كلام يأتي فيه في
 الطلاق) والوجه صحته منه فيهما أي البيع والطلاق اذ قوله نويت اقرار منه ما هو مأخوذ بالاقرار نهاية
 ومعنى قال الرشيدى قوله مر اذ نويت اقرار منه أي فهو وانما أخذناه من جهة الاقرار والا فالسكران
 لا يتصور منه نية فالاستثناء ظاهر اه (قوله مقترنة الخ) عبارة النهاية اذا اقترنت بكل اللفظ أو بنظر
 ما يأتي في الطلاق كل محتمل والثاني ظاهر اطلاقهم وقد يفرق بينهما بان هذا الباب أحوط اه قال غش
 قوله مر اذا اقترنت بكل اللفظ جزم به شيخنا الزياي في حاشيته وقوله مر أو بنظر ما يأتي الخ وهو الاكفاه
 بمقارنة من الصيغة على الراجح وقوله مر والثاني ظاهر اطلاقهم في نسخة وهو الاقرب ونقل سم على
 المنهج عنه مر أنه مال لما في هذه النسخة وجزم به ج اه (قوله والفرق بينهما الخ) أي بين البيع والطلاق
 بان هذا الباب أحوط لانه معاوضة محضة اه عش (قوله ولا يغني عنها) أي النية (قوله وهي) أي الكناية
 (قوله أو خذته) الى قوله وكذا في المغني الا قوله مالم يقل الى أو تسلمه الى قوله وانما كان في النهاية الاما ذكر
 وقوله في جواب بعني (قوله مالم يقل الخ) يظهر أنه راجع للمتن أيضا (قوله والا كان صريح قرض) ظاهره
 وان نوى البيع به وهل مثله ما سكتك هذا بعنك اه سم (قوله مالم يقل بعنك) قضية التقيد به أنه لو قال خذ
 هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان بيعا وان كان الدينار مثل ما بعنك اه عش وفيه توقف (قوله وان
 لم يقل مني) أي في صورتين اه عش (قوله أو باعك الله) أي بخلاف طلقك الله أو اعتقلك الله أو أمرك
 الله فانه صريح وضابط ذلك أن ما يستقل به الشخص وحده كان صريحا ولا فكتناية مغني ونهية (قوله في
 جواب بعني) قد يتجه عدم هذا القيد اه سم عبارة النهاية وان لم يكن في جواب بعني من ذكر ذلك فهو
 مثال لا قيد اه (قوله وليس منها) أي الكناية أبحتك الخ أي فهو لغوا اه عش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم)
 وهو المعتمد وان نظرفيه بعضهم مغني ونهية (قوله لانه صريح في الاباحة الخ) أي فلا يكون كناية في غيرها
 مغني (قوله وبين صراحة وهبتك) أي مع ذكر الثمن و (قوله هنا) أي في البيع (قوله وانما كان لفظ الرقي
 الاستثناء فيها ان أريد تقدم قبول المشتري على ايجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذامني بكذا فقال نعم فقال
 بعنك انعقد البيع وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعنك وأما قوله اشتريت ذال الخ
 فهو التماس لا ايجاب انتهى (قوله لانه ليس من أهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقد يقر به فيؤخذ ولو لا
 ان له قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك (قوله بالكناية مع النية) اذا
 كفي الاقتران بالجزء فهل يكفي الاقتران بقوله بكذا ويخرج على أنه من الصيغة أولا (قوله كان صريح
 قرض) ظاهره وان نوى البيع به وهل مثله ما سكتك هذا بعنك اه (قوله في جواب بعني) قد يتجه عدم هذا
 التقيد (قوله وانما كان لفظ الرقي

والعمري كناية الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا ولا ينعقد البيع بالألفاظ المرادفة للفظ الهبة كما عرفت
وأرقتك كما حرم به في التعليقة تبعاً لابي على الطبري فلا تكون صريحاً ولا كناية خلافاً لبعض المتأخرين اه
قال ع ش قوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حجج حيث جعلها ما كاتين بل نقل عن بعضهم صراحتهما اه
(قوله لا يشترط ذكره الخ) المعتمد اشتراطه اه سم عبارة المغنى وسكت المصنف عن صيغة الثمن في الصريح
لوضوح اشتراط أنه لا بد من ذكره اه وعبارة النهاية يتوقف الصحة على ذكره ولو مع الصريح وسكت
عنه ثم للعلم به بما هنا ولا تكفي نيته خلافاً لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله ولا تكفي نيته أي الثمن
لا في الصريح ولا في الكناية وقوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حج اه (قوله وانما انعقد بها
مع النية في الاصح) ففي الاصح راجع الى الانعقاد بالكناية كما تقرر الى كون جعلت من الكنابات
فلو قال وينعقد بالكناية في الاصح لجعلته لك بكذا كما في المحرر لكان أحسن اه مغنى (قوله
مع احتمالها) أي لغير البيع اه ع ش (قوله قياساً على نحو الاجارة الخ) أي كالكتابة اه نهاية (قوله
وذكر الثمن الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله منه) متعلق بقوله وذكر الثمن الخ والضمير له قد (قوله ولا
ينعقد) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله ولا ينعقد بها) أي بالكتابة اه ع ش (قوله بع الخ) أي أو
اشتر اه رشيدى (قوله بخلاف بيع الخ) فانه لا يلزم فيه الاشهاد وينعقد بالكناية قال سم على حج وادعى
الموكل هنا أنه أراد الاشتهار فينبغي قبوله انتهى وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكناية ولو ادعى ذلك بعد
العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعى الصحة فيما لو اختلفا اه ع ش
(قوله بخلاف بيع الخ) أي واشتر اه رشيدى (قوله ما لم تتوفر الخ) استثناع من قوله ولا ينعقد بها بيع أو شراء
وكيل الخ أي ما لم تتوفر القرائن على نيته البيع كان حصل بينه وبين من عاقده مساومة واطلع عليها الشهود
ثم عقد على ذلك بالكناية رشيدى وع ش (قوله القرائن الخ) ال للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة اه ع ش
(قوله وفارق النكاح) أي حيث لم ينعقد بالكناية اه ع ش عبارة المغنى وينعقد بالكناية مع النية سائر
العقود وان لم يقبل التعليق والنكاح وبيع الوكيل المشر وط فيه الاشهاد لا ينعقدان به لأن الشهود
لا يطلعون على النية نعم ان توفرت القرائن عليه في الثانية قال الغزالي فالظاهر انعقاده وأقره عليه في أصل
الروضة وهو المعتمد خلافاً لما جرى عليه صاحب الانوار من عدم الصحة اه (قوله والكتابة الخ) ومثلها خبر
السالك المحدث في هذه الأزمنة فالعقبة كناية فيما يظهر (قوله والكتابة كناية) ظاهره ولو في حق الاخرس اه
سم (قوله لا على مائع أو هواء) أي أما عليها ما فاعوا اه ع ش عبارة المغنى والكتابة بالبيع ونحوه على نحو لوح
أو ورق أو أرض كناية فينعقد بها مع النية بخلاف الكتابة على المائع ونحوه كالهواء فانه لا يكون كناية
لانها لا تثبت اه (قوله فينعقد بها مع النية الخ) ولو باع من غائب كبعث داري لفلان وهو غائب فقبل حين
بانغه الخبر صح كلكو كاتيه بل أولى وينعقد البيع ونحوه بالحجية ولو مع القدرة على العريضة منها به ومغنى
(قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه وبين الشارح في شرح العباب ان المراد بالعلم
ما يشمل الظن قال بل يحتمل أن لا يشترط الظن أيضاً حتى لو قبل عبثاً فبان بعد صدور بيعه صح كين باع مال
أبيه الظان حياته فبان ميتاً انتهى باختصار اه سم (قوله ويتخذ خيارهما الخ) ظاهره أنه لا اعتبار بمفارقة

والعمري كناية الخ) المعتمد عدم انعقاده بما رادف الهبة كالعمري والرقبي كما حرم به في التعليقة تبعاً
لابي على الطبري فليس صريحاً ولا كناية خلافاً لبعض المتأخرين مر (قوله لا يشترط ذكره) المعتمد
اشتراطه (قوله بخلاف بيع الخ) لو ادعى الموكل هنا أنه أراد الاشتهار فينبغي قبوله (قوله والكتابة كناية)
ظاهره ولو في حق الاخرس فابرجع (قوله عند علمه) نظير ذلك أنه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه
وبين الشارح في شرح العباب أن المراد بالعلم ما يشمل الظن قال بل يحتمل أن لا يشترط الظن أيضاً حتى
لو قبل عبثاً فبان بعد صدور بيعه صح كين باع مال أبيه الظان حياته فبان ميتاً انتهى باختصار
كسبر (قوله لا نقضاً مجلس قبوله) ظاهره أنه لا اعتبار بمفارقة الكاتب مجلس الكتابة وغيره اقبل

والعمري كناية بل صريحاً
عند بعضهم لانه يرادف
الهبة لانه يخط عنها
بأيها المخذور المشعربه
لفظه بخلاف الاباحة
(بكذا) لا يشترط ذكره بل
تكفي نيته على ما بينته
في شرح الارشاد وانما انعقد
بهما مع النية (في الاصح)
مع احتمالها قياساً على
نحو الاجارة والخلع وذكر
الثمن أو نيته بتقدير الاطلاع
عليها منه يغلب على الظن
ارادة البيع فلا يكون
المتأخر من العاقلين قابلاً
ملا بد منه ولا ينعقد بها
بيع أو شراء وكيلا لزمه اشهاد
عليه بقول موكله له بع
بشرط أو على أن تشهد
بخلاف بيع واشهد ما لم
تتوفر القرائن المفيدة لغلبة
الظن وفارق النكاح بانه
يحتاط له أكثر والكتابة
لا على مائع أو هواء كناية
فينعقد بها مع النية ولو
حاضر فليقبل فوراً عند
علمه ويتخذ خيارهما لا نقضاً
بمجلس قبوله * (ثمينة) *
سيأتى عن المطلب في الطلاق
في بحث التعليق بالمشيئة ان
نحو البيع بلا رضا ولا
اكرهه يقطع

الكاتب مجلس الكتابة وغيرهما قبل القبول وبعده فليستظر سم على حج ومنهجه وهو ظاهر اه ع ش عبارة
المغنى ويشترط القبول من المكتوب اليه حال الاطلاع ليعتد بالايجاب بقدر الامكان فاذا قبل له الخيار
ما دام في مجلس قبوله ويثبت الخيار لا كاتب ممتدا الى أن ينقطع خيار صاحبه حتى لو علم أنه رجع عن
الايجاب قبل مفارقة المكتوب اليه بمجلسه صخر جوعه ولم ينقطع البيع أي لم يستمر وان كتب بذلك الحاضر
صح أيضا في أحد وجهين ربحه الزكشي كالسبكر وهو المتمد اه (قوله بعدم خله) يأتي من سم أن المراد به
مجرد الحرمة لا عدم الانعقاد (قوله لخوحياء) هذا ظاهر و (قوله أو رغبة الخ) محل تأمل ودعوى انتفاء
الرضا حينئذ لا وجه لها فلو قيل أو رغبة من المشتري من غير أن يصل الى الاكراه لكان صحيحا (قوله أو
مصادرة) محل تأمل ايضا لتصريحهم بكرة بيع التلجئة وفسر وبيع المصادرة فليستأمل وليراجع اه بصري
(قوله أو مصادرة) هذا يدل على أن المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لعدم الانعقاد اه سم عبارة النهاية هنا
والشارح فيما يأتي ويصح بيع المصادرة طافا اذ لا كراه ظاهر اه قال ع ش قوله مر مطلقا أي ظاهرا
و باطنا علم له مال شيره أم لا قال حج ويحرم الشراء منه وأقره سم وقد يتوقف في الحرمة لان غرض البائع
الآن تحصيل ما يتخاص به فاشبهه ببيع ما يحتاج لثقة عياله وقد قال فيها بالجواز بل لو قيل بانابة المشتري
حيث قصد بالشراء منه انتفاذه من العقوبة لم يبعد اه والمصادرة التضيق في مطابقة مال من جهة ظلم (قوله
مطلقا) أي سواء كان لخوحياء الخ أو لاضرورة ونحو فقر الخ قول المتن (ويشترط الخ) ولا بد أن يتأخر القبول
عن تمام الايجاب ومصلحه فلو قال بعثك هذا الثوب بالفادرهم مؤجلة الى شهر بشرط خيار الثلاث فقبل
قبل ان يفرغ البائع منه بطل كذا قال زوحتك ابنتي على ألف درهم مؤجلة الى شهر فقبل قبل الفراغ منه
اه مغنى (قوله ان لا يتخلل) الى قول المتن فلو قال في النهاية الا قوله الا في السكناية على ما مر وقوله ويقرب الى
ولا يعلق وقوله والاوجه الى بخلاف الخ وكذا في المغنى الا قوله نحو فدوقوله والعبرة الى بسكون وقوله ويظهر
الى المتن وقوله الا ان نوى به الشراء وقوله ويظهر الى وبالمالك (قوله ان لا يتخلل لفظ الخ) شامل للحرف المفهم
وهو متجه ولغير المفهم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتأخر من الايجاب والقبول كالتمخل فيه نظر ولا يبعد أنه
كذلك وظاهره أن اللفظ يضر ولو سهوا أو اكرهاه وينبغي أن اشارة الاخرس كاللفظ اه سم يحذف عبارة
النهاية وشمل قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل ان أفهم قياسا على الصلاة وان أمكن الفرق ومنه يؤخذ أنه
لا يضر هنا تمخل اليسير سهوا أو جهلا ان عذر وهو متجه اه قال ع ش قوله مر الحرف الواحد متمد وقوله
مر ان عذر المراد بالعهذ هنا ان يكون ممن يخفى عليه ذلك وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعبدان
العلماء اه (قوله لا يتعلق له بالعقد بان لم يكن الخ) ومنه اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر ومالو رأى
أعنى يقع في بئر فارس اه ع ش (قوله ولا من مستحباته) فلو قال المشتري بعد تقدم الايجاب بسم الله والجد
لله والصلاة على رسول الله قبلت صح نهية ومغنى قال ع ش قوله مر والصلاة على رسول الله والظاهر أنه
لو زاد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم رأيت الزيادة ناقلة عن الانوار ويتجه ضرر الاستعانة وقوله مر

القبول وبعده فليستظر (قوله أي أو مصادرة) هذا يدل على أن المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لا عدم الانعقاد
(قوله ويشترط أن لا يتخلل) قال في شرح العباب فيما اذا كانا حاضرين في مجلس واحد انتهى وقضيته انه في
غير الحاضرين المذكورين لا يشترط ما ذكره مطلقا حتى حال وجود المتأخر من الايجاب والقبول ويحتمل
فيما لو تباعا بالكتابة ان لا يضر تمخل اللفظ لكن قوله هنا الآتي والعبرة في التخلل في الغائب الخ يفيد اعتبار
عدم التخلل في الغائب عند علم أو ظن وقوع البيع وهو متجه (قوله ان لا يتخلل لفظ) شامل للحرف المفهم
وهو متجه لانه كلمة ولغير المفهم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتأخر من الايجاب والقبول كالتمخل فيه نظر
ولا يبعد انه كذلك لانهم علموا الضرر في التخلل بالاشعار بالاعراض وهو موجود مع المقارنة والاعراض قبل
التمام تمخل فليستأمل وظاهره ان اللفظ يضر ولو سهوا أو اكرهاه لكن قد يقال لا اشعار بالاعراض حيثئذ
وقد يقال هو اعراض وان لم يقصد الاعراض وينبغي ان اشارة الاخرس كاللفظ لانها كاللفظ الا في الاستثنى

بعدم حله وحله الاذرى
على البيع لخوحياء أو
رغبة في جه المشتري أي أو
مصادرة بخلافه اضرورة
نحو فقر أو دين فيحل باطنا
قطعا وظاهر كلام الخادم
الميل لانعقاده باطنا مطلقا
(ويشترط أن لا يتخلل) لفظ
لاتعلق له بالعقد بان لم يكن
من مقتضاه ولا من مد الخ
ولا من مستحباته

صح ومثله في الصحة ما لو قال والله قبلت فيصح فيما يظهر اهـ (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على
 الوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي اهـ سم أي وانهاية والغنى عبارة عما واللفظ الاول وشمل كلامه
 ما لو كان اللفظ من يطلب جوابه تنصام العقد وغيره وهو كذلك كما ذكره الراعي عن البغوي اهـ وأفاده
 الشارح أيضا بقوله الآتي أو كلام من انقضى لفظه قال الرشدي قوله مر وغيره يعني خصوص البادي
 بالعقد اهـ وقال ع ش قوله مر وغيره أي من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لانه ليس
 بعقد وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين اليسير وغيره سواء كان من يريد ان يتم العقد أو من انقضى لفظه لكن
 نقل سم عن المنهج عن شرح الارشاد أن الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف اليسير فليشأ مل وقوله مر
 وهو كذلك وجهه أن التخلل انما يضر لاشعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب
 جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر أو معه ضرر فكذلك وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض سم على حج اهـ
 (قوله الانقود) أي ولو لم يقصد بها التحقيق لان الالفاظ اذا أطلقت حملت على معانها وهذا ظاهر فيما
 لو أتى بها الثاني بعد تنصام الصيغتين من الاول وبقي ما لو قال بعثك بعشرة قدوا لظاهر أنه يضر كما يؤخذ من قول
 الشارح مر لانها للتحقيق وبيع بعض الهوامش أنه لا يضر لانه يعني فقط فذكره كان قال بعثك بكذا دون غيره وهو
 قريب اهـ ع ش بحذف (قوله وان لا يطول الخ) عطف على ان لا يتخلل الخ (قوله عقب علمه الخ) أما الحاضر
 فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذا لو قال بعث من فلان وكان حاضر الا يضر تكلمه قبل علمه سم على المنهج
 عن مر وقضية قوله من فلان أنه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضرر ولعله غير مراد وان التعبير
 بالغائب جرى على الغالب من أن الحاضر يسمع ما خوطب به اهـ ع ش (قوله بسكون الخ) متعلق
 بالفصل في كلام المصنف اهـ رشدي (قوله أو كلام من انقضى الخ) كان وجه تقييده من انقضى لفظه أن
 كلام الآخر اما اجنبي وقد تقدم أنه يضر وان لم يطل واما غيره فلا يضر فليشأ مل اهـ سم (قوله بحيث الخ)
 و (قوله وان كان الخ) راجعان لكل من المعطوفين فقوله (بالاعراض) أي عن القبول أو عن الإيجاب
 أي الرجوع عنه (قوله ولشائبة التعليق الخ) الانسب ذكره في التخلل عبارة المغنى ويضر تخلل كلام اجنبي
 عن العقد ولو سير بين الإيجاب والقبول وان لم يتفرقا عن المجلس بخلاف اليسير في الخلع وفرق بان فيه من
 جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جعالة وكل منهما موسع فيه محتمل للجعالة بخلاف
 البيع اهـ (قوله مطلقا) أي عمدا أو سهوا اهـ ع ش (قوله ويظهر أنه يضر هنا الخ) معتمد و (قوله
 ويحتمل الفرق) أي بان القراءة عبادة بدنية مختصة وهي أضيق من غيرها أي فلا يضر هنا ولو مع قصد القطع
 وجرى عليه الزيادة اهـ ع ش (قوله وان يذكر الثمن المبتدئ) فلو لم يذكره لم يكف ما أتى به لكن ينبغي
 الاكتفاء بما يأتي به الآخر بعده اذا اكمل هو عليه حتى لو قال البائع بعثك هذا العبد فقال المشتري اشتريته
 بدنيار فقال البائع بعثك أو قال المشتري يعني هذا العبد فقال البائع بعثك بدنيار فقال المشتري اشتريته
 انعقد البيع كلواي أسد هما بصيغة استفهام ولا كان قال البائع اشترى مني هذا بكذا فقال اشتريته به
 فقال البائع بعثك انعقد البيع وان كان ما ابتدأ به لا غيا فليشأ مل بل ينبغي الصفة أيضا فيما لو قال المشتري

من المطلوب جوابه ولو كلمة
 الانقود (و) أن (لا يطول
 الفصل بين أغظهما) أو
 اشارتهما أو كتابتهما أو
 لفظ أحدهما أو كتابة أو إشارة
 الآخر أو كتابة أحدهما
 وإشارة الآخر والعبرة في
 التخلل في الغائب بما يقع
 منه عقب علمه أو طئه بوقوع
 البيع له كما هو ظاهر بسكون
 مريد الجواب أو كلام من
 انقضى لفظه بحيث يشعر
 بالاعراض وان كان لمصلحة
 ولشائبة التعليق أو الجعالة
 في الخلع اغتفر فيه اليسير
 مطلقا ولو اجنبيا ويظهر أنه
 يضر هنا سكوته اليسير اذا
 قصد به القطع أخذ الممار
 في الفاتحة ويحتمل الفرق
 (وأن) يذكر الثمن المبتدئ
 ولا تكفي نيته

مسألة من هذا منه (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على الوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي ووجهه
 ان التخلل انما يضر لاشعاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل
 لفظ الآخر أو معه ضرر فكذلك وجد منه ما يشعر بالرجوع والاعراض فتأمل له يظهر لك وجه ما اعتمدته شيخنا
 (قوله في الغائب بما يقع منه الخ) هل يضر كلام الآخر على اعتماد شيخنا الشهاب الرملي أو يفرق (قوله أن
 كلام من انقضى لفظه) كان وجه تقييده بما انقضى لفظه ان كلام الآخر اما اجنبي وقد تقدم أنه يضر وان
 لم يطل واما غيره فلا يضر فليشأ مل (قوله وان يذكر الثمن المبتدئ) فلو لم يذكره لم يكف ما أتى به لكن ينبغي
 الاكتفاء بما يأتي به الآخر بعده اذا اكمل هو عليه حتى لو قال البائع بعثك هذا العبد فقال المشتري اشتريته
 بدنيار فقال البائع بعثك أو قال المشتري يعني هذا العبد فقال البائع بعثك بدنيار فقال المشتري قبليانعقد

بعتني هذا بكذا فقال بعت فقال المشتري قبلت أخذ من قضية عبارة الروض وشرحه في مسئلة المتوسط والظاهر أن الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثمن كذلك لابد من ذكره من المبتدئ اه سم (قوله الا في الكناية) خلافا للنهاية والمغني (قوله على مامر) أي في شرح بكذا (قوله وأن تبقى اهليتهما) أي لتتام العقد اه نهاية قال ع ش قوله وان تبقى الخ احترزه عمالو حن او انغى عليه وخرج به مالو عني بينهما وكان مذمعي ذا كرا فلا يضر ومعلوم من ذلك أنها موجودة ابتداء وقوله مر لتتام العقد أي فيضروا الهامع التمام اه (قوله مما تلفظ به) أي كشرط أجل أو خيار (وقوله الى تمام الشق الخ) أفهم جواز اسقاط أجل أو خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر في زمن الخيار وهو كذلك كما أوضحناه في حواشي شرح البهجة بعبارتهم الصريحة فيه اه سم (قوله الى تمام الشق الآخر) تنازع فيه الفعلان ولذا قال المغني عقبه فلو أوجب جوازا أو شرط الخيار ثم أسقط الاجل أو الخيار أرجح أو انغى عليه مثلال يصح العقد اه (قوله بحيث يسمعه من يقر به عادة الخ) وعليه فلا مخاطبة بلفظ البيع وجوبه بحيث يسمعه من يقر به ولم يسمعه صاحبه وقبل اتفاقا أو باعنه غيره صح وعبرة سم على ج في أثناء كلام حتى لو قبل عبثا فبان بعد صدور بيع له صح كن باع مال أبيه الطان حياته فبان ميتا اه وقوله صح ظاهره أنه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر اه ع ش وقوله وعبرة سم الخ تقدم أن سم ذكره عن الایعاب على طريق الاحتمال فقط والظاهر عدم الصحة فيه والفرق بينه وبين بيع مال الاب المذكور واضح (قوله وان لم يسمعه الآخر) ظاهره وان كان عدم سماعه بعده جدا ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده أن الإيجاب حينئذ لا ينقص عن الإيجاب للغائب اه سم (قوله واللام يصح) قضيته أنه لو كان بحيث لا يسمعه من يقر به لا يصح وان سمعه صاحبه بالفعل لم توجد سمعه ولا مانع وكان وجهه أنه لا بعد مخاطبة اه سم (قوله على الأوجه الخ) عبارة النهاية فيما يظهر كالنكاح كما يأتي اه (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ) ويستثنى من امتناع التعليق البيع الضمني قال في الروض في باب الكفارة فرع اذا جاء الغد فاعتق عبدك عن ألف نفقة عمل صح ولزم المسمى وكذا لو قال المالك أعتقه عنك على ألف اذا جاء الغد وقبل انتهى وقوله ففعل صح عبارة الروضة فصبر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التفریق عن الشافعي أنه ينقد العتق عنه ويثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه سم (قوله لا شئت) أي لا نلفظ المشيئة ليس من الفاظ التملك اه مغني (قوله الا ان نوي به الشراء) أي فيكون كناية اه ع ش (قوله والاوجه صحة ان شئت بعثك) خلافا للنهاية والمغني عبارة سم قوله والاوجه صحة الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرمي المطلقان

البيع كلوا في أحد هما بصيغة استفهام أولا كان قال البائع أتشتري مني هذا بكذا فقال المشتري بته به فقال البائع بعثك ينقد البيع وان كان ما ابتدأ به لا غيا فليتام بل ينبغي الصحة أيضا فيما لو قال المشتري بعثني هذا بكذا فقال بعت فقال المشتري قبلت أخذ من قضية عبارة الروض وشرحه في مسئلة المتوسط والظاهر ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالثمن بل المثمن كذلك لابد من ذكره من المبتدئ (قوله مما تلفظ به) أي كشرط أجل أو خيار وقوله الى تمام الشق الآخر أفهم جواز اسقاط أجل أو خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر في زمن الخيار وهو كذلك كما أوضحناه في حواشي شرح البهجة بعبارتهم الصريحة فيه (قوله وان لم يسمعه الآخر) ظاهره ان كان عدم سماعه بعده جدا ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده ان الإيجاب حينئذ لا ينقص عن الإيجاب للغائب (قوله واللام يصح) قضيته أنه لو كان بحيث لا يسمعه من يقر به لا يصح وان سمعه صاحبه بالفعل لم توجد سمعه ولا مانع وكان وجهه أنه لا بعد مخاطبة (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ) يستثنى من امتناع التعليق أيضا البيع الضمني قال في الروض في باب الكفارة فرع اذا جاء الغد فاعتق عبدك عن ألف نفقة عمل صح وكذا لو قال المالك أعتقه عنك على ألف اذا جاء الغد وقبل انتهى وقوله ففعل صح عبارة الروضة فصبر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التفریق عن الشافعي أنه ينقد العتق عنه ويثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه (قوله والاوجه صحة ان شئت الخ)

الافى الكناية على مامر وان
تبقى اهليتهما وأن يغير
شيأ مما تلفظ به الى تمام
الشق الآخر وأن يكون
تكلم كل بحيث يسمعه من
يقر به عادة وان لم يسمعه
الآخر واللام يصح وان جلته
الرجح اليه وأن يتم الخطاب
لاوكله أو موكله أو وازنه
ولو في المجلس وان لا يوقت ولو
بخوجاتك أو ألف سنة
الاوجه يفرق بينه وبين
النكاح على ما يأتي فيه بان
البيع لا ينتهي بالمسوت
بخلاف النكاح ولا يعلق الا
بالمشيئة في اللفظ المتقدم
كبعثك ان شئت فيقول
أشريت مثلا لا شئت الان
نوي به الشراء والاوجه
صحة ان شئت بعثك

وبعثك ان شئت بعد اشتريت منك وان قبل بعده أو قال شئت لان ذلك تعليق محض كشت ومراذفها كاجبت ورضيت ويظهر امتناع ضم التسامع من التحوير مطلقا لوجود حقيقة التعليق فيه وبالمالك كان ملكي فقد بعثك ونحوه ان كنت أمرتك بعشرين فقد بعثك بها كما يأتي آخر الوكالة وان كان وكيلي اشتراه لي فقد بعثك وقد أخبر به وصدق الخبر لان ان حينئذ بمعنى اذ نظير ما يأتي في النكاح ويصح بعثك هذا بكذا على ان لي نصفه لانه بمعنى النصفه وأن (يقبل على وفق الايجاب) في المعنى وان اختلف لفظهما صريحا وكناية (فلو قال بعثك بالف مكسرة) أو مؤجلة (فقال قبلت بالف صحيحة) أو حالة أو إلى أجل أقصر أو أطول أو بالعين أو ألوف أو قبلت نصفه بخمس مائة (لم يصح) كعكسه المذكور باصالة بالاولى لانه قبل غير ماخو طبه نعم في قبلت نصفه بخمس مائة ونصفه بخمس مائة الذي يخبره انه ان أراد تفصيل ما أجله السامع مع لان أطلق لتعدد العقد حيثئذ فيصير قابلا لعبير ماخو طبه وفي بعثك هذا بالف وهذه جملة فضل أحدهما بعينه تردد

وأيد به قولهم لو قال فلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس الشهر فلقلان كذا لم يصح ولو قال وكتبت اطلاق فلان ان شئت صح أو ان شئت وكتبت بطلاقها لم يصح ففرقوا بين تأخر الشرط وتقدمه اه سم (قوله بخلاف بعثك الخ) أي فلا يصح وجهه أنه علق في كل واحد منهما بعينه ومشتبه غيره اه رشدي (قوله وبعثك ان شئت الخ) عطف على بعثك الخ (قوله وان قبل بعده الخ) عبارة المغني ولو قال اشتريت منك بكذا فقال بعثك ان شئت لم يصح كما قاله الامام لاقتضاء التعليق وجود شي بعده ولم يوجد ولو قال بعده اشتريت أو قبلت لم يصح أيضا لا بعد حل المشتبه على استدعاء القبول وقد سبق فيتعين ارادتها بنفسها فيكون تعليقا محضا وهو مبطل اه (قوله تعليق محض) أي فلا يصح اه ع ش (قوله مطلقا) أي قابلا أو موجبا اه ع ش (قوله وبالمالك) عطف على بالمشيئة ومما يستثنى ايضا من امتناع التعليق البيع الضمني في بعض صورته كاعتق عبدك عني بكذا اذا جاء رأس الشهر مر اه سم (قوله ونحوه) مبتدأ وخبره قوله ان كنت الخ عبارة النهاية ونحو ذلك من ان كنت أمرتك بعشرين فقد بعثك بها الخ (قوله وصدق الخبر) قضيته أنه لا يعتبر فيما لو قال ان كان ملكي الخ ظن ملكه حين التعليق ويؤيده ما يأتي فيما لو باع مال مورثه فطأناحياته فبان ميتا وعليه فيشكل الفرق بينه وبين ما لو قال ان كان وكيلي اشتراه لي الخ لان حاصله يرجع الى ان كان ملكي اه ع ش (قوله في المعنى) الى قوله لان أطلق في النهاية وكذا في المغني الا قوله ان أراد الى صح (قوله وان يقبل الخ) تعبيرا بالقبول جرى على الغالب من تأخره عن الايجاب والا فحكم الايجاب المتأخرا والاستيجاب حكم القبول اه ع ش (قوله في المعنى) أي كالجنس والنوع والصفة والعدد والاول والاحل نهاية ومعنى (قوله في المعنى) أي لا في اللفظ حتى لو قال وهبتك فقال اشتريت أو عكس صح لكن ينبغي فيما لو قال بعثك ذاك بكذا فقال اهبت ان يقول بذلك والام يصح لانصرافه الى الهبة فلا يكون القبول على وفق الايجاب اه ع ش (قوله يتجه أنه ان أراد الخ) قضية كلام المغني وشرح المنهج الصحة مطلقا (قوله صح) أي بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بخمس مائة ونصفه الاخر بخمس مائة فقال قات بالف فانه لا يصح والفرق بينهما أنه عهد التفصيل بعد الاجمال لا الاجمال بعد التفصيل زيادي اه يجري ونقل ع ش عن الانوار خلافة وهو الصحة وأقره (قوله لان أطلق) وبالاولى اذا قصد تعدد العقد وصدق في هذا القصد بيمينه هذا ويتجه الصحة في حال الاطلاق مر اه سم عبارة النهاية والا فلا اه قال ع ش هذا يشمل ما لو أطلق لكن في حاشية سم نقلا عن الشارح مر ان المتجه الصحة في هذه اه وفي الرشدي بعد كلام ما نصه فالشارح مر موافق لما اعتمد الزايد كبن قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ما أجله أو أطلق اه (قوله والذي يتجه الصحة الخ) والاوجه عدم الصحة لا تنفاه مطابقة الايجاب للقبول اه نهاية ومعنى عبارة سم قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما في الروضة وأصلها في تفريق الصفة أنه لو أوجب واحدا لثنين فقبل أحدهما لم يصح انتهى مع أنه تعددت الصفة فليتأمل الجمع بين بيع ونكاح حيث يجوز فيه قبول أحدهما فلا يرجع اه قال ع ش قد يفرق بان النكاح ليس معاوضة محضة ومن ثم لم يتأثر اعتد شيخنا الشهاب الرمي البطلان وأيد به قولهم لو قال فلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس الشهر فلقلان كذا لم يصح ولو قال وكتبت بطلاق فلان ان شئت صح أو ان شئت وكتبت بطلاقها لم يصح ففرقوا بين تأخر الشرط وتقدمه (قوله وبالمالك) عطف على بالمشيئة ومما يستثنى ايضا من امتناع التعليق البيع الضمني في بعض صورته كاعتق عبدك عني بكذا اذا جاء رأس الشهر مر (قوله لان أطلق) وبالاولى اذا قصد تعدد العقد وصدق في هذا القصد بيمينه هذا ويتجه الصحة في حال الاطلاق مر (قوله والذي يتجه الصحة الخ) قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما في الروضة وأصلها في تفريق الصفة أنه لو أوجب واحدا لثنين فقبل أحدهما لم يصح انتهى مع أنه تعددت الصفة وقياس البطلان انه لو كان المشتري ولي يقيم وقد قصد الشراء لليتيم ثم تبين زيادة ثمن أحدهما على ثمن المثل بطل العقد فيهما جريا معاذ لو صح في الآخر لم

(واشارة الاخرس بالعقد) المالى وغيره وبالخل وبالحلف والنذر وغيرها الامايات (كالنطق) (٢٣٧) به من غيره للضرر وثمان فهمها

الظن وغيره فصرحة
أو الظن وحده فكأنه
سبذ كره في الطلاق وإذا
كانت كناية تعذر بيعه مثلا
بها باعتبار الحكم عليه به
ظاهرا كما هو ظاهر إذا علم
بنيته وتوفر القرائن لا يفيد
كلام الله إلا أن يقال أنه
يكفى هنا نحو كناية أو إشارة
بأنه نوى للضرر وروى زاد
بالعقد ولم يبال باهمام
الاختصاص به لما سبذ كره
ثم احتراز من وقوعها في
الصلاة والشهادة وبعد
الحلف على عدم الكلام
فليست كالنطق ومن ثم صح
نحو بيعه بها في صلته ولم
تبطل (وشرط العاقد)
البائع والمشتري بالإبصار كما
سبذ كره (والرشد) يعنى
عدم الحجر عليه ليشتمل من
بلغ مصليا لدينه وماله ثم
استمر أو فسق بعد بل أو بنز
ولم يحجر عليه ومن جهل
رشته فإن الأوجه صحة عقده
كمن جهل رقه وحرته لأن
الغالب عدم الحجر كالحرية
نعم لو ادعى والد بائع بقاء حجره
عليه صدق بيمينه كما هو ظاهر
خلاف البعض لاصل دوامه
حينئذ نعم ينبغى فيمن اشتهر
رشته عدم سماع دعواه
حينئذ ومن حجز عليه بفلس
إذا عقد في الذمة بخلاف
صبي وانرا هو وقصد اختبار
رشد واختيار صحة ما عتيد
من عقد المميزين لا يعول
عليه ومجنون وقن بلاذن

بالشرط الفاسد حيث لم يخل بعقود النكاح اه قول المتن (واشارة الاخرس الخ) أى وكما تتهتم به ومغنى
(قوله المالى) الى المستثنى في النهاية والمغنى الاقوله وإذا كانت اليزاد (قوله وغيره) أى كالنكاح (قوله
وغيرها) أى كالدعوى والاقارب ونحو ذلك اه مغنى (قوله الامايات) أى أن تعابرة النهاية والمغنى الاق
بطلان الصلاة والشهادة والخلف في اليمين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق اه قال ع ش شمل
المستثنى منه النكاح فيقبل وزوج موليته بالاشاوة إذا فهمها كل أحد وفيه في النكاح كلام فراجع اه
(قوله أو الظن وحده فكأنه الخ) وحينئذ فيحتاج الى اشارة أخرى اه نهاية (قوله لا يفيد) أى لا يغنى عن
النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الاشهاد عند توفر القرائن عدم
التعذر وامكان الحكم به عليه ظاهرا اه سم (قوله اللهم الآن) يقال انه يكفى هنا الخ اعتمده النهاية كما مر
آ نفا (قوله لما سبذ كره) -علة لئلا ينفى المبالاة (قوله ثم) أى في الطلاق (قوله احتراز الخ) -علة للزيادة
(قوله من وقوعها) أى الاشارة (قوله وبعد الحلف) أى منه أو من غيره (قوله نحو بيعه) أى الاخرس (بها)
أى الاشارة و (قوله في صلته) متعلق بنحو بيعه و (قوله ولم تبطل) عطوف على قوله صح الخ والضمير للصلاة
قول المتن (وشرط العاقد الخ) خرج به المتوسط كالللال فلا يشترط فيه شيء مما ذكر بل الشرط فيه التميز
فقط اه ع ش (قوله البائع) الى قول المتن ولا يصح في النهاية الاقوله استمر الى بذر وقوله نعم لو ادعى الى ومن
حجز وقوله وقصد الى ومجنون وقوله وليس منه الى بخلافه (قوله البائع والمشتري) اقتصر عليهما الكون
الكلام في البيع فلا ينافى أن عدم الحجر معتبر في سائر العقود وعبارة المحلى وشرط العاقد البائع أو غيره اه
ع ش (قوله والرشد) وهو أن يتصف بالبلوغ والصلاح لدينه وماله اه مغنى (قوله يعنى عدم الحجر) أى أو مالى
معناه كمن زال عقله بغير مؤثم فإنه في معنى المجبور عليه كباقي وكتب عليه سم على جميعه أن يقال المراد الرشد
حقيقة أو حكما اه أقول وهو يرجع في المعنى لما ذكره الشارح بقوله يعنى عدم الحجر اه ع ش (قوله
من بلغ مصليا لدينه) أى ويتحقق ذلك بمضى زمان يحكم عليه فيه بأنه مصلح عرفا فاقضاء كلامه من أن العبرة
بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلا ولم يتعاط مفسقا في ذلك الوقت ثم تعاطى ما يفسق به بعد صح
نصره غير مراد اه ع ش. (قوله استمر) الاولى حذف فلان دخوله في المتن لا يحتاج الى التأويل
المذكور (قوله أو فسق) ومعلوم أنه لا يحجز عليه بالفسق اه ع ش (قوله ومن جهل رشته) وجه
الشمول له أن المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكاكه وهذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لانه بالبلوغ
ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر بخلافه ومفهومه أنه لو عهد عليه ذلك لا تجوز معاماته الا إذا علمنا رشته بعد ذلك
وهو ظاهر اه ع ش (قوله صدق بيمينه الخ) أى الواو والذوقضية كلام الشارح مر عدم تصديقه اه
ع ش (قوله ومن حجز عليه بفلس الخ) هذا لا يحتاج في شموله الى التأويل الذي ذكره الشارح فغطفه على
ما قبله فيه مساهلة اه رشيدى عبارة ع ش قوله إذا عقد في الذمة هو هذا القيد لا يحتاج في دخوله الى
التأويل المذكور نعم يحتاج للتأويل لانخراج الفلس اذا تصرف في أعيان ماله اه (قوله بخلاف صبي) (قوله واختيار الخ)
الى قوله مع كونه غير مكافى للمغنى (قوله بخلاف صبي الخ) بيان لمحررات الرشد (قوله واختيار الخ)
مبتدأ أخرجه قوله لا يعول عليه (قوله مطاوعا) أى ولو بمافى الذمة أو باذن وليه (قوله ومجنون) عموم
شامل لما لو حصلت له حالة تميز بحيث يعرف الاوقات والعقود ونحوها لأنه تعرض له حاله إذا حصلت ممن لم
يسبق له جنون حصلت على حدة الخلق وهو ظاهر فيما لو أفاق من جنونه وهو بذلك الحالة يستحق بالحكم
الجنون بخلاف ما لو حصلت له تلك الحالة ابتداء استحق بالمأ كان عليه قبيل كما صرحوا به في باب الحجر

صحته قبول أحدهما دون الآخر فليتأمل الجمع بين بيع ونكاح يجوز فيه قبول أحدهما فلا يرجع (قوله
لا يفيد) أى لا يغنى عن النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الاشهاد عند
توفر القرائن عدم التعذر وامكان الحكم به عليه ظاهرا (قوله يعنى عدم الحجر الخ) يمكن ان يقال المراد الرشد
ومحجور عليه بسبقه مطلقا أو فلس بالنسبة لبيع عين ماله

اه ع ش (قوله وانما يصح بيع العبد الخ) أي ولو سقيها كما هو ظاهر إطلاقه لكن بكونه عقد عتاقه يقتضي اشتراط الرشد وهو ظاهر ونقل بالدرس عن ج في معاملة الرقيق ما يصرح به اه ع ش وقوله لكن بكونه عقد عتاقه الخ دعوى الاقتضاء محمل تأمل (قوله لان مقصوده العتق) هذا التعليل لا يتأني فيما لو وكل شخص العبد في أن يشتري نفسه من سيده ولو كله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها وبوجه أن منع تصرفه انما هو لحق السيد وقد زال بعقد مدعه فاشبه بمالو باع الراهن العين المرهونة من المرتحن فانه جائز لعدم تغويت حق المرتحن اه ع ش (قوله ولو روده) أي السكران اه ع ش (قوله كالسقي الخ) أي كور ودالسقي على منطوق قول أصله التكليف (قوله بالمعنى الذي قررته) أي في قوله يعني عدم الحجر اه ع ش (قوله ولا يرد عليه) أي على منطوق قول المصنف الرشد (قوله فانه ملحق بالمجور عليه) * (فروع) * ولو أ تلف الصبي أو تلف عنده ما ابتاعه أو اقترضه من رشيد وأقبضه لم يضمن ظاهر وكذا باطننا وان نقل عن نص الام خلافة واعتمده بعض المتأخرين اذا قبض مضيع ماله أو من صبي مثله ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر فان كان باذنهما فالضمان عليهما فقط لوجود التسليم بينهما وعلى بائع الصبي رد الثمن لوليته فلورده للصبي ولو باذن الولي وهو مال الصبي لم يبرأ منه نعم ان رده باذنه وله في ذلك مصلحة متعلقة بسدنه كما كره كول ومشر وب ونحوه ما برئ كما قاله الزركشي ولو قال مالك وديعة سلم وديعتي للصبي أو القهافي البحر ففعل برئ لا مثال أمره بخلاف مالو كان ديناً ذمياً في الذمة لا يتعين الاقبض صحیح ولو أعطى صبي ديناراً ما ينقده أو متاعاً ما يقومه ضمن الآخر نخذ ان لم يرد لوليته ان كان ملك الصبي أو لمالكه ان كان لغيره ولو ا وصل صبي هدية إلى غيره وقال هي من ز يد مثلاً أو أخبر بالاذن بالدخول على بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينته أو كالصبي في ذلك الفاسق اه نهاية وكذا في المغنى إلا أنه جرى على ما عتمده بعض المتأخرين فقال أما في الباطن فيغرم بعد البلوغ اه قال ع ش قوله مر أو اقترضه ومثلهما ما يقتضي التملك من العقود وقوله مر بعض المتأخرين منهم شيخ الاسلام في باب الحجر وقوله مر ولم ياذن الوليان ظاهره وان علم الولي بذلك وأقره ولو قبل بالضممان في هذه الحالة لم يكن بعيداً وقوله مر ضمن كل الخ أي لعدم اذن الولي والمراد أنه يثبت البدل في ذمة الصبي ويؤدي الولي من مال الصبي وقوله مر فالضمان عليهما أي الوليان أو باذن أحدهما فالضمان عليه فيما أذن فيه لوليته وقوله مر وهو ملك الصبي أي اما اذا كان ملك الولي فانه يبرأ لان الولي هو المضيع ماله وقوله مر نعم ان رده أي البائع باذنه أي الولي وقوله مر وله أي الصبي وقوله برئ أي البائع وقوله مر سلم وديعتي للصبي أي سواء عينيه أو اطاق وقوله مر ففعله برئ أي وان أتم فلوا أنكر صاحب الوديعة الاذن صدق بيمينه لان الأصل عدم وقوله مر بخلاف مالو كان دينائياً فلا يبرأ منه وكلا دين خبر الوطائف ودراهم الحامكة اذا دفعهما من همتا تحت يده للصبي وقوله مر على بخبره أي فان تبين كذبه وجب عليه رده ان كان باقياً ورده ان كان تالفاً وقوله مر وكالصبي في ذلك أي في ائصال الهديّة والخبر بالذخول وقوله مر والفاسق ومثله الكافر اه ع ش قول المتن (وعدم الاكراه بغير حق) ولا أثر لقول المكروه بغير حق الا في الصلاة فتبطل به في الاصح ولا لقوله الا في الرضاع والحديث والتحول عن القبلة وترك القيام في الفريضة فتنقضه وكذا القتل ونحوه في الاصح وكل هذا ياتي في الطلاق ان شاء الله تعالى و يرد على الاول مالوا كرهه على طلاق زوجه نفسه أو يبيع ماله أو عتق عبده وما أشبه ذلك فانه ينفذ وعلى الثاني مالوا كرهه على اتلاف مال الغير أو اكله أو تسليم الوديعة فانه يضمن الجميع ومالوا كرهه مجوساً مسلماً على ذبح شاة أو محرماً حلالاً على ذبح صيد فذبحه عنه يحل ومالوا كرهه على غسل ميت لم يتوجه عليه غسله فانه يضمن ومالوا كرهه على وطع زوجه أو أمته فأحبلها فانه يضمن ويستقر للزوجه المهر ولا لأمه أمية الولد وحلت الزوجه المطلقة ثلاثاً ومالو حضر المحرم عرفة مكرهاً فانه يضمن وقوفه اه مغنى (قوله فلا يصح) إلى قول المتن ولا يصح في المغنى الا قوله وليس منه إلى بخلافه (قوله فلا يصح عقد مكره) قال في شرح العباب ومجمله حقيقة أو حكماً (قوله فلا يصح عقد مكره) قال في شرح العباب ومجمله ان لم يقصد ايقاع البيع والاصح كما يحسنه

وانما يصح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق ويصح بيع السكران المتعدي مع كونه غير مكاف ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالسقي على منطوقه أبدله بالرشد ليشمله بالمعنى الذي قررته ولا يرد عليه من زال عقله بما لا يات به فانه ملحق بالمجور عليه (قلت وعدم الاكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره

ان لم يقصد ايقاع البيع والاصح كالجحش الزركشي أخذ من قولهم لو أكره على ايقاع الطلاق فقصد ايقاعه
صح لقصدته انتهى اه سم على ج اه ع ش (قوله في ماله الخ) وكذا في مال غيره حيث كان المكره له غير
ماله كما يفهم من قوله ومن أكره غيره الخ ويؤخذ من تشبيهه بالطلاق أن مثل ذلك مالوا كرهه على بيع
أحد هذين فباع واحدا منهما بعينه فان تعيينه مشعر باختياره كالأكره على طلاق إحدى زوجتيه فطلق
واحدة بعينها ومال العين له هنا أحد هما وأكرهه عليه فلا يصح ش (قوله في ماله) أشار به إلى أنه كان ينبغي
التقييد بهذا القيد في كلام المصنف لأن عموم شامل لو أكره غيره على بيع مال نفسه فيبطل به البيع
وليس مراداً فان عقده صح اه ع ش (قوله وليس منه) أي من الأكره (خلافاً لمن زعم الخ) كان وجهه
أن لهامندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن انظر لو جهلت ان لها
مندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع هل يصح أو لا سم على ج أقول قد يقال الا قرب عدم الصحة لا يضطررها
اليه حيث فيكون امتناعه من تزويجها كالأكره دهايا تلاف مالها بل أولى اه ع ش ومثل الجهل العجز عن
رفع الأمر إلى الحاكم أو عدم تزويجه الا بماله وقع كالمظاهر (قوله بخلافه بحق الخ) ومن الأكره بحق
مالوا كرهه الحاكم في زمن الغلاء على بيع ما زاد على حاجته الناجزة ومنه أيضاً لو طالبه المستحق ببيع ماله
وفاء دينه فحلف بالطلاق أنه لا يبيع فأكبره الحاكم على البيع فباع صح ولم يحلف وهو مقتضى كلام ج
في باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح م ش الخنت اه ع ش (قوله كان أكرهه عليه) أي على بيع
عين ماله أو الشراء بعين المال ومثله رقبته من يستحق منفعة كوصي له بها ومؤجر اه ع ش (قوله فاجبره
الحاكم عليه) أفهم أنه لا يصح لو باعه بأكره غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية
له نعم ان تعذر الحاكم فيجب الصحة بأكره المستحق أو غيره ممن له قدرة أو بتعاطيه البيع بنفسه كمن له شوكة
مثل شاد البلد ومن في معناه لان المقصود اتصال الحق لمستحقه هذا واصحاب الحق ان يأخذ ماله ويتصرف
فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وان يتملكه ان كان من جنس حقه لانه طافر ومنه
ما يقع في مصر ان بعض المترمين بالبلاياخذ لئلا الفلاحين ونحوها لا تمنعهم من أداء المال أو هربهم
فيصح بيع المترم له ويحل الاخذ منه حيث وجبت شروط الطفر اه ع ش (قوله ولو يبطل) أي بان
كان غير مالك المنفعة اه ع ش (قوله ببيع مال نفسه) مفهومه أنه لا يصح أكره المولى في مال موليه ولعله غير
مراد وأن المراد بماله عليه ولاية فيدخل المولى في مال موليه والحاكم في مال الممتنع أخذ من العلة
ومحله في المولى حيث جاز له التوكيل كان عجز عن المباشرة اه ع ش (قوله ويصح بيع المصادر) يفتح الدال من
جهة ظاهراً بأن باع ماله لدفع الأذى الذي ناله لانه لا أكره فيه إذ مقصود من صادر تحصيل المال من أي وجهه
كان اه مغني (قوله مطلقاً) أي ظاهر أو باطن علمه مال غيره أولاً اه ع ش (قوله يعني تلك) أي قوله
ويجب الحاق الخ في النهاية الا قوله أو على نحو ثوب إلى ومثله وقوله وبحت إلى ويكره وقوله وروده إلى ولا تلك
الحربي وكذا في المغني الا قوله وكذا بها إلى ولا تلك الحربي وقوله فان امتنع قول المتن (الكافر) أي يقيناً ولو
كان مشكوكاً في كفره فينبغي ان يقال ان كان في دار الاسلام صح وان كان في دار الكفر لم يصح ثم رأيت في
سم على به عتقوا فقه اه ع ش (قوله لنفسه) أي أولئك نهاية ومعنى (قوله لنفسه) يأتي مختاراً في قوله
وللكافر التوكيل الخ اه سم قول المتن (المصحف) خرج جلد المنفصل عنه فانه وان حرم مسه للمصحف يبيع
بيعه للكافر كما أفتى به شيخنا الرملي (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفاً فاعتمد صحته للمسلم في نفسه م ش سم على

الزركشي أخذ من قولهم لو أكره على ايقاع الطلاق فقصد ايقاعه اه (قوله وليس منه خلافاً
لمن زعم الخ) كان وجهه ان لهامندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن
انظر لو جهلت ان لهامندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع انتهى (قوله لنفسه) يأتي مختاراً في قوله
وللكافر التوكيل الخ (قوله المصحف) خرج جلد المنفصل عنه فانه وان حرم مسه للمصحف يبيع به للكافر كما
أفتى به شيخنا الشهاب الرملي * (فرع) * اشترى مسلم وكافر مصحفاً فاعتمد صحته للمسلم في نفسه م ش سم على

في ماله بغير حق لعدم الرضا
وليس منه خلافاً لمن زعمه
قول مجبر لها لأزواجها الا
ان يعني مثلاً كذا بخلافه
بحق كان أكرهه عليه أو
تعين ببيع ماله لو فاء دينه
أو شراء مال أسلم اليه فيسه
فاجبره الحاكم عليه بالضرب
وغيره وان صح ببيع الحاكم
له لنقصه ومن أكرهه غيره
ولو يبطل على بيع مال
نفسه صح منه لانه أبلغ في
الاذن ويصح بيع المصادر
مطلقاً اذا أكره ظاهره
(ولا يصح شراء) يعني تلك
(الكافر) ولو مرئد لنفسه
بنفسه أو بوكيله ولو مسلماً
(المصحف) يعني كما هو
ظاهر

جج اه ع ش (قوله ما فيه قرآن) شامل للتميمة وهو متجهو (قوله وان قيل) هل يشمل حرفا ويحتمل أن
الحرف ان أثبت فيه بقصد القرآنية امتنع البيع حينئذ والا فلا ومثل المحقق التوراة والانجيل فمتنع اذا لم
يعلم تغييرهما سم على جج اه ع ش (قوله أو جدار) يخالفه قول النهاية ويحقق به أي بالنقد التي عليها
شيء من القرآن فيما يظهر ما عتبه بالسوى أيضامن شراء أهل الذمة الدور وقد كتب في سقفاها شيء من
القرآن فيكون مغتبرا للمسححة به غالبا اه قال ع ش قوله مر للمساخنة وينبغي أن يشمل ذلك الثوب
المكتوب عليه القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه إلا أن يقال الغالب فيما يكتب على الشيا بأن
يقصده التبرك لا لبس فاشبهه التمام على أن في ملاسته لبدن الكافر امتنانا ولا كذلك ما يكتب على
السقوف ولا فرق في القرآن بين كونه منسوخ التلاوة ولومع نسخ الحكم وغيره اه وقوله ولا فرق الخ في
سم مثله (قوله بطل البيع فيما عليه قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه اه سم
(قوله ولو ضعيفا) وذلك لأننا لم نقطع بنفي نسبته عنه صلى الله عليه وسلم وخرج بالضعيف الموضوع اه ع ش
عبارة سم وأما الأحاديث المتفق على وضعها فينبغي أن يقال ان تضمنت آثار السلف أو ما في معنى الآثار
امتنع بيعهما من الكافر والا فلا اه (قوله لانهما) أي الحديث الضعيف وغيره وكان الأولى الافراد كفي
النهاية (قوله التي بها آثار السلف) ولا يبعد أن غير السلف من مشاهير علماء الأمة وصلحاتهم كالسلف
ثم رأيت في شرح العباب قال والذي يظهر أن المراد بالسلف ما يعم أئمة الخلف الخ اه سم (قوله آثار
السلف) أي كالحكايات المأثورة عن الصالحين ز يادى وفي سم على جج ولا يبعد أن أسماء الانبياء سميانينا
كلا آثار اه ونقل عن العلامة شيخنا سليمان البابلي تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبي
كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى اه أقول وفيه وقفة وينبغي الأخذ باطلاقهم وينبغي أن مثل ذلك أسماء
صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كابي بكر بن أبي قحافة ويؤخذ من هذا بالاولى أنه يحرم على
المسلم اذا استفتاه في أن يكتب له في السؤال والجواب لفظ الجلالة فتنبه له فإنه يقع كثير الخطأ فيه اه ع ش
(قوله لتعريض الامتهان) يؤخذ منه أنه يحرم تليق ما فيه آثار الصحابة أو الأئمة الأربعة أو غيرهم من الفقهاء
والصوفيين لمن يبغضهم من المبتدعين كالروافض والوهابيين بل أولى لان اهانتهم أشد من اهانة الكفار
(قوله وببحث الخ) المعتمد خلافه مر اه سم عبارة النهاية بخلاف ما اذا حلت كتب العلم عن الآثار
وان تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم اه قال الرشيد في قوله مر ككتب نحو الخ أي
وفقه كافي شرح الروض اه وقال ع ش قوله مر ككتب نحو الخ أي اذا حلت عن بسم الله كما

ما فيه قرآن وان قل وان كان
ضمن نحو تفسير أو علم أو على
نحو ثوب أو جدار ما عدا
النقد للعبادة ومن ثم لو
اشترى دارا بسقفها قرآن
بطل البيع فيما عليه قرآن
وصح في الباقي تغريقا
للصفة ومثله الحديث أي
ما هو فيه ولو ضعيفا فيما
يظهر لانهما أولى من
الآثار الاتية وكتب العلم
التي فيها آثار السلف وذلك
لتعريضها للاستهان وببحث
ان كل علم شرعي أو آله

ما فيه قرآن) شامل للتميمة وهو متجه لانما لا تنقص عن الأحاديث الضعيفة ولا عن آثار السلف بل تزيد كملها
ظاهر والجواب عن ارسال كونه عليه الصلاة والسلام للكفار ممكن ومخرج بلده وان لم تنقطع النسبة وليس
بعيد اذ ليس قرآنا ولا نحوه وحرمه الماس أمر آرى وقد تقدم ذلك وهل يشمل ما فيه قرآن ولو حفا
ويحتمل ان الحرف ان أثبت فيه بقصد القرآنية امتنع البيع حينئذ والا فلا (قوله بطل البيع فيما عليه
قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه (قوله التي فيها آثار السلف) هذا الصنيع صريح
في ان سبب المنع تلك الآثار فيؤخذ من ذلك المنع اذا تجردت عن العلم ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير
علماء الأمة وصلحاتهم كالسلف وشمل كتب العلم التي فيها الآثار ككتب غير الشرعي ووجه بان سبب المنع
الآثار فلا يضر من غيرها لها ولا يخفى أن منسوخ التلاوة فقط من القرآن أولى بالمنع من الآثار لانه كلام
الله وانما زال عنه وصف القرآنية فقط بل قد يقال ينبغي المنع في منسوخ التلاوة والحكم لذلك فليتأمل وان
التمائم أولى بالمنع من الأحاديث والآثار فليتأمل ثم رأيت في شرح العباب قال وان أي والذي يظهر ان
المراد بالسلف هنا ما يعم أئمة الخلف الخ وأما الأحاديث المتفق على وضعها فينبغي ان يقال ان تضمنت آثار
السلف أو ما في معنى الآثار امتنع بيعهما من الكافر والا فلا ولا يبعد ان أسماء الانبياء سميانينا كلا آثار
(قوله وببحث الخ) المعتمد خلافه مر وقوله لغير حاجة فلا كراهة فيه الحاجة وقوله دون شرائه

هو ظاهر وقوله مر خلافا لبعضهم تبعه ج اه وعبارة المغني قال السبكي والاحسن أن يقال وكتب علم وان خلت عن الا - فارتفع طحا العلم الشرعي انتهى وهذا لا بأس به وقال ابنه وتعليه يفسد جواز تخلكه كتب علوم غير شرعية وينبغي منعهم من تلك ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة قال شيخنا وفيما قاله نظر أي بل الظاهر الجواز وهو كذلك ولو نسخ الكافر مصحفاً أي أو شيئاً مما ذكر من كتب حديث أمر بإزالة الملك عنه اه (قوله كذلك) ويمنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وان ربحي اسلامه بخلاف تمكنه من القراءة نهاية ومعنى قال عرض قوله مر لتجليده ظاهره وان احتج لتجليده وانحصر في الكافر وهو ظاهر لان غاية ما يترتب على عدم تمكنه منه نقصان ووقفة أو تلفه ولم ينظر والاه في غير هذه الصورة وقوله بخلاف تمكنه الخ أي اذاربحي اسلامه بان فهم ذلك من حاله أما اذالم يرج اسلامه فانه يمنع منها والمخاطب بالمنع الحاكم لا الاحاد لما فيه من القنعة ع ش (قوله لغير حاجة) أي فلا كراهة فيه لحاجة اه سم (قوله يبيع المصحف) خرج به المشتمل على تفسير وظاهره وان كان التفسير أقل من القرآن أو أكثر وكتب العلم والحديث ولو قد سبوا فلا يكره بيعه اه ع ش (قوله دون شرائه) أي فلا كراهة فيه مطلقا اه سم (قوله ولو بنحو تبعية) حذف النهاية لفظاً للنحو وانظر ما أدخله الشارح من اقول الممن (والمسلم) أي المنفصل فيصح بيع الامة الحامل بمسلم عن شبهة لا تقتضي حرية الولد بأن طها المسلم زوجته الامة لا تنفك الاذلال عنه وان قلنا الحل يعلم مادام الحل ثم بعد انفصاله يحال بينه وبينه يجعله تحت يده مسلم ثم رأيت في سم على ج و يفهم منه بالاولى أن سيدها لا يكف يدعيها ازالة للملك عن المسلم اه ع ش (قوله أو المرتد) خرج به المشتغل من دين الى آخر فانه لا يمنع بيعه للكافر زيادي اه ع ش (قوله أو بعض أحدهما) أي المسلم والمرد اه ع ش (قوله ازالة لها) أي علاقة الاسلام واحتمال عودته الى الاسلام بتقوية بالكافر مع بعده عنا (قوله ظاهراً) أسقطه النهاية وعبارة المغني الا ان يعتق عليه وذلك في ثلاث صور الاولى اذا كان المبيع أصلاً أو فرعاً للمشتري الثانية اذا قال أعتق عبدك المسلم عني بعوض أو غيره وأجابه الثالثة اذا أقر بحرية عبد مسلم ثم اشتراه قاله الاسنوي لكن الصحيح في هذه الثلاثة أنه اقتداء من جهة المشتري لا بغير اه وعلم من هذا أنه كان المناسب ان يذكره بعد قوله بدخوله في ملكه (قوله أو شهد بحريته) أي وان لم تصح شهادته اذ لا تنقص عن الاقرار اه سم (قوله ومن قال الخ) أي الكافر اه ع ش (قوله بالرفع) أي فانه يصح شراؤه بمعنى ونهاية (قوله لفساد معنى النصب) عبارة المغني والنهاية وانما قيدت كلام المصنف بالرفع تبعاً للشارح ليكون مستأنفاً لذل كان منصوباً بالكان من مدخول الاستثناء فيلزم استثناء الشيء من نقيضه أي يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة وهو فاسد اه أي اذا التقدر بحيث لا يصح شراء الكافر المسلم الآن يصح شراؤه وشيدي زاد سم أو الآن يعتق فيصح شراؤه فتأمل اه وعبارة البصري ورأيت في بعض النعاليق نقلاً عن العلامة الطنيداني أن النصب يقتضي الصحة عقب العتق وهو فاسد بل الامر بالعكس اه (قوله شراؤه) فاعل فيصح (قوله وكذا في الخ) اعتمده مر اه سم (قوله فالمنجس الخ) خلافاً للنهاية ووافقاً لاطلاق المغني (قوله أنه) أي تملكه حتى يدارنا السلاح (مثله) أي تملكه الحربى الحديد فيجزم مع الصحة (قوله ولو مستأنفاً) أي أو معاهدة وظاهره ولو يدارنا ويدل عليه ما قصاره في بيان المفهوم على الذي يدارنا الا حتى في قوله بخلاف الذي في دارنا * (فرع) * لو باع العبد الكافر من حربى فالظاهر امتناعه بقياس الاولى على آله الحرب الآن يقال الغرض الظاهر من الآلة والخيل القتال ولا كذلك العبد وهذا الثاني هو مقتضى تعاميل بيع الحديد بانه لا يتعين جعله عدة حرب وقد جزم شيخنا في شرح الارشاد

أي فلا كراهة فيه مطلقا (قوله أو شهد بحريته) أي وان لم تصح شهادته اذ لا تنقص عن الاقرار (قوله لفساد معنى النصب) اذ التقدر بحيث لا يصح شراء الكافر المسلم الآن يصح شراؤه فتأمل اه أو الآن يعتق فيصح شراؤه فتأمل اه (قوله وكذا في الخ) اعتمده مر (قوله ولو مستأنفاً) أفتى به شيخنا الشهاب الزملي

كذلك ويكره لغير حاجة
بيع المصحف دون شرائه
(و) لا تملك الكافر ولو
بوكيله (المسلم) ولو بنحو
تبعية والمرد أو بعض
أحدهما وان قل ولو بشرط
العتق (في الاظهر) لما فيه
من اذلال المسلم وألحق به
المرد لبقاء علاقة الاسلام
فيه ففي تمكن الكافر منه
ازالة لها (الآن يعتق) أي
يحكم بعقده ظاهراً (عليه)
بدخوله في ملكه كبعضه
ومن أقر أو شهد بحريته
ومن قال لملكه أعتقه
عنى وان لم يذكر عوضاً لان
الهبة كالبيع (فيصح)
بالرفع اغسام معنى النصب
(في الاصح) شراؤه لا تنفك
اذلاله بعقده (ولا) تملك الذي
بغير دارنا وكذا ابها ان خشي
ارساله اليهم على ما بحث
ورده ما بانى في جعل الحديد
سلاحاً فالمنجس انه مثله ولا تملك
(الحربى) ولو مستأنفاً

بنقل الصحة سم على المنهج اه ع ش قول المتن (سلاحا) هل كالسلاح السعن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعيينها للقتال فيه نظر ويتجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال سم على ج اه ع ش (قوله وفرسا) أي وان لم تصلح للركوب حالاً وكذا ما يلبس لها كسرح ولجام اه بجري (قوله بخلافه في صلاة الخوف) أي فان المراد بالسلاح ثم ما يدفع لا ما يمنع اه ع ش (قوله أو بعضه) أي بعض السلاح شائعا اه ع ش (قوله لانه يستعين الخ) أي مظنة الاستعانة ليكون لازما سم على ج والمراد أنه اذا جلت الاستعانة على ظاهره لم تكن لازمة للبيع اه ع ش (قوله فيه) الاولى منه (قوله بخلاف الذي يدارنا) أي اذا لم يظن بقرينة ارساله الى دار الحرب سم ونهاية (قوله والباغي الخ) و (قوله وأصل السلاح) كل منهما عطف على الذي اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) يؤخذ من هذا جوابا حادثة وقع السؤال عنها وهو أن طائفة من الحربيين أسر واجله من المسلمين وجاءوا بهم الى محلة قريبة من بلاد الاسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يقتلوا أولئك الأسرى وقالوا لانطاعتهم الا بغير ونحوه مما يستعز به على الذهاب الى بلادنا فهل يجوز الاقتداء بذلك أو يحرم لما فيه من اعانتهم على قتالنا وحاصل الجواب أن قياس ما هنا من جواز بيع الخديدهم جواز الاقتداء بما طابوا من القمع ونحوه لانه ليس من آلة الحرب ولا يصلح بل يؤخذ مما سياتي في الجهاد من استحباب فداء الأسرى بحال استحباب هذا اه ع ش (قوله حرم الخ) أي بيعه (قوله وضح) ولعله لم ينظر الى هذا الظن لعدم صلاحيته للحرب بهيئته بخلاف ما لو خيف دس ذم يدارنا السلاح الى أهل الحرب فانه لا يصح لصلاحيته للحرب بتلك الهيئة اه ع ش (قوله صرح به أو نواه) مفهومه البطلان حيث لم يصرح بالوكالة ولا نوى الموكل وان وكاه في شرعه مسلم أو مخفف بعينه وهو ظاهر اه ع ش (قوله ارتخان الخ) أي ارتخان الكافر ذلك من مسلم اه ع ش (قوله ونحو المصحف) أي بان ربحي اسلامه واستجاره لا يدفعه مسلم يلقنه منه اه ع ش (قوله وبكره اية ايجار عينه الخ) أي ما ذكر من المسلم ونحو المصحف وخرج بايجار عينه استجاره الكفن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استأجر عينه كره انتهى اه سم عبارة ع ش قوله مر فان استأجر عينه كره أي ولو تخدمه مسجد للمسلمين لان فيه اذلاله اه وعبارة المغني ومحل جواز استجار الكافر العبد المسلم كما قال الزركشي في غير الاعمال الممثلة أما فيها كراهة فاذوره انه فتمتنع قطعاه اه (قوله لكن يؤمر الخ) عبارة المغني قال ابن المقرئ وترفع يده عنهما فوضعان عند عدل وقضيته أنه يتسلمهما أولا وقضية كلام الروضة أنه لا يمكن من ذلك بل يتسلم أولا العدل قال الأذري ويحتمل أن يقال يسلم اليه الرقيق ثم يترع حاله اذا لم يحذروا وكان ايداعه منه بخلاف المصحف فانه محدث فلا يسلم اليه وهذا كما قال شيخنا متجه وينبغي أن يكون غير المصحف مما ألحق به كالعبد أخذ من العلة اه (قوله وبأيجار المؤمن الخ) أي ويؤمر في اجارة العين بأجارتها مسلم كافي المجموع بخلاف اجارة النمة لان الاجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه مغني وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسني ولا ياتي هذا في المصحف اه عبارة النهاية وبأيجار المسلم المسلم اه (قوله مسلم) مفهومه أنه لا يكفي ان

(قوله سلاحا) هل كالسلاح السعن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعيينها للقتال فيه نظر ويتجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال (قوله لانه يستعين) أي مظنة الاستعانة ليكون لازما (قوله لباغ) ينبغي أول الذي يدارنا ظن ارساله دار الحرب (قوله ايجار عينه) خرج استجاره الكفن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استأجر عينه كره انتهى (قوله في قبض المصحف) ظاهره انه لا يجب أن ينوب عنه في قبض المسلم بل يجوز ان يسلم اليه ثم يترع حاله اذا لم يحذروا وكان ايداعه منه بخلاف المصحف لانه محدث وهو احتمالي في الارتخان للاذري قال في شرح الروض انه متجه بعد ان ذكر احتمالين عن ابن الرفعة في أنه يتسلمهما ولا يتسلمها العدل وان السبكي بحث ترجيح الثاني وانه قضية كلام الروضة وأصلها ثم أقر الروض على قوله فيما لو اشترى كافر رقيقا كافر فاسلم الرقيق قبل القبض انه لا يقبضه بل يقبضه له الحاكم ويمكن أن يفرق بان القبض مع ملك العين أقوى في التسلط ينبغي أن يقبضه له الحاكم أيضا في ايجار (قوله وبأيجار المؤمن الخ) قال في شرح الروض وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين اجارة النمة واجارة العين وقضية كلام أصله

(سلاحا) وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعا وفرسا بخلافه في صلاة الخوف لاختلاف ملحظ المحلن أو بغضه لانه يستعين به على قتالنا فالمنع منه لا م لازم لانه فالحق بالذاني في اقتضاه المنع فيه الفساد بخلاف الذي يدارنا لانه في قبضتنا والباغي وقاطع الطريق أي لسهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالدرديد لاحتمال أن يجعل غير سلاح فان ظن جعله سلاحا حرم وصح كبيع لباغ أو قاطع طريق (والله أعلم) وللکافر التوكل في شراء كل ما من مسلم صرح به أو نواه ويجوز بلا كراهة ارتخان واستبداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكره اية ايجار عينه واعارته وايداعه لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لانه محدث وبأيجار المؤمن المسلم

يؤجره كافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضا بإيجاره وهكذا وهو متجه سم على ج و لعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم وإبقاؤه في سلطنة الكفار والأفلامانع من إيجاره إلى كافر وهو يؤجره إلى كافر آخران ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم هذا وبقى ما لو استعاره أو استودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستتب مسلما في حفظه ودفعه إلى مسلم يخدمه فيما تعود منه نفعه على الكافر مثلاً ككون المسلم أبالك كافر أو فرغاله فيه نظر ولا يبعد الثاني ثم رأيت في سم على البهجة ما يؤخذ منه ترجيح الأول فليتأمل اه ع ش أقول وهو أي الأول قضية تخصيص الشارح والنهاية والغنى الأمر برفع اليد بالمرهون والمؤجر دون المعار والمودع (قوله كما يؤمر بازالة ملكه الخ) ولا يمكن رهنه ولا إجارته ولا تزويجه ولا تدبيره ونحو ذلك لأن لا تغيب الاستقلال مغنى ونهاية (قوله أو بكتابة القن) أي وإن لم يزل بها الملك لأفادتها الاستقلال بنهاية ومغنى (قوله ولو بنحو وقف) أي بيع أو هبة أو عتق أو وقف على غير كافر أو نحو ذلك دفعاً للإهانة والأذلال وقطعاً لسلطنة الكافر على المسلم ولا يحكم بزواله اه مغنى (قوله عن أسلم في يده الخ) وقد أوصى بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداءً إلى نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهري والفسخ واستعقاب العتق أي بأن يشتري من يعتق عليه وهو ضابط مهم اه نهاية وكذا في المغنى الآية قال يدخل المسلم في ملك الكافر ابتداءً في أربعين ثم سردها ثم ذكر الضابط المذكور (قوله باعها الحاكم الخ) وظاهر كلامهم تعيين بيعه على الحاكم لمصلحة الملك بقض الثمن حالاً وإن كان المالك مخيراً بينه وبين الكتابة اه نهاية (قوله باعها الحاكم) أي وجوباً (قوله عند ثقة) ولو امتنع الثقة من ذلك إلا باجراً جازله الأخذ من سيده فيما يظهر فيجبر على دفعه اه ع ش (قوله وكذا مستولدة الخ) أي استكسبت له عند ثقة قال سم ظاهره وإن تأخر الاستيلاء عن الإسلام اه أقول بل ظاهره رجوع قوله قبل إسلامه للمستولدة أيضاً وتأويل من ذكره وقد يفيد قول ع ش قوله مر وكذا مستولدة أي الكافر إذا أسلم اه (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافه مر اه سم عبارة النهاية ولو طرأ إسلام القن بعد تدبير سيده لم يجبر على بيعه على الأصح حذر من تقوى يتغرضه فلو كان علق عتقه بصفة قبل إسلامه فهو كالقن على الأقرب اه قال ع ش قوله مر فهو كالقن الخ أي فيجبر على بيعه خلافاً للحج حيث ألحقه بالمستولدة والأقرب ما قاله حج لأنه لم يظهر فرق بينه وبين المدبر الذي طرأ إسلامه اه (قوله والأوجه إجباره الخ) المعتمد عدم إجبار بل امتناع هذا الفداء لأنه يبيع ويبيعها ممنوع مر اه سم عبارة النهاية والأوجه عدم إجباره على بيعها أي المستولدة من نفسها بثمن المثل خلافاً للزركشي ما فيه من الإجحاف بالمالك بتأخير الثمن في الذمة فإن طلب غير ما فسد اهامنه بقدر قيمته لم يجبر أيضاً خلافاً لبعض المتأخرين اذهو يبيع لها وهو غير صحيح اه قال ع ش قوله مر خلافاً لبعض المتأخرين مراده حج وقوله مر اذهو يبيع لها الخ قد يتوقف في دعواه أن اقتداءها يبيع ويقال

أنه في إجارة العين دون إجارة الذمة قال الزركشي وهو ظاهر لأن الإجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه ولا يأتى هذا في المحصف ومفهوم قوله لمسلم أنه لا يكفي أن يؤجره كافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضاً بإيجاره وهكذا وهو متجه (قوله كما يؤمر بازالة ملكه الخ) قال في شرح العباب ولو حلت أمة الكافر من كافر بشكاح أو شبهة ثم أسلم فإن قلنا الجبل يعطى حكم المعلوم أمر مال كها بازالة ملكه عنها ذكراً في البحر وقبضه نظر وأطال في بيان النظر ومنه أنه لا يتصور الأذلال هنا ثم قال هذا هو الذي يظهر ثم رأيت جمعاً متأخرين قالوا لا يجبر على إزالة ملكه عنها قبل الوضع وأطال في بيان ذلك عنهم ومنه أنه بعد الوضع لا يمكن إجباره على إزالة ملكه عنه لمحذور التفريق إلى أن قال وميل الزركشي إلى الأخذ بقضية ما في الخبر من إجباره على إزالة ملكه عنها ونقل احتجاجه ثم نظره فيه فراجع والأوجه أنه لا يؤمر إذا أذلال في هذه الحالة كما في الكثر (قوله وكذا مستولدة) ظاهره وإن تأخر الاستيلاء عن الإسلام (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافه مر (قوله والأوجه إجباره) المعتمد عدم إجبار بل امتناع هذا الفداء لأنه يبيع ويبيعها ممنوع ولولم تعتق عليه لأنه

كما يؤمر بازالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القن عن أسلم في يده أو بملكه قهراً بنحو ارت أو اختياراً بنحو فسخ أو قاله أو رجوع أصل واهب أو مقرض فان امتنع من رفع ملكه باعها الحاكم عليه فان لم يجد مشترياً استكسب له عند ثقته وكذا مستولدة ومدبره قبل إسلامه ويتجه الحاق معلق العتق به والأوجه إجباره على قبول

ان ما يدفعه في مقابلة تخير العتق وهو تبرع من الدافع اه وقال الرشيدى قوله مر اذ هو بيع الخ توقف
 شيخنا في الحاشية في كون الافتداء بيعاً أى لانهم فيما لا يحصى من كلامهم يجعلونه مقابلاً للبيع ومن ثم أجاز
 الشهاب بيع في تحفته هذا الافتداء لكن قال الشهاب سم في حواشيه قوله بيع فداء الاجنبى الخ انظر هذا الفداء
 هنا وفي بعض الرق الاتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جداً ولا فيه ما فاحكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك
 عنه وهو مشكل اذ لا يملك بلامالك أو عقد عتاقه هنا لا في بعض الرق بل على كنهه فيه المقتدى والوجه امتناع
 ذلك في المستولمة اذ لا جاز ان يكون افتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العتق عليه ما يمنع
 وان أدى الى العتق وانما هو عقد بيع وبيعها الغيرها ممنوع وامافى بعض الرق فهو بيع كسائر البيوع
 انتهى فأشار الى أن افتدائها هنا لا يكون الا ببيعها وحصل الجواب عن توقف الشيخ ع ش اه وقوله
 وحصل الجواب الخ فيه وقفة ظاهرة لان مآل كلام النهاية وسم واحد وهو أن الافتداء هنا لا يكون الا ببيعها
 فمنع ع ش كلام النهاية هنا مستنداً بأن ما دفعه الغير هنا من قبيل التبرع المحض لا المعاوضة برده على كلام
 سم أيضاً كما هو ظاهر (قوله يعنى) الى قوله قيل في المعنى الا قوله نحو جلد الاضحية والى قول المتن الثانى
 فى النهاية الا قوله وأراد الى المتن (قوله خمسة) وزاد البارزى الرؤية قال الولي العراقى والتحقيق أن اشتراط
 الرؤية داخل فى اشتراط العلم فانه لا يحصل بدون رؤية ولو وصف فقط الوصف أمور تضيق عنها العبارة اه
 معنى (قوله وبز يد الربوى الخ) أى لا بد الربوى على المتن لان كلامه فى غيره فان له بايخصه اه معنى (قوله
 بما ياتى فيه) أى من اشتراط الحول والتفاضل والمماثلة على ما ياتى فيه اه ع ش (قوله ولا يرد الخ) أى على
 ما فهم من كلامه من أن ما جئتم فيه هذه الشروط صح بيعه اه ع ش عبارة الرشيدى أى من حيث توفر
 الشروط الاتية فيها أى بحسب الظاهر مع عدم صحة بيعهما فها واران على المنطوق وحاصل الجواب
 منع كون ذلك مستوفياً للشروط اه (قوله جلد الاضحية) أى بالنسبة للمضى وورثته لا الفقير كما يأتى فى باب
 الاضحية (قوله وحريم الملك الخ) أى اذ لم يمكن احداث حريم آخر له والا فالوجه الصحة اه معنى (قوله قيل الخ)
 أقروا المعنى عبارته قال السبكي والنسبى يتحرر من الشروط الملك والمنفعة فلا شرط له غيرهما وأما الشرط
 الطهارة فيستفاد من الملك لان النجس غير مملوك وأما القدرة على التسليم والعلم به فشرط فى العاقبة وكذا
 كون الملك لمن له العقد اه (قوله مع الإشارة الخ) أى لان فيه تنبيه على أن النجس لا يملك بالبيع وكفى بهذا
 أيضاً فائدة اه سم (قوله شرعاً وان غلبت الخ) يعنى أن الشرط ان يكون ممحاً حكم الشرع بطهارته وان
 كانت النجاسة غالبية في مثله اه رشيدى (قوله بالفعل أو الامكان) أقول برده عليه المتنجس الاتى لانه طاهر
 العين بالفعل ولعل حق العبارة أن يقول وأراد طهارة العين طهارتها حقيقة أو حكماً فخرج المتنجس المذكور
 لانه فى حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس يطهر العين حكماً فليست أم اه سم قول المتن (بيشع الكلب)
 * (فرع) * عدم دخول ملائكة الرحمة يتنافى كنهه هو وان جاز اقتناؤه أو وجب كونه علم أنه يقتل لولا
 اقتناؤه لحراسته قال مر وظاهر ما ورد أن لا تدخل بيتاً فيه طائفة مع أنهم معذورة لاصنع لها فى الخيض

فداء أجنبي لها بمساوى
 قيمتها وكذا لو تمحض الرق
 فيما يظهر لاعلى قبول فداء
 القن لنفسه لانه لا يملك
 فيتأخر العوض (ولامبيع)
 يعنى المعتقد عليه ولو لمّا
 (شروط) خمسة ويزيد
 الربوى بما ياتى فيه ولا يرد
 نحو جلد الاضحية وحريم
 الملك وحده للعجز عن
 تسليمهما شرعاً قبل الملك
 يغنى عن الطهارة لان نجس
 العين لا يملك اه ويرد بان
 اغتناءه عنها لا يستدعى عدم
 ذكرها لافادته تحرر بمحل
 الخلاف والوافق مع الإشارة
 لرد ما عليه المخالف من عدم
 اشتراطها من أصلها أحدها
 (طهارة عينه) شرعاً وان
 غلبت النجاسة فى مثله وأراد
 بطهارة العين طهارتها
 بالفعل أو الامكان لما يذكره
 فى المتنجس (فلا يصح
 بيع الكلب) ولو لمعلماً

يستلزم تملكها وهو ممنوع وان استلزم العتق مر (قوله فداء أجنبي الخ) انظر هذا الفداء هنا وفى بعض
 الرق الاتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جداً ولا فيه ما فاحكم الرقيق حينئذ هل انقطع الملك عنه وهو
 مشكل اذ لا يملك بلامالك أو عقد عتاقه هنا لا في بعض الرق بل على كنهه فيه المقتدى والوجه امتناع ذلك فى
 المستولمة اذ لا جاز أن يكون افتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العقد عليه ما يمنع وان
 أدى الى العتق وانما هو عقد بيع وبيعها الغيرها ممنوع وامافى بعض الرق فهو بيع كسائر البيوع
 فليست أم (قوله مع الإشارة الخ) أى لان فيه تنبيه على أن النجس لا يملك بالبيع وكفى بهذا أيضاً فائدة (قوله
 بالفعل أو الامكان) أقول برده عليه المتنجس الاتى لانه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول واراد
 بطهارة العين طهارتها حقيقة أو حكماً فخرج المتنجس المذكور لانه لا يمكن تطهيره فليس

عدم الدخول هنا سم على المنهيج اه عش قول المتن (والنجر) أى ولو محترمة اه معنى (قوله يعنى المسكر) ويجوز نقل البدغن الخمس بالدرهم كفى النزول عن الوطء ثم وطء يفسه ان يقول المستحق له أسقطت حتى من هذا بكذا فيقول الا شقرا قلت اه شيخنا وتقدم عن سم ما وافقه وينبغي ان يزبدى الصبيغة فتحوالك (قوله وسائر الخ) بالجر عطف على السكاب (قوله ونحوه) أى نحو نجس العين (قوله كسنتين) أى من الماء والمائع سم على حج اه عش (قوله لم تظهر طهارة أحدهما الخ) أى فان ظهرت ولو بنحو اجتهاد صرح اه نهاية قال عش قوله مر ولو بنحو اجتهاد صرح نى لكن يعلم المشتري بالحال سم على المنهيج أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتمادا على اجتهاد البائع أولا فيه نظر والا قرب الثاني لان المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر وعبرة سم على حج قوله بنحو اجتهاد قضيته صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاد وان امتنع على المشتري التبعو بل عليه أى الم يجوز له التقليد ولا يخلو عن شئ لانه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة اليه ثم انظر هل يجب اعلامه بالحال الوجه نعم ان لم يجز له تقليده هذا ويجاب بامر بان من قوائده جواز بيعه ان له استعماله ويجزى ذلك كله في مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر اه وقول سم لكن يعلم الخ أى ولو لم يعلم ثبت له الخيار عند العلم لان ذلك عيب في المبيع ينقص الرغبة فيه اه (قوله لصحة النهى الخ) أى والنهى عن ثمنه بدل على فساد بيعه اه عش (قوله وان الله حرم الخ) عطف على النهى عبارة النهاية والمغنى لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السكاب وقال ان الله حرم الخ وقيس بها ما فى معناها اه قال عش وقيس بها أى بالذكورات في الحديثين اه (قوله بأنه مبنى) أى عدم حل شربه و (قوله انه نجس) أى لبن الرجل اه عش (قوله لتعذر تطهيره) صرح فى أن معنى قول المصنف وكذا الدهن أى لا يصح بيعه وليس معناه لا يمكن تطهيره الذى حمله عليه الجلال المحلى واعلم أن الجلال المحلى انما حل المتن عليه وان كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور وحاصل ما فى المقام أن الجمهور بنوا خلافا صحة بيع الدهن المتنجس على الضعيف من امكان تطهيره أى فان قلنا بالضعيف صح بيعه قولا واحدا وخالف الامام والغزالي فبنياه على الاصح من عدم امكان تطهيره أى فان قلنا بالضعيف صح بيعه قولا واحدا وغلطهما في الروضة قال وكيف يصح ما لا يمكن تطهيره انتهى قال الاذرى وكلام الكتاب أى المتهاج يفهم موافقة الامام والغزالي انتهى لان فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره فالجلال أخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه فى أنه هل يمكن تطهير الدهن المتنجس أولا فلا تعرض فيه لمسئلة البيع ومن ثم زادها عليه فى الشرح بعدد أما الشارح مر هنا كالشهاب حج فابقياه على ظاهره لكن وقع فى كلامهما تناقض وذلك لان قولهما لتعذر تطهيره صرح فى أن الخلاف مبنى على تعذر الطهارة الذى هو طريقة الامام والغزالي التى هى ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعدد وأعاده ليعين جريان الخلاف فى صحته بناء على امكان تطهيره الخ ومن ثم توقف الشهاب سم فى كلام الشهاب حج الموافق له ما فى الشارح مر هنا لكن عجرب الفهم اه رشيدى والمغنى وافق الجلال المحلى فقال ما نصه وكذا الدهن كالزيت لا يمكن تطهيره فى الاصح لانه لو أمكن لما أمر باراقه السمن وهذه المسئلة مكررة فى كلام المصنف فانه ذكرها فى باب النجاسات وظاهر كلامه صحة البيع اذا قلنا انه

بظاهر العين حكما فليتنامل (قوله والنجر) يعنى المسكر قال فى شرح العباب وسيعلم مما بان فى نكاح المشرک انه لو تباع ذمیان خرا ثم اسلما قبل القبض لم ينفسخ البيع ومن ثم قال ابن سريج لو أسلما ثم وجد المشتري بها عيبا ينقص عشر ثمنها ملارجع على البائع بارشه وهو عشر الثمن ولا يبطل ذلك باسلاهما قال فى العز فان لم يرجع حتى صارت خلا فقال البائع أنا آخذ وأرد الثمن كان له ذلك اه ما فى شرح الغياب فليتنامل فيه ولا يخفى ان قوله كان له ذلك خلافا فىناص عدم انفساخ البيع بالاسلام قبل القبض * (قرع) * باع شافعى لنحو ما لى ما يصح بيعه عند الشافعى دونه من غير تقليد منه للشافعى ينبغى ان يحرم ويصح لان الشافعى معين له على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز للشافعى أن ياخذ الثمن عملا باعتقاده مر (قوله كسنتين) أى من المباع والمائع (قوله بنحو اجتهاد) قضيته صحة بيع ما ظهرت طهارته باجتهاده وان امتنع

(والنجر) يعنى المسكر وسائر
نجس العين ونحوه كسنتين
لم تظهر طهارة أحدهما
بنحو اجتهاد لصحة النهى
عن ثمن السكاب وأن الله حرم
بيع النجر والميتة والخنزير
والاصنام وقول الجواهر
لا يصح بيع لبن الرجل اذ
لا يحل شربه بحال مردود
بانه مبنى على الضعيف أنه
نجس (والتنجس الذى لا
يمكن تطهيره) بالغسل
(كاخل واللبن وكذا الدهن
فى الاصح) لتعذر تطهيره كما
مر بدليله وأعاده هنا ليعين
جريان

يطهر بالغسل وهو وجهه والاصح المنع ولو تصدق بدهن نجس لخص استصباحه على ارادة نقل اليسد جاز
وكالتصدف الهبة والوصية ونحوهما وكالدهن السرجين والكابون نحوهما اه عبارة ع ش قوله وكذا الدهن
أى لا يصح بيعه لتعذر تطهيره أى بناء على الراجح وكذا لو قلنا بإمكان تطهيره كما سبذ كرهه عليه فالمصنف لم يذكر
الخلاف بناء على إمكان التطهير فى قوله وأعاد الخ مساححة اه (قوله الخلاف فى صحته بناء الخ) أطال سم
فى استسكاله (قوله بناء الخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليسين الخ اه سم (قوله وكما تنجس)
الى المتن فى المغنى (قوله وكما الخ) قال فى الروض ولا مانع أى ولا يبيع مانع تنجس ولو دهن او ماء وصبغ مائع أنه
يطهر المصبوغ به بالغسل اه وهو يفيد أن الصبغ المانع للتنجس اذا صبغ به شئ ثم غسل ذلك الشئ طهر
بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره وفى أبواب الطهارة من أن المصبوغ بنجس لا يطهر الا اذا انفصل عنه
الصبغ من أنه محمول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة عينية اه مم (قوله وإمكان طهر الخ) مبتدأ خبره
قوله كما مكان طهر الخ أى اذا طهر ذلك من باب الاحالة لامن باب التطهير اه نهاية (قوله عن بزل) أى
بخلاف الآخر المجنون بمائع نجس كبول فانه يصح بيعه لا مكان طهره اه مغنى (قوله وكما الخ) مثله كما هو
ظاهر أو انى الخرف اذا علم أنهم اجتنبوا بزل مر سم على حج أقول وهو ظاهر ان قلنا بعدم العفو عنه أما اذا قلنا
به فالقياس جواز له طاهر حكماً * (قائده) * وقع السؤال فى الدرس عن الدخان المعروف فى زماننا هل يصح
بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لانه طاهر منفع به لتسخين الماء ونحوه كالنظيل به اه ع ش ويأتى عن
قريب عن الرشيدى وشيخنا ما يتعاق بالدخان (قوله لا دار بنيت به) أى يضح بيع دار مبنية بدار مخلوط
بسر جين أو طين كذلك ونقل عن العلامة الرملى صحة بيع دار مبنية بسر جين فقط وعلم من ذلك صحة بيع
الخرف المخلوط بالرماد النجس كالزبار والقلل والمواجير وظاهر ذلك أن النجس مبيع بعلالطاهر والذى
حققه ابن قاسم أن المبيع هو الطاهر فقط والنجس مأخوذ بحكم نقل اليد عن الاختصاص فهو غير مبيع
وان قابله جزء من الثمن اه شيخنا عبارة ع ش فرع مشى مر على أنه يصح بيع الدار المبنية بالبنات

الخلاف فى صحته بناء على
إمكان تطهيره وان كان
الاصح منه أنه لا يصح فلا
تكرار خلافاً لزمه وكما
تنجس وإمكان طهر قابله
بالمكاثرة وكثيره بزال
التغير كما كان طهر الخمر
بالخلل وجلسد الميتة
بالاندباغ وكما جرح بزل
لا دار بنيت به

على المشترى التعويل عليه أى ما لم يحزله التقليد ولا يتخلو عن شئ لانه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة اليه ثم
انظر هل يجب اعلامه بالخال والوجه نعم ان لم يحزله تقليده هذا ويحجب عما مر بان من فوائده جواز بيعه لمن
له استعماله ويجزى ذلك كنهه فى مخالف باع ما هو طاهر عنده فقط كما مر (قوله الخلاف فى صحته بناء الخ)
ان أراد ان معنى قول المصنف وكذا الدهن الخ وكذا الدهن لا يصح بيعه فى الاصح وان هذا الاصح ومقابله
مفرعان على القول بإمكان تطهيره فهذا ينافى تعليل الاصح بتعذر تطهيره وان أراد ان الاصح مفرع على
تعذر التطهير ومقابله على إمكانه فهذا ينافى قوله ليسين جريان الخلاف فى صحته بناء على إمكان تطهيره اذ
جريان الخلاف بناء على ما ذكر لم يبين على هذا التقدير فتدبر وان أراد ان معنى قوله وكذا الدهن الخ وكذا
لا يمكن تطهير الدهن فى الاصح فلا يصح بيعه فى الاصح فهذا لا يناسب تعليل الاصح بقوله لتعذر تطهيره اذ
تعذر التطهير هو عدم إمكانه ففيه تعليل الشئ بنفسه اللهم الا أن يجعل قوله لتعذر تطهيره تعليلاً للمحذوف
المشار اليه بقولنا فلا يصح بيعه وقوله كما مر لا ينافى انه مذكور وهذا أيضاً بقول المتن وكذا الخ فليستأمل (قوله
بناء الخ) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليسين الخ (قوله وكما تنجس) قال فى الروض ولا مانع أى
ولا يبيع مانع تنجس ولو دهن او ماء وصبغ مائع أنه يطهر المصبوغ به بالغسل اه وهو يفيد أن الصبغ المانع
لالتنجس اذا صبغ به شئ ثم غسل ذلك الشئ طهر بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره وفى أبواب الطهارة
من أن المصبوغ بنجس لا يطهر الا اذا انفصل عنه الصبغ من أنه محمول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة
عينية ثم طهر منع تايد هذا الماذكر لجواز ان يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل طهره اذا انفصل عنه
بدليل تعبير الروض فى باب النجاسة بقوله ويطهر بالغسل مصبوغ بنجس انفصل ولم يزد وزناً بعد الغسل
فان لم ينفصل لتعذره لم يطهر اه فليستأمل فان قول شرحه توطئة له ولا أثر لانتفاع بالصبغ المتنجس فى
صبغ شئ به وان طهر المصبوغ به بالغسل طاهر فى تايد ما كان طهر لنا (قوله وكما الخ) مثله كما هو ظاهر

الخسنة وان كانت أرضها غير مملوكة كالمعصرة ويكون العقد واردا على الطاهر منها والنجس تابعاً سم على المنهج ويؤخذ من قوله ويكون العقد وارداً على أن الكلام في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كاللبنات وعليه فلو كانت الأرض محتكرة وجب البناء نجساً يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتنامل اه أي خلافاً لما سبق نقله عن الرمي (قوله لأنه فيها تابع الخ) أي للطاهر منها كالحجر والخشب فاعتقر فيه ذلك لأنه من مصالحها وفيه نظر كما قاله بعض المتأخرين والاولى أن يقال صح بيعها للحاجة وبطل ذلك في الأرض المسمدة بالحجارة فإنه لا يمكن تطهيرها إلا بإزالة ما وصل اليه السجاد والطاهر منها غير مرقى قال الأذري والاجماع الفعلي على صحة بيعها اه معنى (قوله وان وجبت ازالته) أي بأن تعدى بفعله بعد بلوغه اه ع ش (قوله بما لا يستر شيئاً) أي أو بما يستره لكن سبقت رؤيته على نجسه ولم يحض زمن يغلب فيه فيه اه ع ش (قوله وما يطهره الغسل) أي ولو مع تراب اه نهاية قال ع ش طاهره ولو احتاج في تطهيره الى وثنة لها وقع اه (قوله ويصح بيع القز الخ) ويصح جزاؤه وزيادته كما صرح به في الروضة وغيره والودود فيه كنوى التمر وطاهره أنه لا فرق في صحته بالوزن بين أن يكون في الذمة أولاً وهو كذلك وان خالف في الكفاية أي وشرح الروض ويجوز اقتناء السرجين وتربية الزرع به لكن مع السكر اه وفيه بيع فارة المسك بناء على طهارتها وهو الأصح ويجوز اقتناء الكلب لمن يصيده أو يحفظ به نحو ماشية كزرع ودواب وتربية الجرب الذي يتوقع تعاليمه لذلك ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك ماشية لحفظها به اذا ملكها ولا لغير صياد ليصطاد به اذا أراد كما صرح به في الروضة والمجموع ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقاً ويجوز اقتناء الفهد كالقرد والغيل وغيرهما معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لكن مع السكر اه ينبغي أن يحملها ان صلح نيابة بدونها أموال توقف صلاحه عادة على التربية فلا كراهة وليس من صلاحه زيادته في النمو على أمثاله وقوله ولا يجوز اقتناؤه لغير مالك الخ يؤخذ منه أنه لو اقتناه لحفظ ماشية بيده فاستأجر أو باعها وفي نيته تجديدها لم يجرى إيقاؤه في يده بل يلزمه رفع يده عنه لان طاهر اطلاقهم أنه لا يجوز الاقتناء الا اذا كانت الحاجة ناجزة سم على المنهج عن مر ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكف رفع يده في مدة عدم احتياجه اه ع ش (قوله النفع به) أي بما وقع عليه الشراء في حداثته فلا يصح بيع ما لا ينفع به بمجرد ذلك وان تأتى النفع به بضمه الى غيره كما سبقت في نحو حتى حنطة فان عدم النفع اما للقلة كحبي بر واما للخسنة كالجشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع النمل المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ماء اذا شرب بنحو نصف او نصفين لا يمكن التسخين به لقائه كما لا يخفى فيسألزم أن يكون بيعه فاسداً والحق في التعليل أنه منتفع به في الوجه الذي يشتري له وهو شربه اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة فتعاطيه انتفاع به في وجه مباح واعل ما في حاشية الشيخ مبنى على حرمة وعليه فيفرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع اه رشدي وقوله لعدم قيام دليل الخ في تقريبه نظر ويكفي في منع اباحته مجرد الخلاف في حرمة عبادة شيخنا قيل مما لا يصح بيعه النمل المعروف لأنه لا منفعة فيه بل يحرم استعماله لان فيه ضرراً كبيراً وهذا ضعيف وكذا القول بأنه مباح والمعتمد أنه مكروه بل قد يعتبره الوجوب كما اذا كان يعلم الضرر بتركه وحينئذ فبيعه صحيح وقد تعتبره الجريمة كما اذا كان يشتريه بما يحتاجه لنفقة عياله أو يقرضه اه (قوله شرعاً) الى قوله والمراد في المغنى الا قوله بنحو يربو على النحل وقواه وهرة الى بنحو عند لب وقوله أما الهرا الى المتن وقوله ونحو عشرين الى لا انتفاع بالنفع وقوله وكفر مستحله وقوله من خير كبير الى ببادق والى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله أما الهرا الى المتن (قوله كجش صغير) الى

لأنه فيها تابع لامقصود
وأرض سمكت بنجس ولا
قن عليه وشم وان وجبت
أزالته وما يطهره الغسل
كثوب نجس بما لا يستر شيئاً
منه ويصح بيع القز وفيه
البدول ولو ميتاً لأنه من مصلحته
(الثاني النفع) به شرعاً ولو
ما لا يجشح صغيراً

أو الى الخرف اذا سلم انما عجت بربل مر (قوله كثوب نجس بما لا يستر شيئاً) هلا قالوا بما لا يستر ما يجب رؤيته منه فان الكبر باس تكفي رؤيته أحد وجهيه (قوله ويصح بيع القز وفيه الدود) أي جزاؤه وزيادته في الذمة وان امتنع السلم فيه لان السلم أضيق من الشرع بل ليل الاعتياض ونحوه خلافاً لما في شرح الروض من

ماتت أمه كفى الأنوار نهاية أي أو استغنى عنها ع ش (قوله في غيره) أي فيما لا نفع فيه اه نهاية (قوله وأخذ الخ) أي أخذ المال في مقابلته اه معنى (قوله كالغواصق) لو علم بعض الغواصق كالحداة أو الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار منتفعابه وعليه فهل يزول عنه حكم الغواصق حتى لا يندب قتله أو يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم أن الغواصق لا تملك بوجه ولا تقتني ثم رأيت في شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهر حرمة اقتنائها أي الغواصق وهو متجه انتهى لكنه يمكن الجدل على ما فيه ضرر منها سم على ع ش قول المتن (الحشرات) جمع حشرة بفتح الشين اه معنى (كغارة) أي وخنفساء وحيدة وعقرب وغل نهاية ومعنى (قوله ونحو بر بوع) أي من كل ما فيه منفعة (قوله ما يؤكل) ظاهره وان لم يعتد أكله كانت عرس اه ع ش (قوله تغله) أي النمر (قوله بخلاف نحو فهد الخ) أي فانه يصح بيعه قال في المصباح الفهد سبع معر وف والاني فهد والجمع فهو ذكغاس وفلاس اه وفي حاشية الكبرى والفهد بفتح الفاء وكسر الهاء اه و (قوله ولو بان يربحى تغله) أي فلا يشترط للصحة أن يكون معلما بالفعل اه ع ش (قوله لدفع نحو فأر) أي بشرط أن يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها اذا كانت غير معلقة بانتفاء الشرط المذكور وقضية قوله أولا ولوما لا صحة ببيعها اذا ربحى تعلمها وهو ظاهر ولعل عدم ذكره هذا القيد لانه لا يربحى فيها غالبا لتعليم اه ع ش (قوله ونحو عندليب) هو ما كوله لعله لم يجعل العلة في جواز بيعه حلا أكمله لان أكمله وان جاز يندر قصده بخلاف الانس بصوته فانه يوجب الزيادة في ثمنه اه ع ش (قوله فلا يصح بيعه الخ) وهل يصح ايجاره للصيد أم لا فيه نظر والقرب الثاني لان الاصطياد به ليس من المقدور عليه قياسا على استحجار الفعل للضراب اه ع ش (قوله الا ان كان الخ) ويصح بيع رقيق زمن لانه يتقرر به به بعته بخلاف حمار زمن ولا أثر لمنفعة جلده بعد موته نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك من كل ما لا يقابل عرفا بمال الخ) يؤخذ منه جواب سؤال وقع عما أحدثه سلاطين هذا الزمان من الورقة المنقوشة بصور مخصوصة الجارية في المعاملات كالنقود الثمينة هل يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها أو بهاء عرض تجارة يجبز كانه عند تمام الحول والنصاب وحاصل الجواب أن الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها أو بهاء عرض تجارة فلا زكاة فيه فان من شرط الحقود عليه ثمن أو ثمن أن يكون فيه في حد ذاته منفعة مقصودة يعتد بها شرعا بحيث يقابل بمثل عرفا في حال الاختيار والورقة المذكورة ليست كذلك فان الانتفاع بها في المعاملات انما هو بمجرد حكم السلاطين بنزولها منزلة النقود ولذا الورقة السلاطين ذلك الحكم أو مسح منهار فم لم يعامل بها ولا تقابل بمال نعم يجوز أخذ المال في مقابلته ورفع اليد عنها أخذها مما قدمته عن ع ش في باب الخبز في قطع نبات الحرم ويفهمه ما مر عن سم وشيخنا من أنه يجوز نقل اليد عن الاختصاص بالراهم كافي النزول عن الوظائف (قوله وان حرم غصبه الخ) وما نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من جواز أخذ الخلال والخلالين من خشب الغير فنحول على ما اذا علم رضاه ويحرم بيع السم ان قتل كثيره وقليله فان تقع قتله وقتل كثيره كالسقمونيا والافيون جاز بيعه ومعنى ونهاية قال ع ش قوله مروي يحرم الخ أي ولا يصح بيع السم ان قتل الخ وكذا ان ضر كثيره وقليله وقوله مروي ان نفع قتله الخ هل العبرة بالمعاطى له حتى لو كان القدر الذي يتناول لا يضر لا يعتاده عليه ويضر غيره لم يحرم أو العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فيه نظر والقرب الثاني وقوله وقتل كثيره أي أو أضر اه ع ش (قوله وكفر مستحله) في شرح العباب ومتى استحل أخذ الحنطة من غير طين الرضا كفر اه سم (قوله وعده) مبتدأ والضمير لما لا نفع فيه شرعا خبره قوله لا أتوله (قوله مالا) أي منه ولا اه

المنع في البيع في الذمة أيضا م (قوله كالغواصق) لو علم بعض الغواصق كالحداة أو الغراب الاصطياد فهل يصح بيعه لانه صار منتفعابه وعليه فهل يزول عنه حكم الغواصق حتى لا يندب قتله أو يستمر عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم أن الغواصق لا تملك بوجه ولا تقتني ثم رأيت في شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهر حرمة اقتنائها أي الغواصق وهو متجه انتهى لكنه يمكن الجدل على ما فيه ضرر منها سم على ع ش قول المتن (الحشرات) جمع حشرة بفتح الشين اه معنى (كغارة) أي وخنفساء وحيدة وعقرب وغل نهاية ومعنى (قوله ونحو بر بوع) أي من كل ما فيه منفعة (قوله ما يؤكل) ظاهره وان لم يعتد أكله كانت عرس اه ع ش (قوله تغله) أي النمر (قوله بخلاف نحو فهد الخ) أي فانه يصح بيعه قال في المصباح الفهد سبع معر وف والاني فهد والجمع فهو ذكغاس وفلاس اه وفي حاشية الكبرى والفهد بفتح الفاء وكسر الهاء اه و (قوله ولو بان يربحى تغله) أي فلا يشترط للصحة أن يكون معلما بالفعل اه ع ش (قوله لدفع نحو فأر) أي بشرط أن يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها اذا كانت غير معلقة بانتفاء الشرط المذكور وقضية قوله أولا ولوما لا صحة ببيعها اذا ربحى تعلمها وهو ظاهر ولعل عدم ذكره هذا القيد لانه لا يربحى فيها غالبا لتعليم اه ع ش (قوله ونحو عندليب) هو ما كوله لعله لم يجعل العلة في جواز بيعه حلا أكمله لان أكمله وان جاز يندر قصده بخلاف الانس بصوته فانه يوجب الزيادة في ثمنه اه ع ش (قوله فلا يصح بيعه الخ) وهل يصح ايجاره للصيد أم لا فيه نظر والقرب الثاني لان الاصطياد به ليس من المقدور عليه قياسا على استحجار الفعل للضراب اه ع ش (قوله الا ان كان الخ) ويصح بيع رقيق زمن لانه يتقرر به به بعته بخلاف حمار زمن ولا أثر لمنفعة جلده بعد موته نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك من كل ما لا يقابل عرفا بمال الخ) يؤخذ منه جواب سؤال وقع عما أحدثه سلاطين هذا الزمان من الورقة المنقوشة بصور مخصوصة الجارية في المعاملات كالنقود الثمينة هل يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها أو بهاء عرض تجارة يجبز كانه عند تمام الحول والنصاب وحاصل الجواب أن الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها أو بهاء عرض تجارة فلا زكاة فيه فان من شرط الحقود عليه ثمن أو ثمن أن يكون فيه في حد ذاته منفعة مقصودة يعتد بها شرعا بحيث يقابل بمثل عرفا في حال الاختيار والورقة المذكورة ليست كذلك فان الانتفاع بها في المعاملات انما هو بمجرد حكم السلاطين بنزولها منزلة النقود ولذا الورقة السلاطين ذلك الحكم أو مسح منهار فم لم يعامل بها ولا تقابل بمال نعم يجوز أخذ المال في مقابلته ورفع اليد عنها أخذها مما قدمته عن ع ش في باب الخبز في قطع نبات الحرم ويفهمه ما مر عن سم وشيخنا من أنه يجوز نقل اليد عن الاختصاص بالراهم كافي النزول عن الوظائف (قوله وان حرم غصبه الخ) وما نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من جواز أخذ الخلال والخلالين من خشب الغير فنحول على ما اذا علم رضاه ويحرم بيع السم ان قتل كثيره وقليله فان تقع قتله وقتل كثيره كالسقمونيا والافيون جاز بيعه ومعنى ونهاية قال ع ش قوله مروي يحرم الخ أي ولا يصح بيع السم ان قتل الخ وكذا ان ضر كثيره وقليله وقوله مروي ان نفع قتله الخ هل العبرة بالمعاطى له حتى لو كان القدر الذي يتناول لا يضر لا يعتاده عليه ويضر غيره لم يحرم أو العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فيه نظر والقرب الثاني وقوله وقتل كثيره أي أو أضر اه ع ش (قوله وكفر مستحله) في شرح العباب ومتى استحل أخذ الحنطة من غير طين الرضا كفر اه سم (قوله وعده) مبتدأ والضمير لما لا نفع فيه شرعا خبره قوله لا أتوله (قوله مالا) أي منه ولا اه

بذل المال في غيره مسغة وأخذ آكله بالباطل (فلا يصح بيع الحشرات) وهي صغار دواب الارض كغارة ولا عبرة بما يقعها المسذكورة في الخواص ويستثنى نحو بر بوع وضب مما يؤكل ونحل ودود قز وعلق المنفعة امتصاص الدم (ولا) بيع (كل) طير و (سبع لا ينفع) لنحو صيد أو قتال أو حراسة كالغواصق الخمس وأسود وذئب وغيره لا يربحى تعلمه الصيد لكبره مثالا بخلاف نحو فهد لصيد فلو بان يربحى تعلمه وقيل لقتال وقر دحراسة وهرة أهلية لدفع نحو فأر ونحو عندليب للانس بصوته وطاوس للانس بلونه وأن زيد في ثمنه لاجل ذلك أما الهر الوحشي فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد وقر على تساميه بحبسه أو ر بعله مثالا (ولا) بيع (حبتي) نحو (الحنطة) أو الزبيب ونحو عشرين حبة تحول وغير ذلك من كل ما لا يقابل بمال عرفا في حالة الاختيار لا انتفاء النفع بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن وان حرم غصبه وجبرده وكفر مستحله وعده مالا بضمه لغيره أو لنحو غلا غلا أثر له كالاصطياد بحبة في فخ

نعم يصح بيع نرد صلح من غير كبير كافة فيما يظهر بيادق الشطرنج تجارية غناء محترم وكبس نطاح وان زيد في ثمنها لذلك لان المقصود اصالة الحيوان (وقيل يصح في الآلة) أي بيعها (ان عذر رضاها مالا) وردها انما اذمت بهيتها لا يقصد منها غير العصية وبه فارقت صحة بيع ائاه النقد قبل كسره وانما لم يصح بيع صنم من نقد مطلقا لانه لا يباح بحال وصح بيع النقد الذي عليه الصورة لانها غير مقصودة منه بوجه والمراد ببقائها بهيتها أن تكون بحالة بحيث اذا اراد منها ما هي له لا تحتاج لصنعة وتعب أخذها مما ياتي في الغضب فتعبر به بعضهم هنا بكل بيع المركبة اذ انك تركبها لا تعين حمله على فك لا تعود بعده لهيتها الا بما ذكرناه وفي الخلق الصليب به أو بالصنم ترد وتجه الثاني ان اراد به ما هو من شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول ان اراد به ما هو معروف (ويصح بيع الماء على الشط والتراب بالصخر) ممن حازهما (في الاصح) الظهور والنفع فيهما وان سهل تحصيل مثلهما ولو اختصا بوصف زائد صح قطعا ويصح بيع نصف دار شائع مثله الا من قوائده منع رجوع الوالد

رشدي (قوله كشابة) وهي المسماة الآن بالغابة اه عش قال الكردى والتشيل هما النما هو على رأى المصنف اه أي لا الرافعي (قوله وطنبور) أي وصنع ومزمار وور باب وعود اه معنى (قوله وصنم الخ) معطوف على آله الله اه رشدي (قوله وصوره حيوان) وفي العلقمى على الجامع مائنه قال النورى قال العلماء تصويرة الحيوان حرام شديد الحرمته وهي من الكبار ترسوا صنعها لاعتقائهم أم لا غير فسنعته حرام مطلقا بكل حال وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو أناة أو حائط أو غيرها فاما تصويرة ما ليس فيه صورة حيوان مثلاً فليس بحرام انتهى وعموم قوله أم لا غير يفيد خلاف ما نقل عن البلقيني من أن الصور التي تتخذ من الخساي لثرويتها لا يحرم بيعها ولا فعلها اه ووافق ما في العلقمى من الحرمه مطلقا كتبه الشيخ بيرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الخساي بمصر على صورة الحيوان وعت البوى يبيع ذلك وهو باطل اه ع (قوله وكتب علم الخ) أي ولا يبيع كتب الخ اه ع (قوله وكتب علم محرم) أي كتب الكفر والتجيم والسبحة والفلسفة كما حرم به في المجموع قال بل يجب اتلافها التحريم الاشتغال بها اه معنى ولا يبعد أن يلحق بذلك كتب المبتدع بل قد يشملها قولهم وكتب علم محرم والله أعلم (قوله نعم يصح بيع نرد صلح الخ) أي مع الكراهة كبيع الشطرنج ويصح بيع الاطباق والسياب والغرش المصورة وصور الحيوان اه معنى (قوله وكبس نطاح) أي ودين الهراش أسنى ومعنى قول المتن (وقيل يصح) أي البيع خاتمة ومعنى وهذا النقد برأى حسن من صنيع الشارح قول المتن (في الآلة) أي وما ذكر معها (قوله رضاضها) بضم الراء أي مكسرها نهاية ومعنى (قوله) وبه فارقت صحة بيع ائاه النقد الخ) أي فانه يباح استعماله للحاجة بخلاف تلك اه معنى زاد ع وورد على هذا أن آله الله قد يباح استعمالها بان أخبر طبيب عدل مرضا بانه لا ينزل مرضه الا سماع الآلة ولم يوجد في تلك الحالة الا الآلة المحرمة ويمكن أن يحجب بان منفعته لا على هذا الوجه لا ينظر اليها لانها نادرة ولانها تشبه صغار دواب الارض اذ ذكر لها ما نفع في الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك بخلاف الآلة نية فان الاحتياج اليها أكثر والانتفاع بما قد لا يتوقف على اخبار طبيب كالأضطرار الى الشرب ولم يجد معه الا هي اه (قوله صحة بيع ائاه النقد الخ) في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة قالوا واشترى آنية ذهب أوفضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم صحة الشراء لا اباحته وقد يصح الشيء مع تحريمه وفريق بين الامرين اه وأقول لباحث أن يمنع قوله لا اباحته لان المحرم الاتخاذ ويجوز الشراء ليس اتخاذا ولا يستلزمه وقد يقصد الشراء لصوغه خليما بياحا أو نقدا فيجبه اباحته الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ محرم أعنى الاتخاذ اه سم (قوله مطلقا) أي ولو لم يكن على صورة حيوان ويحتمل أن المراد بالاطلاق الاتفاق (قوله ببقائها) أي آله الله (قوله الخلق الصليب به) أي بالنقد الذي عليه الصورة ع وكردى ويجوز راجع الضمير الى ائاه النقد كفى المعنى عبارته والصليب من النقد قال الاسنوى هل يلحق بالاولى أو بالصنم ونحوه فيه نظر انتهى والوجه أنه ملحق بالصنم كالحري عليه بعض المتأخرين اه (قوله ما هو معروف) وهو جمع له على نحو قولهم الدلالة عبارة النهاية عطفا على آله الله وصليب فيما يظهر ان اراد به ما هو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولومن نقد اه قول المتن (ويصح بيع الماء على الشط) أي والخمر عند الجبل اه نهاية زاد المعنى والشط جانب الوادى والنهر كفى الصحاح اه (قوله ممن حازهما) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله ولو اختصا بوصف الخ) أي كتب بد الماء اه نهاية أي وتصفية التراب من نحو الحجر (قوله منع رجوع الوالد) أي فيما وهبه لولده (قوله أو بائع المغلس) أي

استحل أخذ الحب من غير ظن الرضا كفر (قوله فارقت صحة بيع ائاه النقد قبل كسره) في فتاوى الجلال السيوطي في باب الآنية مائنه مسئلة قالوا واشترى آنية ذهب أوفضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنية الذهب والفضة الجواب لا اشكال لان مرادهم صحة الشراء لا اباحته وقد يصح الشيء مع تحريمه وفريق بين الامرين اه وأقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته لان المحرم الاتخاذ ويجوز الشراء ليس اتخاذا ولا يستلزمه وقد

تملكه بالعوض على

التأييد بلفظ البيع مع
انه محض منفعة اذ لا تملك
به عين الحاجة اليه على
التأييد ولذا جاز ذلك بلفظ
الاجارة يضادون ذكر مدة
ولا يصح بيع بيت وأرض
بلا ممر بان احتلف من جميع
الجوانب بملك البائع أو كان
له ممر ونفاه أو بملك المشتري
أو غيره لعدم الانتفاع
به حالا وان أمكن اتخاذ
ممره بعدد يعرف بينه وبين
ماسر في الجش الصغير بان
هذا صالح للانتفاع به حالا
فلم يكتف فيه بالامكان
بخلاف ذلك وفارق ما ذكر
أولا ملو باع دارا واستثنى
لنفسه بيتا منها فان له الممر
اليه ان لم يتصل البيت بملكه
أو شارع فان نفاه صح ان
أمكن اتخاذ ممر والافلابان
هذه استدامت لملكه وتلك
فيها نقل له وبغتفر في
الاستدامة مالا يغتفر في
الابتداء واذا بيع عقار
وخصص الممر الى بجانب
اشترط تعيينه فلا احتلف
بملكه من كل الجوانب بشرط
للمشتري حق المرور اليه
من جانب لم يعينه بطبل
لاختلاف الغرض باختلاف
الجوانب فان لم يخص بان
شرطه من كل جانب أو قال
بحقوقها أو أطلق البيع ولم
يتعرض للممر صح وممر
اليه من كل جانب نعم في
الاحسنة محله ان لم يلاصق
الشارع

في عين ماله عند فليس المشتري اه معنى (قوله تملكه الخ) فاعل جاز والضمير لحق المرور (قوله اذ لا تملك الخ)
علة لقوله انه محض منفعة والضمير الممر و (قوله للحاجة الخ) علة لقوله وجاز الخ (قوله
واذا الخ) أي للحاجة اليه الخ (قوله أيضا) أي كافة البيع (قوله ولا يصح) الى قوله واذا بيع عقار في المعنى
الاقوله أو أرض وقوله ويغرف الى وفارق الى المتن في النهاية الاما ذكر (قوله بيع بيت) أي مسكن نهاية
ومعنى (قوله بان احتلف من جميع الجوانب بملك البائع) أي ولم يتأت الممر والبيعه من ذلك الملك كملكه عليه
سم فيما يأتي وينبغي أن يقيد بذلك قوله الا في أو بملك المشتري الخ حتى يظهر التحليل بقوله لعدم الانتفاع به
حالا (قوله أو كان له ممر الخ) كذا في أصله رحمه الله وقد يقال لللا في تأخير عن قوله أو بملك المشتري فليتامر
اه بصري وقد يقال في البائع الممر انما يؤثر فيما اذا كان في ملكه فقط دون ملك غيره كهو ظاهر والتأخير
بهم خلاف ذلك (قوله وان أمكن الخ) غاية لقوله ولا يصح الخ عبارة النهاية والمعنى سواء أمكن المشتري من
اتخاذ ممر له من شارع أو ملكه أم لا كما قاله الاكثر وان شرط البعوي عدم تمكنه من ذلك اه قال ع ش
وطر يه في هذه أخذ ما يأتي فين أراد شرع ذراع من ثوب نفيس أن يحدث الممر هناء في ملك مريد الشراء
أو في شارع بالتراضي منها ثم يشتري منه بعد ذلك اه (قوله وبين ماسر في الجش الصغير) أي من أنه يصح
بيعه مع عدم النفع به حالا (قوله بان هذا) أي بيع بيت بلا ممر و (قوله بالامكان) أي امكان اتخاذ الممر
واحداه و (قوله بخلاف ذلك) أي الجش الصغير وفي هذا الفرق ما لا يخفى على المتأمل (قوله وفارق ما ذكر
أولا) وهو قوله ولا يصح بيع بيت وأرض بلا ممر و (قوله ملو باع الخ) مفعول فارق (قوله فان له الممر الخ)
عبارة النهاية والمعنى ونفي الممر صح ان أمكنه اتخاذ ممر والافلابان يغتفر في الدورام وهو دوام الملك هناء مالا
يغتفر في الابتداء اه (قوله ان لم يتصل البيت الخ) أي فان اتصل بأحد هما فلا ممر له وهل يكتفي في
الاتصال بمطابق التلاصق أو يشترط النفوذ بالفعل محل تأمل اه بصري أقول الظاهر الثاني كإتيان عن
سم و ع ش والرشيدي ما يفيد (قوله فان نفاه صح ان أمكن الخ) أي فان نفاه في صورة ثبوت الممر ورله
وهي حالة عدم الاتصال بملكه أو شارع ويظهر أن الموات كالشارع وذلك بان يتصل بملك الغير أو وقف
خاص أو عام كمسجد أو باط وحينئذ فلا مراد بالامكان الا مكان المقترن بالفعل بان يحتف بملك ورضي
صاحب الملك ببيع حق الممر أو يكتفي بمطلق الامكان وهل يكتفي بالامكان الاستتجار لعدم البيع كالوقف أولا
ينبغي أن راجع جميع ذلك ويحرر اه بصري أقول ويحمل امكان اتخاذ الممر على احداث منفذ الى
ملكه أو نحو شارع ينسب دفع التوقف والتردد ولو سلم تصو به المسد كوبر فلا تقرب الا كنفاء بمطابق الامكان
الشامل للاستتجار (قوله واذا بيع عقار الخ) عبارة العباب كغيره ملو باع عقار يحيط به ملكه جاز وممر
المشتري من أي جهاته شاء وان لم يقل بعته بحقوق فان شرطه الممر من جهة معينة صح وتعين أو غير معينة
لم يصح الى آخر المسئلة فجعل أصل المقسم ما اذا أحاط ملك البائع به اه رشدي (قوله بجانب) أي مثلا
(قوله اشترط الخ) جواب اذا (قوله فلا احتلف بملكه الخ) أي مع تاتي الممر والبيعه من ذلك الملك بخلاف
ما تقدم في قوله بان احتلف من جميع الجوانب بملك البائع اه سم (قوله من جانب) أي أو جانبين مثلا
(قوله بطل) أي البيع (قوله في الاحسنة) أي قوله أو أطلق اه ع ش (قوله محله ان لم يلاصق الخ) قال
الشهاب سم فيه مع كون المقسم أنه احتلف بملك البائع من جميع الجوانب مسماحة اه ويمكن أن يقال
لا يلزم من احتفاقه أن يكون مستغرقا لكل جانب منه فيكون المعنى أن للبائع في كل جانب ملك وان لم
يستغرق الجانب اه رشدي ولا يخفى بعده (قوله ان لم يلاصق الشارع الخ) أي وله اليه ممر بالفعل والا

يقصد الشراء لصوغه حلا بما لا يوافق فيه باحة الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى اتخاذ (قوله فلو
احتلف بملكه) أي مع تاتي الممر والبيعه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احتلف من جميع الجوانب
بملك البائع (قوله محله ان لم يلاصق الخ) فيه مع كون المقسم أنه احتلف بملك البائع من جميع الجوانب

أو ملك المشتري والامر منه فقط وظاهر قولهم فان له الممر اليه أنه لو كان له ممر ان تخير البائع وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله اتجاه فان القصد ممر البائع الملكة وهو حاصل بكل منهما وظاهر أن محله ان (٢٤١) استوى بأسع ونحوها ولا تعين مالا ضر رفيه

ويؤخذ من هذا وقولهم
لاختلاف الغرض باختلاف
الجواب أن من له حق
المرو في محل معين من ملك
غيره لو أراد غيره نقله الى
محل آخر منه لم يجز الا برضا
المستحق وان استوى
المسمران من سائر الوجوه
لان أخذ به بدل مستحقه
معاوضة وشرطها الرضا من
الجانبيين ثم رأيت بعضهم
أفتى بذلك حين لم يجز في
أرض آخر فإراد الا تحران
ينقله الى محل آخر منها مساو
للاول من كل وجه ولما نقل
الغزى افتاء الشيخ تاج
الدين فبين له طريق ملك
غيره فأراد المالك نقلها
موضع لا يضر بالجوار ونظر
فيه قال الامر كما قال من
النظر ثم استدلل بالنظر ولو
اتسع الممر بزيادة على حاجة
المرو فهل للمالك تضيقه
بالبناء فيه لانه لا ضرر حالاً
على المار أو لانه قد يزدحم
فيه مع من له المرو وغيره من
المالك أو مارة أخرى محتمل
والذي يظهر الجواز ان علم
انه لا يحصل للمار ضرر
بذلك التضيق وان فرض
الازدحام فيه والا فلا (الثالث
امكان) يعنى قدرة البائع
حسب ما شرعاً على (تسليمه)
للمشتري من غير كبير كلفة
واقصر عليه هئالته محل
وفاق وسيد كرم محل الخلاف

فقد مر أنه لا يصح بيع مسكن بلا ممر اه رشيدى (قوله وملك المشتري) أى أو الموات (قوله والامر منه
فقط) لعل الغرض أن المرو ممتان بالفعل من ملك المشتري اذ لا أثر لامكان الاتخاذ أخذ من قوله السابق أو
بملك المشتري الى قوله وان أمكن اه سم عبارة ع ش قوله والامر منه الخ هذا قد يشكل على قوله قبل
لا يصح بيع مسكن بلا ممر وان أمكنه الخ الآن يفرق بان ما هنا ممر وض فيما اذا كان لها ممر بالفعل من
ملكه أو شارع وما مر فيها لو احتاج الى احداث ممر اه (قوله وظاهر قولهم فان له الممر) أى فى مسألة
م اذا باع داراً واستثنى له بيتاً ممر رشيدى وكردى عبارة ع ش هذا متصل بقوله السابق وفارق ما ذكره أولاً
مالو باع دار الخ وحاصله أنه اذا باع داراً واستثنى لنفسه بيتاً ممره لم يتعرض للممر لا اثباتاً ولا نفيًا ولها ممران
تخير البائع أو المشتري على ما ذكره من الخلاف اه (قوله وله اتجاه) أى وجهه والمعمد الاول (قوله أن محله) أى
محل تخير البائع فى مسألة الاستثناء السابقة (قوله مالا ضر رفيه) أى على المشتري اه ع ش (قوله من هذا)
أى قوله والا تعين مالا ضر رفيه (قوله لو أراد غيره نقله الخ) أى أو شرعاً منه اه ع ش (قوله غيره) أى
مالك ذلك المحل (قوله وان استوى الممران الخ) أى وكان الثانى أحسن (قوله أفتى بذلك) أى بأنه لا يجوز
الايضا المستحق اه كردى (قوله افتاء الشيخ تاج الدين) الانسب أن يقال ان الشيخ تاج الدين أفتى الخ
ليلا م ونظر فيه أو يقال ونظر فيه أو يقال وتنظير فيه ليلام الافتاء اه بصري وأجاب بعضهم بما نصه
أقول الواو فى قوله ونظر للمحال أى والحال أن الشيخ تاج الدين نظره فلام فيه وكأنه توهم أن الواو عاطفة
وليس كذلك اه ولا يخفى أنه لا يجمع أولو ية ما قاله السيد البصري (قوله قال الخ) جواب ما والضمير المستتر
للغزى و (قوله كما قال الخ) أى الشيخ تاج الدين و (قوله ثم استدلل) أى الغزى (قوله ولولا اتسع الممر الخ)
تطف على قوله ويؤخذ الخ أو قوله واذا بيع عقار الخ (قوله لانه لا ضرر حالاً الخ) وصورة ذلك أن يكون اللرب
مثلاً لو كان هو متصرف فيه ولغيره المرو فى ذلك لنحو صلة بمسجد أحد دته صاحب اللرب أو قرن
وبهذا يدفع التوقف الا فتى قريماً أو أن اللرب بتمامه ملك لو احدث ممر باع حق المرو فيه لغيره وأراد بعد
البيع البناء لما يضيّق به الممر اه ع ش وقوله التوقف الا فتى الخ لم يظهر الى المار ادبه وقوله ثم باع حق المرو
الخ أى أو باع بزيادة فى اللرب يفتح بانه اليه محقوقه وله صور أخرى (قوله والذي يظهر الجواز ان علم الخ)
وقد يقال بل الواو جسه المنع لانه يبيع ماله للدار تبعها جزم من المرفصار الممر مشتري والبائع
وقضية ذلك امتناع تضيقه بغير رضائنه اه ع ش وقوله تبعها جزم من المرفصار الممر مشتري كالمخ أى من
حيث حق المرو والفرقة جميع الممر باقية فى ملك البائع ثم القول باشتراك جميع الممر مطلقاً ولو كان بغاية
السعة كالتعذر اع ومنع ملكه عن التصرف فيه بالبناء ونحوه من غير ضرر على المار أصلاً فى غاية البعد قول
المتن (مكان تسليمه) الامكان بطلاق تارة فى مقابلة التعذر وتارة فى مقابلة التعسر وهو المار ادبها اه نهاية
(قوله يعنى) الى قول المتن فان باعته فى النهاية والغنى (قوله من غير كبير كلفة) أى والام يصح كفاً فى المطلب
اه نهاية (قوله من غير كبير كلفة) قضيته وان احتاج الى مؤنة فليراجع اه رشيدى (قوله واقصر عليه)
أى التسليم اه رشيدى (قوله وسيد كرم) أى وقد جرت عادة المصنف رحمه الله تعالى أنه يذكر أولاً محل
الاتفاق ثم يذكر المختلف فيه فيما كان تساميه يصح بالاتفاق وامكان تسلمه يصح على الصحيح اه معنى (قوله
وذلك) أى اشتراط امكان ما ذكر (قوله ولا ترد محته) أى البيع اه ع ش (قوله فى نحو نقد الخ) أى بنحو
الخ اه ع ش (قوله لمحمة الاستبدال عنه) أى عن الثمن بخلاف المبيع لا يصح الاستبدال عنه لانه يبيع له

مساحة (قوله والامر منه فقط) لعل الغرض ان المرو ممتان بالفعل من ملك المشتري اذ لا أثر لامكان الاتخاذ
أخذ من قوله السابق أو بملك المشتري الى قوله وان أمكن (قوله لمحمة الاستبدال) بخلاف المبيع لا يصح

(٣١ - (شروانى وابن قاسم) - رابع) وهو قدرة المشتري على تسلمه من هو عنده وذلك لتوقف الانتفاع به على ذلك
ولا ترد محته فى نحو نقد يعز وجوده لمحمة الاستبدال عنه كما يأتى وفى بيع نحو مغصوب وضال من يعنى عليه

قبل قبضه وهو لا يجوز اه سم (قوله أو بيع الخ) عطف على من يعتق عليه قول المتن (فلا يصح بيع الضال) وفي المصباح ان الانسان يقال فيه ضال وغيره من الحيوانات ذكر أو أنثى يقال فيه ضالة ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغزالي لا يجوز بيع الآبق والضال ان كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وان كان المراد غيره فينبغي أن يقال ضالة انتهى وعليه في كلام المصنف تجوز اما باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازة واما باستعماله في مفهوم كلي يعمهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم المجاز اه عشي ويأتي عن المغني في الضال خلاف ما ذكره عن المصباح على أن ظاهر صنيع الشارح كانه ياتى حمل الضال هنا على غير الآدى من الحيوانات (قوله كبيع نذ الخ) أي شرد ونقر (قوله وطير سائب) أي وان اعتاد العود الى محله نهاية ومعنى وأسنى (قوله ونحل ليست أمه في الكوارة) حاصل ذلك أنه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة أو حال خروجه منها أو دخوله بها وأنه لا بد من كون أمه في الكوارة ليتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو وفيها ما ومع تخفيفها في الأولى الخلية وحكى أيضا كسر الكاف مع تخفيف الواو اه * (فرع) * قال في الروض آخر الباب ولا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبقيع قال في شرحه قال الزركشي وفي معنى أشجار الحرم أحجاره وثرابه انتهى أي وان جاز استعمل أحجاره وثرابه كالحرم ظاهر وظاهر امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيئا من أحجاره أو من الأتية المتخذة من ذلك خارجه أو فيه وتعدى المشتري بنقله الى خارجه فينبغي أن يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله وان أمه بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فراجع اه سم قال المغني وأمه يعسوبة وهو أميره والخلية بيت يعمل للنحل من عيدان كما قاله في الحكم اه (قوله يتوقف أخذها على كبر كفة الخ) أي فان سهل صحت لم يمنع الماء رؤيته اه نهاية زاد المغني وبرج الطائر كالبركة للسهم اه قال عشي قوله مر رؤيته ويكفي في الرؤية الرؤية العرفية فلا يشترط رؤية ظاهره وباطنه اه (قوله وان عرف محله) أي والصورة أنه غير قادر على رده اه رشدي (قوله ويختص بالآدى) لكونه مخصوص في اللغة على ماني المصباح بمن هرب من غير خوف ولا كد تعب أو ممن هرب منهم اذ يقال له هارب لا آبق اه عشي عبادة المغني الضال لا يقع الا على الحيوان انسانا كان أو غيره وأما الآبق فقال الثعالبي لا يقال للعبدة آبق الا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العمل والافواه هارب قال الأذري لكن الفقهاء يطلقونه عليهما اه قول المتن (والمغصوب) أي من غير غاصبه اه مغني (قوله ولو لمنفعة العتق) راجع الى الآبق والمغصوب اه عشي عبارة الرشدي قوله ولو لمنفعة العتق أي بأن اشتراه لبعثته فلا ينافي ما مر من صحة شرائه من يعتق عليه اذا كان كذلك اه (قوله لوجود حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته أنه اذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسليمهم لملكهم اه وقضيته ذلك امتناع بيع الزمن للمغصوب وان لم يكن له منفعة سوى العتق بأن لم يصلح لنحو الحراسة لفقده حواسه ومنافعه اه سم عبارة المغني والنهاية وقضيته أي الفرق بين نحو المغصوب والزمن أنه اذا لم يكن لهم أي الضال والآبق والمغصوب منفعة سوى العتق يصح بيعهم والظاهر أنه لا يصح مطلقا وقول الكافي يصح بيع العبد التائه لانه يمكن الانتفاع بعقده تقربا الى الله تعالى بخلاف الجار التائه ممنوع وتصح كتابة الآبق والمغصوب ان تمكن من التصرف كما يصح تزويجهما وعتقه ما فان لم يتمكن منه فلا اه قال عشي قوله ممنوع أي فلا فرق بين العبد والجار في عدم الصحة الا ان قدر على رد وقوله مر كما يصح تزويجهما أي بان يأذن السيد للآبق أو المغصوب في النكاح اه وقال الرشدي قوله مر كما يصح تزويجهما أي كما يصح تزويج السيد اباهما بان تكونا أمتين فهو مصدر

أو بيعا ضيما بالقوة العتق مع انه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في غيره (فلا يصح بيع الضال) كبيع نذر وطير سائب غير نحل ونحل ليست أمه في الكوارة ونحو سمل بركة واسعة يتوقف أخذها منها على كبر كفة عرفا (والآبق) وان عرف محله ويختص بالآدى (والمغصوب) ولو لمنفعة العتق للعجز عن تسليمها وتسليمها حالا

مضافاته بعوله وهذا هو الانسب في قبضه وبما بعده من الكتابة والعق من حيث ان الجميع من فعل السيد وما صور به شيخنا في الحاشية مبنى على ان المصدر مضاف الى فاعله ولا يخفى ما فيه اه (قوله فلا ترد صحة شراء الزمن) أي اذ ليس ثم منفعة حصيل بين المشتري وبينها اه (قوله فان باعه لقادر على انتزاعه) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهر المتن كلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه وان قدر عليه البائع أيضا وأنه لا يخبر حينئذ اذ لم ينتزعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حينئذ انتهى اه سم بحذف (قوله فيشمل الخ) متفرع على الجواب الثاني اه رشدي (قوله حيث لا مؤنة الخ) أي ولا مشقة كبحته الشهاب سم من مسئلة السهل في البركة اه رشدي وفي المعنى ما وافق بحث سم (قوله لها وقع) أي بالنسبة للمشتري اه عش (قوله واحتاج الخ) الاولى حذف الواو (قوله واحتاج اوثة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان هنا أيضا كافي حالة العلم اه سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخبر ان لم يتخرج الى مؤنة على قياس ما مر عن المطلب والأي بان احتاج الى مؤنة فلا يصح خلافه لبعض المتأخرين اه قال الرشدي يعني شيخ الاسلام وتبعه ج اه (قوله أو طرأ الخ) عطف على جهل الخ (قوله تخير) جواب لوقال سم التخير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الابعاد وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام أيضا والفرق بينهما لا يخفى اه (قوله فان اختلفا) الى التنبيه في النهاية الاقوله ولو حقيقين وقوله وتكشبه الى جزء (قوله في العجز) الظاهر شبهة له للطارئ والاصل معي (قوله حلف الخ) أي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فادعى المشتري أنه كان عاجزا عند البيع كالبائع فيصدق مع أنه مدعى الفساد اه سم أقول بل كلام الشارح شامل له كما مر وبغده أيضا قول عش قوله حلف أي أنه لم يكن قادرا على الانتزاع اذ لا يعلم الامنة اه (قوله وبان عدم انعقاد البيع) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعى الصحة اه عش (قوله ما يعجز) الى التنبيه في المعنى الاقوله ولو حقيقين وقوله أو أسطوا ونقوله وتكشبه الى وذلك (قوله أو تسلمه) الاولى حذف الالف اه عش قول المتن (من الاناء) يتجه ان يستثنى

من شجر الحرم والبيع قال في شرحه قال الزركشي وفي معنى أشجار الحرم ايجاره وترايه انتهى أي وان جاز استعمال ايجاره وترايه كحقوقها وظاهره امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيئا من ايجاره أو من الآلة المتخذة من ذلك خارجة أو فيه وتعدى المشتري بنقله الى الخارج فينبغي ان يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله وان اتم بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فايراجع (قوله لوجود حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته انه اذ لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرته المشتري على تسلمهم ليملكهم لغيره اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المعصوب وان لم يكن له منفعة سوى العتق بان لم يصلح لنحو الحراسة لفقده حواسه ومنافعه (قوله فان باعه لقادر على انتزاعه الخ) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهر المتن كلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه وان قدر عليه البائع أيضا وأنه لا يخبر حينئذ اذ لم ينتزعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حينئذ فاندفع ما قبل التسليم واجب على البائع فكيف يلزم المشتري نعم يشكل على ما هنا قولهم في الاجارة لا يلزم المالك الانتزاع وان قدر بل يتخير المستأجر الا أن يفرق بان المنفعة هي المقصودة ثم فلو أمهلنا المستأجر الى الانتزاع لغانت عليه حالة منها بلا عوض وفيه انخاف فغير مطلقا بخلافه فان المقصود العين ولا فوات فيها فلم يتخير الاجتثاث علم الضرر اه والاشكال متوقف على ان صورة الاجارة شاملة لقدرة المستأجر أيضا (قوله واحتاج اوثة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان هنا أيضا كافي حالة العلم (قوله تخير) التخير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الابعاد وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام أيضا والفرق بينهما لا يخفى اه (قوله حلف) أي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فادعى المشتري أنه كان عاجزا عند البيع كالبائع فيصدق مع انه مدعى الفساد (قوله من الاناء) يتجه

لوجود حائل بينه وبين الانتزاع مع امكانه فلا ترد صحة شراء الزمن لمنفعة العتق (فان باعه) أي المصوب ومثله الاخران أو ما ذكر فيشمل الثلاثة (لقدرة على انتزاعه) أوردته (صح على الصحيح) حيث لا مؤنة لها وقع تتوقف قدرته عليها لتيسر وصوله اليه حينئذ ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع واحتاج لمؤنة أولا لانه يغتفر عند الجهل ما لا يغتفر عند العلم أو طرأ عجزه بعده تخير لا اطلاع على العيب في الاولى وحدوثه قبل القبض في الثانية فان اختلفا في العجز حلف المشتري ولو قال كنت أظن القدرة فبان عدمها حلف وبان عدم انعقاد البيع (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه أو تسليمه شرعا كخزع في بناء وفص في خاتم (ونصف) مثلا (معين) خرج الشائع لانتفاء اضاءة المال عنه (من الاناء والسيف) ولو حقيقين لبطان نفعهما بكسرهما (ونحوهما) مما تنقص قيمته أو قيمة الباقي بكسره أو قطعه نقصا

يحتفل بماله كثوب غير غليظ وكجدار (٢٤٤) أو اسطوان فوقه شيء أو كلة قطعة واحدة من نحو طين أو خشب أو صوف من لبن أو آجر

ولم يجعل النهاية صفوا واحدا
اذ نقص الباقي حينئذ من
جهة انفراد كاحد زوجي
الخف وهو لا يؤثر لا مكان
استدراكه وتكسبة معينة
من سفينة وجزء مغين من
حي لا مدركي وذلك للعجز
عن تسليم كل ذلك شرعا
لوقوفه على ما ينقص ماله
وقد ينبتان اضعاف المال
وفارق بيع نحو واحد
زوجي الخف ودرع معين
من أرض لا مكان بل سهولة
تداولك نقصهما ان فرض
ضيق مرافق الارض
بالعلامة * (تنبيه) * هل
يضبط الاحتفال هنا بما في
نحو الوكالة والجر من اغتفار
واحد في عشرة لا أكثر الى
آخر ما يأتي أو يقال الامر
هنا أوسع ويفرق بان
الضياح هناك تحقق فاحتيط
له بخلافه هنا كل محتمل
وهل المراد النقص بالنسبة
لحل العقد وان خالف سعره
سعر بقية أمثاله من البلد
أو بالنسبة لأغاب محالها
كل محتمل أيضا ولو قيل في
الاولى بالاولى وفي الثانية
بالثاني لم يبعد (ويصح)
البيع للبعض المعين (في)
الثوب الذي لا ينقص
بقطعه) كغليظ الكرياس
(في الاصح) وفي النفيس
بطريقة هي موطنهما
على شراء البعض ثم يقطع
البائع ثم يعقدان فيصح
اتصافا واغتنرله القطع مع كونه نقصا واحتمال أن لا يقع شرائه لم لجأ اليه بعقد وانما فعل رجاء الرجوع وبينهما فرق
(ولا) يصح بيع عين تعلق بها حق يقوت بالبيع لله تعالى

ان يستثنى اناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحزمة اقنائه ووجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق
اناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحزمة اقنائه ووجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق

قيمة

كله تعين للظهر أولاً دعى

كثوب استحق الا بمرحبه
لقبض أجرة قصره مثلاً أو
اتمام العمل فيه وكارض
أذن مال الكهاني زرعهما فخرها
المأذون له وقلع شجرها
وأقام زبرها فلا يصح بيع
المالك لها ولا رهنها قبل
ارضائه في عمله باعطائه
مقابلته وهو ما زاد من القيمة
بسيه كما هو ظاهر وذلك
لتعذر الانتفاع به بدون
ذلك العمل المحترم المتعلق
بها ونحو (المرهون) جعلها
بعد لقبض أو شرعاً من
غير مرتهنه (بغير إذن
مرتهنه ولا القن) الخافى
المتعلق برقبته مال) لكونه
جنى خطاً أو شبهه عند أوعدا
وعنى على مال أو تلف مالا
أو تلف ماسرقة مثلاً لغير
المجنى عليه بغير إذنه كما
أرشد إليه ما قبله (في الاظهر)
لتعلق حقهما بالرقبة ومحل
الثاني ان يبيع لغير غرض
الجنائية ولم يقده السيد ولم
يخسر فداء وهو موسر
والاصح لا يقال الحق لثمنه
في الاخيرة وان جازله الرجوع
مادام القن باقياً ملكه على
أوصافه فان باعه بعد اختياره
الفداء وقبل رجوعه عنه
أجبر على أداء أقل الامرين
من قيمته والارش فان تعذر
اغلسه أو تأخر لغيبته

٧ قول المحشى قوله بغير إذن
المجنى عليه ليس في نسخ
الشرح التي بايدينا وكذا
قوله قوله ثم لم يرجع الخ اه

قيمة عند السيلان والافندي كما قال شيخنا ان العقد لا ينفسخ وان زال الاسم كالأشترى بزيادة فخر قبل قبضه
والجد بسكون الميم هو الماء الجامد من شدة البرد مغنى ونهاية قال ع ش قوله ان العقد لا ينفسخ لا يظهر مقابلة
هذا لما قبله فان مقابل عدم الصحة والصحة دون عدم الانتفاع بل بحق المقابلة يصح ولا ينفسخ وقوله فخر
قبل قبضه أى فانه لا ينفسخ ببيعته اه (قوله كذا تعين للظهر) أى بان دخل وقت الصلاة وليس ثم ما يتأخر به
غيره اه ع ش (قوله لقبض أجرة قصره مثلاً الخ) عبارة الخ كقولك قصير الثوب أو صبغته وقلنا القصارة عين
فان له الجبس الى قبض الآخر ولو استأجر قصار على قصر فوب ليس له ببيعته ما يقصره جزئياً في باب بيع
المبيع قبل قبضه اه (قوله أو اتمام الخ) عطف على قبض الخ (قوله وكارض الخ) عطف على كثوب الخ
(قوله زبرها) أى قوتها اه كرددى (قوله في عمله) شامل للحرق وسيأتي في العارية ان معير الارض لو رجع
بعد الحرق قبل الزرع لم يغرم أجرة الحرق فليست هذه مع ذلك اللهم الا أن يكون هذا فيما اذا لم يكن زرعهما
الا بعد حرقها وذلك فيما اذا أمكن بدونه اه سم وقد يقال ان الكلام هنا في مجموع الاوراث الثلاثة وفيما يأتى
في الحرق وحده فلا منافاة (قوله وهو ما زاد من القيمة) هلا كان المقابل أجرة مثل عمله وهو لا يلزم ان يكون
قد رز زيادة القيمة فابرجع اه سم (قوله وذلك) المشار اليه قوله لا يصح بيع المالك لها الخ (قوله ونحو
المرهون الخ) عطف على قوله كثوب الخ (قوله جعلها) أى بان يرهن مال الكهنة عند رب الدين اه ع ش (قوله
بعد القبض الخ) أى اما قبل قبضه أو بعده باذن مرتهنه فيصح لا تغاير المانع اه مغنى (قوله أو شرعاً) أى
بان مات من عليه الحق وتعلق الحق بتر كنه اه ع ش (قوله من غير مرتهنه الخ) متعلق ببيع المقدر
في كلامه قال ع ش أى لان في قبول المرتهن للشرع اذا زاده اه قول المتن (ولا الخافى المتعلق برقبته مال)
وخرج ببيعه عتقه فيصح من الموسر لا تنقل الحق الى ذمتهم مع وجود ما يؤدى منه بخلاف المعسر لما فيه من
ابطال الحق بالسكينة اذ لا متعلق له سوى الرقبة وفي استيلاء الامتلا الجنائية هذا التفصيل ولا يتعلق الارش
تؤله اذ لا جنائية منه اه مغنى زاد الاسنى أما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع
حتى لو أوجب جنائية العبد قصاصاً فاعتقه سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقينى لم يبطل العتق على
الاقبس وان بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء وينتظر يساره اه وأقره سم (قوله لغير
المجنى عليه الخ) متعلق ببيع المقدر في كلام المصنف أى ولا يصح بيع الخافى المذكور لغير المجنى عليه بغير إذنه
(قوله كما أرشد إليه) أى الى التقيد بغير إذن المجنى عليه (قوله ما قبله) أى تقيد المصنف بعدم الصحة في
مسئلة المرهون بغير إذن المرتهن اه رشيدى (قوله لتعلق حقهما) أى المرتهن والمجنى عليه (قوله ومحل
الثاني) أى محل عدم صحة بيع الثاني وهو الخافى اه ع ش (قوله والا) أى بان يبيع لغرض الجنائية أو فداء
السيد بالفعل او اختاره وهو موسر (قوله في الاخيرة) أى في اختيار السيد الموسر الفداء (قوله وان جازله
الرجوع الخ) مفهومة انه بعد البيع يمنع رجوعه وهو قضية قوله الا فى الجنائية ولو باعه باذن المستحق
بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه وفي شرح العباب هنا فعلم أن محل رجوعه عن الفداء لم يعنى بنحو هرب
أو يفوته بنحو بيع انتهى لكن لو تعذر الفداء ينبغى جواز الفسخ ككلو تعذر من غير رجوع ولا ينفسخ

للمطلوب فيه فلا يضر مر (قوله في عمله) شامل للحرق وسيأتي في العارية ان معير الارض للزرع لو رجع
بعد الحرق قبل الزرع لم يغرم أجرة الحرق فليست هذه مع ذلك اللهم الا أن يكون هذا فيما اذا لم يكن زرعهما
الا بعد حرقها وذلك فيما اذا أمكن بدونه (قوله وهو ما زاد من القيمة) هلا كان المقابل أجرة مثل عمله وهو
لا يلزم أن يكون تعذر زبادة القيمة فابرجع اه سم (قوله المتعلق برقبته مال) هذا في البيع وامافى العتق فقال في
الروض وينفذ عتق الخافى أى الذى تعلق برقبته مال من الموسر لا المعسر وكذا استيلاء الجنائية اه قال في
شرحه اما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع حتى لو أوجب جنائية العبد قصاصاً
فاعتقه سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقينى لم يبطل العتق على الاقس وان بطل البيع في نظيره لقوة
العتق ويلزم السيد الفداء وينتظر يساره (٧ قوله بغير إذن المجنى) هلا أخرجه من قوله أو تلف الخ قوله

بنفسه لا تنقل الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتأمل اه سم (قوله أو صبره على الحبس) أى أو موته
أسنى ومعنى (قوله فسخ البيع) أى فسخه المجنى عليه ان شاء شرح العباد اه سم (قوله فسخ البيع الخ) نعم
ان أنشأ الفسخ حقه كأن كان وارث البائع فلا فسخ اذ به يرجع العبد الى ملكه فيسقط الارش نبه على ذلك
الزر كشي نهاية ومعنى (قوله ويبع في الجنابة) أى ويكون البائع له الحاكم اه عش (قوله كان اشترى
الخ) أى أو أقر بجنابة خطأ أو شبه عمد ولم يصدق سيدة ولا بينة اه معنى (قوله أو كسبه) عطف على ذمته في
المتن (قوله كونه زوجه) أى التي باذن سيدة نهاية ومعنى (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص بقربته الخ)
فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري فغيبه تفصيل ذكره في الروض كاصله بعد ذلك حاصله أنه ان كان
جاهلا بفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالما عند العقد أو بعده ولم يفسخ
لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلا أى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فانه ان فسخ عند
العلم فلا كلام والالم يرجع وهو معنى قوله أو بعده سم على ج اه عش قول المتن (في الاظهر) فلو عفى أى
المجنى عليه بعد البيع على مال بطل البيع كرجع الباقي نهاية ومعنى زاد سم وظاهره أنه بمجرد العفو يبطل
البيع ولا أثر لاختيار الفداء بعد العفو فليتأمل اه (قوله كرجع حصمة الحر بي الخ) عبارة المغنى فيصيح بيعه
قياسا على المريض والمرتب اه (قوله كان كذلك) أى صريحه كارتد كفى في الروضة اه معنى عبارة عش
(قوله كذلك) أى كالتعلق بقربته قصاص اه (قوله في المعقود عليه) الى قوله وخرج في المغنى وكذا في النهاية
الاقوله وهو قوى من جهة الدليل (قوله التام) أخذه بمحل كلام المصنف عليه لان الشئ اذا أطلق انصرف
لفرد الكامل و (قوله فخرج) أى بقوله التام و (قوله نحو المبيع الخ) أى كصدق المرأة أو عوض الخلع
المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقد أى كولو كان المال متعلقا بقربته وقت البيع اه عش (قوله أو موليّه)
أى ولو في خصوص هذا المال حيث جعل الشارع له ولاية عليه وهذا هو وجه الدخول الذي أشار اليه
الشارح بعد اه رشيدى عبارة عش قوله أو موليّه وجه الدخول أنه أراد بالولي من أذن له الشارع في
التصرف في المال المعقود عليه والاقاظاير ونحوه لا ولاية لهما على المالك اه (قوله والمراد أنه الخ) أى
المبيع أى لان الكلام انما هو في شرطه ولا في شرط العاقد فلفظ فيه مقدر في كلام المصنف اه رشيدى
عبارة عش انما قال ذلك ليكون من شرط المبيع اذا ملك من صفات العاقد والكلام في المعقود عليه اه
(قوله لا بد أن يكون) أى المعقود عليه اه عش (قوله لاحد الثلاثة) أى العاقد وموكله وموليّه (قوله
وسائر عقود الخ) عبارة المغنى وكذا سائر تصرفاته القابلة للنيابة كولو زوج أمة غيره أو ابنته أو طلق منك زوجته
أو اعتق عبده أو أجرداره أو وقفها أو وهبها أو اشترى له بعين ماله فلو عفى المصنف بالتصرف بدل البيع لشمل
الصور التي ذكرتها عبارة عش قوله مر وسائر عقود لو عفى بالتصرف كان أعم ليشمل الحل أيضا كان
طاق أو اعتق زيادى اللهم الا ان يقال اما عفى بالعاقد فيما مر ليشمل البائع وذيره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر
ثم لم يرجع قديقه - م جواز الرجوع لكن سيأتى في جنابة الرقيق قوله مانصه ولو باعه باذن المستحق بشرط
الفداء لزمه وامتنع رجوعه اه وقضيه انه بعد البيع يمتنع الرجوع وهو مفهوم قوله هنا وان جاز
له الرجوع مادام القن باقيا بملكه وفي شرح العباد هنا فعلم ان محل جواز رجوعه عن الفداء لم يغت
بخوهر أو يفوته بخو بيع انتهى لكن لو تعذر الفداء يتبني جواز الفسخ كولو تعذر من غير رجوع
ولا يفسخ بنفسه لا تنقل الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتأمل (قوله فسخ البيع) صريح في
أنه لا يفسخ وعبارة شرح العباد أى فسخه المجنى عليه ان شاء اه ووجه ذلك ان الفرض ان السيد
اختار الفداء وانتقل الحق الى ذمته فلا وجه لانفساخ البيع بنفسه بخلاف ما مر عن الباقي في مالو باع
من تعلق بقربته قصاص ثم عفى على مال حيث يبطل البيع كاذ كرهه بقوله وان بطل البيع في نظيره
لوجود التعلق المتقدم سببه بدون اختيار الفداء وظاهره أنه بمجرد العفو يبطل البيع ولا أثر لاختيار
الفداء بعد العفو فليتأمل (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص بقربته) فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري

أو صبره على الحبس فسخ
البيع وبيع في الجنابة
(ولا يضر في صحة البيع
تعلقه بدمته) كان اشترى
فيها بغير اذن سيدة وأتلفه
أو كسبه كونه زوجه لا تنفاه
تعلق الدين بالقربة التي هي
محل البيع (وكذا لا يضر
تعلق القصاص بقربته
في الاظهر) لرجاء السلامة
بالعفو كرجع حصمة الحر بي
والمرتد وشغاء المريض بل
لو تختم قتله كقاطع طريق
قتل وأخذ مالا كان كذلك
نظرا لحالة البيع أما تعلقه
ببعض أعضائه فلا يضر
قطعا (الرابع الملك) في
المعقود عليه التام فخرج
بيع نحو المبيع قبل قبضه
(لمن يقع له العقد) من
عاقد أو موكله أو موليّه
فدخل الحاكم في بيع مال
المعتنق والمقتطع لما يخاف
تلفه والظاير بغير جنس
حقه والمراد انه لا بد أن
يكون مملوكا لاحد الثلاثة
(فبيع الفضولي) وشراؤه
وسائر عقود في عين غيره
أو في ذمة غيره بأن قال
اشترته له بألف في ذمته

وهو من ليس بوكيل ولا ولي

عن المالك (باطل) للغيب
الصحيح لا يبيع الا فيما تملك
لا يقال عدوله عن التعبد
بالعقد الى من له العقد أي
الواقع كما علم مما تقرر وان
أفاد ما ذكر من أنه يشمل
العقد وموكله وموكله لكن
يدخل فيه الفضولي ومراذه
اخراجهم فان العقد يقع
للمالك موقوفا على إجازته
عنه من يقول بعبثته لانا
نقول المراد من يقع له العقد
ينفسه وعلى القيد لا يقع الا
بالإجازة فلا يرد (وفي القديم)
وحكي حديثا أيضا عقده
(موقوف) على رضا المالك
بمعنى أنه (ان إجازة المالك)
أو إزالته العقد (بغضه أو إزالته)
وهو قوي من جهة الدليل
لان حديث عروة ظاهر
فيه وان أجابوا عنه وظاهر
كلام الشيخين هنا أن
الموقوف الصحة وقال الامام
الصحة نازحة وانما الموقوف
المالك وجري عليه في الام
وخرج بقولنا أو في ذمته
غيره ما لو قال في الذممة
أو أطلق فيقع للباشر
وبالفضولي ما لو اشترى
بمال نفسه أو في ذمته لغيره
وأذن له وسماه في العقد
فيقع للأذن ويكون الثمن
قرضا لتضمن اذنه في الشراء
لذلك بخلاف نظيره في السلم
لا يصح لانه لا بد فيه من
القبض الحقيقي ولا يكفي
التقديري وما هنا منه اذ
لا بد من تقدير دخول

الخ وان الخلاف بالاصالة انما هو في العقود اه (قوله وهو) أي الفضولي (قوله من ليس الخ) أي البائع مال
غيره بغير اذن ولا ولاية زاه معنى (قوله ولا ولي الخ) يدخل فيه الظاهر والمقتط فان كلامه ليس بوكيل
ولا ولي ويوجب بما قدمنا من ان المراد بولي المالك من اذنه الشرع في التصرف في ماله وعليه فكل من الظاهر
والمقتط وكيل عن المالك باذن الشرع في التصرف اه عش وقوله وكيل عن المالك الاولي ولي المالك باذن
الخ (قوله أي الواقع) أي من يقع له العقد (كالمعلم) أي هذا المعنى أعني تقدير الواقع (مما تقرر) وهو قوله
يقع له العقد والضمير المستتر في أفاد يرجع الى المعدول اليه وكذا ضمير فيه أي لكن يدخل في المعدول اليه
الفضولي على المرجوح اه كردي (قوله ومراذه الخ) أي والمال ان مراد المصنف اخرجهم ولذا فرغ بطلان
بيع الفضولي عليه بالغاء اه معنى (قوله فان العقد الخ) تعليل لقوله يدخل فيه الخ فكان الانسب تقديمه
على قوله ومراذه الخ (قوله بعبثته) أي يبيع الفضولي (قوله فلا يرد) أي الفضولي (قوله بمعنى أنه ان أجاز
مالكه الخ) والمعنى إجازة من يملك التصرف عند العقد فلا يباع مال الطفل فبلغ وأجاز لم ينفذ وبحل الخلاف
ما لم يحضر المالك فلا يباع مال غيره بحضرة وهو ساكت لم يصح قطعا كما في المجموع نهاية ومعنى قول المتن (ان
أجاز مالكه الخ) وينبغي على هذا أن تكون الإجازة قورية اه عش (قوله أو وليمه) أي أو وكيله فيما يظهر
ولعله لم يذكره لان فيه تفصيلا وهو أنه اذا وكله في جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صرح بتنقيذه والأفلا
اه عش قول المتن (نفذ) بفتح الغاء والمجتمعة أي مضى اه معنى زاد عش ومضارعه مضموم العين بخلاف
نقد الممهل فصارعه مفتوح العين ومعناه الفراغ اه قول المتن (والأفلا) أي بان رد مريحا أو سكت اه عش
ظاهره ولو لمع الرضا (قوله لان حديث عروة الخ) عبارة المغنى ودليل ذلك ما رواه البخاري مرسل وأبو داود
والترمذي وابن ماجه بأسناد صحيح أن عروة البارقي قال دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا لا شترى به
شاة فاشترت به شاتين فبعث احدهما بدينار ونجت التي صلى الله عليه وسلم بدينار وذكرت له ما كان
من أمري فقال بارك الله لك في صفقة عيملك فكان لو اشترى التراب لرج فيه اه (قوله وان أجابوا عنه) أي بانه
محمول على أن عروة كان وكيله لمطلقا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل أنه باع الشاة وسلمها وعند القائل
بالجواز يمنع التسليم بدون اذن المالك نهاية ومعنى وسم (قوله ان الموقوف الصحة) معناه اه عش (قوله
وجري عليه الخ) أي على القديم اه معنى (قوله ويخرج) الى قوله وفي الأنوار في عش ما وافقه بلا عذ والأفلا
بخلاف الى أما اذا لم يسمعه (قوله أو في ذمته) أي ذمته نفسه (قوله لغيره الخ) راجع للمعطوفين معا (قوله
وأذن له وسماه الخ) أي اذن الغير للمشتري وسمى المشتري الغير اه كردي وسيد كرميتر هذين القيد
(قوله ويكون الثمن) أي في صورتين (قوله فلا تناقض بين المستثنين الخ) أي مستثنى البيع والسلم لان
القبض التقديري يمكن في كل منهما إلا أنه في أحدهما كاف دون الآخر اه كردي (قوله فيقع للأذن الخ)
اعلم أن الذي في الروض مانصه وان كان أي الشراء للغير بعين مال الفضولي أو في ذمته وقع له سواء أذن ذلك
الغير وسماه أم لا انتهى واعترضه شارحه فبما اذا أذن له وسماه هو واشترى بماله نفسه بما أحاطه ان هذا من
فقيه تفصيل ذكره في الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلا انفسخ البيع ورجع بجميع
الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالما عند العقد أو بعده ولم ينفسخ لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان
جاهلا أي واستمرجه الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فانه انفسخ عند العلم فلا كلام والالم يرجع وهو
معنى قوله أو بعده الخ (قوله وان أجابوا عنه) أي بانه يحتمل انه كان وكيله لمطلقا بدليل أنه باع الشاة وسلمها
وعند الخالف لا يجوز التسليم الا باذن مالكها على ان الحديث تكلم في صحته جماعة لكن حسنه المنذرى
وغيره (قوله فيقع للأذن ويكون الثمن قرضا) اعلم ان الذي في الروض مانصه وان كان أي الشراء للغير
بعين مال الفضولي أو في ذمته وقع له سواء أذن ذلك الغير وسماه أم لا اه واعترضه شارحه فبما اذا أذن له
وسماه هو واشترى بماله نفسه بما أحاطه ان هذا من تصرفه وان الذي في الاصل في هذه الصورة وقوع
العقد للأذن وكون الثمن قرضا واجب شيئا الرمي باعتماد ما في الروض وحله على ما اذا لم يصرح الغير في

العوض في ملك المقرض فلا تناقض بين المستثنين بخلاف ما زعموا وطالوا فيه اما اذا لم يسمعه أذن له أولا أو سماه لم يأذن له

فيقع للمباشر وان نوى غيرة
وفي الانوار لو قال لمدنيته اشتر
لي عبدا بما في ذمتك صح
للموكل وان لم يعين العبد
وبرئ من دينه ورده وان
جرى عليه جرح متقدمون
بانه مبني على ضعف
وهو جواز اتحاد القابض
والقبض وانما اغتفر في
صرف المستأجر في العمارة
لانه وقع تابعاً لا مقصوداً
ولك ان تقول انما يتجه
تضعيفه ان ارادوا حسابان
ما آقبضه من الدين المصريح
به قوله وبرئ من دينه اما
وقوع شراء العبد لا ذن
ويكون ما آقبضه قرضاً عليه
نظراً بمرامير يقع التقاض
بشرطه فلا وجه لرده
* (تنبيه) * بردي المتي
وشارحه قول الماوردي
يجوز شراء ولد المعاهد منه
وملكه لاسببه لانه تابع
لامان أبيه اهـ ويجب بان
ارادته لبيعه متضمنة لقطع
تبعيته لانه ان قلنا ان
المتبوع يملك قطع أمان
التابع وفيه نظر ظاهر
وبانقطاعها يملكه من
استولى عليه فالمشترى لم
يملكه بشراء صحيح بل
بالاستيلاء عليه فابذه انما
هو في مقابلة تمكنه منه
لا غير وهذا يعلم ان من
اشترى من حربي ولده بدار
الحرب لم يملكه بالشراء لانه
سواء دخوله في ملك البائع
عند قصده الاستيلاء عليه
يعتق عليه بل بالاستيلاء
فيلزم تخميسه أو تخميس فدائه ان اختاره الامام بخلاف شراء

تصرفه وان الذي في الاصل في هذه الصورة وقوع العقد لا ذن وكون الثمن قرضاً واجباً شيخنا الرمي باعتماد
ما في الروض وجهه على ما ذالم بصرح الغير في اذنه بان الشراء بعين مال الفضولي أو في ذمته أما اذا صرح بذلك
فيقع العقد لا ذن الذي ساء الفضولي اهـ وبذلك تعلم ان الشارع موافق للاعتراض بخالف للروض
ثم نبه في شرحه على ان تعبيره بالفضولي لا يناسب ذكر الاذن اهـ سم (قوله فيقع للمباشر) أي وتلغو
التسمية اهـ عـش (قوله وان نوى غيرة) كذا في شرح الروض اي فلواقتصر على النية وقوعه لا لا ذن
وهذا يؤيد ما رجح الانوار من قول القفال لو اشترى بنينة ولده الصغير من مال نفسه أنه يقع له للصغير بخلاف
مالواشترى بنينته في الذمة يقع للصغير انتهى وبقي ما اشترى في ذمته ولده الصغير فهل هو كمالواشترى بمال
نفسه بنينته اهـ سم وقوله وبقي ما اشترى الخ لا موقع لهذا التردد فان قول شرح الروض بخلاف مالواشترى
الخ صريح في ان العقد في هذه الصورة يقع للصغير (قوله ورد وان جرى عليه) أي ما في الانوار وكذا ضمير
بأنه (قوله) وهو جواز اتحاد القابض الخ) أي ولانه يلزم عليه أن يكون الانسان وكيلاً عن غيره في ازالة ملك
نفسه اهـ عـش (قوله وانما اغتفر) أي الاتحاد المذكور (قوله تضعيفه) أي ما في الانوار الذي جرى عليه
جمع متقدمون (قوله قوله الخ) أي الانوار (قوله بشرطه) وهو اتحاد الجنس اهـ عـش (قوله فلا وجه
لرده) قد يتوقف فيه بانه انما اذن ليشترى بماله من الدين لا بماله من عند نفسه والوكيل اذا خالف في
الشراء بما اذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه للموكل والقياس وقوعه للوكيل اهـ عـش وقد يقال بخالف بخصوص
الاذن لا تقتضي مخالفة عمومها وايضا لما وقع التقاض فكانه وقع الشراء بماله الا ذن ولم يوجد مخالفة (قوله
تنبيه ورد) الى المتن زاد النهاية عقبه ما نصه وقد اذعن ذلك الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه اهـ (قوله بردي
المتن) أي حيث قال والرابع الملك من له العقد وولد المعاهد غير مملوك لبيته اهـ عـش (قوله شراء ولد المعاهد
منه) أي من الاب مع أنه ليس مملوك اهـ كردى (قوله وملكه) أي يملك المشتري الولد (قوله لاسببه الخ)
عطف على شراء ولده الخ (قوله ويجب الخ) ليس في هذا اعتماد من الشارع لكلام الماوردي كما علم بتأمل
بقية الكلام خلافاً لما في حاشية الشيخ عـش اهـ رشدي أي من أن الجواب عما بردي على المتن يستلزم تسليم
الحكم فيكون الشارع قائلاً لا يصح ما قاله الماوردي اهـ أقول لا توقف في أن كلام الشارع كانهية ظاهر في
اعتماده (قوله وفيه نظر الخ) أي وفي كون المتبوع يملك قطع أمان التابع اهـ عـش (قوله وبانقطاعها الخ) أي
وبتسليم انقطاع التبعية بقطع المتبوع أياها (قوله بل الاستيلاء) أي بل يملكه بالاستيلاء وحينئذ فقد يشكل
قوله أو تخميس فدائه ان اختاره الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء صار رقيقاً فامعنى اختيار الامام الفداء اهـ
سم وأجاب الرشدي بما نصه قوله بل بالاستيلاء في هذا السياق تسمع لم بردا لشرح حقيقة مدلوله وحاصل المراد
منه أنه لا يملك بالشراء وانما يصير مستولياً عليه فهو غنمية يختار فيها الامام احدي الخصال بدليل قوله فيلزمه
تخميسه أو تخميس فدائه فاندفع قول الشهاب سم فقد يشكل قوله الخ اهـ (قوله فيلزمه تخميسه الخ) أي كل
من ولد المعاهد والحرابي اهـ عـش (قوله ان اختاره الامام) صريح في ان من اسر حريراً لا يستقل بالتصرف فيه
الا بعد اختيار الامام الفداء وغيره وعبارة حج في السير تصرح بذلك حيث قال في فصل نساء الكفار وصدايقهم
الخ فان كان المأخوذ ذكراً كاملاً فاختار الامام فيه وعبارة الشارع مراد في فصل الغنمة بعد قول المصنف وكذا
لو أسره أي فان له سلبه نصها نعم لاحقه أي لا بأس في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليه ما اهـ ولا

اذنه بان الشراء بعين مال الفضولي أو في ذمته اما اذا صرح بذلك فيقع العقد لا ذن الذي ساء الفضولي
اهـ وبذلك تعلم ان الشارع موافق للاعتراض بخالف للروض ثم نبه في شرحه على ان تعبيره بالفضولي
لا يناسب ذكر الاذن وفيه انه لا تقوم النية مقام التسمية أي فلواقتصر على النية وقوعه لا لا ذن وهذا يؤيد
ما رجح الانوار من قول القفال لو اشترى بنينة ولده الصغير من مال نفسه أنه يقع له للصغير بخلاف مالواشترى
بنينته في الذمة يقع للصغير اهـ وبقي مالواشترى في ذمته بنينة ولده الصغير فهل هو كمالواشترى بماله نفسه
بنينته (قوله بل بالاستيلاء) أي بل يملكه بالاستيلاء وحينئذ فقد يشكل قوله أو تخميس فدائه ان اختاره

ينفي أنه لادلالة لما نقله عن ج و م ما ادعاه فانه في الذ كر البالغ وما هنا في الصبي التاسع (قوله نحو أخيه)
 أي أني البائع اه ع ش أي الحزبي أو المعاهد (قوله بذلك) أي بدخوله في ملكه اه ع ش (قوله منه) أي
 الحزبي أو المعاهد والباء متعلق بالشراء (قوله ومستولده) معطوف على نحو أخيه (قوله اذا قصد) أي
 الحزبي أو المعاهد قول المتن (ولو باع مال مورثه) أي أو برأيه أو باع عبد نفسه طائفاً بآقاه أو كتابته فبان أنه
 قد رجع من آقاه أو فسخ كتابته اه مغنى (قوله أو غيره) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله أو زوج أمته)
 إلى قوله وهو ما احتل في المغنى الا قوله وعدم اذن الغيرة (قوله أو زوج أمته) يحتل ان الامة مثال فثلها بنت
 مورثه التي هي أخته بان أذنت له سم على المنهج اه ع ش (قوله أو زوج أمته) قال الشارح في شرح العباب
 تنبيهان محل ماذا كرحب لا تعليق فلو قال ان مات أبي قد ذر و جئت أمه فبان ميتا لم يصح كفى الروضة في
 النكاح وكالتزويج فيما ذكر البيع ونحوه كما صرح به الامام ومجمله ان لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه
 والاصح كما عتده الاسنوى وغيره فانهم ما مرن أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذوناله صح محله اذا بان ذلك
 ببيينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك فيه بخلاف حاصله ان قال انا وكيل في نحو
 بيع أو نكاح وصدقه معاملة صح فلو قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل وان صدقه المشتري لما فيه من
 ابطال حق الموكل الان ان أقام المشتري بيينة باقراره قبل انه لم يكن ما ذوناله إلى آخر ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه
 اه سم وفي المغنى ما وافق التنبيه الاول (قوله صح البيع وغيره) أي وان حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر سم
 وع ش قول المتن (في الاظهر) وكذا يصح لو باع أمانة بان يبيع ماله لصدقه خوف غيب أو كراه وقد توافقا
 قبله على أن يبيعه له ليرده اذا أمن وهذا كما يسمى ببيع الامانة يسمى ببيع التلجئة اه مغنى (قوله لان العبرة
 في العقود الخ) وأما العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكاف بالنسبة لسقوط القضاء وبطلانه
 فقط بالنسبة لا تصاف بالصفة فنظن أنه متطهر ثم بان حدثه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب به وان
 وجب عليه القضاء بامر جديد كفى شرح جيع الجوامع اه ع ش (قوله وبفرضه) أي التسلاص (قوله
 لصحة بيع نحو الهازل) أدخل بالنحو ما مراً نفعاً عن المغنى من بيع الامانة (قوله والوقف هنا وقف تبسين)
 و يترتب على ذلك الزوائد فهي للمشتري من وقت العقد اه ع ش (قوله وانما لم يصح الخ) وعلم مما
 تقرر عدم الاختصاص بظن المالك وأن الضابط فقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فبان بخلافه
 وهذا امر ادهم وان لم يصرحوا به اه نهاية قال ع ش قوله وعلم مما تقرر أي من صحة بيع مال مورثه الخ
 فان الحاصل في ما عند العقد ظن عدم المالك اه وقال الرشدي قوله عدم الاختصاص بظن المالك الخ يعني
 بعدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم المالك بل يجري في ظن فقد سائر الشروط اه (قوله تزويج الخ) يعني
 عبارة النهاية تزويج الخنثى اه قال ع ش أي بان يكون زوجا وزوجة بخلاف مالور زوج أخته مثلاً

الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء صار رقية انما معنى اختيار الامام الغداء (قوله أو زوج أمته) قال الشارح
 في شرح العباب تنبيهان أحدهما محل ماذا كرحب لا تعليق فلو قال ان مات أبي فقد ذر و جئت أمه فبان
 ميتا لم يصح كفى الروضة في النكاح لانه تعليق فاشبه ان قدم يذر و جئت أمي وكالتزويج فيما ذكر
 البيع ونحوه كما صرح به الامام ومجمله ان لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه والاصح كما عتده الاسنوى
 وغيره أخذ من كلام ابن الصباغ في هذه المسئلة ونظائر هاو يؤيده ما ذكره في قول من بشر ببنت ان
 صدق الخبر فقد ز وجئت هاتما به ما مرن أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذوناله صح محله اذا بان ذلك
 ببيينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك فيه بخلاف أشار اليه الماوردي
 وذكره في الجواهر في الو كالة وحاصله ان من قال انا وكيل في نحو بيع أو نكاح وصدقه معاملة صح فلو قال
 بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل وان صدقه المشتري لما فيه من ابطال حق الموكل الان ان أقام المشتري
 بيينة باقراره قبل انه لم يكن ما ذوناله الخ ماذا كره مما ينبغي الوقوف عليه (قوله صح البيع وغيره) أي وان
 حرم عليه الاقدام كما هو ظاهر (قوله وانما لم يصح الخ) كذا شرح م

نحو أخيه ممن لا يعتق عليه
 بذلك منه ومستولده اذا
 قصد الاستيلاء لم يملكه فانه
 يصح فملكهما المشتري
 ولا يلزم تخميسهما ولو
 باع مال مورثه أو غيره أو
 زوج أمته أو عتق فنه
 (ظاناً حيانه) أو عدم اذن
 الغيرة (فبان ميتا) يسكون
 الباء في الافصح أو آذاله
 (صح) البيع وغيره (في
 الاظهر) لان العبرة في
 العقود لعدم احتياجها لبينة
 بما في نفس الامر فحسب
 فلا تلاعب وبفرضه لا يضر
 لصحة بيع نحو الهازل
 والوقف هنا وقف تبسين
 لا وقف صحة وانما لم يصح على
 ما يأتي تزويج الخنثى وان بان
 واضحاً ولان نكاح المشتبهة
 بمجرسه وان بان أجنبية
 لان الشك فيه في حل المعقود

عالية وهو يحتاجه في
النسكاح مالا يحتاج لولاية
العائد (الخامس العلم به)
أي المعقود عليه عينا في
المعين وقد اوصف فيماني
القيمة كما يعلم من كلامه الاتي
للنهي عن بيع الغرر وهو
ما احتمل أمر من أغلبيهما
أخوفهما وقد لا يشترط ذلك
للضرورة أو المسامحة كما
سند كره في اختلاط حجام
البرجين وكفى بيع الفقاع
وباء السقاء في الكوز قال
جمع ولو اشرب دابة وكل ما
المقصود لبه ولو انكسر ذلك
الكوز من يد المشتري بلا
تقصير ضمن قدر كفايته
مما فيه لا ما زاد ولا الكوز
لانهما أمانة في يده ومن
أخذه بلا عوض ضمنه لانه
عاريه لا مافيه لانه غير
مقابل بشئ والمراد بالعلم
هنا ما يشمل الظن وان لم
يطابق الواقع أخذ من
شراعه جاحية بشئ كثير
يظن انها جوهرة نعم لا بد
من ذلك حال العقد في نحو
سدس عشر تسع ألف وهما
جاهلان بالحساب لا يصح
وان كان يعلم بعد نكح
الغزالي خلافا في نظيره من
القراض والفرق ان ما هنا
معاوضة وهي تستدعي العلم
بالعوض ومقابلته حال
نكح وجهه من ملكه بخلاف
القراض فان الرجوع فيه متروك
فيمكن معرفته ذلك قبل
حصوله

يا ذنبا فانه يصح له جوع التردد في أمره للشك في ولاية العاقد اه
والنهي لولاية العائد (قوله وهو) أي المعقود عليه (قوله يحتاجه في النسكاح مالا يحتاج لولاية لعائد
أي وان اشترى كافي الركبة اه نهاية قول المتن (العلم) أي للمتعاقد من اه مغني (قوله أي المعقود عليه)
هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا سم على ج و ينبغي الاكتفاء بالمقارنة اه
عش (قوله وهو) أي الغرر اه عش (قوله أغلبيهما أخوفهما) أي من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته
لنقضه كلامهم من عدم صحة بيع نحو المغصوب وان لم يكن الاثاب عدم العود اه نهاية أي كأن كان
الغاصب غير قوي الشوكة لكن يحتاج للتخلص منه أو نقرشدي (قوله وقد لا يشترط ذلك للضرورة) أي
فيغتر الجاهل اه نهاية (قوله كسب كره الخ) أي في باب الصيد والذبايح من أنه لو اختلط حجام البرجين
وناع أحدهما ماله لصاحبه فانه يصح على الأصح اه مغني (قوله في اختلاط حجام البرجين) قديقال المبيع
هنا معلوم العين اه سم (قوله وكفى بيع الفقاع الخ) أي فالببيع محكوم بصحته واغتفر فيه عدم العلم
للمسامحة كما لا يخفى اه رشدي (قوله الفقاع) هو الشرية التي تعمل من نخور ييب كالشمش وغيره اه
كردي عبارة عش قال في القاموس الفقاع كرمات هذا الذي يشرب سمي به لما يرتفع في رأسه من الزبد
انتهى وهو ما يتخذ من الزبيب اه (قوله وكل ما المقصود لبه) أي كالحش كنان اه مغني عبارة الكرد
كالجوز ونحوه اه (قوله ومن أخذه بلا عوض الخ) قال ابن العماد في سياق النقل عن المتولي وان أطلق
فلا يطلق يقتضي البدل لجر يان العرف به انتهى فليست اه سم وأقر الرشدي كلام المتولي ثم قال ولا يخفى
أن المراد بالبدل أي في صورتي الاختذ بعوض والاطلاق البدل من شرب أو من غيره اذا أمر السقاء باسقاته
ومنه الجبا المتعارف في القهوة اذا ما هنا يجري فيها حار فبحرف هذا كما اذا انكسر الفخجان مثلامن يد الشارب
أما اذا انكسر من يديه به بان دفعه الى آخر فستقط من يده فانه ما يضممان مطابقا والقار على من سقط من يده
ووجهه ما ساقى أن المستعير من المستأجر حارة فاسد ضمان كغيره وأما اذا انكسر من يد الساقى فاعلم أن
الساقى على قسمين قسم يستأجره صاحب القوة ليسقي عنده باجرة معلومة فهو أحير لا يضمن ما تلف بيده
من الذي استأجره لا يضمن وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من أن
كل كذا وكذا من الفناجين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح مر في القسم الاول
اذا القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفناجين مقبوضة بالاجارة الفاسدة اه عبارة عش وباتى مثل هذا
التفصيل في فحان القهوة ونحوه فان أخذه بلا عوض من المالك ولو بما ذره ضمن الطرف دون مافيه أو
بعوض ضمن مافيه دونه ومن المأخوذ بعوض ما جرت به العادة الآن من أمر بعض الحاضرين لساقى القهوة
بدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الاخذ لان مالكة انما أباح الشرب منه بعوض
فكان كالمسألة له بالعوض وبقي ما واختلف الدافع والاخذ في العوض وعدمه هل يصدق الاول
أو الثاني فيه فظن والاقر تصديق الاخذ لان ما ذكره موافق للغالب ولان الاصل عدم ضمان الطرف
وينبغي أن يحل ذلك حيث لم توجد قرينة تصديق الدافع ككون الاخذ من الفقراء الذين حرت
عادتهم بانهم لا يدفعون ثمنا اه (قوله والمراد بالعلم ما يشمل الظن الخ) قديقال بل المراد بالعلم في المعين
مجرد مشاهدته وان لم يعلم أو يظن أنه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وان لم يعلم أو يظن أنهم من
أي جنس فلا يتأمل اه سم (قوله من ذلك) أي العلم (قوله وهما جاهلان) أي أو أحدهما كما هو ظاهر اه
بصري (قوله أن ما هنا معاوضة) قديقال والقراض معاوضة اه بصري وقد يجاب بان مراد الشارح
(قوله العلم به) هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا (قوله حجام البرجين)
قديقال للببيع هنا معلوم العين (قوله ولا الكوز) أي لانه باجارة فاسدة (قوله ومن أخذه بلا عوض
الخ) قال ابن العماد في سياق النقل عن المتولي وان أطلق فلا يطلق يقتضي البدل لجر يان العرف
به اه. فليست (قوله والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الخ) قديقال بل المراد بالعلم في المعين مجرد مشاهدته
وان لم يعلم أو يظن أنه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وان لم يعلم أو يظن أنهم من أي جنس

فيؤتيه ما يأتي قريباً في صورة السكينة من أن الخط محض تبرع لـ معاوضة فيه وقول (٢٥١) البغوي فيمن باع نصيبه من مشركه وهو

مجهول كيت لا يصح لانه
 مجهول لكن قطع القفال
 بالصحة وبحرى عليها في البحر
 فقال باع جميع المشترك
 وهو لا يعلم مقدار حصته ثم
 عرفه صح لان ما تناوله
 البيع لفظا معلوم ويدل
 له قول الاصحاب لو ظهر
 استحقاق بعض عبدا بعه
 صح في الباقي ولم يقصا
 بين ان يعلم البائع مقدار
 نصيبه فيه أولا اه والذي
 يتجه ترجمته كلام البغوي
 ومعرفة البائع قدر حصته
 بعد البيع لا تغدما تقرز
 أن الجهل عند البيع مؤثر
 وان عرف بعد وما ذكره
 عن كلام الاصحاب لا دليل
 فيه لانه حال البيع لم يكن
 جاهلا بقدر حقه في ظنه
 وهو كاف وان اختلف كما مر
 في مسألة الزجاجة فان قلت
 صرحوا بانه لو قال بعته
 الثمرة باف الا قدر ما يخص
 مائة وأراد بما يخصه نسبتبه
 من الثمن اذا وزعت عليه
 الثمرة صح للعلم به حال البيع
 لان المنسوب اليه معلوم
 وهو الثمن ومن ثم كان ذلك
 استثناء للعشر قلت قد علمت
 من تعليلهم الفرق بين ما
 هنا ومثليتنا وهوان الثمن
 المنسوب اليه معلوم حال
 العقد والاستثناء منه لكونه
 تمكن معرفته لا يصيره
 مجهولا بخلافه في مثليتنا
 فان الثمن فيها مجهول حال

معاوضة حالا (قوله ويؤيد) أى الفرق (قوله وقول البغوى الخ) عطف على قوله ما يأتى الخ لكن لا ينافى
وجه التأييد به الآن يجعـل الواو بمعنى مع (قوله وقول البغوى فبما ع نصيبه الخ) ولو كان له جزء من دار
يجعل قدره فباع كل ما صح فى حصته كما قطع به القفال وصرح به البغوى والرويانى وقد يدل له قولهم لو باع
عبد اثم ظهر استحقاق بعضه صح فى الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهه به وهل لو باع حصة
فبانت أكثر من حصته صحت فى حصته التى يجعل قدرها كل باع الدار كلها أو يفرض بانه هنالم يتيقن حال
البيع أنه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محتاج ولعل الثانى أو وجهه وفى البحر يصح بيع
غلمته من الوقف اذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الاجناد انتهى امداد وثمانية فتأمل الجمع بين ما فى
التحفة وما فى الامداد والنهاية فى النقل عن البغوى فاعلم كلامه اختلف أو يدعى الفرق بين الصورتين وأنه
لا تخالف بين الكلامين فان ما نقله عنه فى التحفة تصوره كاهو ظاهر أن يقول بعث نصيبى أو ما يخصنى أو نحو
ذلك فقد أورد العقد على مجهول مطلق بخلاف مسألة القفال فلا تنافى بين الكلامين على تقدير ثبوتهم معاً
اه بصرى عبارة الرشيدى قوله مر ر صرح به البغوى الصواب اسقاطه لان البغوى ممن يقول بالبطالان
كفى التحفة وغيرها وقوله مر أو يفرض بانه هنالم الخ قضيته أنه لو يتيقن ذلك بان علم أن ما باعه من يده على حصته
أنه يصح وقضيته أيضاً أنه لو علم أن ما باعه أقل من حصته أنه لا يصح لانه صدق عليه أنه لم يتيقن حال البيع
أنه باع جميع حصته ولا يخفى ما فيه من العبد على أنه قد يقال انه لا أثر لهذا الفرق فى الحكم فتأمل وقوله مر
وفى البحر يصح بيع غلمته الخ أى اذا أفرزت أو عينت بالجزئية وكان قدر أى الجميع أى ولا يمنع من صحة البيع
عدم قبضه اياها اه عبارة ع ش قوله صح فى حصته معتمداً وقوله مر بانه هنالم يتيقن الخ يؤخذ منه أنه
لو يتيقن بيع الكل كان علم أن له دون النصف باع النصف كان كبيع الجميع وقوله اذا عرفها أى بافرازها
له أو بعلمه بقدرها بالجزئية بعد رؤية الجميع للعاقدين اه (قوله ويدل له) أى لما قطع به القفال وحوى
عليه صاحب البحر (قوله أن يعلم البائع) أى حال البيع (قوله والذى يجع الخ) تقدم عن النهاية ما قد
يخالفه (قوله وما ذكره) أى صاحب البحر وهو الرويانى (قوله فى طئسه) أى لانه طان استحقاقة لبيعها اه
بصرى (قوله نسبته الخ) أى المقدار الذى نسبته الى المبيع كنسبة المائة الى الالف الثمن (قوله اذا وزعت
عليه) أى على الثمن و (قوله الثمرة) أى مثلاً والمراد المبيع اه بصرى (قوله للعلم به) أى بالمبيع (قوله
ذلك) أى قوله الا قدر ما يخص الخ و (قوله للعشر) أى عشر المبيع (قوله من تعاليمهم الخ) وهو قوله لان
المسبوب الخ (قوله ومثلثا) وهى سـدس عشر تسع ألف اه بصرى (قوله وهو) أى الفرق (ان الثمن
الخ) هنا (قوله والاستثناء منه) أى من المبيع (قوله فبيع اثنين) الى قوله وفى البحر فى النهاية (قوله من غير
تخصيص الخ) أى اذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن كذا قد بدى فى التنبيه ومشى عليه الباقي فى تقريره
ونقله الزركشى عن التنبيه وأقره قال ابن الرفعة واحترزه عما اذا علم التوزيع قبل العقد فانه يصح وعلمه
يدل كلامهم شرح العباب سم على البهجة أقول وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه
لو توافق معه على خمسمائة دراهم وخمسمائة ذنانير مثلاً ثم قال بعثك بالف دراهم وذنانير صح وحل على
ما توافقا عليه وكذا انظره من كل ما يشترط العلم به وذكره فى العقد اذا توافقا عليه قبل وهذا يجرى فى أمور
كثيرة يقال فيها بالبطالان عند عدم ذكرها فى العقد فتنبه له فانه دقيق جدواؤ يـد ذلك قول الشارح مر
الاتى نعم ان كان ثم عهدا وقرباً بان اتفاق الخ اه ع ش (قوله من غـ) يرتخصص كل أى من العبدان أو
المالكين و (قوله منه) أى من الثمن اه رشيدى (قوله وان استوت قيمتهما) أو قال ولك الخيار فى التعيين

البيع ابتداءً فكان الإيهام فيه أخف فتأمل (فبيع) اثنين عبد هما الثالث يثمن من غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد الثوبين) أو العبد من مثله وإن استوفى قيمتهما (باطل) كالبيع بأحدهما.

كذلك الجهل بعين المبيع
أو الثمن وقد تعنى الإضافة
والإشارة عن التعيين كداري
وليس له غيرها وكهذه الدار
وان شلط في حدودها وفي
البحر لو قال بعثك حتى من
هذه الدار وهو عشرة أسهم
من عشرين سهما وحقه
منها خمسة عشر سهم البيع
في عشرة أه وظاهرة أنه
لا فرق بين أن يعلم أن حقه
ذلك أو يجهله لأنه يصدق
على العشرة أنه أحقه
فيطبق الجملة التفصيل
ومن ثم أفنى ابن الصلاح في
صك فيه جملة زائدة وتفصيل
أنقص منها بانها ان تقدمت
عملها لا مكان الجمع يكون
التفصيل لبعضها وان
تأخرت فان قيل فمجموع
ذلك كذا حكم بالتفصيل
لأنه المتيقن أي وان لم يقل
ذلك حكم بها كالمظهر
(ويصح بيع صاع من صبرة)
أو من جانب معين منها وهي
طعام مجتمعة والمراد منها
هنا كل مماثل الأجزاء
بخلاف نحو أرض وثوب
(تعليم صيغاتها) للمتعاقدين
لعدم الغرر وتنزل على
الاشاعة فاذا تلف بعضها
تلف بقدره من المبيع
(وإذا تلفت صيغاتها)
لها أولًا ولا يوجب ما يصح
البيع (في الإصح) لعلها
بقدر المبيع مع تساوى
الأجزاء فلا غرر وينزل على
صاع منهم حتى لو لم يبق منها
غيره تعين

أو لولا واحد بعينه وفارق نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قريبا شرح العباب فاعلم أنه لا يكفي التعيين بالنية
وسياق نظيره في الثمن وقد يكون منه قوله لا حتى حيث لم يرد أصاغا معينة منها أه سم (قوله كذلك)
أي وان استوت قيمتهما (قوله وقد تعنى الإضافة والإشارة عن التعيين الخ) مقتضى صيغة أن نحو هذه الدار
لالتعيين فيه وهو محل تأمل أه بصري (قوله وان غلط في حدودها) أي أما بتغييرها كجعل الشرق في غربها
وعكسه أو في مقدار ما ينتهي إليه الحد الشرقي مثلا فتصير الغلط من كل منهما في تحريم واحد دبه قبل لان
الرؤية للمبيع قبل العقد شرط فلو آها وظن أن حدودها تنتهي إلى محله كذا فبان خلافه فالقصر منه
حيث لم يعن النظر فيما ينتهي إليه الحد فأشبهه ما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة فانه لا خيار له وان غره البائع
ويبقى ما لو أشار إليها بشرط أن مقدارها كذا من الأذرع كان قال بعثك أو آخر تلك هذه الدار أو الأرض على
أنها عشر ذراعا وسياق ما يؤخذ من صحة العقد وثبوت الخيار للمشتري أن نقضت والبائع ان زادت في
قوله ويتخير البائع في الزيادة الخ أه عش (قوله ذلك أي خمسة عشر) (قوله فيطبق الجملة) وهو قوله حتى
من هذه الدار (التفصيل) وهو قوله وهو عشرة أسهم الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل كفايتها. كان تطبيق
الجملة للتفصيل (قوله ان تقدمت) أي الجملة في الكتابة (عمل بها) أي تجب هي عليه بلا قرار بما في الصك أه
كردي عبارة البصري قوله ان تقدمت الخ قد يقال قياس ذلك أن يقال في مسألة البحر صاع في الجمع لتقدم
الجملة وهو قوله حتى على التفصيل وهو قوله وهو عشرة أسهم فتأمل أه أقول قد يمنع كون الجملة زائدة على
التفصيل في مسألة البحر بل هي كلية شاملة للقليل والكثير كما أفاده تعليل الشارح بقوله لأنه يصدق الخ (قوله
لأنه المتيقن) أي لسبق الإقرار به مع احتمال أن الجملة من الخطأ في الحساب المؤيد بتغير بعضها عليه (قوله وان
لم يقل ذلك) أي فمجموع ذلك كذا أي كان يقول والمجموع كذا (قوله أو من جانب) أي قوله فالذي يتجه
في النهاية الأقوله أو لاحدهما وقوله ويظهر إلى ذلك (قوله وهي الخ) أي الصبرة لغة (قوله كل مماثل
الأجزاء) يشمل الدراهم ونحوها أه عش (قوله بخلاف نحو أرض الخ) أي فلا يسمى صبرة لكن حكمه
إذا كان معلوم النزع حكم صبرة معلومة الصيعان كما يأتي عن سم قول المتن (تعلم صيغاتها) ينبغي أن يزيد
الشارح أو صيغاته أي الجانب المعين فليتنبه * (تنبيه) * قال في الروض وشرحه وبيع جزء كالربع مشاعا من
أرض أو عبد أو صبرة أو ثمرة أو غيرها ويبيع شيئا منها الأرض بعاشا صحيح انتهى وظاهرة أنه لا فرق في صحة
الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصيعان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعثك الصبرة الأصاغا ثم رأيت في
مختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه وكذا يجوز بيع الصبرة الأرض بعاشا أو جزءا معلوما منها وان كانت مجهولة
ومن طريق الأولى إذا باع جميعها وهي مجهولة أه والفرق بين الأرض بعاشا والأصاغا قريب أه سم وقوله
وان فرق بينهما الخ أقول لكن قول المختصر أو جزءا معلوما الخ يناقض اشتراط العلم في بعثك الصبرة الأصاغا
وقوله والفرق الخ لعله ضعف الحزر والخمين في الثاني بالنسبة للأول (قوله لا متعاقدين) أي قوله ومحل
الصحة في المغنى الأقوله ولن صب إلى ذلك (قوله فاذا تلف بعضها) أي أو بعض الجانب المعين أه سم
(قوله أو لاحدهما) قد يتوقف فيه بان العالم منها بقدرها صيغته محمولة على أن المبيع جزء شائع وصيغته

نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قريبا فاعلم أنه لا يكفي التعيين بالنية وسياق نظيره في الثمن في شرح قوله
أو نقدان الخ وقد يكون منه قوله لا حتى حيث لم يرد أصاغا معينة منها (قوله تعلم صيغاتها) ينبغي أن يزيد
الشارح أو صيغاته أي الجانب المعين فليتأمل * (تنبيه) * قال في الروض وشرحه وبيع جزء كالربع مشاعا
من أرض أو عبد أو صبرة أو ثمرة أو غيرها ويبيع شيئا منها الأرض بعاشا صحيح انتهى وظاهرة أنه لا فرق في صحة
الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصيعان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعثك الصبرة الأصاغا ثم رأيت في
مختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه وكذا يجوز بيع الصبرة الأرض بعاشا أو جزءا معلوما منها وان كانت مجهولة
ومن طريق الأولى إذا باع جميعها وهي مجهولة أه والفرق بين الأرض بعاشا والأصاغا قريب (قوله فاذا تلف بعضها)

وان صب عليها ما لها أو
أكثر كثر قاله الرافعي ويظهر
ان محله ما لم يتبر المسبوب
وذلك لتعذر الاشاعة مع
الجهل فللبائع تسليمه من
أسفلها وان لم يكن مربيا إذ
رؤية ظاهر الصبرة كثر رؤية
كلها وفارق بيع ذراع من
نحو أرض مجهولة النزع
وشاة من قطيع وبيع صاع
منها بعد تغريق صيغاتها
بالكيل أو الوزن بتفاوت
أجزاء نحو الأرض غالبا
وبأنها بعد التغريق صارت
أعيانا متمايزة لادلالة
لأحدها على الأخرى فصار
كبيع أحد الثوبين ومحل
الصحة هنا حيث لم يرد
صاعا معينا منها أو لم يقل
من باطنها أو الاصاعا منها
وأحدهما مجهول كبيعها
للمجهول بالمبيع بالكلية
وحيث علم أنها تقي بالمبيع
أما إذا لم يعلم ذلك فلا يصح
البيع للشك في وجوده أو وقع
عليه صريح به الماوردي
والفارق وغيرهما وفيه
نظار لان العبرة هنا بما في
نفس الامر لحسب فلا أثر
للك في ذلك إذا تعبدنا
فالذي ينبغي أنه متى بان أكثر
منها كعبتك منها عشرة
فبان تسعة بان بطلان
البيع وكذا إذا بان أسواء
لأنه خلاف صريح من
التبعية بل والابتدائية
وفي بيعها ما لا أن يكون
بمعلمها ارتفاع أو انخفاض
والافان علم أحدهما ذلك

الجاهل بمحولة على أن المراد أي صاع كان فلم يكن المعتمد عليه معلوما له ما قاله القياس البطلان وقد يؤيده
اسقاط الشارح مر له اه ع ش وفي المعنى وشرح المنهج والروض مثل ما في الشرح وذلك من منع قول
المحشي ان العالم منهما حل بان الحل على الاشاعة مخصوص بما إذا كانا عاين معا ولا أثر لصددهما في صورتي
العلم والجهل لشيء من الاشاعة والاهام (قوله وان صب الخ) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة فإذا
تلف من الجلة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم سم على جوبقي ما لو كان المبيع صاعا من عشرة وانصب عليها
عشرة أخرى مثلا وتلف بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بان الباقي شر كة على الاشاعة وحصر التألف فيها
يخص البائع فيه نظار والأقرب أنه كذلك لان الأصل عدم انفساخ العقد اه ع ش وقوله وحصر التألف
الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو مخالف لما قدمه من سم (قوله وذلك) اشارة الى قوله وينزل على صاع الخ اه
كردي (قوله من أسفلها) أي الصبرة ومن أسفلها اه معنى (قوله وفارق بيع ذراع الخ) أي فانه لا يصح
اه ع ش (قوله من نحو أرض مجهولة الخ) احترز عن معلومة النزع فيصح وينزل على الاشاعة لا مكانها
اه سم (قوله وشاة من قطيع الخ) ظاهرة وان علم عدد القطيع وصيغتها الصبرة (قوله منها) أي الصبرة
(قوله بتفاوت أجزاء نحو الأرض الخ) أي كتفاوت الشياه وأجزاء الثوب (قوله هنا) أي في بيع صاع من
صبرة وظاهره سواء كانت معلومة الصيعان أولا (قوله صاعا معينا) أي أو مبهما وبصور ذلك بما لو اختلطت
ورقة من شرح المحل مثلا بشرح المنهج مثلا اه ع ش (قوله ولم يقل) أي البائع (قوله أولا
صاعا الخ) لا يخفى أن صورة هذه أن يبيع الصبرة الاصاعا منها في ادخال هذه في تقييد مسئلة المتن المصورة
ببيع صاع من صبرة نظار اه سم (قوله وأحدهما الخ) أي والحال اه ع ش (قوله وحيث علم الخ)
عطف على حيث لم يرد الخ اه ع ش وتقدم أن المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن (قوله صرح به
الماوردي الخ) معتدو (قوله وفيه نظار الخ) ضعيف اه ع ش (قوله متى بان) أي المبيع (أكثر منها) أي
الصبرة (قوله إذا بانا) أي الصبرة والمبيع (قوله لانه الخ) أي التساوي (قوله وفي بيعها) أي قوله قال البغوي
في المعنى وكذا في النهاية الا قوله كسمن الى عدم الخ (قوله وفي بيعها) عطف على قوله هنا (قوله ما لقا) أي
كل أو بعضا شاعرا كبيع الصبرة (قوله فان علم الخ) أي بالأخبار دون المشاهدة اما إذا علم بالمشاهدة
فيصح البيع اه ع ش ويقسده قول الشارح الآتي لم يرد الخ (قوله أحدهما) أي المتعاقدين اه معنى
(قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل ما لو تردد على السواء لكن كلام شرح الروض وشرح الارشاد
قد يقتضي البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من قول
الشارح هنا فان ظن الخ اه سم (قوله كسمن بظرف الخ) عبارة عن المعنى ولو علم أحد المتعاقدين أن تحتها أي
الصبر المبيعة المجهولة القدر دكة أو موضعا مخفضا واختلاف أجزاء الظرف الذي فيه العوض أو المعوض
من نحو ظرف عسل وسم وقفة وغلظا بطل العقد له تخمين القدر فيكثر الغرر نعم ان رأى ذلك قبل الوضع
فيه صح البيع لحصول التخمين وان جهل كل منهما ذلك بان ظن أن المحل مستوفى فظهر خلافه صح البيع
وخبر من لحقه النقص بين الفسخ والمضاء لما قاله المظهر بالعبء فالحيار في مسئلة الدكة للمشترى وفي

أي أو بعض الجانب المعين (قوله وان صب الخ) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة - فإذا تلف من
الجلة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم (قوله نحو أرض مجهولة) احترز عن معلومة النزع فيصح وينزل
على الاشاعة لا مكانها (قوله والاصاعا منها) لا يخفى ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الاصاعا منها في ادخال
هذه في تقييد مسئلة المتن المصورة ببيع صاع من صبرة نظار (قوله بل والابتدائية) انظر مع ما ذكره
كغيره في قول المصنف الآتي في أول القرائض ثم وصايا من ثلث الباقي ان من لا ابتداء فتدخل الوصايا
بالثالث وقد يفرق فتأمل (قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل ما لو تردد على السواء لكنه فسرى
شرح الروض الجهل بقوله بان ظن أن المحل مستوفى فظهر خلافه وتبعه الشارح في شرح الارشاد وقد
يقتضي البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من

لم يصح كسمن بظرف مختلف الأجزاء دقة وغلظا لم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان بها وان جهلا ذلك فان ظن تساوي المحل

الحفرة للبائع وقبل انهما في الحفرة للبائع ولاخبار وجرى على ذلك في التهذيب اه (قوله أو الظرف الخ) فيه
تصريح بجهة بيع السمن في طرف مختلف الاجزاء جهل اختلافه وهكذا في الروض وغيره اه سم (قوله قال
البغوي وغيره ولو كان الخ) لكن رده في المطلب بأن الغزالي وذيريه خرموا بالتسوية بينهما أي الحفرة والدكة
لكن الخيار في هذه أي الحفرة للبائع وفي تلك أي موضع في ارتفاع المشتري وهذا هو المعتمد أي خلافا للتحفة اه (قوله صح
عن المغني ويأتي عن اليعاقبة ما وافقه قال ع ش قوله وهذا هو المعتمد أي خلافا للتحفة اه (قوله صح
البيع) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك أنه في شرح العباب ذكر مسألة البغوي هذه في
الكلام على حالة العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي
ثم قال ومن ثم خرم الغزالي وغيره بأن الحفرة والدكة سواء ارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا مقالة البغوي
الذكورة انتهى وما خرم به الغزالي وغيره هو المعتمد اه سم (قوله والفرق الخ) ولو قال بعثك نصفها
وصاعا بن النصف الآخر صح بخلاف ما لو قال الاصاعا منه أي من النصف لضعف الحزر ولو قال بعثك
كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح اه نهاية وكذا في المغني الا قوله
بخلاف الى ولو قال وقوله مر ولو قال كل صاع من نصفها بدرهم الخ قال الرشيدى لعل الصورة أنه اشترى
جميع الصبرة والا فأي نصف يكون الصاع منه بدرهم أو بدرهمين فليراجع اه وهو المتبادر وقال
ع ش أي بأن يميز كل من نصف الصبرة كان يقول بعثك كل صاع من الشرقي بكذا وكل صاع من الغربي بكذا
وعليه فلوا طاع على عيب في البيع فهل له رد أحد الصفتين أم لا فيه نظر والاقرب الاول لتعدد العقد
بتفصيل الثمن اه قول المتن (ولو باع على الخ) كذا في المحرر جبرور بالحرف فيكون من صور الثمن والذي
في الروضة واصلها ملء منصوب ولا حرف معه فيكون من صور المبيع وهو أحسن اه مغني (قوله واحدهما)
الى قوله بل لو اطردي في النهاية وكذا في المغني الا قوله وانما جمل الى ومن ثم وقوله وكذا في قوله اي بلد
البيع الى المتن وقوله نعم الى و ذكر النقد قول المتن (أو بالف دراهم ودنانير) اي أو صحاح ومكسرة اه مغني
قول المتن (لم يصح) قال في شرح العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصحاح والمكسرة فلهبة ور وأجوبة
واطرقت العادة بتسليم النصف مثلاً من كل من النوعين اخذ من قول المتن الآتي الخ انتهى اه سم اقول ولو
قليل باكتفاء تعيين أو غلبة نصف من كل من النوعين مع اطراد العادة بتسليم النصف مثلاً من كل منهما وان لم
يتفق قيمة لم يعد ادلاً جهل ولا غرر وفي كلامهم ما يؤيده (قوله واحدهما الخ) عبارة المغني ولم يعلموا

أو الظرف صح وخبر من
لحقه النقص قال البغوي
وغيره ولو كان تحت حفرة
صح البيع وما فيها للبائع
والفرق بين الحفرة
والانخفاض واضح (ولو
باع على) أو ملء ذا البيت
جنفلة (أو برنة) أو زنة
(هذه الحصة ذهباً أو بما
باع به فلان فرسه) وأحدهما
يجعل قدر ذلك (أو بالف
دراهم ودنانير لم يصح)
للجهل باصل القدر في غير
الاخيرة وبقدر كل من
النوعين فيها وانما جمل على
التنصيف

قوله هنا بان ظن الخ (قوله أو الظرف صح) فيه تصريح بجهة بيع السمن في طرف مختلف الاجزاء جهل
اختلافه وهكذا في الروض وغيره وقد يستشكل بما سيأتي من منع بيع المسكن في فارته وان رأى أعلامه من
رأسها اذ لم يرها فارغة إلا أن يفرق بتصور المسئلة هنا بما اذا ظن الاستواء كما فسر بذلك الشارح كشرح
الروض وغيره الجهل لان شأن الظروف التي تصنع ان تكون مستوية أو يظن استواءها بخلاف
الفأرة فلا يظن استواءها فان فرض ظنه لم يعد ان يلحق بها هنا أو يفرق بان المسكن في الفأرة شبيه
باللحم في الجلد لانه خلق فيها فالحق بيع اللحم في الجلد ولا كذلك السمن في الظرف ولهذا فاسوا المنع
في المسكن في الفأرة على اللحم في الجلد وقضية هذا عدم الصحة وان ظن الاستواء وهو الاقرب لكلامهم
ثم رأيت في شرح العباب بالغ في صورة البطلان بقوله وان لم يتفاوت تخنها كفي المجموع اه (قوله قال
البغوي وغيره ولو كان تحت حفرة صح البيع الخ) ظاهره في حالتي العلم والجهل ويصرح بذلك انه في شرح
العباب ذكر مسألة البغوي هذه في الكلام على حالة العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة
الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي فقال في شرح قول العباب فان علم أحد هاتحت الصبرة ارتفاعا
أو انخفاضاً لم يصح مانصه وقول البغوي والخوارزمي لو كان تحت الصبرة حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع
ضعيف ومن ثم خرم الغزالي وغيره بأن الحفرة والدكة سواء ارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا مقالة البغوي
الذكورة اه وما خرم به الغزالي وغيره هو المعتمد (قوله أو بالف دراهم ودنانير لم يصح) قال في شرح

أخذهما قبل العقد المقدار اه (قوله نحو والرجع بيننا) أى فى القراض و (قوله وهذا لزيد وعمر و) أى فى
 الاقرار (قوله ومن ثم لو علمنا الخ) راجع للتعليل الذى عال به المتن اه رشدى (قوله لو علمنا الخ) وتقدم عن
 ع ش بعد كلام عن الابعاب وقياسه أنه لو توافق البائع مع المشتري على خمسة مائة دراهم وخمسة مائة دينار ثم قال
 بعثك هذا بالفرس ودينارين صح وحل على ما توافقا عليه اه (قوله قبل العقد) ينبغى أو معناه بان علمنا ذلك
 بعد الشروع فى العقد وقبل النفاق بنحو بل هذا البيت بل قد يقال أو مع النطق به اه سم (قوله أو محمول عليه)
 أى على المثل عبارة السكرى أى على أن المثل مقدرا اه (قوله البائع العالم) يشترط علم المشتري أيضا اه
 سم (قوله العالم بانه عنده) أى مع كونه رآه الرؤية الكافية كاهو واضح اذ هو حينئذ يبيع بعين اه رشدى
 (قوله لم تبعد صحته) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فيتعين الخ) أى ولو قصد امثله لانه مبيع فى عين ما باع به
 والصريح لا ينصرف عن معناه بالنسبة م ر سم على المنهج أقول قوله والصريح الخ قد يتوقف فى ذلك فانه لو أتى
 بصريح البيع وقال أردت خلافة قبل منه كما تقدم اه ع ش ويؤيد التوقف المذكور قول المغنى فان
 الاطلاق ينزل عليه لانه اذا قصد البائع اه (قوله ولا يجوز ابداله) أى فلو اختلفا فى مقدار الثمن بعد
 اتفقا على العلم باصله فينبغى التحالف كالمسمى واختلاف فى مقداره بعد ثم يفسخانه هما أو أحدهما أو
 الحاكم اه ع ش (قوله وخرج بخطة الخ) أى منكر اه نهاية (قوله العين) فاعل خرج (قوله ان ذلك)
 أى ما فى الميزان من عدم الصحة (قوله ملء أو بعل هذا الكوز من هذه الخطة الخ) قد يشعر أنه لو كان الكوز أو
 البيت أو البرغائبان هما لم يصح وليس مراد الان المدار على التعيين حاضرا كان أو غائبا عن البلد حتى لو قال
 بعثك ملء الكوز الغلاني من البر الغلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كيف فهم من قوله وخرج بنحو
 خطة الخ فانه جعل فيه مجرد التعيين كافيا لكن برده عليه أنه لا يحمل تلف الكوز أو البر قبل الوصول الى
 محلهما الا أن يجاب بان الغرر فى المعين دون الغرر فيما فى الذمة اه ع ش (قوله وان جهل قدره لاحاطة الخ)
 أى فيه صح وان جهل قدره الخ قول المتن (ولو باع بنقد الخ) هل باقى نظير ذلك فى المبيع كقولك بعثك دينارا فى
 ذمتي بهذا الدرهم مثلا واختلاف الدنانير لكن ثلث بعض أنواعها فهل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق
 على الغالب كالثمن أولا ويقر بان الثمن توسع فيه مالا يتوسع فى المبيع لانه المقصود بالذات أو أكثر قصدا
 فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد ما يحالفه فلم يرجع وايجر وانتهى سم قد يقال بفرض اعتماد مال الى
 من اتيان نظير ذلك فى المبيع هل يقل بنظر ذلك فى السلم أو يفترق بينهما وبين المبيع فى الذمة طاهر كلامهم
 فى السلم أنه لا بد من استيفاء الاوصاف وان فرض أن ثم نوعا غالبا وعلى الجملة ان تماماته كان فى ذلك سعة
 للعامة بان يعقدوا بلفظ البيع فى الذمة حيث أرادوا السلم لعسر استيفاء شرطه عليهم اه بصرى عبارة
 الجبجبرى على شرح المنهج قوله ولو باع بنقد مثلا الخ مثل البيع الشرع ومثل النقد العرض كالبز مثالا
 راجع لكل من باع وبنقد اه (قوله اتبع) قضيه أنه لا يجوز ابداله بغيره وان ساواء فى القيمة قال فى
 الروض وشرحه فرع وان باع شخص شيئا بدينار صح فاعطى صحين بوزنه أى الدينار أو عكسه أى باعه
 بدينارين صحين فأعطاه دينار صح بوزنهما لانه قوله لان الفرض لا يختلف بذلك انتهى اه سم
 (قوله وان عز) أى فانه مع العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم الا ترى اه ع ش (قوله أو معدوما) عطف على
 موجودا (قوله أصلا) أى فى البلد وغيره (قوله أو فى البلد) عطف على أصلا اه كرى (قوله الى أجل
 لا يمكن نقله اليه) أى نقل النقد فى ذلك الاجل الى البلدان كان الى أجل يمكن فيه النقل عادة بسهولة للمعاملة
 صح فلو لم يحضره استبدل عنه لجواز الاستبدال عنه فلا يفسخ العقد وكذا يستبدل بوجوده عز نزول يجره اه
 العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصالح والمكسر على تبور ولجأ فبقي واطردت العادة بتسليم النصف
 مثلا من كل من النوعين أخذ من قول المتن الا ترى الخ انتهى (قوله قبل العقد) ينبغى أو معناه بان علمنا ذلك
 بعد الشروع فى العقد وقبل النطق بنحو بل هذا البيت بل قد يقال أو مع النطق به (قوله البائع العالم)
 يشترط علم المشتري أيضا (قوله ولو باع بنقد وفى البلد نقد غالب تعين) هل باقى نظير ذلك فى المبيع كقولك

نحو والرجع بيننا وهذا لزيد
 وعمر ولانه المبادر منهم ثم
 لاهنا ومن ثم لو علمنا قبل
 العقد مقدار البيت والحصاة
 وثن الفرس صح وان قال
 بما باع به ولم يذكر المثل ولا
 نواه لان مثل ذلك محمول عليه
 نعم ان انقل ثمن الفرس
 للمشتري فقال له البائع
 العالم بانه عنده بعثك بم
 باع به فلان فرسه لم تبعد صحته
 وينزل الثمن عليه فيتعين ولا
 يجوز ابداله وكما قدر لفظ
 المثل في ما ذكر كذلك تقدز
 زيادته فى نحو عوضها عن
 نظير أو مثل صدقها على
 كذا فيه صح عن الصادق
 نفسه لانه اعتمدت زيادة
 لفظ نحو امثل فى نحو ذلك
 وخرج بخطة وذهب الماشير
 الى أن ذلك فيما فى الذمة
 العين كبعثك ملء أو بعل
 ذا الكوز من هذه الخطة
 أو الذهب وان جهل قدره
 لاحاطة التخمين برؤيته مع
 امكان الاند قبل تلفه فلا
 غرر (ولو باع بنقد) دراهم
 أو دينارين وعين شيئا موجودا
 اتبع وان تزأو معدوما
 أصلا ولو مؤجلا أو فى البلد
 حالا أو مؤجلا الى أجل
 لا يمكن نقله اليه

معنى (قوله البيع) فان كان ينقل اليه لكن لغير البيع فلا يصح اه نهاية ويستثنى منه ما لو اعتد بنقله للهدية
وكلن المهدى اليه يبيعه عادة فيصح عش (قوله وان اطاق) قسم قوله وعين شيئا تباع اه عش (قوله أم لا)
انظر ههنا مع قوله الآتي لان الظاهر الخ وأيضاً فاذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولاً لهما فالوجه
عدم العمل بهذا الاطلاق اه سم وقد يجاب بان المراد بجهلهم ما ينقد ببلد البيع جهلهم بما يخصها وانما
يعلمان وصفها وقيمتها وهذا يكفي في العقد في الذمة (قوله من ذلك) أي الدراهم أو الدنانير قول المتن (تعين)
هو شامل لما اذا كان الغالب مثلاً النصف من هذا والنصف من هذا سم على المنهج اه عش (قوله تعين
الغالب) عبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهم انصرف اليه العقد المطابق وان كان فلوسا وسمهاها
وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسراً ولم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره أنه ينصرف الى الغالب اذا كان
صحها وان تفاوتت قيمته وبوافقه قوله في شرح العباب فان قلت لم حل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم
بخلاف المكسرة قلت لان الرغبة في المكسرة نادرة فثبت غلب منه شيء اشترط أن لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان
الرغبة فيه غالبية فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته اه وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس
المراد بتفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون أنواعا متفاوتة القيمة وأما تفاوته
مع الصحيح المغلوب فلا أثر له وقضية ذلك أنه يحصل على الصحيح اذا غلب وان كان أنواعا متفاوتة القيمة على
ما تقدم أنه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كاذم شرح الروض وشرح العباب بخلاف القول
الشارح كشرح مر نعم ان تفاوتت قيمة أنواع الخ فلا يرجع ويحرفان ما هنا أوجه والوجه الاخذ به اه
سم (قوله لان الظاهر الخ) هذه العلة لا تنافي في قوله أولاً (قوله ارادتهم اه) أي ولا خيار لواحد منهما
اه عش وقوله هذه العلة الخ مر مثله عن سم والجواب عنه (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد أن الغلبة
لا تستلزم الرواج وتدينع أنه يفيد ذلك لان قوله أور واجها معناه تفاوتت واجها وهذا يقتضي اشتراكها
في أصل الرواج اه سم (قوله وحظنة) أي كان يبيع ثوبا بصاع حظنة والمعر وف في البلد نوع منها اه
معنى (قوله تعين الخ) ولا يحتاج في الفلوس الى الوزن بل يجوز بالعدوان كانت في الذمة اه معنى (قوله وان

للبيع قبل مضي الاجل
بطل وان اطاق (وفي
البلد) أي بلد البيع
سواء كان كل منهما من
أهلها أو يعلم نقودها أم لا
على ما اقتضاه اطلاقهم (نقد
غالب) من ذلك وغير غالب
تعين غالب ولو مغشوشاً أو
ناقص الوزن لان الظاهر
ارادتهم اه نعم ان تفاوتت
قيمة أنواعه أو رواجها
وجب التعيين وذكر النقد
للاغلب أو المراد به هنا مطلق
العوض اذ لو غلب بمجمل
البيع عرض كفلوس
وحظنة تعين وان

بعت لمدنارا في ذمتي به - ذه الدراهم مثلاً واختلقت الدنانير لكن غلب بعض أنواعها فهل يصح من غير
تعين ويحمل الاطلاق على الغالب كالثمن أولاً ويفرق بان الثمن يتوسع فيه ما لا يتوسع في المبيع لانه المقصود
بالذات أو أكثر قصد فيه نظار ولا يبعد الاول ان لم يوجد ما يخالفه فلا يرجع (قوله أم لا) أظن ههنا مع قوله
لان الظاهر ارادتهم اه وأيضاً فاذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولاً لهما فالوجه عدم العمل بهذا
الاطلاق (قوله تعين الغالب) قال في العباب ولو مكسراً تفاوتت قيمته اه وهل المراد بتفاوتت مع الصحيح
وعبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطابق لانه المتبادر وان كان فلوسا
وسمهاها وما اقتضاه كلامه كاصاله من انهما من النقود وجهه والصحيح انها من الدرر وكذا ينصرف الى
الغالب ان كان مكسراً ولم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه ينصرف الى الغالب اذا كان صحها وان تفاوتت
قيمتها وبوافقه قوله في شرح العباب فان قلت لم حل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسرة
قلت لان الرغبة في المكسرة نادرة فثبت غلب منه شيء اشترط أن لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبية
فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس المراد بتفاوت قيمته
بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون أنواعا متفاوتة القيمة وأما تفاوته مع الصحيح المغلوب
فلا أثر له وقضية ذلك أنه يحصل على الصحيح اذا غلب وان كان أنواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم أنه ظاهر عبارة
شرح الروض وعلى هذا يكون كاذم شرح الروض وشرح العباب بخلاف القول الشارح نعم ان تفاوتت قيمة
أنواعها الى آخر ما في شرح مر فلا يرجع ويحرفان ما هنا أوجه والوجه الاخذ به (قوله نعم ان تفاوتت
الخ) هذا يفيد ان الغلبة لا تستلزم الرواج وتدينع أنه يفيد ذلك لان قوله أور واجها معناه تفاوتت رواجها

جهل وزنه) أي وزن الفلوس اه كرى والاولى وزن العرض (قوله وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخ الشهاب الرملي فقال انه مجمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لابد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة انتهى وقوله بل لابد الخ يحتمل أن محله ما لم تغلب المعاملة بأحدهما أو لا انصرف الاطلاق اليه اه سم واعتد عش ذلك الاحتمال (قوله عن عدد الخ) متعلق بالتعبير اه كرى (قوله على الوجه الخ) الاوجه أنه لو قدر بانصاف رجوع في ذلك للمقر أو باع هر واختلفت قيمتها وجب البيان والام يصح البيع أو اتفقت واختلفا فواقع العقد به تحالفا شرح مر وظاهره مر أنهم ما اختلفوا ارادة فقال أحدهما أردنا كذا بعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة في مثل تعليمهم ذلك مما لا تفاوت فيه فابرجع اه سم (قوله كما اقتضاه تعليمهم الخ) قديقال قضية تعليمهم أنه لا يقيد بالارادو يكفي الغلبة اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه لو اطر دعر فهم الخ (قوله بحث الاذرى الخ) اقره النهاية والمغنى (قوله وقول ابن الصباغ) مبتدأ وخبره قوله يحمل الخ (قوله بأنه الخ) أي قول ابن الصباغ (قوله وانما لم يصح) الى المتن في النهاية (قوله وانما لم يصح الخ) راجع الى قول المتن وفي البلد نقد غالب تعين اه عش وقال الرشيدى راجع الى قول الشارح أو المراد به هنا مطلق العوض الخ اه والاول هو الظاهر (قوله للجهل بنوع الدراهم الخ) يؤخذ منه أنه لو كان في البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه في نفسه وعادة البلد في واحد معلوم منها مصرف كل عشرين منه دينار وفي الآخر معلوم مصرف أقل أو أكثر دينار فقال بعثك بمائة درهم من مصرف كل عشرين بدينار أنه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حينئذ بنوع الدراهم وعدم التعويل في معرفتها على التقويم اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن عدم صحة ذلك البيع للجهل بنوع الدراهم (قوله التي قيمة عشرين الخ) كأن الفرض أن التي قيمتها كذلك معلومة اه سم (قوله ولا ينافي ذلك) أي اقتضاء الجهل المذكور لعدم صحة البيع المذكور (قوله وهذا يقتضى اشتراكها في أصل الرواج) (قوله وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخ الشهاب الرملي كما يأتي بيانه في الاقرار حيث قال انه مجمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لابد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة اه وقوله لا بد الخ يحتمل أن محله ما لم تغلب المعاملة بأحدهما أو لا انصرف الاطلاق اليه وانظر لو اتفقت قيمتهما وراجهما وحتمل أنه لا أثر مع ذلك لاختلاف الجنس أي ويدل له ما سبق وأما النصف فالتجته انه مجمل بين الفضة والفلوس ففي الاقرار رجوع الى المقر في البيان أما في البيع فان اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان والابطال البيع وان اتفقت واختلفا تحالفا مر وظاهره انهما اختلفا ارادة فقال أحدهما أردنا كذا بعينه والآخر بل كذا بعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة في مثل ذلك مما لا تفاوت فيه فابرجع (قوله كما اقتضاه تعليمهم) قديقال قضية تعليمهم أنه لا يقيد بالارادو يكفي الغلبة (قوله على ما إذا عر بالفلوس) في هذا الجمل لا يخفى لانه اذا عر بالفلوس لا يتقيد بغيرتها وقديصور بما اذا تنوعت وذهب بعض أنواعها فيحمل العقد عليها يبقى الكلام اذا عر بالنصف الذي هو مجمل بين قدر معلوم من الفضة وقدر معلوم من الفلوس عند غلبة التعامل بأحدهما وندرته بالأخر ولا يبعد جعل الاطلاق على الغالب كما جعل اطلاق النقد المجمل بين أنواعه على الغالب الا أن يعرف بان الاجمال في التقدين أنواعه وهما بين جنسين ويخيه انه لا أثر لذلك (قوله للجهل بنوع الدراهم وانما عر فيها بالتقويم) يؤخذ منه أنه لو كان في البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه في نفسه وعادة البلد في واحد معلوم منها مصرف كل عشرين منه دينار وفي الآخر معلوم مصرف أقل أو أكثر دينار فقال بعثك بمائة درهم من مصرف كل عشرين بدينار انه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حينئذ بنوع الدراهم وعدم التعويل في معرفتها على التقويم لان الفرض ان عا دهم في النوع الاول مصرف كل عشرين بدينار من غير تعويل على مراعاة القيمة ومع تفاوت الدراهم وكان هذا مراد الشارح بقوله ومن ثم الخ (قوله التي قيمة عشرين الخ) كان الفرض ان التي قيمتها

جهل وزنه بل لو اطر دعر فهم بالتعبير بالدينار أو الاشرى الموضوعين أصالة للذهب كما هو المذوق في الاول وقاله غير واحد في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلا بحيث لا يطلونه على غير ذلك انصرف لذلك العدد على الاوجه كما اقتضاه تعليمهم بان الظاهر ارادتهم بالغالب ولو ناقصا ومن ثم رد بحث الاذرى حل قوله لم يغلب الفلوس حل العقد دلها على ما اذا عر بالفلوس لا الدراهم وقول ابن الصباغ لا يعبر بالدراهم عن الدينار حقيقة ولا يجوز الحمل على ما اذا لم يطر دعر بذلك ثم رأيت المجموع رخصا قاله بأنه مبنى على ضعف وانما لم يصح بعثك بمائة درهم من مصرف عشرين بدينار للجهل بنوع الدراهم وانما عر فيها بالتقويم وهو لا ينضبط ومن ثم صح بمائة درهم من دراهم البلد التي قيمة عشرين منها دينار لانها معينة حينئذ ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي بدراهم ان السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أردت ما يقابلهما من الدراهم صح

وان جهلاه) انظر مع أنه ابراء سمي على بيع ولعلمهم تسامحو في ذلك لتشوف الشارع للعتق لكن هذا لا يدفع الاشكال بالنسبة لقوله ويجري ذلك في سائر الدينون الخ فالاولى الجواب بانهم لم يبالوا بالجهل به لا مكان معرفته بالتقويم بعد فاشبهه بالوالي عا اشتراك بعد اذن شريكه وهو لا يعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفته بما يخصه حال العقد اه ع ش (قوله فاعتبرت فيه الخ) ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة ولم يبين أهى مضر وبه أم تعلم يصح لردده ولو باع به بالبراهم قبل يصح ويحتمل على ثلاثة أو يبطل وجهان في الجواهر وخزم في الأنوار بالبطلان لكنه عبر بدهاهم ولا فرق بل البطلان مع التعريف أولى لان أل فيه ان جعلت الجنس أولاً مستغرقاً زاد الإبهام أو للعهد فلا عهد هنا نعم ان كان ثم عهداً أو قرينة بان اتفاقاً على ثلاثة مثلاً ثم قال بعثك بالبراهم وأراد المعهودة فاحتمل القول بالصحة اه نهاية قال ع ش قوله مر من فضة بيان لما باع به والمعنى أنه باعه بفضة وزنه عشرة دراهم وقوله مر احتمل القول بالصحة معتمد اه قول المتن (أو نقدان) أي وفي البلد نقدان فكثر ولو صحاحاً ومكسرة اه مغنى (قوله أو عرضان آخران) لا موقع له هنا عبارة النهاية أو نقدان فكثر أو عرضان كذلك اه أي فكثر ع ش (قوله وتفاوتنا) الى قوله والاعتبرت في المغنى والى المتن في النهاية الا قوله وفي عدم صحة السلم الى واذا جازت قول المتن (اشتراط التعيين) ومثله مالو تباع بطريق بلدين واختلاف نقدهما فلا بد من التعيين * (فرع) * لو قال بعثك بقرش اشتراط تعيين المراد منه في العقد لأنه يطاق على الريال والكاب ونحوهما لم يغلب استعماله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الإطلاق اه ع ش (قوله ولا يكفي نية وان اتفاقاً الخ) هذا شامل لما لو اتفق على أحد النقيدين قبل العقد ثم نوباء فلا يكتفى به لكن سيأتى في السلم في شرح ويشترط ذكرها أي الصفات في العقد مانصه نعم لو توافقا قبل العقد وقال أردنا في حالة العقد كما اتفقت عليه صح على ما قاله الاسنوي الخ وقياسه أن يقال هنا كذلك فليتأمل أن يقال ان الصفات لما كانت تابعة لكتفي فيها بالنسبة على ما ذكرتم بخلاف الثمن فانه نفس المعقود عليه فلم يكتف بنية اه ع ش بحذف وقوله وقياسه الخ تقدم عنه في حاشية فيسبغ اثنين عديهما الخ اعتماده على أن ما هنا هو التعيين صفة المعقود عليه أيضاً بنفسه (قوله يشكك عليه) أي على عدم الاكتفاء بالنية و (قوله كما يأتي) أي في أركان النكاح من أنه لو قال من له بنات لا خرز وجئت بتي ونوباء معنيتهما فانه يصح معنى وع ش (قوله بان المعقود عليه الخ) عبارة المغنى بان ذكر العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثم فاكفى بالنية فيما لا يجب ذكره اه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة مر اه سم (قوله لم يشترط تعيين) أي فان عين شيئاً تبع كالمس فليس له دفع غيره ولو ألقى قيمة منه اه ع ش (قوله فيسلم المشتري الخ) أي حيث لم يعين البائع أحدهما والواجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه كالمس اه ع ش (قوله ماوجب بعقد الخ) أي سواء كان العقد بعين وهو ظاهر أو في الذمة اه ع ش (قوله بعقد نعو بيع) النحوي يغنى عن العقد (قوله مثلاً) أي او تلفه واسلم فيه (قوله وله مثل الخ) لعل صورته كما اذا كان الريال مثلاً انواعاً وبطل نوع منها اه رشدي (قوله فاعتبرت قيمته وقت المطالبة) أي اذا امكن تقويمه فيه والا فآخر وقت وجوده متقوماً فيما يظهر ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لا قبه عادة لم يكن ثم من يعرفه لانه غارم اه ع ش (قوله وان جهل قدرها) الظاهر قدره والوجود في الاصل قدرها اه بصري عبارة النهاية قدر غشها اه (قوله أو الرجوع الخ) عطف على معلوم الخ (قوله سواء كانت له الخ) أي للغش اه ع ش (قوله ولو في الذمة) أي ولو كانت المغشوشة المعامل بها في الذمة

كذلك معلومة (قوله وان جهلاه) انظر مع أنه ابراء (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة مر (قوله وله مثل) انظر صورته (قوله ويجوز التعامل بالمغشوشة) قال في الروض وان قلت أي بان بعد البيع فله قضة المغشوش جذا فله الرد اه قال في شرحه ان اجتمع منهما مالبة ولو ميزت والا فيبطل البيع كالموطأ هرت من غبير الجنس اه وظاهره أنه لا فرق في ثبوت الرد وبطلان البيع فيما ذكر بين ان يعبر بالبراهم أو يقتصر على قوله بعثك بهذه مثلاً فليتأمل فقد يقال لم لا يصح اذا عبر بهذه وكان

عرضان آخران (ولم يغلب أحدهما) وتفاوتاً قيمة أو رواجاً (اشتراط التعيين) لاحدهما في العقد لفظاً ولا يكفي نية وان اتفاقاً فيها بخلاف نظيره في الخلع لأنه أوسع نعم بشكل عليه الاكتفاء بنية الزوج في النكاح كما يأتي الآن يفرق بان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهذا ذات العوض فاعتبر ثم لم يغفر هنا وان كان مبنى النكاح على التعبد والاحتياط أكثر من غيره فان اتفاقاً قيمة ور وراجاً لم يشترط تعيين اذ لا عرض يختلف به فيسلم المشتري ما شاء منهما وان كان أحدهما صحيحاً والاخر مكسراً ولو أبطل السلطان ماوجب بعقد نعو بيع واجارة بالنص أو الجلبان كان هو الغالب حينئذ أو ما أقرضه مثلاً وان كان اطله في مجلس العقد لم يكن له غير بحال زاد سعره أو نقص أو عز وجوده فان فقدوله مثل وجب والا اعتبربت قيمته وقت المطالبة ويجوز التعامل بالمغشوشة المعلوم قدر غشها أو الرجوع في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة أو انفراداً لم استهلك فيها أم لا وفي النمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فتكون كعضد المجاجين أي المجهولة الاجزاء أو مقاديرها وانما

(قوله لانه لا رواج الخ) = له لعدم الصحة المعالي بالنظر ان ذكر (قوله حتى يخلف) اي الرواج (قوله نعم بحث الخ) معتداه ع ش (قوله وفي عدم الخ) = طغى على في عدم صحة الخ (قوله وفي عدم صحة السلم الخ) انظر البيع في الذمة اه سم والظاهر انه مثل السلم كما يفهمه قول الشارح مع صحة بيعهم معنيته حيث قيد البيع بالتعين ا قوله بها أي بالغشوشة اه ع ش (قوله حل المطلق الخ) أي كالمروانما أعاد تمهيدا لما بعده (قوله وهي مثلية) أي المغشوشة (قوله فتضمن بمثلها) أي صورته والقصة العددية تضمن بعددها من القصة ولا يكفي ما يساويها قيمة من القروش الا بالتعويض ان وجدت شر وطمو مشله يقال في عكسه ومعلوم أن الكلام في غير القصة المقصودة أما هي فلا يجوز البيع بها في الذمة لتفاوتها في القص واختلاف قيمتها وأما البيع بالمعين فلا مانع منه اذا عرف كل نصف منها على حدته لاختلاف القص أخذنا من بيع الورق الابيض الآتي اه ع ش (قوله وحيثئذ) أي حين فقد المثل (قوله فالمعتبر فيها) أي في القيمة (يوم المطالبة) أي اذا أمكن تقويمها فيه والا فآخر أوقات وجوده مبقوما كالمصرع ع ش (قوله سبها) أي المطالبة (الموجب لها) أي للقيمة (قوله أخذت قيمة الدراهم ذهباً) أي حذر من الوقوع في الزيا فانه لو أخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدعوة ودرهم الاتية وهي باطلة و (قوله وعكسه) أي قيمة الذهب دراهم اه ع ش أنظر لو كان كل من الدراهم والدنانير مغشوشين من الآخر كيهو الغالب في الدنانير فاطريق التحذير عن الربا فهل يغتفر الأخذ المذكور للضرورة أو يتعين أخذ البدل من العروض (قوله من أي نوع) الى قوله على القطع والنهاية والغنى (قوله من أي نوع) اي وان لم يكن من أنواع الطعام بديل أنه لم يجعل قسيم ذلك الا القطيع والارض والثوب فإني حاشية الشيخ ع ش من أن المراد من أي نوع من أنواع الطعام نظيره الى مجرد الغنى من ان الصبرة هي الكرم من الطعام اه وشيدي أي وتقدم في الشرح أن المراد من الصبرة هنا كل مماثل الاجزاء قول المتن (المجهولة الصيعان) أي للمتعاقدين نهاية وغنى أي وأحدهما (قوله والقطيع الخ) = طغى على الصبرة (قوله بالنصب) ويجوز الجرا أيضاً ولعل الوجه أن النصب على البدلية من الصبرة على محله ولعله مراد: والالم يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول الا بطريق التبعية لان البيع المعمول للبيع لا يكون الا واحدا لا يقل يمنع من البدلية أن المبدل منه على نية الطرح لا نأقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه أنه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق الى افهام الضعفة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر نوطته للبدل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن أن يكون النصب على الحال كقوله بعدم ايكذا ولعل الاول اولى لانه أدل على المراد من ذكر هذا البدل في العقد فتأمل اه سم عبارة الغنى والنهاية قال الشارح بنصب كل أي على تقدير بعث الصبرة ويصح جره على أنه بدل من الصبرة وانما صح هذا البيع لان المبيع مشاهد ولا يضر الجاهل بجملة الثمن في حال العقد وفارق عدم الصحة فيما لو باع ثوبا بمارقم أي كتب عليه من الدراهم أهولة القدر بان الغرر منتفى في الحال لان ما يقابل كل صاع معلوم القدر حيثئذ خلا في تلك اه قال ع ش قوله مر المجهولة القدر أي للعاقدين أو أحدهما اه (قوله على القطع) أي عن البدلية وقال الكردي اي على أنه قطع النعت عن المنعوت والشر وط ان ذكرته في التحول لنعت التابيع لا النعت المقطوع كقضى الرضى والعامل في نصبه المذكور المقدر الا في قوله مع ذكره أي ذكر

للمجموع قيمة (قوله وفي عدم صحة السلم) انظر البيع في الذمة (قوله بالنصب) يجوز الجرا أيضاً ولعل الوجه أن النصب على البدلية من الصبرة على محله ولعله مراد: والالم يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول الا بطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع يكون الا واحدا لا يقل يمنع من البدلية أن المبدل منه على نية الطرح لا نأقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه أنه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق الى افهام الضعفة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر نوطته للبدل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن أن يكون النصب على الحال كقوله بعدم ايكذا ولعل

لانه لا رواج ثم حتى يخلف
الجهل بالمقصود وكذا
يقال في عدم صحة بيع
السكن الخلوط بالماء ويحو
المسكن المختلط بغيره
لغير تركيب نعم بحث
أورزعة ان الماء لو قصد
خلطه باللبن لخواجسته
وكان بقدر الحاجة صح لانه
حينئذ تخلط غير المسك به
لتركيب وفي عدم صحة
السلم والقرض في الجواهر
والخفلة المختلطة بشعر مع
صحة بيعها معينة واذا جازت
المعاملة بها جلت المطلق
عليها اذا كانت هي الغالب
وهي مثلية فتضمن بمثلها
حيث ضمنت بمعاملة أو
اتلاف لا يقيمتها على اعتماد
الا ان فقد المثل وحيثئذ
فالمعتبر فيها يوم المطالبة
الان علم سبها الموجب لها
كالغصب فيجب أقصى قيمتها
والاتلاف فتجب قيمة يوم
التلف وحيث وجبت القيمة
أخذت قيمة الدراهم ذهباً
وعكسه (ويصح بيع لصبرة)
من أي نوع كانت (المجهولة
الصيعان) والقطيع
المجهول العدد والارض أو
الثوب المجهولة النزع (كل)
بالنصب على القطع لا ممتنع
البدلية لفظاً ومحللاً لان
البدل يصح الاستغناء

غنة أما بديل الاشتغال فواضح بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف البديل وأما بديل السكك فلهذا حذف المبدل منه عند ابن مالك وغيره كالإخفاء وهذا لا يصح الاستغناء عن الأول ولأعن الثاني لأن الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع بدرهم وحينئذ لا تقدر على القطع ويصح بيع الصبرة إذ كونه مع ذكره كل صاع بدرهم عقب ذكرها ووجه التقييد بهذه العبارة ما يتوهم من عدم الصحة لجهتها وجهه لأن الثمن كما يفعله تعاملهم الآتي (تنبيه) * بما قررت به وجه النصيب يدفع زعمه أنه على المفعولية لبيع وجهه اندفاعه أنه التزامه أنه مفعول ثانٍ وواضح أنه لا يصلح له لأنه عين المفعول الأول (٢٦٠) الذي هو الصبرة في الحقيقة وإنما غاية أنه تفصيل له وأعلم أنه يترتب على ما تقرره

البائع كل صاع الخ اه (قوله عنه) الأولى فيه أي في التركيب المشتبه عليه كما يفيد قوله الآتي وأما بديل السكك الخ (قوله أما بديل الاشتغال) أي امتنع بديل الاشتغال (قوله بل شرطه عدم اختلال الكلام الخ) أي وهذا يختل الكلام بحذفه كما يأتي (قوله وهذا لا يصح) أي حذف واحد منهما (قوله ويصح الخ) خبر فالتقدير الخ (قوله مع ذكره كل صاع الخ) لعله حل معنى والا فالظاهر أن التقدير ذكره كل صاع الخ (قوله ووجه التقييد بهذه العبارة الخ) لا يخفى ما فيه (قوله وما يتوهم الخ) ووجه الرد أن الثمن معلوم بالتفصيل (قوله كما يفيد) أي الرد اه كردى (قوله بما قررت به الخ) يحمل تأمل (قوله لبيع) أي المضاف إلى الصبرة (قوله استلزامه) أي النصيب على المفعولية (قوله لا يصلح له) أي لأن يكون مفعولاً ثانياً (قوله أنه لا بد الخ) بيان لما تقررو (قوله أنه لو اقتصر الخ) فاعل يترتب (قوله ويؤيده) أي عدم الصحة (قوله هنا) أي في مسئلة الثمن (قوله لأنه الخ) تعاميل له وله غير صحيح (قوله لأن إضافة البيع الخ) لعسل الأولى أن يقول لأن التبعض الذي أفادته من في التفصيل مقصود حتى في مسئلة الثمن (قوله ويؤيده) أي الصحة أو عدم المفرة (قوله أن يحمل الخ) بيان لما أفاده الخ (قوله بخلاف ما لو أراد به البيان) قد يقال يلزم عليه حذف المبين وتقديره ينبغى أن يرجع في فنه اه بصرى أقول جوزه الرضى لكن بشرط ذكره مع الجار والمجرور وكذا يلزم على البيان أيضاً أن الإشارة السابقة لا تنفك عنه في إفادة التعيين (قوله فلا غرر الخ) ولو قال بعلم صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسابه صح في صاع فقط اذهبوا ما لم يبق أو بعتموها رضى عشرة أصع كل صاع بدرهم وما زاد بحسابه صح في العشرة فقط ما لم يبق الخ (قوله بما خالف ما لو قال فيها ما على أن ما زاد بحسابه لم يصح لأنه شرط عقد في عقد نهائه ومعنى (قوله كالبيع لجزاف مشاهد الخ) عبارة النهاية كما إذا باع ثمن معين جزأه (قوله ويصح الخ) وفاقاً للنهاية (قوله ويصح الخ) أي في صورة المترشدي وعش (قوله فيما إذا خرج الخ) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة إذا خرجت صاعاً أو بعض صاع فلخرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه سم على حج أقول ولا يبعد الصحة لأن المقصود تقديره بما يقابل قدر الصاع اه عش أقول بل المتبادر من كلام الشارح التصوير الثاني في كلام سم كاجرى عليه السكردى عبارته قوله إذا خرج أي الصبرة والتسديد كبير باعتبار المبيع اه كردى (قوله بأنه يتسامح في التوزيع الخ) قضية البطلان فيه لو كان المبيع أرضاً أو ثوباً بكل ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع اللهم إلا أن يقال إنما بطل في مسئلة الشاة لأنه من ضرر الشركة الحاصلة فيها اه عش (قوله كل اثنين مثلاً بدرهم بطل الخ) قد يقال قضيته أنه لو باعها شاتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر إليه إذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قولهم في لو كلة ولو كلة في شرعاً شاة بدينار فاشترى به الأول أولى لأنه أدل على المراد من ذكر هذا البديل في العقد فتأمل (قوله إذا خرج بعض صاع) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بما إذا خرجت صاعاً أو بعض صاع فلخرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه نظر (قوله كل اثنين مثلاً بدرهم بطل الخ) قد يقال قضيته

لا بد من ذكرهما أعنى الصبرة وكل صاع بدرهم أنه لو اقتصر على بعدد كل صاع بدرهم أي وأشار إلى الصبرة بنحو يده لم يصح وهو متجه ويؤيده فرقه سم بين الصحة هنا وعدمها في بعتك من هذه كل صاع بدرهم وكل صاع بدرهم من هذه بأنه في هذه لم يصف البيع بجميع الصبرة بل لبعضها المحتل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقاً ولا تخميناً بخلافه في مسئلة الثمن وحينئذ فبعت بعضهم الصحة في صورة الاقتصار المذكورة غير صحيح لا سيما مع حذفه قولى أي وأشار الخ لأنه فيها لم يصف البيع بجميع الصبرة فكان قوله كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع وشمل تلك الإشارة هنا خيراً من تعيينها له كإله واضح ويؤخذ من الفرق المذكورة صحة بعتك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم ولا يضر ذكر من هذه لأن إضافة البيع لجميع الصبرة تلغى النظر للتبعض

الذي تقبده ويؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضاً أن محل البطلان في بعتك منها كل صاع بدرهم أن نوى بين التبعض أو شاتين أطلق بخلاف ما لو أراد به البيان فيصح لأن التقدير حينئذ شأنه هذه فتأمل (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) شهادة المبيع وجهالة الثمن زالت بتفصيله فلا غرر كالبيع بجزاف مشاهد ويصح فيما إذا خرج بعض صاع صحة البيع فيه بحصته من الدرهم وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم ففي بعض شاة بأن خرج باقياً غيره فإن البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثلى لعدم النظر فيه إلى القيسمة بما يتسامح به في التوزيع على المتقوم ومن ثم لو قال بعتك هذا القطيع أو الشيا بثلث كل اثنين مثلاً بدرهم بطل لأن فيه توزيع الدرهم على قوتها وهي متعلقة غالباً بالفرق ليعمل

شأتين بالصفة صح ان ساوت احدهما دينارا أخذ من قضية عرو والبارقي وقد يفرق بين البطلان في بيع القطيع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العقد في الاول متعدد أو غيرته وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياء ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه * (فرع) * في المذهب أنه لو باعه ثوبا طنه خمسة أذرع فبان عشرة تخيرا انتهى ولا يخفى أنه كاله ولو حل على ثوب اعتيد أن مثله خمسة كان قريبا اه سم (قوله وخرج بيع الصبرة الخ) يغني عنه قوله المار وعدمها في بعتك من هذه كل صاع الخ (قوله بيع بعضها) أي المبهمة بخلاف بيع تحو ر بعضها أو بيعها الاربعها مشاعا فقد تقدم عن سم أنه صحيح وان كانت الصبرة مجهولة الصبغة (قوله كل يباع الخ) الكاف للتشبيه اه كروى قول المتن (ولو باعها الخ) أي قابل جملة الصبرة أو نحوها كل وض ثوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله كأن باعها أي الصبرة أو الأرض أو الثوب بما تقدمهم الخ مغني وغاية (قوله ومثلها ما ذكرناه) أي القطيع والأرض والثوب اه كروى (قوله بان الاكثرين على الصحة الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بل أقل أو أكثر) أطلقوا الزيادة والنقص هنا وفيما يأتي من نظائره فهل هو على إطلاقه أو محمول على ما يقع من التفاوت بين الكيلين غالباً أو مما يقع بين الكيلين فغير كذا كروى في مواضع ينبغي أن يحزر اه بصري ولعل الأقرب الثاني كلوي إلى اه كذا مه (قوله ويؤيده) إلى قوله والمشتري فقط في المغني الأقوله ويفرق إلى ويخبر إلى أن في النهاية الأقوله ومصرحة إلى ولا يصح (قوله ويؤيده) أي مقابل الصحيح الذي قاله الاكثر (قوله مكايلة) أي صاعا بصاع اه مغني (قوله ثم ان توافقا الخ) أي المتبايعان بان سمع رب الزائدة به أو رضى رب الناقصة بأخذ قدرها من الاخرى أقر البيع ان تشامخ عش ومغني (قوله بان الثمن هنا) أي في كلام المصنف و (قوله بخلافه ثم) أي فان الثمن لم تعين كونه بل بقوبات احدي الصبرتين محجة باخرى فاشبه بما لو قال بعتك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كل قول بعتك هذا العبد بشرط كونه كاتبا فلم يكن كذلك فان البيع صحيح ويثبت الخيار اذا اختلف الشرط اه عش (قوله وهذا لا تنافيه الصحة) قد يقال بل تنافيه اذ لا يصدق عند الزيادة أو النقص انه باع كيلافى مقابلة كيل اه سم (قوله يأتي قوله بمائة الخ) قد يقال وزيادة احدهما ثم يأتي قوله بعتك هذه

أنه لو باعه شأتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لا اتحاد المالك والتوزيع انما ينظر إليه اذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قواهم في الوكالة لو وكاله في شراء شاة دينارا فاشترى به شأتين بالصفة صح ان ساوت احدهما دينارا أخذ من قضية عرو والبارقي فان قلت وجه البطلان ان الصفة متعددة لتفصيل الثمن فكل شأتين معينتين في عقد وهما مجهولتان قلت يلزم البطلان أيضا في كل شاة بدرهم للجهل بالذكور والفرق بان الجهل في كل شأتين أقوى منه في كل شاة أقوى كالا يخفى وإيراجع وقد يفرق بين البطلان في بيع القطيع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العقد في الاول متعدد أو غيرته وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياء ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه * (تبيينه) * في العباب لو باع الرزمة كل ثوب منها بدرهم على انها عشرة أبواب فبان تسعة صح فيها تسعة دراهم أو احد عشر بطل في الشكل انتهى وهذا منقول عن الماوردي ومثله بان الشاة تختلف فلا يمكن جعل الزائد مشاعا في جميعها بخلاف الأرض والثوب ثم قال في العباب ولو باع صبرة أو أرضا أو ثوبا أو طليعا أي من الغنم مثلا على أنه كذا فزاد أو نقص صح البيع ويخبر البائع ان زاد والمشتري ان نقص انتهى فلا تأمل الفرق بين صور القطيع وما تقدم عن الماوردي فان الغنم تختلف أيضا ولم صح البيع عند الزيادة في الشكل هنا وبطل في الشكل هناك ومجرد كل ثوب منها بدرهم هل يفرق * (فرع) * في المذهب أنه لو باعه ثوبا طنه خمسة أذرع فبان عشرة تخيرا انتهى ولا يخفى أشكاله ولو حل على ثوب اعتيد أن مثله خمسة كان قريبا (قوله لا تنافيه الصحة الخ) قد يقال بل تنافيه اذ لا يصدق عند الزيادة أو النقص أنه باع كيلافى مقابلة كيل (قوله يأتي قوله بمائة) قد يقال وزيادة احدهما ثم يأتي قوله بعتك

وخرج ببيع الصبرة ببيع بعضها كل يباع منها كل صاع بدرهم فلا يصح للجهل (ولو باعها) أي الصبرة ومثلها ما ذكرناه (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صاع) البيع (ان خرجت مائة) لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر (والا) يخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بينهما واعتراض حكم وخلافان الاكثرين على الصحة وبأنها هي الحق اذ لا تعذر بل ان خرجت زائدة فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع لرضاه ببيع جميعها أو ناقصة خيرا للمشتري فان أجاز في القسط ويؤيده مالو باع صبرة برصيرة شعير مكايلة فان البيع يصح وان زادت احدهما ثم ان توافقا فذلك والافسخ و يفرق الاولون بان الثمن هنا عينت كونه فاذا اختلفت عنها لم يفرق مبهمة بخلافه ثم يفرق أيضا بان مكايلة وقع خصصا لما قبله ومبيناً أنه لم يبيع الا كيلافى مقابلة كيل وهذا لا تنافيه الصحة وزيادة احدهما بخلاف ما هنا فان الزيادة والنقص يلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم

الصبرة بتلك الصبرة مكايلة لأنه مرجح في ورود البيع على جميع كل واحدة وأن كل كيل من كل مقابل مثله من الأخرى اه سم (قوله) يلغى قوله بثلاثة أو كل صاع) يعني كل من الزيادة والنقص يقتضي الغاء واحد من هذين القولين ويحتمل أنه نشر على غير ترتيب ألف وهو الأقرب (قوله) بطل أي عدم خروج الصبرة ثمانية (قوله) ويختار البائع الخ) ظاهر فيما لو كان المبيع ثوباً وارضاً أو لو كان شيئاً متعدد كالتياب فيبطل البيع ان خرج زائداً على ما قدره ويصح بقسطه من الشيء ان نقص وعبرة سم على البهجة قال في الكفاية لو قابعتك هذه الرزمة كل ثوب بدرهم على أنم عشر أثواب وقد شاهد كل ثوب منها فخر جت تسعة صم وزمة تسعة دراهم وان خرجت أحد عشر قال الماوردي بطل في الكل قطعاً بخلاف الأرض والثوب اذا باعته مزارعة لان الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد شائعاً في جميعها وما زاد في الأرض مشبه لباقيها فامكن جعله شائعاً في جميعها اه وقال في العباب ولو باع صبرة أو أرضاً أو ثوباً أو قطيعاً على أنه كذا فزاد أو نقص صم البيع ويختار البائع ان زاد والمشتري ان نقص اه فليجبر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ولا سيما والقطيع شديد التفاوت كأثواب الرزمة وأشد ويجرد تفصيل الثمن أو اجاله لا يظهر الفرق به ولعل الفرق بين الرزمة وغيرهما مقدم منه ان الرزمة لما كانت أشياء متعددة شاب فيها التفاوت ولا كذلك الثوب الواحد مثلاً اه ع ش ولا يخفى أن هذا الفرق لا يدفع الاشكال بالقطيع (قوله) ويختار البائع في الزيادة الخ) فان قال المشتري للبائع لا تفسخ وأنا أقنع بالقدر المشرط وأنا أأطيك ثمن الزائد لم يسقط خيار البائع ولا يسقط خيار المشتري بحط البائع من الثمن قدر النقص واذا جاز فيما لم يسمى فقط اه معنى (قوله) أيضاً أي تختار المشتري على مئة بل الصحيح الذي قاله الأكثرون اه رشيدى وقال الكردى أي كفى صورة المكايلة اه (قوله) والمشتري فقط أي في النقص كما هو ظاهر اه سم (قوله) ان زاد الخ) أي زاد البائع على قوله بعثك هذا على أن قدره الخ قوله فان نقص الخ فيختار المشتري في صورة النقص بين الفسخ والاجرة بكل الثمن ويلغى قول البائع فان نقص فعلى وكان وجهه انه مبيعة وعدوأم الزيادة ليس دخولها بقوله وان زاد ذلك وانما دخولها لشهول قوله بعثك هذا لها اه بصرى (قوله) كمدل عليه كلامه) أي قوله ان زاد فلك اه سم ولعل مامراً نفعاً عن البصري أحسن من هذا (قوله) ويؤيده مامراً) أي قبل وان يقبل على وفق الإيجاب وسيد كره أن قاله قوله ومصرحة الخ اه سم (قوله) طرح شئ) لعل المراد ما يشمل النقص والزيادة أخذاً بما يأتى عن ع ش أنفا وان كان المتبادر الأول (قوله) من الثمن أي كمالواشترى بقرش مثلاً ودفع له تسعة وعشر بن نصف اه ع ش (قوله) لم يعجل تلك العادة) ومنه ما حوت به العادة لأن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ويختلف باختلاف الأنواع كقطيع لكل مائة رطل خمسة مثلاً من السمين أو الجبن وهل يكون حكمه حكم المائة عنده أو حكم الغصب فيه نظر والأقرب أنه في وجهه عليه أن غير الزائد ويصرف فيما عاده أخذاً مما قالوه في باب الغصب من أنه لو أخذ طمالة بـ ل شير وجب عليه فعل ذلك وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بعثك المائة والخمسة مثلاً كذا اه ع ش قال الجبيري قوله والأقرب الثاني الظاهر أنه يجوز على الحامل وقوله وطريق الصحة الخ قد يقال ان هذا القدر المطروح صار معلوماً عند غالب الناس فهو مما يتساع به لعلمهم به مع اقراءهم القبا على ذلك وهذا يخبر عنه حكم الغصب فليجبر اه وهذا ظاهر ان لم يعتد الطارح لزوم الطرح ولو بالحياة (قوله) ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع الخ) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول والعرض والسمك والاجاء البطلان من جهة الجهل أيضاً وسيأتى في كلام الشارح مر تعليل البطلان هنا أيضاً بأن تراب الأرض مختلف فلا تكفى رؤية ظاهره عن باطنه اه رشيدى (قوله) الثمن) الى قوله وسمعه في المعنى والى قول المتن دون ما يتغير في النهاية الا قوله ليلا وقوله وعبارته الى قلت وقوله وكذا البائع الى ان (قوله) أي

فابطل ويختار البائع في الزيادة والمشتري في النقص أيضاً في بعثك هذا على ان قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط ان زاد فان نقص فعلى وان زاد فلك فان أجاز فبطل الثمن وانما لم يتغير البائع هنا في الزيادة لان ما إذا خلة في المبيع كمدل عليه كلامه ويؤيده مامراً في ان لى نصفه انه بمعنى الانصفه فكذا المعنى هنا بعثك هذا الذى قدره كذا وما زاد عليه * (فرع) * لو اعتد بطرح شئ عند نحو الوزن من الثمن أو البيع لم يعمل بتلك العادة ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه يحمل كلام المجموع والافلاوص صحة بعثك هذا كذا على أن لى نصفه لانه بمعنى الانصفه فيأتى نظيره هنا ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع مثلاً من أرض الحفرها أو يأخذ ترابها لانه لا يمكن أخذ تراب الثلاثة إلا بأكثر منها ويأتى في اختلاف المتبايعين أن النزاع يحتمل على ماذا (ومضى كان العوض) الثمن أو الثمن (معيناً) أي

هذه الصبرة بتلك الصبرة مكايلة لأنه مرجح في ورود البيع على جميع كل واحدة وأن كل كيل من كل مقابل مثله من الأخرى (قوله) والمشتري فقط أي في النقص كما هو ظاهر وقوله ان زاد أي البائع أي زاد على قوله بعثك هذا على ان قدره كذا (قوله) كمدل عليه كلامه) أي بقوله وان زاد فلك (قوله) ويؤيده مامراً) أشار الى

مشاهدا) عبارة النهاية قال الشارح أي مشاهد الان المعين صادق بما عين وصغرو بما هو مشاهد أي معان
فالاول من التعيين والثاني من المعينة أي المشاهدة وهو مراد ان نصف بقرينة قوله كفت معا يتبعو علم من
الاكتفاء بما يعينه عدم اشتراط الشم والذوق في المشهور والذوق اه (قوله قدره) اي او جنسه أو صفته
ولعل اقتصار الشارح كالحمل على القدر لان الغالب أن من رأى شيئا عرف جنسه وصفته فلو عاينه وشك أشعر
هو أو أوزم مثلاً فالوجه الحق كافي سم على المنهج اه ع ش (قوله لان من شأنه ان يحيط الخ) اي فلو خرج
ما طنه المشهري فضة نحاس صم البيع ولا خيار له كمالوا شترى زجاجة طنها جوهرة وهذا محله حيث لم يقل
اشترى بهذه الدراهم فان قال ذلك حملت على الفضة ولو بان فلوسا بطل العقد بخروج وجه من غير الجنس واما
لو بان من الفضة انغمشوشة بحيث يقل فيها نحاس صح العقد وثبت الخيار لان الجنس لم يتنف بالكلية اخذا
بما ذكره الشهاب الزملي في الملبا ع ثوباً باسمه حر رافبان مشتهلا على غزل وحر بر والحر بر أكثر فانه يصح
لما ذكره اه ع ش وقوله حملت على الفضة الخ محله أخذاً باسمه عن قريبلول بطار العرف باطلاق الدراهم
على الفلوس وقوله فلنحاس الاولى فضة وقوله والحر بر أكثر أي وأطرد العرف باطلاق الحر بر عليه وان قل بل
وان لم يكن فيه حر بر أصلاً أخذاً باسمه أيضاً (قوله نعم يكره الخ) عبارة الروض ويسع الصبرة والشرعهم باخرافا
مكرهه قال في شرحه وخرج بالصبرة بيع الثوب والارض مجهول النزع فلا يكره كما اقتضاه كلام المتولي وقد
يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها تخميناً غالباً لئلا يكره بعضها على بعض بخلاف الآخر من انتهت اه سم
(قوله نحو الكيل) أي كالوزن والعدد سبعة وحمل (قوله لا المزروع) عطف على نحو الكيل فساكن الاولى
لا النزع (قوله لانه لا تراكم فيه) اذ لا بد فيه من روية جعية لاجل صحة البيع فلا غرر بخلاف الصبرة فانه يكفي
رؤية أعلاها اه نهاية (قوله في غير نحو الفقاع) اي كتمام البرجين وماء السقا اه ع ش (قوله كماله)
أي في شرح الخامس العلم به قول المتن (بيع الغائب) أي والبيع به وقول الشارح الثمن أو الثمن حمل منه
للمبيع على ما يشمل الشرع (قوله بأن لم يره) أي الرؤية المعتبرة شرعاً اه ع ش (قوله أو سمعه) عطف على قوله
بالغاف كان المناسب التثنية (قوله كلياتي) أي في التثنية لا في الخ اه سم (قوله أو رأه ليل الخ) عبارة النهاية
أوراه في ضوء اه قال ع ش وقوله في ضوء أي نور ناشئ من نحو النار والشمس بحيث لا يمكن الراي معه من
معرفة حقيقة رآه وعبارة ج أورأ ليل الخ فاعل اسقاط الشارح مراد الاشارة الى أن المدار على كون الضوء
يستلونه ليلاً كان أو نهراً اه (قوله صرح ابن الصلاح بان الرؤية الخ) هل ينفي هذا ما يأتي في شرح
والاصح ان وصفه بصفة السلم لا يكفي (قوله وهذا) أي قوله أورأ ليل الخ اه ع ش (قوله منها) أي الرؤية
العرفية (قوله قال الخ) على حذف المحاط احوال من فاعل طلب (قوله فلا يرد) محال كلياتي في عيب يمكن
عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية اما لما بعد ذلك كان كان مجرود الانف وادعى عدم معرفة ذلك حين رآه
لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله ليس العرف الخ) اي منه (قوله ذلك) اي الرؤية في الضوء اه ع ش (قوله
ان كلامه) اي ابن الصلاح (قوله ظاهره بجوابه الخ) اي اما اذا كان كذلك كأن كان مجرود الانف وادعى
عدم معرفة ذلك حين رآه لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان كلام ابن الصلاح مقبداً
بذلك (قوله ما يظهر) اي انكشف ومعرفة يحصل (قوله ورؤية نحو الورق الخ) الاولى التقرير سم (قوله
ليست كذلك) اي رؤية عرفية (قوله أو من وراء الخ) عطف على قوله ليل (قوله الا الارض والسمك) اي

مشاهدا) عبارة النهاية قال الشارح أي مشاهد الان المعين صادق بما عين وصغرو بما هو مشاهد أي معان
فالاول من التعيين والثاني من المعينة أي المشاهدة وهو مراد ان نصف بقرينة قوله كفت معا يتبعو علم من
الاكتفاء بما يعينه عدم اشتراط الشم والذوق في المشهور والذوق اه (قوله قدره) اي او جنسه أو صفته
ولعل اقتصار الشارح كالحمل على القدر لان الغالب أن من رأى شيئا عرف جنسه وصفته فلو عاينه وشك أشعر
هو أو أوزم مثلاً فالوجه الحق كافي سم على المنهج اه ع ش (قوله لان من شأنه ان يحيط الخ) اي فلو خرج
ما طنه المشهري فضة نحاس صم البيع ولا خيار له كمالوا شترى زجاجة طنها جوهرة وهذا محله حيث لم يقل
اشترى بهذه الدراهم فان قال ذلك حملت على الفضة ولو بان فلوسا بطل العقد بخروج وجه من غير الجنس واما
لو بان من الفضة انغمشوشة بحيث يقل فيها نحاس صح العقد وثبت الخيار لان الجنس لم يتنف بالكلية اخذا
بما ذكره الشهاب الزملي في الملبا ع ثوباً باسمه حر رافبان مشتهلا على غزل وحر بر والحر بر أكثر فانه يصح
لما ذكره اه ع ش وقوله حملت على الفضة الخ محله أخذاً باسمه عن قريبلول بطار العرف باطلاق الدراهم
على الفلوس وقوله فلنحاس الاولى فضة وقوله والحر بر أكثر أي وأطرد العرف باطلاق الحر بر عليه وان قل بل
وان لم يكن فيه حر بر أصلاً أخذاً باسمه أيضاً (قوله نعم يكره الخ) عبارة الروض ويسع الصبرة والشرعهم باخرافا
مكرهه قال في شرحه وخرج بالصبرة بيع الثوب والارض مجهول النزع فلا يكره كما اقتضاه كلام المتولي وقد
يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها تخميناً غالباً لئلا يكره بعضها على بعض بخلاف الآخر من انتهت اه سم
(قوله نحو الكيل) أي كالوزن والعدد سبعة وحمل (قوله لا المزروع) عطف على نحو الكيل فساكن الاولى
لا النزع (قوله لانه لا تراكم فيه) اذ لا بد فيه من روية جعية لاجل صحة البيع فلا غرر بخلاف الصبرة فانه يكفي
رؤية أعلاها اه نهاية (قوله في غير نحو الفقاع) اي كتمام البرجين وماء السقا اه ع ش (قوله كماله)
أي في شرح الخامس العلم به قول المتن (بيع الغائب) أي والبيع به وقول الشارح الثمن أو الثمن حمل منه
للمبيع على ما يشمل الشرع (قوله بأن لم يره) أي الرؤية المعتبرة شرعاً اه ع ش (قوله أو سمعه) عطف على قوله
بالغاف كان المناسب التثنية (قوله كلياتي) أي في التثنية لا في الخ اه سم (قوله أو رأه ليل الخ) عبارة النهاية
أوراه في ضوء اه قال ع ش وقوله في ضوء أي نور ناشئ من نحو النار والشمس بحيث لا يمكن الراي معه من
معرفة حقيقة رآه وعبارة ج أورأ ليل الخ فاعل اسقاط الشارح مراد الاشارة الى أن المدار على كون الضوء
يستلونه ليلاً كان أو نهراً اه (قوله صرح ابن الصلاح بان الرؤية الخ) هل ينفي هذا ما يأتي في شرح
والاصح ان وصفه بصفة السلم لا يكفي (قوله وهذا) أي قوله أورأ ليل الخ اه ع ش (قوله منها) أي الرؤية
العرفية (قوله قال الخ) على حذف المحاط احوال من فاعل طلب (قوله فلا يرد) محال كلياتي في عيب يمكن
عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية اما لما بعد ذلك كان كان مجرود الانف وادعى عدم معرفة ذلك حين رآه
لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله ليس العرف الخ) اي منه (قوله ذلك) اي الرؤية في الضوء اه ع ش (قوله
ان كلامه) اي ابن الصلاح (قوله ظاهره بجوابه الخ) اي اما اذا كان كذلك كأن كان مجرود الانف وادعى
عدم معرفة ذلك حين رآه لم يقبل منه ذلك اه ع ش (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان كلام ابن الصلاح مقبداً
بذلك (قوله ما يظهر) اي انكشف ومعرفة يحصل (قوله ورؤية نحو الورق الخ) الاولى التقرير سم (قوله
ليست كذلك) اي رؤية عرفية (قوله أو من وراء الخ) عطف على قوله ليل (قوله الا الارض والسمك) اي

ما ذكره قبيل وان يقبل على وفق الايجاب بقوله ويصح به لك هذا بكذا على ان في نصفه لانه يعني الانصفه
انتهى وسيد كره آتفاً بقوله وهو الخ (قوله نعم يكره بيع مجهول نحو الكيل خرافاً) عبارة الروض وبيع
الصبرة والشرعهم باخرافاً مكرهه قال في شرحه وخرج بالصبرة بيع الثوب والارض مجهول النزع فلا يكره
كما اقتضاه كلام المتولي وقد يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها تخميناً غالباً لئلا يكره بعضها على بعض
بخلاف الآخر من انتهت (قوله الا الارض والسمك) قال في الروض بخلاف رؤية السمك والارض تحت
الماء الصافي اذ به صلاحهما قال في شرحه قال في المهمات والتقيد بالصافي يشعر بان الكدر يمنع الصحة لكن

لان به صلاحهما وصحت اجارة أرض مستورة بما لو كدر الانها أوسع لقبولها التاقيت وور ودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر ولان الرؤية تقيدها لم تغد العبارة (٢٦٤) كلياتي (والثاني) بوجه قال الاثمة الثلاثة (يصح) البيع ان ذكر جنسه وان لم يراه (ويثبت

الخيار) للمشتري وكذا البائع على خلاف فيه (عند الرؤية) لحديث فيه ضعيف بل قال الدارقطني باطل وكالبيع الضلع والاجارة والرهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف (و) على الاظهر (تكفي) في صحة البيع (الرؤية قبل العدم قد فيملا) بطلان أنه (يتغير غالباً بالوقت العقد) كارض وأنسبه وحديث ونحوه نظراً لغلبة بقاءه على مآله عليه نعم لا بد أن يكون ذا كراهة حال البيع لا وصفه التي رآها كما عني اشترى مآله قبل العدمي والزم يصح كقوله الماوردي وأقره المتأخرون وقول المجموع انه غريب أي بقاء على أن غيره صرح به أيضا لا مدركا اذا النسيان يجعل ما سبق كالمردوم فيقول شرط العلم بالمبيع فلا ينافي تصحيح غيره وجعله تقييدا لا ملائمة وانصرف بعضهم لتضييقه بجعلهم النسيان غير دافع للحكم السابق في مسائل منها لو أنكر الموكل الوكالة لنسيان لم يكن عزلا ولو نسي فأكل في صومه أو جامع في احرامه لم يفسد وبأنه لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتره غافلا عن أوصافه صح و رد بأن مدار العزل على ما يشعر بعدم الرضا بالتصرف وبطلان الصوم والنجس على ما ينافيهما مما فيه تعدول يوجد ذلك ومدار البيع على عدم الغرر وبالنسيان يقع فيه

الاذا كان المرئي من وراء الماء الصافي ارضا وسما (قوله ان به الخ) أي فتسكن في هذه الرؤية بالاء صلاح الأرض والسما وانظر هل استثناء الأرض على اطلاقها ولو لم تصلح الزراعة (قوله ولو كدرا) أي فتسكن في الرؤية من ورائه في الاجارة دون البيع اه عش (قوله لانها اوسع) أي مع كون الماء من مصالحها كما تقدمت الإشارة إليه اه عش (قوله وذلك) أي عدم صحته ببيع الغائب اه عش (قوله كلياتي) أي في شرح والاصح ان وصفه الخ قول المبن (والثاني الخ) لعل وجهه حكاية الثاني من المصنف قوة الخلاف ومن ثم قال به الاثمة الثلاثة اه عش (قوله ان ذكر جنسه) قال في الكترا ونوعه وعليه فالو في كلام المحلى أي والمغنى يعني او اه عش وفيه موقفة (قوله وبه قال الاثمة الثلاثة) أي وجهه ور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله الماوردي عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستمه مواضع وعلى البطلان في ستة أيضا لكن نصوص البطلان متأخرة اه عميرة قول المتن (ويثبت الخيار) وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجارة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية نهاية ومعنى (قوله لحديث فيه الخ) وهو من اشترى ما لم يره فهو بالخيار اذا رآه محلى ومعنى (قوله ونحوها) ولعل من نحو عوض الخلع والصدان (قوله بخلاف نحو الوقف) فانه يصح ومن نحو الوقف العتيق كما جرده سم على حج اه عش عبارة المغنى ويجرى القولان في رهن الغائب وهبته وعلى صحتها الخيار عند الرؤية اذ لا حاجة اليه قال في المجموع ويجرى القولان في الوقف أيضا ولكن الاصح في زوائد الروضة تبعا لابن الصلاح في كتاب الوقف صحت وأنه لا خيار عند الرؤية اه (قوله وعلى الاظهر) أي قوله وقول المجموع في المغنى (قوله وعلى الاظهر) أي من اشتراط الرؤية اه مغنى (قوله فيملا بطلان الخ) صادق بما لو شك في أنه ما يتغير أو مالا يتغير ويؤيده ما سيأتي في توجيهه عبارة الاثمة من قوله لان الاصل عدم المانع فليراجع انتهى اه سيدع (قوله بطلان أنه) لعل هذا التقدير إشارة الى جواب آخر عن الاعتراض الآتي والا فالقيد عليه راجع الى المنفي وانما المناسب لجوعه الى النفي تقديره قبل لا يتغير قول الماز (قبل العقد) ولوان عني وقته نهاية ومعنى أي فلا بصار وقت العقد انما يشترط للعلم بالعقد على ما ثبت علمه قبل واستمر علمه لا بشرط ابصاره وعليه فلو وجب ثم عني وقبل المشتري بعدا وعكسه صح العقد ولا ينافي هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الاهلية الى تمام العقد لان هذا اهليته باقية لان المراد به ما يمكن معه من التصرف وهذا موجود فيه عش (قوله اشترى الخ) أي او باع او آجر او رهن او وهب ونحوها (قوله كقوله الماوردي الخ) وهو ظاهر كما قال شيخنا وان استغربه المجموع اه مغنى (قوله أي نقلنا) خبر وقول المجموع الخ اه عش (قوله على ان غيره) أي غير الماوردي (صرح به) أي بأنه لا بد ان يكون ذا كراهة الخ (قوله لا مدركا) بضم الميم من ادرك كما يؤخذ من المصباح اه عش وجوزوا فتحتهما من الثلاثي (قوله فلا ينافي) أي قول المجموع (تصح غيره) أي غير صاحب المجموع اه رشيدى (قوله وجعله) و (قوله لتضييقه) ضمائرهما لقوله الماوردي (قوله يجعلهم) أي الاصحاب والباعث عاق بان تنصرف (قوله وبأنه الخ) عطف على يجعلهم الخ (قوله ويرد) أي الانتصا والمذكور (قوله وبطلان الصوم الخ) عطف على العزل (قوله ذلك) أي ما ذكره ما يشعر بعدم الرضا الخ وما ينافي الصوم والخ (قوله ومدار البيع الخ) عطف على مدار العزل الخ (قوله يقع أي الغرر فيه) أي في البيع

سيأتي في الاجارة ان شرط صحتها الرؤية وان الماء الكدر لا يمنع الصحة وعلل بانه من مصالح الأرض فلا تسوية بين الباين في الرؤية والتعليل يقتضي التسوية بينهما في الابطال بالماء الكدر أو في عدمه انتهى ويحاج بان الاجارة أوسع لانها تقبل التاقيت ولان العقد فيها على المنفعة دون العين وجواب الاذرى بان الظاهر جل ما هناك على ما اذا تقدمت الرؤية قبل أن يعلو الماء الأرض بخلاف كذا منهم هناك انتهى (قوله كلياتي) أي في التنبيه الآتي (قوله ان ذكر جنسه) قال في الكترا ونوعه (قوله نحو لوقف) أي كالعتق (قوله

(قوله)

بالنسيان وبطلان الصوم والنجس على ما ينافيهما مما فيه تعدول يوجد ذلك ومدار البيع على عدم الغرر

وما ذكر في الفرع الأخير هو من محل النزاع فلا يستدل به وبغرض ان المنقول فيه ما ذكر فالغرض فيه ضعيف جدا فلا يلتفت اليه ويبحث بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو الصلاح ثم اشتراها بعده ولم يرها لم يصح وان قربت المدة أي لانه يتغير بنحو اللون فكان أولى ما يغلب تغيره فانه يبطل وان لم يتغير لعرض كباقي واذا صح فوجده متغيرا عاراه عليه تخير (٢٦٥) فان اختلفا في التغير صدق المشتري وتغير لان

البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضي به والاصل عدم ذلك وانما صدق البائع فيما اذا اختلفا في عيب يمكن حدوثه لا تغايرهما على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (يتغير غالبا) لطول مدة أو لعروض أمر آخر كالأطعمة التي يسرع فسادها لانه لا يوثق حينئذ ببقائه جال العقد على أوصافه الخارجية قيل تنافي كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيو ان قضية مفهوم أوله البطان وأخوه الحجة والاصح فيه الصحة كالأول بشرطه لان الاصل بقاء المرقى بحاله وما ذكر من التنافي غير مسلم بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لان القيد هنا للمنفى لا للنفي أي ما لا يغلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويادون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثاني فلا تنافي وجعل الحيوان مثلا هو ما درجوا عليه وهو ظاهر فاقوع اصحاب الانوار ومن تبعه

(قوله وما ذكر الخ) عطف على المدار (قوله في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه الخ اه عش (قوله ان المنقول فيه) أي في الفرع الأخير (ما ذكر) أي الصحة (قوله بعده) أي بعد بدو الصلاح (قوله ولم يرها) أي والحال أنه لم ير الثمرة بعد بدو الصلاح (قوله لم يصح) معناه عش (قوله لانه الخ) أي الثمرة والتذكير باعتبار المبيع عبارة النهاية لانها تتغير بنحو اللون فكانت الخ اه (قوله أولى) أي بالبطان (قوله فانه الخ) أي يبيع ما يغلب الخ على حذف المضاف (قوله كباقي) أي في التنبيه الأول (قوله واذا صح) أي بان كان مما لا يتغير غالبا (قوله تخير) أي فورا فيما يظهر لانه خيار عيب حقيقة وحكم عش وقليوب (قوله لا تغايرهما على وجوده الخ) هذه الامة موجودة في الاختلاف في تغيره اللهم الا أن يقال ان الأولى مصورة بما قبل القبض فلا تنافي هذه لكن عموم كلامهم بخالفه والا قرب ان يصور ما هتأبأتهما تغاير على ان هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا في مجرد علم المشتري بمافصدق المشتري عملا بالاصل كما اقتضاه قوله لان البائع يدعي عليه أنه رآه الخ اه عش عبارة الرشدي قوله لا تغايرهما الخ أي بخلاف مسئلتنا فانهم لم يتفقا على تغيره بل المشتري يدعيه والبائع ينكر وجوده من اصله فافترقا كما اشار اليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ اه (قوله أطول المدة) إلى التنبيه الأول في النهاية (قوله فسادها) ينبغي ان المراد به ما يشمل تافها اه سم (قوله مفهوم اوله) هو قوله فيما لا يتغير غالبا الخ (قوله وآخره) أي ومفهوم قوله دون ما يتغير غالبا (قوله والاصح فيه) أي والحال ان الاصح فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء اه عش (قوله بشرطه) وهو أن يكون حال العقد ذا كرا لوصافه اه عش (قوله بل هو) أي ما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله لان القيد) أي غالبا (هنا) أي في أول كلام المصنف (قوله وجعل الحيوان مثلا) أي لما استوى فيه الامران اه عش (قوله من أنه) أي الحيوان (قسم له) أي لمحتمل الامرين على السواء (قوله وحكمهما) واحد) أي وهو الصحة (قوله فيه نظر) أي لانه جعل قسم الشيء قسميه اه رشدي (قوله توجهه) أي ما في الانوار اه عش (قوله لان الاصل عدم المانع) أي من أنه من الاستواء فجعل بهذا الاعتبار من المستوى اه كردى (قوله وجعل الخ) عطف على قوله الحق الخ (قوله لا يوقعه الخ) أي التغير أو عدمه (قوله له هذه) أي لوقع أحدهما بالفعل (قوله أو عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق واذا صح فوجده متغيرا عاراه رآه عليه تخير اذا التخير فرع الصحة اه سم (قوله أولم يتغير) الأولى حذفه (قوله في الأول) هو قوله حتى لو

فسادها) ينبغي أن المراد به أهم من تلفها (قوله فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيو ان) لا يقال دعوى استواء التغير وعدمه في الحيوان تنافي ماسياني في مسئلة شرط البراءة من العيب عن الشافعي من قوله الحيوان يعتدى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقلما يتفك عن عيب خفي أو ظاهر لانا نقول لانسلم المناقاة لان قوله يقبل انفكاكه عن العيب غاية أنه أن يكون الغالب أن يكون فيه عيب وهذا لا ينافي أن يستعير بالحالة المرقى عاينها من غير أن يغلب تغيره عنها بل لو سلمنا انه لا يتفك عن نطاق العيب لم يستلزم ذلك غلبة تغيره عن الحالة التي روى عليها لانه يجوز أن يكون معيبا ويستمر بتلك الصفة المرئية مع حصول العيب فيه إلى العقد فتأمل فانه بهم المناقاة قبل التامل الصادق ثم ان رويته لا تستلزم الاطلاع على العيب وان كان ظاهرا اذا قد يشبه بحاله عند الرؤية فلا يعلم فليتأمل ويصرح بذلك ما تقدم عن ابن الصلاح في شرحه والظاهر أنه لا يصح بيع الغائب (قوله أو عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق واذا صح فوجده متغيرا عاراه

(٣٤ - شرواني وابن قاسم) - رابع

من أنه قسم له وخكمهما واحدا فيه نظر وان أمكن توجيهه بانه لما شك فيه هل هو بمستوى فيه الامران أو لا الحق بالمستوى لان الاصل عدم المانع وجعل قسميه لانه لم يتحقق فيه الاستواء فتأمله * (تنبيه) * قضية اناطتهم التغير وعدمه بالغالب لا يوقعه بالفعل أنه لا ينظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير أو عدمه فتغير أو استوى فيه الامران فتغير أو لم يتغير لم يورث ذلك فيما قالوه في كل من الأقسام من البطان في الأول

والصحة في الاختيارين ويوجه بانما اعتبر الغلبة وعدمها عند العقد دون ما ينظر أي بعده (تنبيه آخر مهم جداً) ما ذكرناه في القيد والنفي مبني على قاعدة استنبطنا من كلام غير واحد من المحققين تبعاً للشيخ عبد القاهر وحاصلها أنك إن اعتبر دخول النفي على كلام مقيد كان نفي ذلك القيد دائماً استحالة كون القيد هنا للنفي لأن الفرض دخوله على كلام مقيد فتحمض أنصرافه للقيد لا غير وان اعتبر دخول الاشتغال الكلام على قيد ونفي فالأرجح المتبادر أنصراف النفي إلى القيد هنا أيضاً بقيد نفيه وعليهما صرح ما ذكرته في تقرير المتن المدافع للإعتراض عليه المبني على المرجوح أن القيد للنفي أي انتفاء (٢٦٦) التغير غالب فلا تعرض فيه لغلبة التغير ولا لعدمها بوجه بل لكون هذا النفي غالباً أو

غيره ووجه مرجوحية هذا وأرجحية الأول لفظاً أن العامل التوقي وهو الفعل أولى بأن يجعل عاملاً في المفعول أي مثلاً من العامل الضعيف وهو حرف النفي فتقدر بذلك بلا غلب تغيره أولى منه بما انتفاء تغيره غالب ومعنى أن المتبادر هو أنصراف النفي إلى القيد واحتمال عكسه مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم فزعم بالادل ووجه تبادر ذلك أن الغالب في الاثبات والنفي توجههما إلى القيد ألا ترى أنك إذا قلت جئتني راكباً كان انقصرد بالانخبار انما هو كونه راكباً في المجي ولا يغير المجي فعلى الأرجح توجه الاثبات أو النفي للقيد أولاً بقيد اثباته لا نفي على الأرجح لا يتوجه اليه فيكون قيداً للاثبات أو النفي لا غير فعلى الأول يعتبر القيد أولاً للاثبات أو النفي وعلى الثاني بالعكس وهذا يندفع زعم أن هذا المرجوح هو الأكثر الراجح

غلب التغير الخ (قوله في الآخرين) هما قوله أو عدمه بتغير وقوله أو استوى فيه الامران فتغير الخ اه ع ش (قوله استنبطنا الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها مشهورة في كلامهم اه سم وقد يوجه كلام الشارح بان مقصوده الاشارة إلى أن من المحققين من مصرح بها واستنبطها كالشيخ عبد القاهر ومنهم من لم يصرح بها لكنها تؤخذ من كلامه بطريق الاستنباط فقوله كالشيخ عبد القاهر متعلق باستنبطها أي اقتسدت بالشيخ عبد القاهر أي في التصريح بها واستنباطها من كلام من لم يصرح بها من المحققين فحاصله أني لم آخذها عن المعرجين بها كالشيخ المذكور على سبيل التقليد الصريح بل على سبيل التنبيه لما أخذها من كلام المحققين وهذا على سبيل التحدث بنعمة الله تعالى عليه غير نال الله تعالى وإياهم بأحسنه وبره وأسبل علينا وعليهم ذيل ستره اه سيد عمر وقد ورد عليه أن الشيخ امام في الفن يستنبط من كلام الله وكلام الباغاء لا من كلام المحققين (قوله وان اعتبر دخول الاشتغال الكلام الخ) أي من غير ملاحظة سبق أحدهما على الآخر (قوله هنا أيضاً) أي في الاعتبار الثاني كالاول (قوله وعليهما) أي الاعتبارين (قوله ما ذكرته) هو قوله أن القيد هنا للمنفى لا للنفي أي ما لا يغلب تغيره الخ (قوله أي انتفاء التغير غالب) الاوفق لما مر في مقابله أي يغلب انتفاء تغيره (قوله فلا تعرض فيه الخ) ظاهر صديقه تسليم الاعتراض على فرض أن القيد للنفي مع أن آخر كلام المصنف مصرح بحكم غلبة التغير ومفهوم الحكم الاستواء سواء كان القيد في أول كلامه للنفي أو المنفي الآن يقال انه سككت عن رده على المرجوح أيضاً لظهوره (قوله ولا يعيها) أي للاستواء (قوله بوجه) أي لا منطوقاً ولا مفهوماً (قوله وهو الفعل) أي وشبهه (قوله في المفعول له) أي في نحو ما ضربته تحقيراً (قوله فتقدر بذلك) أي قول المتن لا يتغير غالباً (قوله بما انتفاء تغيره الخ) متعلق بضميره نه الرابع لتقدير ذلك وقد مر ما فيه (قوله ومعنى الخ) عطف على قوله لفظاً الخ (قوله فيكون) أي القيد (قوله والا) أي بان توجه النفي أو الاثبات إلى القيد (قوله عن غرض ذكر الخ) الاضافة للبيان وكان الأولى عن غرض التقييد أو التعبير عن بدل اللام (قوله من اثبتته) أي القيد (قوله كافي الآية) أي الآية آتية آنفاً (قوله ان تقييد النفي) صوابه المنفي بالميم (قوله هذا كله) أي قوله ان اعتبر إلى هنا (قوله ما تقرّر) فاعل فلا ينفى و (قوله ما قيل) مفعوله والمراد بما تقرّر أرجحية الاول لفظاً ومعنى وقال الكردى هو قوله لان القيد هنا للمنفى الخ اه (قوله كثير ما الخ) بدل مما قيل (قوله نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته) يعني نفي القيد بنفي قيده اه كردى (قوله كادل عليه) أي على القصد المذكور وكان الأولى انحصار دليل السياق (قوله أو دليل الخ) عطف على السياق (قوله على لاجب) أي هو على لاجب واللاجب الطريق و (قوله لا يهتدى الخ) صفة لاجب اه كردى (قوله نفي الحقيقة

عليه فتغير (قوله والصحة في الاختيارين) هذه الصحة مصرح بها قوله السابق وإذا صرح بوجوده فتغير الخ اه التخيير فرع الصحة وقد يمنع التصريح لصديق التغير بالحاصل بطول المدة بعد العقد إلا أن قرينة تعديل قوله فاذا اختار الخ يؤيد هذا التصريح (قوله استنبطنا الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسألة مصرح بها

والا كان ذكر القيد ضائعاً عن غرض ذكره للتقييد بل لغرض آخر كما قلنا من أثبتته وكالتعريض كافي الآية فان الغرض من ذكر الحذف فيها التعريض بالمخفين توبيخاً لهم ووجه اندفاعه منع ما ذكره بقوله والا إلى آخره وسند المنع أن تقييد المنفي له فوائد وكفى به غرضاً في جواز بل حسنه هذا كله حيث لم يعلم قصد التكميل فلا ينفى ما تقرّر وما قيل كثيراً ما يقصدون نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته كإل عليه السياق أو دليل آخر كقول امرئ القيس * على لاجب لا يهتدى بمناره * لم يرد كما قاله أبو حيان وغيره اثبات منار أنت في عنده الاهتمام بل نفي المنار من أصله وكقوله تعالى لا يسألون الناس الحافاً لم يرد اثبات السؤال ونفي الحاف عنه بل نفي السؤال من أصله دليل بحسبهم الجاهل إلى آخره إذا تعفّف لاجتماع المسئلة وماله تعلق بما هنا قول الفخر الرازي نفي الحقيقة مطلقاً أعم

الوزن في مقابلة الطرف
بخلاف شرط وزن الطرف
وحط قدره لاتقاء الجهالة
حينئذ وبحت أن اطراد
العرف يحط قدر كسره
غير صحيح كالمزج وان أيد
بكلام ابن عبد السلام
وغيره وخروج بدل صبرة نحو
رمان و بطيخ و عنب فلا بد
من رؤية جميع كل واحدة
وان غلب عدم تفاوتها وكذا
تراب الارض ومن ثم لم يباعه
قصد ذراع طولاً وعرضا
أرض لم يصح لان تراب
الارض مختلف (و) تكفي
رؤية بعض المبيع البالد
على باقيه نحو (أنموذج)
بضم الهمزة والهمز وقع
للمجتمعة (المتمائل) أي
المتساوي الاجزاء كالحبوب
وهو ما يسمى بالعينة ثم ان
ادخلها في البيع في صفقة
واحدة صح وان لم يردّها
الى المبيع على المعتمد لان
رؤيته كظاهر الصبرة وعلى
المائع في دلالته كل على
الباقى وزعم انه ان لم يردّه
اليه كان كبيع عينين
وأى أحدهما ممنوع
لوضوح الفرق اذا هان في
المتمائل والعينات ليسا
كذلك ومن ثم لو رأى ثوبين
مستويين في ثمن ووصفا
وقدرا كصفي كرباس
فسرق أحدهما مثلاً ثم
اشترى الآخر ثاباً صح اذا
لا جهالة حينئذ يوجب جواز لم
يدخلها في البيع لم يصح
وان ردّها للمبيع لانه لم ير
المبيع ولا شيئاً منه

في اناء البائع ضمن الاناء لانه أخذ منفعته نفسه ولا ضرر لغيره لقبض المبيع فيه اه فقله ولو اشترى شيئاً
من ذلك في طرفه كل رطل بدرهم مثلاً الى قوله قال في المجموع هو المراد بقوله هذا لا يبيع شيئاً موازنة
بشرط حط قدر معين الخ اه سم (قوله في مقابلة الطرف) أي من غير وزن اه سم (قوله كالمزج)
أي في فرع قبيل قول المتن ومتى كان العوض معينا (قوله وخروج) الى قوله وكذا في المغنى والى المتن
في النهاية (قوله بدل) أي الى آخره (قوله نحو رمان الخ) أي كسفرجل اه نهاية اه سم قال ع ش
ومن نحو العنب كما قاله الشيخان ونور عافيه اه عبدة المغنى ولا يكره في العنب والخوخ ونحوهما
رؤية أتعلاها لكثرة الاختلاف في ذلك اه (قوله فلا بد من رؤية جميع كل واحدة) فان رأى أحد
جانبي نحو بطيخة كان كبيع الغائب كالثوب الصفيق يرى أحد وجهيه نهاية ومغنى قال ع ش قوله فلا بد
من رؤية جميع الخ أي الرؤية العرفية فلا يشترط قلبها ورؤية وجهيها الا اذا غلب اختلاف أحد وجهيها
على ما ياتي وقوله كالثوب الصفيق قضية هذا التشبيه أن عدم الاكتفاء ورؤية أحد الجانبين مغرور
فيما اختلفت جوانبها اه (قوله طولاً وعرضا) بذني وعرضا اه سيد عمر قول آتاني (وأنموذج المتمائل) قدر
الحلى أي والمغنى المتن هكذا ومثل أنموذج المتمائل وقصد كرمشيل بيان الكاف في قوله كظاهر الصبرة
وأن أنموذج معطوف على ظاهر الصبرة وأنما لم يقدر الكاف فيقول وكأنموذج لان الكاف حرف لا يستقل
فكره أن يكون الجار والمجرور ملقمان مترشحين بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده أن مثل مقدر
في الكلام كما قد يتوهم فليأمل اه سم (قوله بضم الهمزة) الى قوله وفيه وقف في النهاية الاقوله وقسر
القصص الى وتقييده وكذا في المغنى الاقوله وطلع النخل وقوله وقد يجاب الى وتردد قوله وكذا الورق
البياض (قوله والمبيع الخ) أي وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس انه لحن
وأنما هو بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح المعجمة اه نهاية قال ع ش قوله مر انه لحن قال النواجي
هذه دعوى لا تقوم عليها حجة فإزالت العلماء قديمها وحديثها يستعملون هذا اللفظ من غير نكير حتى ان
الزمخشري وهو من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو أنموذج وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو امام المغرب
في اللغة سمي به كتابه في صناعة الادب وقال النووي في المنهاج وأنموذج المتمائل ولم يتعقبه أحد من الشراح اه
وقوله مر وأنما هو بفتح النون أي من غير همزة اه (قوله بالعينة) بكسر العين وسكون التختية وفتح
النون اه جل (قوله ثم ان أدخلها الخ) أي كان قال بعثك حنطة هذا البيت مع أنموذج اه مغنى (قوله)
كظاهر الصبرة) أي كروية تظاهر الصبرة وقد تقدم أنها كافية اه ع ش (قوله في دلالته كل الخ) والاولى في
الدلالة على الباقي باسقاط لفظة كل لما في جعل دلالته الكل جامعاً ما لا يخفى الآن تراد بالكل تظاهر الصبرة
وأعلى المائع (قوله أحدهما) ثم قوله ليس الا في الاولى فهما التأييد (قوله ومن ثم لو رأى الخ) ليتأمل وجبه
هذا البناء اه سيد عمر (قوله ثم اشترى الخ) أي ولا يعلم أيهما المسروق ونهاية ومغنى (قوله صح) أي ان
كان ذا كرا الاوصافه كالمزج (قوله وان لم يدخلها الخ) أي كان قال بعثك من هذا النوع كذا مغنى ونهاية (قوله)
ان علما قدر وزن الطرف وقدر قسطه والا فلا ولو اشترى شيئاً من ذلك في طرفه كل رطل بدرهم مثلاً على أن
يوزن بطرفه ويسقط للطرف أطلا معينة من غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من المحرمات التي
تقع في كثير من الاسواق * (فرع) * ذكر الرافعي في الاجارة أن من اشترى شيئاً وقبضه في اناء البائع ضمن
الاناء لانه أخذ منفعته نفسه ولا ضرر لغيره لقبض المبيع فيه انتهى فقوله ولو اشترى شيئاً من ذلك في طرفه كل
رطل بدرهم مثلاً الى قوله قال في المجموع الخ هو المراد بقوله هذا لا يبيع شيئاً موازنة بشرط حط قدر معين
الخ (قوله في مقابلة الطرف) أي من غير وزن (قوله كالمزج) أي في الفرع المذكور في الشرع قبيل
قول المصنف ومتى كان العوض معينا الخ (قوله وأنموذج المتمائل) قدر الحلى المتن هكذا ومثل أنموذج المتمائل
وقصد كرمشيل بيان معنى الكاف في قوله كظاهر الصبرة وان أنموذج معطوف على ظاهر الصبرة
وأنما لم يقدر الكاف فيقول وكأنموذج لان الكاف حرف لا يستقل فكره أن يكون الجار والمجرور ملقمان

(أو) ان (كان صوانا) بكسر أوله وضمه (للباني خلقة) وان لم يدل عليه (كقشر) نصب (٢٦٩) السكر الاعلى وطلع النخل و (الريمان والبيض)

وكذا القطن لكن بعد

تفتحه وانما لم يصح السلم

فيه حينئذ لعدم انضباطه

(والقشرة السفلى) وهي

ما تكسر عند الاكل وكذا

العليان لم تنعقد (للعوز

واللوز) لان بقائه فيمن

صلاحه وقشر القصب

الاسفل قد عص معه نصار

كاه في قشر واحد وتقيده

كامله بالخلق للاحتراز

عن جلد الكاب فانه لا بد

من رؤية جميع أوراقه

وكذا الورق البياض وان

أورد على طرده القطن في

جوزه والبر في صدقه والمسل

في فأرته وعلى عكسه

الخشكان ونحوه والقناع

في كوزه والجبة المحشوة

بالقطن لبطان بيع الأول

مع ان صوانه اخافى دون

الا خومع ان صوانه اغير

خافى وقد يجاب بان الغالب

في الخلق ان يقاعه فيه من

مصلحته فأر يده ماهو

الغالب فيه ومن شأنه فلا

يرد عليه شيء من ذلك وتزد

الأزرى في الخلق القشر

والحف بالجبتور حج غيره

عدمه لان القطن فيها

مقصود لانه بخلاف الجبة

وفيه وقفة (وتعتبر رؤية

كل شيء على ما يليق به) عرفا

وضبطه في الكافي بأن يرى

منه ما يختلف معظم المالية

باختلافه فيرى في الدار

والدستان والحمام كل ما

اشتملت عليه حتى البالوعة

والطريق ويجزى ماء بدور به الرحا في السفينة رؤية جميعها

أو كان صوانا الخ) عبارة انما هي والغنى أو لم يدل على باقيه بل كان صوانا ثم قال ان قوله أو كان قسم قوله ان دل
اه (قوله وطلع النخل) عطف على نصب السكر (قوله لكن بعد تفتحه) لا يخفى أن اراده هنا على هذا الوجه
يقضى أنه تكفى رؤية صوانه بعد تفتحه وحينئذ فلا معنى لاشتراط تفتحه اذ لا معنى له الا ان يمكن من رؤية
بعضه وحينئذ فهو من القسم الاول لان الثاني اه رشدي (قوله ان لم تنعقد) أى السفلى سم ورشدي
(قوله وقشر القصب الاسفل الخ) فيه أن المعول عليه هنا أن يكون قشره صوانا لما فيه وقشر القصب الاعلى
ليس كذلك على أن هذه العلة موجودة في الباقي فلا يصح بيعها في قشرها الاعلى فالاولى أن يعلى بان قشره
الاعلى لا يسبتر جميعه ورؤية بعضه يدل على رؤية باقيه فهو من القسم الاول اه حلي قال شيخنا وهذا
بخلاف اللوبية الخضراء فانه يصح بيعها في قشرها اه (قوله وكذا الورق) أى فلا بد من رؤية جميع
طرافه مغنى وعش (قوله البياض) أى ذو البياض والارابه الذي لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره
(قوله على طرده) أى مع الخلق (قوله في جوزه) أى قبل تفتحه سم ورشدي زاد السيد عمر بقرينة
ما تقدم اه (قوله والمسل في فأرته) أى حيث لم يرها فارغتم يعاد اليها فانه يكتب في رؤية أعلاها كما مر اه
نهاية (قوله الخشكان) هو فطيرة رقيقة تضع فيها شيء من السكر ونحو اللوز وتسوى بالذر فتكفى
رؤية الفطيرة التي هي القشرة عن رؤية ما فيها لانها صوان له وهو فارسي بمعنى الخبز البياض والجزء الاول من
هذا بمعنى الثاني من ذلك وبالعكس (قوله في كوزه) أى المسدود والقلم شرح المنهج (قوله والجبة المحشوة
بالقطن) وينبغي أن مثله الصوف أى فانه تكفى رؤية ظاهرها ولا يشترط رؤية شيء مما في الباطن اه
عش (قوله بيع الاول) بضم الهمزة جمع أول أى القطن والبر والمسل في طردها (قوله دون الآخر)
جمع الآخر أى الخشكان وما عطف عليه ويجوز أفرادها كما جرى عليه عش فقال قوله الاول أى
القسم الاول وهو القطن وما عطف عليه وقوله دون الآخر أى القسم الآخر وهو الخشكان وما عطف
عليه اه (قوله فأر يده ماهو) أى كون البقاء فيه من المصلحة (الغالب فيه) أى فليس المراد عموم الصوان
الخلق بل نوع منه وهو ما بقاؤه فيه من مصالحه وحينئذ فكان الاولى حذف قوله ومن شأنه لانه لوهم أنه يكتب
برؤية الصوان الذي ليس البقاء فيه من المصلحة لان من شأنه أن البقاء فيه من المصلحة ثم ان هذا الجواب
لا يدفع ما ورد على العكس اه رشدي أقول وما الموصولة في قوله ماهو الغالب واقعة على مطلق الصوان
خلقيا أولا وحينئذ لا دفع ظاهر (قوله ورجع غيره عدمه) وهو المعتد اه عش عبارة الغنى والظاهر كما
قاله ابن شهبة عدم الخلق اه (قوله عدمه) أى عدم الخلق فيشترط لصحة البيع رؤية باطنه ويكفى
فيها البعض اه عش (قوله لان القطن الخ) ولا يصح بيع اللب من نحو الجوز وحده في قشره لان تسليبه
لا يمكن الا بكسر القشر فيؤدى لنقص غير المبيع نهاية ومعنى أى ولان المبيع حينئذ غير مرئي أصلا اه
رشدي وقال عش قوله مر لنقص غير المبيع هو القشر وذلك لان القشر واللّب فيه مرغّب حفظا
للبن فتريد قيمته بعد الكسر انما يراد مجرد اللّوقود وقيمتها بهذا الاعتبار نافهة اه قول المتن (وتعتبر رؤية
كل شيء الخ) وان اختلفا في الرؤية فالقول قول مدعيها يمينه لان الاقدام على العقد اعتراف بصحته وهو على
القاعدة في دعوى الصحة والفساد من تصديق مدعيها معنى ونهاية (قوله عرفا) الى المتن في النهاية (قوله
فيرى) الى المتن في المعنى الا قوله قال الى ويشترط (قوله الطريق) أى التي يتوصل منها اليها واليسعوف
والسطوح والجدران والمستحتم نهاية ومعنى (قوله ويجزى ماء بدور الخ) أى اذا اشتمل ما اشتراه على رحا بدور
بالماء قال النهاية وكذا يشترط رؤية الماء الذي تدور به الرحا اه (قوله وفي السفينة جميعها الخ) أى ولو
كبيرة جدا كالملاحى ولو احتج في رؤيتها الى صرف دراهم ان يقلب السفينة من جانب الى آخر لتأتى
رؤيتها لم تجب على واحد منهما بعينه بل ان أراد المشتري التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرئ منه أو أراد
من من وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده أن مثل مقدرة في الكلام كقديتوهم فليشأمل
(قوله ان لم تنعقد) أى السفلى (قوله في جوزه) أى قبل تفتحه

والطريق ويجزى ماء بدور به الرحا في السفينة رؤية جميعها

حتى ما في الماء منها كذا... كلاً... لان بقاءها فيه ليس من مصلحة ما في الامنة والعبد ما عدا ما بين السرة والر كبة كالشجر وفي الدابة جميع
أجزاء اللسان حيوان ولو آدميا أو أسنانه وأجزاء نحو فرس قال غير واحد باطن حافر وقدم خلافاً للزرقي ومن ثم أطلقوا أنه لا يشترط قلع
النعل ويشترط في ثوب مهلوى نشره ورؤية (٢٧٠) وجهيه ان اختلفا كبساط وكل منقش والإكبر باس كفت رؤية أحدهما

(والاصح ان وصفه) أي
المعين الذي يراد به (بصفة
السلم لا يكتفى) عن رؤيته
وان بالغ فيه ووضه اليه
من طريق التواتر المقيد
للعلم الضروري لان الخطأ
في اشتراط الرؤية الاحاطة
بما لم تحط به العبارة من
دقيق الاوصاف التي يقصر
التعبير عن تحقيقها وابطالها
للسذهن ومن ثم ورد ليس
الخبر كالعين بكسر العين
وروى كثير ومنهم أجد
وابن حبان خبر بوجه الله
موسى ليس المعين كالخبر
أخبر به تبارك وتعالى ان
قومه قتلوا بعده فلم يلق
الالواح فلما رأهم وعابهم
ألقى الالواح فتكسر منها ما
تكسر وبقوى المعين علم
ان هذا لا يخالف ما يأتي له
أول السلم في ثوب بصفة كذا
لانه في موصوف في الذمة
وعلم مما تقر ان كل عقد
اشترطت فيه الرؤية لا يصح
من الاعى قال الزركشي الا
شراء من يعتق عليه ويبيعه
عبد من نفسه لان مقصوده
العقق وفيه وقفة لاقتضائه
ان البصير مثله في ذلك على
أنه لا ضرر ورؤية اليه لا مكان
توكيله وان ما لا يشترط فيه
يصح منه (و) من ثم (يصح
سلم الاعى) مسلماً كان أو

البائع ذلك لاراء المشتري أو رؤيته نفسه ليصح البيع لم يرجع بما صرقة على المشتري نعم لو استحال قلبها
ورؤية أسفلها فينبغي الاكتفاء بظاهرها مما لم يسترد الماء وجميع الباطن فلو تبين بعد تغيرها ثبت له الخيار
اه ع ش (قوله حتى ما في الماء منها) ولا تسكت في رؤيته في الماء ولو صافيا اه ع ش (قوله جميع أجزائها)
حتى شعرها فيجب رفع الجبل والسر والاكاف اه معنى (قوله لالسان حيوان لاهنا بمنزلة الا اه ع ش
(قوله وإجراء نحو فرس) عبارة الغنى ولا يشترط إجراءها أي الدابة يعرف سيرها اه (قوله للزرقي) بلا
ياء وفي بعض نسخ النهاية للزرقي بالياء (قوله نشره) ليري الجميع ولو لم ينشر مثله الا عند القطع اه معنى
(قوله ككبر باس) المراد به ما لا يخالف وجهه ولو كان اقتسرة فبعة اه بحج يرمى وفي النهاية والغنى ولا يصح
بيع اللبن في الضرر وان حاب منه شيء ورؤى قبل البيع للنهي عنه ولاختلاطه بالحدث ولعدم يقين وجود
قدر اللبن المبيع ولعدم رؤيته ولا بيع الصوف قبل خزه أو تذكته لاختلاطه بالحدث ولان تسليمه انما يمكن
باستئصاله وهو مؤلم للحيوان فان قبض قطعة وقال بعته هذه صح قطعاً ولا يصح الا كل ع والروس قبل الابانة
ولا المذبح أو جلده أو لجه قبل السلق أو السبط لجهاته وكذا مسلوخ لم ينق جوفه كما قاله الاذرى وبيع وزنا
فان يبيع جزافاً صح بخلاف السلم والباراد فيصح مطلقاً لانه ما في جوفه ولو باع ثوباً على منسج قد نسج بعضه
على أن ينسج البائع باقيه لم يصح جزاً اه قال ع ش قوله مر والروس قبل الابانة أي ولو من المذبح لاستتار
بعض أجزائه قبل القطع وقوله لجهاته أي جهالة المقصود منه فان الجلد يختلف تخنوا ورقه وكذلك أجزاء
الحيوان وقوله فيصح مطلقاً أي وزنا وجزافاً ظاهره وان كان كبيراً أو كثيراً ما في جوفه ولا ينافيه قوله لقوله ما في
الحل لان المراد أن من شأنه القسلة وقوله على منسج كذهب ومجلس وبابه منرب انتهى بختار وقوله على أن
ينسج البائع أو غيره اه ع ش وقال الرشيدى قوله قبل السلق أي لما يسلق وقوله أو السط أي لما يسط
اه (قوله أي المعين) الى قوله وروى في المغنى والى قوله لكن الذي الخ في النهاية الا قوله وروى الى
وبقوى وقوله وفيه وقفة الى المتن وقوله قيل (قوله ليس المعين كالخبر) الاول بصيغة اسم الفاعل والثاني
بصيغة اسم المفعول وفي بعض النسخ كالخبر بالميم وعليه فالاول بفتح الميم مصدر ميمي فان ما كان من المزيد
بصيغة المفعول استوى فيه المصدر واسم الزن والمكان والمفعول يتعين المراد بالقراش اه ع ش (قوله
في ثوباً بصفة الخ) بالنصب على الحكاية وفي النهاية في ثوب اه بالجر (قوله قال الزركشي الخ) اعتمد
النهاية والمغنى (قوله الاشرا من يعتق عليه) أي ولو شرع غير ضمني وقوله من يعتق عليه أي يحكم بعقده
عليه فيدخل فيه من أقر بحريته أو شهد به أو ردت شهادته اه ع ش (قوله لاقتضائه أن البصير الخ)
ظاهر النهاية اعتماده (قوله ان البصير مثله في ذلك) معتمده اه ع ش (قوله مسلماً) الى قوله قيل في المغنى
(قوله مسلماً كان أو مسلماً اليه) قيل فيه اشارة الى أن المصدر مضاف الى فاعله ومفعوله فيكون الاعى فاعلاً
في محل رفع ومفعولاً في محل نصب ونظر فيه بان مثل هذا لا يجوز عز بية لان اللفظ الواحد لا يكون في محل
واحد لامر من متباينين فإد الشارح أنه يحتج على أنه في محل رفع وأنه في محل نصب لكن قال بعضهم انه نظير
قوله تعالى وكذا حكمهم شاهد من أنه مضاف لفاعله ومفعوله معاً اه ع ش (قوله ومجمله) أي صحة سلم
الاعى (قوله وحيثئذ) أي حين صحة السلم بان كان رأس المال في القصة و (قوله والا) أي بان كان معيناً
اه رشيدى عبارة المغنى ومحل هذا اذا كان العوض موصوفاً في الذمة ثم عين في المجلس ويوكل من يقبض عنه
أو يقبض له رأس مال السلم أو المسلم فيه فان كان العوض معيناً لم يصح كبيع معين اه وهى واضحة (قوله
قيل ولا تصح اقالته الخ) اعتمده النهاية عارفاً ولا تصح المقابلة مع الاعى فقد نص في الام على أنه لا بد في

مسلم اليه لانه يعرف الاوصاف والسلم يعتمد الوصف لا الرؤية ومجمله حيث لم يكن رأس المال معيناً ابتداءً وحيثئذ يوكل
من يقبض له أو عنه والام يصح منه لاعتاده الرؤية حال العقد قيل ولا تصح اقالته لنص الام على أنه لا بد فيه من العلم بالمقابل فيه لكن الذي
نقله وأقواه جواز الفسخ بالخيار من جهل الثمن وبه يعلم ان النص مبنى على انه بايع (وقيل ان عى قبل تميزه)

الاقالة من العلم بالمقابل فيه بعد نص، على أنهم فسح وقد أفتى بذلك الواو المرحه الله اه قال ع ش قوله م
 على أنهم فسح لعله انما نص على ذلك لئلا يتوهم أن عدم صحة الاقالة من الاعي مبنى على أنها بيع وقوله م
 وقد أفتى بذلك الخ أى بعدم الصحة وقياس بطلان الاقالة بناء على أنهم فسح عدم نفوذ الفسخ منه بغير لفظ
 الاقالة الآن يفرق بان الاقالة تستدعى التوافق عاها من المتقابلين ولا كذلك انفسخ فانه يستقل به من
 ثبت له ما يجوز اه ع ش وفيه رد لقول الشارح وبه يعلم الخ (قوله بين الاشياء) الى الفرع في النهاية
 والمغنى (قوله فلا يصح سلمه) أى لا تنفعا معرفته بالاشياء وأجاب الاول بانه يعرفه بالسماح ويختل فرقا
 بينها كصير يسلم فبالم يكن رآه كاهل خراسان في الرطب وأهل بغداد في الموز اه مغنى (قوله شراء نفسه)
 أى وان لم يقبل الحكمة على نفسه وله أن يكتب عبده على الاصح تغليما للعق وان زوج ابنته ونحوها اه
 مغنى (قوله وله شراء نفسه) أى ولو لغيره بطريق الوكالة عن الغير وبهذا يجاب عما توقف فيه سم على
 جهن أن هذا عقد عتاقه فلا يحتاج الى ذكره اه ع ش (قوله كاسر) أى في شرح وتكفي الرؤية قبل
 العقد الخ (قوله ان يرى) ببناء القاعل من الارادة والضرر المستتر للبائع (قوله ثم يريد) عطف على
 قوله يرى له الخ (قوله ولو حدين) بل ولو حدا فبما يظهر فانه قد عجزها اه سم أقول بل ولو نحو حارنها
 وزقاقها بشرطه (قوله وللشيخين الخ) عبارة النهاية والمغنى ومما تنبه به البلوى مع عدم صحته بيع نصيب
 من الماء الجاري من نهر ونحوه للجهل بقدره ولان الجاري ان كان غير مملوك فذلك والا فلا يمكن تسليمه
 لاختلاط غير المبيع به فطر يقه أن يشتري القناة أو سهمها منها فاذا ملك القرار كان أحق بالماء وان اشترى
 القرار مع الماء لم يصح أيضا فبما للجهالة اه (قوله في أبواب متعددة) الاسبيل تقديمه على قوله ما يوهم الخ
 (قوله من نحو نهر أو بئر) خرج به ما ذكره في الروضة بقوله أما المخرز في أثناء أو حوض يبيعه صحح على
 الصحح وليكن عمق الحوض معلوما انتهى اه سم (قوله مطلقا) أى جاريا أو راكدا ويستثنى منه
 ما ذكره في شرح الروض في احياء الموات عقب قول الروض ماء البئر والقناة لا يصح بيعه لانه يزيد ويختلط
 اه مما نصه نعم ان باعه بشرط أخذه الآن صح صرح به القاضي واقتضاه التعليل انتهى والظاهر أن ذلك في
 الراكد اه سم (قوله صح ودخل الماء الخ) ينبغى أن المراد الماء الذي يحدث بخلاف الموجود للبائع الآن
 (قوله لانه لا يجهلها) قد يقال لاحاجة لذلك مع كون شراء نفسه عقد عتاقه بناء على ما تقدم من
 الزر شي (قوله ولو حدين) بل ولو حدا فبما يظهر فانه قد عجزها (قوله من نحو نهر أو بئر) خرج
 ما ذكره في الروضة في احياء الموات بقوله أما المخرز في أثناء أو حوض يبيعه صحح على الصحح وليكن عمق
 الحوض معلوما وعبارتها قبل تقرير الصفة وكذا اذا كان الماء في أثناء أو حوض مشلا مجتمعا فبيعه
 صحح منفردا وتابعا انتهى وقوله مطلقا أى جاريا أو راكدا يستثنى ما ذكره في شرح الروض في
 احياء الموات عقب قول الروض ماء البئر والقناة لا يصح بيعه لانه يزيد ويختلط انتهى مما نصه نعم ان
 باعه بشرط أخذه الآن صح كما صرح به القاضي واقتضاه التعليل الاول انتهى والظاهر أن ذلك في
 الراكد وما ذكره في الروضة ثم بقوله وان باع منه أى من ماء البئر والقناة فهما أصعافان كان جاريا لم
 يصح اذا لا يمكن بطل العقد بقدار وان كان راكدا. قلنا انه غير مملوك لم يصح وان قلنا مملوك فقال العقلا
 لا يصح أيضا لانه يزيد ويختلط المبيع والاصح الجواز كبيع صاع من صبرة وأما الزيادة فقليل فلا تضر
 ككلو باع القتي في الأرض بشرط القطع وكلو باع صاعا من صبرة وصعب عليها صبرة أخرى فان البيع بحاله
 ويسبق ما سبق صاع من الصبرة انتهى وظاهره صحة البيع في الأصح وان لم يشترط أخذه في الحال بخلاف
 الكل وكان وجه ذلك قلة الزيادة وكثرة اقلية أمل (قوله صح ودخل الماء) ينبغى ان المراد الماء الذي
 يحدث بخلاف الموجود للبائع الا أن يشترط دخوله بل لا يصح البيع الا بشرط دخوله أخذ من قول
 الروضة قبيل الوقف ولو باع بئر الماء وأطلقه أو باع دارا فيها بئر جاز ثم ان قلنا بملك الماسجود حال البيع
 يبقى للبائع وما يحدث للمشتري قال البغوي وعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للمشتري

بين الاشياء او خلق أعني
 (فلا) يصح سلمه وله شراء
 نفسه وما يجارها لانه لا يجهلها
 وبيع مارآه قبل العمى ان
 ذكر أو صافه وهو مالا
 يتغير غالبا كالمس* (فرع)*
 في الجواهر بشرط ذكر
 حدود الدار الاربعة ويكفي
 ثلاثة ان عجزت بها وانظر
 فيه بانهم ان رؤيت لم يحتج
 لذكر شئ من الحدود والالم
 يكف الا ذكر كلها ويرد
 بان يرى له جلة دور ثم يريد
 أن يبيعه بعضها فلا بد من
 ذكر بجزءها ولو حدين على
 الاوجه وللشيخين وغيرهما
 في بيع الماء وحده أو مع
 قراره ما يوههم التناقض في
 أبواب متعددة وقبيليات
 ما في ذلك في تاليف مستقل
 والحاصل انه لا يصح بيع
 الماء من نحو نهر أو بئر
 وحده مطلقا للجهل به وان
 محل بيع الماء ان ملك ووقع
 البيع على قراره أو بعض
 منه معين صح ودخل الماء كله
 أو ما يخص ذلك المعين

يشترط دخوله بل لا يصح البيع الا بشرط دخوله أخذ من قول الرخصة قبل الوقف ولو باع بئر الماء وأطلق أو باع داراً فيها بئر جاز ثم ان قلنا بذلك الموجد حال البيع بقي للبائع وما يحدث للمشتري قال البغوي وعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للمشتري لتلاخي المآل ان انتهى اه سم (قوله ما يصل اليه) أي المحل الذي يصل الماء اليه وهو القلر

(باب الربا)

(قوله بكسر الراء) الى المتن في النهاية وكذا في المغني الا قوله وبفتحها والمد قوله ومن ثم الى وهو وقوله ثم العوضان الى المتن (قوله ويكتب بهما) اي بالواو والالف كما نقله علماء الرسم اه عش (قوله ذالبياء) أي لان الالف تعال نحو الباء ثم هذا في غير القرآن لان رسمه سنة متبعة ومقتضى هذا أن لا يجوز كتابته بالالف وحدها لكن العرف على كتابتها باحد هاتين اللفظتين اه بحري (قوله وهو لغة الزيادة) قال تعالى اهتزت وربت أي زادت ونمت معنى ونهاية (قوله غير معلوم النماثل) يصدق بمعلوم عدم النماثل وال في النماثل للعهد أي النماثل المعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس جملها على العهد باعده من محل قولنا على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا وقوله أو منع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض وتحمل أل في البدلين على المعهود شرعا أي وهو الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا كما حمل على ذلك قوله على عوض مخصوص وان كان أعظم منه في شمول هذا القسم ما كان الجنس فيه متحدا وما كان مختلفا وما كان من ذلك معلوم النماثل وما كان مجهولا سم على المنهج اه عش (قوله وانه من أكبر الكبائر) عطف على التحريم وظاهر الاخبار ههنا أنه أعظم انما من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفق شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى بخلافه نهاية وسم قال عش قوله من الزنا ومنه اللواط وقوله والسرقة أي وان قلت اه (قوله ولم يؤذن الله) أي لم يعلم الله و (قوله كذا يائه أو لياؤه) أي ولو أمواتا و (قوله فانه صح فيها) أي في ابيائه أو لياؤه الله (قوله وما أبدى له) أي من كونه يؤدي للتضييق ونحوه اه عش (قوله انما يصلح حكمه) يفيد أن مجرد علم الحكمة لا يخرج عنه كونه تعديلا ليراجع فان فيه نظر اظاهرا سم على ج أي لتصريح بعضهم بان التعبدى هو الذي لم يدرك له معنى وقد يجاب عن الشارح بانهم قد يطلقون التعبدى على ما لم يظهر له علامة موجبة للحكم وان ظهر له حكمه اه عش (قوله بان يزيد أحد العوضين) أي مع اتحاد الجنس شيخنا الزيدى اه عش (قوله ومنه بالقرض) وانما جعل منه مع أنه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفع المقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكما اه عش (قوله بان يشترط فيه لتلاخي المآل ان انتهى) في شرح العباب ثم قال أي الباقين في الفتاوى وأما الصورة الثانية وهي أن لا يكون محل البيع مملوكا وانما المملوك المحل الذي يصل اليه الماء فاذا صدر بيع في هذه الصورة على الماء الكائن في الأرض فانه لا يصح لانه غير مملوك لصاحب الأرض ولهذا اذا خرج من أرضه كان على اباخته واذا باع القلر لم يدخل الماء الذي هو غير مملوك له وانما يدخل في ذلك استحقاق الأرض فيه المسمى بالشرب انتهى المقصود منه انتهى

(باب الربا)

(قوله عقد على عوض مخصوص الخ) لئلا أن تقول هذا الحد غير مانع لانه يدخل فيه بيع صبرة بز بصيرة شعير جوا مع الحلول والتمايض اذ يصدق على الصبرتين أنه عوض مخصوص غير معلوم النماثل في معيار الشرع مع انه لا ر في ذلك ولا يقال النماثل انما يتر في الجنس فقوله غير معلوم النماثل مغناه اذا كان يعتبر نفسه النماثل لان الحد لا تعرض فيه لذلك ويمكن أن يجاب بان أل في النماثل للعهد أي النماثل المعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس جملها على العهد باعده من محل قوله على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التي هي محل الربا قلنا مل (قوله وانه من أكبر الكبائر) وظاهر الاخبار ههنا أنه أعظم انما من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفق شيخنا الشهاب الرملي بخلافه (قوله انما يصلح حكمه) يفيد أن مجرد علم الحكمة لا يخرج عنه

وان لم يملك هو بل ما يصل اليه لم يدخل الماء المملوك بل استحقاق الأرض الشرب منه ومنه في زكاة النبات ماله تعلق بذلك

(باب الربا)

بكسر الراء والقصر وبفتحها والمد وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالبياء وهو لغة الزيادة وشرعا قال الروياني عقد على عوض مخصوص غير معلوم النماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما والاصل في تحريمه وانه من أكبر الكبائر الكبائر والسنة والاجماع قبيل ولم يحمل في شريفة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاصيا بالخرب غير آكله ومن ثم قبيل انه علامة على سوء الخاتمة كذا يائه أو لياؤه الله فانه صح فيها الايدان بذلك وتحريمه تعبدى وما أبدى له انما يصلح حكمه لاعلة وهو امار بافضل بان يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بان يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض

غير نحو الرهن أو ربايدان يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقايش أو ربا نساء بان يشترط أجل في أحد العوضين وكلها مجمع عليها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوي زيادة على ما مر ثم العوضان ان اتفقا حنسا اشترط (٢٧٣) ثلاثة شروط أو عدة وهي الطعم والتقديرية

اشترط شرطان والا كبيع طعام بنقد أو ثوب أو حيوان بحيوان ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة إذا علمت ذلك علمت أنه (إذا بيع الطعام بالطعام) أو النقد بالنقد كما يأتي (ان كانا) أي الثمن والثمن ووقع في بعض النسخ بلا ألف وهو فاسد (جنسا) واحدا بان جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الربا واشترط كفايه اشتراكا معنويا كتمر معقل وبرني وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده الا دقة فانها دخلت في الربا قبل طرور هذا الاسم لها فهي أجناس كأصولها وبالخير البطيخ الهندي والاصفر فانهما جنسان والتمر والجوز الهنديان مع التمر والجوز المعروفين فان اطلاق الاسم عام ليس بقدر مشترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقتين مختلفتين وهذا الضابط مع انه أولى ما قبل منتقض بالعموم والالتزام صدقه عليهما مع انهما أجناس كأصولهما (اشترط الحلول) من الجانبين اجماعا لاشتراط المقابلة في الحبس ورون لازمه الحلول غالبا فبني اقترن باحدهما ناجيل ولو للحظة فخل وهما في المجلس

(الخ) ومنه مالو أقرضه بمصر وأذن له في دفعه لو كيله بمكة مثلا اه ع ش وهل مثله ما شاع في زماننا أن يقرضه بمصر وأذن لو كيله بمكة مثلا في دفع مثله له وهل يخلص من الربا أن يقرضه بمصر ويأذن لو كيله بمكة مثلا أن يقرضه مثله ثم يتقاصا بشرطه ويظهر فيهما نعم والله أعلم (قوله نحو الرهن) من نحو الكفالة والشهادة اه ع ش (قوله أو ربا نساء) بالفتح والمد اه ع ش (قوله بجمع عليها) أي على إطلاقها (قوله ما مر) أي من كونه طاهرا منتقيا به الخ (قوله ثم العوضان) أي الثمن والمثلن (قوله وهي) أي العلة (قوله والتقديرية) الواد للتقسيم وقال ع ش بمعنى أو اه (قوله أو حيوان بحيوان) أي مطلقا وان جاز بلعه كصغار السمك نهاية ومعنى قال ع ش قوله مطلقا أي ما كولا أو غيره من جنسه أو من غير جنسه وعلوم أن الكلام في الحي وقوله كصغار السمك أي والجراد اه (قوله أو النقد) إلى قول المتن وجنسين في النهاية الا قوله وهو فاسد وقوله نعم إلى المتن وقوله وهما فيه وقوله لقد رتبتهما إلى ولو قبضا (قوله أي الثمن) إلى قول المتن والمماثلة في المغنى الا قوله وهو فاسد (قوله وهو فاسد) وفي حزمه بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام من الجانبين أي ان كان الطعام من الجانبين جنسا أو لعمد كور نظر ظاهر اه سم أي أو المعتقد عليه من الطعامين (قوله اشتراكا معنويا) معناه أن يوضع اسم حقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالقمح أما اللفظي فهو ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصية فتعدد الوضع بتعدد معانيه كالأعلام الشخصية وكالقراءة وضع لكل من الطهر والخمض اه ع ش (قوله كتمر الخ) تأمل انطباق الضابط على ذلك سم على حج أقول أي لان هذا الاسم حدث لهما بعد دخولهما في باب الربا بالشبوت الربا فيهما بسر أو نحوه ويمكن الجواب بأنه من وقت دخولهما في باب الربا بجمعهما اسم خاص كالطعم ثم الخلل وان اختلف باختلاف الأحوال اه ع ش (قوله كتمر معقل) بفتح الميم واسكان العين المهملة وكسر القاف نوع من التمر معروف بالبصرة وغيره منسوب إلى معقل بن يسار الصحابي رضي الله تعالى عنه والبرني هو ضرب من التمر أصفر مدبر واحدته برنية وهو أجرد التمر فهما جنس واحد اه معنى عبارة الجبري البرني بفتح الباء الواحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص يقال له رأس البرنية نسبة له لأنه أول من غرس ذلك الشجر اه (قوله وبما بعده) هو قوله من أول الخ (قوله هذا الاسم) أي الدقيق (قوله وبالخير) هو قوله واشتر كفايه اشتراكا معنويا و (قوله البطيخ الهندي) أي الانخضر (قوله فانهما جنسان) علة للإخراج وسيعمل الخرج بقوله (فان اطلاق الاسم) أي البطيخ والتمر والجوز (عليهما) أي على الاثنين من الستة المذكورة على التوزيع الخ (قوله أي ليس الخ) أي الاسم نفسه لبقوله فان اطلاق الاسم الخ (قوله بل حقتين الخ) أي لكل منهما اه ع ش بوضع مستقل (قوله وهذا الضابط) أي كل طعامين جمعهما اسم خاص الخ (قوله أولى ما قبل) أي في ضبط اتحاد جنس الطعامين (قوله منتقض الخ) ويمكن ان يقال حقيقة كل من الألبان واللحوم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم رأيت ابن عبد الحق أشار إلى ذلك حيث قال ولك ادعاء آخر وجهها بالقيء الاخير انتهى أي بقوله اشتراكا في الخ اه ع ش (قوله لاشتراط المقابلة) هو مستند الاجماع اه ع ش (قوله ومن لازمها) أي المقابلة الحلول وفي سم على حج فديقال لا يلزم ارادة اللازم اه ويمكن أن يجاب بان ألفاظ الشارع اذا وردت منه تمحّل على الغالب فيه والامور النادرة لا تحمّل عليها اه ع ش (قوله والمماثلة مع العلم بها) أي حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الآتي ولو باع جزا الخ ع ش قول المتن (والتقايش) ولو اشترى من

عن كونه تعبدافا ليراجع فان فيه نظر اظاهرا (قوله وهو فاسد) في الجزم بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام أي ان كان الطعام من الجانبين جنسا أو لعمد كور نظر ظاهر (قوله كتمر معقل) يتأمل انطباق الضابط على ذلك (قوله ومن لازمها الحلول) فديقال لكن لا يلزم ارادة اللازم

(٣٥ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) لم يصح (والمماثلة) مع العلم بها وكان فيها خلاف لبعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم انقرض وصار الاجماع على خلافه (والتقايش) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي

غيره نصفاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صحيح ويسلمه البائع له ليقبض النصف ويكون
نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن
الزائد المعطى لأنه قبضه لنفسه فان أقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها
النصف الآخر من الدينار جاز كغيرها ولو اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها
ثم ردّها إليه من الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كل رجحاً ابن المقرئ في روضه لان التصرف مع العاقد في زمن
الخيار اجازة وهي مبطلّة فكأنهما تفرقا قبل التقابض نهاية ومعنى (قوله حتى لو كان الخ) غاية مرتبة على
التقابض المفسر بما مر من قوله بعنى القبض الحقيقي الخ اه عش (قوله نحو حواله) من النحو الابراء
والضمان لكنه يبطل العقد بالحوالة والابراء لتضمنهما الاجازة وهي قبل التقابض مبطلّة للعقد وأما الضمان
فلا يبطل العقد بمجرد بل ان حصل التقابض من العاقدين في المجلس فذاك والا بطل بالتفرق اه عش
وقوله وهي قبل التقابض الخ أى على مختار النهاية والمغنى خلافاً للشارح كما يأتي (قوله من غير تقدير)
أى تعدد المقبوض بالكيل أو الوزن فالمعتبر في القبض هنا ما ينقل الضمان لا ما ينفيد التصرف أيضاً لما يأتي
أن قبض ما يبيع مقدراً لا يكون الا بالتقدير كذا في شرح الروض و (قوله ومع استحقاق البائع للقبض) أى
حبس المبيع الى أداء الثمن اه كردى قول المتن (قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً اه
سم (قوله قبض وارثهما) أى ثمان اتحاد الوارث فظاهر وان تعدد ادعاء تبرير بمفارقة آخرهم ولا يضر بمفارقة
بعضهم لقيام الجلسة مقام المورث فمفارقة بعضهم كفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول
الاقباض من الكل ولو باذنهم لو احدى قبض عنهم فلو أقبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصّة
من لم يقبض كمالوا قبض المورث بعض عوضه وتفرقاً قبل قبض الباقي اه عش (قوله وهما فيه) أى يشترط
وجود الوارث في المجلس عند موت المورث والا وجبه وفاقالما أفاده كلام الشيخ أبى على أنه يكفي قبضهما في
مجلس علمهما بالموت وان لم يكونا عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشى لان الموت بمنزلة الاكراه
على التفرق وهو لا يضر على المعتمد فغيبية الوارث قبل علمه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة اكراهه على مفارقة
المجلس فاذا علم كان مجلس علمه بمنزلة مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بان يحضر المعقود عليه
اليه أو قبض وكيله بان يوكل من يقبضه له في أى موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله مر والاكتفاء
بقبض وارثهما ظاهر اذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر اذا كان
العاقدان مالكيين أو أذن المالكان لهما في التوكيل أو ساغ لهما شرعاً اه سم وما ذكره عن مر في

نحو حواله نعم يكفي هنا
قبض من غير تقدير ومع
استحقاق البائع للقبض
وان لم ينفذ صحة التصرف كما
يأتي (قبل التفرق) حتى لو
كان العوض معيناً كفى
الاستقلال بقبضه ويكفى
قبض وارثهما في مجلس
العقد بعد موتهما وهما فيه

(قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله وهما فيه) أى يشترط وجود الوارث في المجلس عند
موت المورث والا وجبه وفاقالما أفاده كلام الشيخ أبى على أنه يكفي قبضهما في مجلس علمهما بالموت وان لم يكونا
عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشى لان الموت بمنزلة الاكراه على التفرق وهو لا يضر على المعتمد
فغيبية الوارث قبل علمه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة اكراهه على مفارقتها المجلس فاذا علم كان مجلس علمه بمنزلة
مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بان يحضر المعقود عليه اليه أو قبض وكيله بان يوكل من
يقبضه له في أى موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله مر وعبارة شرحه ويكفى قبض الوكيل فيه من
العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث مع موت مورثه في المجلس أى وان لم يكن الوارث
معهم في مجلس العقد لانه في معنى المكره كما قاله الشيخ أبو على في آخر كلامه له انتهى وفي شرح العباب للشارح
عن الشيخ أبى على عكس ما ذكره والا كتنها قبض وارثهما ظاهر اذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو
كانا وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر اذا كان العاقدان مالكيين أو أذن المالكان لهما في التوكيل أو ساغ
لهما شرعاً وفي شرح العباب وهل مفارقة المورث الميت قبل قبض الوارث بمفارقة الموكل قبل قبض الوكيل
وكما يأتي ان الغراق كرها كمو اختاراً أو يفرض بانتفاء الاهلية من أصلها عن الميت فسقط اعتبار حضوره

وماذونيهما الا غيرهما ولا

سيدا وموكلا لانه يقبض

عن نفسه قبل تفرقهما لا

بعده لتفرقهما على القبض

قبل تفرق الاذنين بخلاف

الوارث ولو قبضا البعض

صح فيسه تفرق بقا للصفقة

(أو جنسين كمنظرة وشعير

جاز التفاضل) بينهما

(واشترط الحلول) من

الجانبيين كالمز (والتقايض)

يعني القبض كما تقرر للخبر

الصحيح أنه صلى الله عليه

وسلم قال الذهب بالذهب

والفضة بالفضة والبر بالبر

و الشعير بالشعير والنمر

بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل

سواء بسواء يدا يسد فاذا

اختلفت هذه الاجناس

فبيعوا كيف شئتم اذا كان

يدا يسد أي مقابضة ومن

لازمها الحلول غالبها كالمز

بل في رواية مسلم عينا بعين

وهي صريحة في اشتراط

الحلول وما اقتضاه من

اشتراط المقابضة ولو مع

اختلاف العلة أو كون

أحد العوضين غير نوي

غير مراد اجماعا والأولان

شرطان للبيعة ابتداء

والتقايض شرط للصحة واما

ومن ثم ثبت فيمخير المجلس

نعم التفرق هنا مع الاكراه

مبطل لضيق باب الرضا

بخلاف الاجازة على تناقض

فيها حاصل المتقدم منها هما

متى تقايضا بعد ها وقبل

التفرق بان دوام صحته ولا

بان بطلانه من حين الاجازة

النهاية ما وافقه واعتمده عش (قوله وماذونيهما) يفيد أن الوكيل لو أذن باوكلة في القبض وأن العبد المأذون له لو أذن لسيدته في القبض صح وكتب عليه سم مانصه حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الاذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فما الفرق فليتأمل انتهى أقول ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب من القبض وعدمه والتحقيق بالجمادات بخلاف الاذنين (قوله ولو سيدا) أي بغير إذن من العبد المأذون له على ما أفهمه كلامه السابق ولو كان حاضر المجلس العقد اه عش (قوله وموكلا) أي بغير إذن الوكيل اه عش عبارة الرشيدى وظاهر أن محله كالذي قبله ما لم يوكلاهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل اه (قوله لانه) أي كلا من السيد والموكل يقبض عن نفسه أي لاعتن العاقد ثم ان حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وان تفرقا قبل التقايض بطل العقد اه عش (قوله قبل تفرقهما) أي العاقدان الاذنين راجع لقوله وماذونيهما (قوله من الجانبين) الى قوله نعم في النهاية (قوله كما تقرر) أي في قوله يعني القبض الحقيقي الخ (قوله سواء الخ) يجوز ان يكون تأكيذا ويجوز ان يكون اشارة الى أن المساواة في المقدار حقيقة لان المائثلة تصدق بهما في الجملة وبحسب الخبر سم على منهج اه عش (قوله أي مقابضة الخ) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) أي الخبر المذكور اه عش (قوله أو كون أحد العوضين غير نوي) في اقتضائه هذا انظر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس روية سم وعش ورشيدى (قوله ولو مع اختلاف العلة) كذهب وبر اه سم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحته وهذا مما ينفع المصنفين سم على ج اه عش وفي اطلاقه تامل (قوله والأولان) أي الحلول والمائثلة (قوله ثبت فيه) أي عقد الرضا اه عش (قوله مع الاكراه مبطل) قال في شرح العباب وكلا كراه النسيان كفي الام والجهل كما قاله الماوردي انتهى اه سم (قوله مبطل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله لضيق باب الرضا) البطلان في ذلك هو ما نقله السبكي والمعتمد أنه لا أثر له مع الاكراه اه سم عبارة النهاية والمغنى ومحل البطلان بالتفرق اذا وقع بالاختيار فلا أثر له مع الاكراه على الاصح لان تفرقهما حينئذ كالعدم خلافا لما نقله السبكي عن الصمري اه قال عش قوله مر فلا أثر له مع الاكراه قضيته أنه يضر مع النسيان والجهل وبه جزم سم وقوله لان تفرقهما الخ أي ثم اذا زال الاكراه اعتبر موضعه سم على ج اه عش (قوله بخلاف الاجازة الخ) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملي وسم أن الاجازة كالتفرق وان تقايضا بعد ها قبل التفرق (قوله ثم تعاطى عقد الرضا) ينبغي أن محله بالنسبة للمشتري ما لم يضطر اليه فان اضطر اليه كان الاثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة اه عش (قوله ان تفرقا عن تراض) أي مع التذكر والعلم فلو تفرقا سهوا أو جهلا فلا اثم وان بطل العقد ايضا وان تفرقا مع سهو أو جهلا دون الاثر اثم الاخر فقط وبطل العقد ايضا اه سم قال عش وهلا جعل التفرق قائما مقام التلفظ بالفسخ

بخلاف المأكروه ونحوه كل محتمل وكلامهم يدل للثاني اه (قوله وماذونيهما الخ) حاصل هذا الكلام كما ترى انه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الاذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين مع الفرق فليتأمل (قوله ولو مع اختلاف العلة) كذهب وبر (قوله أو كون أحد العوضين غير روي) في اقتضائه هذا انظر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس روية سم (قوله غير مراد الخ) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحته وهذا مما ينفع المصنفين (قوله ومن ثم ثبت فيه) خبر المجلس (محتمل ان وجه التعليل الذي أشار اليه هذا الكلام أنه لو كان التقايض شرطا لاصل الصحة لم يثبت التخيير في المجلس قبله وكان المراد ومن ثم ثبت فيمخير المجلس من الابتداء فليتأمل (قوله مع الاكراه مبطل) قال في شرح العباب وكلا كراه النسيان كفي الام والجهل كما قاله الماوردي انتهى (قوله لضيق باب الرضا) البطلان في ذلك هو ما نقله السبكي والمعتمد أنه لا أثر له مع الاكراه اه سم (قوله بخلاف الاجازة) الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي ان الاجازة كالتفرق وان تقايضا بعد ها قبل التفرق (قوله ان تفرقا عن تراض)

فعليهما ثم تعاطى عقد الرضا بان تفرقا عن تراض فان فارق أحدهما اثم فقط (والطعام)

الذي هو باعتبار قيام الطعام به أحد العلتين (٢٧٦) في الر بالخبر مسد الطعام بالطعام مثلاً بمثل وتعلق الحكم بمشتق اذا الطعام بمعنى

المطعم يدل على تعلقه بما منه الاشتقاق (ما قصد للطعم) بضم أوله مصدر طعم بكسر العين أي لطعم الأدمي بأن يكون أظهر مقاصده تناول الأدمي له وإن لم يأكله الأناذر كالبلوط أو شاركه فيه البهائم غالباً (تنبه) في عبارته هذه دور لتوقف معرفة الطعام على الطعم مع رجوعهما بمعنى واحد وقد يحل بان يراد بالطعم مفسراده التي تجري فيها الر بأى والايعان الربوبية ما قصدت لطعم الأدمي (اقتبانا) كبر وجص وماء عذب لا يتم الاقتيات الاية وتسميته طعاماً جاءت في الكتاب والسنة قبل المراد به ما ينسأغ وان كانت فيه ملوحة ليخرج ماء البحر فقط وفيه نظير والذي يتجه اناطته بعسرف بلد العسقد (أو تفكها) كنسروز بيب وتين وغير ذلك مما يقصد به نادم أو تحل أو تحرف أو تحمض كسائر الفواكه الا ان كثير منها في الايمان والبسولات (أو تدوبا) كملح وكل مصلح من الابازير والبهارات وسائر الادوية كزعفران وسقمونيا وطبن ارمي أو مختوم ورعهم تنجسه ممنوع ودهن نحو خروج ووردولبان وصنع وحسب حظن للخبر السابق

فانه نص فيه على هذه الاقسام بذكر مثالها كالمخ فانه مصلح للغذاء ولا فرق بينه وبين مصلح البدن اذا لاغذيه لحفظه والصلة والادوية لردوها وانما يتناول الطعام في الايمان الدواء لانه لا يسماه في العرف المبنية هي عليه ونخرج بقصد الخ نحو خروج

حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون فسحا حكماً اللهم الا ان يقال ان تفرقهما على تلك الحالة يحول على انهما تفرقا على نية بقاء العقد بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا ثم وصدق في ذلك اه (قوله الذي هو) الى قوله غالباً في النهاية والمغنى الا قوله اذا لطعام بمعنى المطعم (قوله اذا الطعام الخ) دفع به ما يقال الطعام اسم عين فلا يكون مشتقاً (قوله بكسر العين) قال عميرة أى فالطعم بالضم الا كل وأما بالنفع فهو ما يدرك بالذوق سم على المنهج اه ع ش (قوله بان يكون أظهر مقاصده الخ) وفهم منه بالاولى كفى المغنى ما اذا لم يقصد الالتناول الأدمي وسيأتى في كلامه ان مثل ذلك ما اذا قصد للنوع عين بشرطه الا (قوله وان لم يأكله) أى الأدمي الا نادراً بل أول ما ياكله أصلاً لكن يبقى الكلام في العلم بان يكون أظهر مقاصده الطعام حيث لم يتناول الأدمي الا نادراً أول يتناول أصلاً من أين يؤخذ الآن يقال اه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونه قوتاً فيعلم ان الاقتيات منه هو المقصود فلا يضر في كونه مقصوداً للأدمي اختصاص البهائم به أو غلبة تناولها اه ع ش (قوله كالبلوط) أى كثره على وزان تنور شجره ثم يشبه البلع في الصورة بأرض الشام كانوا يقتاتون ثمرة قديما وهو المعروف الآن بثمر الغوآد اه بحيرى عبارة ع ش وهو أى البلوط المعروف الآن بثمر الغوآد وهو يشبه البلع في الصورة اه (قوله أو شاركه فيه البهائم غالباً) قد يخالف قوله الا ان الان غالب تناول البهائم له على الاوجه الآن يقال ما هنا فيما اذا قصد لتناول الأدمي فقط وما ياتي فيما اذا قصد للنوعين اه سم وسيأتى عن المغنى خلافه (قوله لتوقف الخ) هذا لا يكفي في الدور بل لابد من ثبوت توقف الطعام على الطعام وهو ممنوع اه سم وقد يجاب بان ما ذكره من عدم كفاية ذلك انما هو في الدور المتقدم وكلام الشارح في الدور المعنى بدليل قوله مع رجوعهما معنى واحد وكما يبطل التعريف بالاول كتعريف العلم بعدم الجهل كذلك يبطل بالثاني كتعريف الاب بما يشتمل على الابن اذ يشترط في التعريف أن يكون معلوماً قبل المعرفة كما تقرر في محله (قوله وقد يحل الخ) يحله أيضاً الجمل على التعريف اللفظي وهل يراد على جوابه ان الاعيان الربوبية أعم ما قصد لطعم الأدمي فكيف تفسر به فان اعتبر في معنى المطعمية جاء المحذور اه سم وقد يجاب بجواز التعريف بالانحصار في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض وبان يكون الاعتبار فيها معنى ليست بنقل معنى المطعمية (قوله كبر) الى قول المتن وأدقة الاصول في النهاية الا قوله بلد العقد وقوله أو مختوم الى ودهن الخ (قوله الاب) أى بالماء (قوله بعرف بلد العسقد) والمراد ببلد العقد محله بلداً كان أو غيرهما وفي سم على حججه بلاد العقد أى وان لم أن الشيء قد يكون ربوبياً في بلد وغير ربوبى في آخر ولا يخفى عن غرابة ونظر اه أى فالاولى ما قاله م من أن المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما ينسأغ عادة من غير نظر الى محله دون أخرى اه ع ش (قوله والبسولات) عطف على سائر الفواكه (قوله كملح) ما ثاباً أو جبلياً اه ع ش (قوله من الابازير) منها الحطبة اليابسة دون الخضراء كذا هم امش وعليه في ثلها الكبر في التفصيل فيما ينظر اه ع ش (قوله والبهارات) والبهار وزان سلام الطيب مصباح اه ع ش عبارة الكردى البهارت طيب الرائحة والطين الارمى نسبة الى ارمية بكسر الهمزة وتخفيف الباء قرية بالروم والطين المختوم نوع من الطين يؤكل للدواى كالارمنى اه (قوله خروج) على وزان مقه وودو (قوله ووردولبان الخ) عطف على خروج اه ع ش (قوله فانه نص الخ) عبارة النهاية والمغنى فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فالحق فيهما في معناه كما لا ريب

أى مع التذكر والعلم فلو تفرق قاسه أو جهلاً فلا ثم وان بطل العقد أيضاً وان تفرق قاسه أو أحدهما أو جهله دون الآخر لا يخرج من الاخر فقط وبطل العقد أيضاً (قوله أو شاركه فيه البهائم غالباً) قد يخالف قوله الا ان غالب تناول البهائم له على الاوجه الان يقال ما هنا فيما اذا قصد لتناول الأدمي فقط وما ياتي فيما اذا قصد للنوعين (قوله لتوقف الخ) هذا لا يكفي في الدور بل لابد من ثبوت توقف الطعام على الطعام وهو ممنوع (قوله وقد يحل الخ) يحله أيضاً الجمل على التعريف اللفظي وقد يمنع توقف معرفة الطعام على معرفة الطعام ومع

فانه نص فيه على هذه الاقسام بذكر مثالها كالمخ فانه مصلح للغذاء ولا فرق بينه وبين مصلح البدن اذا لاغذيه لحفظه والصلة والادوية لردوها وانما يتناول الطعام في الايمان الدواء لانه لا يسماه في العرف المبنية هي عليه ونخرج بقصد الخ نحو خروج

وعنبر ومسك وجلدوان
أكل تبعامالم يقصد لاد كل
غالبوا دهن نحو سمك وكنان
وحبه وحشيش يؤكل رطباً
كفت وقضبان وعنب مما
يؤكل ولا يقصد تناوله له
ومطعمون جن كغظسم وان
جاز لنا كل طسره الذي
يستلذه ولا يضركه هو ظاهر
ومطعمون بهائم ان قصده
لطعمها وغلب تناولها له
كعلف رطب قد يتناولها
الا دمي فان قصد للنوعين
فر بوي الان غلب تناول
البهائم له على الاوجه فعلم
من هذا كقولنا السابق
بان يكون أظهر مقاصده
الى آخره أن الغولر بوي
بل قال بعض الشارحين ان
النص على الشعير يفهمه
لانه في معناه (وأدقة الأصول
المختلفة الجنس وخلوها
وأدهانها أجناس) لانهم
فروع أصول مختلفة بوية
فاعطيت حكم أصولها ثم
كل خلين لاماء فيهما واتحد
جنسهما بشرط فيهما
المماثلة وكل خلين فيهما ماء
لا يباع أحدهما بالآخر
مطلقاً لانهما من قاعدة مد
عجوة وكل خلين في أحدهما
ماء ان اتحد الجنس لم يبيع
أحدهما بالآخر لمنع الماء
المماثلة والابيع وخرج
بالمختلفة الجنس المتحدة
الجنس كدقة أنواع البر
فهو جنس واحد وأدهانها
دهن نحو الورد والبنفسج
فكلها جنس واحد لان أصلها

والنرد على التمر والمقصود منه الفك والتأدم فالحق به مافي معناه كالسمن والزبيب وعلى المالح فالحق به مافي
معناه كالمصطكي والسقمونيا اه (قوله وورد ومائه الخ) ولم ينبه على حكمه بتلبياء والظاهر أن بوي
لانها تقصد لتداوى اه عش (قوله مالم يقصد لاد كل غالباً) يقتضى أنه لو كان يجعل يقصد لاد كل
غالباً كان بوي أي في ذلك الحبل اه سيد عمر أي وهو مشكل كمنع عن سمن ويأتي عن عش (قوله
وقضبان عنب) أي اطرافها ومناها ورقه ومثلها أيضاً اطراف قضبان العصفور اه عش (قوله مما
يؤكل) بيان لنحو خروج الخ (قوله ومطعمون جن) وقوله (ومطعمون بهائم) معطوفان على قوله نحو خروج
(قوله كعلف رطب) أي كالبرسيم اه عش (قوله كقولنا السابق الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور
يقتضى الربا فيهما غلب تناول البهائم له أيضاً حيث كان بالنسبة لاد دمي أظهر مقاصده الا كل بل صرح به
فيما سبق بقوله أو شاركه فيه البهائم غالباً فكيف مع ذلك قوله هنا الان غلب الخ فليتأمل ان يجب ان
ما تقدم فيما اذا قصد لاد دمي أي فقط فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت واهنا فيما اذا قصد لهما فلا تضر
مشاركة البهائم ان غلبت اه سم قال المغني ولا ربا فيهما غلب تناول البهائم له وان قصد لاد دميين كما قاله
المأوردى وحري عليه الشارح وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اما اذا كان على حد سواء فلا يصح ثبوت
الربا فيه اه وقوله كما قاله المؤلف اوردى اعتمده الشو برى والحفي وقوله بعض المتأخرين شامل للشرح والنهاية
(قوله أن الغولر بوي الخ) وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القول مغالب تناول البهائم له محمول
على بلاد غلب فيها لا يتخالف كلام الاحباب اه نهاية وقوله من المشاحة في كون الخ أي من المنازعة في
ربوية القول لسبب كون الخ قال عش قوله مر محمول الخ يؤدي الى أن الشيء يكون ربوي بل قد دون
أخرى وهو مشكل وقد مر عن سم أنه لا يتخلو عن غرابة ونظر اه وقد يحمل كلامه على أن هذا في مقابلة
ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلبة تناول البهائم للقول ممنوعة ولئن سلم ذلك فما استندت اليه من
الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اعتبار لذلك وجبت ذلك القول بوي دائماً اه وفي البحري عن البرماوى
والبنر بوي لانه اما لفكاهة أو لتداوى وكل منهما داخل في المطعوم اه (قوله لانهم سافروا) الى قول المتن
والمماثلة في المغني الا قوله وبحث الى المتن والى قول المتن ولو باع في النهاية الا قوله كوزالى وابن وقوله
ويظهر الى المتن (قوله فيهما ماء) أي عذير شدي وعش عبارة السيد عمر أي عذب فلو اختلف الجنس
فلا مانع فيما يظهر حيث كان الماء غير عذب اه (قوله مطلقاً) أي اتحد جنسهما أولاً اه عش
(قوله مدعوة) أي ودرهم (قوله في أحدهما ماء) يظهر أخذ من التعليل الا في بقوله لمنع الماء الخ بوي
كان الماء اولاً خلافاً لمافي عش من تخصيصه بالربوي ثم رأيت عبارة المغني تدل على ما قلت وهى واعلم أن كل
خلين لاماء فيهما واتحد جنسهما بشرط التماثل والأفلا وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر ان كانا
من جنس وان كانا من جنسين وقلنا الماء العذير بوي وهو الاصح كمن لم يجز والاجاز وان كان في أحدهما
وهما جنسان تكل العنب بخل التمر جاز لان الماء في احد الطرفين والمماثلة بين الخلين المذكورين غير
معتبر اه (قوله والبنفسج) كسفر جل (قوله فكلها جنس واحد الخ) ومع كونها جنسا واحداً لا نقول
يجوز بيع بعضه ببعض مطلقاً بل فيه تنصيص ذكره في الروض وشرحه بقوله ويضرم أي سمسمر بوي
ذلك أن الدور وهل رد على جوابه ان الاعيان الربوية أعم مما قصد لطعم الا دمي فكيف تفسر به فان اعتبر
فيها معنى المطعومية جاء المحذور (قوله بلد العقد) أي وان لم ان الشيء فذلك يكون بوي بوي بوي بوي في
آخر ولا يتخلو عن غرابة ونظر (قوله كقولنا السابق الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى
الربا فيهما غلب تناول البهائم له أيضاً حيث كان بالنسبة لاد دمي أظهر مقاصده الا كل بل صرح به فيما سبق
بقوله أو شاركه فيه البهائم غالباً فكيف مع ذلك قوله هنا الان غلب الخ فليتأمل ان يجب ان
اذا قصد لاد دمي فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وما هنا فيما اذا قصد لهما فلا تضر مشاركة البهائم الان
غلبت (قوله فكلها جنس واحد لان أصلها

الشيرج وقول شارح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا ينبغي حمله على ذهنين مختلفين طبيبا ما وان لم يعهد ذلك في غير الشيرج (واللعوم والالبان) والاسمان والبيوض كل منها (كذلك) أى أجناس (في الاظهر) كاصولها فيجوز بيع لحم أولبن البقر لحم أولبن الانسان متفاضلا ولحم أولبن الجواميس (٢٧٨) مع البقر والاشنان مع المعز جنس وبحث الزركشى في متولدين جنسين أنه معهما جنس

بالطيب من ورد وبنفسج ونيافور ونحوها دهنه بان استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع بمثله لان اختلاطها به يمنع معرفة التماثل لان ربي بالطيب سمسمه أى سمسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله انتهى اه سم (قوله الشيرج) وهو بفتح الشين على وزن جمع مفرع معرب شيره وهو دهن السمسم ورمبا قبل الدهن الابيض وللعصير قبل أن يتغير شيرج تسبيها به لصغانه مصباح اه عش (قوله ذهنين) أى كشيرج وزيت أقول والمعروف المسموع من جلاب دهن الورد أن القسم العالي يخرج من نفس الورد من غير طرحه في شيء أو طرح شيء فيه من نحو السمسم أو شيرج وجهه وعليه فقول الشارح المذكور ظاهر لكن يرد عليه أنه حيث لا يسر روبا (قوله فيجوز بيع لحم أولبن البقر الخ) وليس من البقر البقر الوحشي لان الوحشي والانسي من سائر الخبيثات وانما جنسان اه نهاية زاد المغنى والسهول المعروفة جنس وبقر الماء وغنمه وغيرهما من حيوانات البحر أجناس أما الطيور فالعصافير على اختلاف أنواعها جنس والبطوط جنس وكذا أنواع الحمام على الاصح اه (قوله والضأن الخ) عطف على الجواميس الخ (قوله جنس) خبر قوله ولحم الخ وفي النهاية والمغنى والسكبد والطحال والقلب والكبد والكرش والرتة والمخ أجناس ولومن حيوان واحد لا يختلف أسمائها بوصفها ثم اشتمم الظهر والبطن والاسنان والرأس والاكارع أجناس أى ولومن حيوان واحد أيضا والجراد ليس بلحم أى مادام حيا فيباع ببعضها ببعض متفاضلا وبالطبخ الاصفر والاخضر والخيار والقثاء أجناس اه بزيادة من عش (قوله كوز في قشره الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيسان وان اختلفت القشور كما يأتي في السلم مر اه سم (قوله ولبن) الى قوله و يظهر في المغنى (قوله كالب الصلب بالرخو) أى بان جف ولم يتناه نضجه و (قوله لاحمد) أى أمها هو فالمتبر فيه الوزن كما يأتي اه عش (قوله حامد) راجع اسكل من العسل والدهن اه عش (قوله ومن ثم كفي الوزن الخ) عبارة المغنى ويكفي الوزن بالقياس والتساوي بكفتي الميزان وان لم يعرف قدر ما في كفة وقديت أتى الوزن بالماء بان يوضع شيء في طرف ويلقى في الماء وينظر قدر غوصه لكنه ليس وزنا شرعيا ولا عرفيا فالظاهر كفي أصل الرخصة أنه لا يكفي هنا وان كفي في الزكاة وأداء المسلم فيه وان قال البلقيني انه أولى من القصعة اه قول المتن (غالب عادة الخجاز) والحجاز مكة والمدينة واليمامة مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرها أى الثلاث كالتائف وجدد وخيبر والينبع انتهى متن المنهاج وشرحه للشارح مر في باب الجزية اه عش (قوله فيه) أى في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله أو علم وجوده) أى في عهده صلى الله عليه وسلم (بغيره) أى بغير الخجاز فقط (قوله فوزون جزما) ومنه الميمون فالعبارة فيه بالوزن اه عش (قوله فالذي يظهر الخ) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه مجز وما به في العباب ومنقول غيره اه سم (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر في أن اللغة مؤخره عن العرف وهو كذلك اه عش

واحد فيجوز بيع لحمه بلحم كل احتياطا لباب الربا (والمماثلة تعتبر في المكيل) كوز في قشره أو لانهم حمله ان لم يختلف قشره على الاوجه ولبن يسائر أنواعه وان تفاوت بعضه ها وزنا كالب برائب كالب الصلب بالرخو وحب وتر وحب وعصير ودهن مائع لا جامد على الاوجه نعم قطع الخ السكار المتخاف في المكمل موزونة وان أمكن سحقها (كيسلا) ولو بما لا يعتاد كقصعة (و) في (الموزون) كقند وعسل ودهن حامد وما يتجافى في المكمل (وزنا) ولو بقيان للنص على ذلك في الخبر الصحيح فلا يجوز بيع بعض موزون ببعضه كسلا وهو ظاهر ولا عكسه وان كان أضبط لان الغالب في باب الربا التعبد ومن ثم كفي الوزن بالماء في نحو الزكاة وأداء المسلم فيه لاهنا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه ويؤثر قليل نحو تراب في وزن لا ككيل (والمعتبر) في كون الشيء مكبلا أموزونا (غالب عادة أهل الخجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطاع عليه

وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما جوهل) كونه مكبلا أموزونا أو كون الغالب فيه أحدهما في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله) أو وجوده فسه بالخجاز أو علم وجوده بغيره أو حدوثه بعده أو عدم استعمالهما فيه أو الغالب فيه ولم يتعين أن يسمى بعترقه عرف الخجاز حالة البيع فان لم يكن لهم عرف فيه فان كان أكبر حرمان المتمر المعتدل فوزون جزما لم يعلم في ذلك العهد الكيل في ذلك والأفان كان مثله كاللوز أو دونه فأمره محتمل لكن قاعدة ان ما لم يجد شرا يحكم فيه العرف قضت بأنه (يراعى فيه عادة بلد البيع) حالة البيع فان اختلفت فالذي يظهر

اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب الحق بالاكثر شهافان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن وظهر في تباعين بطرفي بلدين مختلفي العادة التخيير أيضا * (تنبيه) * قولي هنا كالوزن تبعته في شئنا ولا ينافية ما مر أنه مكمل لان المراد بجواز التخيير لهما ان لا يجرم الترخيل بغير دليل تبعه للشيخين آخر الباب على انه مكمل (وقيل الكيل) لانه الاغلب فيما ورد (٢٧٩) (وقيل الوزن) لانه أضبط (وقيل يتخير) للتساوي (وقيل ان كان له

أصل) معلوم الجيار (اعتبر) أصله فعليه دهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون كذا وقع لغير واحد من الشراح وهو بناء على انه موزون وقد مر أن الذي عليه الشيخان خلافه (والنقد) أي الذهب والفضة ولو غير مغروين ونخصيه به بالمضروب معجور في عرف الفقهاء وعلة الربا فيه جوهرية الثمن فلا ربا في الفلوس وان راجت (بالنقد كطعام بطعام) في جميع ما مر في ذهب مثله أو فضة مثله تعبر الثلاثة وفي أحدهما بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا ولا فرق فيه وفيما مر بين كون العوضين معينين أو في الذمة أو أحدهما معينا والآخر في الذمة كبعثك هذا بما صفتك كذا في ذمتك ثم يعين ويتبص قبل التفريق ويجوز إطلاق الدرهم والدينار إذا كان في البلد غالب منضبط لا يعتك ما بذمتك بما في ذمتي لانه بيع دين بدن ولا نظر في هذا الباب تميز أحد العوضين بزيادة قيمة ولا صيغة (ولو باع طعاما أو نقدا بحسنه وقد سواه في ميزان مثلا

(قوله بطرفي بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بفتح مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التعيين سم على حج والا قرب وجوب التعيين ع ش وسيد عمر (قوله لان المراد) أي مراد الشيخ (قوله تبعه) أي الشيخ (قوله فيما ورد) أي فيه النص اه نهاية (قوله للتساوي) أي لتعادل وجههما اه محلي (قوله أصله) إلى قول المتن ولو باع في المغني قول المتن (والنقد بالقد) والحيلة في تلك الربوي بحسنه متفاضلا كبعض ذهب متفاضلا ان يدعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشتري منه ما أو به الذهب بعد التقابض فيجوز وان لم يتفرقا ولم يتخارا التضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبي أو يقرض كل صاحبه ويرثه أو يتواهما الفاضل لصاحبه وهذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراضه وهما يتبعاه صاحبه وان كره قصده مغني وروض (قوله جوهرية الثمن) أي عزه وشرفه اه ع ش وفي عبارة بعضهم كونه ثمنا بأصل خاقته اه (قوله وان راجت) أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا اه ع ش (قوله وهذا يسمى الحج) أي بيع النقد بالنقد من جنسه أو غيره قال في التنبيه وان اضطرر رجلان وتقاضا فوجد أحدهما بما أخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز أخذ البديل وان كان على عوض في الذمة جاز أن يردو يأخذ بده ويطالب بالبديل قبل التفريق وبعد التفريق قولان أحدهما أنه يردو يأخذ بده والثاني أنه بالخيار ان شاء رضى به وان شاع رده فاذا رده انفسخ البيع انتهى وقوله أحدهما أنه يردو يأخذ بده هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفريق في مجلس الرد كما قاله ابن النقيب في شرحه اه سم (قوله فيه وفيما مر) أي في بيع النقد بالنقد وفي بيع الطعام بالطعام (قوله معينين) كبعثك أو صار فلك هذا الدينار بهذا الدينار أو بهذه الدراهم (قوله أو في الذمة) كبعثك أو صار فلك دينار أصفتك كذا في ذمتي بدنيار أو بعشرين درهما من الضرب الفلاني في ذمتك اه مغني (قوله غالب الحج) أي أو نقد واحد فقط (قوله ولا نظر الحج) حتى لو اشترى بدنيار ذهبا وصوغا قيمته أضعاف الدينار باعتبرت المماثلة ولا نظر إلى القيمة اه مغني (قوله لتمييز أحد العوضين) يؤخذ من ذلك أن الدينار المشخص والاراهمي لو استويا وزاجا بيع أحدهما بالآخر اه سم (قوله طعاما) إلى قول المتن وقد يعتبر في النهاية الاقوله وقضية قولهم إلى واعلم (قوله بتثليث الجيم) والكسر أفصح (قوله بالاجتهاد) أي بخلاف ما اذا غلب على ظنه بالانخبار فيصح كيان (قوله للجهل) إلى قول المتن وقد يعتبر في المغني الاقوله وقضية قولهم إلى واعلم (قوله للجهل بالمماثلة الحج) وهذا معنى قول الاصحاب الجهل بالمماثلة كقصة المغاضاة نهاية ومغني (قوله ان تساوبا) قيد لقوله أو صبرة باخرى مكيلة الحج (قوله ويكفي الحج) عبارة النهاية والمغني ولو تفرقا في هذه والتي قبلها في حالة صحة البيع بعد قبض الجنتين وقبل الكيل أو الوزن صح لحصول القبض في المجلس وما فضل من غيره قوله انه يعتبر فيه عرف الحجاز قاله المتولي لكن تعليل الاصحاب السابق بخلافه شرح مر (قوله بطرفي بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بفتح مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التعيين (قوله وهذا يسمى صرفا) ولا فرق فيما مر فيه بين كون العوضين معينين أو في الذمة قال في التنبيه وان اضطرر رجلان وتقاضا وجد أحدهما بما أخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز أخذ البديل وان كان على عوض في الذمة جاز أن يردو يطالب بالبديل قبل التفريق وبعد التفريق قولان أحدهما أنه يردو يأخذ بده والثاني أنه بالخيار ان شاء رضى به وان شاع رده فاذا رده انفسخ البيع اه وقوله أحدهما أنه يردو يأخذ بده هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفريق في مجلس الرد كما قاله ابن النقيب في شرحه (قوله لتمييز أحد العوضين) يؤخذ من ذلك أن الدينار المشخص والاراهمي لو استويا

ونقص عنه في أخرى أو (حزافا) بتثليث الجيم (تخمينا) أي حزا للتساوي وان غلب على ظنه ذلك بالاجتهاد (لم يصح وان خرجا سواء) للجهل بالمماثلة حال العقد وخرج تخميننا ما لو باع صبرة مثلا لصغرى بكيلها من كبرى أو صبرة باخرى مكيلة أو كيا بكيل أو صبرة دراهم باخرى موازنة أو وزنا بوزن فيصح ان تساوبا ولا فلا ويكفي قبضهما قبل كيلهما ووزنهما كالمعلم

هماء واولو علما ولو بانخبار ثالث لهما أو أحدهما للآخر وقد صدقهما ثمانهما قبل البيع ثم تباعا وتقا باحزابا فانه يصح وقضية قولهم قبل البيع أنه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء التلفظ بالصيغة واعلم ان المائلة لا تحقق الا في كاملين وضابط السكال أن يكون الشيء بحيث يصلح للاضرار كسمن أو ينهلا كثر (٢٨٠) الانتفاعات به كلب (و) من ثمل (تعتبر المائلة) في نحو حب ولحم وتمر الا (وقت الجفاف)

ليصير كاملا ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى الثمر لانه يعرضه للفساد غالبا فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي الاعلى ما ياتي عن جمع في نحو القثاء ولا يؤثر ذلك في نحو خوخ ومشمش وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن وتناهي جفافه لانه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو الثمر ومن ثم يبيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثر في السكال بعينه لا بربا بتلا أو أحدهما ولو بعد الجفاف (وقد يعتبر السكال) المقتضى لصحة بيع الشيء بمثله (أولا) هذا ما اختلف الشراح في فهمه هل المراد منه أنه يستثنى مما امر المقتضى للنظر الى آحوال احوال مطلقا العرايا الاتية لان السكال فيها يتقدر بجفاف الرطب اعتبارا لحواله عند البيع أو نفع عصير الرطب أو العجب لاعتبار كماله عند أول خروجه من موان كانا شير كاملين أو اللبن الحليب لانه كامل عند خروجه من الضرع آراء قال بكل منها جمع بل شلط بعضهم بعضا فيها والحق صحة كل منها ولكن أقصرهم الاول لان

الكبيرة بعد السكال أو الوزن لصاحبها فالعجز هنا ما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف أيضا ما سياتي أن قبض ما يبيع مقدرا انما يكون بالتقدير اه قال ع ش قوله مر في هذه هي قوله أو صبرة دراهم الخ وقوله مر والتي قبها هي قوله مالو باع صبرة بالخ اه (قوله بماسر) أي قبيل قول المتن قبل التفريق (قوله ومالو علم الخ) أي حقيقة فلا يكفي ظن لم يستند الى اخبار ثم ان تبين خلافه تبين البطالان اه ع ش وفيه اشارة الى أن الظن المستند الى الاخبار يقوم هنا مقام اليقين كما أنه عليه الحللي (قوله وقد صدقه) أي والحال أنه قد صدق في كل من الصورتين المنجز بفتح الباء المنجز بكسرهما (قوله ثمان لهما) مفعول قوله علما و (قوله قبل البيع) طرف له (قوله وقضية قولهم قبل البيع) أي المار آتفا (قوله انه لا بد الخ) خبر وقضية الخ (قوله او ينهلا كثر الخ) أي مع امكان العلم بالمائلة فلا يرد ما سياتي من ان ما لا يجفاف له كالشعير وباقى الخضراوات لا يباع بعرضه ببعض (قوله في نحو حب) وينبغي ان من النحو البصل اذا وصل الى الحالة التي يخزن فيها عاده و (قوله وتمر) هو بالثلاثة كما يفهمه قوله الا وقت الجفاف اذ لو قرئ بالمشاة لم يكن لقوله الا وقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر اه ع ش (قوله ليصير كاملا) وتنقيتها بشرط المائلة لا للسكال نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر وتنقيتها الخ جواب عما يقال لا بد بعد الجفاف من التنقية ايضا لصحة بيع احد الجافين بمثله اه (قوله ويشترط مع ذلك) أي الجفاف لحصول المائلة واستمرار السكال اه ع ش (قوله عدم نزع نوى الثمر) وكذا الزبيب كافي العجب اه سم قال ع ش هل منه أي من الثمر المنزوع النوى المجوة المنزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض أم لا لانها الى هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع اليها الفساد في نظر والا قرب الاول ومثلا بالاولى التي بنواها لان النوى فيها غير كامل اه (قوله فلا عيرة الخ) أي فلا يباع بعرضه ببعضه و (قوله الاعلى ما ياتي في نحو الخ) أي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الراجح الآتي اه ع ش (قوله وفي اللحم الخ) أي ويشترط في اللحم الخ فهو عطف على قوله عدم نزع نوى الثمر بحسب المعنى لانه في قوة في الثمر عدم نزع نواه (قوله انتفاء عظم) أي مطلقا كثر أو قل لان قليله يؤثر في الوزن ككثيره ومن العظم ما يؤكل منه مع اللحم كطرافه الرقاق اه ع ش (قوله يؤثر) قيد في الملح لانه يقصد للاصلاح فاختفر قليله دون كثيره اه ع ش (قوله وتناهي الخ) عطف على انتفاء عظم (قوله وقابل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه أنه لو كانت قليله جدا كانت كالمخ فلا تضر اه ع ش (قوله بخلاف نحو الثمر) أي مما عياره السكال فلا يعتبر فيه تناهي جفافه اه ع ش (قوله يبيع جديده) أي نحو الثمر (قوله فليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في السكال وبعبارة الشيخين الآن تبقى في الجديده اذ يظهر أثر زوالها بالسكال كما نقلها في التصحيح اه سم (قوله هذا ما اختلف الشراح) الى المتن في النهاية الا قوله بل غلط بعضهم بعضا فيها (قوله مطلقا) أي في كل الرويات (قوله العرايا) نائب فاعل يستثنى (قوله الآتية) أي في بيع الاصول والثمار و (قوله ونحو عصير الخ) من النحو خلها وعصير الرمان والتفاح وسائر الثمار (قوله فيها) الظاهر التانيث ٧ (قوله الاول) أي استثناء العرايا (قوله لان كمال الاخير من الخ) ولان المتبادر من العبارة أن معنى أولا قبل الجفاف وهذا ما ياتي فيما له جفاف وما ذكر من اللبن والعصير ليس كذلك اه سم (قوله بخلاف العرايا) أي فانهم لم تعلم منه هنا بل في باب بيع الاصول والثمار (قوله لهذا) أي لكونها رخصة خارجة عن القواعد عبارة السكردى أي لعدم السكال اه قول المتن وزنا جاز يبيع أحدهما بالآخر (قوله نزع نوى الثمر) وكذا الزبيب كافي العجب (قوله ليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في السكال وبعبارة الشيخين الان يبقى في الجديده اذ يظهر أثر زوالها بالسكال كما نقلها في التصحيح (قوله لان كمال الاخير من الخ) ولان المتبادر من العبارة أن معنى أولا قبل الجفاف وهذا انما

كحل الاخيرين وتعدده بتعدداً حوالهما معلوم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج الى ذكره بخلاف العرايا وأيضا فهمي (فلا) وخصه أبحث مع عدم السكال فيها عند البيع بخلافها فكانت أحق بالاستثناء بل ربما اذا نظرنا لهذا لم يصح استثناء غيرها فقام له واذا تقرر اشتراط المائلة وقت الجفاف (قوله التانيث) لعله سبق قلم عن التذكير اه من هامش

(فلا يباع) خلافا للمعنى كالاتمة الثلاثة (رطب برطب) بفخ الراعي وضمه (٢٨١) وعليه يدل السياق (ولا ينثر ولا عنب بعنب ولا

بريب) ولا يسر يسر ولا
برطب ولا ينثر ولا طلع اناث
بأحدها ولا ينثره للجهل الآن
بالمائة وقت الجفاف وقد
صح أنه صلى الله عليه وسلم
سئل عن بيع الرطب بالتمر
فقال أينقص الرطب اذا
يبس قالوا نعم فنهى عن ذلك
أشار بقوله أينقص الخ الى
اعتبار المائلة عند الجفاف
والا فالنقص أوضح من
ان يسئل عنه اطلاقا
جفافه كالقضاء بكسر
أوله وبالمائة والمد والعنب
الذي لا يترتب والحصرم
والبلح وان نوزع فيهما (لا
يباع) بعضه ببعض (أصلا)
لتعذر العلم بالمائلة فيه نعم
الزيتون يباع بعضه ببعض
حاله اسوداد ونقصه لانه
كامل على أنه قبل لا يستثنى
لان رطوبته لا يسهل وليس
فيه مائة أصلا وظاهر المتن
أنه لا عبرة بما يحلف من نحو
القضاء بوجه بالنظر فيه
لغالب تمكن اعتبره جمع
مقدمون ورجحه السبكي
(وفي قول) يخرج (تكفي
بمائته رطبا) كالسبن
ويجيب بوضوح الفرق
فعليه يباع بعضه ببعض
وزنا وان أمكن كيله (ولا
تكفي بمائته) المتولد من
الحب نحو (الدقيق والسويق)

(فلا يباع رطب برطب الخ) وألحق بالرطب في ذلك طري اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديد من جنسه ويباع
قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن نهاية ومعنى (قوله بفخ الراعي) هذا بأباه مقابلته بخصوص
التمر الآن أن يراجه الخصوص وتكون مقابلته بالتمر قرينة هذه الإرادة اه رشيدى (قوله بفخ الراعي) الى
قول المتن وفي حجب الدهن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله المتناهي الى المتى (قوله وضمه) ومثل ذلك
الزمان فلا يباع بعضه ببعض اه عش (قوله السباق) أى قوله ولا ينثر الخ (قوله ولا يسر الخ) وكالبسر فيما
ذكر فيه الخلال والبلح اه عش (قوله ولا طلع اناث) أخرج طلع الذكور قال في شرح الروض وفي الحاروى
للاوردى في بيع الطلع بالتمر ثلاثة أوجه أحدها جواز في طلع الذكور دون الاناث اه وينبغي أن يعلم امتناع
طالع الذكور بمثله فتأمل اه سم (قوله بأحدها) أى الثلاثة وهى البسر والرطب والتمر اه عش (قوله فالنقص
أوضح الخ) أى فلكون النقص معلوما لكل أحد مستغن عن أن يسأل عنه (قوله بكسر أوله) أى وضمه اه
عش قول المتن (والعنب الذي لا يترتب) أى والرطب الذي لا يترتب اه معنى (قوله وان نوزع فيهما)
أى بان لا يوجب في الزوم والثاني في مصر (قوله نعم الزيتون يباع الخ) اعلمه النهاية والمعنى أيضا (قوله
لا يستثنى الخ) جزم به النهاية باسقاط صيغة التبرى والتمر يض ثم قال ولو كان فيه مائة لحلف اه قال عش قوله
لحلف قال الزبائى وفيه نظر اه أقول وجهه أنه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد اه (قوله لان
رطوبته زينة الخ) قد يمنع هذا الحصر ونفى المائة عنه وبتسليمه قد يقال الجفاف عبارة عن انتفاء الرطوبة أو
قلتها أعلم من أن تكون مائة أو دهنية ولعل هذا وجه حكايته رحمه الله بقبل والله أعلم اه سيد عر (قوله
من نحو القضاء) أى كالبذر نجح وجوب الزمان (قوله ويرجه) أى يمكن توجيهه فلا ينافى أن ما بعده هو المعتمد
اه عش (قوله لكن اعتبره) أى ما يحلف من نحو القضاء لم يخرج بالجفاف عن كونه مطعوما بخلاف القرع
فانه بعد حذافه لا يصلح للأكلا وانما يستعان به على السباحة ونحوها اه عش (قوله ورجحه السبكي) معتمد
عميرة اه عش قول المتن (بمائته) أى ما لا جفاف له (قوله بوضوح الفرق) وهو أن ما فيه من الرطوبة
تمنع العلم بالمائلة بخلاف اللبن اه عش (قوله فعليه يباع الخ) تقرير على القول المخرج فكان الاولى
تقديمه على الجواب عنه (قوله وهو دقيق الشعير) أى والخنطة عبارة عن اصباح والسويق ما يعمل من
الخنطة والشعير معروف اه وفي قوله يعمل اشعار بأنه ليس عبارة عن الدقيق بمجرد اه عش والمعروف
أنه دقيق المقلى من الشعير وألحنطة كقوله السيد عر (قوله والنشا) بالقصر عطف على الدقيق (قوله
نعومة الدقيق) أى ونحوه (قوله نار الخبز) أى ونحوه (قوله بخلافه) أى الدقيق اه كردى يجوز
كون مرجع الضمير قوله شئ منها كفى شرح المنهيج وألح كفى النهاية والمعنى عبارة عن تناول اتباع خنطة
مقابلة بخنطة مطلقا لاختلاف تأثير النار فيها ولا خنطة بما يتخذ منها ولا بما فيه شئ مما يتخذ منها ويجوز
بيع الحب بالخنطة والحب المسوس اذا لم يبق فيه لب أصلا لانها غير روية اه قال عش قوله مر مما
يتخذ منها ظاهره وان قل جدا وعليه فاجرت به العادة من خنط اللبن أو العسل بالنشا لعمل على الوجه
الخصوص السمي بالخبلى أو الهيطلية فيبعده بالخنطة باطل لتأثير النار فيه ثم رأيت سم على منهج قال
مانصه ولا يصح بيع الحب بشئ مما يذمنه كالدقيق بما يتخذ منه كالخبلى المعمول بالنشا والعسل
انتهى اه (قوله بخلافه) أى التى لم يبق فيه شئ من الدقيق اه سيد عر أى كإفسيده قول الشارح
كسوس الخ (قوله كسوس) بكسر الواو لان فعله لازم (قوله المتناهي جفافها) قد يشكك اعتبار المتناهي
هنا بقوله قبيل وقد يعتبر به الكمال الخ بخلاف نحو التمر أى فانه لا يشترط فيه تنهى الجفاف لانه مكمل

بأن فيه جفاف ومذكروه من اللبن والعصير ليس كذلك فليتأمل (قوله ولا طلع اناث) أخرج طالع الذكور
قال في شرح الروض وفي الحاروى للاوردى في بيع الطلع بالتمر ثلاثة أوجه أحدها جواز في طلع الذكور
دون الاناث اه وينبغي ان يعلم امتناع طلع الذكور بمثله فتأمل (قوله المتناهي جفافها) انظر اعتبار

(٣٦ - (شروائى وابن قاسم) - رابع) نعومة الدقيق وتأثير نار الخبز بخلافه بخلافه لانهم ليس بوجه كسوس لم يبق فيه لب أصلا (بل تعبر بالمائلة في الحبوب) المتناهي جفافها المتفاوت من نحو تبين

غفلة عن رد السبكي تجوز بالشيوخ المذكور كما في شرح الروض قال انهما تبعهما وجه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ انهما جنس واحد وان هذا هو الاصح اه فكيف يرد على السبكي تجوز بالشيوخ مع رده له وتصحيحه خلافاً له فتأمل ولا يخفى ان تجوز بالشيوخ المذكور قياسه تجوز ببيع التمر بعصير الرطب وبخله خلافاً للرواية بل قد يقال قياسه أيضاً تجوز ببيع التمر بخله والزبيب بخله فايراجع اه (قوله كاملين) قضيةه انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يمتنع بيع العنب بخله مع انه أبعد عن خلطه من عصيره عن خلطه اه سم (قوله أى في ماهية) الى قول المتن واذا جعلت في النهاية الاقوله على أن يكون اليتم جعل (قوله أى في ماهية هذا الخ) انما يفسر به ليناسب قوله بعد لبنا أو سمنا الخ قول المتن (لبنا) هو وما بعد حالان بتاويل الاول باقيا على حاله والثاني بصائر اسماً أو مخيضاً (قوله من الماء مثلاً) عبارة المغنى لبنا الصاغر مشوب بماء أو انقحة أو ملح وغيره يغلى بالنار أو سمنا الصاغر في شمس أو نار فانه لا يتأثر بالنار تأثير انعقاد ونقصان أو مخيضاً صافياً أى خالصاً من الماء والمخيض ما نزع زبداه (قوله الذى لم يغل بالنار) أى في باع اللبن الذى لم ينزع زبداه بمثله ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالمخيض لانه حينئذ من قاعدة مدحوة لأن اللبن يشتمل على المخيض والسمن والقياس أنه لا يباع الزبد بالمخيض لاشتمال الزبد على سمن ومخيض لكن نقول سم على منسج عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فيه وجزم الزيادة بما قاله الامام اه ع ش وسبأ على عن سم توجيه عدم بيع المخيض بالزبد (قوله وان كان الخائراً أثقل) هو بالمثلثة ما بين الحليب والرائب ولا يضر في ذلك تفاوت الجودة في أحدهما وينبغي أن يكون محل عدم الضرر في الخائراً اذا كان ذلك بعدم انضمام شئ اليه بأن ضرر بنفسه والالم يصح بيع بعضه ببعض أخذاً مما يأتي في قوله لخلاطة الانقحة الخ حيث جعل ذلك علة للبطلان اه ع ش وقوله وينبغي الخ قدم من المغنى ما يوافقه (قوله اما ما فيه ماء) أى مثلاً قد دخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كالدهن فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدراهم على ما مر له بعد قول المصنف أو نقدان (فائدة) * وقع السؤال في الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على الخالة بالدرهم هل يصح أم لا لاشتماله على الخالة ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الصحة لان الخالة قد تقصد أيضاً للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصد الانتفاع به وحده البتة لتعذره بيزه اه ع ش (قوله بمثله ولا يخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع أن اللبن المشوب بالماء يمتنع بيعه فراجع اه سم عبارة الرشيدى وع ش قوله فلا يباع بمثله ولا يخالص أى ولا يغير ذلك كالدرهم كما مر في كلامه اه (قوله على سبيل لا يؤثر الخ) أى أو على شئ قصده جوضته لانه من مصالحه على ما مر عن العراقي اه ع ش (قوله قال) أى السبكي (قوله فيه زبد) أى متميز لا كمن فاندفع قول الشارح الاتى على أن يكون الخ فليست أم له سم ويأتى عن البصرى مثله وعن ع ش جواب آخر (قوله ولا يزد ولا يسمن لانه الخ) مفهومه أن المخيض اذا لم يكن فيه زبد جاز بيعه بالزبد وبالسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرح في الروض بأن السمن والمخيض جنسان دون الاول لان الزبد لا يخالص عن المخيض فيكون من قاعدة مدحوة ثم رأيت في شرح العباب بعد أن على امتناع بيع الزبد بالزبد وبالسمن وباللبن وبسائر ما يتخذ منه بوله لان الزبد لا يخالص

قال انهما تبعهما وجه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ انهما جنس واحد وان هذا هو الاصح قال ولا يلزم من كونهما بحالة السكال ان يكونا جنسين وقد صرح الر وياتى بعدم جواز بيع التمر بعصير الرطب وكذا بخله اه فكيف يرد على السبكي تجوز بالشيوخ مع رده له وتصحيحه خلافاً له فتأمل ولا يخفى ان تجوز بالشيوخ المذكور قياسه تجوز ببيع التمر بعصير الرطب وبخله خلافاً للرواية بل قد يقال قياسه أيضاً تجوز ببيع التمر بخله والزبيب بخله فايراجع (قوله كاملين) قضيةه انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يمتنع بيع العنب بخله مع انه أبعد عن خلطه من عصيره عن خلطه (قوله بمثله ولا يخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع أن اللبن المشوب بالماء يمتنع بيعه فراجع اه (قوله فيه زبد) أى متميز لا كمن فاندفع قول الشارح الاتى على أن يكون الخ فليست أم له (قوله ولا يزد ولا يسمن) مفهومه أن المخيض اذا لم يكن فيه زبد جاز بيعه بالزبد وبالسمن وهو ظاهر

* (تنبيه) * يؤخذ من كلامهما المذكور أن محل امتناع بيع الشئ بما اتخذ منه ما لم يكونا كاملين أو يفرط التفاوت بينهما فيما ذكر (و) تعتبر (في اللبن) أى في ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره (لبنا أو سمنا أو مخيضاً) بشرط أن يكون كل منهما (صافياً) من الماء مثلاً فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذى لم يغل بالنار ببعض كيلا بعد سكون رغوته وان كان الخائراً أثقل وزناً أماما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا يخالص وقسده السبكي وغيره ما يسير ويظهر حله على سبيل لا يؤثر في السبكي قال ويعتبر في المخيض الخالى من الماء أن لا يكون فيه زبد والالم يباع بمثله ولا يزد ولا يسمن لانه من قاعدة مدحوة لا لعدم كماله اه

عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمعائلة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بيع الزبد بالمخض متفاضلا انتهى نعم ان نزاع ما في المخض من الزبد جاز بيعه بسم ولو متفاضلا لان أحدهما ليس أصلا لا آخر ولا مشتملا على بعضه بخلاف بيعه بالزبد لا شتمال الزبد على بعض المخض هذا هو الذي يتجه فراجعه اه سم عبارة ع ش نصها واوله ان العلم يصح بيع المخض بمثله الخ حيث لم يخل من الزبد لان مخضه واخراج الزبد منه او رث عدم العلم بمقدار ما بقي من الزبد في المخض وصير الزبد كالمغن فيه كالمغن فصل فافر اه وبه يرفع قول الشارح الا في ان يكون الخ (قوله وفيه نظر اذا المخض الخ) لثان تقول المخض ما مخض حتى يتميز زبده من بقية أجزاءه ثم قد ينزع الزبد عنه ويفصل بالمغسل وقد لا وبفرض اعتبار النزاع في مفهوم المخض فقد تبقى من الزبد أجزاء يسيرة اذا لم يبلغ في تصفيته بنحو خرقه فيكون ذلك يحمل كلام السبكي نعم ينبغي ان ينظر فيما لو قلت تلك الاجزاء الباقية جدا فهل يغتفر كسب المراء أو يفرق محل تامل والا اول أقرب ويؤيده ما يأتي في التحفة في بيع بر بشعير وبكل منهما حبات من الاخر يسيرة وما يأتي في الحاشية عن شرح العباب في بيع خبز البر بخبز الشعير اه سيدع (قوله ما ذكره) أي لان ما فيه زبد لا يسمى مخيضا وعليه فالمنزعة في مجرد ذكره لا في الحكم والافعال لم أنه لا يجوز وقد يقال ذكره لئلا يتوهم أن المراد معظم الزبد بحيث يسمى المشتمل على القليل منه مخيضا اه ع ش (قوله على ان يكون الزبد الخ) محتمل تامل لانه حالة يكون الزبد فيه وعدم تميزه عن بقية الاجزاء ائيب لا مخيض وأما بعد مخضه فقد تميز الزبد وخرج عن الكمون فصار كشيرج مختلط بكسب لم يفصل عنه لا كشيرج كامن في سمس فتأمل اه سيدع (قوله جعل المتن) أي المخيض كركدي وع ش (قوله صار كانه قسيم) وأيضا فالمراد باللبن القسيم الباقي بحاله وبالمقسم الاعم اه سم وهو أحسن من جواب الشارح (قوله هذا) محله قبيل ما يأتي قوله كاللبس (ومخيض) فادامتناع بيع اللبن بالمخيض ويخالفه ما في شرح العباب ويباع مخيضه ويباع مخيضه بحليب ورائبه وحامضه ان لم يغل أحدهما بالنار ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالمخيض في الثانية ماء انتهى الا ان يحمل ما هنا على مخيض نزاع زبده وذلك على ما زبده كامن فيه اه سم قول المتن (كالجن) باسكان الباء مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وبدونه نهاية ومعنى (قوله والمصل) الى قول المتن واذا جمعت في المغنى (قوله والمصل) المصل والمصالة ما سال من الاقط اذا طمخ عصر زبادى اه ع ش زاد الكركدي والخاثر اللبن في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والمخيض جنسان دون الاول لان الزبد لا يخلو عن المخيض فيه يكون من قاعدة مدعوجة ثم رأيت في شرح العباب بعد ان علل امتناع بيع الزبد بالزبد بالسمن وبالسمن وبسائر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمعائلة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بيع الزبد بالمخض متفاضلا اه نعم ان نزاع ما في المخض من الزبد جاز بيعه بسم ولو متفاضلا لان أحدهما ليس أصلا لا آخر ولا مشتملا على بعضه بخلاف بيعه بالزبد لا شتمال الزبد على بعض المخض هذا هو الذي يتجه فراجعه وفي شرح العباب أيضا ما نصه مع متنه ويباع مخيضه بمخيضه بحليب ورائبه وحامضه ان لم يغل أحدهما بالنار ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالمخيض في الثانية ماء اه باختصار فان كان الفرض ان الزبد كامن في المخيض لم يتميز ولم ينزع جميع ما ذكره واضح ثم قال رأيت في معنى الاذرعى قال بعد ذلك كالسبكي لا يباع مخيض بزبد بمثله ولا بزبد ولا بسمن لانه يصير من قاعدة مدعوجة اه وقياس امتناع المخيض بزبد بمثله لكونه من قاعدة مدعوجة امتناع المخيض بزبد بالسمن لان امتناعه بمثله ليس الا لتمييزه وتميز أحد الجنسين في أحد الجانبين كاف في قاعدة مدعوجة لكن ما تقدم من جواز بيع المخيض بمثله وبالحليب وغيره يخالف هذا الذي نقله عن الاذرعى ان كان مفر وضافي مخيض بزبد فان كان مفر وضافي منزع الزبد خالف بالنسبة لبيع اللبن قول شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن ومخيض اه وسياق هذا في كلامه هنا الا ان يكون مفر وضافي مخيض بزبد لكن لم يتميز زبده بل هو كامن فيه (قوله صار كانه قسيم) وأيضا فالمراد باللبن القسيم الباقي بحاله وبالمقسم الاعم (قوله

وفيه نظر اذا المخيض اسم لما نزع زبده فلا يحتاج لما ذكره على أن يكون الزبد في اللبن باللبن لا يعتبر ككمون الشيرج في السمن بالسمن ثم جعل المتن قسما للبن مع انه قسم منه المراد انه باعتبار ما حدث له من المخض صار كانه قسيم وان كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض جع من الشراخ بذلك (ولا تكفي المعائلة في سائر) أي باقى (أحواله كالجن والاقط) والمصل والزبد

الغليظ والخفيض اللين الذي أخذ زبد به اه (قوله لمخالطة الانفحة الخ) نشر على ترتيب الف والانفحة بكسر
 الهمزة وفتح الفاء ويقال منفحة بكسر الميم مع فتح الفاء شيء يؤخذ من كرش الجدي مثلاً أصفر مادام يرضع
 فيوضع على اللبن فيجمد (قوله أو الدقيق) كان مراد به فتات لطيف يحصل من اللبن عند جعله في الحصير
 ورا دجعله حبناً وقال شيخنا العزري المراد دقيق البرلان الاقطابن يضاف اليه دقيق فيجمد فاذا وضع على
 الحصير التي يعصر عليها سال المصل مخلوطاً بالدقيق اه بجري (قوله ولا بخالص) أي بلبين خالص و (قوله
 ولا يبيع زبد بسمين) أي ولا يبيع سمن بجبن اه ع ش قال الجبري وعنه رالباني يحكي بيع الزبد بالبراهم
 تبعاً لشئ بعد افتائه بالمنع اه (قوله كالديس) بكسر الدال وسكون الباء وبكسر تن عسل النمر وعسل
 النحل قاموس وفي المختار أنه عصير الرطب وقيل عصير العنب اذا طبخ وهو المعروف عند أهل اه ع ش (قوله
 والفانيد) وهو عسل القصب المسمى بالمرسل اه مغنى (قوله والسكر) وفي الروض والمعقود بالنار كالسكر
 والفانيد واللباحم المطبوخ وفي شرحه فلا يباع شيء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من أصله اه وقضية
 امتناع بيع السكر بالفانيد لانه يتخذ من أصله وهو القصب لكن يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر
 والفانيد جنسان اه اذ قضية كونهما جنسين جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في
 الجنس فلا يضر تأثير النار اللهم الا ان يلتزم ان أصل أحدهما غير أصل الآخر أخذ من تعليل شرحه
 كونهما جنسين باختلاف قصصهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الخلاوة كالأعلى العبدان والسكر يطبخ
 من أسافلها وأوساطها لشدته حلاوتها انتهى وكل منهما لا يصدق عليه أنه يتخذ من أصل الآخر لاختلف
 أصلهما فليتأمل اه سم (قوله في هذه الاربعة) أي الديس الخ اه ع ش (قوله للطاقة الخ) علة للصحة
 و (قوله لانه أوسع) علة للصحة للطاقة اه سم أي علة لتعليق الطاقة للصحة وقصر المغنى على العلة الثانية
 وعطفها النهاية على الاولى وكل منهما أظهر وأحسن مما سلكه الشارح (قوله الغلى في الماء الخ) عبارة
 النهاية والمغنى ما أثرت أي النار فيه الحرارة فقط كاللحم المغلى في باع اه قول المتن (كالعسل الخ) أي
 والذهب والفضة فان النار فيها التي ير الغش وهي لطيفة نهاية ومغنى (قوله لو عقدت النار) يتأني مثله في
 العسل وتصوره ظاهر اه سيد عر (قوله أي عقد البيع) الى قوله وانما لم تجز في بيع قرس في النهاية
 وكذا في المغنى الا قوله وبحت الى المتن وقوله ومن زعم الى ومثل ذلك (قوله أي عقد البيع) عبارة المغنى أي
 البيعة سمي بذلك لان أحد المتبايعين يصفق يده على يد الآخر في عادة العرب اه (قوله يصفق) بانه ضرب
 مختار اه ع ش (قوله هذا) أي يجمع الصفقة المفيدة لوحدة العقد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال

ونخيض) أفاد امتناع بيع اللبن بالخفيض وبخالفه ما مر عن شرح العباب الا ان يحمل هذا على نخيض نزع
 زبد به وذلك على ما زبد به كمن فيه (قوله كالديس) قال في الروض والمعقود بالنار كالسكر والفانيد واللباحم
 المطبوخ قال في شرحه فلا يباع شيء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من أصله اه وقضية امتناع بيع السكر
 بالفانيد لانه يتخذ من أصله وهو القصب لكن هذا يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر والفانيد جنسان
 اه اذ قضية كونهما جنسين جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنس فلا يضر تأثير النار
 اللهم الا ان يلتزم ان أصل أحدهما غير أصل الآخر أخذ من تعليل شرحه كونهما جنسين بقوله لاختلف
 قصصهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الخلاوة كالأعلى العبدان والسكر يطبخ من أسافلها وأوساطها
 لشدته حلاوتها اه وكل منهما لا يصدق عليه أنه يتخذ من أصل الآخر لاختلف أصلهما فليتأمل (قوله للطاقة)
 علة للصحة وقوله لانه أوسع علة للصحة للطاقة (قول المصنف ولا يضر تأثير تمييز) عبارة الروض ولا يضر العرض
 على النار للتصفية ولو عدا ومعياره الوزن اه وقوله ومعياره قال في شرحه أي المعرض على النار للتصفية
 انتهى وما اقتضاة من أن السمن المائع المعرض معياره الوزن موافق لما قدمه من قوله و يباع السمن
 بالسمن وزناً بخلاف قول البغوي الذي استحسنة في الشرح الصغيران المعترف في مائع السمن هو الكيل وما
 قاله البغوي هو المعتمد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال يؤخذ من ذلك ان لبيع الدينار بفضة وقلوس

كبتك هذا بهذا وهذا
فلا تجرى فيه القاعدة
الاتية بخلافه بتعدد
البائع أو المشتري وبحث
بعضهم انية التفصيل
كذلك وهو فيه نظر وان أقره
جميع الماسر أنه لو كان نقدا
مختلفان لم تكف نيتهما
أحدهما ولا يرد على ذلك
صحة البيع بالكناية لانه
يغفر في الصيغة ما لا يغفر
في المعقود عليه (ربوبيا)
واحدا أي متحد الجنس
(من الجانبين) ولو ضمينا
كسهم بدنه لانه لا يوز
مثل السكك فيه يقتضى
اعتبار ذلك السكك بخلافه
بمثله فإنه مستتر فيهما فلا
داعى لتقدير بروزه ومرو
أن الماعر بوى لكنه بالنسبة
لمقصود دار بها بئر ماء عذب
بيعت بئرها مقصود تبعا فلم
تجرفيه القاعدة الاتية
لذلك وان كان مقصودا في
نفسه كذا كرويه في باب
بيع الأصول والثمار أنه
يشترط التعرض لدخوله
في بيع دار بها بئر ماء والام
يصح لاختلاط الماء الموجود
للبنائع بالحادث للمشتري
ومن زعم ان كلامهم ثم انما
هو في بئر ماء مبيعة وحدها
لان ماءها حينئذ مقصود
فقدوهم بل صرحوا بما
ذكرناه المعلوم منه ان
التابع هنا هو ما لا يقصد
بالمقابلة معناه غير التابع
ثم وهو ما يكون

يؤخذ من ذلك أن لبيع الدينار بفضة وفلوس صورتين أحدهما ان يقول بعتك هذا الدينار بكذا فضة
وكذا فلوسا وهذه الصورة باصلة وهي من هذه القاعدة والثانية ان يقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا
فلوسا وهذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لانا نقول هذا الاخذ ممنوع بل كلتا صورتين
خارجتان عن هذه القاعدة لان العقد في كل منهما لم يجمع جنسا واحدا من الجانبين لاختلاف جنس الذهب
والفضة ولم يشترط التماثل في بيع أحدهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصف فضة
بعثمانى فضة وعثمانى فلوسا فالوجه أخذ من هذه القاعدة هو البطلان لان العقد جمع جنسا واحدا من
الجانبين وهو الفضة وانضم اليه شيء آخر في أحد الجانبين وهو الفلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف
بعثمانى فضة ونصفه الآخر بعثمانى فلوسا ومثل نصف النصف العثمانى الفضة في القدر فإنه يصح لتعدد
العقد مع وجود شرط الربا في أحد العقدين الذي هو عقد الدربوى ويجرى هذا التفصيل في بيع دينار
كبير بدينار صغير وفضة فليتامل اه سم وأقر النهاية بطلان الصورة الاولى كجائى (قوله كبتك هذا بهذا
الخ) عبارة المعنى بأن جعل في بيع مدود درهمين بمثلها المدى والمقابل الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم
أو المدا (قوله فلا تجرى فيه الخ) أى فيصح العقد نهاية ومعنى (قوله ان نية التفصيل الخ) أى فيصح العقد
مع النية اه عس (قوله على ذلك) أى على عدم الصحة مع النية (قوله ولو ضمينا) أى في أحد الجانبين
فقط اه رشدى (قوله فيه) أى السهم وكذا الضمير في قوله بخلافه بمثله (قوله فانه) أى السكك و (قوله
فيهما) أى في الجانبين (قوله ومرو أن الماعر بوى) قال سم على حج حور الشارح في شرح العباب أن الصحيح
جواز بيع خبر البر بغير الشعير وان اشتمل كل منهما على ملح وماء لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة
اه أقول قد تشكك عليه مسألة الخلول حيث قالوا فيها متى كان فيهما ما أن امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقا
من جنسه أو غيره اللهم الآن يقال ان الماء في الخبر لا وجود له البتة والمقصود منه انما هو جمع أجزاء الدقيق
بخلاف الخل فان الماء موجود فيه بعينه وانما تغيرت صفته بما أضيف اليه فلم تضمحل أجزاءها اه عس (قوله
فلم تجرفيه) أى في بيع الدار المذكور (قوله لذلك) أى التبعية (قوله كذا كرويه الخ) تعاميل لكون الماء
مقصودا في نفسه و (قوله أنه الخ) بيان للمعارة المغنى ولا ينافى كونه تابعا بالاضافة كونه مقصودا في نفسه
حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل والحاصل أنه من حيث انه تابع بالاضافة تغفر من جهة الربا ومن
حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه اه (قوله لدخوله) أى الماء الموجود (قوله
للبنائع) نعت للموجود و (قوله للمشتري) نعت للعائد (قوله ان كلامهم ثم) أى في باب بيع الأصول
والثمار (قوله وحدها) أى بدون الدار (قوله بما ذكرناه) وهو قوله أنه يشترط التعرض الخ (قوله ان
التابع هنا) أى في دار بها بئر ماء عذب بيعت بمثلها (قوله معناه) الاولى اسقاطه (قوله وهو) أى التابع ثم و

صورتين أحدهما ان يقول بعتك هذا الدينار بكذا فضة وكذا فلوسا أو صرافته بكذا فضة وكذا فلوسا وهذه
الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية ان يقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا فلوسا وهذه الصورة
صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لانا نقول هذا الاخذ ممنوع بل كلتا صورتين خارجتان عن
هذه القاعدة لان العقد في كل منهما لم يجمع جنسا واحدا من الجانبين لاختلاف جنس الذهب والفضة ولنا
لم نشترط المماثلة في بيع أحدهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصف فضة بعثمانى فضة
وعثمانى فلوسا فالوجه أخذ من هذه القاعدة هو البطلان لان العقد جمع جنسا واحدا من الجانبين وهو الفضة
وانضم اليه شيء آخر في أحد الجانبين وهو الفلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف بعثمانى فضة ونصفه الآخر
بعثمانى فلوسا ومثل نصف النصف العثمانى الفضة في القدر فإنه يصح لتعدد العقد مع وجود شرط الربا في
أحد العقدين الذي هو عقد الدربوى ويجرى هذا التفصيل في بيع دينار كبير بدينار صغير وفضة فليتامل
(قوله ومرو أن الماعر بوى الخ) حور الشارح في شرح العباب ان الصحيح جواز بيع خبر البر بخبر الشعير
وان اشتمل كل منهما على ملح وماء لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة وفي شرح العباب وأقر ابن

خراً أو منزلاً منزله ومثل ذلك يبيع بر شعير وفي كل حبات من الآخر قليلة بحيث لا تقصد بالخراج وبيع دار فيها معدن ذهب مثلاً جهلة بذهب لانه حينئذ تابع المقصودها فصح وقولهم لا أثر للجهل بالفسد في باب الربا محله في غير التابع بخلاف ما إذا علم أو أحدهما به أو كان فيها تمويه بذهب يتحصل منه شيء فإنه المقصود بالمقابلة ففرت القاعدة كبيع ذات لبن ذات لبن وإن جهل لانه يقصد منها ما لا يخلف المعدن من الارض وانما لم تجز في بيع فرس لبون بمثلها لأن لبنها لا يقصد بالمقابلة وإن قصد في نفسه (٢٨٧) بدليل انه يراد به في المصراع تمر على ما اقتضاه اطلاقهم وإن

نوزعوا فيه واختلف الجنس) أي جنس المبيع سواء كان المضموم للربوي المتخذ الجنس من الجانبين ربوياً أم غير ربوي وقد ذكر بعض الشراح الجنس هنا بالربوي فأوههم الصحة في بيع درهم وثوب بمثلهما لأن جنس الربوي لم يختلف وليس كذلك بل هو من القاعدة لأن جنس المبيع اختلف وإن لم يختلف الجنس الربوي (منهما) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل عليهما الآخر (كدرهم ودرهم) ودرهم ثوب ودرهم أو مجموعهما بأن يشتمل الآخر على أحدهما كدراهم ثوب ودرهم أو قلاصه فيها خز وذهب يبيع أو يبعث بذهب فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس (وكندو درهمين أو درهمين) ويقولنا واحدا الذي هو في أصله واستغنى عنه قيل بالنسبة فانه مشعر بالتوحيد وقد

(قوله جزأ) أي كالسقف و(قوله أو منزلاً منزله) أي كفتح الغلق بخلاف الماء فلا يدخل في معنى الدار مثلاً فلا بد من النص عليه اه رشدي (قوله ومثل ذلك) أي في الصحة اه عش (قوله وفي كل الخ) أي أوفى أحدهما حبات الخ نهاية ومعنى (قوله بحيث لا يقصد الخ) عبارة النهاية بحيث لا يقصدية يزها لتستعمل وحدها وإن أثرت في الكيلين اه (قوله به) أي المعدن (قوله كبيع ذات لبن الخ) لعل محله به يستعمل اللبن عن محله واستقراره في الضرع ولو بالنسبة لأحدهما بخلاف ما لو دخل الضرع كل منهما عن اللبن حالة العقد لأن يكون اللبن حذفت في معدنه الأصلي ككمون الشيرج في السمسم في بيع سمسم بمثلها ثم رأيت قول المغني والنهاية الآتي آخر الباب في بيع لبن شاة بشاة فيها لبن اه سديمر أقول وكذا تعليلهما إلا في ذكره آتفا يفيد ما ترجاه (قوله لانه يقصد منها الخ) عبارة النهاية والمغني لأن الشرع جعل اللبن في الضرع كهو في الأناء بخلاف المعدن ولأن ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض ليس المقصود منها المعدن اه قال عش قوله مر المقصود منها الخ أي فأثر سواء علمه أو جهله اه (قوله وانما لم تجز في بيع فرس الخ) عموم كلام الشارح مر أي والمغني يخالفه اه عش (قوله أي جنس المبيع) إلى قول المتن كصحاح في النهاية لا قوله وقد رآي المتن وقوله بشرط إلى أم صفة وكذا في المغني لا قوله فان كان الثمن إلى المن (قوله أي جنس المبيع) أي المعقود عليه (قوله وقد ر) لعله محرف عن قيد بالبيع والدال قول المتن (كدرهم) قال الجوهري هو تمر من أجود تمر المدينة قال الأزهرى والصيحاتي منه سم على المنهج اه عش (قوله بجمرة) بعد قول المتن بعد يقرأ بالنصب باقية لتوئين المتن اه رشدي (قوله وما يقابله الخ) يعني ما عين بالتراضي منهما باعتبار القيمة بعد العقد اه عش (قوله وبقولنا الخ) متعلق باندفع و(قوله بالنسبة) أي لربوي اه كردي (قوله من يبيع ذهب الخ) أي من صحته هذا البيع (قوله فانه الخ) توجيه لا اندفاع المذكور (قوله يعني غير الجنس) أخذه من المقابلة ومن المثال (قوله وبشرط تمييزهما) قيد غير صحيح في الذهب والفضة والقاعدة جارية فيهما مع الاختلاط وانما هو شرط في الحبوب اه رشدي (قوله بشرط أن تقل حبات الآخر) خلافاً للنهاية والمغني عبارة حاو طاهر كلامهم الصحة هنا وإن كثرت حبات الآخر وان خالف في ذلك بعض المتأخرين إذا الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تحقق المائثلة بخلاف النوع اه قال عش قوله مر هنا أي في اختلاط أحد النوعين بالآخر وقوله بعض المتأخرين منهم حج تبعا لما في المنهج وقوله بخلاف النوع قد منع بأن اختلاف النوع في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الآخر عليه وهو مانع من العلم بالمائثلة اه (قوله بشرط أن تقل الخ) كذا قاله بعضهم ومشى عليه شيخ الاسلام أيضا لكن مقتضى كلام الشيخين أنه يصح مطلقا وقال شيخنا الشهاب الرمل وغيره انه الصحيح اه سم (قوله أم صفة الخ) عطف على قوله نوعا حقيقيا أقول والحاصل أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس والنوع أو

الصالح فمن أعطى لحاماً درهماً وقال أعطني بنصفه لحماً بنصفه الآخر نصف درهم وفيما لو اشترى منه نصف رطل لحم بنصف درهم في الذمة ثم أعطاه درهماً وقال خذ نصفه عماني ذمتي وأعطني نصف درهم عن الباقي بأن الثاني يحمل وكذا الأول إذا جعلهما عقدين وقال مره يجوز إذا كان في عقدين ولم يكن أحدهما مغشوشاً غشاماً و(قوله بشرط أن تقل حبات الآخر الخ) كذا قاله بعضهم ومشى عليه شيخ الاسلام أيضا يقال بل انما استغنى عنه بما علم من أول الباب انه حيث اختلفت العلة لا بالاندفع ما أوردها من يبيع ذهب أو فضة بغير وحده أو مع شعير فانه لم يتحد جنس من الجانبين (أو) اختلف (النوع) يعني غير الجنس سواء كان نوعاً حقيقياً كجيد وودي عبيهما أو بأحدهما بشرط تمييزهما إذ لا يتأتى التوزيع الا حيث لا يخلف ما إذا لم يميز بشرط أن تقل حبات الآخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل وانما لم يضر كما مر خلط أحد الجنسين بحبات من الآخر بحيث لا يقصد إخراجها لتستعمل براً أو شعيراً وإن أثرت في الكيل لأن التساوي بين الجنسين غير معتبر أم صفة من الجانبين أو أحدهما (كصحاح ومكسرهما أو بأحدهما)

الصفة اما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما والمدة يرفى أحد الطرفين أما أن تزيد قيمته على الدرهم أو تنقص أو تساوى فذلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشر من صورة والعقد في جميعها باطل الا اذا كان المبيع صحاحا ومكسرا بمثلها ما أو بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسر كقيمة الصحيح فان العقد صحيح اه عش (قوله أي بصحاح) الى قوله وجعل الطبري في المغنى والى الباب في النهاية الا قوله ومن قال الى لان شرط وقوله كما ياتي الى التنبيه وقوله نعم الى المتن (قوله أو بمكسرة) المراد بالمكسرة هنا القراضه وهى القطع التى تقرض من الدينار والدرهم للمعاملة فى الخوايج اليسيرة اه كرى عبارة الجيرى ونقل سم عن شيخه أن المراد بالمكسر القراضه التى تقرض من الدينار والغضه اه ونقله عش أيضا وماعد ذلك وان كان نصف شربى أو ربع ريال يقال له صحيح شيخنا الحنفى اه (قوله دون قيمة الصحاح فى الكل) أى أمالوبا عرد يشا وجدا بمثلها ما أو بأحدهما فلا يصح مقاسواه كانت قيمة الردىء دون قيمة الجيد أم لا ومبارة سم على منهج قوله وقيمة الردىء الخ قال الشيخ غير هذا الشرط لم أره إلا صاحب الا فى مسأله الصحاح والمكسرة خاصة فكان الشيخ ألحق هذا نظرا الى أن الجودة والرداءة مجردة تنتهى وأقول لا يخلو هذا الا لخاصة عن شئ والغرق ممكن اه والمعتمد التسوية بين الجيد والردىء والصحيح والمكسر فثبت تساوى القيمة مع والا فلا اه عش (قوله أو عكسه) وهوان تكون قيمة الصحاح دون قيمة المكسرة (قوله من ذلك) أى من قاعدة مدعوى ودرهم اه عش (قوله بل هو عيب فى العوض) أى فلا يمنع من الصحة و (قوله وظاهر أن مراد الطبري الخ) مراده به دفع الاعتراض على الطبري وجعله ذلك من القاعدة فلا يصح قال سم على دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها اه أقول قد يقال قوله من ذلك يعين أن مراده ما ذكر ضرورة أنه لا بد فى القاعدة المذكورة من عينين فى كل من الطرفين أو أحدهما اه عش (قوله بخون نحاس) أى فلا يصح أيضا اه عش عبارة سم عن شرح العباب بعد كلام طويل نصه والذى يتجه من ذلك أنه لا يجوز بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة الا حيث لم يكن للغش قيمة ولم يؤثر فى الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاسا حصل منه بالتميز شئ أم لا ولا مدخل للرواج فى هذا الباب ثم رأيت الرواى صرح بما ذكرته حيث قال العس اليسير الذى لا يأخذ حفظا من الوزن لا يمنع من صحة البيع انتهت (قوله وذلك ما فى الحديث الخ) تعليل لما فى المتن (قوله حتى يميز لكن مقتضى كلام الشيخين انه يصح مطلقا وقال شيخنا الشهاب الرملى وغيره انه الصحيح (قوله وظاهر أن مراد الطبري الخ) دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها (قوله بخون نحاس) فى العباب ويصح درهم ومغشوش بيد نار مغشوش بخناس وكذا فضة لا يميز انتهى قال فى شرحه أخذ هذا من قول الجواهر لا يجوز بيع دراهم مغشوشة بمثلها ولا بخالصه وأما بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة فان كان غش الذهب فضة حرم قال البغوى وهذا عندى ان كان يحصل منه شئ بالتمييز والاجاز كببيع دنانير مطلية بالنقرة أو عكسه يجوز اذا كان التحويل لا يحصل منه شئ وان كان غشه نحاسا فعلى قولى جمع مختلفين الحكم هذا اذا أكثر بحيث يكون للغش بعد التحويل قيمة والاوجب الجواز لانه اذا لم يكن له قيمة لم يقابل بشئ ثم أجاب عما ورد على ذلك من أنه ينبغي عدم الصحة لان ذلك يؤدى الى جهالة الباقي بانه لا نظر الى ذلك بل الى الرواج قال وليس بواضح اه والذى يتجه من ذلك أنه لا يجوز بيع الدراهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة لاحت لم يكن للغش قيمة ولم يؤثر فى الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاسا حصل منه شئ بالتمييز أم لا ولا مدخل للرواج فى هذا الباب كما مر فلا نظر اليه ثم رأيت الرواى صرح بما ذكرته حيث قال العس اليسير الذى لا يأخذ حفظا من الوزن لا يمنع من صحة البيع الى آخر ما طالع به فى تأييد ما قاله وقول البغوى كببيع دنانير مطلية الخ زيد على صحة بيع الدنانير المطلية وان الطلاء لا يمنع صحته وانه يكتفى برؤيته مع الطلاء وبوجه بانه كالصبغ لعلته بعدم تحصيل شئ منه فهو كروية الامة المحمرة بخون الحناء مر اه (قوله علم التساوى) مفهومه أنه

أى بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسر دون قيمة الصحاح فى الكل كالمسود الغالب أو عكسه لان التوزيع الآتى انما يأتى حيث نذ وجعل الطبري من ذلك بيع ذهب بذهب وأحدهما خشن أو أسود مردود بان الخشونة أو السواد ليس عينا أخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب فى العوض وظاهر أن مراد الطبري ان أحد الطرفين اشتمل على عينين من الذهب احدهما خشن أو أسود وكذا لو بان أحدهما مختاططة بخون نحاس ومن قال فى هذه بتفريق الصفة فقد وهم لان شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيما يستقر عليه وذلك موقوف على الصواب أنه من القاعدة (فباطلة) ولا يثنى هنا تفريق الصفة لان الفساد للهئية الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معا وذلك لما فى الحديث الحسن أو الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لم يبيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز

بينهما) ظاهره أنه فصل كلا منهما عن الآخر في الخارج لكن لا تتوقف الصحة على ذلك بل يكفي التفصيل في العقد كالمير ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يحمل قوله لاحق بمنزلة على الاعم من التفصيل في العقود في الخارج اه ع ش (قوله ولان الخ) عطف على قوله لما في الحديث (قوله يؤدي الخ) خبر قوله والتوزيع (قوله وكذا يقال في بيع صحح الخ) أي وفي بيع جدير ودرى بهما أو بأحدهما اه ع ش (قوله في بيع صحح ومكسر بهما الخ) أي والغرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصحيح أو أزيد كما تقدم فان استوت قيمتهما فلا بطلان فالخلاف أنه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة فلا بطلان وان اختلفت فالبطالان سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائلة واختلاف ذلك لتحقيق المفاضلة وانما لم يحكم بالبطلان أيضا اذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة ويقال للجهل بالمائلة لان التقويم تخمين لان الدراهم والدنانير قيم الاشياء فهي أضبط من غيرها اه سم ومر عن ع ش مثله (قوله والكلام في المعين الخ) فضيته أنه لو كان المصالح عليه في مسألة الصلح الا قيمة ما لا يصح الصلح المذكور وهو ما جرى عليه ابن المقرئ لكن سيأتي في باب المبيع قبل قبضه أن المعتبر الصحة اه رشيدى (قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر في دلالة هذا على التقييد بالمعين اذ لم يبيع المجموع بل الالف درهم وقعت استيفاء عن الالف درهم والالف الاخرى عوض عن الخمسين دينار في الذمة فليست أمثل وبذلك يظهر ما في اطلاق قوله بما يعلم منه الخ فليست أمثل اه سم (قوله كما يأتي بسطه الخ) رجع اليه في النسخة الاخيرة وضرب على ما في غيرها من قوله وخرج بالصلح ما لو عوض دأته عن دينه النقد قد ادان جنسه وغيره أو وفاه به من غير تعويض مع الجهل بالمائلة فلا يصح الخ وتبعه مر في هذه واستمر عليه فوق البحث معه فيه في قوله أو وفاه به من غير تعويض فاصلحه هكذا أو وفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه انتهى سم قال ع ش قوله مر لكن بمعناه كان قال خذها عن دينك اه وظاهر المعنى موافق للنهاية دون الشارح (قوله وهي انه يبطل كما عرف مما تقرر الخ) ويؤخذ منه بالادلى بطلان ما عت به بالسوى من دفع دينار مغربي مثلاً ومعه تمام ما يبلغ به ديناراً جديداً من فضة أو فلوس وأخذ ديناراً جديداً به جرياً على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال لصبر في اصرف لي بنصف هذا الدرهم أي والحال أنه خالص عن النحاس فضة وبالنصف الآخر فلوساً جازاً لانه جعل لي نصفاً في مقابلة الفضة ونصفاً في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف لي بهذا الدرهم بنصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لانه اذا قسط عاينها ذلك احتمال التفاضل وكان من صور مدحوة اه نهاية وقوله بخلاف ما لو قال اصرف لي الخ مر عن قريب عن سم رده فراجع به (قوله يبيع ديناراً مثلاً) أي أو يبيع درهم فيه فضة

لو علم التساوي سلم ما قاله هذا القائل وفيه نظر لاقتضاء الحال التوزيع المؤدى للمحذور (قوله وكذا يقال في بيع صحح ومكسر بهما أو بأحدهما) أي والغرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصحاح أو أزيد كما تقدم فان استوت قيمتهما فلا بطلان وعبارة الكثر لشيخنا أبي الحسن البكري وفي بيع الدراهم والدنانير الصحاح والمكسرة ان استوت قيمة المكسرة أي من الجانبين لم تتحقق المائلة لما مر والاحتققت المفاضلة كما تقدم كما هي متحدة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط اذا الغرض أن قيمة المكسرة خفيفة لقيمة الصحاح فلو تساوت قيمتهما فلا بطلان اه ومثله في شرح الجلال المحلى فالخلاف انه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة فلا بطلان وان اختلفت فالبطالان سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائلة أو اختلفت وذلك لتحقيق المفاضلة وانما لم يحكم بالبطلان أيضاً اذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة ويقال للجهل بالمائلة لان التقويم تخمين لان الدراهم والدنانير قيم الاشياء فهي أضبط من غيرها (قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر في دلالة هذا على التقييد بالمعين اذ لم يبيع المجموع بل الالف درهم وقعت استيفاء عن الالف درهم والالف الاخرى عوض عن الخمسين دينار وهذا لا يقتضي صحة بيع ألفي درهم بالف درهم وخمسين ديناراً في الذمة فليست أمثل وبذلك يظهر ما في اطلاق قوله بما يعلم منه الخ فليست أمثل (قوله كما يأتي بسطه الخ) هذا رجع اليه في النسخة الاخيرة وضرب على ما في غيرها من قوله وخرج بالصلح

ولانه يؤثر في الوزن متعلقا فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صحت الحيلة الخاصة من الربا مكرهة بتساؤلاتها بخلافها لمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل (وبحرم) ويبطل (بيع اللحم) ولو لم يملك وهو هنا يشل نحو البتوقلب وطحال وكميد ورتة وجاد صغير يؤكل غالبا (بالحيوان) ولو سكا وجادا نعم بحث جمع حل بيع الحيوان بالسهمك الميت وفيه نظر (من جنسه) وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره) حتى الاكدي (في الاظهر) لا خبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وارساله مجبور باسناد الترمذي له ومعتضد بالنهي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبان أكثر اهل العلم عليه على انه مرسل ابن المسيب وهو بمنزلة المسند على نزاع فيه لكن صحيح في المجموع انه لا فرق حتى عند الشافعي رضي الله عنه وما اشهر عنه من الفرق لم يصح وبان أبا بكر قال وقد تحرت جزور في عهده فجاء رجل بعناق يطلب بها الحالا يصلح هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة ويصح بيع نحو بيض ولبن بحوان بخلاف لبن شاة بنشاة فهنا بن

ونحاس بمثله أو بدوهم خالص أو بدينار مغشوش بغضه (قوله لانه يؤثر في الوزن) ولا يشك على ما مر من جواز المعاملة بالمغشوش وان جهل قدر الغش لانه يجوز تصوره ببيع به بغير جنسه بخلاف ما هنا اه عش (قوله ولم يظهر به تفاوت الخ) مفهوما أنهم مالوا تفاوتا في القيمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من انه لا نظر لتفاوت القيمتين عند الاستواء في الكيل أو الوزن وفي سم على منهج * (تمة) * ولو باع فضة مغشوشة بمثلها أو بالصلة ان كان الغش قد راى يظهر في الوزن امتنع والاجاز كذا بخط شيخنا مامش المحلى اه فلم يفصل في القابل بين ماله قيمة وبين غيره اه عش أقول ويمكن الجمع بأن عدم التأثير في الوزن وعدم التفاوت في القيمة متلازمان (قوله صح) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا وان اختلف قشرهما كما سياتى في السلم ويجوز بيع لب الجوز بلب اللوز ولب اللوز بلب الجوز وبيع البيض مع قشره بيض كذلك وزنا ان اتحد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا وجزا فاه نهاية (قوله لمن حصر الكراهة الخ) وافقه في فتح المبين عبارة منها أي ادلة جواز الحيل حديث خير الشهور وهو بيع الجمع بالدرهم ثم اشترى بها جنينا وانما أمرهم بذلك لانهم كانوا يبيعون الصاعين من هذا بالصاع من ذلك فعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم الحيلة المائعة من الربا ومن ثم أخذ السبكي منه عدم كراهة هذه الحيلة فضلا عن حرمة هاتان القصد ههنا بالتات تحصيل أحد النوعين دون الزيادة فان قصدوا كرهت الحيلة الموصلة اليها ولم تحرم لانه توصل بغير طريق محرم فعلم ان كل ما قصد التوصل اليه من حيث ذاته لا من حيث كونه حراما جاز بالا كراهة والا كرهه الا أن تحرم طريقه فيحرم اه (قوله ولو لم يملك) الى الباب في المغنى الاقوله نعم الى المتن (قوله ولو لم يملك) اخذناه للشارة الى أن السهمك لا يعدلما كما ياتي اه عش (قوله نحو ألبه) بفتح الهمزة ومن نحو السهمك بضم الكاف (قوله ولو سكا) أي حيا لانه لا يعدلما ومن ثم جاز بيع بعضه ببعض حيا على المعتمد اه عش (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم أن مدرك البحث عند السهمك الميت من قبيل الحيوان فعليه بمتنع ببيع السهمك الميت بلحم غيره مثلا وان مدرك النظر عنده من قبيل اللحم فعليه لا بمتنع ما ذكرنا فراجع وانظر هل يجري هذا الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبح اه سم قول المتن (من جنسه) كببيع لحم ضأن بضأن و (قوله من مأكول) كببيع لحم بقر بضأن ولحم السهمك بالشاة والشاة بالبعير و (قوله وغيره) أي غير مأكول كببيع لحم ضأن بحمار اه مغنى (قوله وارساله مجبور الخ) قال البيهقي عن البرماوى قال المارردى المرسل عند الامام الشافعي مقبول ان اعتضد باحد أمور سبعة القياس أو قول الصحابي أو فعله أو قول الأكثرين أو انتشار من غير دافع أو عمل به أهل العصر أو لم يوجد دليل سواه وهذا هو القول الجدید وضم اليها غيره الاعتضاد بمرسل آخر أو بمسند اه (قوله عليه) أي منع ببيع اللحم بالحيوان (قوله أنه لا فرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره اه سم (قوله وبأن أبا بكر قال) مقوله لا يصلح هذا و (قوله وقد تحرت الخ) جملة معترضة اه كردى (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) عبارة المغنى والنهاية ويجوز بيع لبن شاة بشاة حلبل لبها فان بقي فيها لبن يقصد حلبله لكثرة أو باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح لان اللبن في الضرع يأخذ قسطا من الثمن بدليل أنه يجب الثمر في مقابلته في المصرة بخلاف الاكدييات ذوات اللبن فقد نقل في البيان عن الشاشي الجواز فيها ولو باع لبن بقر بشاة في ضرعها لبن صح لاختلاف الجنس أما ببيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح وبيع بيض بدجاجة كببيع لبن بشاة فان كان في الدجاجة بيض مالم عوض دأته عن دينه النقد نقدا من جنسه وفاه به من غير تعويض الخ وتبعه مر في هذا واستمر عليه فوقع البحث معه فيه في قوله أو وفاه به من غير تعويض فاصلحه هكذا أو وفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه اه (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم ان مدرك البحث عند السهمك الميت من قبيل الحيوان فعليه بمتنع ببيع السهمك الميت بلحم غيره مثلا وان مدرك النظر عنده من قبيل اللحم فعليه لا بمتنع ما ذكرنا فراجع وانظر هل يجري هذا الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبح اه (قوله أنه لا فرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) * (فرع) * ويجوز بيع البيض مع

والبيض المبسوع بيض دجاجة لم يصح والاصح وبيض دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كبسيع ذات لبن
بمثلا اه قال ع ش قوله بغير ذات لبن أى ولو من جنس واحد وقوله مر فيها بيض أى يقصد أكله
مستقلا بأن تصلب اه ع ش (قوله نحو بيض الخ) أى كالعسل
(باب في البيوع المنهى عنها)

(قوله بالتنونين) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وقيد الغزالي الى وقد يجوز (قوله وما يتبعها) منه
تلقى الركب والنخس اه ع ش (قوله ثم المنهى) أى من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب اه ع ش (قوله)
لان تعاطى العقد) على الحرمة وقضية أن التحريم انما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى المنهى والاولى
أن يقال المنهى يقتضى التحريم مطلقا سواء رجع لذات العقد أو لأثره أو بمعنى خارج أو كان المنهى عنه غير
عقد و يقتضى الفساد ان رجع لذات العقد أو لأثره ويحرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كما أنه يحرم
لكونه منهيا عنه اه ع ش وقوله ويحرم من حيث الخ والاولى فمرة تعاطى العقد الفاسد لكونه منهيا عنه
(قوله أو مع التقصير الخ) لعل هذا من روض في عالم بوجوب التعلم أم لاجل بأصل وجوب التعلم فيبعد كل
البعد تأنيبه اه سيد ع عبارة ع ش قوله مر أو مع التقصير الخ قضية أنه مع التقصير يأثم بتعاطى
العقد الفاسد كما يأثم بترك التعلم فليس الاثم بالتقصير دون تعاطى العقد واهل هذا مراد ج بقوله حرام على
المنقول المعتمد يعنى أن المراد أن تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليس
الحرمة مخصوصة بالتقصير اه (قوله بحيث يبعد جهله بذلك) يؤخذ من ذلك أن ما يقع كثيرا في قري مصرنا
من بيع الدواب ويؤجل الثمن الى ان يؤخذ من أولاد الدابة المسمى ببيع المناومة لا اثم على فاعله لان هذا
يخفى فيعذر فيه اه ع ش (قوله حرام الخ) خبر قوله لان الخ (قوله والاجتهاد) الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية
(قوله وقد يد ذلك) أى كون العقد الفاسد حراما و (قوله من غير تحقيق معناه) أى بأن أطلق أو قصد غير المعنى
الشرعى اه ع ش (قوله فانه الخ) أى اجراء اللفظ الخ و (قوله ثم الخ) أى بعد أن كان باطلا اه كردى (قوله)
يحمل) أى عرفا اه ع ش (قوله اذ لا يحمل له الخ) هو واضح عند الاطلاق كما هو ظاهر أما لو قصد غير المعنى الشرعى
ففيه نظرو وينبغي عدم الحرمة اه ع ش (قوله وقد يجوز الخ) صادق بما اذا أدت الضرورة الى الربا كالمنازع
موسر من اقراض مضطر فليحرم اه بصرى ومر عن ع ش الجزم بذلك وكذا عبارة المعنى وهى وتعاطى
العقد الفاسد حرام فى الروى وغيره الا فى مسألة المضطر العرفى وهى فيما اذا لم يبيع مالك الطعام الخ اه
صريح فى الشمول (قوله تعاطيه) أى العقد الفاسد (قوله كان امتنع ذوطعاهم) أى أو ذو دابة من ايجارها
اه ع ش (قوله فله الاحتياط) أى فلو لم يفعل ذلك بل اشتراه بماسم البائع لم يمس المسمى واضطراره
لا يجعله مكرها على العقد بما ذكر اه ع ش (قوله أو القيمة) قضية التعبير بالقيمة أنه لا يلزمه أقصى القيم
وقد بوجه بان جواز ذلك له أخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة ويحمل أن المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن
الاول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يلفحالا أو بعدمدة لاذن الشارع له فى ذلك ع ش ورشيدى
(قوله أو لخارج الخ) عطف على قوله لذات العقد اه كردى (قوله أو لخارج عنه) أى بأن لا يكون لذاته
ولا لأثره بقرينة ما تقدم اه سم أى كالبيع وقت النداء (قوله فى الاول أشياء) عبارة المعنى ثم شرع فى

قشره بيض كذلك وزان اتحاد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا مر ويصح بيع لبن شاة حلب لبنا وان
بقى فيها لبن لا يقصد حلبه فان قصد حلبه أكثره أو باع ذات لبن ما كوله بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح اذ
اللبن فى الضرر باخذ قسطا من الثمن بدليل أنه يجب الترفى مقابلته فى المصرة بخلاف الآدمية ذات اللبن
فى البيان عن الشامل الجواز فيها وافرقت بان لبن الشاة فى الضرر له حكم العين ولهذا امتنع عقد الاجارة عليه
بخلاف لبن الآدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الاجارة عليه اه

(باب)

(قوله أو لخارج عنه) أى بأن لا يكون لذاته ولا لأثره بقرينة ما تقدم

*(باب) بالتنونين فى البيوع
المنهى عنها وما يتبعها)*
ثم المنهى ان كان لذات
العقد أو لأثره بان فقد
بعض أركانه أو شرطه
اقتضى بطلانه وحرمة لان
تعاطى العقد الفاسد أى
مع العلم بفساده أو مع
التقصير فى تعلمه لكونه مما
لا يخفى كبيع الاقبح وهو
مخالط المسلمين بحيث يبعد
جهله بذلك حرام على المنقول
المعتمد سواء فساد به بالنص
والاجتهاد وقد يد ذلك الغزالي
واعتمد الزركشى بما اذا
قصد به تحقيق المعنى الشرعى
دون اجراء اللفظ من غير
تحقيق معناه فانه باطل ثم
ان كان له يحمل كلابية
الزوجة نحو بعثك نفسك
لم يحرم والاحرم اذ لا يحمل له
غير المعنى الشرعى وقد
يجوز لاضطرار تعاطيه كان
امتنع ذوطعاهم من بيعه
منه الا باكثر من قيمته فله
الاحتياط باخذه منه ببيع
فاسد حتى لا يلزمه الا المثل
أو القيمة أو لخارج عنه
اقتضى حرمة فقط فن
الاول أشياء منها (منهى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن عصب)

القسم الاول أى البيع الفاسد لا يختل بالركن أو شرط وهو ثمانية اهـ (قوله بفسخ) الى قوله وتسمية ما فى الاول
 فى النهاية والمغنى الا قوله بل لو قيل يندب لم يبعد وقوله أو مضمن الى المتن (قوله فسكون الخ) أى وبالباء
 المؤخدة نهاية ومغنى قول المتن (ضربه) فى المصباح ضرب الفعل الناقصة ضراباً بالكسر نرى عليها انتهى اهـ
 عـش (قوله لا يتعلق به نهى) أى لانه ليس من أفعال المكافين اهـ نهاية (قوله أى عن اعطاء الخ) أى
 والعقدان يقتضى لذلك أيضاً سم وعش (قوله والفرق الخ) الاحسن أن يقال الفرق أنه يحتاج على نفسه بـ
 الاول الى تقدير الاجرة ليصح المعنى وعلى هذا لا يحتاج لانتهى محمل اللفظ اهـ سيد عمر عبارة النهاية والفرق
 بين هذا والاول أن الاجرة ثم مقدرة مع عومه وهى ظاهرة وهذه حكمة اقتضت الشارح على ذكر التقدير
 فى الاولين مع أنه جار فى الثلاثة مع أن الاولين فهما تقديران وفى الثالث واحد اهـ قال عـش قوله مع
 عومه أى المقدر بمعنى احتماله لغير الاجرة وقوله وهذه أى الحكمة المشار اليه بقوله والفرق الخ اهـ
 عبارة سم قوله والفرق الخ أى باعتبار المراد والافتقار للمعنيين لاشتباهه فيه حتى يحتاج لبيان اذ تباين
 الضراب والاجرة فى غاية الظهور اهـ قول المتن (فيحرم عن مائه) أى اعطاؤه وأخذ اهـ سم (قوله ولا
 متقوم) أى لا تبهى له شرعاً وليس المراد به ما قابل المثلى اهـ عـش قول المتن (وكذا أجرته) أى يجاره
 وهل يستحق أجره المثل كفى الاجارات الفاسدة سم على جج أى أولاً لان طر وقه للانثى لا مثل له يقابل
 باجرة فيه نظر والاول اقرب وعليه فامراد أجره مثله لو استعمل فيما يقابل باجرة كالحرب مدة وضع يده
 عليه للاستفاد المذكور ومحل حرمة الاستئجار حيث استأجره للضراب قصد اقل واستأجره لينتفع به ما شاء
 جاز أن يستعمله فى الأتراء تبعاً لاستحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استأجره للحرث أو نحوه فلا يجوز استعماله
 فى الأتراء لانه انما أذن له فى استعماله فيما سماه له من حرث أو غيره اهـ عـش وقوله والاول اقرب فيه
 وقفة بل تعليل الشارح ظاهر فى الثانى (قوله وفارق الاستئجار الخ) عبارة شرح العباب وعلم مما تقرر
 أن صورة المسئلة أنه أن يستأجره للضراب فان استأجره على أن ينزى فله على أنى أو أانات صح قاله القاضى
 لان فعله مباح وعمله مضبوط عادى ويتعين الفعل المعين فى العقد لا اختلاف الغرض به فان تلف أى أو
 تعذر اتراءه بطلت الاجارة اهـ وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطر وقه يقال لم يظهر مغايرته
 للأتراء المذكور ولا اشكال لان الطر وقه فعل الفعل بخلاف الأتراء فانه فعل صاحب الفعل فليتامل سم
 على جج لكن قد رد عليه أن الأتراء وان كان من فعل صاحب الفعل الا أن تروان الفعل باختياره
 وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجاب بان الاجارة على فعل المكاف الذى هو الأتراء والمراد منه محاولة صعود
 الفعل على الاتنى على ما جرت به العادة وفعل الفعل وان كان هو المقصود ولكنه ليس معقوداً عليه فيستحق
 الاجرة اذا حصل الطر وقه بالفعل فلو لم يحصل لم يستحق أجره فراجع اهـ عـش (قوله لو قيل يندب الخ) قد
 يتوقف فيه بما نقله فى العزيز عن الامام أحمد من منع الاهداء اهـ سيد عمر عبارة عـش عبارة سم على

(قوله وكل من هذين) فى تخصيصهما فنظر لان الثالث أيضاً كذلك اذا اجرة لا يتعلق به نهى بل باعطائها
 وأخذها كما هو ظاهر (قوله أى عن اعطاء ذلك الخ) أى والعقدان يقتضى لذلك أيضاً كما هو ظاهر (قوله والفرق
 بين هذا والاول) أى باعتبار المراد والافتقار للمعنيين لاشتباهه فيه حتى يحتاج لبيان اذ تباين الضراب والاجرة
 فى غاية الظهور (قوله والفرق بين هذا والاول الخ) عبارة شرح العباب وانما جاز الاستئجار لتلقيج النخل لان
 الاجير قادر على تسليم نفسه وليس عليه عين حتى لو شرط عليه ما يلقى به فسدت الاجارة أيضاً وهى المقصود والماء
 والمؤجر عاجز عن تسليمه وعلم مما تقرر أن صورة المسئلة أن يستأجره للضراب فان استأجره على أن ينزى فله
 على أنى أو أانات صح قاله القاضى لان فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفعل المعين لا اختلاف الغرض
 به فان تلف بطلت الاجارة اهـ وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطر وقه يقال لم يظهر مغايرته
 للأتراء المذكور ولا اشكال لان الطر وقه فعل الفعل بخلاف الأتراء فانه فعل صاحب الفعل فليتامل (قول
 المصنف فيحرم عن مائه) أى اعطاؤه وأخذ اهـ وقوله وكذا أجرته هل يستحق أجره المثل كفى الاجارات الفاسدة

بفسخ فسكون للمهملتين
 (التفعل) رواه الشيخان
 (وهو ضربه) أى طر وقه
 للانثى وهذا هو الاشهر ومن
 ثم حتى مقابله به يقال
 (ويقال ماوه) وكل من
 هذين لا يتعلق به نهى
 فالتقدير عن بدل عسب من
 أجره ضربه وعن مائه أى
 عن اعطاء ذلك وأخذ
 (ويقال أجره ضربه)
 والفرق بين هذا والاول ان
 الاجرة ثم مقدرة وهى ظاهرة
 (فيحرم عن مائه) ويبطل
 بيعه لانه غير معلوم ولا
 متقوم ولا مقدور على تسليمه
 (وكذا أجرته) للضراب (فى
 الاصح) لان فعل الضراب
 غير مقدور عليه للمالك
 وفارق الاستئجار لتلقيج النخل
 بان المستأجر عليه هو فعل
 الاجير الذى هو قادر عليه
 ويجوز الاهداء لصاحب
 الفعل بل لو قيل يندب

لم يبعد ونسب إعارته للضراب (وعن حبيل الحيلة) رواء الشيخان (وهو) بفتح الموحدة فيهما وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مفرد وهاؤه للمبالغة (نتاج النتاج) بفتح أوله أو كسره وهو الذي في خط المصنف وعليه (٢٩٣) عرف الفقهاء وهو من تسمية اسم المفعول

بالمصدر وفي هذا تجوز من حيث إطلاق الحبيل على البهائم وهو مختص بالأكديت ومن حيث إطلاق المصدر على اسم المفعول أي المحبول (بان) يبيع نتاج النتاج ككلامه الغويون (أو بمن إلى نتاج النتاج) كما فسر رويه ابن عمر رضي الله عنهما أي إلى أن تلده هذه الدابة وولد والهامان تحت الناقة بالبنا للمفعول لا غير ووجه البطلان ثم انعدام شرط البيع وهنا جهالة الأجل (وعن الملاقيج وهي ماني البطون) من الأجنسة (والضامين) جمع مضمون أو مضمنان أي مضمين ومنه مضمون الكتاب كذا (وهي ماني أصلا للفعل) من الماعز واه مالك مرسل والبرار مسندوا وتعده عليه الإجماع لفقد شرط البيع وإطلاق الملاقيج على ماني بطون الأبل وغيرها الذي بصرح به كلامه سائق أغلة أيضا خلافا للجوهري (و) عن (الملاسة) رواء الشيخان (بان يلس) بضم الميم وكسرها (ثوباً مطوياً) أو في ظلمة (ثم بشر به على أن لا خيار له إذا رآه) أو على أنه يكتفي بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد

منه) قال مر ويستحب هذا الإعطاء انتهت وظاهره سواء كان ذلك قبل اعتداء الفعل أو بعده اه (قوله وتس إعارته للضراب) ومحل ذلك حيث لم يتعين والأوجب مجازاً وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه في ذلك وينبغي وجوب اتخاذ الفعل على أهـ لالباحث تعين لبقاء نسل دوابهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقرب من بلدتهم عرفاً اه عـش (قوله وغلط من سكنها) ظاهره فيهما اه عـش (قوله جمع حابل) أي الحيلة (قوله وهاؤه للمبالغة) وعليه فيفرق بين المفرد وجمعه بالهاء اه عـش (قوله مختص الخ) أي حقيقة اه سم عبارة المغنى مختص بالأكديت بالاتفاق حتى قيل أنه لا يقال لغيرهن إلا في الحديث وإنما يقال للبهائم الخ بالميم اه (قوله المحبول) أي المحبول به اه معنى (قوله ثم) أي في بيع نتاج النتاج اه عـش (قوله انعدام شرط البيع) أي من الملك وغيره اه معنى (قوله هنا) أي في البيع بمن إلى نتاج النتاج اه عـش (قوله جمع مضمون) أي كمجنون ومجانين و (قوله أو مضمنان) أي كفتاح ومفتاح سم ومعنى (قوله أي مضمين) اسم مفعول قال الجبيري سميت بالضمين لأن الله أودعها في ظهورها فكان ماضية منها قاله الأزهري عـبرة وقال شيخنا الحفني سميت بذلك لأنها في ضمن المفعول اه والاخير موافق لما في الشرح (قوله من الماء) أي فقيه التقدير السابق فان قلت حينئذ لا حاجة لذكر هذا مع ما سبق في العصب فلم ذكره معه قلت لورود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على احدهما لم يجز لهم مخالفة المتروكة المذكورة مع أن لاحداهما معنى آخر به تباين الأخرى وحينئذ فاسبق لا يغني عن هـ هذا احتمال أن يفسر بغيره أي ضرابه أو جرة ضرابه وهذا لا يغني عما سبق لأن له معنى آخر لصاحبه البطلان أيضا سم على حج أي ما تحمله الأثر من ضرابه في عام أو عامين اه عـش (قوله رواء مالك) أي عن سعيد بن المسيب اه معنى (قوله مرسل) قال الناطم * ومرسل منه الصحابي سقط * اه (قوله عليه) أي امتناع بيع ماني البطون وماني الأصلا (قوله خلافا للجوهري) أي والمنهج والمغنى عبارتهما وهو أي الملقوح أغلة جنين الناقة خاصة وشرعاً أعم من ذلك اه (قوله بضم الميم الخ) أي وبفتحها في الماضي اه نهاية قال عـش والرشيدي نقل الأسنوي في باب الاحداث الكسرى الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح اه قول الماز (ثم بشر به) أي بإيجاب وقبول اه حلبى (قوله أو على أنه يكتفي الخ) عبارة المغنى اكتفاء بلمسه عن رؤيته اه (قوله عن رؤيته) فيبطل هـ إذا قطعوا عن قلنا بجمعة يبيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واللمس لا يقوم مقام النظر شرعاً ولا عادة فليؤي وز يادى اه بحجيري قول المتن (أو يقول الخ) عطف على قوله يلس الخ قول المتن (إذا لمسته) قال عـبرة يصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل مواضعها أي التاء اه وعلى الامام بطلانه بالتعليق ونبه الأسنوي على أنه ان جعل اللبس شرطاً في بطلانه للتعليق وان جعل بيعه لفقد الصيغة انتهى اه بحجيري عن الشوري (قوله أو على أنه متى الخ) عطف على قوله اكتفاء بلمسه الخ عبارة شرح المنهج أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه الخ (قوله أو يقول الخ) عطف على قول المتن يجعل الخ (قوله إذا نبذته) قال عـبرة تصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل صورها أي التاء أي لا فرق بين رمى البائع والمشتري اه عـش (قوله أو متى نبذته الخ) عبارة شرح المنهج بعتك هـ ذا بكذا على أنى إذا نبذته الخ (قوله وبطلانه) أي البيع في صور الملاسة والمناذبة (قوله لعدم الرؤية) أي في صورتين الأولىين للملاسة وفي الصورة الأخيرة للمناذبة (قوله أو الصيغة) أي في الصورة الثالثة للملاسة وفي صورتين الأولىين للمناذبة (قوله أو الصيغة) يرد عليه أن قوله فقد بعتك صيغة فكان

بعتك) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المناذبة) بالمعتمر واه الشيخان (بان يجعل النبذ) أي الطرح (بيعا) اكتفاء به عن الصيغة بعد قوله أنبذ البائس أي هـ ذا بعشرة مثلاً أو يقول إذا نبذته فقد بعتك أو متى نبذته انقطع الخيار أو على أنك تكتفي بنبذته عن رؤيته وبطلانه لعدم الرؤية أو الصيغة

الوجه أن يقال إن البطالان في هذه التعليق لعدم الصيغة وأجاب عـ ميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله
نقد بعثك اخبار لا انشاء انتهى أو أنه جعل الصيغة معقودة لا تنفاه شرطها وهو عدم التعليق اه عـ ش
(قوله أو للشرط الفاسد) أي في الصورة الأخيرة للاماسة وفي الصورة الثالثة للمناذرة قول المن (أو يجعل
الري بيعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما إذا رميت هذه الحصة فهذا الشوب مبيع منك بعشرة اه
محلى (قوله معطوف على بعثك) وقد يجوز أن يكون معمولاً محذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعثك
وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما
على ما بعده المعطوف على بعثك من تأخير اه سم وقوله وقد يجوز الخ جرى عليه المحلى وقال عـ ميرة في هامشه
قوله أو يقول الخ قبل كان الصواب التصريح يقول ارشادا الى عطفه على الاول أو كان يقدمه على الثاني
اه (قوله شبه اعتراض) انما جعله شبه اعتراض ولم يجعله اعتراضا لأنه معطوف على يقول والعمل فيه أن
فهو من قبيل المفرد في الحقيقة والاعتراض شرطه أن يكون بجمله لا محل لها من الاعراب اه عـ ش (قوله
لنحو ما مر الخ) عبارة المغنى ووجه البطالان في الاول جهالة المبيع وفي الثاني فقدان الصيغة وفي الثالث الجهل
بمدة الخيار اه قول المن (وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهبة ويجوز الفتح كما في فتح الباري و (قوله في
بيعة) بفتح الباء لا غير اه عـ ش (قوله بخلاف بالف الخ) أي فانه يصح ويكفون الثمن ثلاثة آلاف ألف حالة
والفان مؤجلة لسنة اه نهاية (قوله وألفين) لو زاد على ذلك نفذ بأهم حاشيت الخ ففي شرح العباب أن الذي
يتجه البطالان وان تردد فيه الزركشي لان قوله نفذ الخ مبطل لا يجابه فبطل القيول المترتب عليه سم على جـ اه
عـ ش (قوله فلانا) عبارة النهاية فلان وفي عـ ش عام العلة الشارح أشار الى أن مثل شرط بيع المشتري شرط
بيع غيره كان يقول بعثك هذا بشرط أن يبيعه زيد عبده أو داره اه (قوله ما في الاول) أي قول المن بعثك بالف
الخ وكان الاوفق لقوله الآتي والثاني اسقاط الموصول والجار (قوله والثاني) كذلك الخ) أي وتسمية الثاني
بيعتين لا يباعا بشرط مبنى الخ اه سيد عـ عبارة سم الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين
لا يباعا بشرط و (قوله مبنى) خبر تسمية المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بأنه انما أشار الى ان البيع

العسب فلم ذكره معه قلت لور ود انتهى عن خصوص الصيغتين فلا تقتصر على احدهما بل بما توهم مخالفة
المترتبة للمذ كور مع ان لاحدهما معنى آخر به تبيان الأخرى وحسن تدفيع سابق لا يغي عن هذا الاحتمال
أن يفسر بغيره وهذا لا يغي عما سبق لان له معنى آخر يصاحبه البطالان أيضا فامل (قوله معطوف على) بعثك
قد يجوز أن يكون معمولاً محذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعثك وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك
من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعثك من
تأخير (قوله بالف نقدا وألفين الى سنة الخ) قضيته بطالان ذلك وان قبل باحدهما معينا وهو الواو والوجه في
شرح العباب وفاقا لمقتضى كلام الغزالي وغيره خلافا لما نقله ابن الرفعة عن القاضي من الصحة حينئذ
وتخصيص البطالان بقبوله على الاجتهاد أو بقبولهما معا وقوله بخلاف بالف نقدا وألفين لسنة لو زاد على ذلك
نفذ باع ما الخ ففي شرح العباب أن الذي يتجه البطالان وان تردد فيه الزركشي لان قوله نفذ الخ مبطل لا يجابه
فبطل القبول المترتب عليه اه فليستأمل* (فرع)* قال في الروض الان قال بعثك بالف نصفه بستمائة
أي فلا يصح لان أول كلامه يقتضي توزيع الثمن على المثلن بالسوية وآخره يناقض سوا في العباب تبعا
لبحث الزركشي فان قال وباقية باربع مائة اتجه الصحة اه وفيه نظر ويؤيد النظر التعليق السابق (أقول)
ولو قال بعثك بالف نقدا قبلت نصفه بستمائة ونصفه باربع مائة ففسد يتجه البطالان وان قلنا بالصحة فيها
تقدم لاختلاف غرض البائع بذلك ولانه عدد العقد ولا يتأتى كونه تقصيلا لما أجله البائع لان قضية
اجاله التسوية (قوله والثاني كذلك) الظاهر أن معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين لا يباعا بشرط
وقوله لا يباعا بشرط عطف على كذلك أي وتسمية ما في الثاني بيعتين لا يباعا بشرط وقوله مبنى خبر تسمية
المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بأنه انما أشار الى ان البيع والشرط يصح أن يجعل من قبيل البيعتين

أو للشرط الفاسد (و) عن
(بيع الحصة) ر واه مسلم
(بان يقول بعثك من هذه
الاثواب ما تقع هذه الحصة
عليه أو يجعل الري لها
(بيعا أو بعثك) معطوف
على بعثك الاول فقوله أو
يجعل شبه اعتراض ومثله
سائغ لا يخفى (وك) أولى
أولنا (الخيار الحرميها)
لنحو ما مر في الذي قبله
(وعن بيعتين في بيعة) ر واه
الترمذي وصححه (بان)
أي كان (يقول بعثك بالف
نقدا وألفين الى سنة) نفذ
بأهم حاشيت أنت أو أنا أو
شاء فلان للجهالة بخلافه
بألف نقدا وألفين لسنة
وبخلاف نصفه بألف ونصفه
بألفين (أو بعثك ذا العبد
بألف على ان تبيعني) أو
فلانا (داول بكذا) أو تشتري
مسي أو من فلان كذا بكذا
للشرط الفاسد وتسمية ما في
الاول بيعتين تجوز اذا التخير
يقتضي واحدا فقط والثاني
كذلك لا يباعا بشرط مبنى على
ان المراد بالشرط ما اقترن

بلفظ دون معناه ولو جعله مثالا ليسين أنه لا فرق في الشرط بين اللفظي والمغنوي لكان أفود (٢٩٥) وأحسن (وعن بيع وشروط كبيع

بشرط بيع) كالمس (أو)

بيع لدار مثلا باللف بشرط

(قرض) لما تشرعوا جماعة

وصححه بعضهم ووجهه

بطلانه جعل اللف ورفق

العقد الثاني ثمنا واشترطه

فاسد فبطل مقابله من الثمن

وهو مجهول فصار الكل

مجهولا ثم اذا عقد الثاني

مع علمهما بفساد الاول صح

والاذلا كما صحه في المجموع

ومارفع في الر وضه وأصلها

من صحة الرهن فيما لو رهن

بدن قد يم مع ظن صحة

شرطه في بيع أو قرض بان

فساده ضعيف أو أن الرهن

مستثنى لانه مجرد توثيق فلم

يؤثر فيه ظن الصحة اذلا

جهالة تمنعه بخلاف ما هنا

وانما بطل الرهن مع البيع

فيما اذا قال لداثني يعني هذا

بكذا على أن أرهنك على

الأول والأخر كذا لانه شرط

الرهن على لازم هو الأول

وغير لازم وهو الآخر الذي

هو ثمن البيع الفاسد فبطل

لجهالة بما يخص كلام

الدينين من الرهن (ولو

اشترى زرا بشرط أن

يحصده) بضم الصاد

وكسرها (البائع أو ثوبا

و) البائع (يخطه) الظاهر

ان ذكر الواو غير شرط بل

لوقال ثوبا يخطه كان كذلك

أو بشرط أن يخطه كما

باصله وعدل عند ليسين

أنه لا فرق بين التصريح

بالشرط والالتيان به على

صورة الاتجار وبه صرح في مجموعتي كلام غيره ما يقتضي

والشرط يصح ان يجعل من قبيل البيعتين اه (قوله بلفظه) اي بلفظ هو لفظ شرط اه سم (قوله ولو جعله)
اي الثاني (قوله لكان أفود) اي لداثني على انه لا فرق بين التعبير بلفظ الشرط والتعبير بما معناه و (قوله
وأحسن) اي لخلوه عن تجوز تسمية المثال الثاني بيعتين (قوله كالمس) اي بالمثال الثاني في المتن نظر الواقع
وقطع النظر عن المراد المار (قوله بشرط قرض) اي مثالا كالمس (قوله ووجه بطلانه) الى قوله وما وقع في
النهاية والمغنى (قوله جعل اللف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الا تية فليست أم مع ذلك الفرق الذي ذكره
اه سم (قوله واشترطه فاسد الخ) عبارة المغنى والاسنى واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له
قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله والا) اي بان جهلا او احدهما
اه مغنى (قوله مع ظن صحة شرطه) اي الرهن (قوله بان فساد) قديقتي عدم فساد بمجرد الشرط وفيه نظر
و (قوله ضعيف) خبر ما وقع ولم يضعفه في الروض بل فرق اه سم و (قوله عدم فساد) أي البيع أو القرض
(بمجرد الشرط) أي شرط الرهن معيه (قوله اذلا جهالة الخ) يتأمل هذا الفرق اه سم (قوله وانما بطل الخ)
كانه جواب اعتراض به هذا على قوله أو أن الرهن مستثنى الخ اه سم (قوله وهو الآخر) الانسب لقابله اسقاط
الواو (قوله للجهالة بما يخص الخ) قضيه انه لو عينه بان قال على الاول كذا والآخر كذا صح رهن الاول (قوله
بضم الصاد الخ) عبارة المغنى ان يحصده البائع بضم الصاد وكسرها أو يحصده البائع نوع اي من الاحصاء أو ثوبا
بشرط أن يخطه البائع أو يخطه البائع وما أشبه ذلك فالاصح الخ اه قول المتن (أو ثوبا الخ) عبارة الروض
وان اشترى زرا أو ثوبا بشرط حصده ونجيا طته بدرهم وقبل لم يصح فان قال اشترى به بعشرة واستأجرتك
لحصده أو نجيا طته بدرهم وقبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وان اشترى واستأجره بالعشرة فقولاً
تدريق الصفقة انتهى وقوله أو لا لم يصح قال في شرحه سوا شرط العمل على البائع ام على الاجنبي فتعبر بما
قاله أولى من تعبير الاصل بالبائع انتهى وقوله فقولاً تقر بق الصفقة قال في شرحه في البيع وتبطل الاجارة
انتهى اه سم (قوله أن ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فيصدق بوجوده من المشتري
وعدمه اه سم (قوله أو بشرط) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله تنبيه قدرت الى المتن (قوله أو بشرط أن
يخطه) عطف على قول المتن ويخطه (قوله وبه صرح الخ) فقال وسواء قال بعثك بالغب على أن يحصده أو
وتحصده اه مغنى وفي سم عن شرح العباب قوله أي المجموع ونخصه به ينبغي قراءته بالنون ليصح المعنى
أما قراءته بالياء فلا يصح لان الحصيد لازم للمشتري كالمس فاذا قال له البائع بعثك على أن يحصده لم يكن شرطا
فاسدا بخلاف ما لو قال على أن يحصده انا أو تحصده نحن فانه شرط فاسد لخالفته مقتضى العقد فبطل اه
(قوله ليسين الخ) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعثك أو اشترى منك بشرط

(قوله بلفظه) وهو لفظ شرط (قوله كالمس) انظره مع قوله السابق مبنى على أن المراد بالشرط الخ (قوله)
جعل اللف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الا تية فليست أم مع ذلك الفرق الذي ذكره (قوله واشترطه
فاسد) عبارة شرح الروض واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض
التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله بان فساد الخ) قديقتي عدم فساد بمجرد الشرط
وفيه نظر وقوله ضعيف خبر ما وقع لم يضعفه في شرح الروض بل فرق (قوله اذلا جهالة الخ) يتأمل هذا الفرق
(قوله وانما بطل) كانه جواب اعتراض به هذا على قوله أو أن الرهن مستثنى الخ (قول المصنف ولو اشترى زرا
الخ) عبارة الروض وان اشترى زرا أو ثوبا بشرط حصده ونجيا طته بدرهم وقبل لم يصح فان قال اشترى به بعشرة
واستأجرتك لحصده أو نجيا طته بدرهم وقبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وان اشترى واستأجره
بالعشرة فقولاً تقر بق الصفقة اه وقوله أو لا لم يصح قال في شرحه سوا شرط العمل على البائع ام على
الاجنبي فتعبر بما قاله أولى من تعبير الاصل بالبائع اه وقوله فقولاً تقر بق الصفقة قال في شرحه في البيع
وتبطل الاجارة اه (قوله ان ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فيصدق بوجوده من المشتري
وعدمه (قوله ليسين انه لا فرق الخ) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعثك أو

ان خطبه بالامر لا يكون شرطاً أو يؤيده مأمراً أول البيع في بيع واشهد لكن ينبغي حله فهما على ما إذا أراد به مجرد الأمر لا الشرط ويفرق بين خطبه وخطبه بان الأمر بشئ مبتدأ غير (٢٩٦) مقيد بما قبله بخلاف الثاني فإنه إما صفة أو مافى معناها وهي مقيدة لما قبلها فكأن في معنى

الشرط * (تنبيه) * قد روت ما مر قبل بخطبه وقد لا يقال ظاهر كلامه أنها جملة حالية وهو ممنوع لأن المضارع عينة المثبتة لا تدخل عليها وأو الحال (فالأصح بطلانه) أي الشراء لا يشمله على شرط فاسد لتضمنه الزامه بالعمل فيما لم يملكه بعد وقضيته أنه لو تضمن الزامه بالعمل فيما يملكه كان اشترى بيتاً بشرط أن يبنى خائطه صح وليس مراد بطلان البطلان هنا قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض اذ هما مثلاً لا فيبيع بشرط اجارة أو اعادة أو غيرهما باطل كذلك سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه وإنما جرى الخلاف في صورة الثمن لأن العمل في المبيع وقع تابعا لبيعه فاشتغل على مقابل الأصح * (تنبيه) * وقع لكثير من علماء حضرموت في بيع العهدة المعروفة في مكة يبيع الناس أرواحهم البطلان لا تنافي على مذهبهما بوجه الحقهما من حدسهم تارة ومن أقوال في بعض المذاهب تارة أخرى مع عدم اتفاقهم لعلها فيجب انكارها وعدم الالتفات إليها والحاصل أن كل شرط منافى لمقتضى العقد إنما يطل ان وقع في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه لأن تقدم عليه ولو في مجلسه كما يأتي وحدث صح لم يجبر على فسخه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلاً وأحره ومهر أو قيمة ولد كالغصوب ويقلع غرس وبناء المشتري هنا

كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو يفعل كذا بالاختيار انتهى اه سم (قوله لا الشرط) ومثله الاطلاق فيما يظهر اه ع ش (قوله ويفرق بين خطبه وخطبه) أي حيث انصرف الثاني إلى الشرطية وان صرف عنها بخلاف الأول كما هو حاصل كلامه اه رشدي وقوله وان صرف عنها أي بأن يراد به الاستئناف كما في ع ش (قوله ان خطبه) ان صور بعني بكذا وخطبه خالف قوله في شرح العباب أو وافعل فلعل صورته بعني بكذا خطبه بلا أو وقد يجب أن مافى شرح العباب مضارع المتكلم اه سم أقول بل هو صريح صنيع شرح العباب (قوله أو في معنى) بعني الحال (قوله قدرت مأمراً) أي المبتدأ ليصير كلام المصنف جملة اسمية (قوله ردا لما يقال الخ) لا يخفى أنه ما قدره انما هو تأويل لكلام المصنف وصارفه عن ظاهره فهو في الحقيقة اعتراف بما يقال وانما كان يصير رداً له لو حذف قوله ظاهر كلامه (قوله لا يشمله الخ) عبارة الغني لا يشمله على شرط عمل فيما لم يملكه المشتري الا لأنه لا يدخل في ملك المشتري الا بعد الشرط اه (قوله فيما لم يملكه الخ) أي لأنه انما يملكه بعدم تمام الصيغة اه ع ش (قوله حائطه) أي المشتري (قوله في بيع العهدة) وصورته أن يقول المدين لداثني بعثك هذه الدار مثلاً بمالك في ذمتي من الدين ومتى وفيت دينك عادت إلى داري (قوله يبيع الناس) ويقال له عندهم أيضاً يبيع عدة وأمانة (قوله والحاصل) إلى قوله ويقطع في النهاية (قوله ان كل شرط الخ) ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة أي مثلاً بشرط ايصاله منزله لم يصح وان عرف المنزل لأنه يبيع بشرط وان أطلق صح العقد ولم يكف ايصاله منزله ولو اعتيد ببل يسلمه له في موضع مناهية ومعنى (قوله وحيث صح الخ) أي العقد وهو فائدة مجردة لتعلقها بشرح المتن (قوله لم يجبر) أي العاقد اه ع ش (قوله كالغصوب) أي اذ هو مخاطب برده كل لحظة ومتى وطئ المشتري لم يحد ولومع علمه بالفساد الآن يعلمه والتمن مئة أو دم أو نحو ذلك مما لا يملك به أصلاً بخلاف ما لو كان الثمن نحو خرز كنز بل ان الشراء به يفيد الملك عند أبي حنيفة ولو كانت بكر فهو مهر بكر كالنكاح الفاسد وارث بكاره لا تلفها بخلاف في النكاح الفاسد اذ فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه وارث البكاره مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثياب وأرث بكاره ولو حذف العاقد ان الفاسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم يتقلب صحته اذ لا عبرة بالفاسد بخلاف ما لو اخطأ شرط صحته أو فاسد في مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد اه نهاية قال ع ش قوله مر ولومع علمه بالفساد أي اذا كان على وجه يقول بالملك معه بعض الأئمة على ما يفيداه قوله الآن يعلمه والتمن الخ وقوله كالعقد

اشترى مثلاً بشرط كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو يفعل كذا بالاختيار كما في المجموع فإنه قال وسواء أقال بعثك بالفتح على أن تحصد أو وتصد وقال أبو حامد لا يصح الأول قطعاً وفي الثاني طريقتان اه لكن قوله وتحصد ينبغي قرأته بالنون ليصح المعنى أما قرأته بالتاء فلا يصح لان الحصد لازم للمشتري كما يأتي فاذا قال له البائع بعثك على أن تحصد لم يكن شرطاً فاسداً بخلاف ما لو قال على أن أحصد أنا أو وتصد نحن فإنه شرط فاسد لما يقتضيه العقد باطله ثم قال قال العبادي ولو باع بعشره على ان يحطمه نهارهما جاز لأنه عبارة عن تسعة أو أن يهيه من نهارهما فلا وهذا أي الأول اذا قلنا ان الأبراء اسقاط اه وسأيت أنه لا يطلق القول في الأبراء بالاسقاط ولا بالتأمل بل يختلف باختلاف الفروع والمدارك وحيث قد لا يبيح عدم الصحة لان اشتراط الخط أو الأبراء عليه اشتراط لما فيه ثابتة عقد قوية فانثرت الفساد كالهبة وحيث قد فليس ذلك عبارة عن تسعة كزارعه نعم ان أراد بذلك التعبير عن تسعة فلا يبعد القول بالصحة حيث شاء وما ذكره على كلام العبادي متجه وقد أطال في هذا المقام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه فليكن بطلان العتمة واعلم ان قوله السابق أو وافعل كذا ان كان بصيغة أمر أشكل حله على الشرطية لأنه نظير بيع واشهد (قوله ان خطبه بالامر) ان صور بعني بكذا وخطبه خالف قوله في شرح العباب أو وافعل كذا كما مر فلعل صورته بعني بكذا خطبه بلا أو وقد يجب أن مافى

مجاناً على ما في موضع من فتاوى البغوي ورجمه جامعها لكن صرح بميل وجه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالارش عليه الرجوع به هنا على البائع بالاولى لعذره مع شبهة اذن المالك ظاهر افا شبه المستعير وتطمين الدار كصغ (٢٩٧) الثوب فيرجع بنقصه ان كاف ازالته والا

ففي شريكه (ويستثنى) من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح لما ياتي فيها في محالها (كالبيع بشرط الخيار والبراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) كالبيع بشرط (الاجل) في غيب الربوي لاول آية الدين وشرطه أن يحدد يوم لهما كالي العبد أو شهر كذا لافيه ولا الى نحو الحصاد كما ياتي في السلم بتقصي له المطرد هنا كيهو ظاهر وأن لا يبعد بقاء الدنيا اليه كالف سنة والا بطل البيع لعدم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي الى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لان الاجل يقابله قسط منه وقول بعض أصحابنا يجوز ايجار الارض ألف سنة شاذ لا يعول عليه ما اذا صح كان أجله بما لا يبعد بقاء الدنيا اليه وان بعد بقاء العاقدين اليه كما تتي سنة انتقل بموت البائع لو ارثه وحصل بموت المشتري ولا يضر السقوط بموته لانه أمر غير متيقن عند العقد فلم ينظر اليه والا لم يصح البيع باجل طويل لمن يعلم عادة أنه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه فاندفع بما قرره ما وقع هناك من الشراح وغيرهم (والرهن) للحاجة اليه في معاملة من لا يعرف

أي غالباً (قوله مجاناً) ظاهره وان كان جاهلاً وقوله الا تقي لعذره يقتضي أنه في الجاهل اه سم (قوله بالاولى) قديتوقف فيه بان التغير برحقق من الغاصب ولا كذلك هنا لجواز أن يكون الفسد دئشاً من تقصير المشتري اه عش (قوله وتطمين الدار) أي المقبوضة بشراء فاسدو (قوله فيرجع الخ) أي المشتري (قوله ويستثنى من النهي الخ) أي من البطلان اللازم للنهي المذكور ولو قال ويستثنى من القول ببطلان البيع مع الشرط صور الخ لكان أوضح اه عش (قوله في غير الربوي) أي قوله فاندفع في النهاية الا قوله لافيه (قوله في غير الربوي) أفاد تقييده بذلك في الاجل دون الرهن والكفيل أنه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن أو الكفيل بين كونه ربوياً وغيره وهو كذلك اه عش عبارة المعنى بشرط الاجل في عقد لا يشترط فيه الحلول والتقابض كالربويات اه (قوله لاول آية الدين) وهو قوله تعالى اذا تدينتم بينين الى أجل مسمى أي معين (قوله وشرطه) أي صحة العقد مع شرط الاجل اه عش (قوله معلوم لهما) أي فلا يكفي علم أحدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من اطلاقه لكن سيأتي في السلم أنه يكفي علم العاقدين أو علم عدلين غيرهما او قياسه أن يقال بطله هنا لانه أضيق من البيع فيكون علم غيرهما اه عش (قوله ولا الى نحو الحصاد) أي ما لم ير يد أو قسمة المعة دو يعلمانه ومثل ذلك التأجيل بنزول سيدنا عيسى لانه مجهول اه عش (قوله بسقوط بعضه) أي الاجل و (قوله شاذ) أي لما قدمه من أن شرط صحة العقد أن لا يبعد بقاء الدنيا الخ اه عش (قوله انتقل بموت البائع) أي والمشتري فيما اذا كان المبيع مؤجلاً و (قوله وحل بموت المشتري) أي أو البائع اه رشدي (قوله ولا يضر السقوط) أي سقوط الاجل و (قوله بموته) أي المشتري اه عش أي أو البائع (قوله لانه أمر الخ) هذا باطلاً مكاورة ظاهرة اذ لا شبهة اذا كان التأجيل بمائتي سنة مثلاً في تيقن العاقدين عند العقد السقوط اذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلاً تيقنهما أنهم لا يعيشان المائتين أيضا سم على حج أقول وتوجب بان ظن عدم الحياة هنا شيء من العادة وعنى غير طعية بخلاف عدم بقاء الدنيا فانه مأخوذ من الأدلة فالظن فيها أقوى فنزل منزلة اليقين اه عش وفيه وقفة (قوله ان يعلم الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن والالم تصح الملازمة في قوله والالم يصح البيع الخ أي ولو نظر الى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما أفاده قوله لانه أمر غير متيقن من الضر في المتيقن سم على حج اه عش (قوله عادة) قضيته أنه لو علم موته بقية يومه مثلاً باخبار معصوم لم يصح العقد ولو علمه غير مراد اعتباراً بما هو الغالب في أحوال المتعاقدين اه عش (قوله بخلافه) أي وهو الصحة اه عش (قوله للحاجة) الى قول المتن والاشهاد في المعنى الا قوله وغاب الى وشرط كل وقوله ولو قال الوي يصح والي ولو ما عبيد في النهاية الا قوله على أن ما جع الى وشرط كل منها (قوله وشرطه) أي صحة العقد مع شرط الرهن (قوله أو الوصف بصفات السلم) سيأتي فيه أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين بالوصف فقامه ان ياتي مثله هنا وقد يفرق على بعد بان المسلم فيه معقود علمه فموقوف فيه ما لم يضايق في الرهن وبانه لو لم يمكن اثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت الاجر الدال وثق مع بقاء الحق اه عش (قوله ولا ينافيه) أي اجزاء الوصف عن المشاهدة (قوله أنها الخ) بيان اسماها عش أي صفات السلم أي الوصف (قوله كذلك) أي في موصوف في النمة (قوله وكونه)

شرح العباب مضارع المتكلم (قوله مجاناً) ظاهره وان كان جاهلاً وقوله الا تقي لعذره يقتضي أنه في الجاهل (قوله لانه أمر الخ) هذا باطلاً مكاورة ظاهرة اذ لا شبهة اذا كان التأجيل بمائتي سنة مثلاً في تيقن العاقدين عند العقد السقوط اذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلاً تيقنهما أنهم لا يعيشان المائتين أيضا فليتأمل اه (قوله ان يعلم عادة الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن والالم تصح الملازمة في قوله والالم يصح البيع الخ أي ولو نظر الى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما أفاده قوله لانه أمر غير متيقن من الضر في المتيقن (قوله وكونه غير المبيع) فيفسد بشرط رهنه اياه بقي ما لو لم يشرط رهنه لكانه أراده رهنه بالثمن وقد ذكره في التنبيه في

بشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه لانه لا يلزمه (٢٩٨) الابد البيع ولانه بمنزلة استثناء منفعته في المبيع (والكفيل) الحجة اليه أيضا وشرطه

أي المار هو أن عـش (قوله بشرط رهنه) وأما إذا رهنه عنده بغير شرط فسيأتي في قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وأن الاجارة والرهن والهبة كالبيع فانه شامل للرهن من البائع فالمعتد بالمنع من البائع مطلقا اهـ سم عبارة النهاية فلو رهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صح اهـ وكذا في المغنى الا قوله مفسد قال عـش قوله مر فلو رهنه أي المبيع بعد قبضه ظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر لان تصرف أحد العقادين مع الآخر في مجلس العقد اجازة (قوله بالشرط الخ) أي في الرهن المأني به كان رهنه بشرط أن تحدث زوائده مرهونة اهـ وقال الرشيدى قوله مر بلا شرط الخ أي بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو بشرط رهنه اياه الخ خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اهـ يعني قول عـش أي في الرهن المأني الخ (قوله لاتعلم) من الاسلام (قوله لان ترك البحث الخ) ولان الظاهر عنوان الباطن اهـ نهاية أي غالبا عـش (قوله أو باسمه ونسبه) كان المراد أنهم بما يعرفان ذلك المسمى المنسوب والا كان من قبيل الغائب المجهول اهـ سم وقياس ما مر عن عـش أنه يكفي هنا علم عدلين غيرهما (قوله لان الاحرار لا يمكن التزامهم الخ) لاتقاء القدرة عليهم بخلاف المار هو أن عـش فانه يثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب والافقديكون الضامن رقيقا باذن سيده نهاية ومعنى قال عـش قوله مر وهذا جرى على الغالب أي فلا فرق في الضامن بين كونه حرا أو رقيقا باذن والاشارة راجعة الى قوله لان الاحرار الخ اهـ (قوله وعدالة) فان قلت اذا اتفقوا في العدالة واليسار فما معنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على الدين بمجرد الطلب قلت يمكن أن يختلفوا فيهم ليس على وجه محرم ومن ذلك أن بعض المدينة بين قد يوفى بما عليه بلا طلب من صاحب الحق والآخر لا يوفى الا بعد الطلب ولا ينافي ذلك عدالة لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب ومنه أيضا أن بعض المدينة إذا طوّل يسعى في الوفاء ولو يبيع بعض ماله اذ لم يكن الدين بماله وتحصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعى في تحصيل جنس الدين ولو بمشقة وبعضهم يخالف ذلك اهـ عـش (قوله بهذين) أي جو سرقة اهـ عـش (قوله اذا لاكثر في الرهن الخ) أي فلا يرد أنه قد يكون عبدا وهو عاقل اهـ عـش (قوله قد يكون مفرد مذكرا) أي لما صرح به النخاعة من أن وصف المذكر الغير العاقل مما يجمع بالالف والتاء كاصفان جمع صافن والعين هنا وصف لمذكر غير عاقل ولو بالغلب فلا اشكال أصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة الى التأويل المار في توجيه التأنيث اهـ سم قول المتن (في الذمة) في التصحيح مانصه ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان الاصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن للعين اهـ سم (قوله صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمان الدرك الآتى اهـ عـش (قوله ولا يرد ذلك) أي صحة ضمان العين المبيعة الخ (قوله عليه) أي على قول المصنف بثمن في الذمة وقال عـش الضمير راجع لقوله لان قال الخ اهـ (قوله ولا يصح بيع سلعة الخ) عبارة المغنى ويستثنى من

باب الرهن فقال وان رهنه بثمن لم يجوز قال ابن النقيب في شرحه أي اذا كان للبائع حق الحبس لانه محبوس به فلا يجوز رهنه كرهن المار هو أن عـش (قوله لان يجرى ويتقوى أحد الحبسين بالآخر) أما اذا لم يكن له حق الحبس بان كان الثمن مؤجلا أو حالا وقلنا البدعة بالتسليم بالبائع فهو كرهنه عنده بغير الثمن اهـ أي فيأتي فيه ما يأتي عند قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وأن الاجارة والرهن والهبة كالبيع من الاختلاف في شمول منع الرهن للرهن من البائع والمعتد بالمنع من البائع مطلقا (قوله بشرط رهنه) وأما إذا رهنه عنده بغير شرط فسيأتي في قول المصنف وأن الاجارة والرهن والهبة كالبيع فانه شامل للرهن من البائع أي كالم (قوله أو باسمه ونسبه) كان المراد أنهم بما يعرفان ذلك المسمى المنسوب والا كان من قبيل الغائب المجهول (قوله قد يكون مفرد مذكرا) قد صرحوا بان وصف المذكر الذي لا يعقل مما يجمع بالالف والتاء قياسا والعين هنا وصف لمذكر لا يعقل ولو بالغلب فلا اشكال أصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة الى ما تكلفه المشرح في توجيه التأنيث فراجع كلام النخاعة (قول المصنف لثمن في الذمة) في التصحيح مانصه ولا يستقيم في

العلم به بالمشاهدة ولا نظر الى أنها لاتعلم بحاله لان ترك البحث معها تقصير أو باسمه ونسبه لا يوصفه جو سرقة لان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة مع اختلافهم في الايقاع وان اتفقوا يسارا وعدالة فاندفع بحث الرافعي أن الوصف بهذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله وعلم مما تقرر أن الكلام في الاجل والرهن والكفيل (المعينات) بما ذكرناه والا فسد البيع وغلب غير العاقل لانه أكثر اذا لاكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظير في الاجل الى أنه مدة وفي الرهن الى أنه عين وفي الكفيل الى أنه نسمة فاندفع قول الامسوي صوابه المعين على ان ما جمع بالالف وتاء قد يكون مفرد مذكرا فتصويبه ليس في محله وشرط كل منهما أن يكون (بثن) في الذمة لان الاعيان لا تؤجل ثمنها ولا ثمنها ولا يرد ثمنها فاشترى بها على ان أسلمه وقت كذا وأرهن به كذا أو يكفلي به زيد فاسدلان ذلك انما شرعت لتحصيل ما في الذمة والمعين حاصل ويأتي صحة ضمان العين المبيعة والثمن المعين بعد القبض فيهما وكذا سائر الاعيان المضمونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الآتى في الضمان ولا يصح بيعه سلعة من اثنين على أن يتضامنا

لأنه شرط على كل ضمان

غيره ولو قال اشترى بته بالف
على أن يضمنه يداي شهر
صح وإذا ضمنه يداي شهر
تأجل في حقه وكذا في حق
المشتري على أحد وجهين
ومقتضى قاعدة الشافعي
رضي الله عنه أن القيد وهو
هناك شهر يرجع لجميع
ما قبله وهو بالف ويضمن
ترجيحه ويصح شرط
الثلاثة أيضا في مبيع في
الذمة ولا يرد عليه لأن ذكر
الثلث مثال على أنه قد
يطلق على ما يشبه المبيع
(والأشهاد) للامر به في
قوله غير قائلوا شهدوا إذا
تباعتم (ولا يشترط تعيين
الشهود في الأصح) لثبوت
الحق بأي عدول كانوا ومن
ثم لو عينهم لم ينعينوا ولو
امتنعوا لم يتخير ولا نظر
لتفاوت الأغراض بتفاوتهم
وجاهة ونحوها لأنه لا يغلب
قصده ولا يتخلف به المبالغة
اختلافا ظاهرا بخلاف
ما مر في الرهن والكفيل
(فإن لم يرهن) المشتري أو
جاء به رهن غير العين ولو أعلى
قيمة منه كما يشبهه إطلاقهم أن
الاعيان لا تقبل الأبدال
لتفاوت الأغراض بذواتها
أولم يشهد (أولم يتكفل
المعين) وإن أقام له المشتري
ضامنا آخر ثقة (فللبائع
الخيار) لقوان ما شرطه
وهو على الفور لأنه خيار
نقص ويتخير فوراً أيضا
فما إذا لم يقبضه الرهن

إطلاقه الكفيل ولو باع ساعة الخ (قوله لأنه شرط على كل ضمان غيره) أي وهو خارج عن مصلحة عقده
أه نهية عبارة المغني لأنه شرط مقصود لا وجبه العقد وليس من مصالحه اه (قوله في حقه) أي الضامن
اه ع ش (قوله ومقتضى قاعدة الخ) قضية هذه القاعدة أن يتأجل في حق المشتري وإن لم يضمنه يداي وهو
خلاف المفهوم من قوله وإذا ضمنه يداي الخ اه سم أقول والاقرب قضية هذه القاعدة اه ع ش (قوله
ترجيحه) خبر قوله ومقتضى وخالف في شرح العباب فقال والذي يتجه أنه لا يتأجل لأنه لا ملازمة بين الأصل
والضامن في الحلول والتأجيل فلا يلزم من اشتراط الأجل في حق الضامن اشتراطه في حق الأصل بصورة
المسئلة أن زيدا أنشأ بعد البيع ضمنا مستقلا إلى شهر انتهى اه سم على ج اه ع ش (قوله الثلاثة)
أي الأجل والرهن والكفيل اه سم قول المتن (والأشهاد) أي على الثمن أو المثلث سواء المعين وما في الذمة
معنى وسم على منهج (قوله للامر) إلى قوله ويتخير في المغني وإلى قوله قيل في النهاية (قوله لم ينعينوا) قال في
شرح الروض أي والمغني فيجوز إبداءهم بمثلهم أو فوقهم في الصفات اه وقد يقال قياس قوله ولا نظر الخ جواز
إبداءهم بدوهم سم على ج اه ع ش وقوله وقد يقال الخ يحمل تأمل (قوله ولو امتنعوا) أي الشهود المعينون
عن التحمل (قوله ونحوها) كالأشهاد بالصلاح اه ع ش (قوله قصده) أي نفعوا لجاهة وقال ع ش أي
التفاوت اه (قوله إذا لاعتان لا تقبل الأبدال) أي فلا يجبر على قبول بدل ما شرط رهنه ولو أعلى قيمة أمالو
تراضيا بالأبدال وأسقط البائع الخيار فيصح ويكون رهن تبرع ومن فوائده أنه لو امتنع من قبضه أو بان
مع يالم يثبت الخيار للبائع اه ع ش (قوله أولم يشهد) أي من شرط عليه الأشهاد كان مات قبله نهية ومعنى
قال ع ش وكذا لو امتنع من الاعتراف بالحق عند الشهود وظاهره أنه لا يقوم واره مقامه وفيه نظر إذ
المقصود من الشهود ثبوت الحق وإقرار الوارث بشراعمورته وإشهاد عليه كشهاد المورث في إثبات الحق
فالقياس الصحة ووقع السؤال على المشتري بحجية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا والجواب عنه أنه
إن شرط عدم الوطء مطلقا لم يصح أو مادام المانع قائما بهما صح أخذ المألو بعهود بحري بشرط أن لا يلبسه
إلى آخر ما يأتي اه قول المتن (أولم يتكفل المعين) بأن امتنع أو مات قبله نهية ومعنى قال ع ش أي أو أعسر
على ما قاله الأسنوي أنه القياس سم على منهج وسيأتي في كلام الشارح اه قول المصنف (فللبائع الخيار) أي
إن شرط له وإن شرط للمشتري فله عند فوات المشروط من جهة البائع ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام
بما شرط له وإن شرط بالفسخ نهية ومعنى وأسنى (قوله وهو) أي الخيار (قوله كخمره) أي فلو تخال
قبل فسخ البائع فينبغي أن يقال إن لم تنقص قيمته من خلائع قيمته صير لم يتخير ولا يتخير اه ع ش (قوله أو تعلق)
الخ أي قبل القبض كالمظهر اه سم على ج وهو مستفاد من كلام الشارح لأن قوله وغيره عطف على هلا كه
و (قوله كخمره أو تعلق) أمثله له و (قوله لهلا كه) متعلق بيقبضه اه ع ش والظاهر أن قوله أو تعلق
كقوله أو ظهر عطف على قوله لم يقبضه فيحتاج إلى ما قدره سم ثم قوله بيقبضه صوابه لم يقبضه (قوله برقبته)

مسئلة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لأن الأصح صحة ضمان العين المبيعة فكذلك الثمن المعين (قوله
ومقتضى) مبتدأ خبره ترجيحه وقوله قاعدة الشافعي قضية هذه القاعدة أن يتأجل في حق المشتري وإن لم
يضمنه يداي بخلاف المفهوم من قوله وإذا ضمنه يداي الخ ((قوله ترجيحه) خالف في شرح العباب فقال والذي
يتجه أنه لا يتأجل لأنه لا ملازمة بين الأصل والضامن في الحلول والتأجيل فلا يلزم من اشتراط الأجل في حق
الضامن اشتراطه في حق الأصل بصورة المسئلة أن زيدا أنشأ بعد البيع ضمنا مستقلا إلى شهر اه
(قوله الثلاثة) أي الأجل والرهن والكفيل (قوله لم ينعينوا) قال في شرح الروض فيجوز إبداءهم بمثلهم
أو فوقهم في الصفات وقد يقال قياس قوله ولا نظر لتفاوت الأغراض الخ جواز إبداءهم بدوهم سم (قوله أولم
يشهد) قال في شرح الروض من شرط عليه الأشهاد كان مات قبله اه وظاهر قوله كان مات قبله أنه لا يقوم
وارثه مقامه وفيه نظر (قول المصنف فللبائع الخيار) قال في شرح الروض ولا يجبر من شرط عليه ذلك على
القيام بشرط له وإن شرط بالفسخ اه (قوله أو تعلق برقبته الخ) أي قبل القبض كالمظهر (قوله

لهلاكه أو غيره كخمره أو تعلق برقبته أرض جناية أو ظهر به عيب قدیم

ظاهره وان قل جدا ووجه بان تعلق الجناية به قد يورث نقصا في قيمته من حيث الجناية اه عش (قوله كوله
المشروط رهنها) أي لانه ربما يحتاج الى البيع ويتعذر لحزمة التفريق بينهما وبين ولدها اه عش (قوله
لان مات) أي بعد القبض فلا خيار سم وعش (قوله بمرض سابق) أي بخلاف غير المرض قال في العباب
كشرح الروض أو تلف بعده أي القبض بسبب سابق أي يتخير بذلك اه سم (قوله فانت) أي التي تسلمها
(قوله وامتنع الراهن الخ) أي فلا خيار لانا لو ائتمناه لقلناه فسخ البيع ورد المرهون وهو غير مقدور على رده
بموته اه عش عبارة سم عن العباب لتعذر رده أي الذي تسلمه بحاله اه وهذا التعليل لشموله لصوري
الموت والتعيب معا أولى من تعليل عش (قوله من تسليم الاخرى) وتغير حال الكفيل باعسار او غيره قبل
تسليمه او تبين انه قد كان تغير قبله لمحق بالرهن كما قاله الاسنوي أي فيثبت به الخيار اه نهاية زادا الغنى ولو
علم المرتهن بالعيب بعد هلاك المرهون فلا خيار له لان الفسخ انما يثبت اذا امكن مرد المرهون كما اخذه نعم
ان كان الهلاك بوجوب القيمة فاخذها المرتهن رهنها ثم علم بالعيب فله الخيار كما جزم به الماوردي اه (قوله أي
قنا) الى قوله قيل في الغنى (قوله أي قنا) فسر بذلك بناء على ان القن هو لريق وعبارة المصباح الفن الرقيق
يعلق بلفظ واحد على الواحد وغيره وورع الجمع على اثنان واقنة اه عش (قوله عن المشتري) لا فرق في
صحة العقد مع ما ذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ووافقه المشتري او عكسه
على المعتمد سم على جزم من جملة كلام طويل فايراجع اه عش اقول ويأتى في التنبيه ما به شرح بذلك (قوله
او اطلق) أي سكت عن ذكر المعتق عنه قول المتن (فالمشهور الخ) قال في شرح العباب ويظهر أن الهبة
كالبيع فيصح شرط العتق فيها بل هي أولى الى ان قال وبهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك
فيه أيضا ثم رأيت بعض المتأخرين جزم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استأجر منه عبدا
بشرط ان المؤجر يعتقه وجهان والذي يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كالمؤجر اشتري
عبدا بشرط عتق البائع لبعده آخر انتهى اه سم واستقر عش عدم الصحة في القرض والهبة ثم وجهه بما
لا يظهر فايراجع (قوله شرط نحو وقفه واعتاق غيره او بعضه) نشر على ترتيب اللفظ (قوله ومحل) أي محل
قوله او بعضه يعني بطلان بيع القن بشرط اعتاق بعضه (قوله قال بعضهم الخ) أي قيد بعضهم ذلك القول
فقال ان بطلان شراء كل القن بشرط اعتاق بعضه اذا أبهم ذلك البعض بخلاف ما اذا عينه فيصح (وفيه
نظر) أي في كل من القولين (قوله بل الذي يتجه الخ) قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون
ذلك البعض له وقع بخلاف اليسير جدا كسبب عشر من الصواب بخلاف هذا البحث بل لا معنى له
كله وظاهر لان اعتاق أي بعض وان دق جدا يقتضي السراية الى الباقي فالمقصود حاصل بأي بعض كان

لان مات) أي بعد القبض وقوله بمرض سابق بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض أو تلف
بعده أي القبض بسبب سابق أي يتخير بذلك (قوله وامتنع الراهن من تسليم الاخرى) قال في العباب لتعذر
رده بحاله اه (قول المصنف فالمشهور وصحة البيع والشرط) قال في شرح العباب ويظهر أن الهبة كالبيع
فيصح شرط العتق فيها بل هي أولى الى ان قال وبهذا يقرب ان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه
أيضا ثم رأيت بعض المتأخرين جزم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استأجر منه عبدا بشرط
ان المؤجر يعتقه وجهان والذي يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كالمؤجر اشتري
بشرط عتق البائع لبعده آخر اه (قوله ونخرج باعتاقه كله) عبارة شرح الروض وشرط أي ونخرج باعتاق
المبيع شرط اعتاق بعضه والمتجه كما قال بعضهم الصحة بشرط تعيين المقدار المشروط ولو باع بعضه بشرط
اعتاقه ففضية كلام البهجة كالحاوي الصحة ونقل الاسنوي وغيره عن المعين للمعنى البطلان ولم أره فيه ولما
حكاه الاذري عن حكاية بعضهم له قال ان صح فهو في غير البعض وفي غير من له باقية اه كلام شرح الروض
وقوله فهو في غير الخ قد يشعر بأشراط أحد الامور المذكورة على القول بالصحة وقضية كلام البهجة
كالحاوي عدم اشتراط ذلك وقد يقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرط اعتاق النصف جاز له

كوله للعشر وطرهنا
وكظهور المشروط رهنه
جانيا وان عفى عنه مجانا أو
فدى ولو قاب على الوجه
لان نقص قيمته لا يجبر بما
حدث بعد جنائته من نحو
عفو وتوبة كما يأتي لان
مات بمرض سابق أو كان
عينين وتسلم احدهما
فانت أو تعيت وامتنع
الراهن من تسليم الاخرى
(ولو باع عبدا) أي قنا
(بشرط اعتاقه) كله عن
المشتري أو اطلق (فالمشهور
صحة البيع والشرط) لقصة
برورة المشهورة ولتشوف
الشارع للعتق على ان فيه
منفعة للمشتري دنيا بالولاء
وأخرى بالثواب وللربائع
بالتسبب فيه وخرج باعتاقه
كله شرط نحو وقفه واعتاق
غيره أو بعضه قبل ومحل ان
اشترى كله بشرط اعتاق
بعضه قال بعضهم ما لم يعين
ذلك البعض وفيه نظر بل
الذي يتجه صحة شراء الكل

بشرط عتق البعض المغن واليهسم لانه كشرط عتق الكل من حيث اداؤه السراية الى عتق الكل من غير فارق بينهما فمع اداؤه للمقصود من كل وجهه لا معنى له وكون الاول هو محل النص لا يؤثر لانه انظر ران الثاني (٢٠١) مساو له في تحصيل غرض الشارع من عتق

الكل حالاً منجزاً لاجعله قول مالك فن اعتقت بعضه كقوله اعتقت كسفة فان قلت لا يتضح هذا الاعلى أنه من باب التفسير بالبعض عن الكل لاعلى السراية لانها تقتضى تاخر اتمامها لو سلمنا ذلك لم يضر لانه مع ذلك يسمى عتق للكل حالاً منجزاً وهو المقصود ومن ثم لم ينظر اليه في قولى الآتى أو لغيره وهو موسر لحصوله السراية الخ أما لو اشترى بعضه بشرط اعتاق ذلك البعض فيصير من غير زاع لكن ان كان باقية حراً وله ولم يتعلق به مانع كرهن أو لغيره وهو موسر لحصول السراية فيحصل المقصود من تخليص الرقبة من الرق مع كون المشروط كل المبيع فالحاصل أن في محل النص شيئان لا بد من اعتبارهما كون الشرط لجميع المبيع نصاً أو استلزاماً وكون العتق الملتزم به يؤدي حالاً لعتق كل الرقبة وبما بعده شرط اعتاقه عن البائع أو أجنبي وشمل كلامه شرطه فيمن يعتق عليه بالشراء كايه ومن أقر أو شهد بحريته فيصح ويكون تاركاً كيداً لم يقصد به انشاء عتق لتعذر الوفاء

والله أعلم اه سم (قوله والمبهم) خلافاً للنهاية والمغنى والاسنى (قوله وكون الاول) أى شرط اعتاق الكل (قوله ان الآتى) أى شرط اعتاق البعض معيناً كان أو مبهماً (قوله مالك قن) * (فرع) * باعه بشرط اعتاق يده مثلاً فهل يصح لانه لو اعتق يده عتق فشرط اعتاقه كشرط اعتاقه فيه نظر ومال مر للمنع سم على حج ولعل وجهه أن العضو المعين قد يسقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالأقرب الصحة والاصل عدم سقوط العضو اه ع ش (قوله سلمنا ذلك) أى اقتضاء السراية تأخر اتمامها وكذا خبر اليه (قوله الآتى) أى أنفاً بعد سطر اه كردى (قوله بعضه) أى المعين كثلثه (قوله وهو موسر) أخرج المعسر اه سم (قوله لكن ان كان الخ) قضية كلام البهجة كالحاوى عدم اشتراط ذلك سم على ج ويؤيده أن الشارع متشوف الى العتق فلا فرق بين كون المشروط عتقه يؤدى الى تخليص الرقبة من الرق وبين كونه قاصراً على ما اشتراه وقياس ما قدمه الشارح مر فيما لو اشترى كله بشرط اعتاق بعض معين من الصحة أنه لو اشترى نصفه بشرط اعتاق بعه صح اه ع ش (قوله من تخليص الرقبة الخ) بيان للمقصود (قوله مع كون المشروط الخ) معتق يحصل (قوله فالحاصل) أى حاصل قوله بل الذى يتجه الى هنا اه كردى (قوله لجميع المبيع) أى لتعلق جميعه (قوله نصاً) أى كسئلة المتن (وأستلزماً) أى كإفادته الشارح بقوله بل الذى يتجه الخ (قوله وما بعده) أى وخرج بقوله عن المشتري أو أطاق (قوله شرط اعتاقه عن البائع الخ) فلا يصح البيع معه لانه ليس فى معنى ما ورد به الخبر نهاية ومغنى (قوله فيصح الخ) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله وعلى هذا) أى قصد الانشاء (يحمل الخ) والمنقول البطلان مطلقاً سم على حج وهو أى البطلان مطلقاً قصده انشاء عتق أو لا مقتضى اطلاق الشارح مر رأى والمغنى اه ع ش (قوله الشرط المؤثر) أى المقتضى لبطلان العقد أولاً ولزوم وفاء بذلك الشرط (قوله هنا) أى فى البيع (قوله ما ذكره فى جواب الخ) راجع فصل بيان احكام المسمى الصحيح والفاقد (قوله بالواقع بعده) أى بخلاف الواقع قبله فلا اثر له سم (قوله بخلاف ما هنا) فى شرح العباب بسط بسيط فى هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه اه سم

بيعه نصفه وقد يمنع لانه انما يصح شرط اعتاق النصف لانه يسرى الى الباقي فليتامس وفيما اذا صح بشرط اعتاق بعضه على ما مر قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا أن يكون ذلك البعض له وقع بخلاف اليسر جدا كسددس عشر من والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كالمظهر لان اعتاق أى بعض وان دق جدا يقتضى السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باى بعض كان والله أعلم * (فرع) * باعه بشرط اعتاق يده مثلاً فهل يصح لانه لو اعتق يده عتق فشرط اعتاق يده كشرط اعتاقه فيه نظر ومال مر للمنع (قوله وهو موسر) أخرج المعسر (قوله فالحاصل الخ) قضية هذا الحاصل صحة شراء نصف من نصفه الا خرج بشرط اعتاق بعه (قوله فيصح ويكون تاركاً كيداً) المنقول البطلان ولذا قال فى الروض عطاء على ما يسطر أو كان أى المشروط اعتاقه بعضاً يعتق بالشراء اه نعم نقله فى المجموع ثم نظره ثم قال ويحتمل الصحة ويكون شرطه توكيداً لا معنى (قوله بخلاف ما هنا) فى شرح العباب بسط بسيط فى هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه ومنه قوله وسواء فيما ذكر كان المبتدئ بالشروط البائع أو المشتري وهو متجه وقول البغوى لو اشترى عبداً وشرط على نفسه اعتاقه صح ويتخير بين العتق وعدمه ضعيف كالمظهر خلافاً لما يوهمه كلام الأذرى وغيره ثم نقل عن غير البغوى ماوافق كلام البغوى ثم قال ثم رأيت الأذرى قال المتبادر الى الفهم أنه لو شرط على نفسه العتق لزمه الوفاء به كالموشرط عليه البائع الى آخر ما أطل به وفى كثير من نسخنا الاستاذ البكرى والوجه ما اقتضاه كلام البغوى لان الصورة الواودة فى الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لازماً لانه ليس فى معنى

به حينئذ وعلى هذا يحمل اطلاق من منع * (تنبيه) * الشرط المؤثر هنا هو ما وقع فى صلب العقد من المبتدئ به ولو اشترى سواً كان هذا محاباً من البائع لاجله أم لا فيما يظهر من كلامهم ويظهر أنه لا يأتى هنا ما ذكره فى جواب اشكال الرافعى شرط ترك الزوج الوطء منه أو منها لان ذلك فى الزام أو التزام ترك ما وجبه العقد بخلاف ما هنا فائاً له ويلحق بالواقع فى صلب العقد

الواقع بعده في زمن خياره مجلساً أو شرطاً ان كان من البائع ووافقه المشتري عليه أو عكسه كان الحق أحدهما حينئذ زيادة أو نقصاناً الثمن أو المبيع أو الخيار أو الاجل ووافقه الآخر بقوله قبلت مثلاً لكن في غير الخط من الثمن لانه ابراعه ولا يحتاج لقبول ويكتفي برضينا زيادة كذا فان لم يوافقه بان سكت بقى العقد وان قال لأرضى بذلك بطل ولا يتقدم ذكره بالعاقدين بل يغى في الموكل ومن انتقل له الخيار كالوارث (والاصح أن للبائع) ويظهر الحاق وارثه به (مطالبة ٣٠٢) المشتري بالاعتاق) لانه وان كان حقه الله تعالى لكن له غرض في تحصيله لانا بته على

(قوله فان لم يوافقه الخ) قال في شرح العباب مانصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ وبقوله في زمن الخيار لا أبيع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لأفعل وبقول المشتري لا اشتري حتى تنقص الثمن وقول البائع لأفعل وبطلان البائع حله والمشتري تأجيله انتهى اه مهم (قوله بقى العقد) أي على حالته الاصله ويلغو الشرط المذكور (قوله ما ذكر) أي قوله ويلحق الى هنا (قوله كالوارث) أي والولي اذا نقص العاقد في زمن الخيار والمولى اذا كمل فيه تول الميراث (مطالبة المشتري) أي وأنحو وارثه (قوله على شرطه) قد يخرج مسئله ابتداء المشتري الا ان يقال موافقة البائع كشرطه فليتاامل سم وعش وكلام الشارح في التنبية الماراً تقاصر فيه (قوله وأما قول الاذري الخ) عبارة النهاية وأما قول الاذري لم لا يقال للأحد المطالبة به حسبة لاسيما عند موت البائع أو جنونه فيرده ماسياً في المماثلة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة وأن النظر في مثله للحاكم اه قال ع ش قوله مر رده ماسياً الخ خلافاً لابن حجر اه أي والمغنى (قوله والثاني) أي قوله أولاً (قوله هل يصح البها الخ) يأتي أنه الاقرب (قوله ناهيها) أي الشئين (قوله ان هذا) أي الشراء بشرط العتق هل هو من الحسبة أي مما يقبل فيه شهادة الحسبة يأتي أنه الاقرب (قوله باثباته الخ) والاولى الموافقة لما بعده أن يقول به اثبات الملك (قوله أو قهراً) أي باخبار الحاكم عليه عند امتناعه واعتاقه عليه عند اصراره كما يأتي آنفاً (قوله والاقرب سماع دعوى الخ) أي ان الاقرب هو الشق الاول من كل من التردد (قوله وحينئذ) أي حين كون الاقرب السماع والاحاق (قوله أي غير حسبة في مكاف) أي على التقييد بهذين القيدين وقد أسلفنا اعتماد النهاية أنه ليس للأحد المطالبة مطلقاً (قوله في مكاف) أي عهده مكاف اه كرى (قوله بخلافه حسبة) أي بخلاف المطالبة بالأحد حسبة في مكاف وغيره (قوله بغير يانها) أي المطالبة بحسبة (قوله في نحو شهادة القرىب الخ) أي كشهادة الرجل بطلاق أبيه ضرورة أنه (قوله وبه) أي بماسياً (قوله ولا يلزمه) الى المتن في المغنى والنهاية (قوله ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس المازوم فيما لو شرط البائع على المشتري اعتاقه فوراً عملاً بالشرط اه عش (قوله وله قبل عتقه وطوها) أي وان جبت ويجبر على اعتاقها كما يأتي اه عش وفي سم عن الروض ولا يجزئ استيلادها عن العتق انتهى فان مات السيد عتقت عن الاستيلاذ وأجزأ عن العتق مر اه وفي النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وكسبه) قد يشكل بمال أو وصى باعتاق رقيق فتأخر

شرطه وبه فارق الأحاد وأما قول الاذري لم لا يقال للأحد المطالبة به حسبة فلا يتضح الابد تهيدين أحدهما ان الحسبة هل تتوقف على دعوى وطالب أو لا بل يقول الشاهدان للقاضي لنا على فلان شهادة بكذا فاحضره للشهادة عليه والثاني هو ما طبقوا عليه وانما اختلفوا في أنه لو وقعت دعوى حسبة هل يصح البها العاقضى أولاً وبكل قال جماعة ناهيها من هذا هل هو من الحسبة قياساً على الاستيلاذ بجماع أن كلا يترتب عليه العتق يقينا أولاً قياساً على شراء القرىب فانه ليس من الحسبة لان القصد باثباته الملك وترتب العتق من لوازمه التي قد تقصد وقد لا وكذا هنا القصد اثبات الملك المترتب عليه الوفاء بالشرط اختياراً أو قهراً للنظر في ذلك بمجال والاقرب سماع دعوى الحسبة والحاق هذا بالاستيلاذ ولا نظر لكون العتق قد يتخلف هنا بفسخ البيع بنحو عيب أو اقالة لان الاستيلاذ قد

يتخلف العتق عنه في الصور الكثيرة التي تباع فيها أم الولد وحينئذ فيحمل قوله ليس للأحد المطالبة به أي غير حسبة في عتقه مكاف لانه يمكنه المطالبة بخلافه حسبة لتصر بحكم بغير يانها في عتق مكاف لم يده وسأني في نحو شهادة القرىب لقرىبه الفرق بين قصد الحسبة وعدمه وبه يتأيد ما ذكرته هنا من الفرق بين قصد دعوى الحسبة وعدمه فتأمل ذلك كله فانه نفيس مهم ولا يلزمه عتقه فوراً بالاطلب أو عند ظن فواته فان امتنع أجبره الحاكم عليه وان لم يرفعه اليه البائع بل وان أسقط هو أو القن حقه فان أصر عتقه عليه كما يطلق على المولى والولا مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطوها واستخدمه وكسبه وعتقه ان قبل

عقده عن الموت حتى حصل منه أكساب فأماله للوارث سم على حج وقد يفرق بان الوصية بالعق بعد الموت ألزم من البيع بشرط العتق اذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالخيار والعيب ونحوه ما فليتأمل اه ع ش (قوله ولا يلزمه صرفها) أى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المذكورة فانها لا فقر اذ لا وجب شراء مثلها بقيمتها اذا تافعت سم على حج اه ع ش (قوله ولدا الحامل) قال سم على حج عبارة الر وض وان شرط عتق حامل فولدت ثم عتقها ففي عتق الولد وجهان انتهى قال في شرحه والاصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة انتهى واعلم أن في باب التدبير أن المعلق عتقها يتبعها ولدها في العتق ان كان جلا عند التعليق أو الصفقة وان في الر وض في باب الرهن مانصه والجل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بمحملها وكذا ان انفصل انتهى وهذا يشكل على ما هنا فليتأمل الفرق وقد يقال ان نظير دخوله في الرهن ويبيعه معها مطلقا دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فنخرج عن أحكام البيع فلا حاجة للفرق وفيه نظر انتهى اه ع ش (قوله لا نحو بيع) أى ولو بشرط العتق أولن يعتق عليه كاه وقضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان أخذ العوض خلاف قضية شرط العتق انتهى سم على حج ذكر أيضا ان مثل بيعه من نفسه مألوه به لمن يعتق عليه أو بشرط عتاقه اه ع ش واستظهر سم أن هبت من نفسه كبيع من نفسه (قوله ان لوارث المشتري حكمه الخ) وهو ظاهر في غير من استولدها أمأهى فالوجه عتقها بموته لان الحق في ذلك لله تعالى للبائع فعتقها بموته أولى من أن تأسر الوارث باعتاقها نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر فالوجه عتقها أى عن الشرط ومثلها أولادها الحاصلون بعد الايلاد فيعتقون بموته اه (قوله في جميع ما ذكر) أى في المتن والشرح قول المتن (الولاء) قال سم على حج قوله الولاء الخ قال في شرح العباب ان هذا في غير البيع الضمى اما البيع الضمى كاعتق عبدك عنى على كذا في بشرط أن الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعي وتلزمه القيمة ذكره الرافي في باب الكفارة لقلا عن التهمة اه وأقول لعسل في قوله فيصح العقد الخ مساحطة والمراد به أنه يحكم بعقده مع فساد البيع لانه لو صح لزوم الثمن لا القيمة ولله فالباع الضمى كغيره في الفساد حيث شرط الولاء لغير المعلق لكنهما يفترقان في أن غير الضمى لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمى فانه يعتق فيه لا تيانه فيه بصيغة العتق ثم رأيت في حواشي الر وض للشهاب الرملى عين ما قلناه اه ع ش قول المتن (أو كآبته) أى أو تعليق عتقه بصيغة نهاية ومعنى (قوله لخالفه الاول الخ) وأجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه عن خبر واشترطى لهم الولاء بان لهم

أوصى باعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل منه أكساب فأماله للوارث (قوله ولا يلزمه صرفها الخ) أى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المذكورة فانها لا فقر اذ لا وجب شراء مثلها بقيمتها اذا تافعت (قوله كلاً يلزمه عتق ولدا الحامل لو أعتقها بعد ولادته) عبارة الر وض وان شرط عتق حامل فولدت ثم أعتقها ففي عتق الولد وجهان اه قال في شرحه والاصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة اه واعلم أن في باب التدبير أن المعلق عتقها يتبعها ولدها في العتق ان كان جلا عند التعليق أو الصفقة وان في الر وض في باب الرهن مانصه والجل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بمحملها وكذا ان انفصل اه وقد يشكل على ما هنا فليتأمل الفرق وقد يقال ان نظير دخوله في الرهن ويبيعه معها مطلقا دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فنخرج عن أحكام البيع فلا حاجة للفرق وفيه نظر (قوله لا نحو بيع) أى ولو بشرط العتق وان يعتق عليه كاه وقضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان أخذ العوض خلاف قضية شرط العتق بخلاف بيع المستولدة من نفسها فليتأمل فلو وهبه من نفسه فهل يصح لانه عقد عتاق لا عوض اولالانه ليس مبيع عتق بل يتضمنه وقضية الشرط مبيع العتق فيه نظر و يظهر الثاني ولا يشكل ما هنا بصحة بيع المستولدة من نفسها وهبتها كذلك لان هذا استحق العتق باجزا مر (قول المصنف وأنه لو شرط مع العتق الولاء الخ) قال في شرح العباب ان هذا في غير البيع

ولا يلزمه صرفها لشرائها مثله
كلا يلزمه عتق ولدا الحامل لو
أعتقها بعد ولادته لانه قطع
التبعية بالولاد لا نحو بيع
ووقف واجازة يظهر ان
الوارث المشتري حكمه في
جميع ما ذكر (و) الاصح
(أنه) أى البائع (لو شرط
مع العتق الولاء له أو شرط
تدبيره أو كآبته) مطلقا (أو
اعتاقه بعد شهر)

أو لحظاً أو وقع ولو حالاً كما علم مما مر (لم يضع البيع) المخالفة الأولى ما استقر عليه الشرع أن الولاء لمن أعتق والبعية لغرض الشارع من تجيز العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض (٣٠٤) والرديع) صح يعني لم يضره اذ هو تصريح بما أوجب الشارع ثم رأيت في الروضة

بمعنى علمهم كافي قوله تعالى وإن أسأتم فلها اه نهاية (قوله أو لحظاً) إلى قول المتن ولو شرط وصفاً في النهاية (قوله أو وقع الخ) ولو باع رقيقاً بشرط أن يبيع المبتدئ بشرط الاعتاق لم يصح البيع كالأشياء التي دارا بشرط أن يقعها أو ثوباً بشرط أن يتصدق به لأن ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع نهاية ومعنى (قوله مما مر) أي بقوله وخرج باعتاقه كله شرط نحو وقفه (قوله مطلقاً) أي ولو حالاً (قوله بل يتعين ذلك) أي رجوع ضمير صح إلى العقد المذكور اه ع ش (قوله فهو الخ) أي صح المسند إلى ضمير العقد المذكور (بمعنى لم يضر) أي المسند إلى ضمير الشرط المذكور (قوله الخلف لفظي) بالضم بمعنى المخالفة أي المخالفة بين لم يضر وصح لفظي اه كردي (قوله لافساده) أي ولا يتخيران فلنا بقساده (قوله يتجسه أنه) أي الشرط اه ع ش (قوله فيهما) أي شرط مقتضى العقد بشرط ما لا غرض فيه إلا في قوله (في الثاني) أي في شرط ما لا غرض فيه (قوله الأول) أي شرط مقتضى العقد قسم وسيد عمر وع ش (قوله فلا خيار الخ) وطريقه ان يرفع الأمر للحاكم ليلزمه بالقبض اه ع ش (قوله كياتي) أي في قوله ولا نظر إلى غرضه نفسه لنحو ضعف آله اه سم (قوله ولا يلبس) إلى قول المتن ولو بشرط في المعنى (قوله ان جاز) أي ان كان كل من المأكول والملبوس مما حاز آكله ولبسه والا كان شرطاً ما كل الحرام أو يلبس الحر يرفيقه ان لا يصح اه كردي عمارة سم قوله ان جاز له احتراز عما لو شرط الحر يردون ضرر ولا حاجة فلا يخالف قوله به بدخلاف بيع ثوب حر الخ اه (قوله فيفسد به العقد) أي في خصوص هذه الصورة واداً فلا ملازمة بين اختلاف الأغراض والفساد كما يعلم مما سيأتي اه رشدي (قوله انه لا فرق) أي بين التحية والفوقية اه ع ش (قوله اذ لا غرض للبائع الخ) في هذا الجواب تسليم أن غرض البائع معتبر فينا في ما قدمه فكان حق الرد ما وافق لما قدمه ان يقول اذا ما ذكر وان كان فيه غرض إلا أنه لخصوص البائع وقد تقدم أنه غير معتبر اه رشدي (قوله مع انه) أي تعيين الغذاء (يحصل الواجب) أي الواجب في الجملة وانما قلنا ذلك لان الواجب انما هو الاطعام في الطعام المعين ذلك مع زيادة هي التعيين وهذه العلامة إشارة إلى رد بحث الرافي أنه من القسم الذي أوجب ما لم يجب عليه اه كردي (قوله ومن ثم الخ) غرضه منه رد ما عارض به الاستوى على الرافي من أن الشافعي نص على البطلان فيما لو شرط ان يتفق عليه كذا وكذا ووجه الرد أن الجمع بين ادمين لا يلزم السيد بحال بخلاف شرطه ان لا يأكل الا كذا فان المشروط من جنس ما يجب عليه في الجملة اه ع ش (قوله بين ادمين) أي نوعين من الاطعمة (قوله من غير زيادة الخ) أي فان زاد من غير ضرر ولا حاجة لم يصح العقد سم وع ش (قوله لجوازه) * (فرع) * ولو باعه اثناء بشرط ان لا يجعل فيه محرماً أو سيفاً بشرط ان لا يقطع به الطريق أو عبداً بشرط ان لا يعاقبه بما لا يجوز صح البيع ويقاس به ما في معناه نهاية ومعنى (قوله هنا) أي فيقالو

كما صلحها عبر لم يضر وهو الأولى على أنه يصح رجوع ضمير صح للعقد المذكور من هذا الشرط بل يتعين ذلك لانه المراد في الذي يعده كياتي وحيث أنه هو بمعنى لم يضر من غير تأويل ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا وبني عليه الزركشي وداعلى من قال الخلف لفظي ما لو تعدد قبض المبيع لمنع البائع منه فيختير ان قلنا بصحته لافساده والذي يتجسه أنه لمجرد التأكيد استغناء بايجاب الشارع فلا حرج بفساده خلافاً لما يوهمه قول شارح صح العقد فيهما ولو لغا الشرط في الثاني الأول بردهما قلناه ان الثاني لم يفسد أصلاً والأول أفاد التأكيد (أو) شرط (ما لا غرض فيه) أي عسراً فلا عسر بغرض العاقدين أو أذهما فيما يظهر ثم رأيت ما يصرح به كياتي (كشرط أن لا يأكل) أو لا يلبس (الا كذا) ان جاز (صح) العقد وكان الشرط لغو قال جمع وحمله ان كان تأكل بالفوقية لان هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالتحية لاختلاف الأغراض حيث لا يفسد به العقد اه والصحيح أنه لا فرق اذا

الضمي اما البيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا بشرط أن الولاء لك فيصح العقد ولو بشرط ويقع العتق عن المستدعي ويلزمه العتق ذكره الرافي في باب الكفارة نقلاً عن التتمة اه (قوله فهو بمعنى لم يضر) يتأمل (قوله صح العقد فيهما ولو لغا الشرط في الثاني الخ) قضية ما قرر في شرح العباب أن المراد بالثاني قوله الآتي أو ما لا غرض فيه الخ بالأول قوله مقتضى العقد كالقبض والرديع لانه لما شرح قول العباب كقبض المبيع والانتفاع به ورده يعيب قال ثم الشرط فيما ذكر صحح وقيل لا غرض على الأول اذا خلف الشرط يكون له الفسخ بالخاء وبمنفسه وعلى الثاني ليس له الا لرفع المحاكم ليجب للمنتفع ثم ذكر كلاماً آخر بين به أن الخلف لفظي لا فائدة له الا في التعاليق ثم شرح قوله وكذا ما لا يقتضيه ولا غرض فيه فليتأمل وليراجع (قوله في الثاني) أي ما لا غرض فيه وقوله والأول أي مقتضى العقد (قوله كياتي) أي في قوله ولا نظر إلى غرضه نفسه لنحو ضعف آله (قوله ان جاز) اعلمه احتراز عما لو شرط الحر يردون ضرر ولا

غرض للبائع بعد دخوله من ملكه في تعيين غرض مع أنه يحصل الواجب عليه من اطعامه ومن ثم لو شرط ما لا يلزم أصلاً شرط كجعله بين ادمين أو صلته للنواقل وكذا المفروض أول وقت فسد العقد كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حر بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم يتحقق المعصية فيه لجوازه لا عذار وبه يندفع ما للزركشي هنا

شرط ان يلبسه الحر بر وكان بالغاقول المتن (ولو شرط وصف الخ) ولو شرط البائع مع موافقة المشتري حبس المبيع بثمن في الذمة حتى يستوفي الحال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسليم جع لان حبسه من مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان مؤجلا او حالاً لم يخف فوته بعد التسليم لان البسداء حينئذ بالتسليم بالبائع نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر ولم يخف الخ أى فلا يصح وقد يقال ما المانع من الصحة لانه من مصالح العقد ولانه وان لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض في تعجيل القبض اه (قوله الاكدي الخ) عبارة النهاية والمعنى أو الامتة ثم قال المعنى قال بعض شراح الكتاب ولو أبدل المصنف لفظ الدابة بالحيوان لكان أحسن ليشمل الامتة فان حكمها كدلالة ذلك قدرته في المتن وعمل هذا جل الدابة على العرف فان جلت على اللغة فهو كالتعبير بالحيوان اه قول المتن (ككون العبد كاتباً) ولو شرط كون المبيع عالماً هل يكفي ما ينطلق عليه الاسم أم يشترط كونه عالماً عرافاً فيه نظر والا قرب الثاني وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم اذا تعددت العلوم التي يستغلون بها أم لا فيه نظر ايضاً وظاهر الثاني وبقي ما لو شرط كونه فارثاً وينبغي ان يكتب في بالقراءة العرفية بان يكون يحسن القراءة ولو في المصحف مالم يشترط حفظه عن ظهر الغيب اه ع ش (قوله أى ذات لبن) الى قوله فلا تعذر في المعنى والى الفرع في النهاية الا قوله فورا وقوله وبهذا الى وسيعلم (قوله أى ذات لبن) كانه أشار به الى انه لو شرط كثرة لبنها لم يصح سم على ج أقول قد يقال بصحة الشرط ويحمل على الكثرة عرفاً فكل شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفي بل قد يشبهه قول الشارح الآتي الان الحسن الخ قال ج في شرح الارشاد لو شرط كونه كاتباً لا يبعد الا كتفاء بالاطلاق وبكونه يحسن الكتابة باى فلم كان مالم تكن الاغراض في محل العقد مختلفة باختلاف الاقلام فيجب التعيين اه ع ش (قوله صح الشرط) عبارة النهاية والمعنى صح العقد مع الشرط اه (قوله لما فيه من المصلحة) أى مصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي تختلف بها الاغراض نهاية ومعنى (قوله لا يتوقف الخ) في النهاية والمعنى ولا يتوقف بالوادر وهو أحسن (قوله الذى الخ) صفة الانشاء (قوله فلم يشبهه الخ) أى شرط وصف يقصد قول المتن (وله الخيار الخ) لو شرط كونها حاملاً فتيبين أنها كانت عند العقد غير حامل لكن جلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كقول الرابن على الحد الذي أشعرت به التصرية بتجامع حصول المقصود فيه نظر ولا يبعد السقوط سم على ج وقد يقال بل الا قرب عدم سقوط الخيار لان تاخير الحمل قد ينقص الرغبة في الحمل بتأخير الوضع فيغوى غرض المشتري ولا كذلك المصرة اذ قيس ما في المصرة أن العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد للصحة للعلامة المذكورة اه ع ش (قوله فورا) كما قاله الرافعي اه معنى (قوله ان أخلف الشرط) ومنه لو شرط كون العبد نصرانياً فتيبين اسلامه فله الخيار اه ع ش (قوله لفوات شرطه) عبارة النهاية لتضرره بذلك لو لم يخيره اه (قوله عنده) أى المشتري (وقوله قبل اختياره) ولا طريق الى امكان معرفته بعده اه ع ش (قوله وبهذا يرد الخ) خلافاً للنهاية عبارتها ولا ينافي ما افاق به الوالد رحمه الله في أنهم مالواختلفا في كون الحيوان حاملاً صدق البائع بينهما لان الاصل عدم تسليط المشتري عليه بالرد بل ما سياتي في دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك لان ما مر في موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل الخبرة ودعوى أن ذكر الموت تصور بمجموعة اه (قوله افتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي والافتاء وجهه جدا اذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته

حاجة فلا يخالف قوله بعده بخلاف بيع ثوب حرير الخ (قوله أى ذات لبن) فيه إشارة الى البطلان لو شرط كثرة اللبن لانها لا تنضب فليراجع (قول المصنف وله الخيار ان أخاف) لو شرط كونها حاملاً فتيبين أنها كانت عند العقد غير حامل لكن جلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كقول الرابن على الحد الذي أشعرت به التصرية بتجامع حصول المقصود فيه نظر ولا يبعد السقوط (قوله وبهذا يرد افتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي والافتاء وجهه جدا اذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته بعد نحو قول أهل الخبرة ولان الاصل عدم تسليط المشتري عليه بالرد وقد أجيب عما قاله الشارح بالفرق بما حاصله فوات المبيع في مسئلة

(ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة) الاكدي أو غيره (حاملاً أو لبونا) أى ذات لبن (صح) الشرط لما فيه من المصلحة ولانه التزام موجود عند العقد لا يتوقف التزامه على انشاء أمر مستقبل الذى هو حقيقة الشرط فلم يشمله النهى عن بيع وشرط (وله الخيار) فورا (ان أخلف) الشرط الذى شرطه الى ما هو أدون لغوات شرطه فلو تعذر الفسخ لنحو حدوث عيب عنده فله الارش بتفصيله الآتى ولومات المبيع قبل اختياره صدق المشتري بينهما في فقد الشرط لان الاصل عدمه بخلاف مالو ادعى عيباً قديماً لان الاصل السلامة وبهذا يرد افتاء بعضهم بان البائع يصدق بينهما في كونها حاملاً اذا شرطاه وأنكره المشتري ولا ينافيه تعبيرهم فيما ذكر بالموت لانه نحض تصور وانما المدار على تعدد معرفة المشروط بنحو يئنه فيصدق المشتري في نفيه لما تقرر أن الاصل عدمه وسيعلم مما يأتى أنه يتيقن وجود الحمل

عنده بانفصاله لذن سنة أشهر منه مطلقاً ولدون أربع سنين منه بشرط أن لا توطأ أو يمكن كونه منه وبأن في الوصية أن حمل البهيمة يرجع فيه لقول أهل الخبرة فكذلك هنا فيما يظهر (٣٠٦) أما ما لا يقصد كالسرقة فلا خيار بغوائه لأنه من البائع اعلام ببيعهم من المشتري رضاه

وأما إذا أخلف إلى ما هو أعلى كان شرط ثبوتهما فخر جت بكراً فلا خيار أيضاً ولا نظر إلى غرضه نفسه لخصوصه في الآلة لأن العبرة في الأعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا لو شرط أنه خصي فبان في لا تخير لأنه يدخل على الحرم ومراهم الممسوح لأنه الذي يباح له النظر اليهن فاندفع تنظير شارح فيمويكني أن يوجد من الوصف الشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا أن شرط الحسن في شيء فإنه لا بد أن يكون حسناً عراً أو لا تخير ولو قيد بحلب أو كتابة شيء معين كل يوم أو في بعض الأيام بطل وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه اطلائهم ولا يأتي هنا بحث السببي الآتي في الجمع في الاجابة بين العمل والزمن فتأمل (وفي قول يبطل العقد في الدابة إذا شرط فيها ما ذكر لأنه مجهول ويحجب بانه يعطى حكم المعلوم على أنه تابع ثم رأيتهم أجابوا بخبر وهو أن القصد الوصف بذلك لا ادخاله في العقد لأنه داخل فيه عند الاطلاق) (فرع) * اختلف جمع متأخرون فيمن اشترى حباً للبذر بشرط أنه ينبت والذي يتجه فيه أنه ان شهد قبل بذره بعدم انباته خبر ان تخير في رده ولا نظر لا مكان علم عدم انباته ببذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالأشترى بطيخاً فخر زابرة واحدة منها فوجدها معيبة يرد الجبيع لأنه لم يتلف من عين المبيع شيء

بعد بخبر قول أهل الخبرة ولأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد (فرع) * في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى أمة على أنها مغيبة فباتت حاملاً فهل له الرد الجواب نعم لأن المغيبة في العرف من انقطع دمها في أيام العادة لا الحمل انتهى وقد يقال لا كلام في الرد لأن الحمل في الأكمة عيب فله الرد ولو بدون هذا الشرط اه سم (قوله عنده) أي البيع (قوله مطلقاً) أي وطئت بعد البيع أولاً اه ع ش (قوله لقول أهل الخبرة) أي ولو فقدوا فينبغي تصديق المشتري لما علم به قبل من أن الأصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي أن المراد بقصد هم في محل العقد فلا يكاف السفر لهم ولو وجدوا في غيره وينبغي أن مثل محل العقد ما دون مسافة العدوى لأن من بهما منزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره إذا استعدي عليه منه اه ع ش (قوله فكذلك هنا الخ) ويكتفي برجلين أو رجلاً وامرأتين أو أربع نسوة اه نهاية قال ع ش قوله مر أو أربع نسوة هذا ظاهر في حمل الأمة أما البهيمة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخ لخص لأنه مما تطاع عليه الرجال غالباً اه (قوله أما ما لا يقصد) أي قوله وان علم في المغني (قوله لأنه) أي شرط نحو السرقة مما لا يقصد (قوله كان شرط ثبوتهما الخ) أو كونه مسلماً فبان كافر فلا خيار له بخلاف عكسه لرغبة القرية في أي المسلمين والكفار في الكافر من جهة تجواز بيعه للمسلم والكافر كافي القليوبى على الجلال أي بخلاف المسلم فلا يجوز بيعه للكافر فقيه قضيق على المشتري ثم رأيت في شرح الروض ثبوت الخيار إذا شرط إسلامه فبان كافر اه بجري (قوله لخصوصه آله) قد يقال ما الحكم لو مرع هذا الغرض عند العقد فقال اشترى بشرط كونه نائداً السكوني عاجزاً عن البكر أو دلت القرائن الحالية على ارادته اه سيد عمر وميل القلب إلى عدم سقوطه مع التصريح كما يؤيده ما مر عن الجبري عن شرح الروض (قوله شارح) هو البدر ابن شهامة اه نهاية (قوله ما ينطاق عليه الاسم) وقضيته أنه لو شرط كونهما ذات لبن وتبين أنها كذلك لكن ما تحلبه قليل جداً بالنسبة لأمثالهما من جنسها كتنفي بذلك وقد يتوقف فيه بان مثل هذا يعد عيباً وقد يشمله قول بجري شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه أي اللبن يقصد بالشراء عرفاً فيما يظهر انتهى اه ع ش (قوله حسناً عرفاً) ينبغي أن يكون شرط الكثرة كذلك ويكون المرجع فيها العرف كالحسن خلافاً لما بحثه الفاضل المحشي من البطلان اه سيد عمر ومر عن ع ش ما وافقه (قوله بطل) وكذا يبطل لو شرط وضع الحمل لشهر مثلاً اه مغني (قوله بين العمل والزمن) أي من أنه لو قطع بامكان فعله عادة صح وان كان المعتمد ثم خلافة اه ع ش (قوله إذا شرط فيها الخ) عبارة المغني بصورتها بالشرط لا بالخلف لأنه شرط معها شيئاً مجهولاً فأشبهه ما لو قال بعثتها وجاهلها اه (قوله ما ذكر) أي كونها حاملاً ولو نأ (قوله بنحوه) أي الجواب العلوي عبارة النهاية على أنه تابع إذا قصد الوصف الخ اه (قوله لأنه داخل) أي نحو الحمل (فيه) أي في الحيوان المبيع (قوله بدونه) أي ولو بذره قليلاً منه ليختبره فلم ينبت امتنع عليه الرد قهراً اه ع ش (قوله وليس كالأشترى الخ) جواب اعتراض هذا على قوله ولا نظر الخ فخرج ضمير وليس الخ قوله عدم انباته الخ (قوله لأنه لم يتلف الخ) قضيته أنه لو تلف شيء في مسألة البطيخ كان غرض زابرة

الكاتب بخلافه في مسألة الحمل فيمكن مراجعة أهل الخبرة فيه كما أشرت إليه وبأن أمر الكتابة بما يشاهد ويطاع عليه بخلاف الحمل اه فليتأمل وقضية الفرق أن المصدق المشتري أضاف مسألة شراء البقرة بشرط انما البون فباتت في يده قبل العلم حتى يستحق الارش كما يأتي (فرع) * في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى أمة على أنها مغيبة فباتت حاملاً فهل له الرد الجواب نعم لأن المغيبة في العرف من انقطع دمها في أيام العادة لا الحمل ولهذا يقال فلا تنطت حاملاً فباتت مغيبة اه وقد يقال لا كلام في الرد لأن الحمل في الأكمة عيب فله الرد ولو بدون هذا الشرط (قوله لأنه لم يتلف الخ) قضيته أنه لو تلف في مسألة البطيخ كان غرض زابرة

وكذا لو حلف المشتري انه لا يثبت له ان يقر رانه يصدق بيمينه في فقد الشرط فان انتفى ذلك كله بان بذره كله فلم يثبت شي مع صلاحية الارض
وتعذر اخراجه منها أو صار غير متقوم او حدث به عيب فله الارض وهو ما بين قيمته حبا ثابتا (٣٠٧) وحبا غير ثابت كولو اشترى بقرة بشرط

انها لبون فثبت في يده ولم يعلم انها لبون وحلف على أنها غير لبون له الارض والمبيع تلف من ضمان المشتري وأما اطلاق بعضهم أنه اذا لم يثبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كحجرة الباذر ونحو الحرثه وبعضهم أجرة الباذر فقط فبعض جدا والوجه بل النصاب انه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الابات تغريرا موجب لذلك كما يعلم مما يأتي في باب خيار النكاح ثم رأيت شيخنا أفتى في بيع بذرة على أنه بذرة قثاء فزرعه المشتري فأورق ولم يثمر بانه لا يتغير وان أورق غير ورق القثاء فله الارض (ولو قال بعثكها وخلها) أو بحملها أو مع حملها (بطل في الاصح) لان ما لا يصح بيعه وحده لا يصح بيعه مع صودامع غيره وفارق صحة بعثك هذا الجدار واسه أو باسه أو مع اسه على المعتمد بانه داخل في مسماه لفظا فلم يلزم نكاحه محذور والحمل ليس داخل في مسمى البهيمة كذلك فلزم من ذكره توزيع الثمن عليهما وهو مجهول واعطاه حكم المعلوم انما هو عند كونه تبعا لا مقصودا كالجدار واسه الجبوت وحشوها (ولا

الماء الخارج عنها فعرف حوضته لم يرد الآن يقال لا التفات لثقل ذلك لحقارته جدا (قوله وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع (قوله كولو اشترى بقرة) قد يقال البقرة تقصد لامور أخر غير اللبن كتحوزها ولحما فلم تفت ماليتها بالكلية بقوار الشرط فان كان البذر المذكور نحو بر بما يقصد منه غير النبات فواضح أفاد وان لم يكن فيه غير منفعة الابات تبين أنه غير متقوم وأن البيع من أصله غير منعقد اه سيد عمر (قوله فله الارض) فضيته صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على أنه قطن فبان كذبا بطل البيع كما صرح به الشيخ أبو حامد وخزم به في العباب وغيره لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطلان فيما نحن فيه لانه اذا أورق غير ورق القثاء فقد بان غير قثاء فقد بان غير جنس المبيع وسئل شيخنا الرمي عما لو بيع برذ على أن حواشيه حرير فبانت غيره هل يبطل البيع كافي مسئله الشيخ أبي حامد فاجاب بصحة البيع وفرق بأن الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لانه كافي مسئله الشيخ أبي حامد اه سم (قوله وان أورق الخ) هذا محل التأنيديعني ومثله ما لو لم يثبت شيئا قول المتن (بعثها الخ) أي الدابة ومثلها الامة أو بعثكها ولبن ضرعها أو بيض الطير كالحمل اه معنى (قوله أو بحملها) الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وان كان للمشتري الى ومثله لبون (قوله بانه داخل في مسماه لفظا الخ) فضيته ان المراد بالاس طرفه الثابت في الارض وأنه لو باعه مع اسه الحامل له من الارض لم يصح والاقرب الصحة لان كلا منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ويغفر عدم روية الاس لتعذر رويته حيث بيع مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة لجملة المبيع فليراجع اه عش (قوله وحشوها) أي أو بحشوها أو مع حشوها فيصح ولا يشترط روية شيء من الحشو وهذا بخلاف الحنف والفرس فلا بد من روية البعض من الباطن كبرجحه ابن قاضي شهبة وهو المعتمد ومثله أي الجدار وأسه المجوزة وحشوها فيصح اه عش (قوله لتعذر استثنائه) عبارة الغني لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يستثنى كعضو الحيوان اه (قوله وأورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شهبة (قوله ما يظهر فساداه) هو أنه لو وكل مالك الحمل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه انتهى وحاصل الاراد أن مفهوم قوله وحده وقوله دونه أنه لا يصح بيعهما معا مع أنه ليس كذلك وكان وجه فساداه ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل البيع في الاصح سم على ج اه عش وسيد عمر (قوله أو الحامل الخ) عطف على الحامل بحر (قوله أو الحامل بغير متقوم الخ) أي لانه لا يقابل بمال فهو

وامتنع الماء الخارج عنها فعرف حوضته لم يرد الآن يقال لا التفات لثقل ذلك لحقارته جدا (قوله وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع (قوله فله الارض) فضيته صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على أنه قطن فبان كذبا بطل البيع كما صرح به الشيخ أبو حامد وخزم به في العباب وغيره لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطلان فيما نحن فيه لانه اذا أورق غير ورق القثاء فقد بان غير قثاء فقد بان غير جنس المبيع وسئل شيخنا الرمي عما لو بيع برذ على أن حواشيه حرير فبانت غيره هل يبطل البيع كافي مسئله الشيخ أبي حامد فاجاب بصحة البيع وفرق بأن الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لانه كافي مسئله الشيخ أبي حامد (قوله وأورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شهبة وقوله ما يظهر فساداه هو أنه لو وكل مالك الحمل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه وحاصل الاراد أن مفهوم قوله وحده وقوله دونه أنه لا يصح بيعهما معا مع أنه ليس كذلك وكان وجه فساداه ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثكها وحملها بطل في الاصح فليتأمل (قوله حلت آدمية) لا يقال هذا مبني على نجاسة ولدها من مغلاظ وهو ممنوع لانا نقول هذا ظاهر يصح بيع الحمل وحده) كما علم من بطلان بيع الملاحق وانما ذكره توطئة لقوله (ولا) يبيع (الحامل دونه) لتعذر استثنائه اذهو كضومنها وأورد على مفهومه بعض الشراح ما يظهر فساداه يادني تأمل فليحذر (ولا) يبيع (الحامل بحر) ورفيقا لغير مالك الام وان كان للمشتري بخواصها أو الحامل بغير متقوم كان حلت آدمية أو بهيمة

كالحر واعتد الشهاب الرمي الصحة فيه كذا بهامش صحيح أقول وهو ظاهر ووافق مقتضاه الشارح مر أي
والغنى في البطلان على ما لو كان الجمل حراً أو رقيقاً لغير مالك الأم وقد بوجه مقتضاه كلام الشارح مر تبعا
لإلزامه من الصحة بما يأتي في تقرير الصفقة من أنه متى كان الحرام غير مقصود كالدم كان البيع في الحال صحيحا
بجميع الثمن وبالغرض كغيره لتزايده منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا اه عش (قوله من مغلظ)
نور ع في ذلك بأن ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره انما يعطى حكم النجس من حيثئذ
فينبغي صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة انتهى ويجاب بعدم تساميه أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بأنه غير
مقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن أنه لا نجس مالا فاه في الباطن بما في الباطن
والافه في نفسه نحسن اه سم وميل القلب الى ما مر عن الشهاب الرمي من صحة البيع (قوله غير هذا)
أي الجمل من مغلظ (قوله وذلك) أي عدم صحة بيع الحامل بحر الخ (قوله ومثله) أي الحامل بحر فلا يصح
(قوله فصع استثناءها) عبارة شرح الروض فصع استثناءها شرعا دونها انتهت وقضية التقييد بشرعا امتناع
استثناءها لفظا كقولنا في غير المستأجرة بعثتها الامنعة فليراجع اه سم عبارة المغنى فان قيل
يشكل على عدم صحة بيع الحامل بحر أو برقيق لغير مالك الأم صحة بيع الدار المستأجرة مع ان المنفعة لا تدخل
فدكانه استثناءها الجيب بأن الجمل اشد اتصالا من المنفعة بدليل جواز افرادها بالعقد بخلافه وبأن استثناء
المنفعة قد ورد في قصة جابر لما باع جله من النبي صلى الله عليه وسلم واستغنى ظهره الى المدينة فيبقى ماسواها على
الاصل اه وقضية جوابه الثاني جواز الاستثناء لفظا فليراجع اه (قوله ثم باعها) أي بعد موت الولد المنفصل
لحرمة التفريق بين الأم وولدها حتى يميزا وباعها معا اه (قوله للمشتري) بمعتمد اه عش (قوله
للبيع) عبارة النهاية والمغنى انه للبايع اه (قوله فاعطى كل حكمه) فعلم ان هذه الصورة غير مستثناة من
كلام المصنف ومن استثناءها فقد رددهم نهاية ومعنى قال عش قوله مر غير مستثناة أي لدخوله في بيعها
عند الإطلاق اه

* (فصل في القسم الثاني من المنهيات) * (قوله في القسم الثاني) الى قوله كذا قالوه في النهاية (قوله التي
لا يقتضي النهي الخ) الصواب ان يقول الذي لا يقتضي النهي فسادا ليكون وصفا للقسم الثاني لا مطلق
المنهيات فانها شاملة لما يقتضي النهي فسادا ولغيره سم على ج ويمكن الجواب بان يجعل من بيانية أو قوله التي
الخ صفة للقسم الثاني والثاني باعتبارانه عبارة عن منبهات مخصوصة هي بعض مطلق المنهيات اه عش
عبارة المغنى فيما ينهي عنه من البيوع غير ما لا يقتضي بطلانها وفيه ايضا ما يقتضي البطلان وغير ذلك اه وهي
ظاهرة (قوله أي يبيع) أي البيع المتروك عليه كقوله الركب انما يبيع فيه تسميح بالنسبة للبيع على بيع
غيره اذ هذا النوع لا يصح اضافة بيع اليه كالا يخفى اه رشدي وسأقي عن الحفني ما يندفع به التسميح بتسكاف
(قوله عليه) أي على تقدير بيع (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا تخيله بقوله كبيع حاضر لباد وكذا نحو
قوله والبيع على بيع غير فتامله بخلاف قوله وتلقى الركب فتامل اه سم عبارة الجبري عن الحفني وان

اذا جلت باء دي اما لو جلت بكاب مشلا فدهوى طهارته ممنوعة اذ ليس آدميا (قوله من مغلظ) نور ع في
ذلك بأن ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره انما يعطى حكم النجس من حيثئذ فينبغي صحة
البيع لعدم الحكم بالنجاسة اه ويجاب بعدم تساميه أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بأنه غير مقوم فهو
كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته ما في الباطن أنه لا نجس مالا فاه في الباطن بما في الباطن والافه في
نفسه نجس (قوله فصع استثناءها) عبارة شرح الروض فصع استثناءها شرعا دونها انتهت وقضية التقييد
بشرعا امتناع استثناءها لفظا كقولنا في غير المستأجرة بعثتها الامنعة فليراجع اه

* (فصل في القسم الثاني من المنهيات) لا يخفى ان المنهيات التي القسم الثاني منها هي جملة المنهيات
الشاملة التي يقتضي النهي فسادا فلا يصح وصفها بقوله التي لا يقتضي النهي فسادا فكان الصواب أن
يقول الذي لا يقتضي النهي فسادا ليكون وصفا للقسم الثاني فتامل (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا

من مغلظ المأمر أن الفرع
يتبع أحسن أبوابه في النجاسة
فعلم أنهم حيث أطلقوا حكم
الجمل أرادوا به غير هذا على
انه نادر جدا فلا رد عليهم
وذلك لاستثنائه شرعا فكان
كاستثنائه حسا ومثله لبون
بضره ابن لغير مالكها
وانما يصح بيع الدار المستأجرة
لان المنفعة ليست عينا
مستثناة والجمل جزء متصل
فلم يصح استثنائه وأيضا
فالمنفعة يصح ايراد العقد
عليها وحدثها فصع استثناءها
بخلاف الجمل (ولو باع حاملا
مطلقا) من غير تعرض
للدخول أو عدمه (دخول
الجمل في البيع) ان اتحد
مالكهما اجناعا والباطل
ولو وضعت ثم باعها فولدت
آخر لدون سنة أشهر من
الاول كان للمشتري كماله
الشيخان في السكابة لانفصاله
في ملكه وعن النص للبايع
لانها حمل واحد ويجب
بان المصدرا على الاستتباع
حالة البيع وما انفصل لا
استتباع فيه بخلاف ما
اتفصل فاعطى كل حكمه
* (فصل) * في القسم الثاني
من المنهيات التي لا يقتضي
النهي فسادا كقوله (ومن
النهي عنه ما) أي نوع
مغائر لا قول (لا يبطل) بفتح
ثم ضم كانه من ضبطه أي
يبعه لدلالة السياق عليه
ويصح أن تكون ما واقعة
على بيع

كانت ما واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاع للبادي ليس منها عنة والمنهى عنه سببه والسبب ليس من البيوع وايضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليسا بيعا فباعتين الاول ويكون المعنى من المنهى عنه نوع لا يبطل بيعه اي البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض افراده ويكون التمثيل بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف محتملا لان النوع شامل للبيع وغيره اه اقول برده عليه أولا اهمال حكم الصنف الثاني لهذا النوع الثاني وثانيا أن بيع حاضر لبادي مثلا ليس من جزئيات نوع لا يبطل البيع منه بل هو من جزئيات ما لا يبطل ذاته وثالثا أنه لا يظهر حينئذ عطف تلي الركبان ويحوه على بيع حاضر (قوله فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام أن يقال فرجع الفاعل بالفاعل بالفاعل بالمعنى اللغوي اه وقوله أو حذف صنف مضاف أي فرجع الفاعل مذكور أو ان مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى اللغوي اه وقوله أو أن مراده الخ فيه نظر (قوله وبضم ثم كسر) قدم المحلى أي والمعنى هذا أو قال عمرة ان هذا الوجه الاول الذي سلكه الشارح أحسن من الثاني ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطان ولا بعده وانما يتصف بعدم الابطال كتلي الركبان وغيره مما يأتي في الفصل اه ع ش (قوله أي يبطله) أي نفسه أو بيعه فتدبر (قوله افهمه) أي مرجع الضمير (قوله وهو بعيد) وهو وان كان بعيدا لكنه مساو في المعنى لضم الياء وكسر الطاء لانه حيث بني للمفعول كان المعنى لا يبطله انتهى فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وعليه فلي تأمل وجه البعد ولعله أن فيه ارتكاب خلاف الاصل بلام مقض له اه ع ش (قوله بعد نداء الجمعة) جعله نظيرا ولم يجعله من هذا القسم مع أنه منه لعله لانه أراد بالانهايات التي ورد فيها صيغة منهي بخصوصها والمراد بالنداء ما بين يدي الخطيب لانه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم فينصرف الآية اليه اه ع ش (قوله فانه الخ) أي انتهى عن البيع بعد النداء (قوله ولا لازما) الاولى للارزها بزيادة لام الجر (قوله بل لخشية تفويتها) فان قلت خشية التفويت لازمة لانه غاية الامر أنهم لازم أعم لحصولها مع غيره أيضا قالت لو سلم لم يضر لان المراد باللازم مقتضى القسار لا لازم المساوي كما أفاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع كما بينا في الآيات البيئات أنه الذي دل عليه كلام الاصوليين بما لا مزيد عليه بخلاف ما نحن فيه خلافا له وكذا يقال فيما يأتي كاحتمال الغبن في تلي الركبان فانه لازم له لكن لازم أعم الى آخر ما تقدم اه سم (قوله كبيع حاضر) أي كسبب بيع حاضر وهو قوله اتركه الخ لان المنهى عنه القول المذكور وأما البيع فجاز ع ش قال ابن قاضي شهبة في نسكته قد يقال المنهى عنه في بيع الحاضر للبادي والخس والسوم ليس بيعا فكيف يعد من البيوع المنهى عنها ويحاج بانها متعلقة هذه الامور بالبيع أطلق عليها ذلك شو برى اه بجري عبارة ع ش قوله مر كبيع حاضر الخ في تسمية بما ذكر بيعا تجوز فان المنهى عنه الارشاد لا البيع لكنه سماه بيعا لكونه سببا له فهو مجاز باطلاق اسم المسبب على السبب اه (قوله ذكرهما للغالب) يغيد ما سبذ كره بقوله ويظهر الخ (قوله وهو) أي الريف و(قوله وخصب) بكسر الخاء عبارة المصباح الخصب وزان جل النماء والبركة وهو خلاف الجذب انتهت اه ع ش (قوله ما عدا ذلك) أي المذكور من المدن والقرى والريف اه ع ش (قوله ويظهر الخ) وقد يغيد ذلك مفهوم قول الشارح مر قال بعضهم وقد يكون الخ لكن كتب شيخنا العلامة الشوبري بها مشحون المعتمد عند شيخنا مر عدم الحرمة لان النفوس لها تشوف لما تقدم به بخلاف الحاضر اه ع ش (قوله من يفوضه) الاولى شخص أن يفوضه قول المتن (تم الحاجة) أي تكثر وقد يشمل النقد خلافا لقول ج أن النقد مما لا تم الحاجة اليه انتهى حلي وينبغي

تمثله بقوله كبيع حاضر لبادي وكذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتأمل بخلاف نحو قوله وتلي الركبان فلي تأمل (قوله فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام أن يقال فرجع الفاعل مذكور (قوله بل لخشية تفويتها) فان قلت خشية التفويت لازمة لانه غاية الامر أنهم لازم أعم لحصولها مع غيره أيضا قالت لو سلم لم يضر لان المراد باللازم مقتضى القسار لا لازم المساوي كما أفاده كلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع وبيننا في الآيات البيئات انه الذي دل عليه كلام الاصوليين بما لا مزيد عليه بخلاف ما نحن فيه خلافا له وكذا يقال

فالفاعل مذكور وبضم ثم كسر كائن نقل عن ضبطه أيضا أي يبطله المنهى لفهمهم من المنهى ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه قبل وبضم ثم فتح وهو بعد (لرجوعه) أي انتهى عنه (الى معنى) خارج عن ذاته ولازمها ولكنه (يقترن به) نظير البيع بعد نداء الجمعة فانه ليس لذاته ولا لازما بل لخشية تفويتها (كبيع حاضر لبادي) ذكرهما للغالب والحاضرة المردن والقرى والريف وهو أرض في هارز و خصب والبادية ما عدا ذلك (بان يقدم غريب) هو مثال والمراد كل جالب كذا قالوه ويظهر ان بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فاخرجه لبيعه بسعر يومه فتعرض له من يفوضه له لبيعه له تدريجا باعلى حرم أيضا للعله الاتية (بمناع تم الحاجة اليه) مطعوما أو غيره (ليبيعه بسعر يومه) يظهر أنه تصور فلو قدم لبيعه بسعر ثلاثة أيام مثلا فقال له اتركه لا يبيعه لك بسعر أربعة أيام ملاحرم عليه ذلك للمعنى الاتي فيه

و يحتمل التقييد بما دل عليه ظاهر كلامهم (٣١٠) أن يربطه بسعر الوقت الحاضر فيسأله تأخير عنه ويوجه بأنه لا يتحقق التضييق

أن يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة النذ كورة فيها وأن مثل البيع الاجازة فلو أراد شخص
أن يزوج محلاً فاحالها فاشده شخص إلى تأخير الاجازة لوقت كذا كزمن السيل مثلاً محرم ذلك لمافيه من ايداء
المستاجر اه ع ش قول المتن (نعم الحاجة) أي حاجة أهل البلد مثلاً بان يكون من شأنه ذلك وان لم يظهر
بيعه سعة بالبلد لقلته أو عموم وجوده وورخص السعر أو كبر الباداه نهيته قال ع ش قوله مر مثلاً نهيته
على أن الباداه يس بقيد وان جبيع أهل البلد ليس بقيد أيضاً وسواء احتاجوه لأنفسهم أو دوابهم حالاً أو
مآلاً لا فرق في ذلك بين كون الطائفة المحتاجة اليهم المسلمين أو غيرهم اه (قوله ويحتمل التقييد بالخ)
والاقرب الاول لظهور العلة فيه اه ع ش (قوله بما دل عليه الخ) أي ما دل الخ (قوله ان يربط الخ) بدلاً
دل عليه الخ (قوله مثال أيضاً) أي أو عندك أو عند زيد اه سم (قوله فيما يظهر الخ) والتعير يرجمي أو نظري
جري على الغالب حتى لو قال ان تركه لبيعه فلان فقط كان الحكم كذلك انتهى ع ش قول المزم (باغلي) قد
يقال قضية العلة أن هذا أيضاً فهو برلان التضييق بتأخير بيعه الآن يقال مع الغلو اه سم عبارة ع ش
لم يتعرض لج ولا شيخ الاسلام الى كونه قديماً متبراً أم لا والظاهر الاول اه (قوله لا يبيع حاضر) يصح عربية
قراءته بالرفع والجزم لكن قال بعضهم ان الرواية بالجزم ووافقهم الرسم اه ع ش (قوله برزق) هو بالرفع
على الاستثناء ويمنع الكسر فساد المعنى لان التقدير عليهم ان تدعوا برزق الله الخ ومقهوره مان لم تدعوا
لا برزق وهو غير صحيح لان رزق الله الناس غير متوقف على أمر وهذا كله حيث لم تعلم الرواية وأما اذا علمت
فتعين ويكون معناها على الجزم ان تدعوا برزقهم الله من تلك الجهة وان منعتهم وهم جاز أن يرزقهم
الله من تلك الجهة وأن يرزقهم من غير اه ع ش (قوله ووقع لشارح الخ) أقره المعنى عبارته وقال
ابن شهاب زاد مسلم دعوا الناس في شغلناهم سم الخ (قوله وأفاد) الى قوله وان أمكن في النهاية الا قوله لحديث
الى ويبحث وكذا في المعنى الا قوله واختار الى ويبحث (قوله آخره) أي دعوا الناس برزق الخ (قوله وهو)
أي التحريم اه كردى (قوله للمالك) أي أو نائبه (قوله ذلك) أي ان تركه الخ اه كردى (قوله ولا
يقال هو) أي المالك عبارة المعنى والنهاية فان قيل الاضح انه يحرم على المرأة تمكين المحرم من الوطء لانه
اعانة على معصية فينبغي أن يكون هذا مثله أوجب بان المعصية انما هي في الارشاد الى التأخير فقط وقد
انقضت الارشاد مع البيع الذي هو الايجاب الصادر منه وأما البيع فلا تضييق فيه لاسيما اذا صمم المالك
على ما أشار به حتى لو مباشر الشبهة اليه باثرة غير بخلاف تمكين المرأة للخلل المحرم من الوطء فان المعصية
بنفس الوطء اه (قوله لان الخ) علة لا لا يقال الخ (قوله شرطه) أي الاعانة على المعصية (قوله من لا تلزمه
الجمعة) أي كالمسافر والمعدور و (قوله ما فيه من التضييق) خبر ان علة تحريره اه سم (قوله الانادرا)
أي وبالاولى اذ لم يحتج اليه أصلاً وانظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الاوقات
كان نعم الحاجة اليه في وقت دون وقت أو غير ذلك ولعل الاقرب الثاني فانه لو كان في البلد طائفة يحتاجون
اليه في أكثر الاوقات وأكثر أهلها في غنية عنه كان مما تم الحاجة اليه اه ع ش (قوله بسعر يومه)
أي ولو على التدريج (قوله أو استشاره الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو استشاره البسدي فيما فيه حجة في
وجوب ارشاده الى الادخار أو البيع وجهان أو جهه ما يجب ارشاده اه وهى أحسن مما سماه الشارح
من عطفه على المحرمات (قوله لوجوبه) أي الارشاد معتمد اه ع ش عبارة سم هلا قال لوجوبها أي
فيما ياتي كاحتمال الغبن في تلقى الركب ان فانه لازم له لكنه لازم أعم الى آخر ما تقدم (قوله مثال أيضاً) أي أو
عندك أو عند زيد (قول المصنف باغلي) قد يقال قضية العلة ان هذا أيضاً فهو برلان التضييق بتأخير بيعه
الآن يقال مع الغلو (قوله من لا تلزمه الجمعة) أي كالمسافر والمعدور وقد يقال قياس ذلك أنه لو تباع شافعي
ومالك بالمعاطاة أم المالكى لا عانته الشافعي على المعصية لان المعاطاة عند الشافعي قد فاسد فهو حرام لكن
نقل عن المالكية عدم أم المالكى فليراجع (قوله ما فيه من التضييق) خبر أن علة (قوله لوجوبه عليه)

الاجتناب لان النفوس انما
تتشوف للشئ في أول أمره
فلو أراد مالكة تأخير زمن
فساله آخر ان يؤخره عنه لم
يحرم (فيعول بلدى) هو
مثال أيضاً ولو تعدد القائلون
معا أو أمرتبا أمواكلهم كما
هو ظاهر (ان تركه عندى)
مثال أيضاً (لا يبيعه) أو
ليبيعه فلان معى أو بنظري
فيما يظهر ويحتمل خلافه
(على التدريج) أي شياً
فشيئاً (باغلي) للخبر الصحيح
لا يبيع حاضر لباد دعوا
الناس برزق الله بعضهم
من بعض ووقع لشارح أنه
زاد فيه في غفلاتهم وسبه
لمسلم وهو غلط اذ لا وجود
لهذه الزيادة في مسلم بل ولا
في كتب الحديث كما قضى
به سرب ما يبدى الناس منها
وأفاد آخره ان علة تحريره
وهو خاص بالقائل للمالك
ذلك ولا يقل هو باجابه
معينه على معصية لان
شرطه أن لا توجد المعصية
الان منها ما كعب شافعي
الشطر فمع من يحرمه
ومبايعه من لا تلزمه الجمعة
مع من تلزمه بعد دنائها وهى
المعصية تحت قبل أن يجيبه
المالك ومن صور ما في المتن
بان يجيبه لذلك فانما أراد
التصور برك هو ظاهر ما فيه
من التضييق على الناس
أي باعتبار ما من شأنه وان
لم يظهر يبيعه سعة في البلد
خلاف ما لا يحتاج اليه الانادرا والمقصود المالك يبيعه بنفسه تدريجاً فسأله آخر ان يغرضه ذلك أو سأله المالك
أرساله هو المالك أن يبيع له بسعر يومه أو استشاره فأشار عليه بما هو الاصل له لوجوبه عليه على الوجه لو قدم من يريد الشراء فتعرض

الاشارة

المالك

أرساله هو المالك أن يبيع له بسعر يومه أو استشاره فأشار عليه بما هو الاصل له لوجوبه عليه على الوجه لو قدم من يريد الشراء فتعرض

من يشتري له رخصاً في
أتمه تردد واختار البخاري
الأم حديث فيه عند أبي
داود وصح الأذري الجزم
به وسبقه إليه ابن يونس وله
وجه كالبيع وإن أمكن
الفرق بأن الشراء غالباً
بالنقد وهو لا يتم الحاجة
اليه مال إليه جمع متأخرون
ويمكن الجمع بحمل الأول
على شراء بمتاع ثم الحاجة
اليه والثاني على خلافه
ولا بد هنا في جميع المناهي
على ما يأتي أن يكون عاماً
بالنهي أي أو مقصراً في
تعله كاهو ظاهر أخذ من
قولهم يجب على من باشر
أمر أن يتعلم ما يتعلق به
بما يغلب وقوعه (وتلقى
الركبان) جمع راكب وهو
للاغاب والمراد مطلق
القادم ولو واحداً ما شأ
للشراء منهم بأن يخرج
الحاجة فيصايد فهم فيشتري
منهم أو (بأن يتلقى طائفة)
وهي تشمل الواحد خلافاً
لمن غفل عنه فأورده عليه
نظر المالا يخصص لانه أطلق
لهما على بعض ما صدقنا
وهو قوله (يحملون)
متاعاً) وإن ندرت الحاجة
اليه (إلى البلد) يعني إلى
المحل الذي خرج منه الملتقى
أو إلى غيره وشمل ذلك كله
تعبير غيره بالشراء من

الإشارة بالأصل عليه وأما إرادة الوجوب الأصل عليه فلا يصح الابتأويل (قوله من يشتري له) شامل
للبدوي عبارة المغني والنهاية حاضريه يد أن يشتري له رخصاً وهو المسمى بالسهماء وتعبير الشارح أو فني
لقولهم السابق أن البلد مثال (قوله في أنه تردد الخ) عبارة المغني تردد فيه في الطلب وقال ابن يونس في
شرح الوجيز هو حرام وينبغي كما قال الأذري الجزم به (قوله واختار الخ) عبارة النهاية واختار البخاري المنع
أي التحريم كما فسره الراوي وتفسيره يرجع إليه اه (قوله عند أبي داود) ليس بياناً لأخذ البخاري لانه
مقدم على أبي داود بل تأكيد وتقوية لمستند اختياره من الحديث (قوله وجه كالبيع) يعني في الجزم
المذكور وجه وهو القياس على البيع عبارة النهاية وبحسب الأذري الجزم بالأم كالبيع وهو المعتمد ويظهر
تقييده أخذ ما مر بأن يكون الثمن مما تم الحاجة اليه اه قال ع ش قوله مر وبحسب الأذري الخ هو موافق
لما اختاره البخاري فاعلم بحسب عدم اطلاع على ما قاله البخاري وقوله وهو المعتمد أي فان التمس القادم من
ذلك أن يشتري له لم يحرم كإلزام التمس القادم للبيع من غيره أن يبيع له على التدرج فمرس على منهج اه
(قوله ومال اليه) أي الفرق وعدم الاتم في الشراء (قوله بحمل الأول الخ) هل يشترط على الأول أن يريد
الشراء بسعر يومه فيقول له أنا اشتري لك على التدرج بارخص اه سم أقول قضية كلام الشارح والنهاية
والغني اشتراط الرخص دون التدرج (قوله بحمل الأول) وهو الاتم (قوله والثاني) وهو عدم الاتم (قوله
جمع راكب) إلى قول المتن أذا عرفنا في النهاية الأقولة نظراً إلى المتن وقوله وسئل إلى المتن وقوله وقيل إلى وأفهم
(قوله للشراء منهم) متعلق بتلقي الركبان (قوله بأن يخرج الخ) في صدق التلقي للشراء كاهو مفهوم
ما قبله على ذلك نظر لأن يدعي أن هذا معنى اصطلاحاً للتلقي اه سم وقوله ان هذا أي التلقي للشراء
منهم معنى اصطلاحاً أي لا شرعي للتلقي أي تلقي الركبان (قوله نظر المالا يخصص الخ) أي ففيه شبه
استخدام بحيث أراد بافظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ثم أعاد التمهيد عليها بالمعنى الخاص الغير
الشامل للواحد به يندفع قول الشهاب ابن قاسم قوله نظر المالا يخصص الخ فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير
الطائفة دليل واضح على أنه أراد بها الجماعة فيكون ساكناً عن حكم الواحد والاثنتين ولا معنى للتخصيص إلا
هذا فليتأمل انتهى اه رشيدى عبارة الكردى قوله نظر المالا يخصص الخ أو رد الواحد نظر إلى تقييد
الطائفة بحملون متوهماً أن اختصاصه بالجمع مع أن التقييد به لا يخصصها بالجمع لانه الخ وضمير وهو راجع
إلى ما اه وقضية هذه وما مر عن الرشيدى ان في بعض نسخ الشرح لما يخصصها بدون لفظة لا (قوله
يحملون) علامة الجمع فيه وفيما بعده يصرح بأن المراد من طائفة بالجمع لا الواحد وقد يقال أعاد الضمير على
بعض مدلول الطائفة هذا ووقع السؤال في الدرر عما يقع كثيراً أن بعض العرب بأن يقدم إلى مصر ويريد
شراء شيء من الغلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفاً من التضييق على الناصر وارتفاع الأسعار
فهل يجوز الخروج إليهم والبيع وهل يجوز لهم أيضاً الشراء من الملبين عليهم قبل قدومهم إلى مصر لأنهم
لا يعرفون سعر مصر فتتقى الغلة فيهم أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر الجواز فيهما لا تنقضاء العلة فيهم
إذا الغاب على من يقدم أنه يعرف سعر البلد وأن العرب إذا أرادوا الشراء يأخذون بأكثر من سعره في البلد
لاحتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقي الذي الكلام
فيه اه ع ش وقوله لا يعرفون الخ صوابه الموافق لكلامه بعد اسقاط لفظة لا وقوله إذا الغاب على من

ه لا قال لوجوب أي الإشارة بالأصل عاميه وأما إرادة الوجوب الأصل عليه فلا يصح الابتأويل (قوله بحمل
الأول الخ) هل يشترط على الأول أن يريد القادم الشراء بسعر يومه فيقول له أنا اشتري لك على التدرج
بارخص (قوله بأن يخرج الخ) في صدق التلقي للشراء كاهو مفهوم ما قبله على ذلك نظر لأن يدعي ان هذا
معنى اصطلاحاً للتلقي (قوله نظر المالا يخصص الخ) فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة دليل واضح على أنه
أرادهم بالجماعة فيكون ساكناً عن حكم الواحد والاثنتين ولا معنى للتخصيص إلا هذا فليتأمل (قوله أن إلى
غيره) مثل ذلك قوله في شرح العباب ولو كانوا غير قاصدين مكان التلقي فالأوفق بظاهر الخبر الحرمة هنا أيضاً

الجالب بل يشمل شراء بعض الجالبيين (٢١٢) من بعض (فيشتر به منهم) بغير طلبهم (قبل قدومهم) أي لما تمتنع القصر فيه (ومعرفتهم

يقدمه الخ قابل للمنع وقوله حرم الخ فيه وقفة الآن يريد ظاهر الخوف شق العصا فليراجع ثم رأيت الشارح ذكر في مسألة الاحتكار الآية قبيل قول المتن ويحرم التفریق بين الام والولسما هو كالصريح فيما قلت وكذا قوله وليس ذلك الخ فيه وقفة بل الصورة الثانية في كلامه من الاول من قسمي التلقين المارين في تصويره قول المتن (قبل قدومهم) صادف بما اذا لم يريدوا دخول البلد بل اجتازوا بها فيحرم الشراء منهم في حال جوازهم وهو أحد احتمالين اختاره هو قال وكذا يحرم على من قصد بلدا بضاعه فائق في طريقه اليها وكذا قاصدين البلد الذي خرج منها للبيع فيها أن يشتري منهم سم على منسج اه عش وأقول الحرمة في كل منهما فيقيدها قول الشارح المار ومثله في النهاية والمغني بأن يخرج الخ مع قوله يعني الى المحل الخ (قوله بل يشمل شراء بعض الجالبيين الخ) أقول ولو قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا سيما اذا كان المشتري أو البائع محتاجا الى ذلك اه عش قول المتن (ومعرفتهم بالسعر) المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للمسافرين وان اختلف السعر في أسواق البلد المقصودة اه عش (قوله للنهي الصحيح الخ) فيعصى بالشراء ويصح نهاية ومعنى قال عش قوله فيعصى بالشراء أفهم انهم لو لم يجيبوه للبيع لايعصى وهو ظاهر اه (قوله اذا أتوا السوق) كذا في أصله رحمه الله أو يلا ألف فليقتأمل ولعله من تصرف النسخ اه سيدعمر (قوله والمعنى فيه الخ) التعليل به يقتضي حرمة الشراء وان كان بسعر البلد لكن سيأتى أن الراجح خلافه اه عش (قوله وأفهم) الى قوله قال جمع في المغني الامسألة الاثم (قوله قبل الدخول في السوق) لكن بعد تمكنهم من معرفة السعر اه عش (قوله والثاني) وهو عدم الخيار و (قوله الاول) وهو عدم الاثم سيدعمر وعش (قوله وقياسه الاول) حزم به في شرح الروض و (قوله ويوجه الخ) قد يكون التلقين قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل اه سم (قوله ويوجه) أي القياس اه كردى (قوله بانهم المقصرون) قضيته أنه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار وبذلك صرح والد الشارح في حواشي شرح الروض كذا لو اشترى قبل قدومهم لكن نقل سم على المنهج عن مر أنه قرر في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار اه والا قرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم فاشبه ما لو اشترى منهم قبل دخول البلد اه عش (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعر فلا ينافى ما قبل اه نهاية (قوله ولا فيما الخ) عطف على بتلقينهم أي ولا اثم ولا خيار فيما الخ اه كردى (قوله وفيما اذا لم يعرفوا الخ) متعلق بقوله الآتى قال جمع الخ (قوله فهو الوجه) وفاقا لنهاية (قوله فورا) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (اذا عرفوا الغبن) أي ولو قبل قدومهم نهاية ومعنى (قوله وثبت ذلك) أي الخيار وكان الاولى يثبت بصيغة المضارع (قوله الى ما أخبر الخ) أي المتلقى (قوله وان عاد الثمن الخ) خلافا لنهاية والمعنى عبارة ما لو لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد الى ما باعوا به ففي ثبوت الخيار وجهان في البحر وأوجهها عدمه كذا في زوال عيب المبيع وان قيل بالفرق بينهما اه قال عش قوله نداه أي عدم ثبوته وقوله وان قيل الخ من قال به شيخ الاسلام اه (قوله للخبر) يعني قوله للنهي الصحيح الخ (قوله ومن ثم) أي لعذرهم (قوله كاسر) أي في قوله ولا فيما اذا اشترى منهم بطايعهم الخ (قوله الخ اه وهل يعتبر حينئذ سعر المكان الذي قصدوه دون مكان المتلقى حتى لو عرفوا سعر الاول دون الثاني انتفت الحرمة أو يعتبران فيه نظر ومن أفراد ذلك شراء أهل بدر مثلا من الحاج عند مروره عليهم وقضية قوله الآية سعر البلد الذي قصدوه هو الاول (قوله بتلقينهم في البلد قبل الدخول للسوق) ان كان ذلك مقروضا فيما اذا عرفوا السعر فافهم المتن ما ذكر حينئذ واضع وان كان مقروضا في أهم من ذلك ففي افهامه ما ذكر نظر لانه اذا لم يعرفوا صدق قوله قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر (قوله وقياسه الاول) حزم به في شرح الروض وقوله ويوجه بانهم المقصرون قد يكون التلقين قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يسدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حله ما اختاره ابن المنذر على ما قبل التمكن من

بالسعر) للنهي الصحيح عن تلقينهم للبيع مع اثبات الخيار لهم اذا أتوا السوق والمعنى فيه احتمال غبنهم سواء أخذوا بما لم يخبر على الاصح وقبل خشية حبس المشتري لما يشتر به منهم فيضيق على أهل البلد وأفهم المتن مع ما ذكرته أنه لا اثم ولا خيار بتلقينهم في البلد قبل الدخول للسوق وان غبنهم والثاني صرحوا به وقياسه الاول ويوجه بانهم المقصرون حينئذ واختيار جمع منهم ابن المنذر الحرمة فيه نظر وان اعتد ذلك بعض الشراح ولا فيما اذا عرفوا سعر البلد الذي قصدوه ولو يخبره ان صدقوه فيه فاشترى منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم لا تتعاضد الغبن ولا فيما اذا اشترى منهم بطايعهم وان غبنهم وفيما اذا لم يعرفوا السعر ولكن اشتراه أو باكثر قال جمع يحرم وهو الذي يدل عليه المتن ويوجه بان احتمال الغبن حاصل هنا وهو ملحظ الحرمة بخلاف الخيار فان ملحظه وجود الغبن بالفعل ولم يوجد وقال آخرون لحرمة آذا ضرر وهو الذي دل عليه كلام الرافعي فهو الوجه (ولهم الخيار) فورا (اذا عرفوا الغبن) وثبت ذلك وان عاد الثمن الى ما أخبر به للخبر مع عذرهم ومن ثم سألوه أن يشتري منهم فلا اثم ولا خيار كاسر وان جهلوا السعر لتقصيرهم ولم ينظر لعود الثمن لخبره

لان فوتهم الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الخيار لعدم تمكنهم من استدراك تلك الزيادة بعد وجود الرخص وقد
يجاب بتمكنهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتامس هذا والذي اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الخيار اه
سم (قوله و بعد زوال العيب) عطف على قوله باستمرار اللبن (قوله وظاهر صنيع المتن الخ) اعتمد النهاية
والمغنى (قوله ان ثبوته لهم) أى ثبوت الخيار للركبان (قوله وصنيع أصله الخ) يجاب بانه جرى على الغالب
مر اه سم (قوله وهو ظاهر الخبر) حيث ذكر فيه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار اه ع ش (قوله
جاز الخ) خلافا للمغنى والنهاية عبارتهما واللفظ الاول وتلقى الركبان للبيع منهم كالتلقى للشراء فى أحد
وجهين رجح الزركشى وهو المأخذ نظر المعنى وان رجح الاذرى مقابله اه زاد الثانى ولو ادعى جهله
بالخيار أو كونه على الفور وهو من يخفى عليه صدق وعذر قال القاضى أبو الطيب لو تمكن من الوقوف على
العيب واشتغل بغيره فكمعله بالعيب فيبطل خياره بتأخير الفسخ اه قال ع ش قوله مر كالشراء منهم
أقول لعل شرطه أن يبيعهم بازى من سعر البلد على قياس أنه يشترط فى حرمة التلقى للشراء أن لا يشترى
بسعر البلد أو يزيد فتامس سم على منسج ومعلوم أن المواضع التى جرت عادة ملاقى الحاج بالنزول فيها
كالعقبة مثلاً لا تعد بلداً للقادمين فتحرم تجاوزها وتلقى الحاج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لها
اعتمد النزول فيه ومحل الحرمة فى ذلك كعلم مما رحيتم يطالب القادم الشراء من أصحاب البضاعة اه
(قوله ومحل الخ) الاولى أن يقال ومحل ان باعهم بسعر البلد فاقول وان لم يعرفوه أو باكثر وقد عرفوه اه
بصرى عبارة سم قوله وقد عرفوه قياس ما تقدم فى الشراء عن دلالة كلام الراعى عدم اعتبار هذا القيد
فليتامس اه أى اذا معرفة هناك شرط لجواز الشراء بازى فقط فتكون هنا شرطاً لجواز البيع بازى فقط
قول المتن (والسوم) بالجر عطف على قوله يبيع حاضر الخ وسماه بيع الكونه وسيله اه ع ش وتقدم
ما فيه (قوله ولو ذمياً) الى قوله ويظهر أن محله فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ويظهر الى المتن وقوله وكذا
بعده الى المتن (قوله ولو ذمياً) مثله المعاهد والمؤمن وخرج به الحربى والمرئى فلا يحرم ومثلها الزانى المحصن
بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحتمل أن يقال بالحرمة لان لهما احتراماً فى الجملة اه
ع ش (قوله ولو ذمياً الخ) من عطف الحكم على العلة (قوله لاستريه منك باكثر) مثله كل ما يحمل على
الاستدراك كقوله آخر كما هو ظاهر سم على منسج أقول وشمل ما لو أشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر
لوجود العلة وكذا يقال فى جميع ما يأتى وعليه فالإشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ قال المحلى ولو باع أو اشترى
صح انتهى وظاهر الصحة مع الحرمة وبوجه وجود العلة فيه وهى الايذاء اه ع ش (قوله أو يعرض
الخ) كان الانسب تقديمه على قوله أو يقول الخ وانما أخوه لطول ذيله (قوله أو ذمياً) أى غير مريد الشراء
(قوله بثل الثمن) أى أو باقل (قوله ويظهر الخ) يشمل ما لو علم أن غرض المشتري لا يتعلق بعين مخصوصة
وانما غرضه مطلق التجارة وما يحصل به الرجح فيمتنع أن يعرض كل شئ يكون محصلاً لغرضه وان باين العين
التي سبق عليها السوم اه سيد عمر (قوله أن محل هذا الخ) أى وأنه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها
لاحزمة اه نهاية (قوله أن محل هذا) أى تحريم العرض اه ع ش أى لا وجود (قوله لها) أى
العين المبيعة (قوله المطلوب بين الخ) صفقة جارية على غير من هب له أى الغرض الذى طلبت الساعة المبيعة
والعين المعروضة لأجل ذلك الغرض ولو عبر بصيغة الافراد كان أولى قول المتن (بعد استقرار الثمن) وقع
السؤال فى الدرر عما يقع كثيراً باسواق مصر من أن مريد البيع يدفع متاعه للدال فيطوف به ثم يرجع
اليه ويقول له استقر متاعك على كذا فياذن له فى البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو
بازيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر الثانى لانه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يعد
معرفة السعر مر (قوله لانه فوتهم زيادة الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الخيار لعدم تمكنهم من استدراك تلك
الزيادة بعد وجود الرخص وقد يجاب بتمكنهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتامس هذا والذي اعتمد شيخنا
الشهاب الرملى عدم الخيار (قوله وصنيع أصله الخ) يجاب بانه جرى على الغالب مر (قوله وقد عرفوه)

لانه فوتهم ز يادة فيه قبل
رخصه وبه فارق عدم الخيار
باستمرار اللبن على ما أشعرت
به التصريه وبعد زوال
العيب وظاهر صنيع المتن
ان ثبوته لهم لا يشترط
على وصولهم البلد وصنيع
أصله والرخصة أنه يتوقف
عليه وهو ظاهر الخبر ولو
تلقاهم للبيع عليهم جاز
على ما رجح الاذرى ومثله
ان باعهم بسعر البلد وقد
عرفوه والا فلا وجه أنه
كالشراء منهم (والسوم
على سوم غيره) ولو ذمياً
لأنه الصحيح عنه ولو ذمياً
من الايذاء بان يقول لمن
أخذ شيئاً يشترى به بكذا رده
حتى أبيعك خيراً منه بهذا
الثمن أو باقل منه أو مثله
باقول أو يقول لما لك
استرده لاستريه منك باكثر
أو يعرض على مريد الشراء
أو غيره بحضرة مثل السلعة
بانقص أو أجود منها بمثل
الثمن ويظهر أن محل هذا
فى عرض عين تغنى عن
المبيع لمسايتها لها فى
الغرض المطلوبتين لأجله
وانما يحرم ذلك بعد استقرار
الثمن بان يصرحا بالتوافق
على شئ معين وان نقص عن
قيمه بخلاف

عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس تصريحاً بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة
 للمنشترى اه ع ش وقوله بل لا يبعد الخ أقول قول الشارح كالتناهية والمغنى أو كان يطاف الخ كالصريح
 فيه (قوله ما لو انتفى ذلك) أى الاستقرار اه ع ش عبارة المغنى فان لم يصرح له المالك بالاجابة بان عرض
 بها أو سكنت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن أو كان اذ ذلك ينادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه
 (قوله فتجوز الزيادة الخ) لكن يكره فيما لو عرض له بالاجابة نهائية ومغنى (قوله فتجوز الزيادة) أى والحال
 أنه يريد الشراء كما هو ظاهر والاحتمال الزيادة لانها من التجش الا ترى بل يحرم على من لا يريد الشراء أخذ
 المتاع الذى يطاف به تجرد التفرج عليه لان صاحبه انما ياذن عادة في تقليبه لم يريد الشراء ويدخل في ضمانه
 بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقاً يقا في الضمان لانه غاصب يوضع يده عليه فليتبناه فانه يقع كثيراً
 اه ع ش (قوله لا يبعد اضرار احد) قضيته أنه لو زاد على نية أخذها لا لغرض بل لاضرار غيره حرم
 فليتأمل ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة اه ع ش قول المتن (والبيع على بيع
 غيره) ومثل البيع غيره من بقية العقود كالاجارة والعارية ومن أنعم عليه بكتاب ليطالع فيه حرم على غيره
 أن يسأل صاحبه فيه لما فيه من الايداع وما يورى وقوله ان يسأل صاحبه فيه أى أن يطلبه من صاحبه ليطالع
 فيه هو أيضاً اه بجري قول المتن (قبل لزومه) أى أما بعد لزومه فلا معنى له اه نهائية قال ع ش قوله
 مر أما بعد لزومه الخ ومثل ذلك الاجارة بعد عقد فلاحمة لعدم ثبوت الخيار فيها ولو اجارة ذمة على المعتمد
 وأما العارية فينبغي عدم حرمة طلبها من المغير سواء بعد عقدها أو قبله لانه ليس ثم ما يحتمل على حمله على الرجوع
 بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله الا بمجرد السؤال وقد لا يحببه اليه نعم لو جرت العادة بأن المستعير الثاني يرد
 مع العارية شيئاً أهدي أو كان بينه وبين المالك مودة مثلاً لتحمله على الرجوع احتمال الحرمة اه والاقرب
 ما مر آتفاعن البرماوى من حرمة طلب العارية بعد عقدها مطلقاً والله أعلم (قوله بمثل الثمن أو أقل) ان كان
 نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجوع الثاني وهو أقل لكل منهما والافشك لمخالفة لغير ما انتهى سم
 على ج أى لا قضاؤه أنه اذا قال له افسح لا يبيع مثله بمثل الثمن يحرم ولا وجه له ولا نظر الى أنه قد يكون له غرض
 كتحلصه من بين الرقب به لكونه صديقه مثلاً لان مثل هذا ليس مما يترتب على الزيادة فى الثمن وعدمه
 ومقبوضه انه لو قال يا كثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المدار على ما يحتمل على الرد اه ع ش وقوله ولا نظر الخ مع
 عدم انتاج دليله الا ترى له برده ما مر منه عند قول الشارح لا يشتر به منك باكثر وقوله هنا ولعله غير مراد بل
 المدار الخ (قوله او يعرض عليه الخ) مثله ما لو اخرج متاعاً من جنس ما يريد شراءه وقلبه على وجه يغيثهم منه
 المشتري ان هذا خير مما يريد شراءه اه ع ش (قوله بل قال الماوردى الخ) الانسب ذكره بعد قول المتن
 والشراء على الشراء الخ كما فعل المغنى عبارة والحق الماوردى بالشراء على الشراء طلب الساعة من المشتري
 بن زيادة رج الخ قال السيد عرقدي قال ما الحكم فيما لو طلب شخص من البائع في زمن الخيار شيئاً من جنس
 الساعة المبسطة باكثر من الثمن الذى باع به لاسيما ان طلب منه مقدار الا يكمل الا بانضمام ما يبيع منها وقياس
 كلام الماوردى التحريم لانه يؤدي الى الغشخ أو الندم فليتأمل اه و مر عن ع ش ما يفيد (قوله أو الندم) قد
 يقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقييد بقبل الزوم الا ان يقال العلة الاداء الى احد الامرين وذلك لا يتأتى بعد
 الزوم اه سم (قوله قبل الزوم) أى وكذا بعده وقد اطلع الى آخر ما مر (قوله للهنى الصحيح عنهما) أى البيع
 على البيع والشراء على الشراء وفيه تسامح عبارة النهاية والمغنى لعموم خبر الصحيحين لا يبيع بعضكم على بيع
 بعض زاد النسائي حتى يتناع او يذر وفي معناه الشراء على الشراء والمعنى فيهما الايداع اه (قوله والكلام

ما لو انتفى ذلك أو كان يطاف
 به فتجوز الزيادة فيه لا يقصد
 استمرار أحد (والبيع على
 بيع غيره قبل لزومه) لبقاء
 خيار المجلس أو الشرط
 وكذا بعده وقد اطلع على
 عيب واغتر التاخير لنحو
 ليسل (بان يامر المشتري)
 وان كان مغبوناً والنصيحة
 الواجبة تحصل بالتعريف
 من غير بيع (بالفسخ
 ليلجعه مثله) أو أجوده منه
 بمثل الثمن أو أقل أو يعرضه
 عليه بذلك وان لم يامر
 بفسخ بل قال الماوردى
 يحرم أن يطلب السلعة من
 المشتري باكثر والبائع
 حاضر قبل الزوم لادائه
 الى الفسخ أو الندم
 (والشراء على الشراء بان
 يامر البائع) قبل الزوم
 (بالفسخ ليشتره) باكثر
 من ثمنه لانهاى الصحيح عنهما
 والكلام

قياس ما تقدم في الشراء منهم عن دلالة كلام الرافعي عدم اعتبار هذا القيد فليتأمل (قوله بمثل الثمن
 أو أقل) ان كان نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجوع الثاني لكل منهما والافشك لمخالفة لغير ما انتهى سم
 (قوله أو الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضى عدم التقييد بقبل الزوم الا ان يقال العلة الاداء الى أحد

حيث الخ) عبارة المغنى ثم حمل التحريم عند عدم الاذن فلو اذن البائع في البيع على بيعه او المشتري في الشراء على شرائه لم يحرم لان الحق لهما وقد اسقطا ولم يفهم الخبر السابق هذا كما قال الاذرى ان كان الاذن مال كافان كان وليا او وصيا او وكلا أو نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط للتحريم تحقق ما وعد به من البيع والشراء لو جود الاذناء بكل تقدير بخلاف الابن النقيب في اشتراط اهـ وقوله هذا كما قال الى قوله ولا يشترط في سم عن شرح الروض مثله وقوله ولا يشترط الخ زاد النهاية في موضوع الجواز مع الاذن اذا دلت الحال على الرضا باطنافان دلت على عدمه وانما اذن شجر او حنظل قاله الاذرى اهـ (قوله) ويظهر أن محله الخ) محل تأمل فقد صرحوا بأنه اذا علم بالمبيع عيبا وجب اعلام المشتري به وهو صادق بما اذا كان البائع جاهلا به مع أنه لا تقتصر منه حينئذ ولا فرق بينه وبين الغين اذا المحظوظ حصول الضرر فلي تأمل وليراجع اهـ سيدع عبارة عـش قوله مر لا يحذور فيه الخ بل قضية التعليل وجوبه وان نشأ الغين من مجرد نقص غير المغبون لعدم بحثه ووافق في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع فالأقرب ما اقتضاه كلام الشارح مر من عدم اعتبار كون الغين نشأ عن نحو عـش اهـ (قوله) والضرر الخ) قد يقال ليس ما ذكر منه بل من ارتكاب أخف الفسادتين فان ضرر المغبون خسر محقق وضرر الغابن فوت ربح نعم يؤخذ من قوله لم يكره غبن المسترسل أن تعريف المغبون لا يتجاوز الذنب الى الوجوب وان اقتضاء تعليلهم بأنه من النصيحة الواجبة والمسترسل من لا يعرف القيمة ولو وجب نحوه لم يكره غبنه اهـ سيدع قول في كل من الاخذ المذكور والملازمة بين وجوب النصيحة وحزمة الغبن نظر ظاهر وانما كان يظهر ذلك لو اتحد الناصح والغابن وليس كذلك قول المتن (والنجش) فعلة نجش كنصر وضرب وفي شرح مسلم للنووي وأما النجش فبنون مفتوحة ثم جيم سا كنه ثم شين مججمة اهـ عـش (قوله) يثير الرغبات فيها) أى الساعة قول المتن (بان يزيد) لا يبعد أن ذكر الزيادة لانه الغالب والافلودفع ثمنها فيها ابتداء لالرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي أن يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتحه لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه الى ذلك فلي تأمل مر اهـ سم عبارة عـش * فرع هل يجوز فتح باب السلع أم لا فيه نظر والاقرب الجواز للعارف بذلك وينبغي له أن ينقص شيئا من قيمتها لانه يسهل الرغبات اهـ قول المتن (لالرغبة) أى في شرائها نهاية أى أولرغبة لكن قصد اضرار غيره عـش قول المتن (بل ليخضع الخ) ومدح الساعة ليرغب فيها بالكذب كالنجش قاله السبكي اهـ نهاية قال عـش قوله مر بالكذب قضيته أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اهـ (قوله) أولينفع) الى قوله ولا يشترط في النهاية (قوله) مثلا) أى لنفع المرنين أو المجنى عليه (قوله) وان نقصت القيمة) أى وان لم تبلغ السلعة قيمتها ويحتمل أن القيمة فاعل نقصت مرادها الثمن وبضميرها الاتى عنها الحقيقى على الاستخدام (قوله) أو نحوه) يدخل قصد نفع البائع فقضيته أن قصد نفع اليتيم وان لم تكن سلعة قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوه) الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة في صير النقد ولو في مال اليتيم لان الفرض أنه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه اهـ سم (قوله) ولا يشترط الخ) خلافا للمغنى عبارة وشروط التحريم في جميع المناهي علم النهى به حتى في النجش كما نقل عن نص الشافعي خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ تبعه البحث الراجح اهـ وللنهاية عبارتها المعتمدة اختصاص الاتم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعصم أم خصوص الامر من وذلك لا يتأتى بعد اللزوم (قوله) حيث لم ياذن من لحقه الضرر) عبارة شرح الروض الا ان أذن له البائع في الاول والمشتري في الثاني هذا ان كان الاذن مال كافان كان وليا أو وصيا أو وكلا أو نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرى اهـ المقصود نقله منها (قول المصنف بان يزيد) لا يبعد ان ذكر الزيادة لانه الغالب والافلودفع ثمنها فيها ابتداء لالرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي ان يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتحه لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه الى ذلك فلي تأمل مر (قوله) أو نحوه) يدخل قصد نفع البائع فقضيته ان قصد نفع اليتيم وان لم تكن سلعة قد

حيث لم ياذن من لحقه الضرر لان الحق له وسواء في حرمة ما ذكر كالنجش الا كى بلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المعتمد نعم تعريف المغبون بغبنه لا يحذور النصيحة فيه لانه من الواجبة ويظهر ان محله في غبن نشأ عن نحو عـش البائع لانه حينئذ فلي يبال بضراره بخلاف ما اذا نشأ عن نقص منه لان الغش ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر (والنجش) وهو الاثارة لانه يثير الرغبات فيها ويرفع عنها (بان يزيد في الثمن) لسلعة معروضة للبيع (لالرغبة) بل ليخضع غيره) أو لينفع البائع مثلا وان نقصت القيمة فتراد حتى يساويها الثمن ولو في مال اليتيم على الوجه لان الفرض أنه قاصد للخديعة أو نحوه وذلك النهى الصحيح عنه ولا يشترط هذا العلم بخصوص هذا النهى لان النجش خدعة وتحررها معلوم لكل أحد بخلاف ما

فان علم تحريمها متوقف على الخبر أو الخبر به فاشترط العلم به وبحث فيه الشنخان بان البيع على البيع مثلا اضرة فهو في علم تحريمه كالخديعة وقد يجب بان الضرر هنا أعظم اذ لا شبهة بخلافه ثم فان شبهة الرجح عذر والحاصل أنه لا بدنى الحرمة من العلم بها خصوصا أو عموما الا في حق جاهل مقصر بترك التعلم كالمس (والاصح) هنا وفيما لو قال البائع أعطيت كذا أو أخبر المشتري عارف ان هذا جوهره فبان خلافه (أنه لا خيار) للمشتري لتغيره باقدامه وعدم سؤاله لاهل الخبرة وفارق التصرية بانها تغير برى ذات المبيع وهذا خارج عنه ولا يرد نحو تحميم الوجبة لانه يترك حاله فهو كاهنا ولولم يواطى البائع الناجش لم يخبر قطعا (وبيع) نحو (الرطب والعنب لعاصر الخ) أى ان يظن منه عصره خرا أو مسكرا كادل عليه ربط الحرمة التي أفادها العطف بوصف عصره للخمر فلا اعتراض عليه خلافاً ان زعمه واختصاص الخمر بالمعصر من العنب لا ينافى عبارته هذه خلافاً لمن زعمه أيضا

ويعلم مما قررناه أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم الخبش وغيره اه (قوله) فان علم تحريمها (أى المنهى التي مر ذكرها) (قوله على الخبر) أى الوارد فيها اه كردى (قوله أو المخبر به) وهو التحريم (قوله كالدبعية) أى فى المعلومه لكل أحد اه كردى (قوله هنا) أى فى الخبش و (قوله ثم) أى فى البيع على البيع مثلا (قوله فان شبهة الرجح) أى مثلا (قوله والحاصل أنه لا بد الخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل اه سم أى اذ قضية الحاصل أن الخبش كبقية المناهى كما اختاره النهاية (قوله خصوصا) أى كالتنهي المتعلق بشئ بعينه (أو عموما) أى كالإدعاء اه عش (قوله الا في حق جاهل مقصر الخ) قد يقال بأن المقصر بترك العلم بعد علمه بوجوب التعلم بخلاف من هو جاهل باصل وجوب التعلم كما عذر من لم تبلغه الدعوة فى أصل التوحيد وأما الحكم على المقصر بالتعلم بأنه آثم بالنسبة الى جميع متعلقات الفروع التي خوطب بتعلمها فى النفس منه شئ الآن يثبت فيه نص عن الشارع اه سيد عمر (قوله بترك التعلم) أى بان نشأ بين أظهر المسلمين اه كردى (قوله كالمس) أى فى أول الباب (قوله وفيما لو قال البائع) الى قول المتن وبيع الرطب فى النهاية الاقوله ولا يرد الى ولولم يواطى وفي المغنى الاقوله وفارق الى ما ذكر (قوله وفيما لو قال البائع الخ) ومثله الاخبار بما اشترى به كذا ما حيث لم يبيع مرا بحة أما اذا باعه مرا بحة وثبت كذبه فانه يثبت للمشتري الخيار اه عش (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر أن غير العارف كالعارف اه سم (قوله فبان خلافه) وصورة المسئلة ان يقول بعثك هذا مقصرا عليه أم لو قال بعثك هذا العقيق أو الغير وزج فبان خلافه لم يصح العقل لانه حيث سمى جنسا فبان خلافه فسد بخلاف ما لوسمى نوعا وتبين من غيره فان البيع صحيح ويثبت الخيار اه عش ومر عن سم قبيل الفصل ما يوافق (قوله فى ذات المبيع) كان المراد لوجود أمر فيه فخرج هذا جوهره اه سم (قوله نحو الرطب) أى كتمر وزبيب اه معنى قول المتن (لعاصر الخ) أى ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كان لا تعرض له بشرطه أى عدم اظهاره وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنفى يتخذ مسكرا كاهو قضية إطلاق العبارة أولا لانه يعتد محل النبيذ بشرطه أى عدم الاسكار فيه نظروا يتجه الاول نظر الاعتقاد البائع تنم على حج اه عش (قوله أى لمن يظن) الى قول المتن ويحرم التغير يق فى النهاية الاقوله ولا ينافى به الى وعلى القاضى الى قوله فان قلت فى المغنى الاقوله كادل الى ومثل ذلك (قوله كادل عليه) أى على اعتبار الظن اه كردى (قوله ربط الحرمة الخ) أى لان ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشتق يدل على أن علة مبدء الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يعصره خرا بل مع العلم بأنه لا يعصره خرا سم على حج اه عش (قوله لان عصره الخ) أى العاصر اه سم أى اقدمه على عصر العنب لا تخاذ خرا قرينة الخ اه عش (قوله على عصره للنبيذ) أى فكأنه قال لعاصر الخمر والنبيذ (قوله فذكره) أى العاصر سم ورشيدى وعلى هذا فمير فيه للرطب ويحتمل أن الضمير الاول للرطب والثانى لسكلام المصنف (قوله للقرينة) أل للعهد الذى كرى (قوله لالانه) أى النبيذ (قوله الحديث) واغظه على ما فى غير لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها انتهى اه عش وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع اليتم لا يناسب المبالغة اذ يصير التقدير ولو فى مال اليتم لان الغرض أنه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه (قوله والحاصل أنه لا بد الخ) قد لا يوافق هذا الحاصل سياق جوابه فتأمل (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر ان غير العارف كالعارف (قوله فى ذات المبيع) كان المراد لوجود أمر فيه فخرج هذا جوهره (قول المصنف لعاصر الخ) أى ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كان لا تعرض له بشرطه وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنفى يتخذ مسكرا كاهو قضية إطلاق العبارة أولا لانه يعتد محل النبيذ بشرطه نظروا يتجه الاول نظر الاعتقاد البائع (قوله كادل عليه ربط الحرمة الخ) أى ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشتق يدل على ان علة مبدء الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يعصره خرا بل مع العلم بأنه لا يعصره خرا

لان عصره للحمر قرينة على عصره للنبذ الصادق بالتخذه من الرطب فذكره فيه للقرينة لانه يشي خرا على انه قد سباه بجاراشاعا وتغلبا
ودليل ذلك لعنه صلى الله عليه وسلم في الحمر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على (٣١٧) حرمة كل تسبب في معصية واعانة عاصيها

وزعم ان الاكثر من هنا
على الحل أى مع الكراهة
يتعين حمله على ما اذا شئت في
عصره له ومثل ذلك كل
تصرف يقضى المعصية كبيع
مخدر لمن يظن أكله المحرم
له وأمره من عرف بالفجور
وأمة ممن يتخذها نحو غداء
محرم ونخب ان يتخذه
آله له ووثوب حرر لرجل
يلبسه فان قلت هو هنا عابض
عن التسامع شرعا فلم يصح
البيع قلت ممنوع لان العجز
عنه ليس لوصف لازم في
المبيع بل في البائع خارج
عمامة عاق بالمبيع وشروطه
وبه فارق البطان الا في
في التفريق والسابق في
بيع السلاح للحربي لانه
لوصف في ذات المبيع
موجود حال البيع فان
قلت يشكك عليه صحة بيع
السلاح لقاطع الطريق
مع وجود ذلك فيه قلت
يفرق بأن وصف الحربة
المقتضى لتقويتهم علمانية
موجود حال البيع بخلاف
وصف قطع الطريق فانه
أمره بترقب ولا عبرة بما
مضى منه فتأمل ذلك كله
ليندفع عنك ما للسبكر وغيره
هنا وأفتى ابن الصلاح
وأقروه فبن حملت أمنا
على فساد بأنها تباع عليها
فهر اذا عين البيع طريقا
الى خلاصها كما أفتى القاضي

(قوله الدال) صفة لعنه الخ (قوله واعانة الخ) عطف على معصية أه كردهى الصواب على تسبب الخ (قوله
اذا شئت في عصره له) أى أو توهمه أه معنى (قوله ومثل ذلك الخ) ومثل ذلك اطعام مسلم مكاف كافر امكافا
في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم أو ظن انه ياكله نهارا كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى
لان كلام من ذلك تسبب في المعصية واعانة علمها بناء على تكليف الكفر بغرور الشر بعبدة وهو الراجح
والفرق بين ما ذكره وأذنه له في دخول المسجد أنه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا
يعتقد حرمة المسجد ولهذا كان له ان يدخله ويكث فيه نهاية رسم قال ع ش ومثل ذلك بيع الورق المشتمل
على نحو اسم الله تعالى أن يتخذ كغدا لا دراهم أو يجعله في الاقباع ونحو ذلك مما فيه امتحان مر والحرمة
ثابتة وان كان المبيع لخصوصي ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور رسم على المنهج أه وفي
الجبري عن الحايي والخفي ومثل ذلك النزول عن وطبعة غير أهلها حيث علم أنه يقر فيها والفرار عن
نظارته ان علم أنه يستبدل بعض الوقت من غير استيفاء شرط الابدال أه (قوله كبيع مخدر الخ) أى
وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق أه نهاية قال ع ش ومنه بيع الذبابة ان يكافها فوق طاقتها أه (قوله
مخدر) أى ساتر للعقل كالخبز ونحوه أه كردهى (قوله لرجل يلبسه) أى بلباسه خضرة أه نهاية (قوله
هو هنا) أى البائع في بيع نحو الرطب الخ (قوله ممنوع) أى العجز عن التسليم شرعا (قوله بل في البائع)
يتأمل فانه قد يقال منع الشرع له من تسامعه يصير عاجزا وهو معنى انتفاء قدرة التسليم شرعا فلا يظهر
وجه قوله بل في البائع الخ أه ع ش وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن مورد المنع العجز وقد يقال ان
مورده اقتضاء العجز الفساد كما هو قضية التعليل والفرق الاتي به يندفع أيضا ما في اسم مما نضاه قوله خارج عما
يتعلق الخ بتأمل العجز عن تسامع المصوب وقوله في ذات المبيع يتأمل أه (قوله يشكك عليه) أى التعليل
أو الفرق (قوله بأن وصف الحربة الخ) فيه بحث لانه ان أراد بـ لوصف الحربة المعنى القائم الذي ينشأ عنه
التعرض لنفاثته موجود حال البيع في قاطع الطريق أو نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال
البيع انتهى سم على حج أقول قد يمنع قوله فانه موجود حال البيع في قاطع الطريق فان الحربة تحكم شرعا
يستدام في صاحبه حتى ياتزم الجزية أو يسلم بخلاف قطع الطريق فانه لم ينشأ عنه وصف تترتب عليه أحكام
القطع وقتله وصلبه ونحوهما انما هو على ما صدر منه أولا أه ع ش وأحسن منه جواب السيد عمر بما نضاه
انما يحكم التسوية بين الحربي وقاطع الطريق اذا اعترف قاطع الطريق بحال البيع بأنه باق على قصد قطع
الطريق والا فالقطع عليه لما سبق منه اساءة ظن بمسلم وأما الحربي فالحربة لوصف لازم له حتى يحدث
ما نزلها أه (قوله فيمن الخ) أى في امرأة أه كردهى (قوله تباع عليها) والبائع هو الحاكم أه ع ش
(قوله ومن المنهى عنه أيضا) أى من منى تحريم معنى ع ش (قوله احتكار القوت) عبارة العباب وهو
أى الاحتكار امسالك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو تمرا أو زينا لبيعه باغلى منه عند الحاجة

(قوله لان عصره) أى العاصر وقوله فذكره أى العام (قوله ومثل ذلك كل تصرف يقضى المعصية الخ)
ومثل ذلك اطعام مسلم مكاف كافر امكافا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم أو ظن انه ياكله نهارا كما أفتى به
شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لان ذلك اعانة على المعصية بناء على ان الراجح ان التكفار مكافون بغرور
الشر بعبدة والفرق بين ذلك وأذنه له في دخول المسجد انه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا
يعتقد حرمة المسجد (قوله خارج عمالة الخ) يتأمل العجز عن تسليم المصوب وقوله في ذات المبيع يتأمل
(قوله بأن وصف الحربة) فيه بحث لانه ان أراد بـ لوصف الحربة المعنى القائم الذي ينشأ عنه التعرض لنفاثته
موجود حال البيع في قاطع الطريق أو نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع (قوله احتكار
القوت) عبارة العباب وهو أى الاحتكار امسالك ما اشتراه في الغلاء لا الرخص من الاقوات ولو تمرا أو زينا

فمن يكاف قنسه ما لا يطبق بانه يباع عليه تخليصه من الذل ومحملة ان لم يمكن تخليصه الا ببيعه كما يشير اليه كلامهم ومن المنهى عنه أيضا احتكار
القوت بان يشتره وقت الغلاء والعبرة فيه بالعرف

لأنه يسكه لنفسه وعباله أولي ببيع ثمنه أو أقل ولا أمساك غله أرضه والأولى ببيع ما فوق كفاية سنه له وعباله
فإن خاف جائحة في زرع السنة الثانية فله أمساك كفايتها نعم إن اشتدت ضرورة الناس أي إلى ما عنده لزمه
بيعه أي ما فضل عن قوته وقوت عباله سنة فإن أبي أجبر اه وقوله ولا أمساك غله أرضه قال في شرحه فلا
يحرم ولو بقصد أن يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو أمساك شيئا من ذلك بنية أن لا يبيعه
وقت حاجة الناس مع استغنائه عنه فإنه يحرم عليه كما صرح به الروياني اه وقوله والأولى ببيع الخ قال في شرحه
ويعلم من تعبيرهم بالأولى أن الأرجح من وجهين أنه لا يكره أمساك الغاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله نعم
إن اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب أنه إذا تحقق لم يبق للمالك
كفاية سنة فكل ما هم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا تعلم أن الحق ما ذكرته
اه وقوله فإن أبي أجبر قال في شرحه قال الأذري أجمع العلماء على أن من عنده طعام واضطر الناس إليه ولم
يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم ومن نقل الإجماع النووي وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب
إلى آخر ما تقدم اه * (تنبيه) * لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سعرها أغلى ينبغي أن لا يكون من
الاحتكار المحرم لأن سعر البلد الآخر الأغلى غلوه متحقق في الحال فلم يسكه ليحصل الغلوة لجوده في الحال
والتأخير إنما هو من ضرورة النقل إليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه بأغلى وقد قال في شرح العباب
بخلاف ما لا أمساك فيه كان يشترى وقت الغلاء طال بالبحر من غير أمساك فلا يحرم كما صرح به الماوردي
وغيره اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلاد حتى لا يحرم احتكار النيرة في بلد لا يقتاتونها اه سم
وقوله ينبغي أن لا يكون من الاحتكار الخ ولعله أخذ بما قدمه عن شرح العباب فيما إذا لم يتحقق اضطراب
أهل البلد المنقول عنه، والافتقار منه إذا لم يتحقق اضطراب أهل البلد المنقول إليه أيضا ويحتمل مطلقا يظهر
أن نقل النقود عند تحقق الاضطراب في المعاملة إليها كقوت الاقوات عند تحققه وقوله وهل يختلف القوت الخ
وظاهر التعديل بالتضييق أنه كذلك (قوله لبيعه بأكثر) أي ليسكه وبيعه بعد ذلك بأكثر وعلم مما تقرر
اختصاص تحريم الاحتكار بالقوت ولو غرا أو زبينا فلا يعم جميع الأطعمة نهاية ومعنى قال ع ش قوله
مر بعد ذلك أي بعد زمن بعد عرفائه مدخر وقوله بالاقوات وكذا ما يحتاج إليه فيها كاللحم والفواكه عباب
انتهى سم وخرج بالاقوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع إليها ضرورة اه (قوله متى اختل

لبيعه بأكثر من ثمنه
للتضييق حينئذ متى اختل

لبيعه بأغلى منه عند الحاجة لئلا يسكه لنفسه وعباله أولي ببيع ثمنه أو أقل ولا أمساك غله أرضه والأولى
بيع ما فوق كفاية سنه له وعباله فإن خاف جائحة في الزرع السنة الثانية فله أمساك كفايتها نعم إن اشتدت
ضرورة الناس أي إلى ما عنده لزمه بيعه أي ما فضل عن قوته وقوت عباله سنة فإن أبي أجبر اه وقوله ولا
أمساك غله أرضه قال في شرحه فلا يحرم ولو بقصد أن يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو
أمساك شيئا من ذلك بنية أن لا يبيعه وقت حاجة الناس إليه مع استغنائه عنه فإنه يحرم عليه كما صرح به الروياني
اه وقوله والأولى ببيع الخ قال في شرحه ويعلم من تعبيرهم بالأولى أنه الأرجح من وجهين أنه لا يكره أمساك
الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله نعم إن اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتي في بحث
الاضطراب أنه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكل ما هم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه
ثم مع ما قالوه هنا تعلم أن الحق ما ذكرته اه وقوله فإن أبي أجبر قال في شرحه قال الأذري أجمع العلماء على أن
من عنده طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم ومن نقل الإجماع النووي
وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب الخ ما تقدم اه * (تنبيه) * لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سعرها
أغلى ينبغي أن لا يكون من الاحتكار المحرم لأن سعر البلد الآخر الأغلى غلوه متحقق في الحال فلم يسكه ليحصل
الغلوة لجوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرورة النقل إليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه بأغلى وقد قال
في شرح العباب بخلاف ما لا أمساك فيه كان يشترى وقت الغلاء طال بالبحر من غير أمساك فلا يحرم كما صرح
به الماوردي وغيره اه وفي العباب وألحق الغزالي بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم والفواكه اه وهل

شرط من ذلك فلا ثم وتسعير الامام أو نائبه كالقاضي في قوت أو غير ومع ذلك يعزى مخالفة (٣١٩) خشية تمن شق العصال لا ينافيه قولهم

تجب طاعة الامام فيما يامر به ما لم يكن اثماً لان المراد كجوه ظاهر الاثم بالنسبة للفاعل لا لا ثم والمأمور هنا غير آثم فخرمت المخالفة فيه نعم الذي يظهر أن محل هذه الحرمة بالنسبة لمن تظاهر به دون من أخفاه وعلى القاضي حيث لم يعتد تولية الحسبة لغيره لخر وجها عن ولايته حينئذ لان اعتد مع ذلك بقاء نظر القاضي على الحسبة ومتولها كجوه ظاهر في زمن الضرورة جسر من عند زائد على كفاية عمونه سنة على بيع الزائد (ويحرم) على من ملك آدمية وولدها (التفريق بين الام) وان رضيت وكانت كافرة أو مجنونة أو أبله على الاوجه نعم ان أيس من عودها أو أفاقها احتمال حل التفريق حينئذ (والولد) بنحو بيع أو هبة أو قرض أو قسمة أجباعاً وصح خبر من فرق بين والد وولدها فرق الله بينه وبين أجبته يوم القيامة وفي رواية لابن داود ملعون من فرق بين والدته وولدها ويجب وز التفريق ان اختلف المالك أو كان أحدهما حراً أو بنحو عتق ومنه بيعه لمن يحكم بعقته عليه لا بشرط عتقه كما اقتضاه إطلاقهم لانه غير محقق ويؤيد ما مر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه وصية فلعلم الموت لا يقع الا بعد التمييز وبيع خرمه لا يقع

شرط من ذلك) أي بأن أمسك ما اشتراه وقت الرخص أو فغلة ضيعته أو بأن اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه بمثل ما اشتراه أو أقل مغنى وكردى (قوله وتسعير الامام) عطف على قوله احتكار القوت عبارة المغنى ويحرم التسعير ولو في وقت الغلاء بأن يامر الوالي بالسوق بأن لا يبيعوا أمعتهم الا بكذا للتضييق على الناس في أموالهم اه (قوله ومع ذلك) أي مع حرمة التسعير (يعزى الخ) ويصح البيع اذا جبر على شخص في ملك نفسه غير معهود نهية ومعنى قال ع ش قوله مر ويصح أي ويجوز اه (قوله من شق العصال) أي اختلال النظام (قوله وعلى القاضي الخ) متعلق بقوله جبر الخ اه كردى (قوله في زمن الضرورة الخ) أي ويجب على القاضي الخ في زمن الضرر وجبر الخ (قوله على بيع الزائد) أي على كفاية السنة ومحلها ما لم يتحقق الاضرار والالم تبقى له كفاية سنة كما مر عن شرح العباب سم على حج وانظر ما مقدرا المدة التي يترك له ما يكفيه فيها اه ع ش ولا يبعد ضبطها بما لا يرجي تبس حصول الكفاية فيه (قوله على من ملك) الى قوله وعلى مقابله في النهاية والمغنى الا قوله نعم الى المتن قول المتن (والولد) أي ولو من مستولدة حدث قبل استبلادها كما مثله كلامهم اه نهاية قال ع ش قوله مر حدث الخ ظاهره وان ركبت الدينون السيد قال سم ويحتمل خلافه فيبيع الفرع لحق الغرماء ويكون ذلك عذراً في التفريق اه والا قرب الحرمة ونقل عن الشهاب الرملي بالبرس في حواشي شرح الروض ما يصرح بما قاله اه قول المتن (التفريق) ويكون كبيرة انتهى حج في الزواجر اه ع ش (قوله أو كانت كافرة) يستثنى منسه ما ياتي للضرورة اه سيد عمر (قوله أو مجنونة) أي لها شعور تنضر رعبه بالتفريق اه نهاية (قوله على الاوجه) أي في الابقية (قوله نعم ان أيس من عودها الخ) ينبغي بفرض اعتماد تبين البطلان اذا عادت (قوله أو أفاقها) ينبغي اذا أفاقا أن ياتي فيه نظيره ما تقرر ثم رأيت في الاعباب بحث الأذرى أنه لو فرق بنحو بيع فافاقت على خلاف ما ظنناه بأن بطلان البيع ونحوه يؤيد ما ياتي عن ابن الرفعة ومن تبعه في الوصية لكن سياتي رد ذلك وهذا مثله الآن يفرق اه سيد عمر (قوله احتمال حل الخ) اعنده ع ش (قوله بنحو بيع الخ) أي ولو من نفسه لطفله مثلاً كما مثله كلامه اه نهاية (قوله أو تسمية) أي ولو افراز باسائر أنواعها اه ع ش ورده الرشيدى بمائنه ومعلوم أنه أي القسمة لا تكون هنا الا بعباؤه يعلم ما في حاشية الشيخ اه (قوله وصح خبر الخ) فهو مستند الاجماع اه رشيدى (قوله أو بنحو عتق الخ) عطف على قوله ان اختلف الخ اه كردى عبارة المغنى وخروج بما ذكره كمالو كان المالكين فيجوز لكل منهما أن يتصرف في ملكه وما اذا كان أحدهما حراً فانه يجوز للمالك الرقيق أن يتصرف فيه وما اذا فرق بعق أو وقع أو وصية لان المعتق محسن وكذا الوافق والوصية لا تقتضى التفريق بوضعها اه (قوله ومنه) أي العتق المجوز للتفريق (قوله بيعه لمن يحكم بعقته عليه) وينبغي أن هبته لمن يعتق عليه كذلك اه سم (قوله لمن يحكم بعقته الخ) يشمل مالو باعه من أقر بحر يته أو شهد به أو ردت شهادته اه ع ش (قوله لانه غير محقق) أي العتق (قوله وصية وقوله وبيع جزئه) عطفان على بنحو عتق وقال الكردى على ان اختلف اه (قوله فاعل الموت الخ) يؤخذ منه أنه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها ولا بعد فيه اه نهاية وسم قال ع ش قوله مر تبين بطلانها أي ولو قبل الموصى له الوصية وقضية البطلان وان أراد الموصى له تأخير القبول الى تمييز الولد وفي بعض الهوامش خلافه والا قرب القضية اه واعند المغنى عدم البطلان حيث قال بعد كلام ويؤخذ من ذلك أن الموصى لو مات قبل التمييز لم تبطل الوصية وهو كذلك وله القبول حينئذ اه وتقدم عن

يختلف القوت باختلاف عادة البلد حتى لا يحرم احتكار الثروة في بلد لا يفتقر فيها (قوله على بيع الزائد) أي على كفاية السنة ومحلها ما لم يتحقق الاضرار والالم يبقى له كفاية سنة كما مر عن شرح العباب (قول المصنف ويحرم التفريق) انظر لو اشترى أمته وولدها ثم ولد له من قبل يحو ز أو يجبر ببيع الولد للدين وان لزم التفريق فيكون مستثنى أو يمنع لامتناع التفريق ويكون بمنزلة العسر أو من له دين موجب ليدنظر حله لو فاء الدين فيه منظر (قوله فاعل الموت لا يقع الخ) ويؤخذ منه أنه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها

بشرط عتقه

ان اتحد اذلا تغريق في بغض الازمنة بخلاف ما لو اختلف دربع وثلاث لا يفسخ بخلافه ورد يعيب على ما نقله وأقره وعلى مقابلته الذي انتصر له المتأخرون بحث جمع أنه يجوز (٣٢٠) التغريق بالرجوع في الهبة للفرع لانه لا بد له بخلافه في الرجوع في القرض واللقطة

السيد عمر عن الایعاب ما وافقه (قوله ان اتحد) أي الجزء (قوله اذلا تغريق الخ) أي بالمهاياة كما هو ظاهر اه
 رشیدی (قوله لا يفسخ) أي لا يجوز التغريق بفسخ اه سم (قوله على ما نقله الخ) اعتمده النهاية والمغنی
 (قوله بحث جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنی حيث قالوا وانجحه كقوله الاذرى منع التغريق برجوع المقرض
 ومالك اللقطة دون الاصل الواهب لان الحق في القرض واللقطة بابت في الذمة واذا تعذر الرجوع في العين
 رجوع في غيرها بخلافه في الهبة فانما لو منعناه فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه قال ع ش قوله مر
 دون الاصل أي فله الرجوع في الام وصوره المسئلة أنه وهبه الام حائلا ثم جلبت في يده وأتت بولد فالواهب
 لا تعلق له بالولد وأما لو وهبها له مع فلا يجوز زله الرجوع في أحدهما لعدم ثانی العلة فيه ويدل على التصویر
 بما ذكر قول سم على من هیچ نقلا عن مر وحيث لم يحصل له حقه الا بالتغريق كرجوع الواهب جاز لانه لو
 منع من الرجوع لم يحصل له شيء انتهى وحيث حل على ما ذكر لا يرد قول سم على حج ما حاصله انه لا ضرورة
 للرجوع في أحدهما دون الآخر لانه من الرجوع فيهما اه لان ذلك انما يتم اذا وهبهما معاً ثم أراد الرجوع
 في أحدهما وأما على ما ذكر من التصویر فليس الرجوع فيه الا في الام اه ع ش (قوله بخلافه في الرجوع)
 أي لا يجوز اه سم (قوله في الرجوع) أي بالرجوع (قوله وكلام) الى المستفي في المغنی الا قوله والوجه
 الى واذا اجتمع والى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علاو (قوله والجد)
 قال فيه وان علت ولهذا قال الشارح وان علموا ولو وجد أب وجد فهل يجوز التغريق بينهما وبين أحدهما
 لا بينهما وبينهما والعبرة بالاب فيمنع التغريق بينهما وبين الاب ولو مع الجد انتهى سم على حج وقوله وبين
 أحدهما هذا هو الظاهر لا ندفاع ضروري بقائه مع كل منهما اه ع ش (قوله وبينه) أي الاب (قوله وجد)
 أي ولو من الام اه نهاية (قوله بانه لا ضرورة الخ) أي فلا تصحاب لم يفرقوا في الام بين المسلمة والكافرة سم
 ونهاية (قوله لاستغنائه حينئذ) أي حين اذميز وان لم يبلغ السبع اه ع ش (قوله خبر) الى قوله ويحرم
 في النهاية الا قوله خروجا من خلاف أحد (قوله ليس لذلك) أي لنقص تميزه بل لعدم صحة تصرفه فاحتاج لمن
 يقوم بامر اه ع ش (قوله مما يأتى) أي في باب الالتقاط اه نهاية (قوله ويكره) أي التغريق (قوله
 خروجا من خلاف أحد) عبارة انها بقا المغنی لما فيه من التشويش والعقد صحيح اه أي فيما لو ميز أو بلغ
 ع ش (قوله ما بعده) أي قوله حتى يبلغ اه ع ش (قوله اذلا مانع من ذكر شئين الخ) وهما هنا الصغير
 والمجنون يعني حكمهما فكانه قال حتى يميز كل من الصبي والمجنون وفي قول في الصبي حتى يبلغ اه رشیدی
 (قوله أيضا بالسفر الخ) حق العبارة بالسفر أيضا بينهما وبين زوجة الخ (قوله بالسفر) أي مع الرق والاراد
 سفر يحصل معه تضرر والاكتحوف سرخ الحاجة فينبغي ان لا يمنع ثم ما ذكر من حومة التغريق بالسفر مع الرق
 دلي ما تقر ومسلم وأما قوله وبين زوجة الخ أي بالسفر أيضا فمنوع سم على حج اه ع ش (قوله

وكلام عند عدمها الاب
 والجد لا م أو أب وان علموا
 لا الجد لازم كسائر المحارم
 على ما رجحه جمع والاوجه
 قول المتن لانه كالجدة لاب
 لعدم له من الاصول في
 الاعفاف والانتفاء والعق
 وغيرها واذا اجتمع أب وأم
 حرم بينه وبينها وحل بينه
 وبينه أو أب وجد فلهما
 سواء فيباع مع أيهما كان
 ولا يجوز التغريق بينهما
 وبينهما فليجوز التغريق
 للضرورة كان ملك كافر
 صغير أو أبويه فاسلم الاب
 فانه يتبعه ويباعان دونها
 وان مات الاب بيع وحده
 وبحث الاذرى أنه لو سبي
 مسلم طفلا فتبعه ثم ملك أمه
 الكافرة جاز له بيع أحدهما
 فقط مر ودبانه لا ضرورة
 هنا للبيع بخلافه في الاولى
 وتسم حومة التغريق
 (حتى يميز) الولدان يصير
 بحيث ياكل وحده ويشرب
 وحده ويستنجي وحده ولا
 يقدر بسن لاستغنائه
 حينئذ من التعهد والحضانة
 ويفرق بين هذا والامر
 بالصلاة فانه لا يعتبر فيه
 التمييز قبل السبع بان ذلك
 فيه نوع تكليف وعقوبة
 فاحتياط له (وفي قول حتى
 يبلغ) خبر فيه ولنقص
 تميزه قبل البلوغ ومن ثم

ولا بعد فيه مر (قوله لا يفسخ الخ) أي لا يجوز (قوله لانه لا بد له) قدسية قال لا ضرورة الى الرجوع في
 أحدهما دون الآخر (قوله بخلافه في الرجوع) أي لا يجوز (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علا
 وقوله والجد قال في شرح الروض وان علت ولهذا قال الشارح وان علموا ولو وجد أب وجد فهل يجوز
 التغريق بينهما وبين أحدهما لا بينهما وبينهما والعبرة بالاب فيمنع التغريق بينهما وبين الاب ولو مع الجد (قوله
 وان مات الاب بيع وحده) عبارة شرح الروض قال الشيخ نجم الدين الباسمي وينبغي لو مات الاب ان يباع
 الولد للضرورة اه (قوله بانه لا ضرورة الخ) أي فلا تصحاب لم يفرقوا في الام بين المسلمة والكافرة (قوله
 ويحرم التغريق أيضا بالسفر) أي مع الرق والاراد سفر يحصل معه تضرر والاكتحوف سرخ الحاجة فينبغي
 ان لا يمنع ثم ما ذكر من حومة التغريق بالسفر مع الرق على ما تقر ومسلم وأما قوله وبين زوجة الخ أي

لا
 حل التقاطعه ويجاب بان الخبر ضعيف وجمع تائب ذلك النقص هنا وحل التقاطعه ليس لذلك كما علم مما يأتى ويكره
 ولو بعد البلوغ خروجا من خلاف أحد ولا يرد على المتن منع التغريق في المجنون وان بلغ لانه يفهم من قوله حتى يميز ولا يعارضه ما بعده خلاف
 ان زعمه لانه لا مانع من ذكر شئين وحكاية قول في أحدهما ويحرم بالسفر ويبرز وجه حقه ولدها الغير المميز

لامطلقة (الخ) اعتمد المغنى (قوله كذا أطلقه الخ) عبارة النهاية وأفتى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافة أى مع الرق وطرده ذلك فى الزوجة الحرة بخلاف الامة ليس بظاهر اه قال الرشيدى قوله مر ليس بظاهر يحتسب أنه راجع الى تفرقة الغزالي بين الحرة والامة أى والظاهر أنه مما ساء فى التفريق المذكور وهذا هو الذى حرم به شيخنا فى الحاشية ويحتمل أنه راجع لاصل الطرد اعلم أن هذا الذى نقله عن الغزالي من التفرقة بين الحرة والامة بخلافه ما فى شرح الروض عبارة وألحق الغزالي التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع وطرده فى التفريق بين الزوجة وولده وان كانت حرة انتهت فصرح بقوله وان كانت حرة أن الحرة والامة سواء لكن عبارة كل من الشهاب بن حجر والاذرى توافق ما نقله الشارح اه وقال عرش قوله وأفتى الغزالي معتمداً بقوله بالسافة أى ولو لم يغير النقلة وقوله وطرده ذلك الخ وكذا يحرم ان ينزع ولده من أمته ويدفعه ارضعة أخرى سم على من يبيع وينبغي أن يحل ذلك اذا ترتب عليه ضرر لهما أو لأحدهما اه عرش (قوله والا الخ) أى بان لم يزل التفريق حق الحضانة (قوله وأفهم) أى قوله كبيع لغرض فى النهاية والمغنى (قوله ولم يصح البيع) أى التصرف اه نهاية (قوله كبيع لغرض الذبح) خلافاً للنهاية وسم عبارتهما واللفظ للذول ولا يصح التصرف فى حالة الحرمة بخلاف البيع ولا يصح القول بان يبيعه لمن يغلب على الظن أنه يذبحه كذبحه لانه متى باع الولد قبل استغنائه وحده أو الأم كذلك تعين البطلان فقد لا يقع الذبح حالاً أو أصلاً فيوجد المحذور وشرط الذبح عليه ذبح صحيح وهو أولى بالبطلان لما مر فى عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط عتقه فليست أم اه قال عرش قوله مر وشرط الذبح الخ هذا محله كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري أن البائع نذر ذبحه والا فيصح ويكون ذلك اقتداءً ويجب على المشتري ذبحه فان امتنع ذبحه القاضى وفرقه الذابح على الفقراء اه (قوله ويبيع مستغن الخ) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لان هذا فى بيع الولد المستغن وذلك فى ذبح أم الولد المستغن اه سم (قوله لا لغرض الخ) فبما مر آتفاً (قوله ومنه) أى مما يمنع التفريق به (قوله على الوجه) خلافاً للمغنى كحرمة وللنهاية عبارة والوجه ما حرم به الشيخ فى شرح منعه من الحاق الوقف بالعق ولعله لم ينظر الى أن الموقوف عليه يشغله فى استيفاء منفعته كالأحرار رقيقه ثم فرق بينهما وبين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما حصل من الاستأجر اه قال الرشيدى قوله مر بالاعتاق أى للذى آخره وقوله ولا نظر لما يحصل الخ قال الشهاب سم ولا يخفى ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائماً بخلاف المستأجر اه قول المتن (بطلا) أى البيع والهبة أى وغيرهما سم (قوله لعدم القدرة) الى الفصل فى النهاية الاقوله وان كان ضعيفاً الى فى زمن الخ (قوله وثنى الضمير الخ) عبارة المغنى قوله بطلا قال الاسنوى كان الاحسن اسقاط الالف منه فان الاصح فى الضمير الواقع بعد أو أن يؤتى به مفرداً تقول اذا القيت زيدا أو عرفاً كرمه وقال الولي العرافي والصواب حذف الالف انتهى والاولى ما قاله الزركشى من أنه انما ثنى الضمير لان أول التنوين فهو نظير قوله تعالى ان يكن غنياً وفقيراً قاله أولى بهما اه أى وما تقدم من أقضية الافراد بالسفر أيضاً فهو ممنوع (قوله كبيع لغرض الذبح) كذا فى شرح الروض وفيه نظر لانه قد يتأخر ذبحه أولاً يوفى المشتري به فلا يندفع الضرر وشرط ذبحه فى العقد مفسد وهو نظير ما لو باع الام والولد حيث حرم التفريق بشرط العقد وقد تقدم بطلانه لانه غير محقق فالوجه البطلان هنا سواء شرط ذبحه فى العقد أو لا كما هنا فلست أم (قوله ويبيع مستغن مكره) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لان هذا فى بيع الولد المستغن وذلك فى ذبح أم الولد المستغن (قول المصنف واذا فرق ببيع أو هبة) قال فى شرح الروض نعم ان كان المبيع ممن يحكم بعتقه على المشتري فالظاهر كما قال الاذرى وغيره عدم التحريم وصحة البيع لتحصيل مصلحة الحرية ولما مر من جواز التفريق بالاعتاق اه وينبغي ان هبته لمن يعتق عليه كذلك (قوله ومنه الوقف على الوجه) أى خلافاً لما فى شرح المنهج فقد حرم فيه الحاق الوقف بالعق قيل ولعله لم ينظر الى أن الموقوف عليه يشغله فى استيفاء منفعته كالأحرار رقيقه ثم فرق بينهما وبين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما حصل من المستأجر اه ولا يخفى ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائماً بخلاف المستأجر (قوله وثنى الضمير مع العطف باو الخ)

بفتح أوله وهو الافصح وبضم فسكون ويقال له الغربان بضم فسكون وهو معرب وأصله التسايف والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قوله (بان يشتري ويعطيه دراهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أو زمن خياره كما هو قياس ما مر على انه انما أعطاهما (لتسكون من الثمن ان رضى السلعة والافهية) بالنصب ويجوز الرفع لانهي عنه لكن اسناده غير متصل ولان فيه شرطين مفسدين شرط الهبة وشرط رد المبيع بتقدير ان لا رضاء قليل كان ينبغي له ذكر (٣٢٢) هذا والتفريق في فصل ما يبطل ويجاب بان في صنيعة هذا فائدة أي

فائدة وهي الإشارة إلى أن التفسير يقى لما اختلف في ابطاله وهذا المالم يثبت في النهي عنه شيء كأنما بمنزلة مغاير لما في الفصلين فافرا لفائدة هذا الذي لو قدم المالم يتنبه له على ان هذا قد تم اجالا في البيع والشرط * (تنبيه) قد يجب البيع كما اذا تعين مال المولى أو المقتلس أو لا يضطررا المشتري والمال المحجور والافالواجب مطلق التمسك وقد يندب كالبيع بمحابة أي مع العلم بها فيما يظهر والالم يثبت وعليه يحكم خبر الغبون لاما جاور ولا محجور وان كان ضعيفا فان قلت يمكن حل نذب المحابة هنا على قولهم يسنون المشتري ما يتعلق بعبادة أن لا عما كس في ثمنه قلت لا يمكن ذلك لان را هنا في محابة البائع وذلك في محابة المشتري على أن الذي يتجه نذب المحابة للمشتري أيضا مطلقا وذكرهم ذلك انما هو بالنسبة لا كدية لالعدم النذب في شراهما لغير عبادة بمحابة لان قياس ذكرهم نذبها للبائع مطلقا نذبها للمشتري كذلك فان قلت يصدق

نما هو في أو التي للشك ونحوها ما يكون الحكم فيها لاحد الامرين لا التي لا تنوي بيع كنهنا لانها بمنزلة الواو فالافصح فيها المطابقة وقد يفرد على خلاف الأصل سم (قوله بفتح أوليه الخ) وبإبدال العين همزة مع الثلاث فقيه ست لغات اه معني (قوله أصله الخ) أي في اللغة اه معني (قوله فيما تعرب) ببناء الماضي للمفعول من التعرب عبارة النهاية يقرب اه من القرب (قوله كآفاده) أي الاستعمال المذكور قول المتن (دراهم) أي مثلا نهاية ومعني أي أو عرضا وظاهرا أن قوله يشتري مثال أيضا (قوله وقد وقع الشرط) أي الآتي آنفا (قوله قداس ما مر) أي في التنبيه الذي قبل قول المصنف والاصح ان البائع الخ (قوله على انه الخ) متعلق بقول المتن ويعطيه دراهم قول المتن (السلعة) الساعة بالكسر على وزن سدره مشتركة بين الخراج والبضاعة وبالفتح على وزن سحرة مختصة بالشعبة مصباح اه عش (قوله النصب) أي فتكون هبة و (قوله ويجوز الرفع) أي فهي هبة اه سم (قوله رد المبيع) عبارة النهاية المبيع اه بلا ميم قال عش أي العقد اه (قوله ان لا رضى) أي ان لا رضى نهاية ومعني (قوله قبل الخ) ومن قال به المحلى والمعني (قوله ويجاب الخ) فيه ما فيه اه سم (قوله مغاير) أي أمر مغاير (قوله في الفصلين) أي فصل ما يبطل وفصل ما لا يبطل (قوله فافرا) أي التفريق وبيع العسرون اه نهاية (قوله الذي الخ) عبارة النهاية ولو قدمه مالगत ذلك اه (قوله قد يجب الخ) عبارة الغني (فائدة) البيع ينقسم الى الاحكام الخمسة وهي الواجب والحرام والمنعوب والمكروه والمباح فالواجب كبيع الولي مال اليتيم اذا تعين بيعه وبيع القاضى مال المقتلس بشرط ما الخ اه (قوله لمال المولى) متعلق بضمير البيع في تعين و قد مر ما فيه (قوله ولا يضطررا الخ) عطف على لمال المولى (قوله والمال المحجور) جملة حالية (قوله والا) أي بان كان المال اطلق التصرف (قوله مطلق التمسك) في صدقه بالاباحة الكافية كما هو ظاهر وان حصل الملك بالوضع في الفهم أو غيره نظر اه سم (قوله كالبيع بمحابة) قد يقال المطالب بالمحابة لانفس العقد ان يقال لما اشتمل عليها وهي مطلوبة كان مطلوبها اه عش (قوله وعليه يحكم) أي على عدم العلم بالمحابة (قوله هنا) أي في تقسيم البيع الى الاحكام الخمسة (قوله وذلك) أي قولهم المذكور (قوله قصد محجود) تركيب وصفي (قوله الباعة) جمع بائع مفعول ما كسوا وبصيغة الامر (قوله وفي زمن نحو الغلاء) عطف على بمحابة في قوله كالبيع بمحابة (قوله

قال ابن هشام في قول: الفية وغيره بافرا دالهام من قوله

نكرة قابل آل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرنا

وغيره معرفة مانصه وافرا دالضمير على المعنى كما تفرد الإشارة اذا قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو أن لهم ما في الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به أي بذلك قال ولا يصح الجواب بان أو يفرد بعدها الضمير لان ذلك في أو التي للشك ونحوها ما يكون الحكم فيها لاحد الامرين لا التي لا تنوي بيع لانها بمنزلة الواو اه وهو صريح في ان الأصل المطابقة بعد أو التي لا تنوي بيع وان الافراد انما هو على خلاف الأصل بالنظر للمعنى ولا شك أن أو هنا لتنوي بيع فلا غبار على عبارة المصنف أصلا ولا يحتاج الى جواب أصلا ويجوز ذلك في نظائرها كقوله الآتي في الاجازة ودابة أو شخص معينين وقد صرح في المعنى نقلا عن الابدي وقال انه الحق بوجوب المطابقة بعد أو التي لا تنوي بيع ونقلنا عبارته في باب الاجازة ازا عبارته المذكورة (قوله بالنصب) أي والا فتسكون هبة وقوله ويجوز الرفع أي والافهية هبة (قوله ويجاب) فيه ما فيه (قوله مطلق التمسك) في صدقه بالاباحة

عليه حينئذ انه مغبون فالتنوع انما الغبون من أخذ ماله لنحو تغفله أو عدم قصد محجود منه في المسححة بدون ثمن مثله كبيع فان قلت ينبغي ذلك كما حديث ما كسو الباعة فانه لا خلاف لهم قلت هذا حديث ضعيف وبقرض حسنة لور ودطر قله منها أتاني جبريل فقال يا محجودا كس عن درهـ من فان الغبون لا ماجور ولا محجود وهو لا ينافيه بل يحتمل على من لم يقصد بمحابة الله فهذا ينبغي له مما كسبهم دون من يقصد ذلك لكن الاوجه أن قصد المحابة سنة مطلقا لكن كونها فيما يشتري للعبادة آكد وفي زمن نحو غلاء وقد يكره

كبيع العينة وكل بيع

اختلف في حله كالخيل

المرجسة عن الربا وكبيع

دور مكة والمصنف ولا يكره

شراؤه على المعتمد وكالبيع

والشراء من أ كـ ثمالة

حرام ومخالفة الغزالي

فيه في الاحياء شاذة كقبي

المجموع وكذا سائر معاملته

ويحق بذلك الشراء مثلا

من سوق ثلب فيه اختلاط

الحرام بغيره ولا حرمة ولا

بطلان الا ان تبين في شئ

بعينه موجهما او الحرام من

أكثر مثله والجانح ما بقي

ولا ينافي جواز عدمه من

فسر وض الكفايات لان

فرض الكفاية جازم الترك

بالنسبة للأفراد

* (فصل) * في تقرير

الصفة وتعدد ها وتفر يقها

اما في الابتداء أو في الدوام

أو في الاحكام وقد ذكرها

كذلك وضابط الاول أن

يشتمل العقد على ما يصح

بيعه وما لا يصح فاذا (باع

في صفقة واحدة (خلا وخرا)

أوشاة رخنز برا (أو) باع

(عبده وحرأو) باع عبده

(وعبده غيره أو) باع

(مشترا كغيره أو) باع

أي الشريك (صح في ملكه

في الاطهر) وبطل في الآخر

اعطاء لكل منهما حكمه

سواء أقال هذين أم هذين

الخاين أم القنسين أم الخنل

والخنل والقن والحرب بخلاف

عكسه على ما بينته في شرح

الارشاد الصغير لان العطف

كبيع العينة وفي حواشي الجامع للعقبي ما نصه العينة بكسر العين المهملة واسكان التحتية وبالنون هوان
بيعه عينا بشئ كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بنقد يسير ليقى الكثير في ذمته أو يبيعه عينا بشئ يسير
نقد ويسلمها له ثم يشتريها منه بشئ كثير مؤجل وسواء قبض الثمن الاول أو لا انتهى اه ع ش (قوله والمصنف)
قبل ثمنه يقابل الدفتين لان كلام الله لا يساع وقيل انه بدل أجرة نسخه حكاهما الرافعي عن الصبري اه مغنى
(قوله من أ كثر ماله الخ) أي كالظلمة والملكسين والمخجيز والذي يضرب بالشعر أو الرمل أو الحصى اه
كردي (قوله من أ كثر ماله حرام) أي أو فيه حرام ولم يتحقق أن المأخوذ من الحرام والافرام اه مغنى
(قوله ومخالفة الغزالي فيه الخ) أي حيث قال بحرمة (قوله والحرام مر الخ) الانسب وقد يحرم كأكثر
ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي قوله وقد يباح وهو ما بقي

* (فصل) * في تقرير الصفة (قوله في تقرير الصفة) الى قوله ويجرى في النهاية والغنى الا قوله بخلاف
عكسه الى ويشترط (قوله أو في الاحكام) أي في اختلاف الاحكام مغنى ونهاية (قوله كذلك) أي على هذا
الترتيب (قوله وضابط الاول) أي التقرير في الابتداء قول المتن (أو مشترا) شامل لما اذا جهل قدر حصته
حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الروايات سم على حج وظاهره سواء باع الكل أو البعض وهو بعجمومه
مناف لما سبق في شرح مر قول المتن الخامس العلم من استقراء عدم الصحة في بيع البعض وقد يحمل
ما هنا على ما سبق من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا منافاة بينهما وفي سم في اثناء كلامه بعد نقله عبارة
الروايات التي أحال عليها ما نصه والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بد أن يكون معلوما حال العقد والالم يصح فيه
البيع وأما الآخر فيكفي العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه إمكان علمه ولو بعد فليتبأسل انتهى اه ع ش
ويأتي في آخر السواد ما يصرح بأنه لا يضرب الجهل بحصته عند العقد قول المتن (في ملكه) أي الخسل والاشاة
وعنده وحصته من الماشترك اه مغنى (قوله بخلاف عكسه) واعتد النهاية والغنى وسم وفاقا للشهاب
الرملي عدم الفرق بين تقدم ما يصح بيعه وتأخره كبعثك هذا الحر وهذا العبد (قوله لان العطف) أي
المعطوف (قوله ومن ثم لو قال الخ) وليس هذا كما قال شيخنا الشهاب الرملي قياسه وانما قياسه أن يقول هذا
الحر مبيع منك وعبدى فانه لا يصح بخلاف نحو بيعك الحر والعبد فانه يصح في العبد لان العامل في الاول
عامل في الثاني وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي فانها تطلق في هذه الحالة نهاية

كما هو ظاهر وان حصل الملك بالوضع في الفهم أو غيره نظر (قوله كبيع العينة) قال في الر وض وهو ان يبيعه
عينا بشئ كثير مؤجل ويسلمها ثم يشتريها منه أي بنقد يسير ليقى الكثير في ذمته ونحوه اه
* (فصل) * (قول المصنف أو مشترا الخ) شامل لما اذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتي عن
الروايات (قوله على ما بينته في شرح الارشاد الصغير) عبارته اما اذا قدم غير الحل كبعثك الحر والقن فيبطل
فهما على الاوجه لان العطف على الباطل باطل كقبي نساء العالمين طوالق وأنت ياز وجتي فان قلت وقع في
تمثيل غير واحد للصحة في القن تقديم الحر قلت هذا مجرد التمثيل لا غير فان قلت صرح السبكي في بعثك هذا ثم
هذا بأنه لا ترتيب بينهما لوقوع القبول فيه - ما معار به يعلم ان المدار على القبول وان ما هنا ليس كالطلاق
اذ لا قبول فيه قلت القبول انما يعتبر حيث صح الايجاب والايجاب هنا باطل لان قوله بعثك الحر وقع باطلا
شرعا فصار قوله والعبد باطلا أيضا لانه لم يبق له عامل حينئذ فوقع القبول باطلا أيضا وبهذا يضح القياس
من حيث ان كلا تقدم فيه لفظ باطل شرعا فصار ما بعده باطلا أيضا لعدم عامل يقوم به ويجعله مفيدا شرعا
فتأمل اه وأقول لك منع قوله لان قوله بعثك الحر وقع باطلا فصار الخ بأنه ان أراد ان بعثك وقع باطلا
مطلقا فهو ممنوع أو بالنسبة للمعطوف عليه فسلم ولا يلزم منه بطلانه بالنسبة للمعطوف أيضا وذلك لان
معناه متعدد بعد معمولاته فبطلانه بالنسبة لبعض المعمولات لا يقتضي بطلانه بالنسبة لغيره منها ويؤيد
ذلك أن قولك جاء زيد وعمر وقد يكون كاذبا بالنظر للاول صادقا بالنظر للثاني فعلم ان العامل متعدد
معمولاته ويختلف حكمه باعتباره واحدا حينئذ يندفع قوله لانه لم يبق له عامل الخ وأما عدم الوقوع في مسئلة

على الممتنع ممنوع ومن ثم لو قال نساء العالمين طوالق وأنت يازو جتي لم تطلق

ومعنى وسم (قوله أيضا) أى كاشترط تقدم ما يبيع به وورمانيه (قوله من العقود) أى كان آجراً أو أعاراً أو هباً مشتركاً بغير إذن شريكه اه عش (قوله والحلول) أى كان طلقاً وزوجته وزوجته بغير اذنه فيصح في زوجه فقط (قوله وغيرهما الخ) أى الا فيما اذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل الجمع كسكاح الاختين فلا يجري فيهما اتفاقاً نهاية وسم (قوله كالشهادة) أى كان شهيداً جنبياً وبعضه

الطلاق المذكورة فيجوز أن سببه انه من عطف الجبل وجملة طلاق زوجته وهى وأنت بار وجتى لم تتم لعدم ذكر لفظ الطلاق فيها وقد بره لا يؤثر كما صرحوا به فليتأمل فان هذا الترجيح يعتمد مع قولهم لان العطف على الباطل باطل والاحسن انه ليس ثم عامل فصح بالنسبة للمعطوف بخلافه والذى ذهب اليه شيخنا الشهاب الرملى ان القياس ليس صحيح لان نظائر نساء العالمين طوالق وأنت بار وجتى انما هو قولك هذا الخ مبيع منك وعبدى هذا نقول فيه بالبطان وأما بعثك الخ والقن فليس نظيره وانما هو نظير طلقت نساء العالمين وزوجتى نقول فيه وقوع الطلاق اه ويؤخذ منه الفرق بين ما هنا ثم اذ هنا عامل صحيح بالنسبة للمعطوف ولا كذلك هناك فتأمل اه (قوله ويشترط أيضا العلم بهما) يسبق الى الذهن ان المراد العلم حال البيع وقد يؤيده ان الشرط انما اعتبر بحال البيع وقوله كى يأتى في بيع الارض مع بذرها اشارة الى قول المصنف الآتى في باب الاصول ولو باع أرضاً مع بذراً زرع لا يقر بالبيع بطل في البيع وقال الشارح هناك في قوله لا يقر بالبيع مانصه أى لا يجوز وروده عليه كيد لم يره أو تغير بعد رؤيته أو عذر عليه أخذه كاهو الغالب ثم علل البطان بالجهل بأحد المقصودين لتعذر التوزيع اه وقال الاسنوى هناك والبذر الذى لا يمكن افراذه هو ما لم يره أو تغيراً وامتنع عليه أخذه فان رآه ولم يتغير وقد رعى أخذه فلا شك في صحته اه وهذا الكلام صريح في انه اذا لم يره لا يصح ولو قدر على أخذه بعد ذلك مع انه اذا قدر على أخذه أمكن التوزيع وفي الانوار هنا ولو باع معلوماً وبجوهلاً بثلثين واحداً بطل البيع في السكك لتعذر التوزيع اه وقضية ذلك اعتبار امكان التوزيع بحال البيع لكنه في العباب جعل من صور المسئلة بيع معلوم وبجهول تمكن معرفته كرى وغيره اه وبواقفه ما تقدم في شرح الخامس العلم عن الروايات في قول الشارح هناك مانصه وقول البغوى فمن باع نصيبه من مشترك وهو يجهل قدره لا يصح لانه مجهول لكن قطع القول بالصحة وجرى عليها في البحر فقال أى صاحب البحر باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حصة ثم عرفه صح لان ما تناوله البيع لفظاً معلوم ويدل له قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح في الباقي ولم يفصلوا بين ان يعلم البائع قدر نصيبه فيه أم لا اه والذى يتجه ترجيحه كلام البغوى ومعرفة البائع قدر حصته بعد البيع لا يغيّر ما تقر من أن الجهل عند البيع مؤثر وان عرف بعد وما ذكره من كلام الاصحاب لا دليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلاً بقدر حقه في ظنه وهو كاف الخ ما تقدم هناك والذى يظهر ان مسألة البغوى خير مسألة الروايات لان صورة الاولى بيع قدر حصته فقط فالجهل بها يصير البيع مجهولاً وصورة الثانية بيع الجميع فالبيع معلوم لفظاً والتمن كذلك ولا يضر جهل ما يخصه منه حال العقد كافي سائر صور تفريق الصفة فان ما يخص ما صح فيه البيع غير معلوم حال البيع وهذا الكلام مبنى على ان كلام الروايات فيما اذا باع بغير إذن الشريك كما هو ظاهر عبارته وتقر به ويمكن حمل ما صرح عن الانوار على ما اذا لم يمكن العلم بالمجهول بعد ذلك والحاصل ان ما يصح فيه البيع لابد ان يكون معلوماً حال العقد والى يصح فيه البيع وأما الاخر فيكفى العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه امكان علمه ولو بعد فليتأمل اه وعلى هذا فنقول الشارح فان جهل أحدهما بطل فيهما أى جهل أحدهما مطلقاً أى حال العقد وبعده بأن كان لا يمكن معرفته بعد العقد وقوله كى يأتى في بيع الارض مع بذرها ينبغي تصويده على ما تقر بما اذا لم تمكن معرفته البذر بعد ذلك ليوافق ما تقر فان ثبت نقل هناك بالبطان فهما وان أمكن معرفة البذر بعد كان راداً لهذا الذى تقر وحشذ يمكن ان يجاب بما تقدم عن الروايات بأن حصة الشريك معلومة بالمشاهدة في ضمن معلومية الجلة وانما المجهول مجرد قدره فلا يخرى (قوله كالشهادة) أى لا فيما اذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل

وبشترط أيضا العلم بهما
ليتأتى التوزيع الآتى
فان جهل أحدهما بطل
فيهما كما يأتى في بيع
الارض مع بذرها ويجرى
تفريق الصفة في غير
البيع أيضا من العقود
والحلول وغيرهما كالشهادة

بشرط تقدم الحسل هنا أيضا وانما بطل في السك فيما اذا أحرأ الرهن الموهون مدة تزيد على محل الدين أو انناطر الوقف أكثر مما شرطه الواف
لغير ضرورة وأستعار شياليرهنه بدين فزاد عليه خروجه بالزيادة عن الولاية على (٢٢٥) العقد فلم يكن التبعض ويؤخذ من العلة

ان لفرض ان الناظر علم
بالشرط المذكور لانعزاله
بمخالفته صريح شرط
الوقف والاخصص البطلان
بالزائد وهو محجل قول
الرواي يطل الزائد فقط
وان الراهن علم بالرهن ومدة
الاجل والاصح فيما قبل
الحلول لعدم تقصيره ذكره
أبوزرعة وفيما اذا فاضل
في الربوي كدبر بدين منه
أوراد في خيار الشرط على
ثلاثة أيام لما ياتي فيه أوفى
العرايا على القدر الجائز
لوقوعه في العقد المنهي عنه
وهو لا يمكن التبعض فيه
وانما بطل في الزائد فقط في
الزيادة في عقد الهدنة على
أربعة أشهر أو عشر سنين
تغليبا لحق السواء المحتاج
اليه وفيما لو كان بين اثنين
أرض مناصفة فسين
أحدهما منها قطعة مخفوفة
بجملتها وباعها من غير
أذن شريكه فلا يصح في شيء
منها كإتقائه الزركشي عن
البغوي وأقره لانه يلزم
على صحته في نصيبه منها
الضرر العظيم للشريك
بمرو والمشتري في حصته
الى ان يصل الى المبيع اه
ومر آخر الشرط الثاني
للبيع ما يصح بذلك وفوزع
في استثناء الاولى والثالثة
بان صورة تقرير الصفقة

فتقبل للاجنبي فقط (قوله ويجري) الى قوله وانما بطل في الزائد في النهاية أقوله بشرط تقدم الحل هنا أيضا
وقوله ويؤخذ الى وفيما اذا فاضل وكذا في الغنى الا قوله او الناظر الى واستعار (قوله بشرط تقدم الحل الخ)
مر ما فيه (قوله فيما اذا أحرأ الرهن الخ) أي ولو جاحلا ومثله يقال في المستعير وينبغي ان يحل البطلان في الرهن
اذا أحرأه لغير الرهن بغير إذنه فان أحرأه لغيره باذنه صح اه ع ش (قوله لغير ضرورة) وانما تحقق الضرورة
حيث كانت الحاجة ناجة كان انهم لم يوجد من يستأجره بما يفي بعمارة الامدة تزيد على ما شرطه الوقف
اما جاريته مدة طويلة زيادة على شرط الوقف لغرض اصلاح المحلل بتقد رخصه خلل فيه بما يتحصل من
الاجرة فلا يجوز لاتقاء الضرورة حال العقد والامور المستقبلة لا يعول عليها ومن الضرورة ما لو صرفت الغلة
للمستحقين ثم انهم لم يوافقوا واحتج في عمارته الى ايجاره مدة وليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فان ذلك
جائز وان خالف شرط الوقف ما هو مع عموم من أنه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم يدخولها للعمارة اه ع ش
(قوله واستعار الخ) عطف على قوله أحرأ (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في
المستثنين مر اه سم وع ش (قوله وفيما اذا فاضل الخ) عطف على فيما اذا أحرأ الخ (قوله لما ياتي) أي من أنه
ان كان في صلب العقد لم ينعتد خزا أوفى خيار المجلس يبطل في السك اه معني (قوله أوفى العرايا الخ) عطف
على قوله في خيار الشرط (قوله على القدر الجائز) وهو دون خمسة أوسق اه ع ش (قوله لوقوعه الخ)
راجع للصورتين المذكورتين بقوله وفيما اذا فاضل الخ أولا خيرا فقط وهو الاقرب اه ع ش (قوله لوقوعه
في العقد الخ) يتامل فقد تو جد هذه العلة في صورة التقرير يق سم على جوقد يقال مراده بالمنهي عنه تأديته
لعدم العلم بالماثلة عند اذلة التوزيع اه ع ش (قوله وانما بطل الخ) أي مع جريان العلة المذكورة
فيها (قوله وفيما لو كان الخ) عطف على قوله فيما اذا أحرأ الخ ثم هو الى قوله ومر الخ في النهاية (قوله مناصفة)
مثال (قوله مخفوفة بجمع) أي القطعة بان كانت من وسط الارض وكذا ضمير منها (قوله كإتقائه الزركشي
الخ) ويظهر جملة على ما اذا تعين الضرر طر يقاوالا فالوجه خلافه لم يمكنه من دفع ذلك بالشراء والاستجار
للممر أو القسم فلم يتعين الاضرار اه نهاية قال ع ش والرشيدي قوله مرو يظهر جملة الخ لا وجه لجملة على
صورة لا يتعين فيها الضرر بعد فرض الكلام في المخفوفة بملكه من سائر الجوانب وامكان نحو الشراء
عارض بعد تمام العقد ومثله لانظر اليه اه (قوله في نصيبه) أي البائع (منها) أي من تلك القطعة (قوله في
حصته) أي الشريك (قوله في استثناء الاولى) وهي صورة اجارة الراهن ومثلها الثانية أي اجارة ناظر الوقف
كلما ياتي عن سم (قوله والثالثة) أي صورة الاستعارة (قوله والمنفعة) المعقود عليها الخ (هذا التوجيه جازي
الثانية فلم تركها اه سم (قوله غلام ياذن فيه) أي على وجهه باذنه اه معني وهو الزيادة على الدين
المستعار للرهن به (قوله ويرد الخ) أي النزاع المذكور (قوله ونخرج) الى قوله فان قلت في النهاية والغنى
(قوله فيصع خزا) هذا ظاهر ان عرف قدر حصته واما اذا جهلها فهل يبطل للجهل بما يخصه من الثمن كإلوا باع

الجمع كند كاح الاختين فلا يجري فيها اتفاقا (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في
المستثنين مر (قوله لوقوعه في العقد المنهي عنه الخ) يتامل فقد تو جد هذه العلة في صورة التقرير يق (قوله
والمنفعة) المعقود عليها الخ (هذا التوجيه جازي الثانية فلم تركها) (قوله ونخرج) قوله بغير اذن الآخر بيعه باذنه
فيصع خزا) هذا ظاهر ان عرف قدر حصته واما اذا جهلها فهل تبطل للجهل بما يخصه من الثمن كإلوا باع عبده
وعبد غيره باذنه ولم يفصل الثمن ويغارق مالو باع المشتري بغير اذن شريكه حيث قلنا يصع ولو جهل قدر
حصته على ما تقر ولان تقرير الصفقة يغفر فيها مثل ذلك كما تقر رفاهه اذا باع عبدا وحر كان جاء لاجبا
يخص العبد حال العقد فانه لا يتبين ما يخصه الا بعد تقدير الحر عبدا وتقريبه كإقار روه أو يصح لان العقد

أن يعقد على شيئين موجودين أحدهما حلال والمنفعة المعقود عليها في الاولى شيء واحد وما في الثالثة تصرف في ملك الغير بما ياذن فيه و رد
بمنع قوله الصورة ذلك بل الضابط الجمع بين متمتع وغيره ولو اعتبر اقسام ذلك هاتين وغيرهما ومن ثم أحرأ التقرير في غير نحو البيع مما مر
ونخرج بقوله بغير اذن الآخر بيعه باذنه فيصع خزا

ويصح عوده لعبده وعبد غيره ليغيد الصحة فيهما باذن الآخر لكن محله ان فصل الثمن وحينئذ قد تعدد العقد وذلك لا يضرب في الغهوم فان قلت يشكك على ما ذكر في عبده وعبد غيره بل وعلى ما يأتي من ان الصحة في الحل بالحصه من المسمى باعتبار قيمته ما قولهم لو باع عبدي مائة من واحد لم يصح للجهل بحصه كل عند العقد لان (٢٢٦) التقويم تخمين وهذا بعينه جار فيما هنا ذنحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله بجهول عند العقد في الفرق قات

عبده وعبد غيره باذنه ولم يفصل الثمن أو يصح لان العقد واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع اه سم أقول وظاهر اطلاقهم الثاني (قوله عوده) أي قول المتن بغير اذن شريكه (قوله لعوده وعبد غيره) أي أيضا أي كعوده مشتركا (قوله باذن الآخر) والاولى باذن الغير (قوله وحينئذ قد تعدد العقد) أي فليس مما نحن فيه لان الكلام في الصفة الواحدة (قوله وذلك) أي تعدد العقد حينئذ اه كردهي (قوله لا يضرب الخ) فانه يصدق أنه اذا أذن كان الحكم بخلاف ذلك (قوله على ما ذكر الخ) أي من الصحة في عبده والبطالان في عبده غيره (قوله قوله لم الخ) فاعل يشكك (قوله وهذا بعينه) أي الجهل المذكور (قوله ما يقابله بجهول الخ) الجلة خبر نحو عبده (قوله عند اختلاف المالك) أي تعدده (قوله لما يأتي) أي آغا (قوله كافي تلك) أي في مسألة بيعهما عبدي مائة من واحد (قوله وذلك) أي الجهل المذكور (قوله ذلك) أي كون ابطال أحدهما ترجيحاً بالمرج فقولاه والمرج الخ تفسير لما قبله وقال ع ش المشار اليه دوام النزاع اه (قوله على انظرنا الخ) هذه العلاوة مما يقضى منه المحجب بالنسبة لاشكال الثاني المذكور بقوله بل وعلى ما يأتي الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح مع الجهل بالحصه وحاصل هذا الجواب انما اصح لاننا نظرنا للجهل لم يصح فتأمل بلطف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج للطف الفهم اه سم (قوله مطلقا) أي في القسم الاول وغيره (قوله وهو) أي الحصه والقسم (قوله على ذلك) أي الفرق المذكور (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع اه سم (قوله التعليل) فاعل يشكك (قوله المار الخ) أي عقب كل صاع بدرهم اه كردهي (قوله فتعذر التوزيع) نظريه سم راجعه قول المتن (فيختبر المشتري الخ) أي وان كان الحرام غير مقصود للحقوق الضرر للمشتري مر وهو الاوجه خلافا لما قاله شيخ الاسلام في شرح البهجة من أن محل الخيار ان كان الحرام مقصودا فان كان غير مقصود كدم فالظاهر رأيه لا خيار له لانه غير مقابل بشئ من الثمن انتهى اه سم وع ش (قوله فورا) وفاقا للمنهج والنهاية والغنى (قوله فورا) الى قول المتن ولو جمع في النهاية الا قوله بينته الى ثم رأيت (قوله ان جهل ذلك) أي فلو كان عالما فلا خيار له لتقصيره نهاية ومغنى (قوله فان أجاز العقد) أي أو قصر بعد عمله (قوله عنده) أي عند العقد ويصدق المشتري في دعواه ذلك أي الجهل لانه لا يعلم الا منه ولان الاصل عدم

يفرق بان الجهل بما يخص كلا من عيين بيعنا صفة واحدة انما يؤثر وينظر اليه في العقد عند اختلاف المالك وعدم المرجح لما يأتي كافي تلك لان ابطال أحدهما ترجيح بالمرج فتعين بطلانها لتعذر صحتهما لما يلزم فليهما من الجهل بما يخص كلا ابتداء وذلك يستلزم دوام النزاع بينهما لا الى غاية وأما مسئلتنا فليس فيها ذلك والمرجح لا يبطال ما عد الحل موجود فيها لم ينظر للجهل بما يخصه وان فرض انه عند العقد كافي بيع سيف وشقص مشغوع بالف كياتي فتأمل على أنا لو نظرنا لهذا الجهل لم يثبت تقرييق الصفة مطلقا لانه يلزمه النظر للحصه باعتبار القيمة وهو بجهول عند العقد ويؤدي للنزاع فان قلت يشكك على ذلك التعليل المار في بعثك هذا القطيع أو الشيا ب كل اثنين بدرهم من أن توزيع الدرهم على قيمتهما يؤدي للجهل فنظرنا اليه مع اتحاد المالك قلت يفرق بان المبيع هنالك بعين أضلا لان كل اثنين فرض

واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع (قوله على انظرنا الخ) هذه العلاوة مما يقضى منها العجب بالنسبة لاشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما يأتي الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح في الحل مع الجهل بالحصه وحاصل هذا الجواب انما اصح لاننا نظرنا للجهل لم يصح فتأمل بلطف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج للطف الفهم (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله فتعذر التوزيع) رتب التعذر على التفاوت بالخيار وغيره كما هو حاصل التعليل بقوله لان كل اثنين الخ وفيه بحث من وجهين أحدهما ان التعذر انما يترتب على التفاوت لو كان باعتبار القيمة وليس كذلك وانما هو باعتبار مجرد العدد كما هو صريح قول البائع كل اثنين بدرهم والثاني ان هذا التفاوت موجود في كل شاة بدرهم لاحتمال كل شاة للخيار وغيره مع صحته كما تقدم مع استحسالكه في الشرط الخامس وزيادة الاحتمال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله أو مختلفان لا أثر له ولا يقتضي فرقا فليتامل (قول المصنف فيختبر المشتري ان جهل) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة نعم ان كان الحرام غير مقصود فالظاهر انه لا خيار لانه غير مقابل بشئ من الثمن كما مر اه وفيه نظر للحقوق الضرر للمشتري انتهى مر وفي شرحه موافق لما في شرح البهجة ثم قال الوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا انتهى (قول المصنف فان أجاز

مقابلتهما بدرهم يحتمل انهما من الخيار أو من غيره أو مختلفان فتعذر التوزيع مع كل وجه بخلافه في مسئلتنا ومسئلة شقص وسيف لسهولة التوزيع فيهما مع الامن من نزاع لا غاية له واذا صح في ملكة فقط (فيختبر المشتري) فورا (ان جهل) ذلك لضربه بتقرييق الصفة عليه مع عذره بالجهل فهو كعيب ظهر (فان أجاز) العقد وكان عالما بالحرام عنده

(ف) لم ين (فحصته من المسمى

باعتبار) الاجزاء في مثاليين

بطل البيع في أحدهما وفي

المشترك لسابق لانه لا حاجة

في هذين النوعين الى النظر

للقيمة ولوضوح الرادلم

يبال باجمام كل منهما بار

القيمة هنا أيضا وعلى الرأسين

المتقويمين فاكتر باعتبار

(قيمتها) ان كان لهما قيمة

أول تمكن لاحدهما كالحجر

والخرد والحزير بعد التقدير

الآتي وذلك لا يقاومهما

الثنى في مقابلتهما معاقل

يجب في أحدهما الاثمنة

فلو ساوى المثلث ما تنوع غيره

مائتين فالخصة ثلث الثمن

ومحله ان كان الحرام

مقصودا والا كالم صم في

الاحرب لكل الثمن على الوجه

ويقدرا الحرقه والمبته

مذكاة والخرد خلاصيرا

لعدم امكان عوده اليه

والخزير بقرابده كبرا

وصغرا خلافا لمن زعم

تقديره بقره وفي ذلك

اضطراب ينشئ مع الجواب

عنه في شرح الارشاد ثم

رأيت بعضهم يجعل لمنع

الشناقض وأجرى ما في كل

باب على ما فيه قال ما حاصله

انما لم يرجع هنا التقويم

عند من يرى له قيمة لان

الكافر لا يقبل خبره أي

ومن شأن البيع أن يكون

بين مسلمين يجعلان قيمة

الخرد عند أهلها من الكفار

ورجع اليه في الوصية

لصحتها بالنجس فلم يحتج اليها

الالبان القسمة على عدد الرؤس

فهي تابعة في الصداق لعلها ما

كافران (وفي قول بجمعه) لان العقد لم يقع الا على ما يحل بيعه

الاقدام على ما فيه الفساد اه ع ش قول المتن (فحصته من المسمى باعتبار قيمتهما) الى آخره تقرير
 الشارح لا يخفى أن هذا الكلام صريح في أنه يكفي العلم بالخصه ولو به - لا العقد لانه لا يشترط العلم بهما حال
 العقد اه سم (قوله في مثاليين) أي متفق القيمة اه نهاية (قوله وفي المشترك السابق) أي في قول
 المصنف أو مشترك كما اه كردى (قوله هنا) أي في المثاليين والمشارك السابق (قوله وعلى الرأسين الخ) متعلق
 بالنوز بيع المفهوم من قوله بحصة الخ اه كردى (قوله المتقويمين الخ) وكذا الثلثان المختلفة القيمة
 باختلاف صفتهما أخذ من قوله مر أي متفق القيمة اه ع ش (قوله المتقويمين) وكان ينبغي أن يقول
 المتقويمين هما أو أحدهما اه سم (قوله باعتبار قيمتهما) وينبغي أن لا يكتفى في التقويم الا برجلين لا برجل
 وامرأتين ولا باربع نسوة لان التقويم كالولاية وهي لا تكتفى فيها بالنساء اه ع ش (قوله ولم تكن
 الخ) الاولى ان يقول وان لم تكن لاحدهما كالحجر والخرد والخزير بعد التقدير الآتي (قوله بعد
 التقدير) راجع للمعطوف فقط قوله الآتي أي بقوله ويقدر الخرقه الخ (قوله وذلك) أي التقسيط (قوله
 فلم يجب) أي لم يثبت (قوله ثلث الثمن) كالحسين فيما ذا كان الثمن مائة وخمسين (قوله ومحله) الى قوله خلافا
 في المعنى الا قوله لعدم امكان عوده اليه (قوله ومحله) أي التقسيط (قوله على الوجه) معناه والوجه أيضا
 ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا اه مر اه ع ش (قوله وفي ذلك) أي في تقدير الخرد خلاصيرا وتوقعه
 عند من يرى له قيمة في الصداق (قوله في شرح الارشاد) عبارته ولا ينافيه ما في نكاح المشترك من تقويمه عند
 من يرى له قيمة لظهور الفرق فانهما ثمالة العقد كانا يريان له قيمة فعوملا باعتقادهم بما خلافاه هنا فان قلت
 قضيته ان العاقدين هنالو كانا ذهبن قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن أن ياتزم ذلك ويمكن أن يجاب بان البيع
 يحتاط له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما يحتاط للصداق اذ لا يفسد بفساده اه * فرع * سئل
 العلامة ج عبالو وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر لو كمل في عقد واحد هل يصح فاجاب بقوله يبطل في
 الجميع ولا يدخله تقرير الصفقة لانه ذير ما ذون فيه ذكره في البيان لكان قضية كالمهم صحة بيعه لكتابيه
 وأن تقرير الصفقة يدخله وهو ظاهر اه أقول القياس ما في البيان من البطلان كالم باع عبده وعبده غيره
 باذنه فبيع الوكيل لكتابيه كبيع عبده نفسه ولكتاب الوكيل كبيع عبده باذنه مع عبده وتدخلت بطلان
 بيع العبدين فكذا بيع الكائين في السؤال المذكور اه ع ش وقوله القياس ما في البيان من البطلان كما
 لو باع عبده الخ أي من غير تفصيل الثمن (قوله محله الخ) أي بمحله موافقا لما في شرح الارشاد (قوله
 ورجع اليه) أي التقويم اه ع ش (قوله فلم يحتج اليها) يعني القيمة المفهومه من التقويم اه رشدي
 وكذا ضمه بقوله الآتي فهي تابعة قول المتن (بجمعه) * تنبيه * لوجع بين ما يحل وغيره فبما لا عوض فيه
 كالهبة والرهن صح فيما يحل قولوا واحدا وقيل على الخلاف كتراه سم (قوله لان العقد الخ) أي فكان

فحصته من المسمى باعتبار قيمتهما الخ تقرير الشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكفي العلم
 بالخصه ولو بعد العقد ولانه لا يشترط العلم بهما حال العقد وأنه صريح أيضا في أنه يشترط ملاحظة تقويمه لا
 يصح فيه البيع ومعرفة ما يخصه حال العقد حتى يعلم ما يخص ما يصح فيه حينئذ وإذا كفى العلم بهما بعد العقد
 فينبغي أن لا يضر كون ما لا يصح فيه مجهولا حال العقد إذا أمكن معرفته بعد كافي العباب وقضية ذلك تقرير
 الصفقة في بيع الارض مع بنوا وزرع لا يغير بالبيع إذا أمكن معرفته بقوله بعد ذلك وان تفرق الصفقة
 أيضا في بيع نحو غسل وخس ضرر وعروى بعضه دون بعض إذا أمكن معرفته بالم بر بعد العقد فليجر وكل
 ذلك (قوله امضاء العقد) كانه وقع في نسخة ما هو ثابت في بعض نسخ شرحه فان اختار من الخيار بدليل قوله
 امضاء العقد ولو كان اجاز من الاجازة كما هو محفوطنا لوجب اسقاط لفظ امضاء (قوله المتقويمين) بقى ما اذا
 كان أحدهما متقوما والاخر مثاليا والظاهر اعتبار قيمتهما أيضا اذ لا يتأتى النظر للاجزاء في أحدهما
 والقيمة في الآخر كما هو ظاهر وكان ينبغي أن يقول المتقويمين هما أو أحدهما (قول المصنف وفي قول
 بجمعه) * (تنبيه) * لوجع ما يحل وغيره مما لا عوض فيه كالهبة والرهن صح فيما لا يحل قولوا واحدا وقيل

الالبان القسمة على عدد الرؤس فهي تابعة في الصداق لعلها ما كافران (وفي قول بجمعه) لان العقد لم يقع الا على ما يحل بيعه

(ولا خيار للبائع) وان جهل لتقصيره بجهل لا علمك وعذره بالجهل نادر (و) ضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الأفراد بالعقد أي إراد العقد عليه وحده ومن ذلك ما (لو باع عبديه) أو عصيرا أو دارا (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصور أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) قد ينسخ العقد فيه وتستمح في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف ومرفى المثليين اعتبار الإجزاء قياتي ذلك ههنا أيضا وكذا في مثلي تلف (٢٢٨) بعضه وانما (لم ينسخ في الآخر) وان لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لانها طارئة

فلم تضر كالأضرار سقوط بعضه لارش العيب وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط المبيع وعي عينه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا يقسط فيها اذ لا ينسخ بذلك لبقاء عين المبيع والبدل والبصار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد فنحوها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الأول فان أفراد التالف بالعقد وان أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الاجارة بكل الثمن (بطل تخيير) المشتري فورا بين فسخ العقد والاجارة لبعض الصفقة عليه (فان أجاز فبالصفة) لتظير ما مر آنفا (قطعا) على ما هنا كأصله وفي الرخصة كاصلاها عن أبي اسحق طرد القولين فيه ولعله الأقرب ولا خيار للبائع وكان وجهه مع عدم تقصيره بوجه وتفرق صفقة الثمن عليه ان الثمن غير منظور اليه أصالة فاعتذر تفرقه دوام لانه يعتذر فيه ما لا يغتفر في الابتداء بخلاف الثمن فانه

الآخر كالمعدوم نهاية ومعنى (قوله وان جهل) أي كون بعض المبيع غير مملوك له (قوله لا علمك) أي لا علمك به حذف عائد الموصول (قوله وضابط القسم الثاني) أي التفرق في الدوام (قوله ومن ذلك) أي القسم الثاني (قوله أو تخمر بعض العصور) أي ولم يتخلل أما إذا تخلل فلا ينسخ ويثبت للمشتري الخيار اه ع (قوله في المثليين) أي المتفرق القيمة تكامرا وكذا قوله الآخر في مثلي (قوله كالأضرار سقوط بعضه الخ) أي بعض الثمن فيها إذا وجد في المبيع عيب قديم وقدم عذر الدار اه ع (قوله بخلاف الأول) وهو تالف ما يفرد بالعقد (قوله لتظير الخ) عبارة النهاية كنظير الخ بالكاف وبعبارة المعنى من المسمى باعتبار قيمته ما لان الثمن قد توزع عليهم في الابتداء وانقسم عليهم فلا يتغير بهلاك أحدهما اه (قوله على ما هنا) لاحاجة اليه عبارة النهاية والمعنى كما في المحرر (قوله ولعله) أي ما في الرخصة وأصلها (الأقرب) بخلاف النهاية والمعنى عبارة عنها وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهم بالابتداء اه (قوله ولا خيار للبائع) عبارة النهاية والمعنى وقضية كلامه أنه لا خيار فيه وهو كذلك كما في المجموع اه (قوله غير منظور اليه أصالة) يتأمل معنى عدم الاصل في الثمن سيما إذا كان الثمن والمثل نقدين أو عرضين فان الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والثمن مقابلة فامعنى كونه غير منظور اليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب اللهم الآن يقال مراده بالاصالة ما هو الغالب من أن الثمن نقد والمثل عرض والمقصود غا البتة فصل العروض بالثمن لا لتفادها بها كلبس الثياب وأكل الطعام والنقد لا يقصد لذاته بل بقضاء الحاجة به وقد يقصد لذاته كان يريد تحصيله لاتخاذ حلييا وأداء للتداوى للشرب فيه أو ميلا للذات كتحال به اذا عين طريقا لجلاء عشاوة اه ع (قوله المثل) ولو جرح الخ) شرع في القسم الثالث أي التفرق في الاحكام (قوله العاقد) الى التنبيه في النهاية والمعنى الاقوله نعم الى قوله والتنقيس (قوله العاقد) هو الاولى للمغايرة بين الفاعل ومحل الجمع بخلاف العقد فان التقدير له ولو جمع عقد في عقد مختلفي الخ فيتحقق الفاعل للجمع ومحل غيرايت جج صرح بذلك وأطال فيه اه ع (قوله المثل) كاجارة الخ) عبارة الروض كبيع واجارة أو سلم أو نكاح انتهى اه سم أي بحذف الواو والافتصا على أو والمراد بالاجارة التي مع البيع سطلق الاجارة وردت على العين أو الذمة وبالنسبة مع السلم اجارة العين فان اجارة الذمة يشترط فيها القبض كالسلم كذا في النهاية والمعنى أي فليس اجارة الذمة والسلم مختلفي الحكم (قوله اشتراط التاقيت فيها) أي غالبا اه نهاية أي وقد لا يشترط كان قدرت على المنفعة بمحل العمل ع (قوله اشتراط التاقيت فيها) بطلانه به لا يناسب قوله الآخر في فعله أنه ليس المراد الخ اه رشيدى (قوله وانفساخها) عطف على اشتراط الخ فهو توجيه ثان للاختلاف اه ع (قوله واجارة) أي تخيير اه نهاية (قوله كاجارة الخ) عطف على هذه أي دارى شهرا اه نهاية (قوله بخلافها) أي الاجارة اه ع (قوله المثل) (و) توزع المسمى على قيمتهما أي ان احتيج الى التوزيع بان حصل فسخ أو انفساخ للاجارة أو البيع أو السلم بان تلفت العين المؤجرة أو تعيبت واستمر ما معها أو تلف المبيع قبل قبضه أو انقطع المسلم فيه عند حلول الاجل وبقيت الاجارة على الصفة فيحتاج الى التوزيع حينئذ فاذا كانت قيمة المبيع عشرة وأجرة العين المؤجرة تلك المدة خمسة والمسمى اثني عشر فخصه المبيع منه ثمانية والعين المؤجرة أربعة (قوله ووجه حكمهما الخ) هذا على الخلاف كنز قول المصنف كاجارة) تخييرة الروض كبيع واجارة أو سلم أو نكاح

المقصود بالعقد فالتفرق بوجه دوام أو أيضا (ولو جرح) العاقد أو العقد (في صفقة مختلفة في الحكم كاجارة وبيع) كبعثك هذا أو جرتك موجود هذه سنة بالف ووجه اختلافهما اشتراط التاقيت فيها أو بطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) اجارة (وسلم) كاجارة الخ هذه وبعثك كذا في ذمتي سلم لا ينال لاشتراط قبض العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (صحافي الاظهر) كل منهما بقسطه من المسمى اذا وزع على قيمة المبيع أو السلم فيه وأجرة الدار كالحال (و) توزع المسمى على قيمتهما) وتسمية الاجرة قيمة صحيح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة ووجه

صحتها ان كلا يصح منفردا

فلا يضر الجمع ولا أثر لما قد

يعرض لاختلاف حكميهما

باختلاف أسباب الفسخ

والانفساخ المحوجين الى

التوزيع المستلزم للجهل

عند انعقد بما يخص كلا من

العوض لانه غير ضار كبس

ثوب وشقص صفقة وان

اختلفا في الصفقة واحتج

للتوزيع المستلزم لما ذكر

فعلم انه ليس المراد باختلاف

الاحكام هنا مطلقا لاختلافها

بل اختلافها فيما يرجع

للفسخ والانفساخ مع عدم

دخولهما تحت عقد واحد

فلا ترد مسألة الشقص

المذكورة لانه والثوب دخلا

تحت عقد واحد هو البيع

ولا يختلفان في ذلك نعم أورد

عليه بيع عبيدين بشرط

الخيار في أحدهما على الإبهام

أكثر من الآخر فانه يبطل

فهما مع انه من القاعدة ومع

شمول كلامه له حيث عـ بر

بمختلفي الحكم ولم يقل كإصله

وغيره عقدان مختلفان في الحكم

ويجوز بالتالي سلمنا أنه منها

كان البطلان للشرط المفسد

للمقارن للعقد لاختلاف

الحكم على ان حذفه لعقدين

انما هو لا غناء مثاله عنه

والتقييد بمختلفي الحكم لبيان

محل الخلاف فلو جمع بين

متفقين كشركة وقراض كان

خطأ ألفين له بالف لغيره

وقال شاركتك على أحدهما

وقارضتك على الآخر فقبل

صخرما

موجود في كل العقود فيقتضى أن كل عقد من ذلك من غير استثناء اه رشدي (قوله ولا أثر الخ) رد لدليل
مقابل الاظهر الفائل بالبطان فبهما (قوله لما قد يعرض الخ) ما واقعة على الفسخ والانفساخ المعلومين
من المقام و (قوله لاختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض اه رشدي (قوله للجهل عند العقد) قد يقال
الجهل موجود عند العقد قطعاً وان لم يعرض ما ذكره الآن يقال هو وان كان موجوداً عند العقد لكن لا ينظر
اليه الا حين بقاء أحدهما وسقوط الآخر اما اذا بقيت المقصود المجموع فلا حاجة الى التوزيع المترتب
عليه الجهل سلطان وسم (قوله لانه الخ) علة لقوله ولا أثر الخ (قوله غير ضار الخ) أي لا غناء مثاله عنه في غير
ذلك كمسألة الشقص المذكورة اه عـش (قوله فعلم) أي من قوله ولا أثر الخ سم وعـش (قوله مع
عدم دخولهما) أي العيين الذين اختلفت أحكامهما اه عـش (قوله ولا يختلفان) فخرجت بجهتين
اه سم (قوله في ذلك) أي فيما يرجع للفسخ والانفساخ (قوله أو رد عليه) أي على ما في الضابط من
قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد اه رشدي ويجوز ارجاع الضمير لقول المصنف ولو جمع في
صفقة الخ (قوله على الإبهام) أي واما اذا كان معينا فيصف العقد فيهما قطعاً عـش ورشدي (قوله
من القاعدة) أي التي حرم في صحة البيع فيها القولان السابقان اه عـش (قوله ومع شمول كلامه الخ)
عطف تفسير (قوله لا غناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الاعتراض
الآن لا يكون قوله كجارية وبيع الخ لمحض التمثيل بل قيداً كان يعرب حالاً وفيه أنه لا قرينة على ذلك مع مخالفة
الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة مانصه لم يذكر محترز العقدين وقال غيره في شرح
الارشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلف في الحكم كإلوا باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع حنطة فان ما يقابل
الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني
الارشاد أن ذلك ليس من تفريق الصفقة في الاحكام فلو حذف قوله عقدان لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا
وقال الشارح في شرح الارشاد مانصه ولا يرد على تقييده بالعقدين ما لو باع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما
بعينه أو أكثر من الآخر فانه وان كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً الآن
الاختلاف هنا في الأثر التابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع
برقان اشتراط قبض ما يقابل الحنطة من الشعير أمر تابع أيضاً انتهى فليتأمل اه سم عبارة النهاية والمغني
وشمل كلام المصنف أي في الصحة ما لو اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع بر وثوب

(قوله للجهل عند العقد الخ) قد يقال الجهل المذكور موجود قطعاً عند العقد وان لم يعرض ما ذكره الآن
يقال هذا الجهل انما يلتفت اليه حتى احتج للاعتذار عنه اذا بقي أحدهما وسقط الآخر لانه حينئذ يصير
المقصود الباقي دون الساقط فينظر للتوزيع بخلاف ما اذا بقيت المقصود المجموع فلا حاجة الى التوزيع
بمترتب عليه الجهل المذكور حتى يلتفت اليه (قوله فعلم) أي من قوله ولا أثر الخ (قوله ولا يختلفان)
فخرجت بجهتين (قوله انما هو لا غناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد
الاعتراض الا أن يكون قوله كجارية وبيع الخ لمحض التمثيل بل قيداً كان يعرب حالاً وفيه أنه لا قرينة على
ذلك مع مخالفة الظاهر وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح البهجة مانصه لم يذكر محترز العقدين وقال غيره في
شرح الارشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلف في الحكم كإلوا باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع حنطة فان
ما يقابل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية
كلامه يعني الارشاد أن ذلك ليس من تفريق الصفقة في الاحكام وقد صرح الرافعي بجريان قولنا التفريق فيه
وكذا لو باع وشرط الخيار في أحدهما دون الآخر أو في أحدهما الخيار لومين وفي الآخر ثلاً فكل ذلك من
تفريق الصفقة في الاحكام فلو حذف قوله عقدان لتناول ذلك اه ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح
الارشاد مانصه ولا يرد على تقييده بالعقدين ما لو باع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر
فانه وان كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً الآن الاختلاف هنا في الأمر التابع

لرجوعهما الى الاذن في التصرف بخلاف (٣٣٠) مالو كان أحدهما جائزا كالبيع والجمالة فانه لا يصح قطعا التعذر لجمع بينهما (أو) نحو

(بيع ونكاح) كزوجتك بنتي وبعثك عبدها بالف (صح النكاح) لانه لا يتأثر بفساد الصداق بل ولا بأكثر الشروط الفاسدة (وفي البيع والصداق القولان) فيصح البيع بحصة العبد من الالف والصداق بحصة مهر المثل منها كسيد كره في باب مع قبده * (تنبيه) * أعدت ضمير جمع على أحد ذينك لان كلامهما يدل عليه السياق لكن في الثاني ركة لان الصفقة ان حلت على العقد كاهو اصطلاح الفقهاء كان التقدير ولو جمع عقد في عقد عقدين مختلفي الحكم وان حلت على الالفاظ الواقعة بين المتعاقدين لغرضين فاكثروا التقدير وان جمع العقد في الالفاظ واقعة من اثنين عقدين مختلفي الحكم صح ان كان اطلاق الصفقة على ذلك بعيد من اصطلاحهم الا ان توقف صحة الثمام المن عليه بتقدير أنه المراد أو وجب المصير اليه والحاصل ان المغامرة الاعتبارية كافية في صحة الجمل كالأبوالنجم (وتتعدد الصفقة بتفصيل الثمن) من المبتدى بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كبعثك ذاكبذا وذاكبذا) وان قبل المشتري ولم يفصل (وبتعدد البائع) كبعثك

بصاع شعير اه (قوله لرجوعهما) أي العقدين (قوله بخلاف مالو كان أحدهما جائزا) انظر هذا محترزا أي شيء في المتن عبارة المغنى ويؤخذ مماثل به أن محل الخلاف أن يكون العقدان لازمين فلو جمع بين لازم وجائز كببيع وجمالة لم يصح قطعا كذا كر الراجعي في السابقة وأكان العقدان جائزين كشركة وقرض صح قطعا لان العقود الجائزة باجم واسع اه فاحترز عنها بالمثل وعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك مالو كان أحدهما عقدين جائزا الخ (قوله كالبيع) أي الذي يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية أي بان كان المعقود عليه روبا كذا كره بعد بقوله مر ومن جهة الصرف عش (قوله لتعذر الجمع بينهما) أي اذا جمع بين جمالة لا يلزم وبيع يلزم في صفقة واحدة غير يمكن لاسفاه من تناقض الاحكام لان العوض في الجمالة لا يلزم تسليمه الا بفرغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل الى قبض ما يخص الصرف منها وتنفي للوازم يقتضي تنافي الملزومات كعلم ويقاس بذلك ما اذا جمع بين اجارة ذمة أو سلم وجمالة اه نهاية قال عش وقوله وتنافي للوازم وهي فيما نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقيقه في الآخر وقوله تنافي الملزومات أي من الجواز واللزوم أي فيحكم بطلان العقدين لتنافيها اه قول المتن (أو بيع ونكاح) أي ومستحق الثمن والمهر واحد ما اذا اختلف المستحق كقوله زوجتك بنتي وبعثك عبدي بكذا لم يصح البيع ولا الصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع ونكاح صح الخلع وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومغنى (قوله كزوجتك بنتي الخ) أي وهي في ولايته أو زوجتك أمي وبعثك نوبي نهاية ومغنى قول المتن (القولان) أي السابقان أظهرهما صحتهما بوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل نهاية ومغنى (قوله فيصح البيع الخ) أي على الاظهر نهاية ومغنى (قوله بقبضه) عبارة النهاية والمغنى وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح مهر المثل فاكثرفان كان أقل وجب مهر المثل كافي المجموع ما تاذن الرشيدة في قدر المسمى فاعتبر التوزيع مطلقا اه أي سواء كان قدر مهر المثل أو أقل عش عبارة سم قال في شرح الروض وظاهر أن شرط التوزيع أيضا أن تكون حصة العبد من المثل أو أكثر الا أن تكون رشيدة وتاذن في قدر المسمى فليتامل اه (قوله كان التقدير الخ) أي فيتحد فاعل الجمع ومحل الجمع (قوله على ذلك) أي على الالفاظ المذكورة (قوله عليه) أي الاطلاق المذكور (قوله بتقديره) أي العقد المراد أي بضمير جمع (قوله كافي في صحة الجمل الخ) أي فتسكن في مغامرة فاعل الفعل ومجمله (قوله كأن أبوالنجم) أي وشعري شعري أي شعري الا أن كشعري فيما مضى أو شعري هو الشعر الجمر وف بالبلاغة (قوله من المبتدى) الى التنبيه في النهاية الا قوله وبه فارت الى المتن (قوله من المبتدى الخ) أي بائعا أو مشتريا (قوله وان قبل المشتري) الى قوله فعمل في المغنى الا قوله وبه فارت الى المتن وقوله واقتصر الى المتن وكان الاولى أن يقول وان لم يفصل المشتري في القبول (قوله وبه فارت ما قدمته الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة ما قال ببعثك عبدي بالف وجاري بقبضه بمائة فقبل دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير ونو باع صاع برقان اشتراط قبض ما يقابل الحنطة من الشعير أمر تابع أيضا انتهى فليتامل (قوله بخلاف مالو كان أحدهما جائزا) قبل ليس السبب في المنع جواز أحدهما بل تنافي أحكامهما وقد مر جواز الجمع بين البيع والسلم مع تنافي أحكامهما بنحو اشتراط قبض رأس المال في المجلس في السلم دون البيع فليتامل وقال مر عن والده العلة مجموع الاختلاف جواز وز وما أحكاما وعبارة شرحه بخلاف مالو كان أحدهما جائزا كببيع يشترط قبض العوضين فيه وجمالة أو اجارة ذمة أو سلم وجمالة بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فانه لا يشترط القبض في المجلس كذا آفاده بعض المتأخرين انتهى (قوله والصداق بحصة مهر المثل منها) قال في شرح الروض ثم شرط التوزيع في زوجتك بنتي وبعثك عبدها ان تكون حصة النكاح مهر المثل فاكثرفان كانت أقل وجب مهر المثل كذا كره في المجموع نعم ان أذنت الرشيدة في قدر المسمى فظاهر انه يعتبر التوزيع مطلقا اه وظاهر ان شرط التوزيع

أحد هما

عبدنا هذا بالف فتعطي حصة كل حكمهما نعم لو قبل المشتري نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لان اللفظ يقتضي جوابا جميعا وبه فارت ما قدمته أول البيع في بعتك هذا بالف وهذه بمائة

شرع شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظار الوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل
شحن الزيادة اه ع ش

(باب الخيار)

(قوله هو اسم) الى المتن في النهاية (قوله هو اسم) أى اسم مصدر أى اسم مدلوله لفظ المصدر اه ع ش أى
لان فعله ان كان اختار فصدره اختيار وان كان خير بالتشديد فصدره تخيير اه بجيرى (قوله هو طلب الخ)
أى شرعاو (قوله خير الامرين) أى فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له او يقال أى غالبا اه ع ش
(قوله وهما) أى النقل والخل (قوله رخصة) خبر قوله وهو لكون الخ (قوله وله سببان) أى للمتعلق بمجرد
التشهي (قوله لقوة ثبوته الخ) من اضافة المعول الى علمته اه رشيدى عبارة ع ش كان الاولى أن يقول
لقوته بثبوته شرعا والمراد بقوله لقوة ثبوته شرعا الخ أن العقد اذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع
حتى لو نفاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت الا بشرط العاقدين لا يقال كما ان خيار المجلس
ثبت بمجرد البيع بالخيار كذلك خيار الشرط ثبت بقوله من يابعت فقيل لا خلافه لاننا نقول الحد يثان
المذكور ان ثبت بهما حكم الخيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بلا شرط بخلاف خيار الشرط فانه
لا يثبت الا بشرط العاقدين وان كان دليله قوله من يابعت الخ اه (قوله في بيانهما) يعنى خيار المجلس
وخيار الشرط (قوله وان اختلف فيه) ومن هنا قد توجه تقديمه بالاهتمام به للخلاف فيه كوجهه وابدلك
تقديم صيغة البيع على بقية أركانه اه سم فيقال قدم اما لقوة ثبوته الخ واما للاهتمام به (قوله كل معاوضة)
الى المتن في النهاية الا قوله ولم يبال الى وزعم النسخ (قوله نحو أنواع البيع الخ) قيل صوابه اسقاط نحو وقال
ع ش انما قال نحو لتدخل الاجارة لانها ليست بيعا فهى محضة وان كانت لا خيار فيها اه وقال الرشيدى
حاول الشيخ ع ش في الحاشية أن الشارح م ر جعل أنواع البيع في كلام المصنف بادخاله لفظ نحو عليه مثالا
للمعاوضة المحضة لما يثبت فيه الخيار فنال نحو حينئذ الاجارة ولا يخفى ما فيه اه (قوله كبيع الجدد الخ)
أى وان أسرع اليه الفساد وأدى ذلك الى تلفه وسبأى عن سم ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط
اه ع ش (قوله في شدة الحر) أى بحيث ينماع بهما اه غنى (قوله طفله) الاولى موليه (قوله وعكسه) أى
واقضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار
فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغى أن يمنع على الاصل الزام
العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه أن يراعى مصلحة ولو انعكس الامر فكانت
مصلحة الفرع في امضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغى أن يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة

(باب الخيار)

(قوله وان اختلف فيه) ومن هنا قد توجه تقديمه بالاهتمام به للخلاف فيه كوجهه وابدلك تقديم صيغة البيع
على بقية أركانه (قوله ويباع الاب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه) أى واقضت المصلحة ذلك التصرف
لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف
ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغى أن يمنع على الاصل الزام العقد على الفرع وأن يجب عليه
الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه أن يراعى مصلحة ولو انعكس الامر وكانت مصلحة الفرع في امضاء التصرف
والاصل في خلافه فينبغى أن يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تخييره لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ
لزم انقطاع خياره بالانقضاء الزام من جهته بمجرد معاوضة مصلحة الفرع وهو بعد لا نظيره ولو باع الاصل
مال أحد فرعيه للاخراج حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فانه عكس
مصلحته ما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجارة تفوت مصلحة أحدهما والفسخ يفوت مصلحة الآخر فهل
يتخير بين الاجارة والفسخ لعدم امكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لان نفسه رجوعا لما كان قبل
التصرف فيه نظر فليتأمل (قوله ويباع الاب أو الجد الخ) أقول لا يخفى ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه

(باب الخيار)

هو اسم من الاختيار الذى
هو طلب خير الامرين من
الامضاء والفسخ وهو
لكون أصل البيع اللزوم
أى ان وضعه يقتضيه اذ
القصد منه نقل الملك وحل
التصرف مع الامن من
نقض صاحبه وهما فرعا
للزوم رخصة شرعا اما
لدفع الضرر وهو خيار
النقص الا ترى واما للتروى
وهو المتعلق بمجرد التشهي
وله سببان المجلس والشرط
وقد أخذ في بيانهما مقدما
أولهما لقوة ثبوته بالشرع
بلا شرط وان اختلف فيه
وأجمع على الثانى فقال
(يثبت خيار المجلس في كل
معاوضة محضة وهى ما تنفسد
بفساد عوضه نحو أنواع
البيع) كبيع الجد في شدة
الحر وبيع الاب أو الجد
مال طفله لنفسه وعكسه
خير المحيين

تغييره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث دلزم انقطاع خياره بالتفرق والزام من جهته بمجرده معارضة مصلحة
الفرع وهو بعيد لا نظيره ولو باع الاصل مال أحد فرعية لا يخرج حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما
ثم تغير الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تقوت مصلحة أحدهما
والفسخ يقوت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الاجازة والفسخ لعدم امكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ
لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظرا فليتأمل سم على حج أقول ينبغي أن يراعى من المصلحة في
الفسخ لان رعاية الآخر في الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكما مر أن الولي لا يجب عليه مراعاة
مصلحة الفرع في الاجازة بل له الفسخ عن نفسه وان أضرب بالفرع فكذلك هنا عش ويؤيده ما يأتي من
أنه لو أجاز واحد وفسخ الآخر قدم الفسخ (قوله البيعان) أي المتبايعان اه عش أي البائع والمشتري
(قوله ما لم يتفرقا) أي سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما (قوله بأو) أي مع أو فلا ينافي أن الناصب
أن المقدرة دليل قوله بتقدير الا ان الخ ثم رأيت في منهوات المغني ما نصه فيه تجوز والناصب على الصحيح أن
لا أو اه (قوله لا بالعطف) عطف على قوله بنصب يقول الخ (قوله لا مغايرته له) أي لا مغايرة القول للتفرق

وعكسه وجود المصلحة فيه لان تصرف الولي منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهما وكانت المصلحة للطفل
في الزام العقد وللولي في الفسخ فهل يلزمه الاجازة نظر للطفل أو لا يلزمه بل له الفسخ لان جواز الفسخ له مطلقا
وان لم يكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار له وفيه نظر ويظهر أنه لا يجب عليه الاجازة وان كانت
مصلحة الطفل فيها اذ لو وجبت حينئذ لم يكن في ثبوت الخيار له فائدة وصار جواز الفسخ له وامتناعه منوطا
بمصلحة الطفل وهذا بخلاف ما لو كانت مصلحة الطفل في الفسخ فيظهر أنه حينئذ ليس له الزام العقد ويتعين
الفسخ وهذا لا ينافي ثبوت الخيار له لان الغرض من ثبوته التمكن من الفسخ لامن الزام لانه الاصل في العقد
ولا يتوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من مشروعيته ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير للشارح
ما نصه مع المتن ويتبعه لزوم الخيار في ذلك باختياره أي الولي لزوم العقد له مطلقا ونحو الطفل ان رآه
مصلحة اه وذلك لا يتخالف ما قلناه لان حاصله أنه ليس له الزام للطفل الا بالمصلحة وهذا لا ينافي أنه مع أن
مصلحة الطفل في الزام تجوز له الفسخ لانه فائدة ثبوت الخيار له ككلو كانت مصلحة الطفل في بيع مال نفسه
للطفل لا يلزمه بيعه وفي شرح العباب هنا ما لا ينافي ما قلناه مع تأمل ذلك (قوله لا بالعطف الخ) كتب شيخنا
المحقق البرلسي بهامش الشارح المحلي ما نصه المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق
أو مدة انتفاء قول أحدهما لا لا يخرج حيث يقتضي ثبوته في الاولى وان انتفت الحالة الثانية بان قال أحدهما
لا لا يخرج وثبوته في الثانية وان انتفت الاولى بان تفرقا والتخاض منهما بما قاله النووي رحمه الله تعالى
هكذا ظهر لي في فهم هذا المحل فليتأمل اه وأقول هذا أحسن ما يقال هنا لكن يرد عليه ما قرره الرضى
وغيره من الأئمة من أن العطف بأو بعد النفي يكون نفيا لكل من المتعاطفات لا لأحدهما ويحجب بان هذا
بحسب الاستعمال والافقضية أصل وضع اللغتان النفي لأحدهما كما عترف بذلك الرضى نفسه وحينئذ
قاله النووي لا يتوجه عليه اشكال لا بحسب الاستعمال ولا بحسب أصل الوضع فليتأمل وأما ذكره الشارح
فلا يخفى ما فيه على المتأمل فيه ومن هنا يظهر أنه لا اشكال على ما جوزه شرح البخاري بالنظر لاستعمال اللغة
ولا حاجة الى الاعتذار عنهم بعدم ميلاتهم بالابهام فتأمل نعم يمكن التكافؤ في جعل كلام الشارح على ما قاله
شيخنا فليتأمل والله تعالى أعلم (قوله لا مغايرته له الخ) كان مراده بالخيار مجرد ذكر أحد الأمرين المتغايرين
من غير قصد استثناء أحدهما من الآخر أو جعله غاية له وواعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطف
اثبات الخيار عند تحقق أحد الانتفاءين انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء أحد ردهما صادق مع وجود
الآخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فيرد عليه عدم ثبوت الخيار
حينئذ بل انما يثبت عند تحقق الانتفاءين جميعا وأن مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث
لم يتحقق واحد من الانتفاءين بان وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يقيس الحكم به فقول

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
أو يقول أحدهما لا آخر
اختر بنصب يقول
بأو بتقدير الا أن أو لا
بالعطف والالتقال يقبل
بالحزم وهو لا يصح لان
القصد استثناء القول من
عدم التفرق أو جعله غاية
له لا مغايرته له

المستلزمة للمغايرة نقيضها وقال الكردى ان ضميره لعدم التفرق اه وقال سم كأن مراده بالمغايرة مجرد ذكر أحد الأمرين المتغايرين من غير قصد استثناء أحدهما من الآخر وأجعله غاية له واعلم أن منطوق الحديث على تقدير العطف أثبات الخيار عند تحقق أحد الانتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء أحدهما صادق مع وجود الآخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فيرد عليه عدم ثبوت الخيار حينئذ بل انما يثبت عند تحقق الانتفاء من جميعا وأن مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث لم يتحقق واحد من الانتفاءين بان وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقول الشارح الصادقة الخ ان أراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه أنه لا محذور في هذا وان أراد باعتبار المنطوق فالصواب أن يقول الخ مع عدم التفرق وان يزيد العكس فتأمل اه وقوله والصواب الخ أى الا صوب لما يأتى آنفا (قوله مع التفرق) كذا فى أصله وكتب عليه سم ينبغى مع عدم التفرق كما علم فليتأمل اه وبه أى بعدم التفرق عبر فى النهاية والحاصل أن العطف يقتضى توقيت الخيار بتحقيق أحد النفيين وهو صادق بوجود الثبوت فى الطرف الآخر معه وأنه انما يرتفع الخيار بارتفاع النفيين ثم رأيت الفاضل المحشى نقل نحو هذا الحاصل عن شيخه البرلسى ثم عقبه بقوله ويرد على ذلك ما قرره الرضى وغيره من أن العطف باو بعد النفي يكون نفيًا لكل من المتعاطفات لأحدهما ويجب بان هذا بحسب الاستعمال والا فقضية أصل وضع اللغة أنه لأحدهما كما عترف به الرضى وحينئذ فإقاله النوى لا اشكال فيه لا بحسب أصل الوضع ولا بحسب استعمالها فليتأمل اه وعدم الاشكال بالنظر الى الاستعمال محل تأمل فاجعل صواب العبارة لا اشكال فيه بحسب أصل اللغة بل بحسب الاستعمال فلنحرر اه سيد عمر أقول ما قاله النوى هو ما ذكره الشارح بقوله بنصب يقول الى وهو الخ وحينئذ فإصل ما فى سم أن النصب حال عن الاشكال مطلقاً وأن الجزم وان خلا عنه بحسب الاستعمال لكنه لا يتخلو عنه بحسب اللغة وهذا واضح لا غبار عليه (قوله وخالف فيه) أى فى الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله قاله ابن عبد البر) أى ان أكثر ذلك تشييب لا أصل له (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل صحة الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله الى نقض الحكم بنفيه) أى خيار المجلس عبارة الحلبي قوله يثبت خيار مجلس خلافاً للإمام مالك ولو حكم بنفيه كما نقض حكمه لانه وان كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة اه (قوله وزعم النسخ) أى للحديث المذكور وكذا ضمير قوله بخلافه (قوله يعمل به) أى بالحديث المذكور قول المتن (كالصرف) هو بيع النقد بالتقدم مضرو بأو غير مضروب اه عش وكان الاولى للشارح أن يقول وكالصرف عطف على ما زاده سابقاً من قوله كبيع الجدا الخ قول المتن (والطعام) أى وبيعة (قوله وبما قدمته) الى قول المتن ولو اشد ترى فى النهاية (قوله هنا) أى فى خيار المجلس (قوله كيف يثبت) أى خيار المجلس فى الربوى (قوله شرط) أى عند اتحاد الجنس لانه هو الذى يتوجه عليه السؤال اه عش (قوله مر فيها) أى المعاملة (قوله ان أحدهما) أى أحد الربوين و (قوله أفضل) أى اذا عبرت فيها بالمساواة بالكيل فى المسكيل والوزن فى الموزون وان اختلفت جودة ورداعة اه عش (قوله على الاوجه) وفافاً لنهاية والغنى (قوله ومثله) أى بيع العبد من نفسه ومثله الحوالة فلا خيار فيها وان قلنا هى بيع لانها رخصة فلا يناسبها ثبوت الخيار اه منهج بالمعنى وعبارة الحلبي والحوالة على الاصح اه عش وعبارة الغنى الشارح الصادقة الخ ان أراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه ان لا محذور في هذا وان أراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول مع عدم التفرق وان يزيد العكس فتأمل اه (قوله الصادقة) ان أراد الصدق باعتبار المنطوق فهو ممنوع لان تقديره ما لم يتفرق الخ لمدة عدم التفرق أو عدم القول للمغايرة انما تصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول أى باعتبار أصل اللغة على أن الصواب على هذا أن يقال لا مغايرة لعدم القول له أى لعدم التفرق وان أراد باعتبار المفهوم فلا محذور فيه لان مفهوم ما لم الخ عدم الخيار عند القول والتفرق وهو صحيح تدبر (قوله مع التفرق) ينبغى مع عدم التفرق كما علم فليتأمل (قوله على ان هذا غفلة عامر) وأيضا فقد يتعلق الغرض بالمفضول والساوي

الصادقة بوجود القول مع التفرق ولم يبال بهذا الابهام شرع البخارى حيث جوز واقر راية ما لم يتفرقا أو بخير أحدهما الآخر نصب الراعى وزعمه هاو خالف فيه أئمة تعلّقوا بما أكثره تشييب لا أصل له قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثيرون من أئمتنا الى نقض الحكم بنفيه وزعم النسخ لعمل أهل المدينة بخلافه ممنوع لان عملهم لا يثبت به نسخ كالحق فى الاصول على ان ابن عمر من أجهلهم وهو راوى الحديث كان يعمل به (كالصرف والطعام بالطعام) وبما قدمته من ان القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشبهى اندفع ما قيل كيف يثبت مع أن المعاملة شرط فلا أفضل حتى يختاره على ان هذا غفلة عامر فيها المعلوم منه أنها لا تمنع ان أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولا يرد بيع القن من نفسه فانه لا خيار فيه للقن وكذا لسيده على الاوجه لتصريحهم بان هذا عقد عتاق لا يبيع ومثله البيع الضمنى

منها أي من الصور المستثنيات التي لا خيار فيها الحوالة فأنها وإن جعلت معاوضة ليست على قواعد المعاوضات
وربما يقال إن كلام المصنف في بيع الاعيان فلا تستثنى هذه الصورة لأن ما يبيع دين بدين اه (قوله
وكقصة الرد) عطف على قول المتن كالصرف (قوله بخلاف غيرها) أي قسمتي الافراز والتعديل سواء جريا
باجبار أم بتراض اذا قلنا انها في حالة التراضى يبيع اه معنى (قوله لان المستثنى منه يجبر عليه) أي والاجبار
ينافي الخيار اه سم عبارة ع ش يعنى أنه لو امتنع أحد الشرىكين من القسمة أجبر عليها في الافراز
والتعديل فلا ينافي امتناع الخيار فيما لو وقعت بالتراضى اه قول المتن (وصلح معاوضة) كان يصالحه على
دار بعد اه ع ش (قوله بخلاف صلح الخططة) هي الصلح من الشيء على بعضه ديناً كان أو عيناً اه ع ش
(قوله فيها) أي الاجارة (قوله وعلى دم العمد الخ) عطف على قوله على المنفعة وخرج الصلح عن دم الخطا وشبهه
العمد فيثبت فيه الخيار وصورة الصلح عليه أن يدعى على عمر ودار امثلاً والحال أن عمر استحق على زيد
دية قتل الخطا أو شبه العمد لكونه أي ز يد قتل مورث عمر وقال ز يد لعمر وصالحه من الدار التي أدها
عائلاً على الدية التي تستحقها على أي تركت الدار في نظير الدية أي سقوطها عنى فالدية مأخوذة حكماً اه
يجزى عن الرشيدى (قوله لانه معاوضة غير محضة) أي لانه في المعنى فعقود (قوله وقد علم من سياقه)
أي حيث عبر بأنواع البيع و (قوله فيها) أي في المعاوضة الغير المحضة اه ع ش قول المتن (ولو اشترى من
يعتق عليه) * فرع * لو قال بعثك هذا العبد بشرط أن تعتقه فقال اشترى فهل يثبت للمشتري خيار المجلس
أم لا فيه نظر والاقرار الثاني لان في ثبوته له تقوى يتلشرط الذي شرطه * فرع * لو قال ان بعثك فانت حر ثم
باعه صرح وعق عليه فوالا انه يقدر دخوله في ملك المشتري في زمن لطيف نظير ما قدمه الشارح في البيع
الضمي بخلاف ما لو قال ان اشترى بك فانت حرة فانه لا يعتق على القابل بالشراء لانه لا يملك التعليق حين الاتيان
بالصيغة اه ع ش عبارة المعنى وأقرها ع ش اذا قال لعبد مثلاً اذا بعثك فانت حرة فباعه بشرط اني خيار
المجلس لم يعتق لعدم صحة البيع لانه ينافي مقتضاه بخلاف ما اذا بشرطه فانه يعتق لان عتق البائع في زمن
الخيار نافذ اه قول المتن (للبائع) وهو مرجوح اه نهاية ومعنى (قوله اذ لا مانع) أي لوجود المقتضى بلا
مانع نهاية ومعنى قال ع ش وهو مجلس العقد أي بخلاف ما لو اشترى من أقرب بحريته يثبت الخيار للبائع
ولا يثبت للمشتري لانه من جهة افتداء سم على منهج ومثله من شهد بحريته ووردت شهادته اه (قوله فلما
تعذر الثاني) هو قوله وأن يترتب عليه العتق فوراً (قوله بقى الاول) أي عدم التمكن من القسخ اه ع ش
(قوله وباللزام يتبين عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتبين أنه عتق من حين
الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول أن الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عنه من حين الاجارة فعتقه من
حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليست أملى سم على المنهج وقد يجاب عنه بان ملك البائع لما كان
مزرعاً لا يزال لازماً بنفسه مع تشوف الشارع للعتق نزلناه منزلة العدم ونقل عن شيخنا الحلي ما يوافقه ثم
رأيت في كلام الشارح مر بعد قول المصنف إلا أنى والأصح أن العرض على البيع الخ ما يصرح به حيث
قال لان العتق الخ يمكن رد على هذا الجواب الزوائد حيث جعلها للبائع فينافي كون ملكه مزرعاً لا
أن يقال لما كان الشارع ناظر للعتق ما أمكن راعوه ولا يضر تبعض الاحكام حينئذ بالنسبة لتبين العتق
يلحق باللزام بالنسبة للملك الزوائد يستصحب الملك السابق على العقد حتى يوجدها قلة قوى وقوع لهم
تبعض الاحكام في مسائل متعددة منها ما لو استلحق أو دوز وجته ولم يصدق الزوج فيجوز له وطؤها ولا تنقض
وضوعه اه ع ش (قوله يتبين عتقه الخ) أي من حين العقد اه ع ش (قوله وان كان للبائع حق الحبس)

(قوله يجبر عليه) أي والاجبار ينافي الخيار اه (قول المصنف من يعتق عليه) قال في الروض لاني شراء العبد
نفسه أي لا يثبت الخيار لانه عقد عتاقه وظاهر ولا للسيد خلافاً لركشي وفي الروض أيضاً لو قال لعبد ان
بعثك فانت حرة فباعه عتق (قوله وباللزام يتبين عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد
فيتبين أنه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عنه من

وكقصة الرد بخلاف غيرها
ولو بالتراضى لان المستثنى منه
يجبر عليه (وصلح المعاوضة)
بخلاف صلح الخططة فانه
في الدين ابراء وفي العين هبة
نعم صلح المعاوضة على المنفعة
اجارة ولا يرد لانه سبب صرح
بعد دم الخيار فيها وعلى دم
العمد معاوضة ولا يرد أيضاً
لانه معاوضة غير محضة وقد
علم من سياقه أنه لا خيار
فيها (ولو اشترى من يعتق
عليه) كاصله أو فرعه (فان
قلنا) فيما اذا كان الخيار
لهما (الملك في زمن الخيار
للبيع أو موقوف) وهو
الاصح (فلهما الخيار) اذ
لا مانع (وان قلنا) الملك
(للمشتري) على الضعيف
(تخير البائع) اذ لا مانع هنا
أيضاً بالنسبة اليه (دونه)
لان قضية ملكه أن لا
يمكن من ازالته وأن
يترتب عليه العتق فوراً
فلما تعذر الثاني لحق البائع
بقى الاول وباللزام يتبين
عتقه عليه وان كان للبائع
حق الحبس (ولا خيار في)
مالا معاوضة فيه

كوقف ولا في عقد جائز ولو من جانب كرهن (٣٣٦) نعم ان شرط في بيع وأقبضه قبل التفرق أمكن فسخه بان يفسخ البيع فينتسخ هو تبعاً

أو فلا يكون حق الحبس ما عمن نفوذ العتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت فيه حق الحبس للبائع وقد بوجه بان يبعه لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بتأخير قبض الثمن كالبيع بمؤجل اه ع ش (قوله كوقف) أي وعتق وطلاق اه نهاية (قوله نعم ان شرط الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن ولا يثبت في العقود الجائزة من الجانبين كالشركة أو من أحدهما كالكتابة والرهن نصها لأنها ليست ببيعاً ولا ان الجائز في حقه بالخيار أبداً فلا معنى لثبوته له والا سخر وطن نفسه على الغبن المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطاً في بيع الخ فالاستدراك في كلامه بالنسبة لما اقتضته العلة من أن اللازم في حقه لا يثبت اه الخيار فلا يتمكن من الفسخ اه رشيدى (قوله وضمان) يتأمل ما معنى الجواز فيه الآن أن يكون الجواز من جهة المضمون بل معنى أن له اسقاط الضمان وبراء الضامن سم على ج وهذا بناء على أن الضمان وما بعده عطف على الرهن ولك أن تجعله عطفاً على العقد بل هو الظاهر وعليه فلا إشكال اه ع ش وقوله بل هو الظاهر ظاهر المنع عبارة المغنى مع المتن ولا خيار في الإبراء والنكاح والهبة بل هو التي صرح بنبى الثواب عنها وأطلق وقتلنا لا تقتضيه وهو الراجح لأن اسم البيع لا يصدق على شيء من هذه الثلاثة ولا خيار أيضاً في الوقف والعتق والطلاق وكذا العقود الجائزة من الطرفين كالقراض والشركة والوكالة أو من أحدهما كالكتابة والرهن اه وهى أخصر وأسبغ واسلم (قوله لا يحتاج له) أي الخيار (قوله فيه) كذا في ع ش لكن في تطبيق النعيل بالنسبة للوقف والضمان وقصة نظاهرة (قوله والمعمد الخ) وفاقاً لشرح المنهج والنهاية والمغنى (قوله أما المشتري الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن الخيار فيما يثبت ملكه بالخيار فلا معنى لاثباته فيما ملك بالقهر والإجبار اه (قوله بسائر أنواعها) إلى المتن في النهاية (قوله بسائر أنواعها) أي سواء كانت اجارة عين أو ذمة قدرت برمان أو محصل عمل وبهذا يتضح التعبير بالانواع فلا يقال ان الاجارة نوعان فقط الذمة والعين اه ع ش (قوله لأنها لا تسمى بيعاً) هذا التعليل يتأني في سائر أنواعها (قوله لغوات المنفعة) لا يتأني في المقدرة بعمل العمل (قوله ولأنها الخ) مثل الاول في جريانه في سائر أنواعها فبعض التعليل عام وبعضها خاص اه ع ش (قوله وجوده في الخارج) هذا لا يتأني في السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه فاعل المراد أن الغالب في المسلم فيه كونه عيناً لا تقوت بقوات الزمن اه ع ش (قوله حق الممر) أي أوجراء الماء أو وضع الجذوع على الجدار اه ع ش (قوله والمساقاة كالاجارة) أي حكماً وتعليلها اه مغنى (قوله ليس بمقصود بالذات) بل تابع للنكاح (قوله ومثله عوض الخلع) أي حكماً وتعليلها وكذا خلافاً كما يأتي قول المتن (في المسائل الخ) ومقتضى قوله ومثله عوض الخلع أن الخلاف جار فيه أيضاً وهو كذلك لكن بالنسبة للزوج فقط عبارة عميرة قوله على الاصح الخ مقابلة في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعياً وسقط العوض اه ع ش (قوله ومررت الاشارة) أي بترجيح الاصح اه سم عبارة الرشيدى قوله في المسائل الخ أي على ما مر في الهبة وقوله ومررت الاشارة الخ أي بناء على ظاهر المتن وان كان قد تقدم تعقبه في الهبة ذات الثواب اه (قوله الى رد المقابل في كل منها) أي في غير الاول فانه صحيح فيه المقابل قول المتن (وينقطع بالتخاير) الى ان قال و بالتفرق قال الشارح في شرح العباب وأفهم حصرة القاطع فيما ذكره أن ركوب المشتري الدابة المبيعة حين الاجارة فعتقه من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليتأمل (قوله وضمان ووقف ٣) يتأمل ما معنى جواره فيهما الآن أن يكون الجواز من جهة المضمون بمعنى أن له اسقاط الضمان وبراء الضامن ومن جهة الموقوف عليه المعين بمعنى أن له رد الوقف (قوله بسائر أنواعها) أي ولو لاجارة ذمة مر (قوله بين اجارة الذمة) أي التي قال طائفة منهم القفال بثبوت الخيار فيها قطعاً كالسلم وانظر السلم في المنفعة وقد يقال فيه نظير قوله لما عقد بلفظ البيع الخ (قوله يتصور وجوده) قد لا يأتي في السلم في المنافع (قوله ومررت الاشارة) أي بتوجيه الاصح (قول المصنف وينقطع بالتخاير الى ان قال و بالتفرق) قال الشارح في شرح العباب وأفهم

وضمان ووكالة وشركة وقراض وقراض وعارية اذ لا يحتاج له فيه ولا في (الابراء) لأنه لا معاوضة فيه (والنكاح) لان المعاوضة فيه غير محضة (والهبة) لا ثواب لعدم المعاوضة (وكذا ذات الثواب) لأنها لا تسمى بيعاً والمعمد ثبوته فيها ولو قبل القبض لأنها لا تسمى حقيقة (والشفعة) أما المشتري فلان الشقص مأخوذ منه قهراً وأما الشفيع فلا نه بعد تخصيص خيار المجاس باحد العاقدين ابتداءً (والاجارة) بسائر أنواعها على المعمد لأنها لا تسمى بيعاً ولتوت المنفعة بمعنى الزمن فالزمن العقد لثلاً يتألف جزء من العقود عايشه لا في مقابلة العوض ولأنه الكون على معدوم هو المنفعة عقد شرر والخيار شرر فلا يحتاج معان ويقرب بين اجارة الذمة والسلم بانه يسمى بيعاً بخلافها وبان المعقود عليه يتصور وجوده في الخارج غير قائم منه شيء بمعنى الزمن فكان أقوى وأدفع للغر منه في اجارة الذمة ويتبينها وبين البيع الوارد على المنفعة كحق الممر بانه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الاجارة لا خيار فيه فيما يظهر (والمساقاة كالاجارة) (والصدق) لان

المعاوضة فيه غير محضة مع انه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع (في الاصح) في المسائل الخ ومرت الاشارة الى رد المقابل في كل منها (وينقطع) بخيار المجاس (بالتخاير بان يختارا) أي العاقدان (لزومه) أي العقد مبرماً

لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون لاختيارها والشأن ينقطع لتصرفه والذي يتجه ترجيح الأول ولا نسلم أن مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالركوب ما في معناه سم على ع ش (قوله كتحارنا الخ) أي اختيار الأكرهاه بجري (قوله بان يتبايعا العوضين) قضيته أنه لا يقطع بتبايع أحد العوضين كان أخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقد مر أن تصرف أحد العاقدين مع الآخر جازة وذلك يقتضي انقطاع الخيار بما ذكر فعل قوله العوضين مجرد تصور يروى ينبغي أن يكون من كتاباته أجبت العقد وأكرهته اه ع ش (قوله العوضين) أي ولور بويين اه معني (قوله في المجلس) تنازع فيه قوله بان يتبايعا وقوله قبضهما (قوله فان ذلك) أي التبايع اه ع ش (قوله على مفهوم المتن) وهو قوله بالتحار وبالتفرق اه ع ش قول المتن (فلو اختار) أي طوعا اه بجري (قوله اختيار الشرط) أي كأنه إذا أحدهما في خيار الشرط (قوله وقول أحدهما اختر الخ) في التوسط لوقال أخرن وفسخت أو عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما وأخرن في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وإن قال جرت أو فسخت بالتردد أو عكس ذلك عمل بالأول على الأقرب من الاحتمالات ولم أر فيها نقلا اه من شرح العباب سم على ج و ب ي قال أخرن في النصف أو قال فسخت في النصف وسكت عن النصف الآخر والذي يظهر في الثانية أنه يفسخ في الكل وأما في الأولى فيجوز أن تراجع فان قال أردت الإجازة في النصف والفسخ في الباقي انفسخ في الكل وإن قال أردت الإجازة في النصف الأول وفي الثاني أيضا نفذت الإجازة وإن لم يعلم له حال بان تعددت مراجعته لغا ما قاله لتعارض الأمرين في حقه وبقي الخيار عملا بالأصل اه ع ش محذوف (قوله أو فسخه) عطف على قوله لزومه وقال الكردي عطف على اختيار اه (قوله ولو بعد الإجازة) أي من الآخر اه سم (قوله وفارق الفسخ الإجازة) أي حيث كان فسخ أحدهما إجماعا من إجازة الآخر وقاطعها ولم تكن إجازة أحدهما مانعة من فسخ الآخر كما علم مما تقرر اه سم (قوله ومن ثم الخ) الأولى اسقاطه فتدبر (قوله وفسخ الآخر) أي ولو في البعض اه سم (قوله وينقطع أيضا بفارقة الخ) دفع لما يتوهم من أن خياره إنما ينقطع بالقول لأن مفارقة محلها كفارقة العاقدين من المجلس وهو لا يقطع الخيار وإن تماشا بمنزل كإيجائي وكان الأولى تأخيرها عن قول المصنف وبالفارق الخ اه ع ش عبارة المعنى لو تبايع شخصان ملتصقان دام خيارهما ما لم يختارا أو أحدهما بخلاف الأب إذا باع لابنه أو اشترى منه وفارق المجلس انقطاع الخيار لأنه شخص واحد لكنه أقيم مقام اثنين بخلاف الملتصقين فانهما شخصان حقيقة بدليل أنهما يحجبان الأم من الثالث إلى السادس اه قول المتن (وبالتفرق يبدنهما) * (فرع) * كاتب بالمبيع غائبا متدخيرا المكتوب اليه مجلس بلوغ الخبر وامتد خيار الكاتب إلى مفارقه المجلس الذي يكون عند وصول الخبر للمكتوب اليه مر وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقيني في حواشي الروضة خلافا لظاهر الروضة

حصره القاطع فيما ذكره أن ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطع به وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه والذي يتجه ترجيح الأول ولا نسلم أن مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالركوب ما في معناه اه (قوله أو فسخه ولو بعد الإجازة) أي من الآخر انفسخ في التوسط لوقال أخرت ففسخت أو عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما وأخرت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وإن قال أخرت أو فسخت بالتردد أو عكس ذلك عمل بالأول على الأقرب من احتمالات ولم أر فيها نقلا اه من شرح العباب وفيه أيضا فرع قد تمتنع الإجازة دون الفسخ كما مر في الربوي وألحق به السلم وعكسه كما إذا أبق المبيع من يد البائع فان المشتري يختار في الفسخ فان فسخ لم يزل يملك حتى لو بدله الفسخ بعد الإجازة جاز أي فليس على الغور أو الإجازة بعد الفسخ لم يجز قاله الشيخ أبو محمد اه فليتأمل هذا الكلام فان حاصله الاعتداد بالفسخ دون الإجازة فليس عكسا لما سبق (قوله وفارق الفسخ الإجازة) أي حيث كان فسخ أحدهما مانعا من إجازة الآخر وقاطعها ولم تكن إجازة أحدهما مانعة من فسخ الآخر كما علم مما تقرر (قوله وفسخ الآخر) أي ولو في البعض (قول المصنف يبدنهما) * (فرع) * كاتب بالمبيع غائبا متدخيرا المكتوب

كتحارنا وأخرناه وأفسدناه
وأبطلنا الخيار وأفسدناه لأنه
حقهما فسقط باسقاطهما
أو ضمنا بان يتبايعا العوضين
بعد قبضهما في المجلس فان
ذلك يتضمن الرضا بلزوم
الأول فإراد هذه الصورة
على مفهوم المتن غير صحيح
(فلو اختار أحدهما) لزومه
(سقط حقه وبقي) الخيار
(لا آخر) اختيار الشرط
وقول أحدهما اختر أو
خسر ترك يقطع خياره لأنه
رضا منه بلزومه لا خيار
المخاطب إلا أن قال اخترت
إذا السكون لا يتضمن رضا
والا إذا كان القائل البائع
والمبيع يعتق على المشتري
لأنه باختيار البائع يعتق
على المشتري لأن الملك صار
له وحده أو فسخه ولو بعد
الإجازة انفسخ وإن لم يوافق
الآخر والابطال فائدة
الخيار وفارق الفسخ الإجازة
بأنه يعيد الأمر ما كان قبل
العقد ومن ثم لو أجاز واحد
وفسخ الآخر قدم الفسخ
(و) ينقطع أيضا بفارقة
متولى الطرفين بمجلسه
(وبالتفرق يبدنهما)

انتهى سم على حج وسياق في كلام الشارح م ما يقتضى خلافة من امتداد خيار الكاتب الى انقطاع
خيار المكتوب اليه اه عش (قوله أى العاقدين) الى قوله ويبطل البيع في النهاية (قوله مكرها) أى
بغير حق ولولم يسدده اه مغنى زاد النهاية ولو كان المبيع ربويا اه (قوله وصح عن ابن عمر الخ) دفع
لما هو منه الحديث من اشتراط التفريق بينهما معا قال السيد عمر كان وجه فعله له مع أن الورع اللائق به تركه
بيان الحكم الشرعى بالغفل فانه أبلغ منه بالقول اه (قوله ههنا) أى قليلا اه عش (قوله محمول
الحل فيه الخ) يؤيد أو يعين حمله على ذلك أن ابن عبد البر بعد أن أشار الى أنه على وجه الندب نقل الاجماع
على أن له ان يفارقه لينفذي به اه سم (قوله الاباحة المستوية الخ) أى فتكون المفارقة بقصد ذلك
مكر وهاولا يلزم منه أن فعل ابن عمر كان مكر وهاولا لا تكون مفارقه لذلك بل لغرض جواز
التصرف فيه اه عش (قوله فلو حل أحدهما الخ) وكذا لا ينقطع خياره إذا كره على الخروج ولولم
يسدده روض ومغنى (قوله بقى خياره) أى حتى في الربوى خـ لافا لما في شرح الروض الى أن يزول الاكراه
ويفارق بحاس زواله كاهو ظاهر اه سم عبارة عش فلوزال الاكراه كان موضع زوال الاكراه
كمجلس العقد فان انتقل منه الى غيره بحيث يعد مفارقه انقطع خياره ومحله كاهو ظاهر حيث زال
الاكراه في محل يمكنه المكث فيه عادة أمالوزال وهو في محل لا يمكن المكث فيه عادة كجهة ماء لم ينقطع خياره
بمفارقه لانه في حكم المكروه على الانتقال منه لعدم صلاحية محله للجلوس وعليه فلو كان أحد الشاطئين للبحر
أقرب من الآخر فله يلزم قصده حيث لا مانع أولا ويجوز له التوجه الى أيهما شاء ولو بعده نظر وقياس
مالو كان لقصده طريقان طويل وقصير فسلك الطويل لا لغرض حيث لا يظهر فيه عدم الترخيص انقطاع
خياره ههنا فليراجع فليتأمل اه عش (قوله لا خيار الاخر) أى فلابقى اه عش (قوله ان لم
يتبعه) لولم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبغي انقطاع خياره ههنا اه سم (قوله الا اذا منع) أى من
الخروج معه وانظر مالوزال الاكراه به بعدهل يكفى الخروج عقب زوال الاكراه ليلتبع صاحبه أولا
ويغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء فيه نظر والاقترب الاول وينبغي أن محل الانقطاع بعدم الخروج
اذا عرف محله الذي ذهب اليه والا فنبغى أن لا ينقطع خياره الا بعد انقطاع خيار الهارب اه عش
(قوله وان هرب) أى أحدهما مختارا أمالو هرب خوفا من سبع أو بار أو قاصده بسيف مثلا فالظاهر أنه من
القسم الاول وان لم يكن في ذلك الاكراه على خصوص المفارقة سم على منهج وينبغي أن مثل ذلك اجابة
النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع به الخيار اذا فارق بحاسه لها اه عش عبارة المغنى والنهاية ولو هرب
أحدهما ولم يتبعه الاخر بطل خياره خيار الهارب ولولم يتمكن من أن يتبعه لـ كنه من الفسخ بالقول ولان
الهرب فارق مختارا بخلاف المكروه اه (قوله بطل خيارهما) أى مطلقا نهاية أى سواء منع الاخر من
اتباعه أم لا اه رشيدى (قوله ان غير الهارب الخ) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان أحدهما نائما وفارق

اليه مجلس بلوغ الخبر وامتداد خيار الكاتب الى مفارقه المجلس الذي يكون فيه عند وصول الخبر للمكتوب
اليه مـ وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقيني في حواشى الروضة خلافا لظاهر الروضة (قوله محمول
الحل فيه على الاباحة المستوية) يؤيد أو يعين حمله على ذلك أن ابن عبد البر بعد أن أشار على بعد الى أنه على
وجه الندب نقل الاجماع على أن له ان يفارقه لينفذي به (قوله فلو حل أحدهما مكرها) قال في الروض وكذا
إذا كره أى على الخروج من المجلس (قوله بقى خياره) أى حتى في الربوى خلافا لما في شرح الروض الآن
يزول الاكراه ويغفر بحاس زواله كاهو ظاهر (قوله ان لم يتبعه) لولم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبغي
انقطاع خياره ههنا لان عذر المكروه بالاكراه غايته ان يجعله كالباقى في المجلس وهو لو بقي في المجلس وفارقه
الاخر انقطع خيارهما لا يقال بل عذر المكروه المذكور يجعله بعد مفارقة الاخر المجلس كالمكروه على ترك
اتباعه لان الاكراه على ترك اتباعه لا يمنع انقطاع خيارهما أخذنا من مسئلة الهرب المذكورة لان مفارقة
الاخر مفارقة الهارب (قوله أن غير الهارب لو كان نائما) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان أحدهما نائما

أى العاقدين وان وقع من
أحدهما فقط ولو نسيانا أو
جهلا لا يبر وجههما لياقنى
الموت وذلك لخبر البيهقي
البيعت بالخيار حتى يتفرقا
من مكانهما وصح عن ابن
عمر رضى الله عنهما أنه كان
اذا باع قام فشى هنيئة ثم
رجع وقضى محل الفراق
خشية من فسخ صاحبه
وخبر ولا يعمل أن يفارق
صاحبه خشية أن يستقبله
محول الحل فيه على الاباحة
المستوية الطرفين ومحله
ان تفرقا عن اختيار فلو
حل أحدهما مكرها بقي
خياره لا خيار الاخر ان لم
يتبعه الا اذا منع وان هرب
بطل خيارهما لان غير
الهرب بـ كنه الفسخ
بالقول مع عدم عذر الهارب
بخلاف المكروه فكاله
لا فعل له ويؤخذ من التعليل
بـ كنه من الفسخ أن غير
الهرب بـ لو كان نائما مثلا

لم يبطل خياره وهو محتمل وعند لحوقه لا بد أن يلحقه قبل انتهائه إلى مسافة تحصل بثلثها المغارقة عادة والاستعطاء خياره لحصول التفريق حيثئذ ويبطل البيع بانعزال الوكيل في المجلس على ما في البحر بطلان الوكالة قبل تمام البيع (٣٣٩) ووجهه بان المجلس العقد حكمه بدليل

الحاقهم الشرط الواقع في مجلسه بالواقع فيه فكان انعزاله في مجلسه كأنعزاله قبل تمام الصيغة وبه يعلم أن خيار الشرط في ذلك خيار المجلس اذ لفرق بينهما في الحاق الشرط كما صرحوا به (فلو طال مكثهما في المجلس) أو قاما وتماشا بمنزل (ولو فوق ثلاثة أيام) (دام خيارهما) لعدم تفرق بينهما (ويعتبر في التفريق العرف) (فيا بعدة الناس فرقة لازم به العقد وما لا فلا اذ لا حد له شرعا ولا لغة ففي دار أو سفينة صغيرة بالخروج منها أو رقي علوها وكبيرة بخروج من محل لا آخر كمن بيت لصفة ويتسع كسوق ودار تفاحشت سعتها بتولية الظهر والمشي قليلا ولا يكفي بتأجدار وارخاضه بينهما الا ان كان بفعلهما أو أمرهما فان كان من أحدهما فقط بطل خياره لا خيار الآخر الا ان قدسدر على منعه أو لم يتلفظا بالفسخ فيما يظهر كالهرب وفي متبايعين من بعد بفارقة محل البيع لا إلى جهة الآخر ولا بالعود لمحلّه بعد المضي إلى الآخر هذا ما بحثه جمع واعترض بان القياس انقطاعه بفارقة

الآخر مختارا اه سم (قوله ناخما مثلا) أي كأن كان مغمى عليه لا مكرها لم يكن من الفسخ بالقول اه رشدي (قوله لم يبطل خياره) معتمد اه عش (قوله وعند لحوقه الخ) تقيد لفهم قيد ولم يتبعه المصريح به في مسألة الاكراه والمعتبر في مسألة الهارب كما مر (قوله والاستعطاء خياره لحصول التفريق حيثئذ) زاد النهاية عقبه ما نصه كافي البسيط ويحمل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين اه وقوله مر من ضبطه أي المسافة التي يحصل بثلثها المغارقة عادة وقوله مر بفوق ما بين الصفين قال عش وهو ثلاثة أذرع اه (قوله ويبطل البيع الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة سم المعتمد عدم البطلان مر اه (قوله على ما في البحر) لم يتعقبه هنا لكن يؤخذ من قوله بعد ان الحق ينتقل بحوث العاقد أو جنونه أو انما به للموكل عدم اعتماده وعاميه فتستثنى هذه من قولهم الواقع في مجلس العقد كالأوقع في صلبه وينتقل الخيار بذلك للموكل كإباتي اه عش (قوله كأنعزاله الخ) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجنونه في المجلس كهو قبل تمام الصيغة وكان يلزمه بطلان البيع وليس كذلك كما صرح به ما سياتي اه سم (قوله في ذلك) أي في عزل الموكل وكيه اه عش (قوله ولو فوق ثلاثة أيام) أي أو عرضا عما يتعلق بالبيع نهاية ومعنى (قوله لعدم تفرق بينهما) أي وعدم اختيار لزوم العقد اه عش (قوله ففي دار الخ) أي أو مسجد صغير نهاية ومعنى (قوله صغيرة) راجع لكل من المتعاطفين (قوله أو رقي علوها) أي أو شيء مرتفع فيها كخلة مثلا ومثل ذلك ما لو كان فيها بئر فنزل فيها فيما يظهر اه عش (قوله وكبيرة) أي أو مسجد كبير ويمكن ادراجها في قوله الآخر ويتسع (قوله بالخروج من محل الخ) ظاهره ولو كان البائع قريبا من الباب وهو ما في الأنوار عن الامام والغزالي سم على المنهج ويظهر أن مثل ذلك ما لو كانت إحدى رجليه داخل الدار معتمدا عليها فخرجها اه عش (قوله كن بيت الخ) والنزول إلى الطبقة التحتانية تفرق كالصعود إلى الفوقانية اه نهاية (قوله ويتسع الخ) عطف على قوله في دار (قوله كسوق الخ) أي وصحراء وبيت متفاحش السعة نهاية ومعنى (قوله بتولية الظهر الخ) وكذا لومشي القهقري أو إلى جهة صاحبه كإباتي اه عش قال سم ظاهره اعتبار التولية والمشي اه (قوله قليلا) قال في الأنوار والمشي القليل ما يكون بين الصفين إلى ثلاثة أذرع اه نهاية (قوله الا ان كان بفعلهما الخ) المعتمد خلافه سم ونهاية ومعنى (قوله لا خيارا الآخر) فيه نظر و (قوله الا ان قدر الخ) قضيته عدم بطلان خيار الآخر اذا عجز وتألف بالفسخ ولا يخفى أنه مع التألف به لا يبقى خياره اه سم أي ولو مع القدرة فكان ينبغي أن يقول أو تألف بالفسخ (قوله وفي متبايعين من بعد الخ) عطف على قوله في دار الخ (قوله لا إلى جهة الآخر الخ) ظاهر كلام المحل اعتماده اه عش (قوله بان القياس الخ) اعتماده النهاية والمغنى (قوله ومر أول البيع) إلى الفصل في النهاية والمغنى (قوله بمفارقة مجلس قبوله) ظاهره وان فارق الكاتب مجلسه بعد علمه ببلوغ الخبر للمكاتب اليه وعليه فلا يعتبر للكاتب مجلس أصلا ولكن قال سم على منهج نقلا عن الشارح مر بانقطاع خيار الكاتب اذا فارق مجلسه علمه ببلوغ الخبر للمكاتب اليه اه ووافق الظاهر ما خرم به شيخنا الزيادي في حاشيته من قوله تكفي الكتابة لغائب لا ينقطع خيار

وفارق الآخر مختارا هذا ويحتمل انقطاع الخيار فيهما وهو قضية التعليل الآخر (قوله ويبطل البيع) المعتمد عدم البطلان (قوله كأنعزاله قبل تمام الصيغة) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجنونه في المجلس كهو قبل تمام الصيغة فكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كما صرح به ما سياتي (قوله بتولية الظهر والمشي) ظاهره اعتبار التولية والمشي (قوله الا ان كان بفعلهما) المعتمد خلافه (قوله لا خيارا الآخر) فيه نظر وقوله الا ان قدر الخ قضيته ان محل عدم بطلان خيار الآخر اذا عجز وتألف بالفسخ ولا يخفى أنه مع

أحدهما مكانه ووصوله لمحل لو كان الآخر معه بمجلس العقد تفرقا وقد يجاب بان ما بينهما من التباعد له العقد صار كحرم العقد فلم يؤثر مطلقا ومر أول البيع بقاء خيار الكاتب إلى انقضاء خيار المكاتب اليه بمفارقة مجلس قبوله (ولو مات) في المجلس كلاهما أو أحدهما

الكاتب الإغفارة المكتوب اليه فكذلك اهنا على المعتمد خلافوا الدار وباني اه عش قول المتن (أوجن)
قال في شرح الروض فلو فارق الجنون أو المغمى عليه المجلس لم يؤثر كما يحكمه المأوردى وخزم به الغزالي
وغيره اه وقياسه أنه في مسئلة الموت لا تؤثر مغارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته أي
ولا كتابة له نصب الحاكم نائباً عنه اه سم وقوله وفي الروض الخ إذا النهاية والمغنى عقبه مانصه ككلو جن
وان كانت الاجازة ممكنة منه بالفرق أمالو فهمت اشارته أو كان له كتابة فهو على خياره اه (قوله وأغنى
عليه) ينبغي أن يحصل ذلك إذا أيس من إفاقته أو طالت المدة والانتظار حلي وعش قول المتن (فالاصح
انتقاله الخ) شامل لما إذا كان الثمن مؤجلاً فخل بالموت وهو ظاهر وأما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال
الخيار حينئذ فالظاهر أنه مردود سم على وجه الرد أنه لا منافاة بين حلول الدين وانتقال الخيار اه ع
قول المتن (الى الوارث) أي في المسئلة الاولى (قوله ولو عاملاً) كبيت المال اه عش قول المتن (والولي) أي في
المسئلة الثانية والثالثة من حاكم أو غيره كالأب والجد كذا في النهاية والمغنى قال عش وعليه فلو كان العاقد
ولاً ومات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فينبغي انتقاله إلى له الولاية بعده من حاكم أو غيره ثم رأيت ما يأتي في
خيار الشرط سم على وجه وأراد به ما نقلناه عنه من قوله ظاهر الخ اه عبارة سم ينبغي أن يجري فيه أي الولي
التفصيل الاتي في الوارث بين كونه بمجلس العقد أو نائباً عنه اه وينبغي جريانه في السيد والموكل أيضاً
(قوله في المكاتب والمأذون) أي عند موتهما اه مغنى أي أو جنونهما أو انغماسهما في النهاية والمغنى
وشرح الروض وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اه قال عش قوله مر وعجز المكاتب أي بان فسخ
الكتابة هو أو سببه بعد حلول النكح وقوله مر كونه أي فينتقل الخيار لسببه اه (قوله والموكل) أي فإنه
ينتقل اليه بموت الوكيل أو جنونه ولا يبعد أن ينتقل اليه فيما لو اعزل وقتل لا يبطل به البيع وهو المعتمد كما مر
اه عش ومثل الجنون الانغماس (قوله تخيار الشرط) أي في انتقال الخيار فيما ذكرنا من ذلك قال النهاية
بل أولى لثبوته بالعقد اه (قوله نصب الحاكم الخ) ينبغي أن يحل حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم
كلموات الأب عن طفل مع وجود الجد أو عن وصي أقامه الأب أو الجد قبل موتهما اه عش (قوله بغفارة
بعض الورثة) بل عتد إلى مغارقة جميعهم نهاية ومغنى (قوله أو نائباً) عطف على قوله بمجلس العقد (قوله إلى
مفارقته) أي المتحد (قوله أو مغارقة المتأخر الخ) أي وان لم يجتمعوا في مجلس واحد كأي بعض نسخ الروض
وهي المعتمدة نهاية ومغنى وسم (قوله وبانقطاع خيارهم) أي بالمفارقة (ينقطع خيار الحي) قال في الروض
ثبت أي الخيار للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم ان فارق أحدهما أي العاقد الباقي

اللفظ به لا يبقى خياره (قوله أوجن أو أغنى عليه) قال الزركشي كالأذرى وإطلاق الشخين الحاق المغمى
عليه بالجنون محله ان جعلناه مولى عليه بنفس الانغماس والافهوك من خرس ولا إشارة وفي الرافعي في الو كالة
انه لا يلحق بمن بولي عليه اه وسأتي ما في ذلك في البحر اه من شرح العباب قال في شرح الروض فلو فارق
الجنون أو المغمى عليه المجلس لم يؤثر كما يحكمه المأوردى وخزم به الغزالي وغيره اه وقياسه انه في مسئلة
الموت لا تؤثر مغارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته أي ولا كتابة له نصب الحاكم نائباً
عنه اه (قول المصنف فالاصح انتقاله الى الوارث) شامل لما إذا كان الثمن مؤجلاً فخل بالموت وهو ظاهر
وأما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال الخيار حينئذ فالظاهر أنه مردود (قوله والولي) ينبغي أن يجري فيه
التفصيل الاتي في الوارث بين كونه بمجلس العقد أو نائباً عنه (قوله في المكاتب) قال في شرح الروض
وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اه (قوله نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة) أي بخلاف فسخ بعضهم
في نصيبه أو الجميع فينفسخ العقد في الجميع كأي الروض وبخلاف فسخ بعضهم بغير فلا ينفسخ في نصيبه
ولا في الباقي خلافاً لما هوهم كلام شرح الروض (قوله بغفارة بعض الورثة) ظاهره حتى في حقهم وهذا بخلاف
فسخه كما قال في شرح الروض وينفسخ بنفسهم ولو أجاز الباقيون اه (قوله المتأخر الخ) أي المتحد
بجلسهم أو تعدد (قوله وبانقطاع خيارهم) أي بالمفارقة ينقطع خيار الحي قال في الروض ثبت أي الخيار

أوجن) أو أغنى عليه
(فالاصح انتقاله الى الوارث)
ولو عاملاً (والولي) والسيد في
المكاتب والمأذون والموكل
تخيار الشرط وان كان
أقوى للاجتماع عليه ولثبوته
لغير المتعاقدين ومن ثم جرى
هذا الخلاف هنا ثم وإذا
انتقل للولي فعل الاصح أو
للوارث الغير الأهل نصب
الحاكم عنه من يفعل
الاصح أو الأهل المتحد أو
المتعدد فان كان بمجلس
العقد امتد خياره كالحى الى
التأخر أو التفرق نعم لا عبرة
بمفارقة بعض الورثة أو
نائباً عنه امتد خياره على
المعتمد الى مفارقته أو مغارقة
التأخر فراقه منهم بمجلس
بلوغ الخبر وبانقطاع
خيارهم ينقطع خيار الحي

والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذ المال كإثباتي مجلس واحد اه وقوله نعم ان فارق الخ
 اي بعد بلوغ الخبر الى الوارث فلا أثر لفاقة أحدهما قبله كما قال شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وان لم
 يفارق مجلسه) قد يوهى أنه لا أثر لفاقة الخ عن مجلسه فلا يعتبر له مجلس أصلاً وهو خلاف ما مر أعني
 الروض وشرحه وفي النهاية والمغني ما وافقه أي ما مر عنهما (قوله بفسخ بعضهم) أي في نصيبه أو في الجميع
 وان أجاز الباقيون نهاية ومعنى وكذا في سم عن شرح الروض (قوله والأوجه بقاؤه) قال سم على منسج
 بعدم مثل ما ذكر وينبغي وفاق لم يفارق العقد لمجنون ثم أفاق أن يبقى للولي بخلاف ما لو جن العاقد وخلقه
 وليه ثم أفاق قبل فراغ الخيار فإنه لا يعود إليه ولا يبقى للولي اه ع ش وجميع ذلك يجري في المغمى عليه
 ايضاً (قوله ولو جازاً معاً) كذا في أصله رحمه الله وكان الظاهر جاعلاً له من تصرف الناسخ اه سديد
 (قوله صدق النافي للفرقة) أي فالخيار باق له اه ع ش قال المغني اتفق على عدم التفرق وادعى أحدهما
 الفسخ فسد عوا الفسخ فسخ اه وفي سم بعد ذلك كرمثله عن الروض ولو اتفق على الفسخ والتفرق
 واختلغا في السابق ففي مجي تفصيل الرجعة تردد ولا يعد مجيحه لكن الشارح فرق بينهما في شرح العباب
 فراجع اه

* (فصل في خيار الشرط) * (قوله في خيار الشرط) الى قول المتن الا ان يشترط في النهاية الا قوله ومرا الى
 المتن وقوله وعليه يكفي الى وان قوله (قوله وتوابعه) كبيان من له الملك في زمن الخيار وحصل الوطء اه ع ش
 قول المتن (لهما) يجوز تعلقه بالخيار بشرط مبتدأ أخبره أنواع البيع أي ثابت وجاز اه سم (قوله على
 التعيين لا الإبهام) لا موقع له هنا على ما اختاره من أن قول المتن لهما ولا أحدهما بيان للشارط لا للمشر وط
 له خلافاً للمنعك كما يأتي بل موقعه عقب قوله الآتي ولا أحدهما كإثبات بعض نسخ النهاية قال ع ش قوله على
 التعيين الخ أي من المبتدئ قضيته البطلان فيما لو قال بعثك هذا بشرط الخيار من غير ذكر لي أولك أولنا
 ويوجه باحتمال أن يكون المشر وط له أحدهما وهو مبهم وفي سم أخذ من تصحج الروضة أنه لو شرطه
 الوكيل وأطلق ثبت له أن البائع اذا قال بعثك بشرط الخيار ثلاثة أيام مثلاً فقال المشر ترى قبلت اختص
 الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لا لهما وأطال في بيان ذلك ثم قال لكن سيأتي عن
 شرح الروض في شرطهما لاجنبى مطلقاً ما يحتاج ذلك لخير اه اي وهو عدم الصحة وهو موافق لما قلناه
 اه ثم فرق بين شرطه من المالك وشرطه من الوكيل ورجعه ان شئت (قوله من غير تلفظ) أي بان يسكت
 وقال ع ش اي من غير اشتراط تلفظه فيشمل السكوت والتلفظ اه (قوله وحينئذ) اي حين اذفسر قوله

للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم ان فارق أحدهما أي العاقد الباقي والوارث مجلسه
 دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذ المال كإثباتي مجلس واحد اه فانظر لو فارق العاقد الباقي مجلسه
 قبل بلوغ الخبر الى الوارث فهل ينقطع خيار الوارث كما لو هرب أحد ههما وان من الآخر من اتبعه فانه
 ينقطع خيارهما أو يفرق بينهما الخ هناك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخبر فهو كالمو
 فارق أحدهما المجلس وكان لا أثر لما تقدم مافيه في كلام الشارح وقول شرح الروض نعم الخ كتب
 شيخنا الشهاب الرملي عليه هذا الاستدراك ممنوع والغرق بين المستثنين ظاهر اه (قوله بفسخ بعضهم)
 قال في شرح الروض في نصيبه أو في الجميع اه (قوله ولو بلغ المولى الخ) فرع ما لو كان المولى العاقد في المجلس ولم
 يكمل المولى فينبغي انتقاله ان له الولاية بعده من حاكم أو غيره ثم رأيت ما يأتي في خيار الشرط (قوله لم ينتقل
 اليه الخيار وقوله والأوجه الخ) اه ع ش ذلك مر (قول المصنف صدق النافي) قال في الروض وان اتفق على
 عدم التفرق أي وادعى أحدهما الفسخ وأنكر الآخر فدعوى الفسخ فسخ اه ولو اتفق على الفسخ
 والتفرق واختلغا في السابق ففي مجي تفصيل الرجعة تردد ولا يعد مجيحه لكن الشارح في شرح العباب
 فرق بينهما فراجع

* (فصل) * (قول المصنف لهما) يجوز تعلقه بالخيار بشرط مبتدأ أخبره في أنواع البيع أي ثابت وجاز

وان لم يفارق مجلسه وينفسخ
 في الكل بفسخ بعضهم ولو
 فسخ قبل علمه بموت مورثه
 نفذ وكذا لو أجاز على الأوجه
 ولو بلغ المولى رشيداً وهو
 بالمجلس لم ينتقل اليه الخيار
 ويوجه بعدم أهليته حين
 البيع وفي بقائه للولي
 وجهان وكذا في خيار
 الشرط والأوجه بقاؤه
 استحباباً لما كان (ولو)
 جازاً معاً (تنازعاً) أصل
 (التفرق) قبل مجيئهما
 (أو) معاً ومربياً واتفقا
 على التفرق ولكن تنازعا
 في (الفسخ قبل صدق النافي)
 للتفرق في الأولى وللفسخ في
 الثانية بيمينه لأن الأصل
 دوام الاجتماع وعدم الفسخ
 * (فصل) * في خيار الشرط
 وتوابعه (لهما) أي العاقدين
 بأن يتلفظ كل منهما بالشرط
 (ولا أحدهما) على التعيين
 لا الإبهام بان يتلفظ هو به
 اذا كان هو المبتدئ بالإيجاب
 أو القبول ووافقه الآخر
 من غير تلفظ به وحينئذ
 فلا اعتبار على قوله

ولا حدهما بل ولا يستغنى عنه خلافاً لمن زعمه (٣٤٢) أما إذا شرط المتأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة ومما يعلم منه أن لهما

ولا حدهما أن واقعه الآخر
في زمن جواز العقد لخيار
مجلس أو شرط الحاق شرط
صحيح لانه حينئذ كالواقع في
صلب العقد (شرط الخيار)
لهما ولا حدهما ولا جنبي
كالقن المبيع اتحد المشروط
له أو تعدد ولو مع شرط ان
أحدهما يوقعه لاحد
الشارطين والآخر لا
والوجه اشتراط تسكيف
الاجنبي لارشده وأنه لا يلزمه
فعل الاحتياط بناء على ان
شرط الخيار تملك له وهو
الوجه أيضاً عليه يكفي
عدم الرد فيما يظهر لانه
ليس تملكاً حقيقياً وأن قوله
على أن أشاور يوماً مثلاً
صحيح ويكون شرطاً للخيار
لنفسه (في أنواع البيع)
التي يثبت فيها خيار المجلس
اجتماعاً ولما صرح بعض
الانصار وهو حبان بفتح
أوله وبالموحدة بن منقذ
منقذ بالمعجمة والدمر وإيثان
جزم بكل جماعه قهرهما
صحيبان كان يخدع في
اليوم فأرشده صلى الله
عليه وسلم إلى انه يقول عند
البيع لا خلاية وأعلم أنه
إذا قال ذلك كان له خيار ثلاث
ليال ومعناها وهي بكسر
المعجمة وبالموحدة لا عين ولا
خديعة ومن ثم اشتهرت في
الشرع لا اشتراط الخيار
ثلاثاً فان ذكرت وعلم
معناها ثبت ثلاثاً والافلا
واعترض الاسنوي وغيره

لا حدهما ذلك (قوله بل ولا يستغنى عنه) هذا ممنوع اه سم أي لا مكان ان يراد من قوله لهما ما يشمل القسم
الثاني (قوله ومراخ) أي في شرح ولوباع عبد بشرط اعتاقه اه كردى (قوله لهما الخ) بيان للمشروط له اه
عش (قوله ولا حدهما) الواو فيه وفيما بعده بمعنى أو (قوله اتحد المشروط له الخ) ويجوز التفاضل
في الخيار كان شرط لا حدهما خيار يوم ولا خيار يومين أو ثلاثة نهاية ومعنى (قوله يوقعه) أي
ان الخيار من القسح والاجازة اه رشدى (قوله لارشده) هو ظاهر ان كان العاقد يتصرف عن نفسه اما
لو تصرف عن غيره كان كان ولياً في صحة شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة وعليه فلو كان
المالك وكلا واذن الوكيل في شرطه لا جنبي ولم يعينه اشترط فيه بشرط له الوكيل كونه رشيداً وان كان
الاجنبي المشرط له الخيار لا يتجرب عليه رعاية الاحتياط لكن الوكيل لما لم يحزله التصرف الا بالمصلحة اشترط
لصحة تصرفه ان لا ياذن الرشيد اه عش وما جرى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشيد واقفه
النهاية والمعنى قال سم وخالفه نفسه في شرح العباب ووجه فيه اشتراط رشده اه (قوله وأنه لا يلزمه
الخ) قال في الروض ولا يفعل الوكيل الا ما فيه حفظ الموكل بخلاف الاجنبي انتهى اه عش وسم (قوله
تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم ينزل وبه صرح البغوي والغزالي وجزم به في العباب اه سم (قوله
وعليه) أي على كون شرطه للاجنبي تمليكاً (يكفي عدم الرد فيما يظهر) مفهومه انه يرتد برده وهو ظاهر
كسائر أنواع التمليك فانه لا بد فيها من القبول حقيقة أو حكماً اه عش (قوله فيما يظهر) هذا نقله في
شرح العباب عن الجواهر اه سم (قوله حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل اه سم (قوله وان قوله)
أي احداً العاقدين قول المتن (في أنواع البيع) علم من تقيده بالمبيع أنه لا يشترع في غيره كالفسوخ والعق
والابراء والنكاح والاجازة وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله اجماعاً الخ) تعليل لما في المتن (قوله والده) بدل
من منقذاً أو عطف بيان عليه سم على حج اه عش (قوله كان يخدع) أي كل منهما اه عش والصواب
أي بعض الانصار (قوله ويخدع) ببناء المجهول (قوله ومعناها) أي في الاصل اه عش (قوله ولا
خديعة) عطف تفسير اه عش (قوله ثبت ثلاثاً) أي بالنسبة لثلاثها فقط فليتامل اه سيد عروياتي
آفغان عن العباب ما قد يخالفه (قوله والافلا) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار والمخبة عدم صحة البيع
سم على منهم ووجه اشتداله على اشتراط أمر مجعول وفي سم على مجعول كلام مانصه لكن عبري
العباب بقوله فان أطلقها المتبايعان مع البيع وخبر اثلاثاً ان علم معناها والابطال انتهى أي بطل البيع
كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كلو شرط خيار مجعول انتهى اه عش
(قوله فاوهم) أي فقيم بحال من جهة احتمال أنهم ما يثبت شرطاً له الا حدهما مثلاً ولا اجنبي اه
عش (قوله وهو عيب) فيه نظر فان في الاحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في اثباتها بمثل ذلك سم وأيضا

(قوله بل ولا يستغنى) هذا ممنوع (قوله والأوجه الخ) اعتمد مر وقوله لارشده في شرح العباب بعد كلام
قرره واتجاه أي وعلم اتجاه اشتراط رشده لان كلاماً من التمليك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه
وبهذا يدفع خامس عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط قياساً على المعلق بمشئته الطلاق اه (قوله وان
لا يلزمه فعل الاحتياط) قال في الروض ولا يفعل الوكيل الا ما فيه حفظ الموكل بخلاف الاجنبي اه (قوله
تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم ينزل وبه صرح البغوي والغزالي وجزم به في العباب (قوله فيما يظهر)
هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر (قوله حقيقياً) أي بل فيه شائبة توكيل (قوله والده) بدل من منقذ
أو عطف بيان عليه (قوله والافلا) المتبادر منه ان معناها والافلا يثبت الخيار وكذا دعبر الشيخان فقالا فان
لم يعلم العاقدان أو أحدهما لم يثبت الخيار اه وليس في هذا التعبير تعرض لفساد البيع بل يتبادر منه
صحته لكن عبري في العباب بقوله فان أطلقها المتبايعان مع البيع وخبر اثلاثاً ان علم معناها والابطال اه
أي والابطال البيع كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كلو شرط خيار مجعول اه
(قوله وهو عيب الخ) فيه نظر فان الاحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في اثباتها بمثل ذلك

ان المقرر في المعاني أن افادة العموم من جملة ما يقصد بالحذف لأن الحذف لا يخلو عنها (قوله بل وصحة ما ذهب إلخ) مما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم اه سم (قوله في نحو مسلم الخ) اندرج في النحو السلاح اه عش (قوله بأن المجرور) أي الجار والمجرور أعني قوله لهما ولا حدهما اه كردى (قوله المضاف للمبتدأ) لعلة المضاف اليه المبتدأ وهو شرط والتقدير شرط الخيار لهما ولا حدهما جاتر في أنواع البيع اه سم عبارة النهاية بأن شرط الخيار مبتدأ خبره قوله في أنواع البيع وقوله لهما ولا حدهما متعلق بالخيار اه (قوله من التكف) أي بخالفه الظاهر اه سم أي وتقديم معمول المضاف اليه على المضاف (قوله والقصور) أي لعدم شموله غير العاقدين اه سم (قوله لشارطه) أي لمن ملك خياره للأجنبي (قوله ان مات الأجنبي) أي اوجن أو أعني عليه اه عش (قوله ولومات العاقد) أي اوجن أو أعني عليه كما يفيد قوله قبيل الفصل بخيار الشرط بل أولى من أنه اذا مات أو جن أو أعني عليه من له الخيار من العاقدين انتقل لوارثه أو وليه ثم قال والموكل الخ ولا شك ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي عوده لهما اذا أفاقا قبل مدة الخيار اه عش (قوله انتقل لوارثه) ولو كان الوارث غائبا حينئذ يحل لا يصل الخبر اليه الا بعد انقضاء المدة هل نقول بلزوم العقد بفرغ المدة أولا ولا يمتد الخيار الى بلوغ الخبر له للضرورة فذهبنا نظره والاقرب أن يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقي منها الا لزم العقد لانه لم يعهدز بادة المدة على ثلاثة أيام اه عش (قوله فللقاضي) ظاهره أنه لا ينتقل لولى آخر بعد الولى الميت كالمات الاب العاقد مع وجود الجسد سم على حج أقول وينبغي خلافه لقيام الجسد الآن مقام الاب فلا حاجة الى نقله الى الخاكم عش وسمي دعمر وهو الظاهر (قوله أو وكلا الخ) وقضى بتمامه في خيار المجلس ان يزيد هنا أو مكاتباً وما ذواله والافلسيد (قوله فلموكله) بقى ما لو عزل الموكل بعد العقد وشرط له الخيار هل يثبت الخيار للموكل أم لا فيه نظر ونقول عن بعضهم أنه ينفذ عزله ولا يثبت للموكل ويفرق بينه وبين الأجنبي بأن الوكيل صغير محض فنفذ عزله ولم يثبت للموكل لعدم شرطه بخلاف الأجنبي وهو ظاهر اه عش أقول في الفرق المذكور ونظر بل قياس ما قدمه في خيار المجلس ثبوته للموكل فليراجع (قوله وليس لو كبل) وينبغي أن يكون الولى كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه وموليه اه سم عبارة السيد عمر ينبغي أن يكون الولى كذلك ويحتمل الفرق ولعله أقرب اه وفي عش بعد ذكره ما مر عن سم أي امالهما فيجوز وصورت في موليه أن يكون صغيراً على ما مر من أنه لا يشترط في الأجنبي المشروط له الخيار رشد اه وفيه نظر يعلم ما قدمناه عنه عند قول الشارح لارشدته قال النهاية والمغنى ولو أذن له فيه موكله وأطلق بان لم يقبل لى ولا لك فاشترطه الوكيل وأطلق ثبت له دون الموكل اه (قوله ان سكوته) أي الوكيل (قوله كشرطه)

بل وصحة ما ذهب اليه الرويانى مخالفاً لوالده من جواز له لكافر في نحو مسلم مبيع ومحرم في صيد الاذلال ولا استيلاء على مجرد الاجازة والفسخ وما فرته من هذا الجواب الواضح المفيد لشمول المتن لهذه المسائل أولى من جواب انك بان المجرور متعلق بالخيار المضاف للمبتدأ المخبر عنه بالجار والمجرور بعده اذ فيه من التكف والقصور ما لا يخفى واذا شرط لأجنبي لم يثبت لشارطه له الا ان مات الأجنبي في زمنه فينتقل لشارطه ولو وكلا ولومات العاقد انتقل لوارثه ما لم يكن العاقد ولياً والا فللقاضي كما هو ظاهر أو وكلا والافلو كموكل لو كبل شرطه لغير نفسه وموكله الا باذنه ويظهر ان سكوته على شرط المبتدئ كشرطه خلافاً لزم بعضهم ان مساعدة الوكيل بان تاخر لفظه عن اللفظ المقترن بالشرط ليست كاشترطه

(قوله بل وصحة ما ذهب اليه الرويانى) مما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم (قوله مخالفاً لوالده) فان قلت يؤيد والده ان في اثبات الخيار للكافر والمحرّم تسلطاً على المسلم والصيد قلت لا أثر لهذا التسلط بدليل جواز توكل الكافر عن المسلم في شراء المسلم مع ان فيه تسلطاً ما وكون ما هنا من قبيل التمايل لا التوكيل لا أثر له على انه قد يمنع ان فيما ذكر تسلطاً على المسلم والصيد فليتنا مل (قوله المضاف للمبتدأ) لعلة المضاف اليه المبتدأ وهو شرط والتقدير شرط الخيار لهما ولا حدهما جاتر في أنواع البيع (قوله من التكف) أي بخالفه الظاهر وقوله والقصور أي لعدم شموله غير العاقدين (قوله فينتقل لشارطه) لا يخفى ان الشرط قد يكون غير من له الخيار اذا شرط البائع الخيار للأجنبي عن المشتري فانتقاله للشارط في هذه الحالة يحل نظر (قوله والا فللقاضي) ظاهره أنه لا ينتقل لولى آخر بعد الولى الميت كالمات الاب العاقد مع وجود الجسد (قوله وليس لو كبل الخ) قال الرافعي وحكي الامام فيما اذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالاذن المطلق من الموكل ثلاثة أوجه ان الخيار يثبت للوكيل أو للموكل أو لهما اه قال في الروضة قلت أحكمها للوكيل اه وهذا يدل على انه اذا قال البائع بعثك بشرط الخيار ثلاثة أيام مثلاً فقال المشتري قبلت اخترت الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لهما وجه الدلالة أن الوكيل أطلق شرط الخيار وقد اختص

وذلك لان المحذور اضرار الموكل وهو (٣٤٤) حاصل بشرطه وسكوته كما هو واضح واعلم ان خيار المجلس والشرط متلازمان غالباً وقد

ثبت ذلك لاهذا ولا عكس كما افاده قوله (الأن يشترط القبض في المجلس) من الجانبين (كربوي) ومن أحدهما كاجارة ذمة بناء على الضعيف ان خيار المجلس يثبت فيها (وسلم) لامتناع التأجيل فهما والخيار لذهه الملك أولزومه أعظم غروراً منه ولا يجوز شرطه أيضاً في شراء من يعتق عليه للمشتري وحده لاستلزامه الملك له المستلزم لعقده المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه كان باطلاً من أصله بخلاف شرطه لهما لوقفه أو للبائع لان الملك له كما يأتي في البيع الضمني لا فيما يتسارع اليه الفساد المدة المشروطة لان قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدي لضياع ماليته ولائلاً للبائع في المصراة لادائه لمع الحالب المضربها وطرد الادعى له في كل حلوب رذابه لاداعي هنا لعدم الحلب بخلافه ثم فان ترويجها للتصيرية التي قصدها بمنع من الحلب وان كان اللبن ملكه يظهر ان شرطه فيها لهما كذلك وان مثل الثلاث ما فاربها مما من شأنه ان يضربها فان قلت كيف يعلم المشتري تصريتها حتى يمنع عليه شرط ذلك للبائع أو لواقفه عليه قلت يحتمل ذلك

فان شرطه المبتدى للوكيل أو الموكل صح أو لا جني فان كان باذن الموكل صح أو بدونه فلا عس (قوله وذلك) أي ان سكوته على شرط المبتدى كشرطه (قوله بشرطه) أي الوكيل المبتدى (قوله وسكوته) أي سكوت الوكيل على شرط المبتدى (قوله وقد ثبت ذلك) أي خيار المجلس (لا هذا) أي خيار الشرط قول المتن (الأن يشترط القبض) أي في العوضين في الربوي وفي رأس المال في السلم اه سم (قوله كاجارة ذمة) جواب عما قيل ان مقتضى قول المصنف كربوي وسلم بالكاف أن لنا غيرهما يشترط فيه القبض في المجلس وليس لنا ذلك وقال النهاية الكاف فيه استقصائية اه قال عس معناها أنه لم يبق فرد آخر غير ما دخلت عليه وأجيب أيضاً بأنه أتى بالكاف لادخال اجارة الذمة بناء على أن فيها خيار المجلس كما قاله القفال وان كان المعتمد خلافه وكذا لادخال المبيع في الذمة بناء على أنه سلم حكماً وان كان المعتمد عند الشارع مراً خلافه اه (قوله لامتناع التأجيل) الى المتن في النهاية (قوله لمنع الملك) أي ملك المشتري ان كان الخيار للبائع أولهما (قوله أولزومه) أي ان كان الخيار للمشتري اه عس (قوله لاستلزامه) أي الاشتراط للمشتري وحده اه عس (قوله المستلزم) أي كون الملك للمشتري فهو بالنصب نعت لقوله الملك له (قوله المانع الخ) بالجر نعت لعقده (قوله لوقفه) أي الملك (قوله ولا في البيع الضمني) ذكره مع ما قبله في المستثنيات يقتضي أنه يثبت فيه خيار المجلس وليس كذلك فكان الأولى عدم ذكره اه عس (قوله ولا فيما يتسارع اليه الفساد الخ) يفهم جواز شرط مدة لا يحصل فيها الفساد سم على منهج وكتب سم على مجاز صفة قوله ولا فيما يتسارع الخ قضية الكلام ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لم تلغ المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهراً انتهى أقول وما ترجاه من أن قضية ذلك قد يفهمه تمثيل الشارع لما يثبت فيه خيار المجلس ثم يبيع الجدي شدة الحر اه عس (قوله ولائلاً للبائع الخ) أي ولا يجوز شرطه للبائع ثلاثة أيام منهما أو من أحدهما مع موافقة الآخر اه عس (قوله وطرد الادعى له) أي لامتناع شرط الخيار للبائع ثلاثة أيام اه عس (قوله برد الخ) خبر وطرد الخ (قوله لاداعي هنا) أي في بيع حلوب غير مصراة اه عس (قوله فان ترويجها الخ) قد يقال هذا المعنى موجود فيها اذا كان الخيار للمشتري وحده اه سم وفيه نظر فظاهر اذا لحامله على ترك الحلب (قوله ان شرطه فيها) أي المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبائع فيمتنع اه عس (قوله ان شرطه فيها) أي الخيار في المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبائع فيمتنع (قوله على ما اذا ظن التصيرية الخ) أي ظناً مساوياً لأحد طرفيه الآخر أو مرجوحاً فان كان راجحاً فلا لانه كاليقين كما قاله الشارع فيما لوطن المبيع زانياً الخ اه عس واطلاق الظن على ما ذكره خلاف العرف واللغة (قوله أو أن يظهر الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط سم على ج اه عس ووشدي (قوله وما يترتب عليه من فسخ أو اجازة) أي من حيث ترتبها على

به كما صحه في الروضة كما رأيت ولم يثبت للعاقدة الاخر فلا يختص الخيار عند الاطلاق بالشرط اما اختص به بل كان يبطل العقد لان الوكيل لا يجوز له عند اطلاق الاذن شرط الخيار لغير نفسه وموكله بهذا يندفع ما قد يقال لدلالة فيما ذكر لان هذا الخلاف بالنسبة للوكيل والموكل هل يخص الخيار بأحدهما أو يعمهما وذلك لا ينافي ان يثبت للعاقدة الاخر لكن سميأتى عن شرح الروض في شرطهما الاجنبي مطلقاً ما يخالف ذلك فليحذر (قوله أيضاً وليس لو كسب الخ) ينبغي أن يكون الولي كلاً كليل فلا بشرطه لغير نفسه وموليه (قول المصنف الا ان يشترط القبض) أي في العوضين في الربوي وفي رأس المال في السلم (قوله ولا فيما يتسارع الخ) قضية الكلام ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لم تلغ المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهراً (قوله برد) اعتمده مر (قوله فان ترويجها الخ) قد يقال هذا المعنى موجود فيها اذا كان الخيار للمشتري وحده (قوله ويظهر الخ) اعتمده مر (قوله أو ان يظهر والتصيرية الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط

وفسخه ألزمه الحاكم ببيعته بتا (وانما يجوز) شرطية (في مدته معلومة) لهما كالي طلوع شمس (٣٤٥) الغدوان لم يقل الى وقته لان الغيم انما

يمنع الاشراق لا الطلوع أو
الى ساعة وهل تحمل على
الحظرة أو الفلكية كان عرفها
محمل نظر وبتجه أنهما ان
قصود الفلكية وعرفاها
حمل عليها والافعل لحظرة أو
الى يوم ويحمل على يوم
العقدان عقد نصف النهار
مثلا في مثله وتدخل الليلة
للضرورة وانما لم يحمل
اليوم في الاجارة على ذلك
لانها اصل والخيار تابع
فاغتفر في مدته لم يغتفر في
مدته أو نصف الليل انقضى
بغروب شمس اليوم الذي
يليه كئي المجموع واعترض
نقلا ومعنى بانه لا بد هنا من
دخول بقية الليل والاصوات
المدة منقصة عنه عن الشرط
ويجاب بانه وقع تباعا فدخل
من غير تنصيص عليه وكما
دخلت الليلة في عام من
غير نص عليها لان التاميق
يؤدى الى الجواز بعد
الزوم فكذا بقية الليل هنا
لذلك يجامع ان التنصيص
على الليل فيها يمكن فلزم
من قولهم بعدم وجوبه ثم
قولهم بعدمه هذا وكون
طرفي اليوم المفق بحيطان
بالليلة ثم لاهنا لا يؤثر اما
شرطه مطاقا أو في مدة
مجهولة كمن التعرق أو الى
الحصاد أو العطاء أو الشناء
ولم يربط الوقت المعالج
فبطل للعقد لم فيه من
الغرر وانما يجوز في مدة
متصلة بالشرط والا لزم
جوازه بعد لزومه وهو مستمع

الخيار والافالبيع لازم كما أفاده ما مر فلامعنى الاجارة اه رشدي (قوله وفسخه) عطف على قوله ببيع كافر
(قوله ألزمه الحاكم الخ) أي أو باع عليه ويظهر أن مثل ذلك ما لو توجه على شخص ببيع ماله بوفاء دينه ففعل
ما ذكر اه ع ش (قوله لهما كالي طلوع الشمس) الى المتن في النهاية (قوله الاشراق) أي الاضاءة (قوله
والافعل لحظرة) يندرج ماله وجهه لافلكية وقصداها والجل على اللحظة حينئذ فيه نظر بل القياس البطلان
لانهما قصد امددة مجهولة لهما سم على ج وانظر ما مقدار اللحظة حتى يحكم بلزوم العقد بضمها وفي سم على
منهج وهل يقال اللحظة لا قدر لهما معلوم فهو شرط خيار مجهول فيض انتهى أقول والظاهر أنه كذلك لان
اللحظة لا حد لها حتى تحمل عليه اه ع ش أي فكان ينبغي أن يقول والافعل العقد رشدي (قوله
ويحمل على يوم العقد) أي ان وقع مقدار العجز و (قوله فالي مثله) وينبغي أن مثل ذلك ما لو قال مقدار يوم
فيصح (فرع) * ولو تلف الببيع بأفة سببية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع أو بعده فان قلنا الملك
للبائع انفسخ أيضا واسترد المشتري الثمن وبغرم القيمة كالمستام وان قلنا الملك للمشتري أو موقوف فلا يصح
بقاء الخيار فان لم يلزم الثمن والافالقيمة والمصدق فيها المشتري وان أنفقه أجنبي وقلنا الملك للمشتري أو موقوف
لم ينفسخ وعاميه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهى للمشتري والافالبائع وان أنفقه المشتري استقر سم
على المنهج اه ع ش (قوله وتدخل الليلة للضرورة) قاله المتولي فان أخرجهما بطل العقد اه نهاية (قوله
وانما لم يحمل اليوم في الاجارة) قضيته أن عقد الاجارة لو وقع الظاهر لبيت مثلا امتنع على المستأجر الانتفاع به
ليلا لعدم شمول الاجارة وفيه نظر ظاهر ثم رأيت سم كتب عليه مانصه نقل في شرح الروض عدم هذا الجمل
عن ابن الرفعة وأنه نظر به فيما هنا ثم قال وليس كما قال بل ما في الاجارة نظير ما هنا وبتمد برما قاله يظهر الفرق
الذي ذكره الشارح اه ع ش (قوله أو نصف الليل الخ) قياس ذلك عكسه بان وقع العقد نصف النهار
بشرط الخيار ليلة فتدخل بقية اليوم تبعا للضرورة سم على ج اه ع ش (قوله انقضى بغروب شمس الخ)
منه يعلم أنه لو عقد أول النهار وشرط الخيار ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الاخيرة ويلزم بغروب شمس اليوم الثالث
وسيا في كلامه اه ع ش أي كلام مر ويأتي في الشرح خلافه (قوله من دخول بقية الليل) يعني من
التنصيص عليه كعبر به النهاية ويذل عليه الجواب الا (قوله بانه وقع الخ) أي الباقي من الليل (قوله وكما
دخلت الخ) لعلمه معطوف على مدخول البائع قوله بانه وقع الخ فهو جواب آخر ولو حذف الواو اسكان أظهر
وأوضح (قوله فيما مر) أي فيما اذا عقد نصف النهار (قوله لان التاميق) يعني اخراج الليلة (قوله فكذا
الخ) القاء زائدة (قوله هنا) أي فيما اذا عقد نصف الليل (قوله لذلك) أي لان التاميق الخ (قوله على الليل)
فيه وفي قوله الا (قوله لا يؤثر) أي لان سبب دخول الليلة التبعية وهي موجودة هنا أيضا اه ع ش (قوله أما
أي الوجوب) (قوله لا يؤثر) أي لان سبب دخول الليلة التبعية وهي موجودة هنا أيضا اه ع ش (قوله أما
شرطه الخ) أي الخيار وهذا محتمر معلومة في المتن (قوله كمن التعرق) مثال المجهولة ابتداء (قوله أو الى
الحصاد الخ) مثال المجهولة انتهاء (قوله أو العطاء) أي توفية الناس ما عليهم الدين لادراك الغلة مثلا اه
ع ش (قوله وانما يجوز الخ) أي شرط الخيار (قوله والالزم جوازه بعد لزومه) قد تمنع الملازمة بانتقائها

(قوله والافعل لحظرة) يندرج تحتها ماله وجهه لافلكية وقصداها والجل على اللحظة حينئذ فيه نظر بل
القياس البطلان لانهما قصد امددة مجهولة لهما (قوله وانما لم يحمل اليوم في الاجارة على ذلك) نقل في شرح
الروض عدم هذا الجمل عن ابن الرفعة وأنه نظر به فيما هنا ثم قال وليس الامر كما قال بل ما في الاجارة نظير ما هنا
و بتقدير صحة ما قاله يظهر الفرق وذكر الفرق الثاني ذكره الشارح (قوله أو نصف الليل) قياس ذلك
عكسه بان وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار ليلة فتدخل بقية اليوم تبعا للضرورة (قوله فتدخل من غير
تنصيص) اعتمد مر (قوله قولهم) فاعل لزم (قوله والالزم جوازه بعد لزومه) قد تمنع الملازمة بانتقائها
فيما لو شرط في العقد ابتداء المدة من التعرق اذ قبله لمزوم مع خيار المجلس (قول المصنف لا يزيد على ثلاثة
أيام) فلو مضت في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كطاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة فاقبل ولو شرط

فبالموشرط في العقد اشد المدة من التفريق اذ قبله لالزوم مع خيار المجلس سم على حج أقول وقد يجاب بأن المراد لزومه من حيث الشرط وان بقي الجواز من حيث المجلس على أنه قد يلزم في المجلس بأن اختار الزوم منه اهـ ع ش (قوله متواليه) فلو شرط للبائع يوم وللمشتري يوم أو يومان بعده بطل العقد وكذا للبائع يوم وللمشتري يوم بعده وللبيع اليوم الثالث بخلاف ما اذا شرط اليوم الاول لهما والثاني والثالث لاحدهما معينا فانه يصح والحاصل أنه متى اشتمل على شرط يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل والا فلا ومنه مالو شرط اليوم الاول للبائع مثلا والثاني والثالث لاجنبي عنه فيصح على الراجح من وجهين لان الاجنبي لكونه نائبا عن شرط له اليوم الاول لم يؤدي ذلك لجواز العقد بعد لزومه بل الجواز مستمر بالنسبة للبائع اهـ ع ش قول المتن (لا يزيد على ثلاثة أيام) فلو مضى في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كهو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة فاقول ولو شرط ما دونها ومضى في المجلس فينبغي جواز بقيتها فاقول في المجلس أيضا ثم رأيت ما في الحاشية الاخرى عن الروياني سم على حج أي وهو مؤيد لما ذكر اهـ ع ش عبارة المغني ولو انقضت المدة المشروطة وهما في المجلس بقى خياره فقط وان تفارقا والمدة باقية قبل العكس ويجوز اسقاط الخيارين أو أحدهما فان أطلقا الاسقاط سقطا واحدا والعقد من الغشخ في غيبة صاحبه وبلا اذن الحاكم ويسن كما قال الخوارزمي أن يشهد حتى لا يؤدي الى النزاع (قوله لان الاصل الى قوله وآتري النهاية والمغني الا قوله فان قلت الى وانما بطل وقوله سواء الى المتن (قوله بقيودها المذكورة) من العلم والاتصال والتوالي اهـ ع ش (قوله وانما بطل الخ) عبارة المغني فلوزاد عليها فسد العقد ولا يخرج على تفريق الصفة فلو جود الشرط الفاسد وهو مبطل للعقد لان الشرط يتضمن غالباً زيادة في الثمن أو محاباة فاذا سقطت تحدث الجهالة الى الثمن بسبب ما يقابل الشرط الفاسد فيفسد البيع فلهذا لم يصح الشرط في الثلاث ويبطل ما زاد عليها اهـ (قوله سواء السابق منها) أي كما اذا عقد وقت غروب الشمس و (قوله والمتأخر) أي كما اذا عقد وقت طلوع الفجر وفاقا لشرح العباب ونحو خلاف النهاية والمغني عبارة سم قال في شرح العباب وقضية قولهم وتدخل اللبلة للضرورة أنه لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب اذ لا ضرورة حينئذ الى ادخال اللبلة وهو ما اعتمدته الاسنوي لان الايام الثلاثة المشروطة لم تشتمل عليها لكان الذي يتجه خلافه قياسا على ما قاله في مسيح الخلف وكلام الرافي كالصريح في ذلك اهـ واقتصر الرمي في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الاوجه لان شرطه لم يتناول تلك اللبلة وأما مسيح الخلف فالشارع نص على اللبالي أيضا اهـ ومثل شرح مر المغني وقال ع ش أقول وقياس ذلك أي ما قاله الاسنوي أنه لو وافق العقد غروب الشمس وشرط الخيار ثلاث ليل ليل لم

مادونهم ومضى في المجلس فينبغي جواز شرط بقيتها فاقول في المجلس أيضا ثم رأيت ما ياتي عن الروياني (فرع) قال في الروض ويجوز التفاضل أي في الخيار كان شرط لاحدهما خيار يوم وللآخر خيار يومين أو ثلاثة قال في شرحه قال الروياني ولو شرط خيار يوم فبات أحدهما في اثنتائه فزادوا ثمع الا آخر خيار يوم آخر احتمال وجهين أشبههما الجواز اهـ وفي الروض أيضا فرع فان خصص أحد العبدین لا بعينه بالخيار أو بزيادة فيه لم يصح فاذا عينه صح واذا شرطه فيها لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر اهـ والمفهوم من صحة تخصيص أحد العبدین بعينه بالخيار ان له فسخ البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوما أيضا من قوله واذا شرط فيهما لم يكن له رد أحدهما فهذا مما يجوز فيه تفريق الصفة على البائع لانه لما رضى بتخصيص بعض قوله ببيع بشرط الخيار كان ذلك رضاه منه بالتفريق (قوله وتدخل ليل الى الايام الخ) قال في شرح العباب وقضية قولهم وتدخل اللبلة للضرورة أنه لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة أيام انقضى بالغروب اذ لا ضرورة حينئذ الى ادخال اللبلة وهو ما اعتمدته الاسنوي لان الايام الثلاثة المشروطة لم تشتمل عليها لكان الذي يتجه خلافه قياسا على ما قاله في مسيح الخلف وكلام الرافي كالصريح في ذلك فانه قال الى آخر ما أطال به عن الرافي وغيره فراجعهم واقتصر مر في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الاوجه لان شرطه لم يتناول تلك اللبلة وأما مسيح الخلف

متواليه (لا يزيد على ثلاثة أيام) لان الاصل امتناع الخيار الا فيما أذن فيه الشارع ولم يأذن الا في الثلاثة فما دونها بقيودها المذكورة فبقى ما عداها على الاصل بل روى عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم أبطل بيعا شرط فيه الخيار أو بقاء أيام فان قلت ان صح فالجدة فيه واضحة والا فلا خذ بحديث الثلاثة أخذ بمفهوم العدد والاكثر من على عدم اعتباره قلت محله ان لم تقم قرينة عليه والواجب الأخذ به وهي هنا ذكر الثلاثة للمعجون السابق اذ لجاز أكثر منها لكان أولى بالذكر لان اشتراطه أحوط في حق المعجون فتأمل وانما يبطل لشرط الزيادة ولم يخرج على تفريق الصفة لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي لجهله وتدخل ليل الى الايام الثلاثة المشروطة سواء السابق منها على الايام والمتأخر (وتحسب) المدة المشروطة (من) حين العقد ان وقع الشرط فيه والابان وقع بعده في المجلس

فن الشرط وأثر ذكر العقد لان الغالب وقوع شرط الخيار فيه لافي المجلس بعده (وقيل (٣٤٧) من التفرق) أو التنازل لثبوت خيار

المجلس قبله فيكون المقصود ما بعده وردوه بأنه لا بعد في ثبوته الى التفرق بجهتي المجلس والشرط كما ثبت بجهتي الخلف والعيب ويجري هنا تفسير ما مر من الزوم باختيار من خير لزومه وان جهل الثمن والمبيع كما اعتمد جمع و بانقضاء المدة من تصديق نافي الفسخ أو الانقضاء ولا يجب تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الخيار أي لهما كما هو ظاهر ولا ينتهي به فله استرداده مالم يلزم ولا يجب أحدهما بعد الفسخ لرد الآخر لا رتفاع حكم العقد بالفسخ فيبقى مجرد اليد وهي لا تمنع وجوب الرد بالطلب كذا في المجموع هنا ومثله جميع الفسوخ كما اعتمد جمع لكن الذي في الرضة واعتمده السبكي وغیره وتبعهم في المبيع قبل قبضه ان له الحبس فيمتنع تصرف مالكه فيه مما دام محبوسا (والاطهر) في خيارى المجلس والشرط أنه ان كان الخيار للبائع أو الاجنبى عنه (فكالمبيع) بتوابعه الا تيقن حذفها لغههما منه اذ يلزم من ملك الاصل ملك الفرع غالبا (له) وملك الثمن بتوابعه للمشتري (وان كان) الخيار (للمشتري) أو لاجنبى عنه (فله) ملك

يدخل اليوم الثالث وكانه شرط الخيار يومين وثلاث ليال اه (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا أطلقه وقضية اعتبارها منه وان مضى قبله ثلاثة أيام فاكثروا وهو متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك الى آخر ما أطل به ومنه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام قلت لا يجب ذور في ذلك لان الزائد على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ سم على حج اه ع ش (قوله وأثر ذكر العقد) أي على ذكر الشرط مع أنه أحسن لشموله للصورة المذكورة أيضا (قوله وردوه الخ) عبارة النهاية والمغنى و عورض بما مر من أدائه الى الجهالة اه (قوله ويجرى) الى قوله وخبره جعل الوطى في النهاية الا قوله وتبعهم في المبيع قبل قبضه (قوله وان جهل الثمن والمبيع) أي كافي الاجنبى والموكل والوارث سم على حج اه ع ش (قوله و بانقضاء الخ) عطف على قوله باختيار الخ (قوله ومن تصديق الخ) عطف على قوله من الزوم (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضى هذا التعليل عدم تقييد الخيار بكونه لهما فليجوز اه سم (قوله أي لهما) ينبغى أو للبائع وحده مر سم على حج اه ع ش (قوله ولا ينتهي به) أي الخيار بالتسليم اه ع ش (قوله مالم يلزم) أي بالاختيار أو الانقضاء (قوله ولا يجب الخ) عبارة النهاية وليس لاحدهما حبس ما في يده بعد طلب صاحبه بان يقول لا أرد حتى ترد بل اذا بدأ أحدهما بالطلب لم يلزم الآخر الدفع اليه ثم رد ما كان في يده كافي للمجموع هنا اه (قوله كذا في المجموع) معتمد اه ع ش (قوله لكن الذى في الرضة الخ) مشى الشارح مر أيضا على هذا الاستمرار في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وكذا عارية وما خوذ بسوم اه ع ش قول المتن (والاظهر ان كان الخيار الخ) والثاني الملك للمشتري مطلقا تمام البيع له بالايجاب والقبول والثالث للبائع مطلقا تمامه ومغنى (قوله ولا اجنبى عنه) أي عن البائع بان كان تابعه (قوله غالبا) ومن غير الغالب لأموصى بغلة يستأن مثل ما من الموصى وقبل الموصى له الوصية اه ع ش (قوله ولا اجنبى عنه) أي المشتري بان كان تابعه اه ع ش (قوله وكونه) أي الخيار ممتدا خبره قوله بان يختار الخ (قوله لاحدهما) أي البائع والمشتري قول المتن (وان كان لهما الخ) ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا أو الثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما افاده الشيخ الاول لان خيار المجلس كمال الشئان أسرع وأولى ثبوتا من خيار الشرط لانه أقصر غالبا وقول الزركشى الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيد اه نهاية زاد المغنى ومثل ذلك مالو كان خيار المجلس لواحد اه بان ألزم المبيع الآخر وخيار الشرط للآخر اه (قوله أو لاجنبى عنهما) بق ما اذا شرطاه لاجنبى مطلقا وقضية عبارة شرح الروض أنه كلكو كان له عنهما وهى و ظاهر

فالشارع نص على اليبالى أيضا (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا أطلقه وقضية اعتبارها منه وان مضى قبله ثلاثة أيام فاكثروا وهو متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك الى آخر ما أطل به ومنه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام قلت لا محذور في ذلك لان الزائد على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ (قوله وان جهل الثمن والمبيع) أي كافي الاجنبى والموكل والوارث (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضى هذا التعليل عدم تقييد الخيار بكونه لهما فليجوز (قوله أي لهما) ينبغى أو للبائع وحده مر (قوله وان كان لهما الخ) قال في شرح الروض ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا أو الثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما اقتضاه كلامهم الاول لان خيار المجلس كمال الشئان أسرع وأولى ثبوتا من خيار الشرط لانه أقصر غالبا وقول الزركشى الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيد كما لا يخفى (قوله ولا اجنبى عنهما) بق ما اذا شرطاه لاجنبى مطلقا وقضية عبارة شرح الروض أنه كلكو كان له عنهما وهى و ظاهر انهما لاجنبى مطلقا وعنهما كان الملك موقوفا وعن أحدهما كان لذلك الاحد اه وقضية هذه العبارة ان اطلاق الشرط من البادى مع قبول الآخر يجعل الخيار لهما وهذا يخالف قضية ما تقدم في مسئلة الوكيل

المبيع والبائع ملك الثمن لقصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل الملك وكونه لاحدهما في خيار المجلس بان يختار الآخر لزوم العقد (وان كان) الخيار (لها) أو لاجنبى عنهما (ف) الملك في المبيع والثمن (موقوف فان تم البيع بان انه) أي ملك المبيع (للمشتري)

وملك الثمن من البائع (من حين العقد والا) (٣٤٨) يتم بان فسح (فالبائع) ملك المبتع وللمشترى ملك الثمن من حين العقد وكان كلام

يخرج عن ملك مالكه لان
أحد الجانبين ليس أولى
من الآخر فوقف الامر الى
الا - زوم أو الفسخ وينبني
على ذلك الاكساب والقوائد
كاللبن والنرو والمهر ونفوذ
العقود والاستيلاء وحل
الوطع وجوب النفقة
فكل من حكمنا بملكه لعين
ثمن أو ثمن كان له وعليه
ونفذ منه وحل له ما ذكر
وان فسح العقد بعد - اذا
الاصح ان الفسخ انما يقع
العقد من حينه لا من أصله
ومن لم يجز لا ينفذ منه شيء
مما ذكر فيما خيره الا سخر
وان آل الملك اليه وعليه
مهر ووطع ابن خيره ما لم ياذن
له لاحد للشبهة فيمن له الملك
ومن ثم كان الولد حرا نسبيا
والمراد بحل الوطع للمشتري
مع عدم حسبان الاستبراء
في زمن الخيار حله من حيث
الملك وانقطاع سلطنة البائع
وان حرم من حيث عدم
الاستبراء فهو كحرمته من
حيث نحو حيض واحرام
وهذا أولى - من قصر
الزركشي لذلك على ما اذا
اشترى زوجة قال فانه لا
يلزمه استبراء حديث كان
الخيار له فان كان له ما لم
يجزله وطؤها في زمنه لانه
لا يدري أي طأ بالملك أو
الزوجية وخزمه بحل
الوطع في الاولى بخلافه خرم
غيره بحرمة الوطع فيها وان لم

أنه مالو شرطه لاجنبى مطلقا أو عنهما كان الملك موقوفا أو عن أحدهما كان لذلك الاحد انتهت اه سم
(قوله وملك البائع للثمن) عبارة النهاية وملك الثمن للبائع اه وهى الظاهرة (قوله وكان كلا) الى قوله وينبني
كان حقها ان يذكر عقب قول المصنف موقوف كما في المغنى (قوله وينبني على ذلك) أى الحكم بالملك لاحدهما
فما اذا كان الخيار له أو الحكم له بالوقف اذا كان لهما اه رشدى (قوله كاللبن) أى والحمل على ما اقتضاه
اطلاق القوائد اه عش عبارة للمغنى والحمل الموجود عند البيع مبيع كالام فيقاله قسط من الثمن
لا كالزوائد الحاصلة في زمن الخيار بخلاف ما اذا حدث في زمن الخيار فانه من الزوائد اه (قوله ونفوذ العتق)
عطف على الاكساب وكذا قوله وحل الوطع وتوله وجوب النفقة (قوله ما ذكر) أى من الاكساب وما
عطف عليه تنازع فيه الافعال الثلاثة كان ونفذ وحل (قوله وان فسح الخ) غاية اه عش (قوله ومن لم يجز
الخ) عطف على قوله فكل من حكمنا الخ (قوله لا ينفذ الخ) الاوقف لما قبله لم يكن له ولا عليه ولم ينفذ منه ولا
يحل له ما ذكر (قوله ما لم ياذن الخ) متعلق بقوله وعليه مهر ووطع اه عش (قوله ما لم ياذن الخ) أفهم أنه لا مهر
اذا أذن ولعل وجه عدم المهر عند الاذن الاختلاف فيمن له الملك والا فلاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر
اه سم عبارة الرشدى وعش أى فان أذن له فلا مهر ويكون الوطع مع الاذن اجازة اه أى ممن خير (قوله
فما خيره الخ) أى من المبيع أو الثمن (قوله وعليه) أى على من لم يجز (قوله لاحد) عطف على قوله مهر
وطع (قوله ومن ثم) أى لاجل الشبهة (قوله والمراد الخ) عبارة للمغنى فان قبل حل ووطع المشتري متوقف على
الاستبراء وهو غير معتد به في زمن الخيار على الاصح أوجب بان المراد الخ اه (قوله في زمن الخيار) أى
للمشتري وحده (قوله وان حرم من حيث الخ) ولا حد عليه لذلك لانه ليس زمانه عش (قوله وهذا) أى الجواب
المذكور (قوله أولى) أى اولويه عموم (قوله لذلك) أى لحل الوطع للمشتري (قوله من قصر الزركشى الخ)
ما تضمنه كلام الزركشى من حل ووطع الزوجة اذا كان الخيار له أى لازم وحرمته اذا كان الخيار لهما هو
الاوجه فاقاله الشيخان من الحرمة بمجمله الثانية لا الاولى خلافا للشيخ الاسلام اه سم (قوله كان الخيار له) أى
الزوج اه عش (قوله لانه لا يدري أيضا بالملك الخ) أى واذا اختلفت الجهة وجب التعفف احتياطيا للبضع
اه مغنى (قوله وخزمه الخ) أى الزركشى (قوله في الاولى) وهى ما اذا كان الخيار له اه عش (قوله بخلافه الخ)
عبارة النهاية هو الاوجه وخزم جمع بحرمة فيها وان لم يجز الخ (قوله ومر ما يعلم الخ) فى أى محل مر ذلك اه
سم أقول ولعله أراد بذلك قوله للشبهة فيمن له الملك (قوله وفى حالة الوقف) الى الفصل فى النهاية (قوله وفى حالة
الوقف) عطف على قوله فكل من حكمنا الخ (قوله بطلان) أى البائع والمشتري (قوله ثم يرجع من بان
الله - الم الآن يصور الاطلاق هنا بما اذا نطق كل منهما بالاشراط للاجنبى بان قال البائع بعثك بشرط الخيار
للاجنبى فقال المشتري قبلت بشرط الخيار له وفى مسئلة الوكيل المذكورة بما اذا نطق به الوكيل البادئ
فقط ويفرق بين الامر من ثم بحث مع مر فاخذ بما هنا واعتذر عن مسئلة الوكيل بان ذلك للاحتياط
للموكل ثم توقف (قوله ما لم ياذن) أفهم أنه لا مهر اذا أذن وكذا أفهم ذلك قوله فى شرح الروض ومعلوم ان
قوله بلاذن قيد فى الاخيرة فقط أى وجوب مهر المثل بوطع المشتري والخيار للبائع ولعل وجه عدم المهر عند
الاذن مع الاختلاف فيمن له الملك ولا ياذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر (قوله من قصر الزركشى)
ما تضمنه كلام الزركشى من حل ووطع الزوجة اذا كان الخيار له وحرمته اذا كان الخيار لهما هو الاوجه فاقاله
الشيخان من الحرمة بمجمله الثانية لا الاولى خلافا للشيخ الاسلام وأصل ذلك انه لما صرح الشيخان بانه يحرم على
الزوج ووطع زوجته في زمن الخيار وعلا بما يجمله المبيع ففهم من حل الخيار فى كلامهما على الثابت للمشتري
وحده فسح الاسلام فى شرح الروض قال بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع أو لهما فيجوز الوطع ومنهم من حله
على ما اذا كان لهما كابن شعبة وكالزركشى كما نقله السارح عنه كما ترى فان كان للمشتري أو للبائع جاز والله
أعلم (قوله ومر ما يعلم منه الخ) فى أى محل مر ذلك

(الخ)

يجب استبراء لضعف الملك ومر ما يعلم منه بطلان هذين الجزئين وفى حالة الوقف يتبع جميع ما ذكر استقرار الملك بعد نعم
بطلان بالانفاق ثم يرجع من بان عدم ملكية قال بعضهم ان نفق ياذن الجانيكم

وفي نظر بل تراضيهما على ذلك كلف وكذا انفاقه بذينة الرجوع والاشهاد عليهما مع امتناع صاحبه فقد القاضي أخذ بما ياتي في المساقاة وهرب الجال ولا يحل لواحد منهما حينئذ وطء ونحوه قطعاً وان أذن البائع للمشتري وقول الاسنوي انه يحل له باذن البائع مبني على بحث المصنفان مجرد الاذن في التصرف اجازة والمنقول خلافه (ويحصل الفسخ والاجازة) للعقد في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) صريحاً وكفاً بالصرح في الفسخ فهو (كفسخت البيع ورفعته واسترجعت المبيع) وردت الثمن (و) أما الصريح (في الاجازة) فهو نحو (أجزته وأمضيته) والزمنه واذا شرط لهم ارتفع جعبه بفسخ أحدهما لا باجزته بل يبيح للآخر لان اثبات الخيار انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجازة لصالتهما وقول من خير لا يبيع أولاً أو لا يشتري الا بنحو زيادة مع عدم موافقة الآخر له فسخ (و) وطء البائع (الواضح) لواقع علم أو ظن أنه المبيع ولم يقصد به الزنا ولا كان محرماً عليه بنحو تجسس على الاوجه كما لولا طء بالعلام وكذا بخنثي ان اتضح بعد بالاثنية لا خنثي أو منه لم يتضح

(الح) أي على الآخر (قوله وفيه نظر الح) معتمداً على (قوله كلف) أي فلا يشترط اذن الحاكم (قوله عليهما) أي النفقة و (قوله وقد القاضي) أي في مسافة العدوى اه ع ش (قوله لواحد منهما) أي البائع والمشتري (قوله حينئذ) أي في حالة الوقف اه ع ش (قوله ونحوه) أي من مقدمات الوطء (قوله أنه يحل له) أي للمشتري (قوله والمنقول خلافه) معتمداً وهو أن الاذن انما يكون اجازة اذا انضم اليه الوطء اه ع ش وقول المتن (ويحصل الفسخ الح) في الر وض في باب الحوالة مانصه ويطلب الخيار بالخوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشتر لم يرض أي بها اه سم (قوله أما الصريح الح) لم يذكر مثلاً لا لكفاً في الفسخ ولا في الاجازة ولا من كتابات الفسخ أن يقول هذا البيع ليس بحسن مثلاً ومن كتابات الاجازة الشاء عليه بنحو هو حسن اه ع ش وتقدم عنه أن من كفاية الاول كرهت العقد ومن كفاية الثاني أحبيته اه وكذا قول الشارح الآتي وقول من خير لا يبيع الح تمثيل لكفاية في الفسخ (قوله جميعه) أي جميع العقد أي من جهتي الفاسخ والآخر معاً (قوله لا باجزته) أي فلا يلزم جميعه أي العقد بل انما يلزم من جهة الخيار ويبقى الح اه ع ش (قوله وقول من خير الح) أي وقول البائع في زمن الخيار للمشتري لا يبيع حتى تزيد في الثمن أو تجعله وقد عقدت أو جعل فامتنع المشتري فسخ وكذا قول المشتري لا يشتري حتى تنقص من الثمن أو تجعله وقد عقدت فامتنع البائع اه مغنى (قوله لا يبيع الح) وفي البعير عن القليوبي قال شيخنا ولعل من كفايته ما نحو لا يبيع أولاً أو لا يشتري الا بكذا أولاً رجح في بيعي أو شراي فراجع اه (قوله الانحور زيادة) أي قبل انقضاء مدة خيار المجاس أو في مدة خيار الشرط اه ع ش (قوله مع عدم موافقة الآخر) ظاهره الانفساخ فيما لو كان الشرط من أحدهما وسكت الآخر أو ردو عبارة حج هناموافقة لعل الشارح مر فيحمل قولهما هنام مع عدم موافقة الآخر على ما لو خالفه الآخر صريحاً بأن قال لأرضي أو نحو ذلك وأنه لو وافقه صريحاً سكت العقد على ما توافقا عليه وان سكت لغا الشرط واستقر الحال على ما وقع به العقد أولاً اه ع ش ولكن تقدم في حج في تنبيهه في شرح ولو باع عبد ابشر طاعة فالح ما هو صريح في أنه اذا سكت الآخر يستقر الثمن على ما ذكر في العقد أولاً ويبلغو الشرط قول المتن (وطء البائع) قال في شرح الر وض أي الامتة المبعة في قبلها انتهى اه سم وع ش عبارة النهاية ووطء البائع ولو محرماً كأن كان الخيار لهما اه وفي الحلبي أي فلا تلازم بين حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل فيحصل به الفسخ اه (قوله لواقع) أي مبيع واضح بالاثنية و (قوله بنحو تجسس) أي كالمحرمة اه ع ش (قوله كلاً لوط الح) أي في عدم الفسخ (قوله وكذا الخنثي) أي مثل الواضح في كون الوطء فسخاً عبارة المغنى والنهاية ويستثنى الوطء من الخنثي والوطء فليس فسخاً ولا اجازة فان اختار الوطء في الثانية لاثنية لا نوبة بعد الوطء تعلق الحكم بالوطء السابق ذكره في المجموع وقياسه أنه لو اختار الوطء في الاولى المذكورة بعده تعلق الحكم بالوطء السابق اه وفي بعض النسخ وكذا الخنثي بلام الجر ووافق قول ع ش وعبارة حج وكذا أي يحصل الفسخ بوطء البائع الواضح لخنثي ان اتضح بعد بالاثنية اه (قوله لخنثي أو منه الح) أي ليس وطء البائع الواضح لخنثي لم يتضح بالاثنية ولا الوطء من بائع (قوله ولا يحل لواحد منهما حينئذ وطء ونحوه قطعاً وان أذن البائع للمشتري الح) يؤخذ منه حمة وطء المشتري وان أذن له البائع فيما اذا كان الخيار للبائع فقط بل لعله بالاولى ووافق ذلك انه ما قال في الر وض فان وطئ المشتري بلا اذن والخيار للبائع دون فوطء حرام ولا حسد ولا زسه المهر مطلقاً أي سواء أتم البيع أم لا عقبه في شرحه بقوله ومعلوم ان قوله بلا اذن قيد في الاخيرة فقط اه وأما في شرح العباب عقب قوله ويعزم على الآخر أي يحرم وطؤها فيما اذا انفرد أحدهما بالخيار على الآخر من قوله مانصه ومحله في وطء المشتري والخيار للبائع فقط ما لم ياذن له البائع فظاهر ذلك ان اذن المشتري والخيار له وحده للبائع فيه لا يحله وهو محتمل وعليه يفرق الح فقيه نظر فايراجع (قول المصنف وبحصل الفسخ الح) في الر وض في باب الحوالة مانصه ويطلب الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشتر لم يرض أي بها انتهى (قول المصنف ووطء البائع) قال في شرح الر وض الامتة المبعة في قبلها (قوله

وخرج به مقدماته (واعتاقه) ولو معلقا لكانه أو بعضه أو ايلاده حيث تخير أو هو وحده (فبيع) أما الاعتاق فاقوته ومن ثم نفذ قطعا وأما الوطء فله ضميمة اختيار الامسالة وانما لم يكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كالسي فكذا تداركه بخلاف النكاح ومع كون نحو اعتاقه فسحاها فاذن منه وان تخيرا لتضمنه الفسخ فينتقل الملك اليه قبله ولا ينفذ من المشتري اذا تخيرا بل يوقف حيث لم ياذن له البائع ان يقدم الفسخ لو وقع من البائع بعد على الاجازة (وكذا بيعه) ولو بشرط الخيار لكان ان كان للمشتري (واجازته وتزويجه) ووقع ورهنه وهبته ان اتصل بهما القبض ولو وهب لغرضه (في الاصح) حيث تخير أو هو وحده أيضا فكل منها فسخ لاشعارها باختيار الامسالة فقدم على أصل بقاء العقد ومع كونها فسحاها منه صحيحة تقدر بالفسخ قبلها (والاصح ان هذه التصرفات) البيع ما بعده (من المشتري) حيث تخير أو هو وحده (اجازة) لاشعارها باختيار الامسالة لم تصح منه الا ان تخير أو أذن له البائع أو كانت معه وفارق ماصر في البائع

خفي لم يتضح بكورة واضحة فسحا (قوله وخرج به) أي بالوطء (قوله ولو معلقا) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق أو بوجود الصفة اه رشدي والاقرب بالمتبادر الاول (قوله وايلاده) اه له بنحو ادخال منه والافساق تقدم من الوطء معن عنه اه رشدي (قوله حيث تخير الخ) قيد في أصل مسألة المتن اه رشدي أي لافي خصوص مسألة الايلاذ بل راجع اليهما والى كل من مسد ثلثي الوطء والاعتاق (قوله نحو اعتاقه) أي البائع وأدرج بالنحو الاستيلاء (قوله قبله) أي بنحو الاعتاق (قوله ولا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذ والا فلا اه سم (قوله بعد) أي بعد نحو الاعتاق (قوله ان كان للمشتري) أي الثاني وحده بخلاف ما اذا كان للبائع أو له ما فلا يكون البيع حينئذ فسحا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له أو له ما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه أو له ما سم ونهاية قول المتن (وتزويجه) أي المعقود عليه عبدا أو أمه قال الرشدي هل المراد من التزويج ما يشمل تزويج عبده الكبير باذنه اه أقول المتبادر عدم الشمول (قوله بهما) أي الرهن والهبة اه ع (قوله أو هو) أي البائع (قوله البيع وما بعده) عبارة المحلى أي والمغنى الوطء وما بعده وهي أولى لان ما ذكره الشارح يخرج الوطء والعق عن كونها اجازة وقد يقال انه أشار الى أن ما قطع فيه بانه فسح من البائع قطع فيه بانه اجازة من المشتري وما جرى فيه الخلاف اذا وقع من البائع جرى في مثله الخلاف اذا وقع من المشتري اه ع (قوله الا ان تخير) أي وحده فتصح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوجب خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع وكان التصرف معه سم ومعنى (قوله الا ان تخير) أو أذن له البائع أو كانت معه) أي والحال أن ذلك بعد القبض بدليل ما يأتي في باب المبيع قبل القبض ولو ياذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار أو لا اه سم (قوله أو أذن له البائع) قضية سياقه أن هذا اذا كان الخيار لهما ولكن أطلق في الروض وقوله واذنه للمشتري في العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطئه اجازة وصحح نافذ انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلم يذكر وانظره في جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فيكون فسحا وصححا فاذا اه تم أقول شرح المنهج كالصريح وكلام المغنى صريح في تلك القضية (قوله أو كانت معه) أي أو كانت التصرفات واقعة مع البائع رشدي وع (قوله ماصر) هو قوله هي منه صحيحة الخ اه كرى عبارة ع (قوله وفارق أي تصرف المشتري ماصر في البائع أي حيث نفذ والخيار لهما لا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذ والا فلا (قوله ولو بشرط الخيار الخ) قضية المباغة ان الحكم كذلك اذا لم يوجد شرط مطلقا (قوله ان كان للمشتري) أي وحده بخلاف ما اذا كان للبائع أو له ما فلا يكون البيع حينئذ فسحا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له أو له ما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه أو له ما قال في شرح الروض فالمراد بقوله التصرف من البائع فسح ومن المشتري اجازة التصرف الذي لم بشرط فيه ذلك أي الخيار لنفسه أو له ما انتهى وعمل قبل ذلك عدم كون البيع فسحا واجازة اذا باع أحدهما بشرط الخيار لنفسه أو له ما بقوله بناء على انه لا يزول ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح انتهى وقد يفهم هذا التعليل ان بيع أحدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فسحا ولا اجازة لان خيار المجلس يمنع زوال ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤيده انه اذا شرط الخيار للمشتري وحده كان فسحا أو اجازة مع ثبوت خيار المجلس ومع ما تقدم فيما اذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما اذا غلب خيار المجلس على ما تقدم فليتأمل ما يتحصل على هذا من أن شرطه لنفسه أو له ما لا يكون فسحا ولا اجازة وانقضاء الشرط مطلقا يكون فسحا واجازة (قوله الا ان تخير) أي وحده والا أشكل بماصر في البائع اذا فارق على ذلك التقدير (قوله الا ان تخير الخ) أي فيصح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوجب خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع ولا كان التصرف معه (قوله الا ان تخير أو أذن له البائع أو كانت معه) أي والحال أن

بترزل ملكه و بان صحته و الخيار له ما من غير اذن البائع مسقطه لغرضه وهو ممتنع (د) الاصح (ان العرض على البيع)

(٣٥١)

وانكاره (والتوكيل فيه

ليس فسخا من البائع ولا

اجازة من المشتري) لانه قد

يستبين اراج هو ام خامس

وانما حصل الرجوع عن

الوصية بذلك لضعفها اذ لم

يوجد الا أحد شق عقدها

*(فصل) في خيار النقيصة

وهو المتعلق بقوات مقصود

مقتنون نشأ الظن فيهم من

التزام شرطى أو تغرير فعلى

أو قضاء عرفى ومرتبط بغير

بالاول وباتى ما يتعلق بالثاني

وبدأ بالثالث لطول الكلام

عليه فقال (للمشتري

الخيار) في رد المبيع (يظهر

عيب قديم) فيه وكذا البائع

بظهور عيب قديم في الثمن

وأنروا الاول لان الغالب

في الثمن الانضباط فيقل

ظهور العيب فيه وهو أعنى

القديم ما فارق العدة أو

حدث قبل القبض وقد بقي

الى الفسخ اجزاء في المقارن

ولان المبيع في الثاني من

ضمان البائع فكذلك جزؤه

وصفته وان قدر من خير على

ازالة العيب نعم لو اشترى

محرما بنسك بغير اذن سيده

لم يتخير لقدرته على تحليله

كالبائع أى لانه لا مشقة فيه

ولا نظر هناك لكونه بمأب

الاقدام على ابطال العبادة

لان الرد لكونه قد يستلزم

قوات مال على الغير لابلده

من سبب قوى وهذا ليس

منه بخلافه في نحو التمتع

بالجله الا في النفقات

فنامله ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض أو كانت الغبطة

وان لم ياذن المشتري اه (قوله بترزل ملكه) أى المشتري (قوله لغرضه) أى البائع اه عش (قوله وهو ممتنع) أى اسقاط الفسخ اه كردى قول المتن (والتوكيل فيه) أى والهبة والرهن اذ لم يتصل به ما قبض اه مغنى (قوله اذ لم يوجد) أى في حياة الموصى

*(فصل) في خيار النقيصة (قوله ومرتبط بالاول) هو قوله التزام شرطى أى في قوله ولو شرط وصفا يقصد الخ اه عش عبارة السيد عمر في النهى عن بيع وشرط اه (قوله وباتى الخ) أى في فصل التصرية حرام اه عش (قوله وبدأ بالثالث) هو قوله أو قضاء عرفى أى قدمه على الثاني (قوله لطول الكلام عليه)

أى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاشتغال بغيرها أولا اه سم (قوله فيه وكذا) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى الا قوله ولا نظر الى ولو كان (قوله فيه) أى المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين الفور بخلاف غيره كما يأتى له بعد قول المصنف الا فى والرد على الفور اه عش (قوله وآترو الاول) أى اقتصروا

على ثبوت الخيار للمشتري اه مغنى (قوله في الثمن) أى المعين وغيره على ما مر بان كان في الذمة لكن ان كان معينا ورده انفسخ العقد وان كان في الذمة لا ينفسخ العقد وله بدله ولا يشترط لردده الفور به بخلاف الاول هذا كله فيما في الذمة اذا كان القبض بعد مغارقة المجلس أمالو وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل ينفسخ فيه أيضا أولا لكونه وقع على ما في الذمة فيه نظر ومقتضى قولهم الوافق في المجلس كالمواقع في العقد الاول اه عش (قوله أو حدث قبل القبض) أى بغير فعل المشتري على ما يأتى اه عش (قوله

اجماعا) على لقول المتن للمشتري الخ و (قوله في الثاني) هو قوله أو حدث فيه قبل القبض اه عش (قوله وان قدر الخ) راجع للمتن وما زاده الشارح عقبه (قوله من خير) أى من البائع والمشتري اه كردى (قوله وان قدر من خير الخ) أى بشقة أخذ من قوله الا فى لانه لا مشقة فيه الخ فلو كان يقدر على ازالته من غير مشقة

كأزاله أو جاج السيف مثلا بضربة فلا خيار له وهذا طاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل يكف سؤال غيره أم لا للمنة فيه نظر والاقرب الثاني اه عش (قوله بغير اذن سيده) متعلق بمحرما أى فلو مات السيد مثلا ولم يعلم الحال فالاتقرب الحل على أنه أحرم باذنه اذا اصل عدم مبيع التحليل وهذا حديث لا وارث فان كان له وارث وصديق العبد في احرامه باذن مورثه فالاقرب ثبوت الخيار للمشتري لان الوارث قائم مقام مورثه و (قوله لقدرته على تحليله) أى بان يأمره بفعل ما يحرم على المحرم اه عش (قوله لا مشقة فيه) أى التحليل (قوله وهذا ليس منه) أى والمهابة ليست من السبب القوي (قوله بخلافه في نحو التمتع الخ) يعنى

بمخلاف مهابة ابطال صوم المرأة فانما ينظر اليها في حرمة صومها فلا لزوم حاضرها في الصوم لا يؤدى الى نفويث مال على الغير (قوله ولو كان حدوث العيب بفعله الخ) أى المشتري وهذا تفصيل لكلام المتن عبارة المغنى ويستثنى من طرده مسائل منها اذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كما سيأتى الخ اه (قوله أو كانت الغبطة) أى أو لم يحدث كذلك كان حدث بآفة سهاوية أو بفعل البائع قبل القبض ولكن كانت الخ حاصلة أنه ان لم يكن في شرائه غبطة واشترى الولي بعين المال لم يصح وفي الذمة وقع الشراء لولى وان كانت

ذلك بعد القبض بدليل ما يأتى في باب المبيع قبل القبض ولو باذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار أو لا ولو لم يشمل فهم منه البطلان اذا كان هناك خيار بالاولى لانه اذا بطل تصرف المشتري قبل القبض اذا لم يكن خيار فاذا كان خيار فليسط بالاولى فليتنامل (قوله أو اذن له البائع) قضية سياقه ان هذا اذا كان الخيار له ما ولكن أطلق في الر وض قوله واذنه للمشتري في العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطئه اجزة وصحج نافذ انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلم

بذكر وانظريه في جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فيكون فسخا وصحج نافذ

*(فصل) في خيار النقيصة (قوله وبدأ بالثالث) أى قدمه على الثاني وقوله لطول الكلام أى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاشتغال بغيره أولا (قوله الانضباط) نامله

فنامله ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض أو كانت الغبطة

فنامله ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض أو كانت الغبطة

الغبطة فيه للمولى عليه وكان معيبا سوا كان العيب حادنا بعد العقد أو مقارنا له وقع للمولى عليه ولا خيار مؤلف مراه ع ش (قوله في الامسالك) أي للمعيب اه ع ش (قوله أو ولي) فيه تصریح بصحة الشراء للمولى مطلقا، لكن في شرح الروض فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفله شيئا فوجده معيبا فان اشتراه بعين ماله فباطل أو في النعمة صح للولي ولو اشتراه سليما فتعيب قبل القبض فان كان الحظ في الإبقاء أبقى والأردفان لم يرد بطلان ان اشترى بعين ماله والا انقلب الى الولي كذا في التتمية وأطلق الامام والغزالي أنه يمنع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للمصلحة ولم يفصل بين العيب المقارن والحادث انتهى وعلى ما في التتمية اقتصر السبكي انتهى وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب اذا كانت قيمته أكثر اه سم على حج قلت القياس عدم الصحة لانه يمنع عليه شراء المعيب مع العلم بعيبه لكن ماذا كرنا عن المؤلف أي مرفى قوله قبيل هذه صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت الغبطة فيه للمولى عليه وينبغي جعله على ما لو اشتراه للتجارة وجعل البطلان على ما لو اشتراه للقيمة اه ع ش وقوله قلت القياس الخ وقوله وينبغي الخ في كل منهما وقصة طاهرة (قوله ورضيه موكلة) قضيته أنه لا يشترط في امتناع رد العامل رضا المالك وهو ظاهر ان لم يصح بطلب رده من العامل والأفلو جله امتناع الرد وأنه لو كانت الغبطة في الرد لم ينظر لرضا المالك فيرده الوكيل وان منعه الموكل ولعله غير مراد ثم رأيت سم على حج صرح به اه ع ش وفي المغني والبصري ما وافقه وعبارة سم قوله أو وكيل ورضيه موكلة قد يقال اذا رضيه الموكل لم يتقيد في خيار الوكيل بكون الغبطة في الامسالك كما هو فرض المسئلة لما يأتي في باب لو كاله أنه حيث رضى الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فليتأمل اه سم (قوله فلا خيار) أي لحق الغرماء في المغلس وحق المولى عليه في الولي الخ اه ع ش (قوله بين هذا) أي حدوث العيب بفعل المشتري و (قوله وما يأتي) أي في الاجارة والنكاح و (قوله أن المستأجر الخ) هو ما في الاجارة و (قوله وانما الخ) عطف عليه وهو ما في النكاح اه كرى (قوله بان فعله الخ) هذا يصلح لصورة الجب المذكورة اه سم (قوله وما مر الخ) عطف على قوله وما يأتي اه كرى (قوله وكالعيب) الى قوله وقطع الشجر بن في المغني والى قوله ولا رد في النهاية الا قوله ولو مرة الى وان تاب (قوله وكالعيب فوات وصف) مبتدأ وخبر (قوله قبل قبضه) متعلق بالفوات و (قوله به) اي بالوصف (قوله فيخبر المشتري) اي وان حدث فيه صفة تجبر ما نقص من قيمته بفوات الاولى لان الفضيلة لا تجبر النقص اه ع ش (قوله وان لم يكن فواته) الاولى عدمه قول المتن (تخصا رقيق) بالاضافة وهو سئل الانشين سواء أقطع الوعاء والد كرمهما أم لا اه مغنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن الزياى مانصه وهو بيان للمراد من الخصى هنا والافن قطع ذكره وانشاء يقال له مسح لخصى اه (قوله وجب رقيق) ومثل الجب لم لو خاق فاقد هما فله الخيار اه ع ش (قوله لان الفعل الخ) تعليل لاصل المتن اه رشيدى (قوله

في الامسالك والمشتري مغلس أو ولي أو عامل قراض أو وكيل ورضيه موكلة فلا خيار ويفرق بين هذا وما يأتي أن المستأجر لو عيب الدار تخبر بأن فعله لم يرد على المعقود عليه وهو المنافع لانها مستقبلة غير موجودة تحالا بخلاف فعله هنا وانما لو جبت ذكر زوجها تخبر بان ملحظ التخيير ثم الياس وقد وجد ثم رأيت ما يأتي في المبيع قبل قبضه وهو قريب مما ذكرته وما مر ان الوكيل في خيارى المحاسن والشرط لا يتقيد برضا الموكل فيما لو منع من الاجارة أو الفسخ بان الملحظ هنا فوات المالكية وعدمه وهو انما يرجع للموكل وتم مباشرة ما تسبب عن العقد وهو انما يرتبط هنا بمباشرة فقط كالعيب فوات وصف يزيد في الثمن قبل قبضه وقد اشتراه به كالكاتب ولو بنحو نسيان فيختبر المشتري وان لم يكن فواته من أصله عيبا (تخصا) بالمسألة أو جب (رقيق) أو حيوان آخر لان الفسخ لا يصلح لما لا يصلح له الخصى ولا نظرا لزيادة القيمة باعتبار آخر لان فيه فوات جزء من البدن مقصود

وبحث الأذري (الح) اعنده النهاية والمغنى (قوله أنه ليس بعيب الخ) وقد يقال ان الثيران الغالب فيها
الخصى فلا يثبت فيها خيار اه معني (قوله والبراذين) جمع برذون وهو الفرس الذي أحد ابويه عربي
والآخر عجمي اه كردى (قوله والبغال) هذا حديث عرجوز خصاء البغال وليس مراد افاته يشترط
الجواز ان الخصاء كونه في صغيره مأكول اللحم لا يحصل منه هلاك له عادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقيد
الجواز بكونه في صغيره مأكول أن ما كبر من فحول البهائم يحرم خصاؤه وان تعذر الانتفاع به أو عسر ما دام
خفلا وينبغي خلافه حيث أمّن هلاكه بان غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع الغنم من العبد مثلاً زالة للشين
حينئذ لم يكن في القطع خطر اه عش وفي القياس المذكور تأمل (قوله لغلبة ذلك فيها) قد يقال هذا
لا يوجب غلبته في جنس الحيوان على قياس ما ذكره في قطع الشفرين فلي تأمل لكن قضية ما يأتي عن شيخنا
الشهاب الرملي من استثناء خصاء البهائم في هذه الأزمان اعتبار الغلبة في جنس الحيوان اه سم (قوله
الآتي) أي في المتن (قوله وقطع الشفرين عيب) مبني وأوجب (قوله وقطع الشفرين) بضم الشين اه
عش (قوله في جنس الرقيق) لكن قضية ما مر في البراذين أنه ليس عيباً في خصوص ذلك النوع وقد يفرق
بين نحو البراذين والاماء بان الخصاء في البراذين لمصلحة تتعلق بها كذليلها وتذليل الثيران لاستعمالها في نحو
الحرب ولا كذلك في قطع الشفرين من الأمة فجعل ذلك فيها عيباً مطلقاً واعتبر اه عش قول المتن
(وزناه) أي اذا وجد عيبه البائع فقط او عندهما أموالو وجد عيبه المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع
فهو عيب حدث عند المشتري فلا رد به * (تنبيه) * يثبت زنا الرقيق باقرار البائع أو بينة ويكفي فيها
رجلان لانه ليس في معرض التغير حتى تشترط له أو يعتبر حال ولا يكفي اقرار العبد بالزنا لان فيه ضرراً
بغيره فلا يقبل منه * (فرع) * لو زنى أو سرق العبد قبل رقه فالظاهر انه عيب سيم على منتهج أقول ولا يبعد
أن مثلهما غيرهما كالجنابة وثرب المسكر والقذف لان صدورهما منه يدل على الفهم لها طبعاً اه عش (قوله
ولو مرة من صغير الخ) راجع لقوله وزناه الخ عش وكردى (قوله ولا يظهر أن وطء البهيمة كذلك) أي
يثبت به الخيار ولو مرة وتاب منه اه عش (قوله لانه لم يتحقق الخ) ومن ذلك ايضا ما اعتيد في مريد بيع الدواب
من ترك حملها لاهام كثرة اللبن فظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لانه من الظن الرجوح أو المساوي لعدم
اطراد الخلف في كل بهيمة اه عش (قوله وأفتى البغوى الخ) ينبغي حمله على التردد باستواء لان الظن
كاليقين بدليل أن اخبار البائع بالعيب لا يفيد الا الظن مراه سم عبارة النهاية نعم يتجه حمله على ظن مساو
طرفه الآخر وأمر رجوح فان كان راجحاً فلا لانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بعيبه اذ لا يفيد سوى الظن
ولو اشترى شيئاً فقال انه لا عيب به ثم وجد به عيباً فلا رد به ولا يمنع منه قوله المذكور لانه بناء على ظاهر الحال
اه قال عش قوله مر على ظن مساو طرفه الخ قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن ظناً بل شكاً وحيث كان
مرجوحاً كان وهماً فالقول بما ذكر تضعيف في المعنى لمن ألقى الظن نعم الظن تتفاوت مراتبه باعتبار قوة
الدليل وضعفه فينبغي ان يفيد الظن بما لا يقود إليه بحيث يقرب من اليقين ويمكن حمل كلام الشارع عليه
وقوله بعيبه أي فانه لا رد به وان وجد كذلك وقوله فقال أي المشتري لمن سأله عنه أو في مقام مدحه اه وقال
الرشيدى قوله مر نعم يتجه حله الخ أي فالمراد بالظن هنا ما يشمل الاطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء

(قوله أغلبت ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غلبته في جنس الحيوان على قياس ما سيذكره في قطع الشفرين
فلي تأمل لكن قضية ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملي من استثناء خصاء البهائم في هذه الأزمان اعتبار الغلبة
في جنس الحيوان (قوله ولو مرة) ثم قوله وسرقته كالزنا عبارة الروض ومرة من الزنا والسرقه والابق ولو تاب
انتهى ونازعه في سرقته في عد السرقه والابق مع التوبة من العيوب ثم قال ولا يمنع المشتري من الرد بكل من
الثلاثة وجوده عنده ثانياً لان الثاني من آثار الاول وقال المتولى ان زادت قيمة المبيع نقصاً بذلك فلا رد والا فله
الرد انتهى (فرع) مثل ما مر في الزنا الخ الردة والقتل عداو الجنابة عدا نفسي عيوب وان تاب مر (قوله
وأفتى البغوى الخ) ينبغي حمله على التردد بالاستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع بالعيب لا يفيد

وبحث الأذري انه ليس
بعيب في الضأن المقصود لجه
والبراذين والبغال أغلبت ذلك
فيها وأيده غسيرة بانه قضية
الضابط الآتي أي فهو
كالشربة في الاماء وقطع
الشفرين عيب كما شمله
كلامهم وغلبته في بعض
الانواع لا توجب غلبته في
جنس الرقيق (وزناه)
ذكر كان أو أنثى ولو لوطه
وتكسبه من نفسه وسحقها
ولو مرة من صغيره نوع تمييز
وان تاب وحسن حاله لانه
قد يألفه ولا نزع منه لا نزول
ولهذا لا يعود احصان الزاني
بتوبته ويظهر أن وطء
البهيمة كذلك وأفتى البغوى
فحين اشترى أمة فظن انها
وبائع زانية فبان ان زانية
بانه يتخير لانه لم يتحقق زناها
قبل العقد وأقره غير واحد
ومنه يؤخذ ان الشارع مع
ظن العيب لا يسقط الرد
ولا رد عليه قولهم مظنون
نشا الظن فيه من قضاء عرفي
لان الظاهر ان المراد ظن
أهل العرف لا خصوص
العائد

(وسرقته) ولولا اختصاص كشملة اطلاقهم ويظهر في أخذه منها أنه عيب أيضا كالزنا في أحواله المذكورة وعلمته الا في دار الحرب لان المأخوذ غنمية (واباقه) وهو التعيب عن سيده (٣٥٤) ولولمحل قريب في البلد كشملة اطلاقهم أيضا كالزنا في أحواله المذكورة وعلمته أيضا كما صرح

به غير واحد الا اذا جاء البينا
مسلمان من بلاد انهدنة لان
هذا ابان مطلوب ويلحق
به مالوا ببق الى الحاكم لاضرر
لا يحنس مل عادة ألحق به
نحو سيده وقامت به قرينة
ووقع في كلام شارح ما قدر
بخالف ما ذكره فلا تغتر به
ومالوجه له عليه تسويل
نحو فاسق يحمل مثله على
مثله عادة ومحل الرد به اذا
عادوا فلا رد ولا ارش اتفاقا
(وبوله بالفراش) ان اعتاده
أى عرفا فلا يكتفى مرة فيها
يظهر لانه كثير ما يعرض
المرء والمرءة بين ثم يزول
و بلغ سبع سنين ومحل ان
وجد البول في يد المشتري
أيضا والا فلا تبين ان
العيب زال وليس هو من
الاصناف الخبيثة التي
يرجع اليها الطبع بخلاف
ما قبله وهل لعوده هذه مدة
يقدر بها أو لا محل نظر
والذي يتجه انه ان حكم
نخبيران بانه من آثار الاول
فيعيب وان توقفا أو فقد
أو حكا بانه من حادث فلا ولو
لم يعلم به الا بعد كبره فلا رد
به وله الارش لان علاجه ما
صعب في الكبر صار كبره
كعيب حدث (وبخبره)
المستحكم بان علم كونه من
المعدة لا تعذر زواله بخلافه
من القم لسهولة زواله
ولحق به على الاوجه تراكم
وسخ على الاسنان تعذر زواله (وصنانه)
المستحكم دون غيره لذلك ومرضه مطلقا لا نحو صداع يسير على الاوجه اخذا
بما ذكره في أعذار الجمعية والجماعة

بخلاف عرف الاصوليين اه قول المتن (وسرقته) أى وان وجدت عند المشتري بعد وجوده في يد البائع
اه عش (نوله أيضا) أى كالسرقة (قوله كالزنا) تعليل للمتن (قوله في أحواله المذكورة) أى بقوله السابق
ولو مر من صغير الخ (قوله في علمته) وهى قوله لانه قد يالفه الخ (قوله الا في دار الحرب الخ) وفاقا للنهاية والمعنى
(قوله كما صرح به الخ) وماتقرر من أن السرقة والاباق مع التوبة عيب هو المعتمد معنى ونهاية (قوله الا
اذا جاء البينا) الى قوله ويلحق به في النهاية والمعنى (قوله مالوا ببق الى الحاكم) ينبغي أن يلحق به غيره ممن
يتوسم فيه الرقيق أن له قدرة على تخليصه مما ذكر ولو باعانه عند نحو ما كم ولو فرض عدم قدرته بحسب
الواقع لان المدار على ما يغلب معه الظن على انتقام ما بعد في العرف اه سيد عمر (قوله الى الحاكم الخ)
اى اولى من يتعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يغن عنه السيد اه عش (قوله ومالوجه الخ) عطف
على مالوا ببق الخ (قوله ومحل الرد) الى المتن في النهاية والمعنى عبارة الثاني وحيث قبل له الرد بالاباق فمحل
في حال عوده اما حال اباقتة فلا رد قطعا ولا ارش في الاصح اه (قوله اذا عاد) هذا يصور بما اذا أبق في يد
المشتري وكان أبق في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن
يكون ما في يد المشتري أكثر وينقص به المبيع أولا هذا هو المعتمد من بخلاف في ذلك مر اه سم على حج اه
عش (قوله والا فلا رد) أى فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم المطالبة بالثمن اه سم
(قوله ولا ارش) أى لاحتمال عوده اه عش (قوله وبلغ سبع سنين) أى تقر ببيانها به ومعنى أى
كشهرين عش (قوله ومحل له) الى قوله وهل لعوده في النهاية والمعنى (قوله بخلاف ما قبله) أى من الزنا
وما عطف عليه (قوله وهل لعوده هذا) أى عود العيب الذي زال اه كردي (قوله يقدر) أى العود
(بها) أى بهذه المدة (قوله ولولم يعلم) الى المتن في المعنى (قوله به) أى ببوله في الفراش (قوله فلا رد به) وفاقا
للمعنى وخلافه لانه عبارة سم الاصح أن له الرد لانه من آثار ما كان في يد البائع مر اه (قوله
المستحكم) الى قوله وزعم في النهاية الا قوله أو ابيضض الى أو شتما وقوله وعبر والى أو كلاً وقوله وظاهر الى
أو قرناه وقوله الا اذا كان الى أو داسن (قوله المستحكم) بكسر الكاف لانه من استحكم وهو لازم قال في المختار
وأحكم فاستحكم أى صار محكما به يعلم أن ما شتهر على اللسنة من قولهم فساد استحكم بضم التاء خطأ اه
عش قول المتن (وصنانه) بضم الصاد اه عش (قوله تراكم وسخ الخ) قد يتوقف فيه باعتبار أن الغالب
في الارقاء المجلوبين ذلك لعدم اعتياد السؤال فامتأمل اه السيد عمر ولك منع تلك الغلبة (قوله لذلك)
أى التعذر (قوله لا نحو صداع يسير الخ) قد يتوقف فيه والفرق بينه وبين المقيس عليه واضح لان الحظ في
المرض ثم ما يشق معه الحضور فيخرج ما ذكر وهناتقص القيمة وقد يتحقق معه نعم ان فرض فيما اذا كان

الا الظن مر (قوله اذا عاد) هذا يصور بما اذا أبق في يد المشتري وكان أبق في يد البائع وانما رد مع
حصوله في يده لانه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن يكون ما في يد المشتري أكثر وينقص به المبيع
أولا هذا هو المعتمد من بخلاف في ذلك مر (قوله والا فلا رد) أى فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد
عدم المطالبة بالثمن (قوله سبع سنين) بخلاف ما دونها قال في شرح الروض أى تقر ببيانها به باعتبار أن الغالب
الطبيب وغيره بان يكون مثله يحترز منه انتهى (قوله ومحل له الخ) اعتمده مر (قوله فلا رد به وله الارش)
الاصح ان له الرد لان من آثار ما كان في يد البائع مر انتهى أقول اعلم ان تصحيح الرد هنا وفيما اذا أبق في
يد المشتري كما تقدم وبحود ذلك قد يشكك عليه عدم الرد فيما سأتى من موته بمرض سابق ونقصها بالولادة توجه
الاشكال ان ما علل به الرد هنا من أن ما وجد في يد المشتري من آثار ما كان في يد البائع موجود فيما ياتي بان
يقال زيادة المرض في يد المشتري من آثار ما كان في يد البائع وأما منع كون ما ياتي من الآثار بخلاف ما هنا
ففيه ما فيه (قوله ويلحق به) اعتمده مر وكذا قوله على الاوجه

يعرض
المستحكم دون غيره لذلك ومرضه مطلقا لا نحو صداع يسير على الاوجه اخذا

يعرض أحيانا بحيث لا يتخلل بالعمل بوجهه ولا يؤدي الى نقص القيمة فيحصل اه سيدعمر (قوله ولوطن مرضه عارضا) أي فاشتره بناء على ظن سرعة زواله * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى عبدا وخبثه ثم اطاع فيه على عيب قديم هل له الرد أم لا والظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص منع من الرد ولا فلا وقع السؤال فيه أيضا عما لو اشترى رقيقا فوجده يغط في نومه أو وجده ثقیل النوم هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظر والظاهر أن يقال ان كانا اثنين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار والافلان الاول ينقص القيمة والثاني يدل على أنه ناتى عن ضعف في البدن * (فرع) * ليس من العيوب فيما يظهر له ولو وجد أنف الرقيق أو أذنه مثقوبا لانه لا يزيل اه عش (قوله ومن عيوب الرقيق) الى قوله وزعم في المعنى الا قوله وعسر والى وآ كلا وقوله وظهر الى أو قرناه وقوله اذا كان الى أو ذاسن (قوله كونه غاملا) أو مبيعا في جنسية عمدوان تاب منها كجزء به في الانوار وهو المعتمد أو أكثر الجنابة الخطأ بخلاف ما ذاق والقليل مرة وما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردي أو مرندوان تاب قبل العلم كما قاله الماوردي وتبعه الا ذرى خلافا لبعض المتأخرين سم ونهاية (قوله أو غاملا) وهو من برد الكلام الى التاء والميم اه قاموس (قوله أو قاذفا) أي لغير المحصنات مر اه سم أي خلافا للمعنى حيث قيد بالمحصنات قال النهاية أو مقاسم أو كافر ببلاد الاسلام اه زاد المعنى أو ساحرا اه (قوله أو تار كالصلاة) وفي اطلاق كون التارك عيبا نظر لاسيما من قرب عهده ببلوغ أو اسلام اذا غالب عليهم الترك خصوصا الاما بل هو الغالب في قديمات الاسلام وقضية الضابط أن يكون الاصح منع الرد نهية ومعنى أي منع الرد بترك الصلاة على المعتمد عش أي خلافا للتحفة (قوله أو أصم) ولو في أحد أذنيه اه نهاية (قوله أو أقرع) وهو من ذهب شعر رأسه بآفة (أو أبله) أي يغلب عليه التغفل وعدم المعرفة أو غفلا بالوحدة وهو من في عقله خيل أي فساد أو ضرر جاء ومن قلب القدمين شيئا أو عينا أو متغيرا لسان بسواد أو خضرة أو زرقة أو حرة أو كلف الوجه متغيرا بشرنه أو فيه آثار الشجاع وانقر وح والكي الشانبة (أو أرت) أي لا يفهم كلامه عسيرة أو النع أي يبذل حرفا بحرف آخر أو مجنونا وان تقطع جنونه أو أشل أو أجهر أي لا يبصر في الشمس أو أعشى أي يبصر في النهار دون الليل وفي الصعودون الغيم أو أخشم أي فاقد الشم أو أقرس أو فاقد الذوق أو أخفش أي صغير العين وضعيف البصر خلقة وقيل هو من يبصر بالليل دون النهار وكلاهما عيب كافي للروضة معنى ونهاية (قوله مهذرا) قضيته أنه لا بد من أمر الامام له بها وظاهر النهاية حيث اقتضت على قولها يقتل به عدم اعتبار الرفع الى الامام الا أن يقال معنى قول جمهم هذرا أنه ضار معرضا للدهدار اه عش (قوله أو مخدر) أي كالسج والحشيش اه نهاية أي وان لم يسكر به فيما يظهر عش (قوله لم يسكر) كالخمر ونحوه مما يسكر وان لم يسكر بشربه اه نهاية قال عش أي وان لم يتسكر منه ذلك وظاهره وان اعتدله كتحفي اعتداد شرب النبيذ الذي لا يسكر وهو ظاهر لانه ينقص القيمة ويقال الرغبة فيه اه (قوله ما لم يثب) هل يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء وهو سنة أو لافيه نظر والاقرب الثاني اه عش (قوله أو قرناه الخ) أو مستحاضة أو يتناول طهرها فوق العادة أو تغتسل بغير ريح فرجها اه نهاية (قوله كونه غاملا الخ) أو مبيعا في جنسية عمدوان تاب منها كجزء به في الانوار وهو المعتمد أو أكثر الجنابة الخطأ بخلاف ما ذاق والقليل مرة وما فوقها كثير كما اقتضاه كلام الماوردي أو مرندوان تاب قبل العلم كما قاله الماوردي وتبعه الا ذرى خلافا لبعض المتأخرين (قوله أو قاذفا) ولو لغير المحصنات مر (قوله أو رتقاء أو قرناه) قال في الروض أو مستحاضة أو يتناول طهرها أي فوق العادة الغالبة أو عبارة العباب أو مدة طهرها من الحيض فوق العادة الغالبة قال الشارح في شرحه وهي كما صرحوا به ثلاث أو أربع وعشرون من كل شهر لكن الذي يظهر ان هذا غير مراد هنا وان المراد هنا ان تطول مدة طهرها الى حد لا يوجد في النساء الا نادرا وهو أن يدمن ذلك بكثير ويزن على الاول ان من تحيض أقل الحيض وتطهر بقية الشهر ترد بذلك ولا تطهر

ولو ظن مرضه عارضا فبان
أصليا تخير كل وطن البياض
مقافبان برصاص ومن عيوب
الرقيق وهي لا تكاد تنحصر
كونه غاملا أو غاملا مثلا أو
قاذفا أو تار كالصلاة أو أصم
أو أقرع أو أبله أو أرت أو
أبيض الشعر لدون أربعين
سنة ويظهر انه لا بد من
بياض قد يسمى في العرف
شيئا منقضا أو شتاما أو
كذابا وعبر واهنا بالمبالغة
لا في نحو قاذفا فيحصل
الفرق ويحصل ان السك
السابق والآخر على حد
سواء في انه لا بد أن يكون
كل من ذلك صار كالطبع له
أي بان يعتاده عرفا نظير
ما مر لكن بشكل عليه
بحث الزركشي ان ترك صلاة
واحدة يقتل بها عيب الا
أن يحجب بان هذا صيره
مهذرا وهو أقبح العيوب
أو كالا لطيف أو مخدر أو
شرب المسكر ما لم يثب وظاهر
انه لا يكتفي في توبته بقول
البائع أو قرناه أو رتقاء

أوحاملا أولانخص من بلغت عشرين (٣٥٦) سنة أو أحدثيها أكبر من الآخر أو نحو مجوسية أو مصطلك الركبتيين مثلا أو خنثي ولو

واضح إذا كان ذكرا وهو يقول فخرج الرجل فقط أو ذاسن مثلاً زائدة أو فاقد نحو شعر ولوعانة أو طفر لانه يشعر بضعف البدن وزعم فرق بينه وبين عدم الخيض بأنه يتداوى له ممنوع فان عدم الخيض قد يتداوى له أيضا لكن لما ضرر التداوى له لذلك كثر في ذلك * (تنبيه) * أطلق في الأنوار أن الوشم عيب أو قره غير واحد وإنما يتجه أن كان بحيث لا يعنى عنه أما مغفوع عنه بان خشى من إزالته مبيع تيمم وان تعدى به كالمسر ولم يحصل به شين عرفا أو من كونه ساترا لنحو برص فإنه قد يفعل لذلك فيبعد عنه من العيوب حينئذ وفي البخاري أن هيام الأبل عيب وهو داء يصيبها فيعطشها فتشرب فلا تروى ومثله ما شتهر عند عربان مكته من داء يصيبها يستونه الغلة بالمجعة لكنهم يزعمون أنه لا يظهر إلا بعد ذبحها فيعرفون حينئذ قدمه وحده فثبت قدمه وجب إرشه فيما يظهر ويحتمل خلافه لأن الحكم بالقدم فيما مضى بعد الذبح أمر تخميني لا يعمل عليه (وجاح الدابة) بالسكسر وهو امتناعها على ركبها وعبر غيره بكونها جوحا فاقضى أنه لا بد أن يكون

أوحاملا) لانه يخاف من هلاكها بالوضع لافي البهائم فان الغالب فيها السلامة أو معدة ولو محرر متعلبه بنحو نسب مغني ونهاية (قوله أو لا تحيض الخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة المغني أو لا تحيض وهي في سن الخيض غالباً بان بلغت عشرين سنة قاله القاضي لان ذلك انما يكون لعله أو هي ظاهرة (قوله أو أحدثيها الخ) أو فيه خيلان كثيرة بكسر الخاء جمع خال وهو الشامة أو نهاية زاد المغني أو كونه أيسر وفصل ابن الصلاح فقال ان كان أجنب وهو الذي يعمل بيديه معافليس بعيب لان ذلك زيادة في القوة والافهوعيب اه (قوله أو مصطلك الركبتيين) أي مضطربهما (قوله أو خنثي الخ) أو خنثا وهو يفتق النون وكسر هاء الذي يشبه حركته حركات النساء خلقا أو تخلقا اه مغني (قوله الا اذا كان ذكرا الخ) نقل هذا في شرح العباب عن أبي الفتح وضعفه وبسارده اسم (قوله مثلاً) أي أو ذى اصبوع زائد (قوله زائدة) هي التي يخالف منبتها بقية الاسنان اه مغني عبارة عش قوله اوسن شاذية أي زائدة وليست على سمات الاسنان بحيث تنقص الرغبة فيه اه (قوله أو فاقد نحو شعر) أو به قر وحنثا ليل كثيرة أو حرب أو عشا أو سعال اه نهاية قال عشا قوله أو نائل ليل بالناء المثلثة جمع نؤلول وهو جب على ظاهر الحسد كالحصاة فساد ونه أو قوله أو حرب أي ولو قليلا وقوله أو سعال أي وان قل حيث صار مرضنا اه وقوله أو عشا يقال عشت عينا إذا سأل ذمعا في أكثر الأوقات مع ضعف البصر اه ترجمة القاموس (قوله ولوعانة) وإنما أخذ العانة غاية لان من الناس من يتسبب في عدم انباتها بالدواء فربما يتوهم لاجل ذلك أن عدم انباتها ليس عيبا اه عشا (قوله لانه يشعر) أي فقد نحو الشعر أو الظفر (قوله ضرا التداوى له) أي لعدم الخيض (قوله لا لذلك الخ) أي لفقد نحو الشعر والظفر (قوله وانما يتجه الخ) وقفا للنهية عبارة سم قوله وانما يتجه الخ اعتمده مر اه (قوله ولم يحصل به شين عرفا) قد يقال لعل محل هذا التفصيل الذي أفاده الشارح في نحو ديار العرب لانه قد يبعد عندهم من الزينة بالنسبة لبعض الاعضاء وأما كثير من البلدان كديار العجم التي منها صاحب الأنوار فيعدونه مطلقا شينا عظيما وعلل هذا هو الحامل له على إطلاق كونه عيبا بل هو عندهم أقبح وأنقص للقيمة من كثير العيوب المنصوص عليها اه سيد عر عبارة عشا وينبغي أن يحصل كون الوشم عيبا اذا كان في نوع لا يكثر وجوده فيه على ما مر اه (قوله ان هيام الخ) بضم الهاء (قوله فيعطشها) من باب الافعال أو التفعيل (قوله الغلة) بالضم فالتشديد (قوله وجب إرشه الخ) هلا جاز الرد على هذا ولم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم إلا به الا أن يقال ان الذبح اتلاف والعلم بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا إرش لانه لا يعرف القديم إلا به سم (قوله ومثله) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله هرب الخ) هو المسمى في العرف بالجفل اه سم (قوله وشرب الخ) أي وان لم يكن ما كولا اه قول المتن (وعضاها) أي وكونها رموحا نهاية ومغني أي كثيرة الرمح عشا (قوله وخشونة مشيها) إلى قوله وأخبر عدلها في النهاية (قوله وقلة أكلها) بخلاف كثرة أكلها وكثرة كل القن فليس واحد منهما عيبا بخلاف قلة شربها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفا ومن العيوب كون الشاة مقطوعة الأذن بقدر ما يمنع التفتحة مر اه سم (قوله وكون الدار منزل الجسد) كان المراد أنه حرت عادتهم بالنزول فيها عند مرورهم بذلك المحل وينبغي أن يكون جوارها كذلك لانه قد يتأذى بمجاورتهم أشد من التأذى بمجاورة القصارين اه سيد عر (قوله منزل الجسد) أو ظهر بقربها دخان من نحو يسمعون به انتهى (قوله أو حاملا) أي لافي البهائم إذا لم تنقص بالحمل مر (قوله الا اذا كان الخ) نقل هذا في شرح العباب عن أبي الفتح وضعفه وبسارده انتهى (قوله وانما يتجه الخ) اعتمده مر (قوله وجب إرشه فيما يظهر) هلا جاز الرد على هذا ولم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم إلا به الا أن يقال ان الذبح اتلاف والعلم بالعيب بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا إرش لانه لا يعرف القديم إلا به (قوله هرب الخ) هو المسمى في العرف بالجفل (قوله وقلة أكلها) بخلاف كثرة أكلها وكثرة كل القن فليس واحد منهما عيبا بخلاف قلة شربها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفا ومن العيوب كون

طبعها وهو متجه نظير ما مر ومثله هربها بما تراه وشربها لبن نفسها والحق به لبن غيرها (وعضاها) ونخشونة مشيها بحيث يخاف منه سقوط راسها وقلة أكلها بخلاف القن وكون الدار منزل الجسد أو يجنبها

نحو قصار ين يؤذون بنحو صوت دقهم أو كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم أو نخوه أو القردة مثلاً ترزع الأرض أو الأرض ثقيلة
الخارج أي بان يكون عامها أكثر من أمثالها بما لا يتغابن به فيما يظهر أو أشيع نحو (٣٥٧) وقفيها وأظهر مكتوب به الم يعلم كذبه أو

أخبر عدل بها وإن لم يثبت

ولو عدل رواية فيما يظهر

لأن المدار على ما يغلب على

الظن وجود ذلك ولا مطمع

في استيفاء العيوب بل

التعويل فيها على الضابط

الذي ذكره لها (و) هو

وجود (كل ما ينقص)

بالتخفيف كخروج دقة

بشد بقله وهو متعارفهما

(العين أو القيمة نقصا بقوت

به غرض صحيح) قيد لنقص

الجزء خاصة احتراز عن

قطع زائد وقله يسير ومن

الفتح اندملت بلاشين وعن

الختان بعد الاندمال فانه

فضيلة ويصح جعله قيدا

لنقص القيمة أيضا خلافا

للشرح حيث اقتصر وعلى

الاول وبنو عليه الاعتراض

على المتن بأنه كان ينبغي له

ذكره عقبه وتبعهم شيخنا

في منهجه احتراز عن نقص

يسير يتغابن به (إذا غلب)

في العرف العام لا في محصل

البيع وحده فيما يظهر

والكلام فيما لم ينصوا على

انه عيب والالم يؤثر فيه

عرف بخلافه مطلقا كما هو

ظاهر (في جنس المبيع

عدمه) قيد لهما احترازاً

في الاول عن قلع الأسنان

وبياض الشعر في الكبير

وفي الثاني عن ثبوته الكبيرة

وبول الطفل فانه ماوان

نقص القيمة يغلب عدمهما

في جنس المبيع ولا نظر لغلبة نحو ترك الصلاة في الارتفاع لانه انتقصير السادة ولان محصل الضابط كما تقر فيما لم ينصوا فيه على انه عيب أو غير عيب

حسام أو على سطحها مبرابر جل أو مدفون فيها ميت وكون المساء يكره استعماله أو اختلف في ظهور ريشه
كاستعمل كوتر قصار كثيراً أو وقع فيه ما لا نفس له سائلة وكون الأرض في باطنها رمل أو أحجار متخلوكة
وقصدت لزريع أو غرس وان أضرت بأحد هما فقط والجوضة في البطيخ لا الرمان عيب وان خرج من حلو ولا
رد لكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت اه نهاية قال ع ش قوله ميت أي صغيراً أو كبيراً ما لم يندرس
جميع أجزائه فيما يظهر لجواز حفر موضعه حينئذ والتصرف فيه اه وقوله ما لم يندرس الخ فيه وقفة وميل
القلب الى الاطلاق (قوله نحو قصار ين) من نحو الطاحونة اه ع ش أي ومهراس نحو الحذاء (قوله أو
القردة الخ) عطف على الجن (قوله مثلاً) أي والخنار بر (قوله والأرض ثقيلة الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى
الاولى التعبير بما وكفى النهاية وغيرها اه سد عمر وفي النهاية والروض ولا تزلظنه سلامتها من خراج معتاد اه
قال ع ش أي في عدم ثبوت الخيار فاذا ظن قلة خراجها على خلاف العادة أو عدمه ثم بان خلافه لم يتخير اه
(قوله لم يعلم كذبه) عبارة النهاية الآن يعلم أنهم مزورة اه أي مكذوبة وكان قادر على دفع التزوير (قوله
استيفاء العيوب) أي عيوب المبيع حيواناً أو غيره (قوله بالتخفيف) أي قوله ولا تظن في النهاية (قوله وقد
بشدد) أي مع ضم الياء من التثنية (قوله وهو متعارفهما) أي هذا والافا لمخفف يأتي لازماً كما يأتي متعدياً
لواحد ولانين ومثله في ذلك زاد اه رشدي (قوله قيد) أي قول المصنف نقصا بقوت الخ (قوله وبنو عليه
الاعتراض الخ) أقره المعنى (قوله ذكره عقبه) اما بان يقدم ذكر القيمة أو يجعل هذا القيد عقب نقص العين
اه معنى (قوله احتراز الخ) راجع لقوله ويصح جعله قيد الخ (قوله لا في محل البيع وحده الخ) قيد يقال
بل الذي يظهر اعتبار محل العقد فانه الذي ينصرف اليه الاسم عند اطلاق المتعاقدين ووافقنا ما في البغال
ونحوها عن الاذرع وكذا ما في عدم ختان العبد الكبير عن الاذرع أيضاً اه ع ش وسجيء مثله عن
السيد عمر (قوله والكلام فيما لم ينصوا الخ) لك أن تقول الحكمة في مشروعية الرد بالعيب دفع الضرر عن
المشتري وقد يكون الشيء عيباً منقصة القيمة في محل دون آخر ومن نص من الائتمه على كون الشيء عيباً أو غير
عيب انما هو لكونه عرفاً مثله وناحيته والمعول عليه الضابط الذي قرر وه وإذا كان نصوص الكتاب
والسنة تقبل التخصيص ويدور حكمهما مع العلة وجوداً وعدماً فبالك بغيرها والادب مع الشارع بالوقوف
مع غرضه أولى بناعن الجود على ما يقتضيه اطلاقات الاثمة والله أعلم اه سد عز ثم أطال وبسط في سرد
تقييد المتأخرين لا اطلاقات المتقدمين في هذا الباب وغيره اجمعه (قوله قيد) أي إذا غلب الخ (قوله لهما)
أي العين والقيمة اه ع ش (قوله في الكبير) أي بخلافهما في الصغيرين اه ومعنى (قوله عن ثبوته
الكبيرة) خرج به ما لو كانت في سن لا تتحمل فيه الوطء ووجدتها ثبوتاً له الخيار بذلك اه ع ش (قوله ولا
نظر لغلبة الخ) خلافاً للنهاية والمعنى ووافقهما سم كما يأتي آنفاً (قوله فيما لم ينصوا) أخذ شيخنا الشهاب
الرملي من الضابط أن الخصائص البهائم غير عيب في هذه الأزمان اه وقياسه أن ترك الصلاة غير عيب في هذه
الأزمان في الرقيق لغلبته وقياس ذلك ما قاله الزركشي أن محل عد كونه شار بالمسكر من العيوب في المسلم
دون من يعتاد ذلك من الكفار مر اه سم (قوله ككونها عيباً) مثال لغير عيب وهو الى قوله بخلاف سبئي

الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية مر (قوله ثقيلة الخراج) قال في الروض ولا تزلظنه سلامتها من
خراج معتاد قال في شرحه بان ظن ان لاخراج عليها وإن عليها خراج دون خراج أمثالها ثم تبين عدم سلامتها
من ذلك لانه مقصر بعدم البحث انتهى (قوله قيد لهما) أي قوله إذا غلب الخ قيد لهما أي لنقص الجزء
ونقص القيمة (قوله فيما لم ينصوا فيه على انه عيب) أخذ شيخنا الشهاب الرملي من الضابط ان الخصائص
البهائم غير عيب في هذه الأزمان انتهى وقياسه ان ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لغلبته فيه
وقياس ذلك ما قاله الزركشي ان محصل عد كونه شار بالمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من

في جنس المبيع ولا نظر لغلبة نحو ترك الصلاة في الارتفاع لانه انتقصير السادة ولان محصل الضابط كما تقر فيما لم ينصوا فيه على انه عيب أو غير عيب
ككونها عيباً أو غير محتونة وكذا الله اكبر يخاف من ختانه عادة ولا يضبط بالبلوغ على الاوجه

أو كونه يعتق على المشتري أو يسيء الأدب بخلاف سبني الخلق والفرق بينهما واضح أو ثقيل انفس أو بطيء الحركة أو ولد زناً ومغنياً أو عذينا
أو محرماً بالنسب أو غير لخصوص التحريم (٢٥٨) به ومراعاة يتخير بالعب (سواء أقرن العقد أم حدث قبل القبض) ما لم يكن بسبب متقدم

الحلق في النهاية والمغنى (قوله أو كونه) عطف على كونها عقيماً الخ ومرجع الضمير الرقيق الشامل للذكر
والأنثى (قوله والفرق بينهما واضح) ولعله أن سوء الخلق جملة لا يمكن تغييرها اه عش (قوله أو ثقيل
النفوس) عطف على قوله يعتق على المشتري (قوله أو ولد زناً الخ) وكذا لا بد يكون الرقيق زامراً أو عارفاً
بالضرب بالعود أو حجاباً أو أصلاً أو أعم ولا صاعاً ولا يكون العبد فاسقاً لا يكون سببه عيباً كإفريده السبكي
انه نهاية (قوله لخصوص التحريم به) أي بخلاف نحو كونهم معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب
كفر رقيق لم يجزوه كفارة لعله الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية انتهى اه سم
(قوله ومراعاة الخ) لا يخفى ما في هذا التقدير عبارة النهاية والمغنى سواء في ثبوت الخيار قارن الخ وهي أحسن
(قوله رضى به) أي هذا السبب (قوله كالأشترى الخ) مثال ما أحدث بعد العقد وقبل القبض بسبب
متقدم على العقد (قوله فلا يتخير) أي ولا أرش مر اه سم (قوله كما يحشمه السبكي) اعتمد النهاية والمغنى
وسم (قوله لانه فيما أحدث الخ) أي وفيما لم يرض به المشتري اه سم (قوله فتجب الخ) مبتدأ خبره قوله
الأنثى وهم و (قوله لم ترض هذه نقلاً) مقول القول والاشارة أسئلة شراء البكر المزوجة عائلاً (قوله بان الخ)
متعاق بالتجب (قوله وهم الخ) قد يقال مجرد هذا الذي علم لا يقتضى الوهم لانه إذا نشأ الرد بالحادث بعد
القبض لاستناده الى سبب متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده الى ذلك أولى كالأختفى ويجوز أن يكون مراده
بدخوله في قول المتن المذكور ودخوله فيه باعتبار مفهومه الأول فوجه الرد عليه أن يقل فرض ما نحن فيه مع
العلم بالسبب المتقدم وما يأتى مع الجهل به فتأمل اه سم (قوله وان بينهما فرقاً واضحاً) فيه أن مجرد النظر لما
قبل القبض وما بعده لا يقتضى فرقا في الحكم فضلاً عن كونه واضحاً بل ما قبله أولى بذلك الحكم كما تقرر
فلتأمل اه سم (قوله وقال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ومجمل ذلك بعدل وم العقد أم قبله فالقياس بنسأه
الخ اه بصرى (قوله الأرجح) الى الفرع في النهاية (قوله بنو) أي الخيار (على انفساخه) أي العقد (بتلغه)
أي المبيع (حينئذ) أي في زمن الخيار (قوله ان كان الملك للبائع) أي بان كان الخيار له اه كرى (قوله
انفسخ) ويضمنه المشتري بالبدل الشرعى وهو المثل في المثل والقيمة في المقوم اه عش (قوله والا الخ) أي
بان كان الملك للمشتري أو موقوفاً اه عش (قوله فان قلنا ينفسخ) أي بان كان الملك فيه للبائع اه عش
(قوله تخير بحدوثه) أي فحدوثه كوجوده قبل القبض نهاية ومعنى (قوله أولاً ينفسخ) أي بان كان الملك فيه
للمشتري أو موقوفاً اه عش (قوله فلا أثر لحدوثه) فيمنع الرد اه عش (قوله ان له حكم ما قبل القبض)
فثبت به الخيار ويمكن شمول قول المصنف قبل القبض له بان يراد بقبول القبض ما قبل تمام القبض اه عش
(قول المتن كقطع) أي المبيع العبد أو الامتاهه معنى (قوله أو سرقة) بالجرع عطف على جنائيه (قوله وزوال
بكرته) بالجرع عطف على قطعه ومثل القطع أيضاً استيفاء الحد بالجلد اه معنى (قوله فان علمه الخ) محترز قوله

الكفار مر (قوله لخصوص التحريم به) أي بخلاف نحو كونهم معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب
كفر رقيق لم يجزوه كفارة لعله الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية انتهى اه سم
يتخير) أي ولا أرش مر (قوله لانه فيما أحدث الخ) أي وفيما لم يرض به المشتري (قوله وهم لماعلمت
الخ) قد يقال مجرد هذا الذي علم لا يقتضى الوهم لانه إذا نشأ الرد بالحادث بعد القبض لاستناده الى سبب
متقدم فالرد بالحادث قبله لاستناده الى ذلك أولى كالأختفى ويجوز أن يكون مراده بدخوله في قول المتن
المذكور بدخوله فيه باعتبار مفهومه الأول فالوجه في الرد عليه أن يقل فرض ما نحن فيه مع العلم بالسبب
المتقدم وما يأتى مع الجهل به فتأمل اه وهذا يظهر ما في قوله وان بينهما فرقاً واضحاً بل مجرد النظر لما قبل
القبض وما بعده لا يقتضى فرقا في الحكم فضلاً عن كونه واضحاً بل ما قبله أولى بذلك الحكم كما تقرر

رضى به المشتري كالأشترى
بكر امرؤ وجسه عالماً فأزال
الزوج بكرتها فلا يتخير كما
بحشمه السبكي وغيره لرضاه
بسببه وقد ينزع فيه بانه
لا عبرة بالرضا بالسبب ع
كون الضمان على البائع
فالأخذ باطلا فيهم يريد
وبهذا يفرق بين هذا وقوله
الأنثى إلا ان يستند الى
سبب متقدم لانه فيما أحدث
بعد القبض تجب الرزك شى
من قول السبكي والأذرى
لم ترض هذه نقلاً بائناً داخله
في قول المتن الآتى الى
آخر وهم لماعلمت ان ذلك
فيما بعد القبض وهذا فيما
قبله وأن بينهما فرقاً واضحاً
(ولو حدث) العيب (بعده)
أي القبض (فلا خيار)
للمشتري لانه بالقبض صار
من ضمانه فكذا جرحه
وصفته وشمل كلامه حدوثه
بعده في زمن الخيار وقال
ابن الرفعة الأرجح بنسأه على
انفساخه بتلغه حينئذ
والأصح انه ان كان الملك
للبيع انفسخ والا فلا إذا
قلنا ينفسخ تخير بحدوثه كما
صرح به المادردى عن ابن
أبي هريرة لان من ضمن
الشكل ضمن الجزء أولاً
ينفسخ فلا أثر لحدوثه
(تنبيه) لم يدينوا حكم
المقارن للقبض مع ان

مفهوم قبل وبعد فيمتناق والذي يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسافاً لا يرتفع ضمانه الا بتحقيق
ارتفاعها وهو لا يحصل الا بتام قبض المشتري له سلباً (الا أن يستند الى سبب متقدم) على العقد أو القبض وقد جهله (كقطعه بجنائيه) قوداً
أو سرقة (سابقة) وزوال بكرته نزواج متقدم (فيثبت الرد في الأصح) حاله على السبب فان علمه فلا رد ولا أرش لثقة صيره

نعم لو اشترى حاملا فوضعت في يده ونقصت بسبب الوضع فلا رد ومنازعان الرفعة فيه مردودة بأنه كونه بمرض سابق المذكور في قوله (بخلاف موه بمرض سابق) على ما ذكره (في الاصح) فلا رد له بذلك أي لا يرجع في ثمنه (٢٥٩) حينئذ فالمراد في رد الثمن لا المبيع لعدم تعذر

رده بوجوه فلا اعتراض عليه
كحشو واضح وذلك لان
المرض يتزايد شيافسما الى
الموت فلم يتحقق اضافة آت
للسابق وحده نعم لا يشتري
ارش المرض من الثمن وهو
ما بين قيمته صححا ومريضا
وقت القبض ولو كان المرض
غير مخوف بان لم يؤثر نقصا
عند القبض كحشو ظاهر
فلا ارش قطعاه (فرع) *
اشترى عبد ارقبته وورم
وعينه وجع قاله البائع
عن الاول انه انحدر وعن
الثاني انه مسد فرضى
به ثم بان ان الاول خنازير
والثاني بياض في العين فهل
له الرد والذي يتجه انه لارد
مكن اشترى مريضا فزاد
مرضه لان رضاه به رضاهما
يتولد عنه وكذلك رضاه بما
ذكر رضاهما يتولد منه من

وقد جهله (قوله نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها الى الوضع بدليل قوله بأنه كونه الخ اذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثنائه من قوله الا أن يستند الخ انصور بالجهل اذا تقرر ذلك ظهر لك مخالفة ما ذكره هنا
أما ذكره في شرح قول المصنف الاتي ولو باعها حاملا الخ اه سم عبارة السيد ع قوله نعم لو اشترى الخ باقى في
شرح قول المصنف ولو باعها حاملا فانفصل الخ ما يناقضه اه (قوله ونقصت الخ) مفهوما أنه لو لم تنقص
كان له الرد وهو ظاهر اه ع وش وفيه وقفة فان عيب الحمل قد زال بدون أن يتسبب عنه عيب آخر (قوله فلا
رد) أي وله الارش اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح بأنه كونه الخ (قوله بأنه كونه الخ) سبب أن وجهه
ما ذكر في المرض أنه يتزايد الخ فهل الحمل كذلك ينبغي أن يرجع أهل الخبرة فان ذكر واثقه كطاطات مدة
الحمل تجر دخطر وتزايد احتمال ما قاله اه سيد ع قول المتن (عرض الخ) والجراحة السارية كالمرض وكذا
الحامل اذا ماتت من الطلق اه معنى (قوله على ما ذكر) أي من العقد أو القبض (قوله جهله) فان كان
المشتري عالما بالمرض فلا شيء له حتما اه معنى (قوله للمشتري ارش المرض من الثمن) أي فيكون جزأ منه
نسبته اليه كنسبة مانع المرض من القيمة على ما يأتي في قوله وهو ما بين قيمته صححا ومريضا مساححة اه
ع ش (قوله بان لم يؤثر) هذا التفسير حسن بالنسبة لما سبقت عليه من قوله فلا ارش ولكن اطلاقهم الغير
المخوف صادق بما هو أعم منه اه سيد ع عبارة المغني أما غير المخوف كالخبيسة اذ لم يعلم بها المشتري فان
زادت في يده ومات لا يرجع بشئ قطعا ما توه مما حدث في يده اه (قوله ثم بان أن الاول خنازير الخ) هذه
العبارة صريحة أو كالصريحة في أن ما بان لم يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما استوجبه بان رضاه
بما ذكر رضاهما يتولد عنه نظرا فاعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قد زاد عنده كافي المرض وزادته مانعة
من الرد فليست له فان اتجه الرد حيث لم يتولد الخنازير والبياض مما ادعاه البائع بل تبين أنهم كانوا موجودين
ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن الاشتباه سم وسيد ع (قوله رآه) أي المشتري (قوله مغابرا
للاول الخ) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان أن الاول خنازير الخ فينبغي أن يقال
فيه ما قيل في هذا سم وسيد ع (قوله بذلك) أي بما لورضى بعينه ثم قال انما رضيت الخ (قوله فيه صدق
بيمينه) أي وله الرد (قوله قال في الروض وهذا نظير الخ) لك أن تقول المرض في مسئلة الاذرى هو عين ما عاه

فليست له (قوله نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها الى الوضع بدليل قوله بأنه كونه الخ اذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثنائه مما قبله كما يفيد قوله نعم لانه استثناء من قوله الا أن يستند الخ وهو مصور بالجهل
لأن قوله فان علمه الخ نسا وإثاله في الحكم حينئذ فلا معنى للاستثناء اذا تقرر ذلك ظهر لك مخالفة ما ذكره هنا
لما ذكره في شرح قول المصنف الاتي ولو باعها حاملا فانفصل رده معناه في الاظهر فليست له (قوله لعلم
بتعذر رده) فيه بحث لان هذا لا يدل على ان المراد ما ذكر بخصوصه لان المعلوم تعذر رده عنده وأما تعذر رد
فيمتد في غير معلوم لاني نفسه لا مكانه بدليل أنهم قالوا به في باب تغريق الصفة على أحد وجهين فيما لو كان
المبيع عبيدين وقبض أحدهما ثم تلفا فان له الخيار فيما تلف في يده بان رده قيمته وان كان الاصح في المجموع
خلافه وفي رواية يبيع بحسنه على المعتمد الاتي في شرح قوله رجوع بالأرض ولا باعتبار هذا المحل لانه لا دليل
فيه على تعذر ذلك فليست له (قوله ثم بان أن الاول خنازير الخ) هذه العبارة صريحة أو كالصريحة في أن ما بان
لم يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما استوجبه بان رضاه بما ذكر رضاهما يتولد عنه نظرا فاعل الاوضح
الاستدلال بان ما بان قد زاد عنده كافي المرض وزادته مانعة من الرد فليست له فان اتجه الرد حيث لم يتولد
الخنازير والبياض مما ادعاه البائع بل تبين أنهم كانوا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن
الاشتباه (قوله مغابرا للاول لا يتولد عنه) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان أن الاول

ظهر فيما اشترى عيب فقال ظننته ذير عيب وأمكن خفاءه عليه فصدق بيمينه ثم رأيت الاذرى قال لورأي عايل عليه أثر السفر فقال ما لك
لا خراشتره مني فان مرضه من ثعب السفر وزول سر يعا فاشترى فازاد المرض لم يرد فظهر ما حدث عنده من العيب وهو زيادة المرض
لكن له الارش اه وهذا نظير مسئلتنا لكن ما أفاده من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما غره بقوله له ما ذكر

حال البيع وان تفاوت بالزيادة وانما وجب الارش لتغير البائع له بانه ناشئ عن تعبد السـ فر أى فيرجى
 زواله عقب الراحة كما هو الغالب بخلاف مسئلته فان الانحدار ليس عين الخنازير والمديس عين البياض
 وان سلم تولده منه فهو في غاية الندور اه سيد عمر (قوله صار كانه) أى المشتري (قوله أولى) لعل وجهه
 أن المشتري في مسئلته جاهل بالعيب أى الخنازير والبياض حقيقة (قوله مثال) الى قول المصنف ولو هلك في
 النهاية وكذا في المغنى الا قوله فرع الى المتن وقوله بان لا يكون الى أو الباطن وقوله ويؤخذ الى المتن قول
 المتن (ولو قتل برودة سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد وهو الاصح وكذا المتحتم قبله بالمحاربة ولا قيمة على
 ما انفهما كما قاله ابن المقرئ لاستحقاقهما القتل والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بذاهما على أن الغلب
 في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح أن الغلب فيه معنى القصاص وأنه لو قتله غير الامام بغير اذنه لزمه دية
 وقضيته أنه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته وأنه لما لكتبه على ذلك الاذرى والمعتمد الاول مع أن الحكم لا
 يخصر فيما بل يجزى في غيرهما كترك الصلاة والصائت والزاني المحصن بأن زنى ذى ثم التحق بدار الحرب ثم
 استرق فيصح بيعهم ولا قيمة على متلفهم اه مغنى وكذا في النهاية ونسب الا أنهم ما اعتد القضية المذكورة
 تبعاً للشهاب الرملى ثم قال فكذا أن المرتد مثلاً لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف ولو غصب انسان المرتد مثلاً
 فتلف عنده فلا ضمان عليه اه زاد النهاية وسأى ما حاصله أن الردة ان طرأت في بد الغاصب ضمنه وان كانت
 موجودة قبل الغصب لم يضمنه اه (قوله أو حاربة) أى قطع طريق اه عـش (قوله بشرطه) وهو
 الاخراج عن وقت الضرورة فقط اه كردى أى بعد أمر الامام له بها (قوله المامر) أى من قوله احاله على
 السبب اه عـش (قوله لا يضر) في كون الموجب سابقة و (قوله هو الترك) أى فقط و (قوله للاستيفاء)
 أى استيفاء الامام الحد اه كردى (قوله ونحو الردة) أى كالحاربة وترك الصلاة (قوله وعلى البائع في
 الثانية) أى ان أريد تجهيز المرتد أو الوجوب منتف فيه اه نهاية قال عـش وسم أو يحمل على ما لو تأذى
 الناس برأحتهم مثلاً فان على سيده تنظيف المحل منه اه (قوله الا ان أقام بينة بذلك) في قبول بينته حينئذ انظر
 ونحوه لما ذكره فيما لو باع دوا ثم ادعى وقفيتها اه رشيدى وقد يفرق بنسوف الشارع بالعتق (قوله
 أو صدقة المشتري) أى في بطل البيع ورجوع بالثمن اه عـش (قوله حيواناً أو غيره) مع قوله صح العقد
 مطلقاً تصرح بأنه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط سم على عـش قول المتن (ولو
 باع الخ) أى العاقد سواء كان متصرفاً عن نفسه أو ولياً أو وصياً أو حاكماً أو غيرهم كما يفهمه اطلاقاً وينبغي تقديمه
 بالشرط المتصرف عن نفسه لا عن غيره لانه انما يتصرف بالمصلحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد أخذاً
 مما تقدم أن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع ولا أن يشترط الخيار للبائع أو له ما لو بشرط المشتري البراءة
 خنازير الخ فينبغى أن يقال فيه ما قيل في هذا (قول المصنف ولو قتل برودة سابقة الخ) فعلم صحة بيع المرتد
 والمحارب قال في الروض ولا قيمة على متلفهما قال في شرحه والثانية نقلها الشيخان عن القفال ولعله بذاهما على
 أن الغلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح أن الغلب فيه معنى القصاص وأنه لو قتله غير الامام بغير اذنه
 لزمه دية وقضيته أنه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته لما لكتبه على ذلك الاذرى انتهى وحل شيخنا الشهاب
 الرملى ما نقله عن القفال على ما إذا كان القاتل ما ذون الامام في قتله ثم قال في شرح الروض وخروج بالاتلاف
 ما لو غصب انسان المرتد مثلاً فتلف عنه فانه يضمنه لتعديه على مال غيره الى آخر ما اطلال به في ذلك ومنه قوله
 قال ابن العماد فلو قتله الغاصب فينبغى ان قتله لإدلى وجه الحد ضمنه والا فلا انتهى والوجه أنه لا ضمان
 مطلقاً المامر انه مستحق القتل والأقل قيل بمثل ذلك في غير الغاصب انتهى وجملة شرح من المرتد لا قيمة
 له ذلك لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف وسأى ذلك واضعاً في الغصب وان حاصله ان الردة ان طرأت في يد
 الغاصب ضمنه وان كانت موجودة قبل الغصب لم يضمنه (قوله وعلى البائع في الثانية) بمعنى انها تتعلق به والا
 فالمرتد لا يجب تجهيزه وقد يحمل هذا على ما إذا اقتضى الحال نعود فنه للضرر به فانه قد يسن حينئذ أو يجب
 من (قوله حيواناً أو غيره)

صار كانه جاهل بالعيب
 فوجب له الارش لان رده
 انما امتنع لحدوث عيب
 عنده هو معذور فيه فهو
 كمن اشترى عبداً به مرض
 يعلمه فزاد في يده ولم يفت فان
 له الارش وحينئذ فوجوبه
 في مسئلته أولى (ولو قتل
 برودة سابقة) مثال نبيه على
 الضابط الا وهو أن يقتل
 بموجب سابق كقتل أو
 حاربة أو ترك صلاة بشرطه
 (ضمنه البائع في الاصح)
 لما مر فيردنه للمشتري ان
 جهل لعذره والا فلا يكون
 القتل في تارك الصلاة انما
 هو على التصميم على عدم
 القضاء لا يضر لان الموجب
 هو الترك والتصميم انما هو
 شرط للاستيفاء كالردة فانها
 الموجهة للقتل والتصميم
 عليها شرط للاستيفاء
 ويتفرع على مسئلتى المرض
 ونحو الردة مؤن تجهيزه فهى
 على المشتري في الاولى وعلى
 البائع في الثانية * (فرع) *
 استلحق البائع المبيع
 ووجدت شروط الاستلحاق
 ثبت نسبه منه ولو كان لا يبطل
 البيع الا ان أقام بينة بذلك
 أو صدقة المشتري أخذاً مما
 يأتى أول محرمات النكاح أن
 أباه لو استلحق زوجته ولم
 يصدق لم ينسخ النكاح
 وان كانت أخته (ولو باع)
 حيواناً أو غيره (بشرط
 براءته من العيوب)

في المبيع أو أن لا يرد بها أو
على البراءة منها أو أن لا يرد
بها صح العقد مطلقا كما علم
بما مر في المناهي لانه شرط
أو كذا العقد ووافق ظاهر
الحال من السلامة من
العيوب وإذا شرط (فالأظهر
أنه يبرأ عن عيب باطن
بالحيوان) موجود حال
العقد (لم يعلمه) البائع
(دون غيره) كذا علمه
ما صح من قضاء عثمان
المشترى بين العيبات رضى
الله عنهم ولم ينكروا وفارق
الحيوان غيره بأنه يأكل في
حالي صحته وسقمه فقلما
ينفك عن عيب ظاهر أو
خفي فاخراج البائع لهذا
الشرط ليقبى بلزوم البيع
فيما يعذر فيه فن لم يبرأ
عن عيب غيره مطلقا لأن
الغالب عدم تغيره ولا عن
عيبه الظاهر مطلقا لندرة
تفاته عليه وهو ما يسهل
الاطلاع عليه بأن لا يكون
داخل البدن ومنه نكح
المالك كونه لسهولة الاطلاع
عليه كما يفيد ما يأتي في
الحالة أو الباطن الذي
عليه لتقصير إذ كنهه ليس
بأشبه (وله مع هذا الشرط)
إذا صح (الرديع) في
الحيوان (حدث) بعد
العقد و (قبل القبض)
لانصراف الشرط الى الوجود
عند العقد وياتى ما لوتنازعا
في حدوثه (ولو شرط البراءة
عما يحدث) وحده أو مع
الوجود (لم يصح) الشرط
(في الاصح) لانه اسقاط
للشيء قبل ثبوته

من العيوب في المبيع والبائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصح لانتفاء الحظ
ان يقع العقد اه ع ش (قوله في المبيع) أشار به الى أن الضمير في قول المصنف براءته يرجع الى البائع اه
رشدي (قوله في المبيع) مثله مالواشترى بشرط براءته من العيوب في الثمن ولعله ترك التنبيه عليه لما مر اه
ع ش أى في أول الفصل (قوله أو أن لا يرد بها) ومثله مالوا قال أعلمك أن به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة
أيضاً لان ما لا يمكن معانيته منها لا يكفي ذكره مجزئاً وما يمكن لا تغني تسميته (قوله أو أن لا يرد الخ) عطف على
براءته و (قوله أو على البراءة) عطف على بشرط الخ و (قوله أو أن لا يرد الخ) على قوله البراءة والضمير المستتر
فيه وفي نظيره السابق راجع الى المشتري (قوله مطلقاً) أى صح الشرط أم لا اه حاي عبارة الكردى ظاهر اكان
العيب أو باطناً عليه أو لم يعلمه اه (قوله ووافق ظاهر الحال) يتأمل هذا مع التصویر به سم على سجول وجه
الامر بالتأمل أنه يرد في غير العيب الباطن فلامعنى لحصول التأكد فيه وقد يجاب بأنه يؤكده بحسب
الظاهر أو في بعض صور وهو العيب الباطن ومراده بالتصویر قوله حيواناً أو غيره اه ع ش قول المتن
(يبرأ عن عيب) اقتصر المختار على تعدية برأين وعليه فقوله المذكور على تضمن معنى نحو التبعاد اه ع ش
(قوله موجود حال العقد) مستفاد من قول المصنف وله مع هذا الشرط الرديع يحدث الخ اه ع ش (قوله
المشترى الخ) قيل ان ابن عمر خالف في ذلك فلا ينفذ الاجماع اه عميرة اه ع ش (قوله وفارق الحيوان
غيره) أى حيث يرى فيه البائع من العيب الباطن المذكور اه ع ش (قوله غيره) كالتياب والعتار ولا فرق
في الحيوان بين العبد الذي يتغير عن نفسه وغيره اه معنى (قوله أنه يأكل في حال صحته وسقمه) أى فلا
أمرارة ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها عبارة ع ش يعنى أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا نهى الى
معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الاكل حال المرض اكان بيننا اه عميرة اه (قوله فيما نهى فيه) أى
فيما لا يعلمه من الخفى اه معنى (قوله عن عيب غيره) أى في الحيوان (مطلقاً) أى ظاهر أو باطناً عليه أو
جوهه عميرة وكردى (قوله ولا عن عيبه الخ) أى الحيوان و (قوله مطلقاً) أى علمه البائع أولاً اه نهاية
(قوله وهو) أى الظاهر ومنه الكفر والخون وان تقطع فينبث بهما الرد اه ع ش (قوله داخل البدن)
قال سم نقله عن الشارح مر المراد بالباطن ما لا يطلع عليه غالباً وعليه فالمراد بدخل البدن ما يعسر
الاطلاع عليه ككونه بين الغنذين لا خصوص ما في الجوف وفي كل من حواشى شرح الروض والدار الشارح
مر وحاشية شيخنا الزايدى ما وافق الجمل المذكور اه ع ش (قوله نكح لحم المالك) أى ولو حيا اه
نهاية (قوله لسهولة الاطلاع الخ) أى ولو مع الحياة اه نهاية أى: بخروج عرقها ع ش (قوله أو الباطن)
عطف على قوله الظاهر ومن الباطن الزنا والسرقة فيما يظهر بعسر الاطلاع عليه ما من الرقيق اه ع ش
(قوله علمه) أى البائع (قوله إذا صح) كانه احتراز به عما إذا شرط البراءة عما يحدث مثلاً عبارة ع ش قوله
إذا صح يشعر بان فيه خلافاً وقضية كلامه فيما تقدم حيث جعل جواباً لمحمد ووافق قول المتن فالظاهر الخ
جواباً لا يقدّر عدم جريان خلاف فيه الآن يكون احتراز به عما ذكر من جملة مقابل الاظهر من أنه لا يبرأ عن
عيب أصلاً فان حصله يرجع الى الغاء الشرط وأولى منه ما في كلام المحلى أنه قيل بطلانه بناء على بطلان
الشرط وعليه فكان الأولى جعل قوله فالظاهر هو الجواب وكذا عدل عنه لكون الخلاف في الصحة ليس
بأقوال ولان قول المصنف انه يبرأ الخ في البراءة دون صحة العقد اه ع ش (قوله وياتى الخ) عبارة المغنى
ويؤخذ من كلام المصنف الا فى قوله ولو اختلف في قدم العيب أن البائع هو المصدق اه (قوله وحده)
الى قوله ويؤخذ في المغنى الا قوله مبهم وقوله ولا يقبل الى بخلاف (قوله لانه اسقاط الخ) قضية هذا التعليق أنه
يبرأ عن الوجود دون الحادث واستقر به سم على منهج وفي الشيخ غيره أى والنهاية والمغنى خلافاً ببارته
مع قوله صح العقد مطلقاً) تصریح باللو باع غير الحيوان به هذا الشرط صح البيع دون الشرط (قوله
ووافق ظاهر الحال) يتأمل مع التصویر (قوله أو مع الوجود) كذا في شرح الروض (قول المصنف
لم يصح) لظاهره عدم الصحة في الوجود أيضاً وعبارة الروض بطل العقد قال في شرحه صوابه الشرط

وان أفرد الحادث فهو أولى بالبطلان وفي سم على حج أن ظاهر كلام المصنف البطلان في المار جوداً أيضاً ولم
 يرد على ذلك اه ع ش وفي الجبري عن الشوري قال الشيخ لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث اه
 وفي حاشية أبي الحسن البكري على المحلى البطلان فيه ما قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضي فساد الكل اه
 (قوله فلا يبرأ من ذلك) كالأبرأه من ثمن ما يبيعه له نهاية ومعنى (قوله بشرط البراءة العامة) أي المذكورة
 في قول المتن ولو باع بشرط براءته من العيوب (قوله فلا يصح) أي الشرط كالمال هو السياق فله الرد حيث اه
 سم أي ويفيده قوله الآتي فلم يؤثر الرضا به الخ (قوله باختلاف مئنه) راجع الى المبهم وقوله وقدره ومحل
 الى المعين اه ع ش (قوله ولا يقبل قول المشتري الخ) أي فلا رد له بذلك ولا يتوقف ذلك على عين من البائع
 لكونه ظاهراً اه ع ش (قوله لا يخفى عند الرؤية غالباً) هذا قد يشكك عليه قواهم في امران من عيوب
 الرقيق التي يرد بها اذا ظهر وجهها المشتري بياض الشعر وقلع الاسنان اللهم الآن يقال انه كان حصل من
 البائع تغير يمنع من الرؤية كصبغ الشعر أو يكون رآه قبيل الشراء بمن لا يتغير فيه غالباً اه ع ش
 (قوله بخلاف ما لا يعين) محترز قوله يعين والمراد أن ما لا يعين اذا شرط البراءة منه يبرأ ودخل فيه ما لو باعه
 بطخنة وقال للمشتري انها قرة فوجدوها كذلك فلا رد له لان ذكره اعلاباً فيبرأ منه ع ش وبرماي
 (قوله كزناً أو سرقة) ومن ذلك أيضاً ما لو باعه ثوباً بشرط أنه يرق في المحرات أو يعصى في الطاحون أو
 بشرط أن الفرس شمس وتبين كذلك فيبرأ منه البائع للعلامة المذكورة اه ع ش والشهوس الحيوان
 الذي يمنع الركوب على ظهره (قوله لرضاه به) أي فلا خيار له اه ع ش (قوله من هذا) أي من قوله لا يعين
 اه ع ش ويحتمل أن المشار اليه قوله ويعين الخ ويحتمل أنه قوله أو معين يعين كبرص لم يرد له الخ بل
 هو الأقرب بمعنى (قوله فبين) أي في بائع و (قوله فانه لا رد به) من تمة كلام البعض اه ع ش (قوله ان
 الزيف لا يعرف الخ) لك أن تقول ان الزيف على قسمين قسم يعلم حاله بمجرد مشاهدته لعلامة ملاحظة من نحو
 نحاس وقسم لا يعلمه الا بالخبراء به من نحو الصبيار فقلته تخاطبه مما ذكر فليكن محل ما أتى به بعضهم الاول
 ومحل ما أتاه الثاني اه بصري (قوله فلم يؤثر الرضا به) أي فله الرد وان قل الزيف ويظهر أن منه ما لو اشترى
 منه بائعاً من الفضة وقال للبائع هي نحاس اذا فاه أن المراد من مثل هذه العبارة أن فيها نحاساً لآن
 جميعها نحاس وينبغي أن مثل ذلك باعه شاشاملاً وقال انه نحاس فان أراه محل الجوه منه صح وبرئ منه والا
 فله الرد ما لم يرد عسماً كان في يد البائع لان الزيادة عيب يحدث بمنع الرد قهراً اه ع ش (قوله بائعاً) الى قول
 المتن وهو في النهاية الاقوله أو أبق قال ع ش ولعل الشارح أسقطه لما مر له من أنه اذا أبق في يد المشتري
 فلا رد له ولا أرض مادام أبق الاحتمال عوده اه (قوله بائعاً الخ) أي كان مات أو تلف الثوب أو كل الطعام
 اه نهاية (قوله أو جنابة) ولو من البائع اه ع ش (قوله أو أبق) عطف على هلك المبيع (قوله أي بعد
 قبضه له) انما قال ذلك لانه لا يلزم من كونه عند المشتري أن يكون قبضه لحوار أن يكون للبائع حق الحس
 واستقل المشتري بقبضه بلاذن فقبضه فاسد وهو في يد البائع حكماً فلو تلف انفسخ العقد ويضمنه المشتري
 ببذله للبائع لاستيلائه عليه بلاذن اه ع ش (قوله وان شرط عليه عتقه) كذا في اطلعن من النسخ
 وهو يوههم اعتبار الاعناق مع شرط العتق عبارة النهاية ولو اشترى بشرط عتقه وأعتقه الخ اه وكتب عليه
 ع ش مانصه قضيته أنه لو اشترى بشرط اعناقه واطلع فيه على عيب قبل اعناقه رده ولا أرض وفيه نظر لانه التزم
 اعناقه بالشرط ويا مره الحاكم به اذا امتنع وعبارة حج بعد قول المصنف أو أعتقه أو شرط عليه عتقه اه
 ولم يذكر واعنته وقضيتها أن شرط العتق كاف في استحقاق الارش وان لم يعتقه اه ولعل نسخ الشارح
 هنا ختافة والا فبايد ينما منها وان شرط الخ بصيغة الغاية (قوله أو بان ممن يعتق الخ) عطف على عتقه عبارة
 ع ش قوله أو كان ممن يعتق الخ أي ولم يشترط اعتقه امرأته لا يصح شرعاً ممن يعتق عليه بشرط العتق لعدم
 امكان الوفاء بالشرط اه (قوله أو زوجها) عبارة النهاية ولو عرف عيب الرقيق وقدر وجهه لغير البائع ولم
 انتهى ويوافقه تقدير الشارح (قوله فلا يصح) أي الشرط كالمال هو السياق فله الرد حيث اه (قوله أو زوجها)

فلا يبرأ من ذلك وادعاء
 لزوم بطلان العقد ببطلان
 الشرط ممنوع كما يعلم مما س
 في المناهي ونخرج بشرط
 البراءة العامة شرطها من
 عيب مبهم أو معين يعين
 كبرص لم يرد محله فلا
 يصح لتفاوت الأغراض
 باختلاف عينه وقدره ومحل
 ولا يقبل قول المشتري في
 عيب ظاهر لا يخفى عند
 الرؤية غالباً لم أره بخلاف
 ما لا يعين كزناً أو سرقة لان
 ذكره اعلاباً به ومعين أراه
 اياه لرضاه به ويؤخذ من هذا
 رد ما أتى به بعضهم فبين
 أقبضه المشتري عنه وقال له
 استبدته فان في رد تعاقب
 رضيت بزيه قطع فيه
 زيف فانه لا رد له به ووجه
 رده أن الزيف لا يعرف
 قدره في الدرهم بمجرد
 مشاهدته فلم يؤثر الرضا به
 نظير مائة سرور (ولو هلك
 المبيع) بائعاً أو جنابة أو
 ابق (عند المشتري) أي
 بعد قبضه له (أو أعتقه) وان
 شرط عليه عتقه أو كان ممن
 يعتق عليه أو وقفه أو
 استولدها أو زوجها

كذب (ثم علم العيب) الذي
ينقص القيمة بخلاف الخصاص

(رجع بالارش) للباس من
الروح حتى في النزوح لانه
يراد لا دوام نعم لا ارض له في
زوي يسع بمثله من جنسه
كله ذهب يسع بورنه ذهبها
فبان عيبا بعد تلغه لنقص
التمن فيه صير الباقي منه مقابلا
ما كثر منه وذلك رابل
يفسخ العقدو يسترد الثمن
ويغرم بدل التلف على
المعتمد وقول الاسوي
وكذالو كان العتيق كافرا

لا ارش لانه لم يياس من
الردفانه قد يحارب ثم يسترق
فيعود الملكة مردود بان
هذا نادرا لا ينظر اليه ولا يلزمه
مشله لو وقف لاحتمال انه
يستبد له عند من يراه وبانه
لو فرض صحة ما قاله كان
يتعين عليه فرضه في معتق
كافر اذ عتيق المسلم لا يسترق
(وهو) أى الارش سمي
بذلك لتعلقه بالارش وهو
الخصومة (خمن ثنه) أى
المبيع فيستحققه المشتري
من عينه ان وجدت وان
عين عما في الذمة أو خرج
عن ملك البائع وعاد (نسبه)
أى الجزء (اليه) أى الى
الثن (نسبة) أى مثل نسبة
(مائة) (ه) (العيب من
القيمة) متعلق بنقص (لو
كان) المبيع (سليبا) اليها
فلو كانت قيمته بلا عيب مائة
وبه ثمانين فنسبة النقص
اليها خمس فيكون الارش
بن ثلاثين بن الثمن والثلث

مرضه من وجافه المشتري الارش فان زال النكاح ففي الرد واخذ الارش وجهان وجهها أنه الرد ولا أرش
 اه قال ع ش قوله مر وقد زوجه الخ مفهومه أنه لو زوجه للبائع ثم اطلع فيه على العيب جازله الرد وهو
 شامل للذكر والانثى وقوله ولم مرضه أى البائع وقوله انه أى المشتري وقوله الرد أى رد المبيع مع الارش
 الذى أخذ منه البائع لثلا ياخذها في مقابله شىء وقوله ولا أرش أى حيث لا مانع من الرد كأن طلق قبل
 الدخول أو بعده ولم يعلم بعيبه الا بعد انقضاء العدة والافالعدة عيب مانع من الرد قهرا اه (قوله وثبت ذلك)
 أى ثبت الهلاك وما عطف عليه ولو تصديق البائع و (قوله اخبار المشتري به) أى بالوجوب للارش من
 الهلاك ونحوه اه ع ش (قوله وفيه نظر) وقد يجب بان مؤاخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره الرجوع
 بالارش سم وع ش (قوله بخلاف الخصاء) أى بخلاف ما ينقص العين كالخصاء فلا أرش له لعدم نقص
 القيمة اه أسنى قول المتن (رجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أنضحية ثم وجد عيبا
 رجع بارش على البائع ويكون له وقال الأكثر ون يصرفه في الأنضحية وهو مشكل جدا وأى فرق بينها وبين
 العتق والوقف فالذى يتجسم ما قاله الاقويون انتهى اه سم وقوله فالذى الخ في النهاية والمغنى ما وافقه (قوله
 لباس من الرد) انظره في الاباق سم على سج ومروجه اه ع ش (قوله لنقص الثمن) أى لانه لو أخذ الارش
 ينقص الثمن لانه حزمه اه كردى (قوله بل يفسخ العقد) أى فورا اه ع ش (قوله ويسترد الثمن ويغرم
 الخ) هذا ان ورد على العين فان ورد على الذمة ثم عين غرم بدل التالف واستبدل في مجلس الر وان فارق مجلس
 العقد اه مغنى (قوله فرضه في معتق الخ) بان يقول وكذا لو كان المعتق والعتيق كافر من لا أرش (قوله في
 معتق كافر) بالاضافة مع فتح التاء (قوله أى الارش) الى قول المتن ولو تلف الثمن في النهاية الا قوله أو وجد
 عيبا قد عيبا بالثمن (قوله فيسحقه) أى الجزء (قوله من عينه) أى الثمن وكذا ضمير عين ونخرج وعاد (قوله
 من عينه) أى مثليا كان أو متهما فلو اشترى عبدا بعرض ثم اعتقه ثم اطلع فيه على عيب استحق الذى اشتراه
 به شاة وان كان باقيا فان تلف العرض استحق ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبد ع ش وسم (قوله وان
 عين الخ) أى في المجلس أو غيره اه أسنى (قوله أى الجزء) الى قوله وأقهم في المغنى (قوله أى مثل نسبة)
 بالنصب على أنه مفعول مطلق والاصل نسبته اليه نسبة مثل نسبة الخ اه ع ش أقول بل هو بالرفع على حذف
 المفعول والنعت واقامة ما اضيف اليه النعت مقام المفعول قول المتن (لو كان سليما) متعلق بالقيمة أى من
 القيمة باعتبار حال سلامته المبيع (قوله البها) أى القيمة متعلق بنسبة سحر وردة مثل قال المغنى ولو ذكر هذه

عبارة العباب وشرحه ولوعرف عيب الرقيق العبد والأمة وقد زوجه ومحلّه في الأمة أن كان تزويجها
لغير البائع كما قاله الاستوى وغيره ولم يرضه البائع فهو باطل المهر والشرع لا يقول الزوج قبل الدخول
أن ردّه المشتري بعيب فانت طالق فله الرضا ما إذا زوجه البائع فله الرد عليه بانفساخ النكاح فان زال النكاح
لموت الزوج أو نحو طلاقه في الرد وأخذ الارش من المشتري وجهان في الجواهر عن المتولى وعبارته التي
انقطع النكاح وفسخت الكتابة في رد المبيع والارش وجهان انتهى والذي يتجسّد له الرد في صورتين
من غير ارض عليه زوال المانع كإلوعاد الباقي أو فك المهر ونحوه ومحلّه ان لم تنقص قيمة القن بالتزويج أو الكتابة
والا فلا رد ولو مع الارش الا ان رضى البائع انتهى وانظر قوله والذي يتجسّد له الجمع ان زوال الزوجية تخلف
العدة فيها ما أنريد بالطلاق في الثانية كما يشمل الطلاق بعد الدخول في الاولى وقد احتراز في المسئلة
السابقة عن العدة بكون الطلاق قبل الدخول كما ذكره في قوله الا أن يقول الزوج قبل الدخول الخ فينبغي ان
محل جواز الرضا انقضت العدة (قوله وفيه نظر) وقد يجب بان مؤاخذته لا تنافي في عدم كفاية اخباره في
الرجوع بالارش (قول المصنف رجوع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أضحية ثم وجد بها
عيبا رجوع بارشها على البائع ويكون له وقال الاكثر ان يصرف في الأضحية وهو مشكل جدا وأي فرق
بينها وبين العتق والوقف فالذي يتجسّد ما قاله الاولون انتهى (قوله لئلا من الرد) انظره في الباقي (قول المصنف
جزع من ثمنه) الظاهر انه لا فرق في الثمن ههنا بين كونه مثليا أو كونه متقوما فاذا نقص العيب خمس قيمة المبيع

خمس الثمن فلو كان شئ من رجب منه باربعة وانما رجع بحجز الثمن لابل التفاوت بين القيمتين لثلاثي جمع بين الثمن والثمن

في بعض الصور كذا ذكر
ولان المبيع مضمون على
البائع به فيكون خروجه
مضمونا عليه بجزءه كالحرق
يضمن بالدية وبعضه ببعضها
فان كان قبضه رديجاً أو لا
سقط عن المشتري لكن
بعد طلبه على المعتبر وأفهم
المتن ان هذا في ارض وجب
للمشتري على البائع اما
عكسه كالموجود البائع بعد
الفسخ بالمبيع عيباً حدث
عند المشتري قبله أو وجد
عيباً قديماً بالثمن فان
الارض ينسب للقيمة لا الثمن
كإياي في شرح قوله من
طاب الامساك (والاصح
اعتبار أقل قيمة) أي المبيع
المتقوم جمع قيمة ومن ثم
ضبطه بخطه بفتح الياء
ومثله الثمن المتقوم (من
يوم) أي وقت (البيع الى)
وقت القبض لان قيمتهما
ان كانت وقت البيع أقل
فالزيادة في المبيع حدثت
في ملك المشتري وفي الثمن
حدثت في ملك البائع فلا
تدخل في التقويم أو كانت
وقت القبض أو بين الوقتين
أقل فالنقص في المبيع من
ضمان البائع وفي الثمن من
ضمان المشتري فلا تدخل
في التقويم وما صرح به من
اعتبار ما بين الوقتين هو
المعتبر وان نازع فيه جمع
(تنبيه) * اذا عتبرت قيم
المبيع أو الثمن

اللفظة وقال كافي المحرر والشرحين والروضة الى تمام قيمة السليم لكان أولى لان النسبة لا بد فيها من منسوب
ومنسوب اليه ولكنه تركها للعلم بها اه أي من ذكر المنسوب اليه في المتن (قوله في بعض الصور كذا ذكر)
أي في هذا المثال فان تفاوت القيمتين عشرون وهي قدر الثمن اه سم (قوله بعد طابه) قال في شرح الروض
ثم يحتمل أن تكون المطالبة به على الفور كالاخذ بالشفعة لكن ذكر الامام في باب الكتابة أنه لا يتعين له
الفور بخلاف الرد ذكر ذلك لزر كشي اه سم أقول قوله لا يتعين له الفور الخ ظاهر كلامه اه هذا لانه
جعل الاول مجرد احتمال والثاني المنقول وعبارة الشارح أي مر على شرح البهجة واستحقاقه بطابه ولو
على التراخي انتهى ومثله في شرح المنهاج عند قول المصنف والرد على الفور اه ع (قوله أما عكسه) بأن
وجب الارش للبائع على المشتري (قوله قبله) أي الفسخ (قوله أو وجد عيباً قديماً الخ) لا يلزم هنا المحذور
السابق في جانب المشتري لان غايه الامر أن يز يد الثمن للبائع اه سم (قوله فان الارش) أي الواجب للبائع
(قوله ينسب للقيمة) معتمد أي بأن يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليماً وقيمه معيباً بالحدث ولو زاد
على الثمن اه ع (قوله لا الثمن) هذا الاثبات والنفي ظاهر في الاولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة
الارض للقيمة أن معناه أنه يؤخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فمعنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينفي
انتهى سم ويمكن أن يقال ان معناه أنه يرجع بجزء من المبيع نسبة اليه كنسبة ما نقص العيب من قيمة
الثمن لو كان سليماً اليها على قياس ما قيل في أرض المبيع اه ع وفيه من التفسير ما لا يخفى ولعل الاولى أن
يجاب بان قول الشارح لا الثمن سالبة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله كإياي الخ) كلامه هناك
لا يشمل قوله أو وجد عيباً قديماً بالثمن اه سم قول المتن (والاصح اعتبار الخ) أي لان الغرض اضرار البائع كما
سأى عن الامام واعتبار الأقل بوجوب زيادة الارش المضربه كما يظهر بالمتحان ذلك في الامثلة على ماسياتي اه
(قوله أي المبيع المتقوم) انظر ما وجه هذا التقييد وماذا يفعل لو كان المبيع مثلياً فراجع اه رشيدى
ويظهر أن التقييد المذكور انما هو لاجل أن المنظور هنا نقص المبيع من حيث القيمة ولو كان مثلياً اذ الكلام
في نقص الصفة كما تقدم في شرح ثم علم العيب وحاشيته (قوله فالزيادة في المبيع حدثت الخ) هذا الاياتي ان كان
الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حينئذ ولا يزول الا من حين الاجازة وانقطاع الخيار وقوله وفي الثمن
حدثت في ملك البائع هذا الاياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع حينئذ فذلك الثمن للمشتري سم
مثلاً رجوع المشتري بخمس الثمن المتقوم فيملك خمس عينه ان كان موجوداً فان كان معسداً ومارجع بخمس
قيمتهم يعتبر فيها الأقل كما تقر في المبيع فليتامل (قوله كذا ذكر) أي في المثال فان تفاوت القيمتين عشرون
وهي قدر الثمن (قوله لكن بعد طابه) قال في شرح الروض ثم يحتمل أن تكون المطالبة به على الفور كالاخذ
بالشفعة لكن ذكر الامام في باب الكتابة أنه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك لزر كشي انتهى (قوله
أو وجد عيباً قديماً بالثمن) لا يلزم هنا المحذور السابق في جانب المشتري لان غايه الامر أن يز يد الثمن للبائع
(قوله ينسب للقيمة لا الثمن) هذا الاثبات والنفي ظاهر في الاولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة الارش
للقيمة ان معناه أنه يؤخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فمعنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينفي (قوله كما
ياتي) عبارته ثم حيث أو جبن ارض الحادث لا تنسبه الى الثمن بل بر ما بين قيمة المبيع معيباً بالعيب
القديم وقيمتهم معيباً به والحادث بخلاف ارض القديم فانما تنسبه الى الثمن كما مر انتهى ولم يرد على ذلك وهو
لا يشمل قوله أو وجد عيباً قديماً بالثمن (قول المصنف والاصح اعتبار أقل قيمة الخ) أي لان الغرض اضرار
البائع كما سأى عن الامام واعتبار الأقل بوجوب زيادة الارش المضربه كما يظهر بالمتحان ذلك في الامثلة على
ماسياتي انتهى (قوله المتقوم) كانه اشارة الى ما ياتي في قوله الاتي ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل
الثمن أو قيمته وقد يتعلق أيضاً بقوله آتفاً أو وجد عيباً قديماً بالثمن فليتامل (قوله حدثت في ملك
المشتري) هذا الاياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حينئذ ولا يزول الا من حين الاجازة أو
انقطاع الخيار (قوله حدثت في ملك البائع) هذا الاياتي ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع حينئذ

فأما ان تتحدد قيمته سليما وقيمتاه معيبا أو يتحدد سليما ويختلفا معيبا وقيمة وقت العقد أقل أو أكثر أو يتحدد معيبا والسليما وهي وقت العقد أقل أو أكثر أو يختلفا سليما ومعيبا وهي وقت العقد سليما ومعيبا أقل أو أكثر أو سليما أقل ومعيبا أكثر أو بالعكس فهي تسعة أقسام أمثلتها على الترتيب في المبيع اشترى قنابا ألف وقيمه وقت العقد والقبض سليما مائة وتسعون فالتقص عشر قيمته سليما فله عشر الثمن مائة أو قيمته سليما مائة وقيمه معيبا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وأقل قيمته معيبا عشر ون وهي خمس قيمته سليما فله خمس الثمن أو قيمته معيبا ثمانون وسليما وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة أو (٣٦٥) عكسه فالتفاوت بين قيمته معيبا وأقل قيمته

سليما فله تسع الثمن * فان
قلت صرح الامام بان
اعتبار الاقل في الاقسام
كلها انما هو لاضرار البائع
لما صر من التعليل وحينئذ
فالقياس اعتبار ما بين
الثمانين والمائة وهو الخس
لانه الاضرار بالبائع قلت
ليس القياس ذلك لان
المعتبر نسبة ما نقص العيب
من القيمة اليها والذي نقصه
العيب من القيمة هو ما بين
الثمانين والتسعين وأما
ما بين التسعين والمائة فانما
هو لتفاوت الرغبة بين
اليومين فتعين اعتبار ما
نقصه العيب من التسعين
اليها وهو التسع كما تقرر
فتأمله أو قيمته وقت العقد
سليما مائة ومعهما ثمانون
ووقت القبض سليما مائة
وعشرون ومعهما تسعون
أو بالعكس أو قيمته وقت
العقد سليما مائة ومعهما
تسعون ووقت القبض
سليما مائة وعشرون ومعهما
ثمانون وبالعكس فالتفاوت
بين أقل قيمته سليما وأقل

على حج أى فينبغى أن يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع الى وقت القبض اه عش (قوله
فاما أن يتحد الخ) هو القسم الاول (قوله قيمته) أى قيمته وقت العقد وقيمه وقت القبض (قوله أو يتحد اسليما
وبخلافه الخ) تحته قسمان أشار اليهما بقوله أقل أو أكثر وكان الظاهر تانيث الغليين و (قوله أو يتحد اسليما
الخ) تحته قسمان أيضا (قوله أو يتحد اسليما ومعها الخ) تحته أربعة أقسام أشار الى اثنين منها بقوله اسليما
ومعها الخ والى الباقيين بقوله أو اسليما أقل الخ فهى تسعة أقسام سككت عن حاله بين العقد والقبض
وباعتبار هاترين الصورتين تسع رشيدى ومعنى (قوله اشترى قنا الخ) خبر قوله أمثاتها باعتبار الر بط بعد
العطف (قوله فله عشر الثمن) أى مائة (قوله أو عكسه) راجع لقوله وفيه معها الخ (قوله خمس الثمن) وهو
مائتان (قوله أو عكسه) راجع لقوله وسليما وقت العقد الخ (قوله فله تسع الثمن) أى فله مائة وأحد عشرة
وتسع (قوله من التعليل) أى بقوله لان قيمتهما الخ سم وعش (فالقياص الخ) أى فى قوله أو قيمتها معها
ثمانون الخ و (قوله بين الثمانين والمائة) أى لابن الثمانين والتسعين اه عش (قوله قنت الخ) هذا الجواب
فى غاية الحسب والدقة لكن قد يخدشه أمران أحدهما أنه يلزم عليه أن يكون اعتبار الأقل لانه أضرب
بالبائع بل لان النقص انما هو عنده والثانى أنه كالمحتمل أن تكون القيمة اسليما تسعين والزيادة الى المائة
للزغبة يحتمل أن تكون مائة والنقص لقلة الرغبة فلم تعين الاول الذى هو مبنى الجواب اللهم الا ان يقال كون
القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوكه فلم تعتبر سم على حج اه عش (قوله وهى الخ) أى ما نقصه الخ
والثانيث لرعاية المعنى (قوله أو قيمته وقت العقد اسليما مائة ومعها ثمانون الخ) مثال القسم السادس و (قوله
أو بالعكس) أى عكس قوله أو قيمته الخ مثال السابع (قوله أو قيمته وقت العقد اسليما مائة ومعها الخ)
مثال الثامن و (قوله أو بالعكس) أى عكس القول المذكور ومثال التاسع (قوله فيما اذا اتحد الخ)
وهو القسم الثانى (قوله ذلك) أى اختلاف قيمته معها وهى وقت القبض أكثر (قوله لانقص بعض
الخ) عبارة النهاية والمغنى لانقص العيب اه (قوله لانز وال عيب الخ) أى قبل القبض (قوله مطلقا)
أى ردا كان أو أرسا (قوله وان سلم ما ذكره) أى قوله وهى وقت القبض أكثر الخ اه عش قول المتن
(ولوتلف الثمن) أى المقبوض اه معنى (قوله حسبا) الى قوله أو أجنبي فى النهاية (قوله وأشعرا) كان
أعتقه أو كاتبه أو وقفه أو استولد الامه أو خرج عن ملكه الى غيره اه معنى (قوله نظير مامر) أى فى مثاله
المبيع اه كرى (قوله واطلع) أى المشتري (وقوله به) أى بالمبيع قول المتن (وده) أى المشتري

قيمتيه معبعا عشرون وهي خمس أقل قيمتيه سلمها فله خمس الثمن ونخص البارزي بحثا اعتبار الأقل فيما إذا اتحدت أسلما لا معبوا وهي وقت القبض أكثر بما إذا كان ذلك أكثره الرغبات في المعيب لقوله تمنه لالتقص بعض العيب والاعتبار أكثر القيمتين لأن زوال العيب يسقط الرد ورد بان الزائل من العيب يسقط أثره مطلقا كإزالة العيب كله فكما يقوم المعيب يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد فلم يعتبر الأكثر أصلا على أن تقييده بما إذا اتحدت قيمته سلمها غير صحيح وإن سلم ما ذكره (ولو تلف الثمن) حسا أو شرعا نطير ما مر أو تعلق به حق لازم كرهن (دون المبيع) وأطلع على عيب به (وده) إذا لم يمنع (وأخذ مثل الثمن) إن كان مثليا

المبيع ولو صالحه البائع بالارش أو غيره عن الرد لم يصح لانه خيار فاشبهه خيار التروى في كونه غير
 متقوم ولم يسقط الرد لانه انما يسقط بعوض ولم يسلم الا ان علم بطلان المصالحه فيسقط الرد لتقصيره وليس
 بان له الرد امسالك المبيع وطلب الارش ولا للبائع منه من الرد ودفع الارش اه مغنى (قوله لان ذلك) أى
 مثل الثمن أو قيمته (بدله) أى الثمن التالف المثل أو المتقوم (قوله ومراعاة الاقل) أى فيقال بمثله هنا
 اه عش (قوله فيما بين وقت العقد الخ) الاولى كفى المغنى والاسنى من وقت البيع ثم هذا صادف بما
 اذا كان الثمن المتقوم في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه وفي تنم بعد كلام عن شرح الروض ما نصه وقضية
 هذا أنه لو كان الثمن متقوماً في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف رد قيمته أقل ما كانت من العقد
 الى القبض اه (قوله ما لوبقى) أى الثمن كلاً أو بعضاً بقدر نسبة قوله الا كفى ببعضه أو كاه (قوله
 فله) أى للمشتري (الرجوع في عينه) أى له العدول بالتراضى الى بدله على ما يفيد التعبير بله الخ اه
 عش (قوله رجوع) أى المشتري (قوله ببعضه أو كاه) أى الثمن (قوله ان وجده ناقص الخ) قال في شرح
 العباب وفارق ما يأتى من أن نقص المبيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه
 بانه ثم اختار الرد والبائع هنا لم يختاره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص
 الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع انتهى وقوله فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أن له حينئذ الرد
 قهراً وقياس البيع خلافه سم على حج اه عش (قوله كان حدث به) أى بالثمن (قوله كما أنه يأخذه) أى
 المشتري الثمن (قوله نقصه) أى وصف الثمن (قوله بجناية أجنبي) أى ذير البائع والمشتري (قوله أى يضمن)
 احتراز عن نحو الحربى (قوله استحق الارش) أى على البائع وهو له الرجوع على الاجنبى اه عش
 (قوله ثم فسخ) أى فسخ المشتري العقد (قوله رجوع عليه ببذله) أى رجوع المشتري على البائع ببذل
 الثمن والفرق بينهما وبين الإبراء أن البائع دخل في بذه شئ من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه في الإبراء فإن
 البائع لم يدخل في بذه شئ من جهة المشتري حتى يردّه أو بدله اه عش (قوله بخلاف مالو أبرأه منه) أى
 فلا يرجع بشئ ولو أبرأه من بعضه فالتجته أنه لا يرجع بقسط ما أبرأه من يرجع بقسط الباقي اه سم
 (قوله ولو أداه) أى الثمن وكذا ضمير يرجع (قوله للمؤدى) خلافاً للنهاية عبارة سم الذى في الروض
 هنا أنه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرملى اه (قوله في المبيع) الى قول المتن فليبادر في النهاية
 (قوله ملكه عنه) أى اوعن بعضه اه نهاية (قوله أو بعد نحو رهنه) أى عند ذير البائع اه نهاية وقال
 عش مفهومه ان له الارش اذا كان عند البائع والظاهر انه غير مراد وانما المراد أنه يفسخ العقد ويسترد
 الثمن اه عبارة الرشيدى التقييد بغير البائع انما تظهر ثمرته في قول المصنف بعد فان عاد الملك فله الرداذ
 مفهومه أنه اذا لم يعد الملك أى او نحوه كالفكك الرهن ليس له الرد فانه يقول محل هذا اذا كان الرهن عند
 غير البائع وكذا في قوله أو اجارته ولم يرض البائع فلا أثر له ما بالنسبة لنفى الارش اذا لارث سواء كان الرهن
 عند غير البائع وهو ظاهر واعند البائع لانه متمكن من الرد في الحال وسواء رضى البائع بالمؤجر مسلوب
 القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوكه فلم تعتبر (قول المصنف أو قيمته) عبارة الروض وقيمتها في المتقوم
 لكن في المعين يرد قيمته أقل ما كانت من العقد الى القبض انتهى قال في شرحه وقوله للمعين من زيادته
 ولا حاجة اليه بل قد يوههم خلاف المراد لان التلف انما يكون في معين انتهى وقضية هذا الاعتراض انه لو كان
 الثمن متقوماً في الذمة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف رد قيمته أقل ما كانت من العقد الى القبض (قوله
 وحيث يرجع ببعضه أو كاه لارش له على البائع ان وجده ناقص وصف) قال في شرح العباب وفارقه ما يأتى
 من ان نقص البيع أدنى نقص يبطل رد المشتري بعيب قديم لكونه على ضمانه بانه ثم اختار الرد والبائع
 هنا لم يختاره ومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري
 نقص صفة المبيع كى يأتى اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه ان له حينئذ الرد قهراً وقياس البيع
 خلافه فليأمل (قوله بخلاف مالو أبرأه منه) ويرجع بقسط الباقي (قوله يرجع للمؤدى) الذى في الروض

(أو قيمته) ان كان متقوماً
 لان ذلك بدله ومراعاة
 الاقل فيما بين وقت العقد
 الى وقت القبض أمالو بقى
 فله الرجوع في عينه سواء
 أكان معيناً في العقد أم
 عاماً في الذمة في المجلس أو
 بعده وحيث رجع ببعضه
 أو كاه لارش له على البائع
 ان وجده ناقص وصف كان
 حدث به شئ كما أنه يأخذه
 بزيادته المتصلة بحاجتنا انهم
 ان كان نقصه بجناية أجنبي
 أى يضمن كاه وظاهر
 استحق الارش ولو وهب
 البائع الثمن بعد قبضه
 للمشتري ثم فسخ رجوع
 عليه ببذله بخلاف مالو أبرأه
 منه نظير ما يأتى في الصداق
 ولو أداه أصل عن صحوره
 رجوع بالفسخ للمحجور
 لقدرته على تملكه وقوله له
 أو أجنبي رجوع للمؤدى
 لان القصد اسقاط الدين
 مع عدم القدرة على التملك
 وانما قدر الملك لضرورة
 السقوط عن المؤدى عنه
 (ولو علم بالعيب في المبيع
 بعد ذوال ملكه) عنه
 بعوض أو غيره (الى غيره)
 وهو بان بحاله في يد الثاني
 أو بعد نحو رهنه

المنفعة لذلك أولم يرض به لعدم اليأس من الرد فتأمل اه (قوله وأما قوله الخ) أو كتابته صحيحة أو غصبه اه
 نهائية (قوله والعيب الأباقي) أي والأفوه عيب حدث فله ارش العيب القديم فإن رضيه البائع مع الحادث
 فلا ارش عليه في الحال فإن هلك آبقا فله على البائع الارش كذا في العباب ولم يزد الشارح في شرحه على
 تقريره وعلى قوله فله ارش العيب القديم بقوله لأنه آيس من الرد حيث حدث عيب الأباقي بيده اه سم
 عبارة السيد عرقوله والعيب الأباقي أي ولو لمع غيره بخلاف ما لو كان العيب غير الأباقي فقط فإن الأباقي حيث
 عيب حادث مانع عن الرد فلا يتم فيه جميع التفصيل الآتي الذي من جملته الرد بعد العود اه (قوله وأما جازته)
 قال في شرح العباب أي لغير البائع كما بحثه الزركشي انتهى اه سم (قوله ولم يرض البائع الخ) قال في
 العباب وشرحه فإن رضيه البائع مؤجرا أي مسلوب المنفعة مدة الإجارة ولكنه ظن أن الإجرة له وفسخ ثم علم
 خلافه أنه لا إجره فله رد الفسخ كما في الأنوار قال كلور رضي بالفسخ بالعيب ثم علم أنه كان حدث عند المشتري
 عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فإنه يرجع بارش الحادث ولا رد الاقالة انتهى وعليه في فرق بين الاقالة وما هنا بانه
 فسخ لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فإنه اذا بان ما يبطله على به ثم قال اما إذا رضيه به مسلوبا ولا
 ظن ما ذكرناه رد عليه ولا يطالب المشتري بأجرة تلك المدة كما قضاء كلامهم هنا وفي نظائره الخ سم على
 ج اه ع ش قول المتن (في الأصح) وعلى ما لو تعذر العود ب تلف أو اعتاقر جع بارش المشتري الثاني على
 الأول والأول على بائعه وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع ابرائه منه اه معنى وقوله وله الرجوع عليه
 الخ خلافا للنهاية عبارة وليس للمشتري الثاني رده على البائع الأول لأنه لم يملك منه فان استرده البائع الثاني
 وقد حدث به عيب فند من اشترى منه أي من البائع الثاني خير البائع الأول بين استرجاعه أي بعينه الحادث
 وتسليم الارش له أي ارش العيب القديم للبائع الثاني ولو لم يقبله البائع الثاني وطول بالارش أي ارش
 القديم رجوع على بائعه أي الأول لكن بعد التسليم أي للارش كذا في أصل الروضة اه (قوله وغبن الخ)
 عبارة المغني وغبن غيره كما غبن هو اه (يأيد وكل من العلتين) أي التعبيرين في الاستدلال استدراك الظلامة
 والغبن (قوله له فيه) أي للمشتري في المبيع قول المنز (قوله الرد) أي ولو طالت المدتها لم يحصل بالعبد
 مثلا ضعف يوجب نقص القيمة اه ع ش (قوله زال كل من العلتين) أي عدم اليأس من الرد واستدراك
 الظلامة اه رشدي قول المتن (والرد على الفور) * (فرع) * لا بد للناتق من اللفظ كفسخت البيع
 ونحوه * (فرع) * لو اطاع على العيب قبل القبض اتجه الفور أيضا اه سم على منسج ولعله احتراز
 باللفظ عن الاشارة من الناطق اما الكتابة منه فهي كذا ومران الفسخ كما يكون بانصرح يكون بالكتابة
 اه ع ش (قوله اجساعا) إلى المتن في المغني (قوله في المبيع المعين) أي رد المشتري للمبيع المعين أي او
 البائع الثمن المعين اه رشدي (قوله المعين) أي في العقد بعد الحق اه ع ش (قوله فان قبض شيئا
 في الذمة الخ) قال في شرح العباب ويتجه ان محل ضعف القول بملك المبيع أي في الذمة بالقبض ما إذا جهل عيبه

هنا انه يرجع للمشتري واعتده شيخنا الشهاب الرمي (قوله والعيب الأباقي) أي والأفوه عيب حدث فله
 ارش العيب القديم فإن رضيه البائع مع الحادث فلا ارش عليه في الحال فإن هلك آبقا فله على البائع الارش
 كذا في العباب ولم يزد الشارح في شرحه على تقريره وعلى قوله فله ارش العيب القديم بقوله لأنه آيس من الرد
 حيث حدث عيب الأباقي بيده انتهى فانظر لم يجر في ذلك ما ياتي في قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط
 الرد فخر الخ (قوله وأما جازته) قال في شرح العباب أي لغير البائع كما بحثه الزركشي أيضا (قوله ولم يرض
 البائع بأخذ مؤجرا) قال في العباب وشرحه فإن رضيه البائع مؤجرا أي مسلوب المنفعة مدة الإجارة ولكنه
 ظن أن الإجرة له وفسخ ثم علم خلافه أي أنه لا إجره فله رد الفسخ كما في الأنوار قال كلور رضي بالفسخ بالعيب
 القديم ثم علم أنه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فإنه يرجع بارش الحادث ولا ترد الاقالة
 اه وعليه في فرق بين الاقالة وما هنا بانه فسخ لا عن سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فإنه اذا باع ما يبطله
 على به ثم قال اما إذا رضيه به مسلوبا ولا يطالب المشتري بأجرة تلك المدة كما

أو أباقي والعيب الأباقي أو
 اجازته ولم يرض البائع
 بأخذ مؤجرا فلا ارش له
 (في الأصح) لأنه لم يياس
 من الرد لأنه قد يعود له وفي
 لأنه استدراك الظلامة
 ورجوع كلور على
 وعبارة بعض الأصحاب
 وغبن كما غبن وكل من العلتين
 فاستدلالهم جواز قصد
 ذلك الذي لا فائده به كما هو
 واضح خلاف ما فهم فيه
 لان المظالم لا رجوع له
 الأعلى ظالمه ثم رأيت الفارق
 قال ان اطلاق ذلك فاسد
 وعمله بنحو ما ذكرته (فان
 عاد المالك له فيه (فله الرد)
 لامكانه سواء أعاد اليه بالرد
 بالعيب ولا خلاف فيه
 زوال كل من العلتين أم
 بغيره كبيع أوهبة أو وصية
 أو ارث أو اقالة زوال المانع
 (وقيل ان عاداليه بغير الرد
 بعيب فلا رد) لأنه استدراك
 الظلامة وممراته ضعيف
 (والرد على الفور) اجساعا
 ونحوه في المبيع المعين فان
 قبض شيئا في الذمة

بئحو بيع أو سلم فوجده
معيبا لم يلزمه فوراً لأن الاصح
أنه لا يملكه إلا بالرضا بعيبه
ولأنه غير معقود عليه ولا
يجب فوراً في طلب الأرش
أيضا كما يحسنه ابن الرفعة لأن
أخذه لا يؤدي إلى فسخ
العقد ولا في حق جاهل بأن
له الرد وعذر بقراب أسلمه
وهو من يخفى عليه بخلاف
من يخاطب من أهل الذمة
أو بنسبه بعيدا عن العلماء
أو بان الرد على الفور أن كان
عاميا يخفى على مثله قال
السبكي أو جهل حاله ولا
بد من يحميه في الكل ولا في
مشتري شققا مشفوعا
والشفيع حاضر فانتظره
هل يشفع أولا ولا في مبيع
أبق تأخر مشتريه لعوده
فله رده إذا عاد وان صرح
بإسقاطه ومراره لا أرش له
ولأن قال له البائع أزيل
عنك العيب وأمكن في مدة
لاتقابل بأجرة كباقي في نقل
الجارة المدفونة ولا في مشتري
ركوبيا قبل الحول فوجد
به عيبا قديما ومضى حول
من الشراء فله التأخير
لاخراج الزكاة من غيره لعدم
تمكنه من الرد قبله لأن تعلق
الزكاة به عنده عيب حدث
ولا في مشتري آخر ثم علم بالعيب
ولم يرض البائع به مسلوب
المصلحة فله التأخير إلى
انقضاء مدة الإجارة أو شرع
في الرد بعيب ينجز عن إثباته
فانتقل للرد بعيب آخر فله
لعذره باستغاله بالاول وإذا
وجب الفور (فليبادر على
العادة)

أما إذا علم عند القبض فيجبه أنه يملكه بمجرد قبضه كولو قبضه جاهلا ثم رضى به انتهى اه سم (قوله بئحو بيع
الخ) أي كصالح وصادق وخام (قوله أنه لا يملكه إلا بالرضا بالخ) قضيته أن الفوائد الخاصلة منه قبل العلم بالعيب
ملك للبائع فيجب ردها له وإن رضى المشتري به معيبا وإن تصرف فيه ببيع أو نحو ذلك قبل العلم بعيبه باطل
والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين اه ع ش (قوله أيضا) أي كلابح في رد ما قبضه عما في الذمة اه
ع ش (قوله وعذر) وينبغي أن من العذر ما لو افتاه موقت بان الرد على التراضي وغلب على ظنه صدق قوله ولم
يكن اه لا لا فتاة فلا يبطل خياره بالتأخير وينبغي أن من العذر ما لو رأى جناراً بطريقه فصلى عليه ما من
غير تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرج لذلك أو انتظر فلا يعذرو هذا كله حيث عرض بعد الأخذ في الرد ولو لم
كان ينتظر جناراً أو علم بالعيب عند الشروع في التجهيز اغتفر له ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اه ع ش (قوله
بخلاف من يخاطب) أي مخالطة تقضي العادة بمجرد فته ذلك فلا يعذر اه ع ش (قوله أن كان عاميا بالخ) أي
ولو كان مخالطاً لاهل العلم لأن هذا ما يخفى على كثير من الناس ويدل عليه ترك التقيد هنا اه بحسب سري عن
شخه (قوله أو جهل الخ) عطف على قوله يخفى الخ اه ع ش ويحتمل أنه عطف على قوله عذر قال النهاية قال
الأذري والظاهر أن من بلغ مناجحاً أو ناقاً أو رشيداً فاشترى شيئاً ثم اطع على عيبه فادعى الجهل بالخيار أنه
يصدق بهينه كالناشي بالبادية اه قال ع ش قوله فاشترى الخ أي قبل مضي مدته يمكنه فيها التعلم عادة اه
(قوله حاضر) أي في البلد (قوله فانتظره) أي مدة يغلب على ظنه بلوغه الخبر فيها اه ع ش (قوله أبق) اما
بصيغة اسم الفاعل كفي النهاية عبارته ولا في مبيع أبق أو مغضوب اه قال ع ش قوله في مبيع أبق أي
وعليه الأبق اه واما بصيغة المضي كفي المغنى عبارته ولو اشترى عبداً فأبق قبل القبض وأجاز المشتري البيع
ثم أراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد العبد إليه اه (قوله بإسقاطه) أي الرد وقضيته مر أنه إذا أسقط الرد في غير
هذين أي الأبق والمغضوب سقط وان عذر بالتأخير (قوله ومر أنه لا أرش له) أي لا حلال عودته (قوله ولا
ان قال الخ) أي لا يجب فوراً الخ ع ش (قوله في مدة لاتقابل الخ) مفهومه أن المدة لو كانت تقابل بأجرة وطالب
البائع تأخيرها بها واجابه المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بان التأخير انما وقع بطلب البائع فلم ينسب
المشتري فيه إلى رضا البائع ومفهومه أيضاً أنه لو أمكن إزالته في مدة لاتقابل بأجرة ولم يرض البائع بتأخيرها
الها سقط خيار المشتري وإن لم تزد المدة على ثلاثة أيام كيوم ونحوه اه ع ش (قوله فله التأخير الخ) نعم إن
تمكن من إخراجها ولم يفعل بطل حقه اه نهاية (قوله إلى انقضاء مدة الإجارة) أي وإن طالبت كمتسعين سنة
حيث لم يحصل فيها المبيع عيب في يد المستأجر اه ع ش (قوله فله) أي الرد بعيب آخر اه نهاية قال ع ش
هذا شامل لما لو علم بالعيبين معاً فطلب الرد بأحدهما فجز عن إثباته فله الرد بالآخر وإن لم يعلم البائع به قبل
اه قول المتن (فليبادر على العادة) يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلاً أو غير وفي قدر التنفل وإن خالف عادة
غيره لأن المدار على ما يشعر بالأعراض أولاً وتغيير عاداته بالزيادة عليها تطويلاً أو قدر بعد العلم بالعيب يشعر
بذلك وإن لم يزد على عادة غيره مر سم على جوج ينبغي فيما لو اختلفت عاداته أن ينظر إلى ما قصده قبل الإطلاع
على العيب فلا يضر فعله وأنه لو لم يكن له قصد أصلاً يضر أيضاً لأن ما فعله صدق عليه أنه من عادته وأنه لا يكفي
هنا في العادة مرة واحدة بل لابد من التكرار بحيث صار عادة له اه ع ش (قوله ولا يؤمر) أي قول المتن ولو تركه
في النهاية الأقوله الشرع وفيه إلى المتن وكذا في المغنى الأقوله ولو تفكها فيما يظهر وقوله ولا التأخير إلى المتن

انقضاء كلامهم هنا في نظائره الخ اه (قوله فان قبض شيئاً عما في الذمة الخ) قال في شرح العباب ويتجه أن
محل ضعف القول بذلك المبيع أي في الذمة بالقبض ما إذا جهل عيبه أما إذا علم عند القبض فيجبه أنه يملكه
بمجرد قبضه كولو قبضه جاهلاً ثم رضى به (قوله كما يحسنه ابن الرفعة) وقد مناهه عن الامام في الكلام على قوله
ولو هلك المبيع الخ (قوله فله التأخير لاخراج الزكاة) نعم إن تمكن من إخراجها ولم يفعل بطل حقه مر (قول
المصنف فليبادر على العادة الخ) يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلاً أو غيره وفي قدر التنفل وإن خالف عادة
غيره لأن المدار على ما يشعر بالأعراض أولاً وتغيير عاداته بالزيادة عليها تطويلاً أو قدر بعد العلم بالعيب

(فلو علم وهو يصلي) ولو نغلا
(أو) وهو (يا كل) ولو تغكها
فيما يظهر أو وهو في
نحو حمام أو خلاء أو قبل
ذلك وقد دخل وقته (فله)
الشروع وبه عقب ذلك
والإبطال رده كما أفهمه
قولهم لو علم وقد دخل وقت
هذه الأمور واشتغل بها
وبعد شروعه فيله (تأخيره)
أي الرد (حتى يفرغ) من
ذلك على وجهه الكامل
لعذره كالشفعة ولاجل ذلك
أجرى غنا ما قالوه ثم وعكسه
ولا يضر سلامه على البائع
بخلاف محادثته ولا لبس ما
يتجمل به ولا التأخير لنحو
مطر شديد على الأوجه
ويظهر أنه يكفي ما يبطل
الثوب (أو) علمه (لإلاد) له
التأخير (حتى يصح) لعذره
بكافة السير فيه ومن ثم لو
أمكنه السير فيه من غير كفة
لزمه (فإن كان البائع بالبلد
رده) المشتري (عليه بنفسه
أو وكيله) مالم يحصل
بالتوكيل تأخير مضر
ولو لي المشتري ووارثه الرد
أيضا كما هو ظاهر (أو) رده
(على) موكله أو وارثه أو
وليّه أو (وكيله) بنفسه أو
وكيله كما أفاده سياقه فساوت
عبارة عبارة أصله خلافا
لمن فرق وذلك لأنه قائم
مقامه (ولو تركه) أي
المشتري أو وكيله من ذكر
من البائع ووكيله
الحاضرين (ورفع الأمر
إلى الحاكم فهو أكد) في الرد لأنه ربما أحوج إلى الرفع إليه

وقوله كما أفاده إلى المتن (قوله ولا يؤمر بعدد) أي في المشي (ولاركن) أي في الركوب اه نهاية (قوله أو
قبل ذلك) عطف على قول المتن وهو يصلي (قوله وقد دخل وقته) أي بالفعل وقياس ما في الجماعة أن قرب
حضوره كحضوره اه عش (قوله فله الشروع فيه الخ) أي في نحو الصلاة عقب العلم بالعيب اه كرده
ويمكن أن جامع الضمير للرد واسم الإشارة لنحو الصلاة وكان الأولى تأخير مسألة العلم قبل نحو الصلاة إلى قوله ولا
يضر سلامه الخ كما فعله المغني (قوله والا) أي بان لم يشرع في نحو الصلاة عقب علم العيب أو في الرد عقب
الفرغ من نحو الصلاة (قوله كما أفهمه الخ) فيه وقفة نعم لو قالوا فاشتغل بالغاء بدل الواو كان الأفهام ظاهرة
(واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها اه سم (قوله على وجهه الكامل) ومنه انتظار الامام
الراتب فله التأخير للصلاة معه وإن كان مقضولا إذا كان اشتغاله بالرد يغوث الصلاة معه بل أو تكبيرة الاحرام
والتسبيحات خلف الصلوات وقراءة الفاتحة والاحلاص والعمودتين يوم الجمعة سبعا اه عش وقوله
والتسبيحات الخ عطف على انتظار الامام (قوله ما يتجمل به) ظاهره وان لم يكن معتاد له لكن ينبغي
تخصيصه بما إذا لم يتجمل به وعنه لان اشتغاله به حيثئذ عبث يتوجه عليه التمسك به فان اخل بها كلبس غير
فقته ثياب فتي لم يعذر في الاشتغال بلبسها اه عش (قوله بنحو مطر الخ) أي كالوجه الشديد اه نهاية
(قوله أنه يكفي) أي في نحو المطر اه عش قول المتن (حتى يصح) أي ويدخل الوقت الذي جرت العادة بالتأخير
الناس فيه إلى مصالحهم عادة اه عش (قوله من غير كفة) أي بالنظر لحاله نفسه اه عش (قوله مالم يحصل
بالتوكيل تأخير مضر) كان كان الوكيل غائبا عن المجلس فانتظر حضوره قال في شرح العباب والإبطال حقه
وان اشترى من ولي فكمّل المولى عليه فيرد عليه لا على وليه على الأوجه ثم رأيت قال الأذري والرد عليه ظاهر
لأنه المالك سم على جرو بقى المولى على لطفه مثلاً فكمّل ثم وجد في المبيع عيبا وقياس ما ذكره ان
الرد هو المولى عليه لكونه المالك لا وليه اه عش (قوله ولو لي المشتري) أي بان اشترى عاقل ثم جن اه
عش عبارة الرشدي أي اذا خرج عن الأهلية وكذا يقال بالنسبة لما يأتي في البائع اه (قوله كما هو ظاهر)
أي لا يقال الحق لهما اه عش (قوله على موكله) أي البائع و (قوله أو وليه) أي والحاكم ويمكن شمول
الولي له ولو كان وليه الحاكم بحيث لو رده عليه خيف على المالك منه فينبغي أنه لا يجوز له الرد عليه كما صرحوا به
في نظائره وأنه يعذر في التأخير إلى كمال الاطفال وزوائد المبيع وفوائده للمشتري وضمانه عليه كما هو معلوم
اه عش (قوله بنفسه أو وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الاول وان يستغنى عن ذلك
بان قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه أو وكيله والتقيد برده بنفسه
أو وكيله عليه وعلى وكيله فالتن يقيدان الرد على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف اه سم وقوله وان
يستغنى الخ فيه أن المقرر في الاصول أن المعطوف لا يشارك المعطوف عليه في القيد المتوسط (قوله أي المشتري
أو وكيله) تفسير للضمير المرفوع المشتري و (قوله من ذكر الخ) تفسير للضمير المنصوب اه عش (قوله
وكيله) هلا عبر بنحو وكيله اه سم قول المتن (ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلوترك البائع أو
وكيله بالبلد وذهب للحاكم بغيرها سقط حقه اه سم (قوله لانه ربما الخ) أي لان الخصم ربما أحوج في آخر

يشعر بذلك وان لم يزد على عادة غيره مر (قوله واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها (قوله مالم يحصل
بالتوكيل تأخير مضر) قال في شرح العباب والإبطال حقه واذا استوت مسافة إلى المالك وان لم يكن هو البائع
كان اشترى من ولي فكمّل المولى فيرد عليه لا على وليه على الأوجه ثم رأيت قال الأذري والرد عليه ظاهر لانه
المالك اه (قوله بنفسه أو وكيله) يمكن ان يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الاول وان يستغنى عن
ذلك بان قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه أو وكيله والتقيد برده
بنفسه أو وكيله عليه وعلى وكيله فالتن يقيدان الرد على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف (قوله
وكيله) هلا عبر بنحو وكيله (قول المصنف ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلوترك البائع أو وكيله

الامر الى المرافعة اليه فيكون الاتيان اليه اولافاصلا للامر بزمانه مائة ومغنى (قوله ومحل التخيير الخ) المعتمد
 أنه اذا اتى البائع أو وكيله أو جاز تركهما والعدول الى الحاكم اه سم (قوله والاتعين الخ) وانظر لوليقي
 البائع وتركه لو كيله او عكسه هل يضر أو لا وظاهر كلامهم أنه يضر وينبغي أن مثله في الضرر مالوليقي الموكل
 وعدل عنه الى الوكيل بخلاف ما لو قصد ابتداء الذهاب الى واحد منهما فانه لا يضر حيث استوت المسافتان اه
 عش (قوله نعم) الى قول المتزويش يترط في النهاية الاقوله واستثنى الى المتزويش وقوله ويلزمه الى وانما يلزمه (قوله
 ثم من يشهده) المتجوز التاخير وان وجدتهما أو لا لانه ربما اوجه الى المرافعة فلا تبيان الى الحاكم أولا
 اقرب الى فصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على القسح وجب وان لم يكن وجدا أحدهما وحديثه يسقط
 وجوب الغور في اتيان أحدهما والحاكم اه سم (قوله جازله التاخير الى الحاكم) اي الذي بالباد اه سم
 (قوله لان أحدهما قد يجهده) قياس هذا التعليق انه لوليقي البائع أو وكيله أو جازله تركهما والعدول
 الى الشهود وانه لو لم يبق أحدهما وامكنه الذهاب اليه والى الشهود جازله الذهاب اليه والى الشهود وجازله
 الذهاب الى الشهود وان كان محلهم ابعد من محل أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العباب فقطن اه سم
 (قوله ولا يدعى) الى قوله وانما سجت في المغنى الاقوله ويلزمه الى المتزويش (قوله ثم يطلب غريمه) اي ليرده عليه اه
 مغنى (قوله من لا يرى القضاء بالعلم) اي بأن لم يكن مجتهدا اه عش وهذا التصور يربط على مختار النهاية
 خلافا للشارح كما يأتي (قوله لانه يصير شاهداه) اي وظاهر ثمرته فيمالو وقعت الدعوى عند غيره أو استخلف
 القاضى المشهود عنده من يحكمه اه عش (قوله على أن محله لا يتخلو غالبان شهود) فقد قال في الانوار
 ولو اطاع عليه في مجلس الحكم فخرج الى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطاع بحضرة البائع فتركه ورفع الى
 القاضى لم يبطل كافي الشفعة قال في الاسعد وانما يتخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلدان
 كان أحدهما غائبا عن الحاضر كفى شرح مر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا من اجلاس الحكم عن الشهود
 وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجه على القسح مر اه سم اي ولو جبه بما مر من انه يصير شاهداه الخ
 ويظهر ان محل بطلان حقه بذلك اذا كان القاضى لا يأخذ شيئا من المال وان قل والا فلا يكون عدوله الى البائع
 مسقطا للرد اه عش قول المتن (وان كان غائبا) سواء كانت السافة قريبة ام بعيدة اه مغنى وفي عش
 مانصه الحق في النثر الحاضر بالبلد اذا خيف هربه بالغائب عنها انتهى شرح الروض اه قول المتن (رفع
 الى الحاكم) بقی مالو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر اليه أو الى الحاكم اذا

ومحل التخيير بين البائع
 ووكيله والحاكم ما لم ير
 على أحدهم قبل والاتعين
 نعم لو مر على أحدا لاولين
 قبل ولم يكن ثم من يشهده
 جازله التاخير الى الحاكم
 لان أحدهما قد يجهده ولا
 يدعى عنده لان غريمه
 بالبلد بل يفسخ بحضرة ثم
 يطلب غريمه ويفعل ذلك
 ولو عنده من لا يرى القضاء
 بالعلم لانه يصير شاهداه على
 ان محله لا يتخلو غالبان
 شهود (وان كان) البائع
 (غائبا) عن البلد ولا وكيل
 له بها (رفع) الامر الى
 الحاكم

بالبلد وذهب للحاكم بغيرها سقط حقه (قوله ومحل التخيير الخ) المعتمد انه اذا اتى البائع أو وكيله أو جازله
 تركهما والعدول الى الحاكم (قوله ثم من يشهده) المتجوز التاخير وان وجدتهما أو لا لانه ربما اوجه
 الى المرافعة فلا تبيان الى الحاكم أولا اقرب الى فصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على القسح وجب وان
 لم يكن وجدا أحدهما وحديثه يسقط وجوب الغور في اتيان أحدهما أو الحاكم (قوله جازله التاخير الى
 الحاكم) أي الذي بالباد وقوله لان أحدهما قد يجهده قياس هذا التعليق انه لوليقي البائع أو وكيله أو جازله
 تركهما والعدول الى الشهود وانه لو لم يبق أحدهما وامكنه الذهاب اليه والى الشهود جازله الذهاب اليه والى
 الشهود وجازله الذهاب الى الشهود وان كان محلهم ابعد من محل أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العباب
 فقطن له (قوله لانه يصير شاهداه على ان محله لا يتخلو غالبان شهود) فقد قال في الانوار ولو اطاع في مجلس
 الحكم فخرج البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطاع بحضرة البائع فتركه ورفع الى القاضى لم يبطل كافي
 الشفعة قال في الاسعد وانما يتخير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلدان كان أحدهما غائبا عن
 الحاضر كفى شرح مر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا من اجلاس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه
 والاشهاد خارجه على القسح مر (قول المصنف وان كان غائبا رفع الى الحاكم) بقی مالو كان غائبا ولا وكيل
 له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر اليه أو الى الحاكم اذا امكنه ذلك بلا مشقة لا تحمل وقد يفهم

ولا يؤخره لحضوره فيقول اشترى ثمن فلان الغائب ثمن كذا ثم ظهر به عيب كذا (٢٧١) ويعيم البينة على ذلك كله ويحلفان

الامر جري كذلك لانه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن ديناً عليه ان قبضه موياً أخذ المبيع ويضعه عند عدل ويعطيه الثمن من غير المبيع ان كان والاباع فيه وليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى قبض الثمن بخلافه فيما يأتي لان القاضي ليس بخصم فيؤمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كابن الرفعة هذا من القضاء على الغائب فجوزاه مع قسرب المسافة كما اقتضاه اطلاقهم هنا وخالفهما الاذري فقال وتبعه الزركشي برفع يمينه للفسخ عنده لا للقضاء وفصل الامر (والاصح انه) اذا عجز عن انهما عرض مثلاً أو أنهى وأمكن في الطريق الاشهاد يلزمه الاشهاد) ويكفي واحد لحلف مع على الوجه (على الفسخ) ولا يكفي على طلبه وان اقتضاه كلام الراعي واعتمده جماعة لقدرته على الفسخ بحضرة الشهود فتأخيره حينئذ يشعر بالرضاه وانما يلزم الشفيع الاشهاد على الطلب اذا سار الى أحدهما لانه لا يستفيد به الاخذ وانما القصد منه اظهار الطلب والسير بغنى عنه وهنا نقصد رفع ملك الراد وهو يستقل به بالفسخ بحضرة الشهود فاذا تركه

أمكنه ذلك بلا مشقة لا تحمل وقد يفهم من المقام الزوم سم على ع ع ش (قوله ولا يؤخره لحضوره) ينبغي ولا للذهاب اليه اه سم (قوله ويعيم البينة) (قوله ويحلفه) أي وجوباً بينهما اه ع ش (قوله ثم يفسخ) أي المشتري هذا ان لم يفسخ قبل والا تخبر به كاهو ظاهر سم على ع ع ش (قوله عليه ان قبضه) أي البائع اه ع ش (قوله ولا يأخذ المبيع) أي الحاكم (قوله عند عدل) أي ولو المشتري اه بيجري (قوله والاباعه) عبارة شرح الروض وانما لم يقض من المبيع ابتداء لا لاعتناء عنه مع طلب المحافظة على بقائه لاحتمال أنه له حجة يندفعها اذا حضر اه ع ش (قوله فيما يأتي) أي في باب المبيع قبل قبضه الخ في شرح وكذا عارية وما أخذ بسوم (قوله واستثنى السبكي الخ) اعتمده المغني و (قوله وخالفهما الاذري الخ) اعتمده النهاية (قوله حينئذ) أي حين قرب المسافة (قوله لا للقضاء) أما القضاء وفصل الامر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع قرب المسافة ولا يباع عمله الا لتعززا وتواراه ثم اية (قوله مثلاً) أي أو للغبية أو خوف العدو والأتين (قوله) ويكفي واحد لخالف الخ قد يؤخذ منه أن محله حيث كان ثم قاض يحكم بشاهد وعين ثم رأيت نقلاً عن تلميذه عبد الرؤف أن الشارح بحث ما أشرت اليه في موضع وان هذا الاطلاق محمول عليه انتهى اه سيد عرو وكلام المغني كالمرجع في كفاية الواحد مطلقاً عبارة أو عدل يحلف معه كما قاله ابن الرفعة وهو الظاهر وان قال الروياني لم يجوز لان من الحكم من لا يحكم بالشاهد واليمين اه قال النهاية ولو اشهد مستورين فبانافاسقين فالوجه الاكتفاء به على الاصح اه قال ع ش قوله مر فالوجه الاكتفاء به أي فلا يسقط الرد لعدله لأنهما كائناً في ثبوت الفسخ ومثل ذلك مالو بانا كافرين أو رقيقين اه وهذا يؤيد أيضاً كفاية الواحد مطلقاً قول المتن (على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله ردت المبيع أو فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذري وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد وما يصريح به قول ابن الصلاح عن الفراءى صورته العيب أن يقول ردت به بالعيب على فلان لم يقدم الاخبار عن الرد بطل رده أي ان لم يعذر بجهله سم على ع ع ش وقوله الفراءى بضم الفاء نسبة الى الفراء بزيادة طراف خراسان اه ع ش (قوله الى أحدهما) أي المشتري والحاكم (قوله) لا يستفيد به أي بالاشهاد على الطلب (قوله يعني عنه) أي عن الاشهاد (قوله حال تو كيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الروض ولا في شرحه ولا في غيره ما يؤيد وجه أي كلام الشارح بأن تو كيله لا يزيد على شرطه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع أنه اذا قدر على الاشهاد حيث نذ وجب فان قلت لزوم الاشهاد يبطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور اه سم (قوله حال تو كيله الخ) أي في الردان وجد العديلين أو العدل وليس المراد أنه يجب عليه تحري اشهاد من ذكر والحالة هذه بل ان وجد من ذكر أشهد والا فلا اه سلمى (قوله أو عذره لنحو مرض) انظر مع قوله السابق لمرض مثلاً اه سم أي وهو مكرر معه (قوله وقد عجز عن التوكيل) ما فائدة التقيد به مع ما تقدم من اشتراط الاشهاد ولزوم حال التوكيل سواء كان اعذاراً لا انتهى سيد عرو وأشار سم الى دفعه بما نصه قد يستشكل التقيد بالجزء بقرار من لزوم الاشهاد حال

من المقام الزوم فليراجع (قوله لحضوره) ينبغي ولا للذهاب اليه (قوله ثم يفسخ) هذا ان لم يفسخ قبل والا تخبر به كاهو ظاهر (قوله لا للقضاء) أما القضاء وفصل الامر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب (قول المصنف على الفسخ) قال في شرح العباب بقوله ردت المبيع أو فسخته مثلاً ومن ثم قال الاذري وغيره لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد وما يصريح به قول ابن الصلاح عن الفراءى صورته العيب أن يقول ردت به بالعيب على فلان لم يقدم الاخبار على الرد بطل رده أي ان لم يعذر بجهله اه (قوله حال تو كيله) كذا في المنهج ولم يذكره في الروض ولا في شرحه ولا في غيره ما يؤيد وجه أي كلام الشارح بأن تو كيله لا يزيد على شرطه في الرد بنفسه بل لا يساويه مع أنه اذا قدر على الاشهاد حيث نذ وجب فان قلت لزوم الاشهاد يبطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور (قوله أو عذره لنحو مرض) انظر مع قوله السابق لمرض مثلاً (قوله وقد عجز عن التوكيل) قد يستشكل التقيد بالجزء بقرار من لزوم الاشهاد حال التوكيل ولا اشكال لان

أشعر رضاه ببقائه في ما كاهو ويلزمه الاشهاد عليه أيضاً حال تو كيله أو عذره لنحو مرض أو غيبة عن بلد الرد وعليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث

التوكيل ولا اشكال لان الاشهاد حال التوكيل قد تقدم اه (قوله وعن المضي الى المردود عليه) ماموقه مع
تصريحه آتفا بأنه مع المضي الى احدهما يجب الاشهاد اذا امكنه اه سيد عمر وقد يجاب بان مامر المراد به
الاشهاد بالفعل وما هنا المراد به تحريره عبارة شرح المنهج وعليه اي المشتري اشهاد العدلين او عدل بفسخ
في طريقه الى المردود اليه او الحاكم او حاكم توكيله او عذره كمرض وغيبته عن المردود وعليه وخوف من عدو
وقد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضي الى المردود عليه والرفع الى الحاكم ايضا في الغيبة اه قال البحرى
قوله وعليه اشهاد الخ ان صادف الشهود في الاولين اذ لا يجب عليه فيها تحريره واما بالنسبة للثالثة فالمراد ان
عليه تحرير الاشهاد اذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيخنا فلاشهاد في كلامه اراد به الاعم من الاتيان
به وتحريره وقوله وقد عجز الخ اشار به الى تعيد العذر بذلك والاعتكاف مع ما قبله لان التوكيل يجب الاشهاد
فيه ولو كان لعذر نامل شربى اه (قوله وعن المضي الخ) المفهوم من هذا المقام انه اذا عجز عن الاشهاد
والحاكم وامكنه المضي الى البائع الغائب لزمه اه سم (قوله في الثلاث) هي المرض والغيبه والخوف
اه بحرى (قوله في تلك الصور) اي في الانتهاء الى المردود عليه او الحاكم وفي حال عجزه عنه وعن التوكيل
وفي حال التوكيل قول المتن (ان امكنه) قال في شرح العباب بان رأى العدل في طريقه ولم يخش على
نفسه مبيع تيمم لو وقف وأشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه ولم يمر
عليهم لكن مسافة محلهم دون مسافة المردود عليه لم يكف التعريض اليهم لانه لا يعد بتر كه مقصرا
حينئذ بخلاف ما لاقى الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانتهاء الى
من مر سم على ج اه ع ش ولا يخفى أن هذا التفسير عند عدم العذر واما عند العذر فالمراد بامكان
الاشهاد امكان تحصيله ولو بالذهاب اليه فيجب الاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا تتحمل عبارة الخاي فعلم
أنه متى قدر على الرد بنفسه او بوكيله وصادف عدلا في طريقه او عند توكيله أشهد على الفسخ أو
التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه ان يتحرى عدلا يشهد على الفسخ كذا افاده شيخنا كان بحر واذا
أشهد على الفسخ سقط عنه الانتهاء لمحو البائع او الحاكم الا للتسليم وفصل الخصومة اه وقوله او التوكيل فيه
في عذره الى النهاية والتحفة نظرا لراجع اليه سم (قوله وحينئذ يسقط) اي حين اذا شهد على الفسخ اه
ع ش (قوله الى ان يستمر) اي في الذهاب اه معنى (قوله وحينئذ لا يبطل الخ) اي حين اذا سقط الفور به
او شهد على الفسخ (قوله بصير به متعبدا) اي فيضمنه ضمان المغموب ونظا هـ وان احتج لركوبها
لكونها جوحا وعليه فلوركب حرم ولزمتها الاجرة وقد يقال عذره يسقط الحرمة دون الاجرة اه ع ش (قوله
على ما قررته) اراد به قوله حينئذ يسقط الخ اه كردي (قوله لانه الخ) تعليلا للحمل المذكور (قوله صحح
الخ) اي المصنف بقوله سابقا والاصح انه يلزمه الاشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ (قوله عند تعذر
الخصم) اي بخو الغيبة (قوله يسقط الانتهاء) بن السقوط (قوله ويجب الخ) عطف على يسقط (قوله
وعند عدمه) اي عدم العذر (قوله هو خير بينه الخ) الاوضح ان يقول انه حينئذ يخير بين تحرير الاشهاد
وتحرير الانتهاء واما وجوب اشهاد من صادفه ان امكن فهو وجوب مستحب مستمر ليس من محل التخير
وبالاشهاد يسقط الانتهاء الا لفصل الخصومة سواء كان الاشهاد عن تعرام لا اه سيد عمر (قوله هو خير بينه
الخ) يوهم ان له حالة فقد العذر العدول عن الانتهاء والذهاب ابتداء الى الشهود وليس مراد ابل المراد ما افاده
قوله عقبه فلا ينافي وجوبه الخ اه رشدي وقوله عن الانتهاء والذهاب ابتداء الخ والاولى عكسه فتأمل (قوله

وعن المضي الى المردود عليه
والرفع الى الحاكم ايضا في
الغيبة وانما يلزمه الاشهاد
في تلك الصور (ان امكنه)
وحينئذ يسقط عنه الفور
اعوده لملك البائع بالفسخ
ولا يحتاج الى أن يستمر
(حتى ينهي الى البائع أو
الحاكم) الا لفصل الامر
وحينئذ لا يبطل رده بتأخير
ولا باستدماه لكنه يصير
به متعبدا وانما حلت المتن
على ما قررته تبع الجمع
محققين لانه صحح انه يشهد
على الفسخ لا طلبه وبعد
الفسخ لا وجه لوجوب فور
والانتهاء وزعم ان الاكتفاء
بالاشهاد انما هو عند تعذر
الخصم والحاكم منوع
وحينئذ فعني ايجاب الاشهاد
في حالتى العذر وعدمه انه
عند العذر يسقط لانتهاء
ويجب تحرير الاشهاد ان
امكنه وعند عدمه هو خير
بينه وبين الانتهاء

الاشهاد حال التوكيل قد تقدم وقوله وعن المضي الخ المفهوم من هذا المقام انه اذا عجز عن اشهاد الحاكم
وامكنه المضي الى البائع الغائب لزمه (قول المصنف ان امكنه) قال في شرح العباب بان رأى العدل في طريقه
ولم يخش على نفسه مبيع تيمم لو وقف وأشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه
ولم يمر عليهم لكن مسافة محلهم دون مسافة المردود عليه لم يكف التعريض اليهم لانه لا يعد بتر كه مقصرا حينئذ
بخلاف ما لاقى الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانتهاء الى من مر اه

وحينئذ يسقط الاشهاد أي تحر به فلا ينافي وجوبه لو صادف شاهد هذا ما يظهر في هذا المقام والجواب بغير ذلك فيه نظر ظاهر للمتمثل (فإن عجز عن الاشهاد لم يلزمه التلفظ بالقسح في الأصح) لأنه يعدل ومنه غير سماع في قوله (٢٧٣) أن يأتي به عذر المردود عليه أو إلحاقكم

لعدم فائدته قبل ذلك بل فيه ضرورة عليه فإن المبيع ينتقل به إلى البائع فيضرر ببقائه عنده (ويشترط) أيضا لجسور الرد (ترك الاستعمال) من المشتري للمبيع بعد الاطلاع على العيب (فلا يستخدم العبد) أي طلب منه أن يخدمه كقوله اسقني أو اغلق الباب وإن لم يطرعه أو استعمله كان أعطاه الكوز من غير طلب فأخذ ثم أعاده إليه بخلاف مجرد أخذه منه من غير رده لأن وضعه بيده كوضعه بالأرض (أو ترك) من لا يعذر بجعل ذلك (على الدابة سرجها أو كافها) المبيعين معها والذين له أوفى يده في مسيرها للرد أو في المدة التي اغتفرها التأخير فيها أو الكاف بكسر الهمزة أشهر من ضمها ماتحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها أو أرادها واحد مما ذكر فيها يظهر (بطل حقه) لا شعاره بالرضا لأنه انتفاع اذ لم يتركه لاحتاج لجهة أو تحميلة ولو كان تركه لاضرار نزعها لم يؤثرا لا شعرا حينئذ ومثله فيما يظهر أخذ ما ياتي ماله تركه لشقة حله أو لكونه لا يليق به ونقل الرواية في الانتفاع في الطريق مطلقا حتى يوطئه الثيب ضعيف والفرق بينه

وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه اه سم اقول يذرفع النظر بقوله ما بعد أي تحر به الخ (قوله هذا الخ) اشارة الى قوله في معنى ايجاب الخ اه كرى (قوله من غير سماع) أي أو سماع لا يعتد به نهاية ومعنى (قوله فان المبيع الخ) علة للضرر اه عش (قوله ينتقل به إلى البائع) أي وقد يعذر عليه ثبوت العيب نهاية ومعنى (قوله فيضرر الخ) وبتقدير ذلك يكون كالظافر بغير جنس حقه فيتولى بيعه ويستوفي منه قدر الثمن فان فضل شيء دفعه للبائع وان بقي شيء في ذمة البائع فيأخذ مثله من ماله ان طفر به اه عش (قوله ايضا) الى التنبيه في النهاية (قوله من المشتري) خرج به وكيله ووليّه فلا يكون استعمالهما مسقطا للرد اه عش قول المتن (فلا يستخدم العبد) أي من لا يعذر بجعل ذلك كليا في عن سم اه عش (قوله ان يخدمه) بضم الدال انتهى مختار اه عش (قوله كقوله استقني) الى قوله ونقل الرواية في المعنى (قوله كقوله استقني الخ) والظاهر بل المتعين ان الاشارة هنا كالنطق فتسقط الرد قياسا على الاعتداد بها في الاذن في دخول الدار وفي الافتاء واما الكتابة فينبغي انه ان نوى بها طلب العمل من العبد امتنع الرد لانها كتابة والا فلا اه عش (قوله كان اعطاء) أي اعطى الرقيق المشترى (قوله اخذه منه) أي اخذ المشتري الكوز من الرقيق (قوله وضعه بيده) أي وضع الرقيق الكوز بيد المشتري (قوله من لا يعذر الخ) لم يقيد به فيما قبله ولا يبعد التقييده فيه أيضا سم على وجوبه فلو تخالف لقول حج تبيده مقتضى كلام المتن والروضة الخ اه عش وقد يدعى ان قول الشارح من لا يعذر الخ راجع لكل من استخدم وترك على التنازع (قوله والذين له الخ) أي المشتري (قوله اوفى يده) أي ولو ملكا للبائع نهاية ومعنى (قوله اوفى المدة التي اغتفرها الخ) أي والا فلا رد ساقط بالتأخير لا بالترك المذكور اه رشدي (قوله ماتحت البرذعة) بفتح الموحدة وسكون الراء وتخ الذال المحجمة او المهملة اه عش (قوله لاضرار نزعها) أي كان عرفت ونخشي من النزع تعييبها اه نهاية قال عش أي ولو مجرد التوهم لان المدار على ما لا يشعر بقصد انتفاعه وتوهمه العيب المذكور مانع من ارادته الانتفاع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فيبغى تصديق المشتري لان البائع يدعي عليه مسقط الرد والاصل عدمه على ان ذلك لا يعلم الا منه اه (قوله مما ياتي) أي في شرح ويعذر في ركوب جرح الخ (قوله ونقل أو ياتي) أي ما نقله الرواية الخ قال سم اقرار الرواية في شرح العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال ويجري ذلك في وطء الامتلاء الثيب فان كانت واقعة ضرر والا فلا كان نقله الرواية عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرها فراجع اه سم (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد والا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل القسح لانه انتفاع بملكه غاية الامر سقوط الرد اه سم (قوله غير خفي) ولعل وجهه أن الحلب تغريخ للدابة من اللبن المملوك للمشتري فليس فيه ما يشعر بالرضا بقاء العيب ولا كذلك الوطء ونحوه اه عش (قوله العذار والحجام) من عطف الخاص على العام عبارة الغنى العذار ما على خد الدابة من اللجام والمقود اه (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب أي والمغنى ولا تعليقهما اه سم عبارة عش أي ولا وضعهما في الدابة لان الغرض حفظها اه (قوله وظاهر قول الروضة) عطف على قوله مقتضى الخ (قوله كان تأخير الرد الخ) مقول

(قوله وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه (قوله من لا يعذر بجعل ذلك) أي كقوله الاذرى ولم يقيد به فيما قبله ولا يبعد التقييده فيه أيضا (قوله ونقل الرواية الخ) اقرار الرواية في شرح العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال ويجري ذلك في وطء الامتلاء الثيب فان كانت واقعة ضرر والا فلا كان نقله الرواية عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرها فراجع اه سم (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد والا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل القسح لانه انتفاع بملكه غاية الامر سقوط الرد (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب ولا تعليقهما

وبين الحلب الاثنى غير خفي وخرج بالسرج والا كاف العذار واللجام فلا يضر تركهما التوقف حفظهما علمهما* (تبييه)* مقتضى صريح المتن وظاهر قول الروضة كما ان باخبار الزمخاري الامكان تعصير فكذلك الاستعمال والانتفاع والتصرف لا شعرا وبالرضا

انه لو علم بالعيب وجهل ان له الردبه وعذر بجهله ثم استعماله سقط رد له تقصيره باستعماله الدال على الرضا به فان قلت لانسلم الاقتضاء والظاهر المذكورين لانه لا يتصور منه الرضا الا باستعماله بعد علمه بان له الردوا مع جهله فهو يقول انما استعماله ليا سئ من ردى له لالرضائي به قلت ما ذكرت ظاهر مدركا ون أمكن توجيحه مقابله بان مبادرته الى الاستعمال قبل تعرف خبر هذا النقص الذي اطلع عليه تقصير فعومل بقضيته (ويعذر في ركوب جوح) للرد (يعسر سوقها وفودها) للحاجة اليه وهل يلزمه سلوك أقرب الطريق بين حيث لا عذر للنظر فيه مجال ولعل الزوم أقرب لانه بساؤل الاطول مع عدم العذر بعد عابثا كادل عليه كلامهم في القصص بخلاف ركوب غير الجوح واستدامة به بعد علمه بالعيب بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الط - مريق وهو لا يسه لا يلزمه نزعها لانه غير معهود قال الاسنوي ويتعين قصوره في ذوى الهيئات أو فيما اذا خشي من نزعها انكشاف عورته ومثله النزول عن الدابة اهـ ويلحق به ما لو تعذر رد غير الجوح الا بركوبها للجزء عن المشي وله نحو حلب لينها الحادث - لسيرها

قول الروضة و(قوله انه لو علم الخ) خبر قوله مقتضى صنيع المتن (قوله قلت ما ذكرت الخ) أقول هو الظاهر مدركا ونقلا وما ذكره من مقتضى صنيع المتن وغيره غايته أنه اطلاق وهو قابل للتقييد ولعلمهم كتبوا عن التنبيه على اغتفال الجهل في كل فرع من فروع الباب بتصريحهم به في بعضها كاستئثار الجهل بالضرورة والحاصل أن الذي ندين الله به أن كثير من فروع هذا الباب مما يخفى تحريره على كثير من المتفقهة فضلا عن العامة ولهذا وقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين قول الأئمة فضلا عن غيرهم فالزام العامة بقضية بعض الاطلاقات لاسيما مع غلبة الجهل واندراس معالم العلم في زماننا بعيد من محاسن الشريعة الغراء والله أعلم ثم رأيت في حاشية النور لزبادى ما نصه قول شرح المنهج وعلق الباب اى وان لم يحتل امر: الا ان جهل الحكم وكان ممن يخفى عليه ذلك في عذر انتهى ورأيت ذخيره نقل عن الاذرى انه ينبغي ان يعذر غير الفقيه بالجهل بهذا طعا فله الحمد اه سيد عمر وتقدم عن سم وعش ما وافقه بل ما سبق في الشرح والنهاية من قوله هما من لا يعذر الخ راجع للاستخدام ايضا وقال النهاية في بحر زء اما لو كان ممن يعذر في مثله لجهله لم يبطل به حقه كما قاله الاذرى اه وقال عش قوله مر ممن يعذر الخ اى بان كان عاميالم بخالط الفقهاء بخالطة تقضى العادة في مثلها بعدم خفاء ذلك عليه اه (قوله للحاجة) يؤخذ منه انه لو خاف علمه من اغارة ونهب فركبها لله ربهم لم ينعنه من ردها اه نهاية قال عش قوله مر من ردها هذا كله قبل الفسخ فلو عرض شي من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك أولا فيه نظر وقد قدمنا ما يقتضى التفرقة بينهما وهو انه لا يسقط الرد بالاستعمال بعد الفسخ مطلقا وان حرم عليه ذلك ووجب الاحتراز اه (قوله ولعل اللزوم أقرب الخ) وعليه فينبغي سقوط الخيار بمجرد العدول لا بالانتهاء وينبغي أيضا أنه ليس من العذر ما لو سلك الطويل اطالبة غريم له فيه فيسقط خياره اه عش (قوله بخلاف ركوب) الى قوله ويلحق به في المغني والى قوله ولو تباعد في النهاية الا قوله ويظهر الى الفرع وقوله كان صولح الى المتز والانه لم يرتض بمقاله الاسنوي كما ياتي وقيد بطائر الرد بالاعتقال للعب بما ياتي (قوله واستدامة) الواو بمعنى أو (قوله بخلاف ما لو علم الخ) هو في مقابلة قوله بخلاف ركوب الخ وان اراد أنه لا يعذر في ركوب غير الجوح واستدامة بخلاف ما لو علم عيب الثوب الخ فانه يعذره اه عش (قوله لا يلزمه نزعها) ظاهره وان لم يكن في نزعها مشقة ولا اخل بمروءته اه عش (قوله لانه غير معهود) كذا ذكره أي الشخان فرقا بين استدامة الركوب واستدامة اللبس وظاهر أنه هو المعتمد نظر المعرف في ذلك ولان استدامة اللبس الثوب في طريقه للرد لا تؤدي الى نقصه واستدامة ركوب الدابة قد يؤدي الى تعيبها وكلامهما فيها أي الدابة والثوب أي فرقهما بينهما محل اذ الم يحصل للمشترى مشقة بالنزول أو النزاع فإذا كره الاسنوي فيهما عند مشقته ليس مرادها لهما كما يؤخذ من كلامهما في هذا الباب اه نهاية قال عش قوله محله اذ لم يحصل الخ صريح هذا أنه لا يكف نزع الثوب مطلقا بخلاف الدابة فانه يفصل فيها بين مشقة النزول عنها وعدمها وهو مخالف لما نقله سم عنه في حواشي ج وحواشي المنهج وعبارته الى المنهج المعتمد في كل من الدابة والثوب أنه ان حصل له مشقة بالنزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره ولا سقط من ذخيره تفرقة بين ذوى الهيئات وغيرهم مر انتهى اه (قوله ومثله النزول عن الدابة الخ) فالخاصل أن حكم الركوب ولبس الثوب واحد فان شق تركهما نحو عدم لياقة المشي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم ينعما الرد ولا المنعاه مر اه سم والحاصل المذكور صرح به المغني وهو ظاهر الشارح حيث أقر كلام الاسنوي بخلاف للنهاية (قوله ويلحق به) أي بجموح يعسر سوقها الخ (قوله للعجز عن المشي) ولا يضر تركه البردعة عليها حيث لم يتأثر ركوبه بدونها لعدم دلالتها على الرضا اه عش (قوله ولو نحو حلب لينها الخ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز (قوله ومثله النزول عن الدابة الخ) فالخاصل أن حكم الركوب ولبس الثوب واحد فان شق تركهما نحو عدم لياقة المشي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم ينعما الرد ولا المنعاه مر (قوله وله نحو حلب لينها الحادث حال سيرها الخ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصوف الحادث بل شمله لفظ نحو لكن وقع في الدرر

الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لو كان وقع في الدرس خلافه وأنه يضر الجز مطلقا ولو حال السير فلتحرر
المسئلة وانظر لو جوزنا له استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه
وان كان له عذر أو يباح مطلقا العذر وان خرج عن ملكه سم على حج أقول وقد يقال العذر يسبح له ذلك مع
الاجرة كما تقدم وقوله فلتحرر المسئلة قضية قول السارح الثاني والمعنى يرد به يفصله أي الصبيغ نظير ما في
الصوف اه الفرق بين الصوف والبن اه عش أقول يؤيد مضر الجز مطلقا قول المغنى وقد ذكر
القاضي أن اشتغاله بجز الصوف مانع له من الرد بل يرد بجز اه (قوله فان وقعها) الا فصح حذف الالف
اه عش (قوله بدونه) اي الانعزال اه عش اي والنعيل المفهوم من الانعزال (قوله بطل رده) كذا جزم به
السبكي والاوجه كما قاله الاذري أنه لا يضر أي الوقف للحلب اذا لم يتمكن منه حال سيرها وأحال علفها أو سقمها
أو رعيها اه نهاية قال عش قوله مر اذا لم يتمكن منه أي من الحلب كما يؤخذ من شرح الروض وينبغي
أن يحل ذلك اذا كان التأخير يضر بها والافله التأخير إلى محل البائع اه وقوله فله الاولى فعليه (قوله أو
غيره) كالخيار اه عش (قوله بل كل بدضامنة الخ) ومنها يد البائع على الثمن فؤنه رده عليه اه عش (قوله
يجب على ربهامؤنة الرد) لو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة سم
على حج أقول قضية قوله إلى محل قبضه أنه لا يجب وعليه لو انتهى المشتري إلى محل القبض فلم يجد البائع فيه
واحتاج إلى الذهاب إليه إلى مؤنة فالأقرب أنه يرفع الامر إلى الحاكم ان وجده فيستأذنه في الصرف والا صرف
بنية الرجوع واشهد على ذلك اه عش (قوله كان صولح عن الخ) حاصله ما في شرح الروض أي والغنى من أنه
لوصاحبه البائع بالارش او بجز من الثمن او غيره عن الرد لم يصح لانه خيار فسخ فأشبهه خيار التروى في كونه غير
متمم ولم يسقط الرد لانه انما سقط بعوض ولم يسلم الا ان علم بطلان المصلحة فسقط الرد لتقصيره اه كروى
قول المن (ولو حدث عنده عيب الخ) قضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جنابة البائع وغيره وبه
جزم الانوار اه سم قال النهاية والغنى ونقله سم عن شرح الروض لو حدث عيب مثل القديم كبيعاض قديم
وحادث في عينه ثم زال أحد ههما واشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا
أرش وقال المشتري بل الحادث في الرد حلف كل منهما على ما قاله وسقط الرد بحلف البائع ووجب للمشتري
بحلفه الارش ومثله ما لو نكلا فان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه المتيقن ومن نكل منهما عن اليقين قضى عليه
اه (قوله أو والخيار) الاولى اسقاط الوار (قوله لا بسبب) الى قوله ولو تباعا في الغنى (قوله فيما رغبنا)
ولو فسر الحادث هنا بما نقص العين او القيمة عما كانت وقت القبض لم يتجوز زيادة غالبها اه عش (قوله فن
غيره) اي غير الغالب (قوله بخلافها ثم في اونها) اي قائم اليست عينا او (قوله ابنه) اي ابن البائع اه عش
(قوله ليس بحادث) اي فله الرد كما لو وجد ان المشتري الامعة مبيعة محرمة عليه لا يقتضي الرد لكونه ليس

خلافه وأنه يضر الجز مطلقا ولو حال السير فلتحرر والمسئلة وانظر لو جوزنا له استعمال المبيع في هذه المسائل
هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه وان كان له عذر أو يباح مطلقا العذر وان خرج عن ملكه
(قوله يجب على ربهامؤنة الرد) لو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة
(قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهرا) وقضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جنابة
البائع وغيره وبه جزم في الانوار لكن قال الروياني في جنابة البائع وغيره بقطع اليد له الرد قال الاذري
ويجب طرده في كل عيب حدث عنده بفعل البائع لكنهم قالوا في زوال البكارة وسواها التبوطة للمشتري
أو البائع أو الاجنبي بالالة الاقتضا أو بغيرها وله جواب بالوجه الآخر بالنسبة إلى فعل البائع اه وفيه
نظرا * (فرع) * في الروض لو حدث عيب مثل القديم ثم زال واشكل الحال أي وادعى البائع ان الزائل القديم
فلا رد ولا ارش وادعى المشتري أنه الحادث فله الرد حلفا أي كل على ما قاله وسقط الرد ووجب للمشتري الارش
فان اختلفا في قدره وجب الاقل ومن نكل قضى عليه (قوله ليس بحادث) فديفهم أنه يكون قد عاين معني
أنه لو ظهر من محرمة على المشتري بوطة من بحر مهاوطة عليه كايه وابنه كان للمشتري الرد مع أنه ليس كذلك

فان أو فقهاه أولا نعالها
وهي تخشى بدونه بطل رده
ويظهر تصديق المشتري
في ادعاء عذر مما ذكر وقد
أنكره البائع لان المانع
من الرد لم يتحقق والاصل
بقاؤه ويشهد ما ياتي قبيل
قوله والزيادة * (فرع) *
مؤنة رد المبيع بعد الفسخ
بعب أو غيره إلى محل قبضه
على المشتري وكذا كل يد
ضامنة يجب على ربهامؤنة
الرد بخلاف يد الامانة (واذا
سقط رده بتقصير) منه كان
صولح عنه بمال وهو يعلم
فساد ذلك (فلا أرش) له
لتقصيره (ولو حدث عنده)
حيث لا خيار أو والخيار
للبيع (عيب) لا بسبب
وجد في يد البائع واطلع
على عيب قديم وضابط
الحادث هنا هو وضابط
القديم فيما رغبنا في
غيره نحو الثوبه فهى
حادث هنا بخلافها ثم في
أونها وكذا عدم نحو قراءة
أو صنعة فانه ثم لا رده وهنا
لو اشترى قارئ ثم نسى امتنع
الرد وتحررها على البائع
بنحو وطع مشترهوا بنه ليس
بحادث ولو تباعا ثم لم يبد
صلاحه بلا خيار أو به

عيبا قد يباع ش وسم (قوله وانقضى) وان بقي ردك يا باني في قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ اه سم (قوله ثم بدا) اي بعد القبض بدليل البحث الآتي آنفا (قوله لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كوياما يدل على ان له الرد بعد اداء الزكاة من غير المبيع سم وكردى (قوله وان رجع) اي المال (قوله وبه يتجه الخ) اي بقوله اذ للساعي الخ (قوله وبعد الزوم) اي بان لم يكن خيارا وانقضى (قوله في حال الخ) عبارة النهاية صفة للرد اي معنى لا للسقوط فيكون السقوط هو رده القهري فلو تراضى باعلى الرد كان جائزا بخلاف ما لو كان القهر صفة للسقوط فانه يكون الرد متمنعا طلقا اه تراضيا ولا عيش (قوله او تميز له الخ) ولعله اراد بالتمييز اللغوي اي المفصول المطلق النوعي اي رد القهر يا اذ القهر وسقوطا قهرا يا اذ القهر والا فالعرف باللام والفعل نفسه لا يميزان بالتمييز الصناعي كذا في سم (قوله وذلك) الى التنبيه في النهاية الا قوله اما اذا كان الى ولو قاله وقوله وان كان الصبغ الى وجهه (قوله وذلك) اي امتناع الرد القهري اه نهاية (قوله والضرب الخ) دالة ثانية ولعل المراد ان ضرر المشتري بالعيب القديم لا يزال بضر البائع بالرد مع العيب الحادث (قوله ومن ثم) اي من أجل العلتين (قوله لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث أو لم يعلم به الا بعد زواله وفي شرح الزركشي هنا ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر انتهى والنظر هو الوجه به بل لئلا منع أن الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما وافق النظر ثم رأيت الشارح لما حكى عن الأذري ما وافق كلام الزركشي عقبه بقوله والوجه أنه الرد لا نسلم أن ظاهر إطلاقهم ذلك بل كلامهم الآتي الخ انتهى وقضى بذلك أنه اذا كان الحادث الز واج أنه اذا أراد الرد بعد الإطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك اه سم أقول عبارة المغني ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم الا بعد زوال الحادث اه صريحة في استمرار الامتناع في ذلك وهو قضية قول الشارح السابق آنفا ثم علم عيبا حيث عبر ثم ويمكن الجمع على بعد بحمل الامتناع على ما يجب فيه انقضاء الجواز على ما لا يجب فيه من المستثنيات السابقة في الشرح فليراجع (قوله وكذلك لو كان الخ) * (فرع) قال في العباب ولو فسح المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسح القميص اه * (فرع) في الروض واقرار العبد من معاملته لا يمنع الرد وكذا اتلاف المال ان صدقه المشتري وعقوباته عليه أي عند التصديق كزوال الحادث انتهى اه سم (قوله فقال قبل الدخول الخ) راجع لقوله او من غيره فقط كما قدمنا عن سم عن شرح العباب عند قول الشارح أو زوجه بعد قول المتن ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم رأيت في الرشيدي ما نصه قوله مرفقا لآي ذلك الغير لا يعلم بزوال المانع في مسئلة تزويجها من البائع بمجرد الفسخ اذ يفسخ به النكاح وقوله قبل الدخول كان ينبغي تأخيرها عن قوله فله الرد اذ لا فائدة في القول قبل الدخول اذا وقع الرد بعد الدخول وخروج بقبل الدخول ما بعد الدخول لانه كما صرح به في شرح الروض حيث ناقش عبارة الروض وقال فكان الاولى أن يقول فتحرير الامنة الثيب بوطئها على البائع لا يمنع الرد كما لا يثبت اه فتأمل قوله كما لا يثبت وما قال في العباب ولا يمنع أي الرد بتحريم الامنة الثيب على البائع بوطئ المشتري أو غيره لكونه أصلا أو فرعاً للبائع قال الشارح في شرحه وهذا من القاعدة أي وهي ان كل عيب يثبت به الخيار فحده عند المشتري يسقطه وما لا فلا قال لان تحريم المبيعة على المشتري لا يثبت له الخيار اه (قوله وانقضى) وان بقي ردك يا باني في قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ (قوله لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كوياما يدل على ان له الرد بعد اداء الزكاة (قوله لا للسقوط لفساده) من المعلوم انه لا يكون تمييزا للسقوط لانه فعل والفعل لا يميز باسم منصوب والذي ينبغي ان يبين امتناع تعلقه بسقوط على انه منقول مطلق أي سقوطا قهرا أي اذ قهرا وقهرا بالقوة احتمال العبارة لهذا بل تبادلها وكان وجه الامتناع اقتضاؤه ان الساقط الرد مطلقا ولو بالتراضي فليتأمل (قوله ومن ثم لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث أو لم يعلم به الا بعد زواله وفي شرح الروض هنا مقتضى قوله سقط الرد قهرا ان لا يسيل لعوده حتى لو لم يعلم بالقديم حتى زال الحادث لا يردوا الا صح خلافا له ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال

وانقضى ثم بدا ثم علم عيبا ولم يرد به قهرا
يؤد الزكاة من غير المبيع لم يرد به قهرا لان شركة
المستحقين له بقدر الزكاة
كعيب حدث بيده اذ للساعي
أخذها من عين المال وان
رجع للبائع وبه يتجه بحث
الزركشي أنه لو بدا قبل
القبض وبعد الزوم كان
كعيب حدث بيد البائع
قبله فيختبر المشتري (سقط
الرد قهرا) أي الرد القهري
فهو حال من الرد أو تميز له
لا لسقوط لفساده وذلك لانه
أخذ به عيب فلا يرد به بعين
والضرر لا يزال بالضرر ومن
ثم لو زال الحادث رد وكذا لو
كان الحادث هو التزويج من
البائع أو من غيره فقال قبل
الدخول ان ردك المشتري
بعيب فانت طالق

فله الرد لزوال المانع به ولا أثر مع ذلك لمقارنته للرد لان المدعى على زوال ضرر البائع بعد (٣٧٧) دخوله في ملكه فاندفع التوقف فيه

بذلك والجواب عنه باصلاح
التصور بان يقول فانت
طالق قبيله أما اذا كان
الخيار للمشتري أولهما
فلا يشتري الفسخ من حيث
الخيار وان حدث العيب
في يده فبرده مع الارش ولو
أقاله بعد حدوث عيب بيده
فالبائع طلب ارش له لحقتها
بعد تلف المبيع بالثمن فكذا
بعد تلف بعضه ببعض
الثمن ويؤخذ من صحتها
بعد التلف صحتها بعد بيع
المشتري كما أفتى به بعضهم
أخذا من قولهم تغلب فيها
أحكام الفسخ مع قولهم
يجوز التفاسخ بخلاف
بعد تلف المبيع أو بيعه أو
رهنه أو إجارته وإذا جعل
المبيع كالتلف فيسلم
المشتري الأول مثل المثل
وقية المتقوم وأخذ البلقيني
من ذلك صحة الاقالة بعد
الاجارة علم البائع أم لا
والاجرة المسماة للمشتري
وعليه للبائع أجرة المثل
(ثم) إذا سقط الرد القهري
بحدوث العيب (انرضى
به البائع) بلا ارش عن
الحادث (رده المشتري) عليه
(أو قنع به) بلا ارش له عن
القديم لعدم الضرر حينئذ
(والا) يرضى البائع به معيبا
(فليضم المشتري ارش
الحادث الى المبيع ورده)
على البائع (أو يغرم
البائع) للمشتري (ارش
القديم ولا يرد) لان كلا

تعقبه العدة وهي عيب كالمسألة (قوله فله الرد) أي للمشتري (قوله لزوال المانع) قال في شرح الروض
ولم تخلفه عدة سم على جرو (قوله ولم تخلفه) أي والحال لم تخلفه بان كان قبل الدخول اه (قوله) أي
بالرد اه ع (قوله لمقارنته) أي العيب للرد فيما لو قال الزوج قبل الدخول الخ اه ع (قوله فاندفع)
أي بقوله ولا أثر مع ذلك الخ (قوله فسه) أي في قوله وكذا لو كان الحادث هو التزويج الخ (قوله والجواب
الخ) عطف على التوقف (قوله أما اذا كان الخيار الخ) محترز قوله السابق حيث لا خيار الخ (قوله من حيث
الخيار) أي خيار الشرط اه ع أي والمجلس (قوله ولو أقاله) أي أقال البائع المشتري وتحصل بالمقظ
منهما كقول البائع أقلت فيقول المشتري قات اه ع (قوله بعد حدوث عيب) ظاهره سواء علم به
البائع قبل الاقالة أو لا وفي سم على منفسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علمه فله فسخ الفسخ
انتهى عباب وقياسه ان البائع اذا أقال جاهلا بحدوث العيب ثم علمه كان له فسخ الاقالة اه ع وقد قدمنا
عنه عن سم عند قول المتن ولو علم بالعيب بعد زوال ملكه الخ الفرق بين الفسخ والاقالة راجعه (قوله بيده)
أي المشتري (قوله فكذا بعد تلف بعضه الخ) سيأتي ان الارش المأخوذ من المشتري جزء من القيمة لا من
الثمن فانظر ما معني هذا التعديل اه رشدي عبارة ع (قوله ببعض الثمن أي بما يقابل بعض الثمن لما
تقدم ان الارش الذي يأخذه البائع ينسب الى القيمة لا الى الثمن اه (قوله من صحتها) أي الاقالة (قوله
بعد بيع المشتري) ويرد البائع الثمن على المشتري ويطلبه بالبدل الشرعي كليا وفي يستمر ملك المشتري
الثاني على المبيع اه ع (قوله تغلب فيها) أي الاقالة اه ع (قوله فيسلم الخ) أي البائع (قوله مثل
المثل الخ) أي المبيع المثلي وقيمة المبيع المتقوم (قوله من ذلك) أي من قولهم تغلب فيها الخ (قوله وعليه
للبائع أجرة المثل) ينبغي لما سبق من المدة بعد الاقالة سم وع (قوله بلا ارش عن الحادث) أي قوله ويظهر
في المعنى الاقوله ومن ثم إلى نعم وقوله وحيث الى المتن (قوله لعدم الضرر) أي على البائع (حينئذ) أي حين
اذ رضى بذلك عبارة المعنى لان المانع من الرد هو ضرر البائع قد زال برضائه اه ويحتمل أن المراد لعدم
الضرر على المشتري حين اذ خبر ويحتمل ارادته ما معاوه وهو الايدى قول المتن (فان اتفقا على أحدهما فذاك)

فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر اه والنظر هو الوجه بل لنا منع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل
فيه ما يدل على ما وافق النظر ثم رأيت شرح العباب نازع بذلك وعبارة بعضهم قال الاذرى ولو علم العيب
القديم قبل زوال الحادث ثم زال ظاهر اطلاقهم استمرار امتناع الرد وفيه احتمال ظاهر اه وهذا الاحتمال
أوجه بل لنا منع ان ظاهر كلامهم ما ذكره ثم رأيت الشارح لما احتج كلام الاذرى المذكور في شرح العباب
عقبه بقوله والوجه ان له الرد ولا تسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الا في الخ اه وقضية ذلك انه اذا
كان الحادث الزاوج انه اذا اراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة تجاز له ذلك ولا ينافي ذلك ان التزويج بفسخ
اذلوا بذلك لم تنأ مسئلة التعليق المذكور فليتأمل * (فرع) * قال في العباب ولو فسخ المشتري
والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه وفي شرحه قال القنوي ينبغي ان يقال تبين بطلان الرد
لمقارنته المنع منه وهو حدوث العيب في يدي المشتري ثم نازعه في ذلك ثم قال وعلى الاصح انه فسخ الفسخ
هنا يعرف بينه وبين نظيره المذكور في الاقالة أي وهو ما ذكره عن البغوي انه لما لو تقايلا ثم اطلع على عيب
في يد المشتري فان قلنا الاقالة فسخ فلا رد بان لم يمسح للفسخ بل فيها شبهة مشابة للمبيع كليا في
فراعت تلك الشبهة وأوجبوا الارش بخلاف الرد هنا فانه متمحض للفسخ وتبين الحدوث تبين اختلال
الفسخ اه وقوله بل فيها شبهة مشابة للمبيع قد يقال تلك الشبهة تناسب الرد فكيف جعلها سببا لعدم
الرد اه * (فرع) * في الرض واقرار العبد بين معاملة لا يمنع الرد وكذا اتلاف المال ان صدقه المشتري
وعفو المجنى عليه أي عند التصديق كزوال الحادث اه (قوله لزوال المانع) قال في شرح الروض ولم
تخلفه عدة (قوله وعليه للبائع أجرة المثل) ينبغي لما سبق من المدة بعد الاقالة (قول المصنف فان اتفقا على
أحدهما فذاك) قال في شرح الروض فان قلت تقدم ان أخذ ارش القديم بالتراضي ممنوع فانا عند ما كان

فان قيل ان أخذ ارش القديم بالتراجع ممتنع أحجب بأنه عند إمكان الرد يتخيل أن الارش في مقابلة سلطنة الرد هي لاتقابل أي يعوض بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عيافات من وصف السلامة في المبيع نهائية ومعنى وأسنى قول المتن (فليضم المشتري الخ) أي أو قنع بالمبيع بالارش عن القديم وانما سكت عنه لظهوره مع علمه بما قدمه آنفاً (قوله فعل الاحظ) انظر لو كانا وليين أو وكيلين واختلفت الاحظ اه سم أقول والأقرب ادخاله في قول المصنف الآتي والاحزابان مراد بذلك ما يشبهل في الاتفاق شرعاً (قوله لو اطلع) أي المشتري (قوله يتعين فيه الفسخ) أي أو الرضا به بلا طلب ارش القديم كالمظهر وفي شرح الروض عن ابن نونس ومحل ما ذكر إذا كان العيب بغير غش والافقد بان فساد المبيع لاشتماله على ربا الفضل اه فهلا قال أو على قاعدة مدعونة ان كان للغش قيمة اه سم (قوله لانه) أي الارش (قوله لما نقص) اللام للتعليل اه عش أي والجار والمجرور خبران (قوله فلا يؤدى) أي الفسخ مع ارش الحادث (قوله بخلاف امساكه الخ) أي فانه يؤدى للمفاضلة (قوله ومروا لوتعذر رده) أي في شرح ولوهلك المبيع الخ اه سم وهو أنه يفسخ العقد ويرد بدل التالف ويسترد الثمن اه عش (قوله لتلغه) أي المبيع حساً أو شرعاً (قوله رده) ظاهره وان طالبت المدة جسداً سم على حج وظاهره وان كان زواله بفعل المشتري كالتبجح ودواءه ولا شيء له في مقابلة الدواء اه عش (قوله بخلاف مجرد التراضي) أي على أخذ المشتري ارش القديم ولم يأخذه ولم يقض القاضي به للمشتري فله الفسخ معنى وعش قول المتن (فلاصح اجابة من طلب الامسالك) ظاهره وان كان الاستمر صرفاً عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرد فليراجع سيم على حج وينبغي أن يقال ان كانت المصلحة في الرد وطلب الولي الامسالك لم يجز لما مر أن الولي انما يتصرف بالمصلحة وان طلبه غيره الولي كالبايع لولي الطفل أجب لان البائع لا يلزمه رعاية مصلحة الطفل وولي له الا ان غير متمكن من الرد اه عش (قوله نعم لو صبغ الخ) أي والصورة أنه ليس هناك عيب حادث وان أوهمه الاستدراك بنعم اه رشدي (قوله لو صبغ الخ) أي المشتري وينبغي أن مثل الصبغ غيره من كل ما يزيد به القيمة اه عش (قوله بما زاد في قيمته) فان نقص قيمته لم يثبت قوله الآتي لم يغرماً شيئاً اه سم (قوله فطلب الخ) أي المشتري ارش العيب القديم (قوله بل رده) بصيغة الامر (قوله وأغرم لك قيمة الصبغ الخ) محله كافي أصل الروضة حيث لم يكن تأفها والا فليس للمشتري مطالبته بقيمته لتفاهته اه سيد عمر (قوله ان لم يكن فصله جميعه) أي بغير نقص

الرد يتخيل ان الارش في مقابلة سلطنة الرد وهي لاتقابل بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عيافات من وصف السلامة في المبيع (قوله فعل الاحظ) انظر لو كانا وليين أو وكيلين واختلفت الاحظ (قوله يتعين فيه الفسخ الخ) أي أو الرضا به بلا طلب ارش القديم كالمظهر وفي شرح الروض ولوعلم به أي بالعيب بعد تالف الخلى أي المبيع بجنسه نسخ واسترد الثمن وغرم القيمة اه وقوله فسخ قال في شرحه بخلاف نظيره في غير الربوي لانه هنا لا يمكن أخذ الارش عن القديم ولا سبيل الى اسقاط حقه يفسخ اه وقوله القيمة حكى في شرحه استحكال ذلك بان الخلى مثلي وجواب الزركشي بان العيب قد يخرج عنه كونه مثلياً وحكى فيه أيضاً ابن نونس قال ومحل ما ذكر إذا كان العيب بغير غش والافقد بان فساد المبيع لاشتماله على ربا الفضل اه فهلا قال أو على قاعدة مدعونة ان كان للغش قيمة (ومروا لوتعذر رده الخ) أي في شرح ولوهلك المبيع الخ (قوله أو بعد أخذه رده) ظاهره ولو طال الزمان جسداً (قوله اجابة من طلب الامسالك) ظاهره وان كان الاستمر صرفاً عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرد فليراجع (قوله بما زاد في قيمته) لم يثبت قوله الآتي لم يغرماً شيئاً (قوله ان لم يكن فصله) أي بغير نقص في الثوب فان أمكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب والمعنى يرد ثم يفصله ذكر ذلك في شرح الروض * (فرع) * ولو حدث في المبيع عيب مثل القديم كيميض قديم وحادث في عينه ثم زاد أحدهما أو أشكل الحال واختلف فيه العاقد ان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا أرش وقال المشتري بل الحادث فلي رد حلف كل منهما على ما أنشأه وسقط الرد بحلف البائع وجب للمشتري بحلفه

واضح لان الحق اهـ مالا يعدو هما ومن ثم تعين على ولي أو وكيل ففعل الاحظ نعم الربوي المبيع بجنسه لو اطلع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث لانه لما نقص عنده فلا يؤدى للمفاضلة بين العوضين بخلاف امساكه مع ارش القديم ومروا لوتعذر رده لتلغه ومتى زال القديم قبل أخذه ارشه لم يأخذه أو بعد أخذه رده أو الحادث بعد أخذ ارش القديم أو القضاء به امتنع فسخه بخلاف مجرد التراضي (والا) يتفقا على واحد من ذينك بان طلب أحدهما الردمع ارش الحادث والآخر الامسالك مع ارش القديم (فلاصح اجابة من طلب الامسالك) والرجوع بارش القديم سواء البائع والمشتري لما فيه من تقرير العقد نعم لو صبغ الثوب بما زاد في قيمته ثم اطلع على عيبه فطلب ارش العيب وقال البائع بل رده وأغرم لك قيمة الصبغ ان لم يكن فصله جميعه

أجيب البائع وان كان الصبغ وان زادت به القيمة من العيوب كما صرح به القفال ووجهه السبكي بان المشتري هنا اذا أخذ الثمن وقيمة الصبغ لم يغرم شيئا ولم يؤزمه الرد وارش الحادث غرمناه لا في مقابلة شيء وبه رد قول الاسنوي (٢٧٩) هذا مشكل خارج عن القواعد وحيث

أوجبنا ارش الحادث

لاننسبه الى الثمن بل نرد ما

بين قيمة المبيع معيبا بالعيوب

القديم وقيمته معيبا به

وبالحادث بخلاف ارش

القديم فاننا ننسبه الى الثمن

كما صرح (ويجب أن يعلم

المشتري البائع على الفور

بالحادث) مع القديم

(ليختار) شيئا مأمرا كما

يجب الفور في الرد حيث

لحادث نعم تقبل دعواه

الجهل بوجوب فورية ذلك

لانه لا يعرفه الا لخواص

(فان آخر اعلامه بلا عذر

فلارد) له به (ولارش)

لاشعار التأخير بالرضا به نعم

ان كان الحادث قريب

الزوال غالبا كالزوال والحي

لم يضر انتظاره ليرده سالما

على الاوجه ويظهر ضبط

القرب بثلاثة أيام فاقول وان

الحادث لو كان هو الزواج

فعلق الزوج طلاقا على

مضى نحو ثلاثة أيام فانتظره

المشتري ليردها خلية لم

يطلب رده * تنبيه * قوله

هنا فلارد اما أن يريد به فلا

رد قهرا فيكون مكررا لانه

يستغنى عنه بقوله سقط

الرد قهرا أو اختيارا فينا في

قوله رده المشتري وقوله

فذلك والذي يتجه في

الجواب ان قوله ويجب الخ

قيد لقوله ثم الخ فأفاد أن محل

ذلك التخيير ان لم يوجد

في الثوب فان أمكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب اه مغنى زاد النهاية كما اقتضاء تعليلهم وصرح به
الخوارزمي وغيره والمعنى برده ثم يفصله نظير ما في الصوف ولو كان غزلا ففسجه ثم علم تخيير البائع ان شاء البائع
تركه وغرم ارش القديم أو أخذه وغرم أجرة النسيج اه (قوله أجيب البائع) والقول قوله في قدر قيمة
الصبغ لانه غارم وظاهره سواء كان الصبغ عينا أم لا وليس مراد ابل المراد الاول لانه هو الذي يتأتى عليه
التنازع وطلب الارش اه عش وقوله لانه هو الذي الخ فيه وقفة ظاهرة (قوله من العيوب) خبر
وان كان (قوله كما صرح به) أي بان الصبغ وان زادت به قيمته من العيوب اه مغنى (قوله وثم) أي في
مسئلة المتن اه كردى (قوله لو أزمناه) أي المشتري (الرد) أي بان يجب الطالب للرد مع ارش
الحادث لا الطالب للامساك والرجوع بارش القديم (قوله وبه رد قول السكاكي) وحاصل الرد أن مسئلة
الصبغ استثنيت عن قاعدة اجابة من طالب الامسك لما ذكره السبكي (قوله هذا) أي اجابة البائع في مسئلة
الصبغ (قوله عن القواعد) أي قاعدة اجابة طالب الامسك اذا لم يجاب في مسئلة الصبغ طالب الرد (قوله
فاننا ننسبه الى الثمن) أي لبقاء العقد المضمون بالثمن واما ارش الحادث فهو بعد فسخ العقد فهو بدل
الغائب من المبيع المضمون عليه باليد اه عش وفيه وقفة لما قالوا ان الفسخ يرفع العقد من حينه لان
أصله (قوله كما صرح) أي قبل قول المتن والاصح اعتبار أقل قيمه (قوله مع القديم) الى قوله ويظهر
في المغنى (قوله شيئا مأمرا) أي من أخذ المبيع بلا ارش الحادث وتركه واعطاه ارش القديم اه مغنى
(قوله لا يعرفه الا لخواص) فلو عرف الفور به ثم نسبها فينبغي سقوط الرد لدرة نسيان مثل هذه ولا تقصيره
بنسبة ان الحكم بعدم معرفه اه عش (قوله على مضى نحو ثلاثة أيام) مفهومه أنه لو زادت المدة على
ذلك كان علق طلاقها بسنة مثلا لم يكن له الرد ويجب الارش حالا وقد برده عليه ما تقدم في الاجارة من أنه اذا لم
يرض البائع بالعين مسلوقة بالمنفعة صبر المشتري الى انقضاء الاجارة ولا يأخذ ارش لعدم يأسه من الرد اللهم
الآن يقال ان التزويجا كان براديه الدوام وكان الطلاق على الوجه المذكور نادرا لم يعول عليه اه
عش (قوله أو اختيارا فينا في قوله رده المشتري وقوله فذلك) فيه أمور الاول أن معنى اختيارا برضا البائع
لانه مقابل قوله قهر الثاني أن وجه قوله فينا في الخ أن هذين القولين أفاد الرد برضا البائع الثالث قد يشكل
حينئذ دعوى المناقاة لان الرد برضا البائع المستفاد من هذين القولين مفروض فيما اذا لم يؤخر اعلامه بلا
عذر ونفي الرد هنا مفروض فيما اذا أخره بلا عذر فلم يوجد شرط المناقاة لاختلاف محل الاثبات ومحل النفي
فكان الوجه أن يقول أو اختيارا لم يتجه اذا لمانع عن الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فليستأمل اه
سيم أي بقوله والذي يتجه الخ (قوله والذي يتجه الخ) خلاصة الجواب أن المنسفي الرد مع الارش فلا ينافي
أنهما لو تراضيا على الرد من غير ارش جاز (قوله فلارد له به) أي بالقديم (قوله بعد ثم) أي لفظة ثم
(قوله التي من جملتها الخ) نعت لكيفية (قوله أخذ الارش) أي أخذ المشتري ارش القديم
المذكور بقول المتن أو يغرم البائع ارش القديم الخ (قوله هذا) أي قوله فلارد الخ (قوله من غير ارش)

الارش وانما وجبه له مع انه انما يدعى الرد لعذر الرد ومشله ما لو نكلا فان اختلاف في قدره وجب الاقل لانه
المتيقن ومن نكل عن الخلف منهم اقضى عليه كفي نظائره شرح مر (قوله أو اختيارا فينا في قوله رده
المشتري وقوله فذلك) فيه أمور الاول أن معنى اختيارا برضا البائع لانه مقابل قوله قهرا الثاني ان وجه
قوله فينا في ان هذين القولين أفاد الرد برضا البائع الثالث قد يشكل حينئذ دعوى المناقاة لان الرد برضا
البائع المستفاد من هذين القولين مفروض فيما اذا لم يؤخر اعلامه بلا عذر ونفي الرد هنا مفروض فيما اذا
أخره بلا عذر فلم يوجد شرط المناقاة لاختلاف محل الاثبات ومحل النفي فكان الوجه أن يقول أو اختيارا لم
يتجه اذا لمانع من الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فليستأمل (قوله من غير ارش) قد يستشكل امتناع

تقصير بتأخير الاعلام والا فلارد له به على تلك الكيفية المشبهة على التخيير السابق بعد ثم التي من جملتها أخذ الارش وحينئذ فلا ينافي هذا جواز
الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به بقوله ما في باب الاقالة لو تفسخ ابتداء بلا سبب حاز أي حزم او قيل فيه وجهان وكان اقاله اه

لامكانها هنا بخلافها فيما نحن فيه لانها اما يبيع فشرها ان تقع بما روي به العقد الاول وهما بخلافهما ما فسح في ردها مو رد العقد وليس الارش مورد احتق يقع العقد عليه ولم أر أحدا من الشراح نبه على شيء من ذلك (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه ككسر بيض) لنحو نعام لان قشره متقوم (و) كسر (رائج) بكسر (٣٨٠) النون وهو الجوز الهندي حيث لم تنأت معرفة عيبه الا بكسره فزعم تعين عدم عطفه

على ما قبله وذ كر ثقب قبله غير صحيح اذ غاية الامر أنه يمكن معرفة عيبه بالكسر تارة وبالثقب أخرى فيحمل على الاول (وتقو بر بطخ) بكسر الباء أشهر من فتحها (مدود) بعضه بكسر الواو وكل ماما كوله في جوفه كالرمان والجوز (رد) ما ذكر بالعيب القديم (ولا ارش عليه في الاظهر) لان البائع ساطعه على كسره لتوقف علم عيبه عليه أما بيض نحو دجاج مذر ونحو بطيخ مدود كانه يوجب فساد البيع لانه غير متقوم فيرجع المشتري بكل ثمنه وعلى البائع تنظيف المحل من قشوره لاختصاصها به وبحسب بعضهم ان محله ان لم ينقلها المشتري الى المحل التي هي به والارزاه نقلها منه أي الى محل العقد أخذها مما مر في فسر ع مؤنة رد المبيع (فان أمكن) أي بالنظر للواقع لا لظنه كما يصرح به كلامهم (معرفة القديم باقل مما أحدثه) عذره بان قامت قرينة تحمله على مجاوزة الاقل أولا كما اقتضاء اطلاقهم لتقصيره في الجلة (فكسائر العيوب الحادثة) فيمتنع رده به لعدم الحاجة اليه وذلك كبقو بر

قد نشتشكل امتناع أخذ الارش برضا البائع ولا اشكال لانه أخذ بغير حق لانه أخذ عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي اه سم (قوله لامكانها) أي الاقالة هنا يعني فيما اذا تراضى على الرد من غير ارش (بخلافها فيما نحن فيه) يعني من الرد بالارش اه بصرى عبارة سم كان مراده منع أن يكون ما نحن فيه مع الارش اقالة اه (قوله لانها) أي الاقالة اه بصرى عبارة الكردى قوله لامكانها متعلق بفلا ينافي والضحية يرجع الى الاقالة وهنا اشارة الى جواز الرد بالتراضي وقوله فيما نحن فيه اراد به قوله فلا رد له وقوله هنا بخلافه اشارة الى قوله فيما نحن فيه اه (قوله وهما بخلافه) أي لزيادة الارش على المعقود عليه الاول (قوله مو رد العقد) أي الاول قول المتن (لا يعرف القديم الابه) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة غيره بدون ذبحه كافي الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقا معرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم على ج أقول قول الشهاب فله الرد أي ولا ارش عليه في مقابلة الذبح كما هو ظاهر لان الغرض أن تغير اللحم لا يعرف الا بالذبح اه ع ش (قوله لنحو نعام) الى قوله وبحسب في المغني الا قوله وزعم الى المتن فوافق الى قوله ويظهر في النهاية الا قوله أي بالنظر الى المتن وقوله والتدويد الى ولو اشترى (قوله لنحو نعام) أي مما قشره متقوم و (قوله لان قشره الخ) علة لقوله لنحو نعام (قوله بكسر النون) و بفتحها اه عيرة (قوله وذ كر ثقب) عطف على قوله عدم عطفه (قوله قبله) أي قبل رائج (قوله بالكسر) أي فقط ليطابق المتن (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب علقها بتبنا وما باردا اه سم (قوله فيحمل) أي كلام المتن (على الاول) أي ما يمكن معرفته بالكسر فقط (قوله بكسر الباء) ويقال فيه أيضا بطيخ بتقديم الطاء اه مغنى (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم انتهى مختار اه ع ش (قوله أما بيض نحو دجاج الخ) محتمز قوله لنحو نعام (قوله فانه يوجب) أي تبين كون ما ذكر مذرا أو مدودا عبارة المغني أما لاقية ملة كالبيض المذر والبطيخ المدود كاه أو المعفن فيبين فيه فساد البيع لوروده على غير متقوم اه وهى واضحة (قوله والارزاه) أي المشتري (قوله الى محل العقد) قضية مامر للشارح أن محل القبض لو كان غير محل العقد كان هو المعتبر اه ع ش (قوله أي بالنظر للواقع الخ) فلو اختلفا في أن ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدونه رجوع فيه لاهل الخبرة ولو فقدوا واختلغو اصدق المشتري لتحقق العيب القديم والشك في مسقط الرد اه ع ش (قوله أولا) أي أم لم يعد اه ع ش (قوله فيمتنع رده) واذا امتنع الرجوع بارش القديم سم على ج اه ع ش (قوله لعدم الحاجة اليه) أي الى ما أحدثه (قوله كتقو بر بطيخ) أي أخذ شيء من وسطه على الاستدارة (قوله على عيبه) بغير شيء فيه أي ما ذكر من البطيخ والرائج (قوله وكتقو بر كبير) ومثله كسر القشاة والجوز المار بن لانه يمكن معرفة مزارتهم بدون كسر اه بجبري (قوله ولو شرطت) الى قوله لانهم مقصودة في المغني (قوله وعند الاطلاق) أي عند اطلاق الرمان حين بيعه (قوله فكسر واحدة) أي ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة * (مسئلة) *

أخذ الارش برضا البائع ولا اشكال لانه أخذ بغير حق لانه أخذ عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي (قوله بخلافها فيما نحن فيه) كان مراده منع أن يكون ما نحن فيه مع الارش اقالة (قول المصنف ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة غيره بدون ذبحه كافي الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقا معرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي راحة الله تعالى عليه (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب * علقها بطيخ الحامض وكسر الرائج وقد أمكن الوقوف على عيبه بغير شيء فيه وكتقو بر كبير يغني عنه اصغر منه والتدويد لا يعرف غالبا الا بالتقو بر وقد يعرف بالشق فتعرف به كان التقو بر عيبا حادثا ولو شرطت حلالة الرمان فبان حامضا بالغرر ردا ذلا يعرف حمضه بدون الغرر أو بالشق فلا يعرفه بدونه وعند الاطلاق ليست الجوضة عيبا لانها مقصودة فيه ولو اشترى نحو بيض أو بطيخ كثير فكسر واحدة

سأل أبو ثور الشافعي عن اشترى بيضة من رجل وبيضة من آخر ووضعها في يده فكسرت احدهما فخرجت
مذرة فعلى من برد المذرة فقال الشافعي تركه حتى يدعى قال يقول لأدري قال قول له انصرف حتى تدرى فانما
مفتون لامعوت انتهى ولا يجتهد لان فيه الزام الغير بالاجتهاد وذلك غير جائز في الاموال ومثله ما لو قبض من
شخصين دراهم فخططها فوجد فيها نحو ما قال الزركشي ويحتمل أن يجتهد ههنا ان كان ثم امانة انتهى كذا
بهمامش أقول في المسئلة الاولى هم يحجم وبرد المذرة على واحد من البائعين فان قبلها فذلك والا حلفه ان لم يمسك
مبيعة منه فان حلف فله عرضها على الآخر فان حلف الا سخره سخر التوقف وان قبلها فذلك والا حلفه ان لم يمسك
بالبئتين وللمشتري ان يحلف اذا نكل احدهما ان ظهر له بقرينة يغلب على الظن انه هو البائع ويطلب الناكل
بالبئتين اما لو كانتا مبيعتين من واحد فان كانتا بيمين واحد تبين بطلانه في المذرة ويسقط من النكاح ما يقابله
وان كانت كل واحدة بيمين فالقول قول البائع في مقدار ثمن الثالثة لانه غارم وأما المسئلة الثانية فالظاهر فيها
ما قاله الزركشي لكن لو اجتهد وأداه اجتهاده الى أن النكاح من زيد فانكر أن النكاح منه فليس له عرضه
على الآخر لانه باجتهاده صار يظن أن الآخر لا حق له فيه فيبقى في يده الى أن يرجع صاحبه ويعترف به وله
أن يتصرف فيه من باب الظفر ويحصل بثمنه بعض حقه * (فرع) * لو اشترى بطيخة فوجد لها أثبت نظر فان
كان ذلك عقب قطعه من شجرة كان عيبا له الرد به وان كان بعد خزنه أي المشتري مدة يغيب انباته فيها لم يكن
عيبا فلا رد به اه عش وقوله فان حلف فله عرضها الخ يحل تأمل فابرجع وقوله لانه باجتهاده الخ قد يؤخذ
منه أنه لو تغير اجتهاده الى أن النكاح من الآخر فله عرضه عليه (قوله فان كسر الثانية فلا رد له) أي ولو باذن
البائع اه عش (قوله مطلقا) أي أمكن معرفة عيبها بدون الكسر أولا اه عش وقال البيهقي أي سواء
وجد هاسامة أو غير هاسامة (قوله بالاول) أي بكسر الاولى (قوله كان الحكم كذلك) أي فلا رد (قوله ويظهر
أنه الخ) ولو بان عيب الدابة وقد أعلمها وكان نزع النعل بعينها فترعه بطل حقه من الرد والارش لقطعه الخيار
بتعيينه بالاختيار وان سلمها بغيرها أجبر على قبول النعل اذ لا منته عليه فيه ولا ضمان وليس للمشتري طلب
قيمتها فانه حقيرة في معرض رد الدابة فلو سقطت استردها المشتري لان تركها اعراض لا تخليق وان لم يعيها
نزعها لم يجبر البائع على قبولها بخلاف الصوف يجبر على قبوله كما قاله القاضي لان زيادته تشبهه من زيادة السهم
بخلاف النعل فينزعها ولا ينافي ما ذكرناه من أن النكاح في مدة طلب الخصم أو الحاكم ضار لان ذلك
اشتغال يشبه الحمل على الدابة وهذا تفريق وقد ذكر القاضي أن اشتغاله بخز الصوف مانع له من الرد بل يرد
ثم يجزئ نهاية ومعنى قال عش قوله لم يجبر على قبوله قضيته أن البائع يملكه وأنه لا فرق بين كون المبيع تنقص
قيمه بخز الصوف أو لوانه لا فرق بين أن تتضرر الشاة بخز ككون الزمن شاة مثلا أو لا وبوجه ذلك بما ذكره
بقوله لان زيادته تشبهه من زيادة السهم ووجه الشبهة أن كلامنا أجزاء الحيوان فاجبر على قبوله تبعاله ولم ينظر
للحنث في المسألة لانه في مقام رد المبيع والتخلص منه لكن يشكل على هذا ما تقدم أي ويأتي من أن المشتري
رد الشاة ثم يفصل صوفها تحت يد البائع الا أن يحمل ما تقدم أي ويأتي على أن نزع الصوف لا يضر بالشاة
فيكون المشتري من أخذه بخلاف ما هنا اه (قوله لم تنصل الخ) أي لم يتوقف منفعة أحدهما الكاملة على
الآخر عادة اه عش (قوله أو اتصلت الخ) اقتصر النهاية والمعنى على الاول أعني عدم الاتصال ثم فلا بعد قول
المتن في الاظهر وحمل الخلاف فيما لا يتصل منفعة أحدهما بالآخر كما مر اما يتصل كذلك كصراعي باب
وزوجي خف فلا رد المبيع منهما وحده فخر اقطعا اه قول المتن (ردهما) أي جازله الرد ان شاء فلو اطلع على
عيب أحدهما فرفض به ثم اطلع فيه على عيب الآخر ردتهما ان شاء كذا لو اشترى عبدا واحدا واطلع فيه
على عيب ورؤى به ثم اطلع فيه على آخر جازله الرد ولا يمنع من ذلك رضاه بالاول ويدل لذلك قول الشيخ عميرة
في أول التصرية ولو رضى بالتصرية ولكن ردها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا انتهى وكذا قول
الروض متى رضى أي المشتري بالصرامة ثم وجد بها عيبا يبيد فبطلانها وبطل اللبن معها سم على ج اه

فوجد هاهنا عيبة لم يجاوزها
تسبوت مقتضى رد الكل
بذلك لما أتى من امتناع رد
البعض فقط وان كسر
الثانية فلا رد له مطابقا على
الوجه لانه وقف على العيب
المقتضى للرد بالاول فكان
الثاني عيبا حادنا ويظهر انه
لو اطلع على العيب في واحدة
بعد كسر أخرى كان الحكم
كذلك * (فرع * اشترى)
من واحد (عبدان) أو
نحوهما من كل شئ لم
تنصل منفعة أحدهما
بالآخر أو اتصلت كصراعي
باب (معين صفقة ردتهما)
ان شاء لأحدهما قهرا
لاضرار البائع بتفريق
الصفقة عليه من غير
ضرورة (ولو ظهر عيب
أحدهما ردتهما) ان شاء
(لا المبيع وحده) فلا رده
قهرا عليه (في الاظهر)
لذلك وقضيته ان لا ضرر
بتفريقه كالحبوب وغيرها
من المثليات

يجوز رد المبيع منه وحده اذا ضرر فيه (٣٨٢) وهو أحد وجهين أطلقهما الشيخان وهو الاوجه الذي نص عليه في الام والبويطي واما

عش (قوله يجوز رد المبيع الخ) خالفه النهاية والمغني فقالوا: مرد بعض المبيع في ضيقة بالعيب قهرا وان زال ملكه عن الباقي للبائع وان كان المبيع مثليا بناء على ان المانع اتحاد الصفة وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين بناء على ان المانع ضرر التبعض اه (قوله ناويله) أي النص (قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه خلاف لا يحجب لا ينافي تاويل النص المخالف لاحد سبقه بحيث تنفي المخالفة اه سم (قوله كلامه فيه) أي كلام السبكي في البيع من البائع (قوله لا تنفاه التفریق الخ) تعليل للاستثناء (قوله وخالفه) أي القاضي صاحبها الخ وقال بامتناع الرد في البيع من البائع وما في معناه أيضا لانه وقت الرد لم يرد كمالك وهو المعتمد في النهاية ومعنى وأسنى وفي سم قال في الروض وشرحه وان ورثه ابنا المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفة اه ولومات عن ابنين أحدهما المشتري تعذر الرد اذا لم يكن رده على نفسه وله الارش على التركة للباس من الرد اه قول المتن (ولو اشترى الخ) وكذا لو اشترى عبد من كل واحد مائة فله رد أحدهما اه معني (قوله منهما) الى قوله وقيل في النهاية والمغني (قوله كالم) أي في تفریق الصفة من أن العبرة بالوكيل دون الموكل (قوله أو من اثنين) عطف على من واحد اه كردی (قوله فله) اي لاحد المشتريين رد الربع وظاهر أن له أن يرد على كل الربع سم على حج أي لان لاحد المشتريين رد الربع بيع على البائعين معا اه عش قال النهاية والمغني ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتري من كل تسعة وضابط ذلك ان تضرب عدد البائعين في عدد المشتريين عند التعدد من الجانبين أو أحدهما عند الانفراد في الجانب الآخر فاحصل فهو عدد العقود اه (قوله فانه لا يبرأ الخ) بل انما يبرأ من عيب باطن موجود عند العقد كالم فالصورة هنا ان العيب باطن بالحيوان اه رشیدی (قوله هذا) أي حدوث العيب بين العقد والقبض (قوله صدق البائع) اعتمده النهاية والمغني (قوله على الاول) ويكفيه الحلف على نفي العلم حقني اه بحجيري (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل ايضاحه أنهم متفقان على وجوده في يد البائع الآن البائع يدعي سبقة العقد والمشتري يدعي تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فقتضى ما تقدم أنه المصدق وفي شرح حر وقد أخذ مما تقرر قاعدة وهي أنه حيث كان العيب يثبت الرد فامصدق البائع وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحدثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال الباقيني أفتيت فيها بان القول قول المشتري مع عينه لان الاصل براءة الامة من غم ارباش

(قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه خلاف لا يحجب لا ينافي تاويل النص المخالف لاحد سبقه بحيث تنفي المخالفة (قوله أو بيه) قال في الروض فلو باع بعضه أي بعض المبيع في صفقة ثم وجد العيب لم يرد ولا أُرش لعدم اليأس منه اه قال في شرحه وقيل له الارش للباقي لتعذر الرد ولا ينتظر عود الزائل ليرد السكل كالا ينتظر زال العيب الحادث وصححه في أصل الروضة تبعها لنقل الرافي له عن تصحيح التهذيب وهو مذهب عريف لانه انما ياتي على التعليل باستدراك الظلامة لا بعدم اليأس وأما تعذر الرد فانه في الحال كالم لو باع الجميع فلا ارش له الى أن قال وشمل قوله كغيره باع بعضه مالو باعه للبائع فلا رد له وهو ما جزم به المتولي وصححه البغوي الخ اه * (فرع) * قال في الروض وشرحه وان ورثه أي أمناه المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفة ولهذا الوصل أحداهما نصف الثمن لم يلزم البائع تسليم النصف اليه اه ولومات عن ابنين أحدهما المشتري تعذر الرد اذا لم يكن رده على نفسه وله الارش على التركة للباس من الرد (قوله فله رد الربع) وظاهر أن له أن يرد على كل الربع (قوله ولان الاصل الخ) في هذا العطف نظر لان المعطوف عليه تعليل للين والمعطوف للتصديق (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل ايضاحه أنهم متفقان على وجوده في يد البائع لان البائع يدعي سبقة العقد والمشتري يدعي تاخره عنه فلو ادعى البائع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فقتضى ما تقدم

تاويله بحمله على قراضى العاقدين به ففي غاية البعد لانه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر عيب أحدهما بعد تلقى الآخر أو بيعه لم يرد الباقي الا ان كان البيع من البائع كما قاله القاضي واعتمده الاسنوي وكذا السبكي في شرح النهاج وان تناقض كلامه فيه في شرح المذهب لا تنفاه التفسير في المضرحين عند وخالفه صاحبها المتولي والبغوي (ولو اشترى عبد وجلبين) منهما لامن وكما هما (فبان مجيبا فله رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفة بتعدد البائع دون موكله كالم (ولو اشترى اه) أي المبيع من واحد كفي أصله كالر وضو وغيرها لان نفسهما أو موكلهما (فلا أحدهما الرد) لخصته على البائع في الاظهر) لتعدد الصفة بتعدد المشتري لنفسه أو لغيره كالم أو من اثنين ولا يصح حل المتن عليه يجعل الضمير عائدا على قوله عبد وجلبين لان هذه لا خلاف فيها للتعدد بتعدد البائع قطعاً فله رد الربع (ولو اختلفا في قدم العيب) واحتمل صدق كل (صدق البائع) في دعواه حدوثه (بيمينه) لان الاصل لزوم العسق وقيل لان الاصل

عدم العيب في يده وينبئ علمهما مالو باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ مما حدث بعد العقد وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا والبائع قدمه على العقد صدق البائع على الاول كما شمله المتن والمشتري على الثاني بيمينه

لا احتمال صدق المشتري
 أما إذا قطع بما ادعاه أحدهما
 كشعبة مندمله والبيع
 أمس فيصدق المشتري بلا
 عين وكبح طري والبيع
 والقبض من سنة فيصدق
 البائع بلا عين ولو ادعى
 المشتري قدم عين فصدقه
 البائع في أحدهما فقط
 صدق المشتري بيمينه لثبوت
 الرد باقرار البائع فلا يسقط
 بالشك ولا يرد على المتن
 خلافا لمن زعم أن الرد انما
 نشأ مما اتفقا عليه وكلامه
 فيما اختلف فيه كما ترى فان
 قلبت هما قد اختلفا في
 الثاني وصدق المشتري في
 قدمه حتى لا يمنع رده
 قلت تصديقه ليس بالقوة
 جانبه بتصدق البائع له
 على موجب الرد فلم تقبل
 ارادته رفعه عنه بدوى
 حدوث الثاني فالخامس على
 تصديقه. ق. اقرار البائع
 لا غير فلم يصدق ان المشتري
 صدق في القدم على الإطلاق
 ولو نكل المشتري عن اليمين
 سقط رده ولم ترد على البائع
 لانه لا يثبت لنفسه بخلافه
 حقا وحينئذ فظاهر مما امر
 أنه يأتي هنا مسبق في قوله
 ثم ان رضى به البائع الخ ولو
 اشترى ما كان رأاه وعييه
 قبل ثم أنابه فقال زاد
 العيب وأنكر البائع صدق
 المشتري لان البائع يدعى
 عليه علمه وهو خلاف
 الأصل

العيب انتهى اه سم (قوله لا احتمال صدق) الى قول المتن والزيادة في النهاية الاقوله فان قلت الى ولو
 نكل وقوله لا احتمال الجواب الى ولا يكفيه وكذا في المعنى الاقوله ولا ترد الى ولو نكل وقوله ولا ترد الى ثم تصديق
 البائع وقوله وقضية كلامهم الى ولا يكفيه وقوله وفي انه ظن الى المتن (قوله وكبح) يعنى جراحة نحو
 سيف أو عصا لقرحة نار اه سيدعمر (قوله لثبوت الرد) فيمنعاه اه سم يعنى أن دعوى البائع حدوث
 الآخر عند المشتري يمنع الثبوت وقد يجاب بان مراده كلما تيقن ثبوت مقتضى الرد من حيث هو بقطع النظر
 عن الدعوى المذكورة (قوله ولا ترد) أى صورة تصديق المشتري في ما ذكر (قوله وكلامه) أى المتن
 (قوله فان قلت هما الخ) قد يقال يكفي في الارادة أنه هنالك يصدق البائع والامتنع الرد لثبوت حدوث أحد
 العيين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور سم على ج
 وقد يقال مراد المحجب أن قول المتن صدق البائع روى فيه قيد الحشية يعنى صدق البائع من حيث تجرد
 دعوى حدوث العيب بخلاف ما لو نظر الى أمر آخر كقوة جانب المشتري بتفاهما على قدم أحد العينين
 فلم يصدق ان البائع لم يصدق مع كونه مدعى لحدوث ل انما امتنع تصديقه لدعواه الحدوث مصاحبا
 للاعتراف بقدم أحد العينين وفي سم على ج أيضا ما نصه مسئلة في فتاوى الجلال السيوطى رجل باع
 حمارا ثم طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط أن تبعه الى بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما أقاله امتنع من البيع
 فهل يصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل توطأ عليه قبلها ثم حصلت
 الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانيا وان ذكر الشرط في صلب الاقالة فسدت الاقالة
 انتهى وظاهره فسادها وان قلنا انهم افسخا انتهى وفرضه الكلام في الجمار لكونه المسؤول عنه والافالحكم
 لا يختص به بل مثله غيره اه ع ش (قوله ولو نكل المشتري) أى فيما لو ادعى قدم العين فاعترف البائع
 بقدم أحدهما كما مر به في شرح الروض اه ع ش (قوله سقط رده الخ) وسقوط الرد ظاهر ان علم أن
 نكوله يسقطه والا فبني على عدم السقوط اه ع ش (قوله وحينئذ) أى حين سقوط رده القهرى بالنكول
 (قوله في قوله) أى المتن (قوله ولو اشترى ما كان رأاه) عبارة الغنى ولو اشترى شيئا غائبا وكان قدراه وأبرأ من
 عيبه ثم أنابه فقال المشتري قد زاد العيب الخ اه (قوله ثم أنابه) أى ثم انى البائع للمشتري بالبيع اه
 رشدى (قوله صدق المشتري) أى بيمينه اه نه انه ولو نكل عن اليمين هل يسقط رده ولا ترد على البائع نظير
 ما مر أم لا فابرجع (قوله لان البائع الخ) ولو باعه عصبيرا وسلمه فوجد في يد المشتري خيرا فقال البائع
 عندك صار خيرا وقال المشتري بل عندك كان خيرا أو ممكن كل من الامرين صدق البائع بيمينه وافقته للاصل
 انه المصدق وفي شرح مر وقد أخذت ما تقر قاعدة وهى انه حيث كان العيب يثبت الرد فالمصدق البائع
 وحيث كان يبطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التمايل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه وقدمه على
 الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقينى أفتيت فيها بان القول قول المشتري
 مع يمينه لان الاصل براءة الذمة من غير ما رشح العيب اه * (مسئله) * في فتاوى الجلال السيوطى رجل
 باع حمارا ثم طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط أن تبعه الى بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما أقاله امتنع من
 البيع فهل يصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل توطأ عليه قبلها ثم حصلت
 الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانيا وان ذكر الشرط في صلب الاقالة فسدت
 الاقالة اه وظاهره فسادها وان قلنا انهم افسخ (قوله لثبوت الرد) فيمنعاه (قوله) فان قلت هما قد
 اختلفا الخ قد يقال يكفي في الارادة أنه هنالك يصدق البائع والامتنع الرد لثبوت حدوث أحد العينين فلم
 يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور (قوله صدق المشتري لان
 البائع الخ) قد يقال الزيادة عيب وقد اختلفا فيها ثم قد يقال مسئلة المتن الاختلاف في قدم العيب وحدوثه
 والاختلاف هنا في وجود الزيادة وعدم وجودها * (فرع) * في شرح مر ولو باعه عصبيرا وسلمه له فوجده
 في يد المشتري خيرا فقال البائع صار خيرا عندك وقال المشتري كان خيرا عندك وأمكن كل من الامرين

ولا ترد عليه هذه أيضا خلافاً لمن زعم أيضاً (٣٨٤) لانهم لم يختلفوا في القدم بل في الزيادة المستلزمة له وهو انما ذكر الاختلاف في القدم نصاً

ثم تصديق البائع في عدم
القدم انما هو لمنع رد المشتري
لا لتعريضه ارشاً لعدالة البائع
بقسح وطلبه زاعماً أن
حدوثه بيده ثبت بيمينه لان
يمينه انما صلحت للدفع عنه
فلا تصلح لاثبات شيء له نظير
ما يأتي في التحالف في الجراح
فالمشتري الآن ان يحلف
انه ليس بمحدث وكيفية
حلف البائع تكون على
حسب جوابه فان اجاب
بلا يلزمني قبوله أو بلارذله
على به حلف كذلك ولا
يكلف التعرض لحدوثه
لاحتمال علم المشتري به
عند القبض أو رضاه به بعده
ولو ذكره كلف البيعة أو ما
بعته أو ما أقبضته الاسلاميا
حلف كذلك ولم يكف به لا
يستحق على الرد به ولا يلزمني
قبوله لانه ليس مطابقاً
لجوابه وقضية كلامهم انه
لو اجاب بلا يلزمني قبوله ثم
أراد الحلف على انه ما أقبضه
الاسلميا لا يمكن وهو محتمل
لاحتمال الجواب الأول علم
المشتري ورضاه به والثاني
قص في عدمه فتناقض الاحتمالا
وهو كاف هنا ومن ثم لم
يكتفوا في اليمين بالوازم بل
اشترطوا كونها على وفق
الدعوى بطريق المطابقة
لا التضامن والالتزام ولا
يكفيه الحلف على نفي العلم
ويجوز له الحلف على البت
اذا اختبر حقا بأمر المبيع
وكذا ان لم يختبرها اعتماداً

من استمرار العقد اه معني رباتي في الشرح مثله وزاد انه لا يخلو باختلافه بعد التقايل فقال للبائع في
عيب يحتمل حدوثه وقدمه على الاقاله كان عند المشتري أي فو حادث وعليه ضمائه وقال المشتري كان عندك
أي فهو قديم والرد في محله ولا شيء لك على قال الجلال البلقيني أقتيت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه أي
فلو نكل عن اليمين ردت على البائع فيحلف ويأخذ الارش اه بزيادة من عش (قوله ولا ترد عليه) أي المتن (هذه)
أي الصورة المذكورة بقوله ولو اشترى ما كان رآه الخ (قوله لانهما) أي البائع والمشتري (قوله المستلزمة له)
أي للقدم و (قوله وهو) أي المصنف اه عش (قوله نصاً) هو من متعلقات قوله الاختلاف لان من
متعلقات قوله ذكر أي أن المصنف انما ذكر مسألة ما اذا اختلفا في القدم بالنص بان نص أحدهما في دعواه
على أنه قديم والاخر على خلافه اه رشدي (قوله ثم تصديق البائع الخ) مرتب على قول المصنف ولو
اختلفا الخ و (قوله لا لتعريضه) أي المشتري و (قوله لو عاد للبائع بنفسه) أي كلف التحالف في صفة العقد أو
تقايلا اه عش (قوله وطلبه) أي البائع الارش (قوله ثبت بيمينه) خبران و (قوله لان يمينه الخ) علة
لقوله لا لتعريضه اه عش (قوله فلا تصلح لاثبات شيء الخ) قضيت به أن لا تثبت له الارش وان لم يحلف
المشتري أنه ليس بمحدث فانظره مع قوله فلامشتري الآن ان يحلف الخ اه رشدي ويأتي أن نعاين عش
ما يندفع به الاشكال (قوله في التحالف) بالخاء المعجمة اه عش (قوله الآن ان يحلف الخ) فلونكل عن
اليمين هل يحلف البائع أم لا ويكتفي باليمين السابقة فيه نظر والاقرب الاول لان يمينه الاول لدفع الرد وهذه
لطلب الارش فالمقصود من كل منهما ما غير المقصود من الاخرى اه عش قول المتن (على حسب جوابه)
بفتح السين أي مثل جوابه نهاية ومعني قال عش هذا بيان للمراد من الحسب بالغرض وفي المختار لا يمكن عمالك
بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعدده انتهى اه (قوله ولو ذكره) أي ذكر علمه أو رضاه اه عش
(قوله أو ما بعته) عطف على قوله لا يلزمني الخ اه كرده (قوله أو ما أقبضته الخ) ظاهره أن الاقتصار على
ما قبله يكفي في الجواب والحلف والظاهر خلافه فكان الاولى الاقتصار على قوله أو ما أقبضته كفاي المغني أو
التعريض بالواو بدل أو (قوله وهو محتمل) وليس كذلك اه نهاية أي لانه غلط على نفسه عش عبارة
سم أقول هذا الاحتمال برده المعني والنقل اما المعني فلانه اذا أراد الحلف على ما ذكر فقد أراد التغليظ على
نفسه فكيف لا يمكن منه وأما النقل فقد صرحوا في الدعوى بان المدعي عليه مال مضاف الى سبب كافر ضحك
كذلك أو أطلق الانكار في جوابه كالا يستحق على شيئاً أو لا يلزمني تسام شيء اليه ثم أراد الحلف على نفي السبب
جاز والظاهر أن الشارح لم يستحضر هذا الذي قرر في الدعوى والاملا اقتصر على ما قاله هنا وأترك كذا أسأ
فتأمل اه (قوله ولا يكفيه) عبارة الغني ولا يكفي في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب عندي اه زاد
عش وهل يكون اشتغاله بذلك مسقط للرد أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال ان كان جاهلاً بذلك لا يكون
مسقطاً للرد فله تعيين جواب صحيح ويحلف عليه وان كان عالماً سقط رده اه (قوله الاشهادة عدلى شهادة)
الخ) أفهم أنه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بشاهدين وفيه أن المقصود من ثبوت العيب امارد المبيع أو طلب
الارش وكلاهما ما يتعلق بالمال وهو يثبت بما ذكر (وقوله فان فقد) أي في محل العقد فما فوقه الى
مسافة العدوى لان الشاهد لا يلزمه الحضور مما زاد على ذلك اه عش (قوله ولا يثبت العيب الخ) عبارة

فالمصدق البائع بيمينه لموافقة للاصل من استمرار العقد اه (قوله وهو محتمل) أقول هذا الاحتمال برده
المعني والقل اما المعني فلانه اذا أراد الحلف على ما ذكر فقد أراد التغليظ على نفسه فكيف لا يمكن منه وأما
النقل فقد صرحوا في الدعوى بان المدعي عليه مال مضاف الى سبب كافر ضحك كذا أو أطلق الانكار في جوابه
كالا يستحق على شيئاً أو لا يلزمني تسليم شيء اليك ثم أراد الحلف على نفي السبب جاز وعبارة المنع هناك وحلف
كما اجاب وفي شرحه ليطابق الحلف الجواب فان اجاب بنفي السبب حلف عليه أو بالاطلاق فكذلك ولا يكاف
التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفيه جاز اه وعبارة شرح البهجة ولو حلف بعد الجواب على نفي الجهة
جاز كافي الروضة كما صلاها عن البغوي من غير انكار اه والظاهر أن الشارح لم يستحضر هذا الذي

صدق البائع وصدق المشتري بينهما في عدم تقصيره في الرد وفي جهله بالعيب ان امكن خفاء مثله عليه عند الرؤية والاكتطع ان تصدق البائع وفي انه ظن ان ما رآه غير عيب وكان ممن يخفى عليه مثله وفي انه انما رضى بعيبه لانه ظنه (٣٨٥) العيب الغلاني وقد بان خلافاً وما يمكن

اشباهه به وكان العيب الذي بان أعظم ضرراً فثبت له الرد في الكل (والزيادة) في المبيع أو الأمن (المتصلة كالسمن) وكبر الشجرة وتعلم الصنعة ولو جعل باجراً كما اقتضاه اطلاقهم هنالك كنهم في الفلن قيدوه بصنعة بلا معلم فيجتمعل أن يقال به هنا بجمع ان المشتري غرم ما لا في كل منهما فلا يفوت عليه ولا ينافيه الفرق الذي بينهما في الحل لان من شأنه انه لا يغرم مال في مقابلته لحكمه لمن ينشأ الرد عنه (تتبع الاصل) لتعذر افساده ولو باع أرضاً بأم أصول نحو كرات فثبت ثم ردّها بعيب فالأبواب للمشتري بخلاف الصوف الحادث بعد العقد فانه ردّه تبعاً لما يجوز كذا اللبن الحادث في الضرع لانهما كالسمن بخلاف تلك ومن ثم كان الظاهر نهائي ابتداء المبيع لا يدخل فيه وجري جميع على ان نحو الصوف الحادث للمشتري مطلقاً ولو خر بعد أن طال ثم علم عيباً ورد اشتر كافي لان الموجود عند العقد جزء من المبيع فيرد وان خر بقياس نظائره انه يصدق ذواليد حيث لا ينسب وانه لارد مادام متنازعين وان ذلك عيب

الغني والاسنى ولو اختلفا في وجود العيب أو صفة هل هي عيب أو لا صدق البائع بينهما لان الاصل عدم العيب ودوام العقد هذا اذا لم يعرف الحال من غيرهما فان عرف من غيرهما فلا بد من قول عدلين عارفين بذلك كما جزم به القاضي وغيره وتبعهم ابن المقرئ وقيل يكفي كقوله البعوى واحد اه (قوله صدق البائع) أي بيمينه منه مائة ومغنى قال عش قوله صدق البائع الخ أي ظاهر افلارد وهل للمشتري الفسخ باطنا اذا كان حقيقاً أم لا وهل له اذا لم يفسخ أخذ الارش أيضاً أم لا فيه نظر والاقرّب فيهما الاول اما الفسخ فلو جود مسوغه باطنا واما الارش فلانه لما تذر رده على البائع بخلافه نزل منزلة عيب حادث يمنع من الرد القهري ويحتمل في الثانية منع أخذ الارش لانه حيث تمكن من الفسخ والتصرف فيه من باب الظفر جعل كالقادر على الرد وهو حيث قدر عليه لا يجوز أخذ الارش من البائع ولو بالرضا بل ان تصالح من البائع على أخذ الارش ليرضى بالمبيع ولا يرد له لم يصح ويسقط خياره ان علم بفساد الصلح اه (قوله ويحتمل الخ) لعله هو الاقرّب (قوله والاكتطع ان تصدق البائع) هل يلاعن اه سم وتقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولو هلك المبيع ما يفيد عدم اليقين وعن عش التصريح بذلك (قوله وكبر الشجرة) أي كبر ايشاهد كنموها باعظ خشها وجريدها اه عش (قوله ولو جعل باجراً) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية والمغنى عبارة البحر هي ولا فرق بين ان يكون باجراً أم لا يعلم أولاً والقصاره والصبغ كالتصلي من حيث انه لا شيء في نظيره على التباع في الرد كالتفصل من حيث انه لا يجبر معها على الرد في الامسال وطالب الارش كذا قاله شيخنا فتأمل ما قد روي على الجلال اه (قوله الفرق الآتي) أي بعد قول المصنف في الاظهر (بينهما) أي بين ما هنا وما في المقاس اه كروى (قوله لتعذر افرادها) ولان الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد نهاية ومغنى قال عش قوله مر كالعقد أي كأنها تابعة في الملك للعقد اه (قوله فالنائب الخ) دفع به ما قد يتوهم أنهم من المتصلة لكونها ناشئة من نفس المبيع فكانها جزء منه وقال سم قال شيخنا الشهاب الرمي ان الراجح أن الصوف واللبن كالحل انتهى أي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد أم لا ومثلهما البيض كالحظاير انتهى ويرجع في كون اللبن حادثاً أو قديماً المن هو تحت يد وهو المشتري فيقبل قوله فيه بيمينه وكذا يقال في الصوف اه عش (قوله خلاف تلك) أي النائب من ذلك الاصول فكان الاولى التذكير وكذا ضمير قوله منها الآتي (قوله وجرى جمع الخ) اعني هذه النهاية والمغنى وفاقا للشهاب الرمي (قوله مطلقاً) أي جزأ ولا (قوله يصدق ذواليد) أي في القدر الذي طال (قوله وان ذلك) أي التنازع اه كروى (قوله وعلى هذا) أي قوله لا رد مادام متنازعين (قوله مقدار الكل الخ) أي من الصوف اه كروى (قوله عينا) أي قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيجب الارش الى المتن قول المتن (كل ولد والاحرة) أي وكسب الرقيق وركاز وحده أي الرقيق وما وهبه له فقبله وقبضه وما وصى له به فقبله ومهر الجارية اذا وطئت بشبهة وجمع المصنف بين الولد والاحرة ليعرفك أنه لا فرق في عدم امتناع الردين ان تكون من نفس المبيع كالولد أم لا كالأحرة خلافاً لابن حنيفة وانما مثل للمتولد من نفس المبيع بالولد بخلاف الثمرة وغيره ليعرفك انها تتبع له وان كانت من جنس الاصل خلافاً لما لك مغنى ونهاية (قوله ولدا لامة الذي لم يميز الخ) ومثله ولد البهيمية الذي لم يستغن عن اللبن اه عش (قوله لان تعذر الرد الخ) يتامل هذا فانه لو خرج عن ملكه لا يستحق الارش لا مكان عود اليه مع امتناع رده فقياسه هنا أنه لا يستحق الارش لا مكان رد المبيع بعد تمييز الولد اه عش (قوله بامتناعه) أي الرد اه عش والاولى أي المتفرق وكذا الضمير المنصوب قرر روه في الدعاوى والامساقتصر على ما قاله هنا وأولتر كمرأسا فتأمل (قوله صدق البائع) هل يلاعن (قوله وجرى جمع على ان نحو الصوف الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان الراجح أن الصوف واللبن كالحل اه

(٤٩ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) حادث وعلى هذا يحمل قول السبكي وقد يقع نزاع في مقدار مال الكل منهما وهو عيب مانع من الرد (و) الزيادة (المفصلة) عينا ومنفعة (كالولد والاحرة لا تمنع الرد) علة مقتضى العيب نعم ولدا لامة الذي لم يميز يمنع الرد بناء على ما مر من حرمة التفريق بينهما به فيجب الارش وان لم يحصل بأس لان تعذر الرد بامتناعه

ولو مع الرضا صيره كالنابوس منه (وهي ٣٨٦) للمشتري في المبيع والبائع في الثمن (أن رد بعد القبض) للحديث الصحيح أن رجلا ابتاع

في صيره والمجرور في منه (قوله مع الرضا) أي رضا البائع قول المتن (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتراً وبائعاً وان رد قبل القبض لانها فرع ملكه انتهى اه سم قول المتن (ان رد) أي المبيع في الاولى والثمن في الثانية نهاية ومعنى قول المتن (بعد القبض) سواء أحدثت قبل القبض أم بعده نهاية ومعنى (قوله للحديث الصحيح الخ) أي وقيس على المبيع الثمن اه مغنى (قوله يخرج) أي يحصل (قوله ما ذكر) أي ضمان ما ملكه بالاشتراء اه ع ش (قوله فخرج البائع الخ) أي خرج بالمراد المذكور البائع قبل القبض والغاصب أي فلا يرد على الخبير أن كلا من البائع قبل قبض المشتري المبيع منه والغاصب لو وقع التلف تحت يده فالضمان عليه ولا يسأل له الخراج والفوائد (قوله فلا علك الخ) أي كل من البائع المذكور والغاصب (قوله لانه الخ) تعليل للخروج (قوله لانه لو وضع الخ) يعني أن وجوب الضمان فيما ذكر ليس لكون المبيع والمغصوب ملكاً كان ذكر بل لوضع يده على ملك غيره وهو المشتري والمغصوب منه (قوله بطريق مضمن) وهو الشراء اه ع ش أي والغاصب قول المتن (وكذا قبله في الاصح) قال الزركشي لانما حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث انتهى اه سم (قوله أي البهية) الى قوله ولو وجه في المغنى وكذا في النهاية الاما ياتي في جهل الحل قول المتن (حامل) أي وهي معيبة مثلاً نهاية ومعنى أي او سليمة وتقالاً أو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض اه ع ش وقال الرشدي أدخل بقوله مثلاً ما اذا اشتراها سليمة ثم طرأ العيب قبل القبض ولا يصح ادخال مالو كان الرد بخيار المجلس أو الشرط مثلاً لانه باباء السياق مع قول المصنف السابق لا تمنع الرد اه قول المتن (فانفصل الخ) ولو انفصل قبل القبض اقبل البائع بحسبه لاستغناء الثمن وليس للمشتري ببعده قبل القبض كماله اه مغنى (قوله أو كان جاهلاً الخ) ضعیف والمعتمد أنه اذا نقصت أمه بالولادة لا يرد مطلقاً على الحل أو جهله اه ع ش عبارة سم فيه بحثان أحدهما رد على هذا أن الحل يتراد شيئاً فشيئاً فهو كارض اذا مات منه عند المشتري فالتمجه أنه لا رد مطلقاً والثاني ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا أن يستند الى سبب متقدم الخ اه وقوله والثاني الخ في البصري مثله (قوله وان نقصت به المصارح الخ) بنيه عليه الاستنوي وغيره واعترض بان الصواب ما أطلقه الشخات هنا من عدم الفرق أي في عدم الردين حالة العلم وحالة الجهل وان كان النقص حصل بسبب جرى عند البائع وهو الحل و يفرق بينهما وبين القتل بالردة السابقة والقطع بالجناية السابقة الخ اه نهاية قال الرشدي قوله مر واعترض بان الصواب الخ أي فالخاصل أنه يتعين تصوير المتن بما اذا لم تنقص بالولادة أصلاً اه وقال ع ش قوله مر من عدم الفرق الخ معتمد خلافاً للحج اه اي والمغنى (قوله لان الحل الخ) معتمد اه ع ش (قوله وعلم الحل) قد مر انه ليس بقيد اه ع ش (قوله ولو قبل القبض) ظاهره ولو في زمن خيار المشتري بل ولو نسخ بموجب الشرط وهو كذلك ومجمله حيث حدث بعد انقطاع خيار البائع ان كان والا فهو له وان تم العقد للمشتري كما قدمناه اه ع ش (قوله فان الولد للمشتري) و (قوله الا في قول الماوردي وغيره الخ) ظاهر هذا الكلام أنه بعد الوضع ردها أو بمسك الولد لانه ما كره وقد يستشكل في ولده لا كدية لازوم التفریق المحتنع بل وفي ولد غيره لا لزوم التفریق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح الآن يجاب باعتقار ذلك هنا لكون ملك المشتري لذلك قهراً أي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد أو لا ومثلهما البيض كما هو ظاهر (قول المصنف وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتراً وبائعاً وان رد قبل القبض لانها فرع ملك اه (قوله فخرج البائع) أي فانه لم يضمه ولو تلف لانه ملكه وان تلف على ملكه فليتامس (قول المصنف وكذا قبله في الاصح) قال الزركشي لانما حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث اه (قوله أو كان جاهلاً بالحل الخ) فيه بحثان أحدهما انه رد على هذا أن الحل يتراد شيئاً فشيئاً فهو كارض اذا مات منه عند المشتري فالتمجه أنه لا رد مطلقاً والثاني ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا أن يستند الى سبب متقدم الخ (قوله فان الولد للمشتري وقوله الا في قول الماوردي وغيره الخ)

غلاماً واستعمله مدة ثم رأى فيه عيباً وأراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومعناه ان ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للمشتري في مقابلة انه لو تلف لمكان من ضمانه أي لتلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعتبر بالملك اذا لم يذكره البائع له صلى الله عليه وسلم وهو ما ذكر فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب فلا علك فوائده لانه لا ملك له وان ضمنه لانه لو وضع يده على ملك غيره بطريق مضمن (وكذا) تكون الزيادة له ان رد (قبله في الاصح) بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله (ولو باعها) أي البهية أو الامة (حامل) فانفصل (الحل) ولم تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلاً بالحل واستمر جهله الى الوضع وان نقصت به المصارح ان الحادث بسبب متقدم كالنقص (رده) لان الحل يعلم ويقابله قسط من الثمن (معها في الاظهر) لو جود المقتضى بلامانع بخلاف ما اذا نقصت به او علم بالحل فلا يرد لها قهراً بل له الارش كسائر العيوب الحادثة وخروج بياضها حملاً مالوا باعها ثلاثاً ثم جلت ولو قبل القبض فان الولد للمشتري

بكار تجاريه عمر وعند المشتري اه عش (قوله قدر مانقص الخ) أي بنسبة مانقص لانفس قدر مانقص
اذ قد يكون قدر مانقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي أن يكون المراد سم على ج اه عش (قوله وأجاز
هو البيع فله ردها به) الظاهر أن المعنى أنه اذا علم باقتضاها غيره فان فسخه فذلوان أجاز ثم علم العيب القديم
فله الرد به ويبقى الكلام فيما اذا علم به ما معافهل له تخصيص اجازة بعيب الاقتضاها والفسخ بالا تحريفه
نظر سم على ج أقول قياس قول الشارح مر وهو محمول على ما اذا لم يطلع عليه أي العيب القديم لا بعد
اجازته اه ان فسخه بأحدهما واجازته في الآخر يسقط خياره لكن قضية ما مر من أنه لو اشتغل بالرد
بعيب فججز عن اثبات كونه عيبا فانتقل للرد بعيب آخر لم يمنع عدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الرد بأحد
العيبين اه عش ولعل الأقرب عدم السقوط ككله ومقتضى إطلاق الشارح (قوله فهدر) أي على
المشتري حيث أجاز اه عش عبارة الجبري ومعنى كونه هدر أنه اذا أجاز المشتري البيع أخذها وقنع
بها من غير شيء وان فسخه أخذ ثمنه كله وقوله لزمه الارش ويكون لمن استقر ملكه على المبيع فان أجاز المشتري
فله والافلا بائع اه (قوله ان لم يبطأ) كأن أزالها بنحو عود (قوله والالزمه) أي الاجنبي اه عش (قوله
هو للمشتري) هذا واضح اذا لم يكن في خيار البائع وحده أو خيارهما وفسخ العقد فان كان للبائع وحده
فينبغي أن يكون له من ذلك المهر ما عدا الارش مطلقا وكذا قدر الارش أيضا فان فسخه لان ذلك القدر بدل بعض
المبيع وان كان لهما وفسخ فينبغي أن يكون ذلك جميعه للبائع عناني اه بجبري (قوله استحق البائع منه
الخ) أي من المهر قدر الارش ان كان المهر أكثر من الارش فان تساوا أخذها البائع ولا شيء للمشتري وان
زاد الارش على المهر وجبت الزيادة على المشتري لان العين من ضمانه اه عش وقوله وان زاد الارش
على المهر الخ فيه نظر ظاهر فان المبيع قبل القبض من ضمان البائع لا المشتري (قوله في الغصب) بان غصب
زيد أمة عمرو ووطنها بغير زنا منها (قوله والديات) بان تعدي شخص على حره وأزال بكارتهما بالوطع مكرهه
اه بجبري (قوله بان ملك المالك هنا ضعيف) كان وجهه ضعفه أنه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما
هو الفرض سم على ج اه عش (قوله بخلافه ثم) أي في الغصب والديات اه كروى أي والبيع الفاسد
(قوله ولهذا) أي لقوة المالك (لم يفرقوا ثم) أي في الغصب والديات أي في مجموعهما والافلا الغصب في الامة
والديات في الحره تأمل (قوله بين الحره) المراد بالملك القوي في الحره ملكها المنفعة نفسها والافلا حره لا تملك
(قوله كافي النكاح الفاسد) والمعتمد وجوب مهر بكر فقط في النكاح الفاسد كهلنا عش وعناني ومعنى
(قوله وبان البيع الفاسد الخ) والحاصل أن ما هنا اذا نظر اليه مع الغصب والديات يفرق بالقوة والضعف
واذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وعدمه اه زيادي ويظهر بل آخر كلام الشارح
كالصريح فيه أن الفرق بين ما هنا وبين المبيعة بالبيع الفاسد بقوة الملك وضعفه أيضا وأما قول الشارح وبان
البيع الفاسد الخ فليبان الفرق بين البيع الفاسد وبين الغصب والديات فقط (قوله بخلافه) أي الاقتضاها
(فيما مر) أي في الغصب والديات والبيع الفاسد (قوله ويوجه) أي الفرق بين نحو الغصب وبين البيع
الفاسد ويذا يندفع قول سم قوله ويوجه وقوله بسبب جريان الخلاف يتأمل كل منهما اه فانه مبنى
على ما هو ظاهر السباق من أن مرجح ضمير وجه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد (قوله بان الجهة
المضمنة هنا) أي في البيع الفاسد (قوله بسبب جريان الخلاف في الملك) لأن أبا حنيفة يرى حصول الملك

قدر مانقص من قيمتها أو
من غيره وأجاز هو البيع
فله ردها به ثم ان كان المزيل
البائع أو أمة أو زوجا واجه
سابق فهدر أو أخذ لزمه
الارش ان لم يبطأ أو كانت
زانية والالزمه مهر بكر
مثلا فقط وهو للمشتري
ما لم يفسخ والاستحق البائع
منه قدر الارش وفرق بين
وجوب مهر بكر هنا ومهر
ثيب وارش بكاره في الغصب
والديات ومهر بكر وارش
بكاره في المبيعة بعبا فاسدا
بان ملك المالك هنا ضعيف
فلا يحتسمل شيئين بخلافه
ثم ولهذا لم يفرق قوائم بين
الحره والامة وبان البيع
الفاسد وجد فيه عقد
اختلف في حصول الملك به
كافي النكاح الفاسد بخلافه
فيما مر ويوجه بان الجهة
المضمنة هنا اختلفت
بسبب جريان الخلاف في
الملك لم يلزم عليه

على متأمل عبارته ولعل وجه الجواز انتفاء الفرق بالفعل عند الرد فانه انما يتحقق عند الانفصال وأخذ
المشتري أياه فتأمل (قوله قدر مانقص) أي بنسبة مانقص لانفس قدر مانقص اذ قد يكون قدر مانقص قدر
الثمن أو أكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد (قوله وأجاز هو البيع فله ردها به) الظاهر أن المعنى أنه اذا علم
باقتضاها غيره فان فسخه فذلوان أجاز ثم علم بالعيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما اذا علم به ما معا
فهل له تخصيص الاجازة بعيب الاقتضاها والفسخ بالا تحريفه نظر (قوله بان ملك المالك هنا ضعيف)
كان وجه ضعفه أنه معرض للزوال بالتلف قبل القبض ككله والفرض (قوله ويوجه) وقوله بسبب جريان

ايجاب مقابل البكارة مرتين اذا المولى جب لمهر البكر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكرة اول ارش البكارة ازالة الجارية بخلاف جهة الغصب فانها واحدة فلو اوجب مهر بكرة لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو ممتنع فاندفع ما يقال الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أولى بالتعليق من اختلاف في ملكه * (فصل في القسم الثاني وهو التفرير الفعلي بالتصريه (٣٨٩) أو غيرهما (التصريه) من صرى الماء في الخوض جمعه وجوز

الشافعي رضي الله عنه أن تكون من الصر وهو الربط واعتبره أبو عبيدة بأنه يلزمه أن يقال مصررة أو مصرورة لا مصرأة وليس في محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقبلون أحدهما ألغا كفي دساها اذا صله دسها (حرام) للنهي الصحيح عنها وهي أن تربط أخلاف البهيمة أو يترك حبلها مدة قبل بيعها حتى يجتمع مع اللبن فيختل المشتري غزارة لبنها فزيد في اللبن ولا فرق في التحريم بين مريد البيع وغيره ومن قيد بالاول مراده حيث لم يضر البهيمة (ثبت الخيار) للمشتري كفي الحديث الصحيح (على القور) كالد العيب وقضية كلامه أنه يتخير وان استمر لبنها على ما أشعرت به التصريه والذي يتجسم خلافه وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ومن ثم قال أبو حامد لا وجه للخيار هنا وان نازعه الأذري بان ما كان على خلاف الجبلة لا يوفى بدوامه أو نصرت بنفسها أولنسيان حبلها وهو الوجه من وجهين أطلقاهما ورجحه أيضا الأذري وقال انه قضية

بالبيع الفاسدان تلف المبيع عند المشتري ضمنه بالثمن عنده اه بيجري (قوله ايحاب مقابل للبكارة الخ) أي من جهة واحدة بل من جهتين اه كركدي (قوله وطء الشبهة) ينبغي أن المراد به أن لا يكون زمان جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر و (قوله مهر بكرة) أي مع ارش البكارة اه سم * (فصل في التصريه) * (قوله أو غيرهما) أي تجس القنائة الى آخر ما يأتي (قوله وليس في محله الخ) أي وعليه فيكون أصل مصرأة مصرورة بدلوا من الرأء الاخيرة الفاعلة اجتماع الامتال اه عش (قوله الفا) الاولى يا عتول المتن (حرام) قال سم على المنهج وينبغي أن يكون كبيرة لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا انتهى قال ج في الزواجر الكبيرة الثالثة والتسعون بعد المائة الغش في البيع وغيره كالتصريه ثم قال وضابط الغش المحرم أن يعلم ذو السلعة من نحو بائع أو مشتري فيها شيئا لو اطلع عليه مريد أخذها ما أخذها بذلك المقابل فيجب عليه ان يعلم به ليدخل في اخذه على بصيرة ويؤخذ من حديث واثلة وغيره ما صرح به أصحابنا انه يجب ايضا على اجنبي علم بالسلعة عيبان يخبر به مريد أخذها وان لم يسأله عنها كيجب عليه اذا رأى انسانا يخطب امرأته بما لو به عيبا لو رأى انسانا يريد ان يخالط آخر لعامله أو صداقة أو قرعة نحو علم وعلم باحدهما عيبان يخبر به وان لم يستشر به كل ذلك اداء للصحة المتأكد وجوب الخاصة المسلمين وعامتهم انتهى اه عش عبارة المغني يجب على البائع ان يعلم المشتري بالعيب ولو حدث بعد البيع وقبل القبض فانه من ضمانه بل وعلى غير البائع اذا علم بالعيب ان يبينه ان يشتره سواء كان المشتري مسلما ام كافرا لانه من باب النصح وكالعيب في ذلك كل ما يكون تدليسا اه قال السيد عمر يتردد النظر فيما لو صررها اجنبي عند ارادة المالك البيع من غير موافقة بينهما فهل يحرم عليه لانه اضرار بالمشتري وتدليس الاقر بنعم اه (قوله للنهي) الى قوله ويتعين في النهاية والمغني الا قوله وقيل من التفرق وقوله أو غيرهما الى المتن (قوله غزارة لبنها) اي كثرته (قوله بين مريد البيع وغيره) حاصله انه عند ارادة البيع يحرم وان لم يصل الى حد الاضرار لوجود التدليس وعند انتظامها لا بد في التحريم من الضرر اه سيد عمر (قوله ومن قيد بالاول) كهو فيما صر له في تعريضها اه رشدي (قوله للمشتري) اي حيث كان جاهلا بحالها ثم علم بها بعد ذلك نهاية ومعنى قال عش قوله حيث كان جاهلا خرج به العالم فلا خيار له وعليه فلو ظن انه مصرأة فبانت كذلك ثبت له الخيار على ما مر فيمن اشترى امه ظن انها هو وبائعها زانية فبانت كذلك وقوله بحالها اي وكانت لا تظهر لغالب الناس انها متروكة الحلب قصد ان كانت كذلك فلا خيار اخذها ما ياتي له في تحمير الوجه ولا يكفي في سقوط الخيار ما اعتيد من الغالب على مريد البيع لذات اللبن ترك حلبها مدة قبل البيع اخذها ما تقدم في شرح وسرقة وابق من ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد اه عش (قوله وان استمر لبنها) أي دام مدة يغلب بها على الظن أن كثرة اللبن صارت طيبة لهما المالد ونحو يومين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور ان اللبن في ذلك لعارض فلا اعتبار به اه عش (قوله والذي يتجه الخ) جزم به في الروض اه سم (قوله وهو) أي خلافه (قوله هنا) أي عند الاستمرار (قوله أو نصرت بنفسها الخ) عطف على قوله استمر لبنها في كلام المصنف استخدام (قوله أو بنسيان الخ) اي أو شغل اه نهاية (قوله كما صرح به) أي بامتداده ثلاثة أيام (قوله الحديث) هو الخلاف يتأمل كل منهما (قوله اذا المولى جب امهر الخ) اتحاد جهة الغصب لا تنافي وجوده في الموجبين فيه وقوله وطء الشبهة ينبغي ان المراد به أن لا يكون زمان جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر (قوله مهر بكرة) أي مع ارش البكارة * (فصل) * (قوله والذي يتجه خلافه) جزم به في الروض (قوله وهو الوجه) اعتمده مدر قال في

نص الام اه ويؤيده ان الخيار بالعيب لا فرق فيه بين علم البائع به وعدمه فاندفع ترجيح الحاوي كالغزالي مقابل له لعدم التدليس (وقيل عند الخيار وان علم بالتصريه (ثلاثة أيام) من العقد وقبل من التفرق كما صرح به الحديث ومن ثم صححه كثيرون واختاره جمع متأخرون وأجاب الأكثر ونحمل الخبر على الغالب من ان التصريه لا يظهر فيما دون الثلاث لاحتمال احواله النقص على اختلاف الملف والمأوى مثلا فان

رد) اللبون الممرأة أو غيرها بغيره أو غيره كخالف أو تقابل فيما يظهر (بعد تلف اللب) أي بجلبه وبغيره بغيره لانه بغيره بجلبه يسرى اليه التلف (رد معصا صاع تمر) مالم يتفقا على رد (٣٩٠) غيره للحديث الصحيح بذلك وان اشترى اها بصاع تمر أو بدونه ويتعين كونه من تمر البلد

الوسط كذا عبر به جمع ولا ينافيه تعبير غيرهم بالغالب كالقطرة اما لان المراد بالوسط هذا أو ان الوسط يعتبر بالنسبة لانواع الغالب فان فقده أي بأن تعذر عايه تحصيله بثن مثله في بلده ودون مسافة القصر اليها فيما يظهر أخذما يأتي في فقد الالدية فقيمه باقرب بلد تمر اليه كما اقتضت النص ورجه السبكي وغيره واقتصر عن الماوردي على قيمته بالمدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وادتمضا بانه لم يرج شيئا وانما حكى وجهين فقط ورد بان من حفظ حجة ويمكن توجيهه بان التمر موجود من ضبط القيمة بالمدينة غالبا فالرجوع اليها ممنوع للزعم فتعين وعاهما العبرة بقيمة يوم الرد لا أكثر الاحوال (وقيل بكنفي صاع قوت) لرواية صحيحة بالطعام ور واية بالقمح فان تعدد جنسه تخير ورد به رواية مسلم رد معصا صاع تمر لا سمرأ أي حنطة فاذا امتنع وهي أعلى الاقوات عندهم فغيرها أولى ورواية القمح ضعيفة والطعام نحوولة على التمر لما ذكر وانما تعيز ولم يجوز أن يلى منه بخلاف القطرة لان القصد بهما سد الخلة

حديث مسلم من اشترى شاة ممرأة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معصا صاع تمر لا سمرأ انتهى محلى اه ع ش قول المتن (بعد تلف اللب) قال النهاية بعد كلامه وبما قاله علم أن المشتري لا يكفر رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع وتعذر تمييزه فاذا أمسكه كان كالتلف وأنه لا يرد على البائع قهرا وان لم يحضر لذهب طراوته اه زاد الاسي والمغني فان علم ما قبل الحلب ردها ولا شيء عليه اه (قوله به عنه) أي بالتلف عن الحلب (قوله مالم يتفقا الخ) في شرح الروض قال الزركشي والظاهر انهم لو تراضيا على الرد بغير شيء جاز انتهى اه سم عبارة المغني والنهاية وان تراضيا على غير صاع تمر من مثلي أو مئة قوم أو على الرد من غير شيء كان جائزا اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغي اعتبار بلد حيث كانت بلد تمر اه سم (قوله واقتصر) أي الشيطان وكذا ضمير قوله وادتمضا ببناء الفعل (قوله بانه) أي الماوردي وكذا ضمير قوله وانما حكى (قوله و رد) أي الاعتراض (قوله توجيهه) أي ما نقله الشيطان عن الماوردي وارتضيه به (قوله فتعين) أي اعتبار قيمته بالمدينة وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله ولينهم) أي على ما اقتضاه النص الخ وما اقتصر الخ (قوله بقيمة يوم الرد) ويعلم ذلك باستصحاب ما علم قبل للبائع أو غيره فاذا فارق البائع أو غيره بالمدينة وقيمة الصاع فيها درهم مثلا استحب ذلك فيجب أن رد مع الشاة درهم ما حتى يعلم خلافه أو يظن اه ع ش (قوله لرواية صحيحة) الى قوله ومن ثم في النهاية (قوله فان تعدد) تفريع على قول المصنف وقيل الخ و (قوله جنسه) أي القوت اه ع ش (قوله تخير) أي تعين الغالب وكلام المصنف يقتضي الاول وهو وجهه والاصح الثاني اه مغني (قوله امتنع) أي السمرأ (قوله والطعام) أي ر واية الطعام (قوله لما ذكر) أي من الرد برواية مسلم اه ع ش (قوله ولم يجوز) من الاجزاء (قوله سدد الخلة) بفتح الخاء بمعنى الحاجة انتهى مختار اه ع ش (قوله في قدر اللب) أي الذي كان موجودا عند العقد فان حدث اللب المحلوب عند المشتري وردها بغير فهل رد معصا صاع تمر أم لا جواب مؤلفه أي مر بانه لا يلزمه لان اللب حدث في ملكه والله أعلم اه ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن المقصود قطع النزاع مع ضرب تعبد (قوله وهو المعتمد) وفاقا للنهاية والمغني قال ع ش (فرع) يتعدد الصاع بتعدد البائع أو المشتري وكذا بتعدد المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحد في شرائهم سواء حابوها جميعهم أو جعلها واحد منهم أو من غيرهم وان قلت حصة كل منهم جدا مر أي أو خرج اللب منها بغير حلب كما هو ظاهر * (فرع) * ينبغي وجوبه أيضا اذا اشترى

شرح الروض وقد يؤيد الاول أي عدم الخيار بما في الابانة من انه لا خيار له فيما اذا تجدد شعره بنفسه ويحجب بان التصرية تعلم غالبا من الحلب كل يوم فالبائع مقصر بخلاف التجدد اه (قوله بغير أو غيره الخ) وفي الروض * (فرع) * متى رضى أي المشتري بالمصرة ثم وجد بها عيبا أي قد عجزها وبذل اللب معها أي وهو صاع تمر اه وفي شرحه قال الزركشي والظاهر أنهم لو تراضيا على الرد بغير شيء جاز اه (قول المصنف بعد تلف اللب الخ) عبارة الروض وشرحهم ولزمه صاع تمر وان زادت قيمته على قيمته بديل اللب الموجود حلة العقدان تلف اللب أولم يراضيا على رده ثم قال في شرحه وبما قاله علم ان المشتري لا يكفر رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع وتعذر تمييزه فاذا أمسكه كان كالتلف وأنه لا يرد على البائع قهرا وان لم يحضر لذهب طراوته اه وقوله لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع الخ قضيته أنه لو حلبه عقب البيع بحيث لم يحضر زمن يحتمل فيه حدوث لبين كان للبائع اجباره على رد لانه عين ملكه قال الشارح في شرح العباب وظاهر كلامهم بل صريحه عدم اجباره اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغي اعتبار بلد حيث كانت بلد تمر (قوله بالمدينة النبوية) قديس شكل اعتبار قيمته بها بان قياس اعتبار تمر البلد اعتبار قيمته بالبلد (قوله التعدد وهو المعتمد) (فرع) يتعدد الصاع أيضا بتعدد البائع

وهنا قطع النزاع مع ضرب تعبد ذا الضمان بالتمر لا نظيره لكن لما كان الغالب التنازع في قدر اللب وقدر الشارح بدله جزأ بما لا يقبل تنازعا قطعا لما أمكن ومن ثم لم يتعدد الصاع بتعدد المصرة على ما صرح به الحديث واقتضى سياق بعضهم نقل الاجماع فيه لكن المنقول عن السافعي التعدد وهو المعتمد ومن ثم قال ابن الرفعة لا تطن أحكامنا يسعون بعدم التعدد (والاصح ان الصاع لا يختلف بكمية اللب)

وقلته لما تقرر ونظيره الغرة
في الجنين والنفس من الابل
في نحو الموصحة مع اختلافها
كبابي وظاهره انه لا بد من
لبن متول اذ لا يضمن الا ما
هو كذلك (وان خيارها)
أي التصرية (لا يختص
بالنعم بل يعم كل ما كول
والجارية والآن) وهي
أنثى الجر لا هابل رواية
مسلم من اشترى مصراة
وكون نحو الارنب لا يقصد
لبنه الا نادرا انما يراد لو
أثبتوه قياسا وليس كذلك
لما علمت من شمول لفظ
الخبر له اذ النكرة في حيز
الشرط للعموم فذكر كرامة
في رواية من ذكر بعض
افراد العام والتعبدها
غالب فن ثم لم يستنبط من
النص معنى يخصه بالنعم
وبهذا يرضع اندفاع ما
أطال به جمع من الانتصار
لاختصاصه بالنعم ولا يؤثر
كون لبن الانثى برين لا يؤكل
لانه تقصد غزارته لتربية
الولد وكبره وكالاتان كاهو
ظاهر غيرهما لا يؤكل
ويصح بيعه وله لبن (و)
لكن (لا يرد معهما شيئا)
لان لبن الامة لا يعتاض عنه
غالب ولبن الانثى نجس (وفي
الجارية وجه) أنه يرد به
لحمه يبيعه وأخذ العوض
عنه (وحبس ماء القناة
و) ماء (الرحى المرسل) كل
منهما (عند البيع) أو
الاجارة حتى يتوهم المشتري
أو المستأجر كثرته فيزيد
في ثمنه أو أجرته (وتحمير الوجه وتسو يد الشعر وتجهيده)

جزأ من مصراة سم على بظاهره وجوب ذلك وان كان ما يخص كل واحد من الشر كاه غير متول حيث
كان جلته متمولا اه وقال السيد عمر تردد بعض المتأخرين فيما لو اتحدت المصراة وتعددت العقد بتعدد البائع
أو المشتري استظهر التعدد وهو محل تأمل والظاهر خلافه وان قل المحشى عن مر التعدد دلالة منافع
لظاهر الحديث اه وقول ع ش أي أخرج اللبن الخ قد يخاف قول الشارح أي حلبة الخ وقول السيد
ع ر والظاهر خلافه السهميل القلب (قوله وقلاه) إلى قوله تخير في النهاية الاقوله فذكر شافعي والتعبده وقوله
وكالاتان إلى المتن (قوله وقلاه) أي حيث كان متمولا كبابي (قوله لما تقرر) أي من أن القصد قطع النزاع
الخ عبارة المغنى لظاهر الخبر وقطعا للخصومة بينهما اه (قوله الغرة في الجنين) حيث لا تخاف باختلافه
ذكرورة وثوثة (قوله مع اختلافها) أي الموصحة صغرا وكبرا اه نهاية قول المن (بالنعم) وهي الابل
والبقرة والغنم (بل يعم كل ما كول) أي من الحيوان اه نهاية أي ويجب فيه الصاع بشرطه وهو أن يكون
متمولا ع ش (قوله وكون نحو الارنب الخ) عبارة المغنى وظاهره كراهة من رد الصاع جازي كل ما كول
قال السبكي وهو الصحيح المشهور واستبعده الاذرى في الارنب والثعلب والضبع ونحوها (قوله لو ائبته)
أي الصاع في لبن نحو الارنب (قوله له) أي للارنب اه ع ش (قوله من ذكر بعض الخ) أي وقد تقرر
في الاصول أنه لا يخصه (قوله ومن ثم) أي لاجل غلبة التعبدها (قوله معنى يخصه الخ) أي ككثرة اللبن
أو كونه يعتاض عنه غالبا ويرد عليه أن لبن الجارية لا شيء فمعه ولا يرد عليه لا يقصد للاعتراض الا نادرا الا أن
يقال انه لما لم يعتد تناوله للاعتراض لغير الطفل عادة عند منزلة العدم بخلاف غيره لما اعتد تناوله مستقلا
ولو نادرا اعتبر اه ع ش (قوله وهذا) أي بقوله والتعبدها غالب الخ (قوله لان لبن الامة) إلى قوله ومن
ثم في النهاية (قوله لا يعتاض عنه) أي لم يعتد الاعتراض عنه وهذا المعنى موجود في الارنب الا ان يقال ان
لبن الامة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج اليه بخلاف الارنب اذ لم تجر العادة باستعماله
والاحتياج اليه اه سم وفيه ما لا يخفى فان مقتضاه ان لا يرد مع لبن الارنب بالاولى قول المن (وفي الجارية
وجه) ظاهره ان هذا الوجه لا يجري في الانثى وطرده الاصطغري فيها لانه عنده طاهر مشروب اه معنى
(قوله وماء الرحي) أي الذي يدرها للطن اه معنى (قوله عند البيع أو الاجارة) ومثلهما جميع المعامضات
اه نهاية ومنها الصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه واذا فسخ العوض فها رجوع المثل في الصداق
وعوض الخلع وللدية في الصلح عن الدم اه ع ش قول المن (وتحمير الوجه) أي وتوريمه ووضع نحو قطن في
شدقها اه نهاية عبارة المغنى وارسال الزنبرور عليه ليطن بالجارية السمن اه قال ع ش لو وقع ذلك من المبيع
لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل فيه نظر والا فرب أن يقال ان كان مقصوده الترويج
ليباع حرم عليه ولا خيار للمشتري لانتفاء الغرر بر من البائع الا فلا والفرق بين تحمير الجارية وجهها حيث
قبل فيها بعدم ثبوت الخيار ومالو تحفلت الدابة بنفسها أن البائع للدابة ينسب للتصغير في الجملة لجران العادة
بتعهد الدابة في الجملة في كل يوم بخلاف الجارية فانه لم يعتد وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها
اه ع ش وقوله والا فرب الخ بخلاف قول الشارح وان فعل ذلك غير البائع وكله لم يطلع عليه (قوله على
الوجه) راجع للعبد قال النهاية ويلحق بذلك الخنثى فيما يظهر اه عبارة سم قال في شرح الروض وكذا الخنثى

أو المشتري وكذا بتعدد المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحدا في شرائها لهم سواء حلبوها جميعهم
أو حلبها واحد منهم او من غيرهم وان قلت حصص كل منهم جدا مر أي أخرج اللبن منها بغير حساب كاهو
ظاهر (فرع) ينبغي وجوبه أيضا اذا اشترى حرام من مصراة (قوله لا يعتاض عنه غالبا) قد يقال ليس
المراد أنه لا يصح الاعتراض عنه للقطع بصحة الاعتراض عنه كبابي فليس المراد الا انه لم يعتد الاعتراض عنه
وهذا المعنى موجود في الارنب الا أن يقال ان لبن الامة لم يعتد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج اليه
بخلاف الارنب اذ لم تجر العادة باستعماله والاحتياج اليه (قوله في ثمنه) أخرجته (قوله والعبد على الوجه)
قال في شرح الروض وكذا الخنثى فيما يظهر اه قال وخرج بجعه دمه لو سبغ فبان جعه دافلا خيار لان

في ثمنه أو أجرته (وتحمير الوجه وتسو يد الشعر وتجهيده) في الامة والعبد على الوجه

التدليس أو الضرر ومن ثم تخير هذا وان فعل ذلك غير البائع الاتجعد الشعر لانه مستور غالبا فلم ينسب البائع فيه لتقصير والا اذا ظهر ان ذلك مصنوع لغالب الناس وان كان بفعل البائع لتقصير المشتري كخو ظاهرا نظير شراء زجاجة يظنها جوهرة بل قضية هذا انه لا يشترط فيه ذلك الظهور وهذا بالنسبة للخيار أما الاثم فسيأتي والجعد هو ما فيه التواء وانقباض لا يكافئ لالوان السودان وفيه جمال ودلالة على قوة البدن (لا يطع ثوبه) أي الرقيق بحداد (تخيلا اسكتابته) أو الباسه ثوب نحو خيار تخيلا لصنعتة فأخلف فلا يتخير به (في الاصح) اذ ليس فيه كبير ضرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والبحث عنه بخلاف ما مر ومن ثم قال الماوردي لا يحرم على البائع فعل ذلك لكن نظره فيه والنظر واضح فحرم كل فعل بالمبيع أو الثمن أعقب ندما لا تحذه ولا أثر لجرم التوهم كالأشترى زجاجة يظنها جوهرة بثمن الجوهرة لانه المقصود ان استشكاه ابن عبد السلام لان حقيقة انرضا المشترط لمحة البيع لا تعتبر مع التقصير ألا ترى انه صلى الله عليه وسلم علم من يخدع في البيع أن يقول لا تحل به خيار ولا افسد شرعا فدل على ما ذكرناه

فما يظهر انتهى قال وخرج بجعد ما لو سطره فبان جعدا فلا خيار لان الجعودة أحسن اه (قوله حرام) وفاقا للنهاية والمغنى وهو خبر وجب الخ (قوله بجامع التدليس أو الضرر) أي قيا ساعلى المصرات بجامع الخ أشار بهذا الى الوجهين في أن علة التخير في المصراة هل هي تدليس البائع أو ضرر المشتري باختلاف ما ظنه ويظهر أثرهما في لو تحققت بنفسها وتعد ذلك فان قلنا بالثاني فله الردوان قلنا بالاول فلا أي وكل من العلتين موجود في مسئلتنا اه رشيدى (قوله ومن ثم) أي لاجل هذين الجامعين (قوله الاتجعد الخ) خلافا للمغنى ومال اليه السيد البصرى عبارة المغنى * (تنبيه) * قضية تعبيره بالحسن والتخير والتجديد أن ذلك محله اذا كان بفعل البائع أو جوا طأته وبه صرح ابن الرفعة فلو تجعد الشعر بنفسه فكلو لتعطلت بنفسه أي وتقدم أن المعتمد بثبوت الخيار فيه كما يحكمه البغوى وقطع به القاضى لحصول الضرر بخلاف الغزالي والحاوى الصغير اه قال ع ش قال سم قرر مر فبما لو تجعد الشعر بنفسه بدم ثبوت الخيار به انتهى وقوله بنفسه أي أو بفعل غير البائع فيما يظهر ثم رأيت في ج اه (قوله فلم ينسب البائع فيه لتقصير) ولعل الفرق بينهما وبين ما لو تصرفت بنفسها أن البائع ينسب في عدم العلم بالصحة الى تقصير في الجلالة لما حرت به العادة من حباب الدابة وتعهدها في كل يوم من المالك أو نائبه ولا كذلك الشعر ثم رأيت سم صرح بذلك الفرق نقلا عن شرح الروض اه ع ش (قوله نظير شراء زجاجة الخ) قديفرق بان الوصف هنا طارئ على الاصل بخلاف الزجاجة اه سم (قوله لا تكافئ السودان) أي فان جعل الشعر على هيئة لا يثبت الخيار لعدم دلالته على نقاسة المبيع المتضمن لزيادة الثمن اه ع ش (قوله لتقصير المشتري الخ) ر بما يؤخذ من التعليل أنهم مالو كما لا يجعل لاشئ فيه مما يمكن به ثبوت الخيار وليس مراد الان ذلك فادرفلا نظرا اليه اه غ ش (قوله والنظر واضح الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله كالأشترى الخ) الى المتن في النهاية (قوله يظنها جوهرة) بخلاف ما لو قال له البائع هي جوهرة فيثبت له الخيار في هذه الحالة فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسهم بغير جنسه ما وقت البيع فلو قال بعثك هذه الجوهرة فان العقد باطل كاتقدم اه ع ش (قوله لانه المقصر) ومعلوم أن محمل ذلك أي صحة بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة أي ولو أقل ممتول والا فلا يصح بيعها اه نهاية (قوله وان استشكاه الخ) أي بان حقيقة الرضا المشترط لمحة البيع مفقودة حينئذ أي فكان ينبغي أن لا يصح المبيع لانتفاء شرطه كما يؤخذ من جوابه اه رشيدى (قوله لا تعتبر مع التقصير) على أنه قد مر ان المراد من الرضا في الحديث انما هو اللفظ الدال عليه وان كرهه ببعده بقلبه وقد وجد اللفظ فيما نحن فيه اه ع ش (قوله على ما ذكرناه) أي قوله لا تعتبر مع التقصير الخ اه ع ش * (خاتمة) * سكبت المصنف رحمه الله تعالى عن التصحيف بالاقالة وهو جائز ويسن اقالة النادم لخبر من أقال نادما قال الله عز وجل رواه ابو داود وصيغتها تقايلا أو تفاسخنا أو يقول أحدهما أقلتك فيقول الآخر قلت وما أشبه ذلك وهي فسخ في أظهر القولين والفسخ من الآن وقيل من أصله ويترب على ذلك الزوائد الحادثة وتجو زفي السلم وفي المبيع قبل القبض ولو رثة الاقالة بعد موت المتعاقدين وتجو زفي بعض المبيع وفي بعض المسلم فيه اذا كان ذلك البعض معينا واذا اختلفا في الثمن بعد الاقالة صدق البائع على الاصح وان اختلفا في وجود الاقالة صدق منكروها وبقيت أحكامها في شرح التنبيه ولو ذهب البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فهل له رده على البائع فيه وجهان أحدهما ان الخلو عن الغائنة والثاني وهو الظاهر نعم وفائدة الرجوع على البائع ببدل الثمن كمنظيره في الصداق وبه خزم ابن المقرئ ثم ولو اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ثم وجد بالشوب عيبا قد عاينه فوجد الثمن معيبا ناقص الصفة بامر حادث عند البائع أخذه ناقصا ولاشئ له بسبب النقص وعلم بماسر ومماسا أي أن أسباب الفسخ كما قال الشيخان سبعة خيار المجلس والشرط والخلف للشرط المقصود والعيب والاقالة كالمريئتها والتجالف وهلاك المبيع قبل القبض كما سيأتي وبقي من أسباب الفسخ أشياء وان علمت من أبوابها أو أمكن رجوع بعضها الى السبعة ففها فلاس المشتري وتلقى الركن وغيبه مال المشتري الى مسافة القصر وبيع المار يض الجعودة أحسن (قوله نظير شراء زجاجة الخ) قديفرق بان الوصف هنا طارئ على الاصل بخلاف الزجاجة

* (باب) * في حكم المبيع

ونحوه قبل قبضه وبعده
والتصرف فيما له تحت يد

غيره وبين القبض والتنازع
فيه وما يتعلق بذلك (المبيع)
دون زوائده المنفصلة
ومثله في جميع ما يأتي الثمن
كما سيذكره بقوله والثمن
المعين كالبيع (قبل قبضه)
الواقع عن البيع (من
ضمان البائع) بمعنى انفساخ
البيع بثلثه أو اتلاف
البائع والتخسير بتعيبه أو
تعيب غير مشتر واتلاف
أجنبي لبقائه ساطئته عليه
وان قال للبائع أو دعك أياه
وقولهم ان ابداع من يده
ضامنة يبرئته مفر وض في
ضمان اليد وما هنا ضمان
عقد أو عرضه على المشتري
فامتنع من قبوله لم يضر
بين يديه ويعلم به ولا مانع
له منه ومنه أن يكون محل
لا يلزمه تسليمه فيه كاهو ظاهر
وبحث الامام انه لا بد من
قربه منه بحيث تناله يده
منه من غير حاجه لانتقال
أو قيام قال ولو وضعه البائع
عن يمينه أو يساره وهو
تلقاه وجهه لم يكن قبضا اه
وما ذكره أو لا متجه وآخرا
فيه ينظر ظاهر اذا لفرق
والذي يتجه انه متى قرب من
المشتري كذا كبر ولم يعد
البائع مستوليا عليه مع
ذلك حصل القبض وان
كان عن يمينه مثلا ويأتي
ذلك في وضع المدين الدين
عند دائئه

بما باه لوارث أو أجنبي بوائده على الثلث ولم يجز الوارث اه مغنى

* (باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه) *

(قوله في حكم المبيع) الى قول المتن فان تأخر في النهاية الاقوله ومنه الى وبحث (قوله ونحوه) كالمثل المعين
اه ع ش أى والصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه والاحرق العينة (قوله وبين القبض والتنازع)
أى بيان أحكامهما (قوله وما يتعلق بذلك) أى كيدان ما يفصل اذا غاب الثمن اه ع ش (قوله دون
زوائده الخ) فانها أمانة في يده كإياي اه ع ش (قوله الواقع عن البيع) يخرج به نحو قبض المشتري
له من البائع وديعة الا ترى في قوله ومن عكسه قبض المشتري له وديعة الخ فهو مما أريد به قبل
القبض أيضا سم على ج أى أو يقال يخرج به قبضه له بغير إذن بائعه أو بأذنه ولم يقبضه القبض الناقل
لضمانه على ما يأتي فانه ينسخ العقد بتأخره في يد المشتري وان ضمنه ضمان يد المثل أو القيمة اه ع ش قول
المتن (من ضمان البائع) أى المالك وان صدر العقد من وليه أو وكيله اه ع ش (قوله بثلثه) أى
بأففة و (قوله والتخسير بتعيبه) أى بأففة و (قوله ساطئته) أى البائع اه ع ش (قوله وان قال للبائع
الخ) غاية للمتن (قوله أو دعك أياه) أى وأقبضه له اه ع ش (قوله مفر وض في ضمان اليد) وهو ما
يضمن عند التالف بالبذل الشرعى من مثل أو قيمة كالغصب والمسام والمعار وضمان العقد هو ما يضمن
بمقابلته من ثمن أو غيره كالمبيع والثمن المعين والصداق والاحرق العينة وغير ذلك اه ع ش (قوله أو عرضه)
عطف على قوله قال للبائع (قوله ما لم يضعه الخ) ظرف لقوله أو عرضه الخ وانظر هل يشترط ان يكون الوضع
بقصد الاقباض اه رشيدى والظاهر نعم اه كردى (قوله ما لم يضعه الخ) أى البائع (بين يديه) أى المشتري
اه ع ش عبارة المغنى نعم ان وضعه بين يديه عند امتناعه برئى فى الاصح اه وعبارة سم هذا الوضع يحصل به
القبض وان لم يمنع من قبوله مر وظاهره حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن ضعيفا يتناول باليد وقد
يخالف ما يأتي أن قبض المنقول يتحوّل بالمشتري أو نائبه الا ان يقال وضع البائع له بين يديه يتحوّل بمنزلة
تحوّل المشتري ويؤيد الاطلاق هنا أن قبض الخفيف الذي يتناول باليد يتناول المشتري له باليد مع أنه كفى
وضعه بين يديه كما صرح به هذا الكلام اه (قوله ومنه) أى من المانع ان يكون أى الوضع اه كردى (قوله
ولو وضعه) أى البائع المبيع اه نهاية (قوله على يمينه) أى عن نفسه اه رشيدى (قوله وهو) أى المشتري
اه نهاية (قوله تلقا الخ) أى مثلا فيا يظهر اه سيد عمر (قوله وما ذكره أولا) أى قوله لا بد من قربه الخ
و (قوله وآخرا) أى قوله ولو وضعه على يمينه الخ اه ع ش (قوله انه متى قرب الخ) نعم ان كان ثقبلا لا تعد اليد
حواله فان كان محله للمشتري كفى والا فلا بد من نقله انتهى خط مؤلف مر أقول وقد يقال فى الاكتفاء
بكون المحل للمشتري نظرا لما يأتي أن المنقول اذا كان ثقبلا لا بد من نقله الى محل لا يختص بالبائع فلا فرق فى
الثقل بين كونه فى ملك المشتري أو غيره وقد يقال لا منافاة بين ما هنا وما يأتي لان ما يأتي مفر وض فيما لو كان فى
محل يختص بالبائع ومفهومه أنه اذا كان محلا للمشتري لا يجب نقله منه فاستلثان مستويان اه ع ش (قوله
كذا كر) أى بحيث تناله يده اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) هذا كله بالنسبة لحصول القبض عن جهة
العقد فلو خرج مستحقا ولم يقبضه المشتري لم يكن المستحق مطالبا به لعدم قبضه له حقيقة وكذا لو باعه قبل
نقله فنقله المشتري الثانى فليس للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامام وانما يكون الوضع بين يدي
المشتري قبضا فى الصحيح دون الفاسد وكذا تخلية الدار ونحوها انما تكون قبضا فى الصحيح دون غيره نهاية
ومغنى قال الرشيدى قوله بالنسبة لحصول القبض الخ أى بحيث يبرأ البائع عن ضمانه بالنسبة لغيره مسئلة
الاستحقاق اللاحقة أى لان الضمان فهما من ضمان اليد كاهو ظاهر وبهذا يصح تصرف المشتري فيه على

* (باب) *

(قوله الواقع عن المبيع) يخرج به نحو قبض المشتري له من البائع وديعة الا ترى في ما يفهم مما أريد
بقبل القبض أيضا (قوله ما لم يضعه بين يديه الخ) هذا الوضع يحصل به القبض وان لم يمنع من قبوله مر

اما زوائد الحادثة في يد
البائع فهي عنده امانة لان
ضمنان الاصل بالعقد وهو
لم يشملها ولا وجد منه تعد
(فان تلف) بأففة سماوية
ويصدق فيه البائع
بالتفصيل الاتي في الوديعة
على الوجه لانه كالوديعة
لا في عدم ضمان البديل أو
وقعت الدرة في بحر لا يمكن
اخراجها منه أو انفلتت مالا
يرجى عودها من طير أو صيد
منسوحش أو اختلط نحو
ثوب أو شاة بمثله للبائع ولم
يمكن التمييز بخلاف نحو
تمر بمثله لان المثلية تقتضي
الشركة فلا تعذر بخلاف
المنقوم أو انقلب عصير خمر
مالم يعد خلا لا يمكن تمييز
المشتري أو غرقت الارض
بماء لم يتوقع انحساره أو
وقع عليها خضرة أو ركبها
ومل لا يمكن رفقها ما كان
بجزائه في الشفعة واقضاء
كلامه ما في الاجارة لا يمكن
رجحانها انه تعيب واعتبره
بعضهم ورفق ببقاء عين
الارض والحيولة لا تقتضي
فسخا كالاباق والشفعة
تقتضي ملكا وهو متعذر
حالا لعدم الرؤية والانتفاع
والاجارة تقتضي الانتفاع
في الحال وهو متعذر بحيلولة
الماء وترقب زواله لانظر له
لتلف المنافع ولكرده بأنهم
لنظر وانها مجرد بقاء العين
لم يقولوا بالانفساخ في
وقوع الدرة وما بعده الا ان
يعرف بان العين في هذه

الاطلاق وقوله ولم يقبضه يعني لم يتناول وقوله وكذا لو باعه أي المشتري اذ بيعه حينئذ صحيح كما علم مما مر اه
وقال ع ش وقوله ولم يقبضه أي بان لم يتناول سوا ع بقي في محله أو أخذه البائع وقوله مطالبة أي المشتري وقوله
وكذا لو باعه أي البائع والمشتري اه (قوله أما زوائد الخ) أي المنفصلة كثمره ولبن وبيض وصوف وركاز
ومو هو ب وموصى به نهاية ومعنى قال ع ش وقوله وركاز أي وجد العبد المبيع أماما ظهر من الركاز وهو في يد
البائع فليس مما ذكر لانه ليس للمشتري بل للبائع اذا ادعاه والافلن ملك منه الى ان ينتهي الامر الى المحي
فهو له وان لم يدعه اه (قوله ولا وجد منه الخ) عبارة المعتبر ولم تحتويه عاين التملكها كالاستام ولا للانتفاع
بها كالستعير ولم يوجد منه تعد كالغاصب حتى يضمن وسبب ضمان اليد عندهم أحده هذه الثلاثة اه (قوله
بأففة) الى المتن في النهاية الا قوله ويصدق الى أو وقعت وقوله للبائع وكذا في المغنى الا انه خالف في مسئلة
انقلاب العصير خمر الما ياتي (قوله ويصدق فيه) أي التلف اه ع ش (قوله لانه كالوديعة الخ) لا حاجة اليه
بل لا يخلو عن ايهام لما سيأتي في الغصب أن تفصيل الوديعة جار فيه أيضا وظاهر المتن تصديق الغاصب في
التلف مطلقا اه سيد عر (قوله أو وقعت الدرة) أي ونحوها اه معنى (قوله أو اختلط نحو ثوب) أي
ولو باجود (قوله للبائع) مفهومه أن اختلاط المنقوم بمثله لا يجني لا يعد تلفا وهو كذلك لكن ثبت به
الخيار للمشتري ثم ان أجاز واتفق مع الاجنبي على شيء فذلك والاصدق ذو اليد اه ع ش (قوله ولم يمكن
التمييز) بخلاف ما اذا أمكن وهل يكفي امكانه بالاجتهاد سم على حج أقول الظاهر نعم لكن ينبغي ان يثبت
للمشتري الخيار اه ع ش (قوله بخلاف نحو تمر بمثله) الظاهر من التمثيل أن المراد اختلاط مثلي بمثله
من جنسه ونوعه وصفته وعليه فقوله لان المثلية الخ المراد بها المثلية الخاصة أمالو اختلط مثلي بغير جنسه
كما لو اختلط الشيرج بالزيت فيفسخ العقد فيما يظهر لتعذر المشاركة من غير تعد برانتقال ملك اذا اختلط
لوقسم لكان ما يخص كل واحد بعضه من الزيت وبعضه من الشيرج فيكون أخذ غير حقه بلا تعويض ثم
ظاهر كلامهم انه لا فرق في المثلي بين كونه معلوم القدر والصفة أو لا كالأشاة اشتري صبرة برجزا اه ع ش
(قوله وانقلب عصير خمر الخ) الاصح أن تخمر العصير كالتلف وان عاد خلا أسنى ومعنى (قوله ولم يعد خلا)
أي فتي عاد خلا عاد حكمه وهو عدم الانفساخ وينبغي أن مثل عود العصير خلا ما لو عاد الصيد على خلاف العادة
كان وقع في شبكة صياد فاتي به وخروج الدرة من البحر والخيار للمشتري فيهما لانهم لم يتغير صفتهم
بخلاف انقلاب العصير خلا لا اختلاف الاغراض بذلك اه ع ش (قوله لكن يخيّر المشتري) أي في مالو عاد
خلا سم ورشيد ز ادع ش وظاهره وان كان قيمته أكثر من قيمة العصير وبوجه باختلاف الاغراض والخيار
فيما ذكره فوري لانه خيار عيب اه ع ش (قوله انحساره) أي انكشافه اه كردي (قوله لا يمكن رفعهما)
أي عادة اه ع ش (قوله كإخراجه) أي يكون ماذ كرم من غرق الارض ووقوع الصخرة أو ركب كوب الرمل
عليها تلفا لا تعيبا (قوله لكن رجحانها الخ) معتمد ع ش ومعنى قال سم مائنه يحمل اي ما هنا على ما اذار جي
زوال ذلك ولو بعسر ولو لم يرج ذلك وأيس منه فهو تلف وحينئذ فانهما وافق لما في الشفعة والاجارة ولا
حاجة للفرق المذكور مر اه (قوله أنه) أي ما طرأ على الارض من نحو الغرق (تعيب) أي في تخير المشتري
(قوله ولكرده) أي الفرق المذكور اه ع ش (قوله في هذه) أي وقوع الدرة وما بعده اه ع ش (قوله لم يعلم

وظاهره حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن حقيقيا يتناول باليد وقدر يخالف ما ياتي ان قبض المنقول
بتحويل المشتري أو نائبه الا أن يقال وضع البائع له بين يديه تحويل منزل منزلة تحويل المشتري ويؤيد
الاطلاق هنا ان قبض الخفيف الذي يتناول باليد بتناول المشتري له باليد مع أنه كفي وضعه بين يديه كما صرح
به هذا الكلام (قوله ولكن يمكن التمييز) بخلاف ما اذا أمكن وهل يكفي امكانه بالاجتهاد اه (قوله
مالم يعد خلا) عبارة الروض فرع انقلاب العصير خمر اقبل القبض بطل حكم البيع فتي عاد خلا عاد
حكمه ولا يشتري الخيار اه (قوله لكن رجحانها تعيب) يحمل على ما اذار جي ذلك ولو بعسر فان لم
يرج ذلك وأيس منه فهو تلف وحينئذ فانهما وافق لما في الشفعة والاجارة ولا حاجة للفرق المذكور مر

بقاؤها) يؤخذ منه أنالو علمنا بقاء العين فيها كروية الدر من وراعاة صاف وقعت فيه ورؤية الصيد من وراعاة جيل مثالا لا ينسخ والظاهر أنه غير مراداه عش (قوله أي قدر انفساخه) الى قوله ويؤيده تعليمهم في النهاية الا قوله على أنه الى ومن عـ (قوله لتقدير الخ) الاول حذف لفظة التقدير (قوله قيل التالف) متعلق بالانفساخ والانتقال على التنازع (قوله فتكون زوائده) أي الحادثة قبل الانفساخ اه عـ (قوله حيث لا خيار أو تحيز وحده) يفيد عدم استحقاق المشتري الزوائد إذا كان الخيار لهما هذا وقد يقال لا يلزم من انفساخه بالتلف في يد البائع عدم تمام العقد للمشتري إذا كان الخيار لهما لجواز أن التالف حصل بعد انقضاء مدة الخيار فتبين أن المالك في الزوائد للمشتري اه عـ وفيه أن قول الشارح حيث لا خيار شامل لانقضائه أيضا (قوله ويلزم البائع الخ) عطف على قوله تكون زوائده الخ (قوله تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق إذا مات فيها كفي الجواهر ويستفاد منه كما قاله الفتى أن من مات له بهيمة في الطريق لزمه نقلها من مأواها لو ماتت في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وانما ذكر الضمان نعم ذكره الأذري عن البغوي وهو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اه والكلام في غير المنعطفات فهي يجوز طرح القمامات فيها كبدل عليه كلامهم في الجنائيات وأما طرح الميت ولو نحوهر فينبغي حرمته حتى في تلك المنعطفات لأن فيه أبلغ إيذاء للمارين اه ما في شرح العباب وينبغي أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو النتن من أجزائه ككبرشه وان كان مذكي لا إيذاء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا تضرر به الناس أو يفرق مر بان ضرر الميتة ونحوها أشد من ضرر الخارج فليحرم سم على ج و أيضا خروج الخارج ضروري ورميها بضر عدم خر وجه فوز وله وقوله في غير المنعطفات أي أما قارة الطريق فبحر مرمى القمامات فيها وان قلت فيما يظهر اه عـ (قوله ووجب رده الخ) وان كان ديناء على البائع عاد عليه كما كان اه مغنى (قوله لفوات التسليم) تعليل لقول المان انفسخ لبيع وسقط الثمن (قوله فبطل) أي العقد (قوله في عقد الصرف) أي الربوي (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع الخ اه عـ (قوله وضعه بين الخ) أي فإذا تلف المبيع بعد الوضع كان من ضمان المشتري (قوله واحبال أي المشتري الخ) أي لو تلف المبيع بعد الاحبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله وتجهيز مكاتب) كانت وجه ابراده وما بعده أن المبيع خرج عن كونه مبيعاً لدخوله في ملك المشتري بوجه آخر هو التجهيز أو الارت فكانه تلف لكن في الجواب جيتئذ نظر لانه لم يقبضه عن جهة البيع وما المانع من تسليم انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع أنه يلزم عليه أن بقية الوارثة يشترك المشتري وأن البائع للمكاتب يرجع في عين مبيعه لا فلاس المكاتب ثم رأيت مر فيما يأتي في شرح قول المصنف ولا

(قوله ويلزم البائع تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق إذا مات فيها كفي الجواهر ويستفاد منه كما قاله الفتى أن من مات له بهيمة في الطريق لزمه نقلها من مأواها لو ماتت في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وانما ذكر الضمان به نعم ذكره الأذري عن البغوي وهو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اه والكلام في غير المنعطفات فهي يجوز طرح القمامات فيها كبدل عليه كلامهم في الجنائيات وأما طرح الميت ولو نحوهر فينبغي حرمته حتى في تلك المنعطفات لأن فيه أبلغ إيذاء للمارين اه ما في شرح العباب وينبغي أن يلحق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو النتن من أجزائه ككبرشه وان كان مذكي لا إيذاء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج إذا تضرر به الناس أو يفرق بان ضرر الميتة ونحوها أشد من ضرر الخارج فليحرم (قوله وتجهيز مكاتب الخ) لا يخفى ان قضية ذلك استثناء ذلك من الطرده وهو أنه لو تلف المبيع قبل القبض انفسخ

لم يعلم بقاؤها بخلاف الارض
(انفسخ البيع) أي قدر
انفساخه المستلزم لتقدير
انقائه ملك البائع قبيل
التلف فتكون زوائده
للمشتري حيث لا خيار أو
تحيز وحده ويلزم البائع
تجهيزه (وسقط الثمن)
الذي لم يقبض ووجب رده
ان قبض لفوات التسليم
المستحق بالعقد فبطل ككل
تقربا في عقد الصرف قبل
القبض قبيل يستثنى من
طرده وضعه بين يديه عند
امتناعه وورده ان ذلك
قبض له كالمير واحبال أي
المشتري الامم وتجهيز مكاتب
بعد بيعه شيئا لبيده

وموت مورثه البائع له ويرد ان قبض (٣٩٦) المشتري وجد في الثلاثة حكما وهو كاف على انه باق في الاخيرتين ما يبطل وزودهما من أصلهما ومن عكسه قبض

المشتري له من البائع وديعة بان كان له حق الحبس فتعنه بيده كتلفه بيد البائع كما صرحوا به ويرده انه لا أثر لهذا القبض ومن ثم كان الاصح بقاء حبس البائع بعده ووقع الزكشي في هذه آخر الوديعة ما يخالف ما ذكر فيها وكأنه سهو وان أقصره شيخنا عليه ثم ومالو قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده فتلفه حينئذ كهبو بيد البائع فينفسخ العقد به وله عنه وللبيع عليه مثل المثل وقيمة غيره يوم التلف ويرد بان الملك حينئذ للبائع فلم يوجد فيه المعنى الذي في البيع بعد الخيار وقبل القبض ويؤيده تعليمهم الانفساخ هنا بقولهم لانه ينفسخ بذلك عند بقاءه فعند بقاء ملكه أولى فالمراد ببقاء يده بقاءها أصالة لتصرفهم في هذه بان ايداع المشتري اياها بعد قبضه كبقائه بيد المشتري وخرج بوحده ما لو تخيرا والمشتري فلافسخ بل يسبق الخيار ثم ان تم العقد ثم الثمن والا فابذل * فرع * باع عصيرا وسلمه فوجد خرا فقال البائع تخمر عندك وقال المشتري بل عندك صدق البائع كإرجحه الشيخان قال بعضهم والصورة ان

يبيع المبيع قبل قبضه صرح بانه يدخل في ملك السيد أو الوارث بالتعجيل أو الارث لا بالشرع فعليه لا يصح ايرادهما من ثم قال الشهاب ج بعد ايرادهما والجواب عنهما بما صرح على أنه يأتي في الاخيرتين الخ وحينئذ لو كان هناك وارث آخر يشارك في الاخيرة ثم رأيت الشهاب سم صور المسئلة بما اذا تلف المبيع بعد تعجيل المكاتب وموت المورث لانه قضية استثناء ذلك من الطرد وهو أنه لو تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع وسقط الثمن ثم نقل عن شرح الارشاد ما هو صريح فيما قدمته من التصوير والتوجيه ثم قال عقبه ولا يخفى أن هذا صنيع وسياق آخر ونار ع فيه بما قدمته فليراجع اهرشيدى (قوله وتعجيل مكاتب) أى كتابة صحيحة اه ع ش (قوله وموت مورثه الخ) أى المستغرق ليركته أما غيره فينبغي أن يحصل القبض في قدر حصته دون ما زاد عليها اه ع ش (قوله يأتي في الاخيرتين) أى في شرح ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه اه سيد عمر (قوله ومن عكسه) وهو انه اذا تلف بعد القبض لا ينفسخ البيع بل يكون من ضمان المشتري اه ع ش (قوله بان كان له) أى للبائع (حق الحبس) مفهوما أنه لو لم يكن له حق الحبس وأودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمّن للمشتري وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع أن هذا لا يعد قبضا اه ع ش (قوله في هذه) أى في مسألة القبض وديعة (قوله ما ذكر الخ) وهو قوله فتلفه في يده الخ (قوله لا أثر لهذا القبض) أى لانه لم يقع عن البيع وقدم أن المعنى ببقاء القبض الواقع عن البيع (قوله بعده) أى بعد قبض المشتري له وديعة (قوله ومالو قبضه الخ) عطف على قوله قبض المشتري الخ (قوله في زمن خيار البائع وحده) وفي سم بعد ذكر كلام الروض مائنه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده اه (قوله وله) أى للمشتري (قوله المعنى الذي الخ) وهو يمكن للمشتري من التصرف فيه اه ع ش (قوله في البيع) أى بيع المشتري وتصرفه (قوله بعد الخيار) أى بعد انقضاء خيار البائع (قوله ويؤيده تعليمهم) الى الفرع ليس في أصله الذي عليه خطه اه سيد عمر (قوله ويؤيده) أى الرد (قوله هنا) و (قوله في هذه) أى في مسألة القبض في زمن خيار البائع وحده (قوله وخرج بوحده) أى في قوله ومالو قبضه المشتري الخ (قوله فابذل) عبارة الروض وانفسخ فالقيمة أى أو المثل والقول في قدرها قوله انتهى اه سم (قوله باع عصيرا الخ) ومثله مالوا اشتري ما نعاو وجدفه نحو فارة فقال البائع حدث في يد المشتري وقال المشتري بل كان فيه عند البائع فالصدق البائع اه ع ش (قوله قال بعضهم الخ) يتأمل ما حصل هذه القيود ومختراتها اه سيد عمر ولعل فائدة قياس المشاهدة بطلان البيع عند عدمها وفائدة كون الاقباض باناعمو كوعليه أى مسدود فيه تصديق البائع عند عدمه بلاعين وفائدة كونه بعد مضي زمن يمكن الخ تصديق المشتري عند عدمه بلاعين فليراجع (قوله صدق البائع) وفاقا للنهاية والمعنى قال السيد عمر وجهه أن ذات العصري شي واحد تجددت له صفة اختلفت في وقت حدوثها والاصل في كل حادث أن يقدر

المبيع وسقط الثمن تصو بذلك بما اذا تلف المبيع بعد تعجيل المكاتب وموت المورث وعبارة التعجيل لا تنافي في التصو بذلك كما لا يخفى على المتأمل خصوصاً وقد صور مسألة الاحبال بما اذا ماتت بعد الاحبال ثم عطف هاتين عليهما لكن عبر السارح في شرح قول الارشاد واتلافه أى المشتري قبض بقوله وكاتلافه مالوا اشتري السيد من مكاتبه أو الوارث من مورثه شيأ ثم عجز المكاتب أو مات المورث واحبال أبيه للامة المبيعة قبل القبض اه ولا يخفى ان هذا صنيع وسياق آخر وانه أيضا لا يوافق ما سبذ كره السارح في شرح قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله الآتي قريبا في معنى اتلافه كما صرح مالوا اشتري أمة فاحبلها أبوه الخ كالصريح في ارادة هذا الصنيع والسياق بما ذكرهنا فليتأمل (قوله في زمن خيار البائع وحده) قال في الروض في وأخر باب الخيار ولو كان الخيار للمشتري أى وحده أو لهما فتلف أى المبيع بعد قبضه لم ينفسخ ولم ينقطع الخيار ولزم الثمن ان تم العقد وانفسخ فالقيمة أى أو المثل والقول في قدرها

بأقرب

العبير مشاهد وانه أقبضه باناعمو كوعليه بعد مضي زمن يمكن فيه تخمره وقياسه أنه لو اشتري نحو زيت

ثم أفترغه البائع

في انائه باخره فوجد فيه فأرتمته فقال هي فيه قبل اخر اغمو قال البائع بل هي في طرفك صدق البائع لا يقال يلزم من نصده بطلان البيع
أيضا لتجسبه ما قبل القبض أو معه لا نأقول المائع اذا حصل في فضاء الطرف ثبت له (٢٩٧) حكم القبض جزأ قبل ملافاته لها ذكره

الامام وقوله أو معه ضعيف

بل الاصح ان جعل البائع

المبيع في طرف المشتري

بعد أمره له غير قبض له

لأنه لم يستول عليه ومن ثم لم

يضمنه أيضا في أعرضي

طرفك واجعل المبيع فيه

ولا يضمن البائع الطرف

لأنه استعمله في ملك المشتري

بأذنه ومن ثم ضمنه المسلم

اليه في نظير ذلك لأنه

استعمله في ملك نفسه ولو

أراه المشتري عن الضمان

لم يبرأ في الاظهر) لأنه ابراء

عمالم يجب وهو باطل وان

وجد سبه (ولم يتغير الحكم)

السابق وفائدة هذا خلافا

لن زعم انه لا فائدة مع

ما قبله نفي توهم عدم

الانفساخ اذا تلف وان

الابراء كالأرفع الضمان

لا يرفع القسح بالتلف ولا

المنع من التصرف (واتلاف

المشتري) الاهل للمبيع

حسا أو شرعا يعني المالك

وان لم يباشر العقد ولا وكيله

وان باشر بل هو كالأجنبي

وان أذن له المالك في القبض

واتلاف قنه بأذنه (قبض)

له (ان علم) انه المبيع ولم

يكن لعارض يبيحه فخرج

قتله لردته أو نحو تركه

للصلاة أو زناه بان زنى ذميا

محصنا ثم حارب ثم أرق أو

قطعه الطريق وهو امام أو

نائبه والا كان قابضا لأنه لا

يجوز له المسافه من الاقيمت على الامام فلا نظر لكونه مهذرا وقتله لصياله عليه أو لورده بين يديه وهو يصلي بشرطه وألقاه مع بغاه أو مرتدين

بأقر بزمان اه (قوله في انائه الخ) أي المشتري (قوله ثبت له حكم القبض) أنظر مع قول الروض
فرع وان جعل البائع المبيع في طرف المشتري امثالا لامره لم يكن مقبضا انتهى اه سم ولعل قول الشارح
وقوله أو معه ضعيف الخ ليس في نسخة سم من نسخ الشارح والا فذلك مصرح بما نقله عن الروض (قوله
لم يضمنه) أي المشتري المبيع قول المتن (عن الضمان) أي عن مقتضاه وهو غرم الثمن اه بحجري (قوله
لأنه ابراء) الى قول المتن والمذهب في المغنى والنهاية قول المتن (لم يبرأ في الاظهر) ظاهره وان اعتقد البائع
حكمة البراءة وهو ظاهر لان على الضمان كونه في يده وهي باقية اه عش (قوله وان وجد سبه) وهو العقد
اه عش (قوله وفائدة هذا) أي قوله ولم يتغير (قوله مع ما قبله) أي قوله لم يبرأ (قوله نفي توهم الخ) في
توهم ذلك بعد ما سمر من أن المراد بالضمان انفساخ العقد بتلفه على التفصيل المذكور فيه فكيف بعد
تصور الضمان بالتلف بالانفساخ يتوهم عدمه نعم هو ظاهر بالنسبة لقوله ولا يمنع من التصرف ومن ثم
اقتصر ع على جعل الفائدة فيه عدم حكمة التصرف اه عش (تبرأ وان ابراء) الوجه عطفه على نفي
لاعلى توهم أو عدم فتأمل اه سم قول المتن (واتلاف المشتري) هذا ان كان الخيار له وأهلها أي أولا
خيار أصلا والانفساخ كإيدل عليه كلام الر وض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وخزم
به الشارح في قوله السابق والمال قبضه المشتري الخ سم على حج وقوله والا فانفسخ أي فيسترد المشتري الثمن
ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة أو مثل اه عش (قوله الاهل) سيد كرمي حترزه بقوله اما غير الاهل الخ
(قوله للمبيع) متعلق باتلاف المشتري (قوله لا وكيله) أي ولا وليه من أب أو جد أو وصي أو قيم فلا يكون
اتلافهم قبضا اه عش (قوله وان باشر) أي وكيله العقد (قوله وان أذن له) أي الوكيل (قوله واتلاف
قنه الخ) عطفه على اتلاف المشتري (قوله ولم يكن لعارض) أي كالصياح أو استحقات المشتري القصاص
اه عش (قوله لردته) واستشكل بأنه غير مضمون وأجيب بان ضمان العقد لا ينافي عدم ضمان القيم
انتهى سم على منهج يعني غيب كان المشتري غير الامام وأتلفه استقر منه عليه وان كان هدر الوألتفه
غير المشتري اه عش (قوله بان زنى الخ) دفع به ما يقال انه لا يتصور رباحة قتل الرقيق للزنا لان شرطها
الاحصان المشروط بالحرية (قوله ذميا الخ) حال من فاعل زنى (قوله وهو امام الخ) قيد في قتله للردة وما بعده
اه عش عبارة المغنى والمشتري الامام وقصد قتله عنها فيفسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضا للمبيع
اه (قوله والا) أي ان لم يكن المشتري اماما ولا نائباً (قوله وقتله لصياله) عطفه على قوله قتله لردته والاولى
أولصياله (قوله بشرطه) أي المذكور بدفع المار ويحتمل أنه راجع للصياح أيضا (قوله فهو) أي اتلاف

قوله اه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده (قوله ثبت له حكم
القبض) قد يشكل هذا على ما يأتي في بحث القبض من توقف قبض المنقول على نقله من محل الى آخر الا
ما يتناول باليد فيكتفي تناوله الآن يدعي أن هذا وكل خزمته مما يتناول باليد وحصوله في فضاء الطرف بمنزلة
التناول أو يدعي أن فضاء الطرف محل آخر فصوله فيه نقل الى محل آخر فليتأمل فانه قد يلزم من ذلك قبض
نحو الحد وان كثر مجرد رفعه عن محله لان كل خزمته يتناول باليد ولا مانع اليه محله آخر الا أن يفرق
بين المائع الذي لا بد له من طرف وغيره ثم انظر قوله ثبت له حكم القبض مع قول الروض فرع وان جعل
البائع المبيع في طرف المشتري امثالا لامره لم يكن مقبضا اه (قوله وان ابراء الخ) الوجه عطفه على نفي
لاعلى توهم أو عدم فتأمل (قول المصنف واتلاف المشتري قبض) هذا اذا كان الخيار له وأهلها والا فانفسخ
كإيدل عليه عبارة الر وض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وخزم به الشارح في
قوله السابق والمال قبضه المشتري الخ (قوله الاهل) خرج غير الاهل فاتلافه ليس قبضا كإسياتي وسياتي أن
اتلاف بهيمة المشتري قد يكون قبضا وذلك اذا تخير با تلافها كإسياتي وهو شامل لغير المكاف فيحصل ان

أوقودا فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم أنه المبيع

المشتري (قوله أو جهل) لا ينسجم مع المتن (قوله عن ذلك الحق) انظر لوصفه عن ذلك الحق اه سم عبارة
المغنى والمشتري الامام وقصد قوله عنها فيفسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضاً للمبيع وتقرر عليه الثمن
كل حكمه الرافعي قبل الديان عن فتاوى البغوي اه أى وعلى قياسه القتل للصيال وما بعده فيصير قابضاً
بعدم قصد ذلك الحق وبالأولى عند صرفه عنه ثم رأيت في ع ش ما نصه لو اكره المشتري على اتلافه هل
يكون قبضاً أو لا فيه نظر والا قرب الثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لسكون كل منهما ليس أهلاً
وفعل المكره كالفعل اه (قوله أو سيد الخ) عطف على الضمير المشتري لو اشترى أمة (قوله أو وارث) أى
حائز والالم يحصل القبض الا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشترى من مورثه ومات أى مورثه
قبل قبضه فله بيعه وان كان أى مورثه مدنيون ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في
قدر نصيب الا يخرج حتى يقبضه سم على حج وجهه كما قال على المنهج أن الوارث الاخر قائم مقام المورث
ويده كيد في قدر نصيبه اه ع ش (قوله أما غير الاهل) أى أما المشتري الغير الاهل بان اشترى له وليه
وأتلفه هو وفي تسميته مشترياً يجوز اه ع ش (قوله كغير مكاف) وانظر ما فائدة المكاف عبارة النهاية
فلو كان صبياً ومجنوناً الخ (قوله وكان بغير حق) زاده لثلاثين في قوله سابقاً ولم يكن لعروض الخ قول المستن
(ضيقاً) ليس بقيد فله مال وقدمه أجنبي أو لم يقدمه أحداً وكله بنفسه نهاية ومعنى (قوله وعلى البائع رد ثمنه)
وقد يحصل التقاض اذا أتلف البائع الثمن أو أتلف بيده اه نهاية (قوله وهو فاسد الخ) أى أو عن جهة
الوديعة كالم (قوله ان تعذر استرداده منه) ولعل الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المصوب من البائع حيث
قبل فيه بثبوت الخيار للمشتري دون الانقضاء أن زوال اليد المستندة لعدا فاسد بعد من زوال اليد الغاصب
عادة فان غالب العقود الفاسدة لا يحصل معها رجوع المبيع للبائع أصلاً بخلاف المصوب فان زوال الغصب
عنه غالب وبان وضع المشتري الثاني يده على المبيع حصل بتسليم من البائع والغالب في الغصب أنه بمجرد
التعدي من الغاصب فيزل بتسليم البائع منزلة اتلافه فليتم اه ع ش (قوله بأية) الى قول المتن بل
يتخير في النهاية (قوله عاينه) أى البائع (قوله فاذا أتلفه الخ) متفرع على قوله لانه مضمون الخ (قوله ولو
استوفى منافعه) أى كان استعماله البائع قبل القبض (قوله لم يلزمه لها أجرة) قال في العباب بخلاف مالو تعدى
بحبسه مدة لها أجرة انتهى فيلزمه الأجرة كما أفق به الغزالي واعتمده الشارح في شرح العباب تبع الشيخ
الاسلام في شرح الروض واعتمده شيخنا الشهاب الرملي أى والنهاية والمغنى عدم اللزوم هنا أيضاً اه سم
أى وهو قضية اطلاق الشارح وتعليقه هنا (قوله وكونه الخ) أى المبيع قبل القبض وهو عطف على قوله
اتلاف غير المكاف ليس قبضاً واتلاف بهيئته قبض فليس تشكيك ذلك بانه لا ينقص عن بهيئته فلم
جعل اتلافها قبضاً دون اتلافه ويجاب بان اتلاف الدواب مضاف لمن هي في ولايته ومنزل منزلة فعله وهو
هنا الولي كالم ظاهر بخلاف غير المكاف لا يصح قبضه ولا يضاف فعله لولي له بدليل أنه لو أتلف مع الولي
لا يضمن الولي بخلاف الدابة وحيتث فثبت اتلاف دابة غير المكاف فان أجاز وليه غرم له أو فسح غرم
للبيع كذا يظهر فليحذر (قوله عن ذلك الحق) انظر لوصفه عن ذلك الحق (قول المصنف والا فتولان الخ)
قال الاسنوي تبع فيه المحرر ويدخل فيه ما اذا كان بتقديم البائع أو الاجنبي أو لا بتقديم أحد فاما تخريج
الاولى والثانية على القولين فواضح الى أن قال وأما الثالثة فيجتمعت تخريجهما على القولين حتى يصير قابضاً
على قول ويكون كالاتفة السماوية في قول آخر ولكن المتجه الجرم بحصول القبض واقتصر في الشرحين
والروضة على تقديم البائع اه وتبعه غيره كالغزالي في تحريره (قوله أو وارث من مورثه) أى وارث جائز
والالم يحصل القبض الا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشترى أى مورثه قبضه فله بيعه
وان كان أى مورثه مدنيون ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب الا آخر
حتى يقبضه اه (قوله لم يلزمه لها أجرة) قال في العباب بخلاف مالو تعدى بحبسه مدة لها أجرة اه أى فيلزمه
الأجرة كما أفق به الغزالي واعتمده الشارح في شرح العباب تبع الشيخ الاسلام في شرح الروض واعتمده شيخنا

أو جهل لانه لما أتلفه بحق
كان تلفه واقعا عن ذلك
الحق دون غيره (والا) يعلم
أنه المبيع وكان بغير حق
أيضا (فتولان) في ان
اتلافه قبضاً أو لا وهما
(ك) القولين في (أكل
المالك طعامه المصوب)
حال كونه (ضيقاً) للغاصب
جاها لانه طعامه أظهرهما
انه يصير قابضاً بقصد
للمباشرة فكذا هنا أيضاً
وفي معنى اتلافه كما مر
اشترى أمة فاحبها أبوه أو
سيد من مكاتبه أو وارث
من مورثه شيئاً ثم عجز
المكاتب أو مات المورث
أما غير الاهل كغير مكاف
فاتلافه ليس قبضاً بل ينفسخ
به العقد ويلزمه بدله وعلى
البائع رد ثمنه لانه قبضه
(والمذهب ان اتلاف
البائع) المبيع قبل قبضه أو
بعده وهو فاسد كأن كان
للبيع الحبس ومن اتلافه
نحو بيعه ثانياً ان تعذر
استرداده منه (كتلفه)
بأية ومروانه ينفسخ فكذا
هنا لتعذر الرجوع عليه
بقبضه لانه مضمون عاينه
بالثمن فاذا أتلفه سقط الثمن
ولو استوفى منافعه لم يلزمه
لها أجرة لضعف ملك
المشتري وكونه من ضمان
البائع وتزويلاً للمنافع
منزلة العين

التي لو تلفها لم تلزمه قبضتها وانما ملك المشتري الفوائد الحادثة بعبء البائع قبل القبض لان اعيان محسوسة مستقلة فلا تتبعها غيرها فاندفع ما طال به الاذرى هنا (والاظهر ان اتلاف الاجنبي) الملتزم بغير حق للمبيع في خير (٣٩٩) عقد الربا وان اذن له البائع أو المشتري فيه لعدم استقرار ملكه أو كان عبد البائع ولو باذنه أو للمشتري لكن بغير اذنه والفرق شدة تشوف الشارع لبقاء العقود (لا يفسخ) البيع لقيام بدل المبيع مقامه وانما انفسخت الاجارة بغصب العين الى انقضاء المدة لان الواجب ثم المال رهون غير جنس العقود عليه فلم يرق مقامه بخلافه هنا (بل يتخير المشتري) على التراخي لقوات العين المقصودة (بين ان يتخير) وحيث تدفق رجوعه للفسخ بخلاف والاوجه منه نعم (و يفرم الاجنبي) البديل (أو) يستعملها الفقهاء كثيرا في حين بين معنى الواو لا متناع بقائه على أصلها المتفاوتة لوضع بين (يفسخ) وحيث لا يقدر ملك البائع للمبيع قبيل الفسخ فيلزمه تجهيز القن نظير ما مر خلافه لبعض الشارحين (و يفرم البائع الاجنبي) البديل اما اتلافه بحق نظير ما مر في المشتري أو وهو خرب فكالأفسه واما اتلافه للربوي فينسخ به العقد لتعذر التقايب والبديل لا يقوم مقامه فيه واتلاف أعجمي يعتقد تحتم طاعة أمره وغير مميز كاتلاف أمره من بائع ومشتري

لضعف الخ اه رشدي (قوله التي لو تلفها الخ) يؤخذ منه أنه لو استعمل زوائد المبيع لزمته الاجرة لانها أمانة في يده فليست مثل المبيع اه ع ش * فرع * لو تلفه البائع والمشتري معا لم يفسخ في نصه كما قاله الماوردي وانفسخ في نصه الآخر لان اتلاف البائع كالأفسه ويرجع عليه بنصف الثمن ولا خيار له في فسخ ما قدر له منه بخلافه واتلاف الأعجمي وغير المميز بامر أحد العاقلين أو بامر الاجنبي كاتلافه ولو كان بامر الثلاثة فالقياس كما قاله الاسنوي أنه يحصل القبض في الثالث والتخسير في الثالث ولا يفسخ في الثالث أما اتلاف المميز بامر واحد منهم فكاتلاف الاجنبي بلا أمر من باية ومعنى قال ع ش قوله فكاتلاف الاجنبي الخ أي فيخير المشتري ان اتلفه بامر البائع أو الاجنبي ويكون اتلافه قبضان كان باذن المشتري اه وقوله ويكون اتلافه قبضا الخ بخلاف ما يأتي في الشرح كالتبعية والمعنى وان اذن له البائع أو المشتري فيه الخ (قوله فيه) أي الاتلاف (قوله ملكه) أي أحد المتبايعين (قوله والفرق الخ) أي حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كاتلافه فينفسخ اه سم عبارة الرشدي يعني والفرق بين ما فهمه قوله لكن بغير اذنه من أنه اذا كان باذنه لا يكون كالاتلاف بل يكون قابضا وبين عبد البائع باذنه اه (قوله وانما انفسخت الاجارة الخ) أي ويرجع المستأجر على المؤجر بالاجرة ان كان قبضها والاسقطت عن المستأجر وظاهره وان كان الغصب على المستأجر نفسه وحيث قلنا بانفساخ الاجارة يرجع المؤجر على الغاصب باجرة العين المغصوبة مدة وضع يده عليها وان لم يستعملها ولا يختص انفساخ العين المؤجرة بالغصب بمالكه كان قبل القبض بل غصبه بغير قبض المشتري كغصبه قبله لان قبض العين ليس قبضا حقيقة اه ع ش (قوله لان الواجب) أي على الاجنبي (ثم) أي في غصبه العين المؤجرة (قوله من غير جنس المعقود عليه) وهو المنفعة (قوله بخلافه هنا) أي فان المعقود عليه هنا المال وهو أيضا الواجب على متلفه فتعدي العقد من العين الى بدلها نهاية ومعنى (قوله على التراخي) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية والشهاب الرملي (قوله والاوجه منه نعم) لعل هذا مبني على ما عتمد من ان الخيار على التراخي اما على ما عتمد شيخنا الرملي أي من أنه على الفور فالقياس عدم رجوعه للفسخ فليتأمل اه سم (قوله يستعملها) أي لفظة أو (قوله يقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبائع وحده فالمالك قبل الفسخ أيضا اه سم (قوله نظير ما مر) أي بقوله نخرج قتله لردته الخ (قوله في المشتري) أي في اتلافه (قوله لا يقوم مقامه) أي المبيع (فيه) أي التقايب (قوله البديل) أي المتن في المعنى وكذا في النهاية الأهم اعتمدت أن اتلاف دابة المشتري اذا كانت معه كاتلافه فيكون قبضا عبارة ومحل ذلك أي محل التخسير باتلاف دابة المشتري ابلاذ لم يكن مالكها معها والاتلافات لها منسوب اليه لئلا كان أو من اوقال الاذرى انه صحيح ونظمه الشيخ في الغرر وان رده في شرح الروض ولو كانت مع الغير فلا اتلاف منسوب اليه اه (قوله فكالأفسه) أي فينفسخ العقد وسقط الثمن (قوله وغير مميز) عطف على الأعجمي أي ولو بهيمة اه ع ش (قوله كاتلاف أمره الخ) قضيته أن اتلاف غير المميز بدون امر احد كاتلاف باقة فليراجع (ثم له من بائع ومشتري واجنبي) أي فينفسخ في الاول ويحصل القبض في الثاني ويتخير في الثالث اه ع ش (قوله لا يضمن اتلافها) أي بان لم يكن معها وكان اتلافها في زمن لم يعتد حفظها فيه (قوله او يضمنه) عطف على لا يضمن اتلافها (قوله او قصر في حفظها) أي بان كان الاتلاف في زمن جرت العادة بحفظ الشهاب الرملي عدم لزوم هنا أيضا (قوله والفرق الخ) أي حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كاتلافه فينفسخ (قوله على التراخي) أي كما اقتضاه كلام الفقهاء وقال القاضي على الفور وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملي (قوله والاوجه منه نعم) لعل هذا مبني على ما عتمد من ان الخيار على التراخي اما على ما عتمد شيخنا الشهاب الرملي من أنه على الفور فالقياس عدم رجوعه فليتأمل (قوله يقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبائع وحده فالمالك قبل الفسخ وحده (قوله لكونه معها) الذي في شرحه لا رشاد كشرح

واجنبي * (تنبيه) * لو تلفته دابة مشتركة لا يضمن اتلافها انفسخ لتقصير البائع فنزل منزلة اتلافه أو يضمنه لكونه معها أو قصر في حفظها لم يكن قبضا لانها لا تصلح له بل يتخير فان فسخ طال به البائع بما تألفته لتقصيره

سماوية (فرضيه) المشتري (أخذ به بكل الثمن) كولو قارن العيب العقد ولا أرشله لقدرته على النسخ وفهم من قوله فرضيه ما قدمه من أن له الخيار و يتخير أيضا بغصب المبيع وابقوه بخد البائع للمبيع ولا بينة ولو عيبه المشتري فلا خيار له لحصوله بفعله بل يتخير به رده ولو ظهر به عيب قديم كأمرو يصير قابضا لا أتلفه فيستقر عليه حصته من الثمن وهو ما بين قيمته سلما ومعها هذا أن اندمل فان سرت الجناية للنفس استقر عليه الثمن كله وفارق تعيب المستأجر وجب الزوجة بان هذا منزل منزلة القبض لوقوعه في ملكه وذلك لا يتخيل فيه ما ذلك (أو عيبه) (الأجنبي) وهو أهل للالتزام بغير حق (فان الخيار) على التراخي ثابت للمشتري لكونه مضمونا على البائع (فان أجاز غرم الأجنبي الارش) لانه الجاني لكن بعد قبض المبيع لا قبله بخوار تافه بيد البائع فيفسخ المبيع قاله الماوردي واعتبر بمافيه نظر والمرا بالارش في الرقيق ما يأتي في الديات وفي غيره ما نقص من قيمته ففي يد القن نصف القيمة لا ما نقص منها ان لم يصير غاصبا والالزما الأكثر من نصفها وما نقص منها (ولو

لدواب فيه لئلا كان انهارا اه عش (قوله اودابالبائع) عطف على قوله دابة مشتر (قوله مطلقا) اي ضمن اتلافها ولا (قوله فرضيه المشتري) اي بان اجاز البيع نهاية ومعنى قال عش اي اولم يفسخ لسقوط الخيار بذلك بناء على انه فوري اه (قوله كولو قارن) الى قول المتن ولا يصح في المعنى الا قوله ان لم يصير غاصبا الى المتن وفي النهاية الا قوله على التراخي في المحل فان الذي فيها على الفور (قوله ويتخير ايضا) وهو على التراخي كافي شرح الروض وعش وسم (قوله بخد البائع للمبيع) اي بان يقول قبل القبض ايس المبيع هذا التعذر قبضه حالا كافي الا بقى اه كرددى عبارة الجعري قوله وخذ البائع ما قال لم يعط هذا احلي وعبارة عش اي بان انكر أصل البيع فيحلف على ذلك وله أن لا يحلف البائع ويقسح العقد وياخذ الثمن لعدم وصوله الى حقه اه (قوله وهو ما بين الخ) أي نسبة ما بين الخ ولو كانت قيمته سلما ثلاثين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلث الثمن أو سلما عشرين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلثاه اه عش (قوله وفارق) أي تعيب المشتري حيث لم يتخير بذلك (قوله تعيب المستأجر الخ) أي حيث تخيرا اه عش (قوله بان هذا) أي تعيب المشتري (قوله لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم أن اتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ اه سم (قوله لا يتخيل فيه ما ذلك) أي أن ما ذكر من التعيب واجب قبض لان المستأجر والمرأة لم يتصرفا في ملكهما ما بل فيما يتعلق به حقه ما فلا يكونان بذلك مستوفيين بخلاف المشتري اه معني (قوله وهو أهل للالتزام بغير حق) لا يخفى ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعيب من ليس أهلا للالتزام والتعيب يحق لا ينقصان عن التعيب بآفة سماوية مع ثبوت الخيار حينئذ فهذا التقيد ليس الا بالنظر لتغريم الارش عند الاجازة اه سم (قوله على التراخي) بل هو على الفور هنا وفيما يأتي بعد في شرح مر اه سم (قوله لكونه مضمونا الخ) لتعيل ثبوت الخيار بلا قيد التراخي (قوله قاله الماوردي) أي وبتقدير فسخه يثبت انه لا ارش للمشتري فلا معنى لاخذه ما قد يثبت ان له ليس له اه عش (قوله واعترض) اي ما قاله الماوردي والمعترض الزركشي كافي النهاية قال عش قوله مر وما اعترض به الزركشي الخ اي من انه يلزم هذا عدم تحمك البائع من المطالبة ايضا وانه لو غصب المبيع قبل القبض لا يمكن واحدا منهما من المطالبة (وقوله فيه نظر) وجه النظر ان وجهه عدم مطالبة المشتري قبل القبض احتمال التلف المؤدى لا نفساخ العقد وهذا منتف في تعيب الأجنبي وغصبه اه (قوله بما فيه نظر) اي كإسقاط الكلام عليه في شرح العباب اه سم (قوله

البهجة) شيخ الاسلام وغيره واعتد به مر أنه اذا كان معها كان كاتلافه فيكون قبض السكينة في شرح الروض رد ذلك والذي في الروض وان أتلفته دابته أي المشتري نهار انفسخ أوليا فله الخيار فان فسخ طوب بما أتلفته اه وينبغي ان اتلافها وهو معها كاتلافها لئلا يجامع الضمان (قوله بغصب المبيع وابقه) قال في الروض فان أجاز له لم يبطل خياره ما لم يرجع أي العبد قال في شرحه فان الخيار في ذلك على التراخي اه ثم قال في الروض وشرحه وان خد أي المبيع البائع قبل القبض ولا بينة للمشتري فله الخيار للتعذر أي لتعذر قبضه حالا كافي الا بقى اه ولم يتعرض لكون الخيار هنا في الجرد على الفور والتراخي وقد يؤخذ من قوله كافي الا بقى ان الخيار على التراخي وهو متجه كافي الغصب والابق فانه نظيره ما ولا ينافيه قوله حالا كما هو ظاهر لانه متعلق بقوله قبضه (قول المصنف ولو عيبه المشتري) هل المراد به المالك وان لم يباشر العقد على وزان ما قاله في قول المصنف السابق واتلاف المشتري قبض ويجري ذلك في قوله تدميه لو أتلفته دابة مشتر وهل يدخل فيه الصبي الذي اشترى له وليه فيجري في دابته هذا التفصيل و يرتبط ضمان اتلافها وعدمه بوليها (قوله لوقوعه في ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم ان اتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ (قوله وهو أهل للالتزام بغير حق) لا يخفى ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعيب من ليس أهلا للالتزام والتعيب يحق لا ينقصان عن التعيب بآفة سماوية مع ثبوت الخيار حينئذ فهذا التقيد ليس الا بالنظر لتغريم الارش عند الاجازة (قوله على التراخي) بل هو على الفور مر وكذا قوله الا في على التراخي فانه على الفور في شرح مر (قوله بما فيه نظر) أي كإسقاط الكلام عليه في شرح العباب (قوله

وهذا متفق عليه لانه اما كالاتفة او اتلاف الاجنبي وكل منهما يثبت الخيار فقوله (٤٠١) المذهب انما هو في قوله (لا تغريم) بناء

على الاصح ان فعله كالاتفة لا كفعل الاجنبي فان شاء المشتري فسخ وان شاء أجاز بجميع الثمن ناسم (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) اجماعا في الطعام والحديث حكيم بن حزام بسند حسن بان أخى لا تبعن شيئا حتى يقبضه وعلمته ضعف الملك لا نفاسحه بتلفه كالمسوق وقيل اجتماع ضمانين على شيء واحد اذا لم يصح لثمنه المشتري أيضا للثاني قبل قبضه فحيث كان مضجونا له وعليه وخرج بالبيع زوائده الحادثة بعد العقد فصح بيعها لعدم ضمانها كما مر ومنتع التصرف بعد القبض أيضا اذا كان الخيار للبائع وأولهما كالمسوق ولا يصح خلافا لمن زعمه ورود الاحبال من أبي المشتري لانه قبل القبض لانها به تنقل للملك الاب فيلزم تقدر القبض قوله ولا نفوذ تصرف الوارث أو السيد فيما اشتراه من مكاتبه فجوز نفسه أو مورثه ولا وارث له غيره فمات قبل القبض لعوده له بالتجيز والموت فلم يملكه بالشراء ولا يبيع العبد من نفسه لانه عقد عتاق ولا قسمه لانها وان كانت بيعا لانها ليست على قوانين البيوع لان الرضا فيها غير متبرفلا يعتبر القبض كالشفعة أو الاصح ان بيعه له انتم كغيره

وهذا متفق عليه اي ثبوت الخيار لا بقيد كونه على التراخي بل دليل ما عاله به اه سم (قوله وكل منهما يثبت الخيار) اي الاول قطعا والثاني على الاظهر (قوله فقوله المذهب الخ) فكان الاولى في التعبير ان يقول ثبت الخيار لا تغريم على المذهب ولولم يعلم المشتري بالحال حتى قبض وحديث عنه عيب كان له الارش لتعذر الرد اه معنى (قوله ناسم) اي لقد رتبته على الفسخ قول المتن (ولا يصح بيع المبيع الخ) قال في شرح الروض اي والمغنى وان اذن البائع وقبض الثمن انتهى اه سم قول المتن (قبل قبضه) اي ولو تقديرا اه ثم اية قال ع ش اي ولو كان القبض المنفي تقديرا كان يشتري طعاما مقدرا بالكيل فقبضه من اقل لا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل في ضمانه اه وقال الرشدي قوله ولو تقدر ايا في قبض فكانه قال لا يصح بيعه قبل قبضه الحقيقي والتقدير يري اي فالشرط وجود القبض ولو التقدر يري حتى يصح التصرف اذا وضعه البائع كالمسوق وان لم يحصل الحقيقي وما في حاشية الشيخ مما حاصله انه غاية في المبيع فكانه قال لا يصح بيع ولو مقدرا بنحو الكيل او الوزن قبل قبضه يبعده انه لو كان هذا عرضه لكان المناسب في الغاية ان يقول ولو غير مقدرا اذا المقدر يشترط فيه ما لا يشترط في غيره كالاتفي اه (قوله اجماعا) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله وقيل الى وخرج (قوله يا ابن اخي) ذكره تعطفاه اه ع ش (قوله كالمسوق) أي في اول الباب (قوله اذا كان الخيار للبائع الخ) أي الا اذا اذن البائع او كان التصرف معه كالمسوق في محث الخيار أيضا اه سم (قوله أو كان الخ) اي بشرطه الا ان بعد قول المتن والاصح ان يبيعه للبائع كغيره (قوله ورود الاحبال الخ) فاعل لا يصح وكان وجه ورود هذه انما تقدر قبل دخولها في ملك الاب لا يلد أن المشتري باعها له والا فلا وجه لورودها اه رشدي (قوله لانه) أي المشتري (قوله ولا نفوذ الخ) عطف على الاحبال وكذا قوله ولا يبيع العبد الخ وقوله ولا قسمته عطف عليه اه كروى (قوله أو مورثه) عطف على قوله مكاتبه (قوله قبل القبض) تنازع فيه قوله فجوز وقوله فمات (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فليست سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كما مر به الروض كغيره يدل على أنه يملكه بالشراء سم على جواز بصرح به قول الشارح قبل وفي معنى اتلافه أي المشتري كالمسوق لو اشترى أمة فأحبها أو مائة كره أو ادعى امره قوله قبل ولا احبال أبي المشتري لانه الى ان قال لان قبض المشتري موجود في الثلاثة حكاه اه ع ش وقوله ويصرح الخ انما يرد على النهاية دون الشارح فانه أشار هناك الى رجحان ما ذكرهنا (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أي قبل قبضه اه سم (قوله الا قسمته) أي المبيع أي اذا كانت غير رد على ما يؤخذ من قوله لان الرضا فيها غير معتبر اه ع ش عبارة الرشدي أي تعديلا اذا لا فرا ليس بيعا فلا وجه لوروده والرد لا يفيده من الرضا اه عبارة سم قوله لان الرضا فيها غير معتبر هذا يدل على أن الكلام في غير قسمه الرد لا اعتبار الرضا فيها وهذا حاصل في شرح الروض والكلام في القسم قبل القبض ويبقى الكلام في بيع المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل

وهذا متفق عليه اي ثبوت الخيار لا بقيد كونه على التراخي بل دليل ما عاله به (قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) قال في شرح الروض وان اذن البائع وقبض الثمن اه (قوله اذا كان الخيار للبائع أولهما) أي الا اذا اذن البائع أو كان التصرف معه كالمسوق في محث الخيار أيضا (قوله أو مورثه) قال في الروض وما اشتراه من مورثه ومات قبل قبضه فله بيعه وان كان مديونا ودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في قدر نصيب الا يخرج حتى يقبضه اه وقضيته انه يملكه بالشراء وان يبيعه في هذه الصورة ليس من تصرف الوارث في التركة مع وجود الدين لان التركة انما هي الثمن فليست امل نعم قد يشك لان الثمن قد يكون في ذمته لم يقبض وقد يبيعه من قبل فلا ينفع الغريم التعلق به اذ قد لا يحصل ونفوت العين بتصرفه (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فليست سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كما مر به الروض كغيره يدل على أنه يملكه بالشراء (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أي قبل قبضه (قوله لان الرضا فيها غير معتبر) هذا يدل على أن الكلام في غير قسمه الرد لا اعتبار الرضا فيها وهذا حاصل في شرح الروض والكلام في القسم قبل القبض ويبقى الكلام في بيع

لعموم النهي السابق وللعلة الاولى وحمل الخلاف ان باعه بغير جنس الثمن أو زيادة أو نقص أو تفاوت صفة والا بان باعه بعين الثمن أو بمثله ان تلف أو كان في الذمة فهو اقالة بلفظ (٤٠٢) البيع على العتد وزعم ان الصحيح مراعاة اللفظ في المبيع لا المعنى غير صحيح

بل تارة يراعى هذا وتارة يراعى هذا بحسب المدرك (و) الاصح (ان الاجارة للمبيع (والرهن والهبة) والصدقة والاقرض له (كالببيع) بناء على المعنى الاول وكذا جعله نحو صدق أو عوض خلع أو سلم والتولية فيه والاشراك وأنهم اطلاق منع الرهن أنه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أيضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واعتده هو ومن تبعه ان محل منعه من البائع ان كان بالثمن حيث له حق الحبس اذ لا فائدة في الرهن لانه محبوس بالدين والاجاز وقضية قولهم والاجاز محتمل منه بغير الثمن وان كان له حق الحبس وقضية العلة بخلافه وهو الاقرب وخرج باجارة المبيع اجارة المستأجر قبل قبضه فانها صحيحة لكن من المؤخر فقط لان العقود عليه فيها المنافع وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثرها عدم قبضها فان قلت قضية العلة محتمل من غير المؤخر أيضا قلت ما ذكر من نفي امكان قبض المنافع المراد به نفي امكان قبضها الحقيقي لتصرفهم كلياتي في السلم بان قبضها بقبض محلها ولتوقها بقبض التقدري بخلاف غيره (و) الاصح (ان الاعتاق فيضم وان كان للبائع حق الحبس لقوته ومثله الاستيلاء والتدبير والتزويج والقسمة واباحة تعو طعاما اشتراه خرافا للفقراء والوقف

ما في الروض وشرحه جواز في قسمة الاقرار دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة اقرار قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ماصار اليه فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه انتهى اه سم وسأني عن النهاية والمغنى مثله (قوله لعموم النهي) الى قول المتن وان الاعتاق في النهاية والمغنى الا أنهم ما اعتمد اما اقتضاه كلام الروضة كلياتي (قوله السابق) أي آتفا (قوله وللعلة الاولى) أي ضعف الملك (قوله أو بمثله ان تلف) أخرج قيمته اه سم (قوله أو كان في الذمة) صورة ذلك أن يشتري عبدا مثلا بدينار مثلا في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه للبائع بدينار في ذمته أو قبض البائع بدينار في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه له بدينار في ذمته أو معين غير ما دفعه له ولو مع وجوده وعلى كل من الصور رتين يقال انه باعه بمثل ما في الذمة شيخنا اه بحجري (قوله بل تارة يراعى هذا) أي اللفظ وهو الاكثر كقولنا بعثت هذا بالثمن لا ينعقد بيعا ولا هبة على الصحيح (وتارة يراعى هذا) أي المعنى كقولنا وهبتك هذا الثوب بكذا ينعقد بيعا على الصحيح فلم يطبقوا القول باعتبار اللفظ بل يختلف الجواب باختلاف المدرك كالأمر في أنه اسقاط أو تعليق وتارة لا يراعى اللفظ ولا المعنى كما اذا قال أسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد فان الصحيح أنه لا ينعقد بيعا ولا سلما اه معنى عبارة ع ش أي والغالب عليهم مراعاة اللفظ ما لم يقر جانب المعنى ومن ثم وقع في عبارة غير واحد أن العبرة في العقود بالالفاظ اه (قوله للمبيع) يعني عنه قوله الاتي له (قوله على المعنى الاول) أي ضعف الملك (قوله بين رهنه من البائع الخ) أي وبين أن يكون له حق الحبس أو لانه لم ينعقد (قوله أيضا) حقيقة ان يقدم ويد كر عقب وغيره (قوله وهو ما اقتضاه كلام الروضة الخ) معتمد ع ش ومعنى (قوله لكن الذي نقله الخ) عبارة النهاية وان نقل السبكي الخ فهي صريحة في موافقة الشيخين وخالفه السبكي اه بصري (قوله ان كان بالثمن الخ) ضعيف اه ع ش (قوله حيث له حق الحبس) عبارة المعنى وكان له حق الحبس اه (قوله وقضية قولهم الخ) قد يناقش فيه بجعل قولهم ان كان بالثمن قيد القولهم منعه من البائع وقولهم حيث له الخ خبر ان وار جاع قولهم والاجاز للخبر فقط نعم تعبير المعنى كما ذكرناه سالم عن المناقشة (قوله وقضية العلة) وهي قوله لانه محبوس الخ كردي وع ش (قوله وقضية العلة الخ) قد يناقش فيه بان قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسأني في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر ولو كان القبول بمنزلة الفلج لجاز ذلك جنسها أو وصفها اه ع ش (قوله فلم يؤثرها عدم قبضها) قضيتها أن مثل المبيع الصدق وعوض الخراج وغيرهما من كل مالمك بعقد من الاعيان وهو ظاهر اه ع ش و (قوله عدم قبضها) أي العين المؤجرة (قوله قضية العلة) وهي قوله لان العقود عليه فيها الخ (قوله ما ذكر الخ) أي بقولهم وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين (قوله المراد به الخ) جلته خبر ما ذكر (قوله ولتوقها بقبض المؤخر) متعلق بقوله لم يشترط فيه الخ وعلة مقدمة عليه (قوله بخلاف غيره) أي غير المؤخر (قوله فيضم) الى المتن في النهاية والمغنى الا أنهم ما اعتمد احصاء الوقف وان توقف على القبول كلياتي (قوله والقسمة) أي قسمة غير الراد سم وع ش أي قسمتي اقرار وتعديل سلطان وحلي (قوله والوقف) أي والوصية اه معنى عبارة ع ش زادي المنهج الوصية أيضا المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل ما في الروض وشرحه جواز في قسمة الاقرار دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة اقرار أي قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ماصار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه (قوله أو بمثله ان تلف) أخرج قيمته (قوله وقضية العلة بخلافه الخ) قد يناقش فيه بأن قبوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسأني في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر ولو كان القبول بمنزلة الفلج لجاز ذلك (قوله والقسمة) أي قسمة غير الراد

فتمكون

بمحلها ولتوقها بقبض التقدري بخلاف غيره (و) الاصح (ان الاعتاق فيضم وان كان للبائع حق الحبس لقوته ومثله الاستيلاء والتدبير والتزويج والقسمة واباحة تعو طعاما اشتراه خرافا للفقراء والوقف

فتمنكون الصور ثمانية اه (قوله مالم نقل بتوقفه الخ) الواجهة أن الوقف صحيح وان شرطنا القبول اه سم
عبارة النهاية والمغنى والوقف سواء احتاج الى قبول أى بان كان على معين أم لا كما في المجموع خلافا لما في
الشرح والروضة نقل عن التمه من ان الوقف ان شرط فيه القبول كان كالبيع والا فلا عتاق مع أن الاصح
أن الوقف على معين لا يحتاج الى قبول كما سياتى ان شاء الله تعالى كالعتق اه (قوله للفقراء) ليس بقيد اه
بحيرى (قوله بخلافه) أما اذا اشترى الطعام مقدرا بكيل أو غيره فلا بد لصحة باحتسه من قبضه بذلك معنى واسنى
(قوله ولا العتق على مال) أى من غير العبد المبيع لما مر من صحة بيع العبد من نفسه ولو قلوا ههنا لانه
بيع اه ع ش عبارة السيد عمر أى من اجنبى كان قال له أعنتقه عنى على كذا بخلافه من العبد كما تقدم
اه (قوله ولا عن كفارة الغير) أى بل ولا بالهبة الضمنية كقولنا له أعنتق عبدك عنى ولم يذكر عوضا فاجابه
اه ع ش (قوله ويكون قابض الخ) أى وان كان للمائع حق الحبس اه معنى (قوله بخوالعتق) وهو الاستيلاء
اه ع ش (قوله والاثنين بعده) وهما التزويج والقسم (قوله قبل قبضهم له) فان قبضوه كان قابضا اه
نهاية قول المتن (والثمن المعين) أى نقدا كان أو غيره معنى ونهاية قول المتن المعين خرج ما في الذمة فيجوز
بيعه وهو الاستبدال الا ترى اه سم (قوله فى جميع مامر) الى قول المتن وله فى النهاية (قوله فى جميع مامر)
أى من أول الباب الى ههنا كما قدم هو ذلك فى أول الباب بقوله ومثله فى جميع ما بانى الثمن اه وحينئذ فتعليله
صحة التصرف قبل القبض اه رشيدى (قوله الا فى نظير الخ) عبارة المغنى ولو أبده المشتري بمثله أو بغير
جنسه بوضا البائع فهو كببيع المبيع للبائع اه زاد النهاية فلا يصح الا ان كان الاعتبار عنه بعين المبيع
أو بمثله ان تلف أو كان فى الذمة اه أى فانه اقاله (قوله من يبيع المبيع) من يعنى فى أول بيان مامر (قوله
لعموم النهى) أى فى خبر حكيم بن حزام المتقدم ما بن أى لا تبين شيئا حتى يقبضه فشمس الشئ المبيع
والثمن وما فى معناه ما وان كان عمومه لخوالامانة غير مراد اه رشيدى (قوله كذلك) خبر قوله وكل عين
الخ أى لا يتصرف فيه قبل قبضه (قوله من العلنين) هما ضعف الملك وتوالى ضمانين اه ع ش قول المتن
(وله يبيع ماله) بالاضافة لانه بافظ الموصول يشمل الاختصاص به ولا يصح بيعه اه ع ش قال المغنى وأولى
منه وله لا تصرف فى ماله اه قول المتن (بأمانة) شملت الامانة لو كانت شرعية كطو طيرت الرج ثوبا الى داره
اه نهاية أى دار الغير ع ش (قوله والحق) الى قوله ومثله فى الاخيرة فى النهاية الاقوله أو جل الى ولو استأجره
وكذا فى المغنى الاقوله كذا قاله الى ولو استأجره (قوله أو تملك) أى لا رافقا اه ع ش (قوله بعد رؤيته)
قيد اه ع ش قول المتن (وقراض) أى يبدى العامل سواء كان قبل الفسخ أم بعده فظهر الرجحان لمخالفا
للقاضى والامام اه نهاية عبارة سم قال فى شرح الروض قال القاضى بعد الفسخ والامام قبل أن يرجع
وفيهما نظر اه والوجه مر هو مقتضى النظر وفاقا لاطلاق المصنف لانه ان لم يتحقق ملك العامل فواضع
وان تحقق بان فسخ بشرطه فرقت الصفقة فيصح فى نصيب المالك دون نصيب العامل فليأمل اه (قوله
مطلقا) أى أذن المرفهين أم لا اه ع ش (قوله للمورث التصرف فيه) أى بخلاف ما لا يملك الهالك بعبه مثلا
بان اشتراه ولم يقبضه لكنه حينئذ ليس فى يده بائعة بأمانة بل هو مضمون عليه اه نهاية (قوله ومثله) أى
المورث ع ش وقال الرشيدى أى مثل ما ذكر فى جواز بيعه ما عدا كنه الغنم الخ أى وهو هو بر جمع فيه
الاصل قبل قبضه له من الفرع ومقسوم قسمة افراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له يبيع ما صار له فيها
من نصيب صاحبه قبل قبضه ولا يبيع شقص أخذه بشقعة قبل قبضه لان الإخذ بها معاوضة نهية ومعنى زاد
الاول ولو باع ماله فى يد غيره أمانة فهل للبائع ولاية الانتزاع من ذلك الغير بدون اذن المشتري ليتخلص من
الضمان ويستقر العقد الظاهر كما قاله الزركشى نعم بل يجب لتوجه التسليم على البائع اه وزاد الثانى وله
بيع ثمرة على شجر موقوف عليه قبل أخذه وكذا سائر غلات وقف حصلت لجماعة وعرف كل قدر حصته كما نقله

مالم نقل بتوقفه على القبول
لانه حينئذ كالبيع وفارق
كالا باحة التصديق بانه تملك
بخلافه مالا الكتابه اذ ليس
لها قوة العتق ولا العتق على
مال لانه يبيع ولا عن كفارة
الغير لانه هبة ويكون قابضا
بخوالعتق والوقف لا بالتدبير
والاثنين بعده وكذا الطعام
المباح للفقراء قبل قبضهم
له (والثمن المعين كالبيع)
فى جميع مامر فيه ومنه
فساد التصرف قبل قبضه
المذكور ضمنا فى قوله
(فلا يبيعه البائع) يعنى لا
يتصرف فيه كما باصله (قبل
قبضه) لامن المشتري الا فى
نظير مامر من يبيع المبيع
للبيع ولا من غيره لعموم
النهى ولامر من العلنين
وكل عين مضمونة فى عقد
معاوضة كحرة وعوض صلح
عن مال أو دم وبذل خلع أو
صداق كذلك (وله يبيع ماله
فى يد غيره أمانة كوديعة)
والحق بذلك ما أفسرزه
السااطان لجندى أى تملكها
كما هو واضح فله بعد رؤيته
بيعه وان لم يقبضه رفقا
بانجند نص عليه ومن ثم
عنه بمجرد الافراز
(ومشترك وقراض ومرهون
بعد انفكاكه) مطلقا
وقبله باذن المرفهين
(وموروث) كان للمورث
التصرف فيه ومثله ما يملكه
الغانم من الغنمة

(قوله مالم نقل بتوقفه على القبول) الواجهة أن الوقف صحيح وان شرطنا القبول (قول المصنف والثمن المعين) خرج ما في الذمة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الا ترى (قول المصنف وقراض) قال فى شرح الروض

في المجموع عن المتولي وأقره اه عبارة الجعري ومثله غلة وقف وغنيمه فلاحا المستحقين أو الغائمين يسبح
 حصته قبل فراها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل اقرارها ورؤيتها وكفى
 بعض مشايخنا بالافراز فقط ولو مع غيره قلوبى اه (قوله مشاعا) أى اذا كان قدر معلوما بالجزئية كفى
 شرح الروض اه رشيدى (قوله لتأم الملك) تعليل لقول المتن وله يسبح ماله في بدعيه امانة كود بعة الخ
 (قوله لاستأجر) بطخ الجيم عطف على قول المتن كود بعة (قوله أو قصارته) يؤخذ مما يأتى أن محله في
 قصارة تحتاج إلى عين اه سيد عرويانى عن سم والمغنى ما يفيد الاطلاق (قوله مثالا) عبارة للمغنى ومثله
 ذلك أى الصبغ والقصاره صوغ الذهب ونسج الغزل ورياضة الدابة اه (قوله وحمل) أى قول الشيخين
 وقد تسلمه الاجير اه رشيدى (قوله قبل العمل) أى لتعلق حق الاجير به لان الاجارة لازمة من الطرفين
 اه بجعري (قوله مطلقا) أى تسلمه الاجير أم لا (قوله أو بعده) أى العمل عبارة النهائية والمغنى وكذا بعده
 اه وهى أحسن (قوله وقبل تسليم الاجرة) قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ أو بعده أى بعد تسليم
 الاجرة والصبغ من الصباغ لانه يسبح اه أى ويبع المبيع قبل قبضه لا يجوز اه سم (قوله أنه له ابدال
 المستوفى به) بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب وقبول والا فلا يملك ما يأنه قاله السبكي وهو ظاهر وبحت
 الاذرى الصحة بناء على صحة المعاوضة سم اه بجعري (قوله اما التعيين الخ) هذا لا يلائم جعل التسليم مجرد
 تصويرا لا قيد اسيد بن زوسم أى وانما يلائم ما فى النهاية والمغنى من جعل التسليم قيد اعتباره ما نعلم لو أكرى
 ضياغا أو قصار العمل ثوب وسلمه له فليس له بيعه قبله وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة لان له الحبس للعمل ثم
 لاستيلاء الاجرة كذا قالوا وهو خصوص برأيه حبسه لتسلم العمل أيضا ولا ينافيه اطلاقهم اه زاد الاول
 جواز ابدال المستوفى به لا مكان حل ذلك بقريته ما هنا على ما اذا لم يتسلمه الاجير اه قال عرش قوله مر
 وسلمه الخ أفهم أنه يجوز له بيعه قبل التسليم ويرد عليه أن العقد لم يجرده ويبيع يفتقر على الاجير فيه
 فالقبض من عدم صحة بيعه سواء بعد التسليم أو قبله ويمكن الجواب بأنه يمكن ابداله بغيره حيث لم يسلمه له كما يفهم
 من قوله لا مكان حل ذلك بقريته الخ وقوله وهو تصور رأى قوله قبل العمل اه (قوله مثالا) أى أو ليحفظ
 متاعه المعين شهرا اه نهاية (قوله جازله بيعها) أى قبل انقضاء الشهر (قوله ليس عينا) هذا أشار
 اليه فى شرح الروض اه سيد عرويانى وسرد النهاية وسم عبارة راجعتهما (قوله لان المستأجر له الخ) انظر
 هذا لتعليل فيما قبل العمل اه سم (قوله بخلاف نحو الصبغ) أى وبخلاف القصارة أيضا لانها كالعين
 عندهم ومثلها الرياضة اه سم (قوله فانه عين) انظر هذا اذا كان الصبغ من المالك اه سم قول المتن
 (وكذا الخ) فان قيل ما فائدة عطفه بكذا اجيب بان فائدة التنبية على انه قسم الامانة لانه مضمون
 قال القاضى بعد الفسخ والامام قبل أن يبرح وفيهما نظر اه والوجه هو مقتضى النظر وفاقا لاطلاق
 المصنف لانه ان لم يتحقق ملك العامل فواضع وان تحقق بان وجد فسخ بشرطه فرقت الصفة فيصير في
 نصيب المالك دون نصيب العامل فليتأمل (قوله وقبل تسليم الاجرة) قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ
 أو بعده أى بعد تسليم الاجرة والصبغ من الصباغ لانه يسبح اه أى ويبع المبيع قبل قبضه لا يجوز
 (قوله اما التعيين الخ) أى وعلى هذا لا يأتى الحل السابق (قوله ولو استأجره لرى غنمه الخ) عبارة شرح
 الروض قال المتولى ولو استأجره لرى غنمه أو ليحفظ متاعه المعين شهرا كان له ان تصرف فى ذلك المال قبل
 انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه اذ لم يستأجره أن يستعمله فى مثل ذلك العمل اه وهذا
 الاختلاف مبنى على أنه هل يجوز ابدال المستوفى به أولا اه والراجح جواز البيع لانه بسبيل من أن يأتى ببدله
 أو يسلم له الاجير نفسه ويستحق الاجرة نعم يمكن حل كلام المتولى الاخير على تصرفه بعد ابدال بل تعليله
 دال عليه مر وقضية قوله لانه بسبيل الخ جريان ذلك فى مسألة الاستئجار لنحو الصبغ والقصاره (قوله
 لان المستأجر له الخ) انظر هذا لتعليل فيما قبل العمل (قوله بخلاف نحو الصبغ) أى وبخلاف القصارة
 ايضا لانها كالعين عندهم ومثلها الرياضة (قوله فانه عين) انظر هذا اذا كان الصبغ من المالك (قوله

مشاعا ما نعلم ان ذلك (و يأتى
 فى بدعيه بغيره فسد أو
 افاقته) لتأم الملك لاستأجر
 لصفه أو قطارته مثلا وقد
 تسلمه الاجير كذا قالوه
 وحمل على انه مجرد تصوير
 لا قيد فلا يجوز التصرف
 فيه قبل العمل مطلقا أو
 بعده وقبل تسليم الاجرة
 لان له حبسه لتأم العمل
 ثم لقبض الاجرة ولا ينافيه
 اطلاقهم ان له ابدال
 المستوفى به اما التعيين حمل
 ذلك بقريته ما هنا على
 ما اذا لم يتسلمه الاجير أو حل
 هذا على ما اذا تصرف فيه
 بغير ابدال ولو استأجره
 لرى غنمه شهرا مثلا جازله
 بيعها لان المستأجر له ليس
 عينا حتى يستحق حبس
 العين لاجله بخلاف نحو
 الصبغ فانه عين فناسب
 حبس محله لاجله (وكذا)
 له بيع ماله المضمون على
 من هو بيده ضمان يدومنه
 (عارية وما نحو ذبوم)
 وهو ما يأنه

ضمنان يد فلا يخصص في الامانة اه مغني زاد النهاية وشمل كلامه مالو كان المعاراضا وقد غرسها المستعير وهو كذلك خلافا لما وردى اه قال ع ش قوله وهو كذلك اي ثم ينزل المشتري من المعبر منزلة المعبر فيخبر بين قلعه وغراما وش النقص وتلك بالقيمة وتبقيته بالاجرة اه واعتمد المغني ما قاله الماوردي من انه ان امكن رد المعار كالدرا والذابة صح بيعه وان لم يكن كارض غرسه فالبيع باطل في الاصح اه (قوله مرید الشراء) و بقي مالو أخذ مرید الاجارة او القراض او الارتهان ليتأمله اي يجسه فيرهنه او يستأجره أو يقترضه أو نحو ذلك وينبغي ان يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن اذا عقد عليه كالقرض وكذلك وجبه والمخالعة عليه والصالح عليه صلح معاوضة ضمنه اذا تاف وان أخذ له لا يضمن كالاستيجار والارتهان لم يضمنه اذا تلف بلا تقصير وهو في يده اعطاء للوسيلة حكم المقصد اه ع ش (قوله يقدر) أي البائع أو المشتري اه ع ش (قوله وما رجع اليه الخ) ومقبوض بعقد فاسد لغوا شرط ونحوه ورأس مال سليم لا يقطع المسلم فيه أو غيره وما أشبه ذلك اه مغني (قوله بفسخ عقد) بعب أو غيره نهاية ومغني (قوله في الاخيرة) هي ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض أخذ الثمن لا يتأني القسح بالافلاس ولو ضوح ذلك لم يبال بالاطلاق اه سم (قوله ان أعلى) أي البائع عبارة النهاية والمغني بعد رد الثمن اه قال ع ش قوله بعد رد الثمن أفهم أنه لا يجوز بيعه قبل رد الثمن وهو ظاهر ان قلنا بعدم امتناع الحبس في الفسوخ وكلامه هنا يقتضي ترجيح امانتنا بعدم جواز الحبس وجوب الرد على من طلبت العين منه بعد القسح ففيه نظر والقياس صحته اه ومرعنه أن المعتمد هو الاول (قوله لان للمشتري حبسه الخ) ذكر الشارح في غير هذا الكتاب أن في المجموع عن الروياني وأقره أن من طوب من العاقلين بعد الفسخ يرد ما بيده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم أن جميع الفسوخ لا حبس فيها الا القسح بالاقالة لما يأتي اه وهذا الذي قاله هنا موافق لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رأيت في فصل لهما ولا أحدهما ذكر ما تقدم عن المجموع ثم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره وتبعهم في المبيع قبل قبضه أنه له الحبس فيمنع تصرف مالكه فيه مادام محبوسا انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمغني آتفا ما يقيد اعتماده أيضا (قوله وما أفهمه) الى قول المتن والجديد في النهاية (قوله مضمون كله) وفيما يضمن به خلاف والراجح منه أنه قيمة يوم التلف اه ع ش (قوله لم يضمن الانصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقد أراد شراء أحدهما اليه فقط وتلف فهل يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما لجواز أنه كان يجبه الأقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظر ولعل الثاني أقرب سم على ع ش قول المتن (ولا يصح بيع المسلم فيه الخ) وكذا ورأس مال السلم كافي شرح الروض ومجمله في الاخيرة) هي ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لانه مع فرض أخذ الثمن لا يتأني القسح بالافلاس ولو ضوح ذلك لم يبال بالاطلاق (قوله لان للمشتري حبسه لا يسترداد الثمن وان لم يخف فوته) فيه أمران أحدهما ان ظاهره أنه ليس للبائع حبس الثمن المعين لاسترداد المبيع فيشكل بانه ما المخرج لجانب المشتري والثاني ان الشارح في غير هذا الكتاب ذكر أن في المجموع عن الروياني وأقره أن من طوب من العاقلين بعد الفسخ يرد ما بيده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم أن جميع الفسوخ لا حبس فيها الا القسح بالاقالة لما يأتي اه وهذا الذي قاله موافق لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رأيت في فصل لهما ولا أحدهما شرط الخيار ذكر ما تقدم عن المجموع معبر بانه لا يحبس أحدهما بعد الفسخ لرد الا تحريم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره وتبعهم في المبيع قبل قبضته ان له الحبس فيمنع تصرف مالكه فيه مادام محبوسا اه (قوله لم يضمن الانصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقد أراد شراء أحدهما اليه فقط وتلف فهل يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما لجواز أنه كان يجبه الأقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظر ولعل الثاني أقرب (قوله الثمن الذي في الذمة) دخل فيه بيع الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو أحد موضعين في كلاهما

مرید الشراء ليتأمله اي يجبه
أم لا ومغصوب يقدر على
انتزاعه وما رجع اليه بفسخ
عقد ولو بافلاس المشتري
لتمام الملك في المذكورات
ومجمله في الاخيرة ان أعطى
المشتري ثمنه والالم يصح
تصرف البائع فيه لان
للمشتري حبسه لاسترداد
الثمن وان لم يخف فوته وما
أفهمه كلامه من ان المأخوذ
بسوم مضمون كله مجمله ان
سام كله والا كان أخذما
من مالكه أو باذنه لم يشتري
نصفه فتلف لم يضمن الا
نصفه لان النصف الاخر
في يده أمانه (ولا يصح بيع)
الثمن الذي في الذمة نحو
(المسلم فيه)

ولا الاعتياض عنه) وسبق قول المتن (ولا الاعتياض عنه) أي ولا الحوالة به أو عليه اه ايعاب (قوله لا انفساخ) أي على القول الضعيف قوله أو انفساخ هو المعتمد على وز يادى اه بجري (قوله والحيالة الخ) أي لانه يجوز انفساخه بغير سبب كما قاله الشيخان اه رشيدى (قوله في ذلك) أي الاعتياض عن نحو المسلم فيه (قوله ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال اه سم عبارة النهاية ثم يدفع له ما يراضيه ان عليه وان لم يكن من جنس المسلم فيه اه (قوله بشرطه) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفريق لئلا يصير بيع دين بدين ثم قال وفي المغنى وسم ما وافقه وعلم بما تقرر رأى في قوله نحو المسلم فيه الخ أن كل مبيع ثابت في الذمة عقد عليه بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصح من تناقض لهما اه (قوله الآتى) أي في قول المتن فان استبدل الخ (قوله في غير روى) الى قول المتن فان استبدل في النهاية والمغنى الا قوله فعلم الى والثلث من (قوله بمثله) أي بروى اه سم (قوله من جنسه) وكذا الواتفاق في علة الربادون الجنس كاعتباره التعليل ونقله الشهاب سم عن الاعياب للشهاب بن حجر اه رشيدى (قوله لثمة وبيته الخ) أي أما الربوى فلا يجوز الاستبدال عنه لتفويته الخ فهو علة لا قدر اه عش (قوله ولهذا) أي للتفويت المذكور (قوله الابراء منه) أي الربوى و (قوله من جوازه فيه) أي جواز الابراء في الربوى اه عش (قوله الثابت في الذمة) أي أما المعلن فلا يصح الاستبدال عنه كما قدمه في شرح والثلث المعلن كالبيع اه رشيدى (قوله لا قبله) انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل الزوم مع أن تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعى لزوم العقد بل هو اجازة قد يقال انه مستثنى اه عش (قوله للحديث الصحيح) أي خبر ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال كنت أبيع الابل بالدينار وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقت ما وليس بينهما كشيء اه نهاية زاد المغنى فقوله وليس بينهما كشيء أي من عقد الاستبدال لامن العقد الاول بقريضة رواية أخرى تدل لذلك اه (قوله كل دين مضمون بعقد) شمل رأس مال المسلم وليس مراداً كل علم مما قدمناه اه رشيدى (قوله كاجرة الخ) أي ودين ضمان ولو ضمان المسلم فيه كما أوضحه الواو رحمه الله تعالى في فتاويه اه نهاية عبارة سم عبارة الروض تفيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل دين سلم فتأمله وبالجملة في دين الضمان أفتى شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا اه (قوله وفارقت) أي أنحاء الثمن (قوله ونحو الثمن يقصد ماليته) هذا ظاهر ان كان المثلث عرضاً والثمن نقداً أمالو كأننا قد من أو عرضين فلا يظهر ما ذكره فاعل التعليل مبني على الغالب اه عش (قوله ولا يصح الخ) أي لعدم حقوق الاجل اه مغنى (قوله وفيما ياتي) أي الاستبدال عن القرض وفيه المثلث (قوله فعلم) أي من قوله ويصح عكسه (قوله الآتى) أي وقت الاستبدال (قوله لا بد من ثابت الخ) كونه مع ما عدا ما ذكره محل توقف الآن بعدم قوله مؤجل بما كان باعتبار الاصل وان حل في حال الاستبدال (قوله لفظ يدل الخ) عبارة الجبري أن يكون بإيجاب وقبول والا فلا يملك ما يأخذه قاله السبكي وهو ظاهر وبحث الأذرى الصحة بناء على صحة المعاطاة سم اه (قوله في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع

ولا الاعتياض عنه) وسبق قول المتن (ولا الاعتياض عنه) أي ولا الحوالة به أو عليه اه ايعاب (قوله لا انفساخ) أي على القول الضعيف قوله أو انفساخ هو المعتمد على وز يادى اه بجري (قوله والحيالة الخ) أي لانه يجوز انفساخه بغير سبب كما قاله الشيخان اه رشيدى (قوله في ذلك) أي الاعتياض عن نحو المسلم فيه (قوله ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال اه سم عبارة النهاية ثم يدفع له ما يراضيه ان عليه وان لم يكن من جنس المسلم فيه اه (قوله بشرطه) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفريق لئلا يصير بيع دين بدين ثم قال وفي المغنى وسم ما وافقه وعلم بما تقرر رأى في قوله نحو المسلم فيه الخ أن كل مبيع ثابت في الذمة عقد عليه بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصح من تناقض لهما اه (قوله الآتى) أي في قول المتن فان استبدل الخ (قوله في غير روى) الى قول المتن فان استبدل في النهاية والمغنى الا قوله فعلم الى والثلث من (قوله بمثله) أي بروى اه سم (قوله من جنسه) وكذا الواتفاق في علة الربادون الجنس كاعتباره التعليل ونقله الشهاب سم عن الاعياب للشهاب بن حجر اه رشيدى (قوله لثمة وبيته الخ) أي أما الربوى فلا يجوز الاستبدال عنه لتفويته الخ فهو علة لا قدر اه عش (قوله ولهذا) أي للتفويت المذكور (قوله الابراء منه) أي الربوى و (قوله من جوازه فيه) أي جواز الابراء في الربوى اه عش (قوله الثابت في الذمة) أي أما المعلن فلا يصح الاستبدال عنه كما قدمه في شرح والثلث المعلن كالبيع اه رشيدى (قوله لا قبله) انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل الزوم مع أن تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعى لزوم العقد بل هو اجازة قد يقال انه مستثنى اه عش (قوله للحديث الصحيح) أي خبر ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال كنت أبيع الابل بالدينار وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقت ما وليس بينهما كشيء اه نهاية زاد المغنى فقوله وليس بينهما كشيء أي من عقد الاستبدال لامن العقد الاول بقريضة رواية أخرى تدل لذلك اه (قوله كل دين مضمون بعقد) شمل رأس مال المسلم وليس مراداً كل علم مما قدمناه اه رشيدى (قوله كاجرة الخ) أي ودين ضمان ولو ضمان المسلم فيه كما أوضحه الواو رحمه الله تعالى في فتاويه اه نهاية عبارة سم عبارة الروض تفيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل دين سلم فتأمله وبالجملة في دين الضمان أفتى شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا اه (قوله وفارقت) أي أنحاء الثمن (قوله ونحو الثمن يقصد ماليته) هذا ظاهر ان كان المثلث عرضاً والثمن نقداً أمالو كأننا قد من أو عرضين فلا يظهر ما ذكره فاعل التعليل مبني على الغالب اه عش (قوله ولا يصح الخ) أي لعدم حقوق الاجل اه مغنى (قوله وفيما ياتي) أي الاستبدال عن القرض وفيه المثلث (قوله فعلم) أي من قوله ويصح عكسه (قوله الآتى) أي وقت الاستبدال (قوله لا بد من ثابت الخ) كونه مع ما عدا ما ذكره محل توقف الآن بعدم قوله مؤجل بما كان باعتبار الاصل وان حل في حال الاستبدال (قوله لفظ يدل الخ) عبارة الجبري أن يكون بإيجاب وقبول والا فلا يملك ما يأخذه قاله السبكي وهو ظاهر وبحث الأذرى الصحة بناء على صحة المعاطاة سم اه (قوله في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع

(قوله ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال فهل يتحقق بذلك الحيالة في شراء المسلم فيه أو الاعتياض عنه (قوله في غير روى) عبارة شرح الروض هذا كله فيما لا يشترط قبضه في المجلس أما غيره كروى ببيع بمثله ورأس مال سلم فلا يجوز الاستبدال عنه اذا لم يوجد قبض المعقود عليه في المجلس الخ اه (قوله بمثله) أي بروى وقوله من جنسه لم يذكر هذا القيد في شرح الارشاد ولا في شرح الروض وهو قضية العلة المذكورة وما قال في العباب وعن روى ببيع بحنسه اعترضه الشارح حيث قال أما غيره أي غير ما لا يشترط قبضه في المجلس كروى ببيع بمثله وان لم يكن من جنسه خلا قالوا به سم المتن الخ (قوله وكلا الثمن كل دين الخ) عبارة الروض يجوز الاستبدال عن كل دين ليس بشئ ولا مضمون اه وهى تفيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل دين سلم فتأمله وبالجملة في دين الضمان الذي أصله دين سلم أفتى شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا (قوله والثلث النقدان وجد في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلوس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن

عنها وان كانت ثمة لانها في الحقيقة مسلم فيها فليد بذلك اطلاقهم صحة الاستبدال عن الثمن (فان استبدل موافقا في علة الربا كدراهم عن دنانير اشترط قبض البديل في المجلس) حذرا من الربا (والاصح) انه (لا يشترط التعيين) للبديل (في العقد) أي عقد الاستبدال بان يقول هذا لجواز الصرف عما في الذمة (وكذا) لا يشترط القبض في المجلس ان استبدل مالا وافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) اذ لا ربا لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قيل كان ينبغي أن يقول كطعام عن دراهم لان الثوب غير ربوي فلا يصح أن يقال انه لا يوافق الدراهم في علة الربا اه وليس بسديد لاطلاقهم على كل من ثوب وطعام بدراهم انهما مما لم يتوافقا في علة الربا وكنه غفل عما هو مشهور ان السالبة تصدق بنفي الموضوع (ولو استبدل عن القرض) أي دينه لان نفسه خلافا لمن زعمه لان المقرض ملكها وان جاز للمقرض الرجوع فيها ويلزم من ملكه لها كذلك ثبوت بدلها في ذمته فسلم يقع الاستبدال الا عن دين القرض دون غيره (و) عن (قيمة) يعني بدل (المنلف)

دينارا بفلوس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلوس لان الدينار لكونه نقدا هو الثمن والفلوس هو المثلن الذي في الذمة امتنع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حج عش (قوله والا) أي بان كانا نقدين أو عرضين نهائية ومعنى قول المن (في علة الربا الخ) أي أو في جنس الربا كذهب عن ذهب اشترطت الشروط المتقدمة اه نهية قال عش قوله الشروط المتقدمة منها التقابض فلو كان له على غيره دراهم فعوضه عنها ماله من جنسها اشترط الحلول والمائلة وقبض ما جعده عوضا عما في ذمته في المجلس وصدق على ما ذكر أنه تقابض لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمي في عما في ذمة الدين لانه كانه قبضه منه ورده اليه وحصل اشترط المائلة حيث لم يجز التعويض بلفظ الصلح كما روي ان عا عش واعلم أن ذلك غير مخالف لما تقدم أنفاي الشرح كالنهية من عدم جواز الاستبدال في ربوي ببيع مثله من جنسه لتعويته ما شرط فيه من قبض ما وقع العقد به لانه فيما اذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربويا وما هنا فيما اذا كان عقدا لاستبدال ربويا قال المن (اشترط قبض البديل في المجلس) والظاهر انه يشترط الحلول أيضا وكنه تركه لانه لازم للتقابض في الغالب كمر اه رشدي قول المن (البديل) أي شخصه اه معنى (قوله لجواز الصرف عما في الذمة) كان قال بعث الدراهم التي في ذمته بدينار في ذمته ثم يعينه ويقبضه في المجلس (قوله لكن يشترط) الى المن في النهاية والمعنى (قوله وليس بسديد الخ) هو كقوله بل هذا الاعتراض ساقط لا ورده نعم قول الشارح وكنه غفل الخ لم يظهر وجه مناسسته لما نحن فيه فليست تأمل فان ما نحن فيه ليس من ذلك القبيل اللهم الا أن يقال مقصوده انها اذا صدقت مع نفي الموضوع صدقها فيما نحن فيه بالاولى اه سيدمر (قوله أو دينه لان نفسه) عبارة النهاية والمعنى نفسه أو عن دينه وان جله بعضهم على الثاني اه قال عش قوله نفسه بان كان باقيا في يد المقرض وقوله أو دينه بان تصرف فيه فزعمه بدله وقوله وان جله بعضهم هو ان حج اه ولا يخفى أن الاختلاف انما هو في حل المن لا في الحكم وأطال الرشدي في ردحلهما (قوله وان جاز الخ) أي فيما اذا كان القرض باقيا في يد المقرض (قوله كذلك) لاحاجة اليه (قوله يعني) الى التنبيه في النهاية الا قوله أخذ مما قالوه في مسألة الكيس الآتية (قوله و بدل غيرهما الخ) بالجر عطف على قيمة المنلف عبارة المعنى وكذا عن كل دين ليس بشئ ولا يضمن كالدين الموصى به أو الواجب بتقدير الحاكم في المتعة أو بسبب الضمان أو عن زكاة القطر اذا كان الفقراء محصورين اه (قوله بانه الخ) تصور للتسرع (قوله وذلك لاستقراره) علة لقول المصنف جاز اه عش (قوله ولو باخبار المالك) أي للبديل أي فلو تبين خلافه تبين بطلانه فيما يظهر اه عش وكتب سم أيضا ما حاصله تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزافا تخميننا الخ ما هو صريح في العلم بالاخبار كاف في حقيقة المعاوضة فليست نظرها ففهمه قوله هنا

الفلوس لان الدينار هو الثمن لانه النقد والفلوس هي المثلن والمثلن اذا كان في الذمة امتنع الاعتياض عنه على ما فيه من الخلاف (قوله فيما لو باع قنه) بأن أسلمه فيها فهي عن لان الثمن النقد ومسلم فيها فاي الجهتين يراعى فهذا منشأ التردد (قوله ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض ذهابا فتعوض عنه ذهابا وفضية امتنع لانه من قاعدة مدحجة ولا ينافي ذلك ما لو صالح من خمسين دينارا والف درهم على التي درهم حيث يجوز لان ذلك استيفاء لالف درهم عن ألف درهم وتعويض لالف الاخر عن الدنانير فلا محذور في ذلك اذ ليس فيه تعويض المجموع عن المجموع حتى يجزى فيه قاعدة مدحجة فلو صرحا بتعويض المجموع عن المجموع امتنع لانه حينئذ من اثر ادها هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وهو مما لا شك فيه ثم رأيت الشارح خالف في ذلك وتعرض لذلك ثم يعلم من ذلك ان تعييده قاعدة مدحجة السابقة في باب الربا غير ما في الذمة ممنوع (قوله ويكني هنا العلم بالقدر ولو باخبار المالك) تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزافا تخميننا الخ قوله وما أي وخرج ماله وعلما ولو باخبار ثالث له مما أو أحد هما لا يخرج وقد صدقته مماثلها ما قبل البيع ثم تباعا وتقابض جزافا فانه يصح اه فقد كفي هنا العلم بالقدر ولو بالاخبار مع وجود حقيقة

من قيمة الملة ومثل المثل وبديل غيرهما كالتقدي في الحكمة مقتضى وجوب (جاز) حيث لا ربا فلا تنصرف زيادة تبرعها المؤذي بان لم يجعلها في مقابلة ثني وذلك لاستقراره ويكني هنا العلم بالقدر ولو باخبار المالك أخذ مما قالوه في مسألة الكيس

الاشية لان القصد الاسقاط لاحقية المعاوضة فاشترط بعضهم نحو الرزق عند قضاء الغرض وان علم قدره غير صحيح (وفي اشترط قبضه) تارة
وتعيينه أخرى (في المجلس السابق) من انهم ماتوا توافقا في علة الرضا بشرط قبضه والاشترط تعيينه قال السبكي وكونه حالا ورده الاذرى بان بدل
هذين لا يكونا حالا واجيب بان (٤٠٨) مراده انه لا يجوز ان يستبدل عنهما مالا ولا (تنبية) * اقضه مثلا دراهم ودنانير ثم استبدل

عنهما أحدهما أو عكسه
وقبض البديل في المجلس جاز
كما هو ظاهر من كلامهم ولا
نظر الى ان ذلك من قاعدة
مدعوجة لما امر ان لا تجري
في الدين وان نازع فيه
البقيتي وأطال اذلا ضرورة
لتقدير المعاوضة فيه
المستدعية اشترط تحقق
المماثلة ومن ثم قالوا بالصلاح
عن ألف درهم وخمسين
دينارا في ذمة غيره بالنق
درهم جاز اذلا ضرورة
حيث لا تقدر المعاوضة
فيه فيجعل مستوفيا للاحد
الالفين ومعتاضا عن الدنانير
الالف الاخر بخلاف ما
اذا كان الالف والخمسون
معينين لان الاعتياض فيه
حقيق لا يحتاج لتقدير
فكأنه باع ألف درهم وخمسين
دينارا بالنق درهم وهو
ممتنع لانه من صور مدعوجة
كلهم وانما صلح عن
ألف مخمسماة معينة كما
اقضاه كلامهما وصرح به
جميع مقدمون لان الصلح
من الدين على بعضه اراء
للبعض واستيفاء الباقي فهو
صلح حطية وهو بعد فيه
الاعتياض ووقع في كلامهما
في الرهن فيما لو أعطاه كيس
دراهم ليستوفى منها حقه
والدراهم أقل منه والكيس

لاحقية المعاوضة اه (قوله الآتية) أي أنغافي التنبيه (قوله وكونه) أي العوض اه عش (قوله تنبيهه
اقضه الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهابا وفضة بطلان
التعويض لانه من قاعدة مدعوجة بخلاف مسألة الصلح الآتية اذلا ضرورة الى تقدير التعويض فيها ويؤخذ
من ذلك أنه لو وقع فيها عوض كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليتأمل سم ونهاية (قوله
جاز كما هو ظاهر) هذا ظاهر ان كان بغير لفظ البيع كلفظ الاخذ والصلح والافقصة نظرا لان لفظ البيع
يصرف الى المعاوضة اه سم (قوله اذلا ضرورة الخ) فلو وجد ما يصرف الى المعاوضة كبعتك أو عوضتك
أو استبدل هذا بكذا كان من قاعدة مدعوجة فيمتنع كما هو الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآتية اه سم
(قوله لتقدير المعاوضة فيه) أي في عقد الاستبدال المذكور (قوله في تقدير المعاوضة فيه) أي في عقد الصلح
اه عش (قوله لاحد الالفين) الاولى الالف الدراهم (قوله بخلاف ما اذا كان الالف والخمسون الخ) الى
قوله كلهم زاد النهاية عقبه مانصه كما نبهنا على ذلك في باب الرابك الحتم الصلح اه أي لان لفظ الصلح يشعر
بالقناعة فلم يتمحض عقده للتعويض وان جرى على معين عش (قوله فيما لو أعطاه كيس دراهم) عبارة
الروض وشرحه في مسألة الكيس المذكور مانصه وان قال خذ اه أي الكيس بما فيه بدراهمك فآخذ
فكذلك أي يضمه بحكم الشراء الفاسد ولا عليك الا ان علم أنه قدر ماله ولم يكن سلما ولا قيمة للكيس وقبل
ذلك فيما لك فشميل المستثنى منه ماله كان ما فيه مجهولا أو أكثر من دراهمه أو أقل منها ومثلا للكيس قيمة
أولا قيمة له ولم يقبل فلا عليك لامتناع ذلك في الروي بل وفي غيره في الأخيرة أما غير الروي اذ لم يكن سلما
فيملكه ان قبل والا فلا يضمه أحد مما يأتي وبه صرح المتولي انتهى اه سم (قوله لا يخالفه) كان وجه
ذلك أن في مسألة الكيس معاوضة بدليل قوله خذ بدراهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد اه سم (قوله
فان قلت الخ) راجع لاول التنبيه اه سم (قوله دون بالفضل) أي والالا بطاوه لانه حينئذ من قاعدة
مدعوجة اه سم (قوله عن المقابلة) أي المعاوضة (قوله وسم) أي في التنبيه اه كرى (قوله لها) أي
للمقابلة وتقديرها (قوله وهذا) أي التمكن ثم الترك (قوله لا يقتضي الخ) الانسب يقتضي عدم اسقاطه

المعاوضة فليست ما افهمه قوله هنا لاحقية المعاوضة (قوله تنبيهه اقضه مثلا دراهم الخ) الذي أفتى به شيخنا
الشهاب الرملي فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهابا وفضة بطلان التعويض لانه من قاعدة مدعوجة
بخلاف مسألة الصلح الآتية اذلا ضرورة الى تقدير التعويض فيها ويؤخذ من ذلك أنه لو وقع فيها عوض
كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليتأمل (قوله جاز كما هو ظاهر) هذا ظاهر اذ جرى بغير لفظ
البيع كلفظ الاخذ والصلح والافقصة نظرا لان لفظ البيع يصرف الى المعاوضة (قوله اذلا ضرورة الخ) فلو
وجد ما يصرف الى المعاوضة كبعتك أو عوضتك أو استبدل هذا بكذا كان من قاعدة مدعوجة فيمتنع كما هو
الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآتية (قوله فيما لو أعطاه كيس دراهم) عبارة الروض وشرحه في مسألة
الكيس المذكور مانصه وان قال خذ اه أي الكيس بما فيه بدراهمك فآخذ فذلك أي يضمه بحكم الشراء
الفاسد ولا عليك الا ان علم أنه قدر ماله ولم يكن سلما ولا قيمة للكيس وقبل ذلك فيما لك فشميل المستثنى منه ماله
كان ما فيه مجهولا أو أكثر من دراهمه أو أقل منها ومثلا للكيس قيمة أولا قيمة له ولم يقبل فلا عليك لامتناع
ذلك في الروي بل وفي غيره في الأخيرة أما غير الروي اذ لم يكن سلما فيما لك ان قبل والا فلا يضمه أحد مما
يأتي وبه صرح المتولي اه (قوله لا يخالفه) كان وجه ذلك ان في مسألة الكيس معاوضة بدليل قوله خذ
بدراهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد (قوله فان قلت) هو راجع لاول التنبيه (قوله دون بالفضل)

اي
قيمة أو أكثر ولا قيمة له ما قدر بخلاف ذلك وعند التامل الصادق لا يخالفه فتعطل له فان قلت فلم اشترط القبض
في المحاسن قلت لخرج عن راي السيد وانما راعوه دون بالفضل لانه في القاعدة انما ينشأ عن المقابلة ومرة له واما باليد فيمنشا
عن التمكن من القبض ثم تركه وهذا لا يقتضي اسقاطه فتأمل (وبيع الدين) ولو بعين رغب من (هو) عليه باطل في الاظهر بان بمعنى كان

(يشترى عبد بن يجمانة)

على عمرو) لعجزه عن تسليمها
والاعتد مافي الروضة هنا
وأصلها في الخلع من جواره
بعين أودين بشرطه السابق
واقترار ابن تونس وغيره
على العين مؤول كما أشار
إليه السبكي وبذل لذلك
قولهم لاستقراره كبيعته
من هو عليه وهو الاستبدال
السابق ومحله ان كان
الدين حلا مستقرا والدين
مليا مقرا أو عليه ببنية ولم
يكن في اقامتها كافة لها وقع
أخذ من كلام ابن الرقصة
والا لم يصح لتحقيق العجز
حينئذ ثم ان اتفاقا في علته
إلا بالاشتراط قبض العوضين
في المجلس والا كفي تعيينهما
في المجلس نظير ما مر في
الاستبدال واطلاق الشخين
كالبعوى اشتراط القبض
جمله على الاول ليوافق
نصر ابن الصباغ ومقتضى
كلام الاكثر بن بما مر من
التفصيل * (تنبيه) * أراد
بالبيع مطلق المقابلة والالم
بوافق تمثيله فتأمل (ولو
كان لزيد بن رديان على
شخص فباع زيد عمرا دينه
بدينه) أو كان له على شخص
دين فابتدله عنه دين آخر
(بطل) اتحاد الجنس
وعين وقبض في المجلس أم لا
(قطعا) وحكي فيه الاجماع
والنهي عن ذلك صححه
جمع وضعفه آخرون والحوالة
جائزة اجماعا مع انها بيع
دين بدين (وقبض) غير
المنقول من (العقار) ونحوه كالارض وما فيها

أى باليد (قوله والمعتمد مافي الروضة الخ) وفاقا للمنهج والنهاية والمغنى (قوله من جواره) أى يبيع الدين
غير المثلن اه شرح المنهج عبارة المغنى بتبني القول بالحصة انما يجري في غير المسلم فيه اه (قوله
بشرطه) أى يبيع الدين وانما أضافه اليه مع أن السابق هو شرط الاستبدال وهو قول المصنف فان استبدل
الخ لانهم ما يتصادقان في الجملة كما صرح به قوله الا حتى وهو الاستبدال السابق اه كردى وبرد عليه أنه على هذا
يتكرر مع قوله الا حتى ثم ان اتفاق الخ فالظاهر المتعين أن المراد بشرط يبيع الدين بالدين السابق في شرح
والجديد جواز الاستبدال الخ بقوله فعلم جواز الاستبدال بدین حال الخ (قوله مؤول) أى مقدر بحذف العاطف
والمعطوف يعنى بعين أودين و (قوله لذلك) إشارة الى جواره بعين أودين وضمير استقراره راجع الى الدين اه
كردى (قوله قولهم الخ) أى في تعديل الجواز (قوله لاستقراره) الى قوله ثم ان اتفاقا في النهاية والمغنى (قوله
كبيعه من هو عليه) من جملة القول أى قياسا على بيعه الخ (قوله وهو) أى يبيعه من هو عليه (قوله ومجمله)
أى ما ذكر من صحة بيع الدين لغير من هو عليه اه ع ش (قوله ان كان الدين الخ) أى المبيع خبر لقوله ومجمله
(قوله مستقرا) أى ما مونا من سقوطه خرج به الاجرة قبل تمام المدة فان لم يستقر فلا يجوز بيعها ونحو
نجوم الكتابة اه بجيرى (قوله مليا) أى موسرا من الملاعة وهى السعة (قوله والا كفى الخ) خالفه المغنى
والنهاية فقالا وصرح في أصل الروضة كالبعوى بأشراط قبض العوضين أى وان لم يكونا بويين وهذا هو
الاعتد وان قال في المطلب مقتضى كلام الاكثر بن يخالفه ولا يصح أن يحمل الاول على الربوى والثاني على
غيره كما قاله بعض المتأخرين لان مثاله يابى ذلك لان الشخين مثلا ذلك عجد اه (قوله جلوه على الاول) زاد
شيخنا الشهاب الرملى هذا الجمل بانه ينافيه تمثيل الشخين بقولهما بان يشترى عبد بن يجمانة له على عمرو
ويجاب بجمع منافاته له لان غاية أنه يدل على أن المسئلة عامة للمتعقنين في علته الرابا لغيرهما وحينئذ فاشترط
القبض اما عام للقسمين أو مطابق فيهما والاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالجمل امتحان أو
تقييد وهو صحيح فان المناقاة فتأمل اه سم (قوله والالم لوافق تمثيله) أى لان الدين فيه ليس مبيعا بل تمنا اه
سم (قوله أو كان له) الى قول المتن وقبض في النهاية (قوله أو كان له الخ) كأن كان لزيد على بكر عشرة
دراهم ولبكر عليه دينار فلا يصح أن يستبدل أحدهما عن دينه دين الآخر اه بجيرى وفيه نظر تصويرا
وحكما فانه هو الاستبدال السابق وباقي آتفاعن ع ش ما يفيد أن المراد دينا آخر من الدين على غير دأته
وفيه أنه هو الذى مرأته في المتن فليحذر تصوؤوه والمغنى تركه (قوله فاستبدل عنه دين آخر) هو واضح
حيث لم توجد شروط الحوالة والا كان قال جعلت مالى على زيد من الدين لك في مقابلة دينك واتحد الدينان
جنسا وقد روي صفة وحلولها وأجلا وصحة وكسر افغى في الصحة لانها سحرالة اه ع ش (قوله والنهى عن ذلك
الخ) عبارة المغنى لنهيمصلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئى بالكالئى رواه الحاكم وقال انه على شرط مسلم
وقسري ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي اه (قوله صححه الخ) خبر قوله والنهى الخ
(قوله والحوالة جائزة الخ) أى نهى مستثناة اه ع ش قول المتن (وقبض العقار) دخل فيه النهاية والمغنى
بقولهم ما تم شرعى في بيان القبض والر جوع في حقيقة الى العرف فيه لعدم ما يضمنه شرعا وألغى كالأحياء
والحرز في المسرفة فقال وقبض الخ (قوله ونحوه) الى قوله أما امتعة المشتري في المغنى وكذا في النهاية الا
قوله والا الى ومثلها وقوله بلقط الى المتن (قوله ونحوه) أى فابعد تابعا له اه ع ش (قوله كالارض وما
فيها الخ) مثال للعقار اه ع ش عبارة المغنى وهو الارض والتخل والضياع كما قاله الجوهرى وأراد بالضياع

أى والا لا بطوله لانه حينئذ من فاعد تمعجوة (قوله جلوه على الاول) وروينا الامام شهاب الدين الرملى هذا
الجمل بانه ينافيه تمثيل الشخين بقولهما بان يشترى عبد بن يجمانة له على عمرو ويجاب بجمع منافاته له لان
غايته أنه يدل على ان المسئلة عامة للمتعقنين في علته الرابا لغيرهما وحينئذ فاشترط القبض اما عام للقسمين أو
مطلق فيهما والاول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالجمل امتحان أو تقييد وهو صحيح فان المناقاة
فتأمل (قوله والالم لوافق تمثيله) أى لان الدين فيه ليس مبيعا بل تمنا

الابنية اه وعبارة الرشدي قوله كالارض الخ هذا هو حقيقة العقار كافي الصحاح وغيره فادخال الكاف عليه
اما للاشارة الى أن مثل النخل بقية الشجر كما عبر به بعضهم أو أنهم استقصائية اه (قوله ونحلا) أي رطباً أو
حافوا وان كان الجاف لا يبقاء له وخرج بذلك الاشجار المقلوعة فلا بد فيها من النقل وان كانت حية وأر يدعونها
كما كانت وكانت الاولى وشجر كما عبر به الشيخ الآن يقال أنه لا لاقتصار عليه في كلام الجوهري في تفسير العقار
فقول الشيخ والشجر بيان للمراد من العقار في كلامهم اه ع ش (قوله وثمرة) مثال لنحوه اه ع ش (قوله
والا) أي بان تلفت أو ان الجداد (قوله فهي منقولة الخ) وقفا للمعنى والاياعاب وخلافاً للنهاية حيث قال وهو
أي قول الشيخين قبل أو ان الجداد مثال لا قد كما أفاده الحلال الباقي وشمل ذلك أي كون القبض بالتخلية
مالو باعها بعد بدو صلاحها بشرط قطعها وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى اه قال الرشدي قوله مر بعد بدو
صلاحها وكذا قبله المفهوم بالاولى وانما قيد بالعدي لانها هي الواقعة في السؤال الذي أجاب عنه والده اه
(قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان جداده وغيره كالثمرة وهو ما اعتمد في اليعاب بعد أن بين
أن ما أطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو ما في الجواهر وغيرها اه سم (قوله حيث جاز بيعه) أي بان
كان المقصود منه ظاهراً اه ع ش (قوله أي اقباض ذلك) أول به ليصح حل قوله تخلية عليه اذ كل من
الاقباض والتخلية فعل البائع بخلاف القبض فانه فعل المشتري ولا يحمل عليه التخلية الاعلى وجه المبالغة
لقوة سببها في حصول القبض اه سم وقوله ليصح حل قوله الخ أي والافصوص الاقباض ليس شرطاً الا
اذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير المذكور لصحة الحل لا غير اه رشدي قول المتن (تخلية للمشتري)
أي تركه له اه معني (قوله بافظ بدل الخ) تكلت بينك وبينه أو ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والاشارة
ويحل اشتراط ذلك كما هو ظاهر ان كان للبائع حق الحبس أما إذا لم يكن له فسيأتي أنه يستقل المشتري بقبضه
فلا يحتاج الى لفظ اه يجبري عن الشوري عن الطنداني وقوله وحل اشتراط الخ في سم ما وافقه قول
المتن (وتمكنه من التصرف) وان لم يتصرف فيه ولم يدخله نهاية ومعني عبارة اليعاب وهي أي التخلية كما علم
مما تقر وتمكين البائع أو وكيله المشتري أو وكيله من التصرف في المبيع بازالة المانع الحسي والشرعي اه
(قوله بتسليم مفتاح الدار) أي ان كان مفتاح غاق مثبت بخلاف مفتاح العقل اه ع ش (قوله ان وجد)
نعم ان قال له البائع تسلم واصنع له مفتاحاً فينبغي أن يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح سم على منهج أي
ومنع ذلك ينفسخ العقد في الافتتاح بما يقابله من الثمن ويثبت للمشتري الخيار يتلفه في يد البائع وان كانت

من نحو بناء ونخل ولو
بشرط قطعه وثمره مبيعة
قبل أو ان الجذاذ والانه
منقولة فلا بد من نقلها
ومثلها الزرع حيث جاز
بيعه في الارض أي اقباض
ذلك (تخلية للمشتري)
بلفظ يدل عليها من البائع
(وتمكنه من التصرف)
فيه بتسليم مفتاح الدار اليه
أي ان وجد

(قوله قبل أو ان الجذاذ) وقال الحلال البلقيني لا فرق بين المبيعة قبل أو ان الجذاذ أو بعده خلافاً لما وقع في
الروضة وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الرملي وفي شرح العباب للشارح مانصه وعبارة الاذري ويستثنى من
اعتبار التحويل بيع الشجر بشرط قطعه والجسار بشرط نقله والثمرة على الشجرة سواء اشترط قطعها أو لا
وهكذا يبيع الزرع في الارض حيث يصح وما أشبه هذا فان التخلية كافية فيه انتهت وانما يتجه ما ذكره بناء
على عدم تقينده الثمرة بقبول وقت الجذاذ الذي ذهب اليه جماعة ما على تقييده به الذي هو المعتمد فلا بد من
النقل في جميع ما ذكره اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان جداده وغيره كالثمرة وهو
محصل مثله في شرح العباب بعد أن بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار التخلية فيه هو ما في الجواهر وغيرها
(قوله أي اقباض ذلك) أول به ليصح ان يحمل عليه قوله تخلية اذ كل من الاقباض والتخلية فعل البائع
فيصح حل أحدهما على الآخر بخلاف نفس القبض فانه فعل المشتري فلا يحمل عليه التخلية التي هي فعل
البائع ولو زاد البائع في قوله تخلية لم يتحقق لتأويل القبض بالاقباض نعم يمكن حل التخلية على القبض على وجه
المبالغة لقوة سببها في حصول القبض (قول المصنف تخلية للمشتري مع لفظ الخ) جعل هذا تفسيراً
للاقباض ويعلم مما يأتي ان الاقباض أو الاذن في القبض انما يعتبر اذا كان للبائع حق الحبس والا كان
للمشتري الاستقلال بالقبض فهذه الامور انما اشترط اذا كان للبائع حق الحبس والا لم يشترط شيء من

ودخل في البيع كله وظاهر

مع عدم مانع حسي أو شرعي لأن القبض لم يحد لغضو لا شرعا فحكم فيه العرف وهو قاض بهذا وما ياتي أي باعتبار ما ظهر لهم فلا ينافي ذلك جريان الخلاف فيه لانه مبني على الاختلاف هل العرف كذلك أولا وانما يعتبر بذلك (بشرط فراغه من أمتعة) غير المشتري من (البائع) والاستحار والمستعير والصوي له بالمنفعة والغاصب كما عهده الأذري وغيره وغلط أعني الأذري من أخذ بفهمه الاقتصار على البائع عملا بالعرف لتأني التفرغ هنا حالا وبه فارق قبض الأرض المزروعة بالتخليع بقاء الزرع ولو جسد الأمتعة ببعضها حصل قبض ما عداه فان حوله الغير حصل قبض الجميع أما أمتعة المشتري ويظهر أن المراد به من وقعه الشراء دون نحو وكيله فلا تضر كغير متاع لغيره (فان لم يحضر العاقدان المبيع) العقار أو المنقول الذي بيد المشتري أمانة كان أو ضامانا غاب عن محل العقد وقانا بالأصح ان حضورهما عند المبيع (حالة القبض) غير شرط (اعتبر) في صحة قبضه اذن البائع فيه ان كان له حق الحبس و (مضى زمن يمكن فيه المغني اليه) عاذ به زمن يسع نقله أو تفرغه مما فيه لغير المشتري (في

قيمة الافتتاح فانهم اه ع ش (قوله ودخل في المبيع) ينبغي أنه احتراز عما لو صرحوا بإخراجه فقط والا فالظاهر دخوله عند الاطلاق وان كان منقولا اه سم (قوله مع عدم الخ) متعلق بالتخليع (قوله مانع حسي) أي ككونه في يد غاصب و (قوله أو شرعي) أي كشغل الدار بامتعة غير المشتري اه ع ش (قوله لان القبض الخ) تعليل لحصول القبض بما ذكر في المتن والشرح (قوله حكم) من التحكيم بينا المفعول (قوله) وهو راض بهذا وما ياتي أي والعرف قاض بما ذكره النص في هذا وفيما بعده اه معني (قوله لهم) أي لأصحاب وقوله ذلك أي قضاء العرف بهذا وما ياتي (قوله جريان الخلاف) أي انشأ اليه بقول المتن في الأصح (قوله فيه) أي فيما ياتي (قوله لانه مبني على الاختلاف الخ) حاصله ومتى وقع الخلاف في شيء أهو قبض أولا كان ناشئا عن الخلاف في العرف فيه فن عده قبضا ينسبه للعرف ومن نفي القبض فيه يقول العرف لا يعده قبضا اه ع ش (قوله كما عهده الخ) راجع لقوله والمستأجر الخ (قوله عملا بالعرف) علة لا شترط الفراغ مما ذكر (قوله لتأني التفرغ الخ) علة للعمول بالعرف اه ع ش أي لاقتضاء العرف ذلك عبارة المغني عقب المتن لان التسليم في العرف موقوف على ذلك فيغير عنها بحسب الامكان ولا يكف تفرغها في ساعة واحدة اذا كانت كبيرة اه (قوله هنا) أي في نحو الدار (قوله حالا) أي من شأن الأمتعة ذلك بخلاف الزرع وعليه فلو قل الزرع جدا بحيث يمكن التفرغ منه حال لا يمنع وجوده من القبض ولو كثرت الأمتعة بحيث تعد تفرغها حال لا يمنع القبض اه ع ش (قوله ببعضها) عبارة النهاية والمغني في بيت من الدار ودخل بين المشتري وبينها حصل الخ (قوله حصل قبض ما عداه) ظاهره وان كانت الأمتعة في جانب من البيت وهو واضح ان أغاثي عليها باب البيت والافين في حصول القبض فيما عدا الموضوع الحاوي للأمتعة عرفا اه ع ش (قوله أما أمتعة المشتري) محترز قوله غير المشتري (قوله ومن نحو وكيله) فبقائه أمتعة الوكيل والولي مانع من صحة القبض لانهم تمنع من دخول المبيع في يدهم وقعه الشراء اه ع ش (قوله كغير متاع) أي كحصى ومناره وتخرج غير الحقير ومنه فص صغير الجرم كبير القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقير بانه لغوه يقصد حفظه في الدار واحرازه ما والمانع عنها الاجل فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ بخ ولا كذلك الحقير فليست أمسل سم وع ش (قوله لغيره) ولا فرق في ذلك بين الغني والفقير فيما يظهر اه ع ش قول المتن (فان لم يحضر العاقدان) شمل ذلك ما لو لم يحضر واحد منهما أو حضرا أحدهما دون الآخر كولو كتب أحدهما بالمبيع والشراء لغائب عند المبيع وهو ظاهر في حال غابا معا أو لم تترى أموالو كان المشتري حاضرا عند المبيع وكتبه البائع بالمبيع فقبل فيجوز له أن لا يحتاج لمضي الزمن لحضوره عنده ولكن قضية اطلاقهم اعتبار معنى زمن إمكان حضور البائع فيجب العمل به حتى يوجد صارف عنه اه ع ش (قوله العقار) أي قوله أمتاعا في المغني وإلى التنبية في النهاية (قوله الذي بيد المشتري) نعت للمبيع (قوله عن محل العقد) أي بحسبه وان كان بالبلد اه ع ش (قوله يسع نقله) أي في المنقول (قوله أو تفرغه) أي في غير المنقول بل مطلقا (قوله أو تفرغه مما فيه الخ) هذا سيما مع مقابلته لقوله الآتي أمتاعا أو منقول الخ صريح في عدم اعتبار تفرغه بالفعل من متاع غير المشتري

ذلك فليست أمسل (قوله ودخل في البيع) ينبغي أنه احتراز عما لو صرح بإخراجه فقط والا فالظاهر دخوله عند الاطلاق وان كان منقولا (قوله بشرط فراغه من أمتعة غير المشتري) هل يجري هذا الشرط في المنقول حتى لو كان المبيع طرفا كانا وزنيل مشغول بامتعة غير المشتري ترى لم يكف نقله قبل تفرغه فيه نظر ولا يبعد الجريان وان كان نقل المنقول استيلاء حقيقيا بخلاف تخليع العقار ثم رأيت قوله الآتي مع تفرغ السفينة وسما ياتي فيه بيان (قوله لتأني التفرغ الخ) قد ينعكس الحال فية أي التفرغ خ حالا من الزرع دون الأمتعة (قوله كغير متاع لغيره) أي كحصى ومناره وتخرج غير الحقير ومنه فص صغير الجرم كبير القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقير بانه لغوه يقصد حفظه في الدار واحرازه ما والمانع عنها الاجل فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ بخ ولا كذلك الحقير فليست أمسل (قوله أو تفرغه مما فيه الخ) هذا سيما مع مقابلته

(الاصح) لان الحضور انما اغتفر للمشقة ولا مشقة في اعتبار مضي ذلك اما عتار أو منقول غائب بيد البائع أو أجنبي فلا يكفي مضي زمن امكان تفرغه ونقله بل لابد من تحليته ونقله بالفعل وأما مبيع حاضر منقول أو غيره ولا أمتعة فيه لغير المشتري وهو بيده فيعتبر في قبضه مضي زمن يمكن فيه النقل أو التخلية مع اذن البائع ان كان له حق الحبس * (تنبه) * ما ذكرته من الحاق يد الاجنبي بيد البائع هو الذي يتجه لان المشتري انما اكتفى بالتقدير فيما بيده لقوتها بخلاف يد البائع والاجنبي وأما قول الاسنوي ان يد الاجنبي كيد المشتري كما ذكره الرافعي في الرهن فممنوع نقل وتوجيها في الحاضر بيد المشتري هو ما اقتضاه كلامهما في الرهن واعتمده الاذري والزر كشي وغيرهما ولم يبالوا بكون المصنف في المجموع وابن الرفعة في الكفاية نقلان المتولى وأقراء انه يصير مقبوضا بنفس العقد وان كان للبائع حق الحبس لكن الحق أن هذا المنقول هو الاحق بالاعتماد كما بينته في شرح العباب بما يعلم منه ان رجوع شيخنا عن اعتماده ليس في محله (وقبض المنقول) المتناول باليد عادة

الموجود فيه بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الآتي ولا أمتعة فيه لغير المشتري خلافه اه سم أقول وهذا أي اعتبار التفرغ بالفعل مبيع العباب وظاهر النهاية وعليه حمل الحواشي عبارة شرح المنهج عبارة العباب فان لم يكن المبيع حاضر في مجلس العقد كفت التخلية ولو منقول لمع مضي امكان قبضه اه (قوله انما اغتفر) أي اغتفر عدمه وتركه (قوله غائب) قيد في كل من العقار والمنقول اه ع ش (قوله فلا يكفي في الح) خلافا للمعنى (قوله وهو بيده) أي حكما أمالو كان بيده حقيقة لم يشترط مضي زمن بل اذن البائع ان كان له حق الحبس والا فلا انتهى منه مر ومثله في حاشية سم على منسج عنه مر ثم نقل عنه مر أنه مر قال بعد ذلك ينبغي أنه لا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفعته انتهى أقول وهذا هو قياس اعتبار مضي زمن يمكن فيه الوصول والنقل فيما كان غائبا وهو بيد المشتري فتأمل اه ع ش وياتي في الشرح وعن المغني وسم والرشيدي اعتماد الاول (قوله أو التخلية) ليس المراد بها التخلية حقيقة بل تحمل على امكان التفرغ منه وعبارة سم على جعل المراد الاستيلاء والا فلا وجه له كره لان العقار الخالي من أمتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرغ اذ ليس فيه ما يعتبر تفرغه فاذا كان في يد المشتري لم يعتبر في قبضه وراعا اذن البائع بشرطه غير مجرد زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء انتهى اه ع ش عبارة الرشيدي قوله التخلية لعل المراد تقدر امكان التخلية لو فرضناه بيد البائع والا فلا معنى لضي امكان التخلية مع أنه تخلى بالفعل اه وعبارة المغني ولو كان المبيع تحت يد المشتري أمانة أو مضمونا وهو حاضر ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف ما اذا كان له حق الحبس فانه لا بد من اذنه اه (قوله فممنوع الح) وفاقا للمعنى والنهاية عبارتها والمعتمد خلافه وهو أن يد الاجنبي كيد البائع اه (قوله وفي الحاضر الح) عطف على قوله من الحاق الاجنبي (قوله واعتمده الاذري الح) وكذا اعتمده النهاية (قوله ان هذا المنقول) أي عن المتولى من أنه يصير مقبوضا بنفس العقد وان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر مضي زمن يمكن فيه التخلية والنقل (قوله هو الاحق الح) اعتمده المغني الا قوله وان كان الح (قوله كما بينته) في شرح العباب عبارة لانه ان كان امانة فقد رضى بدوام يده أو مضمونا سقط ضمان الفيمو وتقرر من ان الثمن اه (قوله ان رجوع شيخنا الح) عبارة شرح الروض وخرج بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا أمتعة فيه لغيره فانه يكون مقبوضا بمضي زمن يمكن فيه التخلية أو النقل ولا يقتصر فيه في الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فتقرر كما يعلم مما ياتي وفاقا للشيخين وخلافا للمتولى هكذا افهم ولا تغتفر بما يخالفه اه نعم ان كان البيع مما يتناول باليد وكان في يد المشتري بالفعل كنديل حمله في يده كان مقبوضا بنفس العقد مر اه سم قول المتن (وقبض المنقول) أي حيوانا أو غيره نهاية ومعنى (قوله المتناول) الى قوله وفيه نظر في المعنى الا قوله لا الدابة الى المشهورة وقوله وكذا ركو به الى ويشترط وقوله ويتعين الى ومرو الى قول المتن فان جرى في النهاية الاما ذكر وقوله تناوله بها وقوله وفيه نظر الى ولو باع قول المتن (تحويله) أي ولو تبعه التحويل منقول آخر هو بعض المبيع كالأشترى عبدا وثوبا هو حامله فاذا أمره بالانتقال بالثوب حصل قبضه ما فليتأمل سم على حج وقضية أنه لو واشترى

لقوله الآتي اما عتار أو منقول الح مبيع في عدم اعتبار تفرغه بالفعل من متاع غير المشتري الموجود فيه بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الآتي ولا أمتعة فيه لغير المشتري خلافه (قوله أو التخلية) لعل المراد بها الاستيلاء والا فلا وجه له كره لان العقار الخالي من أمتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرغ اذ ليس فيه ما يعتبر تفرغه فاذا كان في يد المشتري لم يعتبر في قبضه وراعا اذن البائع بشرطه غير مجرد مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه (قوله واما قول الاسنوي الح) ما قاله الاسنوي ممنوع مر (قوله هو ما اقتضاه كلامهما الح) عبارة شرح الروض وخرج بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا أمتعة فيه لغيره فانه يكون مقبوضا بمضي زمن يمكن فيه التخلية أو النقل ولا يقتصر فيه في الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فتقرر كما يعلم مما ياتي

سفينة وما فيها من الامتعة أنه يكفي تحويل السفينة من مكان الى آخر لو جرد العلة وهو ظاهر * (فرع) *
 محل المنقول ومشى به الى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أولا بد من وضعه مال مر الى الثاني لانه
 لا يعد أنه نقله الا بعد وضعه فليجزم رسم على المنهع اه ع ش أقول هو المثل حكمه محكم المثل كهو ظاهر
 ويفيده ايضا ما يأتي في شرح فيكون معيار البقعة وما يأتي هـ النسخ السيد رفقة لانه لا يعد الخ ظاهر المنع
 والله أعلم (قوله تناوله بها) ظاهره وان لم يضره في محل ولو جرى البيع في دار البائع كما يأتي عن ع ش (قوله
 كسيفينة) ولو كانت كبيرة وهي على البراكتي بالخلية مع التفريق فيما يظهر اه عيرة وقال مر اذا كانت
 لا تجزى بالجر فهي كالعقار سواء كانت في البر أو البحر والابان كانت تجزى بجره ولو جعلا ونفذه به على العادة
 فكالمقول سواء كانت في بر أو بحر ولا يشترط أن تكون تجزى بجره وحده بل أن المثل الثقيل الذي
 لا يقدر وحده على نقله ويحتاج الى معاونة غيره فيه من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط ايضا
 أن تجزى بجره مع الخلق الكثير والافضل سفينة يمكن جرها بجمعة مع الخلق الكثير لها سم على منهج وهو
 واضح اه ع ش (قوله وان اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حينئذ بالخلية ولو قبل فراغه منه
 ووجهه بأنه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه مر اه سم (قوله على الوجه الخ) عبارة المغني
 ولو اشترى الامتعة مع الدار صفقة اشترط في قبضها نقلها كالأفرق وقيل لا تبعا لقبض الدار ولو اشترى بضرة
 ثم اشترى مكانها لم يكف خلافا للماوردي ولو اشترى شيئا في داره فانه لا بد من نقله اه (قوله مع تفريق
 السفينة) ومثلها في ذلك كل منقول مما يعد ظرفا في العادة لا بد من تفريقه عما يباعه ومغني قال ع ش قوله مر
 يعد ظرفا منه الصندوق فيشترط لصحة قبضه تفريقه عما يباعه اذا بيع منفردا أما لو بيع مع مائه كفي في قبضهما
 تحويل الصندوق وقوله في العادة ينبغي أن مثل ذلك فيما يظهر مالو باع الشجرة دون الثمرة فيشترط لصحة
 القبض تفريق الشجرة من الثمرة لأنها وان لم تكن ظرفا فهي قبالة الكفاية أشبهت الطرف لان وجود الثمرة
 على الشجرة مانع من التصرف فيها اه (قوله من محله الخ) و (قوله مع تفريق الخ) متعلقان بالتحويل
 (قوله لا الدابة الخ) هو ظاهر النهاية ونظر فيه عيرة اه ع ش (قوله المشحونة الخ) نعم للسفينة (قوله
 وتقدير الخ) عطف على تفريق السفينة (قوله كياتي) أي في المتن عن قريب (قوله أمره بالتحويل) أي
 حيث أمثل أمره وتحويل بالفعل أمالو أمره ولم يتحول فلا يكون قبضاً وماله بالتحويل لجهة غير الجهة التي أمره
 بها اه ع ش (قوله وكذا ركو به عليه الخ) خالفه النهاية والمغني فقالا ولا يكفي ركوها واقفة ولا استعمال
 العبد كذلك أي واقفا ولا وطة الجارية اه (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله مرثيا للقابض الخ)
 أي وقت القبض أيضا كوقت الشراء اه ع ش (قوله ويتعين حله الخ) فيه نظر اه سم (قوله دون
 الغائب) فلما اشتراه وكيل سبقت رؤيته له دون الموكل صح عقده ولو قبضه الموكل مع غيبة المبيع اكتفي بخلية
 البائع له وتحكيه من التصرف فيه وان لم يره ومقتضاه أنه لا يشترط في الموكل حينئذ الابصار لعدم اشتراط
 رؤية ما يقبضه هذا ومقتضى كلام الشارح مر اعتمادا لعدم اه ع ش أي تعميم شرط الرؤية
 للغائب والحاضر وكلام المغني كالصريح في اعتماده عبارة النهاية وظاهره أي النص الذي اعتمده الزركشي
 وغيره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحله بعضهم على الحاضر دون الغائب اه قال ع ش قوله مر
 وظاهره عدم الفرق معتمد وقوله بين الحاضر والغائب لعل المراد بالرؤية بالنسبة للغائب ان يكون

وفاقا للشخص خلافا للمتولى كذا افهم ولا تغتر بما يخالفهما نعم ان كان المبيع مما يتناول باليد وكان في يد
 المشتري بالغسل كمنديل حله في يده كان مقبوضا بنفس العقد مر (قول المصنف تحويله) أي ولو تبعها
 لتحويل منقول آخر هو بعض المبيع كولو اشترى عبدا وثوبا هو حامله فاذا امره بالانتقال بالشوب حصل
 قبضهما فليتأمل (قوله وان اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حينئذ بالخلية ولو قبل فراغه منه
 ووجهه بأنه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه مر (قوله مع تفريق السفينة) أي مع تفريق السفينة
 المشحونة بالامتعة التي لغير المشتري ومثلها في ذلك كل منقول لا بد من تفريقه مر (قوله ويتعين حله الخ)

تناوله بها وغير المتناول بها
 كسفينة يمكن حرها (تحويله)
 أي تحويل المشتري أو نائبه
 له وان اشترى مع محله على
 الوجه اذ لا خروج للتبعية
 من محله الى محل آخر مع
 تفريق السفينة لا الدابة
 فيما يظهر ويفرق بأنهم لا
 تعد ظرفا لما عليها المشحونة
 بالامتعة التي لغير المشتري
 وتقدير ما يبيع مقدرا كما
 يأتي في كتحويل الحيوان
 أمره له بالتحويل وكذا
 ركو به عليه وجلسه على
 فرش باذن البائع وذلك
 للنهي الصحيح عن بيع
 الطعام حتى يحولوه واحتج
 في الانخير بن لاذنه وان لم
 يكن له حق الجبس على ما
 اقتضاه اطلاقهم لضعفهما
 بالنسبة لما قبلهما ويشترط
 في المقبوض كونه مرثيا
 للقابض كافي البيع نص
 عليه في الام واعتمده
 الزركشي وغيره ويتعين
 حله على الحاضر دون
 الغائب لانه يتسامح فيما لا
 يتسامح في الحاضر كما

مستحضر الاوصافه التي رآهم قبل ذلك سواء كان هو العاقد أو غيره كان وكل من اشتراه وتولى هو قبضه فلا بد
اذا كان المبيع غائباً من كونه أو قبل ذلك ولا يكتفي برؤية الوكيل وقوله وحمله بعضهم هو ع (قوله
ومرأتان اتلاف المشتري الخ) وكذا امر الاكتفاء في الثمرة على الشجرة والزرع في الارض بالتخليصة فيستثنى
ذلك من كلامه مناهية ومغنى (قوله قال ابن الرفعة الخ) أخره النهاية وحزم المغنى به أى باستثناء القسمة من غير
عز ولا حد (قوله والقسمة) أى قسمة الافراز اه ع (قوله وفيه نظر) يوافق النظر ما في الروض وشرحه
مما نصه له يبيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع أى بان كانت قسمة تعديل أو رد ليس له يبيع
ما صار له من نصيب صاحبه قبل قبضه اه وقوله من نصيب صاحبه أخرجه غيره وهو نصيبه هو فليست له سم على
جج اه ع عبارة الرشدي فيه نظر ظاهر اذ لا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثم رأيت الشهاب ج
نظر فيه (قوله وباع حصته) الى المتن في النهاية (قوله من مشتركة) أى عقاراً كان أو منقولاً على ما يقتضيه
اطلاقه وسيأتي في كلام سم عنه أى مر ما يخالفه وهو أقرب وبوجه بان المنقول بتسليمه للمشتري يخشى
ضياحه بخلاف غيره اه ع (قوله لم يجزله الاذن) أى ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر اه سم على
جج وعبارته على منسج فرع اشترى حصه أحد الشريكين من عقار شائع بينهما يتجه أنه لا يشترط في صحة
القبض اذن شريك البائع بل يكفي اذن البائع مع التفرغ من متاع غيره المشتري لان اليد على العقار
حكمه فلا ضرر فيها على الشريك بخلاف المنقول وفاقاً في ذلك لم يحتمل انتهى أقول وعليه فيه شرط في
المنقول لصحة قبضة اذن الشريك فلو وضع يده عليه بلا اذن من الشريك لم يصح القبض فلو تلف في يده انفسخ
العقد ولا يصح تصرفه فيه اه ع (قوله والا) أى بان تعذر استثنائه أو مانع من الاذن (قوله فان أقبضه
البائع الخ) بقى ما لو أذن له في قبضه ويظهر أنه لا أثر لمجرد الاذن فلا يصير البائع ضامناً بذلك وان حرم عليه حيث
كان عاماً لم يجز منه ذلك اه سيد عر قول المتن (فان حرم البيع) أى في أى مكان كان نهياً ومغنى (قوله ثم اريد)
الى قوله أو والمبيع في النهاية (قوله والمبيع) أصله الشارح به المتن لان ظاهره أن الموضع طرف للمبيع
عبارة المغنى تنبيه كان الاولى للمصنف ان يزيد والمبيع باليمين فان جريان المبيع لا مدخل له فيها نحن فيه كما
قدرته في كلامه لكنه تبع المحرر في ذلك واعلم من ذير تأمل اه (قوله معنى لا يتوقف الخ) عبارة المغنى بان
اختص بالمشتري بمالك أو وقف أو وصية له بالمنفعة أو اجار أو اعاره أو نحو ذلك كالتحجير أو لم يختص باحد
كموات وشارع ومسجد وشمل كلامه المغمصوب من أجنبي والمشتري وغيره وبين البائع وغيره فانه
يصدق أنه لا اختصاص للبائع به وان قال الاسنوي فيه نظر اه (قوله لكن ان ظن رضاه) كذا شرح مر وقد
يقضى بعدم حصول القبض اذا لم يظنه وسيأتي وقد نظر الاسنوي وابن النقيب في افادة النقل في المغمصوب
للقبض لكن حزم الشارح في شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغمصوب وهو حاصل ما في شرح العباب
فان حاصل ما فيه أن حصول القبض بالنقل الملك الغير لا يتوقف على اذنه وانما المتوقف عليه رفع الحرمة وأفتى
شيخنا الشهاب الرملي بأنه يكفي النقل للمغمصوب بدون مال البائع فيه شركة اذ لم ياذن اه سم وقوله وأفتى شيخنا
الشهاب الرملي الخ مر عن المغنى ما وافقه في الاول دون الثاني وعبارة الرشدي قوله مر وقد ظن رضاه وكذا
ان لم يظنه كما سيأتي في الشرح اه وعبارته ع (قوله مر وقد ظن رضاه) ليس بقيد اساسي في قوله والمعتد
خلافه فقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بالاكتفاء بنقله في المغمصوب أو محمول على ما اذا كان مشتركة بين البائع

فيه نظر (قوله وفيه نظر) يوافق النظر ما في الروض وشرحه مما نصه له يبيع مقسوم قسمة افراز
قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له يبيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه وقوله
من نصيب صاحبه أخرجه غيره وهو نصيبه هو فليست له سم على جج اه (قوله لم يجزله الاذن) أى ومع ذلك القبض صحيح
كما هو ظاهر مر (قوله لكن ان ظن رضاه) كذا شرح مر وقد يقضى بعدم حصول القبض اذا لم
يظنه وسيأتي وقد نظر الاسنوي وابن النقيب في افادة النقل في المغمصوب لكن حزم الشارح في شرح
الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغمصوب وهو حاصل ما في شرح العباب فان حاصل ما فيه ان حصول القبض

ومرأتان اتلاف المشتري
قبض وان لم يجز نقل قال ابن
الرفعة كما وردى والقسمة
وان جعات يباعا لا يحتاج
فيها الى تحويل المقسوم اذ
لا ضمان فيها حتى يسقط
بالقبض اه وفيه نظر
ماخذ مامران علة منع
التصرف قبل القبض ضعف
الملك لا تولى ضمانين كما مر
ولو باع حصته من مشترك
لم يجزله الاذن في قبضه الا
باذن الشريك والا فالخاكم
فان أقبضه البائع كان
طريقاً لقراره على المشتري
على الوجه لان التلف في يده
علم أو جهل خلافاً لخص
الضمان بالبائع في حالة
الجهل لان يد المشتري في
أصلها يد ضمان فلم يؤثر
الجهل فيها (فان جرى
البيع) ثم أريد القبض
والمبيع (بموضع لا يختص
بالبائع) يعنى لا يتوقف
حصول الانتفاع به على اذنه
كمسجد وشارع وموان
وملك مشترك أو غيره لكن
ان ظن رضاه (كفي نقله الى
حيز منه) لوجود التحويل
من غير تعدد قوله لا يختص
بالبائع

فقد في المنقول البلاء منه فلو
كان يحمل بخصه فنقله
لما لا يختص به كفي ودخول
البائع على المقصور عليه لغة
صحيحة وان كان الاكثر
دخوله على المقصور وان
جوى البائع ثم اريد
القبض والمبيع (في دار
البائع) يعني في محل له
الانتفاع به ولو نحو اجارة
ووصية وعارية فان قلت
يشكل على هذا قولهم ان
المستعير لا يعبر مع ما ياتي
بالاذن معير البقعة فان لا
يشكل لما ياتي ان له اذنه
من يستوفي له المنفعة لان
الانتفاع راجع اليوماهنا
من هذا لان النقل للقبض
انتفاع به وبالبيع ببراءة
عن الضمان فكفي اذنه فيه
ولم يكن محض اعارة حتى
يتمتع ويحتل قسميته في
هذه معير الا ذنه باعتبار
الصورة الحقيقية (لم يكف
ذلك) أي نقله لحيزه
في القبض انقيد للتصرف
لان يد البائع عليه تبعاً لمحل
نعم لو كان يتناول باليد
فتناوله ثم أعاده كفي لان
قبض هذا لا يتوقف على
نقل محل آخر فاستوفى فيه
الحال كلها (الاباذن البائع)
في النقل للقبض (فيكون)
مع حصول القبض به (معبراً
للبقعة) التي اذن في النقل
اليها أو المبيع في دار اجنبي
لم يظن رضاه اشترط اذنه
أيضاً وفي مشنر كة بين
البائع وغيره اشترط اذنه
فما

والشترى اه (قوله قيد في المنقول اليه) لانه ان اراد حمل المثل على ذلك فهو تكاف تام ومخالف لزيادة قوله
والمبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا اشكال اه سم (قوله ودخول البناء الخ) اشار به الرد ما قاله الولي العراقي
ان قول المصنف لا يختص بالبائع مقلوب وصوابه لا يختص بالبائع به لان البائع تدخل على المقصور اه (قوله
وان جرى البيع) أي في أي مكان كان اه معنى (قوله في محل له الانتفاع به) مثل نحو الشارع وليس مراداً
كله وظاهر رشدي وسم عبارة عمن قوله له الانتفاع به أي دون المشتري فلا مرداوات ونحوه اه وعبارة
المعنى أي في موضع يستحق منفعة أو الانتفاع به بملك أو وقف أو وصية أو اجارة أو عارة أو نحو ذلك كتحجير
اه (قوله على هذا) أي قوله وعارية (قوله قولهم ان المستعير لا يعبر) كان الاولى ان يؤخر (قوله للقبض)
سيد كر محتمره بقوله اما اذنه في مجرد النقل الخ (قوله وماهنا من هذا) محل تأمل اه سيد عر (قوله باعتبار
الصورة) قضية هذا أنها لو تلت البقعة تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكر من أنه في الحقيقة ثابت
في استيفاء المنفعة عن المستعير اه عش قول المثل (لم يكف ذلك) محله بالنسبة الى التصرف أما بالنسبة الى
حصول الضمان فانه يكون كافياً لاستيلائه عليه نهاية ومعنى الى ذلك أشار الشارح بقوله المقيد للتصرف
(قوله ثم أعاده) مجرد تصور والاف الحكم كذلك وان لم يعده اه عش (قوله لا يتوقف على نقل الخ) أي
فلا يشترط نقله عن محل البائع اه رشدي (قوله أو المبيع الخ) عطف على قوله والمبيع في دار البائع (قوله
في دار اجنبي لم يظن رضاه اشترط اذنه أيضاً) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل الى المغصوب مر
والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي
يكفي النقل اليه على المتجبه وان النقل الى مال البائع وبشرطة بغير اذنه لا يكفي لان يده عليه وعلى ما ذهبت فمهي مانعة
من حصول القبض اه سم (قوله اشترط اذنه) المعتمد خلافه فقد أفتى الواجد رحمه الله تعالى بالاكتفاء بنقله في
المغصوب اه نهاية وقدمنا من المعنى ما وافقه (قوله وغيره) أي ولو للمشتري اه نهاية (قوله اشترط اذنه) (قوله
خلافاً للمعنى كما مر وللنهاية عبارة فلا بد من اذنه اه قال عش أي ولا يتوقف على اذن شريكه اه عبارة
سم قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب بالاكتفاء باذن البائع فيما تامل ثم رأيت في شرح العباب بسط
القول في الاكتفاء بالنقل الى المغصوب بفرق وهو موافق لما مر عنه في الاجنبي اه (قوله في مجرد النقل) بان
قال اذنت لك في نقله أو في نقله لالاقتضاء اه عش (قوله أي والحال أن له حق الحبس) لا يجني انتباه هذا لانه اذا
لم يكن له حق الحبس لم يحتج لاذنه في القبض لجواز القبض حينئذ بغير اذنه اه سم وهو واضح خلافاً للنهاية
والمعنى عبارة سم كذا أي لا يكفي لو اذنت له في مجرد التحويل اه زاد الاول وان لم يكن له حق الحبس فيما
يظهر خلافه لبعض المتأخرين اه يعني ان حجر قال عش قوله فيما يظهر نقل سم على منهج التقييد بما
اذا كان له حق الحبس عن شرح الروض ووجهه اه (قوله وبه صرح الخ) أي بالتقييد بما اذا كان له
بالنقل لملك الغير لا يتوقف على اذنه وانما المتوقف عليه رفع الحزمة وأفتى شيخنا الشهاب الرمي بأنه يكفي
النقل للمغصوب بدون مال البائع فيه شركة اذ لم ياذن (قوله قيد في المنقول اليه لانه) ان اراد حمل المثل على
ذلك فهو تكاف تام ومخالف لزيادة قوله والمبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا اشكال (قوله في محل له الانتفاع
به) فيشمل المستعار لكنه يدخل فيه الموات وليس مراداً (قوله أو المبيع في دار اجنبي لم يظن رضاه
اشترط اذنه) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل الى المغصوب مر والحاصل أن الوجه حصول
القبض بالنقل لملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفي النقل اليه على المتجبه
وان النقل الى مال البائع فيه شركة بغير اذنه لا يكفي لان يده عليه وعلى ما ذهبت فمهي مانعة من حصول القبض
(قوله اشترط اذنه) قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب بالاكتفاء باذن البائع فليتأمل ثم
رأيت في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء باذن البائع وفرق وهو موافق لما مر عنه في الاجنبي (قوله
في مجرد النقل) بل قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المغصوب عدم الاحتياج الى اذنه في مجرد النقل أيضاً اذا
لم يكن له حق الحبس الا ان يفرق بان يد البائع عليه تبعاً لمحل فليتأمل (قوله أي والحال أن له حق الحبس)
أما اذنه في مجرد النقل أي والحال أن له حق الحبس كلفه ظاهر وبه صرح السبكي وغيره فلا يحصل به القبض المقيد للتصرف

وان حصل به ضمان اليد ولا يكون معسيرا للمحيز قال القاضي وتبعوه وكنقله باذنه نقله الى متاع مملوك له أو معار في حيز يختص البائع به ويحمله ان وضع ذلك المملوك أو المعار في ذلك الحيز باذن البائع كما هو ظاهر ووضع البائع المبيع بين يدي المشتري بقيد السابق أول الباب قبض وان نهى نعم ان وضعه بغير أمره فخرج مستحقا لم يضمنه لأنه لم يضع يده عليه وضمن اليد لا بدقيه من حقيقة وضعها وهذا هو المسوغ للحاكم اجبار المشتري على القبض وان كفى الوضع بين يديه لان البائع لا يخرج عن عهدة ضمان استقرار اليد الا بوضع المشتري يده عليه حقيقة وقبض الجزء الشائع بقبض الجميع والزائد أمانة * (فرع) للمشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان) لم يكن له حق الحبس بان (كان الثمن مؤجلا) وان حل ولم يسلمه على المحدث (أو سلمه) أي الثمن الحال بدلي جعله قسما للوجوب ثم ان كان الحال كل الثمن اشترط تسليم جميعه ولا أثر لبعضه الا ان تعددت الصفقة فيستقل حينئذ بما يخص ما سلمه أو بعضه اشترط تسليم ذلك البعض فقط

حق الحبس (قوله وان حصل به ضمان اليد) فان تلف انفسخ العقد وسقط الثمن اه عش وفي البحري عبارة الشيخ سلطان قوله وان حصل ضمان اليد الخ فلو خرج مستحقا بعد تلفه غرم بدله المستحق ورجع به على البائع ولا يستقر عليه الثمن لو تلف وكان غير مستحق بل ينفسخ البيع لان يد البائع عليه الى الآن انتهت وهي تدل على أنه ضمان بدفقا اه أي لا ضمان بدو عقده معا عبارة سم قوله وان حصل الخ وينبغي أن الامر كذلك اذا لم يحصل اذن مطلقا اه مع حصول القبض به معير الهوا بقبضة المتاع (قوله قال القاضي الخ) أقول قضية كلام شرح المنهج خلافه سيما وقد قال ويمكن دخوله أي المتاع في قولي ما لا يختص بائع به لصدقه بالمتاع وهو من حيث المعنى ظاهر لانه اذا أذن في وضع المتاع في المكان كان وضع المتاع فيه في الحقيقة باذن البائع فلا يضمن قوله وكنقله باذنه نقله الى متاع مملوك له أو معار اه عش وقوله كان وضع المتاع فيه كان الاولي وضع المبيع على المتاع في الحقيقة الخ (قوله وكنقله باذنه نقله الخ) أي اذنه في النقل الى متاع الخ للقبض فيكون (قوله ويحمله ان وضع ذلك الخ) قد يتوقف في هذا التقيد لانه باذنه له في نقله مع أن هو اعد ذلك الطرف المنقول اليه حيز للبائع فقد أذن له في نقله من حيزه الى آخره وان كان شغل بقيد المتاع به بمشعرا فليتأمل فان كلام القاضي ان كان مفر وضا فاما اذا أذن له في نقله الى المتاع فلا حاجة الى هذا التقيد وان كان مفر وضا مع عدم الاذن فقد يتوقف فيه حتى مع تقييد الشارح المذكور لان الاذن في وضع المتاع الاول لا يستلزم جواز غيره ففيه شغل الفراغ المستحق للبائع بغير اذنه اه بصري (قوله وضع البائع) الى المان في النهاية الا قوله بغير أمره وقوله وهذا الى قبض الجزء (قوله بين يدي المشتري) ليس قيد او كذا عن يمينه أو يساره أو خلفه حيث سهل تناوله فالمدار على أن يكون في مكان يلاحظه اه ببكري (قوله بقيد السابق) وهو كونه بحيث يمكن تناوله باليد وعلم به ولا مانع اه عش (قوله قبض) ظاهره وان كان مما لا يتناول باليد وتقدم ما فيه اه سم (قوله قبض) أي اقباض اه ببكري (قوله بغير أمره) مفهومه أنه أي الوضع لو كان بأمره فخرج مستحقا ضمنه والاعتماد خلافه مر اه سم وعش (قوله لم يضمنه) أي ضمان يدو أماضيه ان العقد يضمنه بهذا الوضع حيث لم يخرج من تحقاق معنى أنه لو تلف لم ينفسخ العقد ويستقر عليه الثمن اه ببكري (قوله وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه الا بقطعه سواء كانت تنقص قيمته بقطعه أم لا لكن في سم على منهج ما حاصله أنه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجمله فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه عش (قوله والزائد أمانة) أي ان كان للبائع أو لغيره وأذن له في القبض اه ببكري عبارة عش قوله والزائد أمانة أي اذا قبضها النقل يد البائع عنها فقط أما ان قبضها لينتفع بها باذن من الشريل وجعل علفها في مقابلة الانتفاع بها فاجارة فاسدة فان تلفت بلا تقصير لم تضمن وان أذن له في الانتفاع بها في مقابلة شيء فعارية وان وضع يده عليها بلا اذن فغاصب كذا كراهين أبي شريف اه (قوله من غير اذن البائع) الى قوله ويستقر عليه في النهاية والمعنى (قوله من غير اذن البائع) ولكن لو كان المبيع في دار البائع أو غيره لم يكن للمشتري الدخول لانه من غير اذن في الدخول لما يترتب عليه من الغتنة وهتك ملك الغير بالدخول بلا ضرورة فلو امتنع صاحب الدار من تمكنه من الدخول جاز له الدخول لانه بامتناعه من التسليم يصير كالغاصب للمبيع اه عش (قوله الا ان تعددت الصفقة الخ) فلو اشترى شخص شيئا بوكالة اثنين وفي نصف الثمن عن أحدهما فللبائع الحبس لقبض الجميع بناء على أن الاعتبار بالعقد أو باع منهما ولكل منهما انصف فاعطى أحدهما البائع النصف من الثمن سلم اليه البائع نصفه من المبيع لانه سلمه جميع ما عليه بناء على أن الصفقة تتعدد بتعدد المشتري نهاية ومعنى لا يخفى اتجاه هذا التقيد لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يتحقق لاذنه في القبض لجواز القبض حينئذ بغير اذن ولا محذور حينئذ الا باستعمال ملكه بغير اذنه وهذا زول بمجرد الاذن (قوله وان حصل به ضمان اليد) وينبغي ان الامر كذلك اذا لم يحصل اذن مطلقا (قوله قبض) ظاهره وان كان مما لا يتناول باليد وتقدم ما فيه (قوله بغير أمره) مفهومه أنه لو كان بأمره فخرج مستحقا ضمنه والاعتماد خلافه مر

وكالئن عوضه ان استبدل عنه وكذا الوصلح منه على دين أو عين على الاوجه المستحقه ولو با حاله بشرطه وان لم يقبضه اذ لا حق للبائع في الحبس حينئذ (والا) بان كان حالاً ابتداء ولم يسلمه للمستحق (فلا يستقل به) أي يقبضه من غير (٤١٧) اذن البائع لبقاء حق حبسه فان استقل

رده ولم يقبضه تصرفه فيه

لكنه يدخل في ضمانه

فيطالب به ان استحق

ويستقر عليه ثمنه ان تلف

ولو في يد البائع بعد استرداده

في الجواهر (قوله) ولو خلا

لمن زعم ان فيه سابق قب

وقد بينت وجه غلطه وسند

ما فيها وجهه في شرح

العباب وحاصله ان المتولى

صرح بما فيها وأنه لا تافى

بين جعله كغير المقبوض

من حيث ان المشتري لما

تعدي بقضه منه ضمان

عقد وهو لا يرتفع الا

بالقبض الصحيح دون الرد

على البائع فلذا استقر عليه

الثمن بتلفه ولو في يد البائع

وكالمقبوض من حيث عدم

الانفساخ بثلثه نظر الصورة

القبض وان حق الحبس لا

ينافيه من كل وجه لانه

بمزاة حق المهرن فقام له

ولو أن تلفه البائع وهو في يد

المشتري حينئذ في قول

يضمنه بقبضه ولا خيار

المشتري وبه جزم العمراني

نظرا لمرة القبض كما

تقرر في قول هو مسترد له

بأن تلفه ور وجهه في الروض

وعلى هذا وجهان انفساخ

العقد لان اتلافه كالاتفة

ور دانه انما يكون مثلها

حيث لم توجد صورة القبض

تخيير المشتري وهو الاوجه

قال ع ش قوله مر ان الاعتبار بالعقد مدوقوله مر ولكل منهما الخ أي والحال ان لكل الخ وقوله مر ان الصفة الخ المعتمد اه (قوله) على المعتمد (وقاله) النهاية والمغنى (قوله) وكالئن عوضه (عبارة) النهاية ويقوم مقام تسليمه عوضه اه أي تسليمه رشدي وع ش (قوله) وكذا الوصلح مر الخ (قوله) فلو صلح من الثمن على مال فله اذ اذامه حبس لاستيفاء العوض اه مغنى أي ولو سلم المشتري العوض فله الاستقلال بالقبض (قوله) المستحقه (قوله) سلمه اه سم زاد الرشدي وانما قال المستحق ولم يقل للبائع ليشمل المالك والمولى بعد تحور شده ونحو ذلك اه (قوله) ولو با حالته (قوله) غاية لقوله سلمه المستحقه والضمي له أي المستحق (قوله) بشرطه (قوله) مضاف في بيع كل شرط لعقد الخالة اه ع ش (قوله) وان لم يقبضه (قوله) أي في مسئلة الخالة اه نهاية (قوله) اذ لا حق الخ (قوله) كما كرر مع قوله السابق لم يكن له حق الحبس الخ ولعل لهذا اقتصر النهاية والمغنى على ما هنا (قوله) بأن كان حالاً الخ (قوله) أي كلاً أو بعضاً (قوله) ولم يسلمه (قوله) أي الحال (قوله) رده (قوله) أي لم يردده مغنى وبعضه بذلك أي الاستقلال بنهاية (قوله) فيطالب به ان استحق (قوله) ع ش (قوله) عقيب شرح مر بقوله وقول بعضهم هنا أنه لو تعييل ثبت الرد على البائع أو استرد فتاب ضمن الثمن للبائع مبنى على أن المراد بالضمان ضمان العتد والراجح أنه ضمان البداه وقضية قوله مر والراجح الخ أنه له الرد على البائع اذا تعييل وأنه ينفسخ العقد اذا تلف اه سم (قوله) في ضمانه (قوله) أي ضمان يدو ضمان عقد كما أشار اليه بقوله فيطالب به ان استحق أي وتاب ويستقر عليه ثمنه ان تلف أي ولم يستحق فهو لا يدل على أنه ضمان عقد وما قبله على أنه ضمان يدو سلطان والمعتمد عند مر أنه يضمن ضمان يد فقول الشارح أي شيخ الاسلام ومثله ابن حجر ويستقر عليه ثمنه ضعيف اه بجري (قوله) ويستقر عليه ثمنه الخ (قوله) فهو ضمان عقد والمعتمد أنه ضمان يد ينفسخ مر اه سم عبارة ع ش قوله مر نعم يدخل في ضمانه ضمان يد فاذا تلف في يده انفسخ العقد وسقط عنه الثمن ويلزمه البذل الشرعي كما يأتي اه (قوله) ان ما فيها (قوله) أي الجواهر (قوله) وجه غلطه (قوله) أي غلط الزاعم (قوله) وجهه (قوله) أي ما في الجواهر (قوله) وانه الخ (قوله) عطف على ان المتولى الخ (قوله) من حيث ان المشتري الخ انظر وجه كون هذه الحشية يقتضي أنه كغير المقبوض اه سم (قوله) وهو لا يرتفع (قوله) أي ضمان العقد (قوله) بالقبض الصحيح (قوله) أي كقبض المشتري بعد الاتالة (قوله) وكالمقبوض (قوله) أي وجهه كالمقبوض (قوله) لا ينافيه (قوله) أي جعله كالمقبوض الخ (قوله) ولو تلفه الخ (قوله) أي المبيع الذي استقل يقبضه المشتري اه ع ش (قوله) حينئذ (قوله) أي حين الاتلاف (قوله) في قول (قوله) أي مرجوح (يضمنه) أي البائع (قوله) العمراني (قوله) بالكسر والسكون نسبة الى العمرانية فاحاجة بالوصل اه ع ش (قوله) هو مسترد أي البائع (قوله) ور وجهه في الروض (قوله) أي في أوائل الباب اه سم (قوله) انفساخ العقد (قوله) هو الاوجه اه نهاية أي ويسقط الضمان عن المشتري ع ش (قوله) تخيير (قوله) بحذف العاطف معطوف على قوله انفساخ العتد (قوله) وهذا (قوله) أي التوجيه المذكور (قوله) يتضح رد قول السبكي الخ (قوله) ما قاله السبكي نقله في شرح الروض وأقره وهو المعتمد وقياسه الانفساخ أيضا بتلفه بيد البائع اه سم (قوله) والذي يجي على الصحيح الخ (قوله) المستحقه (قوله) سلمه (قوله) فان استقل رده الى قوله لكنه يدخل في ضمانه (قوله) في شرح مر وعقبه بقوله وقول بعضهم هنا أنه لو تعييل لم يثبت الرد على البائع أو استردده فلتضمن الثمن للبائع مبنى على أن المراد بالضمان ضمان العقد والراجح أنه ضمان اليد اه وقضية ترجيح ان له الرد على البائع اذا تعييل وانه ينفسخ العقد اذا تلف (قوله) ويستقر عليه ثمنه الخ (قوله) فهو ضمان عقد والمعتمد أنه ضمان يد ينفسخ مر (قوله) من حيث ان المشتري الخ انظر وجه كون هذه الحشية تقتضي أنه كغير المقبوض (قوله) ور وجهه في الروض (قوله) أي في أوائل الباب (قوله) يتضح رد قول السبكي الخ (قوله) ما قاله السبكي نقله في شرح الروض وأقره وهو المعتمد وقياسه الانفساخ أيضا بتلفه بيد البائع (قوله) والذي يجي على الصحيح الخ (قوله) هذا

(٥٣ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) ومن ثم وجه الامام ووجه بانه لما تعذر الانفساخ تعين التخيير دفعا لضري والمشتري وجهان يتضح رد قول السبكي وغيره تخييره انما يجي على الضعيف ان اتلاف البائع كاتلاف الاجنبي والذي يجي على الصحيح ان اتلافه كالاتفة الا انفساخ اه ووجهه ما قرره ان اتلافه انما يكون كالاتفة

حيث لم توجد صورة القبض الى آخره ولمالم (٤١٨) يتضح هذا المحل للتركيب قال الانفساخ مشكك والتخيير أشكك منه ووجه كلاهما

يعلم رده مما قررته فتأمل
(ولو بيع الشيء تقديرا
كثوب وأرض ذرعا) بالجمام
الذال (وحظنة كيلاً أو
وزناً) ولبن عدا (اشترط مع
النقل ذرعه) في الأول (أو
كيله) في الثاني (أو وزنه)
في الثالث أو عده في الرابع
لورود النص في الكيل
وقيس به البقية ويشترط
وقوعها من البائع أو وكيله
فلو أذن للمشتري أن يكتال
من الصبرة عنه لم يجز لاختداد
القباض والمقبض كما ذكره
هنا أسكنهم ما ذكر قبل ما
يخالفه ويمكن تأويله
ومؤن نحو كيل توقف عليه
القبض على موف وهو
البائع في المبيع والمشتري
في الثمن وكذا مؤنة احضار
مبيع أو ثمن غاب عن محله
العقد اليها بخلاف النقل
المتوقف عليه القبض فيما
يباع خرافاً فإنه على المستوفى
وكان الفرق بين هذا ونحو
الكيل ان نحو الكيل
الغرض الاعظم منه قطع
العاقبة بينهما بعد العقد
فلزم الموفى لانه ينقطع
عنه الطالب ومن النقل
امضاء العقد لا غير فلزم
المستوفى لان غرضه بامضائه
أظهر ومؤنة النقد على
المستوفى لان الغرض منه
اظهار العيب لا غير فالمصلحة
فيه للمستوفى أكثر ومحله
في المعين والافعل الموفى

لأن ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح ولو اخطأ التقادير عاظم ان تعدد
لأن ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح ولو اخطأ التقادير عاظم ان تعدد

هو المعتمد وعليه فهل تلقه في يد المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافاً لم
لكن ما قاله هو الموافق لقوله السابق ويستقر عليه ثمة ان تلف ولو في يد البائع (قوله لم توجد صورة القبض)
قد يقال لا اعتبار بصورته قبض وقع تعدياً (قول المصنف اشترط مع النقل ذرعه أو كيله) قال في الروض
فان قبض خرافاً أو وزن ما اشتراه كيلاً أو عكس أو أخبره المالك أي بقدره وصدقه وقبض أي أخذ فهو ضامن
لا قبض اه قال في شرحه ولو تلف في يده ففي انفساخ العقد وجهان الخ اه وأفتى شيخنا الشهاب الرملي
بالانفساخ وكتب بخطه على شرح الروض اعتماد عدم الانفساخ وهو مقدم كما قال مر على الفتاوى
للازمنة النظر فيه بخلاف الفتاوى وأيضا فهو الذي جرى عليه الشيخان في الربا فهو المعتمد وان أطلقا
الوجهين في باب الاصول والثمار وعليه فالضمان ضمان عقد وهل اتلاف البائع كاتلاف فلا يفسخ أولاً
فينفسخ ويفرق فيه نظر ومال مر للثاني وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما اذا استقل بقبضه وأتلفه
البائع في يده (قوله ومحله في المعين) منع بانه لا فرق كما أطلقناه مر

(قوله)

لأن ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح ولو اخطأ التقادير عاظم ان تعدد

اولم يضمن أو باحرة لم يستحقها ضمن ان تعذر الرجوع على المشتري لانهم لما سميت له تعين عليه بذل الجهد جذرا من التفرير ورفاء بما يقابل لاجرة فكان التقصير هنا أظهر منه فيما اذا تبرع هذا بما يجته الزركشي وهو متجه (٤١٩) كماله عما وجهته به خلافا لما نازع فيه واعتد

ما أطلقه صاحب الكافي من عدم الرجوع لا يقال النقص اجتهاد وهو يختلف كثيرا وما يثبت بالاجتهاد لا تقصير فيه لا تمنع ذلك بانه مع كونه اجتهادا يقع التقصير فيه بتساهل فاعله وعدم افرغ له لوسعته فيه فعمل بتقصيره ولو لا ذلك لنسخ فغلط أي بما لا يؤولف من أكثر نظراته كيف يفسد كلام الزركشي فلا جرة كالتقاد المقصود يغرم ارش الورق لا يقال الناسخ مضى فضمن والنقاد غاروه ولا يضمن كما هو القاعدة لانه انما يكون غارا مع تبرعه لا مع أخذه الاجرة وان لم يتعمده كقول تعمره وان لم يأخذها فانه غارا ثم (مثله بعثها) أي الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعثها بكذا (على انها عشرة أصع) ونظري الاختيرة بانه جعل الكيل فيه وصفا كالكتابة في العبد فينبغي أن لا يتوقف قبضه عليه ويرد بان كونه وصفا لا ينافي اعتبار التقدير في قبضه لانه بذلك الوصف يسمى مقدرا بخلاف كتابة العبد ثم ان اتفاقا على كمال فذلك والانصب الحاكم أمينا يتولاه (ولو كان له) أي ليكر (طعام) مثلا (مقدر على زيد) كعشرة

(قوله ولم يضمنه) مقتضى سياقه وان تعمره وهو مخالف لقوله الا كفي كماله تعمره وان لم يأخذها ولما في عرش ما نصه والمجتهد غيره مقصودا اذا قصر في الاجتهاد أو تعمره الاجتهاد بخلاف الواقع ضمن وصرح به جج اه عبارة اليعاقب وخرج بخطا تعمره فيضمن لتقصيره اه (قوله من عدم الرجوع) أي ولو باحرة وعبارة شرح الروض ولو أخطأ النقاد وتعذر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا أطلقه صاحب الكافي الخ وباطلاق صاحب الكافي أفتى شيخنا الشهاب الرملي اه سم وكذا اعتد النهاية والمغني اطلاقه (قوله أي بما لا يؤولف) عبارة النهاية أي غلطا فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا أو تعدى كلياته في الاجارة اه قال الجليل أي تعدى بالتحريف فلا يستحق الاجرة وان لم يكن فاحشا اه (قوله فلا جرة له) أي فيما غلط فيه فقط دون البقية اه عرش (قوله لانه انما يكون الخ) خلافا لنهاية والمغني عبارة حملا يقال قياس غرم ارش الورق ثم ضمانه هنا لا نقول هو ثم مقصودا مع احداث فعل فيه وهما مجتهد والمجتهد غيره مقصودا مع انتفاء الفعل هنا والقول بأنه هنا مغرر فيضمن لذلك وفاق بما يقابل الاجرة ليس بشئ اه وقوله ما والقول الخ يعنيان به قول الشارح المذكور بتعال الزركشي (قوله وان لم يتعمده) لعل الصواب ترك واودان الخ حتى لا ينافي ما بعده اه سددع وهذا مبني على كون واودان لم يأخذها استثناء عما اذا كانت وصلة كما هو المتبادر للموافق لكلامه في اليعاقب فوجود واودان لم يتعمده هو الصواب (قوله ونظري) الى الفرع في النهاية (قوله والا) أي بأن يتنازعا فحين يكيل (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غيره نهاية ومغني (قوله أمينا) أي كمالا أو وزانا أو عددا فلو أخطأ الكيل وما بعده فانه يكون ضامنا لتقصيرهم بخلاف خطأ النقاد ولو باحرة مر أي خلافا للحج وعدم ضمانه لانه مجتهد بخلاف الكيل وما بعده وأما القبان فيضمن لانه غير مجتهد فهو مقصر كالكيل والوزان والعداد ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق النقاد بيمينه ولو أخطأ القبان في الوزن ضمن كماله أخطأ في النقش الذي على القبان ولو أخطأ نقاش القبان كأن نقش مائة قبان أقل أو أكثر ضمن أي النقاش لانه ليس بمجتهد بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبد البر الاجهوري على منهج وهو ضعيف واعتد عرش على مر عدم ضمان النقاش لانه غير مباشر ونصه أقول في تضمن النقاش نظري لان غايته أنه أحدث فيه فعلا قريب عليه تغير المشتري وبتقدير اخباره كاذبا فالحاصل منه مجرد تغيره وهو لا يقتضي الضمان وينبغي أن مثل خطأ الزان والكيل في الضمان ما لو أخطأ النقاد من نوع الى نوع آخر وكان المميز بينهما معلوما ظاهرة كالريال والكتب والجيد والمقصود وهو لو كان لا يعرف النقد بالمرأة وأخبر بخلاف الواقع اه بحرفه اه بجبري قول المتن (عليه) أي بكر قول المتن (فليكتل) أي بكر (قوله أي يطلب منه أن يكيل له) لأنه يكيل بنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القابض والقبض فلا يصح أن يباشر الكيل وان أذن له زيد اه بجبري (قوله لان الاقباض هنا متعدد) أي من عليه الحق متعدد اه نغش (قوله لان السكيلين الخ) فاذا كال لنفسه وقبضه ثم كاله لغيره فزاد أو نقص بقدر ما يقع بين السكيلين لم يثر أثر أي في صحة القبضين فتكون الزيادة والنقص عليه أو بما لا يقع بين السكيلين أي بأن كانت الزيادة أو النقص كثيرا فالكيل الاول غلط فيرد بكر الزيادة ونرجع بالنقص نهاية ومغني وعباب (قوله نعم الاستدامة الخ) و يترتب على ذلك انه لو اشترى ملء الكيل براكذ او ملأ واستمر حاز للمشتري بيعه ملاكنا ولا يحتاج الى كيل بان اه عرش (قوله في نحو المكيل) أي كالذراع (قوله فتكفي) عبارة المغني ولو قبضه في المكيل

أصح (ولعمرو عليه مثله فليكتل لنفسه) من زيد أي يطلب منه أن يكيل له حتى يدخل في ملكه (ثم يكيل لعمرو) لان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحته الكيل فلزم تعدده لان السكيلين قد يقع بينهما تفاوت نعم الاستدامة في نحو المكيل كالجديد قبيكفي (فلو قال) بكر الذي له الطعام لعمرو

(افض) باعز و (من زيد) الى عليه لنفسك ففعل بالقض فاسد) بالنسبة لعمر ولايه مشرطاً بتقديم قبض بكر ولم يوجد ولا يمكن حصولهما
لما فيه من اتحاد القايض والمقبض (٢٢٠) فيضمنه عمر ولا يله قبضه لنفسه ولا يلزم مردده لادافه وصحح بالنسبة لزيد فتبرأ ذمته

لاذن ذاته بكر في القبض
منه له بطريق الاستزام
لات قبض عر ونفسه
متوقف على قبض بكر كما
تقرر فاذا باطل لاقد شرطه
بق لازمه وهو القبض لبكر
حينئذ يكيله لعمر و يصح
قبضه له (* فرع * قال
البائع) اعين ثمن حال في
الذمة بعد لزوم العقد (لا
أسلم المبيع حتى قبض ثمنه
وقال المشتري في الثمن
مثله أجبر البائع) لرضاه
بذمته ولان ملكه مستقر
لامنه من هلاكه ونفوذ
تصرفه فيه بالحالة
والاعتياض وملك المبيع
للمشتري غير مستقر فعلى
البائع تسليمه ليسمى
وقضية العلة الاولى أنه لو
كان الثمن معيناً والمبيع
في الذمة أجبر المشتري
وقضية الثانية اجبارهما
لان ما في الذمة هذا لا يصلح
للاعتياض عنه والمعين غير
مستقر فلا مرجع والاو
أقرب أمال المؤجل فيجبر
البائع قطعاً (وفي قول
المشتري) لان حقه متعين
في المبيع وحق البائع غير
متعين في الثمن فاجبر
ليتساويا (وفي قول لا
اجبار) لان كلاهما ثبت
له ابقاء واستيفاء فلا مرجع
ورد مان فيه ترك الناس
يتابعون الحقوق وعلمه

میں

عنه هما الحاكم من الخاصم وحيث قد (فن سلم) منهما صاحبه (أجبر الآخر) على التسليم اليه (وفي قول يجبران) لو جوب التسليم عليهما بان يامر الحاكم كلا منهما باحضار ما عليه اليه أو الي عدل

ثم يسلم كلاما وجب له والخير في البداءة اليه (قلت فان كان الثمن معينا) كالبيع (٤٢١) ويظهر أن يلحق بذلك ما لو كان في النعمة (سقط

حين عدم الاجبار أو حين المنع من الخصام) (قوله ثم يسلم) بالرفع أي الحاكم أو العدل وكذا ميم قوله اليه (قوله ويظهر أن يلحق بذلك الخ) أي فيكون الاظهر اجبارهما لكن هذه الصورة والصورة التي قبلها يعني كون الثمن معينا والمبيع في الذمة إنما تأتيان على ما عتده الشارح من أن المبيع إذا كان في الذمة وعقد اليه بلفظ البيع كان بيعا حقيقة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس أما على ما جرى عليه الشيخ في منعه من أنه يبيع لفظا سلم معنى والاحكام تابعة للمعنى فلا يتأتى اجبار فيه لان الاجبار إنما يكون بعد اللزوم وحيث قلنا هو سلم إذا جرى بلفظ البيع اشترط قبض رأس المال في المجلس ثم ان حصل قبضه في المجلس استمرت الصحة ولا يتأتى تنازع ولا اجبار لحصول القبض وان لم يتفرقا لم يقبض لم يتأتى الاجبار لعدم اللزوم ويصرح بما ذكر قوله مر وما قيل من اختلاف السلم الخ اه ع (قوله من الاقوال الاربعة) قال النهاية من الاقوال الثلاثة الأخيرة قال ع ش مانصه عبارة حج من الاقوال الاربعة وعلمها مقابل الاظهر قوله وفي قول الاجبار وعلى كلام الشارح مر مقابل الاظهر قوله أجبر البائع وعبارة الشيخ عميرة قوله واجبر في الاظهر أي فيكون القول الثالث جاريا وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لي وهو المراد ان شاء الله تعالى وهو موافق للحج اه (قوله سواء الثمن) إلى الثمن في المعنى الا قوله كما يعلم من كلامه في الوكالة (قوله نعم البائع نيابة الخ) محترضا مقدمنا عن النهاية والمعنى في أول الفرع من قديم مال نفسه ومثل البائع فيما ذكر المشتري (قوله وعامل قراض) أي والحاكم في بيع أموال الفلاس اه معنى (قوله لا يجبر على التسليم) أي على جميع الاقوال اه كردى (قوله فلا يتأتى هنا الخ) أي لا يتأتى في البائع عن غيره الا الراسع والثاني دون الاول والثالث (قوله الاجبار هما) معتمدو (قوله أو اجبار المشتري) ضعيف أو محمول على ما إذا باع بثمن معين لشيء في الذمة اه ع ش وفي الاعياب من اتعرف بوكالة انسان يطلب منها شيئا أو لا يلزم المشتري التسليم اليه قبل ذلك اه (قوله لم يتأتى الاجبار هما) قال في العباب مطلقا انتهى سم أي سواء كان المبيع والثمن معينين أو غير معينين أو محتملين (قوله باجبار أو تبرع) كذا في المعنى وشرح المنهج وكتب عليه الجبري مانصه ضعيف بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم متبرعا لم يجزله الفسخ اذا وفي المبيع بالثمن فبتعين أن تصور المسئلة باجبار الحاكم وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لا ما بعده فلا تضعيف شو برى والذي بعده قوله والا فان كان معسرا الخ اه وسياق من سم ما وافق الجواب المذكور وفي الشرح كانه في المعنى ما يفيد (قوله أو عينه) إلى قوله ويؤخذ في المعنى وإلى الثمن في النهاية الا قوله على ما قاله الاذرى (قوله ان تعين) كان عين في الفقد اه ع ش عبارة الرشيدى أي ولو في مجلس العقد اذ المعين في المجلس كالمعين في العقد وحيث غنى حضور نوعه حضوره في المحاس من غير تعين أصلا اه (قوله ولا يجبر عليه) أي المشتري على التسليم (قوله لم يتغير البائع) أي في الفسخ اه معنى (قوله وان اصر) أي المشتري (قوله اليه) أي البائع (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم التخيير اه ع ش (قوله في الثانية) أي في مسألة عدم تعين الثمن المذكورة بقوله والا فنوعه اه كردى (قوله محجور اعليه فيه) أي في النوع الحاضر بمجلس العقد (قوله قصر فيه) أي في شيء منه و (قوله بما يفوت الخ) أي كالبيع مثلا اه رشيدى (قوله والا) أي وان لم يصير محجورا عليه الخ (قوله فورا) معمول للاحضار (قوله ويوجه اطلاقهم الخ) هذا التوجيه جرى على الغالب من أن الخصام يقع في موقع العقد اه رشيدى (قوله فطلب الخ) أي طلب المشتري (قوله عنه) أي من وقت حضور النوع (قوله فيه) أي في طلب التأخير اه ع ش (قوله أو عنداد) قد يمنع لجواز أن يكون له في التأخير غرض كتسليم مالا شبهة فيه أو إبقائه اه ع ش عبارة

أم مختلفين اه وبقى ما لو كان في الذمة ولا يبعد أنهما يجبران ثم رأيت كلام الشارح الآتي في شرح الزيادة أنهما يجبران (قوله الاجبار هما) قال في العباب مطلقا (قوله في الثانية) هل هي مسألة التبرع أو مسألة ما إذا لم يتعين الثمن المذكور بقوله والا فنوعه ولعل الأقرب الثاني بل هو متعين (قوله اعتبر بمجلس الخصومة) ان أريد مجلس الخصومة في بلد البيع لا مطلقا ففيه ما يأتي وان أريد مجلس الخصومة ولو في بلد آخر اقتضى أنه لو خاصمه اطلاقهم بأنه حيث حضر النوع فطلب تأخير ما عنه فيه نوع تسويق أو عنداد فان قلت ما وجه اعتبار مجلس العقد وهذا اعتبار مجلس الخصومة قلت وجهه أنه الأصل فلم ينظر لغيره لانه قد لا يقع له خصومة

الايجاب والحاصل أن الذي يتجه اجباره على الادعاء من الحاضر الموافق لصفة الثمن ان ظهر منه أدنى تسويق أو عناد والابان طاب تأخير ايسر احتمال عرفالم يحبر والاجر من غير حجر عليه اذ لا حاجة اليه اه (قوله لانه الاصل) أي والا فلا وقعت الخصومة في غير محل العقد كان العبرة بمحل الخصومة كجهو واضح وعلم مما تقرر أنه لا يطلق القول باعتبار بلد المخاصمة ولا بلد العقد ولا العاقد ولو انتقل الى بلدة أخرى اه ع ش وفي سم والرشيدى ما وافقه (قوله والا يكن) أي الثمن (قوله يكن حاضرا) الى الباب في النهاية الا قوله بعد الحجر الى المتن قول المتن (فان كان) أي المشتري (قوله بان لم يكن الحج) عبارة لا يعاب والمراد بالمعسر هنا من لا علك غير المبيع سواء كان قدر الثمن أم أقل أم أكثر أوله غير هو زادت الدون عليه اه (قوله ساوى) أي المبيع قول المتن (فللبائع الفسخ الحج) فان ضرب بأن لم يفسخ بقي الحجر على المشتري في جميع ماله رعاية لصحة البائع اه عناب مع شرحه (قوله وأخذ المبيع) وفي اقتدار الرجوع بعد الحجر الى اذن الحاكم وجهان أشهرهما كما قال الرافعي انه لا يقتضيه معنى (قوله وحينئذ) أي جواز الفسخ (قوله يشترط فيه) أي في جواز الفسخ اه ع ش (قوله حجر القاضي) وقالا للمعنى والنهاية (قوله حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه يفيد أنه لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط حجر الفلاس اه سم عبارة الجبري قال شيخنا وهذا الحجر ليس من الغريب بل هو الحجر المعروف في اذا الفرض أنه معسر بخلاف الحجر من اللذين في المتن فهما من الغريب اذا الفرض فيهما أنه موسر اه وهو الظاهر (قوله هذا ان سلم الحج) معتمد والاشارة راجعة الى قوله فلا بائع الفسخ الحج اه ع ش (قوله والالم يحزله استرداد الحج) اعتمده مر قال ولا ينافي ذلك قول الشارح يعني المحلى باجبار أو دونه لانه بالنسبة لما اذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا ه سم ومر عن الجبري مثله (قوله ان لم يكن محجورا عليه) فيه أمران الاول أن الحجر بالفلاس ينافي اليسار الذي هو فرض مسئلتنا فكيف يقيد بعدم الحجر المفهم بجماعة الحجر بالفلاس ليساره الا أن يجاب بان اليسار انما ينافي الحجر بالفلاس ابتداء أم ما بعده فلا ينافيه لجواز طر ويساره بعد الحجر بموت مورثه أو اكتساب ما من يديه ماله على دينه فيصدق عليه الا أن أنه موسر مع الحجر بالفلاس لان الحجر بالفلاس لا ينفك الا بفك قاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي والثاني أنه اذا كان محجورا عليه بالفلاس فسيأتي في المتن أن الاصح أنه ليس لبائعه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك وأنه اذا لم يمكن التعلق بها بأن علم الحال لا يترسخ الغرماء اه وبيناهناك أن في بلد على مسافة التصرف من بلد المبيع وكان الثمن حاضر في مجلس المبيع امتنع عليه الفسخ لان الفسخ وغيره انما فرضه عند عدم حضور الثمن بمجلس المبيع وامتناع الفسخ حينئذ يخالف باعتبار بلد البائع اذا انتقل كلسيأتي أخذ من التعليل بالتضرر بالتأخير فانه جار هنا (قوله والا يكن حاضرا بمجلس العقد) هذا خصوص ما عا قبله من السؤال والجواب صادق بحضور عين الثمن بمجلس الخصومة فامعنى التفصيل بين كونه معسرا وموسرا ونحو الفسخ له مع تعيين حقه ونمكته من أخذه ولو استقل لا وكذا مع حضور نوعه لتمكته من المطالبة وطلب اجبار الحاكم المشتري على الدفع وأي فرق بين المجلسين مع حصول المقصود بالخصوص في كل منهما فيتم اعتبار كل منهما اه (قوله حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه يفيد انه لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط حجر الفلاس (قوله والالم يحزله استرداد الحج) اعتمده مر قال ولا ينافي ذلك قول الشارح يعني المحلى باجبار أو دونه لانه بالنسبة لما اذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا (قوله ان لم يكن محجورا عليه بالفلاس) فيه أمران الاول ان الحجر بالفلاس شرط من زيادة دينه على ماله وهذا ينافي اليسار الذي هو فرض مسئلتنا فكيف يقيد بعدم الحجر بالفلاس المفهم بجماعة الحجر بالفلاس ليساره الا ان يقال المراد اليسار بالثمن وذلك بجماعة الحجر بالفلاس والثاني أنه اذا كان محجورا عليه بالفلاس فسيأتي في باب الفلاس في قولنا انما ينفك الا بوضوح أنه ليس لبائعه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك وأنه اذا لم يمكن التعلق بها بأي بان علم الحال لا يترسخ الغرماء بالثمن اه وبيناهناك ان الصحيح في حال الجهل انه ليس له مزاحة الغرماء فلا يأتى حينئذ قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا ولك أن تقول

(والا) يكن حاضر بمجلس العقد (فان كان معسرا) بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع ساوى الثمن ام زاد عليه (فللبائع الفسخ بالفلاس) وأخذ المبيع لما يأتي في باب وحينئذ يشترط فيه حجر القاضي هذا ان سلم باجبار الحاكم والالم يحزله استرداد ولا فسخ ان وقت السلعة بالثمن لانه سلطه على المبيع باختياره ورضى بذمته (أو) كان (موسرا وماله بالبلد) التي وقع فيها البيع (أو بمسافة قريبة) منها وهي دون مسافة القصر (حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم وان لم يكن محجورا عليه بالفلاس

(في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن لئلا يتصرف فيها بما يفوت حق البائع وهذا غير جاز في الفلاس لأنه لا يعتبر فيه ضيق مال ولا يتسلط به البائع على الرجوع لعين ماله ولا يفقر لسؤال الغريم فيه بخصوصه ولا يحتاج لفك قاض على الأوجه ويتفق على موهبة نفقة المورسين ولا يتعدى للحدث ولا يباع فيه مسكن ومخاضم خزما في السكك وكذا لا يحل به دين مؤجل جزأ أيضا من ثم يسمى الحجر الغريب (فإن كان) ماله (بمسافة القصر) من بلد البيع (لم يكف البائع الصبر إلى احضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح (٤٢٣) أنه) بعد الحجر عليه لا قبله (الفسخ)

وأخذ المبيع من غير مراجعة

حاكم لما ذكر وما ذكرته

من اعتبار بلد البيع هو ما

يظهر من كلامهم وعليه

فلو انتقل البائع منها إلى

بلد آخر فهل العبرة ببلده

أو بلد البيع محل نظر

وظاهر تعليلهم بالتضرر

بالتأخير إن العبرة ببلد

البائع فإن قلت التسليم

إنما يلزم بمحل العقد دون

غيره فلتعتبر بلد العقد

مطابقا ذات ممنوع فسيعلم

مما يأتي في القرض أنه

المطالبة بغير محل التسليم

أن لم تكن له مؤنة أو تحملها

فإن كان لنقله مؤنة ولم

يحملها طالبه بقيمتها في

بلد العقد وقت الطلب

وإذا أخذها كانت للفيضلة

لجواز الاستبدال عنه

بخلاف السلم (فإن صبر)

البائع لحضار المال (فالحجر)

على المشتري (كله كراهه)

قربا لثلا يفوت المال

(والبائع حبس مبيعه حتى

يقبض ثمنه) الحال أصالة

وكذا للمشتري حبس ثمنه

حتى يقبض المبيع الحال

كذلك وإنما أثر البائع

بالذكر لأنه قد تم تصحيح

الصحيح في حالة الجهل أنه ليس له مراجعة الغرماء فلا يتأتى حينئذ قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا ذلك أن تقول ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله أن لم يكن محجورا عليه فليس فيندفع الأمر الثاني أيضا أه سم مع زيادة إضاح من عش (قوله في أمواله كلها) عبارة العباب المغني في المبيع وفي باقي أمواله وإن وقت بدينه أه (قوله به) أي هذا الحجر (قوله ولا يحتاج لفك قاض) أي بل ينفل بمجرّد التسليم أه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن هذا الحجر لا يعتبر فيه ضيق المال الخ (قوله بعد الحجر عليه) أي في أمواله كلها (قوله بعد الحجر الخ) المعتمد هنا عدم الاحتياج إلى الحجر سم ونهاية ومعنى (قوله لما ذكر) أي لتضرره بتأخير حقه عبارة النهاية والمغني وشرح المنهج لتعذر تحصيل الثمن كالإفلاس به أه (قوله منها) أي من بلدة البيع أه عش (قوله إلى بلد آخر) أي ينعو بين المال دون مسافة القصر كما هو ظاهر والأبأن كان أبعد من محل العقد إلى المال فظاهر أنه لا أثر له إذا الصورة أن المال بمسافة القصر من محل العقد أه رشيدى ولك أن تزيد أو ينه وبين المال مسافة القصر وبين محل العقد وبين المال دونها فيكون راجعا لصورتى الأسرار جميعا (قوله ببلد البائع) أي الذي انتقل اليه (قوله مطلقا) أي سواء انتقل البائع منه أم لا أه عش (قوله عنه) أي عن الثمن (قوله للفيضلة) أي لا للحيولة فلا يسترد بحال بخلاف ما للحيولة فإنه قد يسترد أه كردى (قوله بخلاف السلم) فإذا أخذ رأس ماله فهو للحيولة فإنه لا يجوز الاستبدال عن المسلم فيه قول المتن (فإن صبر فالجحر) فيه أشعار بعدم الحجر في قوله والاصح أنه الفسخ أه سم (قوله على المشتري) أي يضرب على المشتري نهاية ومعنى (قوله كذا كراهه) أي في المبيع وفي جميع أمواله حتى يسلم الثمن أه مغنى (قوله كذلك) أي أصالة أه عش (قوله) أي للحاكم (قوله ثم يسلم) أي الحاكم أو الغد (قوله ماله) أي ما وجب له قول المتن (إذا لم يخف فوته) أي البائع فوت الثمن وكذا المشتري فوت المبيع واختلاف المكبرى والمكبرى في الابتداء بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومعنى

(باب التولية)

(قوله أصلها) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغنى الأقوله وبقائه إلى المتن (قوله تقليد العمل) أي الزامه كان ألزمه القضاء بين الناس أه يعبرى عبارة الكردى أي تفويضها إلى الغير أه (قوله ثم استعملت) أي في لسان أهل الشرع أه عش (قوله فيما يأتي) عبارة الشورى والتولية اصطلاحات نقل جميع المبيع إلى المولى بالفتح بمثل الثمن المثلى أو قيمة المتقوم بلفظ وليتك أو ما اشتق منه والاشراك نقل بعضه بنسبتين الثمن بافظ أشركتك أو ما اشتق منه أه (قوله ولم يذكرها) أي المحاطة أه عش أي في الترجمة (قوله لأنها في الحقيقة) أي في نفس الأمر أه عش (قوله أو أكتفى عنها الخ) وهذا أولى لميلاني من الفرق بينهما في الفهم والحكم أو يقال ترجم لشيء ورأى عليه وهو غير معيب ولم يذكر الشارح معناها ما لغة وشرا أو يجوز أن يقال هم ما صدران لراجع وحاط فيكون في اللغة معنى المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحبه رجحا ومعنى المحاطة نقص ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله أن لم يكن محجورا عليه بالفلاس فيندفع هذا الأمر الثاني (قوله ولا يحتاج لفك قاض) أي بل ينفل بمجرّد التسليم (قوله بعد الحجر عليه) المعتمد هنا عدم الاحتياج إلى الحجر (قوله فإن صبر فالجحر) فيه أشعار لطيف بعدم الحجر في قوله والاصح أنه الفسخ

(باب التولية)

اجباره فذكر شرطه (أن خاف فوته) بهرب أو غلبت ماله لغيره أو نحوهما (بلا خلاف) لما في التسام حيثئذ من الضرر الظاهر نعم إن تخافا وخاف كل من صاحبه وأحبرهما الحاكم كما هو ظاهر بالرفع أو لعدل ثم يسلم كلامه (وإنما الأقوال السابقة لم يخف فوته وتنازعا في مجرد الابتداء) بالتسليم *(باب التولية)* أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والاشراك) مصدر أشركه صيره شريكا (والمراجعة) من الرجوع وهو الزيادة والمحاطة من الخط وهو النقص ولم يذكرها الدخول في المراجعة لأن في الحقيقة يرجع للمشتري الثاني أو أكتفى عنها

كل من اثنين شيئاً مما يستحقه صاحبه وأما في الشرع فعناهما يعلم مما يأتي وهو أن المراجعة يبيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع رجح موزع على أجزائه والمحاطة يبيع بذلك مع حط موزع على أجزائه اه عش (قوله ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزوم من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أعني لبائعه خيار اذ ليس له أي المشتري التصرف مع غيره أي البائع بما يبطل خياره أي البائع لا من جهته هو أيضاً ولو كان الخيار له وحده صحت توليته م ر اه سم زاد الجبري ومثله إذا كان الخيار لهما وأذن له البائع اه (قوله وعلمه الخ) أراد بالعلم هنا ما يشمل الظن اه عش أي والواو بمعنى مع (قوله وبقائه) أي الثمن (قوله أو بقاء بعضه) احتراز عما لو حط جميعه عنه على التفصيل الآتي اه سم (قوله مما يأتي) أي في قوله والابطال لانها حينئذ يبيع بالثمن اه كردى (قوله وصفة) أراد بالصفة ما يشمل الجنس وخرج بذلك ما لو علمه بالمعينة فلا يكفي كما يأتي وينبغي أن محل عدم الاكتفاء بذلك ما لم ينتقل المعين للمولى أو يعلم قدره وهو في بدل البائع اه عش عبارة الحاشي ومنها أي الصفة كونه عرضاً أو مؤجلاً كذا اه (قوله وان طرأ علمه) أي المشتري أما البائع فلا بد من علمه قبل الإيجاب كما علم من قوله قبل وعلمه بالثمن ويظهر أنه لو تقدم القبول من المشتري وهو عالم بالثمن دون البائع كان قال اشترى منك هذا بما قام به عليك وهو كذا أولم يقل ذلك واكن أخبر البائع به غير المشتري تصح التولية قياساً على ما لو علم به المشتري بعد الإيجاب اه عش (قوله بعد الإيجاب) أي للتولية و (قوله وقبل القبول) لأبعده ولو في مجلس العقد وهذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه اه عش (قوله باعلامه) أي البائع اه عش (قوله هنا) أي في علم المولى والمتولى بالثمن (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن اه سم (قوله أو وليتكه) أي العقد حيث تقدم مرجعه بأن يقول هذا العقد وليتكه والأولى رجوع الضمير للبائع اه عش (قوله وان لم يقل) إلى قوله وورده في النهاية الاقوله وان لم يذ كر إلى وهذا (قوله وان لم يذ كر العقد) خالفه النهاية والمغنى فقال لا حاصله أنه لا بد في الاشارة من ذكر البيع أو العقد وقياسه أنه لا بد في صراحة التولية من ذلك والافتكاكون كتابة اه واعتمده عش والرشيدي وقال سم ويؤيده أي ما قاله الشارح ان ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرأة في صداقتها اه وأشار عش إلى رده بقوله ومثل العقد ما يقوم مقامه كالصداق اه (قوله وهذا) أي وليتك هذا العقد أو وليتكه اه عش (قوله وما اشتق منه) أي مصدره على حذف المضاف لأن الصحيح أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر والافعال والصفات مشتقة منه (قوله بنحو قبلته الخ) أي أو اشترى به وقياس ما مر في البيع الاكتفاء بقبول من غير ضمير اه عش (قوله من حين التولية) متعلق بقوله مؤجلاً والمغنى يقع مؤجلاً من حين التولية بقدر الاجل المشروط في البيع الأول اه رشيدى (قوله على ما رجحه ابن الرفعة) وهو الوجه نهائية وزيادى (قوله وورده الخ) فيه نظر اذ معنى بناء ثمنها على العقد الأول أن يعتبر فيه صفات الثمن في العقد الأول وهذاوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يردده فتأمل اه سم (قوله من حينه) أي من حين العقد الأول حتى اذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب اه سم (قوله أما المتقوم) إلى قوله ان علم في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله لتقع) أي التولية (عليه) أي عين المتقوم عبارة المنهج وبقية في العرض مع ذكره وبه أي بعين الثمن مطاقاً أي مثلياً أو مقوماً بان انتقل إليه اه عش (قوله ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزوم من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أعني لبائعه خيار اذ ليس له التصرف مع غيره بما يبطل خياره لا من جهته هو أيضاً ولو كان الخيار له وحده صحت توليته م ر (قوله أو بقاء بعضه) احتراز عما لو حط جميعه عنه على التفصيل الآتي (قوله بعد الإيجاب) أي للتولية (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن (قوله وان لم يذ كر العقد) يؤيده ان ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرأة في صداقتها (قوله وورده الخ) فيه نظر اذ معنى بناء ثمنها على العقد ان يعتبر فيها صفات الثمن في العقد الأول وهذاوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يردده فليتأمل (قوله من حينه على الوجه) أي من حين العقد الأول حتى اذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كما بسط ذلك في شرح العباب (قوله

بالمراجعة لانها أشرف اذا (اشترى) شخص شيئاً) بمثل (ثم) بعد قبضه ولزوم العقد وعلمه بالثمن وبقائه أو بقاء بعضه كما يعلم مما يأتي (قال لعالم بالثمن) قدره وصفة وان طرأ علمه بعد الإيجاب وقبل القبول باعلامه أو غيره وظاهر أن المراد بالعلم هنا الظن (وليتك هذا العقد) وان لم يقل بما اشترى أو وليتكه وان لم يذ كر العقد كما صرح به الجرجاني وهذا وما اشتق منه صراح في التولية ونحو جعلته لك كتابة هنا كالبيع (تقبل) بنحو قبلته وتوليته (لزمه مثل الثمن) جنساً وقدرا وصفة ومن ثم لو كان مؤجلاً ثبت في حقه مؤجلاً بقدر ذلك الاجل من حين التولية وان حل قبلها على ما رجحه ابن الرفعة وورده ان الغلب فيها بناء ثمنها على العقد الأول فيحسب الاجل من حينه على الوجه أما المتقوم فلا تصح التولية معه الا بعد انتقاله للمتولى لتقع على عينه نعم لو قال

المشتري بالغرض قام على بكذا وقد وليتك العقد بما قام على وذكر القيمة مع (٤٢٥) العرض جاز على الاوجه وكذا لو وليت امرأته في

مداهاها بالفظ القيام أو

الرجل في عوض الخلع ان

علم العاقدان في صورتين

مهر المثل على الاوجه

لوجوب ذكره وقولهم مع

العرض شرط للسلامة من

الاثم اذ يشدد في البيع

بالعرض ما لا يشدد في

البيع بالنقد كإتيان لصحة

العقد لما يأتي ان الكذب

في المراجعة أو في غيرها

لا يقضي بطلان العقد

وتصح التولية وما معها

في الاجارة كما هو ظاهر

بشرطها ثم ان وقعت قبل

مضى مدة لها أجرة فظاهر

والا فان قال وليت من أول

المدة بطلت فيما مضى لانه

معدوم وصحت في الباقي

بقسطه من الاجرة أو وليت

ما بقي صحت فيه بقسطه كما

ذكر (وهو) أي عقد

التولية (بيع في شرطه)

أي شرطه كلها كقدرة

تسليم وتقاضي الروى

(وترتب أحكامه) كتجدد

الشفعة ان عفا الشفع في

العقد الاول (لكن لا

يحتاج) عقد التولية الى

ذكر الثمن (لظهور انها

بالثمن الاول (ولو حط عن

المولى) بكسر اللام من

البائع أو وارثه أو وكيله كما

أفهمه بناؤه للمفعول

فقوله في الروضة ولو حط

البائع للغالب لا للتقيد

خلافا للأذرعى نعم الظاهر

انه لا عبرة بحط موصي له بالثمن

بالعرض) صلة المشتري ومراعاة العرض المتقوم فيشمل ما لا يجوز فيه السلم وغير المنضبط من المتقومات اه
عش (قوله وذكر القيمة مع العرض) أي كان قال قام على عرض أو كذب قيمته كذا وقد وليتك العقد بما قام
على أو وليتك العقد بما قام على وهو عرض أو كذب قيمته كذا (قوله ولو وليت امرأته الخ) بان قالت وليت
الصدوق بما قام على فكأنه باعته أي الصدوق بغير المثل و (قوله أو الرجل في عوض الخلع) بان قال الزوج
وليتك عقد الخلع بما قام على فكأنه باع عوضه بغير المثل اه يجزى وانظر هذا التصريح مع قول الشارح
الاتي لوجوب ذكره (قوله في عوض الخلع) أي أوفى الصلح عن الدم ويكون الواجب الدية سم على منهج
اه عش (قوله في صورتين) أي قوله ولو وليت امرأته الخ وقوله أو الرجل الخ (قوله لوجوب ذكره) أي
مهر المثل فضيته أنه يمنع تقويم العين والتولية بقيمتها اه سم (قوله وقولهم مع العرض) أي مع ذكره اه
ورشيدى (قوله للسلامة من الاثم) ينبغي أن محل الاثم اذا حصلت مظنة التفاوت والا كان قطع بان العرض
لا تنقص قيمته عن عشرة فذكرها وأقل فلا ثم سم على أي وكانت الرغبة بين الماس في الشراء بالعرض
مثل النقد اه عش (قوله في الاجارة) أي سواء اجارة العين والذمة وان فرق سم على المنهج بينهما
عبارة ذلك أن تعرف بين الاجارة العينية فتصح التولية فيها دون اجارة الذمة لا متناع بيع المسلم فيه اه كلام
الناسرى انتهى اه عش (قوله بشرطها) أي التولية من كونها عالين بالاجرة والمنفعة المعلقة ودعاها
وبين المدة ان كانت مقدرة بها و (قوله والا) أي بان وقعت بعد مضي مدة لها أجرة و (قوله بقسطه من
الاجرة) أي من المسمى باعتبار ما يخص ما بقي منه بعد رعاية أجرة المثل لما بقي وما مضى وقال سم على
وينبغي اشتراط علمهما بالقسط هنا اه وقياس ما تقدم في تقرير الصفة أنه لا شرط العلم بالقسط بل
توزيع الاجرة على اجزاء المدة كاف اه عش (قوله أو وليت ما بقي الخ) ينبغي أن يكون التولية في البيع
بعد تلف بعض المبيع كذلك اه سيدع قول المتن (وهو بيع في شرطه) أي لان حد البيع صادق عليه
معنى ونهاية قال عش قوله لان حد البيع هو عقد يفيده ملك عين أو منفعة على التاميد على وجه مخصوص
اه (قوله أي شرطه) إلى قوله وبه يعلم في النهاية (قوله وتجدد الشفعة الخ) وبقاء الزوائد المنفصلة للمولى
وغير ذلك لانه ملك جديد ثم ياه ومعنى قول المتن (لكن لا يحتاج الى ذكر الخ) في العباب والروض وأصله
وكذب المولى في الثمن قدر أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه في المراجعة وسأى اه أي سأى حكمه وهو
أنه يحط الزيادة كما قاله في شرحه فالتقيد بالخط يدل على أنه لا خيار وهو نظير المراجعة أيضا في الكذب في غير
الثمن مما يأتي في المراجعة أنه يقتضى التخيير فهل يحرق في التولية وظاهر كلام الشافعي عدم الجريان وبقي
أيضا الكذب في النشر يلو وينبغي أنه كالتولية مر اه سم (قوله لظهور أنها بالثمن) أي بمثله في المثلى
وبه مطلقا بان انتقل اليه وهذا يغيد أنه لو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية الا بعينه تامل سم على
المنهج اه عش (قوله من البائع الخ) متعاقب بحط رشيدى (قوله أو وارثه الخ) أي أو السيد بعد تجزير
المكاتب نفسه أو موكلي البائع اه نهاية قال عش قوله بعد تجزير المكاتب أي ان كان البائع مكاتباً ومثله
سيد العبد المأذون له في التجارة سواء كان الخط بعد الحجر عليه أو قبله اه (قوله أو وكيله) أي في الخط اذا لو كبل
في البيع ليس له ذلك بغير اذن موكله عش ورشيدى (قوله بحط موصي له الخ) أي بان أوصى البائع

وذكر القيمة مع العرض) فيه اعتبار ببيان الحال وسأى مثله في شرح قوله والشراء بالعرض حيث قال
فيقول بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر العرض وان باعه بالفظ القيام وسأى أنه لو باع بالفظ قام على
أو رأس المال لا يجب بيان الحال وان هذا بخلاف بعض عين الصفة حيث لا يجوز بيعه بالفظ القيام والشراء
الان بين الحال (قوله لوجوب ذكره) فضيته أنه يمنع تقويم العين والتولية بقيمتها (قوله للسلامة
من الاثم) ينبغي ان محل الاثم اذا حصلت مظنة التفاوت والا كان قطع بان العرض لا ينقص قيمته عن عشرة
فذكرها وأقل فلا ثم سم على اشتراط علمهما بالقسط هنا (قول المصنف لكن لا يحتاج الى
ذكر الثمن) قال في العباب كالروض وأصله وكذب المولى في الثمن أي قدر أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه

بالثمن لو أحد أو أحال واحد عليه ثم حط واحد منهما ببعض الثمن عن المشتري و (قوله ومحتال) عطف على موصى له يعني لا عبرة بحطهما فيردان على المصنف اه كردى (قوله بكل تقدير) أى تقدير كون حطهما عاما أو خاصا اه كردى ويظهر أن المراد سواء كان البائع فى كلام الروضة للغالب أو للتقييد (قوله ارثه) أى المولى بالكسر (لثمن) أى مولى أو وصى له به اه عش (قوله كالخط) أى كالتعبير به (قوله حط ذينك) أى الموصى له بالثمن والمحتال به (قوله فانه) أى الثمن الذى أسقطه الموصى له به أو المحتال به (قوله فكل من التعبيرين مدخول) فيه نظر واضح لأن التعبير بالسقوط جامع وإن لم يكن مانعا والتعبير بالخط ليس بجامع ولا مانع سم وسيدعمر وكردى (قوله بعد التولية) أى قوله اذلا معاملة فى النهاية والمنعنى الاقوله لان الاصل عدم الخط (قوله بعد التولية أو قبلها الخ) حق العبارة قبل التولية أو بعدها الخ فتأمل اه رشيدى (قوله بعد الزوم أو قبله) أى لكل من البيع والتولية وألا حدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لانه قهرى اه سم (قوله اذخاصة التولية) أى فائدتها (قوله أو جميعه) عطف على قول المتن بعض الثمن (قوله ان حط أيضا) شمل اطلاقه ما لو كان الخط بعد قبض المولى بالكسر جميع الثمن من المولى بالفتح فيرجع المولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان أو بعضا لانه بالخط تبين أن اللازم للمتولى ما استقر عليه العقد بعد التولية وأما لو قبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع اليه بعضا منه أو كله هبة فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولى شئ لان الهبة لا تدخل لعقد البيع الاول فيها حتى يسرى منه الى عقد التولية اه عش (قوله والا) أى بان حط الجميع قبل لزوم التولية ولو بعد لزوم البيع (قوله لانها حينئذ بيع الخ) قال الدميرى حادثه وقع فى القتارى أن رجلا باع ولده دارا بثمن معلوم ثم أسقط عنه جميع الثمن قبل التفريق من المجلس فاحجب فيها بأنه يصير كمن باع بثمن وهو غير صحيح فيستمر على ملك الوالد اه وما قاله هو الموافق لكلام الشيخين اه معنى ومثله فى النهاية وأراد بكلامهما ما ذكره قبيل ذلك وهو مانصه ولو حط جميع الثمن فى مدة الخيار بطل العقد على الاصح كالأمر بالثمن قاله الشيخان قبيل الاحتكار اه سيدعمر (قوله ومن ثم) أى من أجل كونها حينئذ بيعا بثمن اه عش (قوله لو تقايلا) أى العاقدان فى التولية كردى وعش (قوله بعد حطه) أى الجميع (قوله بعد الزوم) أى لزوم التولية (قوله لم يرجع المشتري) أى المتولى (على البائع) أى المولى بالكسر اه كردى وفسر عش المشتري بالمولى بكسر اللام والبائع بالبائع الاول والاول هو الظاهر المعين (قوله ليس للبائع) أى الاول اه عش (قوله وسيأتى فى الاجارة الخ) واعلم أن فيما ذكره ههنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكما وتقرى على ما قبله نظرا واضحا ولم يظهر لهذا الحكم أعنى أن الخط أى الأبراء لا يلحق المتولى ولالتقرير على ما قبله وجه صحيح وكان مر تبعة فى شرحه على قوله وسيأتى فى الاجارة الخ فامرت أصحابنا لأرادنى غيبنى عن ذلك المجلس ايراد ذلك عليه أى مر فضرى على جميع ذلك ووافق على أن الوجه خلاف ذلك وفى شرح الشارح لا ارشاد وبعثا تقررت تعلم أن الوجه أن الأبراء كالحط وإن قلنا انه تمليك وقول الطبري فى المراجعة وسيأتى اه أى سيأتى حكمه وهو أنه يحط الزيادة كما قاله فى شرحه ولما قال فى الروض فلو كذب فكذلك كذب فى المراجعة قال فى شرحه وهذا من حيث القنوى حاصل قول الاصل فقبل كالكذب فى المراجعة وقبل يحط قول واحد اه فالتقييد بالخط يدل على أنه لا خيار وهو نظير المراجعة أيضا بى الكذب فى غير الثمن مما يأتى فى المراجعة أنه يقتضى التخيير فهل يجرى فى التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان مر وبقى أيضا الكذب فى التشرىك وينبغى أنه كالتولية مر (قوله ووجه رده الخ) أقول فيه نظر واضح لان اشتراك التعبيرين فى وور ودينك عليهما لا ينافى مدعى هذا القيل من أولونه السقوط لمز يته بشموله دون الخط ارثه لثمن فتأمل فانه فى غاية الظهور فهذا الوجه مما لا استقامة له (قوله بعد الزوم أو قبله) أى لكل من البيع والتولية وألا حدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لانه قهرى (قوله أو جميعه ان حط أيضا) ومعلوم ان حط جميعه قبل لزوم البيع يبطله (قوله وسيأتى فى الاجارة صحة الأبراء الخ)

ومحتال لانهما أجنبيان عن العقد بكل تقدير وبه يعلم رد ما قبل التعبير بالسقوط أولى ليشتمل ارثه للثمن ووجه رده ان التعبير به كالحط يرد عليه حط ذينك فانه سقط وحط عنه ولم يسقط عن المتولى فكل من التعبيرين مدخول (بعض الثمن) بعد التولية أو قبلها بعد الزوم أو قبله (ان حط عن المولى) بفتحها اذخاصة التولية وان كانت بيعا جديدا التنزيل على الثمن الاول أو جميعه ان حط أيضا ان كان بعد لزوم التولية والابطال لانها حينئذ بيع بلاثن ومن ثم لو تقايلا بعد حطه بعد الزوم لم يرجع المشتري على البائع بشئ والاوجه ان للمولى بالكسر مطالبه المولى وان لم يطالبه بانه لان الاصل عدم الخط وانه ليس للبائع مطالبه المولى بالفتح اذلا معاملة بينهما وسيأتى فى الاجارة صحة الأبراء من جميع الأجرة ولو فى مجلس العقد مع الفرق بينهما وبين البيع

وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى (والاشراك في بعضه) أي المبيع (كالتولية في كله) (٤٢٧) في الاحكام المذكورة (ان بين البعض)

كما نص في أو بالنصف والا

كأشركك في بعضه أو شئ

منه لم يصح جزا للجهل فان

قال في النصف فله الربع

ما لم يقل بنصف الثمن فانه

يكون له النصف وان خال

على بعض صحح وان كان

خلاف الاكثر (فلو أطلق)

الاشراك كأشركك فيه

(صح) العقد (وكان)

المبيع مناصفة بينهما

لان ذلك هو المتبادر من

لفظ الاشراك وكذا أقر

بشيء لزيد وعمر ونعم لو قال

بربيع الثمن مثلا كان

شريكا بالربيع فيما يظهر

أخذا مما تقر في أشركك

في نصفه بنصف الثمن بجماع

ان ذكر الثمن في كل مبيع

للمراد من اللفظ قبله

لاحتماله وان نزل ولم يذكر

هذا المخصص على خلافه

وتوهم فرق بينهما بعد

وقضية كلام الشخين

وغيرهما أنه لا يشترط ذكر

العقد كملثناه ويؤيده

ما روي عن الجرجاني في

التولية وهو أوجه من قول

بجمع وان اعتمده صاحب

الانوار يشترط كفي بيع

هذا أو في هذا العقد فعليه

أشركك في هذا كتابة

(وقيل لا) يصح للجهالة

(ويصح بيع المراجعة) من

غير كراهة لعموم قوله

تعالى وأحل الله البيع نعم

بيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

يبيع المساومة أولى منه فانه

ليس كالخطأ فيعيب انتهي اه سم وأقره ع (قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك الخ) قد يقتضي صحة
التولية ولو بعد الخط ولعله غير مراد اه سم (قوله فلا يلحق ذلك) أي صحة الإبراء عن جميع الأجرة اه
كردي (قوله أي المبيع) إلى قوله نعم لو قال في المغني إلا ما أنبه عليه وإلى قوله وقضية كلام الشخين في النهاية
(قوله في الأحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل إذا وقع الخط بعد
لزوم عقد الاشراك وبه صرح الرض وشرحه وشامل أيضا لحكم لحوق ناجيل الثمن لعقد الاشراك ولو
بعد حلوله على ما تقدم فليراجع اه سم باختصار عبارة المغني في جميع ما مر من الشروط والأحكام لان
الاشراك تولية في بعض المبيع اه (قوله وادخل الخ) عبارة المغني واعتراض المصنف في ادخاله الالف
واللام على بعض وحكي منه عن الجمهور اه (قوله نعم لو قال الخ) أي ما لو قال أشركك بالنصف بربيع
الثمن هل يصح أم لا فيه نظر والذي يظهر الصحة ويكون شريكا بالبيع والباقي بمعنى في ونقل عن بعض
أهل العصر خلافه اه ع (قوله لاحتماله) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي لاحتمال اللفظ الذي قبل
ذكر الثمن المراد وقوله وان نزل أي كل من المقيس والمقيس عليه (قوله على خلافه) أي خلاف المراد (قوله
فرق بينهما) أي بين ما لو قال بربيع الثمن مثلا وبين قوله أشركك في نصفه الخ اه ع (قوله انه لا يشترط
الخ) معتد اه ع (قوله يشترط كفي بيع هذا الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله فعليه) أي فإذا بينا
على ما قاله الجمع اه ع (قوله من غير كراهة) إلى قوله في أحد عيين في النهاية الا قوله ولا ينته (قوله
بيعه المساومة) هي ان يقول أشركك بما شئت اه ع عبارة الكردى أي المراجعة العادية بان يطلب كل
الاستر باح من الآخر مخرج قطع النظر عن العقد الاول اه (قوله فانه يجمع على حله الخ) يشعر بأنه قيل
بحرمة المراجعة يصح به قوله انه ربا ولا عمل عدم الكراهة مع القول بالحرمة لشدة ضعف القول بالحرمة
وليس القول بالحرمة مطلقا مقتضا لكراهة بل يشترط قوة القول بها اه ع (وذلك) أي بيع
المراجعة (قوله قال فيه بناعمر وعباس الخ) عبارة المغني وما روي عن ابن عباس أنه كان ينهي عن ذلك وعن
عكرمة أنه حرام وعن اسحق أن البيع يبطل به حمل على ما ذالم بين الثمن اه (قوله بها) أي بالمائة أي
الاشتراء بقول المتن (بما اشترى) أي أو برأس المال أو بما تثنى أو بما قام على أو نحو ذلك ولو ضم إلى

عبارة هذا المانع وقضية ملكها لا ولو موجهة الإبراء منها ولو في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان
كالإبراء من الثمن بعد لزومه بخلاف قبله لان زمن الخيار كزمن العقد فكانه باع بلائغ اه واعلم ان فيما ذكره
هنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكاه وتقرى على ما قبله واضحا ولم يظهر لهذا الحكم أعني ان الخط
لا يلحق المتولى ولا لتقرى به على ما قبله وجه صحة وكان مر تبعة في شرحه على قوله وسيأتي في الإجابة إلى قوله
وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى فان من أحجبا بنا لاردني غيبتي عن ذلك المجلس ما يرد ذلك عليه فضرر على جميع
ذلك ووافق على ان الوجه خلاف ذلك وفي شرح السارح للإرشاد وبنما تقر ويعلم ان الأوجه ان الإبراء كالخط
وان قلنا انه تملك وقول الطبري ليس كالخط ضعيف ولو عبر بالسقوط لشميل ارث المتولى الثمن أو بعضه فان
الزركشي بحث انه يسقط عن المتولى كما يسقط بالبراءة وعليه لو ورث الكل قبل التولية أو بعدها وقبل
الزوم لم يصح اه (قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى) قد يقتضي صحة التولية ولو بعد الخط ولعله غير مراد
(قوله في الأحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل إذا وقع الخط بعد
لزوم عقد الاشراك وبه صرح الرض وشرحه في باب المراجعة والخط للكل أو لبعض بعد جريان المراجعة لم
يلحق من اشترى بخلاف نظيره في التولية والاشراك قال القاضي لان ابتناء جماع على العقد الاول أقوى من
ابتناء المراجعة الخ اه وسيأتي في شرح قول المصنف وإذا قال بعثك بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن
تفصيل حكم الخط في المراجعة وشامل أيضا لحكم لحوق ناجيل الثمن لعقد الاشراك ولو بعد حلوله على
ما تقدم فليراجع اه (قوله ويؤيده ما مر عن الجرجاني) قضيته ان الهاء في قوله المار عن الجرجاني أو وليته

بجمع على حله وعدم كراهته وذلك قال فيه بناعمر وعباس رضي الله عنهم انه ربا وتبعهما بعض التابعين وقال بعضهم انه مكر وه (بان) هي بمعنى
كان (يشترى به بما تثنى يقول) مع علمهم العالم بها (بعثك بما اشترى) يت

الثلث شيأو بأعمه مراحة كاشية تسه بمائة وبعثك بمائتين وربع درهم لكل عشرة أو وربع ده بزيادة صح
وكانه قال بعثك بمائتين وعشرين ولو جعل الربح من غير جنس الثلث جازنهاية ومعنى (قوله أي بمثله) أي
في المثل أي وبقيته في العرض مع ذكره به مطلقا ان نقل اليه على قياس ما تقدم في التولية والاشراك
اه حلبي قول المتن (وربح درهم) بالجر على العطف والنصب على أنه مفعول معه والرفع بعيد اه بجبري
(قوله هي بمعنى ما قبله) أي صيغة ربح ده بزيادة بمعنى وربع درهم لكل عشر كذا يفهم من سم والمعنى وهو
الظاهر وقضية كلام ع ش على مر رجوع هي الى لفظ ده عبارة قوله بمعنى ما قبلها أي عشرة لا يقال
قضية هذا التفسير أن ربح العشرة أحد عشر فيكون مجموع الاصل والربح واحد وعشرين لا نأقول لا يلزم
تخرج الالفاظ الجمعية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعملته العرب من لغة الجمع يكون جاريا على
عرفهم وهو هنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه وربع ده ما يصيرها أحد عشر وسيأتي الإشارة
اليه في المحاطة بقول الشارح مر المراد من هذا التركيب الخ اه (قوله فكانه قال الخ) تفريع على
قوله هي بمعنى ما قبله (قوله وآثروها) أي ده بزيادة اه ع ش عبارة سم قوله لوقوعها بين الصحابة الخ
عبارة شرح العباب وماروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم ما كان ينهيان عن بيع ده
يأزده وده دوازه بفتح الدال في الكل ويقولان انه ر بامعارض انتهى ونهيهما عن ذلك المخصوص لا ينافي
نهمهما عن المطلق فقوله وآثروها الخ لا ينافي قوله السابق في مطابق المراجعة وذلك قال فيه الخ اه وقال
الكردي قوله وآثروها أي آثروا المراجعة دون المساس اه (قوله واختلافهم) أي الصحابة اه سم
(قوله كما علمت) أي في قوله وذلك قال فيه الخ فانه يشعر بذلك وفيه أن الذي علم مسبق حكم المراجعة على
الاجال لا خصوص ده بزيادة الا أن يجاب بان المراد أنه علم اختلافهم فيها في ضمن العلم باختلافهم في المطلق
وفيه أن مجرد هذا لا يصلح لتوجيه الاشارة بهم باختصار ولعل لهذا رجع الكردي ضمير وآثروها الى
المراجعة كما مر (قوله ولا يصح ذلك) أي لا يصح بيع المراجعة كان الثمن دراهم معينة الخ لان المعايينة هنا
لا تكفي وان كفت في باب البيع والاجارة كياتي قبيل قول المتن وليصدق البائع وبلى للترقي أي بل لا يصح
في أحد الخ لانه كاذب بخلاف ما لو قال قام على بكذا فانه يصح اه كردي وقوله وبلى للترقي الخ ياتي آ نفاعن سم
عن شرح العباب ما يتخالفه (قوله غير موزونة) عبارة فيما ياتي غير معلومة الوزن اه سم عبارة المعنى
والنهاية فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو حنطة مثلا معينة غير مكيله لم يصح البيع مراجعة اه
(قوله كياتي) أي في شرح قوله فلو جوله أحدهما بطل على الصحيح اه سم (قوله ولا يقول الخ) أي في بيع
عينين الخ مراجعة (قوله ولا يقول اشترت الخ) أي بخلاف ما لو باع بلفظ قام على أو رأس المال لا يجب بيان
الحال كما يصرح به عبارة شرح الروض وهذا أي أحد عينين الخ بخلاف بعض عين الصفة فانه لا يجوز بيعه

أي مثله وبإدارة فهم المثل
في نحو هذا لم يتحقق فيه ذلك
ولأنه (وربح درهم لكل
عشرة) أو فيها أو عليها (أو
ربح ده) بفتح المهملة وهي
بأغراسية عشرة (باز)
واحد (ده) فهي بمعنى
ما قبلها فكانه قال بمائة
وعشرة فيقبله المخاطب
ان شاء وآثروها بالذ كره
لوقوعها بين الصحابة رضي
الله عنهم واختلافهم في
حكمها كما علمت ولا يصح
ذلك في دراهم معينة غير
موزونة كياتي بل في أحد
عينين اشترهما باثنين
واحد وقسط الثمن على
فيمثما وقت الشراء

المبيع وقياس ذلك انه على قول الجمع المذكور الذي اعتمد صاحب الانوار يكون وليته كانه فليست امس
(قوله بمعنى ما قبلها) لان معناها ربح العشرة واحد لكل عشرة وحاصله ربح كل عشرة واحد (قوله لوقوعها
بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم الخ) عبارة شرح العباب وماروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم
انهم ما كانوا ينهيان عن بيع ده بزيادة وده دوازه بفتح الدال في الكل ويقولون انه ر بامعارض الخ اه ونهيهما
عن ذلك المخصوص لا ينافي نهمهما عن المطلق فقوله وآثروها الخ لا ينافي قوله السابق مطلق المراجعة وذلك
قد قال فيه الخ (قوله واختلافهم) أي الصحابة في حكمها كما علمت أي فيما سبق وفيه بحثان الاول انه لم يعلم
مسبق اختلاف الصحابة ان مجرد النقل عن ابن عمر وعباس لا يقتضي مخالفة غيرهما لهما الا أن يجاب بانه
يشعر بذلك أو بان الضمير في قوله واختلافهم للعلماء والثاني ان الذي علم مسبق حكم المراجعة على الاجال
لا خصوص صيغة ده بزيادة والكلام في خصوصه لان الكلام في توجيهه اشارة الى ان يجاب بان ارادته علم
اختلافهم فيها في ضمن العلم في اختلافهم في المطلق وفيه ان مجرد هذا لا يصلح لتوجيه الاشارة (قوله غير
موزونة) عبارة فيما ياتي غير معلومة الوزن (قوله كياتي) أي في شرح قوله فلو جوله أحدهما بطل

ولا يقول اشترى بكذا الا

ان بين الحال ودراهم الرجب حيث أطلقت من نقد البلد الغالب وان كان الاصل من غيره * (تنبيه) * لو قال اشترى بعشرة بعينه باحد عشر ولم يقل مرا بة ولا ما يفيدها لم يكن عقد مرا بة كما قاله القاضي وخزم به في الاقرار حتى لو كذب فلا خيار ولا حط كما يأتي وهذا غير ما يأتي عنه لان ذلك فيه ما يفيد المرا بة وهو ورجح كذا وباتي قبيل الباب ما يصرح بذلك (و) يصح بيع (المحاطة كبعته) (بما اشترى وخط) درهم لكل اوفى او عن اوعلى كل عشرة اخط (دها زده) المراد من هذا التركيب ان الاحد عشر تصير عشرة (و) من ثم يخط من كل احدى عشر واحد لان الرجب جزء من احدى عشر كما مر فليكن الخط كذلك (وقيل) يخط (من كل عشرة) واحد كل يخط على كل عشرة واحد فان كان الثمن مائة أو مائة وعشرة عاد على الاول لتسعين وعشرة أجزاء من احدى عشر جزء من درهم أو مائة وعلى الثاني لتسعين أو تسعة وتسعين ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني (واذا قال بعته بما اشترى) به أو بثمنه أو برأس مالى (لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند المزوم فيعتبر ما لحقه قبله

بلغت الشراء ولا القيام الا ان بين الحال وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المسئلتين بما منه ما نصه ووجه الفرق انه في البيع بقاء على أو برأس المال يفترق الحال بين جزء العين الواحدة وبين احدى العينين واما البيع بما اشترى فهو ما فيه على حد سواء ووجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمة العينين لاختلافهما المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا تنقص قيمتهما بالتشقيص فجاز انظر لهذا التوزيع الذى لا يؤدى الى نقص بيع احدىهما بقسطها بقاء على أو برأس المال لا على أجزاء العين الواحدة لان أجزاءها تنقص بالتشقيص فلم يجز له ان يوزعها ويبيع البعض من غير ذلك كركل الثمن بقاء على ولا غيرهما وقد استثنى في العباب من العين الواحدة المثلى كالخنطة وفيه وشرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين الوقوف عليه والله أعلم اه سم بخذف (قوله الا ان بين الحال) معناه ان يقول اشترى مع غيره وقسط الثمن على قيمتهما وكان قسطه كذا اه كردى (قوله ودراهم الرجب) الى قوله وهذا في النهاية (قوله حيث أطلقت) فان عينت من غيره جاز اه سم (قوله لو قال الخ) أى كذا (قوله لم يكن عقد مرا بة) بل عقد مساومة وهو صحيح وان حرم عليه الكذب اه ع ش (قوله حتى لو كذب الخ) تفريع على قوله لم يكن عقد مرا بة (قوله فلا خيار الخ) أى للمشتري وهذا يقع في مصرنا كثيرا اه ع ش (قوله كياتى) أى في شرح والاصح سماع بينته (قوله وهذا) أى ما نقله عن القاضي هنا (قوله غير ما ياتي) أى في شرح ولا خيار للمشتري (قوله عنه) أى عن القاضي اه كردى (قوله لان ذلك) أى ما ياتي (قوله بذلك) أى بالغايرة قول المتن (والمحاطة) ويقال لها المواضعة والخاسرة نهاية ومعنى قول المتن (كبعته) أى كقول من ذكره غيره وهو ما عاين بالثمن بعينه (بما اشترى) أى بمثله أو برأس المال أو بما قام على أو نحو ذلك اه معنى قول المتن (وخط) بالنصب أى مع خط وهو متعين هنا ولا يصح الجرا اه جل على النهاية (قوله وخط درهم) الى قوله أما الخط في النهاية الا قوله أو بثمنه والى قوله بخلاف ما مر في الغنى الاما ذكر (قوله ومن ثم) أى من أجل ان اراد ذلك (قوله لان الرجب الخ) أى في مرا بة الاحد عشر نهاية ومعنى (قوله على الاول) أى الرجب (قوله لتسعين الخ) أى فيما اذا كان الثمن مائة (قوله أو مائة) أى اذا كان الثمن مائة وعشرة (قوله وعلى الثاني) أى المروج (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) أى يخط من كل عشرة واحد لان من تقضى اخراج واحد بخلاف اللام وفي وعلى والوجه في نظيره من المرا بة أى وهى قوله ورجح درهم من كل عشرة كما افاده شيخنا الشهاب الرملى الصق مع الرجب لما يلزم على عدم الرجب من الغاء قوله ورجح درهم وتكون حينئذ من التعليل أو بمعنى فى أو على بقرينة قوله ورجح درهم سم ونهاية ومعنى (قوله أو بثمنه) أى عن المبيع (قوله ما استقر عليه العقد) مفهومه ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه ع ش (قوله ما لحقه) أى الثمن (قوله قبله) أى قبل المزوم عبارة المغنى في زمن الخيار اه

على الصحيح (قوله ولا يقول اشترى بكذا الا ان بين الحال) أى بخلاف ما لو باع بلفظ قام على أو برأس المال لا يجب بيان الحال كما يصرح به عبارة شرح الروض وهذا بخلاف بعض عين الصفة فانه لا يجوز بيعه بلفظ الشراء ولا القيام الا ان بين الحال كما بينه في شرح الروض وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المسئلتين بما منه ما نصه ووجه الفرق انه في البيع بقاء على أو برأس المال يفترق الحال بين جزء العين الواحدة وبين احدى العينين واما البيع بما اشترى فهو ما فيه على حد سواء ووجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمتي العينين لاختلافهما المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا تنقص قيمتهما بالتشقيص فجاز انظر لهذا التوزيع الذى لا يؤدى الى نقص بيع احدىهما بقسطها بقاء على أو برأس المال لا على أجزاء العين الواحدة لان أجزاءها تنقص بالتشقيص فلم يجز له ان يوزعها ويبيع البعض من غير ذلك كركل الثمن بقاء على ولا غيرهما اه وقد استثنى في العباب من العين الواحدة المثلى كالخنطة وفيه وفي شرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين الوقوف عليه والله أعلم (قوله حيث أطلقت) فان عينت من غيره حاز (قوله ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الوجه كما افاده شيخنا الشهاب الرملى

(قوله ونقص) قال المحل في زمن خيار المجلس أو الشرط اه ع ش (قوله ذلك) أي ما لم يفسد الخ (قوله لان
العقد الخ) أي الاول وهو تعديل للمتن (قوله الا بذلك) إشارة الى المتن اه كردى (قوله أما الخط الخ)
حاصله أن خط البعض اذا كان بعد لزوم العقد الاول فان كان العقد الثانى بلفظ الشراء ينعقد العقد المراجعة
لكن لا يلحق الخط المشتري وان كان باخط القيام فلا ينعقد عقد المراجعة الا اذا أسقط المخطوط وأضر
بالباقى اه كردى عبارة المغنى ولو خط جميع الثمن في مدة الخيار بطل العقد كولو باع بلا عن أما اذا وقع
الخط بعد لزوم العقد فان كان بعد المراجعة لم ينعقد الخط الى المشتري وان كان قبلها فان خط السجل لم ينجز بيعه
بقوله فام على ويجوز بلفظ اشترى وان خط البعض يجوز بلفظ القيام الا بعد اسقاط المخطوط وعصارة
ع ش والحاصل أن الخط أى للبعض لا يلحق في المراجعة الا اذا خط قبل عقد المراجعة وباع بلفظ القيام وأخبر
بالباقى اه (قوله بل مع الشراء) أى بل يصح البيع مراجعة بلفظ الشراء بعد خط السجل الكائن بعد
اللزوم أى ولا يلحق الخط أخذاً مما تقدم في نظيره مع خط البعض وكأنه لم يتعرض له لفهمه منه اذا فارق
اه سيد عمر (قوله ولا يلحق خط) لا يلحق المشتري خط البعض ولا السجل (قوله بعد عقد المراجعة) أى
وان لم يلزم اه وشدى عبارة سم وما ذكره من التفاصيل قبل هذا فهي قبل عقد المراجعة كاهو ظاهر
اه (قوله بخلاف ما مر) أى التولية والاشراك سم وكردى (قوله لان ابتناءهما) أى التولية والاشراك اه
سم (قوله أو ثبت الخ) أو حصل أو بما هو على اه نهاية (قوله أو بما وزنته) كذا في النهاية أى أعطيت
اه كردى قول المتن (دخل مع ثمنه أجرة الكيال الخ) ومحل دخول أجرة من ذكر اذا لزمت المولى وأداها اه
نهاية عبارة الايعاب قال أى الاذرى ثم ما ذكرناه من دخول أجرة الكيال وغيره فظاهر اذا التزمها وأداها أما
اذا التزم ولم يغرم بعد فلم يصرحوا فيه بشئ لكن المتولى فرض الكلام فيما اذا التزم والشيخ أبو حامد فرضه
فما اذا اتفق والعمل المراد التمثيل لا التقيد بما أدى انتهى أى فالالتزام كاف وان لم يغرمه لان ذمته
مشغولة به اه (قوله أجرة جمال الخ) ومثلها أجرة ردما اشتراه مغضو بأو آبقا وفداء من اشتراه جانيا
جناية أو جبت القود اه نهاية (قوله جمال) الى قوله ولو وزن في النهاية الا قوله بان يلزم المشتري
بذلك في نفسه من راء وقوله وللزركشى هنا ما لا يصح فيلحذر (قوله جمال وختان) أى للمبيع (قوله ان اشتراه
مريضاً) قضيته أنه لو طرأ المرض بعد الشراء وقبل القبض أنها لا تدخل وقضية محترزة لا تقي أرض حدث
عنده أنها تدخل والا قرب بالدخول فليراجع (قوله وعبرت بالثمن الخ) أى صورت الكيال والدلال
في المتن بكونهما للثمن (قوله أجرة ذلك) أى المذكور من الكيال والدلال اه كردى (قوله ونحوه)
أى كالوزان (قوله على الموفى الخ) * (فرع) * الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد
ومن ذلك قوله بعثك بعشرة سالماً فيقول اشترى لان معنى قوله سالماً أن الدلالة عليه فيكون العقد
فاسداً كذا تحرر وأقره مر واعتده وجزم به ابن قاسم على شرح المنهج اه ع ش زاد البصرى وسيأتى
ذكر المسئلة في آخر الضمان نقداً عن المغنى والنهاية بتفصيل واختلاف بين السبكي والاذرى فليراجع
ثم بما يعلم لك منه أن الاولى بالاعتقاد قول السبكي من الصحة عند العلم بقدرها والفساد عند الجهل اه
(قوله وصور الخ) أى قول المصنف أجرة الكيال الخ (فى المبيع) أى كما صور فى الثمن يعنى قد تجب أجرة
الكال والدلال فى المبيع على المشتري بان يلزم المشتري من الالتزام (بذلك) أى المذكور من أجرة الكيال
والدلال (فيه) أى فى المبيع (من راء) أى الحاكم الذى يرى أن أجرة الكال والدلال فى المبيع على المشتري
(قوله أو يقول اشترى به بكذا ودرهم دلالة) عبارة النهاية أو يلزم المشتري أجرة دلالة المبيع معينة اه وعبرة

من زياد ونقص وكذا يعبر
ذلك لو باع بلفظ القيام لان
العقد لم يقع الا بذلك أما
الخط بعد لزوم البعض فع
الشراء لا يلحق ومع نحو
القيام بخير بالباقي أو السجل
فلا ينعقد بيعه من المراجعة
القيام اذ لم يقع عليه بشئ
بل مع الشراء ولا يلحق خط
بعد عقد المراجعة بخلاف
ما مر لان ابتناءهما على
العقد الاول أقوى اذا
يقبلان الزيادة بخلافها
(ولو قال) بعثك (بما قام)
أو ثبت (على) أو بما وزنته
فيه وان نازع فيه الاذرى
بان المتبادر منه الثمن فقط
(دخل مع ثمنه أجرة) جمال
وختان وتطين دار وطبيب
ان اشتراه مريضاً (الكال)
للثمن المكمل (والدلال)
للثمن المندادى عليه الى أن
اشترى به المبيع وعبرت
بالثمن لان أجرة ذلك ونحوه
على الموفى وهو فى المبيع
البائع وفى الثمن المشتري
وصوراً يضاف المبيع بان
يلزم المشتري بذلك فيه من
راء أو يقول اشترى به بكذا
و درهم دلالة

فى نظيره من المراجعة أى وهو قوله ورجع درهم من كل عشرة الصحة مع الرجح لما يلزم على عدم الرجح من الغاء
قوله ورجع درهم وتكون حينئذ من التعديل أو بمعنى فى أو على بقية قوله ورجع درهم مر (قوله ولا يلحق
خط بعد عقد المراجعة) وما ذكره من التفاصيل قبل هذا فهي قبل عقد المراجعة كاهو ظاهر (قوله بخلاف
ما مر) شامل للتولية والاشراك ويصريح به التشية فى ابتناءهما (قوله أو يقول اشترى به بكذا ودرهم دلالة

الاياعاب وبما اذا قال اشتريت بكذا ودرهم أجرة الكمال وهو مراد المتولي بقوله أو يلتزم المشتري مؤنة كبل المبيع اه قال ع ش أى كان يقول اشترى به بكذا ودرهم كماله كماله اه وقال الرشيدى وصورة التزام مؤنة الكيل أن يقول اشترى به بكذا ودرهم كماله كماله الاذرى وقوله أو يلتزم المشتري أجرة دالة المبيع معنة هذا لاوافق ما سأتى له آخر الضمان من ترجيح ما قاله الاذرى هناك من بطلان البيع التزام الدلالة مطلقا سواء كانت معلومة أو مجهولة اه كلام الرشيدى وقد قدمنا ان السيد عمر أن الأولى بالاعتداد قول السبكي من التفصيل خلافا لقول الزركشى من البطلان مطلقا وعبارته قوله أو يقول اشترى به بكذا ودرهم دالة صريح في صحة البيع بهذه الصيغة فليتأمل فان صور بما يأتى فيما اذا تحمل الدلالة عن البائع فلا محذور لان الثمن هو كذا فقط وجهه ودرهم دالة ذكر لافادة ما تحمله حتى يدخله فيما قام عليه به ثم رأيت آخر الضمان به امش التحفة ما يقتضى صحة ما ذكر بالاولى فليراجع اه (قوله مثلا) أى كدرهم كبل (قوله أو جدد الخ) عبارة النهاية والمغنى أو يتردد أى المشتري في صحة ما كاله البائع فيستأجر من يكيه نائبا ليرجع عليه ان ظهر نقص اه (قوله أو ليخرج) و (قوله للقسمه) معطوفان على قوله ليرجع اه كردى (قوله أو ليخرج) يتأمل اه سم لعل وجه التأمل أن هذا متعلق بالعقد الثانى والكلام هنا فيما يتعلق بالعقد الاول عبارة النهاية أو يشترى به خرافا ثم يكيه ليعرف قدره أو يشترى مع غيره صبرة ثم يقسمها كذا فاجرة الكمال عليهما اه وعبارة المغنى وصورة ابن الاستاذ أيضا بان يكون اشترا خرافا ثم كاله باجرة ليعرف قدره قال الاذرى وفيه توقف وأقرب منه أن يشترى مع غيره صبرة ثم يقسمها كذا فاجرة الكمال عليهما اه وقال السيد البصرى قوله أو ليخرج عن كراهة بعه الخ ظاهره أن الكيل حينئذ قبل مباشرة العقد حتى يخرج عن الكراهة فهذه غير صورة ابن الاستاذ المنقولة في المغنى اه وفيه توقف (قوله ولو وزن) أى أدى (أحدهما) أى البائع والمشتري اه كردى (قوله مالم يظن وجوبها عليه الخ) ومثل ذلك ما يقع في قرى مصرنا كثير من أخذ من يريد تزويج ابنته مثلا شيامن الزوج غير المهر ويسمونه بالميكه وسأى للشارح مر في آخر باب الضمان ما يقتضى البطلان نقلا عن الاذرى ثم قال وهو كمال اه ع ش (قوله ما تحمله الخ) أى تحمله المشتري عن بائعه بان وجبت على البائع نحو أجرة الكمال وتحمله عنه المشتري اه كردى (قوله الان ذكره) أى بان يقول اشترى بكذا وتحملت عنه كذا ثم يقول بعك بما قام على اه كردى (قوله وكذا الخ) أى مثل ما تحمله المشتري عن بائعه في عدم الدخول الا اذا ذكر ما تبرع به المشتري وقال السيد ع ش قوله وكذا ما تبرع به بنفى الان ذكره نظير ما تقرر فيما قبله لان ما تحمله عن بائعه تبرع على البائع اه (قوله من غير استجاره) أى ولا يجاعلته (قوله الآتى) أى في الاجارة (قوله قاله الاذرى) أى قوله وكذا ما تبرع به الخ أقمره الشارح في الايعاب ونقل البحرى عن شيخه اعتماده (قوله بان هذا) أى الاعطاء المذكور (معاد) أى فالمشتري موطن نفسه عليه (قوله فلا خديعة فيه) أى لا خديعة في المشتري في الاعطاء أى في سكوته عن ذكره وبيان (قوله ويؤيده) أى الاعتراض (قوله دخول المكس) يفرق بين المكس حيث يدخل وبين ما استرجع به المغصوب سأتى انه لا يدخل بان المكس معتاد لا بد منه عادة فالمشتري موطن نفسه عليه كالبائع اه سم (قوله الرفاء) يقال رفا الثوب اذا لم خرقه موضع بعضه الى بعض (قوله من الاربعة) أولها الحارس اه ع ش (قوله وكذا الادوية) الى قوله ورجع كذا في النهاية (قوله ونحوهما) أى كالصاوبون في القصار اه مغنى (قوله كالعلف للتسعين) أى وان لم يحصل لها السمن ايعاب وع ش (قوله وعلف) أى أجرته ومثل أجرة العلف أجرة خدمته للادوية بكل ما يحتاج اليه كسقى وكسز بل وغيرهما والمراد أجرة العلف والخدمة المعتادين لاصلاح النوات أما الزيادة على ذلك التى تفعل لتتميزا زيادة على المعتاد فتدخل كالعلف مثلا) في عد صور أجرة الكيل وبما اذا قال اشترى بكذا ودرهم أجرة الكيل وهو مراد المتولى بقوله أو يلتزم المشتري مؤنة كبل المبيع اه (قوله أو ليخرج) يتأمل وقوله أو للقسمه أى اذا تعدد المشتري (قوله ويؤيده دخول المكس الخ) يفرق بين دخول المكس وما سيجزى به المغصوب كى يأتى بان المكس

مثلا أو جسد نحو كاله
ليرجع بنقه موافق ان
هذا لا يقصد للاسترجاع مردود
بانه كالحارث والزر كشي
هنا مالا يصح فليحذر أو
ليخرج عن كراهة بعه
خرافا أو للقسمه ليخرج كل في
حصته ولو وزن أحدهما
دلالة ليست عليه كان متبرعا
مالم يظن وجوبها عليه
فيما يظهر فينذر يرجع
بها على الدلال وهو يرجع
على من هى عليه ولا يدخل
ما تحمله عن بائعه الا ان
ذكره وكذا ما تبرع به
كان أعطاه لمعروف
بالعمل من غير استجاره
ولا اجبارا كاله بناء على
الاصح الآتى انه لا شئ له
قاله الاذرى واعتراض بان
هذا معتاد معلوم لكل أحد
فلا خديعة فيه ويؤيده
دخول المكس الا ان يفرق
بانه مجبور على المكس دون
ذلك (والحارس والقصار
والرفاء) بالمد (والصباغ)
كل من الاربعة للمبيع
(وقية الصبغ) له وكذا
الادوية والطين ونحوهما
(وسائر المسون المرادة
للاسترجاع) أى طلب الربح
كالعلف للتسعين بخلاف ما
قصده بقاء عينه فقط
كنفقة وكسوة وعلف

لغير تسمين وأجرة طبيب قيمة دواء مرض حدث عنده وفرد اجنابية وما استرجع المبيع به ان غضب أو أبقى لوقوعه في مقابلة ما استوفاه من
زوائد المبيع ومعنى دخول ذلك أنه (٤٣٢) يضمه للثمن ويخبره بقدر الجلة ثم يقول بما قام على ورجح كذا كما يغيبه قوله الآتي وليعلم

تسمينها اه ع ش (قوله لغير تسمين) راجع للثلاثة جميعا (قوله حدث عنده) أي بعد قبضه له على ما مر
(قوله وأجرة طبيب الخ) عطف على نفقة وكذا قوله وفرد اجنابية أي حادثة عنده وقوله وما استرجع جع به
معطوفان عليه ويحتمل أنهم ماعطوفان على قوله ما قصد الخ (قوله ان غضب أو أبقى) أي عنده اه ع ش
(قوله لوقوعه) أي ما قصد به البقاء (قوله ما استوفاه الخ) أي ما استحق استيفاءه ان حدث والافقد لا يحصل
منه فوائد ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه ع ش (قوله أنه يضمه للثمن الخ) أي وليس المراد أنه بمطلق ذلك
تدخل جميع هذه الاشياء مع الجهل بها اه نهاية (قوله وما لا اكتفاء) أي في شرح قال لعالم بالثمن (قوله
فان قلت) الى قوله هذا ان لم ينض في النهاية (قوله هذا) أي حظ الزيادة ورجحها فيما لو أخبر الخ (قوله وما
أنفقت) عطف على ما قام على (قوله ورجح يارده) أي أو حطه يارده (قوله صح) وفاقا لنهاية والمغني
(قوله بمائتين وعشرين) هذا في المراجعة أي وبمائة وواحد وثمانين درهما وتسعة أعشار من أحد عشر حرا
من درهم في المحاطة قول المتن (ولو قصر بنفسه الخ) وعمل غلامه كعمله اه مغني (قوله أو طين) الى قول المتن
وليصدق في النهاية والمغني (قوله أو صبغ) واضع أخذ من صنيع المتن أن محله في الاجرة لافي عين الطين
والصبغ اه سيد عمر عبارة المغني ولو صبغه بنفسه حسبت قيمة الصبغ فقط لانه عين ومثله ثمن الصابون في
القضارة اه (قوله يجعل يستحق منفعة) عبارة العباب كالروض فيما يدخل وأجرة بيت المتاع وفيما لا يدخل
وبينه أي ولا أجرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك له أو المعار أو المستأجر اه فانظر المراد ببيت المتاع هل هو
الذي استأجره اه سم أقول نعم عبارة ع ش قوله يستحق منفعة لا تنافي بين هذا وقوله مر أو لا أي فيما
يدخل كاجرة المملوك لان ذلك فيما إذا كثر الاجل ليضعه فيه وهذا فيما إذا كان مستحقا له قبل الشراء ووضعه
فيه اه ويظهر عدم الدخول أيضا فيما إذا استحق منفعة بعد الشراء بنحو الاجارة لا الغرض ووضعه فيه ثم
وضعه فيه فايراجع (قوله لم يقيم) أي ما ذكر (عليه) أي المشتري وانما قام عليه ما بذله اه نهاية ومغني (قوله
وطريقه) أي طريق ادخال أجرة ما ذكر من عمله ومحله وما تطوع به غيره (قوله أن يقول لي الخ) عبارة
النهاية والمغني أن يقول بعثتك بكذا وأجرة على أو بيتي أو عمل المتطوع عنى وهى كذا ورجح كذا اه (قوله
ويضمه) أي الاجرة (قوله أي المتبايعان) أي تولية أو شرا كأو محاطة أو مراجعة حطبى اه بجيرى (قوله فلا
تكفى هنا) أي في المراجعة وكذا في التولية والاشراء والمحاطة (قوله لعدم تاتي البيع الخ) هذا مسلم اذا ضبط
الرجح باجزاء الجلة أما اذا ضبطه بنفس الجلة كبعتك بهذه الدراهم المشاهدة وزيادة درهم مراجعة فلاذ
الاصل معلوم بالمشاهدة أو الرجح بالمقدار وهو كونه درهما واحدا فالجهل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم
بالرجح وتقدم أن درهم الرجح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع اه سم (قوله مثلا) أي أو
حظنة مثلا معينة غير مكيلة بنهاية ومغني (قوله مراجعة) ويظهر أو محاطة قول المتن (وليصدق الخ) المراد أنه
يجب الانخبار بالامور المذكورة وان يصدق في ذلك الانخبار عبارة الارشاد وشرحه للشارح ويخبر البائع
قبل التولية والاشراء والبيع مراجعة ومحاطة به أي بما اشترى به أو بما قام المبيع عليه صدق أو جوبا

ثمنه وما قام به وما لا اكتفاء
بعلمه قبل القبول فقياسه
صحته بعثتك بما قام على وهو
كذا فان قلت اذا شرطوا أنه
لا بد من تعيين ما قام عليه به
فما فائدة قولهم مع ذلك
يدخل كذا الا كذا قلت
فأنت لو أخبر بان قام عليه
بعشرة ثم تبين أنهم في مقابلة
فلا يدخل وحده أو مع
ما يدخل حصلت الزيادة
ورجحها كليا الى هذا ان لم
ينص على دخول مالا
يدخل والا كبعتك بما قام
على وهو كذا وما أنفقت
عليه وهو كذا جازة طعنا بل
لوضم للثمن أو ما قام به
أجنيا عن العقد بالكلية
ثم باعه مراجعة أو محاطة
كانت ربه بمائة وقد بعثتك
بمائتين ورجح يارده صح
وكانه باعه بمائتين وعشرين
(ولو قصر بنفسه أو كال أو
جمل) أو طين أو صبغ أو
جعله يجعل يستحق منفعة
(أو تطوع شخص به لم تدخل
أجرته) مع الثمن في قوله
بما قام على لان عمله ومحله
وما تطوع به غيره لم يقيم عليه
وطريقه أن يقول لي أو
المتبرع لي عمل أو محمل
أجرته كذا ويضمه للثمن
(وليعلم) أي المتبايعان
وجوبا (ثمنه) أي المبيع
فقد اوصفت في بيعت بما
اشترى به (أو ما قام به) في

بما قام على (فلا جهله أحدهما بطل) البيع (على الصحيح) وخرج بقدر أو وصفة المعايينة فلا تكفى هنا مشاهدة دراهم
مثلا معينة غير معلومة الوزن وان كفت في نحو البيع والاجارة لعدم تاتي البيع مراجعة مع الجهل بقدرها أو وصفها (وليصدق البائع) مراجعة

ويخبر صدقاً بغير قديم إلى أن قال ولا يخبر صدقاً فيما ذكر بان كذب أو ترك الاخبار بواحد منها خبير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين القسح والامضاء ولم يحط بشئ من الثمن ان أجاز انتهت اه سم بحذف عبارة البصري قوله ولو يصدق البائع الخ ينبغي أن يقول وليصدق البائع بما قام عليه من رابحة أو محاطة أو بدونها ولا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة المذكورة ولا وجوب الصدق فيهما اذ لم يكونا بالصيغة المذكورة كبعثك بكذا ورجع كذا أو حط كذا اه وقوله بما قام عليه أي أو بما اشترت وسماي عن القليوبي والحلي ان وجوب الاخبار بالامور المذكورة انما هو اذ لم يكن المشتري عالماً بها والا فلا حاجة إلى الاخبار بها اه ويغنيه كلام المصنف مع الشرح أيضاً (قوله وجوباً) أي صدقاً واجباً (قوله لان كنهه) أي كتم ما يختلف به الغرض (قوله حيثئذ) أي حين اذ باع من رابحة أو محاطة (تمهله استقر عليه العقد) أي عند لزومه (قوله أو قام الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه ما لا يخفى وعبارة المنهج والمغنى والنهاية أو ما قام الخ تعطفاً على الثمن ولعل ما سقطت هنا من قلم الناسخ قال ع ش قوله مر أو ما قام به المبيع ويكتفي فيما قام به علمه بالقيمة في جواز الاخبار ان كان من أهل الخبرة ولو فاسقاً والافليسال عدلين يقرؤانه أو واحداً على ما ذكره بعضهم فان تنازعاً أي البائع والمشتري في مقدار القيمة التي أخبر به اذ لا بد من عدلين وفي شرح الروض ما وافقه مع اعتداده ما ذكره بعضهم من كفاية عدل واحد اه وسيد كر عن الايعاب ما وافقه أي شرح الروض (قوله عند الاخبار) أي بالثمن أو بما قام به المبيع عليه والظرف متعاق بقول المتز وليصدق فكان الاولى بتقديمه على قوله في كل ما يختلف الخ (قوله وصغته) عطف على قدر الثمن أي صفة الثمن عبارة العباب وشرحه للشارح ويجب أن يصدق في صفة الثمن من نحو صحة وتكسر وخلوص وغش وسائر الصفات التي يختلف بها الغرض ان باع بتمامه على والام يجب ذلك لئلا يضر أن يرجع من نقد البلد الغالب والاصل من جنس الثمن اه (قوله ظاهره) عبر بظاهره لاحتمال عطفه على قدر الثمن لا على الثمن اه سم (قوله والثاني) أي وجوب ذكر أصل الاجل (قوله والاول) أي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله أطلق اشتراطه الاذرى) اعتداه النهاية والمغنى فقال أي أصله أو قدره مطلقاً اذ الاجل يقابله قسط من الثمن وان ذهب الزركشي إلى أن محمل وجوب ذكره اذا كان خارجاً عن المعتاد في مثله اه قال ع ش قوله مر أو قدره هي بمعنى الواو ومحمل اشتراط ذكر القدر اذ لم يكن ثم عرف والا كتنفى باصل الاجل ويحمل على المتعارف اه بحال معنى وقد خالفه الشارح مر بقوله مطلقاً الخ أن ار يد بالاطلاق أنه لا فرق بين أن يكون ثم عرف يحمل عليه أولاً ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وان ذهب الزركشي الخ أن معنى الاطلاق عدم الفرق بين كون الاجل رائداً على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصحة اذا

ذلك الاخبار وفي الروض فرع الثمن ما استقر عليه العقد فتلحقه الزيادة والنقصان قبل لزومه فان حط بعد لزومه باع بلفظ اشترى لم يلزمه الحط أو بلفظ قام على أخبر بالباقي فان انحط الكل لم ينعقد بعه من رابحة بلفظ قام على أو برأس المال بل باشرى والحط للكل أو لبعضه بعد حريان المراجعة لم يلحق أي بخلافه في التولية ولا اشراك انتهى فانظر حيث لا يلحق الحط المشتري هل يلزم البائع الاخبار بانه حط عنه أولاً لانه لا فائدة فيه وفيه نظر وتديل قوله أخبر بالباقي دون ان يقول ذكر ضرورة الحال على عدم اللزوم وعبارة الارشاد وشرحه للشارح ويخبر البائع قبل التولية والاشراك والمبيع من رابحة ومحاطة به أي بما اشترى به أو بما قام المبيع عليه صدقاً وجوباً ويخبر صدقاً بغير قديم وبعبعب حادث عند وغبن ان غبن في الشراء وأجمل إلى ان قالوا ولا يخبر صدقاً فيما ذكر بان كذب أو ترك الاخبار بواحد منها خبير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين القسح والامضاء ولم يحط بشئ من الثمن ان أجاز نعم ان أخبر بزيادة أو حط صم البيع وحطت الزيادة مع رجوعه عن المشتري من الثمن في التولية والاشراك والمبيع بما قام عليه ولا خيار لهما وقضية كلام المصنف أنه لا حط في غير هذه الصور وهو المعروف في المذهب الخ اه (قول المصنف والاجل) قد يؤخذ منه ان الاجل هنا لا يلحق المشتري بخلافه في التولية والاشراك على ما تقدم (قوله ظاهره) عبر

ومحاطة وجوباً (في) كل ما يختلف الغرض به لان كنهه حيثئذ غش وخديعة نحو (قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قام به المبيع عليه عند الاخبار وصغته ان تفاوتت (والاجل) ظاهره أنه لا بد من ذكر قدره كإصله والثاني واضح والاول أطلق اشتراطه الاذرى وقيدته الزركشي بما اذا زاد على المتعارف أي أولم يكن هناك متعارف أو تعدد المتعارف ولا أعاب فيما يظهر

وذلك لان بيع المراجعة مبني على الامانة لا على امانة المشتري نظر البائع ورضاه لنفسه بما رضى به البائع مع زيادة أو حط ولو اطلأ صاحبه فاشترى منه بعشرين ما اشترى به عشرة ثم أعاده بعشرين ليخبر بها كره وقيل يحرم واختاره السبكي لانه غش ولا يتخير المشتري لكن قوى المصنف تخيره وادترض بان تخيره انما يتأتى على التحريم لا الكراهة وفيه نظر لما مر في تلقى الركبان وفصل التصرية مما يعلم منه أنه لا يلزم من الحرمة التخير ولا من الكراهة عدمه بل قد يتخير معاهدون الحرمة ولو اشترى شيئا بمائة ثم خرج عن ملكه ثم اشترى بخمسين أخبر بها فوجب (والشراء بالعرض) فيقول بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر القيمة وان باعه بلفظ القيام كقوله وان نازع فيه الاسنوي لانه يشدد فيه فوق ما يشدد بالتقيد ولو اختلفت قيمته اعتبر يوم الاستقرار لا العقد على الوجه وجرم السبكي كلما وردى بان المراد بالعرض التقوم فالنيل يجوز البيع به مراجعة وان لم يقدره وقال المتولي لافرق وهو الوجه للعللة المذكورة (وبيان) الغبن والشراء من مجوره أو من مدينه المفسر أو الماطل يدينه ما أخذ من نحو لبن أو صوف موجود حاله العقد (والعيب) الذي فيه

كان ثم عرف يحمل عليه الاجل المطلق ثم ظاهر المصنف والشارح مر أنه لا يشترط لصحة العقد ذكر الاصل وقضية قول حج والثاني واضح خلافاً له اه أقول وكذا قضية قول المغني وكلامه يقتضي اشتراط تعيين قدر الاجل مطلقاً وهو كذلك لان الاجل يقابله قسط من الثمن اه خلافاً لسكن قول الشارح الاكثي وتترك الاخبار الخ كقول شرح المنهج والنهاية فلو ترك الاخبار بشئ من ذلك فالبيع صحيح لكن للمشتري الخيار وقول المغني ولو لم يبين الاجل والعيب أو شيئا مما يجب ذكره ثبت للمشتري الخيار صريح في ان ذلك ليس شرطاً لصحة العقد (قوله وذلك) أي وجوب صدق البائع بمراجعة أو مخاطبة في كل ما يخالف الغرض به (قوله لان بيع المراجعة) أي والمخاطبة (قوله مبني على الامانة الخ) أفهم أنه لو كان عالماً بما ذكره لم يحتج الى الاخبار به وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به فليؤي وحلي اه بجبري (قوله فاشترى) أي صاحبه (منه) أي من المواطى (قوله ما اشترى) مفعول فاشترى و (قوله ثم أعاده بعشرين) أي ثم اشترى المشتري الاول من صاحبه بعشرين (قوله أخبر بها) أي بالعشرين في بيع المراجعة كذا في النهاية والمغني وقوله ما في بيع المراجعة أي والمخاطبة (قوله كره) وفاقاً للنهاية والمغني (قوله قوى المصنف تخيره) أي المشتري اعتمده النهاية قال سم وجرم به الروض فقال فلوبان الكثير أي من الثمن عن مواطاة فله الخيار اه أي وقد باعه بمراجعة كما صرح به الجازي في مختصر الروضة مر فان لم يبعه بمراجعة فلا خيار له وقضية التخير السابق ان لاحظ اه (قوله وادترض الخ) أقره المغني (قوله ولو اشترى) الى المتن في النهاية والمغني (قوله بخمسين الخ) عبارة النهاية واشترى ثانياً باقل من الاول أو أكثر منه أخبر به وجوباً بالخبر منهما ولو في لفظ قام على اذ هو مقتضى لفظه اه (قوله فيقول) الى قوله ولو اختلفت في النهاية والمغني (قوله قيمة كذا) ولا يكتفي فيها بتقويمه بنفسه بل لا بد من عدلين على ما قاله التاج الفزاري وتبعه الدميري وقال ابن الرضا أنه لا يعتمد ظنه ان كان من أهل الخبرة والا كفي عدل على الاشبه انتهى واعتمده السبكي والاول أحوط والثاني أوجه نعم لو جرى نزاع بينه وبين المشتري في القيمة لم تثبت الابعدين اتفاقاً اه يعاب ومر عن غش عن شرح الروض مثله (قوله وان نازع فيه الاسنوي) وقال انه غلط وان الصواب انه باع بلفظ القيام اقتصر على ذكر القيمة نهاية ومعنى (قوله ولو اختلفت قيمته) أي العرض في زمن الخيار (قوله اعتبر يوم الاستقرار الخ) المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية انه يذكرو قيمة العرض حاله العقد ولا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك نهاية وسم أي ولا بالتخفاضها رشدي وعش (قوله وان لم يقدره) أي وان لم يخبر بقيمته اه كرهى عبارة سم قوله وان لم يقدره عبارة في ذير هذا الكتاب أي وعبارة النهاية والاسنوي وان لم يخبر بقيمته اه وعبارة السيد عرقوله وان لم يقدره ان كان المراد به عدم التقدير بالقيمة فواضح أو ظاهر فهو مشكل بسـ مثله البراهم المعينة المقدمة اه (قوله وقال المتولي لافرق) وحيث قد اثار ادب العرض ما قابل النقد في شمل المثل أيضاً وظاهر كلام النهاية بل صريحه كافي الرشدي راداً على عش أنها تعتمد قول المتولي وفاقاً للشارح (قوله الغبن) الى المتن في النهاية والمغني (قوله والشراء من مجوره الخ) ومثله ما اذا اشترى بأكثر من قيمته لغرض ولو أخذ أرض عيب وباع بلفظ قام على حط الارش أو بلفظ ما اشترى بذكر صورة الحال من عيب وأخذ أرض اه نهاية قال عش قوله ولو أخذ أرض عيب أي وأورش جنباً على المبيع بعد الشراء كفي الانوار قاله سم على منهج وأقره الشارح مر اه وفي المغني ما وافقه (قوله موجود حاله العقد) أي بخلاف الحادث بعده قال في بظاهرة لاحتمال عطفه على قدر الثمن لا على الثمن (قوله تخيره) جرم به في الروض فقال فلوبان الكثير عن مواطاة فله الخيار انتهى أي وقد باعه بمراجعة كما صرح به الجازي في مختصر الروضة مر فان لم يبعه بمراجعة فلا خيار وقضية التخير السابق ان لاحظ (قوله أخبر بها) فلو أخبر بالمائة فهل يخبر المشتري (قوله لا العقد) المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية انه يذكرو قيمة العرض حاله العقد ولا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك (قوله وان لم يقدره) عبارة في غير هذا الكتاب وان لم يخبر بقيمته انتهى وكذا عبارة شرح الروض (قوله موجود حاله العقد) أي بخلاف الحادث بعده قال في الروض وشرحه لا أي

مطابقا حتى (الحادث عنده) كزوج الامتوزك الاخبار بشئ من ذلك حرام ثبت الخيار للمشتري (فالو) لم يبين نحو الاجل بخير المشتري لتدليس البائع عليه ولا حظ هنا على المعتدل لدفع الضرر بالخيار وان (قال) اشترته (٤٣٥) (بجائته) وباعها ورجم دما زده مثلا

(فبان) بحجة كينة أو اقرار

أنه اشتراه (بتسعين) فلا يظهر

أنه يحط الزيادة ورجمها

بقي المبيع أو تلف لكذبه

أي يتبين انعقاد العقد بما

عدها فلا يحتاج لإنشاء

حطارو) الاظهر على الخط

أنه (لاخبار للمشتري)

لرضاء بالاكثر فبالاقل

أولى ولا لبائع وان عذر

قال جمع محققون فلا عن

القاضي واعدده وردوا ما

يخالفه وحل هذا في بعثك

برأس مالي وهو مائة ورجم

كذا لا في اشترته بجائته

وبعثك بجائته ورجم كذا

لان المشتري فرط حيث

اعتمد قوله لكنه عاص

وكذا وقال اعطيت فيها

كذا فصدقه واشتره ثم بان

خلافه وفيه نظر أي نظر

بل الوجه ما في النهاية مما

يخالفه لانه صدقه اضافي

قوله رأس مالي كذا فاي

فرق بينهما على انه معذور

في تصديقه لان الناس

موكولون الى أماناتهم ولم

توقف الانسان على ثبوت

ما وقع الشراء به لعز البيع

مراجعة لان الغالب ان

ذلك لا يعرف الا من البائع

فان قلت يمكن الفرق بانه في

الاولى أي باعها بشئ ثمنه

الذي بان الانعقاد به وقوله

وهو مائة وقع تفسيرها

الروض وشرحه لا أي لا يخبر بوطه الثيب وأخذ مهر واستعمال لا يؤثر في المبيع وأخذ زادات منفصلة
حادثه كبن وولد وصوف وثمره انتهى اه سم وفي العباب مشله لكنه عبر بالحمل بدل الولد وقال الشارح في
شرحه بان اشتراها ما تلا فحلت وولدت في يده ثم زال نقص الولادة وان في محذور التفريق فحينئذ لا يجب
الاخبار بما جرى بخلاف ما اذا بقي أحدهما لعدم صحة البيع في الثاني ولوجوب الاخبار في الاول ومحل ما ذكر
في ووطه الثيب حيث لم يكن زمانها بان مكنته مع طنبه أجنبيا والالزमे الاخبار به لانه حينئذ ينقص القيمة ثم
رأيت الزكشي قال ولا ريب أن كل ما حصل به نقص يجب الاخبار به كفي العيب الحاصل عنده ومنه ما لو طال
مكث السلعة عنده وكان ذلك منقصا لقيمتها كالعبد بكبر ونحوه وانتهى اه (قوله مطلقا) فلو كان به عيب
قديم اطلع عليه بعد الشراء ورضي به وجب بيعه أيضا معني ونهيه (قوله الحادث عنده) أي بأفة أجنبية
ينقص القيمة أو العين نهاية ومعني (قوله وترك الاخبار) الى قوله وان قال في النهاية والمعني (قوله حرام الخ)
أي اذا لم يكن المشتري عالما به كما مر (قوله يثبت) أي حيث باع من رابحة (الخيار) أي فور الالته بخار عيب
اه عش (قوله وباعه) أي من رابحة نهاية ومعني عبارة العباب مع شرحه وان كذب في الثمن عمدا أو غلطا
وبين غلظه وجهها محتملا أو لا كقوله اشترته بجائته ثم ولده أو أشركه أو باعه من رابحة أو محاطة فبان تسعين باقراره
أو ببينة فالبيع صحيح ويسقط عشرة ورجمها في المراجعة اه (قوله بمحبة) الى قوله قال جمع في النهاية والمعني
(قوله كينة الخ) السكاف استقصائية عبارة النهاية والمعني ببينة أو اقرار اه (قوله لكذبه) تعليل
لا يظهر (قوله أو يتبين الخ) تفسير لقول المتن يحط الخ (قوله جماعا عدها) أي ما عدا الزيادة ورجمها
(قوله ولا لبائع) أي لتدليس أو تقصيره اه ايعاب (قوله وحل هذا الخ) أي قول المصنف ولا يظهر أنه
يحط الزيادة ورجمها (قوله لا في اشترته الخ) أي فلا حظ هنا ولا خيار كما أفصح بذلك السبكي والاذري
اه سم (قوله لكنه عاص) استدراك على قوله لا في اشترته الخ والضرب للبائع (قوله وفيه نظر)
أي فيما قاله الجمع المذكورون سم وكردى (قوله بل الاوجه الخ) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية والمعني
(قوله ولو توقف الناس) أي معاماتهم (قوله أن ذلك) أي ما وقع الشراء به (قوله أي باعها بشئ ثمنه
الخ) أي شمول الكلي لجزئيه فشمول رأس المال للتسعين من هذا الشمول بخلاف شمول المائة لها فن
شمول الكل لجزئيه (قوله لو كان هذا هو المراد الخ) لك أن تقول أي دليل يستدعي اتحاد التصور فربما نحن
فيمه وفي المسئلة الاستتابة فليكن التصور فربما نحن فيه بما أفاده القاضي وفي الآتية بخلافه ولا محذور فيه
فليتأمل حق تأمل فان كلام القاضي وجيه جدا من حيث المذكور اه سيد عر (قوله لو كان هذا) أي
الفرق المذكور (هو المراد) أي للقاضي (قوله في الصحة الآتية) أي في المتن أنفا (قوله أي الثمن) الى قوله
وأفهم في النهاية الاقوله رجاء ما تقر (قوله مراجعة) كان ينبغي أن يسقطه أو يزيد قبله المبيع وباعه اذ
الكلام في ثمن العقد الاول عبارة المعني ولو شاط البائع فنه قص من الثمن كأن قال اشترته بمائة وباعه
مراجعة ثم زعم أنه أي الثمن الذي اشترى به مائة وعشرة اه ثم رأيت في الرشيدى ما نصه قوله الذي اشترى
به مراجعة الظاهر الذي اشترى به وباعه مراجعة فلعل لفظ وباع سقط من الكتابة على أنه لا حاجة الى قوله مراجعة
اه يعني أن الحكم المذكور جار في التولية والاشراك والمحاطة أيضا كما مر به العباب وشرحه أي في الجملة

لا يخبر بوطه الثيب وأخذ مهر لها واستعمال لا يؤثر في المبيع وأخذ زادات منفصلة حادثه كبن وولد وصوف
وثمره لانها لم تأخذ قسطا من الثمن ويحط منه قسط ما أخذ من لبن وصوف وحمل وثمره ونحوها اذا كان
موجودا حال العقد لانه أخذ قسطا من الثمن انتهى (قوله لا في اشترته) أي فلا حظ هنا ولا خيار كما
أفصح بذلك السبكي والاذري (قوله وبعثك بمائة) فلو قال ٧ وبعثك بها (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله

وقع به العذر فاذا خالف الواقع ألقى وفي الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فيستعذر وقوعه بالتسعين قلت لو كان هذا هو المراد لم يختلف
الشحنان في الصحة الآتية ولا فرق بين حالي التصديق والتكذيب بما ياتي فتأمل (ولو زعم أنه) أي الثمن الذي اشترى به مراجعة (مائة
(قوله فلو قال الخ) هكذا في الاصول التي بايدىنا ولعل فيها سقطا تاما

وعشرة) وانه غلط في قوله اولاً انه ملئة (٤٣٦) (وصدقة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الذي وقع بينهما مبرمجة (في الاصح) لتعذر قبول

لا يجمع ما ذكر من التفصيل (قوله وانه غلط) وظاهر المتن أنه لا فرق هنا بين التعمد والغلط وهو قياس ما مر في الزيادة لكنهم اقتصر وا في النقص على الغلط قال شيخنا وله عليهم تركوا التعمد لان جميع التفار بيع لا تأتي فيه انتهى وقد ذكر في البحر عن الماوردي صورة من التعمد حيث قال اشترى ثوباً بمائة ثم انحرف في المراجعة عما اشتراه بتسعين فهل هو كاذب وجهان ليس بكاذب لدخول التسعين في المائة فعليه لا يتخير المشتري هو كاذب لان التسعين بعض المائة فيتخير المشتري في الفسخ قال في التوسط ويجب الجزم بانه اذا لم يساو التسعين لخواصه يتخير المشتري على الوجهين اه ايعاب قول المتن (الاصح الصحة) أي بالمائة فقط رشدي ومعنى وسنة عامة الشارح بقوله برده عدم ثبوت الزيادة الخ (قوله كلو غلط بالزيادة) وهو الصورة المتقدمة بقول المتن فلو قال بمائة فبان بتسعين الخ (قوله وتعليل الاول) أي تعليل الراجح بتعذر قبول العقد الزيادة (قوله لكن يتخير البائع) كذا في المغني والنهاية (قوله وانما روى هنا) أي فيما لو زعم أنه مائة وعشرة قاله ع ش وهو لا يناسب قول الشارح العقد الاول لا الثاني الخ وقال الرشدي يعني في مسألة الغلط بالزيادة اه وهو لا يناسب قول الشارح حتى يثبت النقص لانه ثم الخ عبارة الا يعاب وسيأتي مثلها عن المغني راعى هنا المسمى و ثم العقد الاول اه وهي طاهرة لا غبار عليها وعمل الصواب أن يقول الشارح هنا ما وقع به العقد الثاني لا الاول حتى تثبت الزيادة بخلاف ما مر لانه الخ (قوله حتى يثبت النقص) أي الذي ادعاه البائع فيزاد في الثمن اه ع ش وهذا مبني على ما تقدم منه مع ما فيه عبارة المغني فان قيل طريقة المصنف مشككة حيث راعى هنا المسمى وهناك العقد يعني الاول أوجب بان البائع هناك نقص حقه فنزل الثمن على العقد الاول ولا ضرر على المشتري وهذا يزيد فلا يلتفت اليه اه (قوله ثم) أي في مسألة الغلط بالزيادة (قوله جبرناه) أي البائع بالخيار قال الشيخ غيرته وأيضاً فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالاكثر اه ع ش (قوله والمشتري) أي وجبرنا المشتري (قوله بغض الميم) أي اما بكسر هاء فهو الواقعة نفسها ايعاب وع ش وبذلك يعلم ما في حاشية السيد ع مرمانه قول المتن وجهاً محتملاً يقع كثير في أبحاث المتأخرين أنهم يقولون وهو محتمل فيؤخذ مما أفاده الشارح أنه ان ضبط بالغض أشعر بالترجيح لانه بمعنى قريب أو بالكسر فلا لانه حينئذ يعني ذوا احتمال اه بل الامر بعكس ما قاله كما صرح به ع ش في محمل آخر (قوله أي قريباً) أي محتملاً يقبله الشرع وبكسر هاء نفس الواقعة اه بجري (قوله بين هذا) أي ما لو ادعى البائع الغلط بالنقص وكذبه المشتري ولم يبين البائع وجهاً محتملاً حيث لا يقبل قوله ولا يثبت (قوله وقف) بصيغة المصدر أي كانت وقفاً عليه (قوله اذا لم يكن صرح الخ) فان صرح بذلك لم يقبل دعواه ولا يثبت وحله اذا لم يذكرنا ولا تصرح به فان ذكره كان قال كنت نسيت أو اشتبه المبيع على غيره فبطل ذلك منه كما ذكره الشارح في باب الحوالة بعد قول المصنف ولو باع عبداً ثم اتفق المتبايعان الخ اه ع ش وسيجي عن سم قبل الباب ما وافقه (قوله وكذا اذا الخ) لا يخفى ما فيه من الروكة عبارة النهاية والاياعاب كلوشهدت حسبة أنهم اوقف على البائع الخ قال الرشدي قوله كلوا شهدت حسبة أي وان صرح حال بيعها بانها ملكه بدليل قوله ان كذب نفسه اه (قوله ثم ورثها) أي أو قبل الوصية أو النذر اه انما يظهر (قوله وتصرفه) أي للبائع (قوله ان كذب نفسه الخ) أي والابان أصر على انكاره الوقف وقتت الى موته ثم صرفت لاقرب الناس الى الواقف اه ايعاب (قوله بان العذر) صلة قوله ويفرق (قوله هناك) أي فيما لو باع دار الخ (قوله وأما هنا) أي فيما لو ادعى البائع الغلط بالنقص (قوله فالتناقض نشأ الخ) قد يقال والتناقض هناك نشأ من قوله أيضاً هو دعواه أنها اوقف أو كانت ملكاً غيره فان هذا القول مناقض لبيعه الا أن يقال لما كان الوقف والموت ليسا من فعله وقد يخفى كل منهما عليه

العقد للزيادة بخلاف النقص بدليل الارش قلت الاصح الصحة والله أعلم كما لو غلط بالزيادة وتعليل الاول برده عدم ثبوت الزيادة لكن يتخير البائع وانما روى هنا ما وقع به العقد الاول لا الثاني حتى يثبت النقص لانه ثم ما ثبت كذبه ألقى قوله في العقد مائة وان عذر ورجع الى التسعين وهذا ما قوى جانبه بتصديق المشتري له جبرناه بالخيار والمشتري باسقاط الزيادة (وان كذبه) المشتري (لم يبين) البائع (لغلطه) الذي ادعاه (وجهاً محتملاً) بغض الميم أي قريباً (لم يقبل قوله ولا يثبت) التي يقيمها على الغلط لتكذيب قوله الاول لهما ويفرق بين هذا وما لو باع داراً ثم ادعى انها وقف أو انها كانت غير ملكه ثم ورثها فان يثبت تسع اذالم يكن صرح حال البيع بأنها ملكه وكذا اذا أقام بينة الوقف غيره حسبة أنها وقف على البائع وأولاده ثم الغشقر اعترف له الغلة ان كذب نفسه وصدق الشهود بان العذر هناك أوضح فان الوقف والموت الناقل له ليسا من فعله فاذا عارضنا قوله وأمكن الجمع بينهما بأن لم يصرح حال البيع بالملك سمعت بينته وأما هنا فالتناقض نشأ من

قوله فلم يعذر بالنسبة لجماعه بل للتخلف كما قال (وله تخلف المشتري أنه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة (في الاصح) لانه قد يقر عديرض اليقين عليه فان حالف

فذلك والاردت على البائع بناء على الاصح ان اليمين المردودة كالاقرار والمشتري (٤٣٧) الخيار بين امضاء العقد بما حلف عليه وبين

فسخه كذا اطلقوه ونازع فيه الشيخان بان مقتضى الاظهر ان اليمين المردودة كالاقرار ان يأتى فيعاصر في حالة التصديق أى فلا يتخير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة واعتمده

في الانوار ونقاه عن جمع وقد توجه ما قالوه بانها ليست كالاقرار من كل

وجه كما علم من كلامهم الا ترى في الدعوى (وان بين لفظه وجهاً محتملاً

كثروا بكتاب على وكيله أو انتقل نظره من متاع لغيره في جريده (فله الخلف)

أى تخلف المشتري كما ذكر لان ما يتيه يحرك ظن صدقه فان حلف فذلك والاردت

وجاءت تقرر (والاصح سماع بينه) بان الثمن مائة وعشرة لظهور عذره وأفهم

قوله فلو قال تقرر بعالي ما قبله ان هذا كله انما هو في بيع المراجعة فلو وقع ذلك

في غيرها بان لم يتعرض لها لم يكن فيه سوى الاثم ان تعدد الكذب والفرق مامر

ان يبيع المراجعة بمبنى على الامانة الى أخوه وبهذا فارق ما هنا أيضاً افتاء ابن عبد

السلام فحين باع بالغامقرا له بالرق ثم ادعى أنه حر وأقام بينة بأنه عتيق قبل البيع

بانها تسمع أى وان لم يذكر لاقراره بالرق عذراً كما اؤضاه اطلاقه لان العتيق قد يطلق على نفسه أنه عبد

ما إذا لم يبدع عذراً اكتسبت طهارة

لم يجعل ذلك تناقضا سم وعش (قوله وذلك) أى أمضى العقد على ما حلف عليه من المائة ولا تثبت الزيادة ولا الخيار ولو احدى منهما (قوله والاردت على البائع الخ) أى فيحلف على البت ان ثمنه المائة والعشرة اه مغنى (قوله بما حلف) أى البائع (قوله ان اليمين المردودة الخ) بدل من الاظهر (قوله ان يأتى الخ) خبر ان (قوله فلا يتخير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة) وهذا هو المعتمد ناهية ومغنى (قوله كثروا بكتاب الخ) عبارة المغنى والنهاية كقوله جاعنى كتاب على لسان وكلى بانه اشتراكم كذا فبان كذا باعليه اه (قوله جريده) بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفترا المكتوب فيه ثمن أمتعتون فحوها قلوبى لكنهم لو وجدنى كتب اللغة كالمصباح والمختار والقاموس بهذا المعنى اه يجبرى (قوله ونقله) أى صاحب الانوار اه رشيدى (قوله وقد يوجه الخ) من كلام الشارح وما قبله من كلام الانوار اه رشيدى (قوله كما ذكر) أى على عدم معرفة ذلك (قوله يحرك ظن صدقه) أى يقويه قول المتن (والاصح سماع بينته) أى واذا سمعت كان كصديق المشتري فيما ذكر فيما يعبر ورشيدى عبارة الشورى وعلى السماع يكون كل صدقة فيما تى فيه خلاف الشيخين والراجح صحة البيع ولا يثبت له الزيادة وله الخيار لا للمشتري اه (قوله ان هذا كله) أى ما ذكر في الغلط بالزيادة أو النقص (قوله انما هو في بيع المراجعة) الحصر اضافى لاجرا يبيع المساومة كاشتريته بمائته وبعته بمائة وعشرة فلا يرد جريان ذلك في التولية والاشراك أى في الجملة لا بجميع ما ذكر من التفصيل اه سيد عمر (قوله فلو وقع ذلك) أى الغلط بالزيادة أو النقص (قوله في غيرها) أى غير بيع المراجعة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله لها) أى للمراجعة (قوله لم يكن فيه) أى في وقوع ذلك في غير (قوله سوى الاثم الخ) هذا ظاهر في الزيادة دون النقص (قوله والفرق) أى بين المراجعة وغيرها (قوله مامر) أى في شرح قول المتن والاجل اه كرى (قوله مقراله) أى المبيع البالغ لبنائه (قوله ثم ادعى) أى البالغ (قوله بانها) أى بينة البالغ صالحة للافتاء (قوله وان لم يذكر لاقراره) أى البالغ وبهذا يخالف الافتاء ما هنا اه سم (قوله كما اقتضاه) أى التعميم المذكور بقوله أى وان لم يذكر الخ و (قوله اطلاقه) أى ابن عبد السلام أو اقتضاه (قوله لان العتيق الخ) تعليل لسماع بينة البالغ ويظهر أنه من كلام ابن عبد السلام كما يفيد قول الشارح وقضيته الخ أى قضية التعليق المذكور (قوله حله) أى حل أنه لا يسمع بينة بجزيرة الاصل اه سيد عمر (قوله بعد تسليمه) أفهم المنازعة في الحل المذكور ولكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية في باب الخوالة في قول المصنف ولو باع عبداً وأحال بشمته ثم اتفق البائعان الخ وذكر الشارح هناك كلاماً طويلاً يخالف كله توقفه هنا المشار اليه بقوله بعد تسليمه الامتضى كلام السراج البلقينى المذكور هناك اه سم باختصار وهذا مبنى كما يصرح به كلامه على أن مرجع ضمير تسليمه الحل وليس كذلك بل مرجعه مقتضى التعليق السابق * (خاتمة) * لو اتهم بشروط ثواب معلوم ذكره وباع به مراجعة أو اتهمه بلا عوض أو ملكه بارت أو وصية أو نحو ذلك ذكر القبة وباع به مراجعة ولا يبيع بالهبط القيام ولا الشراء ولا رأس المال لان ذلك كذب وله أن يقول في عبده أو حرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح به عن دم قام على بكذا أو يذكر حرة المثل في الاجارة ومنه في الخلع والنكاح والدية في الصلح ولا يقول اشتريته ولا رأس المال كذا لانه كذب مغنى ونهية

قد يقال التناقض هنا ثمان قوله وهو دعواه أنها وقف أو كانت ملك غيره فان هذا القول مناقض لبيعه (قوله لعدم ثبوت الزيادة) عبارة شرح مر وعلم مما تقرر ان قول الشارح يعنى المحلى تبعاً لغيره والمشتري حينئذ الخيار بمبنى على المرجوح القائل بثبوت الزيادة (قول المصنف والاصح سماع بينته) قال في شرح العباب واذا سمعت كان كصديق المشتري فيما ذكر كرى (قوله أى وان لم يذكر الخ) هذا يخالف ما هنا (قوله ويتعين حله بتقدير تسليمه) أفهم قوله بتقدير تسليمه المنازعة فيه لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية في باب الخوالة في قول المصنف ولو باع عبداً وأحال بشمته ثم اتفق المتبايعان والمحال على حريته أو ثبتت بينة بطلت الخوالة وقد ذكر الشارح هناك تقييداً للينة بانها تشهد حسبة أو يقيمها العبد أو أحد

فلان ومما يلوكه وقضيته أنه لا يقبل بينته بكونه حر الاصل ويتعين حله بتقدير تسليمه على ما إذا لم يبدع عذراً اكتسبت طهارة

* (باب بيع الاصول) *

وهي الارض والشجر (والثمار) جمع ثمر وهو جمع ثمرة وذكر في الباب غيرهما بطريق التبعية اذا قال بعثك هذه الارض أو الساحة أو البقعة أو العرصه وحذفها اختصارا لكون مفهومها يخالف ما قبلها لانه امر لغوي وليس المدار هنا الا على العرف وهي فيه متحدة مع ما قبلها (وفيها بناء) ولو بئر الكن لا يدخل ماؤها الموجود حال البيع الا بشرطه بل لا يصح بيعها مستقلة وتابعة كما مر آخر الربا الا بهذا الشرط والا لاختلاط الحادث بالوجود وطال النزاع بينهما وهذا يعلم أنه لا فرق بين ماء بمجل يمنع أهله من استيق منها وغيره خلافاً في فصل لان العسلة الاختلاط المذكور ومن شأنه وقوع النزاع فيه بكل من الحلين (وشجر) نابت رطب ولوشجر موز على المعتد وخرج بينهما مافي حدها فان دخل الحدف البيع دخل مافيه والإفلا وعلى الثاني يحل اقتناء الغزالي بانه لا يدخل مافي حدها وفي زيادات العبادي باع أرضاً على مجرى مائها شجر فان ملكه البائع فهي للمشتري وان كان له حق الاجراء أي فقط فهي باقية للبائع (فالذهب أنه) أي ما ذكر من البناء والشجر (يدخل في البيع) اقوته ينقله الملك فاستبمع (دون الرهن) لضعفه والحق

* (باب بيع الاصول والثمار) *

(قوله وهي الارض) الى قوله ونخرج في النهاية الاقوله وحذفها الى المتن وقوله وبهذا الى المتن (قوله جمع ثمر الخ) ويجمع ثمار على ثمر وثمر على ثمار ككتاب وكتب وعنق وأعناق ثم ما تقرر صريح في أن الثمر جمع وقد اختلف في مثله مما يفرق بينه وبين واحد بالهاء فقبيل هو اسم جمع لا جمع فعليه فكان القياس أن يقول الشارح وهي جمع ثمرة وفي المصباح أن اسم الجمع الذي لا واحده من لفظه اذا كان لما لا يعقل كالابل يلزمه التأنيث وتدخله الهاء اذا صغرها ومفهوم قوله لا واحده الخ أنه اذا كان له واحد من لفظه كما هنا لا يتعين فيه التأنيث اه ع ش (قوله غيرهما) أي غير بيع الاصول وبيع الثمار كالحاقلة والمزانية وبيع الزرع الاخضر والعرايا انتهى بكري اه ع ش (قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الاصله وان لم يترجم له اه سم على ج وهو جواب ثان اه ع ش أي فقصد يترجم لشيء وزاد عليه وهو ليس بمعيب قول المتن (قال بعثك) أي شخص ولو وكيلاً ما ذواله في بيع الارض من غير نص على ما فيها أخذنا من كلام سم الآتي وينبغي أن مثله ولي المحجور وعليه بل أولى لانه نائب عن المولى عليه شرعاً ففعله كفعله اه ع ش قول المتن (أو الساحة) وهي أي لغة الفضا بين الابنية نهاية ومعنى (قوله أو البقعة) وهي أي لغة التي خالف غيرها انخفاضاً أو ارتفاعاً مختار اه بجري (قوله أو العرصه) قال في القاموس والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء سم على ج ومنه يعلم أن الفقهاء لم يستعموا العرصه والساحة في معناها هذا لغوي بل أشار الى أن الالفاظ الاربعة عرفاً بمعنى وهو القطعة من الارض لا بقيد كونها بين الدور اه ع ش وقال السيد عمر بعد نقله كلام القاموس المشار فيؤخذ منه ان العرصه لغة اخص من البقعة اه (قوله مفهومها) أي معنى العرصه لغة (قوله الا بشرطه) أي بشرط دخول الماع في البيع اه كردى عبارة ع ش وهو النص عليه اه (قوله والا) أي وان لم يشترط دخول الماع في العقد (قوله لا اختلاط الخ) من اقامة العسلة مقام المدعى والاصل لفسد العقد أي في البيع ما يلزم عليه من الاختلاط وطول النزاع (قوله وبهذا) أي بقوله والاختلاط الخ (قوله بين ما بمجل) أي بين بئر بمجل (قوله ومن شأنه) أي الاختلاط (قوله ثابت الخ) سيد كردى بترزه بقوله وأما المقولع واليابس الخ (قوله ثابت) أي ثابت اه ثم اية (قوله ولوشجر موز) انما اخذته غاية لانه لما جرت العادة فيه بانه يخاف ويؤت الاصل فينقل فرجاً يتوهم انه كالزراع الذي يؤخذ دفعة فلا يدخل او كالشئ الذي ينقل عادة اه ع ش (قوله في حدها) أي طرفها (قوله وعلى الثاني) أي عدم دخول الحد (قوله شجر) أي مالوك للبائع و (قوله فان ملكه) أي المجري اه كردى (قوله أي ما ذكر) الى قوله قيل في المغنى الاقوله

* (باب بيع الاصول والثمار) *

(قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الاصله وان لم يترجم له (قوله يخالف ما قبلها) لانه امر لغوي قال في القاموس والعرصة كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء انتهى (قوله لكن لا يدخل ماؤها) عبارة الروض وشرحه فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها ماء البئر الحاصل حاله البيع فلو لم يشترطه أي دخوله في العقد فسد العقد الخ وهو ظاهر في فساد العقد في الجميع وانه لا يفرق الصفة ووجهه ما يلزم من التنزاع الذي لا يزول بتغير يقابل والذي يمنع من التوزيع (قوله نابت رطب) لا مقطوع ولا جاف

والحق الى ولو قال ولي الغرض في النهاية الاما ذكر (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله بالبيع الخ) انظر جعل
الجمالة ولا يبعد انه كالبيع لان فيه نقلا وان لم يكن في الحال وقد يؤيده دخول الوصية مع انها لا تنقل فيها في
الحال فاما تامل اه ع ش (قوله كهبة) بقي ماله وكله في هبة الارض بما فيها ماله من الارض فقط او عكسه فهل
يصح أم لا فيه نظر والقرب الصحة لانه اذن له في شيئين أي باحدهما دون الآخر وهو لا يضر اه ع ش (قوله
وصية) وعليه فلو أوصى له بارض وفيها بناء وشجر حال الوصية دخلا في الارض بخلاف ماله وحدها أو أحدهما
بغير فعل من المالك كقول ألق السسيل بذرا في الارض فثبت فوات الموصى وهو موجود في الارض فلا يدخلان
لانهم ماعدان بعد الوصية فلم تشملهما فيختص بهما الوارث اه ع ش (قوله وصلي) أي واحدة اه نهاية أي
بان جعل الارض أجرة بخلاف ماله وأجرها فلا يدخل ما فيها ع ش (قوله كافرار) لانه اخبار عن حق سابق اه
سم (قوله وألحق بكل الخ) جرى عليه مر اه سم على منتهج اه ع ش (قوله وفيه نظر) أي في الاطلاق نظر
(قوله والفرق المذكور) أي بين البيع والرهن بقوة الاول وضعف الثاني و (قوله لاستتباع فيه) أي في
التوكيل اه كروى عبارة ع ش أي بالتوكيل يبيع الارض لا يدخل فيها من نحو بناء وشجر اه
(قوله ولو قال) أي قال بعتك أو نحوه ليتأتى قوله حتى في نحو الرهن اه ع ش (قوله دخل ذلك كله) أي سواء
كان عالما بذلك أو جاهلا اه ع ش وفيه وقفة لان روية المتعاقدين للمبيع من شرط البيع الآن يقال يغتفر
في التسابع مالا يغتفر في المتبوع (قوله أو دون حقوقها الخ) أي لو قال بعتك أو نحوه دون حقوقها الخ (قوله
أما المقلوع الخ) يحتمل قوله السابق ثابت وطب المقتضى في الاطلاق (قوله فلا يدخلان) هل الآن يقول
بما فيها أو لا فيه نظر سم على حج أقول الاقرب السخول لانها لا تزيد على أمتعة الدار وهي لو قال فيها ذلك
بعدد و ينها دخلت اه ع ش (قوله دعامة لنحو جدار) يدخل في ماله وجعلت دعامة للشجرة نامة وما ينصب من
الاشباب اه سيد ع عبارة النهاية والمغني نعم ان عرش عليها أي اليابسة عريش لغن ونحوه وجعلت
دعامة لجدار أو غيره صارت كدونه فدخل في البيع اه قال ع ش قوله مر نعم ان عرش هل يلحق بذلك
مالو اعتد عدم قاعهم للياسة والانتفاع بهما بربط الدواب ونحوه وفيه نظر والا لاحتجتمل تنزيلا لاعتداد ذلك
منزلة العريش اه وقوله محتمل بكسر الميم فيفيد ترجيح الاطلاق وهو الظاهر (قوله قبل الخ) أقره المغني
(قوله عربية) أي موافقة لقواعد النحو (قوله لانه تقدمه الخ) فيه أن النحاة لا يقدرن أداة الشرط الا في
مواضع مخصوصة وليس ما هنا منها (قوله كما قدرته) أي الشرط يعني لفظة اذا قيل قول المصنف قال وفي سم
ما نصب مما المانع أن الفاعل مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط اه يعنى للعطف المجرد عن معنى التعقيب
والترتيب والسببية فتكون بمعنى الواو وفيه أنه مجاز كما بين في محله والكلام في الحقيقة (قوله صرح به) أي
باغتفار الجهالة (قوله وينافيه) أي الإفتاء المذكور (قول الشيخين الخ) هل يمكن أن يجاب بأن مراد هذا
البعض بكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فإيراجع اه سم عبارة ع ش قضية كلام سم على
حج أن ما يستحقه البائع من السقي من الماء المباح ثبت للعشترى منه بلا شرط وقد يفهمه قول الشارح
المملوكين اه (قوله لا تدخل) الى قوله ومر في النهاية والمغني (قوله مسايل الماء) جمع مسيل مثل رغب
قال في المصباح والمسيل مجرى السيل اه ع ش (قوله ولا شربها) بكسر الشين المعجمة أي نصيبها مغني وع ش
(قوله أن يشترط) أي بالنص على دخول المسايل والشرب (قوله أو يقول بحقوقها) عبارة النهاية والمغني
كان يقول الخ (قوله في الخارج عنها) أي عن حدود الارض المبيعة والإفهود داخل بلا اشتراط اه سيد ع
عبارة النهاية والمغني والاياعاب والمراد الخارج من ذلك أي المسيل والشرب عن الارض اما الداخل فيها
(قوله كافرار) لانه اخبار عن حق سابق (قوله فلا يدخلان) هل الآن يقول بما فيها (قوله كما قدرته)
ما المانع ان الفاعل مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط (قوله وينافيه قول الشيخين الخ) هل يمكن ان
يجاب بأن مراد هذا البعض بكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فإيراجع (قوله والكلام في
الخارج عنها) عبارة العباب ولا يدخل في بيع الارض عند الاطلاق مسيل الماء ولا شربها من قنائة أو غير
والكلام في الخارج عنها

وقضيته أنه يلحق بالبيع
كل ناقل للملك كهبة ووقف
وصية وصدق وعوض
خلع وصيغ بالرهن كل مالا
ينقله كاتسار وعارية
وأجرة والحق بكل مما ذكر
التوكيل فيه وفيه نظر
والفرق المذكور ينزع
فيه فالذي يتجه انه لاستتباع
فيه ولو قال بما فيها أو
بحقوقها دخل ذلك كله
قطعا حتى في نحو الرهن أو
دون حقوقها أو ما فيها لم
تدخل قطعا ما المقلوع
واليابس فلا يدخلان جوما
كالشئ الذي ينقل لانهما
لا يرادان للبقاء فاشبه أمتعة
الذات ومن ثم لو جعلت
الياسة دعامة لنحو جدار
دخلت قبل قوله فالذهب
غير ساغ عربية اذ لم تقدمه
شرط ولا ما يقتضى الربط
اه وليس في محله لانه تقدمه
شرط بالقوة كما قدرته وهو
كافي في نحو ذلك * فرع *
أقوى بعض - هم في أرض لها
مشرب من واد مباح باع
مالكها بعضه الرجل ثم
بعضها لا تخربان المشرب
يكون بينهما على قدر
أرضيهما بالشرع قال
والجهالة في الحقوق حال
البيع معتقصة صرح به
الرافعي وغيره في غير مقلته
اه وينافيه قول الشيخين
لا تدخل مسايل الماء في
بيع الارض ولا شربها من
النهر والقناة المملوكين الا
أن يشترط أو يقول بحقوقها
والكلام في الخارج عنها

ومرفى البيع ما يعلم منه انه لا يصح بيع حريم (٤٤٠) الملك ووحدة ومثله بيع شرب الماء وخصده لان التابع لا يستقل وانما صح عتق

فلار يب في دخوله نبيه عليه السبكي وغيره و يفارق مالوا كترها الغراس أو زرع حيث يدخل ذلك أى
المسيل والشرب مطلقا أى شرط دخوله أو أطلق بان المنفعة لا تحصل بدونه اه (قوله مرفى البيع) أى
قيل باب الر با (قوله وحده) أى بدون الملك (قوله ومثله بيع شرب الماء وحده) أى بدون الأرض والكلام
كافى سم عن الاعباب في الخارج عن الأرض (قوله وبعضهم) أى وأفتى بعضهم (قوله ولا حدهم) أى
الشركاء (قوله أو حصته فيه أكثر منها فيها) عطف على جلة ولا حدهم فيها نخل الخ أى وكان ينبغي ان يزيد
الواو أى أو حصته أحدهم في النخل أكثر من حصته في الأرض (قوله بانه) متعلاتى بافتى المقتدر بالعطف كما
اشرنا اليه (قوله في الاولى) أى في صورة اختصاص النخل بالبائع (قوله في الثانية) أى في صورة اكثرية
حصته البائع في النخل (قوله بان الظاهر الخ) اذا قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في أحد جانبي الأرض وقاسم
المشتري الشريلا الآخر فخرج للمشتري الجانب الخالى عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنع من ملكه
مادخل في البيع من الشجر وهل يستحق ابقاءه بلا أجره ان كان بائعه كذلك سم على حج أقول القياس انه
كذلك فيبقى بلا أجره اه ع ش (قوله في الزائد) أى فيما زاد من النخل على قدر حصته من الأرض في
مستأق الاختصاص والاستراك اه سيد عمر (قوله حصته في الأرض) فى معنى من (قوله دون ما زاد الخ) ينبغى
أن يبقى أى ما زاد الخ بلا أجره اه ع ش أى ان كان بائعه كذلك كالمقول الممن (وأصول البقل) عبارة
شجنا الزىادى هو أى البقل خضر وات الأرض وفي النخاع كل نبات اخضرته الأرض فهو بقل اه ع ش
(قوله هو) أى التقييد بسنتين للغالب الى قوله ثم استثناء الخ فى المعنى والى قوله والذى يتجه فى النهاية (قوله
فالعبرة بما يؤخذ) أى ببقل يؤخذ الخ (قوله أو ثمرته) أى وأغصانه فليو بى اه بحبرى (قوله وان لم يبق)
أى ما يؤخذ أى أصله على حذف المضاف ولك الاستغناء عنه بإيقاع الموصول على الأصل وتقدير مضاف قبيل
هو أى يؤخذ جزؤه (قوله بقاف فوقية) أى مفتوحة وتاء مشددة (قوله ويسمى القضب) ويسمى أيضا
القرط والرطبة والفصصة بكسر الفاء من وبالمهمة نهاية ومعنى (قوله والساق) بكسر السين وسكون اللام
اه ع ش (قوله ومنه) أى الساق (نوع لا يميز الخ) أى فلا يدخل في البيع اه ع ش قول المتن
(كالشجر) لان هذه المذكورات تراد للشبات والدوام فتدخل وأما غيرها أى غير أصول البقل المذكور فمن
أصول ما يؤخذ دفعة واحدة فكالجزء أى فلا تدخل كما يعلم مما بانى نهاية ومعنى (قوله على ماصر) أى على
الخلاف المتقدم اه معنى (قوله جزؤه) بكسر الجيم أى جزء البقل المذكور (قوله الظاهرتان) بخلاف
الثمرة الكامنة لكونها كالجزء من الشجر والجزء الغير الموجود قد تدخلان فى الأرض اه معنى (قوله
فحب شرط الخ) تفريع على قوله نعم جزؤه الخ (قوله لكن ان غلب الخ) أى بخلاف الثمرة التى لا يغلب
اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك نهاية ومعنى (قوله لئلا يزيد الخ) أى ما ظهر من الجزء والثمرة (قوله فيشبهه
بما لو كبر خارجة عنها أى حال كون المسيل والشرب من القناة والشرب من النهر خارجة عنها قال الشارح
فى شرحه بخلاف الداخلة فيها قد دخل أيضا كناية عليه السبكي وتبعه الأذرى وغيره انتهى و يفارق مالوا
اكثرها الغراس أو زرع حيث يدخل ذلك مطلقا بان المنفعة لا تحصل بدونه (قوله أنه لا يصح بيع حريم الملك
وحده) عبارته فى شرح العباب ويأتى فى احياء الموات أنه لا يصح بيع نحو الحريم والشرب دون الأرض
قيل وهو لا يوافق الجزم هنا بعدم دخوله انتهى و يجب بان الجزم هنا انما هو فى الخارج فليحتمل ذلك على
الداخل وعلى الاطلاق قال ابن الرفعة انما لم يصح بيعه على عدم صحة ما ينقص قيمته غيره وقال الأذرى يحتتمل
أن يكون مأخذه انه ملكه بطريق التبعية فلا يستقل انتهى (قوله بان الظاهر الخ) اذا قلنا به هذا وكان
الشجر فى أحد جانبي الأرض وقاسم المشتري الشريلا الآخر فخرج للمشتري الجانب الخالى عن الشجر
فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنع من ملكه مادخل فى البيع من الشجر فهل يستحق ابقاءه بلا أجره ان كان
بائعه كذلك (قوله القضب) قال فى الر وض وشجر الخلاف كالقضب

الحل ووحده لتشوف الشارع
السبكي وبعضهم فى أرض
مشتريه ولا حدهم فيها نخل
خاص به أو حصته فيه أكثر
منها فيها فباع حصته من
الأرض بانه يدخل جميع
النخيل فى الاولى وحصته فى
الثانية لانه باع أرضه فيها
شجر ورد بان الظاهر فى
الزائد خلافة أى وما عمل
به لا ينتج ما قاله لان الشجر
ليس فى أرضه وحده
بل فى أرضه وأرض غيره
فلا يدخل ما فى أرضه فقط
وهو ما يخص حصته فى
الأرض دون ما زاد عليه بما
فى حصته شريكه (وأصول
البقل التى تبقى فى الأرض
سنتين) هو الغالب والا
فالعبرة بما يؤخذ هو أو ثمرته
مرة بعد أخرى وان لم يبق
فيها الا دون سنة (كالقث)
بقاف فوقية مشددة وهو
عاف للبهائم ويسمى القضب
بجمجمة ساكنة وقيل مهملة
مفتوحة (والهندباء) بالمد
والقصر والقضب الفارسى
والسلق المعروف ومنه
فوق لا يميز الامرة والقطن
الحجازى والنعناع والكرفس
والبنفسج والترجس والقضاء
والبطيخ وان لم يشمر اعتبارا
بما من شأنه (كالشجر)
فدخول فى نحو البيع دون
نحو الرهن على ماصر نعم
جزؤه وثمرته الظاهرتان
عند البيع للبائع كما فهمه
قوله أصول البقل فيجب شرط قطعهما وان لم يبلغا وان الجز والقطن لكن ان غلب اختلاط الثمرة كما يعلم مما بانى
آخر الباب لئلا يزيد فيشبهه

المبيع بغيره وبدوم التخاصم كذا ذكره واستثنى كالتمة القصب أي الفارسي كما صرح (٤٤١) به جع متقدمون فلا يكاف قطعته حتى

يبلغ قدر ما ينتفع به قالوا لأنه متى قطع قبل وقت قطعه تلف ولم يخلع شيء ومثله فيما ذكر من شجر الخلاف وقول جع يغني وجوب القطع في غير القصب عن شرطه ضعيف الآن يؤزل ثم استثناء القصب اعترضه السبكي بأنه أمان يعتبر الانتفاع في الكل أولا يعتبر في الكل ورجع هذا وافرقت بينه وبين بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بأنها مبيعة بخلاف ما هنا واعترضه الأذري بأن ما ظهر وان لم يكن مبيعا بصير كبيع بعض ثوب ينقص بقطعه وافرقت شيخنا في شرح الروض بأن القبض هناك تأت بالتخييل ثم متوقف على النقل المتوقف على القطع المؤدى إلى النقص ثم أجاب عن اعتراض السبكي بأن تكليف البايع قطع ما استثنى يؤدي إلى أنه لا ينتفع به من الوجه الذي أراد الانتفاع به بخلاف غيره ولا بعد في تأخر وجوب القطع حالا معني بل قد عده تخلفه بالسكينة وذلك في بيع الثمرة من مالك الشجرة اه والذي يجزه لي في تخصيص الاستثناء بالقصب ان سببه ان صغيره لا ينتفع به بوجه مناسب لما قصد منه فلا قبلته ولا تخصم فيه فلم يحتج للشرط فيه لمساخنة المشتري بما

المبيع الخ) فلا آخر القطع وحصل الاشتباه واحد ان في ذلك فان انتفاعا في شيء فذلك والاصدق صاحب اليد كإباني اه عش (قوله كذا ذكره) عبارة النهاية والغنى وما ذكر من اشتراط القطع هو ما جزم به الشيخان كالبعوي وغيره اه (قوله أي الفارسي) وهو البوص المعروف ولعل القصب انما كقول وهو الخلو مثله اه بجري (قوله فلا يكاف قطعه) أي مع اشتراط قطعه نهاية رسم (قوله حتى يبلغ قدر الخ) أي ولا أجرة عليه في مدة بقائه اه عش (قوله ومثله) أي القصب (فما ذكر) أي في الاستثناء وعدم تكليف القطع الخ عبارة النهاية وشجر الخلاف كما قاله القاضي حسين منعهما يقطع من أصله كل سنة فيك القصب ونحوه حرفا بحرف وما يستر كساقه وتؤخذ أغصانه فكالثمار اه قال عش قوله مر وشجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام وهو المسمى الآن بالبان وقوله ونحوه لعل مرادهم نحوه ملا ينتفع به صغيرا وقوله فكالثمار أي فيدخل اه وقال الرشدي قوله مر ونحوه بالرفع عطاف على السكاف في قوله فكالقصب عطاف تفسير اذهي معني مثل والا فاستثنى انما هو خصوص القصب لا غيره كما يعلم مما يأتي في كلامه كغيره اه (قوله وقول جع الخ) مقابل قوله السابق كذا ذكره (قوله الآن يؤزل) أي بحمله على ما لا يغلب اختلاطه اه كردي وقال عش أي بحمل وجوب القطع على وجوب شرطه اه وفيه ما لا يخفى (قوله في الكل) أي في كل من نحو القصب وغيره (قوله ورجع هذا) أي رجح السبكي عدم اعتبار الانتفاع في الكل فيكاف البايع قطع كل من القصب وغيره (قوله وافرقت) أي السبكي (بينه) أي بين بيع ما ظهر جزئه من القصب وغيره على ما رجحه من عدم اعتبار الانتفاع في الكل اه رشدي أي فيجب في الكل شرط القطع والقطع بشرطه وان لم يكن المقطوع منتفعا به (قوله وبين بيع الثمر الخ) أي حيث يشترط كونها منتفعا بها اه سم عبارة الايعاب انما يجوز أي بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع اذا كان المقطوع منتفعا به اه (قوله بانها) أي الثمرة (مبيعة) فاشترط فيها المنفعة اه ايعاب (قوله بخلاف ما هنا) أي الجزة الظاهرة في كل من القصب وغيره وقال عش أي القصب اه (قوله واعترضه) أي اعترض فرق السبكي اه عش (قوله بصير كبيع بعض الخ) أي وهو باطل كما تقدم اه عش (قوله وافرقت شيخنا) أي بين ما هنا ومسئلة الثوب فغرضه الرد على الأذري ودفع اعتراضه عش ورشدي (قوله وثم) أي في مسألة الثوب اه كردي (قوله وثم متوقف) هذا يدل على أن نقل الجلة لا يحصل به القبض كافي الشائع فلي تأمل سم على ج قول والظاهر خلافه هذا بل ينبغي الاكتفاء بذلك لحصول المبيع في يد المشتري الآن يقال لما كان ممنوعا من التصرف فيه قبل قطعه لم ينظر اليه واشترط القطع لصحة القبض اه عش (قوله من الوجه الخ) وهو الاكل اه عش (قوله من الوجه الذي يراد الخ) برده عليه نحو البر قبل انعقاده فانه لا ينتفع به من الوجه الذي أراده فتأمل اه رشدي ويندفع هذا بما في الأيعاب مما نصه والحاصل أي حاصل جواب شيخ الاسلام أن ما عدا القصب وشجر الخلاف يمكن الانتفاع به من الوجه الذي يراد للانتفاع أياما كان ولو بوجه فوجب الوفاء فيه بالشرط بخلافهما فانه لا يتأتى الانتفاع فيهما كذلك الآن يباعا قدر ما عرفا عند الخبر فلم يجب فيهما الوفاء بالشرط واعتذر التأخير عنه بلوغهما ذلك للضرورة وحينئذ تضع ما قاله الشيخان وتدفع ما قاله السبكي فتأمل اه (قوله ولا بعد في تأخير وجوب القطع حالا) يعني في تأخير قطع ما يجب قطعه حالا (قوله ولا بعد الخ) فيه اشعار بان المراد أنه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسيأتي قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على أن المراد أنه لا حاجة لاشتراط قطعه (قوله لمساخنة المشتري) فيه إشارة إلى أن الزيادة للمشتري

(قوله فلا يكاف قطعه) أي مع اشتراط قطعه (قوله وبين بيع الثمرة) أي حيث يشترط كونها منتفعا بها (قوله وثم متوقف على النقل) هذا يدل على أن نقل الجلة لا يحصل به القبض كافي الشائع فلي تأمل (قوله ولا بعد الخ) فيه اشعار بان المراد أنه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسيأتي قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على أن المراد أنه لا حاجة لاشتراط قطعه (قوله لمساخنة المشتري) فيه إشارة إلى أن الزيادة للمشتري

(٥٦ - (شرواني وابن قاسم) - رابع) يزيد فيه قبل أو أن قطعه بخلاف صغيره ينتفع به نحو كل الدواب المناسب لما قصد منه فيقع فيه التخاصم فاحتج للشرط فيه دفعله وفهم الاستوى ان القصب في كلام التمة بالمجتمعة وعليه يجع اعتراض السبكي

واعتذار عما يقال أي فائدة في بقاءه مع أن الزيادة للمشتري بأنه يسامح بما ذلت تأمل سم على حج وحاصله
 أن ما أفهمه قوله ولا بعد في تأخير الخ من عدم تكليف القطع مع اشتراط مخالفة الفاسا أفهمه قوله يسامح
 المشتري الخ من عدم اشتراط القطع ويجاب بأن التنافي غير وارد عليه أي حجلا من مراده بما ذكر رد ما فهم
 من كلام الشيخ من اشتراط القطع وقوله ولا بعد جواب سؤال تقديره ما فائدة شرط القطع مع عدم تكليفه
 حالا وكيف يجوز التأخير مع مخالفة الشرط اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) استبعده النهاية قال ع ش ولعل
 وجه البعد أنه لو كانت العلة المسامحة لاحتج فيه إلى شرط القطع وصرح كلام صاحب التتمتع بخلافه وهو
 أنه لا بد من شرط القطع وإن لم يكلفه اه واعتقد النهاية والغنى وفاقا للشيخ الإسلام والاياب وجوب اشتراط
 قطع ما استثنى من القصب وشجر الخلاف مع عدم التكليف بقطعه (قوله بالقصب) أي وشجر الخلاف كالمس
 ولعل سكونه عنه هنا لعدم وجوده في كلام الشيخين (قوله بالقصب) أي دون غيره من الثمرة والجزء
 الظاهرتين اه ع ش (قوله فلم يحتج للشرط) خلافا للنهاية والغنى كالمس (قوله في مطلق بيع الأرض)
 إلى قول المتن وللمشتري في النهاية (قوله كباصله) أي والروضة وأصلها اه معنى (قوله وإن قال الخ)
 لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة الغنى أو قال بحقها كما قال القمولى وغيره اه وهي ظاهرة (قوله بخلاف
 ما فيها) ظاهرة أن المعنى بخلاف ما لو قال بعثك هذه الأرض بما فيها فيدخل ما يؤخذ دفعة واحدة فلا ينظر ذلك
 مع قوله إلا في قول باع أرضا مع بذرا وزرع لا يفرد بالبيع الخ فإنه صرح فيه ببيان البيع في الجميع خلاف
 ما أفاده ما هنا فإن المفهوم من الحكم بدخول شيء في البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشيء نعم لا مانع من الصحة
 والتناول في نحو قصيل لم يستعمل وشعر إلا أنه لما عم كالمثلن أشكل الحال سم على حج وقد يقال مراده أنه إذا قال
 بحقها لا يدخل في بيعها ما يؤخذ دفعة بخلاف ما إذا قال بما فيها فيفصل فيه بين كون ما يؤخذ دفعة كالبرقي
 سنبله فيفسد العقد وكونه كالتفصيل فيصح العقد وتناوله ويجعل قوله لا في قول باع أرضا الخ دليلا على هذا
 التفصيل اه ع ش (قوله وفتح) قضيته أنه بالضم والفتح بمعنى المرة عبارة المختار والدفعة بالضم من المطر
 وغيره مثل الدفعة بالفتح المرة الواحدة انتهت اه ع ش فقول الشارح راجدة صفة مؤكدة للدفعة (قوله
 بجزر الخ) أي وقطن خواسفي وثوم وبصل نهاية ومعنى (قوله هذا الزرع) إلى قول المز والمشتري في الغنى
 (قوله هذا الزرع) أي الذي لا يدخل نهاية ومعنى وهو مفعول مطلق نوعي لقول المتن المز روعة (قوله دونه)
 حال من الأرض أي دون هذا الزرع (قوله وإن لم يسترها الخ) أي بأن رآها من خلاله نهاية ومعنى وهو راجع
 لقول المتن ويصح الخ (قوله ما ضر روعة ما يدخل) بالاضافة (قوله ما ضر) أي في الرد بالعيب اه كروى
 (قوله أي الزرع) أي الذي لا يدخل نهاية ومعنى (قوله لظنه أنه الخ) أي ظن المشتري أن الزرع اه كروى
 وحاصل هذا التصویر أن المراد بالجهل هنا ما يشل جهل الصفة وبه يندفع قول سم قوله لظنه الخ فيه شيء مع
 أنه جهله اه (قوله وبه يندفع) أي بقوله لظنه الخ (قوله مع أن الأرض الخ) ظرف لقوله ويصح الخ أي كيف
 تصور الرتبة مع الجهل (قوله صورته) أي الجهل (قوله أنه حصد) أي لخواخبار كاذب بذلك اه سم (قوله
 وذلك) أي ثبوت الخيار للمشتري لجهل الزرع قوله فان علم إلى المتن في النهاية وكذا في الغنى الا قوله على
 واعتذار عما يقال أي فائدة في بقاءه مع أن الزيادة للمشتري بأنه يسامح بما ذلت تأمل سم على حج وحاصله
 ظاهره أن المعنى بخلاف ما إذا قال بما فيها أو أن صورة المسئلة أنه قال بعثك هذه الأرض بما فيها فيدخل ما يؤخذ
 دفعة فلا ينظر ذلك مع قوله إلا في قول باع أرضا مع بذرا وزرع لا يفرد بالبيع الخ فإنه صرح فيه ببيان البيع
 في الجميع خلاف ما أفاده ههنا من الصحة فإن المفهوم من الحكم بدخول شيء في البيع صحة البيع وتناوله لذلك
 الشيء نعم لا مانع من الصحة والتناول في نحو قصيل لم يستعمل وشعر إلا أنه لما عم كالمثلن أشكل الحال وأما ما قد
 يقال من الفرق بين أن يقول بما فيها كالحنا وبين أن ينص على ما فيها كان يقول بعثك هذه الأرض وهـ ذا
 الزرع الذي فيها ويحمل عليه ما يأتي فنأبعد البعيد بل الكلام في صحت (قوله وأظنه أنه ملكه) فيه شيء

(ولا يدخل) في مطلق بيع
 الأرض كباصله وإن قال
 بحقها بخلاف ما فيها (ما
 يؤخذ دفعة) بضم أوله
 وفتح واحدة (كالخفاصة
 والشعير وسائر الزرع)
 بجزر وفصل لانها لا ترد
 للسوام فكانت كمتعة
 الدار ويصح بيع الأرض
 المزروعة (هذا الزرع
 دونه) أن لم يسترها الزرع أو
 رآها قبله ولم تخص مدة
 يغلب تفسيرها فيها (على
 المذهب) كبيع دار
 مشحونة بامتعة أو مزرعة
 ما يدخل في بيعها لأنه كالمس
 للمشتري (وللمشتري
 الخيار) على الفور هنا وفيما
 يأتي كعالم مما مر (إن
 جهله) أي الزرع لحدوثه
 بعد رؤيته المذكورة أو
 لظنه أنه ملكه بقرينة
 قوية فبان خلافه فيما
 يظهر وبه يندفع ما يقال
 كيف يصح بحث الأثرى
 وأقروا أن رؤيتهما مع
 عدم ستره لها كافية مع أن
 الغرض أنه جهله ثم رأيت
 بعضهم صورته أيضا بأن
 يظن حال البيع

انه حصص ثم تبين بقاؤه

وذلك لتأخر انتفاعه فان

علم ولم يظهر ما يقتضى تأخر

المصادرة وقته المعتاد على

ما يحسنه ابن الرضا لم يخبر كما

لوجه له وتركه مالكه له

أوقال افرغها منه في زمن

لأجرة له غالبا كرم أو

بعضه على ما ياتى في الاجارة

اذ لا ضرر فيها (ولا يمنع

الزرع) المذكور (دخول

الارض في يد المشتري

وضمانه اذا حصلت التخلية

في الاصح) لوجود تسليم

عين المبيع مع عدم تاتي

تفريقه حالاً وبه فارتقت

الدار المشحونة بالامتنعة قال

قال الاسنوي وزاد وضمانه

بلا فائدة اذ يلزم من دخوله

في يده دخوله في ضمانه اهـ

وكانه توهم ان نحو ايداع

البائع اياه يزيل حتى

حبسه وينقله لضمان

المشتري وقد مر رد بانه

خلاف المنقول فعليه لا

تلازم وتعين ما زاد المصنف

ثم رأيت الزركشي ذكرها

نحو ما ذكرته مع ختمه في

محل آخر بذلك التوهم

فليتنبه له (والبذر) بالعام

المثال (كالزرع) فمما ذكر

وباني فان كان ضرره

يدوم كنوى الفحل دخل

والافسلا وباني ما مر من

الخيار وفر وعه ومنها

قوله (والاصح) انه لا أجرة

للمشتري مدة بقاء الزرع)

الذي جهله وأجاز ولو بعد

القبض لرضاء بتلف المنفعة

ما يحسنه ابن الرضا وقوله كيوم الخ (قوله فان علم الخ) ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجه بانه اشتراها
مسلباً بغير المنفعة ولو قيل بان له الخيار اذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيد الاختلاف الاغراض باختلاف
الأشخاص والحوال اهـ عـش (قوله ولم يظهر الخ) اي فان ظهر ثبت له الخيار اهـ عـش (قوله على ما يحسنه)
عبارة النهاية كتحسنه اهـ (قوله وتركه) أي الزرع (مالكه له) أي للمشتري ولو لم يكن لفائده وقع وعظم
ضرره لطول مدة تفريقه أو كثرة أجزائه فينبغي عدم سقوط الخيار وتركه سم على حج وينبغي أن يحل سقوط
خياره بتركه ما لم يتضرر بالمشتري بالزرع بأن كان يغوث عليه منفعة الارض المرادة من الاستجار له بأن كان
مراده زرع شئ فم لا يتأخر زرع حلاله وجود الزرع الذي بها اهـ عـش وقوله الاستجار له لم يحرف من الاشتراء
عبارة الا لعبان تركه ولم يضر بقاؤه الارض اهـ (قوله وتركه مالكه الخ) ولا يملكه الا بتبليغ نهاية ومعنى
(قوله لوجود تسليم) الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله تفريقه) اي بالتخلية في يوم اهـ سم (قوله وبه
فارتقت الخ) أي بعدم تاتي تفريقه (قوله وزاد) أي المصنف (قوله من دخوله في يده) أي عن جهة البيع
كله والمراد بقول المصنف دخول الارض في يد المشتري فرد على الاسنوي غير ظاهر لان ما منى دخلت في يد
المشتري عن جهة البيع دخلت في ضمانه اهـ سم عبارة عـش والرشيدي رد كلام الاسنوي واضح بالنظر لقوله
في يد المشتري أمام مع النظار للسباق من أن المراد تدخل في يده عن جهة البيع فالرد غير ظاهر لان ما منى دخلت في
يده عن جهة البيع دخلت في ضمانه ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به اهـ (قوله أن نحو ايداع البائع الخ)
أي ككونها في يد المشتري بنحو اجازته نهاية (قوله ايداعه) أي المبيع للمشتري اهـ سم (قوله لا تلازم) أي
بين الدخول في يد المشتري والدخول في ضمانه ومرة عن سم وعـش جوابه (قوله فيما ذكر) الى قوله نعم
في المعنى والنهاية (قوله من الخيار) أي وصحة قبضها مشغولة به اهـ معنى (قوله وفر وعه) أي فر وع الخيار
من قوله فان علم الخ (قوله ومنها) أي من فروعه لا بقيد المروور وقول المتن (مدة بقاء الزرع) أي والبذر ومدة
تفريقه الارض من الزرع المذكور خلافا لما في شرح الروض سم ونهاية (قوله ولو بعد القبض) غاية
لقول المتن لا أجرة الخ (قوله الى أول أزمته الخ) لكن لو أراد عند أوانه دياس الحنطة مثلاً في مكانه لم يمكن الا
بالرضا سم على منتهى أقول لو أخر بعد أوانه هل تلزمه الأجرة وان لم يطالب أم لا تلزم الا بعد الطلب فيه نظر
والاقرب الثاني لان الظاهر أنه لا يلزم بالقطع بعد دخول أو ان الحصاد الا بعد طلب المشتري وفريق بينه وبين
مالو شرط القطع حيث لزمته فيه الأجرة مع ما لا يوجب وجود الخلف للشرط في تلك صريحا ولا كذلك هنا ويؤيد هذا
الفرق ما قيل فيما لو استأجر مدة لحفظ متاع وفرغت المدة ولم يطالبه المؤجر بالافتتاح ولا باخراج الامتنعة من أنه
لا تلزمه الأجرة لما مضى بعد فراغ المدة اهـ عـش (قوله امكان قلعه) أي أو قطعه (قوله أما العالم الخ) فتقبيد
مع أنه جهله (قوله انه حصص) أي ونحو اخبار كاذب بذلك (قوله وتركه مالكه) لو لم يكن لفائده وقع
وعظم ضرره لطول مدة تفريقه أو كثرة أجزائه فينبغي عدم سقوط الخيار وتركه وإذا تركه مالكه لا
يملكه الا بتبليغ (قوله تفريقه) اي بالتخلية في يوم أي عن جهة البيع (قوله وكانه توهم الخ) يمكن
منع توهمه ويوجه ما قاله بوجهين الاول أن مراده انه يلزم من تصور دخوله في يده مع وجود الزرع تصور
دخوله في ضمانه بان تدخل في يده عن جهة قبض المبيع بحيث أقاد ان الزرع لا يمنع دخوله في يده عن
جهة البيع فلا حاجة للتصريح بذلك والثاني ان قول المصنف دخول الارض في يد المشتري مراده دخوله في
يده عن جهة البيع بدليل قوله اذا حصلت التخلية لجهة البيع واللام يصح ترتيب الضمان عليه اذا التخلية لغير
جهة البيع كالإيداع لضمانه فيه على المشتري والخاصل أنه ان أراد مطلق التخلية لم يصح ترتيب الضمان
عليها أو التخلية عن جهة البيع دل على أن المراد دخوله في يده عن جهة البيع اذ مطلق الدخول لا يتوقف
على التخلية عن جهة البيع فليتأمل ذلك (قوله اياه) أي المبيع وقوله أي للمشتري (قوله وتعين ما زاده
المصنف) التعين ممنوع اذ يعلم من عدم منع الزرع دخوله في يد المشتري انما اذا دخلت عن جهة البيع حصل
الضمان فتأمل (قوله لا أجرة الخ) قد يدل هذا على أنه لا أجرة لمدة تفريقه الارض من الزرع المذكور

تلك المدة فاشبهه مالو ابتاع دارا مشحونة بامتنعة لا أجرة له مدة التفريق ويبقى ذلك الى أول أزمته امكان قلعه أما العالم فلا أجرة له حزما

نعم ان شرط القطع ماخر زمة الاحرة لتركه الوفاء الواجب عليه موطا ههنا لا فرق في وجوب الاحرة بين ان يطالب بالقطع الواجب وان لا يرفق فيه ما ياتي في الشجرة او الثمرة (٤٤٤) بعد او قبل بدو الصلح المشروط قطعها ما أنها لا تجب الا ان يطالب بالشر وط فامتنع

وقد يفرق بان المؤخر ثم ابيع وهناعين اجنبية عنه والمبيع قد يتسامح فيه كثيرا بما لا يتسامح في غيره لمصلحة بقاء العقد بل وغيرها الا ترى ان استعمال البائع له قبل القبض لاجرة فيه وان طلب منه قبضه فامتنع تعديا ولا كذلك غيره ثم رأيتني أجبت ازل الفصل الاكتي بما وافق ذلك وعند قلعه تلزم البائع تسوية الارض وقلع ما ضربها كعروق الذرة (ولو باع أرضا مع بذرا أو زرع) بها (لا يفرق) أفراد لان العطف باو (بالبيع) أي لا يجوز وروده عليه كبذر لم يره أو تغير بعد زرعته أو تبذر عليه أخذه كاهو الغالب وكفعل مستور به بالارض وبرمستور به (بطل) البيع (في الجميع) الجعل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع بناء على الاصح السابق في تفريق الصفقة ان الاجازة بالقسط اما ما يفرق كقصيل لم يسئل أو سئل وراه كذرة وشعير وبذر آه ولم يتغير وقدر على أخذه فيصح جزأ (وقيل في الارض قولان) أحدهما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف ثم ان الاجازة بكل الثمن

الشارح بالجهل لاجل محل الخلاف نهاية وغني (قوله ان شرط القطع) أي أو القلع (قوله فاجر) أي القطع (قوله زمة الخ) أي خبر ما استثنى من القصب وشجر الخلاف على ما مر من النهاية والمغني وشيخ الاسلام من وجوب اشتراط قطع مع عدم التكليف به خلافا للشارح (قوله لزمتها الاجرة) أعده عش (قوله وينافيه) أي عدم الفرق (قوله بالقطع) أي أو القلع (قوله انها) أي الاجرة بيان لما ياتي (قوله بالمشروط) وهو القطع (قوله وان طلب) بينا المفعول (منه) أي البائع (قبضه) أي اقباضه (قوله وعند قلعه) الى المتن في النهاية (قوله ما ضربها) كان الاولى ما ضربها أو ما ضربها لان الثلاثي المجرد من هذه المادة يتعدى بنفسه الى المزدي فيه الهمة يتعدى بحرف الجر اه عش (قوله أفراد) الى قول المتن ويدخل في النهاية والمغني الا قوله بناء الى اما ما يفرق وقوله بناء الى والكلام (قوله لان العطف باو) فيه ان الذي يفرق بعده هاهي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع أي كاهنا فانها بمنزلة الواو سم على حج فلا يتم توجيهه الا فراد بما ذكر اه عش (قوله كبذر) أي والبذر الذي لا يفرق كبذر الخ (قوله وكفعل الخ) أي والزرع الذي لا يفرق الخ كفعل الخ (قوله للجهل الخ) أي أو عدم قدرة تسليمه في مسئلة البذر الذي رآه ولم يتغير اه رشيدى (قوله لتعذر التوزيع الخ) قد يؤخذ منه ان بطلان الجميع اذا لم يمكن علم البذر والزرع بعد وتقوم به الا فرقت الصفقة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل اه سم (قوله ان الاجازة بالقسط) أي ولا مكان للتقسيم هنا (قوله كقصيل) اسم للزرع الضعيف وهو بالقاف اه عش (قوله وقدر على أخذه) أي ولو بعسر اه عش (قوله على الضعيف ثم) أي في تفريق الصفقة (قوله والاصح البيع فيها) أي في الارض والبذر وان لم ير بالبذر قبل كما صرح بذلك شرح المنهج اه سم زاد عش ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط رؤية البذر لكونه تابعاً له لو كان بالارض بناء وشجر ولم ير المشتري يغتفر عدم رؤيته ولا يشترط لصحة العقد هنا رؤيته لكونه تابعاً ليس مقصوداً بالعقد وانما دخل تبعاً وقد يفرق بان رؤية البذر قد تتعدى لاختلاطه بالطين وتغيره غالباً بخلاف الشجر والبناء اه (قوله وكان ذكره) أي ذكر البذر في العقد (قوله لانها) الى قوله كما قاله في النهاية الا قوله فقط وقوله ولم يزل بالقطع والى قوله قال في المغني الا قوله فقط (قوله والمثبتة) أي بالبناء ونحوه كان يحفر فيها مواضع ويثبت فيها الحجارة ثبات الاوناد اه عش (قوله أو غرس) أي أو بناء وكانت الحجارة تضر كنعها من حفر الاس اه عش (قوله فهي عيب) أي مثبت للخيار نهاية ومغني (قوله وسمايتي ما فيه وانما لا يلزم خلاف لما في شرح الروض (قوله يلزم البائع تسوية الارض الخ) قال في شرح الروض تشبيها بما اذا كان في الدار أمتعة لا يتسع لها باب الدار فانه ينقض وعلى البائع ضمانه اه فان قلت ان كان هذا النقص قبل القبض بخناية البائع قبله غير مضمونة كالا ففلا يصح قوله وعلى البائع ضمانه أو بعد القبض أشكل بان القبض لا يصح مع وجود أمتعة البائع فهذه النقطة بر غير ممكن قلت فختار الشق الثاني وقد يتصور صحة القبض مع وجود أمتعة البائع كما اذا جعها في موضع من الدار وخلي بينه وبينها فانه يحصل القبض لمساعد ذلك الموضع فاذا نقلها من ذلك الموضع الى غيره منها وخلي بينه وبينه حصل القبض للجميع وكلوا كانت تلك الامتعة حقيرة فانه لا تمنع القبض لا يقال الحقير يتسع له باب الدار لان اطلاق ذلك ممنوع لان باب الدار قد يكون ضيقاً جاداً والحقير خائفة للماء كبيرة أدخلها قبل تضيق الباب (قوله لان العطف باو) بينا في بعض المواضع عن ابن هشام ان الذي يفرق بعده هاهي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع فانها بمنزلة الواو (قوله لتعذر التوزيع) قد يؤخذ منه ان بطلان الجميع اذا لم يمكن علم البذر والزرع بعد وتقوم به الا فرقت الصفقة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل (قوله والاصح البيع فيها) أي وان لم ير بالبذر قبل كما يصرح بذلك قول شرح المنهج واستشكل فيما اذا لم يره قبل

والكلام في بذر ما لا يدخل في بيع الارض والاصح البيع فيها ما قطعوا كان ذكره تا كيداً وفاق بيع الامتعة وجلها بانه غير متحقق الوجود بخلاف هذا فاعتقر فيه ما لم يعتقر في الجمل (ويدخل في بيع الارض الحجارة المخلوقة والمثبتة) فيها لانها من أجزائها ثم ان قصدت الارض لزرع أو غرس فقط فهي عيب (دون المدفونة) من غير إثبات كاليكنوز (ولا خيار للمشتري ان عداها وان ضرت قلعتها كسائر العيوب

نعم الخ) استدراك على صورة العلم (قوله ضرر قلها) أي دون ضرر تركها أه نهاية (قوله أو ضرر تركها الخ) فيه بحث لسم ان شئت راجعه (قوله في الاولى) أي في صورة الجهل بضرر القلع و (قوله في الثانية) أي في صورة الجهل بضرر الترك المقيد بقوله ولم يزل بالقلع الخ (قوله وهو) أي التخيير انه كرهى والاولى أي ما قاله المتولى (قوله وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما اذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها أجرة فليتامل اه سم عبارة الصكردي قوله وبه يقيد الخ حاصله أن كلام الشيخين ان جهل ضرر قلعهما تخيير يقتضى أنه لو جهل ضرر تركها لم يتخير لكن بسبب ما ذكر من كلام المتولى يقيد ذلك المقضى بانه اذا زال ضرر الترك بالقلع اه وعبارة الرشيدى اعلم أن حاصل ما في هذا المقام أن الشيخين صرحا بثبوت الخيار فيما اذا جهل ضرر القلع وسكنا عما اذا جهل ضرر الترك فاقتضى ظاهر صنيعهما أنه لا خيار فيه واقتضى كلام غيرهما ثبوت الخيار فيه أيضا مطلقا وقيدته المتولى في التهمة بما اذا كان ذلك الضرر لا يزول بالقلع أو كان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل بأجرة واختار هذا التقيد شيخ الاسلام في شرح الروض اه ثم بعد سرد عبارة النهاية ثم سرد عبارة الشارح ناييسد الماذ كره من الحاصل المار وقوله واقتضى كلام غيرهما الخ هو مراد الشارح بقوله لا تخير وقول جمع الخ (قوله انه لو جهل الخ) بيان لما اقتضاه كلام الشيخين (قوله قد يطمع في أن البائع الخ) فليكن له الخيار ان جهل ضرر تركها مطلقا (قوله أو اختار القلع) كذا في النهاية وكتب عليه ع ش مانصه أي بان رضى بجمع كونها مشبهة على التجارة لكن طلب من البائع القلع اه قول المتن (النقل) عبارة المغنى وشرح المنهج القلع والنقل (قوله وتسوية الارض) الى قول المتن وفي بيع البستان في النهاية والمغنى الا قوله بقيد بهما الا تبين وقوله على العادة الى ذلك وأسقطه المغنى وهو الاولى لانه مندرج في قول المتن الا تخير فان أجاز الخ ولان ذكره يوهـم أن قول الشارح الا تخير فلا أجرة الخ راجع له أيضا مع أن رجوعه له مخالف لتصريحهم بلزوم أجرة مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خسر المشتري كما أفاده قوله الا تخير اذا خسر المشتري (قوله بقيد بهما الخ) لعله أراد بقيد الاول أي النقل قوله الا تخير على العادة وبقيد الثاني أي التسوية ما أفاده قوله الا تخير وهي هنا وفيما مر الخ من كون التسوية بالتراب المزال لا يترتب آخر من الارض المبيعة أو من خارجها (قوله وللمشتري اجباره) هذا معلوم من المتن وانما ذكره تمهيدا لما بعده (قوله وان وهما) أي التجارة

البيع ببيع الجارية مع حملها ويحجب الخ و ذكر الفرق الذي نقله الشارح أي والفرض أنه صرح في البيع بالبذر والالم يكن نظيره مسئلة الجمل ولم يحتج لفرق و ينبغي حصول قبض البذر بتخلية الارض تبعالها وان كان منقول لا حيث كان المقصود ببقائه في الارض لانه حينئذ بمنزلة الزرع مر (قوله نعم ان جهل ضرر قلعهما أو ضرر تركها ولم يزل بالقلع الخ) قد يقال هذه الصورة الثانية وهي قوله أو ضرر تركها أي دون ضرر قلعهما بدليل مقابلة بما قبله هي الصورة المنقولة عن قضية كلام الشيخين في قوله وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما انه لو جهل الخ فتشكل التفرقة بينهما مع اتحاد صورهما فان أراد بالتقيد المذكور في قوله وبه يقيد الخ حمل صورة قضية كلام الشيخين على ما اذا زال الضرر بالقلع في مدة لأجرة لها وحينئذ يندفع اشكال التفرقة فقد رد عليه انه مع فرض ضرر كل من الترك والقلع كما هو فرض تلك الصورة كيف يتصور زوال الضرر بالقلع وكلام شرح الروض سالم من ذلك كما يعلم بالمراجعة اللهم الا أن يجاب بان الضرر وان كان فيهما الا أن ضرر الترك غير ضرر القلع ويجوز أن يزول الضرر المترتب على الترك بالقلع وان حصل به ضرر آخر ولا يتخير وان جهل ضرر الترك لزواله بالقلع وضرر القلع لا خيار به لعلمه به فليتامل (قوله وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما اذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها أجرة فليتامل (قوله وله النقل من غير رضا المشتري) قال في شرح الروض ولو سمع له بها لم يلزمه القبول اه وقضية ما يأتي حال الجهل مع سقوط الخيار بتركها الزوم القبول فيحتاج للفرق وقد يفرق بان في القبول حال الجهل رفع القسح وفي حال العلم لا قسح (قوله وان وهما) يقيد أنه لا يلزمه

نعم ان جهل ضرر قلعهما أو ضرر تركها ولم يزل بالقلع أو كان لنقلها مدة لها أجرة تخير كما قاله في الاولى والمتولى في الثانية قال في المطالب وهو الذي لا يجوز غيره وكلامهم يشهد له اه وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما أنه لو جهل ضرر تركها دون ضرر قلعهما لم يتخير وقول جمع قد يطمع في أن البائع يتركها له مردود بان هذا الطمع لا يصلح عليه لا ثبات الخيار (ويلزم البائع) حيث لم يتخير المشتري أو اختار القلع (النقل) وتسوية الارض بقيد بهما الا تبين وله النقل من غير رضا المشتري ولا يشتري اجباره عليه وان وهما له

تفرعاً للملكة بخلاف الزرع لأن له أمداً (٤٤٦) ينتظر ولا أجرة له مدة ثقل طالت ولو بعد القبض كدار بهما أفضة (وكذا) لا خيار

يفسد أنه لا يلزمه القبول سم وعش (قوله تفرعاً للملكة) فليست للمتن والشرح معاً وكذا قوله بخلاف الزرع راجع للمتن كما هو صريح المغني وللإيجاب كافي عش (قوله ولا أجرة له) أي حيث لم يتخير اه مغني عبارة سم قوله ولا أجرة له أي لعلمه بالخال قال في شرح الروض وظاهره أنه لا ربح أيضاً اه (قوله وللبيع النقل) أي وإن لم يرض به المشتري (قوله التسوية) أي والنقل ولا أجرة عليه لمدة ذلك كما هو اه مغني (قوله زمنه) أي النقل قولاً للمتن (فله الخيار) ولا يسقط خياره بقول البائع أنما أفرم لك الأجرة والأرض للمنة نهاية ومعنى قال عش - قوله مر ولا يسقط خياره أي فله الفسخ ولا يجبر على موافقة البائع اه (قوله ولا ضرر فيه) أفهم أنه إذا كان فيه ضرر لا يسقط خياره وهو ظاهر عش ورشدي (قوله وهو اعراض الخ) قال في شرح الأرشاد الصغير يظهر في ترك الزرع أنه تملك لأنه تابع لا يفرد بعد وعينه زائلة لا باقية بخلاف نحو الحجارة فهما تنتهي وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول بشرطهما فيه نظر وظاهر إطلاقهم عدم اشتراط ذلك اه سم على جأقول بل ظاهر قولهم التملك أنه لا بد من الغطاء اه عش وأقول قول الشارح كالتحريم حيث لم يوجد فيه شرط الهبة اه كالصريح في اشتراط الإيجاب والقبول والقبض وعبارة المغني نعم لو وهبها له واجتمعت شروط الهبة حصل الملك ولا رجوع للبائع فيها وإن فقد منها شرط فهو اعراض كالتبرك لأنه إذا بطل الخصوص بقي العموم اه صريحة في الاشتراط (قوله اعراض الخ) أي فيتصرف فيه كالضيف فينتقم به بوجوه الانتفاعات كأكلة الطعام وأطعمته لاهل بيته ونحوهم وبناءه بالحجارة ولا يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا نحوه مما ونقل مثله عن حواشي شرح الروض لوالد الشارح اه عش قول المتن (النقل) أي والقلع اه مغني (قوله أن يعيد الخ) فلو تلف فعليه الاتيان بمثله مر انتهى سم على منهج والكلام في التبرك بالظاهر أما النجس كالرماد النجس والسرجين فلا يلزمه مثله لأنه ليس مالا اه عش (قوله أن يسويها) أي المحفر (قوله بتبرك منها) أي بتبرك آخر من الأرض المبيعة (قوله إذا خسر المشتري) كذا في المنهج والنهاية والمغني والإيعاب وقال عش قوله مر إذا خسر المشتري مفهومه أنه إذا كان عالماً بأجرة له والقياس وجوبها مطلقاً لأن تفرعاً عنها بعد القبض تصرف في بدله اه وفيه أن الشارح والنهاية والمغني والاسني صرحوا بالمفهوم المذكور وفي شرح قول المتن ويلزم البائع النقل المفرض في صورة العلم كما مر عن سم وقوله والقياس الخ ظاهر المنع لرضا المشتري حين العقد بملف المنفعة تلك المادة قول المتن (أن نقل بعد القبض) أي ولا تمنع وجودها صحة القبض لصحته في المحل الخالي منها كالامتعة إذا كانت ببعض الدار المبيعة اه رشدي وفي تقريب دليله نظر (قوله لأن جنايته) أي البائع (قبلة) أي قبل القبض (قوله ومن ثم) أي من أجل أن جنايته الخ (قوله لو باعها) أي الحجارة (قوله لزمه) أي الاجنبي (قوله لأن جنايته) أي الاجنبي (قوله مطلقاً) أي قبل القبض أو بعده اه عش (قوله وكذا زوم الأجرة الخ) قضية هذا التشبيه أنه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع أو بعده وجب لكن قضية قول سم على جأ فيما نقله عن شرح الروض من قوله وظاهره أنه لا أرض له أيضاً عدم الفرق بين كونه قبل القبض أو بعده اه عش وفيه أن ما تقدم عن سم عن شرح الروض في صورة العلم التي لا خيار للمشتري معه وما هنا في صورة الجهل التي معها الخيار والكلام في مقامين فلا

القبول (قوله ولا أجرة له) أي لعلمه بالخال قال في شرح الروض وظاهره أنه لا أرض له أيضاً (قوله وهو اعراض) قال في شرح الأرشاد الصغير ويظهر في ترك الزرع أنه تملك لأنه تابع لا يفرد بعد وعينه زائلة غير باقية بخلاف نحو الحجارة فهما اه وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول بشرطهما فيه نظر وظاهر إطلاقهم عدم اشتراط ذلك (قول المصنف أوجه أعفها يجب الخ) قال الناشري علواً وجوب الأجرة بتقويته على المشتري منفعة تلك المدة ويشكل الفرق بينه وبين الزرع فإن قيل الزرع يجب إبقاؤه والحجارة لا يجب إبقاؤها قلنا مدة تفرع الحجارة كمدة الزرع قاله السبكي هذا كلام الناشري وهو صريح في أنهم لا يرجون أجرة مثل مدة نقل الزرع فإني في شرح الروض من وجوبها ممنوع مر (قوله

للمشتري (أن جهلها) ما (ولم يضره) (قلعها) بأن قصرت مدته ولم تتعيب به سواء أضمر تركها أم لا زال ضرره بالمقاع وللبيع النقل وعليه التسوية وللمشتري إيجابه عليه وإن لم يضر تركها (وإن ضرر) قلعها بأن نقصها وإن طالت زمنه مع التسوية مدة لها أجرة (فله الخيار) ضرر تركها أولاً دفعاً لضرره نعم لو رضي بتركها له ولا ضرر فيه سقط خياره وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها ويعود خيار المشتري (فإن أجاز) العقد (لزم البائع النقل) على العادة فلا يكف بخلافها على الوجه الظاهر ما مر في الرد بالعيب وذلك ليفسر غمكه (وتسوية الأرض) لأنه أحدث المحفر لتخليص ما ملكه وهي هنا وفيما مر أن يعيد التبرك المزال بالقلع من فوق الحجارة إلى مكانه ولا يلزمه أن يسويها بتبرك منها لأن فيه تغيير المبيع ولأن خارجها لأن فيه إيجاب عين لم تدخل في البيع (وفي وجوب أجرة المثل لمدة النقل) إذا خسر المشتري (أوجه أعفها) أنها يجب أن نقل بعد القبض لتفويته على المشتري منفعة تلك المدة (لا قبله) لأن جنايته قبله كالأفضة كما مر ومن ثم لو باعها الاجنبي لزمه الأجرة مطلقاً فلا وكذا زوم الأجرة لزوم إرش عيب بقي فيها بعد التسوية

منافاة قول المتن (و يدخل الخ) أى عند الاطلاق مغنى ورشيدى قول المتن (في بيع البستان) لو كان في مساقية
 دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها قليلاً لم أه سم قول المتن (في بيع البستان) قد
 يخرج الرهن وهو ممنوع فان الحق وفاقاً لم رأته يدخل في رهن البستان والقرية ما فيهما من بناء وشجر خلافاً
 لما يوجهه كلام شرح البهجة سم على منبهج أه عش وفي النهاية والمغنى البستان فارسى معرب
 وجهه بساتين ويعبر عنه بالعجمة بالباغ أه (قوله والعرش) أى التى اعدت لوضع قضبان العنب عليها
 أه نهاية قال عش فوله أعدت أى وان لم توضع عليها بالفعل أه (قوله وماله أصل) الى قوله وليس من البناء
 في النهاية الا قوله وغصن خلاف وقوله والابنية المتصلة الى المتن (قوله وماله أصل الخ) قال عش ما حاصله ان
 مراده به دخول الاصول من الزرع الذى يجز مر: بعد أخرى فيوافق ما مر لا دخول نفس الزرع المذكور حتى
 ينافى ما مر من عدم دخول الجزرة الظاهرة منها أه (قوله لدخولها في مسماء) بل لا يسمى بستاناً بدون حائط كما
 قاله الراعى معنى ونهاية قال عش وفائدة ذكر هذا الحكم ههنا مع كون الكلام فيما يستتبع غير مسماء التبيه
 على تفصيل ذلك المسمى والتوطئة لبين ان المنفصل عنها اذا توقف عليها نفع المتصل كفتح الغلق وصندوق
 اطاحون وآلات الساقية يدخل في كل من القرية والدار والبستان وان لم يكن من مسماء أه (قوله وكذا الجدار
 الخ) ولا تدخل المزارع التى حول البستان أه معنى قول المتن (وكذا البناء) ويدخل في بيعه أيضاً البار
 والسواقي المثبتة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيها ساقيةها وشجرها لا لأن وان أثبت وثبت أه عش
 قول المتن (وفي بيع القرية الخ) أى عند الاطلاق نهاية ومعنى (قوله لتبعها لها) في التعليل به مسامحة فان
 القرية هى الابنية المجتمعة فالبناء من مسماء أه عش (قوله والابنية المتصلة به) يعنى تدخل الابنية
 الخارجة عن السور المتصلة به وخالفه في النهاية والمغنى وكذا سم ثم قال وفي شرح العباب وجميع ما هو
 خارجه أى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كما اقتضاه كلام الشيخين وان بحث الاذرى الدخول انتهى
 وكلام شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتأمل أه (قوله في وسطها) أى وسط الابنية أه كرى
 قول المتن (لا المزارع) أى والشجار الخارجة عن السور فلا تدخل ولو قال بحقها نهاية ومعنى (قوله
 والمتصل به) عطف على السور وضمير به (قوله والمتصل به) أى الخارجة عن الابنية المتصلة بالسور أه
 كرى (قوله ما اختلط الخ) أى من مساكن وأبنية نهاية ومعنى (قوله قياساً على حريم الدار) عبارة المغنى
 في شرح وفي بيع الدار الأرض الخ ويدخل حريمها بشجره الرطب ان كانت في طريق لا ينفذ فان كانت في
 طريق نافذ فلا حريم لها أه (قوله ولكون المخط هنا يشمله الاسم) فدينع ان اسم القرية يتناول
 نحو مرتكض الخيل ومناخ الابل والمحط من الحريم فليراجع سم على ج أه عش (قوله افتراقاً) وما
 ذكره من الفرق مبنى على أنه لا يشترط لجواز القصر مجاوزة حريم القرية وفيه كلام في باب القصر وحاصله
 أنه لا يشترط مجاوزة حريم القرية خلافاً للاذرى أى فيحتاج للفرق بينهما أه عش (قوله بكسرها) أه

ويدخل في بيع البستان الخ) لو كان فيه مساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها
 قليلاً لم أه (قوله المصنف وكذا البناء على المذهب) هل يدخل هذا البناء في رهنه أو لا أخذ من قوله
 أول الباب دون الرهن وانما دخل الشجر والجدار المحط لانه من مسماء بخلاف بيت فيه مثلاً فيه نظر
 (قوله والسور) بخلاف الابنية المتصلة به (قوله والابنية المتصلة به) في شرح العباب وجميع ما هو
 خارجه أى السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كما اقتضاه كلام الشيخين وان بحث الاذرى الدخول أه
 وكلام شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتأمل لکن ان شمل قوله ويدخل أيضاً حريم القرية
 ما لها سور لم يشك بعدم دخول الابنية المتصلة بالسور وان كانت قبيل الحريم لانه تابع للقرية دونها
 فغايتها قرية أخرى بجانب تلك وهى لا تمنع استبعادها لخرعها نعم قديقال الحريم حيث شئت مشترك بينهما
 (قوله ما اختلط الخ) قال في شرح الروض من المساكن والابنية (قوله ولكون المخط هنا يشمله الاسم)
 قدينع ان اسم القرية يتناول نحو مرتكض الخيل ومناخ الابل والمحط من الحريم فليراجع (قوله

(و) يدخل (في بيع البستان
 الارض والشجر) والعرش
 وماله أصل نابتن الزرع
 (لأنه غصن يابس) وغصن
 خلاف وشجر وعشرون
 يابس (والحيطان)
 لدخولها في مسماء وكذا
 الجدار المستعمل لامكان
 البناء عليه (وكذا البناء)
 الذى فيه يدخل (على
 المذهب) لثباته (و) يدخل
 (في بيع القرية الابنية)
 لتبعها لها (وساحات)
 ومزارع (يحيط بها السور)
 والسور ونفسه والابنية
 المتصلة به وشجر وساحات
 في وسطها على الوجه لا
 المزارع) الخارجة عن
 السور والمتصلة به فلا تدخل
 (على الصحيح) لخروجها
 عن مسماءها ولا سور لها
 يدخل ما اختلط بينهما
 ويدخل أيضاً حريم القرية
 وما فيه قياساً على حريم الدار
 ولكون المخط هنا يشمله
 الاسم وعدمه وفي القصر
 محل الإقامة المؤبدة وعدمه
 افتراقاً والسماء بكسر أوله
 ما يفرش به الأرض من نحو
 زبل أو رماد وفي الجواهر
 البائع أحق به الآن بسط

واستعمل وأغتر بعضهم في اشتراط الاستعمال (٤٤٨) ويجاب بان مجرد بسطه يحتمل أنه لتجفيفه فلم ينقطع حق البائع فيه الا باستعماله

وفي المختار والمصباح يفتح السين اه عش (قوله واستعمل) أي استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل اه (قوله ويجاب الخ) قديقال ان قامت قرينة على أن البسط للتخفيف فواضح والا فالاصل في البسط ان يكون للاستعمال (وقوله يحتمل انه لتجفيفه الخ) قديقال البسط الذي للتخفيف متميز عن بسط الاستعمال اه سيدعمر (قوله باستعماله) أي استعمال البائع اياه قبل البيع يجعله فيها ميسوطا على المعتاد من الانتفاع به في الارض اه عش (قوله اجساعا) الى المتن في المغنى (قوله ان ملكها) أي الارض (قوله كمحتكرة) أي مستأجرة اه كردى عبارة ع ش وهي ساحات يؤذن في البناء فيها بدارهم معينة في كل سنة من غير تقدر مددة ويغتر الجهل بذلك للعاجزة اه (قوله لكن يخير الخ) أي فان أجاز فجميع الثمن على ما نقله سيم على المنهج عن الشارح م ر كج انه قال انه الاقرب وعبارته في أثناء كلامه وقال شيخنا في شرح الارشاد ان الاقرب حل الاطلاق على الابنية بجميع الثمن ومال اليه م ر انتهى أقول وقياس ما تقدم في تقرير الصفة التقييد هنا اه عش (قوله من نحو سعة) والسعة حريد النخل اليابس اه كردى (قوله وشجر رطب) عطف على بناء اه عش (قوله قصد دوامه) أي بخلاف يابس لم يقصد دوامه فلا يدخل كما نقله سيم مع فرق بينه وبين الاوتاد بان يراد هو للقلع والاوتاد للثبات عن الايعاب (قوله لدخوله) أي ما ذكر من الارض وما عطف عليه (قوله دخول يوت فيها) أي الدار أي في بيعها (قوله وان كان لها) أي لليوت وكذا صير قوله الا أني اليها (قوله يابها) أي باب الدار (قوله الامنها) أي من تلك الابواب (قوله والاختجة الخ) أي والدرج والمراقى المعقودة والسقف والآخر والبلاط المفروش الثابت في الارض نهاية ومعنى (قوله من الطرفين على حائطها) أي لا أحدهما فقط اه نهاية أي فلا يدخل في البيع بل هو باق على ملك البائع وان قال بحقوقها بل هو ب هذه الصفة كطبيعة متصلة بها فينتفع به ويتوصل اليه من الممر الذي كان يتوصل منه اليه قبل بيع الدار وكذا استثنى حق المرو واليه من الدار وصورة المسئلة أن الطرف الثاني على جدار غير الدار المبيعة لان نسبته الى أحد الدار بن ليس باولى من نسبته للآخر اه عش (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذي أفاده شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية الوجه الثاني كما أفاده الوجه الثاني الله خلافا لما أفق به الجلال الباقين اه قال ع ش قوله والوجه الثاني وتظهر فائدة فيما لو انم عدم فانه بعد انم عدمه يأخذ البائع ولا يكف اعادته وفيما لو تولد ضرر من صاحب العلو لصاحب السفلى ولو باعادة مثل البناء الاول فقط من غير زيادة عليه لانه يضمه اه (قوله وفصل بعضهم الخ) الظاهر أن والد الشارح م ر لا يخالف في هذا كما يدل عليه تعليقه بقوله أن نسبته الى السفلى أظهر منها للعلو اذ هذا ليس منسوب بالسفل أصلا فيكون كلامه مقرر وضا في غير هذه وينبغي أن يقال فيها ان كان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالا صلة تجعله سقفا للطريق ثم بنى عليه بطريق العرض فلا يدخل وان كان قصده من بنائه ليس الا البناء عليه فيدخل فليتأمل اه رشدى (قوله لانه لا يمكنه) أي البائع سم وسيدعمر (قوله فوقيت التبعية) أي للعلو (قوله المثبت) الى قوله ويصح جعله في المغنى والى قوله واخترض في النهاية (قوله وقدرت الخبر) هو قوله يدخل في بيعها (قوله لان الاحسن الخ) تعبيرة باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه تعليقه وما بعده فتأمل انتهى سم (قوله لان عطف الخاص على العام انما يكون بالواو الخ) أقول ليس هذا بصحيح لوجه منها أن من أمثالتهم الشهيرة بينهم للعطف بحتى

واستعمل) أي استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل اه (قوله قصد دوامه الخ) خرج يابس لم يقصد دوامه ففي دخوله وجهان قال في شرح العباب كالمثل كان فيها أوتاد وقضيت دخولها لكن الوجه خلافه نظير ما مر أول الباب ونقله ابن الصلاح عن بعضهم والفرق انما تزداد للقلع والاوتاد للثبات اه (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذي أفاده شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه لا يمكنه) ان عادت الهاء للبائع فتريب (قوله يدخل في بيعها) خبر جماعها ((قوله لان الاجسن) تعبيرة باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه تعليقه وما بعده فتأمل اه (قوله لا عطف لان عطف الخاص على العام انما يكون بالواو الخ) أقول ليس هذا بصحيح لوجه

(و) يدخل (في بيع الدار الارض) اجاعات ملكها البائع والا كمحتكرة وموقوفة فلا تدخل لكن يخير من مستتر جهل (وكل بناء) ولو من نحو سعة وشجر رطب فيها يابس قصد دوامه كجعله دعامة مثلا لدخوله في مسماها وأخذ منه بعضهم دخول يوت فيها وان كان لها أبواب خارج بابها لا يدخل اليها الامنها خالفه غيره والذي يتجه أن تلك البيوت ان عدها أهل العرف من آخرائها المشتهة هي علمها دخلت لدخولها حيث ذفى مسماها حقيقة والا فلا والاجتهاد والراش وسباط جردوعه من الطرفين على حائطها وليس من البناء فيها نقض النهي منها لانه بمنزلة قماش فيها ولو باع علوا على سقفه فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كارض الدار أو لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على الغادة أنى لان نسبته الى السفلى أظهر منها للعلو أفق بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به هنا فقويت التبعية فيه وسقف على بعض دار البائع أي أو غيره فلا يدخل اذ لا مقتضى

للتبعية هنا وهذا الوجه (حتى جماعها) المثبت فتأمل في بيعها لانه من مرافقه ادون المنقول لكونه من نحو خشب مات وتدرت الخبر لان الاحسن أن حتى ابتدائية لا عطف لان عطف الخاص على العام انما يكون بالواو كما ذكره ابن مالك ويصح جعله مغايرا بان

تراد بالجمام ما يشمل الخشب المسمر الذي لا يسمى ببناء فيكون العطف صحيحاً (لا المنقول) (٤٤٩) كالدلو والبكرة) بفتح الباء وسكونها

مقرب بفتحها (والسرير)
و الدرج وارزوف التي لم
تسم لخروجها عن اسمها
(وتدخل الابواب المنصوبة)
دون المقلوبة وحلقها)
بفتح الحاء (والاجانات)
المنقبة كما بصله وهي بكسر
الهمزة وتشديد الجيم ما
يغسل فيه (والرف والسلم)
بفتح اللام (المسمر) وكذا
الاسفل من بحري الرحا ان
كان مثبتاً فدخل (على
الصحيح) لان الجمع معدود
من أجزائها لانصالتها بها
واعترض قوله كذا بحريان
الخلاف في الثلاثة أيضاً كما
بأصله وأجيب بأنه فهم
اختصاصه بماد كره والاولى
أن يجاب بأنه انما فعل ذلك
لينبهه على فائدة دقيقة هي
أن ضعف الخلاف خاص
بالاخسر لا غير (والاعلى)
منهما (ومفتاح غلق) بفتح
اللام (مثبت) فيدخلان
(في الاصح) لانهما تابعان
لمثبت وفي معناهما كل
منفصل توقف عليه نفع
متصل كغطاء التنوير
وصندوق الطاحون والبئر
ودراريب الدكان وآلات
السقيفة قال الدميري عن
مشايخ عصره ومكتوبها ما لم
يكن للبائع فيه بقية حق ثم
رده بان المنقول أنه لا يلزم
البائع تسليمه لانه ملكة
وحته عند البرك وخرج
بالمثبت لا فقال المنقولة فلا
تدخل هي ومما تحاول ولا
يدخل ما يبر الدار الا بالنص

مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الجمون مع ظهور أن المعطوف فيها خاص
والمعطوف عليه عام الثاني أن المحقق ابن هشام صرح بان حتى قد تشارك الواو في عطف الخاص على العام
ومن نقله عنه وأقره السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية الثالث أن المغارة التي ادعاها وجهها بحجة العطف
تنافي حجة العطف لان شرطه كون المعطوف بعضاً أو كعض والمغارة المذكورة تنافي ذلك فالصواب صحة
العطف هنا مع كون المعطوف خاصاً والمعطوف عليه عاماً اسم محذوف (قوله لا يسمى بناء) تأمله مع قوله
السابق وكل بناء ولو من نحو سقف اه سيد عمر قول المتن (لا المنقول) قال في العباب وهل يغير ان يثري ان جهل
كونها أي المذكورة في الدار واحتاج نقلها مدها لثلاثها أجرة وجهان قال السارح في شرحه وقياس ما مر في
الاجار المدفونة أنه يخبر سم على ع ش (قوله وسكونها) وهو أشهر من فتحها بآية ومعنى (قوله
والدرج) أي السلم اه كردى (قوله التي لم تسم) راجع للسمر وما بعده وقد يقال للدلو وما بعده جميعاً
(قوله لخروجها) أي الامثلة المذكورة (قوله عن اسمها) أي الدار والاضافة للبيان فكان الاولى عن مسميها
قول المتن (وتدخل الابواب المنصوبة) ومنها المخلوعة وهي باقية بمجملها أمال ونقلت من محالها فهي كالمخلوعة فلا
تدخل اه ع ش (قوله في الثلاثة) أي الاجانات والرف والسلم (قوله وأجيب الخ) هذا الجواب حاصله
الاعتذار عن المصنف في هذا الصنيع بأن في كلام المحرر ما يؤوله من وان كان غير صحيح في نفسه وليس
الغرض منه دفع الاعتراض بتصحح كلام المصنف كما لا يخفى اه رشيدى (قوله بانه) أي المصنف (فهم
اختصاصه) عبارة النهاية والمعنى فهم المصنف أن التقييد بأي المثلث وحكاية الخلاف لما وليه فقط اه
(قوله بماد كره) أي بالاسفل من بحري الرحي (قوله على فائدة الخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم
ذكر الخلاف فيقبل هذا المفهوم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته اه
سم وبصرى (قوله لانهم ما تابعان) الى قوله وبحث في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قال الدميري الى وخرج
وقوله وصندوق الطاحون وهو ما يعلقه الجواب فوق الجرار اه كردى (قوله والبئر) أي وصندوق البئر لعله
هو ما يجمع فيه الماء (قوله ودراريب الدكان) أي الواح المنصوبة أولاً لا معنى (قوله ببقية حق) أي
كان يكتب فيه دار أخرى للبائع (قوله ثم رده) هو المعتمد اه ع ش (قوله أنه لا يلزم البائع تسليمه)
ومثل ذلك صحيح الوظائف فلا يلزمه تسليمها للمفروغ له اه ع ش (قوله عند الدرك) أي المطالبة اه كردى

منها من أمثالهم الشهيرة بينهم للعطف بحتى مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس
حتى الجمون مع ظهور أن المعطوف فيها خاص وان المعطوف عليه عام فلو صح ما قاله امتنع العطف في هذه
الامثلة التي تنافي عليها الاثمة الثاني ان ابن هشام ذلك المحقق اذ امام صرح بان حتى قد تشارك الواو في عطف
الخاص على العام ومن نقله عنه وأقره السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية فقال وقال ابن هشام قد
تشاركها أي الواو في هذا الحكم أي عطف الخاص على العام وعكسه حتى اه ولولم يصرح بذلك كانت
الامثلة التي أكثر منها الاثمة المتضمنة لعطف الخاص على العام مصرحة بذلك الثالث ان المغارة التي ادعاها
وجهها بحجة العطف تنافي حجة العطف لان شرطه كون المعطوف بعضاً أو كعض والمغارة المذكورة
تنافي ذلك فالصواب صحة العطف هنا مع كون المعطوف خاصاً والمعطوف عليه عاماً ولا يخفى أنهم أرادوا
بالبعض ما يشمل الجزئى بدليل الامثلة السابقة وغيره وأن تعبير ابن هشام بقصد اشارة الى أن المعطوف بها
قد لا يكون خاصاً كالجزء كقاي كانت السمكة حتى رأسها فمن لوازم الخاص صدق العام عليه والسمكة
لا تصدق على رأسها كما هو معلوم (قول المصنف لا المنقول الخ) قال في العباب وهل يغير ان يثري ان جهل
كونها أي المذكورة في الدار واحتاج نقلها مدها لثلاثها أجرة وجهان قال السارح في شرحه
وقياس ما مر في الاجار المدفونة أنه يخبر اه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم
ذكر الخلاف فيقبل هذا المفهوم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته

ومن ثم وجب شرط دخوله لئلا يختلط بماء المشتري فيقع تنازع لا غاية له كالمسح وبحث بعضهم في دار مشبهة على دهليز به مخزنان شرقي وغربي
باع ما لهما الشرقي أولا وأطلق دخل فيه (٤٠٠) الجدار الذي بينه وبين الدهليز أو الدهليز أو لا تدخل ذلك الجدار أي وجدار الغربي

ايضا أو هم مامع الجارين
وقبل كل ما يبيع منه بطلا
لاستحالة وقسوع جميع ما
أوجب لسكل في لم يتوافق
الاجباب والقبول وفيما
ذكره آخر انظر اذ تفرق
الصفقة لم يتوافقا فيه الا
لغضا وصح في الحل بقسطه
فكذا هنا وحيتسفا الذي
يتجه صحة لسكل منهما فيما
عدا ذلك الجدار تفرقا
للمصفقة فيه لتعذر وقوعه
لاحدهما ولا يدخل وترقى
قوس ولو لولة وجدت ببطان
سمكة بل هي للصياد الان
كان فيها أثر ملك كثقب
فتكون لقطعة اي للصياد
فيما يظهر لانه واضع اليد
عليها أولا ويد المشتري
مبنية على يده (و) يدخل
(في بيع الدابة نعلها) وبرتها
لاتصالهما بها الان كانا من
نقد لعدم المساحبة بينهما
(وكذا ثياب العبد) يعني
القن التي عليه حالة البيع
تدخل (في بيعه في الاصح)
للعرف (قلت الاصح لا
تدخل ثياب العبد) في بيعه
ولو سائر عورته (والله اعلم)
اذ لا عرف في ذلك مطرد وكما
لا يدخل سرج الدابة في
بيعها ولا تدخل نعله وحلقته
وخاتمه قطع او نازع السبكي
في النعل بانه كالنثر بوطاها
دخول نحو أنفها وأغلتها
من النقد لانه من أجزائه كما

(قوله ومن ثم) عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولا ماء البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله أي الماء
والجدار من مع معرفته قال في شرحه أي كل من العاقدين بالعرض والعمق سم على ج اه ع ش عبارة
المغنى فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها اذا كان بها بئر ماء ماء البئر الحاصل حالة البيع كالثمرات المؤبرة
وماء الصاري فان لم يشترط دخوله في العقد فسد لا اختلاطه بالحادث فلا يصح بيعها وحدها ولا بد من شرط
دخوله ليصح البيع بخلاف ماء الصهر ييج ويدخل في بيعها بالمعادن الباطنة كالذهب والفضة لا الظاهرة
كالملح والنورة والكبريت فحكم الظاهرة كالماء الحاصل في أنه لا يصح بيع ما ذكر ولا تدخل هي فيه
الابشرط دخولها اه (قوله أولا وأطلق) أي ثم باع الدهليز وكذا يقال في قوله لا أي أو الدهليز أو لا أي أو
باع الدهليز وأطلق ثم باع الشرقي مثالا وظاهر أن بيع الدهليز في الاول والشرقي في الثانية ثانيا ليس بقبض
وانما قبضه بالاولية ليظهر قوله الا أي أو هم مامع أي في وقت واحد (قوله أو هما) أي المخزن الشرقي
والدهليز وكان الاول أو اياهما (قوله ما أوجب) ببناء المفعول (قوله لسكل) متعلق بمعنى لسكل من الوقوع
وأوجب (قوله وفيما ذكره آخر) وهو قوله أو هم مامع الخ (قوله لم يتوافقا) أي الاجباب والقبول (فيه) أي
تفرق الصفقة (وصح) أي العقد في تفرق الصفقة (بقسطه) أي من الثمن (قوله صحته) خبر الموصول
قول المتن (وفي بيع الدابة نعلها) أي المسير كما قال السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التي تنعل
عادة كالخيل والبغال بخلاف غيرها كالبعرة ولا فرق فيه بنظر وظاهر عبارتهم أنه لا فرق سم على ج ومائسبه
الى ظاهر عبارتهم هو مقتضى قول الشارح لاتصالهما الخ اه ع ش (قوله وبرتها) الى قوله ونازع في
النهاية والمغنى الاقوله وظاهر الى الفرع (قوله وبرتها) أي الحلقة التي في أنفها وكذا لا يدخل في بيعها
مقودها ولجامها وسرجها وعدة ذارها وقتها نهاية ومعنى (قوله لاتصالهما بها) أي مع كون استعمالهما
نافعة تعود على الدابة فلا يرد عدم دخول القرط والخاتم والحزام مع اتصالها بالعبد اه ع ش (قوله لعدم
المساحبة بينهما) يؤخذ من هذا التبدل أنهم مالو كانا من جوهر نفيس كان الحكم كذلك اه سيد عمر (قوله ولو
سائر عورته) استقر بسم أنه لا يلزم البائع ابقاؤه الى أن يأتي له المشتري بسائر واستقر ب ع ش لزوم ابقاء
باحرة على المشتري (قوله نعله) أي مدهاه اه مغنى (قوله وحلقته) أي القرط الذي في اذنه اه نهاية (قوله
ونازع السبكي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله بانه كالنثر) أي فيكون من محل الخلاف اه رشيدى (قوله
من النقد) عبارة سم على منهج لو كان للرفيق سن من ذهب فهل تدخل في البيع وهل يصح اذا كان الثمن
ذهبا فيه نظر ولا يبعد الصحة والدخول وان كان الثمن ذهبا كمال اليه م ولا يخلو لا قصد بالشراء بوجه فهو
متحصنة للتبعية وغير منظور اليها بل ربما تنقصه وتفر منه وهذا فارق عدم الصحة في بيع دار تصفح
أوابها بالذهب اذا كان الثمن ذهبا وبما يوضح الصحة هنا انه لا يطمع في أخذ السن والتصرف فيها ولا يلاحظ
ذلك بوجه بخلاف صحائف الباب انتهت اه ع ش (قوله رطبة) سيد كرمي زها بقوله أما الخافه ثم هو الى
قول المتن وورقها في النهاية والمغنى (قوله أو تبعها) كان باع الارض وأطلق اه ع ش (قوله كالمسح) أي في
أول الباب قول المتن (دخل عرقها) أي ان لم يشترط قطعها أي الشجرة نهاية ومعنى وسينبه عليه الشارح
في شرح أو القطار (قوله وجاوزت العادة) وان خرجت بذلك الامتداد عن أرض البائع كان للمصنف

(قوله ومن ثم) عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولا البئر المقارن للعقد حتى يشترط
دخوله أي الماء والمعدن مع معرفته قال في شرحه أي كل من العاقدين بالعرض والعمق اه (قوله وفي
بيع الدابة نعلها) أي المسير كما قال السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التي تنعل عادة
كالخيل والبغال والجير بخلاف غيرها كالبعرة ولا فرق فيه بنظر وظاهر عبارتهم أنه لا فرق (قول المصنف
لا تدخل ثياب العبد) اذا قلنا لا تدخل ثياب العبد حتى سائر عورته فهل يلزم البائع ابقاء سائر عورته الى

تسليمه

(دخل عرقها)

وان امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم

(وورقها) ولو يأسين على ما اقتضاه اطلاق الراجح لكن قضية كلام الكفاية ان الورق كالغصن وهو متجه بحاجته اعتبارا قطع بابس كل منها
بمخلاف العروق وأوعية تحوطلوقها العرجون تبعها ثم رأيت الزركشي بحث (٤٥١) في الشمار يختم المباحث قال لان العادة

قطعها مع الثمرة اه وشحننا
قال ومثلها أي أوعية تحوطلوقها
الطلع العرجون فبما يظهر
خلافان قال انه لمن له الثمرة
اه وما علم له الزركشي
من ان قطعها مع الثمرة
لما اعتد صيرها مثله وجهه
وبه يعلم الفرق بينهما وبين
الأوعية لانها تفصل عنها
الثمره عادة فتكون بالغصن
اشبه بمخلاف العرجون
وشمار يختم ويأتى في ان
ذلك في المسافات للعامل أو
المالك ما يستأنس به لما
هنا اذا لمعامل كالثمره وما
للمالك كالأصل فنبغي أن
ما صرحوا فيه بأنه للعامل
يدل هنا وما لا فلا (وفي ورق
التوت) الأبيض الأبيض المبيعة
شجرته في الربيع وقد خرج
(وجهه) أنه لا يدخل لانه
يقصد لتربية دود القز ويرد
بانه حيث كان للشجرة ثمر
غير ورقها كان تابعاً لاه
مقصوداً فدخل في بيعها
ومن ثم دخل ورق السدر
على الأصح ويؤيد ذلك أحد
احتمالي البيان المنقول عن
الماوردي والرياني في
ورق الحناء ونحوه عدم
الدخول وعلمه بانه لا ثمر له
غير الورق بخلاف الفرساد
وبه يعلم ان ماله ثمر كالفاغمية
يدخل ورقه ولا يدخل
ورق النيلة اذ لا ثمر غيره

تسليمه قطع ما وصل الى أرضه اه عش قول المتن (وورقها) أي اذا كان رطباً ولا فرق في دخول الورق بين
أن يكون من فرصاد وسدر وحناء وتوت أبيض ونيلة وغيره انما به ومعنى وعش (قوله وهو متجه) وفقاً للنهاية
والمنعنى (قوله وأوعية تحوطلوقها) عطف على قول المتن عر وقها عبارة للنهاية والمنعنى والر وض مع شرحه
ويدخل أيضاً الكم وهو بكسر الكاف أوعية الطلع وغيره ولو كان ثمرها مؤبراه (قوله وقها) أي الشمار يختم
العرجون) معتمد اه عش (قوله تبعها) أي للأوعية (قوله وشحننا) عطف على الزركشي (قوله فيما
يظهر) اعتماد النهاية والمنعنى (قوله ان قال الخ) يعني البلقيني اه نهاية (قوله من أن قطعها) أي الشمار يختم
(قوله بخلاف العرجون) قضيت بخلافه شيخه اه سم واعتمد المنعنى والنهاية ما قاله الشيخ كسر (قوله في أن
ذلك) أي ما ذكر من العرجون والشمار يختم في بحث ذلك (قوله في المسافة) الأولى تقدمه على في أن ذلك
(قوله للعامل) أي مع المالك (أو المالك) أي خاصة وبه ينسحق ما يأتي عن سم قوله أو المالك لفظة أو
أصلحت في أصله بدون فليراجع وليتأمل اه سيدعمر (قوله ما يستأنس الخ) فاعل يأتي (قوله فينبغي أن
ما صرحوا الخ) سيأتي أن الشمار يختم بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره اه سم أي هذان اختصاص
المشترى بها (قوله الأبيض) الى قوله ويرد في النهاية والمنعنى قال عش في اضافة الورق الى التوت صرح بانه
التوت اسم للشجر وفي تنبيهه على أن التوت شامل للاجر لكن في المختار والتوت الفرصاد
وفسر الفرصاد بانه التوت الأجر اه (قوله الأبيض) لم يظهر وجهه التنبيه به فان الاجر يقصد ورقه لتربية
الدود أيضاً بل هو الغالب في بلادنا (قوله في الربيع) متعلق بالبيعة (قوله وقد خرج) أي بزر الورق
* فرع * اشترى شجرة فرصاد ولا ورق عليها فاورقت في يده ثم فسح كان الورق له كذا الجواب به مر في درسه
ثم اجاب بخلافه فالمسئلة فيها وجهان سم على المنهج اقول وجه الأول ظاهر كالصوف والبن الخادنين في يد
المشترى اه عش (قوله للشجرة) أي كشجر التوت (قوله كان تابعاً) أي الورق (قوله ومن ثم) أي من
اجل أنه حيث كان للشجرة الخ وكذا الإشارة في قوله ويؤيد ذلك (قوله في ورق الحناء ونحوه) واعتمد المنعنى
والنهاية وفقاً لافتاء والدونقله سم عن الروض دخول الاوراق مطلقاً وانه لا فرق فيه بين ان يكون من
فرصاد وسدر وحناء وتوت أبيض ونيلة وان يكون من غير ذلك (قوله وبه يعلم) أي بالتعامل المذكور
(قوله ولا يدخل الخ) والظاهر انه مما علم بالتعامل المشارفكان الاوراق الا فدان يقول وان لا ثمر له كالثمرة
لا يدخل ورقه (قوله وغيره) أي نقل غير الحر يرى (قوله انه) أي الفرصاد (قوله عنه به) أي عن الفرصاد
بالتوت (قوله لانه) أي التوت (قوله لاوافق) أي قول النسبكي (شيأ من ذلك) اما عدم موافقته لما نقله
الحر يرى فظاهر لانه جماعاً مترادفين وما نقله الحر يرى بقيد المبانيه واما عدم موافقته لما نقله غير الحر يرى
فلان ما نقله الغير يفيد ان الفرصادان ص من التوت (قوله الان يثبت الخ) استثناء من عدم صحة قول النسبكي
انهم هم من قوله لاوافق شيأ من ذلك فتأمل (قوله انه) أي التوت (مشترك) أي بين الثلاثة (قوله بماوافق
هذا) أي الاشتراك (قوله مشترك بين الثلاثة) محل تأمل اذ لا يلزم من تفسير لفظ بالفظ مشترك أن يكون

أن يأتي له المشتري باستترفيه نظراً ويدل على عدم اللزوم جواز رجوع معبرساتر العورة كما تقر في باب
العارية اه (قول المصنف وورقها) * (فرع) * اشترى شجرة فرصاد ولا ورق عليها فاورقت في يده ثم
ردهابيعتق في له الورق وخهان (قوله وأوعية) عطف على ما يدخل * (فرع) * في الروض وشرحه
ويدخل الكم ولو كان ثمرها مؤبراه اه وهو يفيد الدخول أيضاً اذ لم يؤبرها فأنظر لشرط الثمن للبائع
(قوله بخلاف العرجون) قضيت بخلافه شيخه في العرجون (قوله فينبغي أن ما صرحوا فيه بانه للعامل
يدخل هنا) سيأتي ان الشمار يختم بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره (قوله في ورق الحناء ونحوه عدم الدخول)

* (تنبيه) * نقل الحر يرى عن أهل اللغة ان التوت اسم للشجر والفرصاد اسم للثمر وغيره عن الجوهري ان الفرصاد التوت الاجر فقول
النسبكي انه التوت وعبر عنه به لانه أشهر لاوافق شيأ من ذلك إلا أن يثبت أنه مشترك ثم رأيت القاموس صرح بماوافق هذا فانه قال التوت
الفرصاد وقال في الفرصاد هو التوت أو جلله أو أجره اه في كل منهما مشترك بين الثلاثة (وأغصانها الاالباس)

المفسر مشير كابين جميع تلك المعاني بل الظاهر أن مقصوده من قوله التوت الفرصاد أي باعتبار أحد معانيه
 الاتية والتعريف بالاعم سمي في التعاريف اللفظية سائغ فمحصله أن التوت اسم للشجر والفرصاد
 اسم له أو لطلق النمر أو لاجره اه سيد عمر (قوله منها) أي الاغصان (قوله وعوده للثلاثة الخ) اعتمده
 مر اه سم أي حيث قال في النهاية نعم ان رجوع الاستثناء للثلاثة وهو الاصح لم يدخلها اليابس مطلقا
 اه أي لامن العروق ولا الاغصان ولا الورق عش ووافق المعنى الشارح في اختصاص الاستثناء بالاغصان
 وفي دخول اليابس من العروق دون الاخيرين (قوله بتخفيف اللزم) أي مع كسر الخاء اه (قوله وذلك
 لاعتباد) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى الآقوله وقيل صفاف وقوله وكلام الروضة مشير لذلك (قوله
 ورجع ابن الاستاذ الخ) معتمد عش ورشيدى (قوله ان منه) أي الخلاف (قوله فهو كالثمرة) أي
 فلا يدخل الظاهر منه في البيع اه عش وقال السيد عمر وعليه فهل يشترط شرط القطع لانه يتزايد فكان
 كالجزء أولًا كالثمرة الظاهر الاول اه (قوله لذلك) أي لما رجحه ابن الاستاذ أولًا ورجع قول القاضي (قوله
 ويتبع الشرط) إلى قوله كذا أفق في النهاية (قوله في الاول) أي في شرط القلع (قوله للمشتري) أي
 فباخذها وان ترتب على أخذها هدم بناء عليها للبائع لانه كانه رضى بذلك ولا تقصير من المشتري لانه لا يمكنه
 أخذ ذلك الا بهدم ما فوقه اه عش (قوله باقية للبائع) وتقطع الشجرة من وجه الارض نهاية ومعنى أي على ما
 جرت به العادة في مثلها فلا أراد المشتري حفر جزء من الارض ليتوصل به إلى زيادة ما يقطع لم يمكن عش (قوله
 ونحو ورقها الخ) أي كاو عية نحو طلع (قوله ورقها وأغصانها) أي غير اليابستين في الرطبة اه سم أي عند
 الجال الرمل خلافا للشارح (قوله أحدهذين) أي القلع والقطع و(قوله فامتنع) أي قلمومه الاجرة من حين
 الامتناع اه عش (قوله شجر البائع) ليس بقيد (قوله وعدمه) صادق بالاطلاق وشرط الابقاء فلا يرجع
 اه رشيدى (قوله ان علم) أي ويظهر ذلك بالقرينة اه عش (قوله بعضهم) قال سم هذا البعض
 هو شيخنا الشهاب الرمل ويصرح بما أفق به قول الشيخين ثم سرد قولهم ارجعه ان شئت (قوله وفيه نظر
 ظاهر الخ) رده النهاية بمائنه وتظير بعضهم فيه بان التلف من فعله إلى آخر ما في الشرح غير صحيح نشأه من
 عدم استحضاره المنقول فقد صرح بما أفق في الوالدبة الشيخان في باب اتلاف البهائم وعبارة ابن المقرئ في روضه
 وان حرب شجرة في ملكه وعلم أنها تسقط على غافل ولم يعلمه ضمنه والا فلا يضمنه اذ لا تقصير منه اه قال عش
 قوله من عدم استحضاره المنقول لكن هذا المنقول مشكك في نفسه فان الضمان لما تلف بخطاب الوضع

الذي في الروض والاوراق أي وتدخل الاوراق ولوم من فرصاد وسدر وحناء اه ومثل ذلك ورق النيلة مر
 وحاصله دخول الاوراق مطلقا وان لم يكن للشجرة ثمرة غيرها كورق النيلة وبذلك أفق شيخنا الشهاب الرمل
 ويؤيده ما يأتي في الخلاف وهل الكلام في غير الجزة الظاهرة مما تجز مرارا يحتمل لا وأن الجزة المذكورة
 انما تلحق للبائع اذا دخلت الاصول في البيع تبع البيع الارض اما اذا بيعت هذه الامور واستقلالان البيع
 يتناول جزئها الظاهرة أيضا ويحتمل نعم ويدل عليه ما سأتى آنفا عن القاضي أن الخلاف الذي يترك ساقه
 وتؤخذ أغصانه لا تدخل أغصانه في بيعه ويؤيده ان الجزة اذا لم تدخل مع بيع الارض فكذلك مع بيع أصلها
 وحده ثم أوردته على مر فتوقف وجوز حمل الجزة الظاهرة على بعض الظاهرة (قوله وعوده للثلاثة الخ)
 اعتمده مر (قوله فيتبعها غصنها اليابس) أي أيضا وسكت عن ورقها مطلقا اه (قوله وأغصانها) أي غير
 اليابستين في الرطبة (قوله ان علم سقوطه) لا يقال من لازم البيع بشرط القطع الرضا بما يتولد منه من الاتلاف
 لا نأمنع أن القطع يستلزم الاتلاف (قوله أفق به بعضهم) هذا البعض هو شيخنا الشهاب الرمل ويصرح بما
 أفق به قول الشيخين في باب ضمان اتلاف البهائم واللفظ للروضة مانصه وانه لو كان يقطع شجرة في ملكه
 فسقطت على رجل أحسد النظارة فأنكسرت فان عرف القاطع أنها اذا سقطت تصيب الناظر ولم يعرف
 الناظر ذلك ولا أعلمه القاطع ضمن القاطع سواء دخل ملكه بأذنه أو بغيره فان عرفه الناظر ذلك وأعرفاه
 جميعا أو جهلا فلا ضمان اه وبه يسقط النظر المذكور ويظهر ان منشأ الغفلة عن المنقول وعدم

منها وعوده للثلاثة الذي
 أوهمه المتن غير مراد وذلك
 لاعتباد الناس قطعه فكان
 كالثمرة أما الجافة فتبعها
 غصنها اليابس وفي الخلاف
 بتخفيف اللزم وهو البان
 وقيل الصفاف خلاف
 منتشر ورجع ابن الاستاذ
 قول القاضي ان منه نوعا
 يقطع من أصله فتدخل
 أغصانه ونوعا يترك ساقه
 ويؤخذ غصنه فهو كالثمرة
 وكلام الروضة مشير لذلك
 (ويصح بيعها) رطبة ويابسة
 (بشرط القلع أو القطع)
 ويتبع الشرط غير ورقها
 في الاول للمشتري وفي الثاني
 باقية للبائع ونحو ورقها
 وأغصانها يدخل مع شرط
 أحد هذين وعدمه ولو
 أبقاها مدة مع شرط أحد
 ذين لم تلزمه الاجرة الا ان
 طالبه المانع بالمسروط
 فامتنع ولو سقط ما قطعه أو
 قلعه على شجر البائع فاتفقه
 ضمنه ان علم سقوطه عليه
 والا فلا كذا أفق به بعضهم
 وفيه نظر ظاهر لان التلف
 من فعله فليضمنه

مطلقا والعلم وعدمه انما يؤثر في الاعم وعدمه ولو اراد مشروط ا- ذينك استبحار المغرض لبقية ما فيه فلا يقال فيه جوابا بان والذي استقر رأيه عليه المنع بخلاف غاصب استباح محل غرسه لبقية فيه لان المحل هنا بيد المالك ثم يد البائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل ا- حد ذينك لقياسه انه لا يصح شراؤه ايضا فان قلت لم يكن شغله بالشجرة كشغل الدار بامعة المشتري (١٥٣) قلت قد يفرق بان ذلك يتأني التفرغ من شأنه فلا تعدا فلا يخلاف

هذه لان القصد باستبحار أو شراء محلها ادامة بقائها (وبشرط ابقاءه) ان كانت رطبة كما يفهمه قوله الاتي ولو كانت يابسة الى آخره والا بطل البيع بشرط ابقائها ما لم يكن غرض صحيح في بقائها لنحو وضع جذع عليها كما يحتمل الا نرى (والاطلاق يقتضي ابقاءه) في الرطبة كما يفهمه ذلك أيضا لانه العرف وان كانت تغلط عما هي عليه وفيما تفرغ منها ولو شجرة أخرى بناء على دخوله كإياي لكن لو أزيل المتبوع هـن يزال التابع كما هو شأن التابع أولا لانه لو جوده صار مستقلا ر ب بعضهم الاول وبعضهم الثاني ولعله الاقرب بل انه يغتفر في الدوام في مثل ذلك ما لا يغتفر في الابتداء ولان البائع يقصر بعدم شرط القطع نظير ما يأتي هذا كانه استحق البائع ابقاءه والا كان غصب أرضا وغرسها ثم باعها وأطلق فقيل يبطل البيع وقيل يصح ويتخير مشترجه وهو الاوجه واختلاف جمع متأخرون في أولاد الشجرة الماوجودة والحادثة بعد البيع هل

ولا فرق فيه بين العالم وغيره اهـ وأيضا أن ما هنا في غير ملك المتلف وما نقله عن الشيخين في ملكه (قوله مطلقا) أي علم أولا عـش (قوله بخلاف غاصب الخ) أي غاصب أرض غرس فيها ثم جرحها - تأخر محل غرسه فان استبحاره صحيح (قوله هنا) أي في مسألة الغصب (بيد المالك) أي للشجر اهـ سم ف يمكن قبضه من الاجارة (قوله فلا تعدا فلا) قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض وأقول قد يشكل على هذا الذي قاله القفال من المنع وعلى هذا الفرق الذي أبداه الشارح ما قالوه من أن من أراد شراء زرع علم يبدو صلاحه لرعيه فطريقه أن يشتري الزرع بشرط القطع ثم يستأجر الأرض فليستأمل ثم بحث مع مرفوافق على اشكال كلام القفال في نفسه ومخالفته لما قالوه واستبعد الفرق المذكور اهـ سم عبارة السيد عمر بعد كلام نصها والقلب الى جوابه أي الباقي القائل بالصحة أميل اهـ (قوله لان القصد الخ) قد يقال ان هذا القصد لا ينافي امكان التفرغ من الشجر (قوله ان كانت رطبة) الى قول المتن والا صرح في النهاية الا قوله بناء على دخوله كما يأتي وقوله لانه يغتفر الى هذا كله وقوله واذا دخلت الى ثم قال (قوله كما يفهمه) فيه شيء اهـ سم عبارة عـش قد ينازع في افهامه ما ذكر لان ما يأتي مفروض عند الاطلاق ولو لم القطع فيه لا يستلزم البطلان عند شرط ابقاءه اهـ (قوله لنحو وضع الخ) الاولى يتنحو الخ بالكاف كفي المعنى قول المتن (والاطلاق) أي بان لم يشترط قلعها ولا قطعها ولا ابقاءه اهـ معنى (قوله ذلك) أي قوله الاتي الخ (قوله وفيما تفرغ منها) عطف على قوله في الرطبة (قوله كإياي) أي في قوله والذي يتجه الدخول الخ اهـ كردى (قوله ولعله الاقرب) أي الثاني (قوله ما يأتي) أي في قوله ويرد بان السائق الخ (قوله هذا كله) أي اقتضاء الاطلاق ابقاءه في الرطبة وما تفرغ منها ولو شجرة أخرى أو أزيل المتبوع (قوله ثم باعه) أي الغراس و (قوله وأطلق) أي بخلاف ما لو شرط ابقاءه فالظاهر بطلان البيع لاستحاله على شرط فاسد صريحا اهـ عـش عبارة الرشيدى قوله وأطلق خرج به ما اذا شرط ابقاءه وظاهر أنه يبطل البيع ولا واحد الشرط الفاسد وما لو شرط القلع أو القطع وظاهر أنه يصح قول واحد فلا يراد براجع اهـ (قوله الماوجود) أي وقت البيع (قوله التي بالارض) ظاهره وان وصلت العروق الى أرض الغير ونبتت منها وهو كذلك لكن لصاحب الأرض حينئذ تكليف مالك الشجرة ازالة ما وصل الى ملكه فان رضى ببقائه فلا أجرة فهو عارية اهـ عـش (قوله استحق ابقاءها الخ) هل هذا غير قوله السابق وفيما تفرغ منها فان لم يكن فاحكمه بالجمع بينهما والجواب أن ذلك محال على هذا اهـ سم وفي عـش ما نصه بقى ما اذا قطعها وبقي جذور رها هل يجب عليه قطع الجذور أو ابقاؤها كما كان يبقى الشجرة أو يفصل بين أن تموت الجذور وتجف فيجب قلعها ككلو جفت الشجرة لانها حينئذ لا تزيد عليها ولا تموت وتسمر رطبة ويرجى نبات شجرة منها فلا يجب ويستحق ابقاءها فيه نظر ولو قطعها أو بقي جذورها فنبتت منها شجرة أخرى هل يستحق ابقاءها لا يبعد نعم فلجرح سم على منبج اقول قوله او يفصل الخ هو الاقرب اهـ عـش واقول قوله نعم الخ هو داخل في قول الشارح كانه نهاية سواء انبتت من جذعها أو عروقها (قوله كالاصل) قال سم على

الاطلاع عليه (قوله بخلاف غاصب الخ) أي فانه يجوز وقوله هنا أي في مسألة الغصب المذكورة وقوله بيد المالك أي للشجر (قوله فلا تعدا فلا) قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض وأقول قد يشكل على هذا الذي قاله القفال من المنع وعلى هذا الفرق الذي أبداه الشارح ما قالوه من أن من أراد شراء زرع علم يبدو صلاحه لرعيه فطريقه أن يشتري الزرع بشرط القطع ثم يستأجر الأرض فليستأمل ثم بحث مع مرفوافق على اشكال كلام القفال في نفسه ومخالفته لما قالوه المذكورة واستبعد الفرق المذكور (قوله كما يفهمه) فيه شيء (قوله استحق ابقاءها الخ) هل هذا غير قوله السابق وفيما يفرغ منها الخ فان لم يكن فاحكمه

تدخل في بيعها والذي يتجه الدخول حيث علم أنهم منها سواء أنبتت من جذعها أو عروقها التي بالارض لانها حينئذ كغصنها بخلاف اللاصق بها مع مخالفة منتهى لانه اجنبي عنها واذا دخلت استحق ابقاءها كالاصل كجرحه السبكي من احتمالات قال ابن الرفعة وما علم استخلافه كشجر المور لا شئ في جواب ابقائه وتوقف فيه الا نرى أي من حيث الجرح لا الحكم كما هو ظاهر

منه في اثناء كلام بل قال شيخنا مر اذا قلعت او تقلعت ولم يعرض واراد اعادة ما كما كانت فله ذلك اه اقول
قوله اذا قلعت اي ولو بفعل المشتري حيث كان لغرض كما يفهم من قوله ولم يعرض وقوله ولم يعرض اي
و يرجع في ذلك اليه اه عش اقول قد يقال ان قول سم ولم يعرض ليس بقيد (قوله ثم قال) اي الا ذرى
اه نهاية (قوله وفي لزوم هذا) اي الابقاء اه عش (قوله ويرد بان البائع الخ) معتمد اه عش (قوله
فيما اذا استحق) الى قول المتن وثمرة النخل في النهاية الا قوله لكن باجرة المثل الى واقفهم (قوله فيما اذا استحق
الخ) اي بشرطه أو بالاطلاق والشجرة رطبة فيها قول المتن (انه لا يدخل المغرس) ويجري الخلاف
فيما لو باع أرضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مغرسها أولا وفيما اذا باع أرضا فيها بيت مدفون هل يبقى
له مكان الدفن أولا ونهاية ومعنى قال عش قوله ويجري الخلاف الخ والاصح منه انه لا يبقى المغرس ولا مكان
البيت لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت الشجرة أو شيء من أجزاء البيت غير عجب الذنب ثم ان كان المشتري
عالمًا بالبيت فلا خيار له والا فله الخيار اه (قوله لان اسمها الخ) يعني مسمى الشجرة ومعقودها قول المتن
(لكن يستحق الخ) فيجب على مالكة أو مستحق منفعتها باجرة أو وصية تمكينه ولو بذل مالكة أرض القلاع
لمالكها وأراد قلاعها لم يجز له ذلك نهاية ومعنى قال عش قوله تمكينه أي من الانتفاع به على العادة بالشجار
وليس له الرقود تحتها ما فيه من الضرر بالبائع وقوله لم يجز الخ أي بغير رضا مالك الشجرة أمامه فحتمل
جوازه لانه بذل لغرض صحيح وهو تقييد ملكه اه أقول والجواز بالرضا والظاهر (قوله وما تمسك
اليه عرفها) عبارة المغني قال الاسنوي ولقائل أن يقول هل الخلاف فيما ينسب الشجرة من الأرض
دون ما عتد اليه أغصانها أم الخلاف في الجميع فان كان الثاني فيلزم أن يتجدد للمشتري كل وقت ملك
لم يكن اه والاوجه ما قاله غيره وهو ما ينسب أصل الشجرة خاصة والموضع الذي ينتشر فيه عروق الشجر
حريم للمغرس حتى لا يجوز للبائع ان يغرس الى جانبها ما يضرها اه (قوله فيمنع عليه الخ) أي البائع وكذا
يمنع عليه التصرف في ظاهر الأرض بما يتوالت منه ضرر للشجرة لكر لو امتد العروق الى موضع كان للبائع
فيه بناء أو زرع قبل بيع الشجرة واحتج الى ازاله أحداهما لدفع ضرر الآخر فهل يكف البائع ازاله
ما له لدفع ضرر المشتري أو يكف المشتري قطع ما امتد من العروق لسلامة ملك البائع وكون استحقاقه
لذلك سابقا على ملك المشتري فيه نظر والاقرب الاول لان البائع حيث لم بشرط القطع راض بما يتولد من
الضرر اه عش (قوله ولا يضر تجدد الخ) جواب سؤال نشأ من شمول المغرس لما عتد اليه العروق وقول
المتن (ما بقيت الشجرة) وهل للمشتري وصل غصن تلك الشجرة من غير جنسها يظهر أن له ذلك وفاقا لم
فلو كبر ذلك وتفرع وأضر بالبائع فهل له أمره بقطعه ينبغي أن يقال وفاقا لم أن حصل منه ما لا يحصل
عادة من مثل تلك الشجرة أمره بقطعه والا فلا انتهى سم على منهج * (فرع) * أجر البائع الأرض لغير
مالك الشجرة فالقياس صحة الاجارة وثبت الخيار للمستأجر ان جهل استحقاق منفعة المغرس لغير البائع
اه عش (قوله حية) فاذا انقلعت أو قلعه كان له ان يعيدها مادامت حية لا بد لها ان تنهى شيخنا الزايد
اه عش وقد مر عنه عن سم ما يوافقه (قوله هذا) أي استحقاق المنفعة المعبر عنه في المتن بل يمكن يستحق

ثم قال وشجر السماق يختلف
حتى يلا الأرض ويفسدها
وفي لزوم هذا بعد اه ورد
بان البائع يترك شرط
القطع مقصرا (والاصح)
فيما اذا استحق ابقاها (انه
لا يدخل) في بيعها (المغرس
بكسر الراء أي محل غرسها
لان اسمها لا يتناولها) لكن
يستحق منفعتها بلا عوض
وهو ما ينسبها من الأرض
وما عتد اليه عرفها فيمنع
عليه أن يغرس في هذا
ما يضرها ولا يضر تجدد
استحقاق للمشتري لم يكن
له حالة البيع لانه متفرع
عن أصل استحقاقه والمنع
انما هو تجدد استحقاق مبتد
فاندفع ما لجمع هنا من
الاشكال ولم يمتنع لجواب
الزركشي الذي قيل فيه انه
ساقط (ما بقيت الشجرة)
حية هذا ان استحق البائع
الابقاء والاجاء

الجمع بينهما والجواب أن ذلك محال على هذا (قول المصنف والاصح انه لا يدخل المغرس) ويجري الخلاف
فيما لو باع أرضا واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مغرسها أولا وفيما اذا باع أرضا فيها بيت مدفون هل يبقى
له مكان الدفن أولا شرح مر (قول المصنف لكن يستحق منفعتها) قال في شرح الارشاد وقضية اطلاقهم
انه لا فرق بين أن يكون المغرس مملوكا للبائع أو مستحق منفعتها بخوارجة أو وصية وهو ظاهر ان جهل
المشتري أما اذا علم فلا يستحق في صورة الاجارة ابقاء بقية المدة الا باجرة على ما بحثه في المطلب ومراعاة بالاجرة
رجوع البائع عليه باجرة المثل السابق كما صرح به الزركشي وان أوهم كلامه أن هذا غير كلام المطلب وفيما
ذكره من وجوب الاجرة نظر مر وقياس ما قاله من ان الموصي بمنفعتها أبدا كالملوكة لان المنفعة تورث
عن ان المؤجرة والموصي بمنفعتها مدة معينة كذلك تلك المدة فيجب ابقاءها من غير اجرة تلك المدة للعلة

مامر وبحث ابن الرفعة وغيره في بيع بناء في أرض مستأجرة معه أو موصى بمنعها له أو موقوف عليه أنه يستحق الإبقاء مدة المدة لكن باجرة المثل لباقي المدة في الأول ان علم لافي الأخير من لان المنفعة فيها لم يذل البائع فيها شيئا (٤٥٥) وأتهم قوله ما بقيت أنها لو قلعت لم يجز له

غرس بدلها بخلافها ان

بقيت ولا يدخل الغرس في

شجرة بابسة قطع البطلان

البيع بشرط ابقائها كما

فلا يستحق ابقاؤها ومن ثم

قال (ولو كانت) الشجرة

المبيعة (بابسة) ولم تدخل

لكونها غير دامت مثلاً (لزم

المشتري القلع) للعرف

(وثمره النخل) مثلاً وذكر

لانه مورد النص (البيع)

بعد وجوده وكالبيع غيره

على ما يأتي في أبوابه مفصلاً

(ان شرطت) كلها وبعضها

المعين كالبيع (للبائع أو

للمشتري عمل به) تارة لم لا

وكذا لو شرط الظاهر

للمشتري وغيره وقد انعقد

للبائع رفاع بالشرط وانما

بطل البيع بشرط استثناء

البائع الخلل أو منفعة شهر

لنفسه لان الخلل لا يفرد

بالبيع والطلع يغرد به

ولان عدم المنفعة يؤدي

لخلو البيع عنها وهو مبطل

(والا) يشترط شيء (فان

لم يأت بمنها شيء فهي

للمشتري) وان كان طلع ذكر

(والا) بان يأت ببعضها وان

قل ولو في غير وقتها كإقتضاء

اطلاقهم خلافاً لما ورد

وان تبعه ابن الرفعة

(فللبائع) جميعها المتأثر

وبغيره حتى الطالع الحادث

بعد خلافاً لابن أبي هريرة

وذلك لحديث الشيخين من

باعت نخلاً قدرت فثمرتها للبائع الآن يشترطها المتنازع أي المشتري دل منطوقه على ان المؤثر مرة للبائع الا ان يشترطها المشتري ومفهوماً على

منفعته الخ اه رشدي وقال ع ش أي الاصح ومقابل له اه (قوله مامر) أي في قوله هذا كله ان استحق الخ اه سم (قوله بناء الخ) أي أو شجر نهاية وسم (قوله معه) أي البائع بان كان البائع مستأجر لها سيدعرو ع ش وكذا ضميره وعليه الاتيين (قوله بقية المدة) مفهوماً أنه لو استأجر مدة تلي مدته لا يستحق ابقاؤها وعليه فينبغي أن يأتي فيه ما بالهامش من التخيير بين القلع الخ اه ع ش أي وغرامة الارش أو البقية بالاجرة أو التلك بالقيمة (قوله لكن باجرة المثل الخ) الاوجه أنه لا أجرة في الأول أيضا سم ونهاية (تم له غرس بدلها الخ) خرج به ما لو قصد اعادة ثمرها فيجوز له ذلك حيث ربح عودها الى ما كانت عليه كما يؤخذ مما تقدم عن سم على منسج اه ع ش عبارة الكردي قوله غرس بدلها أي غرس غيرها بدلها أما هي فيجوز غرسها ان كانت منفعته بها بعد الغرس اه (قوله بخلافها) أي بخلاف غرس الشجرة المقلوعة (ان بقيت) أي وكانت تصلح للشبات اه بصري (قوله لبطلان البيع الخ) لا تلازم بين بطلان البيع وبين الاستحقاق وعدمه فلو قال لعدم استحقاقها الإبقاء كان واضحاً اه رشدي (قوله كما) أي في شرح وبشرط الإبقاء (قوله الشجرة المبيعة) أي مع الإطلاق مغني ونهاية (قوله ولم تدخل) يتأمل اه سم يعني أن الكلام هنا في بيع الشجرة وحدها لا في بيعها تبعاً لبيع نحو الارض حتى يتصور دخول اليابسة فيضع نفعه فكان ينبغي أن يقول لم يكن غرض صحيح في بقائها ككونها نحو دعامه (قوله وذكر) أي وخص النخل بالذكر (قوله مورد النص) يعني حديث الشيخين الآتي وأحق بالنخل اثر التمار اه نهاية (قوله في أبوابه) أي الغير (قوله تارة لم لا) ولو شرط غير المؤثر للمشتري كان تأكيداً كما قاله المتولي نهاية ومعنى قال ع ش قوله غير المؤثر أي الثمرة التي لم يتأثر منها شيء أصلاً ما لو تاجر بعضه دون بعض لم يكن تأكيداً لانه لو لم يتعرض لها كانت كلها للبائع اه (قوله وغيره) أي وشرط غير الظاهر (قوله وقد انعقد) فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط سم على ج أقول ولعل وجه البطلان أنهم اقبل انعقادها كما عدمه اه ع ش (قوله للبائع) متعلق بشرط المقدر بالعطف (قوله وانما بطل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وغيره وقد انعقد للبائع (قوله وفاء بالشرط) تعليل للمتن والشرح معاً (قوله خلوا المبيع الخ) ليتأمل فان الخلوة قد كان يؤدي الى خلوا المانع من صحة البيع لبطل بيع الدار المستأجرة وليس كذلك اه سيدعرو عبارة ع ش قوله وهو مبطل وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقاً في مدة كنهنا سم على ج وفيه أن خلوه عنها مدة انما يغتفر اذا كانت المنفعة مستحقة لغير البائع كبيع الدار المؤجرة ولو استثنى البائع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة لم يجز وان قلت اه (قوله وان كان طلع ذكر) والاولى أن يذكره بعد قوله الآتي بان تاجر بعضها كمنعه النهاية (قوله بان تاجر) الى المتن في النهاية (قوله وان قل) ولو وجد التاجر بين الإيجاب والقبول كما استقر به سم قال ع ش بل ولو مع آخر القبول لحصوله قبل انتقاله عن ملكه أي البائع اه (قوله ولو في غير وقتها) ظاهره ولو بفعل فاعل (فرع) قال في الإيعاب ويصدق البائع أي في أن البيع وقع بعد التأخير أي حتى تكون الثمرة سم على ج ومثله ما لو اختلعا هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد أو حدثت بعده فان صدق البائع على الاصح عند الشارح مر كذا ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله أو صفته خلافاً لالحج اه ع ش (قوله جميعها) الى المتن في النهاية الا قوله حتى الطلع الحادث بعد خلافاً لابن أبي هريرة

التي ذكرها وهي ان المنفعة عنه وقد يفرق بانه في مسألة الوصية ينقسمها والمثل لم يزل في المغرس أجرة فلم يستحق شيئاً بخلافه في الاجارة اه (قوله مامر) أي في قوله والا كان غصبه الخ (قوله بناء في أرض) أي أو شجر (قوله لكن باجرة المثل الخ) الاوجه أنه لا أجرة في الأول أيضا (قوله ولم تدخل) يتأمل (قوله وقد انعقد للبائع) فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط (قوله وهو مبطل) كذا شرح مر وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقاً في مدة كنهنا (قوله ولو في غير وقتها) ظاهره بفعل

ان غير المؤثر للمشتري الا ان يشترطها البائع وكونها لو ائخذ من ذكر صادق بان تشرط له أو يسكت عن ذلك كما علم مما تقرر

وافترقا بالتأبير وعدمه لانها في حالة الاستنار كالحل وفي حالة الظهور كالولد وانما دخل قطن لا يتكرر رأخذه وقد يسبح بعد تشقق جوزه على المعتمد خلافا للذريعي ومن تبعه لانه المقصود بالبيع بخلاف الثمرة الموجودة فان المقصود بالذخاها هو شجرها الثمار جميع الاعوام ومن ثم كان ما يتكرر رأخذه للبائع لانه حينئذ كالثمره (٢٥٦) والحق غير المتأبير به لعسر افراد، ولم يعكس لان الظاهر أقوى ومن ثم تبسح باطن

وقوله كما علم مما تقرر وقوله ولم يعكس الى والتأبير وكذا في المغني الا قوله منطوقه الى مفهومه (قوله وافترقا) اي المتأبير وغيره اه عش (قوله ما يتكرر) اي القطن الذي يتكرر (قوله وضع طلع الذ كراخ) عبارة النهاية والمغني تشقق طلع الاناث وذو طلع الذ كور فيه اه (قوله بتأبير) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية بتأبير وهي اقعد اه سيدمر (قوله عبارة اصله) اي بالتأبير (قوله وقد لا يؤبر) اي بفعل فاعل (قوله ويتشقق السكل) كذا في شرح الروض فلينظر التقييد بالسكل سم على جاقول ولعله مجرد تصوير لالاختراز لما تقدم في قوله والابان تابر بعضها ولو طاع ذكر اذا التأبير لا يتوقف على فعل اه عش (قوله اي زهر) بفحشين كافي المختار اه عش قول المتن (وعنب) وفسق بفتح التاء ويجوز ضمها ويجوز اه مغني * فرع * وصلت شجرة نحو تين بغصن نحو شمس او عكسه فينبغي ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور الشمس فالاول فقط للبائع سم على ج وهذا يفيد ما يأتي من اشتراط النعمية باتحاد الجنس لان هذين جنسان وان كانا في شجرة واحدة اه عش قول المتن (ان برز زهره) ولا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو جوز بل هو للبائع مطلقا نهاية ومغني أي وان لم يتشقق (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) وكالتين فيماد كراخيز ونحوه كالقضاء والبطيخ لا يتبع بعضه بعضا لانها بطون نهاية ومغني وكذا في سم عن الروض وشرحه (قوله من حل الاول) خبر فكل ما ظهر وكان الاول من حله الاول (قوله والتين) عطف على اسم ان و (قوله يتكرر) اي حله عطف على خبره (قوله والحق العنب بالتين في ذلك) اي في ان ما ظهر منه للبائع وما لم يظهر للمشتري جرى عليه النهاية والمغني قال عش وهو المعتمد (قوله عن التهذيب) هو للبعوى والماه ذب لابي اسحق الشيرازي اه عش (قوله ثم توقفا فيه) اي في الحق العنب بالتين في التفصيل المار (قوله حله) خبر والحق العنب (قوله على ما) اي على نوع و (قوله منه) اي من جنس العنب (قوله والا) وكان الاول فالا يتكرر (قوله فهو كالخل) اي فيتبع غير الظاهر منه للظاهر منه (قوله وفيه نظر) اي في الحل المذكور (قوله فليكن) اي العنب (مثله) اي الخل فيتبع غير الظاهر منه للظاهر مطلقا اي سواء كان من النوع الذي يتكرر حله او من غيره الحق النادر بالاعم الاغاب اي وفاقا لشرح المنهج وخلافا للنهاية والمغني (قوله منه) اي من العنب (قوله ما يورد) اي يكون له ورد اي زهر اه سيدمر (قوله أي كان من شأنه) الى قوله ويستثنى الورد في النهاية (قوله سالم من ذلك) يعني من ايهام أن الصورة أنه سقط بالفعل الذي دفعه بقوله اي كان من شأنه ذلك اه رشدي عبارة الكردي أي من التاويل بالشأن لدفع ما يقال ان قوله خرج وقوله ثم سقط منافيان اقوله ان لم تنعقد الثمرة وقوله ولم يتناثر النور اه (قوله عنه) أي عن تعبير الاصل (قوله اتحاد هذا) أي ما يخرج في نور الخ (مع ما قبله) أي ما يخرج ثمره الخ (قوله خشية ايهام الخ) في هذه الخشية بعد وبتقديره فمعبر العجب برنج لا يدفع هذا الايهام اه عش (قوله بكسر ميميه) وحكي تخفها مناهية ومغني وقال عش وضمهما أيضا لكن الضم قليل كافي عباب اللغة اه قول المتن (وتفاح) ورمز ولو زنهاية ومغني قول المتن (ان لم تنعقد الثمرة) أي لانها كالعديمة مناهية ومغني (قوله الحقا لها) فاعل * (فرع) * قال في العباب ويصدق البائع أي في ان البيع وقع بعد التأبير أي حتى تكون الثمرة له (قوله ما يتكرر) أي القطن الذي يتكرر (قوله ويتشقق السكل) كذا في شرح الروض فلينظر التقييد بالسكل (قول المصنف كتن وعنب) فرع وصلت شجرة نحو تين بغصن نحو شمس او عكسه فينبغي ان لكل حكمه حتى لو برز التين ولم يتناثر نور الشمس فالاول فقط للبائع (قوله ولو ظهر بعض التين الخ) كالتين في

الصبره طاهره في الرؤية والتأبير لغسة وضع طلع الذ كرفي طاع الانثى لتجى ثمرتها أجود واصطلاحا تشقق الطلع ولو بنفسه وان كان طلع ذكر كما افاده تمهيد بتأبير خلافا لما توهمه عبارة أصله والعدة الاكفاء بتأبير البعض والباقى يتشقق بنفسه وينتشرح الذ كور اليه وقد لا يؤبر شئ ويتشقق السكل وحكمه كما مر بواعثا بظهور المقصود وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح النون أي زهر باي لون كان (كتين وعنب ان برز زهره) أي ظهر (فللبائع والا فالمشتري) الحقا لبروزه بتشقق الطلع ولو ظهر بعض التين كان للبائع ما ظهر والمشتري غيره وفارق الخل بان لا يتكرر حله في العام عادة فكل ما ظهر من حل الاول فان فرض تحقق حل ثان الحق النادر بالاعم الاغاب والتين يتكرر والحق العنب بالتين في ذلك الواقع في كلام الشيخين نقلا عن التهذيب ثم توقفا فيه حله بعضهم على ما يتكرر حله منه والا فهو كالخل وفيه نظر فان حله في العام مرتين

نادر كالخل فليكن مثله وقال الماوردي منه ما يورد ثم ينعقد فيلحق بالشمس وما يسد ومنعقد فيلحق بالتين (وما خرج في نور اي ثم سقط) نوره أي كان من شأنه ذلك بدليل قوله ألا حتى ولم يتناثر النور ثم قوله وبعد التناثر وتعبر أصله بخروج سالم من ذلك وحكمه عدوله عنه خشية ايهام اتحاد هذا مع ما قبله في أن السكل نورا قد يوجد وقد لا يوجد كذلك ان في النور عن ذلك نفى له عنه من أصله كما تفهمه مغارة الاسلوب (كمشمس) بكسر ميميه (وتفاح) فالمشتري ان لم تنعقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر النور في الاضح) الحقا لها بالطلع قبل تشققه

(و بعد التناثر) ولوللبعض
تكون (للبعض) لظهورها
(ولوباع) نخلة من بستان
أو (نخلات بستان مطلعة)
بكسر اللام أي خرج طالعها
(وبعضها) من حيث طالعها
مؤبر (وبعضها) مؤبر
ومؤبر هنا بمعنى متأبر كالعالم
مما قدمه (فللبائع) جميعها
المؤبر وغيره وان اختلف
النوع لعسر التبعية كالم
(فان أفرد) بالبيع (مالم
يؤبر) من بستان واحد
(فالمشتري في الاصح) اما
مرئيل قضية قوله مطالعة
ان غير المؤبر لا يتبع الا بعد
وجود الطالع والاصح أنه
يتبع مطلقا متى كان من
نخل ذلك العام فحذف مطالعة
بل المسئلة من أصلها للعلم
بها مما قدمه أحسن اه
وربما ان هذا تصحيح
لاطلاع قوله السابق فان لم
يتأبر منها شيء الخ وذلك لم
يعترض فيه الاطلاع فافهم
أنه غير شرط وقائدة كره
بيان ان الاطلاع لا يستلزم
التأبر (ولو كانت) النخلات
المذكورة (في بستانين)
المؤبرة بواجد وغيرها آخر
(فلاصح افراد كل بستان
بحكمه) وان تقار بالان
من شان اختلاف البقاع
اختلاف وقت التأبر وكذا
لا تبعية ان اختلف العقد
أو الخلل أو الجنس والحاصل
ان شرط التبعية اتحاد

أي للثمرة بضرورة لكنه قضية تعليل النهاية والمغنى الصورة الاولى بما مر آتفا عنهما رجوع الضمير
لصورة الثانية فقط أي الثمرة التي لم يتناثر نورها قول المتن (وبعد التناثر) أي بنفسه حتى لو أخذ فاعل قبل
أوان تناثره كان كلولم يتناثر وفارق النخل بان تأبيره لا يؤدي الى فساد مطلق بخلاف أخذ النور قبل أو انه
اه مر وفيه نظر سم على المنهج اه عر (قوله ولوللبعض الخ) فالم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كفي التنبية
نهاية ومعنى (قوله نخلة من بستان) هذا مكرر مع قول المتن سابقا والافلا بيع عبارة الرشيدى قوله نخلة من
بستان انظر كيف ينزل عليه كلام المتن الآتي اه ولعل هذا أسقطه المغنى (قوله من حيث طالعها) كما قاله
الشارح مبيها به ما في كلام المصنف من التسامح اذ ظاهر كلامه ان بعض النخلات مؤبر مع أن المؤبر انما هو
طالعها اه نهاية (قوله من حيث طالعها) خرج به اختلاف النوع واختلاف الجنس فان الاول يتبع على
الاصح والثاني لا يتبع جزما اه مغنى (قوله بمعنى متأبر) أي بنفسه او بفعل فاعل اه عر (قوله مما
قدمه) وهو قوله واصطلاحا تشقق الطالع ولوللبعضه (قوله كالم) أي في قوله والحق غير المؤبر به الخ
(قوله لما مر) يعني قوله ومفهومه على أن غير المؤبر للثمرة المشتري الخ (قوله لا بعد وجود الطالع) أي لغير المؤبر
اه سم وعش عبارة الرشيدى يعني لا يتبع الا ان كان مطالعا عند العقد اه (قوله والاصح أنه يتبع
الخ) ولوباع نخلة وبقيت ثمرتها للبائع ثم خرج طالع آخر كان له أيضا كما مر حابه فاللأنه من ثمره العام قال
شيخنا قلت والحق النادر بالاعم الاغلب مغنى ونهاية قال سم وأقره عر وهذا بخلاف ما لو اشترى ثمرة نخلة
دون ثم خرج طالع آخر فلا يكون له بل هو للبائع كالم وظاهر لان العقد لم يتناوله والشجر غير مملوك له اه (قوله
مما قدمه) أي في قوله والافلا يتبع ولا يخفى أن ما سبق لا يستفاد منه الخلاف في قوله فان أفرد يتوهم منه
خلاف الحكم وان مالم يؤبر وان أفرد يتبع المؤبر اه سم أقول قد ير دعى جواب الشارح أن قوله المتقدم وثمره
النخل المراد منه كالم وظاهر الثمرة الموجودة حال البيع فيجنع به قوله وذلك لم يعترض الخ وعلى جواب سم أن
مراد القيل الاحسن حذف ما قبل قوله فان أفرد الخ وذكر قوله المذكور عقب ما قدمه (قوله ويرد الخ) أي
ما قبل من أحسنية الحذف (قوله المؤبر بواحد الخ) أي الثمرة المؤبرة في أحد البستانين وغيره في البستان
الآخر (قوله وان تقار با) عبارة المغنى سواء أتباعا أم تلاصقا اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض
ما نصه فلو كان بينهما حاجر مثلا فازاله بقصد ان يجعلهما واحدا فيبغى أن يصير واحدا فيثبت لهما حكم الواحد
أو أحدث حاجر في بستان واحد ليصير اثنين فيبغى اعتبار ذلك اه وقوله فأزاله الخ أي قبل العقد كالم
ظاهر فلا تأثير لما يفعله بعده (قوله أو الخلل) أي كالتين ونحوه على ما مر فيه وليس منه الخلل وان دل عليه
في هذا الحكم الورود واليا ميم والبقاء والطابع والجبر ونحوه كفي الروض وشرحه مفرا ثم رأيت ماسيا في
كلام الشارح فرع قال في الروض ولا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو الجوز قال في شرحه بل هو للبائع
مطلقا اه أي وان لم يتشقق (قوله بمعنى متأبر) قد يدل على اختلاف حكمهما وفيه نظر * (فرع) *
لوباع نخلة وبقيت ثمرتها للبائع ثم خرج طالع آخر كان له أيضا كما مر حابه وعلا به بانه من ثمره العام وهذا
بخلاف ما لو اشترى ثمرة نخلة دون ثم خرج طالع آخر فلا يكون له بل هو للبائع كالم وظاهر لان العقد لم يتناوله
والشجر غير مملوك له (قوله بعد وجود الطالع) أي لذلك أو لغيره (قوله مما قدمه) أي في قوله والافلا يتبع ولا
يخفى ان ما سبق لا يستفاد منه الخلاف في قوله فان افراد الخ ويتوهم منه خلاف الحكم وان مالم يؤبر وان أفرد
يتبع المؤبر (قوله وان تقار با) وفي شرح الروض ولولا تلاصق اه فلو كان بينهما حاجر مثلا فازاله بقصد
أن يجعلهما واحدا فيبغى ان يصير واحدا فيثبت لهما حكم الواحد أو أحدث حاجر في بستان واحد ليصير
اثنين فيبغى اعتبار ذلك اه (قوله أو الخلل) هذا مشكل في الخلل مع اختلاف الخلل فقد دل كلامه السابق على
التبعية فيه مع اختلاف الخلل وذلك لانه قال والابان تابر بعضهما وان قل فللبائع جميعها المتأبر وغيره حتى الطالع
الحادث اه فقد مر في هذا الكلام بان الطالع الحادث يتبع المؤبر ولو بعضا ثم قال فان فرض تحقق حل
نان ألحق النادر بالاعم الاغلب اه فصرح في هذا الكلام بان الخلل الثاني يتبع الاول لانه جعل تعدد الخلل

السيد اقول في ما مر من شدي وسم عبارة السيد عن قوله وجل أي مما يشكر رجله في العام كالتي
لا فيما لا يشكر رجلاه كالنخل وان تكرر على النشرة اه (قوله وجنس) أي لا نوع اه معنى (قوله زاد
شارح ومالك) وكذا زاده المغني وفي الجبيري عن الشويري قال الناصري في نسخته وقد يتصور اتحاد العقد
مع تعدد المالك وذلك بالوكالة بناء على تصحيحهم أن المعتبر الوكيل اه لكن برده عليه أيضا ما أورده الشارح
تأمل (قوله من اختلافه أي المالك (قوله ذكرها) أي ذكر ذلك الشارح تلك الصورة (قوله ويستثنى
الح) كتب سم أولا على قول الشارح السابق ولوطيهر بعض التين الخ مائنه كالتي في هـ هذا الحكم الورد
والياسمين والقشاة والبطيخ والجوز ونحوه كافي الروض وشرحه مفرقا ثم رأيت ما سألني في كلام الشارح اه
ثم كتب هنا بعد سرد عبارة شرح الروض الموافق لما في الشرح هنا ما نصه والذي في التنبيه وأقره النووي
في تصحيحه أن الجميع للبائع وعبارة التنبيه فان كان له أي للعراس حل فان كان ثمرة تشقق كالنخل أو نورا
يتفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه فالبائع المستثنى وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري
انتهت وقوله فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه قال ابن النقيب أي ظهر الطالع من كوزه والورد من كلمه
والياسمين من الشجر اه فعلم أن الظهور تارة بتشقق وتارة بتفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر
النور اه واعتبر النهاية والمغني في التنبيه (قوله الظاهر) المراد بالظاهر المتفتح كما أفاده الروض اه
سم (قوله فيما ذكر) أي في الماصل (قوله ومراخ) أي في شرح كتنين وعنب (قوله على ما مر فيه) أي
في العنب (قوله مثله) أي الورد (في ذلك) أي في أنه لا يتبع ما يظهر منه الظاهر (قوله مثله في ذلك) هـ هذا
يقضي أنه لا فرق في ذلك بين اتحاد الحل وتعددده وان السبب في هذا الحكم أمن الاختلاط لكن الفرق الذي
ذكره في ما مر بقوله وفارق النخل الخ يقتضي أن السبب في ذلك ليس الاتعداد الحل فليتأمل اه سم (قوله
أي ونحوه) مر عن سم بيانه (قوله بشرط) إلى قول المتن واسكن في النهاية والغني الاقوله أي فالتقاس إلى
المتن (قوله وانما يظهر هـ) أي لزوم القطع اه عش والاولى أي صحة هذا الشرط (قوله فالتقاس
الح) رأيت بهامش نسخة قديمة من شرح المنهج ما نصه لزومه قطعه وان لم يبلغ قدر ما ينتفع به كإعانة دمه شيخنا
الزيادي ونقله ابن حجة في شرح العباب انتهى وهو تقاس ما تقدم للشارح مر في الجزة الظاهرة من غير
القب القارسي اه عش (قوله وهو أي الجداد) بفتح الجيم وكسر هاء مال الدالين كافي الصحاح وحكي
اعمالهم ما معنى ونهاية (قوله أي زمنه المعتاد) تفسير للمراد من الجداد اه رشدي (قوله أخذها دفعة
واحدة) ظاهره وان كانت العادة أخذها على التدرج فلا يرجع سم دلي منهج ومعلوم أنه لو حصل نضجه
على التدرج كف قطعه كذلك اه عش عبارة المغني ثم إذا جاء وأن الجداد ليس له الصبر حتى يأخذها
على التدرج ولا تأخذ برها إلى تنأى نضجها بل المعتبر في ذلك العادة اه وظاهره راجع قوله بل المعتبر

الذي هو نادر كاتحاد الذي هو غالب ومع اتحاده يتبع الحادث الموجود كما تقدم فان قلت كلامه باعبار غير
النخل قلت السياق ظاهر في تناول النخل سيما عبارة شرح الارشاد (قوله ويستثنى الورد فلا يتبع ما لم
يظهر منه الظاهر الخ) المراد بالظاهر المتفتح كما أفاده قول الروض ما نصه وتشقق جوز عطب أي قطن يبق
سنين لا تشقق ورد كابر النخل قال في شرحه فيتبع المشتري غيره ان اتحادهم ما ذكره رأي البستان والعقد
والجنس بخلاف تشقق الورد لان ما يظهر منه يعني في الحال فلا يخاف اختلاطه نقله المصنف عن التهذيب
والذي في التنبيه وأقره عليه النووي في تصحيحه ان الجميع للبائع كالجوز وغيره وقد تبعه المصنف في نسخة
فقال بدل لا تشقق ورد وكذا تفتح ورد كافي التنبيه وكالورد في ذلك الياسمين ونحوه اه وعبارة التنبيه
فان كان له أي للعراس حل فان كان ثمرة تشقق كالنخل أو نورا يتفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك
أو بعضه فالبائع المستثنى وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري اه وقوله فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه قال ابن
النقيب أي ظهر الطالع من كوزه والورد من كلمه والياسمين من الشجر اه فعلم ان الظهور تارة بتشقق وتارة
بتفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر النور (قوله ومراخ التين والعنب على ما مر فيه مثله في ذلك) هذا

بستان وجنس وعقد وجل
زاد شارح ومالك وهو غير
يحتاج اليه اذ سئل من
اختلافه في الصورة التي
ذكرها وهي أن يسبح نخله
أو بستانه المؤبر مع نخل أو
بستان غير لم يتأثر بتفصيل
التمن وهو مقتضى لتعدد
العقد ويستثنى الورد فلا
يتبع ما لم يظهر منه الظاهر
وان اتحد افيما ذكر لان
ما يظهر منه يعني حاله فلا
يخاف اختلاطه ومراخ
التين والعنب على ما مر فيه
مثله في ذلك وألحق به
الياسمين أي ونحوه (واذا
بقيت الثمرة للبائع) بشرط
أو تأخير (فان شرط القطع
لزومه) وفاء بالشرط قال
الاذري وانما يظهر هـ في
منتفع به كحصرم لانها
لا تنفع فيه أو نفعه نافه أي
فالتقاس حينئذ بطلان
البائع بهذا الشرط لانه
يخلف مقتضاه (والا)
يشترط القطع بان شرط
الابقاء أو أطلق (فله تركها
إلى الجساذ) نظر الشرط
في الاولى والعادة في الثانية
وهو القطع أي زمنه المعتاد
فيكلف حينئذ أخذها دفعة
واحدة ولا يتأخر نهاية
النضج

وقد لا تبقى اليه كان تعذر السقي لانقطاع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها وكان أصابها ما تعلم يبق في تركها لئلا تدعى على أحد قولين أطلقاها
ورجحه ابن الرقعة وغيره وكان اعتيد قطعا قبل نخلها لكن هذه لا ترد لان هذا وقت (٤٥٩) جذاذها عادة (ولكل منهما) أي المتبايعين

إذا بقيت (السقي ان انفع
به الشجر والثمر) يعني ان لم
يضر صاحبه (ولا يمنع
للآخر) منه لان المنع
حينئذ سفه أو عناد وقضيته
أنه ليس للبائع تكليف
المشتري السقي وبه صرح
الامام لانه لم يلزم تبينها
فلتكن مؤتمنة على البائع
وطاهر كلامهم تحكيه من
السقي بما اعتيد سقيها منه
وان كان للمشتري كبر
دخلت في العقد وليس فيه
أنه يصير شارطا لنفسه
الانقطاع بملك المشتري لان
استحقاقه لذلك لما كان من
جهة الشرع ولو مع الشرط
افتقر ونعم بجه أنه لا يمكن
من شغل ملك المشتري بمائه
أو استعماله لما للمشتري
الاحتياط نفعه والا فلا وان لم
يضر المشتري لان الشرع
لا يبيع مال الغير الا عند
وجود منفعة وكذا يقال
في ماء البائع أراد به شغل
ملك المشتري من نفع له به
فاطلاقهم أنه لا يمنع مع عدم
الضرر يحمل على غير ذلك
(وان ضررها) كان لسكل
منع الآخر لانه يضر صاحبه
من ثم نفع يعود اليه فهو
سفعو تضييع و (لم يجز)
السقي لهما ولا لاحدهما
(الارضاهما) لان الحق
لهما واعترض السبكي بأن
فيه افساد المال وهو حرام

الح الى المعطوف والمعطوف عليه معا فيدجوا في أخذها بالتدريج وان حصل نفعه دفعة واحدة اذا كان العادة
كذلك (قوله وقد لا تبقى الح) أي لا تلزم التبعة اه نهاية (قوله ودعظم) دعطف على قوله تعذر السقي (قوله
وكان اعتيد الح) كاللوز الاخضر في بلاد لا يتخفف فيها ايعاب ونهاية ومعنى قول المتن (ولكل منهما الح) فان لم
يأتين أحدهما الاخر نصب الحاكيم أمينا ومؤتمنة على من لم يؤتمن شرح الارشاد لشخصنا سم على منفع اه
عش (قوله اذا بقيت) أي الثمرة البائع قول المتن (الشجر والثمر) أو أحدهما نهاية ومعنى (قوله يعني ان لم
يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر
والنفع لانه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه اذا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تحكيه
اه وما قاله طاهر وحري عليه شجنا الشهاب الرملي نهاية ومعنى زاد سم ووافق قول الشارح الا في نعم
يتجه الح اه قال الرشدي قوله مر عدم المنع عند انتفاء الضرر أي الى الآخر كما هو واضح وهو صادق
بما اذا ضر الساقى أو نفعه أو لم يضره ولم ينفعه كما يصح بقا اذا كان الساقى البائع أو المشتري فتوقف الشيخ
انما هو في بعض ماصدقات المسئلة وهو ما اذا كان الساقى البائع وكان السقي يضره أو لا يضره ولا ينفعه وطاهر
أنه يأتي فيما اذا كان الساقى المشتري والحالة ما ذكر وما اذا كان ينفع الساقى بائعا أو مشتريا فلا يتأتى فيه
توقف الشيخ اه (قوله لان المنع) الى قوله نعم في النهاية (قوله وقضيته) أي قضية كلام المصنف اه
رشدي (قوله تحكيه) أي استحقاق البائع على المشتري تحكيه الح (قوله بما اعتيد) أي من محل اعتيد
فالبائع معني من وما موصولة ويحتمل أنه بالهـ حرزة وقوله الا في كبر على حذف مضاف أي ماء بئر (قوله
وليس فيه) أي في تحكيه البائع من السقي الح (قوله انه يصير) أي البائع (قوله الاحتياط نفعه) ويحمل
سقي البائع من البئر الداخلة في البيع ان لم يتخمس المشتري لماء البئر ليسقي به شجر آخر لم يملكه وغيره له
والا قدم المشتري فان احتاج البائع الى السقي نقل الماء اليه من محل آخر فلا يرجع فان مقتضى قول
المصنف الا في ومن باع ما يداه لاحد لم يضمنه سقيه الح قد يتخالف اه عش (قوله الا عند وجود منفعة به)
قد يقال بل الشرع لا يبيع مال الغير بغير اذنه وان نفعه اه سم (قوله كان الكل) الى قوله لان الجواب
في النهاية (قوله السقي لهما) نظره سم ان رمت راجعه (قوله ويبقى ذلك) أي سقي أحدهما ارضا
الاخر كتحصره الح أي وهو ممنوع على الوجه المذكور ولانه اتلاف لغير غرض معتبر والحاصل أن الحرمة
ارتفعت من وجهه دون وجهه ثم رأيت الرشدي قال قوله ويبقى ذلك معناه ان رضى الآخر بالاضرار رفع
حق مطالبة الدينوية والاخروية وبقى حق الله فتصرف فيه كتمرفه في خالص ماله اه (قوله وأجاب الح)

يقتضي أنه لا يفرق في ذلك بين اتحاد الجمل وتعدد وان السبب في هذا الحكم أمن الاختلاط لكن الفرق الذي
ذكره في ما مر بقوله وفارق النخل الح يقتضي ان السبب في ذلك ليس الاتعداد الجمل فليتأمل (قوله يعني ان لم
يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر
والنفع لانه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه اذا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تحكيه
اه ود قاله طاهر وحري عليه شجنا الشهاب الرملي ووافق قول الشارح الا في نعم يتجه الح (قوله ولو مع
الشرط) يشهر بأنه لو شرط ذلك صح فليتأمل (قوله الا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيع
مال الغير بغير اذنه وان نفعه (قوله لم يجز السقي لهما) قد يستشكل سوا جيع اليه ايضا قوله الارضاهما
أولا لانه اذا باع سقي أحدهما ارضا الاخر فاجز سقيه ما معا لان من لا يرضاهما بالسقي فان أراد عدم جواز
سقيه ما مطلقا فهو مشكل أو الارضاه ما بناء على رجوع الاستثناء لهذا أيضا فرضاهما لازم لسقيههما فلا
معنى للحكم بالمنع واستثناء كونه رضاءهما الا أن يريد بقوله لهما السكل واحد من بابا نغراه لالهما على وجهه
اجتماعهما على السقي فليتأمل (قوله من وجهه) ان كان المراد أنه ينفع من هذا الوجه فالجواب

ثم أجاب بان المنع لحق الغير ارتفع بالرضا ويبقى ذلك كتصرفه في خالص ملكه وأجاب غيره بحمل كلامهم على ما اذا كان يضرهما من وجهه دون
وجهه وهو أو جهة لان الجواب الاول لا يدفع الاشكال لان اتلاف المال

لغير غرض معتبر خرام سوا عمله وماله ذيره بأذنه (وان ضرر أحدهما) أي الثمر دون الشجر أو عكسه (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) أي فسخه الحاكم كإخراجه في المطلب (٤٦٠) ورجمه السبكي خلافا للزركشي لتعذر رضائه لا يضر أحدهما وليس أحدهما

أولى من الآخر ويفرق بين هذا وما يأتي آخر الباب أنه لا يحتاج للحاكم بأن الاختلاط ثم أورد نقصا في عين المبيع فكان عينا محضا بخلافه هنا فان ذات المبيع سليمة وانما القصد دفع الخصام لا إلى غاية وهو مختص بالحاكم فان قلت برده عليه ما يأتي في اختلاف المتبايعين ان الفاسخ أحدهما كالحاكم فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا سببه ضرر متيقن وهو انما يزيله الحاكم ثم سببه مجرد اختلاف فيمكن كل من الفسخ لاحتمال أنه الصادق ويؤيد أن فسخ الكاذب لا ينفذ باطنا (الآن يسامح) المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلا فسخ وفيه ما من من الاشكال والجواب ومنع بعضهم بحج ذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمسماحة ووضح أن في رضاهما انما امر ذلك أيضا وبه يضح ما قدمته (وقيل) يجوز (لطالب السقي أن يسقي) ولا مبالاة بالضرر لدخوله في العقد عليه (ولو كان الثمر مختص بطوبه الشجر لزم البائع أن يقطع الثمر (أو يسقي) الشجر دفعا لضرر المشتري ولو

وأجاب النهاية والمغني بان الاقساذ غير محقق قول المتن (فسخ العقد) * (فرع) * ولو هجم من ينفعه السقي وسقي قبل الفسخ اما لعدم علم الآخر واما التنازعهم او تولد منه الضرر فهل يضمن أرش النقص أم لا فيه نظر والاقرب الاول لحصوله بفعل هو ممنوع منه اه عشب (قوله أي فسخه الحاكم) خالفه النهاية والمغني وسم فقالوا واللفظ للمغني والفاسخ له المتضرر كما يؤخذ من غرضون كلامهم واعتد به شخني وقيل الحاكم وجرمه ابن الرفعة وصححه السبكي وقيل كل من العاقدين واستظهره الزركشي اه (قوله لتعذر رضائه الخ) تعليل للمتن (قوله وهو مختص) أي دفع الخصام (قوله برده عليه) أي على تخصيص الفسخ هنا بالحاكم (قوله فقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المتضرر مر اه سم أقول والمناسب فيفسخ كل من المتبايعين كالحاكم (قوله متيقن) قد يمتنع التيقن اه سم (قوله بحج ذلك) أي ما من من الاشكال والجواب اه كردى (قوله ووضح الخ) انما يتضح في الجملة على تقدير الحمل المتقدم والمنابع بني كلامه على الاطلاق الذي هو الظاهر اه سيد عمر (قوله فيما مر) أراد به قول المصنف الا مرضاهما (قوله ذلك) أي الاحسان والمسماحة (قوله أيضا) أي كما هنا لانه وان كان يضر من وجهه لكن ينفع من وجه ومن ذلك الوجه حصلت المسماحة (قوله ما قدمته) أراد به قوله وهو أوجه اه كردى قول المتن (لطالب السقي) وهو المشتري في الصورة الاولى والبائع في الثانية (قوله بالضرر) أي بضر الآخر (قوله لدخوله الخ) أي المتضرر (قوله عليه) أي على الضرر أي قبوله عبارة للمغني ولا يبالى بضر الآخر لانه قد يرضى به حين أقدم على هذا العقد فلا فسخ على هذا أيضا اه قول المتن (ولو كان الثمر مختص الخ) أي والسبقي يمكن بالماء المعدله فلو تعذر السقي لا تقطع الماء تعين القطع اه مغنى (قوله ولو كان السقي) إلى قوله كما أفهمه في النهاية قال الرشيدى عبارة شرح الروض وشمل كلام المصنف معنى قوله وان ضرر أحدهما وانفع الآخر ولو ضرر الثاني أحدهما ومنع تركه حصول زيادة لا آخر الخ اه فلم بهذا أنه كان الاولى تقديمه على قول المتن الا ان يسامح وادراجه في قوله وان ضرر أحدهما الخ كما فعله شرح الروض (قوله يمنع زيادة الآخر) أي وتنازعا اه سم * (فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما) * اي وما يتبع ذلك حكم اختلاف الحادث بالوجود اه عشب (قوله أي من غير شرط) إلى قوله وبقره الثمر في النهاية الا قوله في السك في موضعين وقوله وورق التوت إلى وخرج (قوله وهنا) أي في الاطلاق وينبغي أنه لو قال المشتري في هذا قبلت بشرط الإبقاء الكعة لتوافق الإيجاب والقبول معنى اه عشب قول المتن (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه) سواء كانت الاصول لاحدهما أم لغيره نهاية ومغني قال عشب قوله لاحدهما الخ ومنه كون الشجر للمشتري اه عشب قال سم وفي شرح العباب للشارح * (تنبيه) * قال في الجواهر ثم اذا صبح البيع أي يبيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه بالتخلية فيكون مؤنة القطع على المشتري لانه التزم له تقريره استجاره اه واستظهره مقبول لانه حينئذ يغتفر وجه الضرر لاجل وجه النفع وان كان المراد انه لا ينفع كالا يضر فلا يبقاء الاشكال (قوله لغير غرض معتبر خرام) قال في شرح الارشاد وأجاب الشارح يعنى الجورجى بان حرصه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه ببقاء العقد غرض صحيح وقد يجاب أيضا بان اضاءة المال انما تحرم اذا كان سببا فعلا ومسماحة هنا بالترك أشبه اه وقد رد على هذا الجواب الثاني ان الاضاءة بالسقي وهى فعل فكيف يجوز الرضا الآن يقال الاضاءة هنا غير محققة لان الضرر غير محقق (قوله أي فسخه الحاكم) المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى أن الفاسخ المتضرر (قوله فقياسه هنا كذلك) أي فيفسخ المتضرر مر (قوله متيقن) قد يمنع التيقن اه (قوله يمنع زيادة الآخر) أي وتنازعا * (فصل) * (قوله بعد بدو صلاحه) قال في العباب ولو في حبة من بسستان قال في شرحه أو ورقة من توت كما

كان السقي يضر أحدهما وتركه يمنع زيادة الآخر العظمة فسخ العقد كما أفهمه كلام السبكي ورجمه غيره * (فصل) * الاذرى في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما (يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا) أي من غير شرط قطع ولا تبقيته وهنا بكسر ط الإبقاء يستحق الإبقاء إلى أن الجذاذ العادة (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه)

للخبر المتفق عليه أنه صلى

الله عليه وسلم نهى المتبايعين
عن بيع الثمرة حتى يبدو
صلاحها ومفهومه الجواز
بعد بدو في الأحوال الثلاثة
لأن العاهة حينئذ غالباً
(وقبل) بدو (الصلاح) في
الكل (ان بيع) الثمر الذي
لم يبد صلاحه وان بدو صلاح
غيره المتخبر معه نوعاً ومجلاً
(منفرداً عن الشجر) وهو
على شجرة ثابتة (لا يجوز)
البيع لأن العاهة تسرع
إليه حينئذ لضغنه فيفوت
بتألفه الثمن من غير مقابل
(الابشرط القطع) للكل
حالا للخبر المذكور فإنه يدل
بمنطقه على المنع مطلقاً
خرج المبيع المشروط فيه
القطع بالاجتماع في مقامه
على الأصل ولا يقوم اعتداد
القطع مقام شرطه والبايع
اجباره عليه مومن لم يطلبه
به فلا جزم له وبوجهه بغلبة
المساحبة في ذلك أما بيع
ثمرة على شجرة مقطوعة
دونها فيجوز من غير شرط قطع
لأن الثمرة لا تبقى عليها فنزل
ذلك منزلة شرط القطع ومثلها
شجرة جافة عليها ثمرة بيعت
دونها ورق الثوب قبل
تناهيه كالتمر قبل بدو
الصلاح وبعده كوبر بعده
وخرج بقوله ان يبيع مالو
وهو مشافلا فلا يجب شرط
القطع فيه وكذلك الرهن كما
يأتي فيل بحث من استعار
شيئاً لغيره وبقوله الثمر
بيع بعضه قبل بدو صلاحه
أو بعده لشره كغيره
شائعاً فيسقط

الأذرى قال كبيع الزرع الأخضر في الأرض بشرط قطعه ثم ذكر أن الأذرى نقل عن شرح المنهاج للسبكي
أنه لا يكفي التخلية هنا بل لابد من النقل وعن قطعه على المهذب أنه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من
كل ما هم أنه لا تنكح التخلية فأنه على البائع ويظهر ثمرته فيما لو تلفت قبل قبضها هل يجري فيها خلاف
الجواز عن البغوى والرافعى ما هو ظاهر في موافقة الجواهر وأطال في ذلك فراجع اه وسأبقى في الشرح
كالنهاية والمغنى في شرح قول المتن ويتصرف مشتر به بعد ما هو مصرح في موافقة الجواهر (قوله المتفق
عليه) أى من البخارى وسلم كما هو اصطلاح المحدثين حيث قالوا: متفق عليه ونحوه اه عس (قوله لامن
العاهة) أى لامن مرادى البيع الآفة لغلط الثمرة وكبر قولها (قوله في الكل) أى في المجموع بان لم يبد
الصلاح لحكمة من ذلك المجموع اه كرى عبارة سم قوله في الكل قد يفهم أنه لا يكفي بدو الصلاح في البعض
وهو ممنوع فيؤول على معنى وقبل بدو الصلاح في شئ فينبغي تعلق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح فتأمل اه
أى كانه قال وحين انتفاء بدو الصلاح انتفاء كلياً فيكون بهذا التأويل من عموم السلب لامن سلب العموم
(قوله ثابتة) أى ورطبة اخذاً مما يأتى اه عس قول المتن (لا يجوز) أى لا يصح ويحرم نهياً ومعنى (قوله
لأن العاهة الخ) بيان للحكمة ويشعر به ما قوله صلى الله عليه وسلم رأيت ان منع الله الثمرة فيم يستحل أحدكم
مال أخيه نهياً ومعنى وأما دليله فقوله الآتى للخبر المذكور الخ (قوله حالا) هو بمعنى قول ابن القري منجزاً
نهياً ومعنى زاد سم وفي العباب حالا لا بعد يوم مثلاً اه (قوله حالا) متعلق بالقطع أى - واء تلفظ بذلك أو
شرط القطع واطلق فيه فانه يحمل على الحال اه عس (قوله بالاجماع) أى إجماع الأئمة اه عس (قوله
وللبائع الخ) أى فيه ما إذا كان الشجر له بدليل ما بعده وليراجع الحكم فيما إذا كان لغيره رشدي (قوله
وللبائع اجباره عليه) ولو تراضيا باقائه مع شرط قطعه جاز والشجرة امانة في يده المشتري لعدم تسليم الثمرة
بدونه بخلاف مالو باع نحو سمين وقبضه المشتري في طرف البائع فانه مضمون عليه لكنه أى المشتري من
التسليم في غيره نهياً ومعنى (قوله فلا أجزله) أى ولا اتم على المشتري بعدم القطع كما يشعر به قوله وبوجه الخ
اه عس (قوله أما بيع ثمرة الخ) محترز قوله وهو على شجرة ثابتة (قوله فنزل ذلك الخ) يؤخذ منه جواز شرط
القطع سم على يجب الوفاة به لتفريغ ملك البائع والاقرب أن الامر كذلك لو كانت الشجرة مقبوضة
وأعادها البائع أو غيره وحانتها الحياة فيكلف المشتري القطع لأن شراء الثمرة وهى مقبوضة ينزل منزلة شرط
القطع وأما لو كانت جافة باع الثمرة التي عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحياة فالأقرب أنه يتسبب به بطلان
البيع من أصله لأنه بناء على ظن موثقتين خطؤه اه عس (قوله مالو وهب الخ) ووجهه أنه يتقصد بترك
الثمرة بعاهة لا يفوت على المتبش شئ في مقابلة الثمرة وكذا المرغن لا يفوت عليه الا مجرد التوثيق ودينه بان
بخلاف البيع فيفوت الثمن من غير مقابل كتمر اه عس (قوله وبقوله الخ) أى وخرج بقوله الخ (قوله
بيع بعضه الخ) عبارة المغنى وسم ولو باع نصف الثمرة على الشجر مشافلاً قبل بدو الصلاح من مال الشجر أو من
غيره بشرط القطع صح ان قلنا القسمة افرار وهو الاصح لا مكان قطع النصف بعد القسمة فان قلنا انها يبيع لم
يصح لأن شرط القطع لازم له ولا يمكن قطع النصف الا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فاشبهه ما إذا

صرح به في الأنوار اه (قوله في الكل) قد يفهم أنه لا يكفي بدو الصلاح في البعض وهو ممنوع فيؤول على
معنى وقبل بدو الصلاح في شئ منه فينبغي تعليق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح تأمله (قوله حالا) وعبارة الروض
منجزاً قال في شرحه ووجه المنع في الأخيرة أى البيع بشرط القطع مطلقاً تضمنين التعليق التقيس اه وفي
العباب حالا لا بعد يوم مثلاً اه (قوله وللبائع اجباره عليه) قال في الروض وان شرط وترك عن تراض فلا
بأس اه (قوله بمنزلة شرط القطع) يؤخذ من جواز شرط القطع (قوله فيسقط) أى لأن شرط القطع لازم
له ولا يمكن قطع البعض الا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فاشبهه ما إذا باع نصفاً معيناً من سيف
ولا يأتى التخاص من قطع الكل بالقسمة لأن التفريع على انها يبيع وهو ممنوع للر بالان فيه يبيع الثمر
بالثمر وهو ربا وهذا بخلاف ما إذا قلنا القسمة افرار وهو الصحيح فيصح البيع بشرط القطع مطلقاً وبدونه

باع نصفه فامعنا من سيف وبعد بدو الصلاح يصح ان لم بشرط القطع فان شرطه ففيه ما تقرر ويصح بيع نصف
 الثمر مع الشجر كله أو بعضه ويكون الثمر تابعا اه زاد النهاية وقضية عدم الفرق بين شرط قطعه وعدمه اه
 قال ع ش قوله امر بشرط القطع صح أى ان كان المبيع رطباً أو عند الامكان قسمته بالحرص بخلاف غيرهما
 من سائر الثمار سم على ج بالمعنى أقول وينبغي أن يلحق بهما البسر والحرص بل وبقيّة أنواع البلغ وان كان
 ص غير الان القسمّة تعدد الرؤية ولا توقف على الحرص وانما توقف على الحرص في العرايا لان بيع الرطب
 بالثمر يحوج الى تقديره ثم اوما هنا ينظر الى حاله الذي هو عليه وقت القسمّة لا غير وقوله ان قلنا القسمّة أى
 قسمّة الثمر المذكور وقوله فان قلنا انها يبيع ضعيف وقوله ما تقرر رأى من الفرق بين بيعه مع الشجر ومنفردا
 اه ع ش (قوله بشرط قطعه) خرج ما ذالم بشرط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور و (قوله
 ان قلنا القسمّة يبيع) فان قلنا افراز وهو الاصح لم يبطل البيع لامكان قطع البعض بعدها اه سم (قوله
 أو مع قطع الباقي الخ) عطف على مقدروا أصله بشرط قطعه فقط ان قلنا الخ أو مع قطع الباقي الخ (قوله
 وبشرط) الاولى بشرط بالباء كفى النهاية والمعنى قول المتن (وان يكون المذموم الخ) دخل في المستثنى منه
 ما يتنفع به ويبيع بغير شرط القطع أو يبيع بشرطه معلقا كان شرط القطع مع بعد يوم لان التعليق يتضمن
 التيقية وما لا يتنفع به ككمثرى نهاية ومعنى (قوله كالحرصم) الى قول المتن قلت في النهاية (قوله كالحرصم)
 كز بروج الثمر قبل النضج وأول العنب مادام أخضر انتهى قاموس اه ع ش قول المتن (ككمثرى)
 أى قبل بدو صلاحه اه ع ش وفي المغنى الكمثرى بغض الميم المشددة بالمثناة الواحدة كثر اذ كره
 الجوهري اه (قوله ذكر هذا) أى قول المصنف وأن يكون الخ (قوله انما لم تكف) أى المنفعة المترتبة
 (قوله اشترطت) أى المنفعة (قوله والحاصل) أى حاصل الجواب اه رشيدى (قوله ان الشرط هنا الخ)
 الوجه أن الشرط في المبيع هنا ثم المنفعة حالا أو مآلا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكمثرى اذ هو
 غير منتفع به مطلقا أما حالا فظاهر وأما مآلا فلا لأنه لا يبيح في ان يتبأ لا تنفع لوجوب قطعه بمقتضى
 الشرط فلذا يبطل البيع فيه بطلانه فيه لا تنفعه منفعة مطلقا لا تنفعها حالا مع وجودها مآلا اه سم
 بحذف (قوله للاستحالة الخ) حقه أن يردم على قوله فغير مؤثر (قوله ذكرناها) أى فى قوله لعدم ترقبها الخ
 اه ع ش (قوله والثمر للبائع) الى قوله والمعنى فى المغنى (قوله كان وهبه الخ) عبارة المغنى كان وهب الثمرة
 لانسان أو باعها بشرط القطع ثم اشتراها منه أو أوصى بها لانسان فباعها مالك الشجرة اه (قوله بشرط
 فيما بدو صلاحه والكلام اذالم بشرط قطع الباقي والابطال مطلقا (قوله بشرط قطعه) خرج ما ذالم بشرط
 القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور (قوله ان قلنا القسمّة يبيع) فان قلنا افراز وهو الاصح
 لم يبطل البيع لامكان قطع البعض بعدها قال فى شرح العباب لا يقال قسمّة الثمر على الشجر ممنوعة لانها
 وان جعلت افراز الابد فيها من الضبط بنحو الكيل وهو معذور مادام الثمر على الشجر لانا نقول صرح
 الشيخان عن النص بجوازها اذا جعلناها افراز الكنى في الرطب والعنب لامكان حرصهما بخلاف سائر
 الثمار وبه يعلم البطلان فى غيرهما مطلقا العذر قسمته مادام على الشجر لعذر قطع الجزء المبيع اه وفى
 شرح العباب للشارح تبييه قال فى الجواهر أى يبيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه
 بالتخلية فتكون مؤنة القطع على المشتري لانه التزم له تقريره بأجره اه واستظهره الاذوى قال كبيع
 الزرع الاخضر فى الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذوى نقل عن شرح المنهاج للسبكي أنه لا يكتفى بالتخلية
 هنا بل لابد من النقل وعن قطعه على المذهب أنه ترد فى ذلك ثم قال ان الذى يظهر من كلامهم انه لا تكفى
 التخلية فالمؤنة على البائع ويظهر أثره فيما لو تلف قبل قبضه اهل يحجر فيها لاف الجواهر وعن البغوى
 والرافعى ما هو ظاهر فى موافقة الجواهر وأطال فى ذلك فراجع مع قول الاذوى كبيع الزرع الاخضر يدل
 على الاكتفاء فيه بالتخلية وقد تقدم عنه فى محبث القبض ما وافق ذلك (قوله لعدم ترقبها الخ) يشأ منه
 المناقشة فى نتيجة جوابه وذلك لانه اذا عدم ترقبها كانت معدومة مآلا أو مآلا فلا حرج حينئذ الى كون الشرط

بشرط قطعه ان قلنا
 القسمّة يبيع للربا أو بيع
 قطع الباقي لمنافاته يقتضى
 العقد (و) بشرط (أن
 يكون المذموم منتفعا به)
 ص كالحرصم والوز (لا
 ككمثرى) وجوز وذكر
 هذا هنا لانه قد يغفل عنه
 والافهم معلوم مما صرف
 البيع فان قلت لا نسلم علمه
 منه لانه يكتفى ثم المنفعة
 المترتبة كفى الجش الصغير
 لانه قلت انما لم يكف هنا
 لعدم ترقبها مع وجود
 شرط القطع فلذلك اشترطت
 حالا والحاصل ان الشرط
 هنا وثم أن يكون فيمنفعة
 مقصودة لغرض صحيح وأما
 اذترافهما فى كون المنفعة
 قد تترقب ثم لانه نفعه
 مؤثر للاستحالة التى ذكرناها
 فتمله (وقيل ان كان
 الشجر للمشتري) والثمر
 للبائع كان وهبه أو باعته
 بشرط

القطع ثم اشتراه منه أو باعة

الموصى له به من الوارث

(جاز) بيع الثمرة له (بلا

شرط) للقطع لاجتماعهما

في ملك شخص واحد فاشبه

مالوا اشتراهما معا وصححه

الشيخان في المساقاة ولكن

الاصح ما نال عموم النسي

والله - في اذالبيع الثمرة

ولو تلف لم يبق في مقابلة

التمن شيء قلت فان كان

الشجر للمشتري وشرطنا

القطع) أي شرطه كما هو

الاصح (لم يجب الوفاء به والله

أعلم) اذ لا معنى لتكليفه

قطع غيره عن شجره (فان

بيع) الشجر دون الثمر

وأمن الاختلاط أو الثمر

(مع الشجر) بثمر واحد

(جاز بلا شرط) لان المبيع

في الاول غير مترتب للعاهة

والثمره مملوكة له بحكم

الدوام ولان الثمر في الثاني

تابع للشجر الذي لا تعرض

له عاهة ومن ثم لو فصل

الثمر وجب بشرط القطع

لزوال التبعية ونحو بطخ

وباذنجان ونشاء كذلك

على النقول المعتمد فلا يجب

شرط القطع فيه ان يبيع

مع أصله وان لم يبيع مع

الارض (ولا يجوز) بيعه

(بشرط قطعه) عند اتحاد

الصفتين لان فيه جوعا على

المشتري في ملكه وفارق

بيعهما من صاحب الاصل

بأنهما تابعا فاعتذر الغرر

كاس الحدار (ويجوز) ولا

يصح (بيع الزرع الاخضر)

ولو لم يبد صلاحه (في

القطع) قيد البيع فقط اه ع ش (قوله ثم اشتراه) تذييل كيف يصح شراؤه من قبل قبضته وتوقف على قطعه
لا أن يجاب بما مر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية سم على ع ش (قوله وصححه الشيخان الخ) وهو
الوجه اه بصري (قوله ما هنا) أي من عدم الصحة بدون شرط القطع اه ع ش قول المتن (وشرط القطع)
أي وفائنا باش - تراط اقطع كما هو الاصح ووجد شرط القطع بان شرطه الباع على المشتري فلا مرد على المتن
أن يجرد القول باشرطه لا يترتب عليه قوله لم يجب الوفاء به اه ع ش وهذا الجواب غير ما أشار إليه الشارح
بقوله أي بشرطه فان المعنى - ليس بشرط أي المتبايعان القطع في صاب العقد على القول بوجوب شرط
القطع مطلقا كما هو الاصح (قوله الشجر دون الثمر) الى قول المتن وبشرط في النهاية وكذا في المعنى الاول
وما أفهمه الا وسأني (قوله دون الثمر) أي ذير المؤثر بنهاية وغنى أي أو السقي لم تظهر في نحو التين ع ش
(قوله بثمر واحد) سيد كرمحت زه بقوله ومن ثم لو فصل الخ (قوله مملوكة الخ) أي للبايع فله الإبقاء الى
أوان الحداد ولو صرح بشرط الإبقاء جاز كافي الرخصة نهاية ومعنى (قوله وجب بشرط القطع) أي ولا يجب
الوفاء به لاجتماعهما في ملك المشتري ولا معنى لتكليفه قطع غيره عن شجره اه ع ش (قوله فلا يجب بشرط
القطع فيه الخ) وقياس ذلك أنه يجوز بيع أصله وحده أو قبل ان يثمره بدون شرط القطع أي ان قوى وصلح
للأثمار اه سم وقوله بدون شرط القطع أي اذا أمن الاختلاط في الاول والا فلا بد من شرط القطع كإيا في
(قوله ان يبيع مع أصله) بخلاف ما لو يبيع مع الارض دون أصله فلا بد من شرط القطع لانتفاء التبعية اه
ع ش أي و بخلاف ما لو يبيع منفردا عن أصله والارض فلا بد من شرط القطع ويجب الوفاء به كافي الجبري
عن ع ش (قوله وفارق بيعهما) أي الثمرة (قوله فاعتذر الغرر) وهو بيعهما من غير شرط القطع (كاس الحدار)
فانه يتبع الحداد في البيع وان لم يرمع ان فيه ثمر راقول المتن (بيع الزرع) المراد به ليس بشجر مغنى
ورشدي (قوله ولو بقلا) أي وكان البقل يجز مرارا مغنى وروض (قوله لم يبد صلاحه) وانما قيد به لانه هو
الذي يشترط في بيعه هذا الشرط واما بعد بدو صلاحه فسيأتي انه لا يشترط فيه ذلك لكن في عبارته ايهام
والمراد بدو صلاح البقل طوله كما قاله الماوردي اه رشدي قول المتن (الابشرط قطعه) فلذا باعه به بشرط
قطعه فالحلف بعد قطعه في الخلفه للبائع بخلاف ما لو باعه به بشرط قطعه فقطع فان ما خلفه للمشتري * فرع *
اتجه جواز بيع نحو القصب والنخس مزرع اذا لم يستتر في الارض منه الا الجذور التي لا تقصد لاد كل منه
مر اه سم على ج وقوله فان ما خلفه للمشتري أي واما اذا باعه اصول نحو بطخ أو قرع أو نحوه قبل بدو صلاحه
وحدثت هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي للمشتري سواء شرط القطع او لم يشرط به تعلم الخلفية بين
اصول الزرع ونحو البطخ والفرف بينهما ان السكل في الاول قصود بخلاف الثاني فان المقصود منه انما هو
الثمر لا الاصول وقوله الابشرط قطعه أي فانه يصح حيث كان المخلوع منتفعا به اه ع ش (قوله او يبيع وحده
بقل) فليس التقدير ببيع الزرع الاخضر كإيتبادر من التركيب اه سم قول المتن (جاز بلا شرط) وعليه فدخل
أصوله في البيع عند الاطلاق فلوزاد او قطع واختلف فالزيادة وما خلفه للمشتري ومنه ما اعتيد بمصرنا

للمنفعة حالا لان ذلك انما يحسن اذا كانت المنفعة متحققة مما لا كنهان تعسر وليس كذلك كما تقر فالوجه
ان الشرط في المبيع هنا هو المنفعة حالا أو ما لا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكمثرى اذ هو غير منتفع
به مطلقا اما حالا فظاهر واما ما لا فلانه لا يبيح الى ان يتميأ للانتفاع ولو جوب قطعه بمقتضى الشرط نال ابطال
البيع فيه فبطلانه فيه لا تنفع منفعته مطلقا لا انتفاعها حالا مع وجودها ما لا ولا اعتبار انما هو الحال لا المال
فقوله فلذلك اشترطت حالا الذي تبعه غيره فيه وجعله هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محمرف تأمل
ذلك فانه مما يخفى (قوله ثم اشتراه منه) تذييل كيف يصح شراؤه من قبل قبضته المتوقف على قطعه الا أن
يجاب بما مر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية (قوله فان يبيع الشجر دون الثمر) هل المراد
بالشجر هنا ما يشمل نحو أصول البطخ حتى يصح بيعها دون غيرها الموجد اذا أمن الاختلاط (قوله أو الثمر
مع الشجر) هل كذلك اذا بيع مع الارض دون الشجر (قوله فلا يجب بشرط القطع) وقياس ذلك أنه

الأرض (البشرط قطعاه) أو
 قطعاه جميعه للنهي في خبر
 مسلم عن ذلك فان باعه
 وحده من غير بشرط قطع أو
 قلع أو بشرط ابقائه أو
 بشرط قطع أو قلع بعضه لم
 يصح البيع وبأنه لم يطمع
 بقدر فاسدا (فان بيع معها)
 أي الأرض (أو) بيع
 وحده بقل بعد بدو صلاحه
 أو زرع (بعد اشتداد الحب)
 أو بعضه ولو سنبلة واحدة
 كما كتفأشهم في التابير بطلعة
 واحدة وفي بدو الصلاح
 بحبة واحدة (جاء بالبشرط)
 كبيع الثمرة مع الشجرة
 في الأول وكبيع الثمرة بعد
 بدو الصلاح في الثاني وما
 أفهمه المتن من جواز بيعه
 معها بشرط قطعها أو قلعها
 خير مراد كما علم من قوله
 قبيله ولا يجوز بشرط قطعها
 وسيأتي أن ما يغلب اختلافه
 أو تلاحقه لا بد في صحة بيعه
 من شرط قطعها مطلقا
 (ويشترط لبيعها) أي
 الزرع بعد الاشتداد (وبيع
 الثمر بعد بدو الصلاح
 ظهور القصد) منه للثلا
 يكون ببيع غائب (كتين
 وعنب وشعير) وسلب وكل
 ما ظهر ثمره أو حبه كنوع
 من الذرة لحصول الرؤية
 (وما لا يرى حبه كالحنطة)
 ونوع من الذرة وكذا الدخن
 نوعان أيضا قال بعضهم
 والمرئي انما هو بعض حباته
 ومع ذلك القياس الصحة كما
 يصح بيع نحو بصل ظهر
 بعد ذكره القاضي وفيه وقفة

من بيع البرسيم الأخضر بعد تهيشه للرعى فيصبح بلا شرط وقطع والربة التي تحصل بعد الرعى أو القطع تكون للمشتري حيث لم يكن أصلها مما يجز مرة بعد أخرى والا فلا يدخل في العقد إلا الجزة الظاهرة كما علم من قوله السابق وأصول البطلان الخ والاطريق في جعلها للبائع ان يبيع بشرط القطع فانه حينئذ تكون الزيادة حتى السند للبائع ومن الزيادة التي تخلف بعد القطع في الرعى وعليه فلو مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة واختلاف في الزيادة تخير المشتري ان لم يسمع البائع ما فان أجاز أو أخر الفسخ مع العلم سقط خياره فالصدق في قدر الزيادة واليد وهو البائع قبل الخلطة والمشتري بعد هذا الطريق في جعل الزيادة أيضا للمشتري أن يبيعه بشرط القطع ثم يؤجره الأرض أو يبيعها له اه ع ش وقوله أن يبيعه بشرط القطع الخ صوابه بشرط القلع (قوله وما أفهمه المتن) أي حيث قال بجاز بلا شرط اه سم (قوله مطلقا) ينبغي أن معناه سواء بدلا صلاحه أم لا لأن معناه سواء يبيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور اذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع سم على ج اه ع ش قول المتن (ظهور المقصود) أي من الحب والتمر اه مغنى فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب ان استتر بعض المقصود منه مر اه سم عبارة النهاية والمغنى ولا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والعلقاس والبصل في الأرض ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط قطعه كالقول اه قول المتن (وشعير) قضيته أنه نوع واحد والمشاهد فيه أنه نوعان بارز وغيره ويسمى عند العامة شعير النى فهو كالذرة ولعله لم يذكر أنه نوعان لأن الغالب فيه رؤية حبه وفي سم على ج ينبغي في الشعيرة أنه لا بد من رؤية كل سنبل ولا يقال رؤية البعض كافي وذلك كما لو فرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل انتهى اه ع ش (قوله ونوع من الذرة) الى قول المتن ولا بأس في النهاية الاقوله بل القياس الى المتن (قوله قال بعضهم الخ) لك أن تقول يجوز أن يكون مراده هذا البعض أن المرقى بعض كل حبة لأن بعض الحبات غير مرثى بالكمية مرشد الى ذلك تنظيره بالبصل وعليه فلا توقف فيه اه بصري (قوله بعض حبانه) أي الدخن اه رشيدى (قوله بل القياس فهم الخ) أي البصل والدخن اه ع ش (قوله تفريق الصفة الخ) وقد يقال القياس البطلان في الجميع لان شرط تفريق الصفة كون الباطل أيضا معالوما يمكن التوزيع ثم رأيت مر قال الاوجه البطلان فيها انتهى اه عبارة النهاية بعد سرد عبارة الشارح والوجه فيه عدم الصحة في الجميع اه قال ع ش وقوله والوجه فيه أي في القياس عليه وعليه فيمكن الفرق بين رؤية بعض البصل وبعض الحب بان الغالب أن السنبل الواحدة يجوز بيع أصله وحده أو قبل اثماره بدون شرط القطع أي ان قوى وصلح للاثمار (قول المصنف لا بشرط قطعه) فان باعه بشرط قطعه فاختلف بعد قطعه فأخلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قاعه فقطع فان ما أخلاه للمشتري * (فرع) * الخجج جواز بيع نحو القصب والخس من روعاذا لم يستتر في الأرض منه الا الجذور التي لا تقصد لاكل م ر (قول المصنف فان يبيع معها) عبارة الروض فرع لا يصح بيع زرع لم يشتد حبه وبقول وان كانت تجز مرارا لا بشرط القطع أو القلع أو مع الأرض اه (قوله أو يبيع وحده بقل) فليس التقدير أو يبيع الزرع الاخضر كما يتبادر من التركيب (قوله وما أفهمه المتن) أي حيث قال جاز بلا شرط (قوله مطلقا) ينبغي ان معناه سواء عياد صلاحه أم لا لأن معناه سواء يبيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور اذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع (قول المصنف ظهور المقصود) فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب ان استتر بعض المقصود منه مر (قوله وشعير) ينبغي في الشعيرة أنه لا بد من رؤية كل سنبل ولا يقال رؤية البعض كافي وذلك كما لو فرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل (قوله بل القياس فهم ما تفريق الصفة) قياس ذلك تفريق الصفة في بيع زرع الخلطة فيه مخ فيما عدا سنبلها لظهوره وعلى هذا فقول الانوار لا تأتي آفة الا يجوز بيع الجوز في القشرة العليا مع الشجر يكون معناه قصر البطلان على الجوز دون الشجر بل يصح فيه تفريق الصفة وقد يقال القياس البطلان في الجميع في جميع هذه الصور لان شرط تفريق الصفة كون

فيصح في المرتي فقط ان عرف
بقسطه من الشمن وكون
رؤية البعض متناذل على
الباقى غالباً شئوع نعم ان
فرض ذلك في نوع بخصوصه
لم تبعد الصحة في الشكل
نظير ما ياتي في قصب السكر
(والعدس) بقض الحبال (في
السنبيل) وجوز القطن
قبيل تشققه (لا يصح بيعه
دون سنبله) لاستناره (ولا
معه في الجديده) لاستنار
المقصود به ليس من مصنفه
والنهي عن بيع السنبيل
حتى يبيض أي يشد كفي
رواية محمول على سنبيل نحو
الشعير جهابيين الادلة وفي
الانوار لا يجوز بيع الجوز
في القشرة العليامع الشعير
وقياسه امتناع بيع القطن
قبيل تشققه ولو مع شجره
(ولا باس بكلم) وهو بكسر
أوله وعاء الطلع (لا يزال
الا عند الاكل) بقض الهجره
وأما مضه ومها فهو الما كزل
كرمان وطلع نخسل وموز
وطبخ وباذنجان لان بقاءه
فيه من صلته ومثل ذلك
ما يكون بقاء فيه سببها
لا تخرار كرز وعاس ومن
زعم أن الارز كالشعير انما
هو باعتبار نوع منه كذلك
وانما يصح السلم في الارز
والعسل في قشرته

لا يختلف حجبها ف رؤية بعض الحب تدل على باقيه ورؤية الظاهر من البصل لا تدل على باقيه اه (قوله ان
عرف بقسطه) أي ان أمكن التقسيط والاطال في الجميع وهو ظاهر اه سم (قوله هنا) أي في البصل
والدخن (قوله والعدس) أي والسسم ثم اية ومعنى (قوله والنهي الخ) رد لدليل القديم (قوله مع الشعير)
أي بان يورد العقد عليه مع الشعير أمالو أو رده على الشعير وحده صح ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر وكذا
يقال في قطن يبق سنتين فليتأمل وفي الروض وشرحه ولا يعتبر تشقق القشر الا على من نحو الجوز بل هو
للباطع مطلق الخ اه سم (قوله وقياس امتناع الخ) تقدم له مر الجزم به بعد قول المصنف وبعد التنافر
للباطع الخ اه ع ش (قوله وقياسه الخ) حاصله أنه يمنع بيع ذلك منفرداً فلا يتغير الحكم ببيع مع الشعير
ومثله كل ما يمنع ببيع منفرداً بخلاف نحو الطالع وفي الروض وشرحه وتشقق جوز عطف أي قطن يبق سنتين
أي سنتين فأكثر كما هو النخل فيتبع المستتر غيره ان اتحد فهم ما ذكر وما لا يبق من أصل العطف أكثر من
سنة ان يبع قبل تكامل قطنه لم يجز الا بشرط القطع سواء خرج الجوز أولاً أو بعده كاملاً فان تشقق جوز
صح لظهور المقصود والابطال لاستنار قطنه انتهى باختصار وقوله أولاً كما هو النخل قال السارح في شرح
العباب فان بيع أصله قبل خروج الجوز أو بعده وقبل تشققه فهو للمشترى والا فهو للبائع وتشقق بعضه
وان قل كتشقق كله انتهى فعلم أن خير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط وكان ما يبق سنتين
المقصود الاصل فيه صح وان لم يتشقق ودخل تبعاً وغيره المقصود الاثرة ففصل فليتأمل اه سم قول المصنف
(ولا باس) أي لا يضر (قوله وهو بكسر) الى قوله وأيضا في النهاية (قوله وعاء نحو الطلع) أي فالمراد
بالكلم هنا المنفرد بنحو الظاهر ما سألني قريبا اه رشيدى (قوله كرماني) الى المتن في المعنى (قوله الارز
كالشعير) أي في أن له كما واحد (قوله انما هو) أبده النهاية بالعله (قوله وانما لم يصح الخ) فعلم جواز البيع
الباطل أيضا مع ما لو يمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع
بطل في الجميع وقيل في الارض قولان اه ومثل السارح الزرع المذكور بالفعل المستور بالارض والبر
المستور بسنبله وعلل البطالان في الجميع بالجهل باحد المقصودين الموجب لعذر التوزيع لا يقال بل يمكن
التوزيع بعد العقد اذا علم الباطل لان العبرة بالعلم حال العقد بدليل قوله زرع لا يفرد ثم رأيت مر قال
الاوجه البطالان فيهما اه ويؤيده ما قدمته من قول المصنف ولو باع الخ (قوله فيصح في المرتي فقط) قياس
ما قاله أنه لو ورد العقد على المرتي وحده صح وهو ظاهر وقوله ان عرف بقسطه أي ان أمكن التقسيط والا
بطل في الجميع كما هو ظاهر (قوله مع الشعير) أي بان يورد العقد عليه مع الشعير أمالو أو رده على الشعير
وحده صح ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر وكذا يقاب في قطن يبق سنتين فليتأمل وفي الروض وشرحه ولا يعتبر
تشقق القشر الا على من نحو الجوز بل هو للبائع مطلق الخ (قوله وقياسه الخ) حاصله أنه يمنع بيع ذلك
منفرداً فلا يتغير الحكم ببيع مع الشعير ومثله كل ما يمنع ببيع منفرداً بخلاف نحو الطالع وفي الروض وشرحه
وتشقق جوز عطف أي قطن يبق سنتين أي فأكثر كما هو النخل فيتبع المشقق غيره ان اتحد فهم ما ذكر وما
لا يبق من أصل العطف أكثر من سنة ان يبع قبل تكامل قطنه لم يجز الا بشرط القطع سواء خرج الجوز أولاً أو
بعد تكامله فان تشقق جوز صح لظهور المقصود والابطال لاستنار قطنه اه باختصار وقوله أولاً كما هو النخل
قال السارح في شرح العباب فان بيع أصله قبل خروج الجوز أو بعده وقبل تشققه فهو للمشترى والا فهو
للباطع وتشقق بعضه وان قل كتشقق كله اه فعلم ان غير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط
وكان ما يبق سنتين المقصود الاصل فيه صح وان لم يتشقق ودخل تبعاً وغيره المقصود الاثرة ففصل فليتأمل (قوله
امتناع بيع القطن) أي بان يورد العقد على خصوصه وقوله قبل تشققه أي لاستنار المقصود بما ليس من
صلاحه (قوله وانما لم يصح السلم في الارز الخ) فعلم جواز البيع الارز في قشرته والسلم فيه في قشره الاسفل
دون الاعلى وما نقل عن المصنف من صحة السلم في الارز على الاصح محمول على المقشور وأما خشب الكنان
فيجوز بيعه لان المقصود ظاهره والساس في باطنه كنوى التمر ولا يجوز السلم في الكنان الا بعد نفقته اذا

لما يأتي فيه (وماله كمان) منى كمال استعماله في المغرب بحجاز اذ هو جمع كلمة أو كم بكسر أوله فقياس مثناه كان أو كمان (كالجوز واللوز والباقل) أي الفول (يداع في قشره الاسفل) لان بقاعه فيه من مصلحته (ولا يصح في الاعلى) على الشجر أو الارض لاستناره بما ليس من مصلحته وفارق صحة بيع قصب السكر (٤٦٦) قشره الاعلى بان قشره سائر لكانه وقشر القصب لبعضه غالباً ففارق به بعضه دالة

على باقيه وأيضاً فقشره الاسفل كثر من ما يعص معه فصارت كانه في قشر واحد كالرمان ويظهر ان الكلام في باقلا لا يؤكل معه قشره الاعلى والاجاز كبير اللوز في قشره الاعلى قبل انعقاد الاسفل لانه ما كوله كله (وفي قول يصح) بيعه في الاعلى (ان كان رطباً) لحفظه رطوبته فهو من مصلحته ورجحه كغيره في الباقلا بل نقله الروياني عن الاصحاب والائمة الثلاثة والاجماع الفعلي عليه وحكاية جمع أن الشافعي أمر الربيع بشرائه لبيع بغداد معترضة بان الربيع لم يصبه بما يفرض صحته فهو مذهبا القديم وقد بالغ في الام في تقرير عدم صحة بيعه وسيأتي في احياء الموات الكلام على الاجماع الفعلي قبل ومثله اللوبيا وورد بانها ما كوله كالكالوز قبل انعقاد الاسفل (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والخلاوة) بان يتوه ويلين اي يصفو ويجري الماء فيه (فيما) متعلق ببسود وظهور (لا يتلون وفي غيره) وهو ما يتلون بدو صلاحه (بان يأخذ في الحرة أو السوداء) أو الصغرة نعم يؤخذ مما قررره أن المدار على التهيؤ اها هو المقصود منه أن نحو اللبون مما يوجد تموهه لمقصود منه قبل صفته يكون مستثنى مما ذكر في المتلون وبدو في غير الثمر باشتداد الحب بان يهيئها هو المقصود منه وكبر القماء بحيث ينبغي غالباً لا كل وتفتح الورد وتناهي نحو ورق التوت والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالباً وأصل ذلك تفسير أنس الراوي للزهري خبره عن بيع الثمرة حتى ترهى بان

للارز في قشره والسلم فيه في قشره الاسفل دون الاعلى اه سم (قوله لما يأتي) أي لان البيع يعتمد المشاهدة بخلاف السلم فإنه يعتمد الصفات وهي لا تغد الغرض في ذلك لاختلاف القشر خفة وزانة ولان عقد السلم تغد رفلان يضمن اليه غراً آخر بلا حاجة وما نقل عن فتاوى المصنف من أن الاصح جواز السلم في الارز محمول على المقشور نهاية ومعنى (قوله استعماله) أي للفظ السكام وكذا ضمير اذ هو جمع (قوله فقياس مثناه) أي منى كلمة وكما قول المتن والباقلا بتشديد اللام مع القصر ويكتب بالياء وبالخفض مع المد ويكتب بالالف وقديقه ص اه نهاية (قوله صحة بيع القصب) ينبغي ولو ضرر وعلان ما يستتر منه في الارض غير مقصود غالباً كما مر وفي فتاوى السيوطي وشراء القلقاس وهو مدفون في الارض باطل سم على ج اه عش (قوله والاجاز) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله لحفظه) الى المتن في النهاية (قوله والاجماع الفعلي عليه) مبتدأ وخبر (قوله قيل ومثله اللوبيا) أي الرطب اعتمده المعنى (قوله قبل انعقاد الاسفل) أي اشتداده قول المتن (وبدو الصلاح) قسمه الماورد في ثمانية أقسام أحدها اللون كصفرة الشمس وحمرة العناب وسواد الاحاص وبياض التفاح ونحو ذلك ثانياً الطعم كحلاوة قصب السكر وجوضه الرمان اذ انزلت المرارة ثالثاً النضج في التين والبطيخ ونحوه ما وذلك بان تليين صلابته رابعها بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير خامساً بالقلوب والامتلاء كالعلف والبقول سادساً بالكبر كالقضاء سابعها بان شقاق كلمة كالقطن والجوز ثامناً بانفتاحه كالورد ورت التوت انتهى خطيب وعبارة ج وتناهي ورق التوت وهي أولى اه عش (قوله بأن يتوه) الى قوا المتن ويتصرف في النهاية الاقوله والجل (قوله بأن يتوه الخ) تفسير لفظه ومبادئ النضج الخ وقوله أي يصفو الخ تفسير لقوله يتوه الخ (قوله متعلق ببسود وظهور) أي على التنازع (قوله بدو صلاحه) موقعه ما بين الواو وفي المتن (قوله أن المدار الخ) بدل من قوله ما قررره (قوله أن نحو اللبون الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله المقصود منه) نعم تموهه (قوله قبل صفته) ظرف يوجد (قوله وكبر القماء) عطف على الاشتداد اه رشيدى (قوله والضابط الخ) أي ضابط بدو صلاح الثمر وغيره ورد على هذا الضابط نحو البقل فإنه لا يصح بيعه بالشرط لقطع كمر مع أن الحالة التي وصل اليها طاب فيها غالباً اه عش (قوله وأصل ذلك) أي الضابط (قوله ينضبط الاحشاذ ولو باع حب الكان وحده أو مع خشبه لم يصح ككاهو وظاهر لاستناره الحب بما ليس من صلاحه كالجوز والبر وحده أو مع الزرع ولو باع الحب وحده وعليه الحب صح ككاهو ظاهر للعلم بالبيع فليتأمل وفي شرح مر قال ابن الرفعة والسكان اذا بد اصلحه يظهر جواز بيعه لان ما يغزل منه ظاهر والسكاس في باطنه كالنوى في القمل لكن هذا لا يتميز في رأى العين بخلاف التمر والنوى اه والاوجه ان محله اخذاً مما مر لم يبيع مع برره بعد بدو صلاحه والا فلا يصح كالخطة في سنبلها اه بقى ما لو اطلق بيع خشب الكان وعليه الحب وينبغي أن يصح وينزل على الحب فقط لانه بمنزلة شجرة نخيل عامها ثم مؤبر أو شجر نخوتين خرج ثم رها فلا يتناول الحب كالا يتناول الشجر المذكور ثم رها وانما لم نقل مثل ذلك في نحو زرع الخطة لان المقصود سنابلها بخلاف الكان فان المقصود خشبه فليتأمل (قوله وفارق صحة بيع قصب السكر) ينبغي ولو ضرر وعلان ما يستتر منه في الارض غير مقصود غالباً كما مر وفي فتاوى السيوطي في باب الشركة وشراء القلقاس وهو مدفون في الارض باطل وكذا القصب في الارض ان كان مستورا بقشره ولا يصح اه وفيما ذكره في القصب نظار (قوله والاجاز) ظاهر كلامهم بخالفهم (قوله امر الربيع) يمكن ان يقال ان الربيع قلدي شرائه القائل بعخته باذن الشافعي لكن يرد عليه انه يمنع على

وان

يؤخذ مما قررره أن المدار على التهيؤ اها هو المقصود منه أن نحو اللبون مما يوجد تموهه لمقصود منه قبل صفته يكون مستثنى مما ذكر في المتلون وبدو في غير الثمر باشتداد الحب بان يهيئها هو المقصود منه وكبر القماء بحيث ينبغي غالباً لا كل وتفتح الورد وتناهي نحو ورق التوت والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالباً وأصل ذلك تفسير أنس الراوي للزهري خبره عن بيع الثمرة حتى ترهى بان

تحمراً أو تصفراً (ويكفي بدو صلاح بعضه) أي الجنس الواحد وان اختلف أنواعه (وان (٤٦٧) قل) كنية واحدة لان الله تعالى امتن

علينا بطيب الثمار على
التدريج ليطول زمن النكهة
فلو شرط طيب السكل لادى
الى حرج شديد (ولو باع ثمر
بستان أو بستانين بصلاح
بعضه فعلى ما سبق في التاخير)
فلا يتبع ما لم يدم ابدا الا
ان اتحاد الجنس وان اختلف
النوع وانحد البستان
والعقد والجل فان اختلف
واحد من هذه لم يصح قوما
لم يدم صلاحه الا بشرط
قطعه (ومن باع ما بدا
صلاحه) من ثمر أو زرع من
غير شرط قطعه أو قلعه
والاصل ملك البائع (لزمه
سقيه) ان كان مما سبق الى
أو ان الجذاذ (قبل التخلية
وبعدها) قدر ما ينمي ويقيه
التلف لانه من ثمة التسليم
الواجب فشرطه على المشتري
مبطل للبيع امام شرط
قطع أو قلعه فلا يجب سقي كما
بحثنا اسبقا اذا لم يثبت
قطعه الا من طويلا
يحتاج فيه الى السقي فيكفاه
على الارحاة اخذ من تعليلهم
المذكور وان نظرت فيه
الاذرى واما اذا لم يملك
الاصل بان باع الثمرة لما لاك
الشجرة فلا يجب أيضا
لانقطاع العلق بينهما
(ويتصرف بمشترية بعدها)
أي التخلية لحصول القبة
بها كما مر مع بيان أن
بعد أن الجذ ذوات
اقتبس ذمها على نقلها

وان اختلفت) غايته (قوله أنواعه) أي كبر في نوعه على اه عش (قوله كنية الخ) أي من عنب أو بصر
أو نحو اه نهاية (قوله ما لم يدم ابدا) في البستان أو كل من البستانين اه نهاية (قوله وان اختلف
النوع) أي على الاصح كما مر اه عش (قوله والجل) تقدم فيه بحث في التاخير حله أن جل النخل الثاني
يكون للبائع اذا كان البيع بعد تأبير الجل الاول أو بعضه وقضيته أنه اذا بدا صلاح الجل الاول أو بعضه كفى
عن صلاح الثاني اه سم (قوله من غير شرط قطعه الخ) أي ما دام باع مطلقا أو بشرط ابقائه اه عش
(قوله والاصل الخ) سيد كرم ترزه بقوله واما الخ (قوله الى وان الجداد) صلة سقيه (قوله قدر ما ينمي)
فلا يكفي ما يدفع عنه التلف والتعيب بل لا بد من سقي ينمي على العادة في مثله اه عش (قوله ويقيه)
عطف مغاير اه عش (قوله فشرطه على المشتري الخ) أي سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعدله
أو من غيره اه عش (قوله أمام شرط الخ) محترز قوله من غير شرط قطعه الخ (قوله فلا يجب الخ) أي بعد
التخلية مر قال المحلى ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذ من تعليل باقي
ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم يمكن حله على ما ذكره الشارح بقوله الا اذا لم يثبت الخ ولا يخفى اشعار
عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه في أوائل الفصل اه سم عبارة عش قوله
مر لم يجب بعد التخلية مفهومة وجوب السقي قبل التخلية وان أمكن قطعه الا ولم يذكر في هذا القيد فقضيته
أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق ابقاءه فلا معنى لتكليف البائع السقي
الذي ينمي ثم رأيت سم دلي محذو كرم ما وافق هذا فراجع وقديقال بوجوبه قبل التخلية كما أفهمه كلام
الشارح مر ووجه بان التخصيص من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه فاذا تلف بترك السقي كان من
ضمانه وقد يصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وأن البائع لا يبرأ باسقاط
الضمان عنه اه (قوله الا اذا لم يثبت الخ) ظاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حينئذيين ما قبل التخلية
وما بعدها اه سم (قوله واما اذا لم يملك الاصل الخ) من صور عدم ملك الاصل أيضا بيع الثمرة لثالث
والظاهر أنه لا يجب أيضا هنا على البائع اه سم (قوله لانقطاع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك اذا باع الثمرة
والشجرة معا سم على حج بقوله باع الثمرة لزيد ثم باع الشجرة لعمرو وهل يلزم البائع السقي أم لا فانه نظر
والاقرب لزوم ووجه بانه التزم له السقي فيع الشجرة لغيره لا يستطاع عنما لزمه وهذا بخلاف ما لو باع
الثمره لشخص ثم باعها للمشتري لثالث فان البائع لا يلزمه السقي على ما يؤخذ من كلام سم على حج وان كان
ملك الشجرة لان المشتري الثاني لم يتاق من البائع الاول فلا علاقة بينهما وما لو كان نقل عن شخص الزيادة أنه
يلزمه السقي لكونه التزمه بالمبيع اه عش والى هذا ما قبل القاب (قوله أي التخلية) التي قوله مع بيان في
النهاية (قوله كما مر) أي في المبيع قبل قبضه اه نهاية وقال الكردي أي عند قول المتن وقبض الع - قار اه
(قوله دلي نقلها) تقدم ما فيه اه سم وسأني مثله من عش آتفا (قوله أو معا) الى قول المتن فان سمح في
النهاية (قوله لما تقرر من حصول القبض بها) أي وان كان بيع الثمر بعد أو ان الجداد كما تقدم في المبيع

الشافعي أكله تقليد الامتناع التقليد عليه (قوله والجل) تقدم فيه بحث في التاخير حاصله ان جل النخل
الثاني يكون للبائع اذا كان البيع بعد تأبير الجل الاول أو بعضه وقضيته أنه اذا بدا صلاح الجل الاول أو بعضه
كفى عن صلاح الثاني (قوله فلا يجب) أي بعد التخلية مر قال المحلى ثم البيع يصدق مع شرط القطع
ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية اخذ من تعليل باقي ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم يمكن حله على ما ذكره
الشارح بقوله الا اذا لم يثبت الخ ولا يخفى اشعار عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم
ما فيه في أوائل الفصل (قوله اذا لم يثبت قطعه الخ) ظاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حينئذيين ما قبل
التخلية وما بعدها (قوله واما اذا لم يملك الاصل الخ) من صور عدم ملك الاصل أيضا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب
هنا على البائع (قوله لانقطاع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك اذا باع الثمرة والشجرة معا (قوله على نقلها

عرض مهلك أو معيب) بعدها من غير ترك سقي واجب (كبر) بفتح الراء واسكانها كما تخلفه (فالجذ ذوات) من ضمان المشتري لمباة
من حصول القبض بها الخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أميب في ثمر اشتراه

قبل قبضه اه عش أي خلافا للتحفة (قوله ولم يسقط الخ) فلو كانت من ضمان البائع لاسقط صلى الله عليه وسلم الدين التي لحقته من ثمن الثمار التالية اه كردى (قوله من ثمنها) أي الثمر فكان الأولى التذكير (قوله فغيره) أي مسلم (قوله بوضع الجوائح) أي عن المشتري جمع جائحة وهي العاهة والاكفة كالرج والسهم والاعربة أي بوضع ثمن متلف الجوائح اه بجبري (قوله بن الدليلين) أي خبري مسلم المارين آتفا (قوله أما إذا الخ) محترز قوله من غير ترك سقي واجب أي وأما لو عرض التعيب من ذلك فسيأتي في المتن اه رشدي (قوله الواجب عليه) أي بعد التخلية كما هو صريح الكلام اه سم أي وتقدم ما فيه (قوله فهو من ضمانه) أي فينسخ العقد اه سم أي كما سيأتي في قوله حتى تلف بذلك انفسخ العقد عتب المتن الآتي اه رشدي (قوله ضمنه حرما) أي المشتري وهو واضح مما مر من عدم وجوب السقي على البائع وقياسه أن مثل ذلك مالو باعها لغير مالك الشجرة حيث قلنا بعدم وجوب السقي عليه اه عش (قوله كالمالك الخ) أي وقد تلف بعد التخلية والمراد أن كونه من ضمان المشتري لا خلاف فيه حينئذ اه عش (قوله أو بعد أو ان الخ) عطف على نحو سرة (قوله زمن الخ) هذا القيد داعي محتاج اليه إذا نشأ المالك من ترك السقي أما إذا لم يكن كذلك فلا حاجة اليه لما تقدم أن المبيع بعد قبضه من ضمان المشتري اه عش (قوله أما ما قبل الخ) محترز قول المتن بعدها أي أما المالك الذي عرض قبل التخلية فن الخ (قوله فن ضمان البائع) أي فينسخ العقد بتلقه وكان ينبغي له ذكره لظاهر معنى قوله عقبه فان تلف الخ ولعله يسقط من النسخ اه رشدي وقد يقال ان في صنيع الشارع احتياكا (قوله فن ضمان البائع) ظاهره وان كان التلف والتعيب بترك السقي لما شرط قطعه اه عش (قوله انفسخ فيه فقط) أي ويختير المشتري في الباقي ان كان التلف قبل القبض اه عش ويأتي في الشرح وعن شرحي العباب والمنهج ما يصرح بان قوله قبل القبض ليس بقيد (قوله فلو تعيب الثمر الخ) الظاهر أنه لا يشترط في التعيب هنا عرض ما ينقصه من قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم نموه ونوعه ما مر أنه يجب عليه السقي قدر ما ينمي ويقيم من التلف اه عش (قوله فلو تعيب الثمر الخ) قال في الروض فان آل أي التعيب الى التلف وهو أي المشتري عالم أي به ولم ينسخ فهل يغرم له البائع أي البدل لعدمه أم لا أي لتقصير المشتري بترك النسخ مع القدرة وجهان قال في شرحه الأوجه الثاني وبسط الاستدلال له اه سم وقوله الأوجه الخ اعتمدته النهاية والمغني وقال السيد عمر ولعل محل الخلاف في غيره مقدار الارش أما مقداره فيسحقه المشتري قطعاً فليتمل اللهم الا ان يقال ان المشتري مقصر بترك النسخ والحال ما ذكر فلا أرش له أيضا اه (قوله منفرد الخ) فيه إشارة الى عدم الخيار اذا بيع مع الشجر أو من مالك الشجر أي لعدم وجوب السقي حيث عدل على البائع اه سم (قوله ما سقي الخ) الموصول واقعة على الماء عبارة النهاية والمغني والاعباب هذا كله ما لم يتعد السقي فان تعدد بأن غارت العين أو انقطع النهر فلا خيار له كاصرح به أبو علي الطبري ولا يكاف في هذه الحالة تكليف ماء آخر كما هو قضية نص الام وكلام الجويني في السلسلة اه قال عش قوله تكليف ماء آخر ظاهره وان قرب جدا اه قول المستن (فله الخيار) أي فورا اه عش (قوله كالسابق على القبض) يفيد أن الكلام فيما بعد التخلية اه سم عبارة العباب مع شرحه للشارح وفي شرح المنهج نحوها وان تلف الثمرة بعطش انفسخ البيع مطلقاً أي قبل التخلية وبعد الاستناد التلف

تقدم ما فيه (قوله الواجب عليه) أي بعد التخلية كما هو صريح هذا الكلام وقوله فهو من ضمانه أي فينسخ البيع (قوله فلو تعيب الثمر) قال في الروض فان آل أي التعيب الى التلف وهو أي المشتري عالم أي به ولم ينسخ فهل يغرم له البائع أي البدل لعدمه أم لا أي لتقصير المشتري بترك النسخ مع القدرة وجهان قال في شرحه الأوجه الثاني وبسط الاستدلال له وعبارة العباب فان أفضى أي التعيب الى تلفه فان لم يعلم به أي بالافضاء الى التلف المشتري حتى تلف انفسخ أي البيع وان علم به ولم ينسخ ففي غرم البائع له وجهان اه (قوله منفرد الخ) فيه إشارة الى عدم الخيار اذا بيع مع الشجر أو من مالك الشجر أي لعدم وجوب السقي حيث عدل على البائع (قوله بخلاف ما إذا نقد) أي فلا خيار بالتعيب بترك السقي (قوله كالسابق على القبض)

ولم يسقط ما لحقه من ثمنها فغيره أنه أمر بوضع الجوائح اما محمول على الأولى أو على ما قبل القبض جميعا بن الدليلين أما إذا عرض المالك من ترك البائع للسقي الواجب عليه فهو من ضمانه ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر ضمنه حرما كما لو كان المالك نحو سرة أو بعد أو ان الجذاذ زمن بعد التأخير فيه تضييعاً أما ما قبلها فن ضمان البائع فان تلف البعض انفسخ فيه فقط (فلو تعيب الثمر المبيع منفرداً من غير مالك الشجر) (ترك البائع السقي) الواجب عليه بأن كان ما سقي منه باقياً بخلاف ما إذا نقد (فله) أي للمشتري (الخيار) لان التعيب الحادث بترك البائع ما لزمه كالسابق على القبض

ومن ثم لو تلف به انفسخ العقد كما تقرر (ولو بيع قبل) أو بعد بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم بشرط قطعه لتقريطه ومن ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه (٤٦٩) من ضمان البائع قال الأذري لا وجه له إذا أخر المشتري عناداً

(ولو بيع ثم) أو زرع بعد بدو الصلاح وهو مما يندر اختلاطه أو يتساوى فيه الأمران أو يجهل حاله صح بشرط القطع والبقاء ومع الإطلاق أو بما (يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالوجود) بحيث لا يميزان (كثني وقضاء) ويطبخ (لم يصح إلا أن بشرط المشتري) يعني أحد العاقلين وبواقعته الآخر (قطع ثم) أو زرع عند خوف الاختلاط فيصح البيع حيث نذر وال محذور فإن لم يتفق قطع حتى اختلط فكفى قوله (ولو حصل الاختلاط فيما يندر) فيه الاختلاط أو فيما يتساوى فيه الأمران أو يجهل فيه الحال فلا يظهر أنه لا ينفك عن البيع لبقائه عين المبيع وتسليمه بمكن بالطريق الآتي فزعم المقابل تعذره بمنوع وان صححه المصنف في بعض كتبه وأطال جمع متأخرون في أنه المذهب (بل يتخير المشتري) إذا وقع الاختلاط قبل التخلية لأنه كعيب حدث قبل التسليم ومنه يؤخذ اعتماد ما دل عليه كلام الرافعي أنه خيار عيب فيكون فوراً ولا يتوقف على حاكم لصدق حد العيب

إلى ترك السقي المستحق وإن تعيبته أي العطش ولو بعد القبض مع إمكان السقي تخير المشتري وإن قلنا الجائحة من ضمانه لاستناد العيب إلى ترك السقي المستحق اه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن المستند إلى السابق على القبض كالسابق عليه (قوله لو تلف) أي كلاً أو بعضاً (قوله انفسخ العقد) أي في الكل أو البعض (قوله لو تلف به) أي بترك البائع السقي اه رشدي (قوله كذا تقرر) أي قوله أما إذا عرض الخ قول المن (ولو بيع) أي نحو ثمرو (قوله حتى هلك) أي بجاغ ثمرة قال سم أي بعد التخلية اه وقال عس أي ولا فرق بين كونه قبل التخلية أو بعدها اه أي كما يفيد التعليق الآتي (قوله وقطع بعض الخ) كذا في النهاية وقال الرشدي هو مر تابع في هذا التخفيف ولكن الذي في قول الأذري ما نصه ولا وجه للخلاف إذا طالبه البائع بالقطع وأخر عناداً ولا سيما إذا ألزمه الحاكم به انتهى اه (قوله قال الأذري الخ) خبر قوله وقطع بعض الخ وضميره راجع إليه (قوله بعد بدو الصلاح) أي وأما قبله فقد مر أنه لا يصح إلا بشرط القطع مطلقاً (قوله يندر اختلاطه) أي الغالب فيه عدم الاختلاط قول المتن (يغلب تلاحقه) أي يقينا أخذ من قوله قبل أو يجهل الخ اه عس وفي هذا الأخذ انظر ظاهر بل المأخوذ منه الظن لا اليقين (قوله كثني وقضاء ويطبخ) هذه أمثلة للشجرة ومثاله للزرع يبيع البرسيم ونحوه فلا يصح الإبطاء لانه مما يغلب فيه التلاحق بزيادة طوله واشتباهاه بالمبيع بغيره وطريق شرائه للرعي أن يشتري بشرط القلع ثم يستأجر الأرض مدة يتأق فيهما رعيه وفي هذه تكون الربة للمشتري أما ما اشتره بشرط القطع وأخر بالتراضي أو دونه فالزيادة للبائع حتى السنبال فإن بلغ البرسيم إلى حالة لا يغلب فيها زيادة واختلاط صح بيعه مطلقاً وبشرط القطع والبقاء حتى يستوفيه بالرعي أو نحو اه عس قول المتن (لم يصح) أي لانتفاء القدرة على التسليم ثماية وشرح المنهج (قوله عند خوف الخ) متعلق بالقطع (قوله فان لم يتفق قطع) أي قطع ما يغلب تلاحقه أو اختلاطه بالتراضي أو دونه (قوله فكفى قوله الخ) أي حكمه كالحكم المذكور في قوله الخ قول المتن (ولو حصل الاختلاط) أي قبل التخلية أو بعدها لكن يتخير المشتري قبل التخلية كيتخير بالابق قبله لالابع لدها لانتهاء الأمر بها اه ايعاب (قوله بالطريق الآتي) أي أنغاف السواد (قوله في بعض كتبه) وهو شرح الوسيط اه سيد عمر (قوله ومنه) أي من التعليق (قوله السابق) أي في باب العيوب اه كردي (قوله ويتوقف الخ) حطاف على التراخي (قوله بفتح الميم) إلى قوله نعم في النهاية الأقوله ورعه السبكي ويجزئ (قوله بهية) واعتبرت الجهالة بالموهوب للحاجة كإقيل بنظيره في اختلاط جام البرجين عس وسيد عمر ويجزئ (قوله وعملك به) أي علك المشتري بسبب الأعراض ما عرض عنه المشتري اه كردي زاد الحلبي من غير صيغة فليس له الرجوع فيه اه (قوله أيضاً) أي كالهبة (قوله هنا) أي في مسألة الاختلاط زاد النهاية كفاي الأعراض عن السنبال اه (قوله بخلافه عن النعل) أي لو أعرض البائع عن النعل التي لا تدخل في البيع لم يملكها المشتري اه كردي (قوله لتوقع عودها الخ) حاصله أن الاختلاط هنا ما كان مانعاً من توقع عوده حساً إلى يد البائع ضعف معه الملك فزال بالأعراض وان النعل لما توقع عودها حساً إلى يد البائع لم يزل الملك عنه بمجرد الأعراض اه سيد عمر (قوله للبائع) عبارة النهاية إلى المشتري قال عس عبارة بيع للبائع وتصور بما إذا بيعت الدابة معولة بنعل أو فضة ومضى الشارح مر بما إذا نعلها المشتري بنعل غيرها ثم ردها بعيب قديم فلا مخالفة اه (قوله وان طالت المدة) أي مدة الأعراض عن النعل اه كردي قول المتن (سقط خياره وينبغي أن مشى ذلك ما لو وقع الفسخ والمساخمة معافيسه ق خياره رعايه لبقاء العقد سيما وقد رج كثير من الأصحاب أنه يتخير البائع أولاً اه عس (قوله للمنة) أي من جهة البائع على المشتري اه عس (قوله يفيدان الكلام فيما بعد التخلية (قول المصنف حتى هلك) أي بعد التخلية (قوله يندر اختلاطه)

السابق عامه فإنه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حينئذ وقال كثيرون على التراخي ويتوقف على الحاكم لانه انقطع النزاع للعيب (فان سمع) بفتح الميم (له البائع بما حدثت) بهية أو أعراض وعملك به أيضاً بخلافه عن النعل لتوقع عودها للبائع وان طالت المدة سقط خياره في الأصح) لزوال المحذور ولا أثر للمنة هنا لانها في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخه وقضية كلامه كامله والروضة

وأصلها تخيير المشتري أولاً حتى تجوز له المبادرة بالفسخ فان بادرا البائع وسمح سقط خياره قال في المطلب وهو يخالف لنص الشافعي والاصحاب على ان الخيار للبائع أولاً ورجحه لسبب واحد - يروى وجه بان الخيار مناف لوضع العقد حيث يمكن الاستغناء عنه لم يصير اليه ووجبت مشاورته البائع أولاً لعله يسمع فيستر العقد ويجري ما ذكر في شرائع زرع بشرط القطع ولم يقطع حتى طال ونحو طعم أو مائع اختلط بمثله بما لا يتميز عنه قبل القبض بخلاف نحو ثوب أو شاة بمثله فان العقد ينفسخ فيه لانه متقوم فلا مثل له يؤخذ بذله أموال وقع الاختلاط بعد التخليع فلا انفساخ أيضاً ولا خيار بل ان اتفاقاً على شيء فذلك والا صدق المشتري اذا لم يعد له في قدر - حق الآخر ولو اشترى شجرة عليها ثمر للبائع ففي وجوب شرط القطع عند خوف أو وقوع الاختلاط ما مر نعم ان تشاحها ففسخ العقد ولو وجه بأن اليد للبائع على ثمرته وللمشتري على ما حدث فتعارضتا ولا مرجح فلم يصدق أحدهما في قدر حق الآخر هنا فتعين انفساخ العقد

تخير المشتري أولاً (الخ) وهو الاصح اه نهاية (قوله على أن الخيار للبائع أولاً) أي فان سمع بحقه أقر العقد والافسخ اه نهاية (قوله الاستغناء عنه) أي الخيار وكذا ضمير اليه (قوله ووجبت الخ) حذف على لم يصير اليه (قوله ويجري ما ذكر) أي القولان اه نهاية أي وأصحهما عدم الانفساخ وتخير المشتري ان كان ذلك قبل التخليع ويصدق ذواليدان كان بعدها اه ع (قوله في شرائع زرع) أي كجزة من القث اه نهاية ومه البرسيم الأخضر ع (قوله حتى طال) وتعذر التمييز اه نهاية (قوله ونحو طعم) حذف على زرع عبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الحنطة ونحوها من المليات ومما نزل الاجزاء حيث يختلط بحنطة البائع الخ اه والمثل يشبه نحو البطيخ فقضيته أنه لا انفساخ باختلاطه بطيخ البائع وقول شرح الروض بحنطة البائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنبي قبل القبض أو بعد وينبغي أن حكمه أنه يتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان اليد لهما اه سم (قوله بما لا يتميز عنه) بدل من قوله بمثله أو مفعول مطاق لا يختلط أي اختلاطاً بحيث لا يتميز عنه (قوله قبل القبض) ظرف لا يختلط أي ما بعده فلا انفساخ ويدوم التنازع بينهما الى الصلح اه ع (قوله بمثله) أي اختلاط بمثله قبل القبض اه ع (قوله أموال وقع الخ) محترز قوله السابق اذا وقع الاختلاط قبل التخليع (قوله بعد التخليع) وكذا لو وقع الاختلاط قبل التخليع وأجاز المشتري البيع فان اتفاقاً على شيء فذلك وان تنازعاً صدق ذواليد وهو هنا البائع ثم رأيت سم على منهج ذكر ذلك نقلا عن مر اه ع وفي سم والسيد عر بعدم مثل ذلك مانصه ثم رأيت الروض وشرحه صرح بذلك اه (قوله عند خوف أو وقوع الخ) صوابه عند خوف الاختلاط وفي وقوع الاختلاط (قوله ما مر) أي من وجوب الاشتراط فيما يغلب اختلاطه ومن أنه لو وقع الاختلاط قبل التخليع تخير المشتري ان لم يسمع له البائع بما حدث أو بعدها فلا خيار الخ (قوله ففسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الاوجه أنه يجري هنا ما تقدم اه وظاهر هذا أن التخيير هنا المشتري أيضاً الا أن يسمع البائع بثمرته اه سم وقضية قول الشارح الآتي في تعيين الخ أن مراده بالفسخ هنا الانفساخ ويحتمل أن أي فالغالب عدم اختلاطه (قوله ويجري ما ذكر في شرائع زرع الخ) في الروض وشرحه ولو اشترى حقة من الرطبة بشرط القطع فطالت وتعذر التمييز فكما اختلاط الثمر فيما ذكر اه (قوله ونحو طعم أو مائع اختلط بمثله بما لا يتميز عنه الخ) وعبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الحنطة ونحوها من المليات ومما نزل الاجزاء حيث يختلط بحنطة البائع الخ اه والمثل يشبه نحو البطيخ فقضيته أنه لا انفساخ باختلاطه بطيخ البائع وذلك قضية قول الشارح ويطيخ بل يشمل نحو البطيخة الواحدة ان قلنا انها مثلية كما سيأتي في السلم ما يقتضي انها مثلية كما ينبغي ان يكون ذلك ثم وقول شرح الروض بحنطة البائع يخرج الاختلاط بحنطة الاجنبي قبل القبض أو بعده ولم يتعرض لحكمه وينبغي أن حكمه أنه يتخير فيما قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان اليد لهما لا لا حد هما لكن اذا حصل التشاح هل يوقف الى الصلح أو يجري فيه ما سيد كبره فيما لو اشترى شجرة عليها ثمر للبائع أو كيف الحال فراجع اه (قوله بل ان اتفاقاً على شيء الخ) ينبغي أن يجري مثل ذلك فيه اذا وقع الاختلاط قبل التخليع ولم يسمع البائع وان أجاز المشتري ثم رأيت في شرح الروض صرح بما يفيد ذلك حيث قال مع المتن فان تراضيا بعد الاختلاط ولو قبل التخليع لا كقيد الاصل بما بعده على قدر من الثمن فذلك والا فالقول قول صاحب اليد يمينه في حق الآخر وهل اليد بعد التخليع للبائع أو للمشتري أو كليهما فيه أوجه ثلاثة وقضية كلام الرافعي ترجيح الثاني الخ اه لكن الذي ينبغي في مسئلتنا أعني فيما قبل التخليع ان تكون اليد للبائع (قوله اذا لم يعد له) قال في الروض في مسئلة الطعم الذي زاده الشارح الا ان أودعها أي المشتري الحنطة أي بعد القبض ثم اختلطت فاليد له أي للبائع أي فالقول قوله يمينه (قوله ففسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الاوجه أن يجري هنا ما تقدم اه وظاهر هذا أن التخيير هنا المشتري أيضاً الا ان

بخلافه فيما مر (تنبيه) * ما ذكر في الزرع اذا طال هو ما جزم به غير واحد (٤٧١) تبع المتولى قال لان زيادة الزرع زيادة

قد رلاصفة فكانت حتى
السنابل للبائع بخلاف
مالو شرط القمع فان الزيادة
المشتري لانه ملك السكل اه
وهو وجيه مدرك لكن
الذي يصرح به كلام الامام
وغيره ان الزيادة للمشتري
في شرط القطع ايضا
ويؤيده قول الشيخين ان
القطن الذي لا يبق أكثر
من سنة كالزرع فاذا باعه
قبيل خروج الجوزق أو
بعده وقبل تكامل القطن
وجب شرط القطع ثم ان لم
يقطع حتى خرج الجوزق
فهو للمشتري لحدوثه على
ما ذكره قال الاذرى وهذا
هو المختار وان ازرع فيه
ظاهر النص (ولا يصح بيع
الخطة في سبيلها بصفة)
من التبن (وهو المحاقلة)
من الحقل يفتح فسكون
جمع حقله وهى الساحة
التي تزرع سميت محاقلة
لتعلقها بالزرع في حقل (ولا)
يبيع الرطب على الخسل
بئر وهو المزابنة) من
الزبن وهو الدفع سميت
بذلك لبناؤها على التخمين
الوجب للتدافع والتخاصم
وذلك لانه صلى الله عليه
وسلم عنهما رواه الشيخان
وفسرافى رواية بما ذكر
وجهه فسادهما فاهما
ان الرباع عدم الرؤية في
الاولى ومن ثم لو باع زرعاً
غير روى يحب أو برا

مراده بالتفاسخ فيما ياتي فسخ الحاكم وهو الاقرب فليراجع (قوله بخلافه فيما مر) أقول فيه بحث اذا الب
فيما مر ايضا للمشتري على المبيع والبائع على ما حدث اه سم (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتد
الشهاب الرملى اه سم واعتمده النهاية ايضا (قوله وهذا هو المختار) أى ماصرح به كلام الامام وغيره قال
في شرح الارشاد وعلى الاول فقد يفرق بان المقصود ثم هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزقه للمشتري بخلافه
هنا فان الزرع مقصود كسنا بله فاما كن جعلها للبائع دونته انتهى اه سم (قوله من التبن) الى قوله وزعم
في النهاية الا قوله وتوطئة لقوله (قوله سميت) أى المحاقلة بمعنى العقود وكذا ضمير لمتعلقها (قوله محاقلة) أى
بهذا اللفظ ففهم شبهه استخدام وكذا الامر في نفي الا (قوله وذلك) أى عدم صحة المحاقلة والمزابنة (قوله
رواه) أى انتهى أى داله (قوله فسادهما) أى المحاقلة والمزابنة (قوله من الربا) أى لعدم العلم بالمماثلة
فيهما اه معنى (قوله الاول) أى المحاقلة (قوله زرعاً غير روى) أى قبل ظهور الحب اه نهاية
وأسنى قال سم قوله قبل ظهور الحب قد يقال لا حاجة الى هذا القيد بعد تقييد الزرع بكونه غير روى
لا فرق حيث يذنب ما قبل ظهور الحب وما بعده الآن يريد بالزرع ما جبر روى ويكون غير روى أنه حشيش
غير ما كقول كحشيش زرع البرخيش يذنبه التمييد للاحتراز عما لو ظهر حبسه فانه يمنع حيث يذنبه اه
ومقتضى هذا أن القيد المذكور موجود في بعض نسخ الشرح ايضا (قوله غير روى) بان لم يؤكل أخضر
عادة كالقمح مثلاً اه عش (قوله وتقابض) راجع للمعطوف فقط (قوله اذ لا ربا) أى في الصورتين
وهو في الاولى ظاهر وفي الثانية تلوجود التقابض اه عش (قوله اذ لا ربا) يؤخذ من ذلك أنه اذا كان روى
كان اعتد اكله كالخلبة امتنع بيعه بحبه وبه حرم الزركشى اه نهاية (قوله لتسميتهما) أى لافادة التسمية
(قوله وتوطئة) عطف على قوله لتسميتهما لانه لا يظهر بالنسبة الى المحاقلة (قوله وهى ما يفرغ) لعل
المراد لغة وقوله في المتن وه بيع الرطب الخ لعل المراد شعرا سم على منتهج أى وذلك لان قوله جمع عرية

سمع له البائع بثمرته (قوله بخلافه فيما مر) أقول فيه بحث اذا الب في ما مر ايضا للمشتري على المبيع والبائع
على ما حدث فاما تل (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى واعلم أنهم قالوا ان
من أراد شراء زرع أو نحوه قبل بدو صلاحه لم يفسد فطر يقفه أن يشتريه بشرط القطع ثم يستاجر الارض
وحينئذ فقتية كون الزيادة للبائع أنه لو لم يزرعه حتى زاد وطال امتنع الرى به يرضى البائع لان الزيادة
وهى غير متميزة فالأصل له ان يشتريه بشرط القمع ثم يستاجر الارض (قوله قال الاذرى وهذا هو المختار
الخ) قال في شرح الارشاد وعلى الاول فقد يفرق بان المقصود ثم هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزقه
للمشتري بخلافه هنا فان الزرع مقصود كسنا بله فاما كن جعلها للبائع دونته انتهى واعلم أنه صرح في الروضة
بانه لو اشترى أصل نحو بطيخ بشرط القطع فلم يقطع حتى أثمر كانت الثمرة للمشتري ولا يخفى أن المفهوم من
كلامهم أنه لو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى أثمرت كانت الثمرة للمشتري فاما مسألة الروضة
المذكورة فيمكن أن يجري الفرق المذكور فيها اذا اصول نحو البطيخ شبيهة باصول القطن المذكور وأما
مسألة الشجرة المذكورة فقد تشكل على الفرق فليتأمل الآن بحاج بان من شأن الشجر أن يقصد لثمرته
والزرع أن يقصد لجميعه (قوله قبل ظهور الحب) قد يقال لا حاجة الى هذا القيد بعد تقييد الزرع بكونه
غير روى اذ لا فرق حيث يذنب ما قبل ظهور الحب وما بعده الآن يكون أراد بالزرع ما جبر روى وأراد بكونه
هو غير روى أنه حشيش غير ما كقول كحشيش زرع البرخيش يذنبه التقييد للاحتراز عما لو ظهر حبه فانه
يمنع حيث يذنبه ولهذا عرفت في الروض بقوله أو باع زرعاً قبل ظهور الحب أى بحبها لان الحشيش غير
روى اه قال في شرحه ويؤخذ منه أنه اذا كان روى كان اعتد اكله كالخلبة امتنع بيعه بحبه وبه حرم
الزركشى اه وظاهره امتناع بيع الخلبة وان لم يظهر حبها بحبها وهذا يقتضى أن حشيشها مع حبها جنس
واحد والاصلح البيع بشرط التقابض (قوله وتقابض) راجع لقوله أو برا الخ دون ما قبله اذ لا ربا فيه

صافيا بشعير وتقابض في المجلس حازا اذ لا ربا وصرح بهذين لتسميتهما بما ذكر والا فقد علما بما مر في الربا وتوطئة لقوله (وبرخص في) يبيع
(العرايا) جمع عرية وهى ما ينفذ دلال كل لغوها عن حكم باقى البستان

(وهو) أي بيعها المفهوم من السياق كما ندرته (بيع الرطب) وألحق به الماوردي وغيره البسر لان الحاجة اليه كهي الى الرطب (على النخل
بئر) (لارطب في الارض أو) بيع (العنب) والحق الحصرم به الذي زعمه شارح قياسا على البسر لما قاله الاذري ليدو صلاح البسر
وتناهي كبره فانخرص بدخله بخلاف الحصرم فيها ونقل الاسنوي له عن الماوردي مردود بان لصواب عنه البسر فقط (في الشجر بربيب)
لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى (٤٧٢) عن بيع الثمر أي بالثلثة وهو الرطب بالثرأي بالغوية وخص في بيع العربية أن

يقتضى أن العرايا هي النخلات التي تغرد لالا كل وتفسرها ببيع الرطب يتنافاه فاشار الى منع التنافي بما ذكره
اه ع ش (قوله أي بيعها) أي بيع ثمرها اه سم (قوله والحق به الماوردي الخ) حزم بالحقاق النهاية (قوله
فيها) أي بدو الصلاح وتناهي كبره اه ع ش (قوله بان الصواب عنه) أي النقل الصواب عن الماوردي قول
المتن (في الشجر) أي على الشجر او جعل الشجر طرفا مجازا اه ع ش (قوله أي بالثلثة) الاخصر الاوضح
بالثلثة أي الرطب و (قوله أي بالغص الخ) الاولى بالغص ويجوز الكسر أي نخروصها (قوله ان فيه) أي في العنب
(قوله وذ كر الارض للغالب) سكت الشارح بناء على ما اختاره من ان ذكر الارض للغالب عن ذكر
النخل في الرطب هل هو كذلك او هو قيد فيه ولا مجال لخالقته هنا لاذلا معنى للرخصة حينئذ بصري وقلبي وبي (قوله
واخذ شارح بمفهومي الخ) مشى عليه النهاية والمعنى عبارة عما وافهم كلامه من حاله كانه معا على الشجر وعلى
الارض انه لا يصح وهو كذلك خلافا لبعض المتأخرين حيث ذهب الى انه جرى على الغالب اذ الرخصة يقتصر
فيها على محل ورودها اه قال سم يشكل عليه مر ان محل ورودها الرطب وقد اختلفوا به العنب وان
الصحح جواز القياس في الرخص اه زاد ع ش فالظاهر من حيث المعنى ما جرى عليه البعض المذكور
اه يعني الشارح وشيخ الاسلام (قوله كيلا) أي مقدر اتيك أي وقت التسليم (قوله او التمر) او بمعنى الواو
(قوله وانما يجوز بيع) الى قوله وان لم يكن النخل في النهاية (قوله نخروص عليه) أي المالك (قوله وفيها
دون خمسة الخ) عطف على في ثمر الخ (قوله بخروصها السابق) يعني قوله أن تباع بخروصها (قوله بمثل الخ) أي
بيع مادون بمثل ثمرها (قوله مكيا يقينا) راجع للمتن فساكن الاولى تفقده على بمثل (قوله لخبرهما) أي
الصحيحين (قوله رخص) بناء على الفاعل (قوله ودون الخ) مستأنفا استدلالا على الاخذ بالدون اه ع ش (قوله
فأخذنا به) ولا يجوز فيما زاد عليها قطعاً ومتى زاد على مادونها بطل في الجميع ولا يخرج على تفريق الصفة
كم في بابها انه نهاية أي من أنه مستثنى من القاعدة ع ش (قوله لانها) أي أو رشدي وع ش (قوله والاصح
أنه الخ) والمراد بالخسة أو مادونها انما هو من الجفاف وان كان الرطب الاكن أكثر فان تلف الرطب أو العنب
فذلك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين الثمر أو الزبيب فان كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر اه نهاية
(قوله كمد) مثال لما يقع به التفاوت الخ رشدي وع ش (قوله وظهر فيه التفاوت) أي بين ما تتر
وبين ما خوص اه سيد عمر (قوله بان بطلان العقد) أي في الجميع ولا يخرج على تفريق الصفة
كم عن النهاية (قوله ومحل البطلان) الى قوله وتعد رد الخ فيه تطويل (قوله المذكور) نعمت
للدون (قوله عليه) أي على الدون المذكور (قوله بماسر) أي قبيل باب الخمار اه كردى عبارة
ع ش أي من تعدد البائع أو المشتري أو نقصيل الثمن اه (قوله ويحصل) أي التقابض (قوله
كهو ظاهر (قول المصنف وهو بيع الرطب الخ) عبارة الرخص يصح بيع العرايا في الرطب والعنب على
الشجر خوصا بقدره من اليابس في الارض كيلا ثم قال بشرط التقابض قبل التفريق فيسلم المشتري الثمر
اليابس بالكيل ويحلى بينه وبين النخل اه (قوله أي بيعها) أي بيع ثمرها وقوله كما قدرته كان يمكن
هذا التقدير وجعل العرايا اسما في الاصطلاح لنفس الاصطلاح كهو ظاهر قول المصنف وهو بيع الخ
(قوله وهو كذلك) اعتمد مر قبل اذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اه ويشكل عليه ان محل
ورودها الرطب وقد اختلفوا به العنب وان الصحيح جواز القياس في الرخص (قول المصنف وبشرط التقابض)

تباع بخروصها أي بالغص
ويجوز الكسر شجر وصها
يا كها أهلهما طباقيس به
العنب بجماع أنه زكوى
يمكن خروصه ويدخر يابسه
وزعم أن فيه نصا بطل
ومنع القياس في الرخص
ضعيف وذكر الارض
لغالب لصحة بيع ذلك بئر
أو زبيب بالشجر كيلا
خروصا وأخذ شارح بمفهومي
فقال وأفهم كلامه الامتناع
إذا كان كل من الرطب أو
التمر على الشجر أو الارض
وهو كذلك اه وانما يجوز
بيع العرايا في ثمر لم يتعلق
به زكاة كان خروص عليه
وضمن أو كان دون النصاب
أو مملوكا ككافرو (فيها
دون خمسة أوسق) بتقدير
جفافه المسراد بخروصها
السابق في الحديد بمثل
تمر مكيا يقينا لطلب برهما
أي صار رخص في بيع العرايا
في خمسة أوسق أو دون خمسة
أوسق ودونها جزئيا
فأخذنا به لانها للشك مع
أصل التحريم وأفهم الدون
أجزاء أي نقص كان والاصح
أنه لا بد من نقص قدر يزيد
على ما يقع به التفاوت بين
الكيلين غالبا كذلولو بيع

رطب وهو دون ذلك باعتبار الخوص لم يجب انتظار تهره لان الغالب مطابقة الخوص للجفاف فان تهر وظهر فيه التفاوت وان
أكثر ما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكور ان كان في صفقة واحدة (و) أما (لوزاد) عليه (في
صفقتين) وكل منهما دون الخمسة فلا بطلان وانما (جاز) ذلك لان كلا عقدهم محل وهو دون الخمسة وتعددا للصفقة هنا بماسر فلو باع ثلاثة
لثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (ويشترط التقابض) في المجلس لانه يبيع معلوم بمثله ويحلى (بتسليم الثمر) أو الزبيب الى البائع أو تسلمه

له (كلاماً) لانه منقول وقد يبيع مقدراً فاشترط فيه ذلك كما مر في بحث القبض (والخلف في النخل) الذي عليه الرطب والكرم الذي عليه العنب وان لم يكن النخل بمجلس العقد لكن لا بد من بقائه ما فيه حتى يضي زمن الوصول اليه لان قبضه انما يحصل حينئذ فان قلت هذا يناقض ما مر في الربا انه لا بد فيه من القبض الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المتقول هو قبضه الحقيقي (٤٧٣) وما وقع في أصل الروضة مما يوجب اشتراط

حضورهما عند النخل غير مراد وذلك لان غرض الرخصة بقاء التمسك بما حذر الرطب شيئاً فشيئاً الى الجداد فلو شرط في قبضه كيداً فان ذلك (والاظهر أنه) أي البيع المماثل لما ذكر (لا يجوز في سائر النمل) لتعذر خصوصها باستنارها غالباً وبه فارقت العنب (وانه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) وان كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم أنهم لا يجدون شيئاً يشترون به الرطب الا التمر لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وان ذلك حكمته المشروعة ثم قد يعجز الحكم كالمثل والاضطباع وهم هنا من لا نقد يديهم

(باب اختلاف المتبايعين) ذكر الآن الكلام في البيع الاغلب من غيره والا فكل عقد معاوضة ولو غير محضة وقع الاختلاف في كيفية ذلك وأصل الباب الحديث الصحيح اذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتاركا أي يترك كل ما يدعيه وذلك انما يكون بالفسخ وأوهنا بمعنى الاوتقديرام الجزم بعيد من السياق كما

وان لم يكن النخل (أي أو الكرم) قوله هذا) أي قوله وان لم يكن النخل الخ المقضى عدم اشتراط حضورهما عند النخل (قوله لا بد فيه) أي عقد الربوي (قوله ممنوع) أي التنافي (قوله بل هذا) أي التخالف مع مضي الزمن المذكور اهـ (قوله وذلك) أي حصول القبض بالتخلف في النخل والكرم (قوله كيداً) أي المتوقف على قطع السك (قوله أي البيع المماثل لما ذكر) أي بيع العرايا وانما أول الضمير به وان كان راجعاً الى العرايا لان خصوص العرايا لا يجري في غير الرطب والعنب اهـ كردد (قوله وبان الخ) الاولي ومع ان (قوله ذلك) أي السبب الخاص (قوله ثم) بضم الميم عبارة الكرد (قوله ثم أي بعد ان ثبت المشروعية بسبب خاص قد يعجز الحكم اهـ (قوله وهم هنا) أي الفقراء في العرايا (قوله من لا نقديده) أي وان ملك أموالاً كثيرة فغيره اهـ بجري عن الشيخ ساطع

(باب اختلاف المتبايعين)

أي فيما يتعلق بالعقد من الحالة التي يقع عليها من كونه بثمن قدره كذا وصفته كذا ع ش اهـ بجري وفي ع ش على م رأي وما يذ كرم مع ذلك كما لو اشترى عبداً فباعه بعد بيع الخ اهـ (قوله ذكر) ببناء المفعول أي خصهما المصنف بالذ كرم (قوله ذكر) الى قوله وباتي في النهاية الاقوله أي يترك الى وصح (قوله في البيع) خبر ان (قوله الاغلب) نعت للبيع عبارة النهاية والاختلاف فيه اغلب من غيره اهـ وهي أوضح (قوله ولو غير محضة) كالصداق والخلع وصلى الدم اهـ ع ش (قوله كذلك) أي كالاختلاف في كيفية البيع (قوله وأصل الباب الخ) أي الدليل على أصل الاختلاف وان كان ما ورد به لا يثبت المقصود من التحالف ثم ما ذكره في الحديث الثاني قضيته أنه اذا حلف البائع على شيء يتخير المشتري بين الرضا به والفسخ وهو لا يوافق ما هو مقرر من أنه متى قلنا بتخلف أحدهما قضيه به على الآخر اهـ ع ش وسيأتى عنه في تفسير الحديث الثاني ما يعلم منه الجواب (قوله فهو ما يقول رب السلعة) أي فالقول قول البائع اهـ كردد (قوله وأوهنا بمعنى الا) أي بمعنى الآن فيكون يتنار كما منصوب اهـ كردد (قوله وأوهنا الخ) يمكن على هذا ان يكون محمل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما اذا حلف ونكل الآخر وعلى ما اذا تراضيا بما قاله (قوله فيه أو يتناركا) على ما اذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما اهـ سم أي فسخنا (قوله وتقدر لاجزم) أي ليكون يتنار كما يجوز ما (قوله أمر البائع أن يحلف) أي كما يحلف المشتري اهـ ع ش (قوله ثم يتخير المتناع) أي بين الفسخ والجازة (قوله ان شاء أخذ) أي بان يمنع عن الحلف ويرضى بما قاله صاحبه (قوله وان شاء ترك) أي بعد الحلف والفسخ اهـ ع ش (قوله بان يمنع الخ) والاو لي بان يرضى بما قاله صاحبه بعد التحالف (قوله المأخوذ منه التحالف) أي اذ كل مدعي عليه اهـ سم (قوله أي العاقدان) أي قول المتن أو الاجل في النهاية الاقوله ومثلها أيضاً وكلاهما (قوله ان وارثهما مثلها) أي العاقدان

قال في الروض وشرحه وان عقداً والتمار غائب فاحضر أو حضر اهـ وقبض قبل التفرق جاز كما لو تبايعا برغائبين وتبايعا قبل التفرق وذكر الأصل مع ذلك ما لو غاب عن النخل وحضر عنده فذفه المصنف لان القبض بالتخلف لا يقتضي الحضور كما مر اهـ وقوله أو حضر اهـ أي بان تماشيا من مجلس العقد على وجه لا يحصل معه افتراقهما الى أن وصل اليه وقبضاه

(باب اختلاف المتبايعين)

(قوله فهو) أي القول ما يقول (قوله وأوهنا بمعنى الا) يمكن على هذا أن يكون محمل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما اذا حلف ونكل الآخر وعلى ما اذا تراضيا بما قاله وقوله فيه أو يتناركا على ما اذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما (قوله المأخوذ منه التحالف) أي اذ كل مدعي عليه (قوله

(٦٠ - (شرواني وابن قاسم) - رابع)

هو ظاهر وصح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يحلف ثم يتخير المتناع ان شاء أخذ وان شاء ترك وباتي خبر اليمن على المدعي عليه المأخوذ منه التحالف (اذا اتفقا) أي العاقدان ولو وكيلين أو قنبلين أو قنبلين أذن لهما سداهما كما هو ظاهر أو وليين أو مختارين وباتي أن وارثهما مثلها ومثلها أيضاً

قال في الابعاب واطلاق الوارث يشمل ما لو كان بيت المال فيمن لا وارث له غيره فهل يخلف الامام كإشماله كلامهم
أولاً فيه نظر اه ع ش واستوجه الاطعجي عدم حلفه بجري (قوله موكلهما) أي وسيدهما في
العبد المأذونين اه سيد عمر (قوله باليمين) عبارة النهاية بطريق أخرى اه (قوله كبعتك بالف الخ)
عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلو قال بعتك بالف فقال برك خراً أو بحر أو بالف وزق خـ
أو قال شرطنا شرطاً فاسداً فأنكر كما صرح بذلك الاصل صدق مدعى الصحة ما مر وان قال بعتك بالف فقال بل
بخمس مائة وزق خـ حلف البائع على نفى المقدسات يقول لم يسم في العقد خـ ثم تحالف البائع بالبقاء المتنازع في قدر
الثلث اه والظاهر أنه اذا صدقنا مدعى الصحة في الصورة الاولى لا تثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشتري
ببيان الثمن ولو بجنسه فان بين شيئاً صحيحاً وافقه البائع فذاك وان خالفه تحالف ثم رأيت في شرح العباب
ما وافقه وظاهره أنه يعمل بالموافقة حينئذ وان خالف ما ادعاه الآخر أو لا اه سم باختصار (قوله فاذا
حلف البائع الخ) تصوّر لثبوت الصحة باليمين فغائده حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت
الالف ولهذا احتج إلى التحالف بعد وحينئذ يظهر أن المشتري يحلف كما ادعى فليراجع اه رشدي (قوله
بل غير الولي والوكيل هنا كذلك) مفهومه أنه هناك ليس كذلك فان كان وجهه أنه وان كان مدعاه أقل الا
أن التحالف فائدة لان المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد
لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر ولا فرق اكتفاء بالفائدة في الجلة ثم
رأيت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر أو البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً
على الصداق وقياسه يقتضي أن محل ذلك اذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان ثم مردا
مستقرا يرجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله مدعى المشتري) بصيغة اسم المفعول في
المضاف واسم الفاعل في المضاف اليه (قوله فافائدة للتحالف) هذا واضح عند الزيادة في العدد مع الاتحاد في
الجنس والصفة أما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك بالف درهم والمشتري بمائة دينار وكانت الالف الدرهم في
القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك أولاً ولا يفرق بان البائع قد يكون له عرض في خصوص الدراهم اه
سيد عمر والاقرب الثاني أخذنا بما في آ نفاعن ع ش في المكسر (قوله كذهب الخ) مثال للجنس و (قوله
وكذهب كذا الخ) مثال للنوع و (قوله وكصحج الخ) مثال للصفة (قوله كصحج أو مكسر) يتكرر في كلامهم
ذكرهما و يظهر أن المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف الآن لا ينضبط فتبعد صحة البيع عند
ارادته ثم رأيت في المهمات في بيع الاصول والثمار ما يشير لنحو ذلك وعبارة والمكسر قطعة من الدراهم
والذنانير للعوايج الصغار وهما القراضة انتهت اه سيد عمر (قوله أو مكسر) أي وان لم يكن ما يدعيه البائع أكثر
قيمة لان الاعراض تختلف بذلك اه ع ش (قوله ومنه) أي من الاختلاف الموجب للتحالف اه ع ش (قوله
وقد يشمل الخ) محل تأمل بالنسبة لمسألة الكتابة الآن يفرض فيما اذا كان العبد ثنائفاً كان الاولى تأخيرها
كقوله نعم الخ الى شرح قول المصنف أو قدر المبيع اه سيد عمر (قوله أو الولادة) أي كان يقع الاختلاف

كبعتك بالف فقال بل بخمس مائة وزق خـ الخ) عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلو قال
بعتك بالف فقال بل برك خـ أو بحر أو بالف وزق خـ أو قال شرطنا شرطاً فاسداً فأنكر كما صرح بذلك الاصل
صدق مدعى الصحة ما مر وان قال بعتك بالف فقال بل بخمس مائة وزق خـ حلف البائع على نفى المقدسات يقول لم يسم في العقد خـ ثم تحالف البائع بالبقاء المتنازع في قدر
الثلث اه والظاهر أنه اذا صدقنا مدعى الصحة في الصورة الاولى لا تثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشتري
ببيان الثمن ولو بجنسه فان بين شيئاً صحيحاً وافقه البائع فذاك وان خالفه تحالف ثم رأيت في شرح العباب
ما وافقه وظاهره أنه يعمل بالموافقة حينئذ وان خالف ما ادعاه الآخر أو لا اه سم باختصار (قوله فاذا
حلف البائع الخ) تصوّر لثبوت الصحة باليمين فغائده حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت
الالف ولهذا احتج إلى التحالف بعد وحينئذ يظهر أن المشتري يحلف كما ادعى فليراجع اه رشدي (قوله
بل غير الولي والوكيل هنا كذلك) مفهومه أنه هناك ليس كذلك فان كان وجهه أنه وان كان مدعاه أقل الا
أن التحالف فائدة لان المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد
لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر ولا فرق اكتفاء بالفائدة في الجلة ثم
رأيت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر أو البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً
على الصداق وقياسه يقتضي أن محل ذلك اذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان ثم مردا
مستقرا يرجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله مدعى المشتري) بصيغة اسم المفعول في
المضاف واسم الفاعل في المضاف اليه (قوله فافائدة للتحالف) هذا واضح عند الزيادة في العدد مع الاتحاد في
الجنس والصفة أما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك بالف درهم والمشتري بمائة دينار وكانت الالف الدرهم في
القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك أولاً ولا يفرق بان البائع قد يكون له عرض في خصوص الدراهم اه
سيد عمر والاقرب الثاني أخذنا بما في آ نفاعن ع ش في المكسر (قوله كذهب الخ) مثال للجنس و (قوله
وكذهب كذا الخ) مثال للنوع و (قوله وكصحج الخ) مثال للصفة (قوله كصحج أو مكسر) يتكرر في كلامهم
ذكرهما و يظهر أن المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف الآن لا ينضبط فتبعد صحة البيع عند
ارادته ثم رأيت في المهمات في بيع الاصول والثمار ما يشير لنحو ذلك وعبارة والمكسر قطعة من الدراهم
والذنانير للعوايج الصغار وهما القراضة انتهت اه سيد عمر (قوله أو مكسر) أي وان لم يكن ما يدعيه البائع أكثر
قيمة لان الاعراض تختلف بذلك اه ع ش (قوله ومنه) أي من الاختلاف الموجب للتحالف اه ع ش (قوله
وقد يشمل الخ) محل تأمل بالنسبة لمسألة الكتابة الآن يفرض فيما اذا كان العبد ثنائفاً كان الاولى تأخيرها
كقوله نعم الخ الى شرح قول المصنف أو قدر المبيع اه سيد عمر (قوله أو الولادة) أي كان يقع الاختلاف

موكلهما على صحة البيع
أو ثبتت باليمين كبعتك
بالف فقال بل بخمس مائة
وزق خـ فاذا حلف البائع
على نفى الحجر تحالفاً (ثم اذا
اختلفا في كيفية تقدير
الثلث) وكان ما يدعيه البائع
أو وكيله أكثر أخذنا ما
يأتي في الصداق بل غير الولي
والوكيل هنا كذلك كما هو
ظاهر فيشترط أن يكون
مدعى المشتري مثلاً في
المبيع أكثر والبائع مثلاً
في الثمن أكثر والا فلا
فائدة في التحالف (أو
صفته) أو جنسه أو نوعه
كذهب أو فضة أو كذهب
كذا وكذا أو كصحج أو مكسر
ومنه اختلافهما في شرط
نحو رهن أو كفالة أو كونه
كاتباً وقد يشمل ذلك كله
قوله صفته نعم ان اختلفا في
العقد هل هو قبل التأبير أو
الولادة أو بعد أحدهما لم
يتحالفوا وان رجح الاختلاف
الى قدر المبيع لان موقع
الاختلاف فيه من المثل
والثمرة تابع

لا يوضح إيراد العقد عليه فصدق البائع فيه بيمينه إذا لاصل بقاء ملكه ومن ثم لزعم (٤٧٥) المشتري أن البيع قبل الإطلاع أو الحمل صدق على

الأوجه لأن الأصل حينئذ عدمه عند البيع (أو الاجل) كان ادعاه المشتري وأنكره البائع (أو قدره) كيوم أو يومين (أو قدر المبيع) فصاع من هذا بدرهم فيقول بل صاعين منه به ولو اشترى ثوبا على أنه عشرين ذراعاً ثم قال البائع أردنا ذراع البعد وقال المشتري بل ذراع الحديد فان غلب أحدهما عمل به أخذاً مما مر في النقود واستوباني الغلبة بطل العقد لما مر أن النية هنا لا تنكفي وان اتفقا عليها فان اختلفا في شرط ذلك أتجه التحالف ووقع لبعضهم خلافهما ذكرته فأحذره ثم رأيت الجلال البلقيني ذكر بحثاً ما يوافق ما ذكرته حيث قال ما حاصله إطلاق الذراع ببلد الغالب فهاذ ذراع الحديد ينزل عليه فان اختلفا في إرادته وأراد ذراع البعد أو العمل صدق مدعى ذراع الحديد لأنه الغالب ولا تحالف لأن دعوى الأسخر مخالفة لما ظهر فلم يلتفت إليها فان اتفقت ثلثة أحدهما وجب التعيين والافسد العقد اه وقال في موضع آخر لو قال المشتري أردنا ذراع الحديد والبائع أردنا ذراع الحديد لم يكن اختلافاً في قدر المبيع لأنه معين فلا تحالف وأتم هذا كما إذا باع أرضاً على أنهما

بعد الاستغناء عن اللبن فيما إذا كان المبيع غير آدمي أو بعد التمييز فيما إذا كان آدمياً وكان البائع يدعي أن المبيع وقع بعد الاستغناء والتمييز أيضاً فالبيع من أصله باطل على مدعى البائع لحكمة التفريق اه رشدي (قوله لا يوضح إيراد العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إيراد العقد عليه بل تبعيته وهذا بخلاف في الثانية قولهم واللفظ للعرض في الباب السابق وكذا طلع النخل مع قشره أي يصح بيعه الآن يخص بالقطوع دون الباقي على أصله وفيه نظر والاحسن تصوّر ما هنا يبيعه على أصله من غير شرط القطع فانه باطل لأنه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر اه سم (قوله ومن ثم) أي أجل ترجيح جانب البائع هنا بالاصالة (قوله لزعم) أي ادعى اه عش (قوله أن البيع قبل الإطلاع أو الحمل) ينبغي أن صورة المسئلة أن يقول البائع البيع بعد الإطلاع والتأخير وبعد الحمل وانفصال الولد ويقول المشتري بل هو قبل الإطلاع والحمل ماله كانت حاملاً أو الثمرة غير مؤثرة واختلفا في مجرد كون الثمرة والحمل قبل البيع أو بعده فلا معنى للاختلاف فان البيع ان كان قبل الحمل والإطلاع فقد حدثا في ذلك المشتري وان كان قبل البيع فقد دخل في المبيع تبعانهم يظهر أثر ذلك فيما لو رد المبيع بعيب وزعم المشتري أن الإطلاع والحمل وجد بعد البيع فيكونان من الزيادة المنفصلة فلا يتبعان في الرد والبائع انهما كانا قبل البيع فلهما من المبيع اه عش وقوله وانفصال الولد أي واستغناؤه عن اللبن في غير الآدمي وتعيينه في الآدمي كما مر عن الرشدي وقوله ماله كانت الخ أي حين الاختلاف (قوله قبل الإطلاع أو الحمل) أي فيكون الثمرة والحمل اه عش (قوله صدق على الأوجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه سم (قوله كان ادعاه) أي قوله ولو اشترى في النهاية (قوله عمل به) يدل على الغلبة أحدهما حينئذ وانظر ما مر في النقود هل يشمل مع حالة الإطلاق حالة النية مع الاختلاف فيها اه سم أقول ما سيد ذكره عن الجلال صريح في الشمول (قوله مما مر) أي في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله لما مر) أي في أوائل كتاب المبيع في شرح قول المصنف أو نقداً ولم يغاب أحدهما لشرط التعيين اه كردي (قوله هنا) أي في الاستواء في الغلبة (قوله وان اتفقا) غايه (قوله لهما) أي على نسبة أحدهما بخصوصه (قوله في شرط ذلك) أي أحد الذراعين بخصوصه (قوله بحثاً) أي لا نقلاً (قوله ما يوافق الخ) مفعول ذكر (قوله الغالب فيه الخ) نعت ببلد (قوله ينزل الخ) خبر إطلاق الذراع (قوله وجب التعيين) أي باللفظ (قوله انتهى) أي حاصل ما قاله الجلال (قوله لم يكن اختلافاً في قدر المبيع لأنه معين) لأن ان تقول يؤخذ من قوله لأنه معين أن العقد ورد على معين مرعى وحينئذ فالجهالة بتقدير ذراع لا تقتضي البطلان فالاختلاف ليس إلا في شرط خارج والجهالة فيه لا في عين المبيع ولا تؤدي جهالة النية إلى جهالة عين المبيع مع رؤيته فليتامل حق التأمل وبه يعلم ما في قول الشارح السابق بطل العقد مع فرضه أن المشتري ثوب المتبادر منه التعيين اه سيد عمر (قوله المقصود منه) أي

كان مدعاه أقل إلا أن التحالف فائدة لأن المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فلهذه الفائدة تجوز في الولي والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما إذا كان أكثر أو لا فرق اكتفاء بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر أو البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً على الصدق وقياسه يقتضي أن محل ذلك إذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان ثم مرد المستقر يرجع إليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى (قوله لا يوضح إيراد العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إيراد العقد بل تبعيته وهل يخالف في الثانية قولهم واللفظ للعرض في الباب السابق وكذا طلع النخل مع قشره أي يصح بيعه الآن يخص بالقطوع ودون الباقي على أصله وفيه نظر والاحسن تصوّر ما هنا يبيعه على أصله من غير شرط القطع فانه باطل لأنه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر (قوله صدق على الأوجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه (قوله عمل به) يدل على الغلبة أحدهما حينئذ وانظر ما مر في النقود هل يشمل مع حالة الإطلاق حالة النية مع الاختلاف فيها (قوله بطل العقد) أي حيث لم يغلب أحدهما ولا العمل بالغالب أخذاً مما ذكره ولا قنأمله (قوله

نخرجت ناصية فيختير المشتري كالعيب فان أجاز فبطل الثمن اه المقصود منه وفيه نظر ظاهر والفرق بينه وبين

ما نظره أنهم ما متفقان على شرط المائة ثم النقص عنها المنزل منزلة العيب خفاء التخبير وأما هنا فهما مختلفان في أن المبيع عشر ذن بالحديد أو باليد فلم يتفقا على شيء فكان مجهولا فبطل العقد ولا ينافي ما ذكرته وذكره قول الماوردي والصمري في السلم بشرط في المذرع أن يكون بذراع الحديد فان شرطه بذراع (٤٧٦) اليد لم يجز لأنه مختلف اه لان محل ما قاله فيما في الزمة وما هنا في المعين وبفرض كونه في الزمة فمحلها كما أفهمه

من قول الجلال في موضع آخر وكذا ضمير بينه (قوله وما نظره) أي جعله نظيرا وهو قوله كما إذا باع أرضا الخ (قوله فبطل العقد) أي حيث لم يغلب أحدهما والأصل بالأغلب أخذ ما ذكره أولا فتأمل اه سم (قوله) ما ذكرته وذكره (أي من جواز شرط غير ذراع الحديد) (قوله فيما في الزمة) قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع اه سم اقول لا يظهر وجه المنع مع قول الشارح وعلم قدره أي أنه ذراع الأربع بالحديد مثلا (قوله كما أفهمه التعليل) وهو قوله لأنه مختلف (قوله في مختلف) خبر فمحلها أي محل ما قاله في ذراع مختلف (قوله بان عين) كذراع زيد قول المتن (ولا بينة) الواو للعالم (قوله لا أحدهما) إلى قوله والاحجس في النهاية الا قوله في عين المبيع والضمن فقط تحالفا وقوله يظهر إلى تحالفا (قوله وقد لزم الخ) عطف على قول المتن ولا بينة (قوله وقد بقي إلى حالة التنازع) أي سأتى المحترزات في كلامه اه سم (قوله وبق الخ) عطف على لزم العقد وجري المغني والنهاية على ان بقاء العقد قيد دون لزوم العقد (قوله وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفى ان الخبر إنما يشهد لحلف كل منهما من جهة كونه مدعى عليه لا من جهة كونه مدعى فلا بد من دليل للجهة الثانية التي تخرجها الحلف على الإثبات اه رشدي (قوله السابقان) أي في قوله وأصل الباب الخ (قوله الا ان يجب الخ) لا يخفى ما فيه من التسكف والتعسف والمنافة لظاهر الحديث اوصريحه اما أولا فلا يقتضاه صلى الله عليه وسلم في الأول على قوله فهو ما يقول الخ وفي الثاني على تحليف البائع وأما ثانيا فلترتبة على اليمين تخيير المشتري لا الفسخ الآتي به فخصه اه سيد عمر (قوله هي) أي الزيادة وكذا ضمير بها (قوله وخروج بانفقا الخ) علم مما مر ان مرادهم بالاتفاق على الصحة وجودها ثم اية ومعنى قال ع ش قوله مما مر أي في قوله لا ثبت الخ اه (قوله وبقوله الخ) كقوله ويلزم ويبقى الاتيين عطف على قوله بانفقا الخ (قوله لا فرق) أي بين الاختلاف في زمن الخيار والاختلاف بعده فيتخالفان في الأول كالثاني اعتمد النهاية والمغني وفاقا للشارح (قوله وفي القراض) بان قال المقرض قارضتك فذا نابر وقال العامل بل دراهم أو قال مائة وخمسين فقال بل مائة اه ع ش (قوله والجعالة) وجعلا أي القراض والجعالة من المعاوضة لان العامل فيها لم يعمل بحائنا وانما عمل طامعا في الربح والجعل اه ع ش (قوله أو التلف الذي ينفسخ به العقد) بان كان الخيار للبائع وحده أو تلف المبيع في يد المشتري بعد عدم السقي الواجب على البائع وبه يندفع ما قيل كيف يكون التلف بعد القبض موجبا للانفساخ مع أن المبيع من ضمان المشتري أو أن المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه للثمن اه ع ش عبارة الرشدي أي بان كان قبل القبض بأفة أو تلف البائع اه (قوله وأورد) إلى قوله وما في الأنوار في المغني الا قوله أو الثمن وقوله ويظهر إلى تحالفا وقوله له التصرف إلى والاحجس (قوله على الضابط) أي قول المصنف اذا انفقا الخ أي على منعه (قوله اذ لم يتواردا) أي الادعاء آن (قوله مع أنهم ما انفقا الخ) أي فيشمله الضابط وليس من افراده (قوله فيحالف كل الخ) تفريع على قوله فلا تحالف (قوله ادعى عليه) ببناء المفعول (قوله على الأصل) أي أصالة النقي (قوله ولا فسخ) يعني لم يبق عقد حتى ينفسخ لانه يحلف كل ارتفع مدعى الآخر كودي ورشدي عبارة ع ش قوله ولا فسخ أي بل يرتفع العقدان بحالهما فيبقى العبد والخارية في يد البائع ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه ان قبضه المشتري منه والا كان كمن أقر لشخص بشيء وهو ينكره فيبقى تحت يد البائع إلى رجوع المشتري واعترافه به ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم بحال فيما في الزمة قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع (قوله وبق الخ حالة التنازع)

التعليل في مختلف أما اذا علم بان عين وعلم قدره فيصح كفاي تعيين مكال متعارف (ولا بينة) لاحدهما بعد بها فشمحل ما لو كان لكل بينة وتعارضا لا طلاقهما أو اطلاق احدهما فقط أولكونهما أراختبارا يخفى متفقين وقد لزم العقد وبق إلى حالة التنازع (تحالفا) لما في الخبر الصحيح ان البين على المدعى عليه وكل منهما مدع ومدعى عليه وقد يسكل عليه الخبران السابقان ألا أن يجب بانه عرف من هذا الحديث زيادة عليه ما هي حاف المشتري أيضا فاخذنا بها وخروج بانفقا الخ اختلافهما في الصحة أو العقد هل هو بيع أو هبة فلا تحالف كما يأتي بقوله ولا بينة ولو كان لاحدهما بينة فإنه يقضى له بها أو لهما بينتان مؤرختان يتار يخس مختلفين فإنه يقضى بالأولى ويلزم مالو اختلاف مع بقاء الخيار فلا تحالف على ما نقله وأقره لا مكان الفسخ بغيره لكن الجهور كما أفهمه كلامهما على أنه لا فرق واعتمده جيع متأخرون كما طبقوا

على التحالف في القراض والجعالة مع جوازهما من الجانبين والكتابة مع جوازها من جانب القن ويبقى ما لو اختلفا في الثمن أو المبيع بعد القبض مع الاقالة أو التلف الذي ينفسخ به العقد فلا تحالف بل يحالف مدعى النقص لانه غارم وأورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والثمن مما كتبته هذا العبد هذه المائة درهم فيقول بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير فلا تحالف حرما اذ لم يتواردا على شيء واحد مع أنهم ما انفقا على بيع صحيح واختلفا في كيفية تحلف كل على نفي ما دعى عليه على الأصل ولا فسخ

ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط تخالف أو في عين المبيع والثمن في الذمة (٤٧٧) وانفقا على صفته وقدره أو اختلفا في أحدهما

و يظهر ان مثل ذلك عكسه بان يختلفا في عين الثمن والمبيع في الذمة تخالف على المنقول المعتبر خلافا لقول الاسنوي ومن تبعه لا تخالف بل يحلف كل على نفي ما ادعى عليه ولا يفسخ فان أقام البائع بيناته العبد والمشتري بيناته الامة لم يعارض لان كلا أثبت عقد لا يقتضي نفي غيره فتسلم الامة للمشتري ويقر العبدية ان كان قبضه وله التصرف فيه ظاهر اجماعا للضرورة نعم ليس له الوطء لو كان أمة احتياطا أما باطنا فالمدار فيه على الصدق وعدمه والاجعل عند القاضي حتى يدعيه المشتري وينفق عليه حيث لم يريعه أصل من كسبه ان كان والا بعه وحفظ ثمنه ان رآه وما في الانوار من تخرج هذا على من قرأ غيره بحال وهو ينكره فيه نظرا لان هذا ليس من ذلك لان اقرار البائع هنا بشرع الغير للملكه بحال يلزمه فهو اقرار على الغير لاه أماعلى التخالف فمعله حيث لم يختلف تاريخ البيتين والاحكام بمقدمة التاريخ (فحلف كل) منهما على نفي قول صاحبه واثبت قوله لما مر أن كلامه ومدعى عليه فيني ما ذكره غيره و ثبت ما يدعيه هو ومعلوم ان

على ما في نفس الامر بظاهر ما يأتي في قوله وله التصرف فيه ظاهر الخ اه (قوله ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط) أي وانفقا على الثمن في الاولى وعلى المبيع في الثانية وهما معنيتان فيهما (قوله والثمن الخ) أي والحال أن الثمن اه ع ش (قوله في أحدهما) أي الصفة أو القدر (قوله والمبيع الخ) الواو للحال (قوله تخالفا) جواب لقوله أو في عين المبيع والثمن الخ (قوله لا تخالف) أي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد اه سم (قوله فان أقام البائع الخ) هذا تقرير على عدم التخالف اه سم (قوله ويقر العبدية) أي المشتري ويلزمه الثمن لعدم التعارض في البيتين اه ع ش (قوله وله التصرف فيه) وعلمه نفقته نهاية أي العبد ع ش (قوله لو كان) أي ما ادعاه البائع وأقام به البينة (قوله احتياطا) عبارة النهاية لاعتباره بتجريم ذلك عليه اه (قوله والاجعل الخ) أي وان لم يكن قبضه المشتري جعل الخ (قوله وينفق) أي القاضي (قوله من كسبه) متعلق وينفق (قوله بعه وحفظ الخ) عبارة النهاية بأعوانه ورأه وحفظ ثمنه اه (قوله ان رآه) يغني عنه قوله والا (قوله وما في الانوار الخ) هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع شرح م اه سم أي وعلمه نفقته ع ش (قوله بشرع الغير الخ) خبر ان (قوله للملكه بحال) الجاران متعلقان بالشراء (قوله يلزمه) أي يلزم المال الغير للبائع (قوله فهو) أي اقرار البائع هنا (قوله أماعلى التخالف) الى المتز في النهاية والمغني (قوله أماعلى التخالف الخ) أي ما ذكر من قوله فان أقام البائع بينته الى هنا مفرع على عدم التخالف الذي قاله الاسنوي أماعلى التخالف الذي هو المنقول المعتبر فمعله الخ كردى (قوله على التخالف) أي فيما اذا اختلفا في عين المبيع والثمن في الذمة الذي قدم أنه المعتبر اه ع ش (قوله فمعله) أي التخالف و (قوله حيث الخ) يقتضي الحكم بتعارضهما حيث نفي نظرا لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتامل اه سم (قوله حيث لم يختلف الخ) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيتين وان اختلف تاريخهما ولا تخالف لاختلاف متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما لو جوب التعارض اعتبر التعارض حينئذ فليتامل واذا قاما هنا يعمل بالبيتين فينبغي أن يجري حينئذ هنا ما تقدم من أن العبد يقر بيد المشتري ومن تخرج الانوار المذكور سم على ج اه رشيدى (قوله والاقتضى بمقدمة التاريخ) قد يتوقف فيه بأن ما هنا في قضيتين مختلفتين وأمكن الجمع بينهما فالقياس العمل به جامع ما ذكر سم على ج أقول الآن يقال ان ذلك مقرر وفيما لو اتفقا على أنه لم يجز الاعتقاد واحد اه ع ش (قوله بما مر) الى قول المتن واذا اختلفا في النهاية الا قوله غيره (قوله لما مر) أي بعد قول المصنف تخالفا (قوله غيره) أسقطه المغني والنهاية وقال الرشيدى قوله مر فيني ما ينكره و ثبت الخ لا يخفى أن الضامر كلها راجعة الى لفظ كل وهذه العبارة أصوب من قول الشهاب بن جعفر فيني ما ينكره غيره وهو ثبت ما يدعيه هو اه أي فقوله ينكره صوابه يدعيه أو اسقاط قوله غيره (قوله ومعلوم أن الوارث الخ) سكت عن الموكل الذي قال فيما سبق انه كالوارث وفي معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البت في الطرفين سم على ج أي الاثبات والنفي لان فعل عبده فعله ع ش قول المتن (قوله ويبدأ بالبائع) أي استحبابا والزوج في الصداق

ستأتي المحترزان في كلامه (قوله لا تخالف) أي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد (قوله فان أقام) هذا تقرير على عدم التخالف (قوله وما في الانوار) هذا هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع مر وقوله أماعلى التخالف كذا في شرح م ر (قوله فمعله) أي التخالف وقوله حيث الخ يقتضي الحكم بتعارضهما حيث نفي نظرا لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتامل (قوله حيث لم يختلف الخ) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبيتين وان اختلف تاريخهما ولا تخالف لاختلاف متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما لو جوب التعارض اعتبر التعارض حينئذ فليتامل واذا قاما هنا يعمل بالبيتين فينبغي ان يجري هنا حيث نفي ما تقدم من أن العبد يقر بيد المشتري ومن تخرج الانوار المذكور (قوله ومعلوم أن الوارث) سكت عن الموكل الذي قاله فيما سبق أنه كالوارث وفي

الوارث يحلف في الاثبات على البت وفي النفي على نفي العلم كما ذكره في الصداق (ويبدأ بالبائع) لان جانبه أقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالفسخ الناشئ عن التخالف

ولأن ملكه قد تم على الثمن بالعقد وملك المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض لأن الصورة أن المبيع معين والثمن في الذمة ومن ثم بدئ بالمشتري في عكس ذلك لأنه أقوى حينئذ ويخير (٤٧٨) الحاكم بالبداية بما أداه اليه اجتهاده فيما إذا كانا معينين أو في الذمة (وفي

قول بالمشتري) لقوة جانبه ببقاء التمتع له كما قوى جانب البائع بعود المبيع له ولأن اثر التحالف يظهر في المبيع (وفي قول يتساويان) لأن كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فيخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما في قرع بدأ به والخلاف في النسب لحصول الماة وبتك تقدر (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (عين مجموع نفيًا وإثباتًا) لاتحاد الدعوى ومنفي كل في ضمن مثبتته وينبغي ندب عينين خروجا من الخلاف لأن في مدركه قوة خلافا لما لو هو المنة ومن ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالمذهب وأشعار كلام المتن كما لو ردى بجمع عينين غير معول عليه (ويقدم النفي) بدلالة الأصل في اليمين اذ حلف المدعى على اثبات قوله وإنما هو لنحو قسر ينقلوث أو نكول ولا فاد الاثبات بعده بخلاف العكس وإنما لم يكف الاثبات وحده ولومع الحصر كابتع الا بكذا لان الايمان لا يكتفي فيها باللوازم بل لابد من الصريح لان فيها نوع تعبد (فيقول البائع) اذا اختلفا في قدر الثمن والله (ما بعت بكذا ولقد) أو انما وحذفه من أصله لانه ما شبه اشترط الحصر (بعث بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت

كالبايع فيبدا به لقوة جانبه ببقاء التمتع له كما قوى جانب البائع بعود المبيع له ولأن اثر التحالف يظهر في المبيع (وفي قول يتساويان) لأن كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فيخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما في قرع بدأ به والخلاف في النسب لحصول الماة وبتك تقدر (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (عين مجموع نفيًا وإثباتًا) لاتحاد الدعوى ومنفي كل في ضمن مثبتته وينبغي ندب عينين خروجا من الخلاف لأن في مدركه قوة خلافا لما لو هو المنة ومن ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالمذهب وأشعار كلام المتن كما لو ردى بجمع عينين غير معول عليه (ويقدم النفي) بدلالة الأصل في اليمين اذ حلف المدعى على اثبات قوله وإنما هو لنحو قسر ينقلوث أو نكول ولا فاد الاثبات بعده بخلاف العكس وإنما لم يكف الاثبات وحده ولومع الحصر كابتع الا بكذا لان الايمان لا يكتفي فيها باللوازم بل لابد من الصريح لان فيها نوع تعبد (فيقول البائع) اذا اختلفا في قدر الثمن والله (ما بعت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت

معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يخلف على البت في الطرفين (قوله ومن ثم بدئ بالمشتري في عكس ذلك) قد يقال قياس ذلك البداية بالمسلم اذا كان رأس المال معين في العقد لكنه أطلق في شرح العباب قوله والمسلم اليه في السلم والمؤخر في الاجارة والزوج في الصداق والسيد في الكتابة كالبايع ذكره في الانوار انتهى وقضية خصوص صاع قرينة قرنه بالمذكورات البداية بالمسلم اليه مطلقا فيحجر الفرق بينهما وبين البائع في الذمة بثن معين فليراجع (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف

بكذا ولقد اشترت بكذا ولو نكل أحدهما عن النفي فقط أو الاثبات فقط قضى للتحالف وان نكلا معا وقف الامر وكأنه ما ترك الباء الخصومة (واذا اختلفا) عند الحاكم وألحق به المحكم فخرج تحالفهما بانقسمهما فلا يوترق فسخا ولا زوما (فالصحيح ان العقد لا ينفسخ) بنفس التحالف للخبر الثاني فان تخييره فيه بعد الحلف صريح في عدم الانسحاب به ولأن البينة أقوى من اليمين ولو أقام كل منهما بينة لم ينفسخ التحالف

أولى (بل ان) أعرض عن الخصومة أعرض عنهم ما ولا يفسخ وان (راضيا) على ما قاله أحدهما أقر العقد وينبغي للحاكم ندمهما لا توافق ما
 أمكن ولو رضى أحدهم ابدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه بكون رضى بالعب (والا) يتفق على
 شيء ولا أعرض عن الخصومة (فيقسخانه أو أحدهما) لانه فسخ لاستدراك الظلامة فاشبهه الفسخ بالعب (أو الحاكم) لقطع النزاع ثم فسخ
 القاضي والصادق منهما ينفذ ظاهر أو ياطنا كلو تقايلا وغيره ينفذ ظاهر فقط ورج (٤٧٩) ابن الرفعة أنه لا يجب هنا فور في الفسخ

ويشكل عليه ما تقر من
 الحاقه بالعب الآن يفرق
 بان التاخير هنا لا يشعر
 بالرضا للاختلاف في وجود
 المقضى بخلافه ثم ونازع
 الاسنوى في القياس على
 الاقالة الذي نقله الشيخان
 وأقره بان كلالو قال ولو
 بخضرة صاحبه بعد البيع
 فسخته لم يفسخ ولم يكن
 اقالة وانما تحصل الاقالة ان
 صدرت بإيجاب وقبول
 بشرط أن يكون المتأخر
 جوابا متصلا وورد بان تمكين
 كل بعد التحالف من الفسخ
 كتراضيهما به من غير سبب
 وقدمر أنه في معنى الاقالة
 فصح القياس * (تنبيه) *
 ظاهر قوله بل الخ أنه لو بادر
 أحدهما عقب التحالف
 بالفسخ لم ينفذ ولو افقه
 اشتراط غيره للفسخ أصرار
 أحدهما بعد التحالف على
 تنازعهما وقضية تعبير
 بعضهم بان لهما الفسخ مالم
 يتراضيا نفوذه ويؤيده
 ما تقرر في أن الفسخ هنا
 كهر بالعب وفي رد كلام
 الاسنوى وهو متجه عليه
 فقد يقال المثل لا ينافي هذا
 لانه يصدق مع تلك المبادرة
 أنهما لم يتراضيا على شيء

بالباء الخ (قوله ولا أعرض عن الخصومة) عبارة النهاية والمغني واستمر النزاع (قوله أقر العقد) جواب وان
 تراضيا (قوله ولو رضى أحدهم الخ) أي وبقى الآخر على النزاع اه بجري (قوله أجبر الآخر) فان قلت
 كيف يجبر عليه مع أنه مدعاه ومطلوبه أجيب بان معنى إجباره إجباره على بقاء العقد فليس له الفسخ حينئذ
 اه بجري قال ع ش هذا يشعر بأنه لو بادر أحدهما للفسخ عقب التحالف لم يفسخ وفي كلام ج ان
 الاستمرار ليس بشرط وظاهره أنه اذا بادر أحدهما وفسخ انفسخ اه وقوله وفي كلام ج الخ يعني به ما يأتي في
 التنبيه (قوله فسخ القاضي والصادق منهما الخ) أي وفسخهما معا اه معنى (قوله وغيره) يعني فسخ غير
 الصادق منهما (قوله ينفذ ظاهر فقط) أي لا ياطن الترتيبه على أصل كاذب وطريق الصادق انشاء الفسخ ان
 أراد الملك فيما عاد اليه فان أنشأه أيضا فذلك والا فقد ظفر بما من ظلمه فيتملكه ان كان من جنس دمه
 والا فيبيعه ويستوفي حقه من ثمنه والمشتري وطع الجار يتطال النزاع وقبل التحالف على الاصح لبقاء ملكه
 وفي جوازه فيما بعده وجهان أو جهسهما كما قال شيخنا جوازه اه معنى وقوله والمشتري الخ في النهاية مثله
 وظاهر أن جواز الوطء انما هو اذا لم يتعمد الكذب واعتقد أنه المشتري (قوله أنه لا يجب هنا فور) اعتمده المغني
 والنهاية أيضا (قوله للاختلاف في وجود المقضى) أي مقتضى الفسخ فان الاختلاف فيه يكون سببا للتأخير
 اه كرى (قوله ونازع الاسنوى الخ) عبارة النهاية ومنازعة الاسنوى في قياس ما تقرر على الاقالة الذي
 الخ مردودة بان الخ قال ع ش قوله مر ما تقرر رأى من أن لسلك الفسخ بعد التحالف اه قال الرشيدى حاصل
 منازعته أن قياس الاقالة أنه لا يصح الفسخ من أحدهما دون الآخر وأنه لا بد من فسخهما معا اه (قوله
 في القياس على الاقالة) أي بالنسبة لجواز استقلال أحدهما بالفسخ كما يعلم من جوابه اه رشيدى (قوله لم
 يفسخ) أي والحال أنه لا خيار ولا عيب اه سم (قوله بإيجاب) أي خاص بالاقالة اه كرى (قوله جوابا
 متصلا) أي بالإيجاب بان لا يتخلل بينهما كلام أجنبي وسكون طويل على ما مر اه ع ش (قوله بان تمكين
 كل) أي هنا ع ش (قوله من الفسخ) متعلق بالتمكين (قوله كتراضيهما) زاد النهاية أي بلفظ الاقالة اه قال
 الرشيدى قوله أي بلفظ الاقالة أشار به الى رد ما ذهب اليه الشهاب بن حجر تبعه المانقله الشيخان في بعض
 المواضع من أن لهما التراضى على الفسخ من غير سبب اه (قوله وقدمر أنه) أي تراضيهما بالفسخ من
 غير سبب (قوله لم ينفذ الخ) هذا ظاهر النهاية والمغني كسر (قوله أصرارهما) مفعول الاشتراط و (قوله
 على تنازعهما) متعلق بالأصرار (قوله ويؤيده) أي النفوذ وكذا قوله وهو متجه وقوله وعليه وقوله
 لا ينافي هذا (قوله لسلك الابتداع) وفاقا للنهاية (قوله وكأنه أخذ تنازعهما الخ) ان كان النزاع في النذب انج
 أن يكون مأخذه ما مر لما مر أن الخلاف في النذب اه سدعر (قوله و يفرق) أي بين الابتداع بالخلف
 والابتداء بالفسخ (قوله فاختلف الغرض الخ) محل تأمل (قوله فسخه) أي الحاكم (قوله فالخصر) أي بانما
 و (قوله فيه) أي لخصر خبره مقدم لقوله تجوز (قوله وكانهم اقتصر وافي الكتابة الخ) لكن صريح كلام
 الشارح مر في باب الكتابة أنها كغيرها ان الفاسخ الحاكم أو هما أو أحدهما ع ش (قوله ثم بعد
 الفسخ) الى قوله اذا الفسخ في النهاية الا قوله وقول الماوردى الى ولو تلف (قوله ثم بعد الفسخ الخ) لو تقاربا بعد

(قوله لم يفسخ) أي والحال أنه لا خيار ولا عيب كما هو ظاهر (قوله كتراضيهما به) عبارة المنهج ثم أي بعد
 تحالفهم ان أعرض أو تراضيا والا فان سمح أحدهما أجبر الآخر والافسخاه أو أحدهما أو الحاكم انتهى
 واذا جاز الفسخ فلكل الابتداع به كما أفهمته أو وبه صرح الرافعي ونازع فيه السبكي وكأنه أخذ تنازعهما في الابتداع باحدهما في التحالف
 ويفرق بان التحالف هو السبب المحذور للفسخ فاختلف الغرض في الابتداع به بخلاف الفسخ المتفرع عليه (وقيل انما يفسخه الحاكم) لانه يجتهد
 فيه كالفسخ بالعنة كذا قاله الرافعي وقضية تشبيهه بالعنة أنه ياتي هنا ما ياتي فيهما من اشتراط فسخه أو الفسخ بخضرة وحينئذ فالخصر فيه تجوز
 وكانهم انما اقتصر وافي الكتابة على فسخ الحاكم احتياطا لتسبب العتق المتشوق اليه الشارع (ثم) بعد الفسخ (على المشتري رد المبيع)

وعلى البائع رد الثمن بزوائد المتصلة دون المنفصلة ان قبضه وبقي بحاله ولم يتعلق به حق لازم وان نفذ الفسخ ظاهرا فقط واستشكاه السبكي بان فيه حكما للظالم ثم أجاب بان الظالم للم يتمين انفق ذلك ويؤخذ من أن على كل منهما ما قبضه أن عليه مؤنة الرد وهو كذلك اذا القاعدا ان من كان ضامنا لعين كانت مؤنته رداه عليه (٤٨٠) فان كان قد تلف شرعا كان (وقفه) المشتري ومثله البائع في الثمن (أو أعتقه

أو باعه أو) حسا كان (مات) لزومه قيمته (لقيامها مقامه) سواء أزدت على الثمن الذي يدعيه البائع أم لا هذا ان كان منقوما والا فثله وقول الماوردي قيمته لانه لم يضمه وقت القبض بالمثل بل بالعوض أطال السبكي في تزييفه ولو تلف بعضه رد الباقي وبذل التلف ويرد قيمة الباقي للحيولة (وهي) أي القيمة حيث وجبت (قيمة يوم) أي وقت (التلف) (الشري أو الحسي) (في أظهر الأقوال) (لاحين) قبضه ولاحين العقد لان موردا الفسخ العين والقيمة بدلها فتمت عين النظر لوقت فوات المبدل اذ الفسخ انما يرفع العقد من حينه لامن أصله وهو أولى بذلك من الستام والمعاوقيل يحتاج للفرق بين هذا ولو باع عينا فردت عليه بعيب وقد تلف الثمن المنقوم بيد البائع فانه يضمه بالاقل من العقد الى القبض اه وكالرد بالعيب ثم مطلق الفسخ باقالة أو نحوها وكالثمن ثم المبيع لو تلف عند المشتري ففيهما يعتبر الاقل المذكور لقيمة يوم التلف ويفرق بان سبب الفسخ هنا حلف العاقد فنزل منزلة اتلافه

الفسخ بان قالا بقينا العقد على ما كان عليه أو أقرنا عاد العقد بعد فسخه وعاد المبيع لك المشتري والتمن لك البائع من غير صيغة بيعت واشترت وان وقع ذلك بعد مجلس الفسخ هكذا هم امش عن الزبدي ثم رأيت الشارح مر في القراض في أول فصل لكل فسخه الخ صرح بذلك فراجع اه (قوله وعلى البائع) الى قوله وقول الماوردي في المغنى الآقوله وان نفذ الى ويؤخذ (قوله بزوائد) أي كل من المبيع والتمن (قوله المتصلة) بدل من زوائد عبارة النهاية والمغنى بزوائد المتصلة الخ على النعته وهي أحسن (قوله دون المنفصلة) قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله نهاية ومعنى (قوله ان قبضه) أي قبض المشتري المبيع والبائع الثمن فهو راجع الى المتن والشرح معا وكذا قوله وبقي بحاله ولم يتعلق به الخ (قوله ظاهرا فقط) أي بان فسخه الكاذب منهما اه ع (قوله فان كان قد تلف الخ) محترز قوله وبقي بحاله قول المتن (أو باعه) أو تعلق به حق لازم كان كاتبه كتابة صحيحة نهاية ومعنى ويأتي في الشرح ما يخالفه قول المتن (لزومه قيمته الخ) قد يشكك اعتبار قيمته يوم الموت بانها تافهة غالباً ويوجب فيما يظهر بان اعتبار قيمته حينئذ بغرض كونه سليماً اه سيد عمر (قوله هذا) أي ما في المتن من لزوم القيمة (قوله ان كان) أي المبيع وكذا الثمن (قوله والا) أي بان كان المبيع مثلبا (قوله أطال الخ) خبر وقول الماوردي (قوله ويرد قيمة الباقي الخ) يعني اذا فسخ العقد على الرقيق وهو أبق غرم المشتري قيمته للحيولة لتعذر حصوله فلور جمع الباقي رده واسترد القيمة اه كردى (قوله أي وقت التلف) وتعبيرهم باليوم جرى على الغالب من عدم اختلافه فيه اه نهاية (قوله ولاحين العقد) عبارة النهاية والمغنى والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين يوم العقد والقبض والرابع أقصى القسم من يوم القبض الى يوم التلف اه وبه يعلم ما في كلام الشارح المشعر بان أحد الأقوال هنا اعتبار وقت العقد وبانها ثلاثة (قوله اذ الفسخ الخ) تقرر به ليس بظاهر الا ان يكون المراد ان وقت فوات المبدل أقرب من وقت الفسخ بالنسبة الى وقتي العقد والقبض (قوله وهو) أي المتقوم المفسوخ به بعد تلفه أو بذكره أي باعتبار قيمته يوم التلف من المستام والمستهتر لانهم ما غير مملوكين حلين وهذا كان مملوكا للمشتري قبل الفسخ ولان الضمان متأصل فيهما وقد اعتبرت قيمتهما وقت التلف فهذا أولى شوبرى اه بجري (قوله من المستعار) وقد صرحوا فيهما بان العبرة بقيمة يوم التلف ونقل عن والد الشارح مر وفي فتاويه مر هو أيضا ما وافقه اه ع (قوله بين هذا) أي المتقوم المفسوخ به بعد تلفه (قوله فانه يضمه) أي البائع الثمن (قوله وكالرد بالعيب) خبر مقدم لقوله مطلق الفسخ (قوله ثم) أي فيما اذا تلف الثمن المتقوم بيد البائع (قوله فكالثمن) خبر مقدم لقوله المبيع (قوله ثم) أي في الرد بعيب (قوله لو تلف الخ) أي المبيع حاصله أنه لو اشترى بعين فردت عليه بعيب وقد تلف المبيع المتقوم بيد المشتري فالمبيع حينئذ كالثمن فيما لو باع عينا فردت الخ (قوله ففيهما) أي الثمن والمبيع في الصورتين المشبهتين (قوله هنا) أي في الخالف (قوله وثم) أي في نحو الرد بالعيب (قوله أغفل هذا الفرق) أي لم يذكر الفرق بين ما في المتن وبين نحو الرد بالعيب وقد تلف الثمن أو المبيع (قوله وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق أن يعتبر أقل القيم في الارش الاتي اه سم (قوله هنا) أي في مسألة المتن (عما ذكر) أي بوقت التلف (بالقل) أي من وقت العقد الى القبض (فيما مر) يعني في الرد (قوله دون المنفصلة) أي كالمظهر الا أن يكون الملك لا لا تحوله المنفصلة أيضا كما يعلم من باب الخيار (قوله وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق ان يعتبر أقل القيم في الارش الاتي

فتعين النظر ليوم التلف وثم الموجب للقيمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر لعل أحد فتعين النظر لقضية العقد وما بعده الى القبض وعجب من الرافي كيف أغفل هذا الفرق مع خفائه ودقته وتعرض الماهو واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكره وبالقل فيما مر

بالنسبة للأرض بأن التظلم

البهايم لا تغرم بل يعرف بها الأرض وهذا تغرم فاعتبر وقت وجوبها لانه الايق (وان تعبر معه أرضه) وهو ناقص من قيمته لان كل ما ضمن بها ضمن بعضها الا في نحو خمس صور على ما فيها منها الزكاة المحجلة والصدقات ولو رهنه أو كاتبه كتابه صحيحة خير البائع بين أخذ قيمته للفصوله بخلاف ما مرفى الا بان لانه لا يمنع تلك البيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبهها البيع وانتظار فكاكه وانما لم يخبر الزوج في نظيره من الصداق لان جبر كسره لها بالطلاق اقتضى اجباره على أخذ البديل حالا أو آجرا فله أخذه لكن لا ينتزع الا بعد المدة وله آجرة مثل باقياها واسمى للمشتري أو دبره لم يمنع رجوعه اخذ ما أنه لا يمنع الرجوع في الفليس (واختلاف ورثتهما كهما) أى كاختلافهما فيما مرفى فالحلف الوارث لقيامه مقام المورث وكذا الاختلاف أحدهما ووارث الآخر أو وكيله أو وليه كالمير (ولو قال بعكسه بكذا فقال بل وهبني فلا تحالف) لانهم ما يتفق على عقد واحد (بل يحلف كل على نفي دعوى الآخر) كسائر الدعاوى وهذا وان علم بما قدمه لكنه ذكره توطئة لرد الزوائد الخفى المسكول فقال (فاذا حلفا رده) وجوبا (مدعى اللهم

بالعيب (بالنسبة للأرض) أى أرض الثمن وقد تعيب عند البائع بالنسبة لقيمته وقد تلف والجار متعلق باعتبار القيمة بالاقل فيما مرفى بان النظر متعلق بالفرق البهايم أى قيمة الثمن المتعيب عند البائع ثم أى فى الرد بالعيب (قوله وهو ناقص) الى قوله وان علم فى النهاية الامسألة الكتابة وكذا فى المغنى الا قوله أو دبره الى المتن (قوله وهو ناقص الخ) أى فالأرض هنا غيره فيما مرفى فى باب الخيار اه رشيدي عبارة الجبري قوله وهو ناقص من قيمته يوم التعيب كيوم التلف وهل ولو كان له أرض مقدر من حوالها مرفى نعم ففي قطع يده ناقص من قيمته لان نصفها فالأرض هنا غيره فيما مرفى فى باب الخيار سم اه (قوله لان كل ما ضمن الخ) ووضه الثيب ليس بعيب فلا أرض له نهاية ومغنى (قوله على ما فيها) أى فى الخمس وكذا ضمير منها (قوله منها الزكاة المحجلة) فلو كان زكاة محجلة وتعيب فلا أرض او جعله المشتري مثلا صدقا وتعيب فى يد الزوجت واختار الرجوع الى الشطر فلا أرض فيه اه نهاية (قوله ولورهنه) أى المشتري المبيع وكذا قوله أو آجره وقوله أو دبره المعطوفان عليه (قوله أو كاتبه الخ) تقدم عن النهاية والمغنى مثله (إذ ما مرفى الا باق) أى قبيل قول المتن وهى قيمة يوم الخ (قوله لانه الخ) أى الا باق (قوله وانتظار الخ) عطف على أخذ قيمته (قوله وانتظار فكاكه) خالفه فى شرح الارشاد فى الكتابة فقال وليس له هنا انتظار وال الكتابة كما اقتضاه كلام المتن وشرح به فى الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره اه وما فى شرح الارشاد هو الموافق للروض وشرحه أولا حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرح الروض بعد ذلك ان لم يصبر البائع الى زواله يفهم خلافه اه وقوله للروض الخ أى والنهاية والمغنى كالمير (قوله وانما لم يخبر الزوج الخ) جواب سؤال عبارة المغنى والنهاية فان قيل قد ذكر وانى الصداق أنه لو طلقها قبل الوطء وكان الصداق مرهونا وقال انتظار الفسك للرجوع قالها اجباره على قبول نصف القيمة لما عليها من خطر الضمان فالقياس هنا اجباره على اخذ القيمة أوجب بان المطلقة قد حصل لها كسر بالطلاق فناسب جبرها باجابتها بخلاف المشتري اه (قوله فله أخذه) عبارة النهاية والمغنى رجوع فيه مؤجرا قال ع ش قوله رجوع الخ أى البائع وظاهره انه لو اراد التأخير الى فراغ المدة أو اخذ قيمته للحيولة لم يجب وفضية قول يح كشرح المنهج فله أخذه الخ أنه يخبر بين ذلك وبين أخذ قيمته بنوعه على جواز بيع المؤجر والمشتري المسمى فى الاجارة وعليه البائع آجرة المشمل للمدة الباقية اه وهو موافق لظاهر كلام الشارح م من وجوب التبعة بالاجرة على ما أكاده قوله عليه للبائع آجرة الخ فقول يح كشرح المنهج فله أخذه الخ معناه له أخذه بمعنى الرضا بقائه تحت المستاجر وأخذ آجرة مثل ما بقى من المدة وليس له أخذه قيمته وترك المنفعة للمستاجر حال تمام المدة اه (قوله وله) أى للبائع على المشتري اه كردى (قوله لم يمنع) أى التدبير وكذا ضمير أنه لا يمنع اه ع ش قول المتن (واختلاف ورثتهما كهما) ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الاختلاف قبل القبض أو بعده ولا بين أن يحصل بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم يموتان قبل التحالف يحلف الوارث فى الاثبات على البت وعلى نفي العلم فى النفي ويجوز للوارث الحلف اذا غلب على ظنه صدق مورثه مغنى ونهاية (قوله كالمير) أى فى أول الباب قول المتن (وهبتني) أى أو رهنه نية نهاية ومغنى (قوله وان علم بما قدمه) أى من قوله ثم اختلاف فى كيفية (قوله ضمن بعضه ببعضها) فان قيل فيه نظر اذا الأرض ليس فيه ضمان ببعض القيمة بل ببعض الثمن وان كان بنسبة نقص القيمة قلنا باعتبارهم هنا مرفى فى أن المراد بالأرض هنا نفس نقص القيمة لما ذكر (قوله وانتظار فكاكه) خالفه فى شرح الارشاد فى الكتابة فقال وليس له هنا انتظار وال الكتابة كما اقتضاه كلام المتن وصرح به فى الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره وفرق بين ما هنا وجواز انتظار فكاكه الرهن بان الرهن يمكن التوصل لفككه حلا بتوفية الدين بخلاف الكتابة فالحق المكتاب لذلك بالتلف ونظر الشارح فيه الى آخر ما أطلب به فى بيان النظر ورده فراجع به وما فى شرح الارشاد هو الموافق للروض وشرحه أولا حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرحه اذا لم يصبر البائع الى زواله يفهم خلافه (قول المصنف واختلاف ورثتهما كهما) أى سواء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم ما قبل التحالف (قوله

بروائده) المنفصلة والمنفصلة فان قات (٤٨٢) غرمها لانه لا ملك له واستشكك المنفصلة باتفاقهما على حدوثها كما هو قد ثبت الفرع

دون الاصل وأجاب عنه الزركشي بان دعوى الهبة وانباتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالاذن ولم يوجد وفيه نظر لثاني ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجه الجواب بانه ثبت بيمين كل أن لا عقد فعمل بأصل بقاء الزوائد ملك مالك العين نعم في الانوار لا أجرة له أي عملاً باتفاقهما أنه انما يستعمل ملكه وكان الفرق أنه يغتفر في المنافع ما لا يغتفر في الاعيان ما من أن البائع قبل القبض يضمن الزوائد دون المنافع ويجري ذلك فيمما لو قال لا تخرد ابني تحت يدي ببيع فانكر وحلف فلا أجرة له عليه لا عتقافه بانها ملكه وتغير ذلك ما لو طالبه بائعة بالثمن فقال المبيع لزوجتي فله أخذه منه ثم لها التزاع المبيع منه لا قراره ولا رجوعه بالثمن على البائع لانه بشرائه منه مصدق له ولو قال نعم لها السكنى وكنتي أجبر المشتري على دفع الثمن اليه لانه بشرائه منه مقر بجهة قبضه قاله القاضي قال الغزالي وقياس أن للمشتري اجبار البائع على اثبات وكالته على القبض منه ولو اشترى شجرة واستغله سنين ثم طالبه بائعه بالثمن فانكر الشراء حلف عليه كما هو القاعدة

الح لان هذا الاختلاف في أصله لافي كنيته فعله مما قدمه بباريق المفهوم قول المتن (بروائده) يتردد النظر في حل أخذ الزوائد باطناً لانه يعتقد أنه ملك الآخرو لعل الاقرب عدم الحل اه سيد عمر وسيأتي عن عس ما يؤيده بل يجري ذلك في الاصل أيضاً فان أراد الحل باطناً فيفسخ البيع الذي ائتم به كياتي قبيل قول المتن ولو ادعى الخ وكما قدمنا عن المغني في فسخ الكاذب من المتحالين قول المتن (مدعى الهبة) أي أو الرهن نهاية ومعنى (قوله المنفصلة) الى المتن في النهاية (قوله غرمها) أي الزوائد يرجع في مقدار بدلها للغارم اه عس (قوله لا ملك له) أي المشتري (قوله واستشكك المنفصلة) أي ردّها في مسألة المتن اه رشيدى أي أو تعليله بانه لا ملك له (قوله باتفاقهما الخ) أي بدعواه الهبة وقرار البائع فهو كمن وافق على الاقرار له بشئ وضالعه في الجهة اه معنى (قوله لتأتي ذلك) أي ما في المتن (قوله الجواب بانه الخ) عبارة المغني بان كلا منهما قد أثبت بيمينه في دعوى الآخرو فساقتا ولو سلم عدم تساقطهما فدعى الهبة لم يوافق المالك على ما أقر له به من البيع فلا يكون كالمسئلة المشبهة بالعمارة بالتوافق على نفس الاقرار لاعلى لازمه اه (قوله نعم في الانوار الخ) اعتمد المغني والنهاية أيضاً (قوله لا أجرة له) أي للبائع لو استعمله مدعى الهبة أي مع أن قضيه قد الزوائد وتعليله بما مر ثبوت الاجرة له (قوله أي عملاً الخ) قياس ما يأتي من شراء الشجر والفرق الآتي لنا أنه هنا لو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمها باها فليتأمل اه سم (قوله أنه انما يستعمل ملكه) الضمائر للمشتري بقى ما لو كان جارية ووطئها المشتري فهل يلزمه المهر أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وإذا حبست منه فالولد حرسب ولا يلزمه قيمته لا قرار البائع بانها ملك المشتري ولا حده عليه أيضاً المشبهة وإذا ملكها بعد ذلك صارت مستولدة عليه مؤاخذه له بقوله الاول وهذا كما في الظاهر اه عس وهذا يؤيد ما مر من السيد عمر (قوله وكان الفرق) أي بين الزوائد المنفصلة والاجرة حيث يستحق الاول دون الثانية (قوله ويجري ذلك) أي عدم استحقاق الاجرة (قوله فانكر وحلف) أي على عدم الشراء ولو قال استعرتها أو استأجرتها أو عين جهة أخرى فسيأتي الكلام على ذلك في آخر كتاب العارية اه عس (قوله لا عتقافه) أي مدعى البيع و (قوله بانها ملكه) أي المنكر و (قوله فقال) أي المشتري و (قوله فله أخذه منه) أي البائع أخذ الثمن من المشتري و (قوله ثم لها) أي الزوجة اه عس (قوله منه) أي البائع (قوله منه مصدق له) الضميران المجروران للبائع (قوله ولو قال) أي البائع وكذا ضمير اليه (قوله لان بشرائه) أي المشتري (منه) أي البائع (قوله بجهة قبضه) أي قبض البائع الثمن من المشتري (قوله على اثبات وكالته) أي في القبض كهلوطاها إذا قدمه على الشراء منه انما يشعرب تصديقه على الوكالة في مباشرة البيع وقد يكون وكيلاً فيه فقط اه سيد عمر (قوله قبل القبض الخ) عبارة النهاية على القبض اه فيجتم ان قبل في كلام الشارح بكسر القاف وفتح الباء بمعنى الجهة أي من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حاجة لما مر آتفان السيد عمر من تقدير في القبض (قوله حلف عليه) أي على عدم الشراء (قوله ولا يغرمه الخ) لا يستشكل برد الزوائد في مسألة المتن لانه يفرق بانه فيها عين الجهة التي زعم على ج اه عس أي كما أفاده الشارح بقوله لانه زعم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه الخ (قوله لانه زعم) أي البائع (قوله ان استغل ملكه) أي المنكر (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله من غير أن يوجد الخ (قوله يدعى الخ) أي البائع على المنكر (قوله بحلف المشتري) أي في زعم مدعى البيع والافهم منكر

فلا أجرة له الخ) قياس ما يأتي في شراء الشجر والفرق الآتي لنا أنه هنا لو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمها باها فليتأمل اه سم (قوله ولا يغرمه) لا يستشكل برد الزوائد في مسألة المتن لانه يفرق بانه فيها عين الجهة التي زعم الاستحقاق بها وقد دفعها المالك بحلفه على نفيها وهنالم بعين جهة وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق

ثم رد المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لانه زعم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه وبه فارق مسألة المتن وانما يدعى عليه الثمن وقد تغذر بحلف المشتري فلا باع حينئذ

للشراء

للشراء (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا اذ لم يثبت بيع ظاهرا اه سم أقول نعم أخذنا ما قدمنا
عن المغني في فسخ الكاذب من المتخالفين ومما ياتي في الشرح قبيل قول المتن ولو ادعى صحة البيع (قوله أو
غيره الخ) كذافي النهاية والمغني (قوله باختلال) الى المتن في النهاية والمغني (قوله على المعتد) راجع الى قوله
أو شرط (قوله كان ادعى أحدهما رؤيته الخ) فعلم أنهم مالوا باختلاف الرؤية كان القول قول المشتري أو
بائع أو مشترك قال مر بخلاف مالوا باختلاف كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه أعلمهم بأي كان ادعى أنه
رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل رأيت به بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعي الرؤية من وراء زجاج كما أفتى به
فليراجع وفيه نظر وأفتى بخلافه خط حرا على اطلاقهم بتصديق مدعي الصحة فليتمأمّل سم على ج
واطلاق الشارح مر يوافق ما وجه به الخطيب وهو الموافق للقواعد اه عش (قوله لأنه لم يعتد فيها
الخ) أي لم يصير عادة في الرؤية ويؤخذ منه جواب عاذته وقع السؤال عنها وهي أن شخصا اشترى من تاجر
مقطعا من القماش بثلاثة قروش ثم سأله أحد اتباع الظالمية عن ثمنه فقال اشترى به بخمسة دفعه عنه فاندفع
ثم أحضر للنائب الثلاثة المذكورة فقام بينه بما أقر به فهل له تحليف أم لا وهو أي الجواب أن يقال يحتمل
أن رسم القبالة ليس بقيد بل المدار على شبهة تقوى جانبه فله تحليف البائع ويحتمل أن يقال ليس له تحليفه
والاقرب الاول وقد قالوا أنكر كونه وكلا أو كونه وديع الغرض لا ينعزل بذلك بخلاف ما إذا أنكره
للاغرض اه عش (قوله تأخرها) أي الرؤية المشرطة للبيع (قوله بخلافه) أي الاقرار (بخو
القبض) أي كالأجازة والفسخ (قوله ومن غير الغالب) الى قوله أي مع قوة في النهاية والمغني (قوله معلومة
الذرع) أي هما يعلمان ذراعها كمدى ومعنى قال سم وأقره عش كان وجه هذا التقييد أن مجهولتها
لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع في الصحة اذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على ما جهله بخلاف المعلومة
اذ يصير معلوما بالجزئية اه (قوله ذراع معين) أي غير مشاع بتدليل مقابلة له اذ الصورة أنه مبهم حتى يتأتى
البطلان اه رشدي عبارة عش والشهاب البرلسي قوله ارادة ذراع معين أي مبهم بان قال البائع عند
الاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يقر ذلك ذراع معين من العشرة تتفق عليه اه ووافقها قول المغني
فادعى أنه أراد ذراعا معينا مبهما اه وفي سم قال شيخنا الطبرلاوي رحمه الله تعالى المراد بان المبيع
لا المشخص بان قال أردت ذراعا أوله هذا المكان وآخره ذلك لان ارادة ذلك لا يترتب عليها الفساد حتى يصح
قوله ليفسد البيع اه ويمكن أن يقال قصده المعين بالشخص دون المشتري يقتضي فساد البيع فليتمأمّل
ثم رأيت عبارة الشارح في شرح العباب بذلك اه (قوله وادعى المشتري شيوعه) أي ليصح البيع

له (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا اذ لم يثبت بيع ظاهرا (قوله كان ادعى أحدهما رؤيته
وأنكرها الآخر) فعلم أنهم مالوا باختلاف الرؤية كان القول قول المشتري أو بائع أو مشترك قال مر بخلاف مالوا
اختلاف في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه أعلمهم بأي كان ادعى أنه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل
رأيت به بلا حيلة زجاج فالقول قول مدعي الرؤية من وراء زجاج كما أفتى به فليراجع وفيه نظر وأفتى بخلافه
خط حرا على اطلاقهم بتصديق مدعي الصحة فليتمأمّل (قوله معلومة الذرع) كان وجه هذا التقييد أن مجهولتها
لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع في الصحة اذ لا يصير المبيع معلوما بل هو على ما جهله بخلاف المعلومة اذ يصير
معلوما بالجزئية فليحصر (قوله ذراع معين) قال في شرح العباب ان قصده (قوله وادعى المشتري شيوعه)
قال شيخنا الشهاب البرلسي المراد من هذا ان الذراع معلومة كعشرة وقال له بعثك ذراعا بدينار مثلا فقال
اشترى ثم قال البائع عند الاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يقر ذلك ذراع معين من العشرة تتفق عليه وقال
المشتري بل أردت ذراعا شاعاني العشرة فيكون المبيع العشرة هذا امراده كما يعلم بمراجعة الاسنوي ولا يصح
غير هذا والله أعلم اه ما كتبه على شرح المنهج وعبارة الاسنوي التي أشار اليها هي قوله فادعى البائع انه أراد
ذراعا معينا حتى لا يصح العقد لاختلاف الغرض في تعيينه وادعى المشتري شيوعه حتى يصح ويكون
كأنه باعة العشرة مثلا على تقدير أن يكون ذراعها عشرة اه وقال شيخنا الطبرلاوي رحمه الله تعالى المراد بالباعين

فسخ البيع الذي اعترف به
(ولو ادعى) أحد العائدين
(صحة البيع) أو غيره من
العقود (و) ادعى (الآخر
فساده) باختلاف ركن أو
شرط على المعتد كان ادعى
أحدهما رؤيته وأنكرها
الآخر على المعتد أيضا
(فلا يصح) تصديق مدعي
الصحة بينهما (غالبان
الظاهر في العقود الصحة
وأصل عدم العقد الصحيح
بعارضه أصل عدم الفساد
في الجلة ولو أقر بالرؤية لم
تقبل دعواه عدمها التحليف
لأنه لم يعتد فيها اقرارا على
رسم القالة ويستحيل شرعا
تأخرها عن العقد كالأقر
بالتسلاف مال ثم قال انما
أقصررت به لعزى عليه
بخلافه بخو القبض لأنه
اعتد فيه التأخير عن العقد
ومن غـ ير الغالب مالوا باع
ذراعا من أرض معلومة
الذرع ثم ادعى ارادة ذراع
معين ليفسد البيع وادعى
المشتري شيوعه فيصدق
البائع بمينه

لأن ذلك لا يعلم إلا منه ومالورزم أحد متصالحين وقوع صلحهما على انكار فيصدق بينهما أيضا لأنه الغالب أي مع قوة الخلاف فيه وزيادة شيوخه ووقوعه وبه يندفع ايراد صور الغالب فيها (٤٨٤) وقوع الفساد المدعى ومع ذلك صدقوا مدعى الصحة فيها ومالورزم أنه عقد وبه نحو

صبا يمكن أو جنون أو حجر وعرف له ذلك فيصدق فيما عدا النكاح بينهما أيضا وإن سبق إقراره بضده لوقوعه حال نقصه كذا قيل ورد بقول البيان لو أقسر بالاحتلام لم يقبل رجوعه عنه ويؤخذ من ذلك أن من وهب في مرضه شيئا فادعت رثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا إلا أن علمه غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها إليها وجزم بعضهم بأنه لا بد في البينة بغيبة العقل أن تبين ما غاب به أي لئلا تكون غيبته بما يؤخذ به كسكرو تعدي به ومالوا شترى نحو مغضوب وقال كنت ظن القدرة فبان عجزى فصدق به لا عتضاده بالغصب ومالوا دعت أن نكاحها ببلوولى ولا شهود فتصدق بينهما لأن ذلك انكرا لاصل العقد ومن ثم يصدق منكر أصل نحو ابيع ولو أتى المشتري بخمر أو بما فيه فارة وقال قبضته كذلك فانكرا لقبض صدق بينهما ولو فرغه في طرف المشتري فظهرت فيه فارة فادعى كل أنهما من عند الآخر صدق البائع بينهما إن أمكن صدقه لأنه مدعى للصحة ولأن الأصل في كل حادث تقديره باقر بزمان

ويكون المبيع العشر على تقدير أن يكون ذرها عشرة (قوله لأن ذلك) أي إرادته المعلن (قوله على انكار) أي لفساد الصلح اه عش (قوله لأنه) أي وقوع الصلح على الانكار (قوله فيه) أي في الصلح على الانكار أي في صحته (قوله وبه يندفع) أي بقوله مع قوة الخلاف الخ اه كردى وقوله المدعى بصيغة اسم المفعول نعت للفساد (قوله ومع ذلك) أي مع غلبة وقوع الفساد في هذه الصور (قوله ومالورزم أنه عقد الخ) إلى قوله ومالوا دعت في النهاية الاقوله فيما عدا النكاح (قوله فيما عدا النكاح) أي فالو وقع ذلك في النكاح فالصدق الزوج اه عش (قوله كذا قيل) وجرى صاحب الانوار كالشيخين على خلافه اه نهاية قال الرشيدى قوله مر على خلافه أي من عدم تصديقه فتستقر صحة البيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ فالخاصل أن ما جرى عليه الشيخان هو الراجح اه (قوله كذا قيل) المشار إليه قوله وإن سبق الخ اه كردى (قوله بقول البيان الخ) ويمكن حل الأول على ما إذا اقر بالبلوغ ولم يذكرو سببه فنقبل دعواه الصبا بعد لاحتمال أن يظن ما ليس سببا للبلوغ بلوغا كسقوط طرف الخلقوم واقتراح الارثية وغير ذلك فلا تكون دعواه الصبا منقضة صريحا لاقراره بالبلوغ بخلاف إقراره بالاحتلام اه عش بادى تصرف (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من اشتراط تعريف الجنون أو الحجر في تصديق مدعيهما (قوله كسكرو تعدى) أي فتصح هبته مع غيبة عقله اه عش (قوله فيصدق بينهما الخ) وفاقا للمغنى (قوله فتصدق بينهما) والراجح أن القول قول الزوج بينهما نهاية ومعنى عبارة سم المعتمد تصديق الزوج بينهما وما نقل عن النص تقرير على القول بتصديق مدعى الفساد مر اه (قوله انكار لاصل العقد) أن توافقا على صورة الإيجاب والقبول فسامعنى كونه انكار لاصل العقد لكن وإن لم يتفقا على ذلك واضح أنه حينئذ انكار لاصل العقد بعد حينئذ وقوع المخالفة فيه بين الاصحاب فليجرح محل النزاع اه سيد عر (قوله ولو أتى المشتري) إلى قوله ويجرى في النهاية (قوله ولو فرغه في طرف المشتري) خرج به مالو كان في طرف البائع فالقول قول المشتري اه عش عبارة السيد عر تقدم هذا الفرع في أول باب المبيع قبل قبضه بنحو ما هنا مع مزيد بسط ثم تعقبه بان وضع البائع المبيع في طرف المشتري لا يحصل به القبض أي فصل التخييس على تقدير كون الفارة في طرف المشتري قبل القبض وهو تلف وتلف المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان كان مأهنا موصورا بنحو ما تقدم فيرد عليه نحو ما تقدم من التعقب ويكون سكوته هنا للعلم به مما تقدم وإن صور بخلاف ما تقدم فلا اشكال بان يصور جواب البائع هنا بافرغته لك في طرفك مع سلامته وخلو طرفك من الفارة ثم نقلته نقلاته به القبض ثم وقعت الفارة وعلى هذا التصور فلا اشكال في عدم تعقبه اه (قوله كفى نظيره الخ) أي كان المصدق مدعى الصحة في نظيره من السلم الخ تفصيله ما في شرح الروض من أنه ان قال المسلم اقبضت رأس المال بعد التفرق فقال بل قبله وأقاما بينتين قدمت بينة المسلم اليه لانهما مع موافقتها للظاهر ناقله والاخرى مستحبة سواء كان رأس المال بيد المسلم اليه أم بيد المسلم بان قال المسلم اليه قبضته قبل التفرق ثم اودعته كما وغصبت منى فان لم تكن بينة صدق مدعى الصحة اه كردى (قوله في المسائلين) هما قوله ولو أتى المشتري الخ وقوله ولو فرغه الخ كردى وعش (قوله ويجرى هذا) أي تصديق مدعى الصحة وتقديم بينته اه كردى (قوله عبدا معينا) أي فقضيه نهاية ومعنى (قوله مثلا) حقه ان يكتب عقب عبدا كفى النهاية والمغنى قول المتن (المبيع)

هنا المهم لا الشخص بأن قال أردت ذراعا أوله هذا المكان وآخره ذلك لا يترتب عليها الفساد حتى يصح قوله لفساد البيع اه ويمكن أن يقال قصده المعلن بالشخص دون المشتري يقتضى فساد البيع فليتأمل ثم رأيت عبارة الشارح في شرح العباب تشعر بذلك (قوله فتصدق بينهما) المعتمد تصديق الزوج بينهما وما نقل عن النص تقرير على القول بتصديق مدعى الفساد مر هو أيضا براءة البائع كفى نظيره من السلم إذا اختلفا هل قبض المسلم اليه رأس ماله قبل التفرق أو بعده فان أقاما بينتين في المسائلين قدمت بينة مدعى الصحة وقول ابن أبي عصرون ان كان مال كل يده حلف المنكر والا فصاحبه ضعيف ويجرى هذا في الاختلاف في قبض العوضين في الراب قبل التفرق أو بعده (ولو اشترى عبدا) معينا (فباعه بعد معيب) مثلا (ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع)

بمينه لان الاصل السلام بقاء العقد (وفي مثله في) البيع في الذمة و (السلم) بان قبض المشتري أو المسلم المؤدى عناني الذمة ثم أتى بمعيبر ليرد فقال البائع أو المسلم اليه ليس هذا المقبوض (يصدق) المشتري و (السلم) بمينه (في الاصح) أنه المقبوض لاصل بقاء عقد ذمة البائع والمسلم اليه حتى يوجد قبض صحيح ومثل ذلك في الثمن فيحذف المشتري في المعين والبائع (باب) * فيما في الذمة * (٤٨٥)

الريفيق وذكرهنا تبعاً للشافعي رضي الله عنه وأولى من تقدمه على الاختلاف الواقع للحاوي كالرافعي لانه تباع الحرة فانخرت أحكامه عن جميع أحكامه ولو تاتي فيها بعضها وان امكن توجيه ذلك بان فيما اشار به لجر بان التحالف في الرقيقين كما قدمته ومن تعقبه للقرض

الواقع في التنبيه لانه وان أشبه في أن كلافه تحصيل ربح باذن في تصرف لكنه انما يتضح على الضعيفان اذن السيد لقنه توكيل والاصح انه استخدام ومن ثم لم ينجح قبوله بل لم يؤثر وذهب فيما يظهر وتصرفه اما غير نافذ ولومع الاذن كالولاية والشهادة واما نافذ ولو بلا اذن = العادة والطلاق ولو بمال واما نافذ بالاذن كالتصرفات المالية لا بغيره كما قال (العبد) يعني القن أو حري على رأي ابن حزم أنه يشمل الامة (ان لم يؤذن له في التجارة) أو التصرف (لا يصح شراؤه) اقتصر عليه لان الكلام

فيه والافكل تصرف مالي كذلك ولو في الذمة (بغير اذن سيده) الكامل فيه (في الاصح) للمعبر عليه حتى سيده ولو اشترى بغير ماله

هو بالنصب خبر ليس وهذا السهم في محل رفع ولا يقال ان هذا من قاعدة ان المحلى بالالف واللام بعد اسم الاشارة يعرب بديلا وقيل عطف بيان وقيل نعت لان محله مالم يكن قبله عامل يقتضي رفعه وانصبه وهذا منه اه عش (قوله بمينه) الى الباب في النهاية والمغني (قوله المؤدى الخ) بصيغة اسم المفعول (قوله يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الاداء في غير مجلس العقد واما المؤدى في مجلس العقد في الذمة فيقتضي قولهم ان الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه انه كالمعين في صدق البائع والمسلم اليه اه عش وسياقي عن الحلبي الجزم به (قوله ومثل ذلك في الثمن) مبتدأ وخبر اي جاري في الثمن عبارة النهاية ويجري ذلك في الثمن اه (قوله فيما في الذمة) والضابط ان يقال ان جرى العقد على معين فالقول قول المدافع للمبيع او الثمن وان جرى على مافي الذمة فالقول قول المدفوع اليه الثمن او الثمن اه عش وقوله على معين قال الحلبي اي في العقد او في مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في المبيع او في الثمن على التعيين في العقد او بمجلسه اه * (باب في معاملة الرقيق) *

(قوله بالتبوين) الى التنبيه في النهاية الا قوله بل لم يؤثر فيه فيما يظهر (قوله في معاملة الرقيق) اي وما يتبع ذلك كعدم ملكه بتدليك السيد اه عش (قوله وذكره) اي هذا الباب اه مغني (قوله عن جميع الخ) قد ينافي دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه اه سم (قوله بعضها) اي كالتحالف عش (قوله توجيه ذلك) اي مافي الحاوي (قوله انما يتضح الخ) محل تامل ثم رأيت المحشي قال فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا اه سيد عمر (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره سم على ج اه عش (قوله وتصرفه) الى المتن في المغني (قوله وتصرفه) اي مطلق تصرف الرقيق ثلاثة اقسام مالا ينفذ مطلقا وما ينفذ مطلقا وما ينفذ باذن سيده اه كرودي (قوله كالعبادة) على تفصيل في نحو الاحرام اه رشدي (قوله ولو بمال) ولا يضر كونه بمال لانه لا تغويت فيه على السيد بل هو تحصيل ماله اه عش (قوله لا بغيره) حقه أن يقدم على قوله كالتصرفات الخ (قوله يعني القن الخ) أي أراد به القن مجازا اذ العبد على المشهور القن الذي كرفاستعمله في مطلق القن من باب التجريد وأحق حقيقة على رأي ابن حزم فلا مرد أنه لا يحسن التقابل في كلام الشارح في قوله أو جرى الخ والله أعلم اه سيد عمر (قوله يعني القن الخ) أي فمكانه قال الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما قاله المساوردي نهاية ومغني وشرح المنهجي (قوله أو جرى الخ) أي أو أراد الظاهر وأحال غيره على المقايضة اه سم (قوله أو التصرف) أي ولا في التصرف فان أذن له في أحدهما تصرف بحسب الاذن كما يأتي اه عش (قوله لان الكلام فيه) أي الشراء يتأمل اه سم (قوله فكل تصرف مالي الخ) وينبغي أن مثل ذلك الاختصاصات فلا يصح رفع يده عنها ويحرم على الآخر اخذ ذلك وانما اقتصر على المالي لانه الذي يتصف بالصحة والفساد ويرتب عليه الضمان اه عش (قوله ولو في الذمة) سياقي أن تصرفه في العين باطل بخرم او الخلاف انما هو في تصرفه في الذمة فاللائق حذف الواو والآن تجعل للعالم رشدي وعش (قوله فيه) أي الشراء والجوار متعلق باذن سيده (قوله بعين ماله) أي السيد

* (باب) *

(قوله عن جميع) قد ينافي دعوى التأخير عن الجميع بقاء السلم ونحوه وان لم يتعرض هنا لاختلافه (قوله انما يتضح على الضعيف) فيه نظر بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح أيضا (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره (قوله أو جرى) أي أو أراد الظاهر وأحال غيره على المقايضة (قوله لان الكلام فيه) يتأمل

بطل خرما * (تنبيه) * تبين بقولي فيه انه انما يحتاج لقبوله بغير اذن سيده مع قوله لم يؤذن له في التجارة لان من لم يؤذن له فيها تحته قسمان من اشترى ولم يؤذن له في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح ان كان في الذمة ومن اشترى وأذن له في خصوص الشراء فيصح بلا خلاف وانه لو حذف بغير اذن سيده لشمل الثاني لانه يصدق عليه انه لم يؤذن له في التجارة فان قلت هذا تطويل بلا فائدة اذ لو حذف ان لم يؤذن له في التجارة

استغنى عنه قلت مثل هذا لا يعترض به المنهاج (٤٨٦) على ان ضرورة التقسيم احويته اليه اما سيده لمجور لمخر غايه فيصح تصرفه باذن

وايه وتشتترط امانته ان دفع له مالا للسيد قال الاذرى وغيره بحثا وقد يصح تصرفه بغير اذن كان امتنع سيده من انفاقه او تعذرت مراجعته ولم يمكنه مراجعة الحاكم فيصح شراؤه ما تمس حاجته اليه وكذا لو بعته في شغل لبلد بعيد او اذن له في حج او تزوج ولم يتعرض لاذنه له في الشراء وشراء البعض في نوبته صحيح وكذا في غيرها ان قصد نفسه على الوجه (ويسترده) أي ما اشتراه بلاذن (البائع سواء كان) فيه حذف همزة التسوية وهو جائز وقد روي سواء عليهم أن ندرتهم يحذفها في يد العبد أو وضعها موضع أم في نحو هذا جائز كالحكاة الجوهرية وغيره (سيده) أو غيرهما لانه باق على ملكه ولو أدى الثمن من مال سيده استرد أيضا (فان تلف في يده) أي العبد وبائع وشيد (تعلق الضمان بذمته) وان زامعه سيده وأقره فيتبع به بعد العتق لا قبله لثبوت برضا صاحبه من غير اذن السيد اذا القاعده أن مال الزم بغير رضامستحقه كتلف بغصب يتعلق برقبته فقط أو برضاه مع اذن السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يبدى ولا يلزمه الكسب الا ان عصى نظيره ما يأتي في المغلس أولا معه يتعلق

(قوله أما سيده الخ) الاولى فلو كان سيده مجبوراً عليه صح تصرفه الخ (قوله فيصح تصرفه) أي القن الذي سيده مجبوراً عليه (قوله باذن وليه) أي ولي السيد (قوله وتشتترط) أي في صحة تصرفه باذن الولي (قوله ان دفع له مالا للسيد) أسقطه النهاية قال ع ش قضية قول ج ان دفع الخ انه لو اذن له ولي المجبور في التصرف في الذمة لا يشترط امانته وقد يتوقف فيه بانه اذا لم يكن أميناً بما اشترى في الذمة وأهلكه فيتعاقب بدها بذمته وكسبه وفي ذلك ضرر بالولي عليه اه ع ش عبارة لا يعاب وان اذن له أي ولي المجبور عليه لرفيقه في الاتجار في ذمته ففيه احتمال ولا نقل فيه قاله الاذرى والذي يتحبه أنه لا بد من الامانة مطلقاً لان ما يشترطه المأذون ملكاً لسيده وان نوى نفسه على الاصح اه (قوله قال الاذرى) الى قوله وفارق في النهاية (قوله من انفاقه) أي لما يجب انفاقه عليه اه ع ش (قوله ويمكنه مراجعة الحاكم) قيد في الممثلين اه رشدي زاد ع ش أي بان يشق ذلك عليه كما يأتي اه (قوله فيصح شراؤه الخ) أي بعين مال السيد وفي الذمة اه ع ش قال السيد عر وكذا يجوز ايجاره لنفسه وبيعهما كسبه بخواجة طاب والحال ماذا كره فيما يظهر اه (قوله وكذا لو بعته الخ) أي يصح تصرفه بعين مال السيد وفي الذمة اه ع ش (قوله ولم يتعرض الخ) أي ولا فرق فيما ذكر بين أن يدفع له مالا يصرفه على نفسه وأن لا يدفع له شيئا بل يقتصر على مجرد الاذن له في السفر اه ع ش (قوله وكذا في غيره الخ) خلافاً للنهاية حيث قال لا في غيرها بغير اذن وان قصد نفسه بما يظهر اه قول المتن (ويسترده البائع) أي له طلب رده نهاية ومغنى أي لانه واجب عليه ع ش (قوله فيه حذف الخ) عبارة المغنى * تنبيه * كان الاولى أن يقول سواء كان في يد العبد أم سيده فحذف الهمزة والالتفات باو لغة قليلة اه (قوله كالحكاة الجوهرية) ولا يقدح في الجواز الحكم بسهو الجوهرية في هذا الذي حكاه كما وقع في القاموس وغيره لانه وفاقا للشخنا الشريفا الصغرى لا طريق الى العلم بالسهو اذ غاية ما وقع لصاحب القاموس وغيره في نحو ذلك عدم الاطلاع على ما حكاه الجوهرية في كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود في نحو ذلك عدم الاطلاع على ما حكاه الجوهرية في كلام العرب بعد بحثه طاقته لا يمنع الوجود سم على ج اه ع ش (قوله استرد أيضا) ولورده المشتري على العبد فهل يبرأ فيه انظر والذي يظهر أنه ان كان تحت يده بغير اذنه فلا يبرأ بالرد على العبد لانه كالغاصب اه ع ش وقوله المشتري الا صوب البائع (قوله وبائع رشيد) أي فان كان سفها أي مثلاً يتعلق برقبته سم على ج اه ع ش عبارة السيد عر قوله رشيد لم يبين محترزه ولا يبعد أن يكون حكم محترزه حكم الغصب لان اذن غير الرشيد لاغ اه قول المتن (تعلق الضمان بذمته) وهذا بخلاف مال أو دعه رشيد فتألف في يده فلا يضمن منه وان فرط كما ذكره الشارح م ر في باب الوديعة ولعل الفرق أنه التزمه هنا بعقد مضمن فتعاقب به بخلافه ثم اذلا التزامه فيه للبذل وان التزم الحفظ اه ع ش (قوله وان رآه) الى قوله وفارق في المغنى الا قوله ولا يلزمه الى أولاه (قوله لان المالك

(قوله وشراء البعض في نوبته صحيح) لو اشترى لنفسه باذن سيده في نوبته السيد او حيث لا مهابة فهل يلزمه الاتوفاء الثمن مما ملكه ببعضه الخ أو لا لان حكمه كمنه محض الرق في نوبته سيده أو حيث لا مهابة فلا يلزمه الوفاء لا بعد العتق كأي من محض الرق فيه انظر واجب م ر بالثاني وسيأتي نظيره في باب الاقرار (قوله على الوجه) خولف في ذلك م ر (قوله كالحكاة الجوهرية وغيره) ولا يقدح في الجواز الحكم بسهو الجوهرية في هذا الذي حكاه كما وقع في القاموس وغيره لانه وفاقا للشخنا الشريفا الصغرى لا طريق الى العلم بالسهو اذ غاية ما وقع لصاحب القاموس أو غيره في نحو ذلك عدم الاطلاع على ما حكاه الجوهرية في كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود و احتمال اطلاع الجوهرية على ما يطلعوا عليه ولذا استند الجلال المحلى الى كلام الجوهرية هذا في دفع الاعتراض على عبارة المنهاج في باب الرد ولم يلتفت للحكم بسهوه فيه مع اطلاعه عليه لما ذكر بل لو فرض مشافهة العرب لصاحب القاموس أو غيره بامتناع ما حكاه الجوهرية لم يلزمه سهوه فيه لجواز أنه اطلع عليه من لغة غير المشافهة فتدبر (قوله وبائع رشيد) مفهوماً أنه لو كان غير رشيد تتعلق بزمته (قوله لان المالك الخ) قضية هذا صميان السيد بالاقرار في نحو الغصب أيضاً وهو خلاف مقتضى

(الخ

بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد باقراره له على ما التقطه كياتي بتقصيله في باب لان المالك ثم لم يأم باذن كان السيد

مقتصر بسكوته عليه (او) تلف (في يده) السيد

فللبائع تضمينه وله مطالبة العبد (لوضع كل من ماله عليه بغية حتى لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لم يضمنه لانه لا مال له قبل ذلك (واقتراضه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم صحته منه بغير اذن كالمس (٤٨٧) (وان اذن له) بالبناء للمفعول لانه قسم

ان لم يؤذن له (في التجارة)

من السيد الكامل او وليه

(تصرف) اجماعا لكان ان

صح تصرف لنفسه لو كان

حر ابا ان يكون مكافرا شيدا

اوسفها مهلا وان لم يدفع

السفها لان قال له اتجرت في

ذمتك نعم ما امر جوازه

لحاجة لا يشترط فيه ذلك

لجوازه للسفها فان قات

قضية ما امر أنه استخدام

عدم اشتراط رشده قلت

ممنوع لانه ليس استخداما

مقتصرا اذ امره على السيد بل

متعديا لغيره فشرط فيه مع

ذلك الرشد رعاية لمصلحة

معاملته وقضيته لانه لا يشترط

رشده في شرائه نفسه من

سيده والاوجه اشبه

وان كان عقد عتائه لانه

يعطى حكم البيع في أكثر

أحكامه واذا اذن له سيده

لزمه أن لا يتصرف الا

(بحسب الاذن) بفتح السين

أي بقدره (فان اذن له في

نوع) او زمن او محل (لم

يتجاوز) كلو كبل ولانه قد

يعبر في نجه في شئ دون

شئ نعم يستفيد بالاذن في

التجارة ما هو من نوابعها

كشروطي وردت بعيب

ومخاصمة في العهدة أي

الناشئة عن المعاملة فلا

يخاصم نحو غاصب وسارق

لانحو اقتراضه وتوكيله

اجنبيا ولو دفع له مال لا تصرف

في عينه وفي الذمة لاني اذن له ان قال اجعله رأس مال وأفهم ان الموضوع لجواز وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا صح الاذن وان لم

يعين له نوعا ولا غيره (وليس له) بالاذن في التجارة (النسكاح)

الخ) قضية هـ اذا ضمن السيد بالاقرار في نحو الغصب أيضا وهو خلاف مقتضى قوله يتعلق برقبته فقط
اهسم عبارة عـش وقضية فرقه أي صح من السيد ما ذهب اليه العبد اذا اطاع ما لم ينز منه ويحتمل أنه خير
مراد وذلك لان المصوب فيه من شأنه أنه يمكنه انتزاع المصوب من العبد فثبت أهمله ولم ينزعه من العبد
كان كانه رضى بوضع العبد عليه فاشبهه ما لو اذن له اه قول المتن (فللبائع تضمينه) ولو قبضه السيد وتلف
في يد غيره كان للبائع مطالبة السيد أيضا نهاية ومعنى قال عـش قوله مر أيضا أي كما يطالب العبد والغير
اه قول المتن (وله مطالبة العبد) وعليه ولو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما
غرمه عليه أولا فيه نظر وقياس ما يأتي من ان المأذون له اذا غرم بعرضه بماله بسبب التجارة لا يرجع على
سيده أنه هنا كذلك وقد يفرق اه عـش قال الجبري بعدم الرجوع هو المعتد اه (قوله ولو لم يضمنه) خالفه
النهاية فقال لجميعه لا يضمنه فيما يظهر أخذ ما يأتي في الاقرار اه قال عـش قوله مر لجميعه خلافا للجبري وشيخ
الاسلام والاقرار ما قاله جـ لان امتناع مطالبة الجبري عن الاداء بعدم الملك حيث ملك ما بقدر به على الوفاء ولو
لبعض ما عليه فلا وجه للمنع على أن التأخير قد يؤدي الى تفويت الحق على صاحبه رأسا لجواز تلف ما بيده
قبل العتق اه (قوله ان لم يؤذن له) في أصله رحمه الله ياذن وما في هذه النسخة أن سبب ما تقدم في المتن اه
سند عـر أقول بل ما في أصله رحمه الله تعالى لا ينتظم مع قوله بالبناء للمفعول الخ (قوله وغيره) الى قوله
وقضيته في النهاية قال عـش قوله وغيره تميم لما ذكر المصنف هنا والافهم ان قوله السابق انما اقتصر
عليه لكون الكلام فيه الخ اه (قوله في عدم صحته منه) عبارة النهاية والمعنى في جميع ما امر اه (قوله
من السيد الكامل او وليه) عبارة النهاية من السيد أو من يقوم مقامه اه (قوله وان لم يدفع الخ)
غاية في المتن اه رشيدى (قوله بان قال له اتجرت الخ) أي فله البيع والشراء بالاجل والارتهان والرهن ثم
ما فضل بيده أي بعد توفية الاثمان كالذي دفعه له السيد اه نهاية وما في الشرح مثله (قوله ما امر) أي
في قوله قال الاذرى الخ (قوله فيه ذلك) أي صحة التصرف (قوله لجوازه للسفها) هل يجري مثل ذلك في
الصبي اذا دعت الضرورة اليه أم لا فيه نظر ولا يبعد الاول اه عـش (قوله قضية ما امر) أي في أول
الباب (قوله انه) أي اذن السيد لقنه وهو بيان لما امر (قوله وقضيته) أي قضية قوله رعاية الخ
(قوله لا يحسب الاذن) لان تصرفه مستقدا من الاذن فاقتصر على المأذون فيه ولا يشترط قبول الرقيق
نهاية وانعني (قوله كالوكيل) الى المتن في النهاية وكذا المغة في الاقوله لانحو اقتراضه وتوكيله اجنبيا
(قوله ولانه الخ) عطف على قوله كالوكيل (قوله قدي عرف نجس) عبارة النهاية قدي حسن أن يتجر اه
وفي القاموس النجس بالضم الظفر بالشئ اه (قوله ومخاصمة في العهدة) أي العهدة اه عـش عبارة المغني
وامراد بالمخاصمة في العهدة المطالبة الناشئة الخ (قوله فلا يخاصم) مفرع على قوله أي الخ (قوله نحو غاصب
الخ) أي من كل متعدو يعلم السيد وجوب ذلك فان تعذر عليه اعلامه لنحو غيبة أعلم الخ كما بذلك فان تعذر
عليه كل منهما كان له المخاصمة في ذلك لان عدمها يغوت العين بالكلية فلا يرجع اه عـش ويؤيده ما مر
عن الزركشي وغيره من المستثنيات (قوله نحو اقتراضه) عطف على قوله ما هو الخ وقال الكردى عطف على
كنش الخ اه (قوله اجنبيا) وعليه فباحث العادة بدفعه للدلال ليطوف به على من يشتري فطريقه
أن يدفعه للدلال ليطوف به فاد الاستقرئ منه على شئ باشر العبد عقده فانظر هل يستثنى من منع التوكيل فيما
يجز عنه أولا يابقي به كما أن الوكيل المنظر به كذلك ثم رأيت في الخادم أن ابن تونس في شرح الوجيز مر
بان له التوكيل فيما يجز عنه سم على المنهج اه عـش (قوله وفي الذمة) أي وفي قدره في ذمته نهاية ومعنى
(قوله لا في اذ يذمه) عطف على في المقدر قبل قوله في الذمة أو بعده (قوله صحة الاذن الخ) مفعول أفهمت
(قوله وان لم يعين الخ) فان لم ينص له على شئ تصرف بحسب المصلحة في كل الانواع والازمنة والبلدان اه

في عينه وفي الذمة لاني اذن له ان قال اجعله رأس مال وأفهم ان الموضوع لجواز وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا صح الاذن وان لم

نهاية زاد المغنى وله ان ياذن في التجارة من غير اعطاء عمل فيشترى بالاذن في النعمة ويبيع كالوكيل ولا يحتاج
 الاذن في الشراء في الذمة الى تعييد بقدر معلوم لانه لا يثبت في ذمة السيد بخلاف الوكيل اه قول المتن
 (النكاح) لالنفسه ولا لرفيق التجارة اه معنى (قوله كعكسه) الى قوله ولو قال له اتجر في النهاية (قوله
 كعكسه) أي كانه ليس له التجارة بالاذن في النكاح (قوله الانحو عبيدها) أي كدواهم واثامهم اه معنى ونهاية
 (قوله ولا يتصرف فيها رقبه الخ) أي لا يتصرف في رقبه نفسه كيدجهن ولا في منعهما كاجارهما كما لا يتصرف في
 كسبه بنحو احتطاب واصطيد او قبول هبة لانه لم يحصل بالتجارة اه كركذي (قوله بشئ) أي من أنواع
 التصرف اه بصري (قوله على شئ) من اجارة نفسه أو بيعها اه ع ش اي او من اجارة أو بيع كسبه (قوله
 أو تعلق) عبارة النهاية نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيده أو ضمان باذنه كان للمأذون
 له وغيره أن يؤخر نفسه من غير اذن السيد على الاصح اه (قوله الا باذن سيده) راجع لقوله فيما فيه الخ
 اه بصري (قوله لم يرفع الحجر الا عنه فقط) فان اذن له فيه جاز وينعزل الثاني بعزل السيد له أي للثاني وان
 لم ينزعه من يد الاول نهاية ومعنى قال ع ش والا قرب أنه ينعزل الثاني بعزل المأذون في التجارة لانه الا كذن
 له فهو كوكيله اه (قوله اذنه له) أي من غير اذن سيده له فيه (قوله في تصرف معين) أي كشرائه ثوب نهاية
 ومعنى (قوله ولا يجوز له) الى قوله ولو قال له اتجر في المغنى (قوله ولا يجوز له أن يتبرع) قال الشيخ غير من التبرع
 اطعام من يخدمه ويعينه في الاسفار سم على منهنج اقول قد يمنع أن هذا من التبرع حيث جرت العادة به
 وينزل علم السيد بذلك منزلة الاذن فيه ويكون ما تصرفه على من يخدمه كالاجرة التي يدفعها عنه الاحتياج
 للاستجارة للحمل ونحوه سيما اذا علم بحسب العادة انه حيث انتفى التبرع نأى عنه لم يفعل اه ع ش (قوله ان
 يتبرع بشئ مطلقا) أي اذا لم يعلم رضا السيد ولا فيجوز ع ش اه بجبري (قوله فلا يتصدق الخ) نعم اذا غلب
 على ظنه رضا السيد بذلك جاز نهاية وسم قال ع ش أي وخصوصا التافة الذي لا يعود منه نفع على السيد
 كقمة فضلت عن حاجته وبقى مالوقال له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء أو نية بذلك اقل متمول فيه
 انظر والا قرب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياطاً لحق السيد بدفعه لظن رضاه من زيادة على ذلك جاز اه
 (قوله وبشئ من قوته) أي ولو كان قدر على نفسه فلو وافق وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك السيد وان كان
 المتبرع عليه جاهلاً بكونه ضمن والقول قوله في قدر ما يغرمه اه ع ش (قوله ولا يهب) ولا يعير نهاية ومعنى
 (قوله على نفسه) وانظر على أموال التجارة كالعبيد والهائم والذي يتجه أنه ينفق عليها لانه من توابع التجارة
 اه شوبري وفي ع ش بعد ان نقل عن سم انه ينبغي ان يكونوا أي عبيد التجارة مثله مائنه ونقل عن شيخنا
 الزيادي بها مش انه ينفق عليهم لانهم من جملة مال التجارة وفيه تنمية لها والا قرب ما قاله شيخنا الزيادي لما
 علم به اه (قوله فيراجع الحاكم) هل يكفي في ذلك مرة واحدة أو لا بد من تعدد المراجعة فيه انظر والا قرب
 الاول لما في الثاني من المشقة وينبغي فيها الاختلاف في اتفاق الملائق وعدمه تصديق العبد في القدر اللائق
 به فاس للسيد مطالبة العبد بشئ ثم اذا اذن الحاكم فينبغي ان يقدر للعبد ما يليق به عادة ثم ان فضل ما قدره
 شي وجب على العبد حفظه للسيد وان احتاج الى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضي اه ع ش (قوله
 بخلاف ما اذا شق) أي عرفا وميغرا فبشي وان قل فيشترى ما عمن حاجته اليه لا ما زاد عليه اه ع ش (قوله
 ولا يبيع نسيئة) قال في شرح الروض ويؤخذ من كلام الجزجاني انه يجوز له أن يبيع بالعرض كعامل
 القراض انتهى اه سم (قوله ولا بدون عن المثل) ينبغي ان يحمله فيما لا يتغابن به كالوكيل اه ع ش (قوله
 الاذن) لا يبعد أن يكون مثله العلم بالرضا أخذاً ما ذكره صاحب النهاية في التصديق بالاولى لأن
 قوله يتعاق رقبته فقط (قوله جاز له اجارة نفسه) أي على الاصح كما استثناه الباقين وغيره أي ولو غير مأذون
 (قوله ولا يتصدق بشئ) نعم ان غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز (قوله ولا يبيع نسيئة) قال في شرح
 العباب قال يعني الاذرع ويحمل اطلاق المتولى البيع نسيئة وتقدرا وان دفع اليه المال على ما اذا اقتضا الم عرف
 ويخص به اطلاق غيره كما هو ظاهر كلامه انتهى وفي حمله كلام المتولى على ما ذكره نظر ظاهر

كعكسه لان اسم كل منهما
 غير متناول للآخر ولا
 يؤجر بالاذن له في التجارة
 الانحو عبيدها لا (نفسه)
 ولا يتصرف فيها رقبه ومنفعة
 ككسبه بشئ لانهم لا يتناول
 ذلك نعم ان نص له على شئ
 فع له أو تعلق بكسبه بنحو
 نكاح أو ضمان باذن جاز
 له اجارة نفسه فيه لاستلزام
 اذنه في سببه الاذن فيسبه ولا
 يتوكل عن غيره فيما فيه
 هذه كبيع لا كقبول
 نكاح الا باذن سيده وله
 التصرف في عبيد التجارة
 (و) لكن (لا ياذن لعبد)
 أضيف اليه لجواز تصرفه
 فيه (في التجارة) لان السيد
 لم يرفع الحجر الا عنه فقط
 وخرج به اذنه له في تصرف
 معين فيجوز (ولا) يجوز له
 أن يتبرع بشئ مطلقا فلا
 (يتصدق) ولو بشئ من
 قوته على الاوجه ولا يهب
 ولا ينفق على نفسه من مالها
 الا ان تعذرت مراجعة
 السيد على الوجه فيراجع
 الحاكم ان سهل بخلاف
 ما اذا شق فيما يظهر ولا
 يبيع نسيئة ولا بدون عن
 المثل ولا يسلم المبيع قبل
 قبض عنه ولا يسافر بماله
 الا باذن

التصريفات المذكورة دون التبرع اه سيدعمر (قوله نعم له الشراء الخ) هل له الرهن حيثئذ سم على ج
والظاهر انه ليس له ذلك لان العيب المهره قد تلف تحت يد المهرن اه ع ش (قوله ولو قال انجر
بجاهلك) أى في ذمتك عبا وبهاية ومعنى (قوله ولو في الذمة) الواو الحال كعلم ممار ولو أسقط لفظه ولو كان
في العبا والمغنى لكان أولى (قوله ما فضل بيده) أى بعد توفية الاثمان اه ع ش (قوله كالذى دفعه الخ)
يعنى حكم ما زاد في يده حكم ما دفعه اليه للتجارة في جواز تصرفه فيه اه كرى عبارة الا يعاب فان أذن له في
التجارة ولم يعطه مالا فله أن يشتري في الذمة ويبيع فاذا ربح اتخذه رأس مال كلال المدفوع فيمتنع بيعه
نسبته اه (قوله وشرط ذلك) أى شرط الاذن في التجارة في الذمة غير اعطاء مال (قوله بما يحدث الخ)
أى بدى يحدث عن التجارة في الذمة عبارة المغنى ولا يحتاج الاذن في الشراء في الذمة الى تقيد بقدر معلوم لانه
لا يثبت في ذمة السيد بخلاف الوكيل اه (قوله ولا يمتكن) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله من يعتق على
سبده الاباذنه) ينبغى على وزان ما تقدم عن النهاية أو علم رضاه اه سيدعمر (قوله لان الغلب الخ) ومن هذا
يعلم أنه لا يرتد برده اه ع ش وتقدم في الشرح في أول الباب التصريح بذلك (قوله حيث لا دين) أى على العبد
المأذون اه ع ش عبارة المغنى ولا يشتري من يعتق على سبده فان أذن له صح الشراء وعق ان لم يكن الرقيق
مدبونا والافقه التفصيل في اعتاق الراهن المهرن بين المهرن والمهرن كجرى عليه ابن المقرى تبعا لاسنوى
اه (قوله ان كان) أى دين على القن (قوله والسيد الخ) أى والحال أن السيد الخ (قوله كفى اذن صاحب
النوبة) أى هنال في النكاح وعبارة شرح الروض فيكى اذنه في أن يتجر قدر نوبته انتهى وسأل بعض الطلبة
عالموا أذن أحدهم ما في تصرفه الآخر هل يصح تصرفه لوجود ذمتها والجواب لا كلفه ظاهر اذ لم
يوجد اذنه ما في واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما سم على ج وقوله في أن يتجر قدر نوبته وكذا فيها
يظهر لو أطلق فليحمل اطلاقه على نوبته وعلى كل منهما لا يحتاج الى اذن جديد اذا عادت النوبة للاثم بل
يتصرف بلا مقتضى الاذن السابق في النوبة التي وقع فيها الاذن وفي غيرها يبقى ملو أذن له صاحب النوبة
زيادة على نوبته كان كان له ثلاثة أيام فاذن له في ستة والأقرب أنه يصح في نوبته أى التي وقع فيه الاذن ولورد
عليه بعبء ما باعه في نوبة أحدهما في نوبة الآخر هل يجب عليه قبوله من غير اذن صاحب النوبة وان كان
زمن قبوله يقابل باجرة أم لا فيه نظر والاول أقرب لان مثل ذلك يغفر عادة فيما يقع بين الشريكين اه ع ش
(قوله ولا ما ذونا) الى قول المتن ولا يصير في النهاية والمغنى (قوله لان تصرفه له) مقتضاه أن السيد لو كان وكلا
عن غير محازت معاملته وإعله خير مراد لان السيد اذا كان وكلا لا يبيع لنفسه فبيعه لغيره باطل لانه كالمو باع
لنفسه وكذا اشراء منه لانه لا يشتري لمو كله من مال نفسه اه ع ش (قوله بخلاف المكاتب) أى كتابة صحيحة
أو فاسدة كالتهمذيب وهو ظاهر اطلاق الشارح هر كشيخ الاسلام اه ع ش وفي البجيرى المراد
بالكتابة الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا يعامل سبده كالحزم به ابن المقرى في روضه وهو المعتدش ويرى واعتد
ع ش التسوية بينهما اه قول المتن (ولا ينجز باياقه) ينبغى ولا يغصبه بل هو أولى فليست مل وليجرأه سيدعمر
عبارة العبا وشرحه ولا ينجزل المأذون بالابق والغصب وانكاره الرق ولا بتدبيره ورهنه ولا بائلا المأذونة
اه وقوله ولا بائلا المأذونة في المغنى مثله قال ع ش وبقي ما لو جن أو اغنى عليه ثم أفاق هل يحتاج الى اذن
جديد أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لانه استخدام لا توكيل وتزدقيه سم على منهج اه (قوله التصرف فيه)
أى بما أبقى اليه فان عاد الى الطاعة تصرف جرماته ومعنى قال ع ش والأقرب أنه يتصرف فيها أى في
البلدة التي أبقى اليها بما يتصرف فيه في محل الاذن من نقد بلده أو غيره حيث كان فيه ربح وقتنا يبيع بالعرض

والأقرب أنه ضعيف وأن العادة لا تظر اليها هنا ثم رأيت في توسطه رد كلام المتولى وقيدته على تقدير صحته بانه
يلزمه ان يشهد وبرهن انتهى قال في شرح الروض ويؤخذ من كلام الجرحى أنه يجوز له أن يبيع
بالعرض كعامل القراض (قوله نعم له الشراء نسبته) هل له الرهن حيثئذ (قوله كفى اذن صاحب
النوبة) عبارة شرح الروض فيكى اذنه في أن يتجر قدر نوبته انتهى وسأل بعض الطلبة عالموا أنه أحدهما

نعم له الشراء نسبته ولو قال له
انجر بجاهلك جاز له البيع
والشراء ولو في الذمة بالاجل
والرهن والارهن ثم ما فضل
بيده ممار به كالذى دفعه
له السيد قال الزركشي عن
النص وشرط ذلك أن يحدث
له حدا كاشتر من دينار الى
مائة اه وفيه نظر لانه لا
ضرر عليه في الاطلاق
المؤذن بوضاه بما يحدث
عن ذلك ولا يمتكن من
عزل نفسه لان المغلف في
الاذن له الاستخدام لا
التوكيل ولا من شرا من
يعتق على سبده الاباذنه
ويعتق حيث لا دين وكذا
ان كان والسيد موسر
كلرهون ومن له مال كان
مثلا توقف صحة تصرفه
على اذنه ما نفع ان كان
بينهما مهايأة كفى اذن
صاحب النوبة ولا يعامل
سبده ولا مأذونا السيد
بييع أو غيره لان تصرفه
بخلاف المكاتب (ولا ينجزل
باياقه) لانه معصية لا توجب
الجبر وله حيث لم يتقيد
الاذن بغير ما أبقى اليه
التصرف فيه

ولو باعه أو أعنته ان عزل (ولا يصير) العبد (مأذونه) بسكون سيده على تصرفه) اذ لا ينسب لساكن قول نعم ان باع المأذون مع ماله لم يشترط
تجديداً من المشتري وظاهر أن الصورة (٤٩٠) انه عالم بأنه المأذون له ويوجه ذلك بأن شراعه مع ماله يد وعلمه بحاله ثم عدم منعه

قربة طاهرة برضاه بتصرفه
وأنعزاله على البائع بالبيع
لا يؤثر في ذلك اختلاف
المحظن كاهو واضح
رته ولا بقوله لا أمنعك
من التصرف لان عدم المنع
نعم من الاذن ولا قربة
(ويقبل اقراره) أي المأذون
ابدون المعاملة) لقرته
على الانشاء ويؤدى مما
بأق وأعاد هذه في الاقرار
لكن لضرورة تقسيم
ويقبل من أحاطت به الديون
في شيء لأنه عارية ومن
عرف (عبد) فيه دور
لتوقعه العلم الرق على علم
كونه سدا وعكسه الآن
يريد عبد الانسان كاهو
مفهومه لثمة وكان حكمه
ذكر لهذا الاشارة الى أنه
لا يكتفى بقربة كونه على
زى السيد وتصرفاتهم
ون كان الاصح جواز
معاملته من لم يعرف رقه ولا
حرية كن لم يعرف رقه
ومع الغريب فيجوز
حزماً بحاجته (لم يعمله)
أي لم تجزله معاملته بعين
ولادين لاصل عدم الاذن
(حتى يعلم الاذن) أي يظنه
(بسماع سيده أو بيده)
والمراد بها اخبار عدلين
وان لم تكن عند حاكم
وكذا رجل وامرأتان اخذا
مما يأتي في قسم الصدقات
بل يتجه وفاقا للسبكي وغيره

كافي عامل القراض اه (قوله ولو باعه أو أعنته ان عزل) وفي معنى ذلك كل ما يزيل الملك بهبه ووقف وفي
كاتبته وجهان أو جهه ما حرم به في الانوار أنها حجر واجارته كالجحش شيخنا كذلك وتخل ديونه المؤجلة عليه
بموته كاتحل الديون التي على الحر بموته وتؤدى من الاموال التي كانت بيد ربه مغنى ونهاية قال عش قوله وحزم
به في الانوار بانها تجزى هو المعتمد وقوله واجارته كذلك هذا هو المعتمد وظاهره وان قصر زمن الاجارة حتى لو آخره
لولا لا يتصرف بعده الاباذن من السيد ولا مانع اه (قوله نعم ان باع المأذون الخ) ردد شيخنا الشهاب الرملى
بأنه مفرع على رأى مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصح بحجور عليه منية وسم مغنى أى فلا بد من اذن
جديد من المشتري عش (قوله مع ماله) الاضافة لادنى ملاسة فاير قول المتن السابق لعبده (قوله انه عالم)
أي المشتري (قوله باذن المأذون له) لعل الاولى مأذون له اخذ بأداة آل لا يظهر لها فائدة بل ربما توهم ارادة عهد
مع أنه ليس بمراد كاهو ظاهر اه سيد عر (قوله وعلمه بحاله) أي علم المشتري بان العبد مأذون له فيما في يده
بالتجارة (قوله ثم عدم منعه) أي منع مشتري العبد من التصرف فيما في يده (قوله لا تحتلاف المحظن) لان
المحظن في البائع أن يبيعه عزله وفي المشتري أن يخله بالظن برضاه الناشئة من القرينة الظاهر ذنبه منزلة منزلة
الاذن (قوله مما قررته) وهو قوله ويوجه ذلك الخ (قوله ولا بقوله) الى قول المتن ومن عرف في النهاية والغنى
(قوله ولا بقوله) عطف على قول المتن بسكون سيده قول المتن (ويقبل اقراره بدون المعاملة) أي ولولا لاصله
وفزه منية ومغنى (قوله ويقبل من الخ) أي من غير عين وذلك في الظاهر أما في الباطن فيحرم عليه ذلك اه
عش أي ان كان كاذبا (قوله في شيء الخ) متعلق بقوله يقبل (قوله انه عارية) نائب فاعله (قوله فيه
دور) اندفاع الدور بارادة عبده في الواقع في غاية الظهور اذ لا يلزم من كونه عبداً في نفس الامر ان يعلم
رقه على أن هذا ليس من الدور بوجه اذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه
من تحصيل الحاصل لان العبد هو الرقيق ومعرفته الرقيق تحصيل الحاصل لان فرض كونه رقيقاً يقتضى
معرفة رقه ويحجب بأن المراد شي في الواقع سم ورشيدى (قوله يريد بالعبد) الى قول المتن ولا يكتفى في
النهاية والغنى (قوله حكمه ذكره لهذا) أي تعبير بالعبد دون الانسان (قوله لا يكتفى) أي في منع المعاملة
(قوله من لم يعرف الخ) أي ولو كان على صورة العبد اه عش (قوله الا الغريب) استثناء من جريان الخلاف
المشار اليه بقوله كان الاصح الخ (قوله فيجوز) أي المعاملة مع الغريب الذي لا يعرف رقه ولا حرته (قوله أي
يظنه) جل العلم على الظن انظر الغالب في الاسباب المحجوزة لعاملته فاقم النها تفيد الظن والاولى أن يقول أراد
بالعلم ما يشمل الظن لا يشمل ما لا يعلم الاذن من سيده فانه يغيب العلم بالظن وغايته أن يكون التعبير بالعلم من
استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز اه عش (قوله وكلام ابن الرفعة) مبدأ خبره بقوله يقتضيه (قوله
الاكتفاء بواحد) فاعل يتجه (قوله الاكتفاء الخ) أي في جواز معاملته لاني ثبوته عند القاضي اه عش وفي
المغنى وشرح الروض ويكتفى بخبر من يثق به من عبده وامرأة بل يظهر أنه أولى من شروع لا يعرف أصله اه
(قوله اعتقد صدقه) مفهومه أن مجرد الظن لا يكتفى والظاهر أنه غير مراد بل بخان صدقه عنده اه عش (قوله
حفظاً له) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا انظر اذ لا يلزم الانسان حفظ ماله اه رشيدى عبارة السيد عر

في تصرف والا تخفى آخر هل يصح تصرفه لوجود اذنه ما والجواب لا كاهو ظاهر اذ لم يوجد اذنه ما في واحد
من التصرفين فلا يصح واحد منهما (قوله نعم ان باع المأذون الخ) ردد ذلك شيخنا الشهاب الرملى بأنه مفرع
على رأى مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصح بحجور عليه (قوله فيه دور) اندفاع الدور بارادة عبده
في الواقع في غاية الظهور على أن هذا ليس من قبيل الدور بوجه اذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا
تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه من تحصيل الحاصل لان العبد هو الرقيق ومعرفته الرقيق تحصيل الحاصل
لان فرض كونه رقيقاً يقتضى معرفة رقه ويحجب بأن المراد عبده في الواقع (قول المصنف أو بيده) في شرح

قد
وكلام ابن الرفعة بعد أن أبدى فيه ثلاث احتمالات يقتضيه الاكتفاء بواحد كافي الشفعة لان المدار هنا على الظن وقد وجد
ومن ثم لم يعد الاكتفاء بفاسق اعتقد صدقه (أو شيوخ بين الناس) حفظاً له ولا يظهر أنه لا يشترط وصوله

الشهادات لما تقصر رآن
المسار على الظن (وفي
الشروع وجه) أنه لا يكفي
لتيقن الجبر و برء بأن
البينة لا تقيد غير الظن
فكذا الشروع وكون
الشارع نزل الشهادة منزلة
اليقين محله في شهادة عند
الحاكم لا في مجرد الاخبار
المكتفي به هنا وله أن
لا يسلم اليه المال حتى يثبت
الاذن وان صدقه فيه
كألو كسل (ولا يكفي) في
جواز المعاملة (قول العبد)
أنه ما ذن له وان ظننا صدقه
خلافه لا بن محيل لاثمهم مع
نه لا يذله وبه فارق الاكتفاء
بقول مر يد تصرف وكفى
فلا في به وان لم يقل شيئا
بناء على ظاهر الحال أن له
يدا وأما قوله جبر على فيكفي
وان أنكر السيد لانه العاقد
والعقد باطل بزعمه ويفرق
بينه وبين عدم نفوذ عزله
لنفسه بما أمر أنه مستخدم
لا وكيل والجبر مبطل فيهما
فاذا ادعاه العاقد وممل
بقضيه بخلاف العزل
بالنسبة للأول على أن مجرد
انكار السيد لا يستلزم
الاذن ومن ثم لو قال كنت
أذن له وأنا باق جازت
معاملته وان أنكر وكقوله
ذلك سماع الاذن له منه فلا
يفيد انكار القن مع ذلك
بخلاف ادعائه الجبر ويفرق
بأنه رافع لما مر من الاذن

قد يقال وتحرز عن الوقوع في العقد الفاسد بل ينبغي أن يكون المعول عليه هذا المعنى وان لم يؤمن بنه عليه اه
(قوله وكون الشارع الخ) جواب نشأ عن قوله بان البينة الخ (قوله والمعاملة) أي ويجوز له (ان لا يسلم الخ)
ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعلم الاذن بسماع سيده الخ وهو ظاهر اه ع ش (قوله حتى يثبت) من
الاثبات عبارة المغني وان علمه ما ذنوا وعمله أن لا يسلم اليه العوض حتى يقيم بينة بالاذن خوفا من خطر انكار
السيد وينبغي كما قال الزركشي تصور بهما إذا علم الاذن بغير البينة والافليس له الامتناع لزوال المحذور
والاصل دوام الاذن اه (قوله في جواز المعاملة) الى قوله ويفرق في النهاية (قوله لاثمهم) أي لانه يثبت
لنفسه ولانه وبهذا يفرق بينهما وبين قول خير الفاسق اذا اعتقد صدقه لان الفاسق ليس متهما في اخباره
اه ع ش (قوله وبه) أي بانه لا تذله (قوله وان لم يقل شيئا) أي مما يفيد الوكالة أو الولاية (قوله مما مر) أي في
أول الباب (قوله وان ادعاه) أي الجبر (قوله للأول) أي قوله انه مستخدم (قوله انكار السيد) أي الجبر (قوله
لا يستلزم الاذن) أي لان عدم الجبر أهم من الاذن (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن انكار السيد المجرد
عن تعرض بقاء الاذن لا يستلزم الخ (قوله لو قال كنت) الى قوله بخلاف ادعائه في النهاية والمغني (قوله وأنا
باق) أي على الاذن (قوله جازت معاملته الخ) قال في شرح الروض أي والمغني ويؤخذ منه أن محمل منع
معاملة فيما اذا كذب السيد أي في قوله جبر على سيدي أن يكون المعامل له سماع الاذن من غير السيد والا
جازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته ثم ان تبين خلافه بطلت
انتهى وهو حسن شرح مر وقوله ويؤخذ منه الخ يوافق قول الشارع ومن ثم لو قال كنت أذن له الخ وعبارة
العباب لان قال معنى السيد وان كذبه السيد بان قال كنت أذن له وأنا باق على الاذن جازت أي معاملته
قال الشارع في شرحه ولم ينظر لقول المأذون من معنى لا نعلمنا الاذن له والاصل عدمه وبه كقولهم السابق
لا يستلزم الاذن له يعلم أن محمل قواهم وان كذبه ما ذنوا علم اذن السيد له من غيره أي غير السيد والأى بأن
سمعه من السيد لم يثبت لقوله منعني مع تكذيب السيد اه فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الجبر
الا أن يصور بما الذم يكذب السيد فليستأمل اه سم (قوله وان أنكر) أي الرقيق بقاء الاذن نهاية ومعنى
قال الرشدي وكأنه اشتمل يثبت الى دعواه أي الجبر مع قول السيد كنت أذن الخ لتزيل قوله وأنا باق منزلة
الاذن الجدي فتأمل وراجع اه وتقدم وجه آخر عن سم عن العباب (قوله وكقوله ذلك) أي قول السيد
كنت أذن الخ في جواز المعاملة اه ع ش (قوله فلا يفيد انكار القن) أي لا يفيد مجرد انكار الاذن عدم
جواز المعاملة (قوله بخلاف ادعائه الجبر) فيه مع ما سبق له شبه تناف يظهر بالتأمل اه سيد عمر ومر عن
سم مثله ثم تصور كلام الشارع بما ينسندفع به التنافي (قوله ويفرق) أي بين ادعائه الجبر فيفيد المنع
وانكار الاذن الجبر دون دعوى الجبر فلا يفيد (قوله ولا تسمع) الى المتن في النهاية (قوله ولا تسمع الخ)
(فرع) * اشترى العبد شيئا وغبن البائع فيه فادعى أن العبد غير مأذون له في التصرف وادعى العبد الاذن
وصدقه السيد على ذلك فهل يصدق البائع أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لان اقدم البائع على معاملة العبد
ظاهر في ادعائه بانه مأذون له فهو على القاعدة من تصديق مدعى الصحة * (فرع) * لو أذن السيد لعبده في
أن يأتيه بمتاع من التاجر ففعل ثم تاف في يد العبد ففي تجر يد العباب أن الضمان يتعلق بالسيد والعبد
فالتاجر مطالب به كل منهما لكن السيد حالا والعبد بعد دعيته وعن الامام أن الاقيس أنه لا يتعاق بالسيد وجزم
في العباب بالأول وارضاء مر قال لانه لا يقصر ع الواسم بوكيل اه سم على منهج أي وصرحوا فيه بان كلا

الروض وقال يعنى الاذرى ينبغي الاكتفاء بغير العدل الواحد بل خير من يثق به من عبيد وامر أهبل يظهر
أنه أولى من شيوع لا يعرف أصله انتهى (قوله جازت معاملته وان أنكر) قال في شرح الروض ويؤخذ
منه أن محمل منع معاملته فيما اذا كذبه السيد أي في قوله جبر على سيدي أن يكون المعامل له سماع الاذن
من غير السيد والاجازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته وهو
حسن شرح مر وقوله ويؤخذ منه الخ يوافق قول الشارع ومن ثم لو قال كنت أذن له الخ وعبارة العباب
بخلاف مجرد انكاره الاذن ولا تسمع دعوى فن على سيده أنه أذن له في التجارة اذ لم يشتر شيئا فان اشترى شيئا

فطلب البائع ثمنه فانكر السيد الاذن فله (٤٩٢) تحليفه فاذا حلف فلحق أن يدي على سيده مرة أخرى رجا أن يعرضه فسط الثمن عن

منها يضمن المستام اه ع ش واعتمد الشارح في الايجاب ما قاله الامام (قوله فطلب البائع ثمنه) أي
والحال أن المبيع تلف كما هو ظاهر والا فالبائع يرجع بمبيعه اه رشدي (قوله فله) أي للبائع (تحليفه)
أي السيد اه سم (قوله مرة أخرى) أي غير تحليف البائع اه ع ش (قوله فسط الخ) انظر معنى هذا
مع أن دين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب به بعد العتق إلا أن يكون معناه أنه إذا أقر السيد أدى
الدين من كسبه ونحوه فسط عن ذمته بهذا الاداء اه سم (قوله فله في التجارة) إلى قول المتن ولا يتعلق في
النهاية (قوله وهو الثمن المذكور الخ) ظاهره أن فيه حذف مضاف وعاطف ومعطوف والاولى ما في المغني
عبارته أي يبدل ثمنها فهو على حذف مضاف اه (قوله فساد الخ) لعل المراد في أصل الصحة والافساد
المن يحتاج إلى التقدير كما مر (قوله على أنه) أي يبدله اه مغني (قوله الاول) أي يبدلها (قوله لانه المباشر)
إلى المتن في المغني (قوله العهدة) أي التبعية والغرم والمواخذة شرح الروض اه بجري (قوله وللمستحق)
أي رب الدين (قوله مطالبة) أي العبد أي حيث لم يتسلم المستحق البديل قبل العتق اه ع ش (قوله كدين
التجارة) الكاف للتشديد لا للقياس (قوله أيضا) أي كما قبل عتقه (قوله كوكيل وعامل قراض الخ) سواء
دفع لهم من مال المال الثمن أم لا اه مغني (قوله لاهو) لأن ما غرمه مستحق بالتصرف السابق على عتقه
وتقدم السبب كتقدم المسبب فاما غرم بعد العتق كما غرم قبله وهكذا لو أعتق السيد عبده الذي آخره
في أثناء مدة الإجارة لا يرجع عليه باجرة مثل للمدة التي بعد العتق اه مغني قول المتن (قوله وله مطالبة السيد)
أيضا) ومحل ذلك أي مطالبة في المبيع الصحيح إذا اذن لا يتناول الفاسد فالأذن في الفاسد كغير
المأذون فيتعلق الثمن بذمته لا بكسبه مخرج البغوي اه نهاية وسياتي في الشرح ما وافقه (قوله لم ياخذ)
أي السيد (قوله شراء فاسدا) وينبغي فيما لو اختلف اعتقادهما كان كان العبد شافعيًا مثلاً فباع يباع
صححاه عند غير صحيح عند سيده لكونه لا يرى صحة ذلك أن العبرة بعقيدة السيد فله منع العبد من توفية
الثمن من كسبه * (فائدة) * لو كان السيد مالكيًا والعبد شافعيًا وأذن له في البيع بالمعاطاة فهل له
البيع بها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لانه لا يجوز امتثال أمره إلا في الأمر الجائز وهذا ممنوع عنه اه ع ش
(قوله لما مر) أي من قوله لأن العقد له الخ (قوله ان كان) أي شيء في يده (قوله لانه لعلقه بذمته) عطف على

لأن قال من معنى السيد وان كذبه أي السيد بان قال السيد كنت أذنت له وأنا باق على الاذن جازت أي
معاملته قال الشارح في شرحه ولم ينظر لقول المأذون من معنى لأننا علمنا الاذن له والاصل عدمه وبه كقولهم
السابق لا يستلزم الاذن له يعلم أن محلي قولهم وان كذبه ما إذا علم اذن السيد له من غيره أي غير السيد والأبي
بان سمع من السيد لم ياتفت لقوله من معنى مع تكذيبه انتهى فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه
الجور الآن يصور بما إذا لم يكذب السيد فليست أمثل (قوله بأنه رافع الخ) قد يقال الرفع الجور لا مجرد ادعائه
ولا يخفى أن قوله بخلاف ادعائه الجور لا يتخالف ما مر عن شرح الروض (قوله فله) أي للبائع تحليفه أي
السيد (قوله فسط الثمن عن ذمته) انظر معنى هذا مع أن دين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب
به بعد العتق إلا أن يكون معناه أنه إذا أقر السيد أدى الدين من كسبه ونحوه فسط عن ذمته بهذا الاداء
(قوله عن ذمته) أي ان وفاء السيد عطل البائع (قول المصنف رجوع المشتري ببذلها) لقائل أن يقول
صحة شرعاً تتوقف على اضممار المضاف أي بديل ثمنها فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول ومثله لا اعتبار
عليه كما يعرف منها هناك فليست أمثل (قوله ومحل الخلاف الخ) ظاهره أنه لا يتعلق بذمته وان أخذ المال منه
فليرجع (قول المصنف ولو اشترى ساعة الخ) ينبغي أن يجري في ثمن ما اشتراه وتسلمه ما تقدم قبيل التولية
في قول المصنف وإذا سلم البائع أجبر المشتري أن يحضر الثمن والا فان كان معسرًا فالبائع الغشع بالفلس الخ
فليرجع (قوله لانه لعلقه بذمته) ظاهره انتفاعه بالتعلق بذمته وان كانت السلعة المشتراة موجودة بيد
السيد لكن لم يكن في يده الرقيق وفاعوا امتنع السيد من الاداء فينبغي أن يجوز الغشع للبائع على ما سبق
قبيل التولية ويحتمل أن لا يجوز الغشع لأن معامل العبد موطن نفسه على الصبر للعتق إذا لم يكن هناك
وفاء أي أن ذلك مقتضى معاملته لكن يؤيد الاول قوله لا في بل يخبر البائع ان لم يؤده السيد فليست أمثل

ذمته (فان باع ما ذن) له في
التجارة (وقبض الثمن فناف
في يده) أو غيرها (فخرجت
السلعة مستحقة رجوع
المشتري ببذلها) وهو الثمن
المذكور رأى مثله في المثلي
وقبضه في المتقوم فساد
قول أصله ببدله أي الثمن
على أنه في نسخ لكن المحكي
عن خطه الاول وليس بسهو
خلافان زعمه (على العبد)
لانه المباشر للعقد فتعلق به
العهد حتى يؤدي حماياتي
وللمستحق مطالبته بهذا
كدين التجارة بعد عتقه أيضا
كوكيل وعامل قراض بعد
عزلهما لكنهما يرجعان
لاهو (وله مطالبة السيد
أيضا) وان كان بيد العبد
وفاء لأن العقد له فكانه
البائع والقابض (وقيل لا)
لانه بالأذن صار كالمستقل
(وقيل ان كان في يد العبد
وفاء فلا) لحصول الغرض
بما في يده ومحل الخلاف ان
لم ياخذ المال منه والا طوب
جزأ (ولو اشترى) المأذون له
(ساعة) شراء فاسد لم يطالب
السيد لأن الاذن لا يتناول
الفاسد فيتعلق بذمته لا بكسبه
أو صححاه (في مطالبة السيد
بثمنها هذا الخلاف) للمعاني
المذكورة والاصح مطالبة
لما مر وطوب ليؤدي مما
في يد الرقيق ان كان لا من
غيره ككسبه بعد الجور
عليه لانه لعلقه بذمته إذا
يلزم من المطالبة بشئ

فان لم يكن بيده شيء فلا حتم ان ادائه عنه لان له به علة وان لم يلزم ذمته فان أدى برئ القن والا فلا ود لا يطالب بان اعطاه مال لا يجز فيه فاشترى في ذمته ثم تألف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد وذلك (٤١٣) لان تقطاع العلة هنا بتفاد دفعه السيد عن غير ان

قوله ليؤدي وظاهره انتفاء التعلق بذمته وان كانت الساعة المشتراة موجودة بيد السيد لم يكن في يد الرقيق وفاء وامتنع السيد من الإبقاء فيبغى أن يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية اه سم عبارة الحلبي قوله مما في يد الرقيق أي ما حقه أن يكون في يده وان انتزعه السيد فهو مال التجارة أصلاً ويرى بها وهذا صريح في ثبوت التعلق بذمة السيد فيما اذا كانت الساعة بيده بل قول الشارح الماراً تفاوحد الخلاف الخ صريح فيه أيضاً (قوله فان لم يكن بيده) أي العبد (شيء) وليس له أي المستحق في هذه الحالة رفعه أي السيد إلى الحاكم اه عش (قوله فلا حتم ان الخ) أي ففائدة مطالبة السيد بذلك احتمال أدائه عن العبد (قوله لان له به) أي للسيد بالدين (علقة) لان ادائه في التصرف سبب في لزوم الدين للعبد اه يحجرى عبارة السكردي قوله علة أي نوع عاقبة وهي علة لا تستخدم اه (قوله وان لم يلزم ذمته) أي ذمة السيد (قوله وقد لا يطالب) أي السيد وهو المعتمد اه عش (قوله تسليمه) أي تسليم القن ذلك المال (قوله بل يتخير البائع) أي بين الفسخ والاجازة (قوله وذلك) أي عدم مطالبة السيد في الحالة المذكورة (قوله هذا) أي عدم المطالبة (قوله اذا كان المراد) أي بالمطالبة قول المتن (برقبته) لا يهر الامه المأذون ولا يسأثر أموال السيد كالأدلة المأذونة اه ومعنى (قوله لانه وجب) الى قوله وفي الجواهر في المعنى والى الباب في النهاية (قوله ومراً نفا) أي في قوله وطولب ليؤدي الخ اه عش (قوله بين هذا) أي عدم التعلق بذمة السيد (ومطالبة) أي السيد قول المتن (من مال التجارة) أي أصلاً ويرى بها معنى ونهية وشرح المنهج وسواء كان في يد المأذون أو سيده حلبي قول المتن (من كسبه) والمراد كسبه بعد لزوم الدين لامن حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حيث الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين ساطات اه يحجرى (قوله قبل الحجر) أما كسبه بعد الحجر فلا يتعلق به في الاصح في أصل الرخصة لا تقطع حكم التجارة بالحجر اه معنى قول المتن (ونحوه) أي كالاختطاب اه معنى (قوله به) أي بكسبه (قوله بعد الاداء) أي بما ذكر من مال التجارة وكسبه قبل أن يحجر عليه اه حلي (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وانتراضه كشرائه ومما مره ولولبعضه وعن النهاية أنه لا بد من عتق جميعه (قوله وقتلنا بالاصح) ضعيف اه عش (قوله فلا خيار) اه هذا هو المعتمد اه عش (قوله وفيها) أي الجواهر و (قوله وعليه دون) أي بسبب التجارة (ومات) أي العبد اه عش (قوله بل الوجه) هذا هو المعتمد اه عش (قوله أنه لا يحصل الخ) أي ان كانت الدين دون دين تجارة والا فالوجه أن الجميع للسيد ولا تتعلق الدين بشئ من المال اه سم قول المتن (ولا يملك العبد) ولو قبيل الرقيق هبة أو وصية من غير اذن صح ولو مع غيب السيد عن القبول لانه اكتساب لا يعقب عوضاً كالاختطاب ودخل ذلك في ملك السيد قهر الا أن يكون الموهوب أو الوصي به أصلاً أو فرعاً للسيد يجب نفقته عليه حال القبول انحوز مائة أو صغر فلا يصح القبول وظاهره قبول الولي وليس كذلك نهية ومعنى (قوله بسأثر أنواعه) دخل فيه المدير والمعلق عتقه وام الولد معنى وعش (قوله واضافة الملك) أي المال (قوله للاختصاص) خبر واضافة الملك

قول المصنف ينبغي أن يجري في ثمن ما سلمه البائع ما تقدم قبيل التولية (قوله فزعم غير واحد أن هذا تناقض) عبارة شرح مر وجواب الشارح يعني الحلبي عنه بأنه يؤدي بما يكسبه العبد بعد اداء ما في يده مفرع على رأى مرجوح نعم ان حل على كسبه قبل الحجر كان صحيحاً (قول المصنف وكذا من كسبه) قال في شرح الروض وحيث قلنا يتعلق بكسبه لزمه ان يكتسب للفاضل قال الزركشي وفيه نظر ما ساقى في الفلس اه (قوله لا بعده) لو عتق بعضه بعد الحجر عليه واكتسب ما لا ببعضه لم يلزمه ادائه منه وانما يلزمه بعد عتق جميعه وسأثر في الاقرار ما يتعلق بذلك مر (قوله يتخير المشتري) أي مشتري العبد وقوله لا يتعلق بكسبه أي لانه بالبيع صار محجوراً عليه والدين لا يتعلق بكسبه بعد الحجر عليه (قوله بل الوجه الخ) أي ان كانت الدين دون تجارة والا فالوجه أن الجميع للسيد ولا تتعلق الدين بشئ من المال والله أعلم

* (تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله كتاب السلم) *

المقسط (ولا يملك العبد) أي القن كله بسأثر أنواعه ما عدا المكتوب ولو (بتلك سيده) أو غيره (في الاظهر) لقوله تعالى ولو كالا يقدر على شئ وكالا يملك بالارث واضافة الملك اليه في خبر الصحيحين من باع عبداً له مال فبأله البائع الآن يشترطه المبتاع للاختصاص بالملك والالفاظ جعله لسيد

* فهرست الجزء الرابع من حاشيتي العلامةين الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى *

صفحة	
٢	كتاب الحج
٣٣	باب المواقيت
٥٠	باب الاحرام
٥٥	فصل المحرم ينزوي ويلبى الخ
٦٤	باب دخوله مكة
٧١	فصل في واجبات الطواف وسننه
٩٧	فصل في واجبات السعي وكثير من سننه
١٠٢	فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه
١١٣	فصل في المبيت بمنى ذلقة وتوابعه
١٢٥	فصل في مبيت ليلتي أيام التشريق بمنى ورميها وشرط الرمي
١٤٥	فصل في أركان النسكين وبيان وجوه أدائهما واختلافه
١٥٩	باب محرمات الاحرام
٢٠٠	باب الاحصار والقوات
٢١٤	كتاب البيع
٢٧٢	باب الربا
٢٩١	باب في البيوع المنهية عنها وما يتبعها
٣٠٨	فصل في القسم الثاني من المنهيات
٣٢٣	فصل في تفريق الصفقة
٣٣١	باب الخيار
٣٤١	فصل في خيار الشرط
٣٥١	فصل في خيار النقص
٣٨٩	فصل في التصرية
٣٩٣	باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه
٤٢٣	باب التولية
٤٣٨	باب بيع الاصول والثمار
٤٦٠	فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدولاهما
٤٧٣	باب اختلاف المتبايعين
٤٨٥	باب معاملة الرقيق

* (تمت) *

